



















جُمْهُورِيَّةُ مِصْرَ الْعَرَبِيَّةِ

مَجْلَمَةُ التَّقْضِ

المكتب الفنى

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثلاثون

من يناير إلى يونيو سنة ١٩٧٩

ومن أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٧٩

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٩







# الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

( ١ )  
في النقابات

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مزروق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة  
المستشارين : أحمد قواد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وصلاح الدين نصار .

## ( ١ ) نقابات

الطعن رقم ١ لسنة ٨٨ القضائية ( نقابات )

محاماة . "شروط القيد" . نقابات .

ممارسة المحاماة . مشروطة بالقيد في جدول المحامين المشتغلين . المادة ٥٠ .  
من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

القيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة للمحامين بالمؤسسات  
العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام : رهن بالقيد  
بجدول المحامين المشتغلين ومضى ستين على عملهم بالإدارات القانونية ومزاولة  
المهنة فعلا . المواد ٥٠ ، ٧٠ ، ١٠٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .



عدم قيد الطاعن لاسمه بجدول المحامين المشتغلين منذ إلحاقه بالعمل بالشئون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عدم جواز قيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية أيا كانت مدة اشتغاله بالشئون القانونية .

لما كان الفرار المطعون فيه قد قام على مانصبه "وحيث تحقق للجنة عدم سبق قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين لواقعة عضويته القانونية التي يدعيها وذلك إخلالا بنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . وحيث تنص المادة ١٠٤ من ذات القانون على أن يكون تعيين المحامين .. من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ومن ثم تكون عضوية الطالب لإدارة قانونية أيا ما كان مدى صحة الإدعاء بها مخالفة لهذا النص كما أن القرار بإسناد أعمال الشئون القانونية إليه لم يتضمن موقفه من حيث عمله السابق " وكان البين من ذلك أن القرار قد فصل في تظلم الطاعن على سند من نص المادتين ٥٠ و ١٠٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باعتبار أنه يطلب قيده بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية . وكانت المادة ٧٠ من قانون المحاماة تشترط لقيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على عملهم بالإدارات القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلا ، وكانت المادة ٥٠ من القانون تشترط فيمن يمارس المحاماة أن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين . وإذا كان اسم الطاعن لم يقيد في هذا الجدول منذ إلحاقه بالعمل بالشئون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن شروط أعمال حكم المادة ٧٠ سالفة الذكرا تكون متوافقة ولا يحق له أن يطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية . لما كان ما تقدم ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون مما يضحى معه الطعن قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت بالأوراق — في أن الطاعن حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٤ وعين بوظيفة من



الدرجة السابعة بهيئة التأمينات الاجتماعية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٤ ورقى إلى الدرجة السادسة إعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ . وبتاريخ أول يولية سنة ١٩٧١ أسند إليه أعمال الشئون القانونية بمكتب هيئة قناة السويس . وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٦ تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيده اسمه بالجدول العام مع قبوله للرافعة أمام المحاكم الابتدائية والإدارية فقررت اللجنة في ١٤ أبريل سنة ١٩٧٦ رفض الطلب . فعارض في هذا القرار وبتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٧٦ قررت اللجنة رفض المعارضة . فطعن وكيل الطاعن في هذا القرار بطريق النقض في ٤ من يولية سنة ١٩٧٦ وقدم أسباب الطعن في ذلك اليوم . وبجلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٨ سمعت المرافعة على ما هرمين بحضور الجلسة ثم أجل النطق بالحكم .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى برفض طلبه القيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن القرار قد أسس قضاؤه على أن الطاعن لم يستوف شرط عضوية الإدارة القانونية التي عمل بها منذ سنة ١٩٧١ إذ لم يقيد بجدول المحامين وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ كما لم يبادر إلى قيد اسمه فور صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ في حين أن الطاعن يشغل وظيفته القانونية من قبل صدور هذا القانون الأخير وحتى الآن ولا ينطبق عليه ما أوجبه المادتان ١٢ و ١٣ من ذلك القانون ومن ثم فإنه يعتبر نظيراً ويحق له القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف . هذا إلى أن الطاعن من أبناء محافظة السويس وقد حالت ظروف العدوان الإسرائيلي وتهجير أبناء المحافظة دون إمكانه طلب قيد اسمه فور صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، كل ذلك مما يعيب القرار ويوجب إلغاءه والحكم بقيد الطاعن بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية .

وحيث إنه لما كان القرار المطعون فيه قد قام على مانصه : "وحيث تحقق للجنة عدم سبق قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين لواقعة عضويته القانونية التي يدعيها وذلك إخلالاً بنص المادة ٥٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨



وحيث تنص المادة ١٠٤ من ذات القانون على أن يكون تعيين المحامين من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ومن ثم تكون عضوية الطالب لإدارة قانونية أيا ما كان مدى صحة الادعاء بها مخالفة لهذا النص كما أن القرار بإسناد أعمال الشئون القانونية إليه لم يتضمن موقفه من حيث عمله السابق ، وكان البين من ذلك أن القرار قد فصل في تظلم الطاعن على سند من نص المادتين ٥٠ و ١٠٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باعتبار أنه يطلب قيده بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ، وكانت المادة ٧٠ من قانون المحاماة تشترط قيد المحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام أمام المحاكم الابتدائية مضي سنتين على عمالهم بالإدارات القانونية بشرط مزاولة المهنة فعلا ، وكانت المادة ٥٠ من القانون تشترط فيمن يمارس المحاماة أن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين المشتغلين . وإذا كان اسم الطاعن لم يقيد في هذا الجدول منذ إلحاقه للعمل بالشئون القانونية بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإن شروط أعمال حكم المادة ٧٠ سالفه الذكر لا تكون متوافرة ولا يحق له أن يطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية . لما كان ما تقدم ، فإن الفرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون مما يضحى منه الطعن قائما على غير أساس متعينا وفضده موضوعا .



## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، أحمد فؤاد جنتية ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصلاح الدين نصار ،  
وجمال الدين منصور .

### ( ٢٠ ) نقابات

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٨ ق ( نقابات )

محاماة . " شروط القيد " . نقابات .

نقل قيد المحامين أمام المحاكم الشرعية إلى جدول المحامين المقيدين أمام  
المحاكم الوطنية كل في الدرجة المماثلة للدرجة المقبول أمامها دون تفرقة بين  
المشتغلين منهم وغير المشتغلين . نقلهم بعد من جدول غير المشتغلين  
إلى جدول المشتغلين . يسرى عليه ما يسرى على زملائهم المقيدين ابتداء أمام  
المحاكم الوطنية . أساس ذلك : القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٠ .

نقل القيد من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين في حالة مجاوزة  
الطالب الحسين من عمره . شرطه : سبق مزاولة المحاماة عشر سنوات  
على الأقل أرسبق الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في المادة ٥/٥١ من القانون  
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . أساس ذلك : المادة ٦٣ من ذات القانون .

اشتمال القرارات التي تصدرها لجنة قبول المحامين على الأسباب التي بنيت  
عليها . غير لازم .

لما كان القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٠ الصادر في شأن المحامين لدى المحاكم  
الشرعية الملغاة إذ نص في المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين  
أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية



٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل في الدرجة الممتازة للدوجة اتى هو . قبول للرافعة  
 أمامها بأقدميته فيها لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل  
 هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان  
 من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية  
 دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة على أن يسرى في حقوقهم ما يسرى  
 على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير  
 المشتغلين إلى جدول المشتغلين أمامها . ولما كانت المادة ٦٣ من القانون  
 رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة، قد أجازت للمحامى المقيد اسمه  
 بجدول المحامين غير المشتغلين وجاوز الخمسين من عمره طلب إعادة قيد اسمه  
 بجدول المحامين المشتغلين إذا سبق له مزاولة المحاماة عشر سنوات على الأقل  
 أو كان قد سبق له الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في البند ( خامسا )  
 من المادة ٥١ من ذات القانون وهى القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية  
 والأعمال القضائية أو الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بهيئة  
 تدريس القانون بالجامعات ووظائف المعيدن بها ، وكذا الأعمال القضائية  
 أو الفنية التى يصدر بتحديد هاق قرار وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة  
 وكان قد صدر قرار وزير العدل رقم ١٢٣٨ لسنة ١٩٧٣ ببيان هذه الأعمال  
 لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد جاوز الخمسين من العمر وقت  
 تقديمه طلب إعادة قيده بجدول المحامين المشتغلين ، ولم يسبق له مزاولة  
 المحاماة لمدة عشر سنوات ، وأن الأعمال والوظائف التى شغلها لا تندرج  
 تحت أى من تلك التى حددها المشرع فى البند ( خامسا ) من المادة ٥١ من  
 القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير العدل رقم ١٢٣٨ لسنة ١٩٧٣ سالفى  
 الإشارة ، ومن ثم فلا يجوز نقل اسمه لجدول المحامين المشتغلين . لما كان  
 ما تقدم ، وكان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يستوجب أن تشمل القرارات  
 التى تصدرها لجنة قبول المحامين على الأسباب التى تبني عليها ، فإن القرار  
 المطعون فيه إذ رفض نقل اسم الطاعن لجدول المحامين المشتغلين يكون قد أصاب  
 صحيح القانون بما يكون معه الطعن على غير أساس متعين الرفض .



## الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت بالأوراق — في أن الطاعن حصل على مؤهل العالمية مع أجازة القضاء الشرعي وعين ماذونا شرعيا تابعا لمحكمة شبين القناطر الشرعية منذ أول أغسطس سنة ١٩٣٩ . وفي أول مارس سنة ١٩٤٨ استقال من عمله حيث عين اعتبارا من هذا التاريخ موظفا بالمحاكم الشرعية حيث أسندت إليه أعمال قضائية (باحث فني) حتى نقل إلى التدريس اعتبارا من ١٢ أبريل سنة ١٩٥٣ . وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قررت لجنة قبول المحامين قيد اسمه بجدول المحامين الشرعيين غير المشتغلين وفي ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ استقال من عمله وتقدم بتاريخ أول يناير سنة ١٩٧٨ بطلب إلى لجنة قبول المحامين لنقل اسمه من جدول المحامين الشرعيين غير المشتغلين إلى جدول المحامين الشرعيين . فقررت اللجنة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٧٨ برفض الطاب فتظلم من هذا القرار أمام تلك اللجنة التي قررت بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٧٨ رفض التظلم . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض في ٤ مايو سنة ١٩٧٨ وقدم أسباب الطعن في ذلك اليوم موقعا عليها من وكيله . وبجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٩ سمعت المرافعة على ما هو مبين بحضور الجلسة ثم أجل الحكم لجلسة اليوم .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعي على القرار المطعون فيه أنه إذ أيد القرار المعارض فيه والذي قضى برفض نقل اسمه من جدول المحامين الشرعيين غير المشتغلين إلى جدول المحامين المشتغلين قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الشروط المطلوبة قانونا لقيده بجدول المحامين المشتغلين قد توافرت جميعها في حقه . وإذ رفض القرار المطعون فيه طلبه دون إبداء أسباب فلأنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن من مواليد ٥ أغسطس سنة ١٩١٨ وحصل على العالمية من كلية الشريعة سنة ١٩٤٦ وأجازة القضاء



الشرعى سنة ١٩٤٨ ، وعين موظفا بالمحكمة العليا الشرعية فى أول مارس سنة ١٩٤٦ حتى ١١ أبريل سنة ١٩٥٣ حيث نقل إلى وزارة التربية والتعليم اعتبارا من ٢ أبريل سنة ١٩٥٣ مدرسا بالمرحلة الإعدادية إلى أن رفع اسمه اعتبارا من ٢ نوفمبر سنة ١٩٧٧ بموجب القرار الوزارى رقم ٢٠٧ . وقد قيد بجدول المحامين غير المشتغلين فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وبتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٧٨ تقدم بطلب لنقل اسمه إلى جدول المحامين المشتغلين وقررت لجنة قبول المحامين رفض طلبه .

وحيث إن القانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٠ الصادر فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاه إذ نص فى المادة الأولى منه على أن ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية، المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحده لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ كل فى الدرجة المماثلة للدرجة التى هو مقبول للرافعة أمامها بأقدميته فيها ، لم يفرق عند نقل أسماء المحامين المقيدين أمام المحاكم الشرعية قبل هذا التاريخ بين المحامين المشتغلين منهم وغير المشتغلين لأن النقل كان من الجدول العام للمحامين الشرعيين إلى الجدول العام للمحامين أمام المحاكم الوطنية دون ما تحفظ أو مساس بحقوقهم المكتسبة، على أن يسرى فى حقهم ما يسرى على زملائهم المقيدين أمام المحاكم الوطنية فيما يتعلق بالنقل من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين أمامها . لما كانت المادة ٦٣ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة قد أجازت للمحامى المقيد اسمه بجدول المحامين غير المشتغلين وجاوز الخمسين من عمره طلب إعادة قيد اسمه بجدول المحامين المشتغلين إذا سبق له مزاولة المحاماة عشر سنوات على الأقل أو كان قد سبق له الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها فى البند ( خامسا ) من المادة ٥١ من ذات القانون وهى القضاء والنيابة العامة والنيابة الإدارية والأعمال القضائية أو الفنية بمجلس الدولة أو بإدارة قضايا الحكومة أو بهيئة تدريس القانون بالجامعات ووظائف المعينين بها ، وكذا الأعمال القضائية أو الفنية التى يصدر بتحديد ها قرار وزير العدل بعد أخذ رأى مجلس النقابة . وكان قد صدر قرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ ببيان هذه الأعمال . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعن قد تجاوز الخمسين من العمر وقت تقديمه طلب إعادة قيده



بجدول المحامين المشتغلين ، ولم يسبق له مزاولة المحاماة لمدة عشر سنوات ، وأن الأعمال والوظائف التي شغلها لا تندرج تحت أى من تلك التي حددها المشرع فى البند ( خامسا ) من المادة ٥١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ سالفى الإشارة ، ومن ثم فلا يجوز نقل اسمه لجدول المحامين المشتغلين لما كان ما تقدم ، وكان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يستوجب أن تشمل القرارات التي تصدرها لجنة قبول المحامين على الأسباب التي تبنى عليها ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض نقل اسم الطاعن لجدول المحامين المشتغلين يكون قد أصاب صحيح القانون بما يكون معه الطعن على غير أساس متعين الرفض .

---



( ب )  
في المواد الجنائية

جلسة أول يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن بن المنير نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ،  
ومحمد ومعه .

( ١ )

الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ القضائية

- ١ - نقض : " التقرير بالطعن والصفة فيه . محاماة . وكالة .  
صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة :  
لإنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض .
- ٢ - معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .  
حكم . " بطلان الحكم " . بطلان . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
ما يوفره " .
- عدم جواز الحكم في المعارضة بغير مسماع دفاع المعارض إلا إذا كان  
تخلفه عن الحضور بغير عذر .
- قيام عذر حال دون حضور المعارض يوجب إجراءات المحاكمة والحكم .  
محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .



٣ — شهادة مرضية . حكم "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

عدم تقديم دليل عذر المرض الذى حال دون حضور الجلسة يجعل المنع فى هذا الخصوص على غير سند .

٤ — نقض "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . قوة الشيء المحكوم فيه . إثبات . "قرائن" .

عدم جواز التعرض لما شاب الحكم الابتدائى . الذى فصل وحده فى موضوع الدهوى . من عيوب . لحيازته قوة الشيء المحكوم فيه .

١ — إنه وإن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذى اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة وبالاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦ ، وكان هذا التوكيل قد أجري فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ أى فى تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بيومين على — ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٦ — تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض فى هذا الحكم الاستئنافى ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

٢ — لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الغيابى الصادر بإدائته باعتبارها كأن لم تكن ، أو يقبولا شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المخالفة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند



الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استمال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم .

٣ - لما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة - محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن منعه في هذا الشأن يكون على غير سند .

٤ - لما كان باقى ما يثيره الطاعن واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا - فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لأنه حاز قوة الشيء المقضي فيه وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

## الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المحجوزات الميمنة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح هيئة الأوقاف . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ناصر الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيمات لإيقاف التنفيذ . عارض، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض، وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الأستاذ .. .. المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

من حيث أنه وإن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي اقتضت عبارته على التقرير بالمعارضة وبالاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦ ، وكان هذا التوكيل قد أجرى في ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ أى في تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بيومين على - ٢١ من فبراير ١٩٧٦ - تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي ، ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته في الحكم الاستئنافي الغيابي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد قد شابه البطلان وانطوى على الاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية المقدمة منه ، هذا إلى أن الحكم دانه بجرime تبديد محجوزات وغم قيامه بسداد الدين المحجوز عليه من أجله وحالة كونه غير مكلف بنقل المحجوزات من مكان حجزها إلى السوق المعين لبيعها فيه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه برفض المعارضة موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدائته باعتبارها كأن لم تكن ، أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون



غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر القهرى لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره ابداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم — ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرض الذى يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فان منعه في هذا الشأن يكون على غير سند ، لما كان ذلك وكان باقى ما يثيره الطاعن واردا على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى — دون الحكم الاستئنافى المطعون فيه والذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا — فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب لأنه حاز قوة الشيء المقضى فيه وبات الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ، لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال هاشم نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزيني ، وعيش رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد علي بليغ .

( ٢ )

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) نقض . ” الصفة في الطعن ” .

عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله الطعن بالنقض نيابة عن  
المحكوم عليه ، للتحقق من إصافته . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .  
أساس ذلك ؟

( ٢ و ٣ ) دعوى مدنية . نقض . ” ما لا يجوز الطعن فيه ” .  
استئناف . ” ما لا يجوز استئنافه من الأحكام ” . تعويض . طعن .

( ٢ ) طعن المدعى بالحقوق المدنية بالاستئناف . أو بالنقض . في الحكم  
الصادر من المحكمة الجزئية . عدم جوازه . ما دام التعويض المطالب به  
ولو مؤقتا . يدخل في النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . ولو شاب  
الحكم خطأ في القانون . لا يغير من ذلك . صدور الحكم من محكمة  
ثاني درجة بناء على استئناف المتهم .

ما لا يجوز استئنافه . لا يجوز الطعن فيه بالنقض .

( ٣ ) تقدير قيمة الدعوى المدنية المقامة من مدعين بمبلغ إجمالي .  
يكون بقسمة المبلغ بينهما بالتساوي . ما دامت المطالبة . في حقيقتها .  
تتضمن دعويين مستقلتين خصوما وسببا وموضوعا . أثر ذلك في جواز  
الطعن بالنقض ؟



١ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلًا منه توكيلا يخوله ذلك الحق . ولما كان المحامي ... قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابته نائبًا عن المحكوم عليهما ، بيد أن التوكيلين اللذين قرر بالطعن بمقتضاهما لم يقدمتا للتثبت من صفة المقرر ، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله أو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت ، كما لا يجوز - من باب أولى - الطعن في هذه الحال بطريق النقض طالما قد انغلق باب الطعن بطريق الاستئناف . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد صدر ضده من محكمة الدرجة الثانية بعد ما استأنف المتهم الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة والتعويض .

٣ - متى كانت الدعوى المدنية مقامة أصلا من الطاعن وأخرى أمام المحكمة الجزئية بالمطالبة بمبلغ إجمالي قدره واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، وقد قضى الحكم الابتدائي - الذي قبلاه - بهذا المبلغ لهما دون تعيين نصيب كل منهما فيه ، ومن ثم يتعين لمعرفة نصيب الطاعن قسمة المبلغ بينهما بالتساوي ، ولا يلتفت إلى مجموعته في تقدير قيمة دعوى الطاعن ما دام الثابت أن تلك المطالبة إنما تتضمن دعوتين مستقلتين خصوصًا وموضوعًا وسببًا ( أولاهما ) موضوعها تعويض الطاعن عن الأضرار الناشئة عن الاشتراك في جريمة سرقة منقولات من محله وإتلاف أبوابه ، ( وأخرهما ) وهي التي قضى فيها ( استئنافيا ) بعدم الاختصاص - موضوعها تعويض جدة الطاعن عن الأضرار الناشئة عن الاعتداء على حقها في استغلال محالها المناير لمحل الطاعن واغتصابه وسرقة ما به من منقولات . لما كان ما تقدم ، فإنه لا يجوز للطاعن - من بعد - أن يطعن في الشق من الحكم الصادر من محكمة



الدرجة الثانية برفض دعواه المدنية ، لأن التعويض المؤقت المطالب به فيها — والذي كان قد قضى به ابتدائيا له عن نفسه وارتضاه — يدخل في النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى ، وهو خمسون جنيها طبقا للمادة ٤٢ من قانون المرافعات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (أولا) اشتركا مع مجهول بطريق الاتفاق والتعريض فى سرقة المتقولات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لـ .. .. (المدعى بالحقوق المدنية) من محله بطريق الكسر من الخارج وتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وهذا التعريض مع مجهولين فى إتلاف أبواب المحل المبين الوصف والقيمة بالمحضر والذي يشغله المحنى عليه بأن حرضا بمجهولين على كسر أبواب المحل وإتلافه على النحو الثابت بالأوراق وتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق والتعريض . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤/٣١ — ٥ و ٣٦١ من قانون العقوبات . وادعى المحنى عليه عن نفسه وبصفته وكيلًا عن جدته .. .. مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الدرب الأحمر الجزئية قضت حضوريا بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاذ عن التهمين وبأن يدفع متضامنين للمدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنفا ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف إشكلا وفى الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى وبراءة المتهمين منها ورفض الدعوى المدنية المقامة من المدعى بالحقوق المدنية عنها (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثانية إلى تفريم كل من المتهمين خمسين جنيها وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥ جنيها على سبيل التعويض (ثالثا) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المقامة من .. ..



( جدة المدعى بالحقوق المدنية ) وبالزامهما بمصاريفها : فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما وكذلك المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليهما :

من حيث إن المحامي ... .. قد قرر بالطعن بطريق النقض بمثابة ثابا عن المحكوم عليهما ، بيد أن التوكيلين اللذين قرر بالطعن بمقتضاهما لم يقدموا للثبوت من صفة المقرر . ولما كان الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا منه توكيلا يخوله ذلك الحق ، فإن هذا الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبوله شكلا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية :

من حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي ومحاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن كان قد أقام الدعوى المدنية أمامها قبل المحكوم عليهما بجلسة ٣ سبتمبر سنة ١٩٧٣ مطالبا بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت له وبلدته — وكان يحضر عن نفسه وبصفته وكيلا عنها — وإذا قضت محكمة أول درجة حضوريا بمعاينة كل من المحكوم عليهما بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عن تهمة اشتراك في سرقة وفي إتلاف وبالزامهما متضامنين بأن يدفعوا للطاعن — عن نفسه وبصفته — مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت واستأنف المحكوم عليهما — وحدهما — هذا الحكم فقد قضت محكمة ثاني درجة — بحكمها المطعون فيه — حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة الاشتراك في السرقة وبراءة المحكوم عليهما منها ورفض الدعوى المدنية المقامة قبلهما من الطاعن — عن نفسه — من هذه التهمة ، وتعديل الحكم المستأنف



بالنسبة للاشتراك في الائتلاف إلى تغريم كل من المحكوم عليهما خمسين جنيا وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للطاعن — عن نفسه — مبلغ ٢٥ جنيا على سبيل التعويض المؤقت عن هذه الجريمة ، وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المقامة من جدة الطاعن ، وأقامت المحكمة قضاءها بعدم الاختصاص على أن التعويض المطالب به في دعوى الجدة أساسه ما لحق بها من أضرار نتيجة الاعتداء على حقها في استغلال محالها — الكائن بالعقار رقم ٢ عطفة الجمل — واغتصابه وسرقته ما به من منقولات ، وكلها أضرار ليست ناشئة عن الجريمتين المرفوعة بهما الدعوى وهما الاشتراك في سرقة منقولات من محل آخر مغاير — كائن بالعقار رقم ٦٣ درب شعلان — يتغله الطاعن والاشتراك في إيتلاف أبوابه ، وقد قرر الطاعن — عن نفسه — بالطعن بطريق النقض في الشق من الحكم القاضي برفض دعواه المدنية المقامة قبل المحكوم عليهما عن تهمة الاشتراك في السرقة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يجوز للدعي بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يربو على النصاب الاتتهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله أو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت ، كما لا يجوز له — من باب أولى — الطعن في هذه الحال بطريق النقض طالما قد انقلب باب الطعن بطريق الاستئناف ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد صدر ضده من محكمة الدرجة الثانية بعد ما استأنف منهم الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة والتعويض . ولما كانت الدعوى المدنية عقامة أصلا من الطاعن وجدته أمام المحكمة الجزئية بالمطالبة بمبلغ إجمالي قدره واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت ، وقد قضى الحكم الابتدائي — الذي قبلاه — بهذا المبلغ لهما دون تعيين نصيب كل منهما فيه ، ومن ثم يتعين لمعرفة نصيب الطاعن قسمة المبلغ بينهما بالتساوي ، ولا يلتفت إلى مجموعته في تقدير قيمة دعوى الطاعن ما دام الثابت أن تلك



المطالبة إنما تتضمن دعوين مستقلتين خصوصاً وسبباً وموضوعاً .  
 (أولاهما) موضوعها تعويض الطاعن عن الأضرار الناشئة عن الاشتراك  
 في جريمة سرقة منقولات من محله وإتلاف أبوابه ، (وأخرها) وهي  
 التي قضى فيها بعدم الاختصاص موضوعها تعويض جدة الطاعن عن الأضرار  
 الناشئة عن الاعتداء على حقها في استغلال محلها المغاير لمحل الطاعن واغتصابه  
 وسرقة ما به من منقولات . لما كان ما تقدم فانه لا يجوز للطاعن — من بعد —  
 أن يطعن في الشق من الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية برفض دعوام  
 المدنية ، لأن التعويض المؤقت المطالب به فيها — والذي كان قد قضى به  
 ابتدائياً له عن نفسه وارتضاء — يدخل في النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي ،  
 وهو خمسون جنهما طبقاً للسادة ٤٢ من قانون المرافعات ، ومن ثم يتعين القضاء  
 بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف .

## جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت شقاجي . وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حلمي راغب .

( ٣ )

الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٨ القضائية

نقض . "المصلحة في الطعن والصفة فيه" . إجراءات . "إجراءات المحاكمة" .  
دعوى مدنية . استئناف . نظره والحكم فيه .

المناط في قبول وجه الطعن : أن يكون متصلاً بشخص الطاعن وله مصلحة فيه . إثبات الحكم . على غير الواقع . حضور المدعى المدني جلسة المعارضة الاستئنافية وطلبه تأييد الحكم المعارض فيه . النعي عليه لهذا السبب من المتهم .  
عدم قبوله .

الأصل أنه لا يبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في شأن إثبات الحكم — دون سند من واقع — حضور المدعى بالحق المدني في جلسة المعارضة الاستئنافية وطلبه تأييد الحكم المعارض فيه ، لا يكون مقبولا .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى للطالب بسوء نية شيكين بمبلغ ٢٠٠ جنيه مسحوبين على بنك مصر فرع شرين لا يقابلهما رصيد قائم وقابل للسحب .  
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة شرين



الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحسب المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وفي الدعوى المدنية بالزامه أن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومائة قرش أتعاب المحاماة . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعتبار معارضة الطاعن في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع فضلا عن مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن لم يتخلف عن حضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا لعذر قهري هو مرضه الثابت بدليل مرفق بملف الدعوى — هذا إلى أن الحكم أورد — دون سند من واقع — أن المدعى بالحق المدني حضر في الجلسة وطلب تأييد الحكم المعارض فيه ، كما قضى بإدانة الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد مع أنه أوفى بقيمة الشيكين موضوع الدعوى ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح عذره في ذلك فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانة باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير مماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، ولما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها

خلت من دليل مرض الطاعن المنوه عنه بتقرير أسباب الطعن فان منعى الطان  
في هذا الشأن يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يقبل  
من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وكان له  
مصلحة فيه ، فان ما يثيره الطاعن في شأن إثبات الحكم دون سند من واقع  
حضور المدعى بالحق المدني في جلسة المعارضة الاستئنافية وطلبه تأييد الحكم المعارض  
فيه ، لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل  
تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله وصيد  
قائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المخب عليه ، كما أن  
الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون  
على غير أساس ، تعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وعادل برهان أنور ، ومحمد وهبه ، ومصطفى  
جويل صرمي .

( ٤ )

### الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ القضائية

١ - نيابة عامة . إجراءات . " إجراءات التحقيق " . نقض . " أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها " .

تعيب الطاعن التحقيق بدعوى عدم توجيه التهمة إليه . تعلقه بالإجراءات  
السابقة على المحاكمة . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .

٢ - دفاع ، " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقض " أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها " .

ثبوت أن الطاعن أعلن بالتهمة . اثارته دعوى الاخلال بحق الدفاع .  
لا أساس لها .

٣ - محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . " قتل عمد . قصد  
جنائي . حكم " . " تسببيه . تسبیب غير معيب " .

قصد القتل . أمر خفي . إدراكه بالأمارات والمظاهر التي تنبئ عنه .  
استخلاص توافره . موضوعي .

٤ - باعث . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبیب  
غير معيب " .

الباعث على الجريمة ليس من أركانها . خطأ الحكم فيه أو اغفاله أو ابتناؤه  
على الظن لا يعيبه .

٥ - قتل عمد . قصد جنائي . رابطه سببيه . مسئولية جنائية . فاعل أصلي . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

ثبوت مساهمة المتهم في القتل بفعل ساهم بقدر ما في التعجيل بالوفاة . مساهلته كفاعل أصلي في القتل صحيحة .

٦ - محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . اثبات " خبرة " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

لمحكمة الموضوع أن تجزم بمالم يجزم به الخبير متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها .

٧ - قتل عمد . قصد جنائي . عقوبة " العقوبة المسبرة " . نقض . " المصلحة في الطعن " .

إثارة الطاعن هدم اسهام ما أحدثه من اصابات في قتل المجنى عليه . عدم جدواها . متى توافرت لديه نية القتل . وعوقب بعقوبة الشروع فيه .

٨ - محاماة . اجراءات . " اجراءات المحاكمة " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " محضر الجلسة . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

تولى محام واحد الدفاع عن متهمين . في دعوى واحدة . جائز . متى انحصر التعارض الحقيقي بين مصالحهم فيها .

عدم اعتراض أحد من المتهمين بجلسات المحاكمة على تولى محام واحد الدفاع عنهم . ليس لهم من بعد النعي بذلك أمام النقض .

١ - لما كان ما يشير الطاعن الأول من تمديد النيابة بدعوى أنها لم توجه اليه تهمة القتل إنما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .



٢ — متى كان الثابت من قرارات الحكم أن الطاعن أعلن بتهمة القتل ولم يجهد الطاعن أو المدافع عنه ذلك في جلسة المحاكمة وإنما دار الدفاع حول هذا الوصف فإن ما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له أساس .

٣ — من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الحاني وتم عما يضمه في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ومادام الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد .

٤ — لا يقدح في سلامة الحكم نعي الطاعن الأول عليه أنه أهمل بيان الباعث على القتل ، لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله جملة .

٥ — لما كان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة — بعد بيان وقوع مشاجرة بين شقيقين الطاعن الأول وابن عمه المجني عليه تدخل فيها المجني عليه وشقيقه لفضها — أن الطاعن الأول حضر إلى مكان المشاجرة حاملاً بندقيته الأمامية ومعه صهره الطاعن الثاني حاملاً عصا وأطلق المتهم الأول العيار الناري الذي أصاب المجني عليه فسقط أرضاً وحينئذ بادره الطاعن الثاني وضربه بالعصا التي كان يحملها عدة مرات على ظهره فأحدث به كدمات وضعية متعددة — ثم نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية وجود كدمات أرضية طويلة متعددة متقاطعة بأعلا الظهر أطوالها تراوح ما بين ٦ ، ٨ سم عرض حوالي ٣ سم يقابلها انسكابات دموية بالأنسجة الرخوة — ثم أورد ما انتهى إليه التقرير من أن وفاة المجني عليه نتجت من الإصابة النارية وما أحدثته من كسور بقاع الجمجمة ونزيف على سطح المخ وصدمة عصبية ومن أنه نظراً لما تحدثه الإصابات الرضية من صدمة عصبية بسيطة فإنها تكون قد ساهمت بقدر ما في التعجيل بالوفاة ، فإن الحكم يكون قد أثبت بأسباب مؤدية وبما تملك محكمة الموضوع تقديره بغير معقب عليها من محكمة

النقض وجود علاقة السببية بين فعل الطاعن الثاني وبين وفاة المجنى عليه بما يتحقق به مسئوليته كفاعل أصلي من جريمة القتل التي دانه بها .

٦ — إن ما يثيره الطاعن الثاني في خصوص اعتماد الحكم المطعون فيه على تقرير الصفة التشريحية على أنه بني على الترجيح لا القطع فانه — بفرض صحته — فهو مردود بأن الأصل أن المحكمة الموضوع أن تجزم بمالم تجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندما وأكده لديها — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن النفي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مديدا .

٧ — من المقرر أنه لامصلحة للطاعن في أن يثير عدم اسهام الاصابات التي أحدثها في التعجيل بوفاة المجنى عليه مادام الحكم قد أثبت في حقه نية القتل ووقع عليه عقوبة مبررة في القانون لجناية الشروع في القتل .

٨ — لما كان قضاء النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا معا فعل القتل واعتبرهما فاعلين أصليين في هذه الجريمة ، وكان القضاء بادانة أحدهما — كما يستفاد من أسباب الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، فانه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبدعه بالفعل . ومتى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يبد اعتراضا على حضور محام واحد عنه وعن الطاعن الأول فإن دعوى الاخلال بحقه في الدفاع تكون غير صحيحة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلا عمدا ... .. بأن أطلق عليه المتهم الأول عيارا ناريا من سلاحه الأميري المششخن الذي يحمله وضربه المتهم الثاني بعصا على ظهره وجسمه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أميوط قضت في الدعوى حضوريا بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة عشر سنوات وبمعاقبة الثاني بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات لما نسب إليهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع وانطوى على فساد في الاستدلال وقصور في البيان . كما قام على الخطأ في الاستناد وفي تطبيق القانون ذلك بأنه دان الطاعن الأول عن جريمة القتل العمد في حين أن المحقق لم يكن قد وجه إليه اتهاماً بذلك وإنما استجوبه عن تهمة الضرب المفضي إلى الموت ، وهول الحكم في استخلاص ثبوت نية القتل لديه دلي أقوال شاهدة الإثبات رغم أن الطاعن قرر أنه أطلق عيارا ناريا لتفريق الجمع ولم يذكر أحد من الشهود أنه رآه يصوب السلاح الناري إلى مقتل من جثم المجنى عليه ، ودون أن يوضح الحكم وجود باعث لدى الطاعن على القتل . كما أن الحكم دان الطاعن الثاني دون أن يبين قوافر نية القتل لديه ، وأقام قضاءه ضده على أساس القطع بأن الإصابات الرضية التي أحدثها ساهمت في التعجيل بالوفاة بينما الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن هذه المساهمة كانت على سبيل الاحتمال لا القطع كما أنه على الرغم من أن الحكم قطع بتوافر علاقة السببية الكافية بين فعل الطاعن الأول ووفاة المجنى عليه مما ينفي توافر هذه العلاقة بين فعل الطاعن الثاني وبين هذه النتيجة إلا أن الحكم دان الأخير عن القتل دون أن يوضح سبق اتفاق

بينهما يجيز مساءلة الطاعن عن ذلك . كما أخلت المحكمة بحق الطاعن في الدفاع إذ سمحت لمحام واحد بالحضور عنه وعن الطاعن الأول رغم تعارض مصلحتهما في الدفاع . وأن كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ين واقعاً الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما قرره الطاعن الأول وما ثبت من تقرير الصفة التشريعية وتقرير محضر السلاح ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما وتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن الأول من تعيب لتحقيق النيابة بدعوى إنها لم توجه إليه تهمة القتل إنما ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة . وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع فله لا يقبل من الطاعن إنارته لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان الثابت من تقارير الحكم أن الطاعن أعلن بتهمة القتل ولم يحدد الطاعن أو المدافع عنه ذلك في جلسة المحاكمة وإنما دار الدفاع حول هذا الوصف فإن ما يشير الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون له أساس . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعنين في قوله : " وحيث إن نية القتل ثابتة في حق المتهمين " من استعمال الأول سلاح نارى مششخن قاتل بطبيعته وتصويبه إلى مقتل من الحبنى عليه ( رأسه ) وإطلاقه عياراً نارياً على الحبنى عليه إصابه فعلاً مقابل عظمة التواء الخلفى الأيمن من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ( أقل من نصف متر ) الأمر الذى يبرز ما في نفسه ويظهر بجلاء رغبته في الخلاص منه ومن اعتداء المتهم الثانى على الحبنى عليه بعصا على جسمه عدة مرات بعد أن سقط أرضاً وهو مصاب من العيار النارى الذى أطلقه المتهم الأول الأمر الذى تستخلص منه المحكمة توافر نية القتل وإزهاق روح الحبنى عليه لدى المتهمين " ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتيا الحائى وتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وما دام الحكم قد دل على قيام



هذه النية تدليلاً ضافياً فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . ولا يقدح في سلامة الحكم نفي الطاعن الأول عليه أنه أغفل بيان الباعث على القتل ، لأن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو إغفاله بحملة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في تحصيله للواقعة — بعد بيان وقوع مشاجرة بين شقيق الطاعن الأول وابن عمه المجنى عليه تدخل فيها المجنى عليه وشقيقه لفضها — أن الطاعن الأول حضر إلى مكان المشاجرة حاملاً بندقيته الأميري ومعه صهره الطاعن الثاني حاملاً عصا وأطلق المتهم الأول العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه فسقط أرضاً وحيلث بادره الطاعن الثاني وضربه بالعصا التي كان يحملها عدة حركات على ظهره فأحدث به كدمات رضية متعددة — ثم نقل الحكم من تقرير الصفة التشريحية وجود كدمات رضية طويلة متعددة متقاطعة بأعلا الظهر أطوالها تراوح بين ٦ و ٨ سم عرض حوالى ٣ سم يقابلها انسكابات دموية بالأنسجة الرخوة — ثم أورد ما انتهى إليه التقرير من أن وفاة المجنى عليه نتجت من الإصابة النارية وما أحدثته من كسور بقاع الجمجمة وتزيف على سطح المخ وصدمة عصبية ومن أنه نظراً لما أحدثته الإصابات الرضية من صدمة عصبية بسيطة فإنها تكون قد ساهمت بقدرها في التعجيل بالوفاة ، فإن الحكم يكون قد أثبت بأسباب مؤدية وبما تملك محكمة الموضوع تقديره بغير معقب عليها من محكمة النقض وجود علاقة السببية بين فعل الطاعن الثاني وبين وفاة المجنى عليه بما تتحقق به مسئوليته كفاعل أصلي عن جريمة القتل التي دانه بها ، أما ما يثيره الطاعن الثاني في خصوص اعتماد الحكم المطعون فيه على تقرير الصفة التشريحية على أنه بني على الترجيح لا القطع فإنه — بفرض صحته — فهو مردود لأن الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به التحبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديداً هذا فضلاً عن أنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم اسهام الإصابات التي أحدثها في التعجيل بوفاة المجنى عليه مادام الحكم قد أثبت في حقه نية القتل ووقع عليه مقوبة مبررة في القانون لحناية الشروع في القتل ، لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض

قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ، مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا معا فعل القتل واعتبرهما فاعلين أصليين في هذه الجريمة ، وكان القضاء بادانة أحدهما — كما يستفاد من أسباب الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، فإنه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب لإفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبدء بالفعل . ومتى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يبدأ اعتراضا على حضور محام واحد منه وعن الطاعن الأول فإن دعوى الاختلال بحقه في الدفاع تكون غير صحيحة . لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٩

پرئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، محمد صلاح الدين الرشيدى ، محمد وهب ، ومصطفى جميل مرمى .

( ٥ )

### الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) ضرب . "إحداث عاهة" . إثبات . "خبرة" . دفاع . "الإخلال  
 بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

تقدير مدى العاهة ليس بلازم . كفاية اطمئنان المحكمة إلى ثبوت إصابة  
 المجنى عليه بعاهة نتيجة اعتداء مباشر عليه .

متى يكون للمحكمة الإعراض عما يبيده المتهم من أوجه الدفاع ؟

( ٢ ) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "خبرة" .  
 دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر  
 معيب" .

حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لا يجزم به الخبير . مناطه ؟

( ٢ ) إثبات . "خبرة" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .  
 تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير . موضوعي .

( ٤ ) إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

التناقض الذي يعيب الحكم . صورته ؟

(٥) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهود" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .

ترانح المحنى عليه في الإبلاغ . لا يفيد كذب شهادته .

(٦) محكمة الموضوع . "سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى" . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب . حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها .

(٧) إثبات . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب . وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحجها على عدم الأخذ بها .

١ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض من ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب ، لما كان ذلك - وكان الحكم إذ رفض طلب الطاعن قد أسس هذا الرفض على أنه غير منتج في الدعوى بعد أن اطمأن لأقوال المحنى عليها المؤيدة بالتقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أن العاهة المستديمة لدى المحنى عليها - وهي فقد قوة إبصار العين اليسرى - كانت نتيجة الإصابة التي أحدثها بها الطاعن مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة الإبصار قد فقدت كلية على أثرها ، فإن هذا حسبه ليبراً من دعوى الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك - وكان من المقرر أن تقدير مدى العاهة ليس بلام طالم أن المحكمة اطمأنت إلى ثبوت إصابة المحنى عليها بعاهة نتجت مباشرة من اعتداء وقع عليها وعليه فإن طلب الدفاع يكون غير منتج في الدعوى حرياً بالرفض .



٢ — من المقرر أنه لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الإجراء وكان ما يشير الطاعن من أن الطبيب الشرعى قد أجاز حدوث الإصابة من سيخ حديد دون أن يقطع بذلك — مردودا بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره .

٣ — متى كان الحكم قد أثبت أن إصابة المحنى عليها قد حدثت من الاعتداء عليها بالضرب بسيخ حديد أخذ بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى الذى اطمأن إليه فى حدود سلطته التقديرية وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها ، وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ، وكان ما يسوقه الطاعن من مصاعن فى تقرير الطبيب الشرعى ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها فى شأنه .

٤ — لما كان الضرب بالسيف لا يستتبع حتما أن تكون الإصابة الناتجة عنه ونزوية أو قطعية ، بل يصح أن تكون رضية إذ هو فى واقع الأمر جسم صلب راض وكان التقرير الطبي قد خلا من شبهة التناقض الذى يسقطه ، ومن ثم فإن استناد الحكم إليه كدليل فى الدعوى يشهد على إدانة الطاعن لا يعيبه ، لما هو مقرر من أن التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى يكون واقعا فى الدليل الذى تأخذ به المحكمة فيجعله متهدا متساقطا لاشئ منه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها . أما النعى على الحكم بالتناقض تأسيسا على أنه بعد أن أورد أن الإصابة رضية تحدث من جسم صلب راض على وجه الجزم عاد بعد ذلك وأخذ بالرأى الجوازي الذى ضمنه الطبيب الشرعى تقريره — فمردود بأن التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينهى بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . وهو ما برئ منه الحكم ، إذ البين من مدونات أنه انتهى إلى بناء الإدانة على يقين ثبت لا على افتراض لم يصح .

٥ - لما كان الحكم قد اطرح تصوير الطاعن للحادث في قوله : " وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم بعد أن اطمأنت تمام الاطمئنان إلى أدلة الثبوت سالفة البيان المستمدة من أقوال المجنى عليها في جميع مراحل التحقيق من أن المتهم هو الذي اعتدى عليها بسيخ حديد وأحدث إصابة عينها اليسرى ولا يقدح في ذلك تأخر المجنى عليها في الإبلاغ مدة أربع ساعات إذ أن هذا التأخير لا يؤخذ منه أن المجنى عليها كاذبة في شهادتها خاصة وأن الدفاع لم يقدم دليلاً مقنعاً يبرح به أقوالها التي تأيدت بالتقرير الطبي الشرعي على النحو السابق لإيضاحه .

٦ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٧ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه لمحكمة الموضوع تتلوه المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب . ومتى أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولما كان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال المجنى عليها واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهدت بها ، وكان ما أورده سائغاً في العقل ومقبولاً في بيان كيفية حدوث الإصابة ، فلا تريب على المحكمة فيما افتنعت به من إمكان حدوثه على الصورة التي قرونها المجنى عليها والتي تأيدت بالتقرير الطبي الشرعي .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم ( المتهم الأول ) الطاعن ضرب ... .. عمداً بسيخ حديد فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأ عنها عادة مستدنية يستحيل برؤها هي فقد كامل لإبصار هذه العين ( المتهم الثاني ) أحدث بالمتهم الأول عمداً الإصابة الموصوفة



بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما .  
( المتهم الثالث ) أحدث بالمتهم الثاني عمدا الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للواد ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . وادعت مدنيا المجنى عليها قبل المتهم الأول والثالث متضامين بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . ومحكمة جنايات أسيوط قضت في الدعوى حضوريا للاول وغيابا للثاني والثالث ( أولا ) بمعاقبة المتهم الأول " الطاعن " بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ مائتي وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . ( ثانيا ) بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل مدة أسبوعين لما نسب إليه . ( ثالثا ) بمعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل مدة أسبوع لما نسب إليه . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة العاهة المستديمة قد شابه إخلال بحق الدفاع وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن طلب من المحكمة استبعاد الدعوى والتصريح له باستحضار شهادة من مستشفى الرمد بصدا وأخرى من مستشفى الرمد بأسيوط تفيد إجراء جراحة للمجنى عليها في عينيها الاثنتين للتدليل على وجود عتامة بهما ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وبرت رفضه بأسباب غير سائغة ، كما أن المدافع عنه أثار في مرافعته باحتمال إصابة المجنى عليها من الطوب الذي كان يلقى في المشاجرة ، وليس من اعتداء الطاعن عليها بـسيخ حديد كما ادعت مستدلا بما جاء في التقرير الطبي عن وصف الإصابة من أنها رضية تحدث من جسم صلب راحض ، وأشار في مرافعته إلى أن السيخ لا يحدث هذه الإصابة الرضية ، وإنما يحدث إصابة قطعية أو وخذية ، وطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته

في إمكان حدوث الإصابة من قذف الطوب ، ولكن المحكمة — وعلى الرغم من تسجيلها في حكمها أن الإصابة رضية — رفضت الاستجابة لهذا الطلب ، وعولت في ذلك على التقرير الطبي الشرعي الذي انتهى إلى جواز حدوث الإصابة من سيخ حديد كما ذكرت المجنى عليها ، مع أن الرأي الذي اشتمل عليه التقرير جاء على وجه الجواز والاحتمال وتناقض مع ما تضمنته ذات التقرير من أن الإصابة رضية ، هذا إلى أن الحكم بعد أن أورد أن الإصابة رضية تحدث من جسم صلب راض بطريق الجزم ، عاد بعد ذلك وأخذ بالرأي الجوازي الذي ضمنه الطبيب الشرعي تقريره . وفضلا عن ذلك فقد دلت الدفاع على كذب أقوال المجنى عليها بتراخيها في التبليغ عن الحادث قرابة أربع ساعات مما يسر لها تليفق الاتهام — غير أن المحكمة ضربت صفحا عن هذا الدفاع واعتمدت في الإدانة على أقوال المجنى عليها ، وراحت تبرر ذلك بأنها قد تأيدت بالتقرير الطبي الشرعي مع أن هذا التقرير ناقضها في أقوالها بما أثبتته من أن الإصابة تحدث من جسم صلب راض ، في حين أنها قالت أن الاعتداء وقع عليها بسيخ حديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة العاهة المستديمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها ومن التقريرين الطبيين الشرعي والرمدي ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . وقد عرض الحكم لما أثاره الطاعن في وجه الطعن بشأن طلب التصريح له باحتضار شهادة من مستشفى الرمد بصفا وأخرى من مستشفى الرمد بأسيوط للتدليل على إجراء جراحة للمجنى عليها في كلتا عينيها لوجود عتامة عليهما ورد عليه مبديا أسباب عدم استجابته لهذا الطلب في قوله : ( أولا ) الثابت من أقوال المجنى عليها .. .. أمام المحكمة والتي تطمئن إليها المحكمة أنها لم تجر عملية جراحية في عيني اليسرى قبل الحادث وأن العملية التي أجرتها في عيني اليمنى . ( ثانيا ) الثابت من التقرير الطبي الشرعي أن العين اليمنى بها أثر عملية اندغام القرنية الأمر الذي يؤيد أقوال المجنى عليها مخالفة الذكر . ( ثالثا ) الثابت من التقرير السالف أن إخصائي الرمد الاستشاري الدكتور .. .. أوقع الكشف على المجنى عليها وتبين له أن العين اليسرى أصيبت بجسم صلب أدى إلى تمدد الحدقة وانخلاع وإصтам العدسة وفقد إبصار



العين اليسرى تماما ونهايا ، وقد انتهى الطبيب الشرعي في تقريره إلى أن إصابة المجنى عليها في عينها اليسرى حدثت نتيجة المصادمة بجسم صلب راض ويمكن حدوثها نتيجة الاعتداء عليها بسيخ حديد كما تقرر ، وأزاء هذه النتيجة الصريحة التي أوررها الطبيب الشرعي في تقريره من أن إصابة العين أدت إلى تمدد الحدقة وانخلاع وأعتام العدسة وفقد إبصار العين اليسرى تماما ، ولما كان من المقرر أن تقدير مدى العاهة ليس بلاما أن المحكمة اطمانت إلى ثبوت إصابة المجنى عليها بعاهة تجت مباشرة من اعتداء وقع عليها وعليه فإن طلب الدفاع يكون غير منتج في الدعوى حريا بالرفض . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ رفض طلب الطاعن قد أسس هذا الرفض على أنه غير منتج في الدعوى بعد أن اطمان لأقوال المجنى عليها المؤيدة بالتقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أن العاهة المستديمة لدى المجنى عليها — وهي فقد قوة إبصار العين اليسرى — كانت نتيجة الإصابة التي أحدثها بها الطاعن مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة الإبصار قد فقدت كلية على أثرها ، فإن هذا حسبه ليبرأ من دعوى الإخلال بحق الدفاع لما هو مقرر من أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم به قضاءه . لما كان ذلك ، وكان لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة إلى اتخاذ هذا الإجراء وكان ما يثيره الطاعن من أن الطبيب الشرعي قد أجاز حدوث الإصابة من سيخ حديد دون أن يقطع بذلك — مردودا بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة الجزم بمالم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندا وأكدته لديها وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، هذا فضلا عن أن أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين — كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن إصابة الابن عليها قد حدثت من الاعتداء عليها بالضرب بسيخ حديد أخذا بما جاء بالتقرير الطبي الشرعي الذي اطمان إليه في حدود سلطته التقديرية وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدليلة لتقرير الخبير المقدم إليها ، وما دامت قد اطمانت

إلى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ، وكان ما يسوقه الطاعن من مطاعن في تقرير الطبيب الشرعي ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الضرب بالسيخ لا يستتبع حتماً أن تكون الإصابة الناتجة عنه ونخزية أو قطعية ، بل يصح أن تكون رضية إذ هو في واقع الأمر جسم صلب راض . وكان التقرير الطبي قد خلا من شبهة التناقض الذي يسقطه ، ومن ثم فإن استناد الحكم إليه كدليل في الدعوى يشهد على ادانة الطاعن لا يعييه ، لما هو مقرر من أن التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي يكون واقفاً في الدليل الذي تأخذه المحكمة فيجعله متهادماً متساقطاً لاشيء منه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها . أما النعي على الحكم بالتناقض تأسيساً على أنه بعد أن أورد أن الإصابة رضية تحدث من جسم صلب راض على وجه الجزم عاد بعد ذلك وأخذ بالرأي الجوازي الذي ضمنه الطبيب الشرعي تقريره — فردود بأن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأسرين قصده المحكمة . وهو ما برئ منه الحكم — إذ البين من مدوناته أنه انتهى إلى بناء الادانة على يقين ثبت لا على افتراض لم يصح — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرحت تصوير الطاعن للحادث في قوله "وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم بعد أن اطهأت تمام الاطمئنان إلى أدلة الثبوت سالفة البيان المستمدة من أقوال المجني عليها في جميع مراحل التحقيق من أن المتهم هو الذي امتدى عليها بسيخ حديد وأحدث إصابة عينها اليسرى ولا يقدح في ذلك تأخر المجني عليها في الإبلاغ مدة أربع ساعات إذ أن هذا التأخير لا يؤخذ منه أن المجني عليها كاذبة في شهادتها خاصة وأن الدفاع لم يقدم دليلاً مقنعاً يبرح به أقوال التي تأيدت بالتقرير الطبي الشرعي على النحو السابق إيضاحه " ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومآثر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي



تطمئن اليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال المجنى عليها واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهدت بها ، وكان ما أورده سائغا في العقل ومقبولا في بيان كيفية حدوث الإصابة ، ولا تريب على المحكمة فيما اقتنعت به من امكان حصولها على الصورة التي قررتها المجنى عليها والتي تأيدت بالتقرير الطبي الشرعي ، فان ما يشبه الطامن من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال المجنى عليها أو محاولة تجريئها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجاداتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن طل المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وعادل برهان نور ، ومحمد ومحمد ، ومحمد  
جميل مرمي .

( ٦ )

الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير  
معيب " .

حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطعن إليه .  
ما دام له مأخذ من الأوراق .

( ٢ ) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب غير  
معيب " .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

( ٣ ) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب غير  
معيب " .

تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم .  
شرط ذلك ؟

( ٤ ) إثبات . " بوجه عام " . دفع . " الدفع بتعذر الرؤية " .  
" الدفع بتلقيق التهمة " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

الدفع بتعذر الرؤية . أو بتلقيق التهمة . موضوعي . فلا يستوجب  
ردا صريحا .



(٥) قتل عمد . قصد جنائي . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

قصد القتل أمر خفي . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تم عنه . استخلاص توافره . موضوعي .

(٦) إثبات . "شهود" . "خبرة" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطعن إليه وتطرح ما عداه . عدم التزامها أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .

(٧) إجراءات . "إجراءات المحاكمة" . محضر الجلسة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

الطلب الجازم . ماهيته ؟

قول المدافع عن المتهم "إذا رأت المحكمة تحويل المتهم إلى الطبيب الشرعي لإيضاح ما به من أمراض بناء على الشهادات الطيية المقدمة" ليس طلبا جازما .

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد إقتناعها بثبوت الجريمة من أي دليل تطعن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

٢ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك

يفيد أنها اطاحت بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملوها على عدم الأخذ بها .

٣ - إن تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، وما دام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

٤ - الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب أو بتأنيق التهمة من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستنادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها .

٥ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأنها الجاني وتم عما يضره في نفسه . واستخلاص هذه النية موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، ولما الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله " ومن حيث أنه عن نية القتل فقد استخلصتها المحكمة استخلاصا سائفا من واقع الدعوى ومنطق سياقها المتمثل في الشجار الذي نشب بين الفريقين بأيقظ حفيظة المتهم وأثار فيه كوامن العدوان والرغبة في الإجهاز على المجنى عليه فانعكس ذلك في الأداة القاتلة التي صوبها إلى مقتل من المجنى عليه ثم أطلقها عليه .. " فإن هذا حسبه للتدليل على نية القتل حسبما هي معرفه به في القانون وليس على المحكمة من بعد أن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد أن اطمأنت إلى أدلة الثبوت التي أوردها ويخل جدل الطاعن في توافر نية القتل بدوره إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضدون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أن الطاعن أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه - لا يتعارض



بل يتطابق مع ما نقله التقرير الطبي الشرعى الذى أثبت أن إصابة المجنى عليه  
بيمين العنق والوجه نشأت من إصابته بعبار نارى وأن إصابة العيار كانت باتجاه  
أمامى من اليمين إلى اليسار وعلى فرض صحة ما يشيره الطاعن من أن هذا الشاهد  
قرر فى التحقيقات أن الاطلاق كان من الخلف على خلاف ما أثبتته التقرير  
الطبي الشرعى من أن الاطلاق كان من اليمين إلى اليسار فإنه لا تثريب على الحكم  
إن كان قد عول على شق من أقوال الشاهد وهو ما تعلق باطلاق الطاعن العيار  
على المجنى عليه ولم يعبأ بقالته فى الشق الآخر أن الاطلاق كان من الخلف  
ولم يورد هذا الشق الآخر فى بيانه مضمون أقواله ولا يعتبر هذا الذى تنهى  
إليه الحكم إفتئاتاً منه على الشهادة أو ما يقوم به التعارض بين الدليلين فى هذا  
الخصوص إذ من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال  
الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما  
تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال إذ المرجع  
فى هذا الشأن إلى اقتناعها هى وحدها ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن فى هذا  
الشأن يكون غير سديد .

٧ - من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه  
هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار  
عليه فى طلباته الختامية وكان يبين من محضر الجلسة التى دارت فيها المرافعة  
وصدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك بطلب تحقيق ما فى شأن  
ما أثاره من عدم تواجده فى مكان الحادث لمرضه بمنزله وكان ما أثبت بمحضر تلك  
الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن فى نهاية مرافعته ، قوله : " أنه إذا كانت  
المحكمة ترى تحويل المتهم إلى الطبيب الشرعى لإيضاح ما به من أمراض بناء  
على الشهادات الطبية المقدمة " لا تعد من قبيل الطلب الجازم إذ أنها مما يعتبر  
تفويضاً منه للمحكمة إن شاءت أجابت هذا الطلب وإن لم تجدهى له من ضرورة  
لتحقيق واقعة الدعوى فضت الطرف عنه وإذا كانت لم تر من جانبها حاجة  
لإتخاذ هذا الإجراء بعد أن وضحت لديها الواقعة فإن ما يشيره الطاعن فى هذا الخصوص  
يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) شرع في قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من فرد كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أن الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "فرد" (ثالثا) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ و ١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ١١ و ٦ و ٢٦/١ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول ٢ الملحق . فقرر ذلك . وادعى مدنيا المجنى عليه قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . ومحكمة جنايات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن مدة ثلاثة سنوات وبالزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ مائتي وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة الشروع في القتل قد شابته الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ، وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عول في إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات على الرغم من تناقضها في بيان عدد الأعيان التي أطلقت ومسافة الإطلاق وحالة المجنى عليه وقت الإصابة ورغم وقوع الحادث في ظلام الليل وتعدد المتشاجرين ولم تكن المحكمة برفع التناقض في أقوالهم كما لم تفتن إلى ما يحمله كل ذلك من قصد تليفق الاتهام للطاعن كيداله ولعائلته . كما أن الحكم فسد استدلاله على توافر نية القتل لدى الطاعن رغم انتفاؤها بدلالة قول المجنى عليه وشاهده الثالث أن الطاعن اقتصر على إطلاق عيار ناري واحد في حين أنه كان في وسعه موالاة



إطلاق النار . كما لم يعن الحكم برفع التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى إذ أثبت التقرير الطبى الشرعى أن اتجاه إطلاق النار كان من يمين المجنى عليه إلى يساره ، بينما قرر الشاهد ... .. أن الطاعن كان يقف خلف المجنى عليه وقت أن أطلق عليه العيار النارى الذى أصابه . كما عرضت المحكمة عن دفاع الطاعن بأنه كان يوم الحادث مريضاً عاجزاً عن مغادرة منزله ولم تقم بتحقيق هذا الدفاع باستطلاع رأى الطبيب الشرعى على ضوء الشهادات الطبية التى قدمها المدافع عن الطاعن وردت عليه رداً معيباً ، وإن كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع فى القتل التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ولم ينازع الطاعن فى أن لها أصلها النابت فى الأوراق . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها على ثبوت الجريمة من أى دليل تطعن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطامن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطعن إليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح فى سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ، وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته كما هو الحال فى الدعوى المطروحة وكان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب أو بتلفيق التهمة من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل رداً صريحاً من الحكم ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التى أوردها ، فإن كل ما يثيره الطاعن عن تناقض الشهود أو تعذر الرؤية أو تلفيق الاتهام ينحل إلى جدل موضوعى حول حق محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ،

لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه . واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله ” ومن حيث أنه عن نية القتل فقد استخلصتها المحكمة سائفاً من واقع الدعوى ومنطق سياقها المتمثل في الشجار الذي نشب بين الفريقين فأيقظ حفيظة المتهم وأثار فيه كوامن العدوان والرغبة في الاجهاز على المجنى عليه فانعكس ذلك في الآداة القتالة التي صوبها إلى مقتل من المجنى عليه ثم أطلقها عليه .. ” فإن هذا حسبه للتدليل على نية القتل حسبما هي معرفة به في القانون وليس على المحكمة من بعد أن تناقض كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد أن اطمانت إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ويحل جدل الطاعن في توافر نية القتل بدوره إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك . وكان الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أن الطاعن أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه — لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله التقرير الطبي الشرعي الذي أثبت أن إصابة المجنى عليه بيمين العنق والوجه نشأت من إصابته بعيار نارى وأن إصابة العيار كانت باتجاه أمامى من اليمين إلى اليسار وعلى فرض صحة ما يشير الطاعن من أن هذا الشاهد قرر في التحقيقات أن الإطلاق كان من الخلف على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن الإطلاق كان من اليمين إلى اليسار فإنه لا ثريب على الحكم إن كان قد عول على شق من أقوال الشاهد وهو ما تعلق بإطلاق الطاعن العيار على المجنى عليه ولم يعبأ بقالنه في الشق الآخر أن الإطلاق كان من الخلف ولم يورد هذا الشق الآخر في بيانه مضمون أقواله ولا يعتبر هذا الذي تنهى إليه الحكم افتئاتاً منه على الشهادة أو ما يقوم به التعارض بين الدليلين في هذا الخصوص إذ من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تجزئ الدليل



المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال إذ المرجع في هذا الشأن إلى اقتناعها هي وحدها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد فندت دفاع الطاعن القائم على عدم تواجده في مكان الحادث لمرضه وأطرحته بما يسوغ به إطراحه لاطمئنانها إلى أدلة الثبوت قبله المستمدة من أقوال الشهود التي تفيد ارتكابه للحادث وهو ما يتضمن التفاتها من الشهادات الطبية — بغرض تقديمها لها — وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية وكان يبين من محضر الجلسة التي دارت فيها المرافعة وصدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يتمسك بطلب تحقيق ما في شأن ما أثاره من عدم تواجده في مكان الحادث لمرضه بمنزله وكان ما أثبت بمحضر تلك الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن في نهاية مرافعته ، قوله : أنه إذا كانت المحكمة ترى تحويل المتهم إلى الطبيب الشرعي لايضاح ما به من أمراض بناء على الشهادات الطبية المقدمة — لا تعد من قبيل الطلب الجازم إذ أنها مما يعتبر تفويضاً منه للمحكمة إن شاءت أجابت هذا الطلب وإن لم تجد هي له من ضرورة لتحقيق واقعة الدعوى فضت الطرف عنه ، وإذا كانت المحكمة لم ترى من جازمها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء بعد أن وضحت لديها الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد إذ من المقرر أن القانون وإن أوجب مماع ما يبدية المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تأثير عليها إن هي أغفلت الرد عليه ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزيني ، وعبد الخالق بنداوي ، وريش رشدي ، ومحمد علي بليغ .

( ٧ )

### الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ القضائية

١ - دعارة . جريمة . " أركانها " . إثبات . " بوجه عام " .  
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

إثبات العناصر الواقعية . وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة . موضوعي .  
مثال لتسبيب سائق تدليلا على توافر ركن العادة في جريمة إدارة محل للدعارة .

٢ - حكم . " بياناته . بيانات التسبيب " . " تسببيه . تسبيب غير  
معيب " . استئناف .

إحالة المحكمة الاستئنافية . على أسباب الحكم المستأنف . الذي أيدته لأسبابه  
كفايتها تسببيا لحكمها .

٣ - دعارة . جريمة . " أركانها " . إثبات . " بوجه عام " .  
حكم . " تسببيه . تسبيب معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير  
الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

الاعتياد على الدعارة . تميزه بتكرار المناسبة أو الظروف .

تقدير توافر الاعتياد على الدعارة . موضوعي . ما دام سائغا . مثال  
لتسبيب معيب .



١ - من المقرر أن إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتیاد على ممارسة الدعارة هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه ما دام يقيمه على أسباب سائغة . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إدارة محل للدعارة التى دان بها الطاعنة الأولى وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات ومن محضر الضبط واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى هذه الجريمة بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده على مسكن الطاعنة الأولى لإرتكاب الفحشاء مع امرأة قدمتها له لقاء أجرو من ارتكاب الفحشاء مع الطاعنة الثانية التى قدمتها له الطاعنة الأولى فى المرة الثانية ، وهو استخلاص سائغ يؤدى إلى ما انتهت إليه من توافر ركن العادة فى جريمة إدارة الطاعنة الأولى مسكنها للدعارة - فإن النعى فى هذا الصدد يكون على غير أساس .

٢ - من المقرر أنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها ، فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل إليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٣ - إن تحقيق ثبوت الاعتیاد على الدعارة ، وإن يكن من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائغا . ولما كان الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعنة الثانية بجريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة دون أن يستظهر ركن الاعتیاد إلا بقوله : "ولا يقدح فى ذلك ما ثبت من التقرير الطبى الشرعى من أن المتهم الثانية لا تزال بكرًا فإن ذلك لا ينال من رواية الشاهد ذلك أنه قرر بمحضر ضبط الواقعة وبالتحقيقات أنه لم يوج قضيه بالمتهمة الثانية وإنما أعمله فى جسمها إلى أن أمنى يضاف إلى ذلك ما ألمح إليه بالمحضر رقم .. . إدارى ذلك الذى ينبىء عن سوء سلوك المتهم الثانية ويبين بصدق عن التبت الذى ارتوت منه " . وهذا الذى أورد الحكم لا ينبىء على إطلاقه عن اعتیاد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة سيما وأن شاهد الواقعة قرر وبالتحقيقات أنه لم يسبق له أن اتقى بالطاعنة الثانية قبل تلك المرة . لما كان ذلك ، وكان اعتیاد الطاعنة الأولى إدارة منزلها للدعارة

لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، حتى ولو كانت ابتها ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة والظرف ، وكان الحكم بما أورده لا يكفي لإثبات ركن الاعتياد الذي لا تقوم الجريمة عند تخافه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنتين بأنهما ( المتهمة الأولى ) أدارت منزلا للدعارة ( المتهمة الثانية ) وهي ابنة المتهمة الأولى اعتادت على ممارسة الدعارة بمنزل والدتها . وطلبت عقابهما بالمواد ٣/٩ ، ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جنح المناخ الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمتين ستة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيا لإيقاف التنفيذ وغرامة قدرها مائة جنيه لكل وخلق المسكن محل الجريمة والمصادرة . فاستأنفت المتهمتان هذا الحكم ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعنتين الأولى بجريمة إدارة محل للدعارة والثانية بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة ، قد شابه البطلان وأخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن الثابت من محضر جلسة ١٢/٢٢ ١٩٧٦ أن السيد عضو اليسار بالهيئة التي أصدرت الحكم لم يذكر إلا اسم الأول فضلا عن افتقار الحكم للأسباب الجادة إذ أفرغ الحكم الاستئنافي في نموذج يتحدث عن متهم وليس متهمتين ، كما أن الحكم لم يستظهر ركن العادة في حق الطاعة الثانية وما أورده للتدليل على هذا الركن بالنسبة للطاعة الأولى جاء مرصلا ولا يمكن الوقوف معه على الواقعة المكونة لعنصر الاعتياد ولا زمان وقوعها بالنسبة إلى الواقعة الأخرى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إدارة عمل للدعارة التي دان بها الطاعنة الأولى وأورد على ثبوتها في حتمها أدلة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات ومن محضر الضبط واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى هذه الجريمة بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تروده على مسكن الطاعنة الأولى لإرتكاب الفحشاء مع امرأة قدمتها له لقاء أجر ومن ارتكاب الفحشاء مع الطاعنة الثانية التي قدمتها له الطاعنة الأولى في المرة الثانية وهو استخلاص سائح يؤدي إلى ما انتهت إليه من توافر ركن العادة في جريمة إدارة الطاعنة الأولى لمسكنها للدعارة وإذا كان لإثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه ما دام يقيمه على أسباب سائغة فإن النعي في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ أن أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم قد جاء كافيًا مما ينفي عنه التجهيل ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه وقرر أنه يأخذ بها في قضائه ، وكان من المقرر أنه إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل إليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، فإن المعنى على الحكم الاستئنافي بافتقاره إلى الأسباب الجادة يكون على غير أساس ، ويكون الطعن برونه بالنسبة للطاعنة الأولى على غير أساس متعينا ورفضه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تحقيق ثبوت الاعتياد على الدعارة وأن يكن من الأمور التي تخضع لسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة الثانية بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة دون أن يستظهر ركن الاعتياد إلا بقوله : " ولا يقدح في ذلك ما ثبت من التقرير الطبي

الشرعى من أن المتهم الثانية لا تزال بكرا فإن ذلك لا ينال من رواية الشاهد ذلك أنه قرر بمحضر الواقعة وبالتحقيقات أنه لم يوج قضيه بالمتهمة الثانية وإنما أعمله فى جسمها إلى أن أمنى يضاف إلى ذلك ما ألمح إليه بالمحضر رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٥ إدارى المناخ ذلك الذى ينبنى عن سلوك المتهم الثانية وبين بصدق عن النبت الذى أرتوت منه . وهذا الذى أورده الحكم لا ينبنى على إطلاقه عن اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة سيما وأن شاهد الواقعة قرر بالتحقيقات أنه لم يسبق أن التقي بالطاعة الثانية قبل تلك المرة . لما كان ذلك ، وكان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، حتى ولو كانت ابنتها ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف وكان الحكم بما أورده لا يكفى لإثبات توافر ركن الاعتياد الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والإحالة .



## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
هتان الزيني ، وريش رشدي ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

( ٨ )

### الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . نقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " . استدلال .

تقدير جدية التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي .  
عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .

( ٢ ) قبض . تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . " الدفع بطلان  
التفتيش " . دفع . " الدفع بطلان القبض والتفتيش " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " مأمورو الضبط القضائي .

التفتيش المحظور قانونا . ماهيته .

دخول المنازل تمقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه . لا بقصد  
تفتيشها . جائز .

الدفع بانتهاك حرمة المسكن . صاحب الصفة فيه . مثال .

( ٣ ) مواد مخدرة . قصد جنائي . إثبات . " بوجه عام " . حكم .  
" تسببه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " .

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي .

إحالة الحكم . تدليلا على توافره . إلى ما أثبتته من أن التحريات أسفرت  
عن اتجار المتهم بالمواد المخدرة وترويجها . ومن ضبط كمية منها معه .  
كفايته .

١ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش  
هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت  
إشراف محكمة الموضوع. وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات  
التي بني عليها أمر التفتيش وكفايتها لنسويغ إصداره وأقرت النيابة  
على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع  
لا بالقانون .

٢ — الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على ماوردى الضبط القضائي  
إنما هو التفتيش الذي يكون في إحراؤه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك  
لحرمة المساكن . أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن  
تقبلا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص  
فانه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص .  
لما كان ذلك . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه — والتي  
لا ينزع فيها الطاعن — أن التفتيش قد اقتصر على شخصه دون المسكن وأن  
المحدرات المضبوطة عثر عليها في جيب معطفه الذي كان يرتديه وقت الضبط  
وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانته على دليل مستمد من تفتيش المنزل بل  
على ما أسفر عنه ضبطه وتفتيش شخصه في حدود القانون — لما كان ذلك ،  
وكان الطاعن لا يدعي أن المنزل الذي فتش شخصيا فيه مملوك له أو في حيازته ،  
فإنه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة .

٣ — من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي  
الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمه على ما ينتجها ، ولما كان الحكم المطعون  
فيه قد أورد في مدوناته أن تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالدقهلية  
المشفوعة بالمراقبة الشخصية والتي شارك فيها رئيس وحدة مباحث السبلاوين





حاجته الشخصية ولم يثر معه على أدوات تكشف عن هذا القصد كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وائحة الدعوى في قوله "إن تحريات رئيس قسم مكافحة مخدرات الدقهلية ، السرية والتي دفعها بالمراقبة الشخصية والتي شاركه فيها النقيب .. .. رئيس وحدة مباحث السبلاوين .. .. رئيس مكتب مكافحة مخدرات ميت غمر والتي ضمنها محضره المؤرخ ١١/١/١٩٧٦ أسفرت عن قيام المتهم ( الطاعن ) من .. مركز السبلاوين بالتجار في المواد المخدرة وبترويقها بناحية .. والقرى المجاورة لها وعلى صغار التجار وأنه يحوز ويحجز هذه المواد مع شخصه وفي مسكنه وبناء على هذه التحريات استصدر في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر يوم ١١/١/١٩٧٦ إذنا من وكيل النيابة المختصة بضبط ما يحوزه ويحجزه المتهم المقيم .. مركز السبلاوين من مواد مخدرة أو ما يظهر عرضا أثناء التفتيش ، ونفاذا للأذن سالف الذكر انتقل المأذون له وبرفقته النقيب .. .. إلى .. حيث يقيم المتهم ودفعنا باب مسكنه عنوة مقتحمين عليه الدار ومن خلال باب الحجرة الواقعة على يمين الداخل إلى البيت والذي كان بابها مواربا شاهدوا المتهم الذي ما كاد يحس بهم وبحركة دخولهم من الباب الخارجى حتى هب واقفا فأسرع الرائد .. .. بالامساك به بينما تولى النقيب .. .. تفتيشه فأخرج من الجيب الأيسر الداخلى للباطون الذى كان يرتديه المتهم لفافة كبيرة من ورق الجرائد تحوى جزءا كبيرا من اسطوانة الحشيش المغلفة بورق بلاستيك يعلو القماش الذى غلفت به المادة المخدرة كما عثر في جيبه الأخرى على مبلغ ٤١ جنيها و ٧٤٥ مليم وثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى أن المادة المضبوطة "حشيشا" وجاء بمحضر الوزن أنها تزن ثلاثمائة وأربعة عشر جراما وأربعمائة ملليجرام - واستند الحكم في التدليل على ثبوت الواقعة لديه بالصورة المتقدمة في حق الطاعن إلى أقوال الرائد .. .. رئيس مكتب مكافحة المخدرات والنقيب .. .. ومما دل عليه تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها الصحيح في الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ثم عرض الحكم إلى دفع الطاعن بطلان اذن التفتيش لابتثائه على



تحريرات غير جدية ورد عليه بقوله : "وحيث إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع من دفع ببطلان إذن التفتيش تأسيسا على أنه بنى على تحريرات غير جدية ومعدومة وأن هذا الإذن لا يتضمن ما ينبىء عن تفتيش مسكن المتهم مما يدعم دفعه ، فإن ذلك مردود بأن المحكمة تطمئن إلى التحريرات التى صدرت على مقتضاها إذن التفتيش لجديتها فضلا عن أن الاذن الصادر بتفتيش المتهم إنما صدر متضمنا تفتيشه لضبط ما يحوزه من مواد مخدرة حيث أقامته بصدقا مركز السنبلاوين وهو ما يفيد تفتيش شخصه ومسكنه ومن ثم يكون الدفع على غير أساس متعين الرفض " — كما عرض الحكم المطعون فيه بعد ذلك لما أثاره الطاعن من أنه ضبط بمنزل غير مملوك له بقوله : "وحيث إنه بالنسبة لما أثاره المتهم فى التحقيقات وبالجلسة من أن المسكن الذى ضبط به إنما خاص بمن يدعى .. .. فردود بماتبت من التحقيقات من ضبطه بهذا المسكن الذى لم يتواجد به وقت الضبط .. .. فضلا عن أن المتهم لم يرشد النيابة عن مسكنه المدعى به والذى قرر فى تحقيقات النيابة أنه يبعد نحو نصف كيلومتر عن مكان ضبطه ، أن الدفاع عنه لم يتقدم بأى دليل آخر أو قرينة تشير إلى أن للمتهم مسكنا آخر خلاف ذلك الذى ضبط به ، ولا تعمل المحكمة فى هذا الصدد على المستندات التى تقدم بها للتدليل على أن المسكن لآخر ذلك أن بيعه لآخر لا يعنى بالضرورة أنه قد تركه وأقام فى مسكن آخر ، كما أن المحكمة لا تعمل على الشهادة الإدارية التى تقدم بها دفاعه بالجلسة إذ أنها اصطنعت خصيصا لدعم دفاع المتهم لا سيما وأنه لم يتقدم بها فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أمام النيابة " — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريرات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريرات التى سبقته بأدلة متجة لها أصلها الثابت فى الأوراق — لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه — والتى لا ينازع فيها الطاعن — أن التفتيش قد اقتصر على شخصه دون المسكن وأن المخدرات

المضبوطة عثر عليها في جيب معطفه الذي كان يرتديه وقت الضبط وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانته على دلائل مستمد من تفتيش المنزل بل على ما أسفر عنه ضبطه وتفتيش شخصه في حدود القانون — لما كان ذلك ، وكان الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص — وكان الطاعن لا يدعي أن المنزل الذي قدش شخصيا مملوك له أو في حيازته فإنه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم — لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن تحريرات رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالدقهلية المشفوعة بالمراقبة الشخصية والتي شارك فيها رئيس وحدة مباحث السنبلاوين ورئيس مكتب مكافحة مخدرات ميت غمر دلت على قيام الطاعن بالاتجار في المواد المخدرة وترويجها لها بناحية صدقا والقرى المجاورة لها وعلى صفار التجار وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرزا لكمية من المواد المخدرة "حشيش" وزن ٤٠٠ ر. ٣٤ جراما فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سائلة البيان التي أحال عليها يكون قضاؤه في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن — لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزيني ، وميمش رشدي ، وعبد علي بليغ ، وحسن جمعة .

( ٩ )

### الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) بلاغ كاذب . دعوى جنائية . " تحريكها " . دعوى مباشرة .  
دعوى مدنية . دفع " الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى بالطريق المباشر " .  
نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . نيابة عامة .

دعوى البلاغ الكاذب . جواز تحريكها بالطريق المباشر . المادة ٢٣٢  
إجراءات . انتظار تصرف النيابة العامة في البلاغ . غير لازم . أحاس ذلك ؟

( ٢ ) حكم . " حجته " . " تسببه . تسبب غير معيب " . بلاغ كاذب .  
دعوى مدنية . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " إثبات " بوجه  
عام " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .  
\* عدم تقييد القاضي الجنائي . بالأحكام المدنية .

انتهاء الحكم إلى ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ . بغض النظر  
عن ملكية المسروقات . كفايته ردا على دفاع المتهم بصدور حكم مدني  
بملكته لها .

( ٣ ) بلاغ كاذب . اثبات . " بوجه عام " . " شهود " . دفع .  
" الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة " . حكم " مالا يعيبه في نطاق التدليل " .  
نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينّة، في جريمة البلاغ الكاذب. ظاهر البطلان. إغفال الرد عليه. لا يعيب الحكم. علة ذلك: عدم رسم القانون طريقاً خاصاً لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها.

(٤) إثبات. "شهود" نقض. "أسباب الطعن: ما لا يقبل منها". محكمة الموضوع. "ملطتها في تقدير الدليل".

وزن أقوال الشهود. موضوعي.

(٥) عقوبة. "العقوبة المبررة". بلاغ كاذب. قذف. اتفاق جنائي. إزعاج سلطات. نقض. "أسباب الطعن: ما لا يقبل منها". "المصلحة في الطعن" حكم. "تسببيه. تسبب غير معيب".

انتفاء مصلحة الطاعن في تعييبه الحكم. في خصوص جرائم القذف والاتفاق الجنائي وإزعاج السلطات. مادام الحكم قد دانه. كذلك بجريمة البلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات.

١ - من المقرر أن للدعي بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب إلى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها - عملاً بالحقوق الخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ، لأن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو أمر موكل إلى تلك المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدي إليه اقتناعها. وإذا كان ذلك فإن دفع الطاعن بعدم جواز إقامة الدعوى بالطريق المباشر، يضحى دفعا قانونياً ظاهر البطلان بعيداً عن محجة الصواب، وإذا انتهى الحكم إلى رفضه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فلا جدوى للطاعن من منعه على قرارات الحكم في مقام رده على هذا الدفع.

٢ - من المقرر وفق المادتين ٢٢١ و ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية، أن الحكم لصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي



عند نظره الدعوى . لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القائم على صدور حكم من المحكمة المدنية بشأن ملكية جهاز التلفزيون المبلغ بسرقة بقوله : " ومن جماع ما سبق تستبين كذب تلك الرواية ولا يقدر في ذلك ما ذهب إليه المتهم — الطاعن — وهو بصدد الدفاع عن نفسه من صدور حكم القضاء بملكيته لجهاز التلفزيون بعد ما اطمأنت المحكمة من شهادة الشهود إلى أنه هو الذى نقله إلى المكان الذى ضبط فيه " . وإذا كان مفاد هذا الذى رد به الحكم ثبوت كذب واقعة السرقة التى تضمنها البلاغ بغض النظر عن ملكية الجهاز المذكور — التى يتحدى بها الطاعن — فإن الحكم يكون بمنأى عما يعيبه عليه الطاعن فى هذا الصدد .

٣ — لم يجعل القانون لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقا خاصا ، ومن ثم — وبفرض دفع الطاعن فى مذكرته المصرح له بتقديمها — بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود — فإنه لا يعيب الحكم اغفاله الرد على هذا الدفع لظهور بطلانه .

٤ — من المقرر أن وزن أفعال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم — مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات — كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع — وقد أخذت بشهادة الشهود — تكون قد اطرحت ما عسى أن يكون الدفاع قد ساقه من الاعتبارات لحميلها على عدم الأخذ بها .

٥ — حسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة البلاغ الكاذب فى حق الطاعن ، كى يستقيم قضاؤه عليه بالغرامة والتعويض المؤقت الذى قضى به — فى منطوقه — للدعى بالحقوق المدنية دون أن يدخل فى تقديره سوى ما لحقه من تشهير وإساءة نتيجة اتهامه بالسرقه — ومن ثم فلا مصلحة للطاعن مما ينعاه على الحكم بالنسبة لجرائم القذف والاتفاق الجنائى وإزواج السلطات مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة — عن كافة الجرائم التى دانه بها — تدخل فى حدود العقوبة المقرر لجريمة البلاغ

الكاذب التي هي أشد من عقوبة إزعاج السلطات ولا تغاير العقوبة المقررة لأي من جرمي البلاغ الكاذب والاتفاق الجنائي .

## الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الخليفة الجزئية ضد الطاعن وآخرين بوصف أنهم : المتهم الأول ( الطاعن ) بالاتفاق مع المتهمين الثاني والثالث ، أبلغوا الشرطة كذبا ومع سوء القصد أن المدعى بالحقوق المدنية الأول سرق من مسكنه جهاز التليفزيون المملوك له وكذا مبلغ ثلاثمائة جنيه وأوراقا خاصة بتحاليل طبية . وطلبا عقابهم بالمواد ٣٠٢/٣ و ٣٠٣/٥ و ٣٠٤ و ٢٩٦ من قانون العقوبات والزامهم متضامين بأن يدفعوا لهما مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للاول وغيابيا للثاني والثالث عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول ( الطاعن ) ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لايقاف التنفيذ ، وبتغريم كل من المتهمين الثاني والثالث عشرة جنيهات عن التهم المسندة اليهما والزامهما بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم الأول ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم العشرين جنيها لما أسند اليه . ( ثانيا ) في الدعوى المدنية بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والقتل والاتفاق الجنائي — مع المحكوم عليهما الآخرين — على ارتكاب هاتين الجنحتين وإزعاج السلطات ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع بدم



جواز اقامة الدعوى بالطريق المباشر لأن النيابة العامة لم تكن - وقت تحريكها - قد أصدرت بعد أمرها بحفظ البلاغ المقدم منه ضد المدعى بالحقوق المدنية ، الذى اتهمه فيه بالسرقة ، بيد أن الحكم رد على هذا الدفع بقالة أن الوقائع التى حركت بشأنها الدعوى تغاير تلك التى تناولها تحقيق البلاغ وهو رد غير صحيح - إذ لولا البلاغ لما رفعت الدعوى بالجرائم المشار إليها - ومن ثم فما كان للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعواه مباشرة من قبل تصرف النيابة فى البلاغ . هذا إلى أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعن - الذى ضمنه مذكرته - والقائم على أن المحكمة لمدينة قد أصدرت حكمها برفض ادعاء المدعى بالحقوق المدنية ملكيته لجهاز التلفزيون المبلغ بسرقة ، وأنه لا يجوز اثبات شراء المدعى لهذا الجهاز ولا اثبات كذب الوقائع المبلغ عنها بشهادة الشهود . كما أنه لم يظهر عناصر جريمة البلاغ الكاذب - وأخصها سوء القصد ونية الاضرار بالمبلغ ضده - واتخذ من هذه الجريمة أساسا للقول بثبوت باقى الجرائم مع أن المعروض أن يكون الاتفاق الجنائى على ارتكاب جريمة البلاغ الكاذب سابقا على وقوعها .

وحيث إن الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موجهه أند بدافع المقدم من جانب الطاعن على المدعى بالحقوق المدنية - إزاء الخلافات المحتدمة بينهما بسبب فشل العلاقة الزوجية التى تربط الطاعن بأبنة المدعى وامتناعها عن العودة إلى منزل الزوجية - فقد أبلغ الطاعن على غير الحقيقة بأن المدعى حضر إلى منزله وسرق منه جهاز تلفزيون ومظروفا يحوى ثلاثمائة جنيه وأوراقا ، مع أن الطاعن سبق أن نقل بنفسه الجهاز المذكور إلى مسكن المدعى ، الأمر الذى أدى إلى اقتحام رجال الشرطة لهذا المسكن وقيامهم بتفتيشه بناء على أمر من النيابة العامة - وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من شهادة الشهود . لما كان ذلك ، وكان للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب إلى محكمة الجناح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها - عملا بالحق المخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - دون انتظار تصرف النيابة العامة فى هذا البلاغ ، لأن البحث فى كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو أمر موكل إلى تلك المحكمة تفصل فيه حسبما يؤدى إليه

اقتناعها . وإذا كان ذلك فإن دفع الطاعن بعدم جواز إقامة الدعوى بالطريق المباشر يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محبة الصواب ، وإذا انتهى الحكم إلى رفضه فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فلا جدوى للطاعن من منعه على قرارات الحكم في مقام رده على الدفع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن القائم على صدور حكم من المحكمة المدنية بشأن ملكية جهاز التليفزيون المبلغ بسرقة بقوله : " ومن جماع ما سبق تستبين المحكمة كذب تلك الرواية ولا يقدح في ذلك ما ذهب إليه المتهم — الطاعن — وهو بصدد الدفاع من نفسه من صدور حكم القضاء بملكيتها لجهاز التليفزيون بعد ما اطمأنت المحكمة من شهادة الشهود إلى أنه هو الذي نقله إلى المكان الذي ضبط فيه " وإذا كان مفاد هذا الذي رده به الحكم ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ بغض النظر عن ملكية الجهاز المذكور — التي يتحدى بها الطاعن — فإن الحكم يكون بمنأى عما يعيبه عليه الطاعن في هذا الصدد هذا إلى ما هو مقرر — وفق المادتين ٢٢١ ، ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية — من أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن واقعة شراء المدعى بالحقوق المدنية للجهاز المشار إليه ليست هي دعامة الحكم التي قام عليها قضاؤه — على ما سلف بيانه — وكان القانون لم يجعل لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها طريقا خاصا ومن ثم — وبفرض دفع الطاعن في مذكرته المصرح له بتقديمها بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود — فإنه لا يعيب الحكم إغفاله الرد على هذا الدفع لظهور بطلانه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم — مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات — كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره للتقدير الذي تطمئن إليه ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع — وقد أخذت بشهادة الشهود — تكون قد أطرحت ما عسى أن يكون الدفاع قد ساقه من الاعتبارات لملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة البلاغ الكاذب التي دان بها الطاعن — بما في ذلك علمه بكذب



الوقائع التي أبلغ عنها وانتواؤه السوء والاضرار بالمبلغ ضده وكان حسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة البلاغ الكاذب في حق الطاعن ، كي يستقيم قضاؤه عليه بالغرامة والتعويض المؤقت الذي قضى به — في منطوقه — للدعي بالحقوق المدنية دون أن يدخل في تقديره سوى ما لحقه من تشهير وأساءة نتيجة اتهامه بالسرقة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم بالنسبة لجرائم القذف والاتفاق الجنائي وإزعاج السلطات ما دام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة — عن كافة الجرائم التي دانه بها — تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب ، التي هي أشد من عقوبة إزعاج السلطات ولا تغاير العقوبة المقررة لأي من جرمي القذف والاتفاق الجنائي . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .

---

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المدعيان : عثمان الزيني ، ومعه رشدي ، وحسن جمعة ، وأبو بكر العيب .

( ١٠ )

الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) حكم . " بياناته . بيانات الديباجة " . محضر الجلسة . نقض .  
" أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .  
محضر الجلسة . يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة وأعضائها وأسماء  
الخصوم .

( ٢ ) حكم . " بياناته . بيانات التسبيب " . " تسببه . تسبيب غير معيب " .  
محكمة استئنافية . " تسبيب أحكامها " . استئناف . نقض . " أسباب الطعن  
مالا يقبل منها " .

إحالة المحكمة الاستئنافية في بيانها الوقائع ومواد الإتهام التي طبقها الحكم  
المستأنف . هل ما أورده . جوازه . ولو خالفته في النتيجة . شرط ذلك ؟

( ٣ ) مصادرة . سلاح . عقوبة . " العقوبة التكميلية " . " تطبيقها " .  
نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبيب  
غير معيب " .

" مصادرة السلاح موضوع الجريمة . عقوبة نوعية . وجوب القضاء بها في  
جميع الأحوال . المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعلن .  
إدانة الطاعن بجريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات . والقضاء بمصادرة  
السلاح المضبوط . صحيح .



١ - من المقرر أن يحضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها وأسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم .

٢ - لاجتياز على المحكمة الاستئنافية إذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها - ومنها مواد الإتهام التي طبقها الحكم الابتدائي - إلى ما ورد بهذا الحكم حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التناقض متفنيا بين ما عولت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

٣ - متى كانت جريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات - التي دين بها الطاعن - معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار إليه تنص على أنه " يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة " وإذا كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الأحوال ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السلاح المضبوط - بالإضافة إلى عقوبة الغرامة - يكون قد وافق صحيح القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ( أولا ) تسبب خطأ في إصابة ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن أطلق أعيرة نارية من سلاحه الناري المرخص له بحمله " مسدس " دون أن يتخذ الحيطة الواجبة ومراعاة ظروف الحال فأصاب المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وذلك على النحو المبين في الأوراق . ( ثانيا ) حمل السلاح الناري سالف الذكر في الفرع المبين بالمحضر . ( ثالثا ) أطلق أعيرة نارية بداخل

المدن . وطلبت عقابه بالمواد ۱/۲۴۴ ، ۳۷۹ من قانون العقوبات والمواد ۱۱ مكرر ، ۲۹ ، ۳۰ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ المعدل بالقانونين رقمي ۵۴۶ لسنة ۱۹۵۴ ، ۷۵ لسنة ۱۹۵۸ ، ومحكمة جناح الدق الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بتفريم المتهم خمسين جنيتها عن التهم الثلاث المسندة اليه . فاستأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتفريمه خمسين جنيتها عن التهم المنسوبة اليه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الجرح الخطأ واطلاق مسدس داخل المدن وحمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون لخلو ديباجته من بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته واسم المتهم والقيود الوصف كما قضى بمصادرة السلاح المضبوط على خلاف أحكام القانون إذ أن السلاح مرخص للطاعن في حمله كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه وإن خلت ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته واسم المتهم — الطاعن — إلا أنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنها استوفت تلك البيانات — لما كان ذلك وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها واسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم — وكان الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي تضمن هذه البيانات وكذلك مواد الاتهام التي دين بها الطاعن وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه وكان من المقرر أنه لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها — ومنها مواد الاتهام التي طبقها الحكم الابتدائي إلى ما ورد بهذا الحكم حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التنافر متفيا



بين ما عولت عليه هي من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد - لما كان ذلك وكانت جريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات التي دين بها الطاعن معاقبا عليها بالمادتين ١١ مكررا ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - وكانت المادة ٣٠ من القانون المشار اليه تنص على أنه "يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة" وإذا كانت عقوبة المصادرة هي عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ويجب القضاء بها في جميع الأحوال فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة السلاح المضبوط - بالاضافة إلى عقوبة الغرامة - يكون قد وافق صحيح القانون - لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة مبلغ الكفالة .

---

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد مستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 عثمان الزيني ، وعبد الخالق بغداد ، وبعيش وشدي ، وأبو بكر الديب .

### ( ١١ )

الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) استئناف . " نفاذه والحكم فيه " . قانون . " تفسيره " . نقض .  
 " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

استنفاد محكمة أول درجة ولايتها . بالفصل في موضوع الدعوى . يتنوع معه  
 إحادتها . إليها . المادة ١٩٤ إجراءات .  
 إيراد الحكم الاستئنافي أسبابا تحمل قضاءه . كفايته تصحيحا لما شاب  
 الحكم المستأنف من قصور .

( ٢ ) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . خطأ . إثبات .  
 " بوجه عام " . قتل خطأ . إصابة خطأ . محكمة الموضوع . " ملطتها  
 في تقدير الدليل " .

تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . في جريمة القتل  
 والإصابة الخطأ . موضوعي .

( ٣ ) إثبات . " شهود " . " بوجه عام " . " معاينة " . محكمة  
 الموضوع . " ملطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب غير  
 معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

النعي على الحكم أخذه بتصوير معين للحدث واطراحه تصويرا آخر  
 وأقوال الشهود المؤيدة له . كفاية تدليل الحكم على التصوير الذي اقنع به .  
 ردا عليه .



( ٤ و ٥ ) رابطة السببية . إثبات " بوجه عام " . حكم " بيانات التسبيب " .  
" تسببيه " . تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن " . ما لا يقبل منها " .  
خطأ . ضرر .

( ٤ ) تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .

( ٥ ) استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . توافره  
رابطة السببية .

كفاية أن يتوافر بما أورده الحكم . في مجموعه . الخطأ في حق المتهم ورابطة  
السببية بينه وبين الضرر .

١ - إن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد القضية إلى محكمة  
أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أول بقبول دفع فرعي  
يترتب عليه منع السير في الدعوى . أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان  
الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون  
الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى . ولما كان يبين  
من الرجوع إلى الأوراق أن محكمة أول درجة حكمت في موضوع الدعوى ببراءة  
المتهم الأول وبمعاقبة المتهم الثاني ( الطاعن ) بالحبس سنة مع الشغل عن الجرائم  
الأربع المستندة إليه بناء على قولها : " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني  
( الطاعن ) مما جاء بمحضر الضبط وعدم دفعه للتهمة بدفاع مقبول ومن ثم  
يتعين الحكم بإدانته عملاً بمواد الاتهام " فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت  
المحكمة بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن لمدة ستة شهور عن  
التهم الأربع وأورد الحكم الاستئنافي أسباباً جديدة تكفي لحمل قضائه بالإدانة  
تصحيحاً لما شاب الحكم المستأنف من قصور في التسبيب فإن ما سار عليه الحكم  
المطعون فيه من ذلك يتفق وصحيح القانون ذلك أن محكمة أول درجة وقد استنفدت  
ولايتها بالحكم الذي أصدرته في الموضوع فلا مبرر لإعادة القضية لها مرة ثانية  
مهما انطوى عليه حكمها أو شابه من عيوب في التسبيب .

٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا في جريمة القتل والإصابة الخطأ مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٣ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائغ ومنطق مقبول مما أخذه واطمأن إليه من أقوال شهود الحادث ومما دلت عليه المعاينة الأولى وأورده تقرير المهندس الفنى من آثار الاصطدام بالسيارتين أن الطاعن وحده هو الذى انحرف بالسيارة إلى اليسار أثناء اجتياز سيارة النقل له فاصطدم بمؤخرتها مما أدى إلى وقوع الحادث - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من إطراحه للتصوير الآخر القائم على أن الحادث إنما وقع بخطأ قائد سيارة النقل واهداره لأقوال الشاهد التى أبدته لا يعدو أن يكون دافعا في شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التى اقتنعت هى بها واستقرت في وجدانها .

٤ - من المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

٥ - يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر - ولما كان ذلك - وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مجموعه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليها الأولى وإصابات المجنى عليهم الآخرين ، فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديدا .



## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخر حكم ببراءته بأنهما (أولا) تسببا خطأ في موت ... .. وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم احتياطهما وعدم مراعاتهما للقوانين بأن قاد كل منهما سيارته بحالة ينجم عنها الخطر ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق فاصطدما ببعضهما فحدثت الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها . (ثانيا) تسببا خطأ في جرح الأشخاص الموضحة أسماءهم بالتحقيقات والبالغ عددهم إثنين وعشرين شخصا ، وكان ذلك ناشئا عن اهمالهما وعدم احتياطهما وعدم مراعاتهما للقوانين بأن قاد كل منهما سيارته بحالة ينجم عنها الخطر ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق فاصطدما ببعضهما فحدثت إصابات المجنى عليهم . (ثالثا) قاد كل منهما سيارته ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق (رابعا) قاد كل منهما سيارته بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابهما بالمـدتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وقرار وزير الداخلية . ومحكمة جناح الاسماعيلية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمحس المتهم (الطاعن) سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لإيقاف التنفيذ . فاستأنف، ومحكمة الاسماعيلية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بمحس المتهم سنة أشهر مع الشغل عن التهم المسندة إليه . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة الاستئنافية وقد قضت ببطالان الحكم المستأنف لما عابه من قصور في التسيب كان يتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للحكم في موضوعها من جديد أما وهي لم تفعل وتصلت للفصل في الموضوع فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه .

حيث إن هذا النعى مردود — ذلك أن الشارع لم يوجب على المحكمة الاستثنائية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستثنائية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى . ولما كان يبين من الرجوع إلى الأوراق أن محكمة أول درجة حكمت في موضوع الدعوى ببراءة المتهم الأول وبمعاقبة المتهم الثاني ( الطاعن ) بالحبس سنة مع الشغل عن الجرائم الأربع المسندة إليه بناء على قولها ” وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني ( الطاعن ) مما جاء بمحضر الضبط ومن عدم دفعه للتهمة بدفاع مقبول ومن ثم يتعين الحكم بادانته عملاً بمواد الاتهام “ فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقضت المحكمة الاستثنائية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن لمدة ستة شهور عن التهم الأربع وأورد الحكم الاستثنائي أسباباً جديدة تكفي لحمل قضائه بالإدانة تصحيحاً لما شاب الحكم المستأنف من قصور في التسبيب فإن ما سار عليه الحكم المطعون فيه من ذلك يتفق وصحيح القانون ذلك أن محكمة أول درجة وقد استنفدت ولايتها بالحكم الذي أصدرته في الموضوع فلا سبيل لإعادة القضية لها مرة ثانية مهما انطوى عليه حكمها أو شابه من عيوب في التسبيب . لما كان ذلك فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من تصديده للفصل في موضوع الدعوى يكون غير سليم .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي القتل الخطأ والإصابة الخطأ قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الاستناد وقصور في التسبيب ، ذلك أن المستفاد من أقوال العديد من راكبي سيارة الطاعن — أن الحادث وقع نتيجة خطأ قائد سيارة النقل حين انحرف إلى اليسار حال مروره من الاتجاه المضاد بسرعة عالية فاصطدم بالجانب الأيسر لسيارة الطاعن الذي كان يلتزم في سيره أقصى اليمين دون خطأ من جانبه ، وقد تأيد ذلك بما دلت عليه المعاينة الأولى من وجود السيارة ” الأتوبيس ” فوق الجزء الترابي على الجانب الأيمن للطريق بينما وجدت سيارة النقل في عرض الطريق ، ومما أثبتته تقرير المهندس الفني من آثار الاصطدام بمقدمة سيارة النقل



وفي الجانب الأيسر كله لسيارة الطاعن عن طول آثار الفرامل التي خلفتها وراءها سيارة النقل دلالة على سرعتها الزائدة ، إلا أن الحكم أهدر هذا التصوير وأقوال الشهود التي تسانده مبررا ذلك بعلى غير سائغة ذهب فيها مذهب الافتراض الذي لا يسانده الواقع ، واعتمد الحكم في إثبات خطأ الطاعن على رواية شاهد الإثبات ... .. حالة أن أقواله لم تنف مسئولية قائد سيارة النقل بفروض لا سند لها من الأوراق واستخلص توافر ركن الخطأ في حق الطاعن من عناصر لا تنتج ولا تقوم في حد ذاتها شاهدا عليه ، هذا إلى جانب قصور الحكم في استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأقوال الشهود ومعاينة مكان الحادث والتقرير الفني وأورد ما أثاره الطاعن من دفاع في شأن مسئولية قائد سيارة النقل عن الحادث بانحرافه ناحيته خلص إلى أطراح هذا الدفاع وأقوال الشهود التي ساندته منتهيا إلى ثبوت ركن الخطأ في جانب الطاعن وحده وذلك في قوله . " أن الثابت من المعاينة الأولى التي أجريت فور الحادث . . . . أن السيارة النقل بعد الحادث وجدت واقفة في عرض الطريق ومقدمتها ناحية بحيرة المنزل ، ووجد المحقق أن " برايرز " السيارة الأوتوبيس قيادة المتهم يرتفع فوق مؤخرة صندوق السيارة النقل وهذا دليل مادي على أن سيارة الأوتوبيس صدمت بمقدمتها من الجهة اليسرى مؤخر السيارة النقل ، ويؤكد هذا النظر أنه على أثر الصدمة على هذا الوضع وجدت سيارة النقل في عرض الطريق ومقدمتها ناحية بحيرة المنزل ووجدت سيارة الأوتوبيس قيادة المتهم على يمين الطريق ويؤكد أنه أيضا تهشم صندوق سيارة النقل تهشما كاملا لأن موضع الصدمة كان مركزا وقد أثبت المهندس الفني في تقريره اتباع صندوق السيارة النقل وخروجه من مكان تثبيته ويؤكد أنه أيضا التلقيات التي وجدت بسيارة الأوتوبيس والتي أثبتها المهندس الفني وهي كلها بالجزء الأمامي الأيسر من السيارة مما يؤكد أن المتهم قائد سيارة الأوتوبيس هو الذي انحرف بمقدمة سيارته فصدم مؤخر السيارة النقل ، ولو كانت السيارة النقل هي التي

صدمت السيارة الأوتوبيس بمقدمتها لما وجدت أى تلفيات بصندوقها ولأدى ذلك إلى انقلاب السيارة الأوتوبيس على جنبها الأمر الذى لم يحدث ولا تطمئن المحكمة لأقوال شهود الحادث الذين أيدوا المتهم فى دفاعه لتناقضها مع المصاديات سالفة الذكر ولتناقضها مع بعضها " كما استطرد الحكم فقال " .. إن المتهم قرر أنه رأى سيارة النقل على بعد ٥٠ متر وكان الطريق خاليا والحادث وقع الساعة ٣ و ٣٠ مساء يوم ١٩٧٥/٦/٢١ أى نهارا والرؤية واضحة تماما وكان يتعين على المتهم أن يتخذ الحيطة عند قيادته للسيارة الأوتوبيس ويلتزم أقصى اليمين ولو فعل ذلك لما وقع الحادث .. وأنه بناء على ماتقدم يكون المتهم قد قارف الخطأ الذى تسبب عنه الحادث بعدم الترامه يمين الطريق وانحرافه يسارا قبل أن تمر سيارة النقل بكاملها من جواره فاصطدم مقدم سيارته بمؤخر السيارة النقل ونتج عن ذلك وفاة .. .. واصابة اثنين وعشرين شخصا الواردة أسمائهم بالمحضر بالاصابات الواردة بالكشوف الطبية .. " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا فى جريمة القتل والإصابة الخطأ مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد امتثل فى تدليل سائق ومنطق مقبول مما أخذ به واطمان إليه من أقوال شهود الحادث ومما دلت عليه المعاينة الأولى وأورده تقرير المهندس الفنى من آثار الاصطدام بالسيارتين - أن الطاعن وحده هو الذى انحراف بالسيارة إلى اليسار أثناء اجتياز سيارة النقل له فاصطدم بمؤخرتها مما أدى إلى وقوع الحادث ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق كما هو الحال فى الدعوى الماثلة ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من إطراحه التصوير الآخر القائم على أن الحادث إنما وقع بخطأ قائد سيارة النقل وإهداره لأقوال الشهود التى أيدته لا يعدو أن يكون دفاعا فى شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى فى الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التى اقتنعت هى بها واستقرت فى وجدانها ،



ويضحى ما يشير الطاعن في هذا الشأن محض محاولة لإعادة الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو بدوره من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب عليها مادام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مجموعه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليها الأولى وإصابات المجنى عليهم الآخرين ، فيكون ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن سديدا ، ويكون ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الصدد من قصور في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
هتان الزيني ، ومديش رشدي ، ومجد علي بليغ ، وحسن جمه .

( ١٢ )

الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ القضائية

( أ ) حكم . " إصداره " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها "   
محضر الجلسة .

النعي بصدور الحكم في جلسة غير علنية . على خلاف ما أثبت به ومحضر   
الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير .   
أساس ذلك ؟

( ب ) إثبات . " بوجه عام " . " أوراق رسمية " . حكم " تسببه .   
تسبب غير معيب " . مسئولية جنائية . إصابة خطأ . نقض . " أسباب الطعن .   
ما لا يقبل منها " . محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير الدليل " .

إطراح الحكم التحقيق الإداري الذي تمسك به الطاعن تدليلا على انتفاء   
مسئولته . لا عيب . علة ذلك ؟ مثال .

( ج ) إثبات . " بوجه عام " . " شهود " .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة . حقها في الأخذ   
بقول الشاهد في أية مرحلة .

هدم الترامها ببيان موضع الدليل . مادام له أساس في الأوراق .



(د) مسئولية جنائية . رابطة السببية . خطأ . إثبات . "بوجه عام" .  
نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" حكم . "تسببيه . تسبیب  
غير معيب" .

مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . مالم تنقطع  
رابطة السببية بعوامل أجنبية غير مألوفة .

تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي .

تعدد الأخطاء . يوجب مساءلة كل من أسهم فيها . أيا كان قدر خطئه .  
ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث .

(هـ) جريمة . "أركانها" . خطأ . إصابتها خطأ . قانون . "تفسيره" .  
حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" . نقض "أسباب الطعن . مالا يقبل منها"  
سكك حديد .

نعي الطامن . بوجوب ثبوت الخطأ في حقه . وفق لائحة السكك الحديدية .  
لكونه سائق قطار . عدم قبوله . مادام الحكم قد أثبت توافرا لدى صور الخطأ  
المبينة بالمادة ۲۴۴ عقوبات . مثال .

(و) أمر بالأوجه . نيابة عامة . دفع . "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى  
لسبق الفصل فيها" .

تأشير وكيل النيابة . على محضر جمع الاستدلالات . بقيد الأوراق بدقتر  
العوارض . ليست أمرا بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجنائية . مما يمنع العودة  
إلى رفع الدعوى . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصعبة ولا يجوز الادعاء بما يخالف  
ما يثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير ومن ثم فانه لا يقبل  
من الطامن قوله أن الحكم صدر بجلسته غير علنية ما دام لم يتخذ من جانبه إجراء  
الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رده في طعنه في هذا  
الصدد غير سديد .

٢ — من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية والمحكمة أن تلتفت من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى . ولما كان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد لتفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم إطراحه التحقيقات الإدارية التي تمسك الطاعن بها للتدليل على انتفاء مسئوليته عن الحادث .

٣ — إن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تراه إلى من الأدلة وإن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من الأوراق ما دام له أساس فيها .

٤ — الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتملة حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة ، ولما كان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر أيضا أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المذسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله ، وكانت المحكمة قد عرضت إلى ما دفع به الطاعن نفيا للتهمة المسندة إليه من الترامه بإشارة مساعد الكساري وأن خطأ المجنى عليها هو السبب المباشر للحادث ثم أقامت قضاها على ما اقتنعت به من أدلة ترد إلى أصل صحيح في الأوراق واستخلصت في منطق سائغ خطأ الطاعن والمتهم الآخر واتصال خطأ كل منهما بالنتيجة اتصال السبب بالسبب ، فإن الحكم بذلك يكون قد أصاب الحق في تقرير مسئولية الطاعن وما يثيره في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .



٥ - من المقرر أنه لا يلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوفر صورة واحدة منها ، لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم تبريرا لقضائه بإدانة الطاعن مؤداه أنه لم يكن يقظا وحذرا عند قيامه بالقطار فتحرك به قبل إتمام فلق الأبواب ولم يتوقف فور سماعه الاستغاثة وأنه لو كان يقظا وتنبه للحادث لتوقف في الحال وهو في بدء حركته وتفادى الحادث الذي وقع بجوار مقدم القطار حيث مكان وجود السائق ، يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ - ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للأئحة السكة الحديد فحسب ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه استنادا إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتراز وعدم الانتباه على الوجه بادي الذكر وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

٦ - من المقرر أن الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بفهمها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا في الدعوى أو تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة في بادئ الأمر على محضر جمع الاستدلالات بقيده برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الأمر بعدم وجود وجه . إذ لا يترتب على هذه التأشيرة حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر . ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد أصاب مخرج القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما ( أولا ) تسببا خطأ في إصابة ...  
 وكان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم احترازهما وعدم مراعاتهما القوانين واللوائح  
 بأن قاما بتحريك قطار السكة الحديد دون أن يتأكدوا من نزول الركاب وصعودهم،  
 فسقطت المجنى عليها واصطدم بها القطار مما أدى إلى حدوث إصابات لها الموصوفة  
 بالتقرير الطبي . ( ثانيا ) المتهم الأول ( الطاعن ) أيضا : قاد القطار دون أن  
 يتأكد من نزول الركاب وصعودهم . ( ثالثا ) المتهم الثاني أيضا أعطى إشارة القيام  
 للقطار دون أن يتأكد من نزول الركاب وصعودهم . وطلبت عقابهما بالمادة  
 ١/٢٤٤ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١٨ ، ١/١٥٥ ، ٢/١٧٧ من اللائحة  
 العمومية للسكة الحديد . وادعى مدنيا والد المجنى عليها عن نفسه وبصفته وليا  
 طبيعيا عليها قبل المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ عشرة  
 آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جناح الزيتون الجزئية قضت حضوريا  
 بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ  
 والزامهما والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يؤدوا للدعى بالحق المدني  
 عن نفسه وبصفته مبلغ خمسة آلاف وخمسمائة جنيه . فاستأنف المتهمان والمسئول  
 عن الحقوق المدنية ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت  
 حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف وبعدم  
 قبول الدعوى الجنائية والمدنية لرفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني  
 وبتاريخ ... .. أمر رئيس النيابة برفع الدعوى قبل المتهمين . ومحكمة جناح  
 الزيتون نظرت الدعوى من جديد ، وقضت عملا بمواد الإتهام والمادة ٣٢ من  
 قانون العقوبات : ( أولا ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لصدد أمر  
 بالآوجه وبقبولها . ( ثانيا ) بتغريم كل من المتهمين ثلاثين جنيا ( ثالثا ) بالزام  
 المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدني  
 بصفته وليا طبيعيا على المجنى عليها مبلغ خمسة آلاف جنيه وأن يدفعوا له عن نفسه  
 مبلغ خمسمائة جنيه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهمان والمسئول  
 عن الحقوق المدنية ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت  
 حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أولا ) برفض الدفع باتقضاء



الدعوى الجنائية بمضى المدة ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ( ثالثا ) برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة الخطأ قد جاء باطلا وشابه قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن المحكمة الاستئنافية نطقت بالحكم في جاسة غير عانية واطرح الحكم التحقيقات الإدارية — التي أجزتها هيئة السكة الحديد عن الحادث وتمسك الطاعن بدلالة ما انتهت إليه من عدم مسئوليته عنه — دون التعرض لمضمون تلك التحقيقات وتخصيص الحقيقة الثابتة فيها كما أن الطاعن قد أثار في دفاعه أن سقوط المجنى عليها من الرصيف كان سابقا على تحرك القطار على ما شهد به ... .. في إحدى مراحل التحقيق وبأنه بفرض صحة التصوير الذي اعتنقه الحكم للواقعة وصول عليه في ادانة الطاعن وهو سقوط المجنى عليها نتيجة تحرك القطار قبل أن تستكمل صعودها إليه ، فانه ما كان في استطاعة الطاعن تفادى وقوع الحادث ، إذ أن استجابته لصيحات الركاب مهما عجل بها ما كانت لتحول بين إصابته المجنى عليها نتيجة دورة واحدة لعجلات القطار مما تنقطع به رابطة السببية ومع جوهرية هذا الدفاع فقد أغفل الحكم الرد عليه . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ حين اعتبر الطاعن مسئولاً عن الحادث استنادا إلى المواد ٢/١٨ ، ١٧/١٥٥ و ١/١٧٩ من لائحة السكة الحديد رغم خلو هذه المواد وباقي مواد اللائحة من نص يوجب على قائد القطار مراقبة صعود ونزول الركاب بالمحطات وانما أنيط هذا الالتزام بغيره من موظفي الهيئة بالمحطة وخاصة مساعد الكساري المكلف بغلق أبواب العربات وإطلاق صفارة القيام وفقا لما نصت عليه المادتان ٩/١٥٥ و ٢/١٧٧ من اللائحة . وأخيرا فإن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة العامة بأن لاوجه لأقامة الدعوى الجنائية حين أمرت بتاريخ ... .. بتفدية الأوراق برقم عوارض وقد رفض الحكم هذا الدفع

بمقولة أنه لم يصدر من النيابة أمر بهذا المعنى رغم أنه لا يلزم أن يكون الأمر صريحا ومدونا بالكتابة وإنما يصح أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو إجراء آخر مثل الأمر بالقيء برقم هوارض .

وحيث أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسته أنه صدر علنا ، وكان الأصل في الإجراءات الصعبة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير فإنه لا يقبل من الطاعن قوله أن الحكم صدر بجلسة غير علنية مادام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ويكون ما رددته في طعنه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الإصابة الخطأ إلى دان الطاعن والمتهم الآخر بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، عرض للتحقيقات الإدارية المقدمة واطرحها في قوله ” وحيث أن الحاضر من الحكومة المسئول عن الحقوق المدنية قدم حافظة مستندات طويت على التحقيقات الإدارية التي أجريت بمعرفة السكة الحديد وثابت من أقوال المتهمين و .. .. قد جاءت أقوالهم مطابقة لما قرروه بمحضر ضبط الواقعة ” ثم خلاص الحكم إلى تبرير قضائه بقوله ” وحيث إن المحكمة تستبين من جماع ما تقدم أن المتهم الثاني .. .. أعطى إشارة التحرك قبل تمام نزول وصعود الركاب وأن المهم الأول .. .. الطاعن — لم يكن يقظا وحذرا في قيامه بالقطار فتحرك به قبل إتمام غلق الأبواب بدون التأكد من تمام نزول وصعود الركاب وعدم توقفه فور الاستغاثة وذلك بين من أقوال الشاهدين .. .. والمجنى عليها وما انضج من المعاينة ذلك أن المجنى عليها قررت أن القطار تحرك قبل تمام ركوبها مما أدى إلى سقوطها أسفله ثم استمر في التحرك رغم استغاثتهم واستغاثة آخرين كما قرر الشاهدان أن المتهم ( الطاعن ) لم يتوقف إلا بعد أن غادر الرصيف بأمله بحوالى بضعة أمتار رغم الاستغاثة ولو كان يقظا وتنبه للحادث والاستغاثة لتوقف في الحال وهو في بدء حركته وتفاذى الحادث كما يبين من المعاينة أن الحادث وقع بجوار مقدم القطار حيث يتواجد السائق إذ أن آثار الدماء تبعد عن نهاية



الرصيف حيث تكون نهاية مقدمة القطار بحوالى المتر — ولما كان ما تقدم وكانت لأئحة السكة الحديدية التى يلتزم بها المتهمان ومسلم لكل منهما نسخة منها تلزمهم بعدم تحرك القطار قبل اتمام ركوب الركاب ونزولهم مادة ۱۸ / ب كما أنها تفرض على السائق أن يكون حذرا ويقظا ولا يجعل كل اعتماده على الاشارات وحدها — مادة ۱۷/۱۵۵ — وكان المتهم الثانى ... .. أعطى اشارة القيام قبل تمام ركوب الركاب ونزولهم وكان المتهم الأول لم يكن يقظا أو حذرا عند التحرك بالقطار أو استمراره بالسير به رغم استغاثة الجمهور وعدم محاولة التأكد من تمام ركوب الركاب بالبواب المجاور له إذ ثبت أن الحادث وقع بجوار المقدمة التى يتواجد هو بها ومن ثم فإنه يكون قد ثبت فى حق المتهمين ارتكاب الخطأ وعدم التبصر والحذر الذى تفرضه عليهما لأئحة السكة الحديدية . ولما كان هذا الخطأ قد تسبب مباشرة فى احداث اصابة المجنى عليها ومن ثم تكون أركان الجريمة قد توافرت فى حقهما وثبتت ثبوتا كافيا ويتعين لذلك أخذهما بالمادة ۱/۲۴۴ و ۲ عقوبات والمواد ۱۸ ، ۱۵۵ ، ۱۱۷ من لأئحة السكك الحديدية مع اعمال المادة ۳۲ عقوبات “ . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة الحكم اطراحه التحقيقات الادارية التى تمسك الطاعن بها للدليل على انتفاء مسئوليته عن الحادث ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دلائل النفى ولو حتمت أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير مائتم مع الحقيقة التى اطمانت اليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى . وكان بحسب الحكم كذا يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المشتجة التى صحت اديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، فان النعى على الحكم بأنه أغفل التعرض لمضمون التحقيقات الادارية يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل فى أن ما حصله الحكم من شهادة ... .. له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تنازع إليه من الأدلة وأن تأخذ بقول الشاهد فى أية مرحلة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من الأوراق ما دام له أساس فيها ، ومن ثم يضحى نعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المتهم يسأل

من جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل  
أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ، وكان  
تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل  
الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا  
مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلا فى الأوراق ، وكان من المقرر أيضا  
أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها  
أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى فى ذلك أن يكون سببا مباشرا  
أو غير مباشر فى حصوله ، وكانت المحكمة قد عرضت إلى ما دفع به الطاعن نفيًا  
للتهمة المسندة إليه من التزامه بإشارة مساعد الكسارى وأن خطأ المجنى عليها  
هو السبب المباشر للحادث ثم أقامت قضاءها على ما اقتضت به من أدلة ترد  
إلى أصل صحيح فى الأوراق واستخلصت فى منطق سائق خطأ الطاعن والمتهم  
الأخر واتصال خطأ كل منهما بالنتيجة اتصال السبب بالسبب ، فإن الحكم  
بذلك يكون قد أصاب الحق فى تقرير مسئولية الطاعن وما يثيره فى هذا الشأن  
لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى  
واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ،  
وكان ما قاله الحكم تبريرا لقضائه بإدانة الطاعن مؤداه أنه لم يكن يقظا وحذرا  
عند قيامه بالقطار فتحرك به قبل إتمام غلق الأبواب ولم يتوقف فور سماعه  
الاستغاثة وأنه لو كان يقظا وتنبه للحادث لتوقف فى الحال وهو فى بدء حركته  
وتفادى الحادث الذى وقع بجوار مقدم القطار حيث مكان وجود السائق ، ويسوغ به  
القول بتوافر ركن الخطأ . ولما كان لا يلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه  
الإصابة بجميع صورته التى أوردها المادة ۲۴۴ من قانون العقوبات بل يكفى  
لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدى  
بأن الخطأ لا يثبت فى حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفا للائحة السكة الحديد  
فحسب ما دام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ فى حقه استنادا إلى الصور  
التي أوردها والتي منها عدم الاحتراز وعدم الانتباه على الوجه بآدى الذكر وهو  
ما يكفى وحده لإقامة الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد  
لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدئى من الطاعن بعدم جواز نظر  
الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة العامة بقيد الأوراق برقم عوارض واطرحه



بقوله "وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة التقرير بالأوجه فيها فإن الثابت من مطالعة الأوراق ، أن السيد وكيل النيابة قيد الأوراق و .. .. بدفتر العوارض وأمر باستيفاء الأوراق لتحقيق ما جاء بالتماس والد المحنى عليها ولم يقرر حفظها وبتاريخ .. .. أمر بقيدها برقم جنحة ثم قدها للجلسة ومن ثم فلم يصدر من النيابة أمر بالحفظ أو بالأوجه في الأوراق قبل تقديمها للجلسة . وبذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى على غير أساس متعين الرفض وذلك دون حاجة لبحث ما إذا كان اتخذ في الأوراق إجراء من إجراءات التحقيق حسبما هي معرفة في القانون من عدمه " وكان الحكم المطعور فيه قد أضاف قوله "ولا تلتفت المحكمة لما قال به الحاضر عن المتهم الأول (الطاعن) من أن قرارا صدر من النيابة العامة بحفظ الواقعة لأنها عوارض مما يمنع إعادة نظرها من جديد . وهذا الذي أثاره الحاضر عن المتهم لا يمثل الحقيقة في شيء لأنه لا أثر في الأوراق لمثل ذلك القرار وأن الصحيح هو أن النيابة العامة كانت قد أمرت بداءة بقيد الأوراق بدفتر العوارض إلا أنها لم تنته إلى حفظها بهذه الصفة وإنما أمرت باستيفاء التحقيق . . . ثم عدلت بعد ذلك عن هذا القرار إلى قيد الأوراق برقم جنحة وقد تكفل الحكم المستأنف بالرد على هذا الدفع بما يكفل وأده في حينه " لما كان ذلك ، وكان الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب بها ، على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية وهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا في الدعوى أو تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة في بادئ الأمر على محضر جمع الاستدلالات بقيده برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الأمر بعدم وجود وجه ، إذ لا يترتب على هذه التأشيرة حتماً — وبطريق اللزوم العقلي — ذلك الأمر ، ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى استنادا إلى ما تقدم يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى معه من معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون في غير محله متعينارفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وجمال الدين منصور .

( ١٣ )

### الطعن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٨ القضائية

إعلان "بطلانه" . بطلان . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها " .

الدفع ببطلان الإعلان لعدم إثبات المحضر الذي أجراه . سبب امتناع  
المعلن إليه عن استلامه . غير صحيح . أساس ذلك ؟ المادة ٩ / ٥ مرافعات  
معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

نص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من قانون المرافعات المعدل بالقانون  
رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذي بدأ العمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ — وبحرى  
الإعلان في ظله — لا يوجب اشتغال ورقة الإعلان على ما يفيد إثبات سبب  
الامتناع عن استلام الصورة وكل ما أوجبه القانون في حالة امتناع المعلن إليه  
عن استلامها أن يسلمها المحضر في اليوم ذاته لجهة الإدارة وأن يوجه إليه خلال  
أربع وعشرين ساعة في موطنه الأصلي كتابا مسجلا يخبره فيه بذلك وفقا  
لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان يبين من  
الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن المحضر قد أثبت بمحضر  
الإعلان انتقاله يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٦ الساعة العاشرة صباحا لإعلان  
الطاعن لحضور جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه



ولامتناعه عن الاستلام سيعلن لجنة الادارة ثم أثبت أنه في اليوم ذاته الساعة الحادية عشرة صباحا سلم ورقة الاعلان لمندوب الإدارة الذي وقع بورد صورتهما كما أثبت أنه وجه في اليوم التالي إخطارا عن ذلك وفقا لما تقتضيه المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات فإن إعلان الطاعن بالجلسة الذي حددت لنظر معارضته الاستئنافية يكون قد تم صحيحا .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية له .. .. شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأذربكية قضت ضيقيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى باعتبار المعارضة كان لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن في الحكم القياى الاستئنافية كان لم تكن قد شابه البطلان في الإجراءات ذلك بأن الطاعن لم يعان إعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر فيها هذا الحكم إذ لم يثبت المحضر في ورقة الإعلان سبب امتناعه عن استلام الصورة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن المحضر قد أثبت بمحضر الإعلان انتقاله يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٦ الساعة العاشرة صباحا لإعلان الطاعن لحضور جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٦ التي

صدر فيها الحكم المطعون فيه ولامتناعه من الاستلام سيعلن لجنة الإدارة ثم أثبت أنه في اليوم ذاته الساعة الحادية عشرة صباحا سلم ورقة الإعلان المندوب الإدارة الذي وقع بدوره صورتها كما أثبت أنه وجه في اليوم التالي إخطارا عن ذلك وفقا لما تقضى به المادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات فإن إعلان الطاعن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته الاستئنافية يكون قد تم صحيحا . أما ما يثيره الطاعن بشأن عدم إثبات المحضر سبب امتناعه عن استلام الاعلان فمردود بأن نص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذي بدء للعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٧٦ — وجرى الاعلان في ظله — لا يوجب اشمال ورقة الاعلان على ما يفيد إثبات سبب الامتناع عن استلام الصورة وكل ما أوجبه القانون في حالة امتناع المعلن إليه عن استلامها أن يسلمها المحضر في اليوم ذاته لجنة الإدارة وأن وجه إليه خلال أربع وعشرين ساعة في موطنه الأصلي كتابا مسجلا يخبره فيه بذلك وفقا لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد قزاد جنيبة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، ومحمد حلي راغب ، وجمال الدين  
منصور .

( ١٤ )

الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٨ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . نقض . " أسباب الطعن  
ما لا يقبل منها " .

تمسك الطاعن بأن معارضته الاستئنافية نظرت بغير الجلسة التي حددت لها  
بدعوى تعديل تاريخ الجلسة . عدم قبوله . ما لم يسلك طريق الطعن بالتزوير  
على تقرير المعارضة . أساس ذلك ؟

لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه تمحدد لنظر  
المعارضة الاستئنافية جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ووقع الطاعن ببصمة  
إبهامه على تقرير المعارضة الاستئنافية بما يفيد علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر  
معارضته ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة فانه لا يقبل من الطاعن ادعاؤه  
بأنه كان محدد لنظر معارضته جلسة ١٩٦٩/١٢/٧ ثم عدلت إلى ١٩٦٩/١٢/٢٧  
ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير على تقرير المعارضة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : شرع في سرقة المبلغ المبين بالأوراق لـ ... .. وكان ذلك في إحدى وسائل النقل العام وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته وهو فيه ضبطه والواقعة متلبسا بها . وطلبت معاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١/٣١٦ و ٣ و ٢٢١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح مصر الجديدة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن تكن . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض — ملخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن في الحكم الغيابي — الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه بطلان في الاجراءات ذلك بأنه كان محمدا لنظر معارضته الاستئنافية جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، وإذ كان هذا اليوم عطلة رسمية عدل التاريخ إلى جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه دون إعلانه بها .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه تحدد لنظر المعارضة الاستئنافية جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ووقع الطاعن بصمة ابهامه على تقرير المعارضة الاستئنافية بما يفيد علمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظر معارضته ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة فإنه لا يقبل من الطاعن ادعاؤه بأنه كان محمدا لنظر معارضته جلسة ١٩٧٦/١٢/٧ ثم عدلت إلى ١٩٧٦/١٢/٢٧ ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير على تقرير المعارضة — لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فوزاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وجمال الدين منصور .

( ١٥ )

الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٨ القضائية

نقض "التقرير بالطعن وايداع الأسباب" .

وجوب توقيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه من محام مقبول أمام  
النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . خلو الأسباب من التوقيع .  
أثره : بطلانها . ولو ثبت صدورهما عن نسبت إليه . أساس ذلك ؟

المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات  
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالنقض  
وايداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجبت في فقرتها  
الآخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام  
مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل  
على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الحصومة والتي يجب  
أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن  
التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر  
قانونا ولا يجوز تمكلة هذا البيان بدليل خارج غير مستمد منها ، لما كان  
ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تفسير البطلان جزاء على إغفال  
التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة  
من الحصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت

ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لقيمة له ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ، وكان الحكم صدر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٥ فقرر الأستاذ ... .. المحامي عن الأستاذ ... .. المحامي الطعن عليه بالنقض في ٨ من فبراير سنة ١٩٧٨ بموجب توكيل يخوله ذلك عن المحكوم عليه وقدمت في اليوم عينه مذكرة بالأسباب تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ ... .. المحامي إلا أنه لم يوقع عليها في أصلها أو في صورها حتى فوات ميعاد الطعن ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء المبيعة وصفا وقيمة بالمحضر ، المتوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح كفر سعد الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل . عارض ، وفض في معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة دمياط الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه صدر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٥ فقرر الأستاذ ... .. المحامي عن الأستاذ ... .. المحامي الطعن عليه بالنقض في ٨ من فبراير سنة ١٩٧٨ بموجب توكيل يخوله ذلك عن المحكوم عليه وقدمت في اليوم عينه مذكرة بالأسباب تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب

الأستاذ ... .. المحامي إلا أنه لم يوقع عليها في أصلها أو في صورها حتى فوات ميعاد الطعن . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تمكلة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شاب من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .



## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : عادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، و محمد وهبه ، ومعهطفى جميل مرمى .

( ١٦ )

### الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ القضائية

١ - استئناف . " ميعاده " . " الاستئناف المقابل " . مسئولية مدنية . نيابة عامة . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

امتداد ميعاد الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٠٩ إجراءات جنائية . نطاقه .

من هم الخصوم فى معنى المادة ٤٠٩ إجراءات .

المستول عن الحقوق المدنية ليس خصما للمتهم . أثر ذلك : عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له . متى كان المتهم هو المستأنف الوحيد .

مسئولية المنبوع عن أعمال تابعه . مقرر قانونا لمصلحة المضرور . إعتبار المنبوع فى حكم الكفيل المتضامن مع التابع .

( ٢ ) دعوى مدنية . دعوى جنائية . استئناف . " التقرير به " . نيابة عامة . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إثبات . " قوة الشيء المحكوم فيه " .

خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة فى قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .

عدم جواز الرجوع لقانون المرافعات فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية . وميعاد الطعن فيها . عدم سرعان المادة ٢١٨ مرافعات في هذا الصدد . أساس ذلك : تحديد قانون الإجراءات لهما .

حق المسئول المدني في استئناف الحكم في الدعوى المدنية . مناطه : تجاوز النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي . عدم تأثر حقه في ذلك بالحكم في الدعوى الجنائية ولو حاز قوة الأمر المقضي . لاختلاف موضوع الدعويين . وإن نشأتا عن سبب واحد .

١ - تنص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة " وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية تعليقا على نص المادة ٤٣٥ التي أصبحت المادة ٤٠٩ - " أنه قد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذي يكون قد امتنع عن لاستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة لاستئناف إذا أراد صونا لمصالحه .. وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنياحة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى - لما كان ذلك - فإن القول بأن من حق المسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنفه في خمسة أيام التالية لانتهاء العشرة أيام المقررة قانونا لاستئناف المتهم لا يتفق وصحيح القانون ، إذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذي يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسئولية المتبوع من أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقرره بحكم القانون لمصاحبة الضرر وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع .

٢ - لما كان المسئول عن الحقوق المدنية قد استأنف في ٩ يولييه سنة ١٩٧٥ الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٧٥ فإن ما استأنفه يكون بعد الميعاد المحدد في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا محل لما ذهب إليه الطاعن في وجه طعنه من تمسكه بنص المادة ٢١٨ مرافعات ذلك أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية وفقا لنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد النقص . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد أعطت للمسئول عن الحقوق المدنية حق استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجناح وهو حق مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب وهو قائم حتى ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عن الأخرى لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد حدد طرق الطعن في الأحكام ومواعيدها فهي الواجبة الاتباع ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما ورد به نص في قانون الإجراءات .

## الموقائع

اتهمت النيابة العامة ... .. بأنه ( أولا ) تسبب خطأ في موت ... .. وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته الفوائد واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ودون أن يتأكد من خلو الطريق الرئيسي أمامه فاصطدم بالمجنى عايبا مما أدى إلى وفاتها . ( ثانيا ) قاد سيارة ... .. تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطلبت عقابه المادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمادتين ١/١ ، ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمادة ١/٢ من اللائحة التنفيذية . وادعى المطعون خدش مدنيا قبل المتهم وهشبة النقل أمام بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ خمسة آلاف جنيه



والمصاريف . ومحكمة جناح السيدة الحزنية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لإيقاف التنفيذ والزامه والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية على سبيل التضامن فيما بينهما مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت حضوريا أولا بقبول استئناف المتهم شكلا وبعدم قبول استئناف المسئول عن الحقوق المدنية شكلا لرفعه بعد الميعاد . ( ثانيا ) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت . بمصروفات الدعوى المدنية الاستئنافية . . . . . فطعن . . . . . المحامي بإدارة قضايا الحكومة نائبا عن رئيس مجلس إدارة هيئة النقل العام المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد ذلك أن استئنافه تم في الميعاد المحدد في المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في ميعاد العشرة الأيام المحددة قانونا للاستئناف الأصلي هذا فضلا عن أن المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تجيز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضا إليه في طلباته وكان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات فليس هناك ما يمنع من إعمال هذا النص ، وإذا كان استئناف المتهم قد رفع في الميعاد فإنه يجوز للمسئول عن الحقوق المدنية رفع الاستئناف ولو بعد فوات الميعاد منضا إلى المتهم في طلباته وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم ( المطعون ضده الرابع ) بوصف أنه ( ١ ) تسبب خطأ في موت . . .

( ٢ ) قاد سيارة بحاله تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر وطلبت عقابه حسب مواد الإنهام وادعى المطعون ضدكم الأولى والثانية والثالثة بصفته — مدنيا قبل لمتهم والطاعن بصفته المسئول عن الحقوق المدنية طالبن إلزامهما بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه ومحكمة السيدة زينب قضت في ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٥ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة وبالزامة والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف والأتعاب فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية وقضت محكمة الجنح المستأنفة بقبول استئناف المتهم شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وبعد قبول استئناف المسئول عن الحقوق المدنية للتقرير به بعد الميعاد ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه " إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الايام المقررة بمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة ايام من تاريخ انتهاء العشرة الايام المذكورة " وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية المرافقة لقانون الاجراءات الجنائية تعاقبا على نص المادة ٣٥ التى أصبحت المادة ٤٠٩ — أنه قد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة ايام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف إزاء سكوت خصمه عنه فمن العدل أن تتاح له فرصة لاستئناف إذا أراد صونا لمصلحته .. وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة ايام أخرى لما كان ذلك فإن القول بأن من حق المسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنفه في خمسة ايام التالية لانتهاء العشرة ايام المقررة قانونا لاستئناف المتهم لا يتفق وصحيح القانون إذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذى يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانونى فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع ، لما كان ذلك ، وكان المسئول عن الحقوق المدنية قد استأنف في ٩ يولييه سنة ١٩٧٥ الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٩٧٥ فإن استئنائه يكون بعد الميعاد المقرر في المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ولا محل لما ذهب إليه الطاعن

في وجه طعنه من تمسكه بنص المادة ٢١٨ مرافعات ذلك أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية وفقا لنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع إلى نص قانون المرافعات إلا لسد النقص . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد أعطت للسئول عن الحقوق المدنية حق استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح وهو حق مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيده إلا النصاب وحقه قائم حتى ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في إحداهما يختلف عن الأخرى ، لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد حدد طرق الطعن في الأحكام ومواعيدها فهي الواجبة الاتباع ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما ورد به نص في قانون الإجراءات ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفع موضوعا .



## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغرب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومجد صلاح الدين الرشيدى ، و وعادل برهان نور ،  
وعرف الدين غري .

(١٧)

### الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٨ القضائية

إهانة . موظفون عموميون . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .  
نقض . "حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون" .

وجوب اشتغال حكم الإدانة . في جريمة الإهانة . على بيان الألفاظ التي بني  
قضاءه عليها . وإلا كان قاصرا . لا يغني عن هذا البيان الإحالة إلى ماورد بمحضر  
جمع الاستدلالات .

يجب لصحة الحكم في جريمة الإهانة أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ الإهانة  
التي بني قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا  
صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وإذ كان الحكم الابتدائي - المؤيد  
لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان الألفاظ التي اعتبرت إهانة  
والتي أخذته المحكمة بها ، وكان لا يغني عن هذا البيان الإحالة في شأنه إلى ماورد  
بمحضر جمع الاستدلالات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور  
الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخالفة القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أهان بالقول موظفا عموميا هو ... .. المحصل بهيئة السكك الحديدية أثناء وبسبب تأدية وظيفته بأن وجه إليه الألفاظ الميينة بالمحضر عندما طالبه بأجر الركوب أثناء سير القطار . وطالبت عقابه بالمادتين ١/١٣٣ ، ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات . ومحكمة جنح منوف الجزئية قضت بحضورها عملا بمبادئ الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنيهات . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت ضاياها بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## الحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرمة إهانة موظف بالسكك الحديدية أثناء سير القطار وإبان تأديته لعمله وبسببه وقضى بتغريمه خمسة جنيهات ، فدأ خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه نزل بالغرامه المقضى بها عن الحد الأدنى المقر لها طبقا للمادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات وهو عشرة جنيهات ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي بين واقعة الدهوى في قوله : " إنها تخلص فيما أبلغ به وقرره المحنى عليه ... .. كمسارى القطار رقم ٥٤٧ في يوم ٣ من يناير سنة ١٩٧٦ من أنه أثناء قيامه بعمله وجد المتهم ( المطعون ضده ) بالقطار وعندما طالبه بأجرة الركوب تعدى عليه المتهم بالألفاظ الميينة بالمحضر ، وكان ذلك أثناء سير القطار فقام بتسليمه في محطة منوف " . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر بالإدانة في جريمة الإهانة يجب لصحته أن يشمل بذاته على بيان ألفاظ الإهانة التي بنى قضاءه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم ، وكان

الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد خلا من بيان الألفاظ التي اعتبرت إهانة والتي أخذته المحكمة بها ، وكان لا يفتنى عن هذا البيان الإحالة في شأنه إلى ما ورد بمحضر جمع الاستدلالات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتقدمة بخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ، مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

---



## جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الدب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى وعادل برهان نور ،  
وشرف الدين خيرى .

( ١٨ ) .

### الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ القضائية

١ - محكمة الموضوع . " ساطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدوى " . اثبات . " بوجه عام " . " شهادة " . حكم . " تسببيه . تسبیب  
غير معيب " .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدوى من سائر العناصر المطروحة  
على بساط البحث . موضوعى .

عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .  
حق محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن  
إليه منها .

٢ - اثبات . " بوجه عام " . حكم . " مالا يعيبه فى نطاق التدليل " .  
ضرب . " أفضى إلى موت " .

البيان المعول عليه فى الحكم ؟

تزيد الحكم فيما لا يؤثر فى منطقه أو نتيجته . لا يعيبه . أساس ذلك ؟

سرد الحكم اعتداءات غير تلك التى ساءل الطاعن عنها . دون تأثر بها .  
لا يعيبه .

٣ — ضرب. "أفضى إلى موت". اثبات. "شهود". "خبرة". نقض. "أسباب الطعن. مالا يقبل منها".

المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى. جادل موضوعي. عدم جواز إثارة أمام النقض.

٤ — اثبات. "خبرة". حكم. "تسببه. تسبب غير معيب". دفاع "الإخلال بحق الدفاع. مالا يوفره". نقض. "أسباب الطعن. مالا يقبل منها".

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الخبر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها إتخاذ هذا الأجراء. رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعي عن قدرة المجنى عليه على الحديث. سائق. متى كانت المحكمة لم تعمل على دليل نقلي عنه.

١ — من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وكانت المحكمة لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه إذ لها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم فتأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما عداه دون بيان العلة.

٢ — من المقرر أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع، وأن تزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه تزيده فيما استطرد إليه من تصوير ما حدث عقب اعتداء الطامن على المجنى عليه بطعنه بالمطواه في مقدم

يسار صدره وحدث اصابته التي اودت بحياته ، مادام أن الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد اليه في هذا العدد وهو ذكر الاعتداءات الأخرى التي وقعت هل المجنى عليه لم يكن له من أثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، وأنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص — في منطق سائق واستنادا إلى دليل قتي يكفي وحده لحمل قضائه — إلى مسؤولية الطاعن عن الإصابة التي اودت بحياته المجنى عليه .

٣ — لما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم المطعون فيه من أقوال شهود الإثبات وعن تقرير الصفة التشريعية ، وكان ما أورده الحكم ودل به في مقارفة الطاعن بلحمة الضرب المفضي إلى الموت التي دين الطاعن بها كانت صائغة ولا يتنافر مع الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن ما يشير الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته أمام النقض .

٤ — لما كان الثابت أن الحكم عرض لطلب المدافع عن الطاعن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ورد عليه في قوله : ” وأما عن طلب الدفاع عن المتهم استدعاء كبير الأطباء الشرعيين فلم يفصح الدفاع عن وجه محدد لهذا الاستدعاء أو تجريح محدد لتقرير الطبيب الشرعي المرفق بملف الدعوى إلا بخصوص ما ذكره الطبيب الشرعي من إمكان تحدث المجنى عليه بعد اصابته ، وطالما لم تعول المحكمة بشيء على أي دليل نقل عن المجنى عليه عن كيفية اصابته ومحدثها فلا محل بالتالي لتحري مدى السلامة الفنية لقول الطبيب الشرعي في إمكان تحدث المجنى عليه بشيء بعد اصابته“ ، وإذا كان هذا الذي رد به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب مناقشة كبير الأطباء الشرعيين ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب استدعاء الخبراء لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها اتخاذ هذا الإجراء .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب .. .. بأن طعنه بمطواه فأحدث بمقدم يسار صدره الإصابة الطعنبة النافذة إلى القلب والمبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتل المحبى عليه ولكن هذه الطعنة العمدية أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر ذلك ، وأدعت أرملة المحبى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه قبل المتهم . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والزامه أن يدفع للمدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها مبلغ ألفى جنيه والمصاريف المدنية وعشرة جنيهات مقابل أنعاب الحمام . فطعن الأستاذ .. .. وكبلا عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسيب واختلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه اعتنق صورة لواقعة الدعوى تخالف ما شهد به شهود الإثبات وما ثبت من تقرير الصفة التشريحية والتقارير الطبية ، إذ أورد الحكم أن اعتداءات أخرى وقعت على المحبى عليه عقب سقوطه على الأرض أثر ضربه بمطواه من الطاعن فى حين أن أحدا من الشهود لم يشهد بوقوع أية اعتداءات أخرى كما أن الإصابات التى وجدت به غير الإصابات التى نسب إلى الطاعن إحداثها به لا يمكن حدوثها بالصورة التى اعتنقها الحكم ، وكذلك إصابات الشهود .. .. و .. .. و .. .. وما حصله الحكم المطعون فيه من أقوالهم فى عبارات مجملة ومقتضبة من أن سبب إصاباتهم لا يرجع إلى اعتداء من الطاعن أو المحبى عليه ، يؤيد أن مشاجرة قد نشبت وأصيب خلالها المحبى عليه . هذا إلى أن الحكم اطرح بأسباب غير سائغة طلب المدافع عن

الطاعن مناقشة كبير الأطباء الشرعيين في إمكانية تحدث المجنى عليه عقب إصابته، مما يعنيه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يؤداه أنه في يوم ۲۹ من مايو سنة ۱۹۷۴ و بينما كان المجنى عليه يحرق أرضاً في بلدته مع ... .. أقبل عليه ( الطاعن ) ووقعت مشاحنة بينهما وانصرف هذا الأخير ثم قفل راجعاً وبصره حخته نفر من أقربائه وطعن المجنى عليه بمطواة طعنة واحدة بمقدم يسار صدره فسقط مصاباً ، وأثر ذلك نشبت مشاجرة بين الطاعن ومن معه وبين من هرع لإنجدة المجنى عليه أصيب خلالها المجنى عليه من اعتداءات أخرى أحدثت به جرحاً طعنياً بأعلى الكتف الأيمن وكدمات بخلفية هذا الكتف وبالجبهة اليسرى وبيمين الصدر مع كسر رضى بالضلع الثالث الأيمن ، ثم توفي المجنى عليه بسبب إصابته بالجرح الطعني النافذ بمقدم يسار الصدر - والذي أحدثه به الطاعن - وحده ، وذلك لما أحدثه هذا الجرح من قطع بغضروف الضلع السادس الأيسر وبنيبيج الرئة اليسرى وانفهامور وعضلة القلب ومن نزيف غزير بالصدر ، وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة - في حق الطاعن - أدلة مستمدة من أقوال الشاهدين ... .. و ... .. ، وبما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وسائر التقارير الطبية ، ومما جاء على ألسنة الشهود ... .. و ... .. بصدد إصاباتهم وسبب حدوثها ، وهي أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يناقضها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وكانت المحكمة لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاءها عليه إذ لها في سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى أن تجزئ أقوالهم فتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه دون الزام عليها ببيان العلة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، وأن

تزيد الحكم فيما استطرد اليه لايمنيه طالما أنه غير مؤثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى اليها ، ومن ثم فانه لا يعيب الحكم المطعون فيه زيده فيما استطرد اليه من تصوير ما حدث عقب اعتداء الطاعن على المجنى عليه بطعنه بالمطواة في مقدم يسار صدره وحدوث اصابته التي أودت بحياته ، مادام أن الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد اليه في هذا الصدد وهو ذكر الاعتداءات الأخرى التي وقعت على المجنى عليه لم يكن له من أثر في منطقته أو في النتيجة التي انتهى اليها ، وأنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص - في منطق سائق واستنادا إلى دليل قتي يكفي وحده لحمل قضاءه - إلى مسئولية الطاعن عن الاصابة التي أودت بحياة المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم المطعون فيه من أقوال شهود الاثبات وعن تقرير الصفة التشريعية ، وكان ما أورده الحكم ودل به على مقارفة الطاعن بالجريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دين الطاعن بها كافيا وسائغا ولا يتنافر مع الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإن ما يشير الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في ساطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم عرض لطالب المدافع من الطاعن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ورد عليه في قوله : ” وأما من طلب الدفاع عن المتهم استدعاء كبير الأطباء الشرعيين فلم يفصح الدفاع عن وجه محدد لهذا الاستدعاء أو تجريح محدد لتقرير الطبيب الشرعي المرفق بملف الدعوى إلا بخصوص ما ذكره الطبيب الشرعي من إمكان تحدث المجنى عليه بعد اصابته ، وطالما لم تعول المحكمة بشيء على أي دليل تقلى عن المجنى عليه عن كيفية اصابته ومحدثها فلا محل بالتالي لتحري مدى السلامة الفنية لقول الطبيب الشرعي في إمكان تحدث المجنى عليه بشيء بعد اصابته “ ، واذا كان هذا الذي رد به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب مناقشة كبير الأطباء الشرعيين ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وهضوية السادة المستشارين :  
عثمان الزيني ، ومحمد عبد الخالق بن دادى ، ويعيش رشدى ، ومحمد هلى بليغ .

( ١٩ )

### الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٨ القضائية

معارضة . إجراءات . ” إجراءات المحاكمة “ . دفاع . ” الإخلال بحق  
الدفاع . ما يوفره “ . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ . حكم .  
” تسببيه . تسببب معيب “ .

وجود الطاعن بالسجن . فى اليوم المحدد لنظر معارضته . عذر يبرر  
مخلفه .

القضاء برفض معارضته . دون الإشارة إلى هذا العذر . الذى أبداه محاميه .  
إخلال بحق الدفاع .

من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بقبولها  
شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه إذا كان عدم حضور المعارض  
الجلسة التى حددت لنظر معارضته فيها راجعا إلى عذر قهرى ، ووجود الطاعن  
فى السجن هو ولا شك من هذا القبيل . وإذا كان من المقرر أيضا أنه إذا تقدم  
المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى  
بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات  
المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة ثانى درجة بـجلسة .. حضر الطاعن  
فقررت المحكمة إحالة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها بـجلسة .. وبهذه الجلسة  
حضر محام عن الطاعن الغائب وقرر أنه مسجون بسجن شربين غير أن الحكم

المطعون فيه قضى برفض المعارضة دون أن يشير إلى حضور محامي الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر ، وكان في إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساسا بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن أن بانه : بدد المحجوزات المبينة بالمحضر وصفا وقيمة ، المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح ... .. والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفما لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز شربين الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للنقير به بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في معارضته برفضها قد وقع باطلا ، ذلك بأنه كان سجيئا على ذمة القضية .. .. جنح شربين وقد حضر وكيل عنه ، في جلسة المعارضة وأبدى عذره في تخلفه وطلب التأجيل لهذا السبب إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه أو تحقق عذره .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة ثانى درجة بجماسة ١٩٧٦/١٠/١٤ حضر الطاعن فقررت المحكمة إحالة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها بجماسة ١٩٧٦/١١/٢٢ وبهذه الجلسة حضر

محام من الطاعن الغائب وقرر أنه مسجون بسجن شرين غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض المعارضة دون إشير إلى حضور محامى الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان لا يصح فى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التى حددت لنظر معارضته فيها واجعا إلى عذر قهرى ، ووجود الطاعن فى السجن هو ولا شك من هذا القبيل . وإذا كان من المقرر أيضا أنه إذا تقدم المدافع عن الممارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان فى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك ما يخل بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : هتان الزيني ، ومحمد عبد الحالق البغدادي ، وميش رشدي ،  
وأبو بكر الديب

( ٢٠ )

الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٨٤ القضائية

حكم . " بياناته . بيانات الديباجة " . " بطلانه " . نقض . " حالات  
الطعن . بطلان الحكم " . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . محضر  
الجلسة . بطلان .

اسم القاضى بيان جوهورى . وجوب اشتمال الحكم . أو محضر الجلسة .  
عليه . خلوهما منه يبطل الحكم

بطلان الحكم المطعون فيه الذى أيد الحكم الغيابى الابتدائى لأسبابه رغم  
عالحق به من بطلان خلوه ومحضر جلسته من بيان اسم القاضى الذى أصدره .

من المقرر أن اسم القاضى هو من البيانات الجوهرية التى يجب أن يشتمل  
عليها الحكم — أو محضر الجلسة الذى يكمله فى هذا الخصوص — وخلوهما معا  
من هذا البيان يجعل الحكم كأنه لا وجود له . لما كان ذلك ، وكان الثابت  
من محاضر الجلسات التى توالى فيها نظر الدعوى بمحكمة أول درجة إلى أن صدر  
الحكم الغيابى الابتدائى إنها قد خلت جميعها من بيان اسم القاضى ، كما خلا الحكم  
المذكور من هذا البيان ، ومن ثم يكون قد لحق به البطلان . لما كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد ذلك الحكم أحذا بأسبابه — دون  
أن يفتش لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها — فإنه يكون مشوبا بدوره بالبطلان  
لإستناده إلى حكم باطل .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مجلس مدينة المنصورة والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه اضرارا بالجهة الخابزة . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قسم ثان المنصورة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فالمستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة اختلاس أشياء محجوز عليها ، قد شابه البطلان . ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الغيابي الابتدائي — أخذا بأسبابه — رغم ما لحق به من بطلان لحلوله من بيان اعم القاضي الذي أصدره .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة اختلاس أشياء محجوز عليها ، فقضت محكمة أول درجة غيابيا بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة شهر ، ثم عارض وقضت المحكمة برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . للأسباب التي بنى عليها ولما استأنف ، قضت محكمة ثانية درجة غيابيا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف — أخذا بأسبابه — وإذا عارض ، قضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر الجلسات التي توالى فيها نظر الدعوى بمحكمة أول درجة إلى أن صدر الحكم الغيابي الابتدائي أنها قد خلت جميعها

من بيان اسم القاضى ، كما خلا الحكم المذكور — من هذا البيان ومن ثم يكون قد لحق به البطلان لأن اسم القاضى هو من البيانات الجوهرية التى يجب ان يشتمل عليها الحكم — أو محضر الجلسة الذى يكمله فى هذا الخصوص — وخلوها معا من هذا البيان يجعل الحكم كأنه لا وجود له . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد ذلك الحكم أخذا بأسبابه — دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها — فإنه يكون مشوبا بدوره بالبطلان لإستناده إلى حكم باطل ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---



## جريدة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، عثمان الزيني ، ويعوش رشدي ، وحنن جمعة ، وأبر بكر الديب .

( ٢١ )

### الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) مسئولية جنائية . قصد جنائي . إثبات . ” بوجه عام ” .  
قتل عمد .

اعتبار جريمة ما . نتيجة محتملة لأخرى . موضوعي .  
مساءلة الطامن . كشر يك في جريمة القتل التي ارتكبها آخر ممن اتفق معه  
على ارتكاب السرقة . باعتبار الأولى نتيجة محتملة للسرقة المتفق عليها .  
مصحح .

( ٢ ) محكمة الإعادة . نقض ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .  
” الحكم في الطعن ” . ” أثر نقض الحكم ” . عقوبة ” تطبيقها ” .  
نقض الحكم . بناء على طعن أي من الخصوم خلاف النيابة العامة . أثره :  
عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به الحكم المنقوض .

مريان هذه القاعدة على من امتد إليه أثر النقض . ولوقضى بعدم قبول طعنه .  
أساس ما تقدم ؟ مجانبية ذلك خطأ يوجب التصحيح .

١ - من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة  
أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه  
محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام حكمها يسير

التطبيق السليم للقانون ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إنما عاقب الطاعن على الاشتراك في قتل المجنى عليها على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التي وقعت فيها ولم تقع إلا تسهلا لارتكابها أثناء قيام الطاعن وزميليته بتنفيذها بما يجعله في صحيح القانون مسئولاً عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكن باشره بنفسه بل ارتكبه آخر من المتفقين معه على ارتكاب جريمة السرقة ، وهو ما لا ينافي الطاعن في صحة ما أورده الحكم في شأنه فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢ - إن المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، قد أفادت بأنه لا يجوز لمحكمة الإعادة تشديد أو تخفيف العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن إلا إذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناء على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام في الدعاوى الجنائية فإذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائيًا في مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فإن نقض الحكم في هذه الحالة لا يترتب عليه سوى إعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رافعى الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الإعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تغليظها عما قضى به الحكم السابق . ولا سند للتفرقة عند إعادة المحاكمة بين من قبل طعنه وغيره ممن امتد إليه أثر الطعن استثناء عملاً بالمادة ٤٢ من قانون النقض سالف الذكر ذلك أنه إذا كان المشرع لم يتوخ بهذا الاستثناء سوى تحقيق العدالة التي تأتي التفرقة بين مراكز الخصوم المتماثلة عند وحدة الواقعة ، فإنه يتعين الإلتزام بهذه القاعدة بالنسبة لكافة المتهمين في الدعوى ممن قضى بنقض الحكم لمصلحتهم ولم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم قبيلهم كما هو الحال في واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا المنظر في قضائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعالجة الطاعن بالسجن

لمدة عشر سنوات وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ۳۹ من قانون النقض المشار إليه آنفاً دون حاجة إلى أعمال المادة ۴۵ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع — باعتبار أن الطعن لارة الثانية — مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم قتلوا .. و .. و .. عمداً بأن انفقوا على سرقة نقودها وحايها المبينة بالتحقيقات بأن دخلوا مسكنها بطريق التسور من الخارج وما أن ظفروا بها حتى أطبق أولهم يديه على عنقها قاصداً من ذلك ازهاق روحها مما نتج عنه اصابها بأسفكسيا الخنق وكنم النفس على النحو الموصوف بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها وقد ارتكبت هذه الجناية بقصد تسهيل سرقة نقودها وحليها سالفي الذكر من مسكنها الذي اقتحموه عليها بطريق التسور من الخارج . وطلبت إلى مستشار الاحالة احوالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ۴۰ و ۴۲ و ۲۴۴/۱ — ۲ من قانون العقوبات فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام (أولاً) : بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة . (ثانياً) : بمعاقبة المتهم الثاني (الطاعن) بالسجن لمدة عشر سنوات . (ثالثاً) : باحالة الدعوى بالنسبة للاثم الثالث إلى محكمة الأحداث المختصة للفصل فيما هو منسوب اليه . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه . (أولاً) بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الثاني .. شكلاً . (ثانياً) بقبول الطعن المقدم من الطاعن الأول .. شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة له وللطاعن الآخر واحالة القضية إلى محكمة جنايات دمنهور لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات دمنهور ، (بدائرة أخرى) قضت حضورياً (أولاً) بمعاقبة (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . (ثانياً) ببراءة .. مما أسند اليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .



## المحكمة

حيث إن حاصل الوجهين الأول والثاني من الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة القتل العمد المرتبط بجمعة سرقة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه تناقض في التسبيب ، ذلك أنه عاقب الطاعن عن القتل العمد مع أنه قضى ببراءة المتهم الأول وهو الفاعل الأصلي لهذه الجريمة وصاحب الدور الرئيسي فيها ، ولم يكن دور الطاعن إلا ثانويا وتاليا على فعل القتل الذي قارفه المتهم الأول وحده ، على أن ماساقه الحكم من أسباب لقضائه ببراءة هذا الأخير ينفي ما أثبتته في مقام قضائه بادانة الطاعن مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " ان المتهم الثاني ... .. ( الطاعن ) كان في حاجة لبعض المال لإتمام زواجه من ابنة شقيق المجنى عليها ... .. ولعلمه أن الأخيرة على جانب من اثراء وتقيم بمفردها في منزل مستقل فقد استقر عزمه على سرقتها وفي ليلة الحادث توجه إلى حيث تقيم ... .. ومعه الحدث ... .. وثالث مجهول وتوصلوا إلى دخول مسكن المجنى عليها بطريق تمكين الحدث سالف الذكر من تسور حائط المسكن وفتح الباب الخارجى من الداخل ، واقتحم الحدث وذلك الشخص المجهول حجرة نوم المجنى عليها بينما بقي هو أى المتهم الثانى ( الطاعن ) في فناء المنزل للرافقة ، وكانت المجنى عليها نائمة على حصيرة بالمجرة فجثم ذلك الشخص المجهول على صدرها وإذا فزعت من نومها مستغيثة وضع قطعة من القماش على وجهها ضاغطا عليه لسكتم ألقاسها واستمر على هذا الحال حتى فاضت روحها ، وأثناء ذلك طلب من الحدث ... .. أن يفتح دولاب المجنى عليها ويبحث عما به من نقود وعثر الأخير على مبلغ سبعة عشر جنيها سلمها لذلك الشخص المجهول الذى أعطاه مبلغ ستة جنيهات منها واحتفظ لنفسه بالباقي ، وانتزع ذلك الشخص المجهول قرطا وعقدا كانت المجنى عليها تتحلّى بهما وسلمهما للمتهم الثانى وطلب منه أن يبيعهما وانصرفوا من مكان الحادث وبعد ذلك قام المتهم الثانى ببيع القرط والعقد لصائغين بمدينة دمنهور ، وقد ضبط كل من المتهم الثانى والحدث ... .. واعترفا بارتكابهما الحادث وأرشد

المتهم الثاني ( الطاعن ) عن الصائغين اللذين باعهما القوط والمقد المسروقين حيث ضبطا لديهما كما ضبط معه مبلغ ٥٧٥٠٠ جنيها حصيلة بيعهما . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستقاة من اعتراف الطاعن على نفسه في التحقيقات وبالجلسة ومن أقوال الحدث .. . وأقوال شهود الإثبات من رجال المباحث الجنائية وأقوال الصائغين اللذين باعهما الطاعن الحل المسروقة ومن تقرير الصفة التشريعية وهي أدلة لها معينا الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وعرض الحكم لموقف الطاعن من جريمة قتل المجنى عليها ” ... . وحيث إن جريمة قتل المجنى عليها حدثت أثناء تنفيذ المتهم الثاني ( الطاعن ) وزميله لجريمة السرقة التي اتفقوا على ارتكابها ، ومن ثم وطبقا للمادة ٤٣ من قانون العقوبات يتحمل المتهم الثاني وزر جريمة القتل التي وقعت بالفعل ولو كانت غير تلك التي اتفق على ارتكابها ما دامت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم بينهم على ارتكابها جريمة السرقة ذلك أن المساهم في جريمة حصل الاتفاق على ارتكابها مسبقا يفترض فيه أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلا وبحكم المجرى العادي للأمر أن تنتج عن الجريمة التي اتفق على ارتكابها ، ومتى كان ذلك وكان اتفاق المتهم الثاني وشريكه على سرقة منزل المجنى عليها في ذلك الوقت المتأخر من الليل : يقطع بعلمهما بوجودها فيه في ذلك الوقت الأمر الذي يفترض معه أن يدخل في توقعهم أن تستيقظ المجنى عليها من نومها وتحاول الاستغاثة فينصدي لها أحدهم ويقتلها وهو الأمر الحاصل في الواقعة الماثلة حيث أطبق أحد الشخصين المرافقين للاثم الثاني ( الطاعن ) على أنفاس المجنى عليها وقتلها على النحو سالف الذكر ليأمن شرها وكان ذلك داخلا في تداعي الأحداث بحيث يتصل آخرها بأولها اتصال العلة بالمعلول فكل من كانت له يد في أولى الأحداث يسأل عن الحادثة الأخيرة وهي القتل باعتبارها نتيجة محتملة للأولى . كما تناول الحكم الاتهام المسند للاثم الأول فأوضح عن عدم اطمئنانه لصحته لا اعتقاد المحكمة بأنه لم يكن ضالعا مع الطاعن وزميله الحدث في ارتكاب الحادث على نحو ما جاء في اعترافهما ، وأن مجهولا عداه هو الذي قارف قتل المجنى عليها أثناء تنفيذ السرقة المتفق عليها مسبقا وساق الحكم على صحة ما استخلصه من ذلك أسبابا سائغة تكفي لحمل قضائه براءة المتهم الأول وتقوم في مجملها على أطراح اعتراف الطاعن وزميله الحدث

في شأنه ، وقصور الأدلة القائمة في الدعوى قبله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معتب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام حكمها يسير التطبيق السليم للقانون . وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه إنما عاقب الطاعن على الاشتراك في قتل المجنى عليها على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التي وقعت فيها ولم تقع إلا تسهلا لإرتكابها أثناء قيام الطاعن وزميليته بتنفيذها بما يجعله صحيح القانون مسئولاً عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكن باشره بنفسه بل ارتكبه آخر من المتفقين معه على ارتكاب جريمة السرقة وهو ما لا ينازع الطاعن في صحته ، وأورده الحكم في شأنه ، فإن ما ينهاه الطاعن على الحكم من خطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير صديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم إنما هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان قضاء الحكم ببراءة المتهم الأول في واقعة الدعوى لا يتعارض مع ما خلاص إليه من إدانة الطاعن للأسباب السائفة التي أوردها لما هو مقرر من أن التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة وإيس هذا حال الحكم المطعون فيه الذي سلم من كل تناقض يعيبه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه غلط العقوبة التي قضى بها على الطاعن عما كان قد حكم به عليه بالحكم الأول المنقوض بالرغم من أن الطاعن والمتهم الأول هما وحدهما اللذان طعنا في هذا الحكم بطريق النقض بينما ارتضته النيابة العامة ولم تقرر بالطعن فيه .



وحيث إن هذا النعي على الحكم صحيح ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة الجنايات بهيئة سابقة أصدرت حكماً في الدعوى الحالية بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٧٥ بمناقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمداقبة الطاعن وكان متهماً ثانياً في نفس الدعوى بالسجن لمدة عشر سنوات فقررنا وحدهما بالطعن بالنقض في هذا الحكم دون النيابة العامة التي لم تقور بالطعن وقد قضت محكمة النقض في ١٠ يناير سنة ١٩٧٧ بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الثاني شكلاً ، وقبول الطعن المقدم من الطاعن الأول شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى للطاعن معاً والاحالة . وذلك نظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . ومحكمة الجنايات بهيئة أخرى قضت بتاريخ ١٣/١٠/١٩٧٧ بحكمها المطعون فيه ببراءة المتهم الأول مما نسب إليه وبمداقبة المتهم الثاني وهو الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة فنلظت بذلك العقوبة المقررة بها عليه بالحكم الأول المنة وض وهذا خطأ ، ذلك أن المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناءً على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطاعنه قد أدات بأنه لا يجوز لمحكمة الإعادة تشديد أو تغليظ العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن إلا إذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناءً على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام في الدعاوى الجنائية فإذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائياً في مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم ، فإن نقض الحكم في هذه الحالة لا يترتب عليه سوى إعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رائى الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الإعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تغلظها عما قضى به الحكم السابق ، ولا سند للتفرقة عند إعادة المحاكمة بين من قبل طاعنه وغيره ممن امتد إليه أثر الطعن استثناء عملاً بالمادة ٤٢ من قانون النقض سالف الذكر

ذلك أنه إذا كان المشرع لم يتوخ بهذا الاستثناء سوى تحقيق العدالة التي تأتي  
التفرقة بين مرا كـو المحصوم المتماثلة عند وحدة الواقعة ، فإنه يتعين الالتزام بهذه  
القاعدة بالنسبة لكافة المتهمين في الدعوى ممن قضى بنقض الحكم لمصلحتهم ولم  
تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم قباهم كما هو الحال في واقعة  
الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر  
في قضائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه قبول هذا الوجه  
من الطعن ونقض الحكم المطعون نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاينة الطاعن بالسجن  
لمدة عشر سنوات وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩  
من قانون النقض المشار إليه آنفاً دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون  
المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع — باعتبار أن الطعن للمرة الثانية — مادام  
أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان  
يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد فؤاد جنيبة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي . وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حلمي راغب .

( ٢٢ )

### الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٨ القضائية

( ١ و ٢ ) تهريب جرمي . معارضة . " ما لا تجوز المعارضة فيه من الأحكام " . حكم . " إصدار " . " بطلانه " . بطلان . تقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

( ١ ) قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . مناطه : إثبات المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .  
تقدير الشهادة الطبية كدليل على عذر المرض المانع من الحضور .  
موضوعى .

( ٢ ) الحكم بعدم جواز المعارضة . حكم شكلى . النص على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة . غير لازم . على خلاف الحكم الصادر فى الموضوع .  
الحكم فى موضوع المعارضة بتأييد الحكم المعارض فيه القاضى بالإدانة لأول مرة .  
ضرورة النص على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة .

١ - من المقرر أن المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى الإستثنائى لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه أن عذرا منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص تخالف العذر المانع من الحضور من أن الطاعن لم يقدم عند نظر المعارضة دليلا



على قيام هذا العذر قبل صدور الحكم المعارض فيه ومن اطراح المحكمة التي أصدرت هذا الحكم للشهادة الطبية التي قدمها إليها محامي الطاعن ، وكان من المقرر أن الشهادة الطبية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة ، وكانت المحكمة التي أصدرت الحكم المعارض فيه قد اطرحت الشهادة المقدمة إليها لما ارتأته من عدم جديتها للأسباب السائغة التي أوردتها وفي حدود سلطتها التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد سايرها فيما ارتأته فإن في ذلك ما يكفي لبسوغ به قضاءه بعدم جواز المعارضة ولا تقبل مجادلته في هذه المسألة الموضوعية أمام محكمة النقض .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، فإن ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من بطلانه لعدم النص على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة لا محل له ، لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا إذا كانت المعارضة جائزة وقضى بقبولها شكلاً ثم يمضي الحكم بعد ذلك إلى الفصل في موضوعها بتأييد الإدانة التي قضى بها الحكم المعارض فيه لأول مرة ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية لحسب .

## الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولاً) هرب البضائع المينة بالمحضر إلى داخل أراضي الجمهورية العربية المتحدة بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها . (ثانياً) استورد البضائع سالفة الذكر دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بمواد القانونين رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ و ٩ لسنة ١٩٥٩ ، ومحكمة صرعى مطروح الجزئية قضت بحضوره ببراءة المتهم عن التهمة الأولى ومصادرة المضبوطات ، ٢٠٪ من قيمة المضبوطات بالنسبة للتهمة الثانية . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضوره اعتبارياً بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم عن التهمة الأولى وبإدائته عنها وبتغريم المتهم مائة جنيها ومصادرة الساعات المضبوطة وبإلزامه بأن يدفع لمصلحة الجمارك تعويضا بحركيا قدره ٥٥٢٧٢٠٠ جنيها وذلك عن التهمتين . فعارض وقضى في معارضته بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لما قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه إخلال بحق الدفاع ورأى عليه الإبطال ، ذلك بأن تخلف الطاعن عن الحضور أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الحضورى ، لا اعتبارى الاستئناف في المعارض فيه يرجع إلى عذر المرض الذي تقدم عنه بشهادة طبية غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض للعذر الذي تضمنته هذه الشهادة ، هذا إلى أنه لم يصدر بإجماع آراء قضاة المحكمة كما كان الشأن في الحكم المعارض فيه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البير من الإطلاع على أوراق الطعن وعلى المفردات المضمومة أن كلا من النيابة العامة ومصلحة الجمارك طعنوا بالاستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءة الطاعن وإن نظرت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية حضر الطاعن بعض الجلسات ثم تخلف بعد ذلك وقدم محاميه بجملة ١٩٧٢/١٢/٣ شهادة طبية بمرض الطاعن ثم حجت الدعوى للحكم الذي صدر بجملة ١٩٧٣/٤/٢٢ ويقضى حضوريا اعتباريا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبإدانة الطاعن بعقوبتي الغرامة والمصادرة مع إلزامه بتعويض لمصلحة الجمارك ، وجاء بأسباب الحكم : " إن المتهم سبق أن حضر ثم تخلف عن الحضور ولا ترى المحكمة قبول عذره المتضمن الادعاء بمرضه إذ أن الشهادة المرضية التي قدمها لا تحمل ما يفيد أن الطبيب الذي حررها قد تحقق من شخصه من واقع الكشف عليه ومن ثم يتعين الحكم حضوريا في حق المتهم عملا بالمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية فعارض الطاعن فيه ، وحضر عنه محاميه وطلب حجز الدعوى للحكم والتصريح له

بتقديم مذكرة فأجابته المحكمة إلى طلبه بيد أنه لم يتقدم بأى دفاع فقضت المحكمة في المعارضة بحكمها المطعون فيه ، وقالت في أسباب حكمها " لما كان المعارض قد مثل بوكيل عنه ولم يبد هذا مقبولا لتخلف المتهم عن شهود الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الاعتبارى المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها بعد أن اطرحت المحكمة بهيئة أخرى تلك الشهادة المرضية التى تقدم بها في تلك الجلسة التى صدر فيها الحكم المذكور ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم جواز المعارضة " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص تخلف العذر المانع من الحضور من أن الطاعن لم يقدم عند نظر المعارضة دليلا على قيام هذا العذر قبل صدور الحكم المعارض فيه ومن اطراح المحكمة التى أصدرت هذا الحكم للشهادة الطبية التى قدمها اليها محامى الطاعن ، وكان من المقرر أن الشهادة الطبية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة ، وكانت المحكمة التى أصدرت الحكم المعارض فيه قد اطرحت الشهادة المقدمة إليها لما ارتأت من عدم جديتها للأسباب السائنة التى أوردتها وفي حدود سلطتها التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه سايرها فيما ارتأت فان في ذلك ما يكفى ليسوغ به قضاؤه بعدم جواز المعارضة ولا تقبل مجادلته في هذه المسألة الموضوعية أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بعدم جواز المعارضة لرفها عن حكم غير قابل لها ، فان ما ينهض الطاعن على هذا الحكم من بطلانه لعدم النص على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة لا محل له ، لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا إذا كانت المعارضة جائزة وقضى بقبولها شكلا ثم يمتضى الحكم بعد ذلك إلى الفصل في موضوعها بتأييد الإدانة التى قضى بها الحكم المعارض فيه لأول مرة ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذى يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض



## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فتّاد بجنينة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وجمال الدين منصور .

( ٢٣ )

### الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٨ القضائية

- ١ - حكم . " بياناته . بيانات الديباجة " . " بطلانه " . محضر الجلسة .  
محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة . عدا تاريخ صدوره .
- ٢ - دعوى جنائية . " قيود تحريكها " . نيابة عامة . دعوى مباشرة .

اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة  
بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم الميمنة بها . في حقيقته  
قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المجنى  
عليه أو من ينوب عنه في الإدعاء المباشر خلال الأجل المذكور .

(\*) تقدم المجنى عليه بالشكوى إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي  
في الميعاد . أثره : بقاء حقه في الادعاء المباشر قائماً ولو ترأخى تحقيقها أو التصرف  
فيها إلى ما بعد فواته . أساس ذلك ؟

- ٣ - دعوى مدنية " نظرها والحكم فيها " . " تحريكها " دعوى مباشرة .  
إعلان . دفع " الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن " . إجراءات . " إجراءات  
المحاكمة " .

الدعوى المدنية المقامة أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات .

التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به الادعاء المباشر أمام المحاكم الجنائية . المادة ٢٣٢ إجراءات معدلة .

الدفع باعتبار الدعوى المباشرة كأن لم تكن لعدم اعلان صحيفتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها إلى قلم الكتاب على موجب حكم المادة ٧٠ مرافعات . دفاع قانوني ظاهر البطلان . أساس ذلك : إقتصار حكم المادة المذكورة على الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية .

١ - من المقرر أن محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة - فيما عدا تاريخ صدوره - لم كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف الصادر في موضوع المعارضة وإن خلت ديباجته من بيان الشككة والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم إلا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الإبتدائية أنها استوفت تلك البيانات فإن استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الإبتدائي يكون سليماً .

٢ - من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها - ومن بينها جريمة السب المقامة عنها الدعوى المطروحة - هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة وبمركبها فإذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدمة بيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخى تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الادعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد ولأن

عن رغبته في السير فيها فضلا عن أنه لا يصح أن يتحمل مغبة إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المرفوعات المضمومة أن المدعية بالحقوق المدنية تقدمت بشكواها ضد الطاعنين إلى قسم شرطة الزهة بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٢ وهو يوم حدوث الواقعة موضوع الدعوى الراهنة حيث تم سؤال الطرفين ثم أحييت الأوراق إلى النيابة العامة التي تولت التحقيق مقتصرة في ذلك على واقعتي السرقة والإتلاف وولتفتة من واقعة السب التي تضمنتها الشكوى أيضا وانتهت بقرارها الصادر في ١٢/٨/١٩٧٣ إلى قيد تهمة السرقة والإتلاف ضد مجهول والتقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفته الفاعل ، وقد أفادت المدعية بالحقوق المدنية دعواها الماثلة بالطريق المباشرة بصحيفة أعلنت قانونا للطاعنين في ٢١/٣/١٩٧٣ . لما كان ذلك ، فإن أيام المدعية بالحقوق المدنية بتقديم شكواها في الميعاد القانوني قد حال دون سقوط حقها في إقامة دعواها المباشرة ويكون منعى الطاعنين في هذا الصدد غير سديد ولا على المحكمة إن هي التفتت من هذا الدفاع القانوني ظاهر البطلان .

٣ - لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية مادام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه نحال الدعوى إلى محكمة الجنج والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور وهو الإجراء الذى يتم به الادعاء المباشر وتترتب عليه كافة الآثار القانونية وبما لا مجال معه إلى تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية التى يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، ومن ثم فإن مادفع به الطاعنان من اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تمام إعلانهما



خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب هو دفاع ظاهر البطلان لا يستوجب ردا ويكون متعاهما في هذا الصدد غير قويم .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر ضد الطاعنين بوصف أنهما : سبا ونسبا إلى الطالبة الأفعال المبنية بصحيفة الدعوى ، وطلبت عقابهما بالمواد ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ١٧ من قانون العقوبات والزامها بأن يدفعها لمبلغ جنيته واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الزهرة الجزئية قضت غيابيا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين عشرين جنيها وفي الدعوى المدنية بالزامهما متضامتين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ جنيته واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فعارضوا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنفا ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . فطعن وكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة السب العلني قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية بالرغم من بطلانه لخلو ديباجته من بيان المحكمة وأسم القاضى وعضو النيابة وأسماء الخصوم كما أغفل الحكم الرد على ما دفع به الطاعنان من عدم قبول الدعوى المدنية والجنائية التي أقامت المدعية بالحقوق المدنية بطريق الادعاء المباشر دون أن تسبقها شكوى في خلال الثلاثة أشهر السابقة ، كما أن إعلانها بالدعوى تم بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة ، فضلا عن أن الإعلان قد جاء باطلا طبقا لنص

المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص سائر بيانات الدعاية - فيما عدا تاريخ صدوره - وكان الحكم المستأنف الصادر في موضوع المعارضة وإن خلت ديباجته من بيان المحكمة والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم إلا أنه يبين من مراجعة محضر جلسات المحاكمة الإبتدائية أنها استوفت تلك البيانات فإن استناد الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الإبتدائي يكون سليماً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها - ومن بينها جريمة السب المفامة منها الدعوى المطروحة - هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومرتكبها فإذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدمة ببيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخى تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الادعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السير فيها فضلاً عن أنه لا يصح أن يتحمل مغبة إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدعية بالحقوق المدنية تقدمت بشكواها ضد الطاعنين إلى قسم شرطة الزهدة بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٢ وهو يوم حدوث الواقعة موضوع الدعوى الراهنة حيث تم سؤال الطرفين ثم أحيلت الأوراق إلى النيابة العامة التي تولت التحقيق مقتصرة في ذلك على واقعتي السرقة والاتلاف وملفتة عن واقعة السب التي تضمنتها الشكوى أيضاً وانتهت بقرارها الصادر في ١٢/٨/١٩٧٣ إلى قيد تهمة السرقة والاتلاف ضد مجهول والتقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ، وقد أقامت المدعية بالحقوق

المدينة دعواها المائلة بالطريق المباشر بصحيفة أعلنت قانونا للطاعنين في ١٩٧٣/٣/٢١ . لما كان ذلك ، فان قيام المدعية بالحقوق المدنية بتقديم شكواها في الميعاد القانوني قد حال دون سقوط حقها في اقامة دعواها المباشرة ويكون منعي الطاعنين في هذا الصدد غير سديد ولا على المحكمة ان هي التفتت عن هذا الدفاع القانوني ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية مادام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تنص في فقرتها الأولى على أنه "بحال الدعوى إلى محكمة الجناح والمخالفات بناء على امر يصدر من قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة أو محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية " فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الإدعاء المباشر وتترتب عليه كافة الآثار القانونية وبما لا مجال معه إلى تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، ومن ثم فإن مادفع به الطاعنان من اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تمام اعلانها خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب هو دفاع ظاهر البطلان لا يستوجب ردا ويكون منعاهما في هذا الصدد غير قويم . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة التقض .



## جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، أحمد مؤد جنيبة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وملاح محمد نصار ،  
ومحمد حلي رافب .

( ٢٤ )

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ القضائية

تبديد . دعوى مدنية . ” نظرها والحكم فيها ” . استئناف . نقض .  
” مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام ” .

خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة  
في قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات .

حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة  
الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي .  
ولو وصف بأنه مؤقت . المادة ٤٠٣ إجراءات .

إنغلاق باب الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في الدعوى المدنية . أثره .  
عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو قضت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم  
أول درجة بالإدانة والتعويض بناء على استئناف المتهم . أساس ذلك ؟ .

تقضى المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية بأن يتبع في الفصل في الدعوى  
التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرب أحكامه  
على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص  
خاصة بها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد أجازت للمدعى  
بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية

فما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ فى تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن فى هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة فى دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يتجاوز النصاب الانتهاى لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قام بتبديد المبالغ المبيعة بالمحضر لشركة التعدين المصرية التى كانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة فاختلسها لنفسه إضرارا بالشركة المحبى عليها ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وادعت الشركة المحبى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح الساحل الجزئية قضت بحضورها

عملا بمسادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل ، وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للدعوى بالحق المدني قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومائة قرش مقابل أنعاب الحماماء ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصاريف . فطعن الوكيل عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

من حيث إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجوز أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها ، ولما كانت المادة ٤٠٢ من القانون ذاته قد أجازت للدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي وأوشاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة في دواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المشابة لا يجاوز النصاب



الانتهائى لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانى درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائى الذى قضى بالإدانة والتعويض ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ "للدعى بالحقوق المدنية حقا فى الطعن فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف .  
لما كان مانقءم ، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة وإلزام الطامنة المصاريف المدنية .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ،  
 ومحمد ربه .

( ٢٥ )

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) شهادة مرضية . نقض . " ميعاد الطعن " .

عدم إشارة الشهادة المرضية إلى أن المرض الموصوف بها يقعد عن حضور الجلسة  
 وحضور محامى المتهم بأحدى الجلسات وعدم إنصاحه عن عذره المانع من الحضور  
 وعدم تقديم الشهادة المذكورة ، رغم أنها مؤرخة فى يوم سابق . يتم عن عدم جدية  
 تلك الشهادة .

( ٢ ) معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .  
 نقض . " ميعاد الطعن " .

صدور أول قرار بتأجيل الدعوى فى حضرة المتهم . يوجب عليه تتبع سيرها  
 من جلسة إلى أخرى — دون إعلان — ما دامت متلاحقة . احتساب ميعاد  
 الطعن فى هذه الحالة من يوم صدور الحكم .

١ — متى كانت المحكمة لا تظمن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى  
 الشهادة المرضية ، لأنها — على ما جاء بها — لم تشر إلى أن المرض الموصوف  
 بها يقعد الطاعن وبالتالي فإنه لا يحول دون حضوره الجلسة التى صدر فيها  
 الحكم المطعون فيه ، بل إن الثابت بمحضر ذات الجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦  
 أن محاميا عن الطاعن مثل بها ولم يفصح عن عذره ، ولم يقدم الشهادة الطبية

المشار إليها رغم أنها مؤرخة في يوم سابق ، فإن ذلك يتم عن عدم جدية تلك الشهادة .

٢ - لما كانت بين من الاطلاع على الأوراق أنه تمديد لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية جاسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٦ ، ثم تأجلت في حضور الطاعن ومحاميه لجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ وفيها لم يحضر الطاعن ، نقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ، ولا يغير من ذلك ما أورده الطاعن في مذكرة أسبابه من أنه لم يعان للحضور في جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، إذ أنه لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم ( الطاعن ) فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة - وهو الحال في هذه الدعوى - ويكون الطاعن إذ قرر بالطعن في الحكم بعد الميعاد محسوبا من يوم صدوره فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد أعيان الجهاز المملوك للمطالبة والمدينة بالقائمة المؤرخة في ٨ فبراير سنة ١٩٦٨ والمسماة إليه على سبيل الوديعة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت في الدعوى حضوريا اعتباريا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسة جنهيات لوقف التنفيذ . وإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني خمسين جنهيا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه الحكم ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الدعوى غيابيا باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركة لدعواها المدنية وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف معارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بجلسته ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، بيد أن المحكوم عليه ( الطاعن ) لم يقرر بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١/٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وقد اعتذر الطاعن بمرض زعم بأنه حال دون حضوره تلك الجلسة وبالتالي دون علمه بالحكم المطعون فيه الصادر فيها ، وقدم شهادة طبية مؤرخة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ تفيد بأنه مصاب بالأم روماتيزمية حادة بالمفاصل ونزلة شعبية حادة ويحتاج راحة وعلاجاً لمدة ستين يوماً . لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة لا تظن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة ، لأنها — على ما جاء بها — لم تشر إلى أن المرض الموصوف بها يقعد الطاعن وبالتالي فإنه لا يحول دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل إن الثابت بحضور ذات الجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ أن محامياً عن الطاعن مثل بها ولم يفصح عن عذره ، ولم يقدم الشهادة الطبية المشار إليها رغم أنها مؤرخة في يوم سابق مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أنه تمحدر لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٦ ، ثم تأجلت في حضور الطاعن ومحاميه بجلسته ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ وفيها لم يحضر الطاعن ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ، ولا يغير من ذلك ما أورده الطاعن في مذكرة أسبابه من أنه لم يعلن للحضور في جلسته ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، إذ أنه لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم ( الطاعن ) فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتبع سيرها من جلسة إلى أخرى مادامت الجلسات متلاحقة — وهو الحال في هذه الدعوى — ويكون الطاعن إذ قرر بالطعن في الحكم بعد الميعاد محسوباً من يوم صدوره ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

## جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٩ .

يرئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهب ، ومصطفى جميل مرمى .

( ٢٦ )

الطعن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ القضائية

- ( ١ ) مواد مخدرة . حكم . " تسليبه . تسليب غير معيب " .  
متى يعتبر الجانى حائزا للسادة المخدرة ؟ .
- ( ٢ ) إثباتات . " شهادة " .  
إمسك الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له . لا ينال من سلامة أقواله .
- ( ٣ ) إثباتات . " شهادة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .  
نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .  
وزن أقوال الشهود . موضوعي .  
إلتفات المحكمة عن أقوال شاهد . مفاده إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجمعها على عدم الأخذ بها .  
المجادلة في تقدير المحكمة للدليل واطمئنانها إليه . غير جائزة أمام النقض .
- ( ٤ ) إثباتات . " شهادة " . حكم . " تسليبه . تسليب غير معيب " .  
دفاع " . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .  
حق المحكمة . الأمراض من قالة شهود نفى لم تثق في أقوالهم . عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم . طالما لم تستند إليها .

( ٥ ) لإثبات . " معانة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .  
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . نقض " أسباب الطعن - ما يقبل منها " .  
النعي على المحكمة . قعودها عن إجراء معانة لم تطلب منها . غير جائز .

١ - لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها ،  
بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته  
المادية أو كان المحرز لها شخصا غيره .

٢ - إن سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال  
من سلامة أقواله وكفائتها كدليل في الدعوى .

٣ - وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلها المنزلة  
التي تراها وتقديرها التقدير الذي تطعن إليه بغير معقب ، وإذا ما كان الأصل  
أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات  
التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال  
شاهد الإثبات . فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جمل  
موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها  
فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام النقض .

٤ - لما كان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتق  
بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ،  
وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال  
هؤلاء الشهود فاطرحتها ، فإن منعي الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

٥ - لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة  
إجراء معانة لمكان الضبط ، فليس له بعد أن ينعي عليها قعودها عن إجراء  
تحقيق لم يطلبه منها ولم تره في حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة  
كما رواها شاهد الإثبات .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز وأحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للمواد ١/١ و ٢ و ٣٤/أو ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضورًا عملاً بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات ، وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه و بمصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أنه لم يكن حائزًا أو محرزًا للجوهر المخدر المضبوط وقد اطرحة الحكم بما لا يبرر رفضه ، وهول في ادائته على أقوال ضابط قدم مكافئة المخدرات وحده رغم عدم صدقها وحجة أفراد القوة المرافقة له عن الشهادة ، هذا إلى أن الحكم المطعون قد التفت عن قالة شهود النفي وأعرض عن طلب الطاعن إجراء معاينة لمكان الضبط لاستجلاء مدى صحة الواقعة مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن التحريات السرية التي قام بها الرائد / .. .. الضابط بقمم مكافئة المخدرات دلت على أن المتهم ( الطاعن ) يتجر في المواد المخدرة ، فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ، ثم انتقل ترافقه قوة من رجال الشرطة السريين إلى حيث علم من مصدره السري أن المتهم يزاول نشاطه وتمكن من القبض عليه وهو جالس أمام أحد المحال العامة، وبيده مطواه وأمامه منضدة فوقها كيس من القماش

وميزان مما يستعمل في وزن المخدرات وأربع صنجات ، وعثر بداخل الكيس على قطعتين من جوهر الحشيش زنتهما ٢٦٠ جراما ، كما أن الميزان والمطواه وبعض الصنجات ملوثة بآثار ذلك المخدر وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة سائغة مستمدة من أقوال ضابط قسم مكافحة المخدرات ومن تقرير التحليل — لما كان ذلك وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون ساطعانه مبسوطا عليها ولولم تكن في حيازته المسادية أو كان المحرز لها شخصا غيره ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان سكوت الضابط عن الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلها منزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطعن إليه بغير معقب ، وإذا ما كان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهد الاثبات — الضابط سالف الذكر — فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتهما فيه أو مصادرة عقيدتهما في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفي قضائهما بالأدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها ، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة اجراء معاينة لمكان الضبط ، فليس له من عد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترى هي حاجة إلى اجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها شاهد الاثبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 هيثم الزيني ، وهشام رشدي ، ومحمد علي بليغ ، وحسن جمعة .

( ٢٧ )

الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ القضائية

تجريف أراض زراعية . زراعة . وقف تنفيذ . عقوبة . ” وقف  
 تنفيذها “ . ” تطبيقها “ . نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق  
 القانون “ . ” الحكم في الطعن “ .

عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة تجريف الأراضي  
 الزراعية . المادتان ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦  
 معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . مخالفة ذلك خطأ يوجب  
 النقض والتصحيح .

متى كان قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص في المادة ٧١ مكررا منه  
 المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه : ” يحظر بغير ترخيص من وزارة  
 الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير  
 ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري . ويصدر  
 وزير الزراعة قرارا يحدد فيه شروط منح الترخيص والمناطق الجائز منحه فيها  
 والأغراض المحظورة على سبيل الحصر بما يتفق مع العرف الزراعي “ . وكانت  
 المادة ١٠٦ مكررا من ذات القانون قد نصت على أن ” كل من يخالف حكم  
 المادة ٧١ مكررا أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذها يعاقب بالحبس  
 أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد



أو كسر القدان التي تم فيها المخالفة ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة .  
فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها استولت على الأتربة المبينة بالمحضر ، وطلبت معاقبتها بالمادة ٢/٧١ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جنح كوم حمادة الجزئية قضت فيايبا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت ، ومحكمة دمنهور الابتدائية - بيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ببطلان الحكم المستأنف وبحبس المطعون ضدها شهرا مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها في جريمة تجريف أراض زراعية بغير ترخيص مع مخالفة ذلك لنص الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ .

وحيث إنه لما كان قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نص في المادة ٧١ مكررا منه المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ على أنه "يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها

لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري . و يصدر وزير الزراعة قرارا يحدد فيه شروط منح الترخيص والمناطق الجائز منحه فيها ، والأغراض المحظورة على سبيل الحصر بما يتفق مع العرف الزراعي “ وكانت المادة ١٠٦ مكررا من ذات القانون قد نصت على أن : “ كل من يخالف حكم المادة ٧١ مكررا أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسر الفدان التي تتم فيها المخالفة . ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة “ . فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه نقضا حزئيا وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة  
المستشارين ، عثمان الزيني ، وديش رشدي ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

( ٢٨ )

الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٤٨ القضائية

إثبات . "خبرة" . "بوجه عام" . حكم . "تسببه" . تسبب فيرمعيب " .  
ضرب . "أفضى إلى الموت" . نقض "أسباب الطعن" . مالا يقبل منها " .  
جواز الأخذ بالدليل الإحتيالي . مادامت الإدانة قد أقيمت على اليقين .  
قول التقرير الطبي بإمكان حدوث الإصابة في تاريخ معاصر للحدود . خطأ .  
بمذكرة النيابة . لاينفي حصولها في التاريخ المغاير الذي حدده الشهود . أساس  
ذلك ؟ مثال .

من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني  
بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا  
يستعصى على الملاءمة والتوفيق — لما كان ذلك — وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزم  
بما لم يستطع الخبير الجزم به مادامت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكده لديها . كما  
أن أخذ الحكم بدليل إحتيالي ، غير قادح فيه مادام قد أسس الإدانة على اليقين كما  
هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد مرض لدفاع  
الطاعن المثار بوجه الطعن فرد عليه بقوله : "وحيث إن المتهم أنكر ما أسند  
إليه ، وطلب المدافع عنه القضاء ببراءته تأسيسا على أن أحدا ممن سئلوا بالتحقيقات  
لم يذكر أنه شاهد واقعة اعتداء المتهم على المجنى عليه فضلا عن أن التقرير الطبي  
قد ورد به أن ركلة البطن قد حدثت بتاريخ ١١/٧/١٩٧٢ أي بعد يوم



من تاريخ الواقعة المسندة إلى المتهم ولا تعول المحكمة على ذلك كله إزاء ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت سالفة الذكر ، فضلا عن أن التقرير الطبي لم يرد به أن ركلة البطن قد حدث بتاريخ ١٩٧٢/٧/١١ وإنما أورد أن هذه الإصابة يمكن حدوثها في تاريخ يعاصر تاريخ الاعتداء على المجنى عليه يوم ١٩٧٢/٧/١١ وهو تاريخ أوردته النيابة خطأ في مذكرتها التي بعثت بها إلى الطبيب الشرعي بظروف الحادث وإنما المعاصرة هي مقارنة لهذا التاريخ خاصة وأن الحادث قد وقع بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٠ أى في اليوم السابق على التاريخ الذي أوردته التقرير الطبي الشرعي ، وكان هذا الذي أوردته الحكم — أن الرأي الفني المبدي في الدعوى بشأن تحديد وقت حصول إصابة البطن بالمجنى عليه لا يتضمن القطع بحصولها في اليوم الذي عينته النيابة العامة خطأ في مذكرتها كتاريخ لوقوع الحادث ، وإنما كان هذا الرأي بحسب مسافة مبدا على التقريب والاحتمال وهو ما لا ينافي فيه الطاعن ، ومن ثم فهو لا ينفي إمكان حصول هذه الإصابة نتيجة للضرب الذي أوقعه الطاعن بالمجنى عليه في اليوم السابق مباشرة على التاريخ الخاطئ بما يتواءم مع رواية المجنى عليه وأقوال شهود الإثبات ممن نقلوا عنه يوم الحادث قبل وفاته وإذا كان ذلك هو عين ما اخلص إليه الحكم نتيجة فهم سليم للواقع في الدعوى ويسوغ به رفع التعارض الظاهري القائم بين الدليالين القولي والفني اللذين حصلهما الحكم بغير تناقض ، فإن ما ينعاه الطاعن يكون غير سديد .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب .. .. عمدا ببعضها على أجزاء من جسمه ووركلا في بطنه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للتبديد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك ، وادعت أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر قبل المتهم بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضورها عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون

العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والزامه بأن يدفع للخدمة بالحق المدني عن نفسها وبصفقتها مبلغ مائتين وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الضرب المفضي إلى الموت ، قد شابه الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المدافع عن الطاعن تمسك في مرامته بأن التقرير الطبي الشرعي أثبت أن المجنى عليه أصيب يوم ١٩٧٢/٧/١١ بركلة البطن التي أفضت إلى موته ومر ثم فلم تكن هذه الإصابة وليدة الاعتداء المقول بأن الماعن أوقعه به في اليوم السابق على هذا التاريخ بل هي حتما منبئة الصلة به فلا يجوز أن يسأل عنها الطاعن ، إلا أن المحكمة لم تعتد بهذا الدفاع وردت عليه بما لا يصالح ردا بينما كان من الواجب عليها أن تلجأ في تحقيقه لأهل الخبرة ، أما وهي لم تفعل فإنت حكما يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما حصله أن ماشية للمجنى عليه سرقت فتوجه يوم ١٩٧٢/٧/١٠ يستفسر من الطاعن عن مصيرها نظرا لأنه سبق أن أعاد إليه بقرة مسروقة نظير مبلغ من المال ، فما كان من الطاعن إلا أن انهال عليه ضربا وركله برجله في بطنه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهي أقوال المجنى عليه بحضور جمع الاستدلالات ، وأقوال شهود الإثبات ممن نقلوا عنه يوم الحادث والتقرير الطبي الشرعي الذي حصله الحكم بما يفيد وجود إصابات بالمجنى عليه من بينها إصابة رضية بالبطن وأن الوفاة نشأت من التهاب ريتوني حاد ومضاعف لهذه الإصابة التي يمكن

حدوثها نتيجة الركل في تاريخ معاصر لتاريخ الحادث ، ثم عرض الحكم لدفاع الطامن المثار بوجه الطعن فرد عليه بقوله : "وحيث إن المتهم أنكر ما أسند إليه وطلب المدافع عنه القضاء ببراءته تأسيسا على أن أحدا ممن مثلوا بالتحقيقات لم يذكر أنه شاهد واقعة اعتداء المتهم على المجنى عليه فضلا عن أن التقرير الطبي قدورد به أن ركلة البطن قدحدث بتاريخ ١٩٧٢/٧/١١ أى بعد يوم من تاريخ الواقعة المسندة إلى المتهم ولا تتول المحكمة على ذلك كله إزاء ما اطعانت إليه من أدلة الثبوت سالفة الذكر ، فضلا عن أن التقرير الطبي لم يرد به أن ركلة البطن قد حدثت بتاريخ ١٩٧٢/٧/١١ وإنما أورد أن هذه الإصابة يمكن حدوثها في تاريخ يعاصر تاريخ الاعتداء على المجنى عليه يوم ١٩٧٢/٧/١١ وهو تاريخ أوردته النيابة خطأ في مذكرتها التي بعثت بها إلى الطبيب الشرعى بظروف الحادث وإنما المعاصرة هى مقارنة لهذا التاريخ خاصة وأن الحادث قد وقع بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٠ أى في اليوم السابق على التاريخ الذى أوردته التقرير الطبي الشرعى".

وحيث إنه يبين بجلاء من هذا الذى أوردته الحكم — أن رأى الفنى المبدى فى الدعوى بشأن تحديد وقت حصول إصابة البطن بالمجنى عليه لا يتضمن القطع بمحصلها فى اليوم الذى هيته النيابة العامة خطأ في مذكرتها كتاريخ لوقوع الحادث وإنما كان هذا رأى بحسب مساقه مبنيا على التقريب والاحتمال وهو ما لا ينازع فيه الطامن ، ومن ثم فهو لا ينفى إمكان حصول هذه الإصابة نتيجة للضرب الذى أوقعه الطامن بالمجنى عليه فى اليوم السابق مباشرة على التاريخ الخاطئ بما يتواءم مع رواية المجنى عليه وأقوال شهود الإثبات ممن نقلوا عنه يوم الحادث قبل وفاته ، وإذ كان ذلك هو عين ما خلاص إليه الحكم نتيجة فهم سليم للواقع فى الدعوى ويسوغ به دفع التمارض الظاهرى القائم بين الدليلين القولى والفنى اللذين حصلهما الحكم بغير تناقض ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع



الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يستطع الخبير الجزم به مادامت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها ، كما أن أخذ الحكم بدليل احتمالى ، غير قادح فيه ، مادام قد أسس الإدانة على اليقين كما هو الحال فى الدعوى المطروحة ، وكان المدافع عن الطامن لم يطلب مماع الطيب الشرعى لتحقيق دفاعه الذى لم يستهدف به فى الواقع سوى التشكيك فى أدلة الثبوت القائمة فى الدعوى فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يبدء أمامها ، كما أنه لا تريب على المحكمة وقد وضحت لديها الواقعة مثار المنازعة إن هى لم تر من جانبها ضرورة لاتخاذ هذا الإجراء . لما كان ذلك جميعه ، فإن ما ينعماء الطامن على الحكم من فساد فى الاستدلال أو إخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ، فإن الطعن يكون فى غير محله متعينا رفضه .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزين ، وعبدش رشدي ، ومجد على بليغ ، وحسن جمعة .

(٢٩)

### الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ القضائية

ضرب . "ضرب أففى إلى الموت" . مسئولية جنائية . اثبات .  
"خبرة" . "بوجه عام" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره"  
نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" . حكم . "تسببيه . تسبب  
غير معيب" .

اثبات الحكم أن الطاعن وآخر . دون غيرها . قد أحدثا إصابات  
المجنى عليه جميعها . وأنها كلها ساهمت في إحداث الوفاة . كفايته لمساءلة  
الطاعن عن الضرب المففى إلى الموت . ورفض طلب استدعاء الطبيب الشرعى .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير  
الخبير المقدم إليها والفصل فيما وجه إليه من اعتراضات وإنها لا تلتزم باستدعاء  
الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها  
حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى  
وطالما أن استنادها إلى رأى الذى انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى  
المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها فى ذلك — وإذ كان ذلك وكان مفاد  
ما أورده الحكم أن الطاعن وآخر هما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدثا جميع  
إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما فى ضربه وأن تلك الإصابات كلها ساهمت فى  
إحداث الوفاة فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفى ويسوغ به ما انتهى إليه فى قضائه

من مساءلة الطاعن عن جريمة الضرب المفضى الى الموت واطراح دفاعه في هذا الشأن وعدم استجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حدث بأنهما ضربا .. .. عمدا فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى الى موته . وطلبت الى مستشار الإحالة إحالة الطاعن الى محكمة الجنايات لمداقبة طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمياط قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى الى الموت قد شابه قصور في التسبيب واخلال بحق الدفاع ذلك أنه عول في قضائه بالإدانة على تقرير الصفة التشريحية الذى أورى وجود عدة إصابات بالمجنى عليه وانهى الى أن الوفاة تعزى الى مجموع تلك الإصابات ، وإذا كان الطاعن وشقيقه الحدث قد نسب إليهما احداث إصابات المجنى عليه التى أفضت الى وفاته وكان التقرير قد خلا عن بيان الإصابة التى أدت الى الوفاة وبالتالي لا تجوز مساءلة الطاعن إلا بالقدر المتيقن في حقه من الضرب فقد طلب المدافع عنه بالجلسة استدعاء الطبيب الشرعى لاستجلاء ذلك الدفاع واستيضاحه مدى مساهمة السحجات الظفرية والكدمات السطحية في وفاة المجنى عليه بيد أن المحكمة لم تجبه الى طلبه وردت عليه بما لا يصلح ردا مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " وحيث إن واقعة الدعوى كما ارتسخت في يقين المحكمة من مطالعة أوراقها وما أجرى فيها من تحقيقات وما دار بشأنها في الجلسة حاصلا أنه في يوم ١٩٧٣/٣/٢ كان كل من ... ( الطاعن ) وآخر حدث يبيعان حماما بسوق الجمعة بدائرة قسم دمياط وإذا عرض ... ( المجنى عليه ) ثمننا لشراء واحدة لم يقبلناه ووجه إليه الأول ألفاظ السباب وقام الآخر الحدث بالاعتداء عليه بالضرب بأن ركله بعنف بمقدم حذائه في بطنه ورأسه فأحدث به جرحا رضيا بالوجنة اليمنى وكدمات رضيا يمين جدار البطن وتكدما بالأعضاء الدقيقة في بعض مواضع منها غير الإصابات الأخرى التي أحدثها المعتدى الحدث ولم يقصد من ذلك قتله بيد أن تلك الإصابات جميعا أفضت إلى موته لما صحبها من صدمة عصبية وهبوط حاد بالقلب " . ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والنقرير الطبي الشرعي ونقل عن هذا التقرير أنه " وجد بجثة المجنى عليه جرح رضى بالوجنة اليمنى وكدمات رضى يمين جدار البطن وتكدم بالأعضاء الدقيقة في بعض مواضع منها تحدث من المصادمة بأجسام صلبة راضة ويجوز حدوثها نتيجة الاعتداء عليه بالضرب على النحو الذي ذكره الشاهدان الأول والثاني فضلا عن وجود إصابات أخرى وأن الوفاة تعزى إلى هذه الإصابات جميعها وما صحبها من صدمة عصبية وهبوط حاد بالقلب " — ثم عرض الحكم لطلب المدافع عن الطاعن استدعاء الطبيب الشرعي لإستيضاحه في مدى مساهمة الإصابات السحجية أو الكدمات الرضية أو ضربة البطن يمكن أن تؤدي إلى الوفاة ورد عليه بقوله أن المحكمة " لا ترى محلا لإجابة المدافع عن المتهم إلى طلبه ، ذلك أن الطبيب الشرعي قد قطع في تقريره أن وفاة المجنى عليه تعزى إلى ما وجد به من الإصابات جميعها وما صحبها من صدمة عصبية وهبوط حاد بالقلب ومن ثم يكون ما أحدثه المتهم من إصابات بالمجنى عليه قد أسهم في وفاته " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الموضوع

كامل الحرية في تقدير القوة التدبيلية لتقرير الخبير المقدم إليها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى ، وطالما أن استنادها إلى الرأي الذي انتهى إليه الخبير هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها في ذلك - وإذا كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن وآخر حدث هما اللذان اعتديا على المجنى عليه وأحدثا جميع إصاباته ولم يشترك أحد غيرهما في ضربه وإن تلك الإصابات كلها قد ساهمت في إحداث الوفاة فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يكفي ويسوغ به ما انتهى إليه في قضائه من مساءلة الطاعن عن جريمة الضرب المفوض إلى الموت وإطراح دفاعه في هذا الشأن وعدم استجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي ويكون النعي على الحكم فيما تقدم في غير محله ويتمين لذلك رفض الطعن موضوعا .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٩

إبراهيم السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزيني ، وعبد الخالق بغدادى ، ودهش رشدى ، ومحمد على بليغ .

( ٣٠ )

الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) إثبات . " بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير  
الدليل " .

حتى محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . حده ؟

( ٢ ) حكم . " تسببيه . تسبیب معيب . " . إثبات . " بوجه عام " .  
استيفاف . نقض . " أسباب الطعن . زما يقبل منها " . رجال  
السلطة العامة .

تبرئة المتهم لبطالان استيفافه . بقالة أنه تم لمجرد كونه قريباً من البلدة .  
على خلاف ما قرره الشاهد من أنه لم يستوقفه إلا بعد محاولته الهرب إثر رؤيته .  
خطأ في الإسناد يعيب الحكم

( ٣ ) استيفاف . رجال السلطة العامة . إثبات . " بوجه عام " .  
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

الاستيفاف . ماهيته ؟ تقدير توافره برره . موضوعي .



١ — من المقرر إنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة —  
للسك في صحته إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت —  
غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت الحقائق النابتة بالأوراق وخلا حكمها  
من عيوب التسبيب .

٢ — متى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه  
بالبراءة على ما حصله من أقوال الشرطى السرى من أنه استوقف المطعون ضده  
— أثناء سيره ليلا — لمجرد كونه غريبا عن البلد ، وما رتبته الحكم على ذلك  
من أن المطعون ضده كان يسير آمنا مطمئنا وقت استيقافه ، في حين  
أن الثابت على لسان هذا الشرطى أنه لم يستوقف المطعون ضده إلا بعد أن  
حاول الفرار بمجرد أن وقع بصره عليه مما دعاه إلى ملاحقته والإمساك به ،  
فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في الإسناد . وإذا كان خطأ الحكم قد حجب  
عن بحث واقعة فرار المطعون ضده لدى رؤيته للشرطى السرى ، الواردة  
على لسان هذا الأخير ، ليقول كاحته فيما إذا كان هذا الفرار — من جانب  
المطعون ضده — من رغبة فيه تسوغ للشرطى ملاحقته واستيقافه لاستكناه  
أسره أم لم يكن كذلك ، ومن ثم فلو سلم الحكم من العوار سالف الذكر  
لكان من المستعمل أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى لما كان ما تقدم ، فإن الحكم  
يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

٣ — من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل  
التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ،  
فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه  
واختيارا فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة  
تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقة — إعمالا لحكم  
المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية — والفصل فى قيام المبرر للاستيقاف  
أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام  
لاستنتاجه ما يسوغه . ومتى توافرت مبررات الاستيقاف ، حق لرجل  
السلطة اقتياد المستوقف إلى مأمور الضبط القضائى لاستيضاحه والتحرى  
عن حقيقة أمره .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمياط قضت غيابيا ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جواهر مخدر ، قد شابها خطأ في الإسناد ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما حصله من أقوال الشرطى السرى من أنه استوقف المطعون ضده — أثناء سيره ليلا — لمجرد كونه غريبا عن البلد ، في حين أن الثابت على لسان هذا الشرطى أنه لم يستوقف المطعون ضده إلا بعد أن حاول الفرار بمجرد أن وقع بصره عليه مما دعاه إلى ملاحظته والامساك به ، ولو سلم الحكم من هذا الخطأ لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل شهادة الشرطى السرى فى قوله : ” وحيث إنه بسؤال الشرطى السرى .. .. قرر أنه كان يسير فى منطقته ليلا فشاهد المتهم — المطعون ضده — سائرا فاشتبهه فى أمره لأن هذه هى المرة الأولى التى يقابله فيها ويعتقد أنه غريب عن البلد فأحضره إلى القسم لعمل محضر اشتباه “ . ثم أقام الحكم قضاؤه ببراءة المطعون ضده — من تهمة إحراز جواهر مخدر — على قوله :

”لما كان ذلك ، وكان المتهم — المطعون ضده — يسير آمنا مطمئنا ولم يبد عليه ولم يبدر منه ما يبيح استيقافه أو القبض عليه أو تفتيشه حسبا جاء برواية الشرطى السرى الذى استوقفه بحجة أنه غريب عن البلد دون أن يبدو على المتهم ما يثير الشك فى ارتكابه لجريمة ما ، ومن ثم يكون الاستيقاف قد وقع باطلا“ . ويبين من الأوراق والمفردات المضمومة أن الشرطى السرى المذكور لم يسأل سوى مرتين (أولاهما) فى محضر جمع الاستدلالات والأخرى فى تحقيق النيابة العامة — وقد أبان فى كليهما أن المطعون ضده جرى بمجرد أن رآه بجرى خلفه وأمسك به . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة — للشك فى صحة إسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت — غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت الحقائق الثابتة بالأوراق وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، وإذا كان البين مما سبق سرده من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه بالبراءة على ما حصله من أقوال الشرطى السرى من أنه استوقف المطعون ضده — أثناء سيره ليلا — لمجرد كونه غريبا عن البلد ، وما رتبته الحكم على ذلك من أن المطعون ضده كان يسير آمنا مطمئنا وقت استيقافه ، فى حين أن الثابت على لسان هذا الشرطى أنه لم يستوقف المطعون ضده إلا بعد أن حاول الفرار بمجرد أن وقع بصره عليه مما دعاه إلى ملاحقته والإمساك به ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالخطأ فى الاسناد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبئ عن ضرورة استئازم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته —

اعمالا لحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية — والفصل فى قيام



المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع  
بغير معقب ما دام لاستنتاجه ما يسوفه ومتى توافرت مبررات الاستيقاف ،  
حق لرجل السلطة اقتياد المستوقف إلى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه  
والتحرى عن حقيقة أمره . وإذا كان خطأ الحكم قد حجبته عن بحث واقعة  
فرار المطعون ضده لدى رؤيته للشرطي السرى ، الواردة على لسان هذا  
الآخر ، ليقول كلمته فيما إذا كان هذا الفرار — من جانب المطعون ضده —  
عن رغبة فيه تسوغ للشرطي ملاحقته واستيقافه لاستكناه أمره على النحو  
المتقدم بيانه أم لم يكن كذلك ، ومن ثم فلو سلم الحكم من العوار سالف  
الذكر لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم ،  
فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

---

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عبدان الزيني ، وبعيش رشدي ، ومحمد علي بليغ ، وحسن جمعه .

( ٣١ )

### الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٨ القضائية

إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . إستئناف . " ميعاده " معارضه . شهادة مرضية . حكم . " وضعه والتوقع عليه " . " تسببيه . تسبب معيب " دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . نقض " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

المرض . عذر قهري . يبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضه . وعدم العلم بالحكم . وعدم التقرير بالإستئناف في الميعاد .

خلو النسخة الأصلية للحكم . من الإشارة إلى الشهادة الطبية المقدمة تبريرا للتقرير بالإستئناف بعد الميعاد . إخلال بحق الدفاع . لا يغير منه . اشتغال مسودة الحكم على الرد على تلك الشهادة . علة ذلك ؟

من المقرر أن المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخلف بالتالي — إذا ما استطالت مدته — عن التقرير بالإستئناف في الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن الطاعن تبريرا لتأخره في التقرير بالإستئناف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة ذلك العذر والتفت عنه وأغفل الرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا

على إخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة — ولا يغير من ذلك أن مسودة الحكم تضمنت الإشارة إلى عذر المرض المدعى به والرد على الشهادة الطبية وعدم الاعتداد بها ، لما هو مقرر من أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، أما المسودة فهي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم لاتغنى عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم حازوا كحولا لم يؤد عنه رسم الانتاج . وطلبت عقابهم بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ، وادعى وزير الخزانة مدنيا قبل المتهمين بمبلغ تسع وخمسين جنيها وسبعمائة مليا على سبيل التعويض . ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات والمصادره والغلق لمدة خمسة عشر يوما وبأداء الرسم المستحق وقدره تسعة وخمسين جنيها وسبعمائة مليا وبأداء تعويض قدره ثلاثة أمثال الرسم المستحق مائة وسبعة وسمعين جنيها ومائتين وعشرة مليا . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو التصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد على الرغم من أن مانعا قهريا وهو المرض حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة التي قضى فيها باعتبار المعارضة كأن لم تكن كما حال دون علمه بالحكم الصادر في المعارضة وذلك على نحو ما هو ثابت بالشهادة



المرضية التي قدمها محاميه بالجلسة غير أن المحكمة التفتت كلیة من تلك الشهادة وقضت في الدعوى دون أن تتحقق من صحة ذلك العذر أو تناوله بالرد مما يعيب حكمها المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات الحكم المطعون فيه أن الحاضر عن الطاعن قدم للمحكمة بجلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٦ شهادة مرضية فقررت المحكمة تأجيل نظر الاستئناف لجلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٧٦ حيث حضر الطاعن وقضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد — لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن من بينها شهادة طبية مؤرخة ١٩٧٥/١٠/٢٨ مؤشرا عليها من رئيس المحكمة بتاريخ ٨ من فبراير ١٩٧٦ تفيد أن الطاعن يشكو من انزلاق غضروفي في الفقرات القطنية الثالثة والرابعة ومصحوب بعرق النساء وآلام مبرحة مما حتم علاجه في السرير شد عضلي وتأهيل مهني واستلقاء على ظهره لمدة طويلة في فترات متقاربة وكان تحت المباشرة الطبية في الفترة من ١/١٠/١٩٧٣ إلى تاريخ تحرير الشهادة ولما كان من المقرر أن المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخاف بالتالي — إذا ما استطالت مدته — عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا ، مما يمتنع معه على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن الطاعن تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة ذلك العذر والتفت عنه وأغفل الرد عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة — ولا يغير من ذلك أن المسودة الحكم تضمنت الإشارة إلى عذر المرض المدعى به والرد على الشهادة الطبية وعدم الاعتداد بها لما هو مقرر من أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن أما المسودة فهي لا تعدو أن تكون ورقة لتعضير الحكم لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد وفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وصلاح الدين نصار .

( ٣٢ )

### الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٨ القضائية

قتل عمد . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . دفاع " الاخلال بحق  
الدفاع . ما يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

الدفاع بحصول الوفاة في غير الوقت الذي حدده الشهود . دفاع جوهرى .  
تضمنه في ذاته طلب دعوة أهل الفن لتحقيقه . التفات الحكم عن ذلك .  
قصور .

قول الحكم نقلا عن تفسير الصفة التشريعية أن الوفاة مضى عليها أكثر  
من يوم حتى إجراء التشريح على نحو ما شهد به الشهود . خلافا للثابت به من أنه  
مضى عليها حوالى يوم . مخالفة للثابت بالأوراق وإخلال بحق الدفاع .

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره المدافع عن الطاعنين  
في مرافقته بشأن وقت وقوع الحادث توصلا إلى التشكيك في أقوال الشهود  
الاثبات ، من أن جثة المجنى عليه وجدت في حالة تيبس ومى كامل ورد عليه  
في قوله " كما لا تعمل المحكمة على ما أثاره الدفاع بمرافقته من طلبات ودفع  
لأن تشريح الجثة كما هو ثابت من الأوراق تم في الساعة الثالثة والنصف  
من مساء يوم ١٩٧٤/١/٢٨ وأثبت تقرير الصفة التشريعية أن الوفاة مضى عليها  
أكثر من يوم وهذا لا يتناقض مع الوقت الذي حدده الشهود لحصول الحادث

وهو صباح يوم ١٩٧٤/١/٢٧ لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان الثابت من التقرير الطبي الشرعي — المرفق بالمفردات المضمومة — أن الطبيب الشرعي وقع الكشف الظاهري على جثة المجنى عليه وأجرى تشريحها في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ وانتهى إلى أن الجثة كانت في دور التيبس الرمي الكامل والزرقاء الرمية بالظهر وخلفية الأطراف وأنه مضى على الوفاة لحين الكشف عليها حوالي يوم ، فإن ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعي — بصدد رده على دفاع الطاعنين القائم على التشكيك في وقت وقوع الحادث — من أنه مضى على الوفاة لحين الكشف على الجثة أكثر من يوم يكون مخالفا لما تضمنه ذلك التقرير ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذي أبداه الطاعنان على ما سلف بيانه يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهو دفاع قد يبنى عليه — لو صح — تغير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضي من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة — وهي مسألة فنية بحث — أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعي — أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بخالفه الثابت بالأوراق وبالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : قتلا ... .. عمدا بأن بيتا النية على قتله وأعدا لذلك آلة حادة (مطواه) وترصدا له في المكان الذي علما بوجوده فيه وما أن ظفرا به حتى هجما عليه وألقيا على ظهره حيث قام



الأول بوضع يده على فمه ليمنعه من الاستغاثة وضربه بعصا شوم على رأسه وبطنه بينما انهال عليه الثاني بمطواه عدة طعنات في بطنه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاثنان الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . وادعت أرملة القتيل مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات قضا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من المتهمين بالاشتغال الشاقة المؤبدة وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائتين وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد انطوى على مخالفة الثابت في الأوراق وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعنين أثار في مرافعته أن الحادث لم يقع في الوقت الذي حدده شهود الاثبات في أقوالهم دلالة ما ثبت من تشریح جثة المجنى عليه من أنها كانت في حالة تيبس رمى كامل ، مما يرجع الواقعة إلى وقت سابق على الوقت الذي حدده الشهود ورغم جوهرية هذا الدفاع ، فإن المحكمة لم تعن بتحقيقه بمعرفة خبير مختص ، وردت عليه بما يخالف الثابت بتقرير الصفة التشريحية ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لما أثاره المدافع عن الطاعنين في مرافعته بشأن وقت وقوع الحادث توصلا إلى التشكيك في أقوال شهود الاثبات ، من أن جثة المجنى عليه وجدت في حالة تيبس رمى كامل ورد عليه في قوله " كما لا تعمل المحكمة على ما أثاره الدفاع بمرافعته من طلبات ودفع لأن تشریح الجثة كما هو ثابت من الأوراق تم في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ١٩٧٤/١/٢٨ وأثبت تقرير الصفة التشريحية

أن الوفاة مضي عليها أكثر من يوم وهذا لا يتناقض مع الوقت الذي حدده الشهود لحصول الحادث وهو صباح يوم ١٩٧٤/١/٢٧ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وكان الثابت من التقرير الطبي الشرعي — المرفق بالمفردات المضمومة — أن الطبيب الشرعي وقع الكشف الظاهري على جثة المحنى عليه وأجرى تشريحها في الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٤ ، وانتهى إلى أن الجثة كانت في دور النيبس الرمي الكامل والزرقة الرمية بالظهر وخلفية الأطراف وأنه مضي على الوفاة حين الكشف عليها حوالي يوم ، فإن ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعي — بصدد رده على دفاع الطاعنين القائم على التشكيك في وقت وقوع الحادث — من أنه مضي على الوفاة حين الكشف على الجثة أكثر من يوم يكون مخالفا لما تضمنه ذلك التقرير ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذي أبداه الطاعنان على ما سلف بيانه يعد دفاعا جوهريا متعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شهود الاثبات ومن تقرير العصفية التشريرية ، وهو دفاع قد يبنى عليه — لو صح — تغيير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة — وهي مسألة فنية بحث — أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعي — أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بخالفة الثابت بالأوراق وبالصور فصلا عن الإخلال بحجج الدفاع ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة دون ما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فوزاد جنيبة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصلاح محمد نصار ، وأحمد  
طاهر خايل .

( ٣٣ )

الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) " معارضة . نظرها والحكم فيها " . نقض . " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " .

عدم جواز الحكم في المعارضة في غيبة المعارض مالم يكن تخلفه عن الحضور  
بالجلسة حاصلًا بغير عذر . محل نظر العذر وتقديره يكون عند الطعن على الحكم  
ولو بطريق النقض . أساس ذلك ؟

( ٢ ) حكم . " التوقيع عليه " . " حجته " .

العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس  
الجلسة . مسودة الحكم لا تعدو ورقة لتحضيره .

( ٣ ) حكم . " بياناته " . " بطلانه " . بطلان . تقرير التلخيص .  
استئناف . " نظره والحكم فيه " .

خلو الحكم من بيان اسم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة .  
لا يعيبه . مادام الثابت أنه تلى فعلا . المادة ٤١١ إجراءات .

( ٤ ) نقض . " نطاق الطعن " . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .  
استئناف . " ميعاده " . نظام عام .



الطعن بالنقض في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

ميعاد الاستئناف من النظام العام . إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وألا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

تخالف الطاعن بغير مبرر عن الحضور بجلسة المعارضة الاستئنافية لإبداء عذره في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد . يحول ياته وبين إبدائه لأول مرة أمام النقض ، أساس ذلك ؟

( ٥ ) إجراءات . بطلان . تزوير . " الادعاء بالتزوير " . إثبات . " أوراق رسمية " محضر الجلسة .

الأصل في الإجراءات الصحة . عدم جواز الادعاء بما يخالف ما أثبتت عنها بمحضر الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

( ٦ ) نقض . " مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

صيرورة الحكم الابتدائي حائزا لقوة الأمر المقضى . أثره : عدم جواز الطعن عليه بطريق النقض .

١ - لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم الغيابي الصادر بادائه باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف

المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم ، وللمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تظمن إليه . ولما كان الطاعن قدم لهذه المحكمة شهادة طبية مؤرخة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ ورد بها أنه وجد مريضاً بنزلة قولونية حادة مع نزلة شعبية حادة ويحتاج إلى راحة تامة لمدة ثلاثة أسابيع من تاريخ صدورها ، وكانت المحكمة لا تظمن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة لأنها لا تفيد أن المرض ألزمه الفراش ولا تشير إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاجه في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها ، هذا فضلاً عن أن الثابت من محاضر المحاكمة أن الطاعن لم يحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائياً واستثنائياً سوى الجلسة الأولى للمعارضة الابتدائية مما يعم عن عدم جدية تلك الشهادة ومن ثم يكون ادعاؤه بقيام العذر المانع غير مقبول .

٢ — لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه موقع من رئيس المحكمة التي أصدرته وأثبتت في ورقته وفي محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص ، وكانت العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لا بالمسودة التي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ — لا توجب المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية بيان اسم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء الدائرة فلا يعيب الحكم خلوه من الإشارة لاسم من تلا التقرير مادام الثابت أنه قد تلى فعلاً ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بدعوى البطلان يكون غير سديد .

٤ — من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه ، ولما كان ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن

يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا . وإذا خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانونا وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن هذر مرضه تبريرا للتأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد يكون غير مقبول . ولا يغير من ذلك أن إجراءات المحاكمة أمام محكمة ثانی درجة قد تمت في غيبه إذ أن مقتضى إطراح المحكمة لعذر الطاعن في عدم حضور جلسة المعارضة الاستئنافية أنه كان في إمكانه الحضور أمام المحكمة الاستئنافية بجلطة المعارضة ، وكان في مقدوره إبداء عذره في التأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد وعوده عن ذلك يحول بينه وبين إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك أنه من المقرر أنه وإن كان من المسلمات في القانون منهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه أن مثول إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

٥ - لما كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية وفي ورقة الحكم الغيابي الاستئنافي تلاوة تقرير التلخيص على خلاف ما يزعمه الطاعن ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت فيها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن فإن ما يجادل فيه من عدم تلاوة تقرير التلخيص يكون غير قويم ولا يعتد به .

٦ - لما كان باق ما أثاره الطاعن في طعنه واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستئنافي الغيابي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وقضاؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لاية أسباب أخرى لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يبدد الأشياء المبينة وصفا بقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها اداريا لصالح مصلحة الاموال المقررة . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جمع المرافعة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة — وهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد ران عليه البطلان والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور جلسة المعارضة إلا لعذر قهري هو مرضه ، كما أن هذا الحكم لم تكتب مسودته بخط القاضى وخلا من توقيعه ومن ذكر اسم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء الدائرة . هذا إلى أن الحكم الغيابي الاستئنافي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا حال أن مرض الطاعن هو الذى حال بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد ، وخلا محضر الجلسة التى صدر فيها من تلاوة تقرير التلخيص ، فضلا عما شاب الحكم الغيابي الابتدائي من بطلان وخطأ في تطبيق القانون إذ خات ديباجته من بيان اسم القاضى ووكيل النيابة وكان الجلسة ولم يوقع عليه من القاضى الذى أصدره وقد دان الطاعن بجريمة اختلاس المحجوزات مع أنه غير مدين وغير حائز ولم يقبل الحراسة وقام بسداد الدين المحجوز عليه من أجله ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف عن الحضور فيها ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضع عذره في ذلك فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع وعمل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءها لها مما يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهًا لنقض الحكم ، وللمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تطعن إليه . ولما كان الطاعن قدم لهذه المحكمة شهادة طبية مؤرخة في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ ورد بها أنه وجد مريضًا بنزلة قرونية حادة مع نزلة شعبية حادة ويحتاج إلى راحة تامة لمدة ثلاثة أسابيع من تاريخ صدورها ، وكانت المحكمة لا تطعن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة لأنها لا تفيد أن المرض ألزمه الفراش ولا تشير إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاجه في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها ، هذا فضلا عن أن الثابت من محاضر المحاكمة أن الطاعن لم يحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافية سوى الجلسة الأولى للمعارضة الابتدائية مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة ومن ثم يكون ادعاؤه بقيام العذر

المانع غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه وقع من رئيس المحكمة التي أصدرته وأثبت في ورقته وفي محضر الجلسة تلاوة تقرير التلخيص ، وكانت العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة لا بالمسودة التي لا تعدو أن تكون ورقة لتحضير الحكم ، وكانت المادة ١١١ من قانون الاجراءات الجنائية لا توجب بيان اسم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء الدائرة فلا يعيب الحكم خلوه من الإشارة لاسم من تلا التقرير مادام الثابت أنه قد تلى فعلا ، فإن ما يشير به الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بدعوى البطلان يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه ، ولم كان ميعاد الاستئناف — ككل — واعد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا . وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر فانونا وكان هذا الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، فإن ما يشير به الطاعن في شأن عذر مرضه تبريرا للتأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد يكون غير مقبول . ولا يغير من ذلك أن اجراءات المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة قد تمت في غيبته إذ أن مقتضى أطراح المحكمة لعذر الطاعن في عدم حضور جلسة المعارضة الاستئنافية — وفقا لما سلف بيانه — أنه كان في إمكانه الحضور أمام المحكمة الاستئنافية بجلسته المعارضة وكان في مقدوره إبداء عذره في التأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد وقعوده عن ذلك يحول بينه وبين إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك بأنه من المقرر أنه وإن كان من المسلمات في القانون أن مذول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية وفي ورقة الحكم الغيابي الاستئنافية تلاوة تقرير التلخيص



على خلاف ما يزعمه الطاعن ، وكان الأصل فى الإجراءات الصمعة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت فىها سواء فى محضر الجلسة أو فى الحكم إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن ، فان ما يجادل فىه من عدم تلاوة تقرير التلخيص يكون غير قويم ولا يعتد به . لما كان ذلك ، وكان باقى ما أثاره الطاعن فى طعنه وأردا على الحكم الابتدائى الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى — دون الحكم الاستثنائى الغيابى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وفضاؤه فى ذلك سليم ، فانه لا يجوز لمحكمة المقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائى من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لأية أسباب أخرى لأنه حاز قوة الأمر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد فؤاد جنية ، ودكتور أحمد دهمت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
ومصلاح الدين نصار .

( ٣٤ )

الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٤٨ القضائية

إشكال في التنفيذ .

الاشكال في التنفيذ . نعى على التنفيذ ، وليس على قضاء الحكم . تجاوز محكمة  
الاشكال ذلك إلى موضوع الدعوى . خطأ في القانون . أساس ذلك ؟

من المقرر أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال ذاته  
الذي لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وفقا  
للمادتين ٥٢٤، ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية فهو نعى على التنفيذ لا على  
الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه بعد أن قضى بقبول الاشكال عرض لموضوعه في قوله ” وحيث  
إن المتهم قد تقدم بجلسة اليوم بمخالصة السداد ملتصقا استعمال الرأفة .  
وحيث إن المحكمة اعتقادا منها أن المتهم لن يعود لمثل ذلك مستقبلا فترى  
أن تأخذ المتهم بشيء من الرأفة فتأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين  
٥٥ ، ٥٦ عقوبات “ لما كان ذلك ، وكان الثابت من ذلك أن محكمة  
الإشكال قد اتصلت في قضائها إلى استظهار مبررات وقف التنفيذ مستندة  
إلى أمور متعلقة بموضوع الدعوى — الذي فصل فيه الحكم المستشكل فيه  
بقضاء نهائي لم يطعن فيه بطريق النقض — وأعملت في هذا الشأن أحكام  
المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، فلما أنها تكون بذلك قد جاوزت

ولايتها وأهدرت حجة الحكم المستشكل فيه ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدد المحجوزات الميمنة الوصف والقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلفها لنفسه إضرارا بالذات الحاضر . وطلبت معاقبته بالمادتين ۳۴۱ ، ۳۴۲ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح القوصية الجزئية قضت غيابيا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة أسبوط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف عارض ، وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستشكل في تنفيذ هذا الحكم وقضى بقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه . فاستأنفت النيابة العامة الحكم الصادر في الاشكال وقضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في الحكم الأخير بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ تصدى للفصل في الاشكال المرفوع من المحكوم عليه وقضى بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه تناول بقضائه حكما نهائيا لا يجوز الاستشكال في تنفيذه .



وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن قضى بقبول الإشكال شكلا عرض لموضوعه في قوله "وحيث إن المتهم قد تقدم بمجلسة اليوم بخالصة السداد ملتصقا استعمال الرأفة . وحيث إن المحكمة اعتقادا منها أن المتهم لن يعود لمثل ذلك مستقبلا ترى أن تأخذ المتهم بشيء من الرأفة فتأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبات " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال ذاته الذي لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلان وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وفقا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية فهو نهي على التنفيذ لا على الحكم ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاشكال قد تصدت في قضائها إلى استظهار مبررات وقف التنفيذ مستندة إلى أمور متعلقة بموضوع الدعوى — الذي فصل فيه الحكم المستشكل فيه بقضاء نهائي لم يطمئن فيه بطريق النقض — وأعملت في هذا الشأن أحكام المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، فإنها تكون بذلك قد جاوزت ولايتها وأهدرت حجية الحكم المستشكل فيه ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى  
جمال مرسى .

( ٣٥ )

الطعن رقم ٨١ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . إجراءات " إجراءات  
المحاكمة " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

عدم قبول النعى لأول مرة أمام النقض بأن التخلف عن جلسة المحاكمة الابتدائية  
كان لمعذر فهورى . ما دامت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطاعن من ابداء  
دفاعه .

( ٢ ) تبديد . حجز . جريمة . " أركانها " .

جريمة تبديد المحجوزات . متى تتم ؟

ترقيق المجزئة يقتضى احترامه . ولو كان مشوبا بالبطلان . مالم يصدر حكم  
ببطلانه .

كون المحصول المحجوز عليه . مطلوبا لنظام التسويق التعاونى . عدم تأثيره  
فى مسئولية الحارس عن جريمة التبديد .

١ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطاعن من ابداء دفاعه ، فإنه  
لا يقبل من الطاعن الادعاء فى طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه فى اليوم  
الذى كان محمدا لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة .

٢ - من المقرر قانونا أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الامتناع ينطوي على الاضرار بالدائن الحاجز وعلى الاخلال بواجب الإحترام لأوامر السلطة التي أوقعته ، وكان لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ ، إذ أن توقيع الجزاء يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الشأن .  
لما كان ذلك وكان لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني إذ كان يجب عليه بعد توقيع الجزاء أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بإلغاء الجزاء ، وكان السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها - بفرض حصوله - لا يؤثر في قيامها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : بددا المحجوزات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة لهما والمحجوز عليها إداريا لصالح البنك العقاري .  
وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح أجا الجزئية قضت حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثاني ( الطاعن ) عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم الأول شهرا واحدا مع الشغل والإيقاف وحبس المتهم الثاني شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم الثاني ( الطاعن ) ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف قد شابه إخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المرض وهو عذر قهري قد حال بين الطاعن وبين المثول أمام محكمة أول درجة وإبداء دفاعه ، هذا وقد قضى الحكم المطعون فيه إدانته بجريمة تبديد زراعة محجوز عليها إداريا مع أنه لم يكن مدينا للجهة الحاجزة ولم يعلم بالجز ولا بيوم البيع ولم يقبل تعيينه حارسا على المحجوزات رغم بطلان الجز لتوقيعه على محصول القطن الذي يخضع لنظام التسويق التعاوني ، فصلا عن أنه قام بسداد الدين المحجوز من أجله ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ، أن محكمة ثاني درجة سمعت الدعوى بجلستي ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ و ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٥ في حضور المتهم ( الطاعن ) ومحاميه ولم يثر الطاعن شيئا في خصوص مرضه وإنما اقتصر دفاعه على عدم علمه بالجز وباليوم المحدد لبيع المحجوزات ، وبعد أن تمت المرافعة أصدرت المحكمة بتلك الجلسة الأخيرة حكما المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه في اليوم الذي كان محمدا لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطاعن من إبداء دفاعه ، فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن مندوب الجز أثبت بحضر الجز موضوع الدعوى أنه خاطب الطاعن حاله توقيع الجز بوصفه الحائز للزراعة المحجوز عليها وأنه ترك المحجوزات في حراسته ، كما أشار في نهاية المحضر إلى أن الطاعن امتنع عن الحراسة وتركها مندوب الجز في حراسته وحدد لبيع المحجوزات يوم ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، وأنه حرر محضرا بتبديد المحجوزات في التاريخ المحدد لبيعها أثبت فيه أنها لم تقدم للبيع . لما كان ذلك ،

وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن المحجز الإداري قد نصت على أنه "يعين مندوب المحجز عند توقيع المحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين " ، وكان الثابت من محضر المحجز على ما تقدم أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع المحجز وقد أقامه مندوب المحجز حارسا بوصفه الحائز ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لأن هذا الامتناع ينطوي على الإضرار بالدائن الحاجز وعلى الإخلال بواجب الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعتة ، وكان لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير عديم بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعتة أو العمل على عرقلة التنفيذ ، إذ أن توقيع المحجز يقتضي احترامه قانونا ويظل متجا لآثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التسويق التعاوني إذ كان يجب عليه بعد توقيع المحجز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بإلغاء المحجز وكان السداد اللاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها — بفرض حصوله — لا يؤثر في قيامها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن عل المغربي قائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الهيب ، وعادل برهان نور ، ومحمد وهبه ، ومصطفى  
بجمل مرمي .

( ٣٦ )

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٨ الفضائية

إثبات . "شهود" . "معائنه" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .  
ما يوفره . حكم . "تسبيبه" . "سبب معيب" . نقض . "أسباب الطعن" .  
ما يقبل منها .

انكار وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المحنى عليه . استنادا إلى  
ما ثبت من عدم وجود آثار دماء فيه . دفاع جوهرى .

لما كان الدفاع عن الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث في المكان الذى  
وجدت جثة المحنى عليه فيه ودل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة  
من عدم وجود آثار دماء في مكانها رغم أن المحنى عليه قد أصيب بالعديد  
من الأعيرة التى لم تستقر بجسمه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك  
وهو — في صورة الدهوى — دفاع جوهرى لما يبنى عليه — لو صح —  
النيل من أقوال شامدى الاثبات ، بما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن إليه  
وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما يفيده ، أما وقد أغفلته جملة فان حكموا يكون معيبا  
بالقصور الذى يستوجب نقضه .



## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (أولا) قتلا وآخر توفى .. ..  
عمدا مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وعبأوها  
بالمقنونات النارية وتوجهوا إليه بمسكنه ليلا واقتحموه عليه ثم اقتادوه عنوة  
خارج المسكن وانهال عليه الثاني والثالث بأعيرة نارية من سلاحين في حضور  
ومؤازرة الأول قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة  
التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) (المتهمان الثاني والثالث) (أولا)  
أحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريتين (ثانيا) أحرزا ذخيرة مما تستعمل في السلاحين  
المذكورين دون أن يكون مرخصا لهما بحملها وإحرازها . وطلبت من مستشار  
الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون  
العقوبات . و ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبنديب من القسم الأول من  
الجدول رقم ٣ الملحق ، فقرر ذلك ، وادعت أرملة المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين  
متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات  
أمسوط قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١/٣٢ و ١٧ من  
قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين .. .. وشهرته .. .. و .. ..  
بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح الناري المضبوط مع الأخير وإلزامهما  
متضامنين أن يدفعوا للدية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض  
المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن  
المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانتهما بجرائم القتل  
العمد مع سبق الإصرار وإحراز السلاح الناري وذخيرة بغير ترخيص ، قد شابه  
القصور في التسبب ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاغ الطاعنين أن المجنى عليه  
لم يقتل حيث وجدت جثته مما يهدر أقوال شاهدة بالإثبات ، زوجته وابنه ،

من زعماء رؤيتهما للحادث ، وآية ذلك ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء  
بمكان الجثة رغم كثرة ما أطلق عليه من المقذوفات النارية التي تعددت فتحات  
دخولها وخروجها ، وقد التفت الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى لإرادته وردا  
عليه ، الأمر الذى يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما يجمل أن الطاعنين  
وآخر توفى — قد أصروا على قتل المجنى عليه نارا لقتل .. .. ومن ثم فقد  
توجهوا قبيل فجر يوم الحادث إلى منزله واقتحموه وجذبوا المجنى عليه عنوة  
إلى خارجه حيث أطلق عليه الطاعنان على مرأى من زوجته وابنه ، أعيرة نارية  
بقصد قتله فأحدث ذلك به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي  
أودت بحياته ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة  
استمدتها من أقوال شهود الإثبات ومن بينها زوجه المجنى عليه وابنه ، كما نقل  
عن تقرير الصفة التشريحية " أن إصابات المجنى عليه المشاهدة بالرأس والوجه  
والعق والصدر والبطن والظهر والسادس الأيمن والعضد الأيسر حيوية حديثة  
نشأت من إصابته بثلاثة عشر عيارا نارا معا كل منها بمقذوف مفرد لا يمكن  
تحديد نزعها أو نوع السلاح المطلق لها بالضبط لعدم استقرارها بالجسم " .  
لما كان ذلك ، وكان الدفاع من الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث  
فى المكان الذى وجدت جثة المجنى عليه فيه ودلل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته  
المعاينة من عدم وجود آثار دماء فى مكانها رغم أن المجنى عليه قد أصيب بالعديد  
من الأعيرة التى لم تستقر بجسمه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة ذلك  
وهو — فى صورة الدعوى — دفاع جوهرى لما يبنى عليه — لوصح — النيل  
من أقوال شهود الإثبات ، بما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن إليه وتعنى  
بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفىه ، أما وقد أغفلته جملة فإن حكمها يكون معيبا بالقصور  
الذى يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى .

## جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / حسن دلى المنزى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عادل برهان نور ، وحرف الدين خيرى ، ومجدرهه ، ومصطفى جويل مرمى .

( ٣٧ )

الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٤٨ القضائية

محكمة الإعادة . حكم . " بيانات الديباجة " . " بيانات التسبيب " .  
" بطلان الحكم " . بطلان . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

أخذ محكمة الإعادة بأسباب ومنطوق الحكم الابتدائى . الباطل . بطلان  
حكمها . أساس ذلك ؟ .

خلو الحكم من تاريخه يبطله .

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن محكمة النقض قضت فى ٥ مارس  
سنة ١٩٧٢ بنقض الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية . ( بهيئة استئنافية )  
وأمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لتفصل فيها من جديد  
هيئة استئنافية أخرى ، على أساس أن هذا الحكم ائتمق أسباب الحكم المستأنف  
الذى صدر باطلا لان ورقته جاءت خالية من تاريخ صدوره ، ولما كان الثابت  
من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الإعادة — موضوع الطعن المسائل — أنه  
بدوره أحال إلى أسباب ومنطوق الحكم المستأنف بالرغم من بطلانه فانصرف  
أثره إلى الباطل . وإذا كان ما بى على الباطل فهو باطل فقد استطال البطلان  
إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته صاحب مصنع دخان أحرز دخانا مفسوشا على النحو المبين بالمحضر مع علمه بذلك، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، وادعت مصلحة الجمارك مدنيا وطلبت القضاء لها قبل المتهم بمبلغ ١٠٣٢ جنيها على سبيل التعويض وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح الظاهر الجزئية ، دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وبطلان محضر أخذ العينة . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظرها قضت حضوريا ( أولا ) برفض الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ، ( ثانيا ) برفض الدفع ببطلان محضر أخذ العينة ، ( ثالثا ) بتغريم المتهم مائة جنيه وبإلزامه أن يؤدي لمصلحة الجمارك مبلغ ألف واثنين وثلاثين جنيها شاملا التعويض وبدل المصادرة بلا مصاريف جنائية ، فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الاستئنافية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية للفصل فيها من جديد بهيئة استئنافية أخرى، أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها ، وقضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ دانه بالجرime المسندة إليه قد اعتراه البطلان ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر لإدانة على الرغم من سبق القضاء ببطلانه .

وحيث إن البين من مطالعة الأوراق أن محكمة النقض قضت في ٥ مارس سنة ١٩٧٢ بنقض الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٧٠ وأمرت بإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، على أساس أن هذا الحكم اعتق أسباب الحكم المستأنف الذي صدر بإطلا لأن ورقته جاءت خالية من تاريخ صدوره . ولما كان الثابت من مطالعة الحكم الصادر من محكمة الإعادة — موضوع الطعن المائل — أنه بدوره أحال إلى أسباب ومنطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه فانصرف أثره إلى الباطل ، وإذا كان ما بني على الباطل فهو باطل فقد استطال البطلان إلى الحكم المطعون فيه ذاته بما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالا لنص المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٩

بمبادرة السيد المستشار عثمان الزيني نائب رئيس المحكمة وحضوية السادة المستشارين :  
 هاشم رشدي ، ومحمد علي بليغ ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

( ٣٨ )

الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ التقضائية

( ١ و ٢ ) رسوم إنتاج . كحول . جمارك . دعوى مدنية . إثبات .  
 " بوجه عام " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . نقض . " أسباب  
 الطعن . ما لا يقبل منها " .

( ١ ) ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المصنع المنتج للسائل  
 الكحول المضبوط لديه . عن عدم سداد رسوم الإنتاج . كفايته لتبرئته .  
 أساس ذلك : وجوب استفادة المتهم من كل شك .

( ٢ ) عدم التزام المحكمة . عند قضائها بالبراءة . بالرد على كل دليل  
 من أدلة الاتهام .

١ - يكفي في المحاكم الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد  
 التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر  
 في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد  
 أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها  
 الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة  
 في صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان دفاع المطعون ضده الذي



أخذ به الحكم المطعون فيه قام أساسا على نفي التهمة عن فائقه والقائما على فائق المصنع المنتج للسائل الكحولى المضبوط مستندا في ذلك إلى وجهة نظر موضوعية صرفه قوامها أن الزجاجات التى وجدت لديه مغايرة للزجاجات موضوع الفاتورة المقدمة فى الدعوى والصادرة عن نفس المصنع المنتج متبقية من رسالات سابقة مشتراه من ذلك المصنع ، وهو احتمال ترجح لدى محكمة الموضوع ولم تجد فى ظروف الدعوى ما ينفيه ، لما تبين لها من أن الزجاجات المضبوطة خاصة بنفس المصنع وليس بها أى عيب مما لا تنازع الطاعنة فى صحة مأخذ الحكم بشأنه ، ولما كان مجرد قيام هذا الاحتمال هو مما يصح معه القضاء بالبراءة عن تقدير أن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك فى مصلحته ، وأنه لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ، ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله ، لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

٢ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن فى إغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز كولا لم تؤد عنه رسوم الانتاج وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٥ و ٢٠ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار وزير الصناعة المعدل . ومحكمة جناح قسم ثان أسبوط الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرين جنيا وإلزامه بدفع ٢٨٠٤٨٠ جنيا لمصلحة الجمارك وغلق المحل مدة خمسة عشر يوما . فاستأنف المتهم ومصلحة الجمارك . ومحكمة أسبوط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم

ورفض الدعوى المدنية . فطعننت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق  
النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة  
المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله عن جريمة حيازة كحول لم تسدد  
عنه رسوم الانتاج المقررة ، قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في اتسويب  
كما انطوى على خطأ في الاسناد وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أسس قضاءه  
على أن الفارق بالزيادة بين كمية الزجاجات المضبوطة والكمية المبينة بفاتورة  
الشراء المؤرخة ١٩٧٢/٧/١ الصادرة من الشركة المنتجة لا ينفى أن تكون هذه  
الزجاجات الزائدة متبقية من رسالات سابقة حصل عليها المطعون ضده من نفس  
المنتج على نحو ما تمسك به في دفاعه وعزز الحكم قناعته بصدق هذا الدفاع  
بأن الزجاجات خاصة بنفس المصنع المنتج ولم يثبت أن بها عيب مما يربط  
مسئولية المنتج عن الرسوم المقررة عليها ان ثبت أن هناك رسوما مستحقة بالفعل  
وما أورده الحكم من ذلك لا ينهض دليلا كايما على البراءة ، فضلا عن أنه يخالف  
الثابت في الأوراق من وجود اختلاف بين الزجاجات المضبوطة وتلك المثبتة  
بفاتورة اشراء المشار اليها سواء من حيث العدد أو النوع ، هذا إلى أن العينة التي  
أخذت من الزجاجات المضبوطة أثبت التحليل اختلافها عن العينة رقم ٩٣ التي  
سبق أن أخذت من الكمية التي اشتملت عليها الفاتورة كما أن المسئول عن المصنع  
المنتج جزم بأن السائل الكحولي الذي احتوت عليه الزجاجات المضبوطة ليس  
من إنتاج المصنع وكل ذلك لم يعرض له الحكم بالناقشة أو التنفيذ على أنه  
كان يتعين على المحكمة وقد مالت إلى تصديق دفاع المطعون ضده أن تجرى  
تحقيقا تثبت خلاله من صحته وخاصة وأن المطعون ضده لم يتمسك بهذا  
الدفاع في محضر ضبط الواقعة ولم يدل به إلا متأخرا مما ينبىء عن أن المحكمة  
لم تهمل واقعة الدعوى ، ولو فعلت لتعين عليها أن تقضى بالزام المطعون ضده  
بأداء الرسوم المقررة لثبوت حيازته للسوائل الكحولية المضبوطة مع تجزئه  
عن تقديم الفاتورة الدالة على سداد الرسوم المقررة عنها وقعوده عن إثبات حسن

نفته . وذلك عملا بمفهوم المواد ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠/٢ ، ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال بيانا لواقعة الدعوى وتسببها لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده ما نصه . . . " أن ماورية ضرائب الانتاج حصلت على عينة كينا بسليرى الحديدية إنتاج ك . ف بورصا بالقاهرة من صيدلية المتهم من كمية مقدارها ١٩٢ زجاجة سعة  $\frac{1}{4}$  لتر ، ولقد قدم المتهم فاتورة بعدد ١٨٠ زجاجة مختلفة الاحجام ولقد تبين من تحليل عينة من هذه المادة أنها غير مطابقة للمواصفات لنقص الدرجة الكحولية فيها عن الحد الأدنى ولقد طالبت المصلحة بمبلغ ٢٨٠ر٤٨٠ جنيا ضريبة إنتاج ومبلغ ٨٥ر٤٤٠ جنيا تعويض مدنى ، ١٠ر٦١٤ جنيا بادل مصادرة وقرر المتهم أن هذه الكميات اشترت من شركة ك . ف بورصا وأن المسئول هو الشركة . وحيث إن الدفاع عن المتهم قدم الزجاجة التي تم تحريزها عند أخذ العينة وقال أن الزجاجات التي وجدت زائدة عنده كانت متبقية من رسالة سابقة وأن المصنع هو المسئول عن كل ما نسب إليه . وحيث إن الدفاع عن المتهم بالجلسة على سند من الواقع والقانون ذلك لأن زيادة عدد الزجاجات المضبوطة عن العدد المبين بالفاتورة الأخيرة لا تنفى أن تكون هذه الزجاجات متبقية من رسائل سابقة من نفس المصدر ما دام الواضح من الأوراق أن هذه الزجاجات خاصة بنفس المصنع ولم يثبت وجود عيب بها ، ومن ثم يكون المنتج هو المسئول عن الرسوم المطلوبة إن ثبت أن هناك رسوما مستحقا فعلا ولا يمكن مساءلة المتهم عن الجريمة المسندة إليه . . . " لما كان ذلك ، وكان يكفى في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطعن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازمت بينها وبين أدلة النفى فبرجت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان دفاع المطعون ضده الذى أخذه به الحكم المطعون فيه قام أساسا على نفي التهمة عن عاتقه والدائها على عاتق المصنع المنتج للسائل الكحولى المضبوط مستندا في ذلك



إلى وجهة نظر موضوعية صرفة قوامها أن الزجافات التي وجدت لديه مغايرة للزجافات موضوع الفاتورة المقدمة في الدعوى والصادرة عن نفس المصنع المنتج متبقية من رسالات سابقة مشتراه من ذلك المصنع ، وهو احتمال ترجح لدى محكمة الموضوع ولم تجد في ظروف الدعوى ما ينفيه ، لم تبرز لها من أن الزجافات المضبوطة خاصة بنفس المصنع وايس بها أى عيب مما لا تنازع الطاعنة في صحة ماخذ الحكم بشأنه ، ولما كان مجرد قيام هذا الاحتمال هو مما يصح معه القضاء بالبراءة عن تقدير بأن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته ، وأنه لا يصح النسي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ما دام قد أقام قضاءه على أسباب تجعله ، لما كان ذلك ، فإن ما تنهاه الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

لما كان ما تقدم ، وكان ما تنهاه على الحكم من قصور في التسيب حين لم يتعرض بالمناقشة لأقوال مدير المصنع المنتج من أن السائل الكحولى من إنتاج مصنعه مردودا بأن المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم ، وكانت محكمة الموضوع فيما نحت إليه من ذلك لم تتجاوز حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عداه ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون غير ذي محل وهو لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في موضوع الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## جلسة أول فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان الزيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عيش رشدي ، ومحمد علي بلينغ ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

( ٣٩ )

الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٨٤ القضائية

(١) محلات صناعية وتجارية . جريمة . " أركانها " . عقوبة .  
" تطبيقها " . " العقوبة التكميلية " . حكم . " تسيبه . تسبب  
غير معيب " .

إضافة آلة إلى مطبعة . تعديل بزيادة القوى المحركة . إقتضاؤه موافقة الجهة  
المنصرف منها رخصة المطبعة . الحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع . عدم  
كفايتها . أساس ذلك ؟

(ب) حكم . " إصداره " . " بطلانه " . شهادة سلبية . نقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " . محضر الجلسة .

التمسك ببطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد . لا يكون في الأصل  
إلا بموجب شهادة سلبية .

النفي بصدور الحكم . في جلسة غير التي ذكرت به وبمحضر الجلسة . لا يكون  
إلا بالطعن بالتزوير . مثال .

١ - تنص المادة ١١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية على أنه " لا يجوز إجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة وتبعية فى الموافقة على التعديل إجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤ ، ٥ ، ٦ وتحصل رسوم معاينة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل إجرائه وقيمتها بعده ، ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة فى القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل " كما تنص المادة ١٧ من ذات القانون فى فقرتها الأولى على أن " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد " وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضى أن يحكم بإغلاق المحل المدة التى يحددها فى الحكم أو إغلاقه أو إلزائه نهائيا . ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة فى حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ ، ١١ وفى حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على طاق المخالف " . لما كان ذلك ، وكانت إضافة آلة جديدة فى مطبعة الطاعن تعد تعديلا فيها بزيادة القوى المحركة وهو ما لا يجوز إلا بموافقة الجهة المنصرف منها رخصة المطبعة وهو ما خلاص إليه الحكم المطعون فيه . ومن ثم يكون قضاؤه بالنقض متفقا مع صحيح القانون - ولا يغير من ذلك ما أثاره الطاعن من أن الهيئة العامة للتصنيع سبق لها أن وافقت على إضافة الآلة المستعدة فى مطبعته إذ فضلا عن أن الآلة المذكورة لم يشملها كتاب الهيئة المقدم من الطاعن فإن موافقة الهيئة العامة للتصنيع لا تغنى عن موافقة الجهة المنصرف منها الرخصة على هذه الإضافة لما لهذه الجهة الأخيرة من سلطة كاملة فى الموافقة أو عدم الموافقة على إجراء أى تعديل فى المطبعة يتقدم به الطاعن .



٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجب على الطامن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطامن لم يقدم شهادة بهذا المعنى وإنما قدم شهادة من القلم الجنائي النيابة شرق الاسكندرية مؤرخة ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٦ بأن الحكم صدر بجلسته ٢٦/١٠/١٩٧٦ إلا أنه بالاطلاع على الجدول ودقتر حصر الأحكام وتأشير السيد مكرنر التنفيذ تبين أن الثابت بها أن الحكم صدر بجلسته ١٩/١٠/١٩٧٦ كما أثبت ذلك برول النيابة ولم تدرج هذه الدعوى برول النيابة بجلسته ٢٦/١٠/١٩٧٦ . ولما كانت العبرة في تبين تاريخ الجلسة التي حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدر الحكم بما هو ثابت عن ذلك في محضر الجلسة في نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الثابت من محضر الجلسة والنسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه صدر بجلسته ٢٦ من أكتوبر ١٩٧٦ وليس بجلسته ١٩ من أكتوبر ١٩٧٦ كما يدعى الطامن ولم يطعن عليها الطامن بالتزوير بما يضحى معه معنى الطامن في هذا الصدد غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه ( أولا ) أجرى تعديلا بالمحل المبين بالمحضر دون الحصول على موافقة الجهة الادارية المختصة ( ثانيا ) خالف الاشتراطات المقررة قانونا بالمحل المذكور بأن أدار الماكينات في أوقات الراحة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١١ و ١٨ و ٢٢ و ٢٥ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة جنح العطارين الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة والنلق عن الأولى . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائتي قرش والنلق وذلك

عن التهمة الأولى وبتهريمه ماثى قرش عن التهمة الثانية . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي إجراء تعديلات بالمطبعة دون الحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة ومخالفة الاشتراطات المقررة قانونا بإدارته الما كينات في أوقات الراحة قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الاسناد، وذلك أن الحكم المطعون فيه صدر بمجلسة ١٩ من أكتوبر ١٩٧٦ طبقا لما جاء بالشهادة التي حصل عليها الطاعن من القلم الجنائي بناية شرق الاسكندرية وليس بمجلسة ٢٦ من أكتوبر ١٩٧٦ حسبما أثبت القاضي الذي حرر أسباب الحكم ، وإذ كانت الأسباب قد أودعت بتاريخ ٢٤ من نوفمبر ١٩٧٦ فإن الحكم يكون باطلا طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك لمضي ثلاثين يوما دون حصول التوقيع عليه — فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد قضى بخلق المطبعة لقيام الطاعن بإضافة ما كينة جديدة إلى المطبعة في حين أنه حصل على موافقة الجهة الإدارية المختصة والهيئة العامة للتصنيع على إضافتها ومن ثم يكون قضاؤه بالغلق قد جاء على خلاف أحكام القانون كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن .. .. أبلغ عن تشغيل الطاعن مطبعته بحالة مزعجة وبآلات غير مصرح بتشغيلها في غير الأوقات المصرح بها مما يجعل السكان في حالة قلق دائم ومخالفا بذلك لقرار الإسكان وأنه بمعاينة المطبعة تبين أن بها سبع آلات تدار بصوت مرتفع وتحدث اهتزازا بالعقار وأن بها ما كينة مارسيدس كبيرة مدارة بطول سبعة أمتار وإذ مثل الطاعن بحضور الضبط طلب مهلة لتنفيذ قرار الإسكان — وبعد أن أشار الحكم إلى أن الحاضر عن الطاعن قرر أن الأخير قدم طلب تعديل لزيادة القوى المحركة بالمطبعة من  $7\frac{3}{8}$  إلى  $10\frac{3}{8}$  حصان وأن الهيئة العامة للتصنيع وافقت على ذلك أخذه بقوله : " وحيث إنه لما كان ما تقدم فإن المحكمة ترى أن الاتهام قبل المتهم ثابت من أوراق هذه الدعوى والدعوى المضمومة المشار إليها ومن معاينة



المطبعة على النحو المذكور التي ثبت منها وجود ما كينة مارسيدس بطول ٧ متر غير مرخص بتشغيلها في رخصة المحل ومدارة بطريقة مقلقة للراحة وفي غير الأوقات المصرح بها في الرخصة ويؤيد ذلك أن الما كينات الموضحة في خطاب هيئة التصنيع المؤرخ ١٩٧٥/٢/١٥ تضمن ما كينات أقل طولاً من الما كينة المارسيدس سالفة الذكر ولا تتضمن تلك الموافقة هذه الما كينة المضبوطة في المطبعة ، لما كان ذلك يكون المتهم قد ثبت أنه أجرى تعديلاً في المطبعة بإضافة قوى محرك غير واردة في الترخيص على النحو المذكور مما يشكل التهمة الأولى وكذا أدارها في غير الأوقات المصرح بها في الترخيص ومن ثم تعين إلغاء الأحكام في الجنب المنضمة جميعها والقضاء بعقوبة واحدة عنها طالما أن الحكم فيها غير بات والجريمة مستمرة والقضاء على المتهم بعقوبة واحدة في الجنب المطروحة طبقاً لمواد الاتهام عملاً بالمادة ٤ ٣/٢ أ . ج دون اعتداد بأي دفاع آخر لمتهم لأنه قول مرسل غير مؤيد بالدليل خاصة وأن المتهم طلب في محضر الضبط مهلة لتعديل الترخيص على ضوء المخالفات غير المرخصة المضبوطة بالمطبعة على النحو المذكور . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال الصناعية والتجارية تنص على أنه " لا يجوز إجراء أي تعديل في المحال المرخص بها إلا بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة وتتبع في الموافقة على التعديل إجراءات الترخيص المنصوص عليها في المواد ٤ و ٥ و ٦ — وبحصل رسوم معينة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل إجرائه وقيمتها بعده ، ويعتبر تعديلاً كل ما يتناول أوضاع المحل في الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة في القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل " — كما تنص المادة ١٧ من ذات القانون في فقرتها الأولى على أن : " كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألف قرش وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد " وتنص المادة ١٨ من القانون ذاته بعد تعديلها بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : " مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للقاضي أن يحكم بإغلاق المحل المدة التي يحددها في الحكم أو إغلاقه أو إزالته نهائياً . ويجب الحكم بالإغلاق أو الإزالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة (١)



والمادتين ٢ و ١١ وفي حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على عاتق المخالف — لما كان ذلك ، وكانت إضافة آلة جديدة في مطبعة الطاعن تعد تعديلا فيها بزيادة القوى المحركة وهو مالا يجوز إلا بموافقة الجهة المنصرف منها رخصة المطبعة وهو ما خلت إليه الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون قضاؤه بالغلق متفقا مع صحيح القانون — ولا يغير من ذلك ما أناره الطاعن من أن الهيئة العامة للتصنيع سبق لها أن وافقت على إضافة الآلة المستعانة في مطبعته إذ فضلا عن أن الآلة المذكورة لم يشملها كتاب الهيئة المقدم من الطاعن فإن موافقة الهيئة العامة للتصنيع لا تغني عن موافقة الجهة المنصرف منها الرخصة على هذه الإضافة لما لهذه الجهة الأخيرة من سلطة كاملة في الموافقة أو عدم الموافقة على إجراء أي تعديل في المطبعة يتقدم به الطاعن ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ في القانون يكون غير سديد — لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قام الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطاعن لم يقدم شهادة بهذا المعنى وإنما قدم شهادة من القلم الجنائي النيابة شرق الإسكندرية مؤرخة ٢٧ من نوفمبر ١٩٧٦ بأن الحكم صدر بجلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦ إلا أنه بالاطلاع على الجدول ودقتر حصر الأحكام وتأشير السبد سكرتير التنفيذ تبين أن الثابت بها أن الحكم صدر بجلسة ١٩٧٦/١٠/١٩ كما أثبت ذلك برول النيابة ولم تدرج هذه الدعوى برول النيابة بجلسة ١٩٧٦/١٠/٢٦ — ولما كانت العبرة في تبين تاريخ الجلسة التي حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت من ذلك في محضر الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الثابت من محضر الجلسة والنسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه صدر بجلسة ٢٦ من أكتوبر ١٩٧٦ وليس بجلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ كما يدعى الطاعن ولم يطعن عليها الطاعن بالتزوير بما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد — لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون في غير محله متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

## جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
أحمد مؤاد جنيته ، ودكتور أحمد وفعت خفاجي ، وصلاح الدين نصار ، وجمال الدين  
منصور .

( ٤٠ )

الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) ضرب . " أفضى إلى موت " . إثبات . " بوجه عام " .  
إجراءات . " إجراءات التحقيق " حكم . " مالا يعيبه في نطاق التدليل "

قول الحكم أن المحكمة استخلصت الواقعة من تحقيقات الشرطة والنيابة  
وما أجرته من تحقيق بالجلسة على الرغم من أنها لم تسمع الشهود بنفسها وإنما  
تليت عليها أقوالهم . خطأ مادي لا يعيبه . أساس ذلك ؟

( ٢ ) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .  
وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

خصومة الشاهد لاتهم لا تمنع من الأخذ بشهادته .  
حق المحكمة في الأخذ بالشهادة . ولو كانت على سبيل الاستدلال .  
عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشاهد . إلا ما تقيم عليه قضاؤها .  
( ٣ ) نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . إثبات " شهادة " .  
" خبرة " .

الدفع بالتناقض بين الدليين القولي واللفني لأول مرة أمام النقض .  
غير جائز .

( ٤ ) أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعى" نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام النقض . غير جائز .  
ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيامها .

( ٥ ) إجراءات "إجراءات المحاكمة" .

القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى لا تتولد عنه حقوق الخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه .

( ٦ ) محكمة الجنايات . "حقها فى التصدى للدعوى الجنائية" . دعوى جنائية "التصدي لها" .

حق التصدى من اطلاقات محكمة الجنايات . هى غير ملزمة بإجابة طلبات الخصوم فى شأنه . المادة ١١ إجراءات .

١ — لئن كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن الشهود تخلفوا عن الحضور فيها ، فاكتمل بتلاوة أقوالهم فى التحقيقات بمواقعة الدفاع دون سماعهم ، إلا أنه لما كان الطاعن لا يمارى فى أن ما أثبتته الحكم من أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله فى التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل ، فلا يضير الحكم أن يكون قد أخطأ فى قوله أن المحكمة استخلصت الواقعة من مجموع التحقيقات التى تمت بمعرفة الشرطة والنيابة العامة وما أجزته من تحقيق بالجلسة فى حين أن المحكمة فى الواقع لم تسمع الشهود بنفسها إنما تليت عليها أقوالهم ، فذلك خطأ مادي لا يعتد به ما دام ما أسنده الحكم إلى الشهود من أقوال ، ثابت فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى .

٢ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع منزلة منزلة التى تراها



وتقديره التقدير الذي تطعن إليه ، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن لها أن تأخذ بشهادة شاهد سئل على غير صيبل الاستدلال بغير حلف يمين متى اطمأنت إليها ، إذ العبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما تقتنع المحكمة به وتطمئن إلى صحته ، وهي — بحسب الأصل — لا تورده من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها ، ولها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق في صحتها ، ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بصحة أقوال شهود الإثبات التي اطمأنت إليها ، وأطرح شهود النفي اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات ، وهي — من بعد — غير ملزمة بإيراد أقوال والد المجنى عليه طالما أنها لم تعول عليها ، وكان ما أوردته في حكمها يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها فإن ما ينهض الطاعن في هذا الحصر لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ — لما كان يبين من محضر جلسة المرافعة والتي اختتمت بصدد الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا مما أوردته بوجه الطعن بشأن قالة التناقض بين الدليلين القولي والنفي ومن ثم لا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النفي على المحكمة باغفاله الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها .

٤ — لما كان لا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد الواقعة على نحو يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ولم يثبت أن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بتوافرها ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — لا تريب على المحكمة إن هي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان شاهد معين تم عدلت عن قرارها ، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، وإذا كان الطاعن لم

يدع في طعنه أنه تمسك في ختام مرافعتنا بسماع شاهد معين في الدعوى فإن منعه على الحكم من هذه الناحية لا يكون له وجه .

٦ - حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم باجابه طلبات المصوم في هذا الشأن .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه جرح ... عمدا بأن طعنه بمطواه فأحدث إصابته المبينة بتقرير الصفحة التمهيدية والتي أحدثت تمسكا بالقلب والرئة اليسرى وما صاحب ذلك من نزيف بالتجويف الصدري والتي أدت إلى وفاته ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الإصابة أدت إلى الوفاة . وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم الماطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه خطأ في الإسناد وقصور في التسبيب كما انطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أورد أن المحكمة استخلصت للواقعة من مجموع التحقيقات التي تمت في الدعوى بمعرفة الشرطة والنيابة العامة ومما أجرت من تحقيق في الجلسة في حين أنها لم تجر تحقيقاتها ، واستند - فيما استند إليه - في إدانة الطاعن إلى ظروف الدعوى وملابسها وقرائن الأحوال فيها دون أن يوضحها ، وعول على شهادة الشهود ... و ... . رغم قيام المصومة بين أولهم وبين الطاعن وسبق توجيه الاتهام

في الدعوى إلى شقيق الثاني ودون أن تكون أقوال الشاهدين الآخرين مسبقة بيمين ، واطرح أقوال شهود النفي بما لا يسوغ ، ولم يعرض لأقوال والد المجنى عليه مع أنه نفى الاتهام عن الطاعن ووجهه لشخص غيره . كما أغفل الرد على ما أثاره الدفاع من تناقض الدليلين القولي والنفى في شأن تصوير الحادث ومن قيام حالة الدفاع الشرعى مع أن الواقعة كما حصلها الحكم ترشح لها . هذا إلى أن المحكمة عدلت بغير مبرر عن قرار سابق لها بإسماع الشاهد ... .. وقد أثار المدافع عن الطاعن في مرافعته أن الجانى شخص آخر حددته وطلب من المحكمة أن تقيم الدعوى عليه بما لها من حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنها لم تستجب لهذا الطلب ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية ، لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومما هو مستفاد من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها وما ثبت بتقرير الصفة التشريحية وهى أدلة ماثلة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، ولئن كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الشهود تخلفوا عن الحضور فيها فاكفى بتلاوة أقوالهم في التحقيقات بموافقة الدفاع دون سماعهم ، إلا أنه لما كان الطاعن لا يمارى في أن ما أثبتته الحكم عن أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله في التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل فلا يضير الحكم أن يكون قد أخطأ في قوله أن المحكمة استخلصت الواقعة من مجموع التحقيقات التى تمت بمعرفة الشرطة والنيابة العامة ومما أجرتة من تحقيق بالجلسة في حين أن المحكمة في الواقع لم تسمع الشهود بنفسها إنما تليت عليها أقوالهم ، فذلك خطأ مادي لا يعتد به مادام ما أسنده الحكم إلى الشهود من أقوال ثابت في التحقيقات التى أجريت في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن تردها إلى صورتها الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون التقيد في ذلك بالأدلة المباشرة ولما أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها ، ومتى أقامت قضاءها على ما اقتنعت به



من أدلة لها أصابها الثابت بالأوراق فإن ماتخلص إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها ، وإذ كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها ، وكان الحكم المطعون فيه — على ما بين من مدوناته — قد أوضح الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها ، ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون ، فإن ما يشير الطاعن على الحكم بدعوى القصور في إيضاح ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن لها أن تأخذ بشهادة شاهد سئل على سبيل الاستدلال بغير حنف يمين متى اطمأنت إليها ، إذ العبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما تقتنع المحكمة به وتطمئن إلى صحته ، وهي — بحسب الأصل — لا تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ، ولها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تنق في صحتها ، ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بصحة أقوال شهود الإثبات التي اطمأنت إليها ، واطرحت أقوال شهود النفي اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات وهي — من بعد — غير ملزمة بإيراد أقوال والد المجنى عليه طالما أنها لم تعول عليها ، وكان ما أورده في حكمها يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها فان ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المرافعة والتي اختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا مما أورده بوجه الطعن بشأن قالة التناقض بين الدليلين القولي والنفي ومن ثم لا يسوغ له أن يشير هذا الأمر لأول مرة أمام هذه المحكمة ذلك لأنه دفاع موضوعي ولا يقبل منه النعي على المحكمة باغفال الرد

عليه مادام أنه لم يتمسك به أمامها . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد الواقعة على نحو يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ولم يثبت أن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بتوافرها ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يثير على المحكمة إن هي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان شاهد معين ثم عدلت عن قرارها ، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق الخصوم بموجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، وإذا كان الطاعن لم يدع في طعنه أنه تمسك في ختام مرافحته بسماع شاهد معين في الدعوى ، فإن منعه على الحكم من هذه الناحية لا يكون له وجه . لما كان ذلك ، وكان حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية متروكا لمحكمة الجنائيات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه ، ومصطفى جميل مرهوى .

( ٤١ )

### الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) حكم . " بياناته " . " بطلانه " . استئناف . " نظره والحكم فيه " .  
 دعوى مدنية .

سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات . على الحكم الصادر فى استئناف المدعى  
 المدنى دعواه المدنية المرفوضة . أثره . عدم جواز إلغاء الحكم والقضاء بالتعويض  
 إلا بإجماع الآراء .

( ٣ ، ٢ ) حكم . " بياناته " . استئناف . " نظره والحكم فيه " . دعوى  
 مدنية . بطلان .

اقتصار قاعدة إجماع الآراء . عند التشديد أو إلغاء البراءة . على حالة الخلاف  
 فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . لحسب . إلغاء الحكم برفض الدعوى  
 والقضاء بالإلزام . استنادا إلى ثبوت الخطأ . وجوب أن يصدر بالإجماع .

القضاء ببطلان الحكم المستأنف . تطبيقا لفهم سوى فى القانون . عدم  
 تطلبه الإجماع .

( ١ ) جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من  
 قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم  
 الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته  
 النيابة العامة أو لم تستأنفه ، فتمتى كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم



وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية — كما هو الحال في هذه الدعوى — فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية .

( ٢ ) من المقرر أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم فاشتراط اجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى في موضوع الدعوى بإدائته والزامه بالتضامن مع المسئول من الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به — تأسيسا على ثبوت الخطأ في جانبه وإهماله في اغلاق باب الترام وتركه مفتوحا عند مبارحة المحطة مما أدى إلى وقوع الحادث مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستثنائية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذي كان يتعين معه صدور حكمها بإجماع آراء القضاة تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإذ كان القانون لا يستوجب النص على اجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى اجماع إلا أن الحكم المطعون فيه قد تضمن إلى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة لحلول الأوراق منه القضاء ببلدانة المتهم بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط اجماع ، وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه فإنه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء برفضها والزام رافعها المصروفات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه : تسبب خطأ في موت .. .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد تراما ولم يغلق أبوابه بعد مغادرته محطة التوقف وأثناء السير به مما أدى إلى سقوط المجنى عليه من على سلم الترام أسفل العجلة نتيجة لترك باب الترام الذي كان يقف بجواره مفتوحا وأصابته بالإصابات الموصوفة بتقرير الكشف الطبي الظاهري والتي أودت بحياته ، وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى والد المتهم عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر ووالدة المجنى عليه ، وأشقائه مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحق المدني متضامنين بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جناح السيدة زينب الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة والمدعون بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا . ( أولا ) : بإعلان حكم محكمة أول درجة . ( ثانيا ) : وفي الدعوى الجنائية بتفريم المتهم حسين جنيها . ( ثالثا ) : وفي الدعوى المدنية إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يؤديا لوالد المجنى عليه مبلغ خمسمائة جنيه وأوالده مبلغ مائتي جنيه ولكل من أشقاء المجنى عليه مبلغ مائة جنيه . ( رابعا ) : إلزام المتهم والمسئول بالحق المدني متضامنين بالمصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعنت إدارة قضايا الحكومة عن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن — المسئول عن الحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلزامه بصفته — بالتضامن مع المتهم — تابعه — بالتعويض المدني للطعون ضدهم — المدعين بالحقوق المدنية — قد انطوى على

خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وبالزامه بالتعويض دون النص في الحكم على صدوره بإجماع الآراء طبقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد ... .. السائق بهيئة النقل العام لمدينة القاهرة بوصف أنه في يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٧١ تسبب بخطئه في موت ... .. وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه وقضت محكمة جناح السيدة زينب حضوريا بجلاسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فاستأنفت النيابة العامة والمدعون بالحقوق المدنية وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥ أولا ببطلان حكم محكمة أول درجة . ( ١ نانيا ) بتفريم المتهم خمسين جنيها . ( ثالثا ) وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بالتعويض المقضى به . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يسرى أيضا على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفها ، فتمت كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحقوق المدنية كما هو الحال في هذه الدعوى — فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في الدعوى الجنائية . لما كان ذلك وكان من المقرر أيضا أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إشارا من الشارع لمصاحبة المتهم فاشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد إن انتهى إلى



بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى في موضوع الدعوى بادانته والزامه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به — تأميسا على ثبوت الخطأ في جانبه وإهماله في اخلاق باب الترام وتركه مفتوحا عند مبارحة المحطة مما أدى إلى وقوع الحادث مما مؤداه اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذى كان يتعين معه صدور حكمها بإجماع آراء القضاة تطبيقا لنص المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذ كان القانون لا يستوجب النص على الإجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن تطبيق القانون على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع إلا أن الحكم المطعون فيه قد تضمن إلى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة لحلول الأوراق منه القضاء بادانة المتهم بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط الإجماع ، وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدوره بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه فإنه يكون باطلا لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء برفضها والزام رافعها المصروفات .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، ومصلاح الدين الرشيدى ، وعرف الدين خيرى ، ومحمد وهبه .

( ٤٢ )

الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ القضائية

- ( ١ ) حكم . " بيانات التسبيب " . " بيانات حكم الإدانة " . نقض .  
 " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
- عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده .  
 مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
- ( ٢ ) تبديد . إختلاس أشياء مجوزة . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل  
 منها " .
- إعود الطاعن عن التمسك أمام قضاء الموضوع بعدم علمه بيوم البيع وعدم  
 منازعته في صحة المزج . أثره : عدم جواز التمسك بذلك أمام محكمة النقض .
- ( ٣ ) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . نقض . " أسباب الطعن .  
 ما لا يقبل منها " .
- المبرة في بطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية .  
 إثارة الطاعن أمر بطلان حكم أول درجة لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها .  
 غير جائز لأول مرة أمام النقض .
- ( ٤ ) تبديد . إختلاس أشياء مجوزة . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع .  
 ما لا يوفره " .
- النعي على المحكمة عدم استجابتها لطلب . لم يطرح عليها . غير مقبول .

١ - إن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها متى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسب استخلاصها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون .

٢ - إن ما يشير الطاعن من خطأ الحكم في القانون - إذ أدانته رغم عدم ثبوت علمه بالجزء وتعيينه حارساً - مردود بأنه يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة ، وإذا مثل أمام محكمة ثاني درجة لم يبدئ دفاعاً عما يشير بهذا الخصوص بل اقتصر على طلب البراءة وإذا لم يتمسك أمام المحكمتين بعدم علمه بالجزء كما أنه لم ينازع في صحته فلا يسوغ له المجادلة لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النهي على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

٣ - لما كان الثابت أن الطاعن لم يثر في دفاعه بالجلسة التي حضرها أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الحكم الغيابي الابتدائي لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعى به أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .

٤ - لما كان لم يثبت من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن طلب من محكمة ثاني درجة ضم أوراق التنفيذ تحقيقاً لدفاعه بعدم علمه بالجزء أو تعيينه حارساً فلا يجوز له من بعد أن ينهى عليها عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه ، ومن ثم كان ما يشير الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه رد الأشياء المبينة بالمحضر وصفاً وقيمة والملوكة له والمحجوز عليها قضائياً لصالح محكمة شمال القاهرة والتي كانت قد سلمت له على سبيل الوديعة لحراستها وتلقيها يوم البيع فاختلفها لنفسه لإضراراً بالجهة



الخارجة ، وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة بولاق الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد محجوزات قد شابه البطلان والقصور في التسبيب وانطوى على الخلل في القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى ولم يورد الأدلة التي استند إليها في الإدانة ، فضلا عن أن الطاعن لم يعلم بتوقيع الججز أو بتعيينه حارسا على المحجوزات ، كما أنه لم يعلن بالجلسة التي صدر فيها الحكم الابتدائي إعلانا صحيحا ، هذا إلى أن الطاعن طلب من محكمة ثانية درجة ضم أوراق التنفيذ تحقيقا لدفاعه القائم على عدم علمه بالججز وتعيينه حارسا غير أنها لم تستجب إلى طلبه أو ترد عليه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن ما أثبتته في مدوناته كاف لفهم واقعة الدعوى وظروفها — حسبما تبينتها المحكمة وتتوافق به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومنع الطاعن في هذا الخصوص غير شديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم

في القانون — إذ أداته رغم عدم ثبوت طلبه بالحجز وتعيينه حارسا — مردودا بأنه يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يحضر أمام محكمة أول درجة ، وإذ مثل أمام محكمة ثاني درجة لم يبدئمة دفاعا مما يثيره بهذا الخصوص بل اقتصر على طلب البراءة وإذ لم يتمسك أمام المحكمتين بعدم دأله بالحجز كما أنه لم ينسازع في صحته فلا يسوغ له الجادلة لأول مرة أمام محكمة المقص ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الثابت — على ما سلف بيانه — أن الطاعن لم يثر في دفاعه بالجلسة التي حضرها أمام المحكمة الاستئنافية شيئا في شأن بطلان الحكم الغيابي الابتدائي لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث من بطلان مدعى به أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان لم يثبت من مراجعة محاضر الجلسات أن الطاعن طلب من محكمة ثاني درجة ضم أوراق التنفيذ تحققة لدفاعه بعدم دأله بالحجز أو تعيينه حارسا فلا يجوز له من بعد أن ينهى عليها عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه ومن ثم كان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

## جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الهيب ، وملاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ،  
ومحمد وهبه .

( ٤٣ )

الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٨ القضائية

معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .  
حكم . " تسببه . تسبب معيب " نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .  
تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة .  
جزاؤه اعتبار المعارضة كأن لم تكن . حضوره هذه الجلسة يحتم نظر الموضوع  
ولو تخلف بعد ذلك .

الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض .  
عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته أما إذا حضر هذه الجلسة  
فانه يكون متعينا على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد  
تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى ذلك بأن المادة ٢/٤٠١ من قانون  
الإجراءات الجنائية إذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر  
المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فانها أرادت ترتيب جزاء على من  
لا يهتم بمعارضته فقصت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة  
التي أدانته غيابيا بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك  
فان فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر  
مطلقا — لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر



المعارضة ثم تاجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعوها بالطريق المباشر ضد الطاعن متهمه إياه بأنه بدد الأشياء المبينة بعريضة لدوى وصفا وقيمة والمملوكة لشركة اخوان غبور . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة حلوان الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فامتناف . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للنظر به بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي كأن لم تكن قد شابه البطلان في الإجراءات ذلك بأنه لم يعلن إعلانا قانونيا صحيحا للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ومحاضر جلسات المحاكمة أن المدعية بالحقوق المدنية أقامت دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح حلوان ضد الطاعن متهمه إياه بالتبديد وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه

شهرًا مع الشغل والزامه بدفع قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت فعارض وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف وقضت محكمة ثانية درجة غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير بعد الميعاد فعارض وتحدد لنظر المعارضة جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ وفي هذه الجلسة حضر الطاعن وتأجلت الدعوى بجلسة ٣١ يناير سنة ١٩٧٦ لضم المفردات ثم تأجلت عدة مرات بعد ذلك لمرضه وإعلانه في نظر الدعوى بجلسة ٨ يناير سنة ١٩٧٧ وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ في تطبيق القانون — وكان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للفصل في معارضته أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متعينا على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور في الجلسة الأخرى ذلك بأن المادة ٢/٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت ترتيب جزاء على من لا يتم بمعارضته فقضت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابيا بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ثم تأجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها فقضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أو الطعن .

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عائز الزيني ، وهديش رشدي ، ومحمد علي بليغ ، وأبو بكر الهيب .

( ٤٤ )

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . إجراءات .  
” إجراءات المحكمة ” إثبات . ” خبرة ” نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل  
منها ” .

إلتفات المحكمة . من اجابة طلب أبدى أمام هيئة سابقة . أو الرد عليه .  
لا إخلال . مادام مقدمه لم يصرح عليه أمامها . مثال في طلب مناقشة  
الطبيب الشرعي .

( ٢ ) قتل عمد . قصد جنائي . إثبات . ” بوجه عام ” . حكم . ” تسببه .  
” سبب غير معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها ” .

نية القتل . أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر . استخلاص توافرها من  
عناصر الدعوى . موضوعي . مثال لتدليل سائق على توافرها في جريمة  
قتل بإسفكسيا الغرق .

من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة باجابة طلب أو الرد عليه إلا إذا كان من قدمه  
قد أصر عليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة  
أن الطاعن لم يتمكن أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم  
المطعون فيه ، بطاب مناقشة الطبيب الشرعي والذي كان قد أبداه أمام هيئة



سابقة ، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

٢ — من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمره في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا كان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تدائلا سائغا وائخا في اثبات توافرها لدى الطاعن بقوله ” وحيث ان نية القتل ثابتة قبل المتهم من قيامه بتفريق المجنى عليه بقصد ازهاق روحه وعدم افلاته لرأس المجنى عليه إلا بعد أن تحقق ما ربه وتيقنه من وفاته “ . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل .. .. عمدا بأن ضغط على رأسه وكم أنفاسه في المياه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الأمراض الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة ، فقرر ذلك . وادعت .. .. بصفتها وصية على أولادها قصر المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما والزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدني عن نفسه وبصفتها بمبلغ الفين من الجنيهات على سبيل التعويض . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة قد عدلت عن قرار سابق لها باستدعاء الطبيب الشرعى بناء على طلب الدفاع لمناقشته فيما ورد بتقريره عن حدوث الوفاة نتيجة تفريق المجنى عليه ، دون أن تشير في حكمها إلى أن الدفاع عدل عن هذا الطلب أو تبرر هذا العدول رغم تعلق ذلك بدفاع جوهرى للطاعن ، وبأن الحكم المطعون فيه قد دال على توافر نية القتل في حق الطاعن بما لا يسوغ سنداً لقيامها ، خاصة وقد قرر كل من ... و ... و ... و ... و ... أن الطاعن لم يكن يقصد قتل المجنى عليه ، كما ورد بالتقرير الاستشارى المقدم من الطاعن أن الاصابات الموجودة بجثة المجنى عليه لا يمكن أن تؤخذ دليلاً على حصول الوفاة جناثياً نتيجة التفريق ، إذ من الممكن حصول مثل هذه الاصابات من الضرب والتماسك واحتكاك الوجه بالأرض أو الحطب أو الغاب الموجود على جسر الرياح نتيجة سقوط المجنى عليه مع المتهم في الماء وأن تكون وفاة المجنى عليه قد حدثت بعد ذلك نتيجة الفرق بصورة عارضة نتيجة جهله السباحة ، هذا فضلاً عن أن ظروف الواقعة وملاساتها تؤكد أن الوفاة حدثت قضاء وقدرًا ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة صائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب أو الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه ، بطلب مناقشة الطبيب الشرعى والذي كان قد أبداه أمام هيئة سابقة ، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان مؤدى

مانقله الحكم من تقرير الصفة التشريحية هو أن " وفاة المجنى عليه جنائية ونشأت عن اسفكسيا التغريق وانسداد المسالك الهوائية العليا بالضغط على الرأس داخل مادة طينية سائلة القوام " ، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ، وكان فيما أثبتته الحكم بقوله : " أما عن التقرير الاستشاري المقدم من المتهم فردود أيضا بما ورد بتقرير الصفة التشريحية والذي تطمئن إليه المحكمة من أن اوفاة جنائية ولم تحدث نتيجة اسفكسيا الفرق لأن الثابت من تشريح جثة المجنى عليه وجود انسكابات دموية بالأنسجة والعضلات بمؤخرة فرقة الرأس ومن وجود كميات كبيرة من الطين تملأ تجويف الفم والأنف والحلق وتمتد حتى الشعبات الهوائية وكذلك بالبلعوم وداخل المعدة وذلك كله لايتأتى إلا أن يكون المتهم قد قام فعلا بالضغط على رأس المجنى عليه داخل مياه المصرف الطينية فترة من الوقت أدت إلى وفاته نتيجة اسفكسيا التغريق " . مايكفى في سليم المنطق وصحيح القانون ردا على ما أثاره الطاعن من شبهات في حقيقة الحادث ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني ويتم عما يضمه في نفسه فان استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية وإذا كان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعن بقوله : " وحيث إن نية القتل ثابتة قبل المتهم من قيامه بتغريق المجنى عليه بقصد إزهاق روحه وعدم إفلاته لرأس المجنى عليه إلا بعد أن تحقق مأربه وتيقنه من وفاته " . ومن ثم فإن ماينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
هتان الزيني ، وبعيش رشدي ، ومحمد علي بليغ ، وأبو بكر الديب .

( ٤٥ )

الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) إثبات . " شهود " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . دفاع .  
" الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . استئناف .

التفات المحكمة الاستئنافية . عن طلب المستأنف . سماع شهود لم يتمسك  
بسماعهم أمام محكمة أول درجة . لا إخلال . أساس ذلك ؟

( ٢ ، ٣ ) إثبات . " اعتراف " . حكم . " ما لا يعيبه في نطاق  
التدليل " .

( ٢ ) خطأ المحكمة في تسمية أقوال اتهم اعترافا . لا يعيب الحكم .

( ٣ ) حق المحكمة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه . وعلى غيره  
من المتهمين . في أي دور من أدوار التحقيق . ولو عدل عنه .

( ٤ ) مرفقة . فاعل أصلي . مسئولية جنائية . حكم . " تسببه .  
تسبب غير معيب " .

إثبات الحكم مساهمة الطاعن في المرفقة . بمرافقته زميله إلى مكان  
الحادث ، ومرافقته الطريق من سيارته خارج المسكن . بينما كسر زميله  
بابه واستوليا على المصروقات . كفايته لمساءلة الطاعن كفاعل أصلي .

( ٥ ) سرقة . قصد جنائي . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .  
" ما لا يعيبه في نطاق التدليل " .

عدم تحدث الحكم . صراحة . من نية السرقة . لا يعيبه . شرط  
ذلك ؟ مثال .

١ - متى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد من الشهود ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ينحول للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى في هذا الشأن أن يكون القبول صريحا أو ضمنا ، يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وأن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يعتبر متنازلا عنه بسبب سكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .

٢ - من المقرر أن خطأ المحكمة في تسمية الإقرار اعترافا لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

٣ - لمحكمة الموضوع سلطة مطابقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

٤ - من المأثور أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها كما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة التي قارنها ودبر أمرها

مع المتهمين الآخرين ، بأن رافقهما إلى مكان الحادث وظل في سيارته خارج المسكن لمراقبة الطريق بينما قام زميلاه بكسر باب المسكن والاستيلاء على المسروقات ، فإن هذا يكفي لاعتباره فاعلا أصليا في الجريمة .

٥ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص في بيان كافي إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر الأدلة عليها في حق الطاعن من اعترافات المتهمين وضبط المسروقات بإرشادهم فإنه لا يعيبه من بعد عدم تحدته صراحة من نية السرقة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم سرقوا الأشياء المبيعة وصفة وقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ ... .. وكان ذلك من مسكنها بطريق الكسر من الخارج حالة كونهم أكثر من شخصين . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٦/٣ مكررا ثالثا ، ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الخليفة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل والنفاد . فاستأنفوا ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . قطعن المحكوم عليه ( الطاعن ) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة قد انطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك أنه لم يجب الطاعن إلى طلبه سماع شهود الإثبات ، وعول في إدانته على ما أسنده إليه من اعتراف في محضر ضبط الواقعة مع أنه مجرد إقرار بمرافقته للتهمين الآخرين إلى مكان الحادث فلا يسوغ حمله على معنى الاعتراف بارتكاب السرقة ، واعتمد الحكم على اعتراف المتهمين المذكورين



بالرغم من عدولهما عنه بتحقيقات النيابة ، هذا إلى أن الحكم جاء في مجموعته قاصرا في بيان دور الطاعن في الجريمة واستظهار توافرية السرقة في حقه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد من الشهود . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ينحول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك — يستوى في هذا الشأن أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا ، بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه — وأن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مفيد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة السرقة التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها مستمدة من اعتراف المتهمين الآخرين بمحضر الشرطة الذي حصله بما يفيد اتفاق المتهمين الثلاثة على ارتكاب الحادث وقيام أحدهم بكسر باب مسكن المجنى عليها والاستيلاء على المسروقات بينما الطاعن يقف بسيارته خارج المنزل لمراقبة الطريق ، ومن إقرار الطاعن بمحضر الشرطة باسمه في ارتكاب الحادث على هذا النحو ومن معاينة الشرطة وتحرياتها وأقوال المجنى عليها التي جاءت مصداقا لهذه الاعترافات ومن ضبط بعض المسروقات بإرشاد المتهمين . ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الطاعن بمحضر الشرطة يفتق تماما مع ما يسلم به في وجه طعنه ، وكان الحكم قد أول هذه الأقوال بما تؤدي إليه من معنى التسليم من جانب الطاعن بوقوع الفعل المسند إليه ، فإنه يكون سليما في نتيجته ومبينا على فهم صحيح للواقع في الدعوى ، هذا إلى أنه من المقرر أن خطأ المحكمة في تسمية الإقرار اعترافا

لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدوى الأخرى وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم من خطأ في الاسناد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة التي قارفها ودبر أمرها مع المتهمين الآخرين ، بأن وافقهما إلى مكان الحادث وظل في سيارته خارج المسكن لمراقبة الطريق بينما قام زبلاه بكسر باب المسكن والاستيلاء على المسمروقات ، فإن هذا يكفي لاعتباره فاعلا أصليا في الجريمة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص في بيان كاف إلى توافر أركان جريمة السرقة وتوافر الأدلة عليها في حق الطاعن من اعترافات المتهمين وضبط المسمروقات بارشادهم فإنه لا يعيبه من بعد عدم تحدته صراحة عن نية السرقة ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون غير سديد .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رافضه موضوعا .

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٩

بمباشرة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : هيثم الزبيدي ، وعبد الخالق البغدادي ، وميش رشدي ، ومحمد علي بليغ .

( ٤٦ )

### الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) دفع . ” الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ” . دعوى  
جنائية . ” انقضاؤها بمضي المدة ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع  
ما يوفره ” . حكم . ” تسببه . تسبب معيب ” . نظام عام . نقض .  
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” . تزوير . ” أوراق عرفية ” .

تعلق الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . بالنظام العام . إغفال  
الحكم الابتدائي الرد عليه . وتأنيده استئنافا لأسبابه . قصور .

( ٢ ) حكم . ” بيانات التسيب ” . ” تسببه . تسبب معيب ” .  
نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها ” . ” تزوير ” . ” أوراق  
عرفية ” .

وجوب إيراد الحكم الأدلة التي يستند إليها ومؤداها بيانا كافيا . مجرد  
الاستناد . إثباتا لجريمة التزوير . إلى التحقيق وتقرير قسم أبحاث التزييف  
والتزوير . دون إيراد مضمون كل منها . قصور . علة ذلك ؟

١ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة دفع جوهري  
وهو من الدفع المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر  
جلسة .. .. أن المدافع عن الطاعنين دفع - أمام محكمة أول درجة



بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات منذ تاريخ الحكم بالرد والبطلان .  
ويبين من الحكم الابتدائي أنه بعد أن أشار إلى اتهام النيابة العامة للطاعن  
بتزوير السندين العرفيين المؤرخين ٦ من فبراير و ٢٥ من يولييه سنة ١٩٦٣  
واستعمالهما في الدعوى رقم ٣٦٦١ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ،  
والى طلب النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون عقوبات ، أقام قضاءه —  
بادانة الطاعن بهاتين الجريمتين — على ما يلى : " وحيث إن الدعوى تخلص  
فى أن المتهم — الطاعن — تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة لاستصدار أمر  
أداء بالزام المحبى عليها بأن تدفع له مبلغ ٤٠٠ جنيه بموجب سندين وذلك أجرة  
ترميم منزلها . وطعنتم المحبى عليها بالتزوير على هذين السندين وأحيلت الأوراق  
إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير وجاء تقريره رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٠ يتضمن  
أن هذين السندين مزوران على المحبى عليها وباشرت النيابة التحقيق وتبين أن  
المتهم قد ارتكب جريمة التزوير المبينة الوصف والقيود فى التحقيقات . وحجزت  
الدعوى للحكم أخيرا بجلسة اليوم وقدم الحاضر عن المتهم مذكرة شارحة للدعوى  
وصمم على طلباته . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتنا كافيا تظمن إليه  
المحكمة مما أجرى من تحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المرفق وعقابه  
ينطبق على مادة الاتهام مما يستلزم أخذه بها عملا بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات " .  
كما يبين من الحكم المطعون فيه انه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه ، ولم يصف  
إليه إلا ما يتعلق بما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، فقد  
كان على الحكم — وقد أثير — هذا الدفع أمام محكمة أول درجة — أن يخصصه  
وأن يرد عليه بما يفزده ، لما ينبئ عليه — لو صح — من انقضاء الدعوى الجنائية ،  
أما وهو لم يفعل — بل دان الطاعن بجريمتى التزوير والاستعمال دون أن يتضمن  
ما يسوغ به رفض هذا الدفع — فانه يكون قاصر البيان .

٢ — من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها  
فى حكمها بيانا كافيا ، فلا تكفى الإشارة إليها بل ينبئ سرد مضمون كل دليل  
وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة  
ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة ، وإذا كان ذلك ، فإن مجرد استناد محكمة الموضوع  
فى حكمها — على النحو السالف بيانه — إلى التحقيقات وتقرير قسم أبحاث

التزيف والتزوير في القول بتزوير السندين ، دون العناية برد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التي أقيم عليها ، لا يكفي لتحقيق الغاية التي تفيهاها الشارع من تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة — كما صار إثباتها في الحكم — الأمر الذي يصب الحكم بقصور يتسع له وجه النعى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ارتكب تزويرا في السندين العرفيين المؤرخين في ٦ فبراير سنة ١٩٦٣ و ٢٥ يولييه سنة ١٩٦٣ وذلك على النحو المبين بالتحقيقات واستعملهما بأن قدمهما في الدعوى رقم .. لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة مع علمه بتزويرهما . وطالبت النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ومحكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيا لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي تزوير سندين عرفيين واستعملهما ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم لم يشر إلى الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة — الذى أناره المدافع عن الطاعن أمام محكمة أول درجة — رغم ما هو ثابت من مضي أكثر من ثلاث سنين على الواقعة قبل رفع الدعوى مع عدم اتخاذ إجراء قاطع للمدة ، كما أن الحكم استند إلى تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير — الذى جاء به أن الخاتم المبصوم به السندين يخالف خاتم المحبى عليها الذى أجريت عليه المضاهاة —

مغفلا دفاع الطاعن المبدى في مذكرته المقدمة المحكمة ثانى درجة والفائى دلى أن عليها عدة أختام تحمل بصماتها عقود زواجها وطلاقها التى أرشد الطاعن عنها .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ أن المدافع عن الطاعن دفع — أمام محكمة أول درجة — بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات منذ تاريخ الحكم بالرد والبطالان . وبين من الحكم الابتدائى أنه بعد أن أشار إلى اتهام النيابة العامة للطاعن بتزوير السنين العرفيين المؤرخين ٦ من فبراير و ٢٥ من يوايه سنة ١٩٦٣ واستعمالهما فى الدعوى رقم .. .. سنة ١٩٧٠ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وإلى طلب النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، أقام قضاءه بادانة الطاعن بهاتين الجريمتين — على ما يلى : وحيث إن الدعوى تخاصر فى أن المتهم — الطاعن — تقدم إلى رئيس محكمة القاهرة لاستصدار أمرأداء بالزام المحنى عليها بأن تدفع له مبالغ ٤٠٠ جنيهه بموجب سنيين وذلك أجرة ترميم منزلها . وطعنت المحنى عليها بالتزوير على هذين السنيين وأحيات الأوراق إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير وجاء تقريره رقم ١٠١ سنة ١٩٧٠ يتضمن أن هذين السنيين مزوران على المحنى عليها وباشرت النيابة التحقيق وتبين أن المتهم قد ارتكب جريمة التزوير المبينة الوصف والقيد فى التحقيقات . وحجزت الدعوى للحكم أخيرا لجلسة اليوم وقدم الحاضر عن المتهم مذكرة شارحة للدعوى وصمم على طلباته . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتا كافيا تطعن إليه المحكمة مما أجرى من تحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المرفق وصفابه ينطبق على مادة الاتهام مما يستلزم أخذه بها عملا بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات ” . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه ، ولم يصف إليها إلا ما يتعلق بما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفعا جوهريا وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، ومن ثم فقد كان على الحكم وقد أثير هذا الدفع أمام محكمة أول درجة — أن يحصه وأن يرد عليه بما يفنده لما ينبئ عليه — لوصح — من انقضاء الدعوى الجنائية ، أما وهو ما لم يفعل — بل دان الطاعن بجريمتى التزوير والاستعمال دون أن يتضمن ما يسوغ به رفض هذا الدفع — فانه يكون قاصر البيان . هذا إلى أنه من المقرر أنه يجب



إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداهما في حكمها بياناً كافياً ، فلا تكفى الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبالغ اتساقه مع باقي الأدلة . وإذا كان ذلك فإن مجرد استناد محكمة الموضوع في حكمها — على النحو السالف بيانه — إلى التحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير في القول بتزوير السندين ، دون العناية بسرد مضمون تلك التحقيقات ويذكر مؤدى هذا التحقيق والأسانيد التي أفيم عليها ، لا يكفى لتحقيق الغاية التي تغياها الشارع من تسييب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القايون على الواقعة — كما صار إثباتها في الحكم الأمر الذي يصم الحكم بقصور يتسع له وجه النعى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد قواد جعينة ، والدكتور أحمد رفعت شفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
ومحمد جلي راغب .

( ٤٧ )

الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٤٨ القضائية

مواد مخدرة . حكم " تسببيه . تسبب معيب " . نقض " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " .

تبرئة المتهم للشك تأسيسا على حصول صبت بأحراز المضبوطات . على خلاف  
الثابت بالأوراق . قصور . مثال .

لما كان يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى  
كما صورها الاتهام أورد ضمن ما استند إليه تبريرا لقضائه بالبراءة ما نصه .  
" (ثالثا) : أنه يبين من تحقيقات النيابة أن من بين المضبوطات التي أجرت النيابة  
تحريرها وأمرت بإرسالها للتحليل الجوزة المقدمة من ضابط المباحث والتي وصفت  
بتحقيقات النيابة كما سلف البيان ولم يرد بتحقيقات النيابة أن بين المضبوطات  
التي أجرت النيابة تحريرها مياه عكره داخل زجاجة حبر في حين أن الثابت من  
تقرير المعامل الكيماوية أن الأحراز التي أرسلت للتحليل بينها زجاجة حبر بها مياه  
عكره وليس من بين الأحراز حرز الجوزة سالف الإشارة الأمر الذي يشير الشبهة  
في أن يد العيث قد امتدت إلى الأحراز والمضبوطات ويشير الشبهة كذلك فيما إذا  
كانت المضبوطات المقول بضبطها مع المتهمين هي ذاتها التي أرسلت للتحليل  
من عدمه " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن  
تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة

التي تثبت عليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن  
يشتغل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت  
التي قام الاتهام عليها عن بعز وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت  
دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، ولما كان يبين من  
الاطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في محضره المؤرخ  
في ١٣/٤/١٩٧٦ أنه قام بتحرير المضبوطات وأمر بإرسالها إلى معامل التحليل  
بمصلحة الطب الشرعي لبيان ما إذا كانت تحوى جواهر مخدرة أو توجد بها آثار  
لمواد مخدرة ثم عاد وكيل النيابة وأثبت في محضره المؤرخ ٢٤/٤/١٩٧٦ أن معامل  
التحليل أعادت الأحراز لإمادة تحريرها ووضع سائل الترجيلة داخل زجاجة وأنه  
بناء على ذلك قام بالتأكد من سلامة الأختام ووضع جانب من مياه الترجيلة داخل  
زجاجة حبر وأمر بإيداع حرز الترجيلة مخزن النيابة وإرسال باقى الأحراز ومن  
بينها حرز الزجاجة التي تحوى سائل الترجيلة إلى معامل التحليل لتنفيذ قراره السابق ،  
فإن ما ساند عليه الحكم في تقرير شكه في أن يد العيث قد امتدت إلى الأحراز  
والمضبوطات يخالف الثابت فى الأوراق الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة أصدرت  
حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتحصنها ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة  
من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء فى الحكم على خلاف  
الثابت فى الأوراق الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل أو فطنت المحكمة إلى حقيقته  
فى الرأى الذى انتهت إليه ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : أحرزوا بقصد التعاطى جوهرًا  
مخدرا ( حشيشا ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار  
الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالقييد والوصف الواردين بتقرير  
الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا ببراءة المتهمين  
ومصادرة المضبوطات . فطعنتم النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق  
النقض . الخ .



## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهم من تهمة احراز جوهر مخدر بقصد التعاطي قد شابه فساد في الاستدلال وخالف الثابت بالأوراق، ذلك بأنه استند — من بين ما استند إليه — في قضائه بالبراءة إلى الشك في أن يد العيث قد امتدت إلى الاحراز والمضبوطات تأسيساً على أن تقرير المعامل بمصلحة الطب الشرعي أشار إلى حرز زجاجة بها مياه عكرو — من بين الاحراز المرسلة للتحليل — وهو ما لم يرد أمره في تحقيقات النيابة فضلاً عن أن تقرير المعامل لم يشير إلى حرز النرجيلة المضبوطة المنوه عنها بالتحقيقات، وهو استدلال خاطيء ويخالف الثابت بالأوراق إذ أن محضر تحقيق النيابة تضمن تحريز جانب من مياه النرجيلة المضبوطة داخل زجاجة وارسالها للتحليل كما تضمن ذات المحضر قراراً بإيداع حرز النرجيلة مخزن النيابة، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى كما صورها الاتهام أورد ضمن ما استند إليه تبريراً لقضائه بالبراءة ما نصه :  
 "(ثالثاً) : أنه يبين من تحقيقات النيابة أن بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها وأمرت بارسالها للتحليل الجوزة المقدمة من ضابط المباحث والتي وصفت بتحقيقات النيابة كما سلف البيان ولم يرد بتحقيقات النيابة أن بين المضبوطات التي أجرت النيابة تحريزها مياه عكرو داخل زجاجة حبر في حين أن الثابت من تقرير المعامل الكيماوية أن الاحراز التي أرسلت للتحليل بينها زجاجة حبر بها مياه عكرو وليس من بين الاحراز حرز الجوزة سالف الإشارة الأمر الذي يشير إلى شبهة في أن يد العيث قد امتدت إلى الاحراز والمضبوطات ويشير إلى شبهة كذلك فيما إذا كانت المضبوطات المقول بضبطها مع المتهمين هي ذاتها التي أرسلت للتحليل من عدمه"  
 لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدهوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام قام عليها

من بصرو وبصيره ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق أثبت في محضره المؤرخ ١٣/٤/١٩٧٦ أنه قام بتحرير المضبوطات وأمر بإرسالها إلى معامل التحليل بمصلحة الطب الشرعي لبيان ما إذا كانت تحوى جواهر مخدرة أو توجد بها آثار لمواد مخدرة ثم عاد وكيل النيابة وأثبت في محضره المؤرخ ٢٤/٤/١٩٧٦ أن معامل التحليل أعادت الاحراز لإعادة تحريرها ووضع سائل الترجيلة داخل زجاجة وأنه بناء على ذلك قام بالتأكد من سلامة الاختام ووضع جانب من مياه الترجيلة داخل زجاجة حبر وأمر بإيداع حرز الترجيلة مخزن النيابة وإرسال باقى الاحراز ومن بينها حرز الزجاجة التى تحوى سائل الترجيلة إلى معامل التحليل لتنفيذ قراره السابق ، فان ما تساند عليه الحكم فى تقرير شكه فى أن يد العيث قد امتدت إلى الاحراز والمضبوطات يخالف الثابت فى الأوراق الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتحصنها ، ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء فى الحكم على خلاف الثابت فى الأوراق الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل لو فطنت المحكمة إلى حقيقة أنه فى رأى الذى انتهت إليه ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن هلى المقرئ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى وشرف الدين خيرى ،  
ومحمد وهبه .

( ٤٨ )

### الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٨ القضائية

إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .  
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . تبديد . اختلاس  
أشياء محجوزة .

وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .  
استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها فى التحقيقات . يعيبه .

مثال : مساءلة الطاعن عن تهمة اختلاس أشياء محجوزة رغم أن التهمة  
الموجهة إليه . تبديد منقولات مودعة لديه . مفاده عدم تحييص الدعوى  
والاحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له فى الأوراق .

من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى  
وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات  
فانه يكون معيبا لإبتناؤه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هى عماد  
الحكم ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن  
أن واقعة الدعوى — كما صورها الاتهام هى أن الطاعن بدد منقولات مسلمة إليه  
على سبيل الوديعة ومملوكة لـ .. .. وأنه بددها اضراارا بالمجنى عليه خلافا  
لما أورده الحكم الابتدائى — والمؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه — من أن



المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس في اليوم المحدد للبيع فان الأمر ينبىء عن أن المحكمة لم تخصص الدعوى ولم تحط بظروفها وقضت بما لا أصل له في الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة لـ .. . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر دمياط الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة تبديد منقولات قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الاسناد ، ذلك بأن القيد والوصف والواردين بالحكم يغايران الواقعة حسبا وردت بأوراق الدعوى فضلا عن أن الحكم الاستئنافية قد اعتقت أسباب حكم محكمة أول درجة الذى أسس قضاءه بادانة الطاعن على أنه عين حارسا على المحجوزات وأنه كان يعلم باليوم المحدد للبيع ثم تعمد عدم تقديمها بقصد عرقلة التنفيذ في حين أن المنقولات المدعى بتبديدها ادعى المجنى عليه بإيداعها لدى المتهم واستصدر حكما مدنيا بأحقته لها ولما طالبه بتسليمها أو بثمنها تقاضا للحكم اعتبر المتهم مبددا لعدم تسليمه لها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد للمكمل والمكمل بالحكم المطعون فيه — حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن بدد المنقولات المحجوز عليها والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها ولم يقدمها في اليوم المحدد للبيع واختلسها إضراراً بالدائن الحاجز . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى ومناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيباً لا يتناهى على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن واقعة الدعوى — كما صورها الاتهام — هي أن الطاعن بدد منقولات مسامة إليه على سبيل الوديعة ومملوكة لـ ... .. وأنه بددها إضراراً بالمجنى عليه خلافاً لما أورده الحكم الابتدائي — المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه — من أن المنقولات محجوز عليها ولم يقدمها الطاعن الحارس في اليوم المحدد للبيع فإن الأمر ينبىء عن أن المحكمة لم تنحصر الدعوى ولم تحيط بظروفها وقضت بما لا أصل له في الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

## جاسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغرب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وعادل يرهان نور ، ونور الدين خيري ،  
ومصطفى جمال مرمي .

( ٤٩ )

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ القضائية

١ - اثبات . " شهود " . " خبره " . حكم . " تسببيه " . تسبیب غیر  
معيب " . نقض " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا  
يستعصى على الملائمة والتوفيق .

٢ - محكة الموضوع . " سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى " . اثبات . " بوجه عام " . " شهود " . حكم . " تسببيه " . تسبیب  
غير معيب " .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال للشهود وسائر العناصر  
المطروحة . موضوعي .

٣ - اثبات . " شهود " . محكة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
حكم . " تسببيه " . تسبیب غیر معيب " .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكة بأقوال شاهد . مفاده . أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها  
الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .



( ٤ ) إثبات . " بوجه عام " . " شهود " . حكم . " تسببيه .  
تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في اطمئنانها لأدلة الدعوى .

( ٥ ) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . حكم . " تسببيه . تسبيب  
غير معيب " .

النهي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .

( ٦ ) إثبات . " بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
ما لا يوفره " .

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع . موضوعي . اكتفاء بأخذها  
بأدلة الثبوت .

( ٧ ) سبق إصرار . ظروف مشددة . حكم . " تسببيه . تسبيب غير  
معيب " .

سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . استخلاص توافره .  
موضوعي .

( ٨ ) سبق إصرار . قتل عمد . قصد جنائي . إقتران . فاعل أصلي .  
مسئولية جنائية .

توافر سبق الإصرار في حق المتهمين بالقتل . ولو أخطأ والهدف قاصابوا  
آخر . جائز . سبق الإصرار . ترتيبه قضائياً في المسؤولية بين الفاعلين . في القتل  
أو الشروع فيه . ولو لم يعرف من منهم محدث الإصابة التي أدت الى الوفاة .

( ٩ ) عقوبة . " العقوبة المبررة " . قتل عمد . مشروع . حكم .  
" تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض . " المصلحة في الطعن " .

عدم جدوى النهي عن الحكم في صدر جريمة قتل ومشروع فيه .

في أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت في حقه . وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد .

(١٠) إجراءات . " إجراءات تحقيق " . نقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " .

إجراءات التحريز . تنظيمية . عدم ترتب البطلان على مخالفتها .

١ — من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ولما كان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من قيام تعارض بين الدليلين الفني والقولي وأطرحه في استدلال سائغ بقوله : " إن التقرير الطبي الفني أورد من أن بعض ما أصاب المجنى عليهم من أعيرة يتعذر بالنسبة له القطع بموقف الضارب فيها من المجنى عليه مستوى واتجاهها ومن ثم فليس في التقرير ما يناقض أقوال الشاهدين عن اتجاه إطلاق الأعيرة التي أصابت المجنى عليهم ويضاف إلى ذلك أن التقرير الفني لم يحدد مسافة الإطلاق سوى للمجنى عليه .. .. موضحا أنها جاوزت مدى الإطلاق القريب وهو ما يقدر بربع متر في الأساحة ذات السرعة المتوسطة وتجاوز هذه المسافة لا يناقض أن المتهمين أطلقوا الأعيرة من خارج السيارة وإلى جوار نافذتها من مسافة تزيد على ربع المتر بالنسبة للمجنى عليه المذكور إذ ليس من المحتم أن تكون مسافة الإطلاق أقل من ربع متر على التصوير الذي قرره الشاهدان والتحقيق ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يخل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ — من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وأن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أي مرحلة من مراحل

الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له إذ مرجع الأمر في ذلك اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

٣ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من للشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤ - لما كان الحكم قد أظهر اطمئناناً إلى أقوال الشاهدين .. .. و .. .. التي أدلىا بها بتحقيقات النيابة فور الحادث وذكر أنها تأيدت بأقوال المجنى عليه .. .. فضلاً عما بان من المعاينة وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريعية من أن أحد الأعمدة التي استقرت بهيكل السيارة معمر برصاصة لي أنفيلد وأن من بين إصابات المجنى عليه .. .. إصابتين من عيارين حدثت كل منهما برصاصة عيار ٩ مم كما أضاف الحكم أن أقوال الشاهدين تأيدت أيضاً مما أثبتته رئيس مباحث أنجم من منوره بحل الحادث بجدار السيارة على طلةتين فارغتين لي أنفيلد وطلقة فارغة مما تستعمل في الطينجات واطرح الحكم جدول الشاهد الثاني بالجلسة عما رواه تفصيلاً بالتحقيقات وما ادعاه من أنه لم يراهم حين حال ارتكاب الحادث وأن اتهامه لهما إنما كان وليد تأثير رجال الشرطة عليه فأظهر اطمئنان المحكمة إلى أقوال ذلك الشاهد بالتحقيقات والتي ردها أثناء المعاينة وكان إبداءها أمام سلطة التحقيق وبعيدا عن سلطان الشرطة كما رد الحكم على ما أثاره المدافع عن الطاعنين من أن السائق .. .. لم يكن قائد السيارة رقم ٢٥٣ أجرة سوهاج وقت الحادث بأن تسلم .. .. لتلك السيارة - وهو مالكةا - بعد الحادث لا يتعارض مع كون الشاهد هو الذي كان يقودها وقت الحادث خاصة وقد اطمأنت المحكمة إلى صحة رواية الأخير التي تأيدت بأقوال السائق .. .. سواء بالتحقيقات أو بالجلسة رغم محاولته المدول بالآخرة عن الأولى ، لما كان ما تقدم جميعه فانه يكون من غير المقبول ما يشبه الطاعنان من نواحي التشكيك في تلك الأدلة أو ما يطرأ منه من تصوير مخالف لواقعة الدعوى .



لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب استدعاء ركاب السيارات لمناقشتهم فليس لها من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى من جانبها لزوما لإجرائه .

٦ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم فإن ما ينهيه الطاعنان بخصوص كيفية ضبط السلاحين وعدم انبعاث رائحة البارود منهما لا يكون له محل .

٧ - من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٨ - متى توافر ظرف سبق الإصرار فإن القتل يعتبر مقترنا به وملازما له ولو أخطأ الجاني الهدف فأصاب آخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الإصرار في حق الطاعنين بالنسبة لواقعة قتل .. .. فإن هذين العنصرين يعتبران قائمين في حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين اقترنتا بها زمانا ومكانا وهما قتل .. .. والشروع في قتل .. .. ولولم يكن أيهما هو المستهدف أصلا بفعل القتل الذي انتوى الطاعنان ارتكابه وعقدا عليه تصميميهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف ، الأمر الذي يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فيكون كل منهما مسئولا عن جرائم القتل والشروع فيه التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي يتساوية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم .

٩ - إن الحكم المطعون فيه وقد دان الطاعنين بجنايات قتل .. .. و .. .. والشروع في قتل .. .. وأعمل في حقهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية قتل .. .. عمدا مع سبق

الإصرار التي أثبتتها في حقهما باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعنين مما يثيرانه تعيينا للحكم في خصوص جنايتي القتل والشروع فيه .

١ - من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للحفاظ على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل ، وكان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة إذ عولت على تقرير الطبيب الشرعي بشأن خوى الطلقات المضبوطة بمحل الحادث . قد اطمأنت إلى سلامة إجراءات تحريزها والدليل المستمد من فحصها كما أن الدفاع عن الطاعنين لم يذهب إلى أن يد العيب قد امتدت إلى المضبوطات على نحو معين فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه يكون في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ( أولا ) قتلا وثالث مجهول كلا من .. .. و .. .. عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا للنية على قتلهما وأعدوا لهذا الغرض سلاحين ناريتين ( بندقية ومسدس ) وتعقبوهما في طريق عودتهما إلى بلدتهما الذي أيقنوا مرورهما فيه وما أن ظفروا بهما حتى أطلقا عليهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلتهما فأحدثا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما ( ثانيا ) شرعا وثالث مجهول في قتل .. .. مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا للنية على قتل المجنى عليهما السابقين وأعدوا لهذا الغرض السلاحين الناريين سالف الذكر وترقبوهما في الطريق الذي أيقنوا مرورهما فيه وما أن ظفروا بهما حتى أطلقا صوبهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلتهما فأصاب أحد هذه الأعيرة المجنى عليه بالإصابات الموصوفتين بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( ثالثا ) أنقلا وثالث مجهول السيارة الموصوفة بالتحقيق والمملوكة .. .. على النحو المبين به . المتهم الأول أيضا - أ - أحرز

بغير ترخيص سلاحا مششعنا ( بنديقية ) ۲ - أحرز ذخيرة ( طلقات ) مما يستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازة السلاح وإحرازه وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ۴۵ و ۴۶ و ۲۳۰ و ۲۳۱ و ۲۳۲ و ۲/۲۶۳ من قانون العقوبات والمواد ۱ و ۶ و ۲/۲۶ - ۴ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ المعدل بالقانون رقم ۵۴۶ لسنة ۱۹۵۴ والقانون رقم ۷۵ لسنة ۱۹۵۸ والفقرة (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ۳ المرفق . فقرر ذلك . وادعت ... .. مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام ( أولا ) بمعاقبه كل من المتهمين ( الطاعنين ) بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمتين المسندتين إلى كل منهما ومن تهتت إحراز السلاح والذخيرة المسندتين إلى المتهم الأول ( ثانيا ) ببراءتهما من التهمة الثالثة المسندة إليهما . ( ثالثا ) الزامهما متضامين أن يؤديا للدية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت وألزمت المتهمين متضامين مصاريف الدعوى المدنية وعشرة جنهيات مقابل أنعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتي القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار ودان أولهما أيضا بجريمتي إحراز سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص قد شابه التناقض والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع كما انطوى على خطأ في تطبيق القانون والبطلان في الإجراءات ، ذلك بأن الحكم بنى الإدانة على الدليل القولي المتحصل من شهادة سائق السيارة وعلى الدليل الفنى المستمد من التقارير الطبية الشرعية رغم التعارض بين مؤدى الدليلين إذ قرر الشاهدان أن الطاعنين أطلقا النار وهما ملاصقان يميناً ويساراً للسيارة التي كان يستقلها المجنى عليهم بالمقعد الخلفى في حين أن الثابت من التقارير الطبية الشرعية أن مسار الأعيرة النارية التي أصابت .. .. كان من الأمام إلى الخلف ومن الخلف



إلى الأمام وأنه يتعذر القطع بموقف الجاني من المجنى عليهما الآخرين ولا توجد علامات قرب إطلاق حول فتحات الدخول في الجسم والملابس بما يفيد أن إطلاق النار كان من مدى بعيد ولم يثر الحكم إلى هذا التعارض أو يرد عليه كما أن الحكم عول على أقوال سائق السيارة في التحقيقات رغم ما تمسك به الدفاع من كذبها بسبب قرابة السائق ... .. للقتيلين وأنه لم ير الحادث ولم يكن يقود السيارة التي كان يركبها المجنى عليهم بدلالة أن الذي استلمها بعد التحقيق شخص سواه وإن السائق الآخر ... .. شهد أمام المحكمة بأن أقواله السابقة أملت عليه من الشرطة بالإضافة إلى أن إطلاق النار وقع أثناء سير السيارة مما يتعذر معه على السائقين رؤية المتهمين وآية ذلك العثور على ثلاث طلقات بهيكلها ووجود جثة القتيل الثاني خارجها في الطريق دون آثار دموية في المسافة بينها وبين مكان الجثة ولم يتناول الحكم هذا الدفاع برد سائق ولم يستجب لطلب مناقشة ركاب السيارة في هذا الشأن كما عول الحكم على ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من أن السلاحين اللذين قدمهما الطاعن الثاني إلى رجال المباحث هما المستعملان في الحادث في حين أن السلاحين ثبت ترخيصهما باسم هذا الطاعن وهو الذي تقدم بهما إلى الشرطة عند تفيش منزله بعد الحادث مباشرة ولم يثبت بأي دليل أن رائحة البارود كانت تشتم منهما هذا إلى أن الحكم لم يدل على توافر ظرف سبق الإصرار بأدلة سائغة واكتفى بالتدليل عليه بما ساقه من رغبة الطاعنين في الأخذ بالنار من القتيل ... .. ، كما سأل الحكم الطاعنين عما عن واقعة قتل ... .. عمدا رغم استبعاده ظرف سبق الإصرار في هذه الواقعة وخلو الأوراق مما يثبت اتفاقهما على ارتكابها وأيهما أتى فعل القتل وفضلا عما تقدم فإن الحكم دان الطاعنين بجريمة الشروع في قتل ... .. على سند من ثبوت إطلاقهما الأضيرة النارية على القتيلين ” ... .. و ... .. “ بقصد قتلها ومن أن خطأهما في التصويب لا ينال من مسئوليتهم في حين أن إصابات المجنى عليه ... .. حدثت نتيجة استقرار جزء من فتات معدنية نتيجة تفتت مقذوف معدني تناثرت أجزأه فأصاب المجنى عليه مما مؤداه عدم ثبوت إطلاق أضيرة نارية تجاهه وتكون لإصابته جريمة خطئه يضاف إلى ذلك أن الدفاع عن الطاعنين أثار ما شاب

لإجراءات تحريز الطلقات وفحصها من صيوب بعدم عرضها على الطاعنين عند تحريزها وفضها بمعرفة الطبيب الشرعى فى غير حضورهما مما يصحها والحكم المطعون فيه بالبطلان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة مستمدة من محضر الضبط الذى حرره المقدم ... .. ومن أقوال الشهود ... .. و ... .. والضابط ... .. ومما أسفرت عنه المعاينة ومحضر ضبط السلاحين فى منزل الطاعن الثانى والتقارير الطبية الشرعية بشأن الصفة التشريعية للقتيلين وفحص المجنى عليه ... .. والسلاحين والطلقات المضبوطة ومن تقرير المهندس الفنى عن فحص السيارة التى وقع بها الحادث تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ولم يجادل الطاعنان فى صحة معينها من أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من قيام تعارض بين الدليلين الفنى والقولى وأطرحه فى استدلال سائغ بقوله : « أن التقرير الطبي الفنى أورد من أن بعض ما أصاب المجنى عليهم من أعبرة يتعذر بالنسبة له القطع بموقف الضارب فيها من المجنى عليه مستوى واتجاهها وأنه ومن ثم فليس فى التقرير ما يناقض أقوال الشاهدين عن اتجاه إطلاق الأعبرة إلى أصابت المجنى عليهم ويضاف إلى ذلك أن التقرير الفنى لم يحدد مسافة الإطلاق سوى للمجنى عليه ... .. موضحا أنها جاوزت مدى الإطلاق القريب وهو ما يقدر بربع متر فى الأسلحة ذات السرعة المتوسطة وتجاوز هذه المسافة لا ينافى أن المتهمين أطلقوا الأعبرة من خارج السيارة وإلى جواره نافذتها من مسافة تزيد على ربع المتر بالنسبة للمجنى عليه المذكور إذ ليس من المحتم أن تكون مسافة الإطلاق أقل من ربع متر على التصوير الذى قرره الشاهدان فى التحقيق » ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما لا يجوز إثاوته أمام محكمة

النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتنائها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وأن تعول في قضائها على رواية للشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت قولاً آخر له إذ مرجع الأمر في ذلك اطمئنانها إلى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه ، كما أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهاداتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أظهر اطمئناؤه إلى أقوال الشاهدين .. .. و .. .. التي أدليا بها بتحقيقات النيابة فور الحادث وذكر أنها تأيدت بأقوال المجنى عليه .. .. فضلا عما بان من المعاينة وما أسفر عنه تقرير الصفة التشريحية من أن أحد الأعمدة التي استقرت بهيكل السيارة معمر برصاصه لى انقيلد وأن من بين إصابات المجنى عليه .. .. إصابتين من عيارين حدثت كل منهما برصاصه عيار ٩ مم كما أضاف الحكم أن أقوال الشاهدين تأيدت أيضا مما أثبتته رئيس مباحث أنعم من عنوره بحمل الحادث بجدار السيارة على طلقين فارغين لى انقيلد وطلقة فارغة مما تستعمل في الطبنجات وأطرح الحكم جدول الشاهد الثاني بالحاسة عما رواه تفصيلا بالتحقيقات وما ادعاه من أنه لم ير المتهمين حال ارتكاب الحادث وأن اتهامه لهما إنما كان وليد تأثير رجال الشرطة عليه فأظهر اطمئنان المحكمة إلى أقوال ذلك الشاهد بالتحقيقات والتي ردها أثناء المعاينة وكانت إبداءها أمام سلطة التحقيق وبعيدا عن سلطان الشرطة كما رد الحكم على ما أثاره المدافع من الطاعنين من أن السائق .. .. لم يكن قائد السيارة رقم ٢٥٣ أجرة صوماج وقت الحادث بأن تسلم .. .. لتلك السيارة — وهو مالكةا — بعد الحادث لا يتعارض مع كون الشاهد هو الذى كان



يقودها وقت الحادث خاصة وقد اطمأنت إلى صحة رواية الأخير التي تأيدت بأقوال السائق ... .. سواء بالتحقيقات أو بالجلسة رغم محاولته العدول بالآخيرة عن الأولى ، لما كان ما تقدم جميعه فانه يكون من غير المقبول ما يثيره الطاعنان من نواحي التشكيك في تلك الأدلة أو ما يطرحانه من تصوير مخالف لواقعة الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين لم يطلب استدعاء ركاب السيارتين لمناقشتهم فليس لهما من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانيها لزوما لإجرائه ولما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم فإن ما ينعمه الطاعنان بخصوص كيفية ضبط السلاحين وعدم انبعاث رائحة البارود منهما لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي استفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج — وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره — ومتى توافر ظروف سبق الاصرار على هذا النحو فإن القتل يعتبر مقترنا به وملازما له ولو أخطأ الجاني الهدف فأصاب آخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الاصرار في حق الطاعنين بالنسبة لواقعة قتل ... .. فإن هذين العنصرين يعتبران قائمين في حقهما كذلك للواقعتين اللتين أقاما بها زمانا ومكانا وهما قتل ... .. والشروع في قتل ... .. ولو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلا بفعل القتل الذي انتوى الطاعنان ارتكابه وعقدا عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف الأمر الذي يرتب وفي صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية فيكون كل منهما مسئولا عن جرائم القتل والشروع فيه التي وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ۳۹ من قانون العقوبات يستوى في هذا أن يكون محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم ، ولا يقدح في ذلك ما وقعت فيه المحكمة من خطأ قانوني باستبعادها ظرف سبق

الإصرار بالنسبة لواقعة قتل .. .. عمدا طالما انتهت في قضائها إلى توافر هذا  
الظرف بالنسبة للطاعنين في واقعة قتل .. .. عمدا وكانت الجريمتان وقعتا  
في زمان ومكان واحدا وفضلا عما تقدم بيانه فان الحكم المطعون فيه وقد دان  
الطاعنين بجنايات .. .. و .. .. والشروع في قتل .. .. وأعمل في حقهما  
المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة  
لجناية قتل .. .. عمدا مع سبق الإصرار التي أثبتتها في حقهما باعتبارها الجريمة  
الأشد فانه لا جدوى للطاعنين مما يثيرانه تعيينا للحكم في خصوص جنايتي القتل  
والشروع فيه الأخرين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز  
المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما  
قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون  
على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر في ذلك إلى إياطة ثنائ المحكمة إلى سلامة الدليل  
وكان مفاد ما أورده الحكم هو أن المحكمة عوات على تقرير الطبيب الشرعي بشأن  
فحص الطلقات المضبوطة بحمل الحادث وقد اطمأنت إلى سلامة إجراءات تحريزها  
والدليل المستمد من فحصها كما أن الدفاع عن الطاعنين لم يذهب إلى أن يد العيب  
قد امتدت إلى المضبوطات على نحو معين فان ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه  
يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس  
متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، عادل برهان نور ، محمد وهبه ، ومصطفى جميل مرمي .

( ٥٠ )

الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٨ القضاية

نقض . " المصلحة في الطعن " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
 نيابة عامة .

حق النيابة العامة . الطعن بالنقض في الحكم لمصلحة المتهم . عقيد بقيود  
 طعنه .

عدم إبداء الدفاع عن المتهم عذرا يسوغ إستئنافه بعد الميعاد . وسكوته عن  
 الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول استئنافه شكلا لهذا السبب يوحى بانتفاء  
 مصلحته في الطعن . وبالتالي إنتفاء حق النيابة في الطعن فيه .

الأصل ان النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم  
 عادل تختص بمركز قانوني خاص أذ تمثل المصالح العامة وتسمى في تحقيق موجبات  
 القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في  
 الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة  
 هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم  
 عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق  
 عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى . ولما كانت النيابة  
 في طعنها لمصلحة المتهم إنما تزوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقا



مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن محل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده، لما كان ذلك، وكان المتهم قد حضر ممثلا بوكيل ولم يحرم من ابداء دفاعه في شكل الاستئناف ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى يسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم وإذا صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقص بما يوحى بانتفاء مصلحته فيه، فإن طعن النيابة العامة يكون قد قام على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون صده بأنه : لم يتم بتنفيذ قرار المهندس بترميم منزله الآيل للسقوط والصادر من لجنة المنشآت الآيلة للسقوط المختصة في الميعاد المقرر قانونا . وطلبت عقابه بانود ٣٥ ، ٤٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ومحكمة جناح المناخ الجزئية قصت غيابيا بتفريم المتهم خمسمائة قرش وتنفيذ القراو. عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ باختيارها كأن لم تكن والزمت المعارض المصاريف . فاستأنف ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بحضورها بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعنات النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا للتقرير به بعد الميعاد على الرغم من أنه لم يعلن لشخصه ولا في موطنه بجلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المستأنف باعتبار المعارضة كأن لم تكن — ذلك بأن ميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ في حق المحكوم عليه إلا من تاريخ اعلانه أو علمه بوجه رسمي لا من تاريخ صدوره كما ذهب الحكم المطعون فيه ، ولما كانت الأوراق قد حلت مما يفيد اعلان المتهم أو علمه به رسميا في يوم التقرير بالاستئناف فإن الاستئناف

المرفوع من هذا الحكم يكون مقبولا شكلا ويكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث انه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المتهم - الطاعن - حضر قانونا ممثلا بوكيل ولم يعطى تأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد بعذر ما ، فكان أن قضت المحكمة بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

وحيث إن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمراكز قانونية خاص إذ تمثل المصلحة العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها سلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي المحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها سلطة اتهام ولا لمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المنبثق عنها من أن المصلحة أسس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى . ولما كانت النيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحمل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده ، لما كان ذلك ، وكان المتهم قد حضر ممثلا بوكيل ولم يحرم من ابداء دفاعه في شكل الاستئناف ولم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى يسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم . وإذا صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض بما يوحى بانتفاء مصلحته فيه ، فإن طعن النيابة العامة يكون قد قام على غير أساس ويتمين لذلك رفضه موضحا .

## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المقرئ نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،  
محمد عبد الواحد الديب ، ومادل برهان نور ، ومجد وهبه ، ومصطفى جميل مرمي .

( ٥١ )

الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٨ ، التضيائية

( ١ ) إثبات "بوجه عام" . "قرائن" . مواد مخدرة . نقض . "أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها" .

تقصي العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها .  
موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

( ٢ ) إثبات "قرائن" . مواد مخدرة حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .  
نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .

تحديد القصد من إحراز المخدر . واقعة مادية يستدل قاضي الموضوع .  
بالفصل فيها .

( ٣ ) مصادرة . عقوبة . "العقوبة التكميلية" . مواد مخدرة . حكم . "تسببيه .  
تسبیب غیر معيب" . نقض . "أسباب الطعن . مالا يقبل منها" .  
المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح . ما لم ينص القانون  
على غير ذلك .

تعلق المصادرة بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . يجعلها وجوبية .  
يقتضيها النظام العام . وتكون تدبيرا وقائيا يتخذ في مواجهة الكافة .

عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ نطاقتها ؟  
عدم مصادرة نفوذ ضبطت مع محرز المخدرات . صحيح .



( ٤ ) إثبات . " أوراق رسمية " . " بوجه عام " . " شهود " . حكم .  
" تسببه . تسبب غير معيب " .

حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية .  
مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي  
الأدلة القائمة في الدعوى .

١ - إن تفصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع وإذا  
كان هذا الذي ساقته المحكمة وظروف الدعوى وملاساتها وبررت به اقتناعها بعلم  
الطاعن بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص  
وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها  
ولا المحادلة في تقديرها أمام النقض .

٢ - لما كان إحرز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي  
الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكانت ضالة كية المخدر  
أو كبرها والموازنة بين قيمتها والثلث المروض لشرائها هي من الأمور النسبية  
التي تقع في تقدير المحكمة وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير  
الأدلة - والتي لا تخرج عن الافتضاء العقلي والمنطقي - بأن إحرار كية المخدر  
المضبوط كان بقصد الاتجار فإن ما يثير الطاعن من القصور في التسبب والفساد  
في الاستدلال لا يكون سببا .

٣ - من المقرر أن المصادرة - في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات -  
إجراء أغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا  
من صاعها وبغير مقابل - وهي حقبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح  
إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها  
النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار  
تدبير وقائي لا منفرد من اتخاذه في مواجهة الكافة ، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون  
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها  
- والتي طبقها الحكم سليا في حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة

الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والادوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة . فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة — والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها — رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له في مكان الصبب نتيجة تماقده سابق على شرائه بقصد الاتجار لا تكون قد جانب التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعا الطاعن من دعوى التناقض .

٤ — من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية فالمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولوحته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، ولما كان الحكم قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مقارنة الطاعن للجريمة المسندة إليه مطرعا للأسباب السائغة التي أوردتها تلك الورقة الرسمية التي قدمها الطاعن وأراد بها التشكيك في الأدلة المستمدة من أقوال الشهود التي عولت عليها المحكمة فإن ما يثريه الطاعن في هذا الشأن لا يندر أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو مالا يجوز إثارة لدى محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه وآخرين سبق الحكم عليهم اشترى وحاز بقصد الاتجار جوهرا ومخدرا ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه خمسة آلاف جنيه وأمرت بمصادرة المواد المخدرة والحقية والسيارة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة شراء وإعزاز مخدر الحشيش بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال كما اطلوى على الخطأ في الاسناد والتناقض والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن تمسك بأنه لم يشاهد المواد المخدرة ولم يشتم رائحتها بسبب أنها كانت داخل لمفات من المشمع ولم يشهد أحد أنه قام بفحصها وتفحص محتواها بيد أن المحكمة استندت على علم الطاعن بكنه الجوهر المخدر المضبوط بأدلة غير سائغة كما أنها عولت في إثبات قصد الاتجار لديه على ما قدرته من ضخامة كمية المخدر المضبوط وكبر المبلغ الذي وجد مع الطاعن رغم أن هذا المبلغ لا يتناسب مع قيمة الكمية ، بالإضافة إلى أن الحكم المطعون فيه أسند إلى الضباط .. .. و .. و .. أنهم شهدوا واقعة ضبط مبلغ ٣٠٠ و ٩٥٠ جنيهات مع الطاعن عقب مطاردته في حين أنهم لم يذكروا في التحقيقات هذه الواقعة التي عول عليها الحكم في التدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واتفاقه على شراء صفقة المخدر المضبوط ، ومن ناحية أخرى فإن المحكمة رغم ما أفصحت عنه افتقارها بهذه النتيجة فإنها لم ترفض بمصادرة المبلغ المضبوط بوصفه قد استخدم في الجريمة التي دانت الطاعن بها مما يكشف عن التناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه وعدم استقرار عناصر الواقعة في ذهنها ، هذا إلى أن الطاعن قدم شهادة رسمية من مصلحة الجوازات تفيد أن المرشد .. .. لم يحضر إلى القاهرة إلا في يوم ١٩٧٢/١١/٢ للتدليل على كذب ما شهد به هو والعقيد .. .. من أن الأول أبلغ الثاني في يوم ١٩٧٢/١٠/٢٥ بواقعة الانفاق على تسليم المخدرات إلى بعض المتجرين فيها بيد أن الحكم أطرح هذا الدفاع الجوهري في قول مرسل لا يصلح رداً عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى .. محصلة أن المدعى .. أبلغ العقيد .. .. رئيس قسم التحريات بإدارة مكافحة المخدرات بأنه اتفق مع بعض المتجرين في المخدرات على أن يسلمهم كمية من الحشيش وضعت



في حقيبة رمادية وذلك في منتصف ليلة ١١/١١/١٩٧٢ وأنهم يستخدمون سيارة  
بيجو لهذا الغرض فعهد لـ .. .. وبمضى معاونه من ضباط الإدارة  
بضبط تلك الواقعة فاستقل العقيد .. .. سيارة مرسيدس بيضاء وبرفقته  
المبلغ .. .. واتجها إلى المسكن المتفق عليه في الموعد المحدد للمقابلة  
ومعهما حقيبة المخدرات التي سيتم تسليمها للأشخاص المذكورة وتبعتهما سيارتان  
آخريان يستقلهما الضابط .. .. و .. .. و .. .. و .. .. و .. ..  
.. .. و .. .. و .. .. و .. .. ، وحينما بلغوا ذلك المكان شاهدوا  
السيارة البيجو رقم ٤٤٠٣ ملاكى القاهرة - التي تبين أنها مملوكة للمتهم  
( الطاعن ) - تقف إلى جانب الطريق فتوقفت السيارة الأولى وترجل منها  
.. .. متوجها إلى حيث تقف السيارة البيجو وكان يستقلها المتهم  
( الطاعن ) وشخصان آخران - هما .. .. و .. .. - واضطجبعهم  
إلى السيارة المرسيدس البيضاء حيث قام بفتح حقيبتها وأطلعهم على محتويات  
الحقيبة الرمادية من المخدرات فتناول .. .. عينة منها عرضها على المتهم  
( الطاعن ) الذى أشار إليه باعادتها إلى الحقيبة ونقلها إلى سيارته البيجو وبعد  
أن تم وضع حقيبة المخدرات في حثيبة هذه السيارة ركبها الطاعن وهم رفيقاه  
بالركوب فيها غير أن ضباط إدارة مكافحة المخدرات داهموهم لضبطهم فاندفع  
المتهم ( الطاعن ) محاولا الهرب بالسيارة فطاردها الضباط وأطلقوا النار عليها فأصاب  
الطلقات هيكلها وإطار عجلتها الأمامية اليسرى وتمكنوا من إيقافها وضبط الركاب  
الثلاثة وكان مع المتهم ( الطاعن ) المبلغ ٣٠٠ ر ٩٥٩ جنيهات وتبين من تقرير التحليل  
للمخدر المضبوط في الحقيبة أنه من مادة الحشيش وأن وزنه ٣٣٠ ر ٢٨ كيلو جراما  
وقد أنكر المتهم ( الطاعن ) الاتهام المسند إليه وإن أقربائه كان يستقل سيارته  
ونم ضبطه بعد إطلاق النار عليها والعمور معه على مبلغ ٩٠٠ جنيهات وبعد أن ساق  
الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال  
المبلغ .. .. وضباط إدارة مكافحة المخدرات سالفى الذكر ومن تقرير المعامل  
الكماوية ومن معاينة السيارة البيجو المضبوطة ، عرض الحكم لتوافر علم الطاعن  
بحقيقة جوهر المخدر المضبوط فاستدل على ذلك من ظروف واقعة الضبط  
وحصولها على نحو ما تقدم وصدق رواية الشاهد الأول التي ساندت بأقوال باقى  
الشهود ومن ضبط المخدر في سيارة الطاعن عقب أن تسلمه وزميله ووضع

في سيارته بعد معاينة محتويات الحقبة المضبوطة وأن المخدر أصبح إثر ذلك تحت سيطرته وهو عالم بكنهه ثم محاولته الهرب بالسيارة الذي لم يستطع الطاعن أن يدفعه بدفع مقبول ، كما استخلص الحكم من تلك الظروف وختامة كمية المخدر المضبوط وكبر المبلغ الذي وجد مع الطاعن أن إحراره للمخدر كان بقصد الاتجار وأن الاتفاق كان قد تم على تسليمه في مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شرائه لنفس الغرض . لما كان ذلك ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وإذ كان هذا الذي ساقته المحكمة عن ظروف الدعوى وملايساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المخدر المضبوط كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان إحرار المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها والموازنة بين قيمتها والتمن المعروض لشرائها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة ، وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير الأدلة — والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي — بأن إحرار كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن من القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم في خصوص شهادة الضباط .. و .. و .. بضبط مبلغ ٤٩٥٩ جنيها و ٣٠٠ مليما مع الطاعن له صداه في الأوراق حسبما يبين من المفردات المضمومة فضلا عن إقرار الطاعن نفسه في التحقيقات وتسليم الدفاع عنه أمام المحكمة بضبط المبلغ معه فإن منعى الطاعن بالخطأ في الإسناد يكن غير في محله . لما كان ذلك ، وكانت المصادرة — في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات — إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة — قهرا عن صاحبها وبغير مقابل — وهي حقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٨٢

لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتظيم استعمالها والاتجار فيها — والتي طبقها الحكم سلباً في حق الطاعن — لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة . فان المحكمة إذ لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة — والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها — رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الاتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له في مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شرائه بقصد الاتجار، لا تكون قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح وينحصر عن حكمها مانعاه الطاعن من دعوى التناقض . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية إيجابية فلا محكمة أن تنتهت عن دليل النفي ولوحشته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير منتم مع الحقيقة التي اطّأنت إليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، وكان الحكم قد أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من مفارقة الطاعن للجريمة المستندة إليه مطرحاً للأسباب السائغة التي أوردتها تلك الورقة الرسمية التي قدمها هذا الطاعن وأراد بها التشكيك في الأدلة المستندة من أقوال الشهود التي عولت عليها المحكمة بأن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو مالا يجوز إثارتها لدى محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين وافية الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب . ومادل برهان نور ، ومحمد وهبة ، ومصطفى جميل مرسي .

( ٥٢ )

الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٤٨ القضائية

تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . دفع . " الدفع ببطان إذن  
التفتيش " . نقص . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . حكم . " تسببيه .  
تسبيب معيب " .

شروط صحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تاذن به في مسكن المتهم أو ما يتصل  
بشخصه ؟

تقدير جدية التحريات أو كفايتها . موضوعي .

الدفع بعدم جدية التحريات . جوهري . أثر ذلك ؟ .

مثال لدفع بعدم جدية التحريات . لاصطحاب الضابط المرشد أثناء عملية  
الضبط ، بما يفيد عدم وجود تحريات سابقة . رد محكمة عليه بخلو الأوراق  
من أي دليل يفيد ذلك ، عدم كفايته ردا على هذا الدفع الجوهري .

لما كان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات  
التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة " جنائية أو جنحة " وافعة بالفعل  
وترجحت نسبتها إلى متهم معين ، وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحركة  
مسكنه أو لحريته الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات  
وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق  
التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطان

هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائغة . وإذا كان الحكم قد اكتفى في الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش بقوله : "إن أوراق الدعوى خلت من أى دليل على اصطحاب الضابط المرشد السرى أثناء التفتيش" ، وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن . إذ لم تبد الشكك وأياها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تقل كلمتها فى كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين ( حشيشا وأفبونا ) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٤/١ - أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ و ١ من الجدول المرفق ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهريين المخدرين والأدوات المضبوطة . فاعترض المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض - المالح .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد شابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسييب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها الإذن إلا أن الحكم رد على هذا الدفع ردا غير سائغ ولا تسانده فيه الأوراق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، وقد حصل الحكم هذا الدفع ورد عليه في قوله : " وحيث إن المتهم أنكر ما أسند إليه ودفع بحايته الحاضر معه ببطلان إذن التفتيش لا بثنائه على تحريات معدومة بمقولة إن الضابط قرر أنه اصطحاب معه المرشد السري لتنفيذ إذن التفتيش وذلك يعني أنه لم تكن هناك تحريات سابقة على الإذن إذ أن المرشد السري له باع في إرشاده عن مكان المخابرات فطالما أنه اصطحاب المرشد السري معه فذلك دليل على أن التحريات معدومة ، وهذا الدفع المبدي من المتهم في غير محله ، ذلك أن أوراق الدعوى خلت من أي دليل على اصطحاب الضابط المرشد السري أثناء التفتيش ومن ثم يكون الدفع على غير أساس من الواقع " . لما كان ذلك ، وكان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة " جناية أو جنحة " واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين ، وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحزمة مسكنه أو لحرية الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائفة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اكتفى في الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش بقوله : " إن أوراق الدعوى خلت من أي دليل على اصطحاب الضابط المرشد السري أثناء التفتيش " وهي عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، إذ لم تبد المحكمة وأياها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تقلل كاتها في كفايتها لتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .



## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
مكيان الزيني ، ومحمد عبد الخالق البغدادي ، ويعيش وشدي ، ومحمد علي بليغ .

( ٥٣ )

### الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٨ القضائية

دعوى جنائية " إنقضاؤها بمضي المدة " . تقادم . نقض "حالات الطعن .  
الخطأ في تطبيق القانون " . حكم . " سببيه . تسبب معيب " . إجراءات .  
" إجراءات المحاكمة " .

إنقطاع المدة المقررة لانقضاء الدعوى بمضي المدة بصدر حكم غيابي فيها .  
أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون .  
مثال .

مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات  
المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى  
الجنائية — حتى في غيبة المتهم — وتسمى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع  
لأن المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال  
دون غيرها ، وأنه تطبيقاً لذلك فإن الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي  
ثلاث سنوات على تأريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة — يقطع المدة المقررة  
لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع  
على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٥  
بإدانة المطعون ضدهما فإن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تكون قد  
انقطعت بذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكانت المدة لم تمض من يوم صدور

الحكم الغيابي الابتدائي لحين صدور الحكم المطعون فيه بجلد ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧ فان هذا الحكم فيما انتهى اليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون قد جانب صحيح القانون ، مما يتعين منه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٢ : لم يقدم في الميعاد القانوني الشهادة القيمة الدالة على أن البضاعة التي أخرج من أجل استيرادها عن عملة أجنبية قد وردت إلى مصر وخضت عقابهما بالمصادتين ١ و ٩ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار الوزاري رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل . ومحكمة الجرائم المالية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٥ عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين ما يعادل مبلغ ١٨ و ١ دولارا وبغرامة اضافية لكل منهما قدرها ما يعادل مبلغ ٥٩ و ٥٠ دولارا وذلك بالسعر الرسمي وقت وقوع الجريمة . فمارضا وقضى ومعارضتهما بقبولها شككت وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفا ، وشككت القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا في ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . فطعن في النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض - الخ .

## المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهما بمضي المدة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أنه قد مضت مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٢ دون اتخاذ أي إجراء قاطع لمدة التقادم ، في حين أن الثابت من الأوراق أن مدة التقادم قد انقطعت بصدور الحكم الغيابي الابتدائي في ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٥ .

وحيث إنه لما كان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية — حتى في غيبة المتهم — وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، لأن المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها ، وأنه تطبيقاً لذلك فإن الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة — يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٥ بادانة المطعون ضدهما فإن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تكون قد انقطعت بذلك الحكم . لما كان ذلك ، وكانت المدة لم تمض من يوم صدور الحكم الغيابي الابتدائي لحين صدور الحكم المطعون فيه بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧ فإن هذا الحكم فيما انتهى إليه من انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون قد جانب صحيح القانون ، مما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .



## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال هبام نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة  
المستشارين : هيثم الزيني ، وميمش رشدي ، وحنان جمعة ، وأبو بكر الهيب .

( ٥٤ )

الطعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٤٨ القضائية

إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . معارضة . " نظرها  
والحكم فيها " . شهادة مرضية .

القضاء برفض المعارضة . في جلسة تدخل في فترة المرض . الذي سبق  
للمحكمة قبوله . بطلان وإخلال .

متى كان يبين من الاطلاع على الشهادة المرضية التي أمرت المحكمة بضمها  
مع المفردات تحقيقاً لوجه الطعن ، أنها مؤرخة ١٩٧٥/١٢/٣٠ وثابت بها إصابة  
الطاعن بكسر بعظام الحوض تحت الالتئام وأنه في حاجة للاستمرار في العلاج  
مع الراحة التامة لمدة شهرين من هذا التاريخ أي حتى يوم ١٩٧٦/٢/٢٠ وكانت  
المحكمة بعد أن قبلت عذر الطاعن في التغلف عن الحضور أمامها لمرضه الثابت  
بتلك الشهادة وأجلت الدعوى لجلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ استجابة لطلب محاميه  
عادت فقضت في ذلك التاريخ في غيبه بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً  
وتأييد الحكم المعارض فيه دون أن تدفن إلى أن حذر به بالمرض الذي سبق  
للمحكمة أن قدرته كان وما يزال قائماً به بحسب الشهادة المرضية التي قبلها ،  
إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الدعوى وصدر فيه الحكم المطعون فيه يدخل في المدة  
المقررة بالشهادة لتغلف المعارض عن الحضور . لما كان ذلك ، فإن المحكمة

إذ قضت في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه يكون  
قضاؤها مبديا على بطلان في الإجراءات أثر في حكمها .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطرق المباشر أمام محكمة بندر  
بنى سويف الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه أصدر بسوء نية إصالحها شيكا  
بمبلغ ٦٧٤٠٩٧٠ جنيتها لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه  
بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع لها مبلغ  
واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت  
حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة  
جنديات أوقف التنفيذ ، وبالزمام بأن يدفع للشركة المدعية بالحقوق المدنية مبلغ  
واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ومحنة بنى سويف  
الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بقول الاستئناف شكلا  
وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته  
بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن  
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق القصر . الخ .

## المحكمة

حيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول  
المعارضة الاستئنافية شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه  
قد انطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن  
كان مصابا في حادث وقد ناب عنه محميه في الحضور بجلسة ١٢/٢٢ ١٩٧٥  
حيث كانت محددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه  
بقدم شهادة طبية مؤرخة ١٩٧٥/١٢/٢٠ تفيد إصابته بكسر في عظام الحوض  
نزلات شعبية حادة ، وأنه في حاجة للراحة لمدة شهرين من هذا التاريخ ، ولكن  
لمحكمة أبلت الدعوى بجلسة ١٩٧٦/٢/٩ لحضوره حيث لمحضت فيها في حينه

يرفض معارضته دون أن تلاحظ أنه بحسب الشهادة الطبية المقدمة إليها في الجلسة السابقة كان الطاعن لا يزال مريضاً حتى ذلك اليوم ، وبذا صدر الحكم عليه دون أن يتمكن من إبداء دفاعه الأمر الذي يجعل الحكم المطعون فيه معها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على عناصر جاسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر بجلسة ٢٢ ١٢/١٩٧٥ التي كانت مقدمة لنظر معارضته في الحكم الغيابي ، وثابت عنه محاميه وأخبر بمرضه وقدم للمحكمة تأييداً لذلك شهادة مرضية ، فأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٩/٢/١٩٧٦ لحضوره وكافت النيابة العامة بإعلانه ، وفي هذه الجلسة لم يحضر الطاعن فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضاً موضوعاً وتأييد الحكم الممارض فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانتته باعتبارها كأن لم تكن أو قبولها شكلاً ورفضاً موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير صماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر فمردى حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كان يبين من الاطلاع على الشهادة المرضية التي أمرت المحكمة بضمها مع المفردات تحقيقاً لوجه الطعن ، أنها مؤرخة في ٢٠/١٢/١٩٧٥ وثابت بها إصابة الطاعن بكسر بعظام الحوض تحت الالتئام وأنه في حاجة للاستمرار في العلاج مع الراحة التامة لمدة شهرين من هذا التاريخ أي حتى يوم ٢٠/٢/١٩٧٦ ، وكانت المحكمة بعد أن قبلت عذر الطاعن في التخلف عن الحضور أمامها لرضه الثابت بتلك الشهادة وأجلت الدعوى لجلسة ٩/٢/١٩٧٦ إستجابة لتطلب محاميه وأدت فقضت في ذلك التاريخ في غيبه بقبول المعارضة



شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه دون أن تفتن إلى أن عذره بالمرض الذي سبق للمحكمة أن قدرته كان وما يزال قائما به بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها ، إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الدعوى وصدر فيه الحكم المطعون فيه يدخل في المدة المقررة بالشهادة لتخالف المعارض من الحضور . لما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ قضت في موضوع المعارضة برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه يكون قضاؤها مبنيًا على بطلان في الإجراءات أثر في حكمها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

---

## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنتية ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصالح محمد نصار ،  
ومحمد حلي رافب .

( ٥٦ )

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) دعوى مدنية " نظرها والحكم فيها " . استئناف . " ما لا يجوز  
استئنافه من أحكام " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .

خضوع الدعوى المدنية التابعة . فيما ورد فيه نص . للأحكام المقررة  
في قانون الإجراءات . المادة ٢٦٦ إجراءات .

عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى كان التعويض  
المطلوب لا يزيد عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي . ولو شاب الحكم خطأ  
في تطبيق القانون أو تأويله . ولو كان التعويض مؤقتاً . المادة ٣٠٣ إجراءات .

( ٢ ) دعوى مدنية . استئناف . " ما لا يجوز استئنافه من أحكام " . نقض .  
" ما لا يجوز الطعن فيه من أحكام " .

انغلاق باب الطعن بالاستئناف في الدعوى المدنية بالنسبة للدعى بالحق  
المدني . أثره : عدم جواز طعنه فيها بطريق النقض ولو قضى فيها استئنافياً بالرفض  
بناء على طعن المتهم في الحكم القاضي بالإدانة والتعويض . أساس ذلك ؟

١ - تنفي المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية بأن يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في ذلك القانون فتجري أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣ ٤ من القانون ذاته قد أجازت للدعي بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها . إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا فلا يجوز للدعي بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله وهذه القاعدة تسري ولو وصف التعويض المطالب به أنه مؤقت .

٢ - مر المقرر أنه حيث يتخلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض - لما كان ذلك - وكانت الطاعة في دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية - طالبت بتعويض قدره قرش واحد على حصيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب النهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثاني درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدعي بالحقوق المدنية حقا في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف - لما كان ما تقدم - فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قام بتبديد المبالغ المبيعة بالمحضر لشركة التعدين المصرية التي كانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة فاختمها لنفسه اضرازا بالشركة المحنى عليها . وطابت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت الشركة المحنى عليها مدنيا قل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الساحل الجزئية قضت بحضور باعلا بمادة الاهاام بخمس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ والزامه أن يدفع للجمعية باءق المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماء . فاستأنف ومحكم القاهرة الابتدائية ( بهته استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من البهمة لمسندة اليه ورفض الدعوى المدنية والزام رافعتها المصاريف . فطعن وكيل المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## الحكمة

حيث إن المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع والفصل في الدعوى التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرى أحكامه على تلك الدعوى في شأن المحاكم والأحكام وطرق الطعن فيها مادامت فيه نصوص خاصة بها ، ولما كانت المادة ٣٤١ من القانون ذاته قد أجازت للدعى بالحقوق المدنية استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الاينهاى للقاضى الجزئى ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت وبالنسالى لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض

— على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة في دعواها المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالبت بتعويض قدره قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت وهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الاتهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت ، فإنه لا يجوز لها الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواها المدنية ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة ثانية درجة بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقاً في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يكون غير جائز .

## جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
ومصلاح الدين نصار .

( ٥٦ )

### الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٨ القضاية

مواد مخدرة . وصف التهمة . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .  
( ١ ) حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة . حده : إلزام الواقعة  
المادية المبينة بأمر الإحالة . مثال في مواد مخدرة .

( ٢ ) مسئولية جنائية . " موانع المسئولية " . عقوبة . " موانع العقاب " .  
مواد مخدرة .

الإعفاء المقرر بالمادة ٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقه :  
العقوبات المترتبة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه . البحث في قوافر موجب أعماله  
من عدمه . يكون بعد إسباغ الوصف القانوني على الرافعة .

( ٣ ) إذن التفتيش . " إصداره " .

شروط صحة الإذن بتفتيش شخص المتهم أو مسكنه ؟ .

( ٤ ) تفتيش . إذن التفتيش . " إصداره " . إعتدلال .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .

خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته  
أو محل إقامته . لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن . أساس  
ذلك ؟ .



١ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعت وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف للقانوني السليم ، وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز الخوهر المخدر هي بداتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن به . وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة ، دون أن يتصحر التعديل لاستناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى . فإن الرصف الذي نزل إليه المحكمة في هذا النطاق حين استبرت إحراز الطاعن للمخدر بمجرد عر أي من قصدي الاتجار أو التعاطي ، إنما هو تطبق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي يستلزم أعمال الماد ٣٨ منه إذا ما ثبت لمكة الموضوع أن الإحراز مجرد من أي من القصد للذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانوني صحيح للواقعة لمادية لمطوحيه عليها .

٢ - الأصل وفقاً للمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه . ولما كان تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما لم نخطئ الحكم في تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في هذا الشأن .

٣ - من المقرر أن كل ما ينترط لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تاذن في إجراءاته في مسكن لمتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يخون وحل الصبب القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنابة أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو حرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداها

أن التحريات السرية التي قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعن يتجسس في المواد المخدرة ويروجها بمدينة القاهرة وتؤكد ذلك من المرافعة ، وقد أذنت النيابة - بناء على الحضر الذي تضمن هذه التحريات - ضبط وتفتيش الطاعن حال تواجده بالقاهرة . وبناء على هذا الإذن تم ضبط الطاعن في كمين أعد له خارج مبنى محطة السكك الحديدية بالقاهرة وكان يحمل حقيبة تبين أن بداخلها ثلاثين طوبة من محدد المشيش ، وإذا كانت المحكمة قد اطعمت إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش وإلى أن الطاعن هو المقصود بالتحريات التي صدر الإذن بناء عليها فقد رفضت دفاع الطاعن وهذا الشأن وقضت بأدائه بحكمها المطعون فيه . فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير مفيد .

٤ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن التماس لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صاعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينهيه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مفيداً .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأن أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيشاً) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بمواد الإحالة فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات القاهرة - مشكلة من دائرة أخرى - قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة .  
فقطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ومخالفة القانون ، ذلك بأنه نفى عن الطاعن قصد الاتجار الذي شمله أمر الإحالة دون أن يثبت الطاعن إلى هذا التغيير في وصف التهمة مما حال بينه وبين الإفادة من الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ باعتبار أنه قد أرشد من . أنت المخدر المضبوط . كما أن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش الصادر من . هيئة مستقبلية ون وكيل نيابة غير مختص ولقيام الإذن على تحريات غير جدية لعدم إيرادها بينات كافية عن المتهم وقد رد الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ إطراره ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحرار مخدر وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة مائفة تؤدي إلى مارتبه عليها ، عرض لقصد الاتجار واطرحه بقوله : " لأنه لم يثبت بوجه قاطع أن قصد المتهم من إحراره الحشيش دولالاتجار ، وترى المحكمة من ملائسات الدعوى وظروفها أن المتهم قد أحرز المخدر المضبوط بغير قصد الاتجار أو التعاطي " ثم مضى الحكم إلى الرد على ما أثاره الطاعن من تمسكه بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بقوله : " إن المحكمة وقد خلصت إلى إسباغ وصف الإحرار بغير قصد الاتجار أو التعاطي على الواقعة وأعملت في حق المتهم أحكام المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون سالف الذكر فإن تمسك الدفاع عن المتهم بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ منه هو في غير محله " . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترو



الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم . وإذا كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز الجواهر المخدرة بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة ، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجردا عن أى من قصدى الاتجار أو التعاطى ، إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذى يستلزم إعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الإحراز مجرد من أى من القصدى اللذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تبسده للدفاع إلى ما أسبقته من وصف قانونى صحيح للواقعة المساداة المطروحة عليها . وإذا كان الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون المذكور أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه وكان تصدى المحكمة يبحث توافر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره وبذلك لا يكون هناك محل لما يشير الطاعن فى هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تاذن فى إحرازه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحريته واستدلالاته أن جريمة معينة — جنائية أو جنحة — قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحرية أو حرمة مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بذلك الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما يؤده أن التحريات السرية التى قام بها قسم مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويروجها بمدينة القاهرة وتلك من المراقبة ، وقد أذنت النيابة — بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات بضبط وتفتيش الطاعن حال تواجده بالقاهرة . وبناء على هذا الإذن تم ضبط

الطاعن و كبر أعدد له خارج مبنى محطة للسكك الحديدية بالقاهرة وكان يحمل حقيبة تبين أن بداخلها ثلاثير طريرة من مخدر الحشيش ، وإذ كانت المحكمة قد اطمانت إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش وإلى أن الطاعن هو المقصود بالتحريات التي صدر بالإذن بناء عليها فقد رفضت دفع الطاعن في هذا الشأن وقضت بإدائته بحكمها المطمور فيه . ولما كان من المقرر أن الاتجار في المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلول القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالاته الظاهرة فيها كما أن الترويج مظهر لهذا النشاط في الاتجار ، وكان الإذن بالتفتيش يصح إذا صدر من عضو النيابة العامة لينفذ في نطق اختصاصه المكاني ، وكان من المقرر أن نقدير جدية التحريبات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا يزال من صحتة خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفتة أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن ، ولما كان الحكم المطمور فيه قد تناول الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً - لما كان متقدماً ، فإن الطعن برسته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عبد الحاق بن دادي ، وميش رشدي ، ومحمد علي طينغ ، وحسن جهم .

( ٥٧ )

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) نقض . " إيداع الأسباب . ميعاده " .

إيداع أسباب الطعن بالنقض بعد الميعاد . ا.هـ . : عدم قبول الطعن شكلا .

( ٢ ) دعارة . إثبات . " بوجه عام " . جريمة . " أركانها " . حكم .  
" تسببه . " تسبب غير معيب " . " بيانات التسبب " . عقوبة . " عقوبة  
الجرائم المرتبطة " . ارتباط . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

ركن العادة . في جريمة استعمال محل للدعارة . جواز إثباته بكافة الطرق .

أركان جريمة التحريض على الدعارة . التحدث عنها استقلالا . غير لازم .

( ٣ ) إثبات " أوراق " . حكم . " تسببه . " تسبب غير معيب " .  
دعارة . شهادة مرصية

إثبات الحكم . وجود تغير بالشهادة المرصية الرسمية طاهر للعين المجردة .  
كفايته لإطراحها أساسا ذلك ؟

( ٤ ) إثبات . " بوجه عام " . " أوراق رسمية " . " شهادة " .



القضاء بالبراءة لتلقي محرر المحضر لاتهم سابق. لا يحول دون الأخذ بمحضر  
حرره بعد ذلك لذات المتهم . عن تهمة مماثلة .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنتين حضوريا بتاريخ ٢٣ من  
فبراير سنة ١٩٧٧ ، فقررت الطاعنة الثانية بالطعن فيه بطريق النقص بتاريخ  
٣ من أبريل سنة ١٩٧٧ في الميعاد - بيد أن الأسباب التي بنى عليها طعنهما لم تودع  
إلا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٧٧ ، بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤  
من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضوري - دون قيام  
عذر يبرر تجاوزها هذا الميعاد ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم  
منها شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يرسم لثبوت ركن العادة -  
في استعمال محل لممارسة دعارة الغير - طريقا معيناً من طرق الإثبات  
ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتحريض على ارتكاب الدعارة بل يكفي أن  
يثبت الحكم تحققه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بنظر  
معقب ، وإذا كان الحكم المنعوض فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة  
العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنة بها - مطبقاً في حقها الحكم المادة ٣٢  
من قانون العقوبات بتوقيعه عليها العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - وأورد  
على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن ما تثيره الطاعنة من أنه  
لم يسبق الحكم عليها في جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة ومن أن الحكم لم يدل  
على توافر التحريض على ارتكاب الدعارة يكون حسب الحكم لإطراح شهادة  
المستشفى - المقدمة من الطاعنة - ما أثبتته من وجود تمليح ظاهر للعين  
المجردة بتاريخ الخروج المثبت بها ، هذا إلى أن المحكمة أن تلقت عن دليل النفي  
ولو كانت أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة  
التي وصلت إليها . لما كان ذلك ، وكان قول الطاعنة أنها شريكة في الدعارة

أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إذا هي اطمأنت إلى ما أثبتته الضابط محرر المحضر في محضره ولم تأبه بما هو ثابت في مدونات حكم سابق صادر ببراءة الطاعنة — من أن هذا الضابط لفق لها تهما مماثلة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنتين وأخرى بأنهن (أولا) المتهمتان الأولى والثانية (أ) فتحتا محلا للدعارة على النحو المبين بالمحضر . (ب) حرضتا المتهممة الثالثة على ممارسة الدعارة . (ج) عاونتا المتهممة الثالثة على ممارسة الدعارة . (ثانيا) المتهمتان الأولى والثانية أيضا : اعتادتا ممارسة الدعارة . (ثالثا) المتهمات جميعا : مدت منشردات بأن لم يتخذن وسيلة مشروعة للتعيش . وطلبت عقابهن بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، ومواد القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح قسم ثان طنطا الحزنية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهممة الأولى والثانية سنة مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لايقاف التنفيذ وبتغريم كل منهما مائة جنيه والغلق والمصادرة ، وبحبس المتهممة الثالثة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لايقاف التنفيذ ، وبتغريمها خمسة وعشرين جنيها . فاستأنفت المتهمتان الأولى والثانية . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعننا في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنتين حضوريا بتاريخ ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ ، فقررت الطاعنة الثانية بالظمن فيه بطريق النقض تاريخ ٣ من ابريل سنة ١٩٧٧ — في الميعاد — بيد أن الأسباب التي بنى عليها طعننا لم تودع

إلا بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٧٧ ، بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضوري - دون قيام عذر يبرر تجاوزها هذا الميعاد ، ومن ثم تمتنع القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منها شكلا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون المشار إليه .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنة الأولى استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ن مبني هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجرائم فتح محل للدعارة وتحريض أثنى ومعاونتها على ارتكاب الدعارة والاعتداء على ممارسة الدعارة ، قد شاب قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر ركن العادة في استعمال المحل لممارسة دعارة الغير - إذ لم يسبق الحكم على الطاعنة في جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة - كما أنه لم يدل على توامر التحريض على ارتكاب الدعارة . هذا إلى أنه ضرب صفحا عن مستندات الطاعنة - سواء ما تعلق منها بمريضها الذي يحول دون ممارسة الجنس والذي اطرح الحكم دليله دون علة سائغة ، أو بكونها شريكة في إحدى شركات مواد البناء مما ينافي بها عن ارتكاب الجرائم المشار إليها - وأخيرا فإن الحكم لم يلق بالاً إلى سبق صدور حكم نهائي ببراءة الطاعنة من تهم مماثلة تأميسا على تليفها من جانب رجال المباحث والمهود .

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه حصل واقعة الدعوى وسرد أدلتها بما موجه أنه بناء على أمر بتفتيش مسكن الطاعنة الثانية - التي دلت التحريات على أنها تديره للدعارة - تم ضبط الطاعنة الأولى بأحدى حجراته مرتدبة إقبصا للنوم وحافية القدمين فوق سرير بجوار أحد الشبان ، كما ضبطت المحكوم عليها الثالثة - التي شوهدت مصابة بجرح فوق حاجبها - وقررت أن الطاعنة الأولى ضربتها لامتناعها عن ممارسة الجنس ، واعترفت الطاعنة الثانية في تحقيق النيابة بإدارة مسكنها للدعارة مفررة أن الطاعنة الأولى هي التي تتولى احضار طالبي المتعة من الجنس إلى المسكن . ويبين من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه وأضاف إليها انفصاحا عن الاطمئنان إلى ما أثبتته محرو المحضر في محضره ،



والى ما قرره المحكوم عليها الثالثة فى تحقيق النيابة من أن الطاعة الأولى اعتادت تقديمها للرجال مقابل أجر وأنها أحضرت بصحبتها رجلا - فى اليوم السابق على الضبط - وأمرتها بارتكاب الفحشاء معه فلما أخبرتها بوجود مانع لديها اعتدت عليها بالضرب ، وإلى ما قرره الطاعة الثانية من أن الطاعة الأولى أحضرت المحكوم عليها الثالثة لتقديمها للرجال فى مسكنها ، وإلى اقرار الطاعة الأولى بضبطها لدى الطاعة الثانية وبأن المحكوم عليها الثالثة عملت لديها كخادمة ، وإلى دلالة الاصابات المشاهدة بالمحكوم عليها الثالثة ، فضلا عن التقرير الطبي الذى أثبت أن بالطاعتين والمحكوم عليها الثالثة آثارا جلدية وظواهر تناسلية تشير إلى تكرار الاتصال الجنسى بدون تمييز. وأورد الحكم ما يفيد عدم اطمئنانه إلى الشهادة المقدمة من الطاعة الأولى الصادرة من مستشفى الحيات والى أثبت بها دخولها المستشفى يوم ١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وخروجها يوم ٢٤ من ذلك الشهر - وهو اليوم السابق على الحادث - لما لاحظته المحكمة من وجود تصلب ظاهرا بالرقم ٢ من رقم ٢٤ ، وأخيرا أشار الحكم إلى أن سبق القضاء ببراءة الطاعة الأولى من تهمة فتح محل للدعارة والاعتياذ على ممارسة الدعارة - فى واقعة ضبطت بمعرفة الضابط محرر المحضر فى الدعوى المسائلة - وما جاء فى مدونات حكم البراءة من أن هذا الضابط لفق الاتهام ، لا يزعم من عقيدة المحكمة وثقتها فى الأدلة السالف الإشارة إليها تفصيلا . لما كان ذلك وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لم يرسم لثبوت ركن العادة - فى استعمال محل لممارسة دعارة الغير - طريقا معيناً من طرق الانبات ، ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتجريض على ارتكاب الدعارة بل يكفى أن يثبت الحكم تحققه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعة بها - مطبقا فى حقها حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتوقيمه عليها العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، فإن ما تدره الطاعة من أنه لم يسبق الحكم عليها فى جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة ومن أن الحكم لم يدل على توافر التجريض على ارتكاب الدعارة يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان حسب الحكم لا طراح شهادة المستشفى - المقدمة من الطاعة - ما أثبتته

من وجود تصليح ظاهر للعين المجردة بتاريخ الخروج المثبت بها ، هذا إلى أن المحكمة أن تلتفت من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي وصلت إليها . لما كان ذلك وكان قول الطاعة أنها شريكة في إحدى شركات مواد البناء وتقديمها لمستندات - الملح إليها الحكم المطعون فيه - تدليلا على ذلك لا يخرج من كونه دفاعا موضوعيا مما يستفاد الرد عليه دلالة من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدر الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة إذا هي اطمانت إلى ما أنبته الضابط محرر المحضر في محضره ولم تأبه بما هو ثابت في مدونات حكم سابق - صادر ببراءة الطاعة - من أن هذا الضابط لنق لها تهما مماثلة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد طاهر مرزوق نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة  
المستشارين أحمد قزاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وصلاح الدين محمد صابر .

( ٥٨ )

الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٨ القضائية

وصف التهمة . إجراءات " إجراءات المحاكمة " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع  
" ما يوفره " . قتل عمد . ضرب " أحدث عامة " .

تغيير المحكمة تهمة من مشروع في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة .  
تعديل في التهمة ذاتها وليس بمجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إيراؤه إلا أثناء  
المحاكمة وقبل الحكم في ادعوى مع تلفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . اخلال  
بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعنين وآخرين بوصف أنهم  
ارتكبو جريمة المشروع في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار فاستبعد الحكم  
نية القتل وانتهى إلى ادانة الطاعن الأول بجريمة أحداث عامة مستديمة برأس  
المجنى عليه ، ولى ادانة الطاعن الثاني بجريمة أحداث عامة مستديمة بالفك السفلى  
للمجنى عليه المذكور - لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة  
أن المحكمة لم توجه تهمة أحداث العامة إلى الطاعنين ولم تلفت نظر المدافع عنهما  
للمرافعة على هذا الأساس ، وكان التغيير الذي أجرتة المحكمة في التهمة من مشروع  
في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة لا يعتبر مجرد تغيير في وصف  
الأفعال المسندة للطاعنين في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات اجراءه في حكمها  
بغير سبق تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ،



وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة المستديمة والتي قد يثير الطاعنان جدلا في شأنها . لما كان ما تقدم وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر اخلافا بحق الدفاع ، وكان القانون لا ينحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه — دون أن تلت نظر المدافع عنه إلى ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مبنيًا على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين — حكم ببراءتهم — بانهم : شرعوا في قتل .. .. عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتل أي فرد من طائفة وصمموا عليه واعدوا لذلك عصيا وتربصوا بالطريق انتظارا لمروره وما أن شاهدوه يركب سيارة أجرة حتى استوقفوها وأنزلوه منها عنوة وانهالوا عليه ضربا بالعصى قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وطلبت من مستشار الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم — بعد أن عدلت وصف التهمة في حق المتهمين — الطاعنين — ودأبت كلا منهما بجريمة احداث اصابة نشأت عنها عاهة مستديمة — قضت حضوريا عملا بالمادة ۱/۲۴ من قانون العقوبات بمعاينة كل من الطاعنين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .

## المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان كلا منهما بجريمة أحداث أصابة نشأت عنها عاهة مستديمة قد شابه الاخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة من جنابة شروع في قتل عمد إلى جنابة أحداث عاهة مستديمة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ليتراجع على أساسه في التهمة الجديدة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين وآخرين بوصف أنهم ارتكبوا جريمة الشروع في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار فاستبعد الحكم نية القتل وانتهى إلى ادانة الطاعن الأول بجريمة أحداث عاهة مستديمة برأس المجنى عليه ، وإلى ادانة الطاعن الثاني بجريمة أحداث عاهة مستديمة بالفك السفلي للمجنى عليه المذكور — لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم توجه تهمة أحداث العاهة إلى الطاعنين ولم تلتفت نظر المدافع عنهما للرافعة على هذا الأساس ، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعنين في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنابات اجراءه وحكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملا بنص المادة ۳۰۸ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لان ذلك المحكمة اجراءه إلا أداء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة لمكونة للعاهة المستديمة والتي قد يثير الطاعنان جدلا في شأنها . لما كان ما تقدم وكان عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر اخلا لا بحق الدفاع ، وكان القانون لا ينحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شتمتها التحقيقات — لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه — دون أن تلتفت نظر المدافع عنه إلى ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مبذوا على اجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد قزاد جتينة ، ودكتور أحمد وفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، وجمال الدين  
منصور .

( ٥٩ )

الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ القضائية

- ( ١ ) قتل عمد . قصد جنائي . إثبات . " بوجه عام " .  
قصد القتل أمر خفي . إدراكه من ظروف الدعوى وملايساتها .
- ( ٢ ) قتل عمد . سبق إصرار . إثبات . " بوجه عام " .  
سبق الإصرار . تعريفه . إثباته ؟
- ( ٣ ) إثبات . " شهادة " حكم . " تسليه . تسبب غير معيب " .  
دفع . " ادفع بتفليق التهمة " . نقض . " أسباب الطعن مالا يقبل منها " .  
كفاية استناد الحكم إلى مالا تناقض فيه من أقوال الشهود .  
حق المحكمة الأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود . وإطراح ماعده .  
عدم إيراد الحكم لتفصيلات أقوال الشاهد . يفيد اطراحها .  
الدفع بتفليق التهمة . موضوعي .
- ( ٤ ) إثبات . " شهادة " . حكم . " مالا يعيبه في نطاق التدليل " . نقض .  
" أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .  
وزن أقوال الشاهد وتقديرها . . موضوعي .  
حق المحكمة الأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد . دون  
بيان العلة .



## (٥) حكم "بيانات حكم الإدانة" .

عدم إيراد حكم الإدانة لمادة . تعريفية . لا شأن لها بالعقوبة . لا يعيبه .

١ - من المقرر أن قصد القتل أمر لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه ، استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلاً سائفاً واضحاً في أثبات توافرها لدى الطاعنين في قوله "أنهما استعمالاً سلاحين ناريتين من شأنهما إحداث القتل وصبوب كل منهما سلاحه إلى المجنى عليه وأطلق منه عدة أفعرة عليه قاصداً من ذلك قتله وإزهاق روحه وأصابه أحد الأفعرة في جسمه والدافع لهما على أقراف جريمة القتل سابقة اتهامهما المجنى عليه" . فإن معنى الطاعنين في خصوص قصد القتل يكون غير سديد .

٢ - إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ بالحكم في تقديره ، ومن ثم فإن معنى الطاعنين في خصوص توافر ظرف سبق الإصرار ، يكون غير سديد .

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد هذه التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته ، ذلك أن لمحة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل ، فلها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وهي إذ تعمل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها ، وفي عدم

إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها ، لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد حصل أقوال شهود الإثبات بما لا تناقض فيه ، وكان الطاعنان لا يجادلان في أن ما حصله الحكم منها له أصله الثابت في الأوراق ومن ثم فإن الجدل في ذلك توصلنا إلى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال والإدعاء بتلفيق الاتهام هو من الأمور الموضوعية التي لا يجوز إثارتها أمام محكمة القضاة وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا المقام يكون في غير محله .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتحويل القصص عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب ولها أن تأخذ من الأدلة ما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون إلزام عليها ببيان علة ما ارتأته وفي اطمئنانها إلى أقوال الشهود ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعنان من نعي على الحكم لعدم إيراد علة اطمئنانه إلى أقوال شهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى تنأى عنه وظيفة محكمة القضاة ومن ثم يكون هذا النعي غير قويم .

٥ - لا يعيب الحكم خلوه من إيراد نص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات التي أعمل مقتضاها في حق الطاعنين لأن هذه المادة من المواد التفسيرية ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ( أولا ) شرعا في قتل ... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على قتله وأهدا لذلك سلاحين ناريتين معمرين (بندقيتين) وما أن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل

لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( ثانيا ) أحرز كل منهما سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) . ( ثالثا ) أحرز كل منهما ذخيرة (طلقات) مما تستعمل في السلاحين سالفى الذكر دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتها وإحرازها . ( رابعا ) أطلق كل منهما سلاحا ناريا (بندقية) داخل قرية ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٣٧٩ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٢/٢٦ و ٤ — من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ( ٣ ) الملحق به فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام والمادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فظعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الشروع في القتل عمدا مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسبيب واران عليه البطلان ، ذلك بأن الحكم لم يستظهر بأدلة كافية توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار لدى الطاعنين ، وأغفل الرد على دفاعهما بتلقيق الاتهام واستدلالهما في ذلك بما انطوت عليه أقوال الشهود من تضارب في شأن مكان رؤية المجنى عليه مصابا كما حول على أقوال شهود الإثبات دون أن يبين وجه اطمئنانه إليها . هذا إلى أنه لم يشر إلى نص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات التي أعمل مقتضاها في حق الطاعنين ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات ومما جاء بالتقرير الطبي الشرعى . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس



الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الحماى وتم عما يضموره في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا وانحيا وإثبات توافرها لدى الطاعنين في قوله : " إنهما استعمالا سلاحين نارين من شأنهما إحداث القتل وصوب كل منهما سلاحه إلى المجنى عليه وأطلق منه عدة أعبرة عليه قاصدا من ذلك قتله وإزهاق روحه وأصابة أحد الأعبرة في جسمه والدافع لها على اقتراف جريمة القتل سابقة اتهاهما المجنى عليه بقتل والدهما ارتكبا هذا الحادث أخذا بالثار " . ولما كان الحكم قد استظهر أيضا توافر ظرف سبق الإصرار في قوله : " أنه لاشك في ثبوته قبل المتهمين من ظروف الحادث وملابساته فقد أثار حفيظتهما وقتل والدهما منذ سنة ١٩٦٨ واتهام المجنى عليه في قتله فانهقد عزمهما ووطدا النية على تدبير اعتداء مماثل للذى وقع على والدهما وفي يوم الحادث قابلا المجنى عليه مصادفة ومع كل منهما سلاحه فتهزأ هذه الفرصة وأطلقا عليه عدة أعبرة نارية وذلك تنفيذا لما وطدا العزم وبيتا النية عليه فأصابه حيار " . وما ساقه الحكم بما سلف سائغ ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معروف به في القانون ، ذلك بأن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الحماى قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، ومن ثم فإن معنى اطاعين في خصوص توافر نية القتل وظرف سبق الإصرار يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة مادام قد حصل اقوالهم بما لاتناقض فيه ولم يورد هذه التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته ، ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل ، فلها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وهى إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هى وحدها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد إطراحها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد حصل أقوال شهود الإثبات بما لاتناقض فيه ، وكان الطاعنان

لايجادلان في أن ما حصله الحكم منها له أصله الثابت في الأوراق ، ومن ثم فإن الجدل في ذلك توصلنا إلى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال والادعاء بتطبيق الاتهام هو من الأمور الموضوعية التي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض وبالتالي فإن ما ينمى الطاعنان في هذا المقام يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تظمن إليه دون معقب ولها أن تأخذ من الأدلة ما تظمن إليه وأن تطرح ما عداه دون إلزام عليها ببيان علة ما أرائته وفي اطمئنانها إلى أقوال الشهود ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها ، وكان ما يشير الطاعنان من نهي على الحكم لعدم إيراد علة اطمئنانه إلى أقوال شهود الإثبات لا يعدو أن يكون جدلا في موضوع الدعوى تنأى عنه وظيفة محكمة النقض ومن ثم يكون هذا النعي غير قويم . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم خلوه من إيراد نص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات التي أعمل مقتضاها في حق الطاعنين لأن هذه المادة من المواد التعريفية ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٧٩

بمبادرة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعصوية السادة المستشارين :  
أحمد فؤاد جنبه ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
ومحمد علي راقب .

(٦٠)

الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٤٨ القضائية

اختصاص . "الاختصاص النوعي" معارضة . "نظرها والحكم فيها" .  
تقض . "ميعاد الطعن" .

قرار الجمعية العامة للمحكمة توزيع القضايا على الدوائر . تنظيمي . لا يخلق  
نوما من الاختصاص تفرد به دائرة دون أخرى . أثر ذلك : بقاء ما قدم من  
قضايا إلى دائرة في حوزتها . تخلف المعارض من حضور جلسة نظر المعارضة  
والحكم فيها رغم علمه بها . استنادا إلى القرار المذكور . لا ينهض عذرا يؤثر  
في انفتاح ميعاد الطعن في الحكم .

تعديل مواعيد عقد الجلسات . عدم امتداده إلى ما حدد منها من قبل .  
متى لم يعلن الخصم بتحديد ميعاد آخر .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ذات الجلسة التي حددت لنظر المعارضة  
والتي كان الطاعن يعلم بتاريخها بموجب توقيعه على تقرير المعارضة — وهو مالا  
ينازع فيه الطاعن — فإنه لا يقبل منه التذرع بأن الاختصاص بنظر القضية قد  
انتقل إلى دائرة أخرى بذات المحكمة الابتدائية طالب أن الحكم صدر من الدائرة  
المحددة في تقرير المعارضة وفي ذات التاريخ المعين فيه لنظرها ، فضلا عن أنه ليس  
من شأن قيام الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر



المختلفة — طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية — أن يخلق نوعا من الاختصاص تفرد به دائرة دون أخرى ولا يبنى على قرار الجمعية العمومية بوضع هذه القواعد التنظيمية ملب ولاية إحدى دوائر المحكمة إذا عدل توزيع القضايا إلى دائرة أخرى كما لا تتولد عن تعديل مواعيد انعقاد الجلسات أية حقوق للمصوم في التخلف عن الحضور بالجلسات التي حددت مواعيد انعقادها من قبل هذا التعديل مالم يعلنوا بوجه رسمي بتحديد مواعيد أخرى لنظر قضاياهم ومن ثم فإن تعديل عمل الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه — بفرض صحته — لا يجدى الطامع عذرا في التخلف عن شهود جلستها المحددة لنظر معارضته والتي لا يمارى في سبق علمه بها . لما كان ما تقدم — وكان التقرير بالطعن قد تم بعد انقضاء الميعاد القانونى دون عذر مقبول فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطامع بوصف أنه :  
 بدد المحجوزات المينة الوصف والقيمة بالمحضر . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه . عارض ، وقضى باعتبار المعارضة كان لم تكن ، فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .

## المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ ولم يقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٧ متجاوزا بذلك الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان الطاعن يتعلل في ذلك بأن عذر المرض قد حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه باعتبار معارضته الاستثنائية كان لم تكن ، وبأن الدائرة التي أصدرت الحكم كانت مختصة بنظر استئناف قضايا جنح شرين يوم الخميس من كل أسبوع وأحيل اختصاصها في بداية العام القضائي بقرار من الجمعية العمومية للمحكمة إلى دائرة أخرى تعقد جلساتها في يوم الاثنين من كل أسبوع ، ولم يعلن بالحضور أمام الدائرة الجديدة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ميعاد التقرير بالطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في الأصل — كالحكم الحضورى — من يوم صدوره إلا أنه إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم راجعا إلى عذر قهري فعندئذ لا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بالحكم ، وكان من المقرر كذلك أنه لا يصح القضاء في المعارضة باعتبارها كان لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه بغير عذر ، فإذا كان تخلفه راجعا إلى عذر قهري حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ويكون النظر في تقدير المذرع عند التقرير باستئناف الحكم أو بالطعن فيه بطريق النقض . ولما كان الطاعن قد تقدم لهذه المحكمة بشهادة طبية مؤرخة ١٩٧٦/١١/٢١ جاء بها أنه وجد مصابا بانزلاق غضروفي وألزم بالراحة التامة والاستراخاء لمدة شهرين من تاريخها وكانت المحكمة لا تطمئن إلى صحة العذر الذي تضمنته هذه الشهادة لأنها لا تثبت أن الطاعن قد لازم الفراش فعلا ولا تشير إلى أن الطبيب الذي حررها قد أشرف على علاجه خلال المدة الموضحة بها فإن هذا العذر لا يكون مقبولا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ذات الجلسة التي حددت لنظر المعارضة والتي كان الطاعن

يعلم بتاريخها بموجب توقيع على تقرير المعارضة — وهو ما لا ينزع فيه الطاعن —  
فانه لا يقبل منه التذرع بأن الاختصاص بنظر القضية قد انتقل إلى دائرة أخرى  
بذات المحكمة الابتدائية طالما أن الحكم صدر من الدائرة المحددة في تقرير  
المعارضة وفي ذات التاريخ المعين فيه لنظرها ، فضلا عن أنه ليس من شأن قيام  
الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية بتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة — طبقا  
لنص المادة ۳۰ من القانون رقم ۴۶ لسنة ۱۹۷۲ بشأن السلطة القضائية — أن  
يخلق نوعا من الاختصاص تفرد به دائرة دون أخرى ولا ينبغي على قرار الجمعية  
العمومية بوضع هذه القواعد التنظيمية سلب ولاية إحدى دوائر المحكمة إذا عدل  
توزيع القضايا إلى دائرة أخرى كما لا تتولد عن تعديل مواعيد انعقاد الجلسات أية  
حقوق للمصوم في التخلف عن الحضور بالجلسات التي حددت مواعيد انعقادها من  
قبل هذا التعديل ما لم يطنوا بوجه رسمي بتحديد مواعيد أخرى لنظر قضاياهم ومن  
ثم فإن تعديل عمل الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه — بفرض محته —  
لا يجدي الطاعن عذرا في التخلف عن شهود جلساتها المحددة لنظره ما رضته والتي  
لا يمارى في سبق علمه بها . لما كان ما تقدم ، وكان التقرير بالطعن قد تم بعد  
انقضاء الميعاد القانوني دون عذر مقبول فانه يتعين القضاء بعدم قبول  
الطعن شكلا .



## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي الغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد اديب ، ومحمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ،  
ومعطى جميل مرسى .

( ٦١ )

### الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٨ القضائية

إعلان . إجراءات . « إجراءات المحاكمة » . عقوبة . « إنقضاؤها  
بمضى المدة » . دفع . « الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية » . دفاع .  
« الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره » . تقض . أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها » .

إعلان المتهم بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور . يقطع تقادم  
الدعوى الجنائية .

لا محل للقول بسقوط الدعوى الجنائية . متى صدر حكم غيابي من محكمة  
الجنائيات في جنائية . السقوط في هذه الحالة . وروده على العقوبة المقضى بها  
غايبا . المادة ٥٢٩ إجراءات .

عدم جواز النفي بطلان الحكم لبطلان الاعلان . لأول مرة أمام التقض  
لتطبيقه تحقيقا لموضوعها .

لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم  
المطعون فيه أن الجاضر مع الطاعن دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة  
تأمينا على أنه قد مضى أكثر من عشر سنوات من آخر إجراء صحيح فيها وهو

قرار الإحالة الصادر في ١١/٤/١٩٦٦ م إذ لم يعلن المتهم بأعادة الاجرامات إلا في ٢٥/٥/١٩٧٦ بجلسته ١٦/٦/١٩٧٦ لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه في رده على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية قد ساق قوله " وحيث إنه عن الدفع بانقضاء الدعوى المبدى من المتهم فإنه غير سديد إذ فضلا عن ثبوت إعلانه بأمر الإحالة وبورقة التكليف بالحضور للجلسة التي حوكم فيها غيابيا وهي جلسة ٢٤/٤/١٩٧٤ والتي لم تكن المدة التي تنقضى فيها الدعوى الجنائية قد تكاملت عند انعقادها وهو ( أى الاعلان ) إجراء قاطع لهذه المدة فإن المتهم قد صدر عليه حكم غيابي بعد إعلانه بالحضور وبصدوره لا يكون هناك محل للتحللث عن انقضاء الدعوى الجنائية ذاتها بل يكون الأمر واردا على الحكم ذاته وما إذا كانت العقوبة المقررة بها فيه قد سقطت بمضى المدة وهي لم تسقط بعد حتى تم ضبطه ومن ثم يكون الدفع سالف البيان متعين الرفض لما كان ذلك وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن قد تم إعلانه قانونا من محل إقامته ببلدته للحضور بجلسته ٢٤/٤/١٩٧٤ التي صدر فيها الحكم غيابيا من محكمة الجنايات بإدائته ومن ثم يكون هذا الحكم قد صدر صحيحا وما أورده الحكم المطعون فيه في رده على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية سائنا ومتفقا مع تطبيق القانوني السليم وما هو ثابت في الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن في وجه النعي من أنه كان مجندا بالقوات المسلحة في تاريخ محاكمته غيابيا أمام محكمة الجنايات لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع عند محاكمته للمرة الثانية بما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة لما يقتضيه ذلك من تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها ومن ثم يكون منعى العطف من غير محله . وطعنه غير سليم متعينا الرفض .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) شرع في قتل ... ..  
عمدا بأن طعنه بآلة حادة ( مطواه ) قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة  
بالتقرير الطبي الشرعي والنافذة للتجفيف الصدري وخاب أثر الجريمة لسبب  
لا دخل لإرادته فيه وهو اسعاف الجاني عليه بالعلاج . وطلبت من مستشار

الإحالة إعادته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الإحالة . فقرر ذلك .  
ومحكمة جنايات شين الكوم قضت غيابيا بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة  
ثلاث سنوات ، ثم أعيدت إجراءات المحاكمة بعد القبض عليه ، وقضت المحكمة ذاتها  
حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ٢/٣٠ و ١٧ من قانون  
العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ومصادرة المطواة  
المضبوطة . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة  
الشروع في القتل قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن تمسك  
باتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تأسيسا على أن قرار مستشار الإحالة صدر  
بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٦ بإحالة إلى محكمة الجنايات وتاريخ آخر إجراء صحيح هو  
إعلانه في ٢٥/٥/١٩٧٦ م للحضور أمام المحكمة لاعادة الإجراءات ، أما حكم  
محكمة الجنايات الصادر بإدانتة في ٢٤/٤/١٩٧٤ م فقد وقع باطلا لأن الطاعن  
أعلن بهذه الجلسة في محل إقامته ببلدته مع أنه كان في هذه الفترة مجنونا بالقوات  
المسلحة ولم يجر إعلانه قانونا عن طريق الجيش الأمر الذي يعم ذلك الاعلان  
بالبطلان فضلا عن أن الحكم الغيابي لا يعدو أن يكون إجراء سقط بالقبض  
على الطاعن ولكن الحكم المطعون فيه رفض ذلك الدفع بما لا يسوغ رفضه مما  
يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بوصف  
أنه بتاريخ ٩/٤/١٩٦٥ م بدائرة مركز قويسنا محافظة المنوفية شرع في قتل  
.. .. وصدر قرار مستشار الإحالة بإحالة إلى محكمة الجنايات بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٦  
وقضت المحكمة غيابيا بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٤ م بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة  
ثلاثة سنوات وأعيدت محاكمته بعد القبض عليه وقضت محكمة الجنايات  
بتاريخ ٢١/١١/١٩٧٦ م بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمة  
المسندة إليه ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم



المطعون فيه أن الحاضر مع الطاعن دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تأسيسا على أنه قد مضى أكثر من عشر سنوات من آخر إجراء صحيح فيها وهو قرار الاحالة الصادر في ١١/٤/١٩٦٦ إذ لم يعلن المتهم بإعادة الاجراءات إلا في ١٥/٥/١٩٧٦. لجلسة ١٦/٦/١٩٧٦ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه في رده على الدفع انقضاء الدعوى الجنائية قد ساق قوله : " وحيث من الدفع بانقضاء الدعوى المبني من المتهم فانه غير صديد إذ فضلا عن ثبوت اعلانه بأمر الاحالة وبورقة التكليف بالحضور للجلسة التي حوكم فيها غيابيا وهي جلسة ٢٤/٤/١٩٧٤ والتي لم تكن المدة التي تنقضي فيها الدعوى الجنائية قد تكاملت عند انعقادها وهو ( أي الاعلان ) اجراء قاطع لهذه المدة فان المتهم قد صدر عليه حكم غيابي بعد اعلانه بالحضور وبصدوره لا يكون هناك محل للتعديث عن انقضاء الدعوى الجنائية ذاتها بل يكون الأمر واردا على الحكم ذاته وما إذ كانت العقوبة المقررة بها فيه قد سقطت بمضى المدة وهي لم تسقط بعد حتى تم ضبطه ومن ثم يكون الدفع سالف البيان متعين الرفض " وكان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن قد تم اعلانه قانونا في محل اقامته ببلدته للحضور بجلسة ٢٤/٤/١٩٧٤ التي صدر فيها الحكم غيابيا من محكمة الجنايات بادانته ومن ثم يكون هذا الحكم قد صدر صحيحا وما أورده الحكم المطعون فيه في رده على الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية سائغا ومتفقا مع تطبيق القانون السليم ومما هو ثابت في الأوراق ، لما كان ذلك وكان ما يشبه الطاعن في وجه النعي من أنه كان مجندا بالقوات المسلحة في تاريخ محاكمته غيابيا أمام محكمة الجنايات لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع عند محاكمته للمرة الثانية بما لا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة لما يقتضيه ذلك من تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها ومن ثم يكون منعي الطاعن في غير محله — وطعنه خير سليم متعينا الرفض .

## جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار جمن عل المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور . ومحمد وهبه ، ومصطفى  
جميل مرمي .

( ٦٢ )

الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٤٨ القضائية

شهادة مرضية . نقض . " التقرير بالطعن وإيداع الاسباب " . إجراءات .  
إجراءات المحاكمة .

حق محكمة النقض في عدم الاطمئنان إلى الشهادة المرضية . خلو الشهادة  
المذكورة من الإشارة إلى أن محررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه  
وأنه استمر في علاجه الفترة التي حددتها يتم عن عدم جديتها .

لما كان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة ٢٥ نوفمبر  
سنة ١٩٧٦ ورد بها أنه " وجد مصابا باشتباه انزلاق ففصروني مع آلام حرق  
نسا أيمن " ويحتاج لراحة تامة مع العلاج لمدة خمسة وسبعين يوما " ولما كانت  
هذه المحكمة لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة ، إذ أن  
الشهادة لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدأ  
مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها  
مما يتم عن عدم جدية تلك الشهادة . وإذا كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض  
وقدم أسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور  
الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح ... .. وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح طلبنا الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كان لم تكن . فاستأنف ، المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبإلغاء الحكم المعارض فيه وفي الموضوع بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ولم يقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٧٧ كما لم يقدم أسباب طعنه إلا في هذا التاريخ الأخير . متجاوزا في التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الميعاد القانوني الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . - لما كان ذلك - وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبيه مؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ورد بها أنه " وجد مصابا باشتباه انزلاق غضروفي مع آلام عرق النسا أيمن " ويحتاج لراحة تامة مع العلاج لمدة خمسة وسبعين يوما ولما كانت هذه المحكمة لا تطمئن إلى صحة حذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة ، إذ أن الشهادة لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدأ مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها مما ينافي عن عدم جدية تلك الشهادة ، وإذ كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد انقضاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .



## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان الزيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عيسى رشدي ، وفاروق راتب ، ومحمد علي بليغ ، وأيوب بكر الهيب .

( ٦٣ )

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٨ ، القضائية

إشكال في التنفيذ . عقوبة . ” العقوبة التكميلية ” .

إيجار أما كن . نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون ” .  
” الحكم في الطعن ” .

المناط في قبول إشكال الغير في التنفيذ . هو تعارض التنفيذ مع حقوقه .

القضاء بوقف تنفيذ عقوبة خلق عين مؤجرة . بناء على استئصال المؤجر .  
دون التحقق من انتهاء عقد إيجارها . خطأ يوجب النقض والإحالة .  
أساس ذلك ؟ .

من المقرر أن الإشكال المرفوع من الغير الذي يطلب فيه وقف تنفيذ الحكم  
المستشكل فيه يشترط لقبوله موضوعاً أن يكون الحكم بالاستمرار في التنفيذ ،  
يتعارض مع حقوق الغير الذي يعارض في التنفيذ ، وكان تنفيذ عقوبة الغلق  
على الدين المؤجرة لا يتعارض مع حقوق المؤجر المترتبة على عقد الإيجار ، وإنما  
يتعارض مع حيازة الدين وهي المستأجر لا للمؤجر ، وكان المطعون ضده لم يقدم  
لمحكمة الموضوع ما يفيد أن عقد الإيجار قد انقضى وأصبحت حيازة العين المحكوم  
بغلقها خالصة له بحيث يكون في التنفيذ مساس بهذه الحيازة ، فإن الحكم  
المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين  
منه نقضه ، ولما كانت محكمة الموضوع متأثرة بهذا الرأي غير الصحيحة الذي

انتهت إليه قد حجبت نفسها عن بحث حيازة العين محل عقوبة الغلق بحيث لا يمكن القول — من واقع ما جاء في الحكم — بأن المحكمة اعتبرت حيازة العين قد آلت للطعون ضده المستشكل فيتمتع إعادة القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجددا على هذا الأساس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة .. .. وأخرى بأنها ( أولا ) أدارت مسكنها للدعارة بأن سمحت للغير بارتكاب الفحشاء بداخله على النحو المبين بالتحقيقات . ( ثانيا ) سهلت دعارة المتهم الثانية وآخريات على النحو المبين بالتحقيقات . ( ثالثا ) استغلت بغاء المتهم الثانية على النحو المبين بالتحقيقات ، وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ، ومحكمة الآداب الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامة مائة جنيه والغلق والمصادرة ووضعها تحت المراقبة مدة مساوية لمدة الحبس . استأنفت ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فرغ المطعون ضده بصفته مالكا للسكن المكون بقلعه إشكالا في هذا الحكم ، وقضت محكمة الآداب بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الغلق بالنسبة للشقة محل الجريمة وتسليمها للمستشكل مع إلزامه بالمصاريف ، استأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغلق المحكوم بها ضد المستأجرة بناء على إشكال من المالك — المطعون ضده — ليجرد أن عقوبة الغلق ضد المستأجرة ولا تنعدها إلى التوجر ، قد بني على أساس قانوني خاطئ .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكلى بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بوقف تنفيذ عقوبة الغلق على قوله : " وحيث إنه بالنسبة لموضوع الإشكال فإن التهمة المقضى بإدانتها في إدارة هذه الشقة للدعارة والمقضى بغلقها هي مستأجرة لهذه الشقة المملوكة للمستشكل - المطعون ضده - ومؤجرة للتهمة التي دلت بهذه التهمة ويكون الحكم بغلقها لا ينصرف في حقيقته إليها ، وإنما ينصرف إلى المالك المستشكل - وهو يكون عندئذ عقاب على غير اتهام حيث لا صلة له بالتهمة ومن ثم يكون من المتعين وقف تنفيذ هذا الغلق بالنسبة له موضوعا " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الإشكال المرفوع من الغير الذي يطلب فيه وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه يشترط لقبوله موضوعا أن يكون الحكم بالاستمرار في التنفيذ يتعارض مع حقوق الغير الذي يعارض في التنفيذ ، وكان تنفيذ عقوبة الغلق على العين المؤجرة لا يتعارض مع حقوق المؤجر المترتبة على عقد الإيجار ، وإنما يتعارض مع حيازة العين وهي للمستأجر لا للتاجر ، وكان المطعون ضده لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يفيد أن عهد الإيجار قد انقضى وأصبحت حيازة العين المحكوم بغلقها خالصة له بحيث يكون في التنفيذ مساس بهذه الحيازة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى على خلاف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، ولم كانت محكمة الموضوع متأثرة بهذا الرأي غير الصحيح الذي انتهت إليه قد حجبت نفسها عن بحث حيازة العين محل عقوبة الغلق بحيث لا يمكن القول - من واقع ما جاء في الحكم - بأن المحكمة اضطرت حيازة العين قد آلت للمطعون ضده المستشكل فيتعين إعادة القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجددا على هذا الأساس .



## جلسة أول مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان الزيني ، كاتب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : يحيى رشدي ، محمد علي بلوغ ، وحسن حمة . وأبو بكر الديب .

( ٦٤ )

الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٨ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده " . شهادة سلبية .  
نيابة عامة .

امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . في حالة طعن  
النيابة في حكم البراءة . شرطه . الحصول على شهادة سلبية .

الشهادة السلبية . ماهيتها ؟

الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . والشهادة الصادرة بعد الأربعين يوما  
بإثبات تاريخ إيداع الحكم . والتأشير على مسودته بتاريخ إيداعه . عدم  
صلاحية أي منهما لاستداد الميعاد .

متى كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٦  
براءة المطعون ضده — من تهمة الحصول على كسب غير مشروع — فقررت  
النيابة العامة بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٦ ،  
وأودعت الأسباب التي بني عليها الطعن بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦  
مرفقة بها شهادة سلبية — صادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة  
بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ — تفيد أن الحكم لم يرد حتى ذلك  
التاريخ ، وشهادة أخرى صادرة من القلم ذاته في يوم ١٨ من نوفمبر

سنة ١٩٧٦ تتضمن أن الحكم ورد في ذلك اليوم . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة وإن قررت بالظن في الميعاد ، إلا أنها لم تودع الأسباب إلا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك و الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الظن يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت هيئة المحققين المخصوص عليها في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المطعون ضده بأنه في المدة من ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ إلى ٣ يونيو سنة ١٩٧٥ بصعته محاسبا لشركة ... .. حصل لنفسه بسبب استغلال الخدمة على كسب غير مشروع أدى إلى زيادة طائلة في ثروته عبارة عن شرائه السيارة ... .. ملاكي الجيزة قيمتها ١١٥٠ جنيه واستجاره لسكن اجرة ٢٠ جنيه شهريا فضلا عما أنفقه من مصاريف طلاب وهذه الزيادة في ثروته لا تتناسب مع موارده وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها وطلبت عقابه مواد القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها براءة المتهم من طعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٦ براءة المطعون ضده — من تهمة الحصول على كسب غير مشروع — فقررت النيابة العامة بالظن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٦ ، وأودعت الأسباب التي بني عليها الظن بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ مرفقة بها شهادة سلبية — صادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ — تفيد أن الحكم لم يرد حتى ذلك التاريخ ، وشهادة أخرى صادرة من القلم ذاته في يوم ١٨

من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تتضمن أن الحكم ورد في ذلك اليوم . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة وإن قررت بالظن في الميعاد ، إلا أنها لم تودع الأسباب إلا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضوري — ولا يجديها في تبرير مجاوزتها هذا الميعاد إستنادها إلى الشهادتين سالمى البيان ، ذلك بأن امتداد ميعاد الظن وإيداع الأسباب المنصوص عليه في تلك الفقرة مشروط على ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ذاتها — بأن تكون اطعنة قد حصلت على شهادة بعدم إيداع الحكم الصادر بالبراءة قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره وعندئذ يقل الظن وأسبابه خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان الطاعة بإيداع الحكم قلم الكتاب ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الشهادة التي يعتمد بها في هذا المقام هي التي تصدر بعد انقضاء ثلاثين يوما كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر الحكم فيه متضمنة أن الحكم لم يكن — وقت تحريرها — قد أودع ملف لدعوى موقعة عليه رغم انقضاء هذا الميعاد ، وأر الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين — ولو في نهاية ساعات العمل — لا تحقق الغرض الذي قصده القانون منها إذ هي لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك في اليوم ذاته لأن تحديد ميعاد العمل في أفلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأفلام يتمتع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد ، كما وأن الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الظن وإيداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد الميعاد . وإدراك ذلك ، وكان اثبات أن الشهادة الأولى السلبية المؤرخة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٦ محررة في اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم ، وأن الشهادة الأخرى المؤرخة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ محررة بعد انقضاء ميعاد الظن . لإيداع الأسباب — فضلا عن أنها ليست سلبية بل تتضمن تحديد تاريخ إيداع الحكم



وهو ما لم تعد الشهادة لإثباته — فإن هاتين الشهادتين لا تكسبان الطاعة حقا في امتداد الميعاد، ولا يغير من ذلك ما هو مؤثر به على هامش الحكم من وروده في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ لأن التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدي بدوره — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني. لما كان ما تقدم، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة بالطعن وأن إيداع الأسباب التي بني عليها — في الميعاد الذي حدده القانون — هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وإيداع أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه، فإنه يتعين — وقد أودعت أسباب الطعن بعد الميعاد — القضاء بعدم قبوله شكلا ، عملا بمصدر الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون سالف الذكر .

---

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٩

يرأسه السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية العادة المستشارين :  
أحمد فؤاد جنيته ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حلي راجب .

( ٦٥ )

الطعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) عمل . حكم . " بيانات حكم الإدانة " .

الحكم بالإدانة . وجوب اشمال حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة .  
المادة ٣١٠ إجراءات .

قول الحكم أن التهمة ثابتة مما تضمنه محضر ضبط الواقعة دون بيان لمضمونه ووجه استدلاله به . قصور .

( ٢ ) حكم . " بيانات التسيب " . عقوبة . " تطبيقها " . عمل .

قضاء الحكم بتعدد الغرامة المقضى بها بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة دون إيراد لعددهم . قصور . اشمال محضر ضبط الواقعة على عدد العمال .  
عدم كفايته . أحاس ذلك . وجوب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن مقدار العقوبة .

آ - أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة القضا من مراقبة التطبيق للقانون على الواقعة كما صار لإبائها بالحكم وإلا كان قاصراً ، وإذا كان الحكم

المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بمناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يشبه الطاعن بوجه الطعن .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بالنسبة للتهمتين الثالثة والرابعة دور أن يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم هاتان الجريمتان حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة المحكوم بها ويكون بذلك قد جهل العقوبة التي أوقعها على الطاعن مما يعيبه أيضا بالقصور ، ولا يقدح في ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد بمحضر ضبط الواقعة إذ يجب أن يكون الحكم منبثقا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( ١ ) إستخدم العمال الميينة أسماؤهم بالمحصر دون الحصول على شهادة قيد . ( ٢ ) لم يبلغ مكتب التوظيف المختص عن الوظائف التي خلت أو أنشئت لديه . ( ٣ ) لم يحور عقود عمل لعماله . ( ٤ ) لم ينشئ ملفا لكل عامل من عماله . ( ٥ ) لم يقدم لوائح نظام العمل والجزاءات للعمال . ( ٦ ) لم يرسل إلى المكتب المختص البيان النصف سنوى بعدد موظفيه وعماله ، وطلبت عقابه بالمواد ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٦ و ٤٣ و ٤٧ و ٦٩ و ٧٠ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل ، ومحكمة مركز طنطا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم التهم بائتي قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة بالنسبة للتهمتين الثالثة والرابعة . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع



بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائة قرش عن كل من التهم الأولى ،  
والثانية والسادسة وتأيبه فيما عدا ذلك بلا مصاري ف جنائية . فطعن وكيل  
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاذ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم استخدام  
عمال بدون شهادة قيد وعدم الإبلاغ عن الوظائف الخالية وعدم تحرير عقد عمل  
لكل عامل وعدم إنشاء ملف خاص لكل منهم وعدم تقديم لوائح نظام العمل  
والجزاءات والبيان النصف منوى قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على خطأ  
في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد  
العمال بالنسبة للثمتين الثالثة والرابعة دون أن يستظهر عدد العمال الذين وقعت  
في شأنهم هاتان الجريمتان خاصة وقد تكررت أسماء بعض هؤلاء العمال في الكشفوف  
المرفقة بمحضر ضبط الواقعة ، فضلا عن أنه لا توجد علاقة عمل بين الطاعن وبين  
العمال الواردة أسماؤهم في هذا المحضر خلال عام ١٩٧٤ بدلالة عدم قيدهم  
في المستندات الخاصة بهيئة التأمينات الاجتماعية مما يعيب الحكم بما يستوجب  
نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدوى على قوله : "حيث إن واقعة الدعوى  
تخص فيما أثبتته محضر المحضر من أن المتهم ارتكب المخالفات الواضحة بمحضر  
ضبط الواقعة وحيث أن المتهم لم يسأل ، وحيث أن التهم المستندة إلى التهم  
ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً مما تضمنه محضر ضبط الواقعة الذى تطعن المحكمة  
إلى صحته ومن عدم دمع لاتهام دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه وفق مواد  
الاتهام .. " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات  
الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المسووجة  
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى  
استخلصت منها لمحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها  
تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها

بالحكم وإلا كان قاصرا، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يشهده الطامن بوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بالنسبة للثمتين الثالثة والرابعة دون أن يستظهر في مدوناته عدد العمال الذين وقعت في شأنهم هاتان الجريمتان حتى يمكن تحديد مقدار الغرامة المحكوم بها ويكون بذلك قد جهل العقوبة التي أوقعها على الشاعن مما يعيبه أيضا بالنقصان ، ولا يقدح في ذلك أن يكون عدد العمال قد ورد بمحضر ضبط الواقعة ، إذ يجب أن يكون الحكم منبثا بذاته من قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكفيه في ذلك أى بيان آخر خارج عنه . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالنقصان في التمسبب مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد قنار، جنته ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، وجمال الدين منصور .

( ٦٦ )

الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤٨ التضيائية

( ١ ) معارضة . " نظرها والحكم فيها " . إعلان .

(\*) إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . وجوب أن يكون  
لشخصه أو في محل إقامته . المادة ١/٢٣٤ إجراءات . عدم وجود أحد  
في موطن المعارض يصبح تسليم الورقة إليه أو كون مسكنه مغلقا . وجوب تسليم  
ورقة الإعلان إلى جهة الإدارة : اعتبار الإعلان متبعا لآثاره من وقت تسليم  
الصورة إلى من سلمت إليه قانونا . السادة ١٠ ، ١١ مرافعات . تمام  
الإعلان على هذا النحو . أثره : افتراض علم المعلن إليه بحصوله . ما لم  
يثبت العكس .

( ٢ ) نقض . " ميعاد الطعن " .

ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة . يؤخذ بحسب الأصل .  
من تاريخ صدوره

١ - لما كان الطامن قد أعلن بالحضور للجلسة التي نظرت فيها معارضته  
وقد جرى الإعلان وفق أحكام المادة ٢٣٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية

( \* ) راجع أيضا الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩ / ٣ / ٤  
( لم يقرر ) .



التي تقضى باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن إليه أو في محل إقامته والمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه إذا لم يجد المحضر أحدا في موطن المطلوب إعلانه ممن يصح تسليم الورقة إليه فعليه تسليم الورقة إلى جهة الإدارة ذلك بأن المحضر قد أثبت أنه انتقل في يوم ٢٥/١٠/١٩٧٦ إلى محل إقامة الطاعن فألفاه مغلقا فانتقل إلى جهة الإدارة في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان إلى مندوب الادارة ثم قام في الغد - ٢٦/١٠/١٩٧٦ - باخبار الطاعن بذلك بكتاب مسجل ، فإن هذا الاعلان الصحيح يعتبر عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر - منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعن بمحصول الاعلان - وإذا كان الطاعن لم يدحض - لدى محكمة النقض - هذا الافتراض فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة .

٢ - لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون عذر مقبول فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أصدر شيكا بمبلغ أربعين جنيها دون أن يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مركز بلقاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه

وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٨ باعتبار المعارضة الاستئنافية كأن لم تكن ولم يقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٢ من يوليو سنة ١٩٧٨ كما لم يقدم أسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وقد امتذر الطاعن بعدم اعلانه اعلانا صحيحا بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبأن المرض حال دون حضوره تلك الجلسة وبالتالي دون علمه بالحكم الذي صدر فيها ، وقدم شهادة طبية مؤرخة ١٢ من يوليو سنة ١٩٧٨ ورد بها أنه عوبل تحت اشراف محررها من هبوط بالقلب وارتفاع بضغط الدم مع روماتزم حاد وكانت ملازما الفراش من ١٥/١/١٩٧٨ حتى تاريخ تحريرها . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي نظرت فيها معارضته ، وقد جرى الاعلان وفق أحكام المادة ٢٣٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته والمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه إذا لم يجد المحضر أحدا في موطن المطلوب اعلانه ممن يصح تسليم الورقة اليه فعليه تسليم الورقة إلى جهة الادارة ذلك بأن المحضر قد أثبت أنه انتقل في يوم ٢٥/١٠/١٩٧٦ إلى محل اقامة الطاعن فالفاء مغلقا فانتقل إلى جهة الادارة في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان إلى مندوب الادارة ثم قام في الغد — ٢٦/١٠/١٩٧٦ — باخبار الطاعن بذلك بكتاب مسجل برقم ٢٣١٦٤ . فان هذا الاعلان الصحيح يعتبر — عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفه الذكر — متجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت اليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعن بحصول الاعلان — وإذا كان الطاعن لم يدحض — لدى محكمة النقض — هذا الافتراض

فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة . لما كان ذلك ، وكانت هذه المحكمة لا تظمن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية السالف ذكرها ذلك أنها حررت في فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن واقع وإنما اخبارا عن أمر غير مقطوع به وقد رد بده المرض إلى ما قبل جلسة ١٩٧٨/١/١٨ المحددة لنظر المعارضة الاستئنافية بثلاثة أيام ، هذا إلى أن اثبت من محاضر المحاكمة أن الطاعن لم يحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستئنافية مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة . لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يقرر بالظعن إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول ، فإن الظعن يكون غير مقبول شكلا .

— — —



## جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين . أحمد فؤاد جنيته ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصالح محمد نصار ،  
وجamal الدين منصور .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٨ القضاية

(١) ضرب . ”أفضى إلى موت.“ . محكمة الجنايات . ”الإجراءات أممها“  
إجراءات . محضر الجلسة . بطلان . حكم . ”بياناته“ ”بطلانه“ . قصاصة .  
السهو الواضح لا ينال من سلامة الإجراءات .

بيان أسماء القضاة . واجب بالنسبة للهيئة التي فصالت في الدعوى . فحسب .  
إغفال اسم عضو هيئة لم تفصل فيها . لا بطلان .

(٢) حكم . ”بياناته“ ”بطلانه“ . بطلان . إثبات ”شهود“ .  
خطأ الحكم في بيان اسم الشاهد . لا يعيبه . طالما لم يخطئ في  
شهادته .

(٣) دفرع . ”الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي“ .  
ثبوت التدبير للجريمة . أثره : إلتفاء موجب الدفاع الشرعي . أساس ذلك ؟

١- لما كان الأصل في الإجراءات الصحة وأنها قد روعيت ما لم يعم دليل  
على خلاف ذلك ، وكانت العبرة في مخالفة الإجراءات أو عدم مخالفتها هي  
بحقيقة الواقع ، وكان من المقرر أن السهو الواضح لا يغير من حقيقة الأمر

شيئا ، وأنه لا يترتب البطلان على اغفال أسماء القضاة إلا بالنسبة للقضاة الذين أصدروا الحكم — وإذ كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه مدونا به أسماء القضاة الذين أصدروه وصرحوا في أنهم هم الذين سمعوا المرافعة وكان الطاعنان لا يدعيان أن هيئة المحكمة التي نظرت الدعوى بـجـلـسـة ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ لم تكن مكتملة أو أن أحد أعضائها شارك في إصدار الحكم المطعون فيه فإن ما يثيرانه من بطلان لإجراءات لا يكون له محل . ولا يزال من صحتها أن الكاتب قدمها عن ذكر اسم رئيس المحكمة الذي انتدب للجلوس بهيئة المحكمة في جلسة غير تلك التي سمعت فيها المرافعة .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه وإن أورد في مدوناته بعد تحصيل واقعة الدعوى بالصورة التي استخلصتها المحكمة — أن من بين أدلة ثبوتها أقوال والدة المجنى عليه ونجلها .. .. وهو اسم المجنى عليه إلا أنه عند إيرادهم مضمون روايتهما أوضح ما شهد به .. .. ، وكان الظاهر من سياق الحكم وتسلسل الوقائع الثابتة به أنه أخطأ بداءة عند ذكر اسم الشاهد الذي تساند إلى أقواله وهو شقيق المجنى عليه وأن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر في حقيقة الشخص المقصود الذي حصل الحكم مضمون أقواله بالتحقيقات ، وإذ كان الطاعنان لا يدعيان على الحكم الخطأ في الإسناد فيما حصله من أقوال الشاهد .. .. فإن الخطأ الماسى من الحكم في ذكر اسمه لا يؤثر في سلامته . ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير سليم .

٣ — من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الإصرار أو انعقاد الاتفاق السابق على إيقاعها أو التحيل لإرتكابها إنتفى حتما موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض ردا حالا على عدوان حال دون الاسلاس له وإعمال الخطة فى إنفاذه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت وقوع الجريمة من الطاعنين بناء على اتفاق سابق بينهما على الاعتداء على المجنى عليه فإنه تنفى بالضرورة حالة الدفاع الشرعى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا ... .. بآلات حادة (مدى) فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكونا يقصدان من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين . بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الحيزة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجرمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه بطلان في الإجراءات وخطأ في الاسناد فضلا عن القصور في التسيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن محضر جلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ خلا من بين اسم أحد أعضاء هيئة المحكمة التي أقامت الدعوى الجنائية على متهم آخر لم يصدر أمر مستشار الإحالة بأحالة لمحكمة الجنايات وقد تساند الحكم إلى أقوال أسندها لتجنى عليه في التحقيق مع أنه توفى إثر الاعتداء عليه ولم يدل بأية أقوال هذا إلى أن الطاعنين طلبا ضم الحكم الصادر في قضية جنحة سلخت من هذه الدعوى تدليلا على قيام حالة الدفاع الشرعى ، وقد اغفل الحكم الرد على هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت أصلا من النيابة العامة ضد الطاعنين وآخر ، وعند نظرها بجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ قررت محكمة الجنايات — مشكلة من مستشارين ورئيس محكمة ابتدائية منتدب — إقامة الدعوى على متهم رابع جديد وإعادة الأوراق للنيابة العامة لإجراء شئونها فيها ، وخلت ديباجة محضر تلك الجلسة من ذكر اسم رئيس المحكمة الابتدائية المنتدب وفي ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٧٧ أمر مستشار الإحالة بأحالة المتهمين الأربعة إلى



محكمة الجنايات ، وعند نظر الدعوى بـجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٧٨ قررت المحكمة إحالتها لدائرة أخرى لعدم صلاحية الهيئة بنظرها لسابقة تصديقها باقامة الدعوى على متهم فيها . وبجلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٧٨ نظرت الدعوى بحضور الطاعنين أمام محكمة الجنايات — بـهيئة جديدة من ثلاثة مستشارين آخر سمعت المرافعة واصدرت الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الاجراءات النصفة وأنها قد روعيت ما لم يتم دليل على خلاف ذلك ، وكانت العبرة في مخالفة الاجراءات أو عدم مخالفتها هي بحقيقة الواقع ، وكان من المقرر أن السهو الواضح لا يغير من حقيقة الأمر شيئاً ، وأنه لا يترتب البطلان على اغفال أسماء القضاة إلا بالنسبة للقضاة الذين أصدروا الحكم . وإذا كان الحكم المطعون فيه مدوناً به أسماء القضاة الذين أصدروه وصريحاً في أنهم هم الذين سمعوا المرافعة وكان الطاعنان لا يدعيان أن هيئة المحكمة التي نظرت الدعوى بـجلسة ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٧ لم تكن مكتملة أو أن أحد أعضائها شارك في إصدار الحكم المطعون فيه فإن ما يثيرانه من بطلان الاجراءات لا يكون له محل ، ولا ينال من صحتها أن الكاتب قد سماها عن ذكر اسم رئيس المحكمة الابتدائية الذي انتدب للجلوس بـهيئة المحكمة في جلسة غير تلك التي سمعت فيها المرافعة كما لا يقبل منهما النعي بالبطلان بدعوى عدم صدور أمر من مستشار الاحالة بإحالة متهم آخر للمحكمة إذ فضلاً عن مخالفته لما هو ثابت بالحكم من صدور أمر إحالة شاملاً له فإن الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل مما لا شأن له بهذا البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وان أورد بمدوناته بعد تحصيل واقعة الدعوى بالصورة التي استخلصتها المحكمة من أن من بين أدلة ثبوتها أقوال والدة المجنى عليه وتبجلها .. وهو اسم المجنى عليه — إلا أنه عند إيراد مضمون شهادتهما أوضح ما شهد به .. ، ولما كان الظاهر من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به أنه أخطأ بداية عند ذكر اسم الشاهد الذي تساند إلى أقواله وهو شقيق المجنى عليه ، وأن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون زلة قلم أو خطأ غير مقصود لا يؤثر في حقيقة الشخص المقصود الذي حصل الحكم مضمون أقواله بالتحقيقات ، وإذا كان الطاعنان لا ينعيان على الحكم الخطأ في الاسناد فيما حصله من أقوال الشاهد

... .. فان الخطأ المأدى من الحكم في ذكر اسمه لا يؤثر في سلامته ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير شديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق السابق على ايقاعها ، أو التحيل لارتكابها انتهى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً على عدوان حال دون الاسلام له وإعمال الخطة في انفاذه ، وكان الحكم قد أثبت وقوع الجريمة من الطاعنين بناءً على اتفاق سابق بينهما على الاعتداء على المحنى عليه مما ينفى بالضرورة حالة الدفاع الشرعى ، وفوق ذلك يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أحداً من الطاعنين لم يدفع بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ولم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق ما في هذا الشأن ، فان نفيهما على الحكم بدعوى القصور في التسبيب أو الاخلال بحق الدفاع بقالة الالتفات من بحث حالة الدفاع الشرعى تكون غير مقبولة . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعيماً رفضه .

## جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن مل المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، ومادل برهان تور ، وشرف الدين خيري ، ومصطفى جميل مرمي .

(٦٨)

### الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٤٨ القضائية

نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش . ” التفتيش بإذن ” .  
 إذن التفتيش . تنفيذه . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها ” .  
 صدور الإذن لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينييه . قيام أي من هؤلاء  
 بتنفيذه . صحيح . أساس ذلك ؟ .

من المقرر في القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة  
 لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينييه ، فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه  
 يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه ، في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي  
 خول كلا منهم سلطة إجرائه ، مادام من إذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه  
 واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لابتعاده بالإجازة إلى غيره ، وإذا كان  
 الثابت من مؤدى أقوال الشهود التي أوردتها الحكم أن الضابط المأذون له قد انتقل  
 وفي محبته الضابط الذي اشترك معه في التحريات إلى المنطقة التي يقع بها سكن  
 المأذون بتفتيشه حيث قام الضابط الأخير بالتفتيش فإن التفتيش الذي تم بمعرفة  
 يكون قد وقع صحيحا لإسناده إليه من المأذون أصلا بالتفتيش .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤/أ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم مما نسب إليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض - اتخ .

## المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس البراءة على ما قال به من بطلان التفتيش لإجرائه ممن لم ينب له من مأموري الضبط القضائي على الرغم مما هو ثابت من أن الأمر بالتفتيش قد صدر لمعين من مأموري الضبط أو لمن ينييه أو يعاونه من هؤلاء وأن من نفذه كان مشتركا في التحريات ومصاحبا لمن استصدر الأمر به مما يجعل تنفيذه صحيحا .

وحيث إن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بناء على التحريات التي أجراها الرائد .. .. و .. .. أذنت النيابة العامة لأولها ومن ينييه أو يعاونه من رجال الضبطية القضائية المختصين قانونا بضبط وتفتيش المطعون ضده وتفتيش مكانه وأنهما توجهتا معا إلى النقطة التي يقع بها سكن المطعون ضده حيث توجه الثاني لتفتيش المطعون ضده وذهب الأول لتفتيش آخر بذات المنطقة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينييه ، فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه ، في حدود الأمر

الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه ، مادام من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعاده بالإجازة إلى غيره ، وإذا كان الثابت من مؤدى أقوال الشهود التى أوردتها الحكم أن الضابط المأذون له قد انتقل وفى صحبته الضابط الذى اشترك معه فى التحريات إلى المنطقة التى يقع بها سكن المأذون بتفتيشه حيث قام الضابط الأخير بالتفتيش فإن التفتيش الذى تم بمعرفة يكون قد وقع صحيحا لإسناده إليه من المأذون أصلا بالتفتيش ، لما كان مانقداً فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أبطل التفتيش على غير سند من القانون ، وحجب نفسه عن النظر فى الدليل الذى أسفر عنه تنفيذه ، ومن ثم يتعين نقضه مع الإحالة .

---

## جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : دكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، وملاح نصار ،  
وجمال منصور .

( ٦٩ )

الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٨ : التضيائية

خلو رجل . إيجار أماكن . إثبات . " بوجه عام " . قانون .  
" تفسيره " .

( ١ ) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر أدلتها وعناصرها .  
موضوعي .

العبرة في الإثبات في المواد الجنائية . بافتناع قاضي الموضوع من أى دليل  
أو قرينة يرتاح إليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين .

الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم تطلبها  
طريقاً خاصاً لإثباتها .

( ٢ ) إثبات . " أوراق " . " شهود " . حكم . " حجته " . نقض .  
" أسباب الطعن ما يقبل منها " . إيجار أماكن .

حق المحكمة الجنائية لإطراح دليل للنفي ولو حمله أوراق رسمية أو حكم في دعوى  
مدنية . أساس ذلك ؟

إطراح الحكم أفعال شهود النفي بعد إirاده مؤداها . أخذاً بدليل  
الثبوت . لا حجب .



١- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، ولما كانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي وأطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل أو قرينة يرتاح إليها ولا يصح مصادرتة في شيء من ذلك إلا إذا قيد القانون بدليل معين ينص عليه . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لم يجعل لإثبات العناصر القانونية للجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طريقاً خاصاً ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في تقرير رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل سائغة في المنطق لا يجادل أطاعن في أن لها أصلها في الأوراق ، فإن ما يثيره من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٢- من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير منتم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها ، وأن المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لأن وظيفتها والسلطة الواسعة التي خولها القانون أياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كيلا يعاقب بريء أو يفلت مجرم يقتضي ألا تكون هذه المحاكم مقيدة في أداء وظيفتها بأي قيد لم يرد به نص في القانون مما يلزم عنه ألا يكون للأوراق الرسمية أو للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أي شأن في الحد من سلطة المحاكم الجنائية التي مأموريتها السعي للكشف عن الحقائق كما هي في الواقع لا كما تقرره جهات أخرى مقيدة بقيود لا يعرفها قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك فإنه لا يعيب الحكم أنه أ طرح شهادة رسمية والتفت عما ورد بمنطوق حكم في دعوى مدنية ، كما لا ينال من صحة الحكم اعراضه عن أقوال شهود النفي بعد أن أوردها لأن مفاد ذلك أن المحكمة لم تظعن إلى صحتها فأطرحتها عندما أخذت بدليل الثبوت .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى خلوا ومقدم إيجار من ... ..  
 وطلبت معاقبته بالمسادين ١/١٨ و ١/٢٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .  
 وادعى كل من المحبى عليهم مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض  
 المؤقت . ومحكمة جنح اللبان الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الاتهام بتفريم  
 المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يدفع لكل من المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيتها  
 على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية —  
 هيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع  
 برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المكموم عليه في هذا الحكم بطريق  
 النقض .. الخ .

## الحكمة

حيث إن ما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة اقتضاء  
 مبالغ زيادة عن التأمين والأجرة القانونية قد شابه فسادا في الاستدلال وقصور  
 في التسبيب وخطأ في القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع بانقضاء الدعوى الجنائية  
 بمضى المدة تأسيسا على أن واقعة التأجير قد تمت في سنة ١٩٦٩ ، واستدل  
 على ذلك بأقوال شاهدة النفي وما ورد بكتاب محافظة الاسكندرية في شأن  
 تاريخ عقد إيجار أولها ، وما ثبت من تاريخ صدور الترخيص بالبناء ،  
 وما جرى به منطوق الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٧٣ مدنى  
 مستأنف الاسكندرية بطرد المطعون ضده الأول من عين النزاع الموضحة بعقد  
 الإيجار المؤرخ ١٩٦٩/٥/١ ، إلا أن الحكم رفض الدفع بما لا يسوغه ، والتفت  
 عن دلالة تلك المستندات وأعرض عن أقوال شهود النفي ، هذا إلى أنه قضى  
 بما لم يطالبه الخصوم إذ أزم الطاعن بأن يؤدي لكل من المدعين بالحق المدنى  
 واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ، حين أنهم طلبوا جميعا إلزامه  
 بدفع هذا المبلغ ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . واستند في رفض الدفع المبدى من الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم إلى أن المدة المقررة لانقضائها لم تكتمل قبل رفع الدعوى تأسيسا على اطمئنان المحكمة لما قرره شهود الإثبات من أن عقود الإيجار وإن كانت مؤرخة في أول مايو سنة ١٩٦٩ إلا أنها محررة في تاريخ لاحق خلال عام ١٩٧١ ولما ورد بالشهادة المقدمة في الدعوى والمستخرجة من قسم الاسكان والمرافق بحافظة الاسكندرية من أن العقار من مستجدات سنة ١٩٧٢/١٩٧١ . ولما كان المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، وكانت العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل أو قرينة يرتاح إليها ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لم يجعل لاثبات العناصر القانونية للجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكامه طريقا خاصا ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في تبرير رفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل سائغة في المنطق لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها في الأوراق ، فإن ما يثيره من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . ولا يعيب الحكم أنه ا طرح شهادة رسمية والتفت عما ورد بمنطوق حكم في دعوى مدنية لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها ، وأن المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لأن وظيفتها والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة



على حقيقتها كيلا يعاقب برئ أو يفلت مجرم يقتضى ألا تكون هذه المحاكم متعينة في أداء وظيفتها بأي قيد لم يرد به نص في القانون مما يلزم عنه ألا يكون للأوراق الرسمية أو للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أى شان فى الحد من سلطة المحاكم الجنائية التى مأموريتها السعى للكشف عن الحقائق كما هى فى الواقع لا كما تقرره جهات أخرى متعينة بقبول لا يعرفها قانون الاجراءات الجنائية . كما لا ينال من صحة الحكم اعراضه عن أقوال شهود النفى بعد أن أوردتها لأن مفاد ذلك أن المحكمة لم تعلم من إلى صحتها فاطرحتها عندما أخذت بدليل الثبوت . لما كان ذلك ، وكان الثالث محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن أربعة أشخاص رفعوا دعواهم المدنية أمام المحكمة عند نظر الدعوى الجنائية بـ ٣ مارس سنة ١٩٧٤ مطالبين الطاعن بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنيها ، وبجلسة ٤ يناير سنة ١٩٧٥ ادعى آخران قبله بحقوق مدنية وطلبا لزامه بأن يدفع واحد وخمسين جنيها لكل منهما — تعويضا مؤقتا كذلك — بما يدل على أن أكثر من مدع بالحقوق المدنية أقام دعواه بالتبعية للدعوى الجنائية مطالبين بتعويض مؤقت — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لكلي منهم بالتعويض المؤقت الذى طلبه فإنه يكون قد التزم حكم القانون ، وفصل فى الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة فى حدود ما قدم لها من طلبات ، ويكون النعى عليه بالقضاء بما لم يطلبه الخصوم غير سديد . لما كانت ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا ، وبصدارة الكفاءة

## جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشدي ، وشرف الدين خيري ، ومحمد دهب ، ومصطفى  
جميل مرمي .

( ٧٠ )

### الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٧ في القضايا

( ١ ) دعوى مدنية . " نظرها والحكم فيها " . دعوى جنائية . " قيود  
تحريكها " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .

حق المجنى عليه الادعاء مباشرة . ولو بدون شكوى سابقة فيما لا يجوز  
رفع الدعوى فيه غيرها . أساس ذلك : الادعاء المباشر بمثابة شكوى .  
شرطية أن يتم في الميعاد .

( ٢ ) دعوى مدنية . " نظرها والحكم فيها " . دعوى جنائية . " تحريكها " .  
إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . نيابة عامة . حكم . " تسببه .  
تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

إعلان صحيفة الدعوى المباشرة . بعد فوات المدة المنصوص عليها  
في المادة الثالثة من قانون الإجراءات . أثره : صحة الدفع بعدم قبول الدعوى  
لانتفاء الحق في رفعها .

زعم الطاعن أن مدة الثلاثة أشهر قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى دون  
المدعى بالحقوق المدنية . لا سند له من القانون .

١ - إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه "لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" ، لما كان ذلك ، وكان من المستقر عليه فقها وقضاء أن للمجنى عليه الذي يدعى بحقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى إنما يشترط أن يتم الادعاء المباشر في خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة سالفة الذكر إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون .

٢ - لما كان الثابت من صحيفة الدعوى المباشرة أنها قد أعلنت بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٠ إلى المتهم أي بعد الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ علم المستأنف ضده (المجنى عليه) بالجريمة ومرتكبها فإن الدفع بعدم قبولها يكون على أساس صحيح من القانون ولا يقدح في ذلك ما جاء في مذكرة (المستأنف ضده) الأخير من إنكاره تارة للتحقيق الذي أجرتة شركة التوزيع السينمائي وعدم علمه به ثم عودته تارة أخرى بالتسليم جدلاً بحصوله إلا أنه يذهب إلى أن مدة الثلاثة شهور هي قيد على حرية النيابة وليس على المدعى بالحقوق المدنية وهو رأى لا تستند إلى صحيح القانون ولا يؤثر فيما استخلصته المحكمة مما سطره المدعى بعريضة دعواه من ثبوت علمه يقيناً بالشكوى المقدمة ضده ومرسلها في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ لما كان ما تقدم جميعه فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يكون صحيحاً ويتعين قبوله .



## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الأزبكية الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه قذف في حقّه على الوجه المبين بعريضة الدعوى وطلب معاقبته بالمراد ۱۷۱ ، ۳۰۳ ، ۳۰۶ ، ۳۰۸ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت في الدعوى حضوراً باعتبارها عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيهاً وإلزامه أن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية . واستأنف المتهم الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت في الدعوى حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع ( أولاً ) برفض الدفع المبسّط من المتهم . ( ثانياً ) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت في الدعوى حضوراً من جديد بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية وقدم وقضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتعيد جلسة لنظر الموضوع .

## المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المدعى بالحقوق المدنية المستأنف ضده أقام دعواه بالطريق المباشر بعريضة معلنة إلى المتهم ( المستأنف ) بتاريخ أول

أبريل ١٩٧٠ كلفه فيها بالحضور أمام محكمة جناح الأزبكية متهما إياه بأنه اعتدى عليه بالسب العلني بأن وجه إليه العبارات الواردة في الشكوى المقدمة منه للسيد رئيس مؤسسة السينما في غضون شهر يوليو سنة ١٩٦٩ زعم فيها أن المدعى بالحقوق المدنية من أصحاب السوابق وأنه نصاب ومحنال وله أربع عشرة سابقة وطلب من المؤسسة عدم التعامل معه لسوء سمعته وسلوكه وكان ذلك بقصد الإضرار بالمدعى بالحقوق المدنية الذي كان متعاقدًا مع شركة القاهرة للتوزيع السينمائي التابعة لمؤسسة السينما على عرض فيلم ( المتهم ) من إنتاج الشركة المملوكة له وكان من نتيجة هذه الشكوى أن رفضت شركة القاهرة للتوزيع السينمائي عرض الفيلم ومنعت التعامل مع المدعى بالحقوق المدنية وقد طلب إجراء تحقيق الشركة الأخيرة بشأن ما نسب إليه من وقائع في هذه الشكوى وأجرت فعلا تحقيقا ظهرت فيه الحقيقة وبراءة المدعى بالحقوق المدنية من جميع ما اسنده إليه المتهم الذي دأب على التشهير بالمدعى بالحقوق المدنية بخطابات يرسلها إلى جميع دور تعرض مسندا إليه أفدح الشتائم والانتهاكات لتزاع بينهما حول فيلم اشتركا في إنتاجه وعين المدعى حارسا عليه ورفض تسليمه إلى المدعى عليه وأصاف قائلا إن التحقيق الذي أجرته شركة التوزيع السينمائي ما زالت تحتفظ به وثابت بدفاترها برقم ١٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٤ وقد حارل المدعى الحصول على صورة من هذه الشكوى إلا أن الشؤون القانونية رفضت الابتصرح من المحكمة وختم المدعى عريضة دعواه بطلب الحكم على المدعى عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المواد ١٧١-٣٠٦-٣٠٨٤ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت واختصم المدعى شركة القاهرة للتوزيع السينمائي طالبا إلزامها بتقديم الشكوى ومرفقاتها للمحكمة .

وحيث إن شركة القاهرة للتوزيع السينمائي قدمت حافظة مستندات حوت الشكوى المقدمة لرئيس مؤسسة السينما الموقع عليها من المدعى عليه والمحورة بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٦٩ وكتابا صادرا من المدير العام لشركة القاهرة

للتوزيع السينمائي بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٩ إلى السيد مدير إدارة البرامج يطلب منه عدم تحديد تاريخ لعرض فيلم (المتهم) لحين الانتهاء من النزاع القائم على الفيلم وكتابا صادرا من المحامي ... إلى رئيس مجلس إدارة مؤسسة السينما بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣١ يخطر فيه بأن الأستاذ / ... هو الموزع ومستغل فيلم المتهم وأن الشاكي ... لا شأن له به ويتضرر من قرار شركة التوزيع السينمائي بعدم عرض فيلم (المتهم) ثم كتابين آخرين من شركة القاهرة للتوزيع السينمائي بأن الفيلم موضوع الشكوى ليس من توزيعها وأنها قد أوقفت تحديد عرض هذا الفيلم لحين فض النزاع بشأنه والأول بتاريخ ١٩٦٩/٨/١ والثاني في ١٩٦٩/٨/٢٠ .

وحيث إن الدفاع عن المتهم - المسأنف - دفع بعدم قبول الدعوى لإتقضاء أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ علم المدعى بالحقوق المدنية المطعون ضده بالواقعة وادعائه المباشر إعمالا للسادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية وقال شرحا للدفع أن النزاع كان محتدما بينه وبين المدعى وأنه يعلم بذلك منذ سنة ١٩٦٧ حين صدر له حكم الحراسة في القضية رقم ١٠٢٥ سنة ١٩٦٧ مستعجل الجيزة وادعى كذبا أنه ابن حارسا على فيلمي الأسوار السوداء والغوريلا اللذين قام المدعى عليه بانتاجهما وإخراجهما وقد أخطر الجهات المختصة بأن المدعى بالحقوق المدنية يحاول أن يتعاقد مع الشركات السينمائية على أفلام لا يملكها بمقولة أن له صفة الحارس عليها في حين أن حكم الحراسة الغي نهائيا بموجب الحكم رقم ١٣١٧ سنة ١٩٦٧ مستعجل الجيزة المؤيد استئنافيا بالحكم رقم ٧٧ سنة ١٩٦٨ في ١٩٦٨/٤/٢ وقد أقر المدعى بالحقوق المدنية في صحيفة دعواه بعلمه بالشكوى في شهر يوليو سنة ١٩٦٩ وبأنه طالب بتحقيقها وحفظت بدفاتر شركة التوزيع السينمائي برقم ١٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٤ الأمر الذي يفيد بثبوت علمه بها علما يقينا في تاريخ سابق على ١٩٦٩/٩/٤ وإذا رفع دعواه بالطريق المباشر بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٠ فإنه يكون قد انقضى أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ علمه بالوقائع المسندة إليه في الشكوى مما يترتب عليه عدم قبول دعواه طبقا للسادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية .



وحيث إن المدعى بالحقوق المدنية قدم مذكرة ردا على هذا الدفع قدمها للمحكمة بجملة ٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ قال فيها أن مؤسسة السينا لم تجر أى تحقيق على أثر الشكوى التى قد قدمها المدعى عليه وأن هذه الواقعة مختلفة من أساسها وليس لها أصل ثابت فى الأوراق وبفرض التسليم بهذه الواقعة جدلا فإن من المستقر عليه أن المادة ٣ من قانون الإجراءات إنما تتضمن قيда على حق النيابة العامة فى مباشرة الدعوى الجنائية ولكن ذلك القيد لا يؤثر على حق المدعى بالحقوق المدنية فى إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم إذا لم تحركها النيابة ولو بدون شكوى سابقة فى خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون وطلب فى ختامها رفض الدفع .

وحيث إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه " لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات وكذلك فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة، ومرتكبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المدعى بالحقوق المدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى إنما يشترط أن يتم الادعاء المباشر فى خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها فى المادة الثالثة سالفة الذكر إذله أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة فى خلال الأشهر الثلاثة التى نص عليها القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت من صدر صحيفة دعوى المدعى بالحقوق المدنية الموقع عليها منه أنه قد أورد بها قوله : " وقد أجرى فى الشركة تحقيق بشأن هذه الوقائع بناء على طلب الطالب وظهرت فيه الحقيقة وبراءة الطالب من جميع ما أئتمده إليه المعلن إليه الأول " ثم جاء فى الصفحة التالية من التعريضة قوله : " وحيث إن الشكوى المقدمة من المعلن إليه الأول قد أحالتها المؤسسة إلى الشركة المعلن إليها الثانية التى حققها بدورها وما زالت تحتفظ بها مع ما أرفق بها من كشف

مزور لسوابق وهمية بعد أن ردت لها الشئون القانونية لشركة القاهرة للتوزيع وثابت من دعاتها برقم ١٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٤ إرسالها إلى مكتب السيد المفوض بالإدارة وما زالت تحت يد الشركة وقد حاول الطالب الحصول على صورة من هذه الشكوى بناء على طلب مقدم منه إلا أن الشئون القانونية أجابت بأنه لا مانع لديها من إعطاء هذه الصورة بناء على طلب المحكمة . لما كان ذلك ، وكان المستفاد مما أورده المدعى بالحقوق المدنية في عريضة دعواه أن حقيقاً قد أجرى بناء على طلبه في شركة التوزيع السينمائي على أثر تقديم الشكوى ضده وظهرت فيه ائتمنة وبراءة مما أسنده إليه المدعى عليه وأن الشكوى بتفرداتها قد أرسلت من الشئون القانونية بشركة القاهرة للتوزيع إلى مكتب السيد المفوض بالإدارة تحت رقم ١٦٠٣ بتاريخ ١٩٦٩/٩/٤ كل ذلك مما تستخلص معه المحكمة علم "المستأنف ضده" المدعى بالحقوق المدنية بالتحقق الذي أجرى قبل ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ — بناء على طلبه — في الشكوى التي قدمها المتهم (المستأنف) ضد في غضون شهر يوليو سنة ١٩٦٩ متضمنة الوقائع محل دعوى السبب والتقدم المرفوعة من الأول على الأخير بالطريق المباشر الأمر الذي يقطع على سبيل الإلزام واليقين بعلم المستأنف ضده بالجريمة موضوع الشكوى المشار إليها ومرتكبها في ٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الدعوى المباشرة أنها قد أعلنت بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٧٠ إلى المتهم "المستأنف" أي بعد الثلاثة أشهر المخصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ علم المستأنف ضده (المجنى عليه) بالجريمة ومرتكبها فان الدفع بعدم قبولها يكون على أساس صحيح من القانون ولا يقدح في ذلك ما جاء في مذكرة (المستأنف ضده) الأخيرة من إنكاره تارة للتحقيق الذي أجرته شركة التوزيع السينمائي وعدم علمه به ثم عودته تارة أخرى بالتسليم جديلاً بمحصله إلا أنه يذهب إلى أن مدة الثلاثة شهور هي قيد على حرية النيابة وليس على المدعى بالحقوق المدنية وهو رأى لا يستند إلى صحيح القانون ولا يؤثر فيما استخلصته

المحكمة مما سطره المدعى بعريضة دعواه من ثبوت علمه يقينا بالشكوى المقدمة ضده ومرسلها في ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٩ لما كان ماتقدم جميعه فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية يكون صحيحا ويتمين قبوله وإذا انقضى حق المجنى عليه في الادعاء المباشر لمرور ثلاثة أشهر من يوم علمه بالجريمة ومرتكبها فإن الدعوى الجنائية تكون غير مقبولة إذ قيد المشرع حرية النيابة في تحريكها على شكوى من المجنى عليه في الميعاد الذي حدده القانون . لما كان ذلك ، وإذا كان الحكم المستأنف قد قضى بغير ذلك فيتمين إلغاؤه والحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية قبل المستأنف مع إلزام المستأنف ضده المصروفات عن الدرجتين .

---



## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، محمد علي بليغ ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

( ٧١ )

الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٤٨ القضائية

- ( ١ ) شروع . مرقعة . قصد جنائي جريمة . " أركانها " .  
 تحقق جريمة الشروع في السرقة . ليس رهنا بوجود المال .
- ( ٢ ) قانون . سلاح . جريمة " أركانها " ظروف مشددة . مرقعة .  
 مناط اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٣١٦ عقوبات ؟
- ( ٣ ) اثبات " اعتراف " اكراه . دفع . " الدفع ببطلان الاعتراف " .  
 بطلان . اعتراف . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " . نقض " أسباب  
 الطعن . ما لا يقبل منها " .
- الاعتراف . ماهيته ؟ حق المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر في أي دور  
 من أدوار التحقيق . متى اطمانت اليه .  
 إثارة بطلان الاعتراف . لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
- ( ٤ ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه .  
 تسبيب غير معيب . اثبات . " بوجه عام " .  
 استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .  
 عدم الترام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في منأى دفاعه . كفاية قضائها  
 بالادانة . ردا عليها .

١ — من المقرر أنه ليس بشرط في جريمة الشروع في السرقة أن يوجد مال فعلا ، مادام أن نية الجاني قد انجذبت إلى ارتكاب السرقة .

٢ — إن العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر ، وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل — كالسكين أو المطوآء — فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة

٣ — من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير قيمتها وقيمتها في الإثبات ولما في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاهر لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه ولا أنه كان وليد إكراه أو تهديد فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض .

٤ — ان النعي بأن الواقعة مجرد جنحة ضرب وليست جناية شروع في سرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه ردا سليما يسوغ به اطراحه — كما هو الحال في الدعوى — هذا إلى أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في تناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها . ولم تعمل عليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( أولا ) شرع مع آخرين مجهولين في سرقة محتويات مسكن ... .. حالة كونهم حاملين أسلحة ظاهرة ( مدى ) وأوقف أثر الجريمة بسبب لادخل لإرادتهم فيه هو ضبطه واضطرار الآخرين للفوار . ( ثانيا ) ضرب المجنى عليه سائق الذكر وزوجته ... .. فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي أعجزتهما عن أشغالهما الشخصية لمدة تزيد على عشرين يوما وكان الضرب نتيجة محتملة لجريمة الشروع في السرقة سائفة الذكر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ٥٤٣ و ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٦ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث ان ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجناية الشروع مع آخرين ليلا في سرقة مع حمل سلاح وجنحة ضرب ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن ، وأغفل الحكم الرد عليه ، أن منزل المجنى عليه حديث البناء وخال مما يسرق فلا تنهض جريمة الشروع في السرقة ، وأن حمل المطواه ليس مؤثما ومن ثم فإن استعمالها في الحادث لا يسوغ اعتبارها سلاحا وظرفا مشددا في الجريمة ، كما عول الحكم على اعتراف الطاعن بحضور ضبط الواقعة رغم مبالغته فيما رواه لأنه كان وليد صدمة عصبية إثر الاعتداء عليه ، وأن طلب الطاعن استعمال لرافة معه إنما كان ينصرف إلى اعتبار الواقعة جنحة ضرب فقط ولا يفيد تسليمه بأنها جناية شروع في سرقة حسبما اعتقده الحكم ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان بهما الطاعن ، وأورد على ثبوتيهما في حقه ، مما له معينه الصحيح من الأوراق ولا يمارى فيه الطاعن ، أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود والمعاينة والتقرير الطبي وضبط الطاعن بمكان الحادث وإقراره بمحضر الشرطة ، ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم أنه استظهر فيما ساقه من الأدلة ثبوت قصد السرقة في حق الطاعن وكان من المقرر أنه ليس بشرط في جريمة لشروع في السرقة أن يوحد مان فعلا ، مادام أن نية اخاني قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة ، وكانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بخالفه حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي يحدث الفتك وان ، تكن معدة له بحسب الأصل — كالسكين أو المطواه — فلا يتحقق الظروف المشدد بجماها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حمله كان لمناسبة السرقة ، وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدعوى المطروحة ، في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائغة ، وكان حمل السلاح في السرقة هو من ظروف المسادية المتصلة بالفعل الإجرامي ويسرى حكمه على كل من قارو الجريمة فاعلا أم شريكا ولو لم يعلم به ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون منعى الطاعن عليه في خصوص ما سدم غير شديد لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقوتها في الإثبات ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمانت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل منه في مراحل أخرى ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع

عن الطاعن لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منه ولا بأنه كان وليد إكراه أو تهديد فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض ، ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن في هذا الشأن يكرن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان النعي بأن الواقعة مجرد جنحة ضرب وليست جناية شروع في سرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، طالما أنها تناولت دفاعه وردت عليه رداسا ليسوغ به إطراره . كما هو الحال في الدعوى المطروحة — هذا إلى أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تعول عليها . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، وسلاح الدين محمد نصار ،  
وجمل الدين منصور

( ٧٢ )

أطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٤٨ القضائية

مواد مخدرة . تفتيش . " التفتيش باذن " . " إذن التفتيش . تنفيذه " .  
نقض " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " :

تغير الوقت المناسب لإجراء التفتيش . حق لماور الضبط .

صدور الإذن بتفتيش الطامن لدى وصوله مستقلا قطارا معينا . تفتيشه  
عند وصوله في قطار لا- في خلال فترة مريان الإذن صحيح .  
أساس ذلك ؟

لما كان الثابت من مدونات الحكم ومن المفردات المضمومة أن إذن النيابة  
الصادر بـ . على محضر التحريات المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٠ بتفتيش المطعون ضده  
لضبط ما بحره من مواد مخدرة لدى وصوله الاسكندرية عائدا من القاهرة  
بالقطار الذي يندرج في الثانية والثلاث مساء ، قد صدر في الساعة الرابعة  
من مساء يوم ١٩٧٣/٧/٢٠ على أن يتم مرة واحدة وخلال أربع وعشرين ساعة  
من تاريخ إصداره ، فقام الضابط المأذون له بإجراء التفتيش بضبط المطعون ضده  
وتفتيشه لدى وصوله محطة سيدى جابر بالقطار اللاحق الذي بلغها في الساعة  
التاسعة والرابع من مساء نفس اليوم أى في خلال الفترة الزمنية المحددة بالإذن ،  
وكان من المقرر أن لرجل الضبعية القضائية المستتب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش



تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يراه مناسبا ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالأذن — كما هو الحال في الدعوى — فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى بطلان التفتيش وما تلاه من إجراءات تأسيسا على أنه قد جرى بعد استنفاد نطاق إذن النيابة بالتفتيش يكون قد خالف الواقع بما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا ( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٧/١ و ٣٤/أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر المسندة إليه قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على سند من القول ببطلان التفتيش وما تلاه من إجراءات لحصوله بعد استنفاد نطاق إذن النيابة بالتفتيش إذ جرى تفتيش المطعون ضده لدى وصوله محطة سيدى جابر بقطار لاحق للقطار المحدد لوصوله في الأذن ، في حين أن التفتيش تم صحيحا في الفترة الزمنية المحددة في الأذن لإجرائه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر المستندة إليه تأسيسا على بطلان التفتيش وما تلاه من إجراءات في قوله " إنه لما كان الثابت من استقراء أوراق الدعوى أن ... .. الضابط بقمم مكافحة مخدرات الاسكندرية قد سطر في محضره المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٠ أن تحرياته السرية أوردت أن المتهم ... .. وآخر قد سافرا إلى القاهرة وتسلبا كمية من المخدرات من أحد عملائهما فيها وأنهما استقلا القطار عائدين إلى الاسكندرية وهو يغادر القاهرة في الساعة الثانية والثلاث فيصلها في قرابة الساعة الخامسة من مساء ذات اليوم ومن أجل ذلك يطلب من النيابة العامة الاذن له بضبطهما وتفتيشهما للظفر بالمواد المخدرة الموجودة معهما حال وصول ذلك القطار وقد استجابت النيابة العامة لطلبه فصدر إذنها بضبط وتفتيش كل منهما عند وصوله من القاهرة للاسكندرية بالقطار المنوه عنه بمحضر التحريات على أن يتم ذلك مرة واحدة في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخه . وكان محضر ضبط الواقعة قد تضمن أن الضابطين شاهدين قد كونا في محطة سكة حديد سيدى جابر في انتظار صيدهما حتى وصل القطار سالف التعديد في الساعة السادسة لا ربعا فلم يجدا به المتهم وعلميا من المصدر المسمى بأنه — المتهم — قد تحلف في طنطا وسوف يقوم ومعه المخدرات في قطار الساعة التاسعة والربع مساء الذى حضر فيه فعلا فقاما بضبطه إثر هبوطه منه ونخروجه من باب ركاب الدرجة الثالثة ووجدا معه المخدر المضبوط . لما كان ذلك ، فإن واقعة ضبط المتهم وتفتيشه التى تمت بعد وصوله إلى الاسكندرية بقطار الساعة التاسعة والربع من مساء يوم ١٩٧٣/٧/٢٠ تكون بغير سند من القانون لأن الاذن الذى صدر من النيابة العامة بالضبط والتفتيش قد أفصح في جلاء عن نطاقه بأنه خاص بوصول المتهم في القطار الوارد ذكره في محضر التحريات والذي يصل محطة سيدى جابر في الساعة السادسة لا ربعا مساء ولم يرد به امتداد حياة هذا الاذن إلى وقت أو مكان آخر . فاذا كان الضابط قد تقصى أمر المتهم في هذا القطار ولم يجده فإن الاذن يكون قد استنفذ المقصد الذى صدر من أجله بحيث لا يحق للضابط أن يتسلح به في شأن تتبع المتهم في قطار لاحق كما هو الحال في واقعة الدعوى وكان حريا به ما دام المتهم

لم يحضر بالقطار الذى هناك إذن الضبط والتفتيش أن يرجع إلى النيابة العامة لتأذن له بما استجد من وقائع لا تشملها الاذن السابق ومن ثم فإن إجراءات القبض والتفتيش الى تعرض لها المتهم بعد وصوله بقطار الساعة التاسعة والربع مساء باتت باطلة لعدم استنادها الى إذن من النيابة العامة يظلها بحمايته كما أن المتهم لم يكن في ذلك الحين في حالة من حالات التلبس بالجريمة تبرر للضابطين اللجوء الى هذه الاجراءات ومتى لحق البطلان هذه الاجراءات فلا يتسنى للحكمة التعويل عليها أو الأخذ بشهادة الضابطين اللذين قاما بها وما أسفرت عنه من ضبط المخدر ويلحق ذات الأثر ما ورد بحضر ضبط الواقعة من اعتراف شفيق قال به المتهم للشاهدين لأن أثره اصيق بتلك الاجراءات ولا يعد دليلا مستقلا يمكن الركون إليه بعيدا عن الاجراءات الباطلة . وما انتهى إليه الحكم من ذلك لا يتفق مع الواقع والقانون ، ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم ومن المفردات المصمومة أن إذن النيابة الصادر بناء على محضر التحريات المؤرخ ١٩٧٣/٧/٢٠ بتفتيش المطاعم ضده - لصبط ما يحوزه من مواد مخدرة لدى وصوله للاسكندرية عائدا من القاهرة بالمطار الذى يغادرها في الثانية والثلاث مساء - قد صدر في الساعة الرابعة من مساء يوم ١٩٧٣/٧/٢٠ على أن يتم مرة واحدة وخلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ إصداره ، فقام الضابط المأذون له بإجراء التفتيش بضبط المطاعم ضده وتفتيشه لدى وصوله بمحطة ميدى جابر بالقطار اللاحق المذروبلعها في الساعة التاسعة والربع من مساء نفس اليوم أى في خلال الفترة الزمنية المحددة بالاذن وكان من المقرر أن لرجل الضبطية القضائية المتدرب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مشهورة وفي الوقت الذى يراه مناسبا ما دام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالاذن - كما هو الحال في الدعوى - فإن احكم المطاعم فيه إذا انتهى الى بطلان التفتيش وماتلاه من اجراءات تأسيسا على أنه قد جرى بعد استنفاد نطاق إذن النيابة بالتفتيش يكون قد خالف الواقع بما جره الى الخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .



## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٩

بمبادرة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة  
المستشارين : الدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حلي رافب ،  
ومحمد الدين منصور .

( ٧٣ )

الطعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ - ٢ ) مواد مخدرة . مسئولية جنائية . جريمة . " أركانها " .  
حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . إثبات . " إقرار " .  
" قرائن " .

( ١ ) مناط المسؤولية في جرمي إحراز المخدر أو حيازته ؟

إنهاء المحكمة إلى أن المخدر ضبط بملايس الطاعن . أخذها . من بعد . تدليلا  
على نسبته إليه بما قرره من ضبط المخدر إلى جواره على مقعد السيارة .  
لا تناقض . أساس ذلك ؟

( ٢ ) للحكمة أن تستنبط من الاعتراف وغيره من عناصر الإثبات الحقيقية  
بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .

( ٣ ) مواد مخدرة . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " موانع العقاب " .

مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
في شأن مكلفه المخدرات ؟

١ - لا جدوى فيما ينعاه الطاعن على الحكم بشأن أخذه له بوصف إحراز المخدر استنادا إلى أقوال شهود الإثبات ثم أخذه أيضا باعتراف الطاعن بحيازته للمخدر ، ذلك بأنه متى كانت المحكمة قد أثبتت على الطاعن بالأدلة التي أوردتها أنه قد تم ضبط المخدر بملابسه فلا ضير عليها إن هي - في سبيل تكوين معتقدها بنسبة المخدر إلى الطاعن - قد أخذته بما قرره من أن المخدر ضبط إلى جواره على مقعد السيارة ، وهو ما يحق معه عقابه طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها سواء أكان حائزا للمخدر أو محرزا له إذ أن مناط المسؤولية في كلتا الحالتين هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية . وإذ كانت عقوبة جريمة الحيازة هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة الاحراز التي أتهم ودين بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من النemy لا يكون له محل .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة بقوله "وقد اعترف المتهم الأول - الطاعن - بتحقيقات النيابة بحيازته للمواد المخدرة المضبوطة مقررا أن المتهم الثاني وضعها بجواره على مقعد السيارة" وكان لا ينقص من قيمة الاعتراف الذي تساند إليه الحكم في قضائه ما يذهب إليه الطاعن من أن هذا القول لا يعد اعترافا بالحيازة وإنما كان قصده منه نسبة الجريمة إلى المتهم الثاني ، ذلك بأن محكمة الموضوع ليست مقيدة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الطريقة التي تصل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها وأقامت على توافره في حقه - توافر فعليا - أدلة سائغة اقتنع بها وجدانها فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض .

٣ — من المقرر أن مناط الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعطين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقي الجناة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه — وهو في معرض الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن — أن المتهم الثانى قد ضبط مع الطاعن بذات السيارة ولم يكن ضبطه نتيجة إرشاد الطاعن ، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل في ذلك ما دام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أصاب مخرج القانون في رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالاعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات .

## الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم المتهم الأول ( الطاعن ) : أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ( حشيشًا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . المتهمان الثانى والثالث : حازا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ( حشيشًا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بمواد الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها عملاً بالمواد ١/١ ، ٢ ، ٣٤/أ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم ( الطاعن ) وأخر بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهما خمسة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وبرائة المتهم الثالث مما أسند إليه . فطن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقص .. الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه التساقص والقصور في التسيب واطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم قد تردد بين القول تارة أن الطاعن كان محرزا للمخدر أخذا بأقوال الشهود وتارة أنه كان حائزا له استنادا إلى قوله بأن المتهم الثاني وضع له المخدر إلى جواره على مقعد السيارة وسمى هذا التول اعترافا في حين أنه لا يؤدي إلى هذا المعنى إذ لم يكن الطاعن منفردا بالجلوس على ذلك المقعد . كما طرح الحكم دفاع الطاعن القائم على تمسكه بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بعد أن أخبر السلطات بأمر المتهم الثاني بما مكنها من ضبطه وتقديمه للحاكم والقضاء بإدائته وجاء رد الحكم على هذا الدفاع معينا إذ وصف أقوال الطاعن في شأن المتهم الثاني بأنها مجرد دفاع عن نفسه ثم أخذ بها كدليل قبل المتهم الثاني ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة اندعوى بما تنوافر به كافة العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال رئيس مكتب مكافحة المخدرات بليس ورجال الشرطة الذين كانوا يرافقونه وقت الحدث ومن نتيجة التحليل وما ثبت من التحريات ومن اعتراف الطاعن وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارت الحكم عليها — لم كان ذلك — وكان لاجدوى فيما بناء الطاعن على الحكم بشأن أخذه له بوصف إحراز المخدر استنادا إلى أقوال شهود الإثبات ثم أخذه أيضا باعتراف الطاعن بحيازته للمخدر ، ذلك بأنه متى كانت المحكمة قد أثبتت على الطاعن بالأدلة التي أوردتها أن قد تم ضبط المخدر بملابسه فلا ضير عليها أن هي — في سبيل تكوين معتقدها بنسبة المخدر إليه — قد أخذه بما قرره من أن المخدر ضبط إلى جواره على مقعد السيارة ، وهو ما يحق معه عتاء طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتظيم استعمالها والاتجار فيها سواء أكان حائزا للمخدر أو محرزا له ، إذ أن مناط المسؤولية في كلتا الحالتين هو ثبوت

اتصال الجاني بالمحدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بآية صورة من لم وارادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية . وإذا كانت عقوبة جريمة الحيازة هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة الاحراز التي اتهم ودين بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من النعى لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى اعتراف الطاعن في تحقيقات النيابة بقوله " وقد اعترف المتهم الأول - الطاعن - بتحقيقات النيابة بحيازته للواد المخدرة المضبوطة مقررًا أن المتهم الثاني وضعها بجواره على مقعد السيارة " وكان لا ينقص من قيمة الاعتراف الذي تساند إليه الحكم في قضائه ما يذهب إليه الطاعن من أن هذا القول لا يعد اعترافا بالحيازة وإنما كان قصده منه نسبة الجريمة إلى المتهم الثاني ، ذلك بأن محكمة الموضوع ليست مقيدة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة التي تصل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقًا مع حكم العقل والمنطق . وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها وأقامت على توافره في حقه - توافر فعليا - أدلة سائغة اقتنع بها وجدانها ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المبادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان الإبلاغ قد وصل فعلا إلى ضبط باقي الجناة . ولما كان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه - وهو في معرض الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن - أن المتهم الثاني قد ضبط مع الطاعن بذات السيارة ولم يكن ضبطه نتيجة إرشاد الطاعن ، وكان لقاضي الموضوع أن يفصل في ذلك مادام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون في رفض مطلب الطاعن الانتفاع بالإعفاء المقرر في المادة ٤٨ من قانون المخدرات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موهوبا .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
الدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، وصالح محمد نصار ، ومحمد حلي رافب .

( ٧٤ )

الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ القضائية

( ٢٤١ ) ضرب أفضى إلى موت . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعى " . دفوع . " الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . سبق إصرار . إثبات . "شهود" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

( ١ ) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى . إثارته لأول مرة أمام النقض مشروطة بأن ترشح مدونات الحكم لقيامه .

الدفع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . هو الدفع الجازم الذى يصير مقدمه عليه . عدم جواز النعى على المحكمة التفاتها عن دفع أبدى أمام هيئة سابقة . إثبات الحكم توافر سبق الإصرار فى حق الطاعن . أثره : انتفاء موجب للدفاع الشرعى فى جانبه . أساس ذلك ؟

( ٢ ) إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم . لا يعيبه . مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . حسب المحكمة أن تورده من أقوال الشهود ما يطمئن إليه .

( ٣ ) سبق إصرار . ترصد . ضرب أفضى إلى موت .

سبق الإصرار . حالة ذهنية . إستخلاصها من المظاهر الخارجية . موضوعى .



تربص الجاني للجنى عليه مدة من الزمن . طالت أو قصرت . من مكان يتوقع قدومه إليه توصلا إلى مفاجاته بالإعتداء عليه . كفايته لتحقيق ظرف الترصد .

١ - الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما صرحه القانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر الجلسة الأخيرة للمحاكمة أن الطاعنين لم يتمسكا صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع أمام محكمة النقض . ولا يغير من ذلك ماورد على لسان المدافع عن الطاعن الأول بجلسته ١٩٧٤/٤/٢٩ أمام هيئة أخرى من أنه : "ضربه لرد الاعتداء الواقع عليه" لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه ، وإذ كان الطاعنان لم يتمسكا أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بقيام حالة الدفاع الشرعى فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها ، هذا فضلا عما أثبتته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعنين من التدبير للجريمة بتوفر سبق الإصرار لديهما على إيقاعها مما ينتفى معه حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الإسلاس له وإعمال الخطة فى إنفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ومن ثم يكون منعى الطاعنين فى هذا الصدد لا محل له .

٢ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ، وإذ كان الطاعنان لا يجادلان فى أن ما نقله الحكم عن أقوال الشاهدين .. و .. له أصله الثابت فى الأوراق ولم يخرج

الحكم من مدلول شهادتهما بل إن البين مما أورده الطاعتان في أسباب طعنهما قلا عن أقوالهما أنها تتفق في جملتها مع ما استند إليه الحكم منها فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهدة الثانية إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون للشاهدة الثانية قول آخر أضافت فيه أن حديثا دار بين الطاعنين والمجنى عليه — على فرض صحة ذلك — إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه لم يستند في قضائه إلى ما زادت فيه هذه الشاهدة من أقوال وطالما أن من حق محكمة الموضوع تميز أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها .

٣ — سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ، لما كان ذلك وكان يكفي لتحقيق ظرف التردد مجرد تريض الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالاعتداء عليه ، وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والتردد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتبعه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرفي سبق الإصرار والتردد في حق الطاعنين من أن مشاجرة حدثت في صباح يوم الحادث بين عمهما وبين شقيق المجنى عليه واعتداء هذا الأخير على الأول بالسب والتماصك مما أثار حفيظة الطاعنين فأعدا عصيا وكنا بجوار منزل المجنى عليه وما أن نرج منه حتى انهالا عليه ضربا دون أن يصدر منه أي استفزاز يدعوها إلى ذلك ، وكان لهذا الذي قاله الحكم ما خذه الصحيح من أوراق الدعوى ومستندا من شهادة الشاهدين التي لا يجادل الطاعتان في صحة ما حصله الحكم من أقوالهما ، وكان ما استظهره الحكم للاستدلال على ثبوت هذين الظرفين من وقائع وأمارات كشفت عنهما هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص فان ما يشير به الطاعتان في هذا الصدد يكون غير صديد .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر (حكم برأته) بأنهم ضربوا عمدا .. مع سبق الإصرار والترصد بأن يتوا النية وعندوا العزم وأعدوا لذلك عصيا وكنوا له في الطريق المعتاد بالقرب من منزله وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه بالضرب فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكونوا قاصدين من ذلك قتله إلا أن الضرب أفضى إلى موته ، وطابت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضور با عملا بالمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في النسب ، ذلك بأنه حول في قضائه على ما أسماه اعتراف الطاعنين في حين أن أقوالهما تفيد أن المجنى عليه ومن معه قد اعترضوا طريقهما وبادروهما بالاعتداء مما اضطرهما إلى دفع هذا الاعتداء بضرب المجنى عليه مما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ومع ذلك فقد التفت الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى . كما قصر الحكم في بيان أقوال الشاهدة .. .. واكتفى بقوله أنها شهدت بمضمون ما شهد به .. .. على الرغم من اختلاف روايتيهما في شأن كيفية الاعتداء إذ ذكرت هذه الشاهدة أن حديثا جرى بين الطاعنين والمجنى عليه ولهذا القول دلالة على انتفاء ظرفى سبق الإصرار والترصد إلا أن المحكمة لم تفطن لذلك وفاتها أن منزل الطاعنين يقع إلى الناحية الجنوبية لمنزل المجنى عليه وأن مكان الحادث هو طريقهما المعتاد ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعنين بها ، وأورد على



ثبوتها في حقهما أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات ومما ثبت من التقرير الطبي الشرعي ومن اعتراف الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الأصل في اندفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه لقانون أو ترشح لقيامها . ولما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان بين من حضر الجلسة الأخيرة للباحثة أن الطاعنين لم يتمسكوا صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي فإنه لا يقبل منهما إثارة هذا الدفاع أمام محكمة النقض . ولا يغير من ذلك ما ورد على لسان المدافع عن الطاعن الأول بجملة ١٩٧٤/٤/٢٩ أمام هيئة أخرى من أنه " ضربه لرد الاعتداء للواقع عليه " لما هو مقرر من أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه ، وإذا كان الطاعنان لم يتمسكا أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بقيام حالة الدفاع الشرعي فلا يكون لهما أن يطالبا هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبدأ أمامها ، هذا فضلا عما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطاعنين من التدبير للجريمة بتوفر سبق الإصرار لديهما على إيقاعها مما ينتفي معه حتماً موجب الدفاع الشرعي الذي يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الأسلاس له وإعمال الخطة في انتفاذه ، لهذا ولأن الدفاع الشرعي لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء ومن ثم يكون منعي الطاعنين في هذا الصدد لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم بها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما نظمته إليه وتطرح ما عداه ، وإذا كان الطاعنان لا يجادلان في أن ما نقله الحكم عن أقوال الشاهدين .. .. و .. له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما بل إن البين مما أورده الطاعنان في أسباب طعنهما نقلاً عن أقوالهما أنها تتفق في حملتها مع ما استند إليه الحكم منها فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهدة الثانية إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون

للساهدة الثانية قول آخر أضافت فيه أن حديثا دار بين الطاعنين والمجنى عليه — على فرض صحة ذلك — إذ أن مفاد أحالة الحكم في بيان أقوالها إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه لم يستند في قضائه إلى ما زادت فيه هذه الشاهدة من أقوال وطالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وأطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها . لما كان ذلك ، وكان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ، وكان يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربع الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجاته بالاعتداء عليه ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرف سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين من أن مشاجرة حدثت في صباح يوم الحادث بين عمهما وبين شقيق المجنى عليه واعتداء هذا الأخير على الأول بالسب والتماكب مما أثار حفيظة الطاعنين فأعدا عصيا وكنا بجوار منزل المجنى عليه وما أن خرج منه حتى انهالا عليه ضربا دون أن يصدر منه أي استفزاز يدهوهما إلى ذلك ، وكان لهذا الذي قاله الحكم مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى ومستندا من شهادة الشاهدين التي لا يجادل الطاعنان في صحة ما حصله الحكم من أقوالهما ، وكان ما استظهره الحكم للاستدلال على ثبوت هذين الطرفين من وقائع وإشارات كشفت عنهما هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص ، فإن ما يشير الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد حامد راضب ،  
وجمان الدين منصور .

( ٧٥ )

### الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٨ القضائية

قتل عمد . قصد جنائي . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

إدانة الطاعنة بالقتل . تأسيسا على مجرد مشاهدة المجنى عليها معها قبل وفاتها .  
عدم كفايته . ولو توافر في حقها القصد الجنائي .

لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها  
وسائر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون  
الدليل الذي تحول عليه مؤديا إلى مارتبته عليه من نتائج في غير تعسف  
في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الثابت  
من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استدل في إدانة الطاعنة بأقوال شهود  
الإثبات التي اقتضت على مجرد رؤيتهم الطفلة المجنى عليها وهي على قيد الحياة  
مع جدتها الطاعنة في مركز الشرطة قبيل إعلان الأخيرة عن موتها وعلى ما جاء  
بتقرير الصفة التشريحية عن وفاة المجنى عليها بسبب أسفكسيا كتم النفس .  
ولما كانت أقوال الشهود كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتهم الطاعنة  
ترتكب الفعل المادي بحرمة القتل المستندة إليها وكان الحكم لم يورد أية شواهد  
أو قرائن تؤدي بطريق اللزوم إلى ثبوت مفارقة الطاعنة لواقعة كتم نفس



المجنى عليها التي أودت بحياتها — ولم يبين كيف انتهى إلى هذه النتيجة حين كان المتهم بجريمة القتل العمد ، ولا يفي عن ذلك ما أورده عن توافر نية القتل وظروف سبق الاصرار في حقها طالما أنه لم يقر الدليل على ثبوت اقترافها الفعل المسمى المكون لهذه الجريمة — لم كان ما تقدم ، فإن تدليل الحكم يكون غير سائق وقاصرا عن حمل قضائه .

## الوقائع

تمت النية للعامة الطاعنة بأنها قتلت ... .. عمدا مع سبق الاصرار بأن بدت النية وعقدت العزم المصمم على قتلها وضغطت على رقبتها ووضعت جسما خشن السطح على فخما قصدت من ذلك إزهاق روحها فحدث بها أعراض أسفكسيا كتم النفس الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لما قبلتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بلا مصاريف جنائية . فطعن الحكم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم حول في الادانة على مجرد قول الشهود برؤيتهم الطفلة المجنى عليها وهي على قيد الحياة مع جدتها الطاعنة في مركز الشرطة قبيل موتها وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن وفاتها بسبب أسفكسيا كتم النفس ، في حين أن الشهود لم يسندوا للطاعنة مقارفة الفعل المسمى للجريمة ولم يأت الحكم بشواهد تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها ومآثر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون الدليل الذي تعول عليه مؤديا إلى ما رتبته عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استدل في ادانة الطاعنة بأقوال شهود الاثبات التي اقتصررت على مجرد رؤيتهم الطفلة المجنى عليها وهي على قيد الحياة مع جدتها الطاعنة في مركز الشرطة قبيل اعلان الأخيرة عن موتها وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن وفاة المجنى عليها بسبب اسفكسيا كتم النفس . ولما كانت أقوال الشهود كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتهم الطاعنة ترتكب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة اليها وكان الحكم لم يورد أية شواهد أو قرائن تؤدي بطريق اللزوم إلى ثبوت مقارفة الطاعنة لواقعة كتم نفس المجنى عليها التي أودت بحياتها — ولم يبين كيف انتهى إلى هذه النتيجة حين دان المتهم بجريمة القتل العمد ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده عن توافرية القتل وظرف سبق الاصرار في حقها طالما أنه لم يقيم الدليل على ثبوت اقترافها "فعل المادى المكون لهذه الجريمة — لما كان ما تقدم ، فان تدليل الحكم يكون غير سائغ وقاصرا عن حمل قضائه مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
هادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبة ، ومصطفى جميل مرمى .

(٧٦)

الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ القضائية

فاصل أصلي . اشتراك . إتفاق . توافق . مسئولية جنائية . ضرب .  
” توافق على الضرب “ .

الإتفاق . تطلبه . تقابل إرادات الجناة على ارتكاب الجريمة . توارد  
خواطرهم على فعل يتتويج كل منهم استقلالا . توافق . لا يرتب تضامنا  
في المسؤولية . إلا في الأحوال التي حددها القانون فحسب . كالشأن في جريمة  
المادة ٢٤٣ عقوبات .

مساءلة الشخص عن فعل غيره . إيجابها . أن يكون فاعلا أو شريكا فيه .

من المقرر أن الاتفاقية تطلب تقابل الإرادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة  
الجنائية التي تكون محملا له ، وهو غير التوافق الذي هو توارد خواطر الجناة  
على ارتكاب فعل معين يتتويج كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين  
دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت  
الخواطر عليه ، وهو مالا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه  
بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر — كالشأن فيما نصبت  
عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات — أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب  
لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في  
القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين



دخلا منزل المجنى عليه — وهما يتعقبان الشاهد .. .. الذى احتفى به — متوافقين على الاعتداء عليه بسبب الشجار الذى نشب بينهم ولما لم يتمكنوا من إدراكه اعتديا على المجنى عليه . ثم عاد الحكم — وهو يصدد إطراح دفاع الطاعنين وإثبات مسئوليتهما معا عن وفاة المجنى عليه — فقال لهما اتفاقا على ضرب المجنى عليه وأدلى كل منهما بدوره فى الاعتداء عليه حتى بعد سقوطه على الأرض وأن هذا السلوك الإجرامى يكفى لتضامنهما فى المسئولية الجنائية باعتبارهما فاعلين أصليين وأنه ليس يلزم أن تحدد الأفعال التى أتاها كل منهما . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا ، مما يدل على اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته ، سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها . وذكر الحكم لكل هذا الذى ذكره فى أقوال مرسله يجعله متخاذلا فى أسبابه متناقضا بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق فى حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما فى ذلك من أثر فى قيام المسئولية التضامنية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميها والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

## الوقائع

أهتم النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا عمدا .. .. بعصا على رأسه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاقبسة المتهمين بالسجن مدة ثلاث سنوات بلامصروفات جنائية ، فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانتها بجرمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين من إحداث الإصابات اللتين وجدتا برأس المجنى عليه وأودتا بحياته — دون القطع بمن أحدث كل منهما — استنادا إلى ما قال به الحكم من توافق الطاعنين على الاعتداء في حين أن هذا التوافق — بفرض وجوده — لا يرتب تضامنا في المسئولية الجنائية ولا يصح في القانون مؤاخذه الشخص عقابا إلا في حدود ما اقترفته رآه من النشاط الإجرامى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في تحصيله لواقعة الدعوى قوله : " إنه قبيل غروب يوم .. حدثت مشاجرة بين المتهم الثانى ( الطاعن الثانى ) وبين .. لخلاف حدث بين ولديهما . . . وقد تدخل المتهم الأول ( الطاعن الأول ) في هذا الشجار لمناصرة أخيه . . ثم تبادل الأخوان الاعتداء والتضارب مع .. الذى جرى إلى منزل جده .. ودخل هذا المنزل للاحتواء به والمتهمان بجريان خلفه متوافقين على الاعتداء عليه وببدا كل منهما عصا غليظة غير أنهما لم يتمكنوا من إلحاق به بسبب صعوده إلى الطابق العلوى . . . وتصادف في هذه الأثناء أن كان المجنى عليه .. في ردهة المنزل وإلى جواره حفيده .. بمحوش المنزل فاعتدى عليه المتهمان ( الطاعنان ) بالضرب كل بعصاه على رأسه وفي مواضع أخرى من جسمه فأحدثا جروحا ورضية بمقدم فروة الرأس بالجداوية اليسرى والوجنة اليمنى وكدمات ورضين بأعلا البطن وكدمات ورضى بأعلا يسار مقدم الصدر ثم توفي المجنى عليه يوم .. نتيجة الكسور التى حدثت من الضرب أيسر مقدم الجهة التى امتدت إلى القاعدة وما صاحبها من نزيف ضاغط

على سطح المخ وما تضاعفت به الحالة من التهاب وتوى شعبي وكودي مزدوج ولم يقصد المتهمان قتل المجنى عليه ولكن الضرب أفضى إلى موته". وبعد أن أورد الحكم أقوال المجنى عليه وشاهدي الحادث وفحوص الكشف الطبي وتقدير الصفة التشريحية عرض لدفاع الطاعنين ومبناه عدم إمكان نسبة إحداث إصابتي يسار الرأس إلى أي منهما وانتفاء مسئوليتهما عن وفاة المجنى عليه فاطرح هذا الدفاع بقوله : " إن المتهمين قد اتفقا على ضرب المجنى عليه وتواجدا على مسرح الجريمة وقت مقارقتها وأدلى كل منهما بدلوه في الاعتداء عليه واستمر هذا الاعتداء بعد سقوط المجنى عليه على الأرض وهذا السلوك الإجرامي يكفي لتضامنها في المسئولية الجنائية باعتبارهما فاعلين أصليين وليس بلام أن تحدد الأفعال التي أذاها كل منهما ". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلا له ، وهو غير المتوافق الذي هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين يتوحد كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخر دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه ، وهو مالا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر — كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات — أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم من فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون . لما كان ذلك . وكان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى إن الطاعنين دخلا منزل المجنى عليه — وهما متعقبان الشاهد .. — الذي احتوى به — متوافقين على الاعتداء عليه بسبب الشجار الذي نشب بينهم ولما لم يتمكنوا من إدراكه اعتديا على المجنى عليه . ثم عاد الحكم — وهو بصدد إطراح دفاع الطاعنين وإثبات مسئوليتهما معا عن وفاة المجنى عليه — فقال أنهما اتفقا على ضرب المجنى عليه وأدلى كل منهما بدلوه في الاعتداء عليه حتى بعد سقوطه على الأرض وأن هذا السلوك الإجرامي يكفي لتضامنها في المسئولية



الجنائية باعتبارهما فاعلين أصليين وأنه ليس بـ لازم أن تحدد الأفعال التي أتاها كل منهما . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معا — مما يدل على اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته ، سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها . وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره في أقوال مرسلته يجعله متجاوزا في أسبابه متناقضا بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق ، مع ما في ذلك من أثر في قيام المسؤولية التضامنية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميها والاستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا على حقيقة واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغرب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عادل برهان نور ، وشراف الدين خيري ، ومحمد وهبة ، ومصطفى  
جمل مومي .

( ٧٧ )

### الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) حكم . " بيانات التسيب " . " بيانات حكم الإدانة " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده  
مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

( ٢ ) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي .

بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب .  
يتحقق به القصد الجنائي في جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .

( ٣ ) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . دفاع . " الإخلال  
بمحق الدفاع . ما لا يوفره " .

الوفاء بقبض الشيك قبل تاريخ استحقاقه . لا ينفي جريمة إعطائه بدون رصيد .  
طالبه لم يسترد . الوفاء اللاحق لا ينفي تلك الجريمة .

عدم الترام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

( ٤ ) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسيبه " .  
تسيب غير معيب " .

عبارة عدم وجود رصيد للساحب وعبارة عدم وجود حساب جار .  
تلتقيان في معنى واحد هو تخلف الرصيد .

١ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت بها ، ومن ثم فإذا كان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في تفهم الواقعة والأحاطة بظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتوافره كافة الأركان القانونية للجريمة التي دانت الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها في حقه أدلة مائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن النعي عليه بالقصور والتفاسد في الاستدلال يكون غير مفيد .

٢ - إن القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل ولاء الشيك الذي أعطاه في تاريخ السحب .

٣ - لما كان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد دائم وقابل للسحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المحنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة فإن الذي من الحكم دعوى الإحلال بحق الدفاع لإعفاله الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

٤ - إن عبارة عدم وجود رصيد للساحب التي استخلصها الحكم من إجابة البنك وعبارة عدم وجود حساب جار - التي يستند إليها الطاعن في أنها كانت إجابة البنك عند تقدم المستفيد بالشيك إلى البنك هما عبارتان يتلفيان في معنى واحد في الدلالة على تخلف الرصيد ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من وجود خطأ في الاسناد يكون في غير محله .



## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وبالزامة بأن يدفع له مبلغ سبعمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات . ومحكمة قويسنا الجزئية قضت في الدعوى حضوريا بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة تمسائة قرش لوقف النفاذ والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ سبعمائة جنيه مصري والمصروفات . فاستأنف ومحكمة شبين الكوم الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرime إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال كما انطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في الاسناد، ذلك بأن الحكم أقام قضاؤه على أسباب عامة ودون إحاطة بظروف الدعوى ولم يستظهر القصد الجنائي في الجريمة التي دان الطاعن بها، كما أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بأنه تخالص نهائيا عن قيمة الشيك إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ولم يشر إلى ورقة المحاسبة المؤرخة ١٩٧٣/٨/١ والتي قدمها تأييدا لدفاعه، هذا فضلا عن أن الحكم حول في إدانة الطاعن على أن إجابة البنك عند تقديم الشيك إليه كانت بعدم وجود رصيد للسحب في حين أن العبارة التي دونها البنك هي الرفض لعدم وجود حساب جار طرفه الأمر الذي يتبين معه مدلول كل من العبارتين تباينا من شأنه التأثير فيما انتهت إليه المحكمة من مسئولية الطاعن . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن أصدر للمدعى بالحقوق المدنية شيكا بمبلغ ٧٠٠ جنيه مسجوبا على بنك الاسكندرية ( فرع صلاح سالم ) مستحق

الوفاء في ١٩٧٣/٧/٥ ولما تقدم به إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته تبين أنه ليس للطاعن رصيد - حساب جار - طرفه ، واحتلت المحكمة على ثبوت الواقعة في حق الطاعن بما قرره المدعى بالحقوق المدنية وما ثبت من الاطلاع على الشيك المقدم منه وإفادة البنك المسحوب عليه بعدم وجود رصيد للساحب ، وخلصت المحكمة من هذه الظروف والأدلة إلى ارتكاب الطاعن لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد وبسوء نية المنصوص عليها في المادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في تفهم الواقعة والاحاطة بظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دانت الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، ولما كان القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أعطاه في تاريخ السحب - وهو ما لم يخطئه في تقديره الحكم المطعون فيه - فإن ما ينعمه الطاعن من قلة القصور والفساد في الاستدلال يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة فإن النفي على الحكم بدعوى الاختلال بحق الدفاع لاغفاله الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان ، لما كان ذلك وكانت عبارة عدم وجود رصيد للساحب - التي استخلصها الحكم من إجابة البنك وعبارة عدم وجود حساب جار - التي يستند إليها الطاعن في أنها كانت إجابة البنك عند تقدم المستفيد بالشيك إلى البنك هما عبارتان يتلاقيان في معنى واحد في الدلالة على تخلف الرصيد ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من وجود خطأ في الاسناد يكون في غير محله ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٩

بقيادة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، والدكتور أحمد رضى خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
ومحمد جلي راضى .

(٧٨)

الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٨ القضائية

بلاغ كاذب . حكم . "تسببه . تسبب معيب" . نقض . "أسباب  
الطعن . ما يقبل منها" .

القضاء بالبراءة للشك . حده : الاحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة .

عدم إيراد الحكم مؤدى التحقيقات والدعوى المباشرة التى استخلص منها  
عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها . قصور يعجز بحكمة النقض عن  
إعمال رقابتها .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في  
صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن  
يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت  
التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع  
المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم  
المطعون فيه لم يورد مؤدى التحقيقات والدعوى الجنائية المباشرة التى استخلص  
منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ضد الطاعن ولم يشر حتى إلى رقبتها  
ومن ثم فانه يكون قد استند في طرح أدلة الثبوت إلى عبارات مجملة لا يبين منها  
أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستند من تلك التحقيقات أو الدعوى



الجنائية المشار إليها كانت ملحة هذا الدليل الماسا شاملا يهيء لها أن تحضمه التحجيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما يهجر محكمة النقض عن أعمال رقابها على الوجه الصحيح .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الأزيكية الجزئية ضد المطعون ضدها بوصف أنها ألفت ضده كذبا مع سوء القصد وبنية الاضرار به . وعلب معاقبتها بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات والزامها بأن تدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمادة الإهم بتغريم المتهم عشرة جنيات والزامها بأن تدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنفت محكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها من تهمة البلاغ الكاذب ورفض ادعوى المدنية المقامة منه قبلها قد شابه قصور في التسييب ، ذلك بأنه أصدر فضله على أن وافعة التبييد موضوع البلاغ ما زالت محل تحقيقات ودعوى جنائية مباشرة مطروحة على القضاء دون أن يورد الحكم معين ذلك من الأوراق مما يعيب ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيان واقعة الدعوى إلى ما أورده الحكم الابتدائي واتخذ منها مقدما لقضائه ، عرض للأدلة التي حول عليها ذلك الحكم في إدانة المطعون ضدها وأطرحها — تبريرا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى

المدنية — بقوله " وحيث إن ما أدنت عليه التهمة من محكة أول درجة ما زال محل تحقيقات ودعوى جنائية مطروحة بطريق الادعاء المباثر على القضاء الأمر الذي لم يثبت معه كذب ادعائها على المدعى بالحق المدنى إلى هذا التاريخ مما تنهار معه أركان جريمة البلاغ الكاذب ويتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبرأتها مما أئند إليها ورفض الدعوى المدنية بالتبعية لذلك " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بقانونها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازمت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يورد مؤدى التحقيقات والدعوى الجنائية المباشرة التي استخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ضد الطاعن ولم يشر حتى إلى رفقها ومن ثم فانه يكون قد استند في طرح أدلة الثبوت إلى عبارات مجملة لا يبين منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستمد من تلك التحقيقات أو الدعوى الجنائية المشار إليها كانت ملزمة بهذا الدليل المساماً شاملاً يهيء لها أن محصيه التمهيد الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البعث لتعرف الحقيقة مما يعجز محكمة القضاة عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن مع إلزام المدعى . ر . ضدها المصاريف المدنية .

## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / عثمان مهران الرزقي ، نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة  
المستشارين : عادل برهان نور ، وعمر الدين خيرى ، ومجدد ربه ، ومصطفى جويل مرمى .

( ٧٩ )

الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع . "ساطتها في تفسير العقود" . صلح . حكم .  
"تسبيه . تسبيب غير معيب" .

تفسير العقد المقدم لمحكمة الموضوع وتقديره . حق لها . متى كان سائقا  
لا يتنافى ونصوص العقد .

( ٢ ) إثبات . "شهود" . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب" .  
تناقض الشهود لا يعيب الحكم . متى استخلص الحقيقة من أقوالهم  
استخلاصا سائقا .

( ٣ ) إثبات . "شهود" . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب" .  
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الادلاء بها . موضوعي .  
أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها  
الدفاع لعدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .

( ٤ ) إثبات . "شهود" . حكم . "تسبيه . تسبيب غير معيب" . نقض .  
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

إختلاف الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم . متى حصل  
أقوالهم بما لا تناقض فيه . عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل . مفاده  
إطراحها .



(٥) ضرب أقصى إلى موت . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . رابطة لسببية . مسئولية جنائية . . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

رابطة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية . تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني . وترتبط به من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المسالفة لفعله إذا ما اتاه عمدا .

مسئولية الفاعل عن جميع النتائج المحتملة ما لم يثبت أن المحل عليه عمدا تنجس المسؤولية .

(٦) إجراءات المحاكمة . دفاع . "الإحلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره "محضر الجلسة . إثبات . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .

النزاع على المحكمة يعود لها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جاز

(٧) إثبات . "شهود" . "خبرة" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . دفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

١ - من المقرر أن محكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير ما ينطوي عليه العقد المقدم لها صحتها كان أو سواء ، كما أن لها حق تفسير العقود بما لا يخرج عما حملته عباراتها ونفهم اللفظين لإستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح ، ولا رقابة لمحكمة النقض فيما تراه سائغا ولا يتنافى مع نصوص العقد ، ولما كانت محكمة الموضوع قد فسرت ما جاء بعقد الصلح بأن الزوجة قد اقتضت بمقتضاه التعويض بصفتها الشخصية فحسب وليس بصفتها وصية على الفسر بما لا يخرج فيه عما تحمله عباراته وبما له مأخذ الصحيح من مدركاته التي لم يرد فيها ما يشير من قريب أو بعيد بأن الزوجة قد اقتضت تعويضا لصالح

القصر بموجب ذلك الصلح ، فإن ما ينمى الطاعن على الحكم بدعوى مخالفة الثابت بالأوراق لا يكون له من وجه ولا يعتد به .

٢ — من المقرر أن التناقض بين أقوال الشهود بفرض قيامه — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

٣ — إن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزه المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ومتى أخذت بشهادة شاهد، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجماعها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .

٤ — لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند إليها في تكوين عقيدته ، ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها ، وإذ كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر سائفة اقتنع بها وجدانها ، واطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى من بينها اعتراف الطاعن بضربه المجنى عليه بعصا في رأسه ، فإن ما ينمى الطاعن على الحكم من قالة الفساد والاستدلال بدعوى أخذه أقوال شهود اختلفت أقوالهم في تصور التعدي لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٥ — من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفته الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً، ولما كانت هذه العلاقة مسألة موضوعية يفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً ونقياً ، فلا رقابة لمحكمة النقض ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أحدث بالمجنى عليه عمداً إصابة برأسه بأن ضربه

بعضاً ، ودلل على توافر رابطة السببية بين الإصابة والوفاة بما حصله من تقرير الصفة التشريحية من أن إصابة المجنى عليه برأسه عبارة عن جرح رضى بأيسر قمة الرأس تحدث من مثل الاعتداء عليه بعضاً وأن الوفاة أصابته نتيجة الإصابة المذكورة وما نشأ عنها من كسر بالججمة ونزيف دماغى وتكدم بجوهر المخ وما ضوعفت به من التهاب حاد رسوبى بالرتين وهبوط فى القلب ، فإن الطاعن يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التى أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالترامى فى العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يتثبت أن المجنى عليه كان يعتمد التجسيم فى المسئولية ، وهو ما لم يقبل به الطاعن ولا سند له فى الأوراق ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

٦ - من المقرر أنه ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثره أمامها ، ولا يقبل منه التعدى بالدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب مناقشة الطبيب الشرعى ولم يوجه أى اعتراض على تقريره ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود وإلى التقرير الطبى الشرعى للاسناد الفنية التى بنى عليها ، وحصل الحكم مؤدى الأدلة التى أقام عليها قضاؤه قولية أو فنية بما لا تناقض فيه ، وكان الحكم لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن اعتداء الطاعن على المجنى عليه قد تعددت فيه الضربات ، وكان قول الشهود - بفرض صحة ما يدعيه الطاعن - أن ضربات الطاعن على رأس المجنى عليه قد تعددت - وهو قول لم يأخذ به الحكم - لا يستتبع بالضرورة أن تترك كل ضربة إصابة متميزة إذ يصح أن تقع ضربتان أو أكثر فى مكان واحد من الرأس ، كما أنه ليس بلازم أن يتخلف عن كل اعتداء إصابة إذ يصح فى العقل أن ضربة قد تحدث إصابة وأخرى قد لا يتخلف عنها أثر مما لا يحتاج تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتمين على القاضى الالتجاء إليها ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يطلب مماع الطبيب الشرعى لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك ، فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يبدئه أو الرد على دفاع لم يثره أمامها .



٧ - لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تكون رواية الشهود مطابقة للدليل الفنى مطابقة تامة ، بل يكفى ألا يكون بينهما تناقض يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمدا .. .. بعضا غليظة على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . وادعت زوجة المتجنى عليه - بصفتها وصية على أولادها القصر - مدنيا بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه أن يدفع للجمعية بالحقوق المدنية بصفتها تعويضا نهائيا قدره ألفان من الجنيئات والمصروفات المدنية وعشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماه ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن حاصل ما يناهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الضرب المفضى إلى الموت وألزمه بالتعويض فى الدعوى المدنية قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال وخالف الثابت فى الأوراق وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم لم يضمن منطوقه ما يفيد قبول أو رفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية ، كما أن الثابت بحضور الصلح أن المدعية بالحق المدنى تصالحت مع الطاعن عن الحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر ، غير أن الحكم استخلص أن هذا الصلح كان بصفتها الشخصية فحسب على خلاف الثابت بالأوراق ، هذا إلى أن الحكم عول فى قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإتبس دون أن يفتن إلى التناقض بين أقوالهم ونتهى إلى مساءلة الطاعن عن حرمة الضرب المفضى إلى الموت رغم خلو

تقرير الطبيب الشرعى من بيان رابطة السببية بين الحادث و وفاة المجنى عليه .  
كما أن المحكمة لم تناقش الطبيب الشرعى فى شأن اختلاف أقوال الشهود عما تضمنه  
تقريره وعول على هذه الأقوال رغم عدم اتساقها مع الدليل الذى اعتبارا بأن أقوال  
الشهود جرت على تعدد الضرب بعصا فى رأس المجنى عليه بينما أثبت التقرير الطبى  
أن رأس المجنى عليه إصابة واحدة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدى من الطاعن  
بعدم قبول الدعوى المدنية وأطرحه فى قوله : "وحيث أن ... .. زوجة  
المجنى عليه بصفتها وصية على أولادها القصر ... .. و ... .. و ... ..  
وعلى قصر زوجها المذكور قد ادعت مدنيا قبل المتهم بهذه الصفة بمبلغ خمسة  
آلاف من الجنيهات على سبيل التعويض التام . وحيث أنه لا ريب فى أن ادعاء  
المدعية بصفتها المتقدمة لإينال منه سابقة اقتضاها بصفتها الشخصية تعويضا من  
المتهم أشير إليه بالتحقيقات ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يكفى  
للرد على الدفع المبدى من الطاعن بما يفيد عدم قبوله وليس لزاما على المحكمة أن  
تضمن ذلك منطوق حكمها ، فإن ما يشترط الطاعن فى شأن قصور منطوق الحكم  
لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ردا على هذا الدفع  
وما استخلصه من أن اقتضاء زوجة المجنى عليه التعويض من الطاعن كان بصفتها  
الشخصية له صداه بالأوراق وما أخذه الصحيح من محضر الصلح المرفق بالمفردات  
المضمومة ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى تقدير ما ينطوى  
عليه العقد صلحا كان أو سواه ، كما أن لها حق تفسير العقود بما لا يخرج  
عما تحمله عباراتها وتفهم نية العاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها  
التكييف الصحيح ، ولا رقابة لمحكمة النقض فيما تراه سائغا ولا يتنافى مع نصوص  
العقد ، وكانت محكمة الموضوع قد فطرت ما جاء بعقد الصلح بأن الزوجة قد اقتضت  
بمقتضاه التعويض بصفتها الشخصية لحسب وليس بصفتها وصية على القصر  
بما لا يخرج فيه عما تحمله عباراته وبما له ما أخذه الصحيح من مدوناته التى لم  
يرد فيها ما يشير من قريب أو بعيد بأن الزوجة قد اقتضت تعويضا لصالح القصر  
بموجب ذلك الصلح ، فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم بدعوى مخالفة الثابت  
بالأوراق لا يكون له من وجه ولا يعتد به . لما كان ذلك ، وكان التناقض



بين أقوال الشهود — بفرض قيامه — لا يجب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل نقضه على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن اليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لهما على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن خلافاً بين المجني عليه وبين الطاعن بسبب الصبي ، وعندئذ ضرب الطاعن المجني عليه بعضاً على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، وقد أوردتها في تطابق تام بما لا أثر فيه لخلو الذي يدعيه الطاعن ، وكان ما أوردته الحكم في هذا الشأن سائغة وسلمية ، وكان من المقرر أنه لا يجب الحكم باختلاف الشهود في تفصيلات معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند اليها في تكوين عقيدتها ، ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد اطراحها ، وإذا كانت المحكمة قد أقامت قصاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها ، واطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى من بينها اعتراف الطاعن بضربه المجني عليه بعضاً في رأسه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في الاستدلال بدعوى أخذه بأقوال شهود اختلفت أقوالهم في تصوير التعدي لا يعدو أن يكون محاولة الجدل في تقدير أدلة الدعوى بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي أقره الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، وكانت هذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع



بتقديرها ومتى فصل فيها اثباتا ونقيا ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أحدث بالمجنى عليه عمدا إصابة برأسه بأن ضربه بعصا ، ودلل على توافر رابطة السببية بين الإصابة والوفاة بما حصله من تقرير الصفة التشريحية من أن إصابة المجنى عليه برأسه عبارة عن جرح رضى بأيسر قمة الرأس تحدث من مثل الاعتداء عليه بعصا وأن الوفاة إصابة نتيجة الإصابة المذكورة وما نشأ عنها من كسر بالججمة ونزيف دماغي وتكدم بجوهر المخ وما ضوعفت به من التهاب حاد رسوبي بالرتين وهبوط بالقلب ، فإن الطاعن يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحدثها ولو كانت بطريق غير مباشر كالتراحي في العلاج أو الإهمال فيه ، مالم يثبت أن المجنى عليه كان يعتمد التجسيم في المسئولية ، وهو مالم يقل به الطاعن ولا سند له في الأوراق ، ومن ثم فإن ما ينعم الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يقبل منه التعدي بالدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب مناقشة الطبيب الشرعي ولم يوجه أي اعتراض على تقريره ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الشهود وإلى التقرير الطبي الشرعي للأستاذ الفنيه التي بنى عليها ، وحصل الحكم مؤدى الأدلة التي أقام عليها قضاءه قولية أو فنية بما لا تناقض فيه ، وكان الحكم لم يورد فيما حصله من أقوال الشهود أن اعتداء الطاعن على المجنى عليه قد تعددت فيه الضربات ، وكان قول الشهود — بفرض صحة ما يدعيه الطاعن — أن ضربات الطاعن على رأس المجنى عليه قد تعددت — وهو قول لم يأخذه الحكم — لا يستتبع بالضرورة أن تترك كل ضربة إصابة متميزة إذ يصح أن تقع ضربتان أو أكثر في مكان واحد من الرأس ، كما أنه ليس بلام أن يتخلف عن كل اعتداء إصابة إذ يصح في العقل أن ضربة قد تحدث إصابة وأخرى قد لا يتخلف عنها أثر مما ولا يحتاج تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء إليها ، وكان الدفاع من الطاعن لم يطلب سماع الطبيب الشرعي لتحقيق ما يدعيه بخلاف ذلك ،

فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يبدئه أو الرد على دفاع لم يثره أمامها ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشهود والتقارير الطبي مما يتلاءم به دعوى الدليلين بغير تناقض ، وكان لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة أن تقع رواية الشهود مطابقة للدليل الفنى مطابقة تامة ، بل يكفي ألا يكون بينهما تناقض يستعمل على الملامة والتوفيق ، فإن دعوى التناقض بين الدليلين المقولى والفنى تكون غير مقبولة . وإذا ما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى التقرير الطبي الشرعى ورأت التعويل عليه فانه لا يقبل من الطاعن ما ينهيه من التفاتها عن مناقشة الطبيب الشرعى طالما أنه لم يطلب إليها مناقشته ولم ترمى من جانبها محلا لإجراء هذه المناقشة اكتفاء منها بما أثبتته فى تقريره وقدرت — بغير معقب عليها فى ذلك — صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها، لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٩

بمشاركة السيد المستشار عثمان مهران الزقي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : عادل رمان توري ، وشرف الدين خوي ، وعبد وهبه ، ومصطفى جميل موسى .

( ٨٠ )

### الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٨ القضائية

حكم . " بيانات النسب " . " بيانات الديباجة " . " بطلانه " . بطلان .  
محضر الجلسة . نقض . " نطاق الطعن " . " الصفة والمصلحة في الطعن " .  
الطعن في الحكم الصادر باعتباره المعارضه كان لم تكن . يشمل الحكم الغيابي  
المعارض فيه .

خلو الحكم من تاريخ اصداره . اثره : بطلانه . إقتصار التاريخ على اليوم  
والشهر دون السنة . عدم كفايته .

القضاء بتأييد حكم باطل . باطل . ولو أنشأ لنفسه أسبابا جديدة .

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة . عدا التاريخ .

وجوب اشتغال الحكم على شروط صحته ومقومات وجوده . وإلا  
كان باطلا .

حق كل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند  
ايداع الأسباب .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن استئناف الحكم الصادر باعتباره المعارضه  
كان لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم



الغيايى المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الحكم المستأنف الصادر فى المعارضة قد خلا من بيان تاريخ إصداره ولا حجة للتاريخ المؤثر به عليه مادام أنه جاء مجهلا إذ اقتصر على اليوم والشهر دون السنة ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، فإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ، ويكون الحكم الغيايى الاستثنائى وإن — استوفيت بياناته — قد صدر باطلا لأنه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه وأخذ بأسبابه ولم ينشئ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها ، كما لا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ إصدار الحكم المستأنف الباطل ، لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكلا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة مانقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات ، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ابداع الأسباب التى بنى عليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء الميينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح محكمة شبرا الخيمة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة شبرا الخيمة الجزئية قضت غيايا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل وكفالة خمسون قرشا لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وأمرت

بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ هذا الحكم وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد صدر باطلا لتأييده حكم محكمة أول درجة لأسبابه على الرغم من بطلان هذا الحكم الأخير لخلوه من تاريخ صدوره .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المستأنف الصادر في المعارضة قد خلا من بيان تاريخ إصداره ثم صدر الحكم الاستئنافي الغيابي بتأييده فيما قضى به لأسبابه وعارض المحكوم عليه فيه فقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن فطعن المحكوم عليه بالنقض في هذا الحكم الأخير . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن الحكم المستأنف الصادر في المعارضة قد خلا من بيان تاريخ إصداره ولا حبرة للتاريخ المؤشر به عليه مادام أنه جاء مجهلاً إذ اقتصر على اليوم والشهر دون السنة ، وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدانها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الغيابي الاستئنافي . وإن — استوفيت بياناته — قد صدر باطلا لأنه أيد الحكم

المستأنف في منطوقه وأخذ بأصبايه ولم ينشئ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها ، كما لا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ إصدار الحكم المستأنف الباطل ، لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكلا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد . أنه أو بأى طريق من طرق الإثبات ، ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب التى بنى عليها . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشترط الطعن فى طعنه .

---



## جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهوان الزينى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عادل يرفان نور ، ومرف الدين خيرى ، ومهد وهبه ، ومصطفى  
جميل مرمى .

( ٨١ )

الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) حكم . " بيانات التسبيب " . " بطلانه " . " تسبيبه . تسبيب  
معيب " . بطلان .

المراد بالتسبيب المعتبر فى حكم المادة ٣١٠ لإجراءات .

إفراغ الحكم فى عبارات عامة مبهمة . بطلانه .

( ٢ ) حكم . " بيانات التسبيب " . " تسبيبه . تسبيب معيب " .  
إثبات . " بوجه عام " . " شهود " . " اعتراف " .

كفاية تشكك الفاضى فى صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة . ما دام قد أحاط  
بالدهوى عن بصر وبصيرة .

فعود الحكم عن بسط مضمون اعترافات المتهم بتحقيقات النيابة ومحضر  
الاستدلالات ومناقشة أقوال الشهود وتحيص كافة أدلة الثبوت ، قصور . مثال .

١ — إن الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل  
الحكم — ولو كان صادرا بالبراءة — على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً ،  
والمراد بالتسبيب المعتبر لتحديد الأسانيد والمنهج المبني عليها والمتبعة هى له سواء

من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكن يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارة عامة معناه أو وضعه في صورة مجهولة بجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيعاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .

٢ - من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأما طت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فربحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض تبريره لفضائه براءة المطعون ضده أن اعترافه في محضر الشرطة جاء مخالفا لما ورد في تحقيقات النيابة فضلا عن عدوله عنه مقررا أنه وليد إكراه وقع عليه دون أن يبسط الحكم مضمون ما أدلى به المطعون ضده من اعترافات في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة أو يفصح عن أوجه الاختلاف في هذه الاعترافات على النحر الذي يستقيم معه ما ذهب إليه من إطراح الدليل المستند منها ، ودون أن يكشف الحكم عن منتهى فيما اعتد به من قول المطعون عليه بأن اعترافه كان وليد الإكراه حتى يبين منه وجه استدلاله لما جهله . وإذا كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده أقر أمام قاضي المعارضات بمحضر جلسة ١٩٧٤/٢/٦ أنه استلم الطفل ( المجنى عليه ) من أمه وألقاه في النيل استجابة لطلبها بيد أن الحكم لم يفتن إلى هذا الدليل رغم أنه يستقل في ذاتيته وظروف الادلاء به من قبل المطعون ضده عما جرى على لسانه في محضر الشرطة أو تحقيقات النيابة من الأقوال التي تساند الحكم في قضائه بالبراءة إلى عدول المطعون ضده عنها وإكراهه عليها ، هذا فضلا عن أن الحكم اجترأ في بيان رواية الشاهد ... على القول بأنه شهد بمثل ما شهد به ... من مجرد رؤية المطعون ضده وبرفته المجنى عليه يوم الحادث دون أن يستظهر حقيقة ما أدلى به الشاهد ... من أقوال في التحقيقات وما شهد به في جلسة

المحاكمة الغيابية بتاريخ ۱۰/۱۱/۱۹۷۷ من أنه أبصر المطعون ضده مساء يوم الحادث يجلس في مكان خلوي قريب من النيل ويضع طفلا في حجره ويغطيه بقطعة من قماش أسود وكان الطفل ما زال حيا وكما حاول القيام من حجر المطعون ضده (يكده) لابقائه في مكانه وهو ما لم يشهد به الشاهد الآخر ، كما أغفل التحدث عما جاء في المحضر المؤرخ ۱/۵/۱۹۷۴ عن واقعة انتشال جثة المجنى عليه من شاطئ النيل والعتور على جلباب أسود ملفوف حول رقبته وذلك في تاريخ لاحق على ما قرره المطعون ضده في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة يومي ۲ ، ۳/۱/۱۹۷۴ من أنه هو الذي ألقاه في النيل دون أن يراه أحد حينئذ . ولما كانت المحكمة لم تعرض في قضائها براءة المطعون ضده الى هذا الجانب من أدلة الثبوت ولم تدل برأيها فيه ، فإن كل ذلك ينبىء عن أنها أصدرت حكمها المطعون فيه بغير أحاطة كافية بظروف الدعوى وتحيص سليم لادلتها مما يصم هذا الحكم بعيب القصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه مع آخر سبق الحكم عليه بقتلا .. عمدا مع سبق الاصرار بأن يتنا النية على قتله فكثما نفسه وألقيا به في نهر النيل قاصدين من ذلك قتله فحدثت به الأعراض والإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ۲۳۰ ، ۲۳۱ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت بحضور يا عملا بالمادة ۴/۱ من قانون الاجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابته الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك بأنه أ طرح اعتراف المطعون ضده



بمقوله وجود اختلاف بين ما قرره في محضر الشرطة وما أدلى به في تحقيقات النيابة وأنه عدل عن هذا الاعتراف مقررًا أنه كان وليد الإكراه دون ما تحديد لهذا الاختلاف أو تبرير سائق لما استند إليه الحكم في الأخذ بدعوى الإكراه هذا إلى أنه أهمل ما صدر عن المطعون ضده في جلسة المعارضة من اعتراف بأنه هو الذي ألقى الطفل ( المحبى عليه ) في النيل بعد أن أخذه من أمه كما التفت الحكم عما قرره الشاهد ... .. في جلسة المحاكمة الغيابية من رؤيته للمطعون ضده وهو يضع الطفل في حجره ويضغط عليه كلما تحرك وكان يغطيه بقطعة قماش سوداء وحينما تم العثور بعد ذلك على جثة المحبى عليه في النيل وجدت قطعة مماثلة حول رقبته الأمر الذي يكشف عن أن المحكمة لم تحصر عناصر الدعوى تحصيلًا كافيًا بما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل الحكم — ولو كان صادرًا بالبراءة — على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً ، والمراد بالتسبب المعتبر لتحديد الأسانيد والمجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارة عامة معناه أو وضعه في صورة مجهولة مجمل فلا يتحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ويمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . كما أنه من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض تقريره لقضائه ببراءة المطعون ضده أن اعترافه في محضر الشرطة جاء مخالفًا لما ورد في تحقيقات النيابة فضلًا عن عدوله عنه مقررًا أنه وليد إكراه وقع عليه دون أن يبسط الحكم مضمون

ما أدلى به المطعون ضده من اعترافات في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة أو يفصح عن أوجه الاختلاف في هذه الاعترافات على النحو الذي يستقيم معه ما ذهب إليه من أطراح الدليل المستمد منها ، ودون أن يكشف الحكم عن سنده فيما اعتد به من قول المطعون عليه بأن اعترافه كان وليد الاكراه حتى يبين منه وجه استدلاله لما جهله . وإذا كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده أقر أمام قاضى المعارضات بمحضر جلسة ١٩٧٤/٢/٦ أنه استلم الطفل ( المحنى عليه ) من أمه والقاء في اليم استجابة لطلبها بيد أن الحكم لم يفتن إلى هذا الدليل رغم أنه يستقل في ذاتيته وظروف الادلاء به من قبل المطعون ضده عما جرى على لسانه في محضر الشرطة أو تحقيقات النيابة من الأقوال التي تساند الحكم في قضائه بالبراءة إلى عدول المطعون عنها واكراهه عليها ، هذا فضلا عن أن الحكم اجترأ في بيان رواية الشاهد ... .. على القول بأنه شهد بمثل ما شهد به ... .. من مجرد رؤية المطعون ضده وبرفته المحنى عليه يوم الحادث دون أن يستظهر حقيقة ما أدلى به الشاهد ... .. من أقوال في التحقيقات وما شهد به في جلسة المحاكمة النيابة بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٠ من أنه أبصر المطعون ضده مساء يوم الحادث يجلس في مكان خاوى قريب من النيل ويضع طفلا في حجرة ويغطيه بقطعة من قماش أسود وكان الطفل مازال حيا وكما حاول القيام من حجر المطعون ضده (يكده) لإبقائه في مكانه وهو ما لم يشهد به الشاهد الآخر ، كما أغفل التحدث عما جاء في المحضر المؤرخ ١٩٧٤/١/٥ عن واقعة انتشال جثة المحنى عليه من شاطئ النيل والعثور على جلابب أسود ملفوف حول رقبته وذلك في تاريخ لاحق على ماقرره المطعون ضده في محضر الشرطة وتحقيقات النيابة يومى ١٩٧٤/١/٣، ٢ من أنه هو الذى ألقاه في النيل دون أن يراه أحد حينئذ . ولما كانت المحكمة لم تعرض في قضائها براءة المطعون ضده إلى هذا الجانب من أدلة الثبوت ولم تدل برأيها فيه ، فإن كل ذلك ينبىء عن أنها أصدرت حكمها المطعون فيه بغير إحاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لادلتها مما يصم هذا الحكم بعيب القصور ، ومن ثم يكون من المتعين نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة المستشارين  
محمد عبد الواحد الديب ، محمد علي بديع ، وحمد بن محمد ، وأبو بكر الديب .

( ٨٢ )

### الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٨ القضائية

دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . تداخل في وظيفة عامة .  
نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . حكم . " تمهيد . تسبب معيب " .  
استئناف .

عدم التزام المحكمة متابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . حده ؟

إدانة المتهم بجريمة التداخل في وظيفة عمومية . دون التعرض لدفاعه الذي  
تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . في مذكرة معلاة بالملف . قصور .

الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه  
يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها  
على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . لما كان ذلك ،  
وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين أنكرا التهمة  
وتفيا صلتها بالحادث وأثار المدافع عنهما — في مذكريتيه المقدمتين إلى المحكمة  
الاستئنافية والمعلاتين بالملف — فيما أثاره من أوجه دفاع أن الطاعنين أُنْفِجَا  
في الدعوى على غير أساس وإن المتهم الثالث والمجنى عليه وهما من جنسية عربية  
واحدة كانا في حالة سكر وإن لكمة المتهم المذكور كقيلة بفصح زعمه بأنه  
ضابط شرطة — وكانت المحكمة قد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعنين



وموقفهما من التهمة التي وجهت إليهما بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره ، فإن حكمها يكون فاسر البيان مستوجبا نقضه .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم تداخلوا في وظيفة من الوظائف العمومية وذلك بادعاء الأول أنه ضابط مباحث القسم والثاني والثالث من أفراد قوة مباحث القسم ودخلوا شقة المدعو .. .. ليلا وقاموا بتفتيشها بحجة أنهم من رجال المباحث، وطلبت عقابهم بالمسادين ١٥٥ ، ٣٦٩ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الأزبكية الجزئية قضت غيابيا للأول وحضوريا للثاني والثالث بحبس كل منهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسين جنيا لإيقاف التنفيذ . فاستأنف المتهمان الثاني والثالث ( الطاعنان ) ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق القرض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة التداخل في وظيفة عمومية قد شابه قصور في البيان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يحصل دفاع الطاعنين الذي يقوم على نفي صلتها بالواقعة التي دينا من أجلها ولم يحصه أو يعرض له بما يفنده مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين أذكرا التهمة ونفيا صلتها بالحادث وأثار المدافع عنهما — في مذكرتيه المقدمتين إلى المحكمة الاستئنافية والمعلاتين بالملف — فيا آثاره من أوجه دفاع

أن الطاعنين أقبحا في الدعوى على غير أساس وأن المتهم الثالث والمجنى عليه وهما من جنسية عربية واحدة كانا في حالة سكر وأن لكنة المتهم المذكور كفيلا بفضح زعمه بأنه ضابط شرطة . ويبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأصابعه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة وساق أدلة الثبوت انتهى إلى إدانة الطاعنين دون أن يورد هذا الشق من دفاعهما وموقفهما من التهمة وما ساقاه من أوجه لها شأنها في خصوص الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها — أما وقد انفتحت كلية من التعرض لدفاع الطاعنين وموقفهما من التهمة التي وجهت إليهما بما يكشف عن أن المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## جاسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٩

رياسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد علي بلخ ، وحسن جمعه ، وأيوب بكر الديب .

( ٨٣ )

### الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٤٨ القضائية

حكم . " تسببه . تسبب معيب " . تقض . " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " .

تعويل الحكم . في قضائه بالإدانة . على ضبط السلاح المستعمل في الجريمة .  
خلافًا للثابت في الأوراق . خطأ يعيبه .

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة عليها  
ومن بينها ضبط السلاح المستعمل في الحادث — ولما كان يبين من مطالعة  
مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه أن السلاح  
المستعمل في الحادث لم يتم ضبطه — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه  
إذ أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن السلاح المستعمل قد تم ضبطه وعول  
على ذلك في إدانة الطاعن فإنه يكون معيباً بالخطأ في استناده ولا يغنى عن ذلك  
ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد  
بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها  
أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي  
الذي انتهت إليه المحكمة .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) تسبب خطأ في جرح .. ..  
 وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن أطلق  
 هيارا ناريا دون أن يتخذ الحيطة الكافية لسير المذدوف فأصاب المجنى عليه  
 وأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي . (ثانيا) أطلق أعيرة نارية داخل  
 المدن . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤٤ ، ٢/٣٧٩ من قانون العقوبات .  
 ومحكمة جنح الساحل الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم  
 ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ . فعارض وقضى  
 في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .  
 فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا  
 بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس  
 المتهم شهرا واحدا مع الشغل من التهمتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم  
 بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإصابة  
 الخطأ وإطلاق أعيرة نارية داخل المدن قد شابه فسادا في الاستدلال وقصور في  
 التسبيب ، ذلك بأنه أورد في بيانه لأدلة الدعوى ضبط السلاح المستعمل  
 في الحادث في حين أن سلاحا لم يضبط مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة عليها  
 ومن بينها ضبط السلاح المستعمل في الحادث — ولما كان يبين من مطالعة  
 مفردات الدعوى التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه أن السلاح المستعمل

في الحادث لم يتم ضبطه — لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه إذ أورد على خلاف الثابت بالأوراق أن هذا السلاح قد تم ضبطه وعول على ذلك في إدانة الطاعن فانه يكون معيبا بالخطأ في الاسناد ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون حقيقة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبالغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة — لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المحترمين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد علي بليغ ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

( ٨٤ )

### الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٨ القضائية

ظروف مخفية . نقض . « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » . دفاع .  
 « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » . تبديد . مسئولية جنائية .

عدم جواز إبداء موجبات الرأفة لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟  
 مثال .

كبر سن المتهم . والسداد اللاحق على تمام التبديد . لا أثر لهما على المسئولية  
 الجنائية .

إن ما يثيره الطاعن بشأن قيامه بسداد الدين المحجوز من أجله وتشفعه بكبر سنه  
 مردود بأنه وإن كان من المسلمات في القانون أن مثول المتهم أو تخلفه أمام  
 محكمة الموضوع لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه  
 الموضوعي أمامها ولو بياناً لموجبات الرأفة — عند ثبوت الادانة — يحول بينه  
 وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن  
 وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة  
 أمام محكمة النقض ، هذا إلى أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد —  
 بفرض — حصوله — وكون المتهم طاعن في السن — بفرض ثبوته — لا يعنى من  
 المسئولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : بدد الأشياء الميئنة للوصف والقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح هيئة الأوقاف المصرية والتي قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع ، فاختلسها لنفسه اضراارا بالجهة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح طلعا الجزئية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لإيقاف التنفيذ . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرime تبديد محجوزات قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قد قام بسداد الدين المحجوز من أجله وإن كان قد فاته تقديم دليل السداد بجلسة المحكمة الاستئنافية هذا إلى أنه طاعن في السن مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة اختلاس المحجوزات التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قيامه بسداد الدين المحجوز من أجله وتشفعه بكبر سنه — مردودا — بأنه وإن كان من المسلمات في القانون أن مشول المتهم

أو تخلفه أمام محكمة الموضوع لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها ولو بيانا لموجبات الرأفة — عند ثبوت الادانة — يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا إلى أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد — بفرض حصوله — وكون المتهم العاقل في السن — بفرض ثبوته — لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب ، ومحمد علي بليغ ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

( ٨٥ )

### الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ القضائية

حكم . " بيانات التسبيب " . " تسببيه . تسبيب معيب " . تقض .  
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " دعوى جنائية . " نظرها والحكم فيها " .  
تزوير . " أوراق حربية " .

إكتفاء الحكم . في دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه . بسرد وقائع  
الدعوى المدنية . قصور .

من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى  
التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها  
مقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت  
حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة — كما هو الشأن في الدعوى  
المطروحة — فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب — لما كان ذلك ، وكان  
الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن وما انتهت  
إليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما انتهى إليه  
تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ودول عليه في إثبات جرمية التزوير  
والاستعمال المسندتين إلى الطاعن — لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم  
يعد قاصرا في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ، ولم يعن ببحث موضوعه



من الوجهة الجنائية ، إذ لا يكفي في هذا الشأن سرد الحكم للأجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه ( أولا ) زور السبيلالة موضوع أمر الأداء رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧٤ مـدنى السبيلالين بأن أضاف رقم ٢ في قائمة العشرات بفعل المبلغ ٢٩ ج و ١٥٠ مـدنى . ( ثانيا ) استعمل السند المزور سالف الذكر بأن حصل بلا من ٩ ج و ١٥٠ مـدنى . ( ثانيا ) استعمل السند المزور سالف الذكر بأن حصل بموجبه على أمر الأداء المذكور مع علمه بتزويره . وطلب معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع له مبلغ خمسة عشر جنيا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة جنبيين لإيقاف التنفيذ عن التهمتين وفي الدعوى المدنية بالزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسة عشر جنيا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمتي تزوير محرر صرف واستعماله مع علمه بتزويره قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه اعتمد في اثبات التزوير على حكم المحكمة المدنية الذي قضى برد وبطلان المحرر دون أن يتحرى بنفسه أوجه الإدانة ويستظهر أركان جريمتي التزوير والاستعمال مما يجب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطامعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استعرض وقائع الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن وما انتهت إليه من القضاء برد وطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وصول عليه في إثبات جرمي التزوير والإستعمال المستندتين إلى الطاعن — لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم يعد قاصرا في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ، ولم يعن ببحث موضوعه من الوجهة الجنائية ، إذ لا يكفي في هذا الشأن مرد الحكم للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ووداه ، لما هو مقرر من أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبنى عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصلاح محمد نصار ،  
ومحمد حلي راجب .

( ٨٦ )

الطعن رقم ١٩٨٣ لسنة ٨ القضاية

( ١ ) سرقة باكراه . حكم . "بيانات . بيانات حكم الإدانة" . "تسيبه .  
تسيب غير معيب" . إكراه . عقوبة . "العقوبة المبررة" . تقض .  
"أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

تحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا . غير لازم . ما دامت  
مدوناته تكشف عنه وعن وقوع السرقة ترتيبا عليه .

تحقق الإكراه في السرقة بكل وسيلة من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه .  
مثال . التهديد باستعمال السلاح .

النقطة على الحكم بتخلف ظرف الإكراه في السرقة في طريق عام . عدم جدواه  
طالما كانت العقوبة المقررة للجريمة مجردة من هذا الظرف .

( ٢ ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

متى يتحقق تعارض المصلحة في الدفاع عن أكثر من متهم في الدعوى ؟ .

١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا  
مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه وهو  
مادلل عليه الحكم تدليلا سائغا في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى إلى ثبوته



في حق الطاعنين . ولا يعيب الحكم أن اعتبر التهديد باستعمال السلاح إكراها ، ذلك بأن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ويندرج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني من مقارفة جريمته — على أنه لا جدوى من النعي على الحكم في هذا الخصوص طالما أنه قد استظهر حصول السرقة في طريق عام من جناة متعددين يحملون سلاحا وهو ما يكفي لتبرير العقوبة المقررة بها ولولم يقع إكراه من الفاعلين .

٢ — من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل منهم دفاع يلزم منه عدم صحة دفاع المتهم الآخر معه بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا أما إذا التزم كل منهما جانب الإنكار — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ولم يتبادلا الاتهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما ومن ثم يضحى هذا الوجه من النعي غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما (أولا) مع آخر سبق الحكم عليه شرعوا في سرقة نفوذ المجنى عليهم .. و .. و .. و .. بالإكراه بأن هددوهم باستعمال ما يحملانه من أسلحة نارية وما يحمله المتهم الذي سبق الحكم عليه من سكين وكانت ذلك بالطريق العام وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبط المتهمين والجريمة متلبسا بها . (ثانيا) أحرزا بغير ترخيص سلاعين ناريتين ذاتا مسورتين مصقولتين من الداخل غير مشخختين . (ثالثا) أحرزا ذخائر مما تستعمل في السلاحين سالف الذكر دون أن يكون مرخصا لاحدهما بحيازة السلاح وإحرازه ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواوردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٣١٥ - ٢ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٤٥ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق والمادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات بمقتضى كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة ، فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم الشروع في السرقة بالإكراه في طريق عام وإحراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم قد أغفل وصف مكان الحادث ونوع الزراعات المحيطة به ولم يبين موقع رجال الشرطة ومدى إمكان مشاهدتهم الجناة قبل وأثناء الحادث حتى يتضح وجه الصديق في أقوالهم ولم يشر الحكم إلى ما دار بين المجنى عليهم والجناة أثناء الحادث ومدى الإكراه الذي وقع مما يقطع بعدم إلام المحكمة بكافة عناصر الدعوى . وعول الحكم في الإدانة على أقوال المجنى عليهم مع تناقضهم في تحديد مكان كمين رجال الشرطة . كما أنه تردد في وصف الاتهام بين السرقة بالإكراه والسرقة بالتهديد باستعمال السلاح مع وجود فارق بين الصورتين . هذا إلى أن المحكمة قبلت حضور محام واحد عن الطاعنين بالرغم من تعارض دفاعهما ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى كما استخلصها من الأوراق في قول : " إنه نظرا لتعدد وقوع حوادث السرقات بطريق إمبابية يشتغل قام الرائد رئيس وحدة مباحث قسم إمبابية يرافقه بعض رجال الشرطة المصريين بعمل أكنة في هذا الطريق . وبتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٩ وأثناء عودة المجنى عليهم وهم من بائعي اللبن حوالى الساعة الحادية عشرة مساء لبلدتهم مركز إمبابية خرج عليهم كل من ... و ... و ... (الطاعنان) وكليهما شاهرا سلاحه الناري - ومعهما آخر وتمكن الأول بعد أن هدد المجنى عليه . . . بالسلاح من سرقة مبلغ ستة جنيهات ونصف كانت معه وهدد المتهم الثانى المجنى عليه . . . وشرع



في سرقته لولا أن خرجت القوة من كينها وأطلقت عدة أعيرة في الهواء وتمكنت من القبض على المتهمين صالفي الذكر وبتفتيش المتهم الأول عثر معه على المبلغ المسروق". ثم أورد الحكم على صحة الواقعة وثبوتها قبل الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليهم ورئيس وحدة مباحث قسم إمبابية ورجل الشرطة المرافقين له وقت الضبط ومن تقرير فحص السلاح والذخيرة الذي أثبت صلاحيتها للاستعمال، ومن ثم فإن الحكم يكون قد يبر واقعة الدعوى بما تنوافره كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة تؤدي إلى مارتبه عليها. لما كان ذلك، وإذا كان من المقرر أن المحكمة لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وليس عليها أن تورد من التفاصيل إلا ما كان لازما في تكوين عقيدتها، وكان لا يجب الحكم إفضاله وصف مكان الحادث ونوع الزراعات المحيطة به وبيان موقع رجال الشرطة وما دار بين الطاعنين والمجنى عليهم من حديث لأن كل ذلك من قبيل التفاصيل التي لم يركن إليها الحكم في تكوين عقيدته ولا أثر لها في منطقته وما دامت المحكمة قد اطبأت إلى حقيقة الواقعة والأدلة عليها كما صار إثباتها في الحكم. لما كان ذلك، وكان وزن أقوال الشهود وتمويل للقضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها، وكان تناقض المجنى عليهم في أقوالهم بشأن تحديد موقع كمين رجال الشرطة - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام أنه قد استخلص الحقيقة من أقوالهم ومن باقى الأدلة التي حول ظاهرها استخلاصا سائغا لاتناقض فيه. ولما كان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن وترتب جريمة السرقة عليه وهو ما دلت عليه الحكم تدليلا سائغا في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى إلى ثبوته في حق الطاعنين. ولا يعيب الحكم إن اعتبر التهديد باستعمال السلاح إكراها، ذلك بأن تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يصح أن تكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يصح أيضا أن تكون بالتهديد باستعمال السلاح ويندرج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لغل يد المجنى عليه عن المقاومة والحيولة به. وبين منع الجاني من مقارفة جريمته - على أنه لا جدوى من النعي على الحكم في هذا الخصوص طالما أنه قد استظهر



حصول العرق في طريق عام من جناة متعددين يحملون سلاحاً وهو ما يكفي لتبرير العقوبة المفقضية بها ولو لم يقع إكراه من الفاعلين . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المرافعة الأخيرة أن محامياً واحداً حضر موكلًا عن الطاعن الأول ونائباً عن محامي الطاعن الثاني ودارت مرافعته حول نقى الاتهام عن الطاعنين والتشكيك في أقوال الشهود ، وكان من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل منهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر معه بحيث يتمرد على محام واحد أن يرافع عنهما معاً أما إذا التزم كل منهما جانب الإنكار — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ولم يتبادلا الاتهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما ومن ثم يضحى هذا الوجه من الذمى غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً .

## جلسة أول ابريل سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
أحمد قزاد جنيته ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، وجمال الدين  
منصور .

( ٨٧ )

الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٨ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعي" حكم . "تسببيه .  
تسبب معيب" وصف النعمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره"  
نقض "أسباب الطعن ما يقبل منها" .

التفات المحكمة عن دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه . إيرادا وردا .  
قصور وإخلال بحق الدفاع . لا يغني عنه مؤاخذته عن فعل القتل العمد المسند  
إليه على أنه قتل خطأ . أساس ذلك ؟

لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك بقيام  
حالة الدفاع الشرعي عن النفس لديه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة  
الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع مبينا وجه الرأي فيه ، مع أنه من الدفوع  
الجوهرية التي تلزم المحكمة بأن تناقشها في حكمها وترد عليها ، ولا يرفع عنها هذا  
الالتزام أنها اعتبرت الفعل المسند للطاعن جريمة غير عمدية — قتل خطأ —  
واستبعدت وصف جنائية القتل العمد الوارد بأمر الإحالة ، ذلك بأن تكيف  
المحكمة للواقعة لا يلزم المتهم في دفاعه الذي لم يتغيه مجردا وإنما استهدف به  
النجاة من العقاب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن أنه : قتل عمدا .. .. بأن أطلق عليه حيارا ناريا من سلاحه المرخص له بمجازته قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الاحالة احواله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات وادعت مدنيا كل من أرملة المجنى عليه عن نفسها وبصفقتها ووالدة المجنى عليه قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنات شين الكوم قضت حضوريا عملا - بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبالزامه بأن يدفع للمدعيتين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## الحكمة

حيث إن مما يراه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ داته بجريمة القتل الخطأ قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن بمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي ترشح الواقعة لها ، بيد أن الحكم لم يرد على هذا المدافع الجوهرى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد أورد في تصويره للواقعة في قوله : " أن مشادة حدثت بين المتهم وأخيه .. .. من جهة وبين .. .. وابن عمه .. .. من جهة أخرى يوم ١٦/٩/١٩٧٤ بناحية حصية مليج مركز شين الكوم أطلق فيها المتهم عيارين نارين من بندقيته المرخصة باسمه ارهابا للفريق الآتريثم جرى حاملا اياها على كتفه وما سورتها إلى الورا فتبعه هذا الفريق ومن تواجد في مكان الحادث وطارده فلبا إلى اطلاق عيار ثالث لجرد الارهاب



ودون أن يقصد من ذلك أية اصابة ولكنه لم يتحرز في غمرة المطاردة ولم يظن إلى رفع قوه الماسورة كما فعل في المرة الأولى فأصاب هذا العيار الطائش من المجنى عليه مقتلا . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحكمة أن المدافع من الطاعن تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس لديه ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بادانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفاع مبينا وجه الرأي فيه . مع أنه من الدفوع الجوهرية التي تلزم المحكمة بأن تناقشها في حكمها وترد عليها ، ولا يرفع عنها هذا الالتزام أنها اعتبرت الفعل المستند إلى الطاعن جريمة غير عمدية — قتل خطأ — واستبعدت وصف جناية القتل العمد الوارد بأمر الإحالة ، ذلك بأن تكييف المحكمة للواقعة لا يلزم المتهم في دفاعه الذي لم ينتهيه مجردا وإنما استهدف به النجاة من العقاب . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٩

بقيادة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين ، أحمد فؤاد جنيبة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وصلاح محمد نصار .

( ٨٨ )

### الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ القضائية

قتل عمد . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه .  
تسبب معيب " .

تمسك الطاعن تدليلاً على براءته . بأنه ضبط ببلدته بعيداً عن مكان الحادث  
بعد وقوعه . التفات الحكم عن هذا الدفاع وأقوال شهود النفي المؤيدة له .  
حملاً على أن المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبط الطاعن تسمح له بالسفر  
إلى بلدته . رغم خلل الأوراق مما يظهر ذلك ومن تحديد ساعة الضبط . غير سائغ .

لما كانت المحكمة قد استندت في أطراح دفاع الطاعن وأقوال شهود النفي  
إلى أن المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبطه تسمح له بالسفر إلى بلدته  
بعد ارتكاب الحادث ، وأن الدفاع لم يشكك في إمكانية ذلك . وإذا كان  
لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلاً عليه ، بل واجب  
المحكمة أن تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا هي أطرحته .  
وكانت المحكمة لم تبين مصدر هذا الذي استندت إليه في أطراح دفاع الطاعن  
وشهود النفي ، وقد خلت الأوراق من تحديد ساعة ضبطه ببلدته وما يفيد أنه  
ضبط بعد حصول الحادث بوقت يسمح له بالسفر إليها ، فإن الحكم يكون  
قد أطرح هذا الدفاع وأقوال شهود النفي بما لا سند له في أوراق الدعوى  
وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما قتلا ... .. عمدا مع سبق الاصرار ... .. بأن يتا النية على قتله وأعدا لذلك آلات حادة (ساطرين) وما أن ظفروا به حتى انهما لا عليه بالآلات الحادة قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبراءة المتهم الآخر مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد شابه خطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه تمسك في دفاعه أمام المحكمة باستحالة افتراقه الحادث لتواجده ساعة حصوله ببلدته التابعة لمحافظة قنا بيد أن الحكم أطرح هذا الدفاع وأقوال شهود النفي الذين أيده بما لا يسوغه وبغير التزام بالوقائع الثابتة في أوراق الدعوى بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن القائم على إنكاره ارتكاب الحادث لتواجده وقت حصوله ببلدته حيث تم ضبطه ، ورد عليه بقوله " إن المحكمة في شأن المتهم الأول — الطاعن — لا تعول على إنكاره وعلى أقوال شهود نفيه ، ذلك أنه ما دام الثابت أن ضبطه قد وقع بعد أكثر من المدة التي تسمع له بارتكاب الحادث ثم التواجد وقت ضبطه ببلدته ، ولم يشكك الدفاع عنه في إمكانية ذلك ولم يثبت استحالته ، وكانت موايد قطارات المحكة الحديد وغيرها من وسائل النقل المتنوعة تسمع لمن يرتب لنفسه مهربا من جريمة قصد ارتكابها وأعد لذلك حدة من قبل أن ينفذ



مخططاً لا يتعارض مع إمكانية هذا التنفيذ". ولما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي يشير المتهم اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة ، كما أن لها أن تطرح أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها اكتفاء بأخذها بأدلة الثبوت إلا أنها إذا ما تعرضت بالرد على هذا الدفاع أو على أقوال هؤلاء الشهود تميز أن يكون ردها صحيحاً مستنداً إلى ماله أصل في الأوراق .

وكان البين من المفردات المضمومة أن الحادث وقع بناحية بولاق الدكرور التابعة لمحافظة الجيزة وأبلغ للشرطة الساعة ٤ و ٢٠ مساء يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٣ ، وأن الطاعن ضبط يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٣ بناحية حجازة قبل التابعة لمركز قوص بمحافظة قنا بمعرفة الملازم أول ... .. الذي أثبت ذلك بحضره المؤرخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٧٣ دون أن يحدد ساعة الضبط . وإذا مثل الطاعن بالتحقيقات قرر أنه لم يغادر بلده في اليوم السابق على ضبطه وأشهد شاهدين أبداً هذا الدفاع في أقوالهما بتحقيقات النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استندت في إطراح دفاع الطاعن وأقوال شهود النفي إلى أن المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبطه تسمح له بالسفر إلى بلده بعد ارتكاب الحادث ، وأن الدفاع لم يشكك في إمكانية ذلك . وإذا كان لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلاً عليه ، بل واجب المحكمة أن تقيم الدليل على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا هي أطرحته . وكانت المحكمة لم تبين مصدر هذا الذي استندت إليه في إطراح دفاع الطاعن وشهود النفي ، وقد خلت الأوراق من تحديد ساعة ضبطه ببلده وما يفيد أنه ضبط بعد حصول الحادث بوقت تسمح له بالسفر إليها ، فإن الحكم يكون قد أطرح هذا الدفاع وأقوال شهود النفي بما لا سند له من أوراق الدوى وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان الزين ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، ومجد ودية ، ومصطفى  
جميل مرمى .

( ٨٩ )

### الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ القضائية

دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . " إثبات " . " خبرة " .  
قتل عمد .

تكذيب أقوال المجنى عليه . تمسكا بعدم قدرته على الجرى والحق بالمتهم .  
عقب إصابته بالمقدوف نارى فى بطنه . دفاع جوهرى . وطلب جازم . التمويل  
على أقواله دون تحقيق من طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .

متى كان محامى الطاعنين قد تمسك بكذب المجنى عليه فيما قرره من أن الطاعن  
الأول أطلق عيارا ناريا وأنه عقب إصابته بالمقدوف النارى حرى خلفه وتمكن  
من اللحاق به ، وكان الدفاع الذى أبداه للطاعنون حول قدرة المجنى عليه  
على الجرى عقب إصابته بالمقدوف النارى الذى أصاب البطن والظهر يعد دفاعا  
جوهريا فى صورة الدعوى ومؤثرا فى مصيرها إذ قصد يترتب على تحقيقه تغير  
وجه الرأى فيها وهو يعد من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة  
أن تشق طريقة لها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ  
ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك من طريق المختص  
فنيا ، وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل ذلك فأنها تكون قد أحلت  
نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية ولما كان الحكم المطعون فيه  
قد استند من بين ما استند إليه فى إدانة الطاعنين إلى أقوال المجنى عليه التى

يعارضونها بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطامنين الجوهرى أو يعمل على تحقيقه عن طريق المحتص فنيا — وهو الطبيب الشرعى — فإن التفات الحكم عن ذلك الاجراء يخل بدفاع الطامنين — ولا يقدح في إهدا الشأن أن يسكت الدفاع عن طلب مدعوة أهل الفن مراعاة ، ذلك بأن اتاره هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة — يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامنين وآخر بانهم ( المتهمون الثلاثة الأول ) "الطامنون" شرعوا في قتل ... .. ( المتهم الرابع ) عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية " فردين ومسدس " وترصدوا له في المكان الذى أيقنوا مروره فيه وما أن ظهروا به حتى أطلقوا عليه أميرة نارية من الأسلحة سالفة الذكر قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج .

( المتهمان الأول والثالث ) أحرز كل منهما سلاحا ناريا غير مششخنا "فرد" ( المتهم الثانى ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "مسدس" ( المتهمون الثلاثة أيضا ) أحرز كل منهم ذخيرة " طلقات " مما تستعمل في الأسلحة سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهم باحراز أو حيازة تلك الأسلحة . ( المتهم الرابع ) ١ — شرع في قتل المتهم الأول ... .. عمدا بأن أطلق عليه حيارا ناريا "فرد" قاصدا من ذلك قتله وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو عدم انطلاق العيار . ٢ — أحرز سلاحا غير مششخنا "فرد" بدون ترخيص . ٣ — أحرز ذخيرة ( طلقة ) مما تستعمل في السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته أو إحرازه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعالجتهم طبقا للواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات



والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق والمادين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . وادعى المجنى عليه ( المتهم الرابع ) مدنيا قبل المتهمين الثلاثة متضامين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنابات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا ( أولا ) بمعاينة كل من المتهمين الثلاثة الأول " الطاعنين " بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات عن التهم المسندة إليهم . ( ثانيا ) ببراءة المتهم الرابع من التهم المسندة إليه . ( ثالثا ) بالزام المتهمين الثلاثة أن يدفعوا متضامين للدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### الحكمة

حيث إنه مما ينعم الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعنين نفوا صلتهم بالواقعة وأثار الدفاع عنهم أمام محكمة الموضوع أن الحادث لم يقع على الصورة التي رواها المجنى عليه ، إذ يكذب أنه وقد أصابه المقدوف الناري في البطن والظهر كما أورى التقرير الطبي الشرعي لم يكن في استطاعته أن يجري خلف الطاعن الأول حتى يمسك به بحسب ما شهد بذلك ، ورغم جوهرية هذا الدفاع فقد التفتت المحكمة عنه ولم تعن بتحقيقه وسكتت عنه إيرادا له وردا عليه ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين أنكروا التهمة المسندة إليهم ، وأن المدافع عنهم قد أثار عدم قدرة المجنى عليه على الجري عقب إصابته وتمسك بكذب المجنى عليه فيما قرره من أن الطاعن الأول أطلق عليه عيارا ناريا أصابه وأنه عقب إصابته تسنى له الجري خلف ذلك الطاعن والامساك به ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن الأول بادر المجنى عليه بطلاق نارى أحدث به

إصابة نارية لم تعقه عن الإمساك به ومحاولة القبض عليه ، تخف إليه الطاعنان الآخران وأطلقا أصيرة نارية على المجنى عليه فأصاباه وتمكن الطاعن الأول بذلك من الإفلات منه . ولما كان مفاد ما تقدم أن محامى الطاعنين قد تمسك بكذب المجنى عليه فيما قرره من أن الطاعن الأول أطلق عليه عيارا ناريا وأنه عقب إصابته بالمقذوف الناري جرى خافه وتمكن من اللحاق به ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنون حول قدرة المجنى عليه على الجرى عقب إصابته بالمقذوف الناري الذى أصاب البطن والظهر يعد دفاعا جوهريا في صورة الدعوى ومؤثرا في مصيرها إذ قد ينبى على تحقيقه تغيير وجه الرأى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لبدء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل ذلك فأنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند — من بين ما استند إليه — في إدانة الطاعنين إلى أقوال المجنى عليه التى يعارضونها بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعنين الجوهري أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعى — فإن التفتات الحكم من ذلك الإجراء يخل بدفاع الطاعنين . ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن إثارة هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة — يتضمن في ذاته المصائبية الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد استند في إدانة الطاعنين إلى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر فتشكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه .

## جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان الزيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عادل برهان نور ، وحرف الدين خيري ، ومجد وهبه ، ومصطفى جميل حرمي .

(٩٠)

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٨ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إثبات . " خبرة " .  
" شهادة " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . ضرب . " أفضى  
إلى الموت " .

الشهادة . تعريفها ؟ . اقتضاؤها . القدرة على التمييز .

جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . المادتان ٢٨٧ إجراءات ٨٢ ،  
إثبات .

عاهة العقل . كفاية فقدان أي من الإدراك أو التمييز . لتوافرها .

تمسك المتهم . بعدم قدرة المجني عليه على التمييز . وتقديمه تقريراً يظاهر ذلك .  
دفاع جوهرى . التعويل على أقواله دون تحقيقه . إخلال بحق الدفاع .

الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه  
على وجه العموم بحواسه ، فهي تقتضى بداهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز  
لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢

(١) راجع أيضاً الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢١ والطعن رقم ٧٠٠  
لسنة ٤٩ — جلسة ١٩٧٩/١١/٥ — لم يشأ .



من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية — والتي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية — رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لمهرم أولحادثة أو مرض أو لأي سبب آخر — مما مقتضاه أن يتعين على محكمة الموضوع إن هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا إلى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندها . ولما كان القانون لا يتطلب في عامة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والتمييز معا وإنما تتوافر بفقد أحدهما وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليها بأنها مصابة بما يفندها القدرة على التمييز وقدم تقريراً طبيياً استشارياً يظهر هذا الدفاع ، وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرتها على التمييز أو بحث خصائص إرادتها وإدراكها العام استيثاقاً من تكامل أهليتها لأداء الشهادة ، وعوات في نفس الوقت على شهادتها في قضائها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرتها على الإدلاء بشهادتها بتعقل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب فضلاً على الإخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما ضربا .. عمدا فأحدثا بهما إصاباتاً المبينة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصدا من ذلك قتلها ولكن الضرب أفضى إلى موتها ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، وادعى شقيق المجنى عليها مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضورياً عملاً بمادة الاتهام . (أولاً) بمعاينة المتهم الأول (الطاعن) بالسجن مدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعي بالحق المدني مبلغ مائتي جنيه والمصاريف ورفض ماعدا ذلك من الطلبات . (ثانياً) ببراءة المتهم الثانية (زوجة الطاعن) مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية قبلها ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحاكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة الضرب المفنى إلى الموت قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه هول في الإدانة فيما عول عليه على الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها دون تحقيق منازعة الطاعن الجدية بأنها مصابة بما يفقدها القدرة على التمييز أو الرد عليها بما يفندها .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق ومما أثبت في محضر جلسة المحاكمة لدى استجواب الطاعن ومناقشته عن حالة المجنى عليها الصحية إنه قال : " كان عندها تليف كبدي وتضخم طحال وتصلب شرايين والتهاب مزمن بالكليتين سبب لها ضغط مرتفع وكانت دائماً تشكو من دوخة وما تقدرش تركز " . . كما قالت زوجها — المتهم الآخرى المحكوم ببراءتها — وهى — تقصد المجنى عليها — ماشية تتخبط ودايماً تعبانة . . وساعات تصحى تقول أنا شفت حاجة . . هى عيانة " ويبين من التقرير الطبي الاستشارى الذى أذنت المحكمة للدفاع بتقديمه تأييداً لمنازعة الطاعن فى قدرة المجنى عليها على الإدلاء بالشهادة بتعقل والمحرر بمعرفة الدكتور . . . كبير الأطباء لشرعيين سابقاً أنه أورد فى الصحيفة التاسعة من تقريره أن من كان يعانى من الأمراض التى كانت تعانىها المجنى عليها — يقصد الأمراض التى أثبتتها تقرير الصفة التشريحية — فإنه يتعرض لنوبات من الاختلاط العقلى أو التهيج أو فقد الوعي . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى الشهادة هو تقرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فهى تقتضى بداهة فىمن يؤيدها القدرة على التمييز لأن مناط التكليف بأدائها هو القدرة على تحملها ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٣ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية — التى أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية — رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لحرم أولحادثة أو مرض أو لآى سبب آخر — مما مقتضاه أن يتعين على محكمة الموضوع إن هى رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغاً إلى غاية الأمر فيها للاعتناق من قدرة هذا الشاهد على تحمل

الشهادة أو ترد عليها بما يفندها — ولما كان القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والتمييز معا وإنما يتوافر بفقد أحدهما ، وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليها بأنها مصابة بما يفقدها القدرة على التمييز وقدم تقريرا طبيا استشاريا يظاهر هذا الدفاع ، وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرتها على التمييز أو بحث خصائص إرادتها وإدراكها العام استيثاقا من تكامل أهليتها لأداء الشهادة ، وعولت في نفس الوقت على شهادتها في قضائها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرتها على الإدلاء بشهادتها بتعقل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يعصمه من هذا العيب كونه قد عول في قضائه على أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا فإذا استبعد أحدها تعذر التعرف على مبالغ ما كان له من أثر في عقيدة المحكمة ، لاسيما وأن البين من الحكم أن أقوال المجنى عليها كانت الدعامة الأساسية لقضائه بإدانة الطاعن مما لا يمكن معه التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو التعرف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .



## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزيني ، ومحمد علي بلنج ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

(٩١)

### الطعن رقم ٧٠٠٧ لسنة ٨ القضائية

نقض . "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده" . قانون "تفسيره" .  
إعلان .

ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . أربعون يوما من تاريخ  
الحكم الحضورى . عدم إضافة ميعاد مسافة لهذا الاجل . أساس ذلك :  
عدم إيجاب للقانون إعلانا لبدء ميعاد الطعن . متى يرجع إلى أحكام قانون  
المرافعات ؟

تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . ولو كان  
التقرير بالطعن قد تم خلال الميعاد .

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض . على أن ميعاد الطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها  
هو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى . وهذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد  
مسافة ، ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص  
أو لإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية  
وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على احتساب ميعاد المسافة في المادة ٣٩٨ منه  
في شأن المعارضة في الأحكام الجنائية فنال أنها تقبل في ظرف ثلاثة أيام لتالية  
لإعلان المحكوم عليه النيابة خلاف ميعاد مسافة الطريق — وقد اشتمل قانون

تحقيق الجنايات المأني على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لايزاد على ميعاد عشرة الأيام المقررة للاستئناف مواعيد مسافة ولم ير المشرع ضرورة للنص على ذلك في قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن الأصل في ميعاد المسافة ألا يمنع إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ منه تاريخ سريان ميعاد الطعن ؛ وإذا لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها ، فإنه لم ينص على ميعاد المسافة إلا عند وجوب الإعلان لسريان ميعاد الطعن ، كما هو الحال في المعارضة . لما كان ما تقدم ، وكان التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه بما يستوجب إيداع التقرير بأسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن ، ولما كان الثابت أن الطاعنين وإن قرروا بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول ( أ ) قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية وتقدمتها جناياتان أخريان هما أنه والمتهم الثاني في الزمان والمكان سالفى البيان سرقا الحافظة والنقود الميينة بالتحقيقات حالة كونه يحمل سلاحا ناريا ظاهرا ( بندقية ) وكان ذلك في الطريق العام بطريق الاكراه الواقع على المحنى عليه بأن أمسكه من الخلف ودفعه إلى الأمام حتى اصطدمت ركبته بالأرض وشل بذلك مقاومته وتمكننا بهذه الوسيلة من الإكراه من أتمام المعركة وقد ترك هذا الإكراه بالمحنى عليه آثار الجروح الميينة بالتقرير الطبي الابتدائي كما أنه والمتهم الثاني أيضا في الزمان والمكان أنفى الذكر سرقا الحافظة والنقود الميينة بالتحقيقات حالة كونه يحمل

سلاحاً نارياً ظاهراً وكان ذلك بالطريق العام وبطريق الإكراه الواقع على المحبى عليه بأن أوقعه المتهم الثانى أرضاً فشل مقاومته وتمكننا بهذه الوسيلة من الإكراه من اتمام السرقة وقد ترك هذا الإكراه بالمحبى عليه آثار الجروح الميمنة بالتقرير الطبى الابتدائى وهما الجنايتان المؤتمتان بالمادتين ٣١١ و ٣١٥ من قانون العقوبات (ب) أحرز سلاحاً نارياً ذا ماسورة مصقولة من الداخل (بندقية خرطوش عيار ١٢) بغير ترخيص من وزير الداخلية حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة سرقة . (ج) أحرز ذخائر (طلقتين) مما تستعمل فى السلاح النارى آنف البيان دون أن يكون مرخصاً له فى حيازة السلاح وإحرازه حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة سرقة . (المتهم الثانى) اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة القتل سالفة البيان بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكاب جريمة السرقة بحمل السلاح ليلًا ورافقه إلى مكان الحادث وكانت جريمة القتل نتيجة محتملة لجريمة السرقة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق ونلك المساعدة ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقاً لمواد الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٣١٥ و ٣٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وذلك من تهمة سرقة بالإكراه . وبرأتهما فيما عدا ذلك من اتهامات ومصادرة السلاح المضبوط ، فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً بجلد ٢٩ مارس سنة ١٩٧٧ من محكمة جنايات الفيوم وقرر المحكوم عليهما الطعن فيه بطريق النقض وهما فى السجن فى ٣٠ مارس سنة ١٩٧٧ غير أنهما لم يقدمتا تقرير أسباب طعنهما إلا فى ١٠ مايو سنة ١٩٧٧ أى فى اليوم الثانى والأربعين . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أن ميعاد الطعن وإيداع الأسباب



التي بنى عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضوري ، وهذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مساقه ، وكان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية ، وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على احتساب ميعاد المسافة في المادة ٣٩٨ منه في شأن المعارضة في الأحكام الجنائية فقال إنها تقبل في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلان المحكوم عليه بالحكم النهائي خلاف ميعاد مسافة الطريق — وقد اشتمل قانون تحقيق الجنائيات الملغى على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد العشرة أيام المقرر للاستئناف مواعيد مسافة ولم ير المشرع ضرورة للنص على ذلك في قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن الأصل في ميعاد المسافة ألا يمنح إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سرعان ميعاد الطعن ، وإذا لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها — فانه لم ينص على ميعاد المسافة إلا عند إيجاب الإعلان لسريان ميعاد الطعن — كما هو الحال في المعارضة . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن التقرير بالظن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه بما يستوجب إبداع التقرير بأسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن . ولما كان الثابت أن الطاعنين وإن قررا بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

## جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وهضرة السادة المستشارين :  
هاتف الزيني ، محمد علي بليغ ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الهيب .

( ٩٢ )

الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٨ القضائية

(١-) رابطة السببية . إثبات . " بوجه عام " . نقض . " أسباب الطعن .  
مالا يقبل منها " . ضرب . " أحدث عاهة " . حكم . " تسببيه . تسبیب  
غير معيب " .

رابطة السببية . استقلال قاضى الموضوع بتقدير توافرها . مثال فى ضرب  
أحدث عاهة .

( ٢ ) إثبات . " شهادة " . حكم " بيانات التسبیب " . " تسببيه .  
تسبیب غير معيب " .  
عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفى . كفاية القضاء  
بالإدانة ردا علیها .

( ٣ ) قصد جنائى . " القصد العام " . جريمة . " أركانها " . ضرب .  
" أحدث عاهة " حكم " تسببيه . تسبیب غير معيب " . نقض . " أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها " .

القصد الجنائى فى جريمة الجرح العمد . قصد عام . تحققه بعلم الجانى  
بمساس الفعل بسلامة جعم المجنى علیه . عدم التزام المحكمة ببيانه على  
استقلال . مثال .

١ - من المقرر أن إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية يتفرد بتقديرها قاضي الموضوع فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض مادام للحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده ثم تناول عصا وانهاال بها ضربا عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلا عمديا ارتبط بتخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه هي فقد في السمع بالأذن اليسرى ونقص بالسمع بالأذن اليمنى مع ضعف بمضلات الوجه بالجهة اليمنى ارتباط السبب بالمعيب لأنه لولا هذا الضرب بقبضة اليد والعصا لما حدثت تلك الإصابة - فيكون منى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير صديد .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود الزمى مادامت لا تنق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليهم . وفي قضائها بالإدانة لأدلة الشبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تظمن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها .

٣ - إذ كانت جريمة إحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما ارتكب الجنائي الفعل من إرادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه مساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتحدث باستقلالاً عن القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع الدعوى - كما أوردتها الحكم - وهو ما تحقق في الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب ... .. بمصا على رأسه فأحدث به إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة



يستحيل برؤها هي فقد السمع في الأذن اليسرى وفقد السمع بالأذن اليمنى مع ضعف بمضلات الوجه بالجهة اليسرى مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءة المجنى عليه وتقدر بنحو ٣٥٪ خمسة وثلاثون في المائة . وطلبت إلى مستشار الاحالة احواله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٢٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد انطوى على اخلال بحق الدفاع وقصور في البيان ذلك أن الحكم خلا من بيان الصلة بين العاهة وبين الاعتداء المنسوب للطاعن وقد تمسك المدافع عنه باللمسة بأن الاوراق خالية من أن المجنى عليه كان يتمتع بسمع كامل في أذنيه وأن شراء السماعة لا يدل على أن الطاعن قد أحدث اصابة المجنى عليه ، فضلا عن أن الحكم لم يشير إلى أقوال شهود النفي ولم يعن ببيان توافر الركن المعنوي في الجريمة وهو قصد المساس بجسم المجنى عليه كل ذلك مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : " انه في مساء يوم ٢٠/٥/١٩٧٤ ذهب المتهم .. .. إلى دكان المجنى عليه .. .. ببلندر يبا لشراء صندل لطفله الصغير وإذا لم يعجبه ما عرضه عليه .. .. ابن المجنى عليه الذي كان يعاون العامل .. .. طلب المتهم منه أن يعرض عليه أصنافا أخرى فلما قرره أن جميع الأصناف هي من ذات الصنف الذي عرضه عليه ولم يحز قبولا منه فاستشاط المتهم غضبا وصفعه على وجهه وهلا صوته فأيقظ ذلك المجنى عليه الذي كان نائما بالدكان فتدخل في الأمر محاولا تهدئة الموقف غير أن المتهم كان لا يزال في ثورة انفعال وإذا حاول المجنى عليه الاتصال بالشرطة من طريق النليفون المركب في دكانه منعه المتهم من ذلك وضربه بقبضة يده ثم تناول عصا وانهاه بها ضربا على المجنى عليه فأحدث به

الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي فقد في السمع في الأذن اليسرى وفقد السمع بالأذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجهة اليسرى بما يقل من كفاءة المجنى عليه وتقدر تلك العاهة بنحو ٣٥٪ - وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود والتقارير الطبية كما نقل عن التقرير الطبي الشرعي أن إصابات المجنى عليه شملت عند دخوله المستشفى بجرح رضى طوله ١٠ سم بمقدمة فروة الرأس وكسر شرخى بعظام الجمجمة وجرح رضى ٧ سم بمؤخرة فروة الرأس وأن هذه الإصابات قد تغيرت معالمها بالتدخل الجراحى وتطورات الالتئام وأنها كانت أصلاً ذات طبيعة راضية نشأت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية وهى جائزة الحدوث من الضرب بعصا في تاريخ يتفق وما جاء بالأوراق الطبية وأنه قد تخلف لدى المجنى عليه من جراء إصاباته فقد في السمع بالأذن اليسرى ونقص بالسمع بالأذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجهة اليسرى مما يعتبر عاهة مستديمة تقلل من كفاءة المذكور بنحو ٣٥٪ . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بقبضة يده ثم تناول عصا وانهاى بها ضرباً عليه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً ارتبط بتخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه هي فقد في السمع بالأذن اليسرى ونقص بالسمع بالأذن اليمنى مع ضعف بعضلات الوجه بالجهة اليسرى ارتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذا الضرب بقبضة اليد والعصا لما حدثت تلك الإصابة ، وكان إثبات علاقة السببية في المواد الجنائية مسألة موضوعية ينفردها بتقديرها قاضى الموضوع فلا تجوز التجادلة في ذلك أمام محكمة النقض مادام الحكم قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ويكون معنى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به وهى

غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة  
 الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطعن إلى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها  
 فان منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكانت  
 جريمة أحداث الجروح عمدا لا تتطلب غير القصد الجنائي العام وهو يتوفر كلما  
 ارتكب الجنائي الفعل عن ارادة وعن علم بأن هذا الفعل يترتب عليه المماس  
 بـلامه جرم المجنى عليه أو صحته وكانت المحكمة لا تترجم بأن تتحدث استقلالا عن  
 القصد الجنائي في هذه الجرائم ، بل يكفي أن يكون هذا القصد مستفادا من وقائع  
 الدعوى — كما أوردتها الحكم — وهو ما تحقق في واقعة الدعوى ، فان ما يثيره  
 الطاعن في هذا الصدد لا يمدوأن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام  
 محكمة النقض — لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير أساس  
 متعينا وفوضه موضوعا .



## جلسة ٥ من إبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
هاني الزيني ، ومحمد علي بايغ ، وحسن جمعه ، وأبو بكر اللبيب .

( ٩٣ )

الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) قصد جنائي . جريمة . " أركانها " . مواد مخدرة . تعد على رجال  
الشرطة العامة . سلاح .

عدم تطلب جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ . سوى القصد الجنائي العام .

( ٢ ) مواد مخدرة . سلاح . تعد . ظروف . شدة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
حالا يوفره " . موظفون عموميون .

إعتبار السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
رهن بكونه سلاحا بحسب طبيعته معدا في الأصل للاعتداء أو سلاحا عرضيا  
تبين أن حمله كان لهذا الغرض . مثال .

١ - لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠  
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكالفة المخدرات وتنظيم استعمالها .  
والإتجار فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكفي أن يتوافر القصد الجنائي العام  
وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة . وإذا ما كان الحكم  
قد دال على قيام هذا القصد تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافره لدى الطاعن  
في قوله " وقد تعدد المتهم التعدي بالسلاح الذي يحمله على ضابط الواقعة بعد  
حصره كخبيته وأنه من الفاعلين على تنفيذ قانون المخدرات وتحقيق المهمة التي

كان يقوم بها . ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور في بيان القصد الجنائي غير صديد .

٢ — العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠؛ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفهم حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض . أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا امتظهرت المحكمة في حدود ما طلبها التقديرية أن حملها كان لمناسبة التعدي وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة — في هذه الدعوى — في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائغة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تعدى على المقدم رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالمنصورة وهو من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات أثناء وبسبب تأديته وظيفته حالة كونه يحمل سلاحا "مدية" فأحدث به الإصابات الموصوفتين بالتقرير الطبي الشرعى ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام ، فقر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملا بالمادتين ٤٠ / ١ — ٢ ، ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ دانه بجرمة مقاومة موظف عمومي بالقوة والعنف والتعدي عليه بمناسبة القيام بالتفتيش عن مخدرات حالة كونه يحمل سلاحا - قد وان عليه القصور وانطوى على خطأ في القانون وذلك بأنه لم يستظهر استقلالاً القصد الجنائي الخاص الذي يجب توافره لدى الطاعن وهو علمه بصفة المجنى عليه وبالمهمة التي كان يقوم بها رغم مجادلة الطاعن في هذا العلم تأسيساً على أن المجنى عليه ومرافقه كانوا بالملابس البادية ويستقلون سيارة نقل وأن أحداً لم يشهد بأن الطاعن كان ضمن المتجمهرين الذين كشف الضابط المجنى عليه من شخصيته لهم أو ضمن الذين أمرهم بالتفرق . هذا إلى أن المحكمة طبقت في حق الطاعن المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بفقرتها الأولى والثانية مع أن السكين لا تعد سلاحاً من الأسلحة المقصودة بنص هذه المادة ولم يثبت الحكم أن حمل الطاعن للسكين كان بقصد الاعتداء على المجنى عليه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بارتكابها في قوله " إنه في يوم الحادث توجه المقدم .. .. رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالدقولة على رأس قوة من رجال المكتب بسيارة إلى مدينة السبلاوين لتنفيذ إذن صادر من النيابة بضبط وتفتيش .. .. وتفتيش مسكنها لضبط ما تحوزه أو تحوزه من جواهر مخدرة دلت التحريات السابقة على اتجارها فيه في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وبعد أن فرغ من تفتيش ذلك المسكن غادره وبصحبه المأذون بتفتيشها فوجدوا بجمع خفي من الأموال يسدون عليه الطريق إلى سيارته فأصبح لهم عن كنيته وحاول شق طريقه بينهم فتصدى له المتهم .. .. وأشهر مسكنها كان يحملها وطعنه بها طعنتين في ذراعه الأيسر . فرت على أثرها المقبوض عليها وسقط هو على الأرض مضرجاً بدمائه وأشار لمراقبيه بالقبض على المتهم فتبعوه حتى أمسكوا به . وبعد أن ساق الحكم على ثبوت



الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال الضابط المجنى عليه ورجال الشرطة المرافقين له ومن التقرير الطبي عرض لدفاع الطاعن فأطرحه اطمئنانا منه إلى أقوال شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل مع علمه بشروط الجريمة . وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذا القصد تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافره لدى الطاعن في قوله ” وقد تعمد المتهم التعدي بالسلاح الذي يحمله على ضابط الواقعة بعد معرفته لكنيته وأنه من القائمين على تنفيذ قانون المخدرات وتحقيق المهمة التي كان يقوم بها “ ومن ثم يكون النفي على الحكم بالقصور في بيان القصد الجنائي غير مسديد . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة الذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك ، وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بمحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة التعدي وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة — في هذه الدعوى — في حدود حقيها ودلت عليه بالادلة السائغة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :  
 هاشم الزيني ، ومحمد علي بليغ ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

( ٩٤ )

الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدلائل" . اثبات . "اعتراف".

حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق . وإن عدل عنه بعد ذلك . عدم التزامها بنص اعتراف المتهم لها أن تجزئه وتستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .

( ٢ ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . اثبات "اعتراف" .  
 إكراه . أسباب الإباحة وموانع العقاب "موانع العقاب" .

تقدير مدى إكراه المتهم أو إختياره في مشاركة الجريمة . موضوعي .  
 مثال .

( ٣ ) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . سلاح . قتل عمد .

عدم تصديق دفاع متهم بارتكاب الجريمة نتيجة تهديد متهم آخر له بسلاحه .  
 لا تناقض بينه وبين إدانة هذا الآخر من بعد بإحراز سلاح بدون ترخيص .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق . ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمانت إلى صحته ومطابقته

للحقيقة والواقع والمحكمة في ذلك ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم  
نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .

٢ — إن تقدير ما إذا كان المتهم مكرها أم مختارا فيما أقدم عليه من مقارفته  
للجرم المسند إليه أمر موكل إلى قاضي الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى  
في حدود سلطته التقديرية بلا معقب عليه ما دام استخلاصه سائغا  
لا شطط فيه .

٣ — من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث  
ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .  
وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دلى تدليلا سائغا على إمام الطاعن  
طواعية واختيارا مع المتهمين الأول والثالث في قتل المجنى عليه واستبعد كلية  
إدماؤه بوقوع إكراه عليه من قبل المتهم الثالث عن طريق تهديده باستعمال سلاح  
فأرى كان يحمله لإكراهه على الموافقة على فكرة قتل المجنى عليه إقتناعا منه بعدم  
صدق هذا الدفاع . فإنه لا تناقض بين ما خلص إليه الحكم من ذلك وبين  
ما انتهى إليه من مساءلة المتهم الثالث عن سلاح ناري ضبط حائز له في مسكنه  
بغير ترخيص .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعين وآخر بأنهم (أولا) المتهمون جميعا :  
قتلوا ... .. عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله واستدرجوه  
الأول إلى مكان الحادث وكان الثاني والثالث قد سبقوا إليه وجثموا عليه  
وأطبقوا بأيديهم على عنقه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات  
الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته . المتهم الثالث أيضا :  
أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن (بندقية خرطوش) . وطلبت  
إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف  
الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت



غياباً للأول وحضوراً للتهمين الثاني والثالث عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ١/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة ومعاينة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومعاينة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن التهمة الأولى وستة أشهر وغرامة خمسة جنيهات والمصادرة عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليهما الثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول أن الحكم المطعون فيه إذ داته بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابته فساد في الاستدلال والتفاضل في التسبيب . ذلك أنه عول على اعترافه بتحقيقات النيابة العامة مع أن أقواله لم تكن نصاً في اقرار الجرم بل مجرد شهادة ضد المتهمين الآخرين في الدعوى حيث جرت روايته بأنه لم يقبل الاسهام في قتل المجنى عليه وإنما أمثل كارهة للبقاء في مكان الحادث إزاء تهديد المتهم الثالث له بالقتل بسلاح ناري إن هو غادره قبل الاجهاز على المجنى عليه ، وما أن تمكن المتهمان وحدهما من تحقيق مقصدهما حتى بادرا بالفراار وهو مالا يعد اعترافاً بالجرم المسند إليه . ثم أن الحكم التفت عن دفاعه بشأن إكراه المتهم الثالث له عن طريق التهديد باستعمال السلاح الناري على التواجد أثناء قتل المجنى عليه خشية إفشاء سر الجريمة ، مع أن الحكم دان المتهم المذكور عن إحراز السلاح الناري بغير ترخيص وهو ما يؤيد دفاع الطاعن وذلك كله مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أن ... .. ( المتهم الأول في الدعوى المحكوم عليه غيابياً ) كان والمجنى عليه يشتركان في زراعة أرز واتفقا على أن يحضر الأول إلى الثاني بمنزله ليصحبه في السامرة الثانية من صباح يوم ١٧٧٢/٧/٢٣ إلى الحقل لرى تلك الزراعة ، ولأن الأول على علاقة آثمة بزوجته الثاني رغب في قتله والخلاص منه وفي حوالى

الساعة التاسعة والنصف مساءً ذلك اليوم ذهب إلى صديقه .. .. (الطاعن الأول) وصحبه إلى صديقهما .. .. (الطاعن الثاني) بمنزله وهناك عرض عليهما رغبته تلك . فاتفقا معه على أنهما سيكونان في انتظار مقدمه والمجنى عليه في الحقل . ثم ذهب المتهم الأول في حوالي الساعة الثانية صباحاً إلى منزل المجنى عليه وأيقظه من نومه وصحبه إلى الحقل في حين كان المتهمان الثاني والثالث (الطاعنان) قد سبقاه إلى هناك وكنا تحت شجرة تبعد عن مكان الساقية بنحو عشر قصبات ، وبعد أن أدار المتهم الأول والمجنى عليه الساقية ذهب إليهما بمكنهما وأنهى إليهما أنه سيدخن (الجوزة) مع المجنى عليه بجوار الساقية وعندما يشاهدانه ينزل النار من فوقها يقدمان من حيث ينتظران ويقومان معه بتنفيذ ما يتوا النية وعقدوا العزم عليه من قتل المجنى عليه . وإذا شاهدنا ذلك ذهبنا إلى حيث يجلس المجنى عليه والمتهم الأول بجوار الساقية وأمسك المتهم الثالث بأحدى يديه بريقة المجنى عليه من الخلف وكفاه باليد الأخرى وحيداً جثم عليه المتهمان الأول والثاني (الطاعن) وتمكنوا من خنقه وإلطباق على عنقه إلى أن فاضت روحه فحمله ثلاثتهم وألقوا بجثته في التربة حيث تم انتشالها بعد البحث هنا طيلة يوم الحادث ، وإذا نتش منزل المتهم الثالث بناء على أمر من وكيل النيابة المحقق بعد أن ذكر المتهم الثاني أنه كان يحمل بندقية رقت الحادث عشر على سلاح ناري غير مرخص له بحمله وثبت من التقرير الطبي الشرعي أنه عبارة عن بندقية غير مشيخنة الماسورة وصالحة للاستعمال . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستفاد من أقوال كل من .. .. ابنه المجنى عليه والنقيب معاون مباحث مركز السبلاوي و .. .. زوجة المتهم الثالث ومن اعتراف كل من المتهمين الأول والثاني (الطاعن) وتقرير الصفة التشريحية وبعد أن أورد الحكم اعتراف المتهم الأول على نفسه وعلى الطاعنين بما يفيد اتفاق ثلاثتهم على التخلص من المجنى عليه واسهامهم معاً في الاجهاز عليه على نحو ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدهوى ، حصل اعتراف المتهم الثاني (الطاعن) في قوله " واعترف المتهم الثاني بأن المتهم الأول حضر إليه بمنزله واصططحبه إلى منزل المتهم الثالث وجلسوا معه بالمتل حيث عرض المتهم الأول أنه يرغب في قتل المجنى عليه لأنه ينسب إليه أنه على علاقة آتمة بزوجته وأنه يخشى أن يقتله



فوافقا على ذلك وتم ارتكاب الحادث على الوجه الذى ذكره المتهم الأول فى اعترافه بعد أن ذهب معهما إلى الحقل وطلب إليهما الانتظار تحت شجرة هناك حتى يعود إلى المحبى عليه ويحضره لرى الزراعة واتفق معهما على إشارة البدء فى تنفيذ الجريمة التى ذكرها المتهم الأول كما حدد لكل منهما دوره فى الحادث بأن أسند إليه أن يقوم بالاسساك برجلى المحبى عليه فى حين يقوم المتهم الثالث بالامساك برقبته من الخلف فى حين يقوم هو بالاطباق على عنقه وخنقه بيديه وإن كان قد زعم أنه معارضا فكرة قتل المحبى عليه ولم يوافق عليها إلا نتيجة لتهديد المتهم الثالث له بقتله إذا لم ينفذ معهما الحادث خاصة وأنه كان يحمل معه بندقية كما قرر أنه لم يشترك فى قتل المحبى عليه وإنما فر هاربا عندما شاهد المتهم الثالث يمسك رقبة المحبى عليه من الخلف بأحدى يديه ويكفاه باليد الأخرى فى الوقت الذى كان قد وضع بندقية فى حجرة بعد أن عقدها على وسطه ، فى حين قام المتهم الأول بالمبص بكلى يديه على رقبته وخنقه وألقيا به فى التربة". ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن حول اكراه المتهم الثالث له على الاشتراك فى الجريمة فرد عليه بقوله "إن المحكمة لا تعمل على ذلك إزاء ما أطمأت إليه من أدلة الشبوت صالفة الذكر فضلا عن أن ما ذهب إليه المدافع عن المتهم الثانى من انتفاء القصد الجنائى لديه لا يعدو مجرد محاولة لدفع الاتهام بقول مجرد للمتهم ذاته والذى لا يوجد ما يسانده بالأوراق". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وأوسدل منه بعد ذلك متى اضمأت إلى صحته ومطابقته للتحقيق والواقع والمحكمة فى ذلك ليست ملزمة بى أخذها باعتراف المتهم أن يلتزم نصه وظاهره بل لها أن تميزه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر فى قضائه أن الاعتراف الذى أعده الطاعن ورد نصا فى الاعتراف بالجريمة والدور الذى نيط به فى تنفيذها وقد اطمأت المحكمة إلى مطابقته للحقيقة والواقع لما استبان لها من اتساقه مع اعتراف المتهم الأول وأقول الشهود وما دل عليه تقرير الصفة التشريحية . ولم تعد المحكمة بما تعلل به من أن اكراهها وقع عليه من قبل المتهم الثالث لجملة على المشاركة فى الجريمة — بعد إذ ثبت لديها أن هذا الدفاع لم يكن إلا قولا مرسلا غير مؤيد بدليل وهو ما لم يخطئه الحكم فى فهمه أو تقديره . لما كان ذلك ، وكان تقدير ما إذا



كان المتهم مكرها أم مختارا فيما أقدم عليه من مقارفة للجرم المسند إليه أمرا موكولا إلى قاضى الموضوع يستخلصه من عناصر الدعوى فى حدود سلطته التقديرية بلامعقب عليه مادام استخلاصه سائغا لا شطط فيه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون له محل وهو لا يعدو أن يكون "جدلا موضوعيا" مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يشتهه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه فيما سلف بيانه قد دال تدليلا سائغا على اهمام الطاعن طواعية واختيارا مع المتهمين الأول والثالث فى قتل المجنى عليه واستبعاد كاية ادعاءه بوقوع إكراه عليه من قبل المتهم الثالث عن طريق تهديده باستعمال سلاح ناري كان يحمله إقتناعا منه بعدم صدق هذا الدفاع ، وكذا لا تناقض بين ما خلص إليه الحكم من ذلك وبين ما انتهى إليه من مساءلة المتهم الثالث عن سلاح ناري ( بنذقية ) ضبط حائزا له فى مسكنه بغير ترخيص ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد . ولم كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى ، هو الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه حول ضمن ما حول عليه فى إدانته على اعتراف المتهمين الأول والثانى عليه بتحقيقات النيابة دون الرد على ما أثاره الدفاع بجملة المحاكمة من أن أحدا من المتهمين لم يستقر فى اعترافه على رواية واحدة مما ينهى بكنب هذا الاعتراف ، هذا إلى أن أقوال المتهم الأول غير دالة فى مجموعها على حصول اتفاق بين المتهمين الثلاثة على قتل المجنى عليه ، فضلا عن أنه لا يمتثل أن يكون الطاعن حاملا لسلاحا ناريا وقت وقوع الحادث ثم لا يقدم على استعماله فى قتل المجنى عليه بدلا من اللجوء إلى خنقه بيديه العاريتين ، وإذ لم يفتن الحكم لدلالة ذلك على عدم صدق اعتراف المتهمين ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية  
للمجريمين اللذين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتيهما في حقه أدلة مردودة  
إلى أصولها الثابتة في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها .  
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ  
باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق  
متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ومتى خلصت إلى سلامة  
الدليل المستمد من هذا الاعتراف ، فإن مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات  
التي صافها الدفاع لجمها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان ما حصله  
الحكم من اعتراف المتهمين الأول والثاني على نفسيهما والشاعن صريحا في الدلالة  
على اتفاق ثلاثهم على قتل المحبى عليه وإسماعيلهم معا في إزهاق روحه كل بحسب  
الدور الذي رسم له ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى جدل  
موضوعي في تقدير الدليل مما لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض لتعلقه  
بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، فإن الطاعن يكون في غير محله مستوجبا  
رفضه موضوعا .

## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد قزاد جنتي ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وملاح محمد نصار .

( ٩٥ )

الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٨ ، القضائية

( ١ ) دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . جريمة . " أركانها " . قصد  
جنائي .

مناطق التأني في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته . ومن ثبوت التعرض  
المسادي للغير في حيازته الفعلية بقصد منعها بالقوة . المادة ٣٦٩ عقوبات .

شراء المتهم للعقار مما يصح معه اعتقاده بحقه في دخوله . نفى القصد الجنائي  
استنادا إلى ذلك . سائق .

( ٢ ) حكم . " تسببه " . تسبب غير معيب .

القضاء بالبراءة للشك . حده : الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة . مثال  
لتسبب غير معيب .

١ - إن مناطق التأني في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩  
عقوبات هو ثبوت التعرض المسادي للغير في حيازته لعقار حيازة فعالية بنية  
الاقتئات عليها ومنع حيازته بالقوة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه  
بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملايساتها أسس براءة المطعون ضده من التهمة  
المسندة إليه ورفضه الدعوى المدنية قبله على عدم اطمئنان المحكمة إلى توافر سوء



القصد لديه لثبوت شرائه أرض التزاع بعقد بيع عرفي مما يصح معه أن يكون قد دخلها اعتقاداً منه بأنه أصبح مالكا لها ، فإنه يكون سائفا .

٢ - من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت الاتهام لكي يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع وذلك إلى ما يطمئن إليه من تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم مفاده أن المحمة عد أن محصت الدعوى وأحاطت بظروفها لم تطمئن إلى أدلة الثبوت ورأتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام . فإن ما يشبه الطاعن - بفرض وجوده - لا يعيبه ولا يؤثر في سلامته طالما أنه لم يؤثر في منطق الحكم أو النتيجة التي انتهى إليها .

## الوقائع

لأنهم النيابة العامة المطعون ضده بأنه دخل عقارا في حيازة .. .. بقصد منع حيازته بالقوة على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه مدعىا قبرا انتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة بنسدر فإن أسبوط الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام . ( أولا ) بتغريم المتهم عشرة جنيهات . ( ثانيا ) بإلزامه بأن يدفع لادعى بالحقوق المدنية مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة أسبوط الابتدائية ( بهيئة استئناف ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحقوق المدنية معروقاتها . فطعن وكيل المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق انقاص .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إدا قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده من جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة ورفض الدعوى المدنية قد خالف الثابت بالأوراق وشابه تناقص في التسبيب ، ذلك

أنه تساند في قضائه إلى أن المطعون ضده اشترى أرض النزاع من ورثة المالك الأصلي عدا الطاعن ، حين أن الثابت أنه اشتراها من ورثة آخر لا علاقة له بالأخير . وقد انتهى الحكم إلى أن الشهود أجمعوا على أن الطاعن هو الحائز الوحيد لتلك الأرض ثم عاد واعتبر المطعون ضده شريكا في الحيازة على الشيوع ، وذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملازماتها أسس براءة المضمون ضده من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية قبله على عدم اطمئنان المحكمة إلى توافر سوء القصد لديه لثبوت شرائه أرض النزاع بعقده بيع عرفي مما يصح معه أن يكون قد دخلها اعتقادا منه بأنه أصبح مالكا لها . لما كان ذلك ، وكان مناط التأميم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات هو ثبوت التعرض للمادى للغير في حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الاقتشات عليها ومنع حيازته له بالقوة ، وكان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت الاتهام لكي يقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ المرجع في ذلك إلى ما يضمن إليه من تقدير الدليل مادام أن الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة . وإذا كان ما أورده الحكم مفاده أن المحكمة بعد أن محصت الدعوى وأحاطت بظروفها لم تظمن إلى أدلة الثبوت وراثتها غير صالحة للاستدلال بها على ثبوت الاتهام ، فإن ما يثيره الطاعن — بفرض وجوده — لا يعيبه ولا يؤثر في سلامته طالما أنه لم يؤثر في منطق الحكم أو النتيجة التي انتهى إليها .

## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وصلاح محمد نصار .

(٩٦)

(\*) لنعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٨ ، القضائية

( ١ ) مواد مخدرة . تفتيش . " التفتيش ب إذن " . نقض . " أسباب التلعن  
مالا يقبل منها " .

تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الإذن  
بالتفتيش . غير لازم . له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين  
السريين أو غيرهم .

تقدير جدية التحريات وكفايتها للإذن بالتفتيش . موضوعي .

( ٢ ) مواد مخدرة . حكم . " تسببه . تسبب غير مهيب " . نقض .  
" المصاحبة في الطعن " .

عدم جدوى نعي المتهم في شأن عدم العثور معه على قنات دون الوزن المسادة  
الافيون . طالما أن الحكم أخذه على ما ضبط معه من مخدر غيرها .  
أساس ذلك .

١ - لا يوجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات  
والأبحاث التي يؤسس عليها الغالب بالإذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة

(\*) نقض المبدأ مترد بانعمن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ - السنة ٢٠



بالتحرى عنه بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه في وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المبرزين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات . لما كان ذلك ، وكانت تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتنقيب من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت مما جاء بمحضر التحريات وأقوال الضابط شاهد الإثبات بجدية هذه التحريات التي بنى عليها إذن التنقيب وتوافر مسوغات إصداره . فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - لما كان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه من أنه عثر بالجيب الأيسر لصديري الطاعن على لفافتي سلوفان بداخلهما مخدر أفيون يزن سبعة عشر جراما كافيا وحده لحمل الحكم فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن فإنه لا مصلحة له فيما أثاره من أن أقوال شاعدي الإثبات التي حصاها الحكم لم تتضمن واقعة العثور على فئات دون الوزن لمادة الأفيون بالجيب الجانبي الأيسر لصديري الطاعن ذلك أن إحرازه تلك الفئات لم يكن له أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليما حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزا لها .

## الوقائع

أهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بغير قصد الاتجار جسورا مخدرا (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطابت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقبض والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند أ من الجدول ١ المرفق بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في البيان ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لإبنتائه على تحريات غير جدية ، فرد الحكم رداً غير سائق ، كما لم يورد الدليل على ما حصله من واقعة العثور على فتات صغيرة دون الوزن لمخدر الأفيون بالجيب الجانبي الأيسر لصديري الطاعن إذ خلت أقوال شاهدي الإثبات — الضابط والشرطي السرى المرافق له — التي أوردها الحكم من ذكر هذه الواقعة ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن تحريات ... .. دلت على إحراز طاعن مواد مخدرة ، فاستصدر إذاً من النيابة بضبطه وتفتيشه مسكنه ، ونفاذاً لهذا الإذن إنتقل إلى مسكنه حيث قام بتفتيشه فعثر بالجيب الأيسر لصديريه على لفاقي سلوفان ر خاهما مخدر أفيون وزن سبعة عشر جراماً ، كما عثر بالجيب الجانبي الأيسر للصديري على فتات صغيرة دون الوزن لمادة الأفيون ، وأورد على ثبوت هذه الواقعة ، حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال الضابط والشرطي السرى الذي كان مرافقاً له ومن تقرير المعامل الكيماوية ، عرض للدفع الذي أثاره الدفاع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لأن ما أثبتته محضر المحضر في محضر الضبط من أنه استحصل على إذن النيابة بعد أن تأكد من جدية التحريات يفيد عدم قيامه بهذه التحريات بنفسه واطرح هذا الدفع في قوله : " وليس بشرط أن يقوم المأذون له بالتفتيش بالتحريات بنفسه إذ له أن يستعين في ذلك بمصادره المختلفة ودون حاجة للافصاح عنها فضلاً عن أن العبارة التي أوردها في محضره من تأكده من جدية التحريات لا تفيد بالضرورة عدم قيامه بنفسه بالتحريات والتي أكد إجرائها بنفسه في أقواله — بتحقيقات النيابة — الأمر الذي تطلبت معه المحكمة على حصول الضبط والتفتيش بعد صدور الإذن واستيفاء التحريات اللازمة — ويتعين لذلك الالتفات عن الدفع ببطلان التفتيش " .

لما كان ذلك ، وكان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين المرين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، لما كان ما تقدم وكانت المحكمة قد اقتنعت مما جاء بمحضر التحريات وأقوال الضابط شاهد الإثبات بجدية هذه التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وتوافر مسوغات إصداره فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ، فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير مفيد . لما كان ذلك ، وكأن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أنه عثر بالجيب الأيسر لصديري الطاعن على لفاقي سلوفان بداخلهما مخدر أفيون وزن سبعة عشر جراما ، كفايا وحده لحمل الحكم فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن ، فإنه لا مصلحة له من بعد فيما أثاره من أن أقوال شهادي الإثبات التي حصلها الحكم لم تتضمن واقعة العثور على فئات دون الوزن لمادة الأفيون بالجيب الجانبي الأيسر لصديري الطاعن ، ذلك أن إحرازه تلك الفئات لم يكن له أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليما حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزا لها .



## جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد حادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وملاح محمد نصار ،  
ومحمد جلي راغب .

(٩٧)

### الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ القضائية

- (١) تقرير التلخيص . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
- إثبات الحكم . تلاوة تقرير التلخيص . كفايته لصحة هذا الإجراء .  
ولو كان التقرير من عمل هيئة سابقة . أساس ذلك ؟
- (٢) نصب . جريمة . " أركانها " .  
استعانة الجاني بأى مظهر خارجي من شأنه تأييد مزاعمه . كفايته لتوافر ركن  
الاحتيال في النصب . مثال في استعمال طرق شعوزة والادعاء بتسخير الجان .
- (٣) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . دفاع . " الإخلال بحق  
الدفاع . ما لا يوفره " .  
التفات الحكم من الرد على الدفع ببطلان التفتيش . لا يعيبه . طالما لم  
يعول على ما أسفر عنه من المضبوطات .

١ - لما كان الحكم قد أثبت تلاوة تقرير التلخيص ، فلا يقدح في صحة  
الإجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي  
فصلت في الدعوى إذ أن ما يدعيه من ذلك - على فرض صحته - لا يدل  
على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ،  
ولا يمنع أن القاضي بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المذكور يكفي

في التعبير عما استخلصه هو من الدراسة، ومن ثم يكون النعي بالبطلان في الإجراءات في غير محله .

٢ - من المقرر أن ركن الاحتيال المتطلب في جريمة النصب يتوافر إذا استعان الجاني بأي مظهر خارجي من شأنه أن يؤيد مزاعمه . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدسوس كما أثبتتها الحكم هي " أن المتهمه أوهمت المجنى عليها بقدرتها على الاتصال بالجنان وإمكانها من شفائهم من أمراضهم وإجراء العمليات الجراحية لهم دون آلام ، وتوصلا منها إلى ذلك أعدت بمنزلها حجرة مظلمة تطلق فيها البخور واحتفظت ببعض الأحجية والأوراق وزجاجة على شكل كلب وارندت ملابس حمراء ووضعت في رقبته مسبحة طويلة " ، فإن هذه الأفعال يتوافرها الطرق الاحتيالية المشار إليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد .

٣ - لما كان الحكم لم يتخذ من المضبوطات التي أسفر عنها تفتيش الطاعنة دليلا على ثبوت التهمة قبلها فإنه لا يعيبه التفاته عن الرد على الدفع المبدى منها ببطلان هذا التفتيش .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها استولت على المبالغ المبينة بالأوراق والملوكة لـ .. .. ، .. .. ، .. .. ، .. .. وكان ذلك باستعمال طرق احتيالية بأن أوهمتهم بمشروع كاذب وهو اتصلا لها بالجنان وتوصلت بهذه الطريقة الاحتيالية إلى الاستيلاء على تلك المبالغ ، وطلبت معاقبتها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ومحكمة جنح البدارى الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمه ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لوقف التنفيذ . فاستأقت ، ومحكمة أسبوط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة النصب قد شابه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك أن أحدا من أعضاء الهيئة التي أصدرته لم يضع تقرير تلخيصا كنفاء بالتقرير المودع بملف الدعوى والذي كتبه عضو هيئة سابقة . وقد تمسك الدفاع بطلب سماع الشهود بيد أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب رغم سابقة تأجيل الدعوى لإعلانهم ودون بيان دلة عدولها عن سماعهم . هذا إلى أن الحكم لم يستظهر الطرق الاحتمالية الواجب تحققها في جريمة النصب ، ولم يرد على الدفع ببطلان التعيش ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتواربه العناصر القانونية لجريمة النصب التي دان الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوالها وأقوال المحني عليهم بحضور جمع الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة . ولما كان الحكم قد أثبت تلاوة تقرير التلخيص ، فلا يمدح في صحة الإجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي فصلت في الدعوى ، إذ أن ما يدعيه من ذلك — على فرض صحته — لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أن انقضى بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المذكور يكفي في التعبير عما استخلصه هو من الدراسة ، ومن ثم يكون النفي بالبطلان في الإجراءات في غير محله . ولما كان يبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن محامي الطاعنة طلب بجلسته ١٣ مايو سنة ١٩٧٥ التأجيل لإعلان الشهود ، وبالجلسة التالية أمسك عن إبداء طلبه وقدم مذكرة بدفاعه فتمردت المحكمة بحجز الدعوى للحكم . ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع منه بما يدل عليه ، وكان المدافع من الطاعنة — على ما سلف بيانه — لم يتمسك



في ختام صرافته بطلب سماع الشهود فلا تثريب على المحكمة إن هي التفتت  
 عن إجابة طلب لم يصصر عليه مقدمه ، وخاصة أن الأصل أن المحكمة الاستئنافية  
 تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة ولا تلتزم بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما  
 لإجرائه ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشق من الطعن يكون  
 غير سديد . ولا على المحكمة إن لم تضمن أسباب حكمها سبب عدولها  
 عن قرارها بإعلان الشهود ، ذلك لأن القرار الذي تصدره في مجال تجهيز الدعوى  
 وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للنصوم  
 توجب حتما العمل على تنفيذه ، أو الرد عليه صونا لهذه الحقوق . لما كان ذلك ،  
 وكان المقرر أن ركن الاحتيال المتطلب في جريمة النصب يتوافر إذا استعان  
 الجاني بأي مظهر خارجي من شأنه أن يؤيد مزاعمه . وإذا كانت واقعة  
 الدعوى — كما أثبتها الحكم — هي ” أن المتهمه أوهمت المجنى عليهم بقدرتها  
 على الاتصال بالخان وإمكانها من شفائهم من أمراضهم وإجراء العمليات  
 الجراحية لهم دون آلام ، وتوصلا منها إلى ذلك أعدت بمنزلها حجرة مظلمة  
 تطلق فيها البخور واحتفظت ببعض الأنجية والأوراق وزجاجة على شكل  
 كلب وارتدت ملابس حمراء ووضعت في رقبته مسبحة طويلة “ ، فإن هذه  
 الأفعال يتوافر بها الطرق الاحتيالية المشار إليها في المادة ٣٣٦ من قانون  
 العقوبات ويكون النعى في هذا الخصوص غير سديد . ولما كان الحكم لم  
 يتخذ من المضبوطات التي أسفر عنها تفتيش الطاعنة دليلا على ثبوت النهمة قبيلها  
 فإنه لا يعيبه الثغرات عن الرد على الدفع المبدى منها بإعلان هذا التفتيش .  
 لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينارفضه موضوعا .

## جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، وعرف الدين خيري ،  
ومحمد وهبة .

( ٩٨ )

الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ القضائية

\* ( ١ ) حقو . عقوبة . " العفو عن العقوبة " . دعوى جنائية . " نظرها  
والحكم فيها " . دعوى مدنية .

العفو عن العقوبة ما ديتة ؟ .

صدور عفو عن العقوبة قبل الحكم النهائي في الدعوى الجنائية . أثره : عدم  
جواز المضي في نظرها ولو أمام محكمة النقض . عدم تأثير ذلك على الدعوى  
المدنية التابعة . هالة ذلك ؟

( ٢ ) ضرب " أفضى إلى موت " . فاعل أصلي . مسئولية جنائية . حكم .  
" تسببه . تسبب معيب " .

مسائلة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى موت . شرطه ؟

( ٣ ) إشتراك . إتفاق . توافق . إثبات . " بوجه عام " . " قرائن " .  
حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

الاتفاق . تعريفه . وجه الاستدلال عليه . موضوعي . مثال .

( ٤ ) إثبات . " شهادة " . بطلان . إجراءات . " إجراءات التحقيق " .

حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . إمتعاف .

(\*) راجع أيضا الطعن رقم ١٦٠٣ لسنة ٤٨ — جلسة ١٩٧٩/٦/١١ ( لم ينشر ) .  
والسنة ١٨ ص ٢٢٤ ، ومجموعة الربع قرن ص ٨٢٧ بند ١

عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه .

١ — من المقرر أن الالتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتنظم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها فمحله إذن أن يكون الحكم للقاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ولكن إذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل في الضمن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محنة التقصير غير مستطبعة المضي في نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن ، ولما كان من المقرر أيضا أن العفو من العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفة الجنائية التي تغل ماله به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما تفسد من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا لما كان ما تقدم ، وكان أثر العفو عن الطاعن ينصرف إلى ادعوى الجنائية وحدها ويقف دون التماس بمقاضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل في ذاته لا إلى العقوبة المقررة بها منه . وكان الطاعن قد طلب في أسباب طعنه نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظر الطاعن المقدم منه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه وإن أورد في سياقه سرد ماديات الدعوى مختلطة بأدبياتها إلا أن ذلك لم يفقده وضوحه وكفايته لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وحسبه في ذلك أن ذكر اسم الطاعن في صدد استخلاصه للواقعة ثم أشار إليه وإلى الطاعنين الثالث والرابع والخامس بعد ذلك جملة بعبارة " الشرطة السرية " تدليلا على الأفعال التي قاموا بها مجتمعين دون تحديد لما ارتكبه كل منهم على حده طالما أنه وتب مسئوليتهم جميعا عن جريمة ضرب أفضى إلى موت والتي وقعت بناء على إتفاقهم لما هو مقرر من أن الجنائي يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، إذا كان هو الذي



أحدث الضربة أو الضربات التي انضمت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المحبى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو للضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها .

٣ - من المقرر أن الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تتوفر لديه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطلقون فيه قد حصل وجود اتفاق بين الجانبيين فى قوله ” إن الطاعن الأول كان يقف بين رجاله . وأخذته العزة بالإثم ربطه بباقي المتهمين صلة العمل فضلا عن المعية فى الزمن والمكان واتجه وإياهم إلى قصد واحد مشترك بينهم هو الاعتداء على ... .. والتنكيل به ينشدون إعلاء رأيه الباطل والقوة الغاشمة وأسهم كل منهم بدور فى تنفيذ هذا الاعتداء بحسب الخطة التى تكونت لديهم لحظة تنفيذ الجريمة فوضع الحديد فى يديه من خلف وفى قدميه وطرح أرضا على وجهه وأخذ المتهم الأول وباقي المتهمين وقد نزعتم الرحمة من قلوبهم يركونه بأقدامهم ” . ثم خلص الحكم إلى أنه قد ثبت لدى المحكمة ثبوت لا ريب فيه أنهم اتفقوا فيما بينهم على ضرب ... .. وباشر كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق الذى تكون لديهم وقت أن خلص إليهم داخل القسم وأن وفاته قد حثت مما أحدثته الإصابات السابق بيانها فى التقرير الطبى اشرعى . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافيا لإثبات تقابل إرادة المتهمين على التداخل فى ضرب المحبى عليه الأول - لا مجرد التوافق بينهم بنساء على استقرار سائق من المحكمة لا يتنافى وحكم المنطق مما تنفى معه عن الحكم قالة القصور فى التسبب أو الفساد فى الاستدلال .

٤ - إن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها . ومن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه فى جمع من أشباهه ، مادامت قداطمات إليه ، إذ العبرة هى باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين الخمسة الأول بأنهم ( أ ) المتهمون جميعا ضربوا ... .. عمدا بأن اقتاده المتهمون من اثنائي حتى الأخير بأمر من المتهم الأول إلى ديوان قسم شرطة اللبان واعتدوا عليه جميعا بالضرب باتفاق بينهم بأن وضعوا قيدين حديدين بالقوة في يديه من الخلف وساقيه وطرحوه أرضا على وجهه في حجرة نوبة القسم وانها لولا عليه ركلا بالأرجل ولكما بالأيدي مع الضغط على رقبته بالأقدام فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . ( ب ) ( المتهم الأول ) وهو مقدم شرطة ... ( ١ ) استعمل القسوة مع ... .. اعتمادا على سلطة وظيفته بأن ضربه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي . ( ٢ ) قبض على المحجني عليه سالف الذكر وأمر بحجزه بمكان المحجز بقسم شرطة اللبان في غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات بالإضافة إلى المسادين ١٢٩ و ٢٨٠ منه بالنسبة للمتهم الأول ، فقرر ذلك . وادعت والدته المحجني عليه الأول عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنها ... .. كما ادعى أخوته البالغ ... .. و ... .. و ... .. و ... .. مدنيا قبل المتهمين ووزارة الداخلية المستولة عن الحقوق المدنية بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ( أولا ) بمعاقبة كل من ... .. و ... .. و ... .. و ... .. بالسجن لمدة خمس سنوات عن التهمة الأولى ، وبإلزامهم ووزير الداخلية بصفقته بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعين بالحق المدني مبلغ سبعة آلاف جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ عشرين جنيها مقابل أنعاب الحمام . ( ثانيا ) بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل عن التهمتين الثانية والثالثة . فطمن كل من المحكوم عليهم والمستول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

حيث إن الثابت من أوراق الدعوى أنه بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٧٧ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٧ بالعفو عن باقي العقوبة المحكوم بها على الطاعن الأول .. .. وكذلك عن كافة العقوبات والآثار الجنائية المترتبة على الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الالتجاء إلى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه لتنظيم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس إعفائه منها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها فعمله إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من الطرق العادية وغير العادية ولكن إذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطاعة المضي في نظر الدعوى ويتعين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن . ولما كان من المقرر أيضا أن العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يمحو الصفة الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا . لما كان ما تقدم ، وكان أثر العفو عن الطاعن ينصرف إلى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند إلى الفعل في ذاته لا إلى العقوبة المقضى بها عنه وكان الطاعن قد طلب في أسباب طعنه تقض الحكم في كل ما قضى به سواه بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أنه أثناء مرور المقدم .. .. — الطاعن الأول — بدائرة قسم شرطة البيان شاهد .. .. مصابا وعلم أن الذي اعتدى عليه هو .. .. — المجنى عليه الأول — فأمر رجال الشرطة المرين — الطاعنين الثاني والثالث والرابع — بضبطه وإحضاره ، وأثناء توجهم مع المطلوب ضبطه وفي صحبته شقيقه .. .. — المجنى عليه الثاني — إلى قسم الشرطة كان الطاعن الأول يقف بباب مبنى القسم



وما أن أبصر به رجال الشرطة السريين حتى أمسكوا بالمجنى عليه الأول بحجوه إلى داخل القسم وأخذوا يعتدون عليه بالضرب ، كما أن الطاعن لمسلم بصفة المجنى عليه الأول بالمجنى عليه الثاني أخذ يعتدى على هذا الأخير ركلا وصفعا وقيد رجال الشرطة يديه من خلف وأدخلوه حجرة النوبة حيث كان الطاعن الأول ومعه الشرطة السريين يضربون المجنى عليه الأول في وحشية وهو ملقى على الأرض مقيد اليدين والقدمين يوسعونه ركلا بأقدامهم وزاد الطاعن الثالث بأن أخذ يقفز على كتفيه ولم يكونوا يقصدون من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وأورد الحكم على ثبوت هذه الوقائع في حق المتهمين أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه الثاني والشهود ومن التقرير الطبي الشرعي وانتهى إلى إدانة المتهمين — الطاعنين الخمسة الأول — بجريمة ضرب المجنى عليه الأول ضربا أفضى إلى موته وإدانة الطاعن الأول بجريمة استعمال القوة مع المجنى عليه الثاني والقبض عليه وحجزه بقسم الشرطة في غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين بذلك ، وقضت بمقاهم جميعا بالسجن لمدة خمس سنوات من التهمة الأولى وبالزامهم مع وزير الداخلية — المسئول عن الحقوق المدنية — الطاعن السادس بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعين بالحق المدني مبلغ سبعة آلاف جنيه والمصاريف وبمحس للطاعن الأول ستة شهور مع الشغل عن التهمتين الثانية والثالثة .

#### أولا : الطعن المقدم من الطاعن الأول :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد والإحلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم خلا من إيضاح صورة الواقعة من ناحية تحديد زمن وقوعها وقام دفاع الطاعن على عدم صحة رواية أخوى المجنى عليه الأول وأن المدوان الذي وقع على هذا الأخير كان بعد نوم الطاعن بدلالة شهادة حامل التليفون الذي أيقظه في الصباح لإخطاره بحالة المجنى عليه ولم يعن الحكم بالرد على هذا الدفاع الجوهرى كما حول الحكم على أقوال الشهود رغم تضاربها وعدم اتفاقها مع تقرير الصفة التشريحية إذ شهدوا بأن أحد المتهمين كان يقفز على رقبة المجنى عليه وكتفيه في حين أن التقرير الطبي خلا من ذكر آثار تدل على ذلك هذا بالإضافة إلى أن الحكم أسند إلى الشاهدة ... .. أنها رأت واقعة الاعتداء وهو ما يخالف أقوالها الثابتة في الأوراق واعتبر حصول الطاعن على شهادة

سوابق أحد الشهود بإجراء غير مشروع رغم أن من حق الطاعن الحصول على دليل براءته من أى طريق وأخيراً فإن الحكم دان الطاعن عن واقعى الاعتداء على المجنى عليهما وأنزل به عقوبة مستقلة عن كل تهمة رغم ارتباطهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب به الحكم عليهما . وحيث أنه من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب وأن الأصل أنه متى أخنت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، وأن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . بل يكفى أن يكون مجموع ما أرزاه الحكم كافيًا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة .

لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أوردت صورة الواقعة حسبما استخلصتها فى بيان كاف لتفهمها واطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم وأوضحت واقعة الدعوى حسب تسلسل الأحداث فيها وأوردت على ثبوت كل حلقة فيها أقوال الشاهد الذى عاصر وقوعها ولم ترفى شهادة عامل التليفون ما يغير من هذا الاطمئنان فإن ما ينهض الطاعن فى هذا الشأن ينحلى إلى جدل موضوعى فى حق محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة وتقدير الدليل مما لا يجوز مجادلها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم أو تناقض رواياتهم فى بعض تفصيلاتها — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم أو يقدرح فى سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن به إليها فى تكوين عقيدته — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — فإن النسي فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم



قد عرض لما أثير في شأن واقعة القفز مقررا أنه ليس بلازم أن ينشأ عنها كسر العظم اللامي وأضاف إلى ذلك قوله : " خاصة إذا ما شهد شقيقه ... و ... " أنه ( أى الطاعن الثالث ) كان يقفز فوقه ، والفوقية كما تكون على عنقه تكون على رأسه وكتفيه وظهوره ، وقد أوضح التقرير الطبي الشرعى عن وجود إصابات بالرأس وبالكتفين وبالعنق والظهر " ثم نقل الحكم عن التقرير الطبي بيانا لتلك الإصابات فإن ما أورده الحكم في ذلك كاف لإزالة التعارض بل وإيجاد التلازم بين الدليلين القولى والفنى بما يكون معه نعى الطاعن في هذا الشأن غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم من شهادة ... مفاده أنها شاهدت المحنى عليه الأول مقيد وماتى على الأرض بغرفة الذوبة وتبين لها أنه فارق الحياة ولم يسند إليها القول بمشاهدة العدوان كما لم يتسند إلى قولها في بيان كيفية وقوعه ومن ثم يبرأ الحكم من قلة الخطأ فى الاستناد ، ويكون ما يشير الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدور رئيس المباحث الجنائية فى محاباة زميله الطاعن الأول بتسليمه مذكرة سوابق شاهد الإثبات ووصف ذلك بعدم الأمانة إلا أن ذلك لم يكن إلا تزييدا من الحكم واستطرادا فى عرض ما أحاط بالدعوى من ملائسات وليس من شأنه أن يؤثر فى منطق الحكم ، ومن ثم فإن النعى عليه فى ذلك يكون فى غير محله لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم تزيده فيما لم يكن فى حاجة إليه مادام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها لحمله — كما هو الحال فى الدعوى الماثلة — لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن عن عدم إعمال أحكام الارتباط فى شأن الجرائم التى دانه بها هو نعى يتعلق بالعقوبة المقررة بها لا بأصل الادانة وكان قرار العفو الصادر عن العقوبة قد كف يد القضاء عن معاودة بحثها على ما سلف بيانه وكان أمر الارتباط أو التجزئة لا يؤثر بحال على الحكم الصادر فى الدعوى المدنية وهو ما انحصر فيه نطاق بحث الطعن فانه لا محل للرد على نعى الطاعن فى هذا الشأن ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون واجب الرفض .

### ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعن الثانى .

حيث ان مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو القصور فى التسبيب ذلك بأن عبارة الحكم جاءت مبهمه فى بيان الواقعة المسندة اليه ومؤدى الدليل عليها



واطلقت في نسبة الاعتداء إلى الشرطة السريين دون بيان لدور الطاعن في الاعتداء ولا مضمون كل دليل من الأدلة التي تساند إليها الحكم في ادانته .

وحيث ان الحكم المطعون فيه وإن أورد في بيانه سرمد ماديات الدعوى مختلطة بأمر بيانها إلا أن ذلك لم يفقده مضمونه وكفايته لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وحسبه في ذلك أن ذكر اسم الطاعن في صدد استخلاصه للواقعة ثم أشار إليه وإلى الطاعنين الثالث والرابع والخامس بعد ذلك جملة بعبارة ( الشرطة السريين ) تدليلا على الأفعال التي قاموا بها مجتمعين دون تحديد لما ارتكبه كل منهم على حدة طالما أنه رتب مسئوليتهم جميعا عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت والتي وقعت بناء على اتفاقهم لما هو مقرر من أن الجاني يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضي إلى الموت إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا لاغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه وأولم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها . أما ما يثيره الطاعن من عدم بيان الحكم مضمون كل دليل من الأدلة فمردود بما أورده الحكم من بيان لما عول عليه من أقوال شهود الإثبات وما أورده تقرير الطبيب الشرعى على نحو يستقيم به قضاؤه لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها لما كان ما تقدم فإن معنى الطاعن يكون غير سديد ويوضحى طعنه حريا بالرفض .

### ثالثا : عن الطعن المقدم من الطاعن الثالث :

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم لم يرد على مدافع به المدافع عن الطاعن من عدم قيام اتفاق بين المتهمين يربط تضامنا فيما بينهم في المسئولية مما يجعل مسئولية الطاعن في نطاق القدر المتيقن — وماق الحكم في التدليل على وجود اتفاق بين المتهمين عبارات تدل على معنى التوافق على الاعتداء لا الاتفاق عليه ، كما أن الحكم لم يعمل في حق الطاعن الأول نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات رغم ارتباط الجرائم المستندة إليه .

وحيث إنه من المقرر أن الاتفاق هو اتحادنية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل وجود اتفاق بين الجانين وقوله " أن الطاعن الأول كان يقف بين رجاله وأخذته العزة بالإثم وربطه يباقي المتهمين صلة العمل فضلا عن المعية في الزمان والمكان واتجه وإياهم إلى قصد واحد مشترك بينهم هو الاعتداء على .. .. والتشكيل به ينشدون إعلاء راية الباطل والقوة الغاشمة وأمسهم كل منهم بدور في تنفيذ هذا الاعتداء بحسب الخطة التي تكونت لديهم لحظة تنفيذ الجريمة فوضع الحديد في يديه من خلف وفي قدميه وطرح أرضا على وجهه وأخذ المتهم الأول وباقي المتهمين وقد نزع الرحمة من قلوبهم يركلونه بأقدامهم .. " ثم خلاص الحكم إلى أنه قد ثبت لدى المحكمة ثبوتنا لا ريب فيه أنهم اتفقوا فيما بينهم على ضرب .. .. وبأشر كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق الذي تكون لديهم وقت أن خلاص إليهم داخل القسم وأن وفاته قد حدثت مما أحدثته الإصابات السابقة بيانها في التقرير الطبي الشرعي .. " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافيا لإثبات تقابل إرادة المتهمين على التداخل في ضرب المجنى عليه الأول — لا مجرد التوافق بينهم — بناء على استقرار سائغ من المحكمة لا يتنافى وحكم المنطق مما ينتفى معه عن الحكم قالة القصور في التسبب أو الفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن في هذا الخصوص وكان ما ينعاه الطاعن الثالث من إغفال الحكم أعمال أحكام الارتباط بالنسبة للجرائم التي دين بها الطاعن الأول لا تتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل يختص بالطاعن الأول وحده ومن ثم لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا المنع ويكون طعنه برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

### رابعاً : عن الطعن المقدم من الطاعن الرابع :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الرابع هو التصور في التسبب ذلك بأن المدافع عنه أثار أمام المحكمة دفاعاً عاماً هو أن الشاهدين ... .. و ... لم يتعرفا على الطاعن في عملية العرض التي أجرتها النيابة العامة فلم يهبط الحكم هذا الدفاع حقه في الرد عليه .

وحيث إنه من المقرر أن للقانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها وأن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه ، ما دامت قد اطمأنت إليه ، إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد دفاع الطاعن في هذا الشأن عقب عليه بقوله " أنه مردود بما هو ثابت بحضور السيد رئيس النيابة .. تعرف هذين الشاهدين على المتهمين .. والراعي وقد كانا واقفين خارج غرفة الحبس .. وتضمن المحكمة إلى تعرف الشاهدين على المتهم الرابع " وهو رد كاف وماتع على دفاع الطاعن إذ لا على المحكمة إن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجبى عليها على الطاعن ما دام قوة تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وتكون مجادلة الطاعن في هذا الخصوص غير مقبولة ويكون طعنه مرفوضاً .

### خامساً : عن الطعن المقدم من الطاعن الخامس :

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الخامس هو التصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم دانه بجريمة الضرب المنقضى إلى الموت دون أن يسند إليه أعمالاً من شأنها إحداث الموت وخلا من تحديد محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة ولم يورد الأدلة السائغة على وجود اتفاق بين المتهمين كما أن الدفاع عنه تمسك بأنه كان وقت الاعتداء مكلف بالخدمة خارج باب القم فلم تحقق المحكمة دفاعه هذا بالاطلاع على دقة توزيع القوة ومسؤول المختصين ولم ترد عليه .



وحيث إن الأوجه الأولى من هذا الطعن مردوده بما سبق الرد به على منيلتها من أوجه الطعن السابقة أما ما يثيره الطاعن في شأن تكليفه بالعمل خارج باب القسم فإنه لا يؤدي — بفرض صحته — إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استعانة حصول الواقعة بل المقصود به التشكيك في أقوال شهود الإثبات التي اطمأنت إليها المحكمة ومن ثم فلا تترتب عليها بعد ذلك إن هي أعرضت عنه ولم تحققه باعتباره دفاعا موضوعيا لا تنترم المحكمة بإجابته . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

### سادسا : عن الطعن المتقدم من الطاعن السادس :

وحيث إن مبنى الطعن المتقدم من الطاعن السادس — المسئول عن الحقوق المدنية — هو الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى الحكم في خصوص الدعوى المدنية بما لم يطلبه الخصوم ذلك بأنهم طالبوا في صحيفة ادعائهم تعويضا عما لحقهم من أضرار مادية وأدبية بسبب فقد المجنى عليه الأول فقضى لهم الحكم بالتعويض هما أصاب مورثهم من ضرر مادي وهو قضاء منه بما لم يطلبه محامي الخصوم .

وحيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن محامي المدعين بالحق المدني طلب إلزام المتهمين والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ عشرة آلاف جنيه وقدم للمحكمة ما يفيد انحصار إرث المجنى عليه في المدعين بالحق المدني ، كما أشار في مرافعته إلى أن المجنى عليه كان يعول والدته وأخوته وأنهم أضرروا من وفاته ومفاد ذلك أن المدعين بالحقوق المدنية قد امتدوا في طلب التعويض إلى ما توافر لهم من حقيقة صفة إرث للمجنى عليه وصفة الضرر ضررا مباشرا من وفاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ عرض لأمر التعويض قد فطن للمنفعتين فأشار ابتداء إلى الضرر المادي الذي أصاب المورث وانتقل الحق في التعويض عنه إلى المدعين بالحقوق المدنية ثم أردف ذلك إلى التحدث عن الضرر المباشر الذي لحق بهم بقوله : " وحيث إنه بإيضاح ما تقدم ، وكان

كل خطأ يسبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، فان المحكمة تقدر التعويض الذي يلتزم به المتهمين متضامين ، وعلى ضوء المعايير التي أوردتها المادة ١٧٠ من القانون المدني بمبلغ سبعة آلاف جنيه مراعية في ذلك أن يكون هذا التعويض شاملاً للضرر بشقيه المادي والمعنوي “ فان الحكم يكون قد جمع للدعين بالحقوق المدنية من حقوق الموروث عن المجنى عليه في تعويض ما أصابه من ضرر ، أدى إلى تعويض ما أصابهم من جراء فقدته من ضرر أدبي وهو ما يتفق وحقيقة طلباتهم الخنابية ومن ثم يكون منهي الطاعن في هذا الخصوص غير صحيح وضعفه واجب الرضا . لما كان مائة م ، فإن الطعن المقدم من الطاعنين يكون في غير محله متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٢ من إبريل سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار عثمان الزين نائب رئيس المحكمة • وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب ، محمد علي بليغ ، وحسن جمعة ، وأيوب بكر الديب .

( ٩٩ )

### الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٤٨ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسييبه . أسباب  
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

(\*) تمسك المتهم بوجوده خارج البلاد . في تاريخ ارتكاب الجريمة .  
وتقديمه جواز سفر يثبت ذلك . دفاع جوهرى . إدانته دون التعرض له .  
قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال .

مضى كان البين من محاضر جلسات المعارضة الاستئنافية — أن الطاعة  
دفعت التهمة المسندة إليها بأنها كانت خارج البلاد طوال شهر أغسطس الذى  
حدده المستأجرون المحنى عليهم لتقاضيا المبالغ موضوع التهمة — وهو التاريخ  
المعطى للواقعة كما رفعت عنها الدعوى الجنائية ، وقدم الحاضر معها جواز  
سفرها مبينا به أنها غادرت البلاد في ٣٠/٧/١٩٧٢ وتادت إليها  
في ١٠/١٠/١٩٧٢ وقد أثبتت المحكمة اطلاعها على جواز السفر بحضور جاسة  
المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع يمد في خصوص الدعوى هاما  
وجوهريا لما قد يترتب على ثبوت صحته من انتفاء مسئولية الطاعة الجنائية

(\*) ألبدا ذاته مقروء في الحكم الصادر في الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٩ في — جلسة

١٩٧٩/١٠/٤ .



عن التهمة المسندة إليها — فانه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع مؤيدا بدليله — أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مستوجبا للنقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها : تفاضت المبالغ المبينة بالمحضر خارج نطاق عقود الإيجار . وطلبت عقابها بالمواد ١٧ ، ٤٤ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ومحكمة جنح قسم الجزيرة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة مشرين جنيا لإيقاف التنفيذ . فعارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه إلى تغريم المتهم خمسمائة جنيه . فاستأنفت ، ومحكمة الجزيرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطمنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعنة تمسكت لدى المحكمة الاستئنافية بوجودها خارج البلاد خلال الأجل الذي حدده المستأجرون لاقتضاؤها المبالغ موضوع التهمة مؤيدة دفاعها بالبيانات الرسمية الثابتة بجواز سفرها عن تاريخ مغادرتها للبلاد وعودتها إليها وقد اطلعت عليها المحكمة ، إلا أن الحكم لم يورد هذا الدفاع أو يرد عليه مع جوهريته مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية أن الطاعنة دفعت التهمة المسندة إليها بأنها كانت خارج البلاد طوال شهر أغسطس الذي حددته المستأجرون المجنى عليهم لتقاضياها المبالغ موضوع التهمة — وهو التاريخ المعطى للواقعة كما رفعت عنها الدعوى الجنائية — وقدم الحاضر معها جواز سفرها مبينا به أنها غادرت البلاد في ٣٠ يولييه سنة ١٩٧٢ وعادت إليها في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ وقد أثبتت المحكمة اطلاعها على جواز السفر بمحضر جلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع يعد في خصوص الدعوى هاما وجوهريا لما قد يترتب على ثبوت صحتها من انتفاء مسؤولية الطاعنة الجنائية عن التهمة المسندة إليها — فانه كان يتعين على المحكمة وقد أبدى أمامها هذا الدفاع مؤيدا بدليله — أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وهي لم تفعل فقد بات حكمها مشوبا بالنقص والاخلال بحق الدفاع مستوجبا النقض والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عدل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، أحمد قواد جنتية ، ودكتور أحمد رفعت شفاقي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وصلاح الدين نصار .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٨ ، القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . ” الدفاع الشرعي ” . حكم . ” تسببه .  
تسبب معيب ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما يقبل منها ” .

اطراح الحكم دفاع الطاعنين بتوافر حق الدفاع الشرعي في جانبهما بقالة  
أن ثانيهما لم يعترف بالجريمة وأنهما لم يكونا مستهدفين لأي اعتداء رغم ما أسند  
إلى متهم آخر من الشروع في قتل أولهما ودون أن يستظهر الصلة بين هذا الاعتداء  
والاعتداء الذي وقع من الطاعن الثاني على المجني عليها . قصور .

لما كان مفاد ما أورده الحكم أنه اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي على  
ما قرره من أن المتهم لم يعترف بالجريمة وما أضافه إلى ذلك من أن الطاعنين وقت  
اعتدائهما على المجني عليها لم يكونا مستهدفين لأي اعتداء . وإذا كان المقرر  
أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة ، وكان الحكم —  
بالرغم من أن ادعوى المزعومة أسند فيها للمتهم آخر الشروع في قتل الطاعن  
الأول بإطلاق عبارتنا على أنه أصابه — لم يستظهر حقيقة الواقعة لبيان الصلة بين  
الاعتداء الذي وقع على الطاعن الأول والاعتداء الذي وقع منه والطاعن الثاني على  
المجني عليها ، وأي الاعتداءين كان الأسبق حتى يبين ماذا كان لهما أولاً أيهما  
حق في استعمال القوة اللازمة لرد العدوان ، مكتفياً بالقول بأنهما وقت اعتدائهما



على المجنى عليها لم يكونا مستهدفين لأى اعتداء دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامى الطاعنين في هذا الصدد فإنه يكون مشوبا بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءته بأنهما المتهم الأول ( ١ ) : قتل ... .. عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد بأن أطلق صوبها مقذوفا ناريًا قاصداً من ذلك قتلها فأحدث إصابتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياتها . ( ٢ ) أحرز سلاحاً نارياً ذا ماسورة مصهولة من الداخل ( فرد خرطوش ) بغير ترخيص من وزير الداخلية . ( ٣ ) أحرز ذخيرة « طلعة » مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازة السلاح أو إحرازه . المتهم الثانى : ( المتهم المحكوم ببراءته ) شرع في قتل ... .. عمدا من غير سبق اصرار أو ترصد بأن أطلق عليه مقذوفاً نارياً من سلاحه المرخص قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعى وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم احكام الرماية ومداركة المجنى عليه بالعلاج .

المتهم الثالث : ضرب ... .. بآلة راضه سيخ « من الحديد » على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديرة يستحيل برؤها من فقد جزء من عظام قبوة الجمجمة بما سبب عجزاً في قدرته على العمل بنسبة ٢٥ ٪ . وطليت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ومعاقبة المتهم الثالث بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١/٣٢ ١٧٦ من قانون العقوبات . بمعاقبة المتهم الاول بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة الفرد المضبوط ومعاقبة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليه . فظن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذا كان أولهما مجرمين القتل العمد وإحراز سلاح ناري وذخائر بغير ترخيص ، وثانيهما بأحداث طاعة . قد شابه قصور في البيان وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنهما تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس وطلب ضم أوراق إصابتهم للطاعن الثاني لإثبات قيامها بيد أن الحكم نفى توافرها بما لا يسوغه وبغير إجابة طلبه ، وذلك مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدئ بقيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن الثاني وأطرحه بقوله : " أن ما ساقه الدفاع عن المتهم الثالث - الطاعن الثاني - من قيام حالة الدفاع الشرعي عن نفس الغير فهو مردود بأن ذلك المتهم أنكر ارتكابه الفعل المسند إليه . وفضلاً عن هذا فإن الثابت للمحكمة من واقعة الدعوى وفق ما استقر في يقيضها أن المتهمين الأول والثالث - الطاعنين - كانا يلاحقان المجنى عليها . ثم أطلق أولهما النار عليها ، وقام المتهم الثالث بعد ذلك بضرب أخيه . . . لما هب لتجدة والدته . فإن ذلك المتهم الأخير لا يكون بذلك في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو نفس غيره إذ لم يكن أحد قد تعدى عليهما بعد في ذلك الوقت وأصابهما ، ولو أنهما كانا قد أصيبا من قبل أن يقدموا على ما اقترفه كل منهما أو بعد ذلك فلم يكن أيهما يستهدف لأي اعتداء من أحد أو يتخوف للاعتداء عليهما من أحد وقت أن أقدم المتهم الثالث على الاعتداء بالضرب على أخيه . . . ولما كان المقرر أن الدفاع الشرعي عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو عن نفس غيره وأن تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها وإن كان من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة المرحوم بالفصل فيها بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم

في هذا الشأن سليماً لا عيب فيه . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم أنه اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي على ما قرره من أن المتهم لم يعترف بالجريمة وما أضافه إلى ذلك من أن الطاعنين وقت اعتدائهما على المجنى عليهما لم يكونا مستهدفين لأي اعتداء . وإذا كان المقرر أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي الاعتراف بالجريمة ، وكان الحكم — بالرغم من أن الدعوى المطروحة أُنشد فيها لمتهم آخر الشروع في قتل الطاعن الأول باطلاق عيار ناري عليه أصابه — لم يستظهر حقيقة الواقعة لبيان الصلة بين الاعتداء الذي وقع على الطاعن الأول والاعتداء الذي وقع منه والطاعن الثاني على المجنى عليها ، وأي الاعتداءين كان الأسبق حتى يبين ماذا كان لهما أو لأيهما حق في استعمال القوة اللازمة لرد العدوان ، مكثفياً بالقول بأنهما وقت اعتدائهما على المجنى عليها لم يكونا مستهدفين لأي اعتداء دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامي الطاعنان في هذا الصدد فإنه يكون مشوباً بما يعيبه ويوجب نفيه والإحالة .

---



## جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
أحمد فتواد جنتونه والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل وصالح الدين  
محمد نصار .

( ١٠١ )

الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ - ٣ ) بلاغ كاذب . قصد جنائي . جريمة " أركانها " .

١ - المقصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه : توافر العلم بكنب الوقائع المبلغ عنها وانتواء الكيد والإضرار بالمبلغ ضده . تقديره . موضوعي مثال .

٢ - الإبلاغ بوقائع معينة إلى جهات الاختصاص . عدم اعتباره قذفا مادام الشاكي لم يقصد إذاعة ما أبلغ به أو التشهير بالمشكو . تقدير ذلك . موضوعي .

٣ - العلانية في القذف . قوامها : توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز مع انتواء إذاعتها . تقديرها . موضوعي .

١ - المقصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكنب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد برر قضاؤه بالبراءة بقوله " وحيث أنه يشترط لقيام

جرمة البلاغ الكاذب فضلا عن القصد العام أن يكون الجاني قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن المبلغ في حقه برىء مما نسب إليه ، ويشترط القانون أيضا قصدا خاصا وهو أن يكون المبلغ قد أقدم على البلاغ بنية الاضرار بمن أبلغ ضده ، وإذا كان الثابت من مطالعة الشكوى المشار إليها سلفا أن المتهمه وهى شقيقة المدعى بالحق المدنى أبلغت ضده لنزاع بسبب الخلف على الميراث وأنها كانت تبغى ألا ينازعها فى الشقة التى تقيم بها ويرد إليها نفودها دون أن تنصرف نيتها إلى الاضرار به والزج به فى جريمة ، ومن ثم ترى المحكمة أن جريمة البلاغ الكاذب غير متوافرة الأركان فى حقها ويتعين القضاء ببراءتها منها ، كما أن ركن العلانية فى جريمة القذف المنسوبة لها لا يمكن اعتباره متوفرا لأنها لم تقصد إذاعة ما أبلغت به ضد شقيقها أو التشهير به بل كل مارمت إليه هو إبلاغ جهة الشرطة للعمل على استرداد نفودها وحتى لا ينازعها الإقامة أو يطردها من الشقة ويوقف اعتدائه عليها ، لما كان ذلك فإن ما نسب إلى المتهمه يكون غير متكامل الأركان ويتعين من ثم القضاء ببراءتها منه .. ثم عرض الحكم للدعوى المدنية وأسس قضاءه برفضها على قوله "وحيث إن الدعوى المدنية تتحد فى ركن الخطأ مع الدعوى الجنائية التى قضى ببراءة المتهمه فيها ، ومن ثم تكون الدعوى المدنية هى الأخرى غير متكاملة الأركان ويتعين القضاء برفضها " . فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي معنى الطاعن ولا محل له .

٢ - من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، وأن استخلاص توفى ذلك القصد أو انتفاؤه من وقائع الدعوى وظروفها من اختصاص محكمة الموضوع دون معقب فى ذلك مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

٣ - من المقرر أن العلانية فى جريمة القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين أولهما توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والآخر إلتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب ، وإذا كان ما أورده الحكم الابتدائى

الذى اعتنى الحكم المطعون فيه أسبابه تبريرا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى — من انتفاء قصد الاضرار بالطاعن وتخلّف ركن العلانية — على ما سلف بيانه سائغا ويؤدى الى ما رتبته عليه وينبئ عن إلمام المحكمة بالدعوى وبظروفها من بصر وبصيرة ، فإن كل ما يشير الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح مصر القديمة ضد المطعون ضدها بوصف أنها أسندت إليه بواسطة إحدى الطرق الميينة بالمادة ١٧١ من قانون العقوبات أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه كما أنها أخبرت بأمر كاذب مع سوء القصد حسبما هو مبين بالمحضر رقم ٥٨٥٨ سنة ٧٤ إدارى مصر القديمة ، وطلب عقابها بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات مع إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح مصر القديمة الجزئية قضت بحضورها ببراءة المتهمه مما أسند إليها ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها المصروفات . فاستأنف الطاعن ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدها ورفض دعواه المدنية قبلها قد شابها خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه على عدم توافر أركان جرمي القذف والبلاغ الكاذب رغم توافرها ، كما استند في نفي القصد الجنائي إلى مالا يؤدي إليه ، ورتب على ذلك رفض دعوى الطاعن مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .



وحيث إنه لما كان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك الفاضل في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة ، كما أن القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوانه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة بقوله : " وحيث أنه يشترط لقيام جريمة البلاغ الكاذب فضلا عن القصد العام أن يكون الجاني قد أقدم على التبليغ وهو عالم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن المبلغ في حقه يرى مما نسب إليه ، ويشترط القانون أيضا قصدا خاصا وهو أن يكون المبلغ قد أقدم على البلاغ بنية الإضرار بمن يبلغ ضده ، وإذا كان الثابت من مطالعة الشكوى المشار إليها سلفا أن التهمة وهي شقيقة المدعى بالحق المدني أبلغت ضده لنزاع بسبب الخلف على الميراث وأنها كانت تبغى ألا ينازعهما في الشقة التي تقيم بها ويرد إليها نقودها دون أن تنصرف نيتها إلى الإضرار به والزج به في جريمة ، ومن ثم ترى المحكمة أن جريمة البلاغ الكاذب غير متوافرة الأركان في حقها ويتعين القضاء ببراءتها منها ، كما أن ركن العلانية في جريمة القذف المنسوبة لها لا يمكن اعتباره متوفرا لأنها لم تقصد إذاعة ما أبلغت به ضد شقيقها أو التشهير به بل كل مارمت إليه هو إبلاغ جهة الشرطة للعمل على استرداد نقودها وحتى لا ينازعها الإقافة أو يطردها من الشقة وتوقف اعتدائه عليها .

لما كان ذلك ، فإن ما نسب إلى التهمة يكون غير متكامل الأركان ويتعين من ثم القضاء ببراءتها منه " . . . ثم عرض الحكم للدعوى المدنية وأسس قضاءه برفضها على قوله : " وحيث إن الدعوى المدنية تتحد في ركن الخطأ مع الدعوى الجنائية التي قضى ببراءة التهمة فيها ومن ثم تكون الدعوى المدنية هي الأخرى غير متكاملة الأركان ويتعين القضاء برفضها " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص وإسناد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه ، وكان استخلاص توفر ذلك القصد أو انتفاؤه من وقائع الدعوى وظروفها من اختصاص محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك مادام

موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، وكانت العلانية في جريمة القذف لا تحقق إلا بتوافر عنصرين ( أولهما ) توزيع الكتابة المتضمنة عبارات القذف على عدد من الناس بغير تمييز والآثر انتواء الجاني إذاعة ما هو مكتوب ، وإذا كان ما أورده الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه تبريرا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى — من انتفاء قصد الإضرار بالطاعن وتخلف ركن العلانية — على ما سلف بيانه — سائق ويؤدي إلى مارتبه عليه وينبئ عن إمام المحكمة بالدعوى وبظروفها عن بصر وبصيرة ، فإن كل ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في ساطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يجوز إثارته أمام محكمة النقض لما كان مانقدا ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

## جلسة ١٦ من إبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن عل المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان تور ، وعمر الدين خيرى ، وعبد وهبة .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ القضائية

إصابة خطأ . خطأ . حكم . "تسببه . تسبب معيب" . اثبات "خبره" .  
مجرد مصادمة المتهم المجنى عليه بسيارته . عدم كفايته تدليلا على توافر ركن  
الخطأ . فى جريمة الإصابة بالخطأ .

السرعة التى تصلح أساسا للساعة الجنائية فى جريمة الإصابة بالخطأ . هى التى  
تجاوز الحد الذى تقتضيه ظروف المرور وزمانه ومكانه .  
وجوب بيان الإصابات من واقع التقرير الطبى . وإلا كان الحكم فاصرا .

من المقرر أن الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها ، ومن  
ثم فانه يجب لسلامة الحكم بالإدانة فى جريمة الإصابة بالخطأ أن يبين فضلا عن  
مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد  
الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ، كما أن من المقرر أن  
السرعة التى تصلح أساسا للساعة الجنائية فى جريمة الإصابة بالخطأ ليست لها  
حدود ثابتة ، وإنما هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحال وظروف  
المرور وزمانه ومكانه فيتسبب من هذا لتجاوز الجرح ، وانه وإن كان تقدير  
سرعة السيارة فى ظروف معينة ، وهل تعد عنصرا من عناصر الخطأ أم لا ،  
مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ،  
إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها  
فى الأوراق . ولما كان ما أورده الحكم فى ملوثاته لا يبين منه عناصر الخطأ



الذى وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد معاداة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ . فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته لسيارته والعناصر التى استخلص منها قيادته لها بسرعة تجاوز السرعة القانونية ، كما أن الحكم من جهة أخرى لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث على تفادى تلافى إصابة المجنى عليه ، وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفاءها . هذا وقد اغفل الحكم طلبه الإشارة إلى الكشف الطبى ولم يورد مؤداه وبهذا خلا أيضاً من أى بيان عن الإصابات التى شوهدت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم . وإذا أدانت المحكمة الطاعن مع كل ذلك ، فإن حكمها يكون قاصراً .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً - تسبب خطأ فى جرح ... .. وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى . ثانياً - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت فى الدعوى حضورياً بحملها بمادتي الاتهام بحبس المتهم " الطاعن " شهراً واحداً مع الشغل عن التهمتين وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت فى الدعوى حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. لائح .

## المحكمة

حيث ان منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاصابة الخطأ قد شابه قصور في البيان . ذلك أنه لم يعن ببيان أركان هذه الجريمة ولم يستظهر عنصر الخطأ ويورد دليله عليه رغم ما تمسك به الطاعن في دفاعه من أن الخطأ يقع في جانب المجنى عليه لعبوره الطريق بخاف قبل التأكد من أن حالته تسمح بذلك كما أغفل الحكم الإشارة إلى التقرير الطبي ولم يورد مؤداه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه اقتصر في بيان الواقعة وتسبب قضائه بادانة الطاعن على قوله "وحيث ان وقائع الدعوى تجمل في أن ... الطالب بمدرسة الأهرام وأثناء سيره بشارع مراد أمام محلات عمر أفندي فوجيء بالسيارة الأجرة قيادة المتهم تصدمه في ساقه وبعد ذلك ارتدى على الأرض والناس حملوه إلى المستشفى . كما قرر بأن المتهم كان يسير بسيارته مسرعاً جداً ولم يستعمل آلة التنبيه والفرامل وحيث أنه بسؤال المتهم قرر أن الطريق كان مزدحم بالمساة كما قرر بأن المجنى عليه كان متردد في السير وأنه صدم المجنى عليه بالجانب الأيسر الأمامي وأنه كان مبتدئ في السير بالنسبة لفتح الإشارة له . وحيث ان التهمة المنسوبة للمتهم ثابتة قبله ثبوتاً كافياً مما تضمنته أقوال المجنى عليه والسرعة التي كانت تزيد على حدودها القانونية مما يتعين معه القضاء بمعاقبة المتهم طبقاً لمواد الاتهام مع تطبيق نص المادة ٣٢ وعملاً بالمادة ٣٠٤/٢" . لما كان ذلك وكان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة ، عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، كما أن من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للسائلة الجنائية في جريمة الاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة، وانما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسات

الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينسب عن هذا التجاوز الجرح ، وأنه وان كان تقدير سرعة السيارة في ظروف معينة ، وهل تعد عنصرا من عناصر الخطأ أولا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . ولما كان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ، ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلا على الخطأ ، فضلا عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادته السيارة والعناصر التي استخلص منها قيادته لها بسرعة تجاوز السرعة القانونية رغم ما حصله من أقواله من أنه كان مبتدئا السير بها بعد أن أذنت إشارة المرور له بذلك ، كما أن الحكم من جهة أخرى لم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه ، وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو انتفاءها على الرغم مما تمسك به الطاعن في دفاعه بأن الحادث وقع قضاء وقدرا لأن المجنى عليه نزل فجأة من الرصيف محاولا اختراق الشارع عرضا دون التأكد من سلامة الطريق فاصطدم بالجانب الأيسر الأمامي للسيارة التي كانت تسير عاديا دون أن يتمكن هو من إيقافها ، هذا وقد أغفل الحكم كاية الإشارة إلى الكشف الطبي ولم يورد مؤداه ، وبهذا خلا أيضا من أي بيان عن الإصابات التي شوهت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أنها لحقت به من جراء التصادم ، وإذا دانت المحكمة للطاعن مع كل ذلك ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه والاحالة .



## جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس ، نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : عثمان الزيني ، ومحمد عبد الواحد الديب ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

( ١٠٣ )

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٨٨ القضائية

( ١ ) دفع . " الدفع ببطلان القبض والتفتيش " . تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . مأمورو الضبط القضائي .

( ١ ) الدفع ببطلان القبض والتفتيش . لحصوله في غير المكان المحدد بإذن التفتيش . عدم جواز إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٢ ) صدور أمر تفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي تنفيذه أينما وجده . ما دام في دائرة اختصاص مصدر الإذن ومنفذه .

( ٣ ) إثبات . " بوجه عام " . شهادة .

أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مؤداه : أطراحها لكافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع . لملها على عدم الأخذ بها .

( ٤ ) إثبات . " بوجه عام " . شهادة . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

القضاء بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردها الحكم كفايته ردا على أقوال المتهم وشاهد النفي باحتمال دس الخدر .

( ٥ ) تفتيش . " إذن التفتيش لإصداره " .

تقدير جدية التحريات المبررة لإصدار إذن التفتيش . من سلطة محكمة الموضوع .

١ - متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه على الأساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه لحصوله في غير المكان المحدد بإذن التفتيش لإجرائه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمانت منها إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش .

٢ - من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص ، كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده ، ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجماعها على عدم الأخذ بها .

٤ - لمحكمة الموضوع - أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لم تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تعند بدفاع الطاعن حول احتمال دس المخدر عليه ولا بأقوال الشاهد التي أيده فأطرحتها .

٥ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى محكمة الموضوع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورها عملاً بالمادة ١ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ٩٢ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاثة سنوات وبتهريبه ألف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحرار جوهر مخدر قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك أن تفتيش الطاعن قد تم في مكان آخر غير المكان المحدد في الإذن الصادر من النيابة العامة لإجرائه ، فقد صدر الإذن بالقبض على الطاعن وتفتيشه في بلدته محلة زياد بدائرة مركز ممنود ولكن الضابط قبض عليه وقتشه أثناء وجوده ببلدة ممنود ذاتها ومن ثم تكون الإجراءات باطلة فلا يجوز الاعتماد عليها أو الأخذ بالأدلة الناتجة عنها . هذا إلى أن الحكم دان الطاعن بالرغم من تمسكه باحتمال دس المخدر عليه في السوق الذي تم فيه تفتيشه ولم يعرض الحكم لهذا الدناح ولا لأقوال شاهد النفي التي قامت من تأييده وأخذ الحكم بأقوال الضابط والشرطي المعري مع ما شابهها من تناقض ينبغي على عدم صدقها كما لم يعرض الحكم برد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لأنه بني على تحريات غير جديّة وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة إحرار الجوهر المخدر التي دان للطاعن بها ، وساق على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال رئيس وحدة المباحث الجنائية والشرطي المعري الذي كان يرافقه وتقرير التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته



عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه على الأساس الذي يتحدث عنه في وجه طعنه أي لحصوله في غير المكان المحدد بإذن التفتيش لإجرائه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كوت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت منها إلى صحة إجراءات الضبط والتفتيش . ومع ذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يؤثر به لما هو مقرر من أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص ، كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن تقيده وهو مالا ينازع الطاعن في شأنه ، ومن ثم فإن منعه على الحكم يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال ضابط المباحث الجنائية شاهد الإثبات بما مؤداه أن تحرياته دلت على أن الطاعن وهو من بلدة محطة زياد مركز سمنود يتجر في المواد المخدرة ويقوم بتوزيعها على المدمنين من أهالي بلده وبجهة سمنود ، فحصل على إذن من النيابة العامة بتفتيشه وتفتيش مسكنه ، وإذا انتقل لتنفيذ الإذن إثر علمه بوجود المتهم بمدينة سمنود فقد تمكن من ضبطه بمعاونة الشرطي السري المرافق له وقام بتفتيشه فعثر بحبيب جليابه العلوي الأيسر على قطعتين من الحشيش كما عثر بحبيب صديريه الأيسر على ثلاث لفافات سلوفانية بداخل إحداها نصف تربة من الحشيش وبداخل كل من اللفافتين الأخرين على قطعة صغيرة من نفس المخدر كما عثر بحبيب الصديري الأيمن على مبلغ ٨ ج و ٠٠٨ م ومطواه على نصائها آثار من الحشيش ، ثم انتقل إلى بلدة المتهم حيث قام بتفتيش منزله فعثر في حجرة نومه على ورقتي سلوفان إحداها مخراء والأخرى صفراء . كما حصل الحكم أقوال الشرطي السري بما يتفق وشهادة الضابط واتخذ من هذه الأقوال دليلا على ثبوت الاتهام قبل الطاعن لما آنسه فيها من صدق ومطابقة للحقيقة والواقع . ولما كان ما استخلصه الحكم من ثبوت إحراز الطاعن لجوهر المخدر واستنادا إلى الأدلة التي أوردها سائغا ولا شائبة فيه وكان الحكم قد أورد أقوال شاهدي الإثبات على صورة متسقة ولا تناقض فيها ، فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة

النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يشبه الطاعن بشأن احتمال دس المخدر عليه ونعيه على المحكم التفاته من هذا الدفاع المؤيد بقالة شاهد النفي مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى اخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لم تثق بما شهدوا وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تعتد بدفاع الطاعن حول احتمال دس المخدر عليه ولا بأقوال الشاهد التي أيدته فأطرحتها ، فإن مما ينعاه الطاعن على المحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك . وكان المحكم المطعون فيه خلافا لما يدعيه الطاعن قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لأنه بني على تحريات غير جدية ورد عليه بقوله " أن ما أبداه الدفاع مردود بأن الثابت على لسان الضابط أنه أجرى تحريات عن المتهم أسفرت عن إحرازه لمواد مخدرة وترى المحكمة أن تلك التحريات كافية لاستصدار إذن النيابة بالضبط والتفتيش " . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى محكمة الموضوع وكانت المحكمة فيما أوردته قد أيدت اقتناعها بجدية الاستدلالات التي بني عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون في غير محله متعيना رفضه موضوعا .

## جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد فؤاد جنيته ، وعضوية السادة المستشارين ، الدكتور أحمد رفعت  
غفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومصلاح محمد نصار ، ومحمد حلمي راغب .

( ١٠٤ )

الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) قتل خطأ . حكم . " بيانات الديباجة " . " ما لا يعيبه في نطاق  
التدليل " .

إيراد الحكم في ديباجته . نقلا عن وصف النيابة للتهمة . أن المتهم كان يقود  
سيارة على خلاف ما خاص إليه من أنه كان يقود عربة نقل ( كارو ) . خطأ  
مادى . لا يعيبه .

( ٢ ) خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . إثبات .  
" بوجه عام " .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .  
استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصرها .  
موضوعي .

قول الحكم إن الطاعن وهو يقود عربة كارو أخطأ إذ خرج بها فجأة من طريق  
جانبي وعبر بها عرض الطريق الرئيسي دون أن يتحقق من خلوه من السيارات  
بما رتب إصطدام سيارة المجنى عليهم بها . سائق .



۱ - لما كان الواضح من سياق الحكم أن المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود ومن المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة نقل "كارو" فإن خطأ حكم محكمة أول درجة فيما نقله في ديباجته عن وصف النيابة العامة للتهمة الأولى المسندة إلى الطاعن من أنه كان يقود سيارة لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المسادي ولا يؤثر على سلامة استدلال الحكم .

۲ - لما كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائما مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في دليل سائغ من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة كارو يعبر بها عرض الطريق السريع بين القاهرة والاسكندرية دون أن يتحقق من خلوه من السيارات رغم قدومه من طريق زراعي جانبي بما يوفر قيام ركن الخطأ في جانبه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( أولا ) تسبب خطأ في موت كل من ... .. و ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته القوانين والقرارات بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يتأكد من خلو الطريق قبل عبور الطريق الرئيسي فتسبب في تصادم السيارة التي كان يستقلها المجنى عليهما وحدثت إصابتهما الواردة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتهما . ( ثانيا ) تسبب خطأ في إصابة ... .. و ... .. وبالاصابات الواردة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم

احتياطه ومخالفته القوانين واللائح على النحو الوارد بالتهمة الأولى .  
( ثالثا ) قائد مركبة "عربة كارو" بحالة ينجم عنها الخطر . ( رابعا ) لم يهدى من مرعة المركبة "العربة الكارو" عند دخوله في مفارق الطرق . وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤٢ و ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٧٤ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وقرار الداخلية . ومحكمة جنح أبو حمص الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامة ٥٠ جنيتها وكفالة عشرة جنديات لوقف التنفيذ . فاستأنف ، محكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل والإصابة الخطأ قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع ، وذلك بأنه سائر في مدرجات النيابة العامة فيما أورده خطأ في وصف التهمة الأولى المستندة إلى الطاعن من أنه كان يقود سيارة في حين أنه كان يقود عربة كارو مما ينم عن أن المحكمة لم تلم بواقعة الدعوى عن بصر وبصيرة ، كما أنار اندفاع عن الطاعن أن الحادث كان نتيجة خطأ أحد المجنى عليهم ، إذ كان يقود السيارة رقم .. .. ملاكى الاسكندرية بسرعة كبيرة فاصطدم بالعربة الكارو التي كان يقودها الطاعن وينتظر بها في منتصف الطريق ترقبا لعبوره بعد خلوه من السيارات وأنه بسبب هذه السرعة الزائدة انحرف قائد هذه السيارة إلى الجانب الآخر من الطريق واصطدم مرة أخرى بالسيارة رقم .. .. نقل الاسكندرية القادمة من الاتجاه المقابل ، إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ، فضلا عن أن الحكم استخلص أن قائد السيارة الملاكى فوجيء بالعربة الكارو التي يقودها الطاعن تعبر الطريق أمامه رغم انتفاء عنصر المفاجأة بالنسبة له ،

إذ أن الحادث وقع في منتصف الطريق بعد أن وصلت العربة الكارو إلى الجزيرة الترابية التي تتوسطه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بينما كان المحنى عليه قائد السيارة رقم .. .. ملاكى الاسكندرية التي يستقلها باقى المحنى عليهم قادما فى الطريق السريع المتجه من الاسكندرية إلى القاهرة إذ فوجئ بالطاعن يقود عربة كارو — قادما من طريق زراعى جانبى — ويعبر الطريق أمامه دون أن يتحقق من خلوه من السيارات فاصطدم بها وانحرف نتيجة لذلك إلى الجانب الآخر من الطريق واصطدم بالسيارة رقم .. .. نقل الاسكندرية التي تصادف مرورها فى الاتجاه المقابل فى ذلك الحين مما أدى إلى وقوع الحادث وإصابة ووفاة المحنى عليهم . لما كان ذلك ، وكان الواضح من سياق الحكم أن المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود ومن المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة نقل ” كارو “ ، فإن خطأ حكم محكمة أول درجة فيما نقله فى ديباجته من وصف البياضة العامة للتهمة الأولى المسندة إلى الطاعن من أنه كان يقود سيارة لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى ولا يؤثر على سلامة استدلال الحكم ويكون معنى الطاعن فى هذا الصدد غير شديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى تدليل سائغ من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة كارو يعبر بها عرض للطريق السريع بين القاهرة والاسكندرية دون أن يتحقق من خلوه من السيارات رغم قدومه من طريق زراعى جانبى بما يوفر قيام ركن الخطأ فى جانبه ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه



ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه من إغفاله دفاعه القائم على أن الحادث وقع نتيجة خطأ أحد المحبى عليهم بقيادته السيارة الملاكى التى يستقلها باقى المحبى عليهم بسرعة كبيرة ، لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا فى شأن تصوير وقوع الحادث مما يكفى فى الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلا على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها واستقرت فى وجدانها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---

## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمه ، وأبو بكر الديب .

(١٠٥)

### الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٤٨ القضائية

محاماه . نقض " أسباب الطعن . توقيعها " .  
عدم حمل مذكرة أسباب الطعن لما يشير إلى صدورهما من مكتب محام .  
والتوقيع عليها بامضاء غير مقروء . اعتبارها غير موقعة من محام مقبول أمام  
النقض . أثر ذلك : عدم قبول الطعن شكلاً .

تنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات  
الطعن أمام محكمة النقض في فقرتها الأخيرة على وجوب توقيع أسباب الطعن  
المرفوع من غير النيابة العامة من محام مقيد أمام محكمة النقض ، ولما كان يبين  
أن أسباب الطعن لم يثبت توقيعها من محام مقيد أمام هذه المحكمة — ذلك أنها  
لا تحمل ما يشير إلى صدورهما من مكتب أحد المحامين وموقع عليها بامضاء غير واضحة  
بحيث يتمذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ولم يحضر الطاعنان كما لم يحضر أحد  
عنهما ليوضح التوقيع الوارد على مذكرة الأسباب — فإنه يتعين القضاء بعدم  
قبول الطعن شكلاً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : سرقت الأشياء المبيعة الوصف  
والقيمة بالمحضر ، المملوكة لكل من .. .. و .. .. وذلك من

ممكنهما . وطلبت عقابها بالمادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليهما ( الطاعنان ) مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وقد أقام المدعيان بالحقوق المدنية الدعوى بالطريق المباشر ضد المطعون ضدها بوصف أنها : ارتكبت تزويرا في محرر عرفي هو قائمة منقولات نسبت صدرها إلى أولها واعتعملتها مع علمها بتزويرها بأن قدمتها بحضور جنحة السرقة المطروحة ، وطلبا معاقبتها بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات والزامها بأن تدفع لهما مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة ( بعد أن ضمت الدعويين لبعضهما ) قضت فيهما حضوريا ببراءة المتهم ( المطعون ضدها ) مما أسند اليها ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعيان بالحقوق المدنية ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المدعيان بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ فقرر المدعيان بالحقوق المدنية الطعن عليه بالنقض في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ ثم قدمت مذكرة بأسباب الطعن في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ لا تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب أحد المحامين وموقع عليها بامضاء غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ولم يحضر الطاعنان كما لم يحضر أحد عنهما لتوضيح صاحب التوقيع الوارد على مذكرة الأسباب — لما كان ذلك وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص في فقرتها الأخيرة على وجوب توقيع أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة العامة من محام مقيد أمام محكمة النقض ولما كان بين مما سبق أن أسباب الطعن لم يثبت توقيعها من محام مقيد أمام هذه المحكمة فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا والزام الطاعنين بالمصاريف المدنية ومصادرة الكفالة التي أدياها .



## جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٩

برياعة السيد المستشار محمد كان عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب ، وقاروق راتب ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

(١٠٦)

الطعن رقم ١١ لسنة ٩٩ القضائية

تزوير . "اوراق رسمية" . جريمة . "أركانها" . حكم "تسبيبه" . تسبب  
غير معيب .

(\*) محضر جمع الاستدلالات . جواز الاحتجاج به ضد صاحب الاسم  
المتحل فيه . تغير المتهمة لاسمه فيه . عدم كفايته . مجردا . لتوافر جريمة التزوير .  
سواء وقع بالاسم المتحل أم لا . تحقق التزوير في هذه الحالة . شرطه أن يكون  
الاسم المتحل لشخص معروف للمتهمة لحقه أو يحتمل أن يلحقه ضرر . مثال .

مضى كان من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب  
الاسم المتحل فيه وأن مجرد تغير المتهمة لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا  
سواء وقع على المحضر بالاسم المتحل أو لم يقع ، إلا أن يكون قد انتحل اسم  
شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه ،  
ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه انتحل بمحضر التحقيق  
اسم شخص معروف لديه كان يعمل معه في مركب صيد وأنه سرق بطاقته  
الشخصية بقصد استعمالها في مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره فإن  
الحكم يكون قد أثبت في حقه توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعي على  
الحكم في هذا الصدد على غير أساس من القانون .

(\*) راجع أيضا مجموعة أحكام القضاء السنة ١٣ ص ٤٨٩ . وقارن السنة ٢٤  
ص ١٧٠ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ( أولا ) اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو ... .. ضابط مكتب مكافحة السرقات بمديرية أمن الاسكندرية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو المحضر رقم ... .. أحوال يوم ۲۶ ديسمبر سنة ۱۹۷۱ قسم مكافحة السرقات حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن انتحل شخصية ... .. ووقع بتوقيعه وتم تحرير المحضر على أساس ذلك الاحتمال فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة . ( ثانيا ) وهو من غير أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر الضبط المشار اليه في التهمة الأولى وكان ذلك بوضع امضاءات مزورة بأن وقع عليه بتوقيع نسبه زورا إلى ... .. ( ثالثا ) سرق البطاقة الشخصية المبينة بالمحضر ... .. ( رابعا ) سرق مع آخر الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر ... .. وطلبت إلى مستشار الاحالة احواله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا عملا بالمواد ۴/۴۰ ، ۴۱ ، ۲۱۱ ، ۲۱۲ ، ۲۱۳ ، ۳۱۷/۴ — ۵ ، ۳۱۸ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند اليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تزوير محرر رسمي واشترك فيه وسرقه قد شابه قصور في التسبب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع . ذلك أن المحكمة لم تستمع إلى شهادة شهود الاثبات رغم أن الطاعن لم يتنازل عن سماعهم صراحة أو ضمنا ، كما رفضت طلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ونذبت محاميا آخر للدفاع عنه ترافع عنه في نفس اليوم دون أن يتصل بالطاعن لابرار دفاعه ، فضلا عن أن تغيير الطاعن لاسمه بمحضر جمع الاستدلالات يعد من قبيل الدفاع ولا يشكل في حقه

جرمة تزوير في محرر رسمي، كما أن الطاعن دفع أمام المحكمة بأن الضابط هو الذي استخرج البطاقة الشخصية الصادرة بالإسم المتحل من جيب الطاعن وأثبت بياناتها بالمحضر ولكن الحكم رد على هذا الدفاع رداً غير سائق كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

رحبت إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " إن المتهم .. .. ( الطاعن ) وآخر قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة له لحدثة سنه قاما في ليلة ... بسرقة كمية من السجاير والصابون من محل بقالة .. .. بنندر رشيد وتوجها بالمسروقات لبيعهما بالإسكندرية وقد ضبطا بميسان محطة الإسكندرية بعرضان هذه المسروقات للبيع وإذ ناقشهما الملازم أول .. .. اعترفا له بالسرقه وقرر المتهم المسائل أن اسمه .. .. وقدم له بطاقة شخصية برقم ٨٢٥٨ سجل مدني رشيد يحمل هذا الإسم كما وقع على المحضر باسم .. .. وقد أحالها الضابط المذكور إلى مركز شرطة رشيد لاستكمال التحقيق وقد لاحظ النقيب .. .. رئيس وحدة البحث الجنائي بمركز رشيد أن الصورة المثبتة على البطاقة الشخصية آنفة الذكر ليست لاتهم سيما وأنه من المعروفين لديه ومن ثم استفسر منه عن حقيقة الأمر فاعترف له المتهم أن اسمه الحقيقي .. .. وأنه قدم تلك البطاقة للملازم أول .. .. لعدم وجود بطاقة شخصية معه كما ثبت أنه قام بسرقة هذه البطاقة من صاحبها .. .. إبان فترة عملهما سوياً في أحد مراكز الصيد " - وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال الملازم أول .. .. والنقيب .. .. و .. .. واعتراف المتهم بمحضر جمع الاستدلالات ثم عرض الحكم لما دفع به الطاعن من أن الضابط هو الذي أخرج البطاقة الشخصية من جيبه ودون البيانات المثبتة بها في محضره ورد على ذلك في قوله : " وحيث إن المحكمة لاتعمل على إنكار المتهم الذي لم يقصد به سوى درء التهمة عن نفسه والإفلات من العقاب كما تأنفت المحكمة عن تلك الرواية التي أدلى بها المتهم بتحقيقات النيابة من أن السيد الضابط هو الذي أخرج البطاقة الشخصية من جيبه ودون البيانات الواردة بها بمحضر ضبط الواقعة إذ لو صحت هذا الأقوال لما تردد المتهم في الإدلاء بالحقيقة للسيد المحقق وذكر اسمه الصحيح بدلاً من الإسم المتحل بل إن المتهم لم يبدأ أي تبرير مقبول لتوقيعه على المحضر آنف الذكر باسم .. .. وهو يعلم أنه إنما يوقع باسم يغير اسمه الحقيقي وهو



لشخص معروف له يؤيد ذلك ماقرره ... .. بالتحقيقات أن المتهم سرق بطاقته الشخصية أثناء اشتغاله بالعمل في مركب الصيد وتظاهر بالبحث عنها حتى لا تثار الشبهة حوله مما يستفاد منه أن المتهم لم يسرق هذه البطاقة إلا بقصد استعمالها في مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره ومن ثم تلفت المحكمة عما أبداه المتهم ومحاميه من دفاع في هذا الخصوص — لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن شهود الاثبات قد تخلفوا عن الحضور على نحو ما هو ثابت بمحضر جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧ وأن أفوالهم تليت بالجلسة بموافقة النيابة والدفاع فإن نعي الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس — لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٧ حضور الطاعن ومعه الأستاذ ... .. المحامي الموكل وطلب الأخير أجلا للاطلاع والاستعداد فأجابته المحكمة إلى طلبه وتأجل نظر الدعوى لليوم التالي ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٧ حيث حضر الطاعن ومعه ذات المحامي الموكل وترافع عنه وأثبت دفاعه على نحو ما هو مبين بمحضر الجلسة — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من رفض المحكمة تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ونديها محاميا آخر للدفاع عنه ترافع عنه في ذات اليوم يكون غير صحيح — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المتحل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه انتحل بمحضر التحقيق اسم شخص معروف لديه هو ... .. الذي كان يعمل معه في مركب صيد وأنه سرق بطاقته الشخصية بقصد استعمالها في مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره فإن الحكم يكون قد أثبت في حقه توافر أركان جريمة التزوير ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد على غير أساس من القانون — لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضحا .

## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيبة ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وصالح نصار ،  
ومحمد علي رافق .

( ١٠٧ )

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ القضائية

( ٢٤١ ) تزوير . " أوراق رسمية " . قانون . " تفسيره " .

تحقق التزوير . ولو كان تغيير الحقيقة واضحاً . ما دام يجوز أن يتخدع به  
بعض الناس .

تغيير الحقيقة في السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون  
٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ : تزوير في أوراق رسمية . إلتحال شخصية الغير واستعمال  
الشخص بطاقة ليست له . خروجهما عن نطاق المادة ٥٩ من ذلك القانون .

( ٣ ) جريمة . " أركانها " . " أوراق رسمية " .

بحقق الضرر في التزوير في الأوراق الرسمية . غير لازم . أساس ذلك ؟

( ٤ ) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . تزوير . " أوراق رسمية " .  
جريمة . " أركانها " .

إثبات الحكم تمسك المتهم بالبطاقة المزورة إثر ضبطه في سرقة . كفايته  
تدليلاً على جريمة استعمالها .

١ - من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن يخدع به بعض الناس . لما كان ذلك ، وكان يبرهن من مدونات الحكم المطعون فيه أن تغيير الحقيقة الذي تناول الاسم واللقب في البطاقة العائلية المزورة يجوز أن يخدع به بعض الناس فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية وأن كل تغيير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ما وقع من الطاعن من تقديمه إلى مجهول بطاقة عائلية قام بتغيير الحقيقة بوضع اسم الطاعن ولقبه بدلاً من اسم ولقب صاحبها ، اشتراكاً مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٣ - من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق منه ضرر يلحق شخصاً بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من هت بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند .

٤ - لما كان الحكم قد أثبت جريمة استعمال البطاقة المزورة في حق الطاعن بقوله " وتمكن المتهم بذلك من استعمال البطاقة المزورة بأن احتج بها بتقديمها في المحضر رقم ٤٩٥ سنة ١٩٧٤ جنح إيتاي البارود الذي حرره النقيب ... " وتبس وحدة مباحث المحمودية يوم ١٧/٣/١٩٧٤ بعد أن ضبط المتهم في السوق .



يعرض البيع بقرة تبين أنها مسروقة . " فإن هذا حسبه ليبراً من قالة القصور في بيان توافر عناصر جريمة الاستعمال .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ( أرلا ) وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو البطاقة العائلية رقم ٤٤٤١٧ سجل مدنى إيتاى البارود بأن اتفق معه وساعده على ذلك فقام الأخير بكشط الاسم واللقب والرقم المحرر أصلاً بتلك البطاقة وحرر بدلاً منها اسماً ولقباً ورقماً مزوراً فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ( ثنيا ) استعمل المحرر الرسمي المزور سالف الذكر بأن قدمه في المحضر رقم ٤٩٥ سنة ١٩٧٤ جنح إيتاى البارود مع علمه بتزويره . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤٠ - ٢ - ٣ - ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤٠ من قانون العقوبات فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ ، ١٧٠ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله قد شابه القصور في التسييب وانطوى على الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يورد سبب اقتناعه باشتراك الطاعن مع مجهول في ارتكاب التزوير إذ لا يكفى في ذلك قوله بأن ذلك تقتضيه ظروف الواقعة لزوماً . هذا إلى أن تغيير بيانات المحرر المزور ( البطاقة العائلية ) وقع مفضوحاً وبطريقة ظاهرة لا يخدع فيها أحد مما ينتفى معه قيام جريمة التزوير . وفضلاً عن ذلك فإن الواقعة لا تكون جنابة تزوير في محرر رسمي بل جنحة

ادلاء ببيانات غير صحيحة معاقبا عليها بمقتضى المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية وأخيرا أن ركن الضرر فى جريمة التزوير غير قائم ، وأن اركان جريمة الاستعمال غير متوافرة . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد فى حقه أدلة سائغة مستمدة من الأوراق من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه فإنه يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم ، وهو ما لم يخطئ به الحكم فى تقديره . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دواة خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً فى كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغير الحقيقة فى الحالىن يجوز أن يخدع به بعض الناس ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تغير الحقيقة الذى تناول الاسم واللقب فى البطاقة العائلية المزورة يجوز أن يخدع به بعض الناس فإن ما يشير الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية فكل تغير فيها يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها تخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ما وقع من الطاعن من تقديمه إلى مجهول بطاقة عائلية قام بتغير الحقيقة فيها بوضع اسم الطاعن ولقبه بدلاً من اسم ولقب صاحبها — اشتراكاً مع مجهول فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى — فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة التزوير

في الأوراق الرسمية تحقق مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الضرر يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت جريمة استعمال البطاقة المزورة في حق الطاعن بقوله ” وتمكن المتهم بذلك من استعمال البطاقة المزورة بأن احتج بها بتقديمها في المحضر رقم ٤٩٥ سنة ١٩٧٤ جنح إيناي البارود الذي حرره النقيب .. .. رئيس وحدة مباحث المحمودية يوم ١٧/٣/١٩٧٤ بعد أن ضبط المتهم في السوق يعرض للبيع بقرة تبين إنها مسروقة “ . فإن هذا حسبه ليبرا من قالة القصور في بيان توافر عناصر جريمة الاستعمال . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة الدستورية السادة المستشارين  
أحمد فؤاد جعينة ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
ومحمد حلي راقب .

( ١٠٨ )

### الطعن رقم ١٧ لسنة ٩ القضائية

تفتيش " التفتيش بإذن " مأمورو الضبط القضائي . حكم . " تسيبيه .  
تسيب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . مواد  
مخدرة .

حق مأمور الضبط في تخيير الزمان والكان الملائمين لإجراء التفتيش  
المأذون به . في حدود الإذن والقانون .

اقتحام مأمور الضبط غرفة نوم المسأذون بتفتيشه ايلا لإجراء التفتيش  
المأذون به . لا عيب .

من المقرر قانونا أن لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة  
بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا  
في ذلك طريقة معينة ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ويكون  
لهم تخيير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يرونه ملائما  
مادام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن ، لما كان ذلك ، وكان  
التفتيش الذي قام به الضابط في هذه الدعوى مأذونا به قانونا فإن له أن يجريه  
بالطريقة التي يراها محقة للهدف منه بما في ذلك مفاجأة المطعون ضده في أي  
مكان ووزمان مادام أنه قد التزم الحدود التي تضمنها إذن النيابة ، ومن ثم

فلا تريب عليه إن هو اقتحم على المطعون ضده غرفة نومه ليلا ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يقوم على سند من القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ ، ١/٧ ، ج ١/٣٤ أ ، ٣٦٦ ، ٤٢٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبيند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضوريا عملا بالمادتين ٣٨١ ، ٣٠٤ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على سند من القولة ببطلان التفتيش لأن الضابط اقتحم غرفة نوم المأذون بتفتيشه وزوجه ليلا دون ضرورة وفي هذا الإجراء مساس بشرفه ومنافاة للآداب العامة ، وما أورده الحكم من ذلك لا سند له مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأدلتها كما ساقها سلطة الاتهام والتي يجمل فيما شهد به وكيل قسم مكافحة المخدرات بدمنهور من أن تحرياته السرية دلت على أن المتهم يتجسس في المواد المخدرة وأنه بناء على الإذن الصادر من النيابة العامة قام بضبطه في منزله حيث كان واقفا

على السرير بحجرة نومه وقد أسفرت تفتيشه من ضبط مواد مخدرة في جيب صديري كان بيده ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أنها لجوهر الحشيش ثم عرض الحكم لما أثاره الدفاع عن المتهم حول بطلان القبض والتفتيش لوقوعهما على نحو يخالف الآداب العامة ويهدر شرف المتهم حيث اقتحم الضابط غرفة نوم المتهم في وقت غير مناسب ومعه زوجته دون ضرورة ، وقد أخذ الحكم بهذا النظر وقبل الدفع ببطلان القبض والتفتيش لم يقول على ما برر به الضابط اتخاذ عنصر المباغته حتى لا يعتدى عليه المتهم أو يعتمد إلى إخفاء أدلة الجريمة . . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن لماورى الضبط القضائى إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ، ويكون لهم تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذى يرونه ملائما مادام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن ، لما كان ذلك ، وكان التفتيش الذى قام به الضابط في هذه الدعوى مأذونا به قانونا فإن له أن يجريه بالطريقة التى يراها محققة للهدف منه بما في ذلك مفاجأة المطعمون ضده في أى مكان وزمان مادام أنه قد التزم الحدود التى تضمنها إذن النيابة ، ومن ثم فلا تريب عليه إن هو اقتحم على المطعمون ضده غرفة نومه ليلا ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعمون فيه من بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يقوم على سند من القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المقربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : عادل برهان نور ، وعرف الدين خيري ، ومجد دهم ، ومصطفى جميل مرمي .

( ١٠٩ )

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) تلبس . قبض . تفتيش . ” التفتيش بغير إذن ” .

التلبس . ماهيته ؟ إباحته اتخاذ إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من  
اتصل بالجريمة فاعلا كان أم شريكا . وأولم يؤدي إلى ثبوت الجريمة .

( ٢ ) تفتيش . ” الدفع ببطلان التفتيش ” . قبض . دفاع . ” الإخلال  
بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . النعي على الحكم عدم رده على دفاع الطاعن  
بمسا كنة والدته بالمسكن الذي ضبط فيه . عدم جدواه . ما دام الضابط  
قد دخله تنفيذا لأمر بضبطه وإحضاره .

١ — من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص  
مركبها ومتى قامت في جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل  
من له اتصال بها سواء كان فاعلا أو شريكا . هذا ولا يشترط لقيام حالة  
التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مركبها .

٢ — إذا كان الحكم المعاهرين فيه قد رد على الدفع ببطلان تفتيش المسكن الذي  
ضبط به المتهم استنادا إلى أنه ليس مسكته بقوله ” إنه لما كان ذلك ، وكان  
الثابت من واقعة الدعوى . على نحو ما تقدم وهو ما لم ينازع الطاعن في أن له  
معينه من الأوراق — أن جريمة الشروع في قتل المجنى عليه الأول والمجنى عليها  
الثانية كانت في حالة تلبس واجهها رجل الضبط القضائي الذي حضر إلى مكان

الحادث عقب ارتكاب الجريمة وشاهد آثارها المتمثلة في إصابات المجنى عليها وعلم من أولهما أن الطاعن هو الذي أطلق النار عليهما من "فرد" كان يحمله ، الأمر الذي يبيح لرجل الضبط القضائي - بل يفرض عليه - أن يبادر بتعقب الطاعن بضبطه وإحضاره وتفتيش مسكنه وضبط السلاح المستعمل في الجريمة دون حاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك ، فإن مقتضى ذلك أن واقعة ضبط السلاح في حوزة الطاعن كانت نتيجة إجراء صحيح في القانون وهو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ أخذ الطاعن بمحصلة هذا الإجراء وأطرح ما أبداه من دفع بالبطلان ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من أن دخول ضابط المباحث إلى مسكنه لضبطه قبل صدور إذن النيابة العامة يكون غير ذي جدوى . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ثبوت الجريمة التي دان بها الطاعن مما شهد به الضابط ... من أنه توجه إلى مسكن الطاعن لتنفيذ أمر ضبطه وإحضاره وعند دخوله حجرة نومه وهي حسبما ثبتت من المعاينة ... محكمة أغلق لا يمكن لأحد للوصول إلى داخلها ، فتر على السلاح الناري المضبوط معلقاً في سمار على الجدار الغربي للحجرة " . فإن هذا الذي أورده الحكم سائغ في العقل والمنطق ويكفي لحمله وبالتالي فإن ما يشبه الطاعن من منازعة بصدد مساكنة والدته له في المنزل وما قررت من أن السلاح لا يخص لبنها وإنما أحضره إلى المنزل شخص لا تعرفه ، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ( أولا ) شرع في قتل المجنى عليه الأول عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقريب الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . وقد اقترنت هذه الحناية بجناية أخرى هي أنه في نفس الزمان والمكان سأل في الذكر شرع في قتل المجنى عليها لثانيه عمدا بأن أطلق عيارا ناريا آخر

على المجنى عليه الأول قاصدا من ذلك قتله فأخطأه وأصاب المجنى عليها السالفة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج .  
 ( ثانيا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ( فرد خرطوش ) .  
 ( ثالثا ) أحرز ذخيرة طلقات مما تستعمل بالسلاح الناري صائف الذكر دون أن يكون مرخصا له بذلك . ومحكمة جنابات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام . ( أولا ) ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثالثة المسندتين إليه . ( ثانيا ) بمعاينة المتهم المذكور بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمه خمسمائة قرش ومصادرة السلاح المضبوط عن التهمة الثانية المسندة إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث ان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيازة سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان تفتيش مسكنه وضبط السلاح محل الجريمة فيه لحصوله في غير الأحوال المصرح بها قانونا إلا أن الحكم رد على هذا الدفاع بأن دخول ضابط المباحث في مسكن الطاعن كان لتعقبه تنفيذا للأمر الصادر من النيابة بضبطه واحضاره وأسفر هذا الدخول المشروع عن العثور على السلاح المضبوط في حين أن انتقال الضابط لتقبض على الطاعن وضبط السلاح كان سابقا على صدور ذلك الاذن ، هذا إلى أن ما ساقه الحكم للتدليل على نسبة السلاح المضبوط إلى الطاعن غير كاف لادانته عنه هذا فضلا عن أن المحكمة لم ترد على ما ساقه من دفاع مفاده أنه لا يستقل بهذا المسكن وإنما تقيم معه فيه والدته التي قررت أن شخصا آخر لا تعرفه هو الذي أحضر السلاح . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم



المطعون فيه أن نائب مأمور مركز البليتا أثبت في محضره المؤرخ ١٩٧١/١٠/٢٩ أنه أباع باصباة المحبى عليه الأول واتهامه للطاعن فبادر بالانتقال إلى المصايب حيث أخبره بأن مشادة وقعت بين المتهم ( الطاعن ) وآخر - وهو ابن عم للمحبى عليه - بسبب أن المتهم كان قد سرق محل الأخير وقد اشتد النقاش بينهما فأحضر المتهم ( الطاعن ) فردا وأطلق منه أعيرة نارية أصابت المحبى عليه في فخذه الأيسر كما أصاب أحداها المحبى عليها الثانية التى قررت أنها سمعت المشاجرة فخرجت تستطلع أمرها فأصابها عيار في ذراعها الأيمن لم تشاهد مطلقه . كما انتقل الضابط رئيس وحدة البحث الجنائي بالمركز لضبط المتهم ( الطاعن ) وعند دخوله منزله للقبض عليه وجد بحجرة نومه " فرد خرطوش " ذى ماسورتين عيار ١٦ معائنا على أحد جدران تلك الحجرة فضبطه وتبين من فحصه أنه صالح للاستعمال . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت في جريمة صححت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال به سواء كان فاعلا أو شريكا ، هذا ولا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من واقعة الدعوى - على نحو ما تقدم وهو لم ينازع الطاعن في أن له معينه من الأوراق - أن جريمة الشروع في قتل المحبى عليه الأول والمحبى عليها الثانية كانت في حالة تلبس واجهوها رجل الضبط القضائي الذى حضر إلى مكان الحادث عقب ارتكاب الجريمة وشاهد آثارها المتمثلة في إصابات المحبى عليهما وعلم من أولهما أن الطاعن هو الذى أطلق النار عليهما من " فرد " كان يحمله ، الأمر الذى يتيح لرجل الضبط القضائي - بل يفرض عليه - أن يبادر بتعقب الطاعن بضبطه وإحضاره وتفتيش مسكنه وضبط السلاح المستعمل في الجريمة دون ما حاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك ، فإن مقتضى ذلك أن واقعة ضبط السلاح في حوزة الطاعن كانت نتيجة إجراء صحيح في القانون وهو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ أخذ الطاعن بحصيلة هذا الإجراء وأطرح ما أداه من دفع بالبطلان ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من أن دخول ضابط المباحث إلى مسكنه لضبطه قبل صدور إذن النيابة العامة يكون غير ذى جدوى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد امتد دل على ثبوت الجريمة التى دان

بها البطامن مما شهد به الضابط ... من أنه توجه إلى مسكن الطاعن لتنفيذ أمر ضبطه وإحضاره وعند دخوله حجرة نومه وهي — حسبما ثبت من المماينة — محكمة الغلق لا يمكن لأحد الوصول إلى داخلها ، عز على السلاح الناري المضبوط معلقا في سمار على الجدار الغربي للحجرة . فإن هذا الذي أورده الحكم سائغ في العقل والمنطق ويكفي لحمله وبالتالي فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صدد مساكنة والدته له في المنزل وما قررت من أن السلاح لا يخص ابنها وإنما أحضره إلى المنزل شخص لا تعرفه ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يتجاوز إثارتها أمام محكمة النقض ، فضلا عما هو مقرر من أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب الدفاع في كل جزئية يبدىها من مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل منها استقلالا طالما أن في قضائها بالإدانة استنادا إلى الأدلة التي ساقها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المتهم لجماها على عدم الأخذ بها . لما كان ما تقدم ، فإن الطمن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :  
محمد صلاح الدين المرشدي ، وعادل برمان نور ، وحرف الدين خيري ، ومحمد وهبة .

(١١٠)

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٩٩ القضائية

نقض . "التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده" .

ميعاد الطعن بالنقض في الحكم في المعارضة . عند تخلف المعارض لعذر قهري  
بدؤه من يوم علمه رسميا بالحكم . استفادة هذا العلم من توثيقه توكيلا  
بالطعن فيه .

انه على فرض صحة ما يشيره الطاعن من امتدازه بالمرض الذي منعه من حضور  
جلسة المعارضة فإن ميعاد الطعن الصادر في المعارضة يبدأ في حقه في اليوم الذي  
علم فيه رسميا بالحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ولما كان ذلك —  
وكان الثابت من مطالعة محضر التوثيق على التوكيل الصادر من الطاعن الذي  
تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن وقع بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٦ أمام الموثق  
على التوكيل الصادر منه لحاميه للطعن بالنقض في الحكم المذكور ، وبذلك  
يكون قد علم بالحكم رسميا منذ ذلك التاريخ فإنه كان يتعين عليه أن يودع  
الأسباب التي بني عليها طعنه في ظرف أربعين يوما منذ ذلك العلم الرسمي  
بالحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة . ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقدم  
بايداع أسباب الطعن إلا في ١٩٧٦/١٢/١٨ أي بعد فوات الميعاد المحدد  
قانونا للقيام بذلك الإجراء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمحجوز عليها لصالح الأعداء .. والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . ومحكمة بيلا الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة جنبيه لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت في الدعوى غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فطعن المكموم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره في المعارضة الاستئنافية المرفوعة من الطاعن باعتبارها كأن لم تكن مع أن المرض — وهو حذر قهري — هو الذي حال بينه وبين حضور جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٠ التي نظرت فيها المة رضة وصدر فيها الحكم المطعون فيه مما يبطله ويوجب نقضه . وحيث إنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من اعتذاره بالمرض الذي منعه من حضور جلسة المعارضة ، فإن ميعاد الطعن الصادر في المعارضة يبدأ في حقه من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم على ما جرى به قضاء محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر التوثيق على التوكيل الذي تقرر الطعن بمقتضاه أن الطاعن وقع بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٦ أمام الموق على التوكيل الصادر منه لمحاميهِ للطعن بالنقض في الحكم المذكور ، وبذلك يكون قد علم بالحكم رسميا منذ ذلك التاريخ ، فإنه كان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بني عليها طعنه في ظرف أربعين يوما منذ ذلك العلم الرسمي بالحكم المطعون فيه الصادر في المعارضة . لما كان الثابت أن الطاعن لم يقدّم بايذاع أسباب الطعن إلا في ١٩٧٦/١٢/١٨ أي بعد فوات الميعاد المحدد قانونا للقيام بذلك الاجراء ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية العادة المستشارين :  
 هتان الزيني ، وفاروق راتب ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

( ١١١ )

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) حكم . " بيانات حكم الإدانة " .

الحكم بالإدانة . وجوب اشماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة .  
 وظروفها . وأدلة الإدانة .

( ٢ ) استئناف . حكم . " الحكم الغيابي " معارضة .

استئناف الحكم الابتدائي الغيابي . مؤداه : تنازل المتهم عن حقه في المعارضة  
 عدم التزام المحكمة بالالتفات في هذه الحالة إلى قابلية الحكم للمعارضة .

( ٣ ) محكمة الموضوع . إثبات . " شهادة " .

وزن أقوال الشاهد . وتقدير ظروف الإدلاء بها . موضوعي . حق المحكمة  
 في الأخذ بأقوال شاهد دون آخر في أية مرحلة .

( ٤ ) إثبات . " بوجه عام " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .  
 حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب . بيانات التسبیب " .

عدم التزام المحكمة بتتبع أوجه دفاع المتهم . والرد عليها ردا صريحا . كفاية  
 استفادته من أدلة الثبوت .

١ - من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها وإلا كان الحكم قاصرا ، ولم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها .

٢ - استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف . لما كان ذلك ، فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن تتفت لما إذا كان الحكم المستأنف هو حكم قابل للمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقة الطامن عن الزول عن هذا الطريق من طرق الطعن ، خاصة وأن دفاعه لديها قد انحصر في عدم قيامه بالبيع يوم الحادث وطلب استعمال الرأفة معه ولم يثر لديها شيئا مما يثيره بطعنه بما لا يقبل معه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم متروك لمحكمة الموضوع ولا تثريب عليها إن هي أخذت بقول الشاهد دون قول آخر له وذلك في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة .

٤ - من المقرر أن المحكمة لا تنتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وتمقبها في كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا وإنما يكفى أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها .

## الوقائع

لأهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما ( أولا ) تعديا على .. و .. وهما موظفان عموميان بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها ( ثانيا ) استعمالا مكاييل دون أن تكون قانونية ومهيبة وغير مدموغة . ( ثالثا ) حالا دون تأدية مفتشا إدارة الموازين لوظيفتهما ، وطلبت معاقبتهم بالمادتين ١٣٣ و ١٣٦ من قانون العقوبات ومواد القانون ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المعدل ، ومحكمة جنح



بندر دمياط الجزئية قضت غيابيا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لكل لوقف التنفيذ عن التهم الثلاث فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الطاعن والاكتفاء بحبسه أسبوعين مع الشغل والنفاذ وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثاني وعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى نوعيا وإحالة الأوراق بشأنه إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو البطلان والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى في الاستئناف المرفوع من الطاعن رغم أن الحكم المستأنف حكم غيابي لم يتنازل الطاعن عن حقه في المعارضة فيه كما أنه لم يبين أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ولم يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة وخلا من بيان نص القانون الذي دان الطاعن به فضلا عن أنه لم يعرض لإيرادا وردا للشهادة التي قدمها والتي تشير إلى أنه لم يكن منوطا به توزيع البترول يوم الحادث وعول في إدانته على أقوال المجنى عليهما رغم اختلافهما في محضر جمع الاستدلالات عنها بتحقيقات النيابة كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه المكمل للحكم المستأنف بين واقعة الدعوى في قوله : " إن المجنى عليهما قد أبلغا في يوم ٢٠/٦/١٩٧٦ وقررا بمحضر الضبط أن المتهم الأول - الطاعن - تعدى عليهما بالقوة أثناء محاولتهما ضبط مكياال جاز غير صحيح وغير مدموغ وحال بينهما وبين تأديتهما وظيفتهما بالاشتراك مع مجله المتهم الثاني إذ تمكنا من إخفاء المكياال وعدم ضبطه وأن التعدى نتج عنه

إصابات وأن المتهم الأول تعدى عليهما بالضرب بالأيدى وإذا تطمئن المحكمة إلى أقوال المجنى عليهما في ذلك الصدد ولا تعول على إنكار المتهم الأول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام". . كما أشار الحكم المستأنف إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن من شهادة المجنى عليهما والمؤيدة بالكشف الطبي المتضمن وجود إصابات بهما وصفت بأنها كدمات وخدوش بالوجه وكدمات وخدوش بالمساعد الأيسر — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها وإلا كان الحكم قاصرا ولم يرسم القانون شكلا خاصا يسوغ فيه الحكم ببيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة المسندة إلى الطاعن وأورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها الإدانة على الوجه السابق إيضاحه فإنه ينحصر من الحكم قالة القصور في التسبيب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله — لما كان ذلك ، وكان كل من الحكم المستأنف والحكم المطعون فيه قد أورد نصوص مواد الاتهام التي عاقب الطاعن بها ومن ثم فإن نعى الطاعن عليهما في هذا الصدد يكون غير سديد — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز من استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء إلى طريق الاستئناف . لما كان ذلك ، فإنه ما كان على المحكمة الاستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف هو حكم قابل للمعارضة من عدمه أو أن تستجلى موافقة الطاعن على التزول عن هذا الطريق من طرق الطعن ، وخاصة وأن دفاعه لديها قد انحصر في عدم قيامه بالبيع يوم الحادث ، وطلب استعمال الرأفة معه ولم يثر لديها شيئا مما يثيره بطبعه بما لا يقبل معه إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف

التي يؤدون فيها شهادتهم متبرك لمحكمة الموضوع ، ولا تريب عليها إن هي أخذت  
بقول للشاهد دون قول آخر له وذلك في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة  
دون أن تبين العلة — وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة  
الطامن — من بين ما عول عليه — على أقوال المجنى عليهما بمحضر ضبط الواقعة  
فإن البنى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان  
من المقرر أن المحكمة لانتزمت بمتابعة التهم في مناحى دفاعه الموضوعى وتعقبها  
في كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا وإنما يكفي أن يكون الرد مستفادا  
من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها فإن ما يثيره الطامن بشأن التفات المحكمة  
إلى الشهادة التي قدمها والتي تفيد عدم قيامه بالبيع يوم الحادث يكون في غير محله .  
لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين:  
أحمد فؤاد جنيبة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
وجمال الدين منصور .

(١١٢)

الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٨ القضائية

إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . ارتباط . دفاع . " الإخلال بحق  
الدفاع . ما يوفره " . حكم . " بطلانه " . دعوى جنائية . " نظرها  
والحكم فيها " . عقوبة . " عقوبة مبررة " . نقض . حالات الطعن .  
" الخطأ في تطبيق القانون " .

عدم جواز معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب  
التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ إجراءات .

إدانة الحكم الطاعن بتهمة خطف المجنى عليها التي لم ترفع بها الدعوى عليه .  
خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع لا ينال منه معاقبته بعقوبة تدخل في نطاق  
العقوبة المقررة لجريمة الشروع في وقاع المجنى عليها كرها المسندة إليه عملاً بحكم  
المادة ٣٢ عقوبات . أساس ذلك ؟

لما كان من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية  
أنه لا تجوز معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب  
التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم  
أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت  
من الأوراق أن واقعة خطف المجنى عليها لم يسند إلى الطاعن ارتكابها .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه ضحا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع مما يبطله . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المترتبة بالجريمة الشروع في الواقعة كرها المسندة إليه ذلك أن الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون معاروطة أمامها في وقت واحد ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما مع آخر سبق الحكم عليه شرعا مع آخرين مجهولين في واقعة ... .. بغير رضاها بأن أمسكا بها وقبدا حركتها وطرحاها أرضا ومزقا لها ملابسها وانها لا عليها ضربا بينما شتم المتهم الأول مديّة وأخرج تضيقه وجثم فوقها قاصدين من ذلك موافقتها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيها هو مقاومة المجنى عليها واستغاثتها واضطوارهم إلى إخلاء مديّاتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالنقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٦٧ و ٢٩٠ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة خمس سنوات وبمعاينة المتهم الثاني ( الطاعن ) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة باعتبار أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر . ( أولا ) خطفا بالإكراه هما ومجهول . المجنى عليها . ( ثانيا ) شرعا مع آخرين مجهولين في موافقتها بغير رضاها وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مقاومتها لهم . فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي خطف أنثى بالإكراه والشروع في مواقعتها بغير رضاها قد شابه البطلان والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن قرار مستشار الإحالة الصادر بأحالة الطاعن وآخر إلى المحكمة لمحاكمتها عن تهمة الشروع في موقعة المجنى عليها لم يسند إليه تهمة الخطف التي كانت موجهة إلى متهمين آخرين غيره ، وبجرت محاكمته عن تهمة الشروع في الموقعة وحدها دون أن توجه إليه التهمة الأخرى سواء من جانب النيابة أو المحكمة ، ومع ذلك فقد دانه الحكم عن الجريمتين معملا في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن قرار الاتهام المقدم من النيابة العامة إلى مستشار الإحالة قد تضمن إقامة الدعوى الجنائية ضد ثلاثة متهمين — جاء ترتيب الطاعن ثالثهم — وأسندت إلى المتهمين الأول والثالث ( الطاعن ) تهمة الشروع مع آخرين مجهولين في موقعة المجنى عليها بغير رضاها وأسندت إلى المتهمين الأول والثاني تهمة خطف المجنى عليها بالإكراه . وإذا قدمت الدعوى إلى مستشار الإحالة أمر بأحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا لتقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام المقدم من النيابة العامة ، وقد جرت محاكمة المتهمين على هذا الأساس ، وقضت محكمة الجنايات بجلسته ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ غيابيا بإدانة المتهمين الأول والثالث ( الطاعن ) وحضوريا ببراءة المتهم الثاني . وإذا أعيدت محاكمة المتهمين الأول والثالث قضت المحكمة في الدعوى حضوريا بمحكمة المطعون فيه الذي يبين من الاطلاع عليه أنه أشار في ديباجته إلى أن التهمة الموجهة إلى الطاعن هي فقط الشروع في موقعة المجنى عليها . ثم انتهى الحكم إلى إدانته عن هذه الجريمة وعن جريمة خطف المجنى عليها بالإكراه وأعمل في حقه المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧



من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن واقعة خطف المجنى عليها لم يسند إلى الطاعن ارتكابها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع مما يطله . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في الواقعة كرها ، ذلك أن الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إنما يكون في حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جعينة ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ، ومحمد  
حلمي رافق .

( ١١٣ )

الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٨ القضائية

ضرب أحدث عاهة . إثبات . " بوجه عام " . " قرائن " . " إستعراف " .  
إستعراف . حكم . " تسييه . تسييب معيب " . نقض . " أسباب  
الطعن . ما يقبل منها " .

تقدير الدليل . من اطلاقات محكمة الموضوع . متى كان سائفا .

عدم رسم القانون شكلا معيننا للتعرف .

إطراح نتيجة التعرف . إستنادا إلى تمامه بالإشارة وبناء على طلب الدفاع .  
غير سائغ .

إن كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير  
الأدلة القائمة في الدعوى فله أن يقدر الدليل التقدير الذي يطمئن إليه دون  
أن يكون ملزما ببيان سبب إطراحه ، إلا أنه متى أفصح القاضي عن الأسباب  
التي من أجلها لم يعول على الدليل فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا  
لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا يتنافر في حكم العقل  
والمنطق ، وأن لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه  
الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها . لما كان ذلك ، وكان ما سافه  
الحكم تبريرا لإطراح الدليل المستمد من تعرف الطاعن على المطعون ضدهما ليس

من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه الحكم عليه من الشك في صحة الواقعة ذلك أن تعرف الشاهد على المتهمين ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فلا يقدح في سلامته إجراءاته بناء على طلب من محامي المجنى عليه ، كما لا ينال من حجية الدليل المستعمل منه أن يتم التعرف على المطعون ضدهما بإشارة صدرت من المجنى عليه خاصة وأن الثابت من مدونات الحكم أنه قد نتج عن إصاباته صعوبة في الحركة والنطق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد فسد استدلاله ولا يغني عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ أثر الدليل المستعمل من هذا التعرف — لو فطنت إلى صحته — في الرأي الذي انتهت إليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما ضربا .. .. — الطاعن مجسمين صلبين راضين "عصا وفأس" على رأسه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة الجدارية اليسرى في مساحة ٧ / ٥ سم لا ينتظر أن تملأ بعظام بل ينسج ليفي مما يعرض حياة المصاب للخطر التي ما كانت تؤثر عليه لو كان المخ مجريا بعظام كما أحدثت تلك الضربة شلل نصفي أيمن نتيجة لانسداد الشرايين وتمتلك بالمخ مما ينتج عنه صعوبة في الحركة والنطق مما يقلل من كفاية المجنى عليه من العمل بنسبة لم تقدر بعد . وطلبت من مستشار الإحالة — التهما إلى محكمة الجنايات لمناقبتها بمواد الاتهام ، فقرر ذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت ببراءة المتهمين — المطعون ضدهما — ورفض الدعوى المدنية . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما ورفض دعواه المدنية قبلهما قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن الأسباب التي ساقها الحكم لإطراح الدليل المستمد من تعرف الطاعن على المطعون ضدهما غير سائغة ولا تصلح تبريرا لإهدار هذا الدليل ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند في اطراح الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه — الطاعن — على المطعون ضدهما إلى أن عمالية التعرف إنما أجريت بناء على طلب من محاميه وأن التعرف تم بإشارة صادرة من المجنى عليه تحديدا لأشخاص المتهمين . لما كان ذلك ، ولئن كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية فاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى فله أن يقدر الدليل التقدير الذي يطمئن إليه دون أن يكون ملزما ببيان سبب إطراحه ، إلا أنه متى أفصح القاضي عن الأسباب التي من أجلها لم يعول على الدليل فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا يتنافر في حكم العقل والمنطق ، وأن لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كانت من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم تبريرا لإطراح الدليل المستمد من تعرف الطاعن على المطعون ضدهما ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليه من الشك في صحة الواقعة ذلك أن تعرف الشاهد على المتهمين ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فلا يقدح في سلامته إجراؤه بناء على طلب من محامي المجنى عليه كما لا ينال من حجية الدليل المستمد منه أن يتم التعرف على المطعون ضدهما بإشارة

صدرت من المحجنى عليه خاصة وأن الثابت من مدونات الحكم أنه قد نتج من إصاباته صعوبة في الحركة والتطق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد فسد استدلاله ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة البراءة الأخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ أثر الدليل المستمد من هذا التعرف — لو فطننت إلى صحته — في الرأي الذى انتهت إليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية ، وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

---

## جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٩

بمشاركة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد طاهر خليل ، وصالح محمد نصار ، ومحمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ القضائية

ضرب أنفى إلى موت . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . إثبات .  
" بوجه عام " . " شهود " . نقض . " أسباب الطعن . مايقبل منها " .

قول الحكم إن الشاهدة شهدت بالتحقيقات وبالجلسة . بأن المتهم ضرب  
المجنى عليه على رأسه . في حين أنها لم تشهد بذلك إلا في التحقيقات . يعيبه .  
أساس ذلك ؟ .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دول — من بين ما حول عليه —  
في إدانة الطاعنين على ما شهدت به زوجة المجنى عليه .. .. بالتحقيقات وبالجلسة  
وحصل شهادتها في قوله : " فقد شهدت .. .. بالتحقيقات والجلسة أنها  
توجهت مغرب يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥ مع زوجها المجنى عليه .. .. إلى الزراعة  
لرى قطعة أرض وهناك تقابلت مع شقيق زوجها .. .. وأثناء فتح السدة  
حدثت مشادة كلامية بين زوجها والمتهمين .. .. و .. .. فقام الأول  
بضرب زوجها بخمسة الفأس على رأسه من الخلف كما ضربه الثانى بشعبة  
على رأسه وجسمه فاستغاث " . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع  
على محضر جلسة المحاكمة أن تلك الشاهدة قررت في شهادتها أنها لا تستطيع تحديد  
موضع اعتداء الطاعن الثانى من جسم المجنى عليه وخلت تلك الشهادة من تقرير  
رؤيتها للطاعن الثانى بضرب المجنى عليه على رأسه ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل



عن تقرير الصفة التشريحية أن بالحجنى عليه ... إصابات بالرأس وبالكتف الأيسر ومؤخر الكتف الأيمن وأن وفاته تعزى إلى إصابات الرأس وما أحدثته من كسور بمظام الجمجمة وتزيف ضاغط على سطح المخ ، وانتهى الحكم إلى مسؤولية الطاعنين عن ضرب الحجنى عليه على رأسه الذى أدى إلى وفاته لارتكابهما سويا الفعل الذى كونه الركن المسمى للجريمة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص مقارفة الطاعنين للجريمة مستدلا على ذلك بأقوال الشاهدة ... بجلاسة المحاكمة من أن الطاعنين ضربا الحجنى عليه على رأسه يكون قد أقام قضاءه على مالا أصل له فى الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات مادام أنه استدل على جديتها بأقوالها بجلاسة المحاكمة بما لا أصل له فى الأوراق ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة والمحاكمة تكون حقيقتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه .

الوقت

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قتلًا .. عمدا بأن ضربه الأول بفأس على رأسه كما انهال عليه الثاني ضربة بعصا غليظة على رأسه أيضا عدة ضربات قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، ( المتهم الثاني ) أحدث عمدا .. .. الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بمواد الإحالة فقرر ذلك ، وادعت .. .. عن نفسها وبصفقتها وصية على أولاد المحبى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا عملا بالمواد ١/٢٢٦ و ١/٢٤٢ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامهما بأن يدفعوا إلى المدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفقتها مبالغ مائة جنيه على سبيل

التعويض المؤقت ، باعتبار أن الواقعة هي ضرب أفضى إلى موت . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرime الضرب المفضى إلى الموت قد أقام قضاءه على مالا أصل له في الأوراق ، ذلك بأنه عول في إدانة الطاعنين على ما شهدت به .. .. بالتحقيقات والجلسة من رؤيتها الطاعن الثاني .. .. يضرب المجنى عليه بمصا على رأسه مع أن أقوال تلك الشاهدة بالجلسة لاتساند الحكم فيما حصله وتفاير أقوالها بالتحقيقات إذ شهدت بالجلسة أنها لم تستطع تحديد موضع اعتداء الطاعن المذكور من جسد المجنى عليه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول — من بين ما عول عليه — في إدانة الطاعنين على ما شهدت به زوجة المجنى عليه .. .. بالتحقيقات والجلسة وحصل شهادتها في قوله : ” فقد شهدت .. .. بالتحقيقات والجلسة أنها توجهت مغرب يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥ مع زوجها المجنى عليه .. .. إلى الزراعة لرى قطعة أرض وهناك تقابلت مع شقيق زوجها .. .. وأثناء فتح السدة جددت مشادة كلامية بين زوجها والمنهمين .. .. و .. .. فقام الأول بضرب زوجها بنخرس الفأس على رأسه من الخلف كما ضربه الثاني بشعبة على رأسه وجسده فاستغاث “ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن تلك الشاهدة قررت في شهادتها أنها لاتستطيع تحديد موضع اعتداء الطاعن الثاني من جسم المجنى عليه وخلت تلك الشهادة من تقرير رؤيتها للطاعن الثاني بضرب المجنى عليه على رأسه ، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية أن بالمجنى عليه .. .. إصابات بالرأس وبالكتف الأيسر وبمؤخر الكتف الأيمن وأن وفاته تعزى إلى إصابات الرأس وما أحدثته من كسور بعظام الجمجمة ونزيف ضاغط على سطح المخ ، وانتهى الحكم إلى مسئولية الطاعنين عن ضرب المجنى عليه على رأسه الذي أدى إلى وفاته

لا ارتكابهما سوى الفعل الذي كون الركن الماسد للجريمة . لما كان ذلك ،  
فان الحكم المطعون فيه إذ استخلص مقارفة الطاعنين للجريمة مستدلا على ذلك  
بأقوال الشاهدة ... .. بـ جلسة المحاكمة من أن الطاعنين ضربا المجنى عليه على رأسه  
يكون قد أقام قضاءه على مالا أصل له في الاوراق ولا يغير من الأمر أن يكون  
الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات مادام أنه استدل على جديتها  
بأقوالها بـ جلسة المحاكمة بما لا أصل له في الاوراق ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده  
أحكام من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحاكمة تكون  
هقيمتها منها بمجموعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ  
الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه . لما كان ما تقدم ،  
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك دون حاجة إلى بحث سائر  
أوجه الطعن .



## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٩

براحة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيري ، محمد وهبة ، ومسطفي  
جميل مرون .

( ١١٥ )

تضمن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) جريمة . " أركان الجريمة " . خطف . إثبات . " بوجه عام " .  
إكراه .

إبعاد الأثني التي تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها . باستعمال طرق  
احتمالية . أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها . وحملها على الواقعة الجاني .  
كفايته لتحقيق جريمة المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات .

( ٢ ) خطف . إكراه . إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببه .  
تسبب غير معيب " .

ركن التحيل أو الإكراه . تقديره موضوعي .

( ٣ ) جريمة . " أركان الجريمة " . هناك عرض . إثبات . " بوجه عام " .  
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه . تسبب  
غير معيب " .

ركن القوة في جناية الواقعة . توافره باستعمال أية وسائل تعمد إرادة  
المجنى عليها . تهديدها بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا بعد موافقتها .  
يتحقق به هذا الركن .

( ٤ ) محكمة الموضوع . " ملطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى " . إثبات . " بوجه عام " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .  
واطراح ما يخالفها من صور أخرى . ما دام استخلاصها سائفا .

١ - جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتجيل أو الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأتني عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنبي عليها وحملها على موافقة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

٢ - من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجاني في هذه الجريمة وتساند في قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه وكان تقدير توافر ركن التجيل أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تنصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ما دام استدلالها سليما ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ - استقر القضاء على أن ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقصدها من المقاومة وللحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، ومتى أثبت الحكم أخذا بأقوال المجنى عليها التي اطمأنت إليها أنها لم تقبل الواقعة الطاعن لها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها من مفادرة المسكن إلا بعد أن يقوم بموافقتها ، فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة الواقعة أتى بغير رضاها

بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مسديد .

٤ - من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائدا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصالتها في الأوراق ، وإذا كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها والشهود وسائر الأدلة التي أشارت إليها في حكمها لا تخرج عن الافتضاء العقلي والمنطقي فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله إذ هو في حقيقةه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائدا فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنه : خطفوا بالاكراه ... ..  
والتي تبلغ منها أكثر من سبع عشرة سنة كاملة بأن اعترضها الأول والثاني  
في حضور الثالث أثناء سيرها بالطريق العام واشهر كل منهما عليها مطواه مهددا  
بالاعتداء عليها وجذبها عنوة وقام المتهم الثالث باقتيادها بعيدا في سيارة أجرة  
ثم قام المتهم الرابع بحملها في سيارة أخرى إلى منزل المتهم الخامس . ( ثانيا )  
المتهم الأول أيضا : واقع المجنى عليها سائلة الذكر بغير رضاها بأن اقتادها  
بالاكراه مع المتهمين الثلاثة الأول إلى مسكن المتهم الخامس وهددها باستمرار  
احتجازها به ما لم يتمكن من موافقتها فشل بذلك . مقاومتها وواقعها رغما عنها  
وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كنهه طبقا للفقيد  
والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة  
قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٦٧ ، ٢٩٠ ، ٢/٣٢ من قانون العقوبات



بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي خطف أنثى تبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة ومواقعتها بغير رضاها قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أثار دفاعاً مؤداه أنه لم يكن عالماً بخطف المجنى عليها وأنها وافقته برضاها غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ إطرأحه كما أعرض عن دفاعه بأنه واقع المجنى عليها برضاها ولم يقيم الدليل على توافر ركن الإكراه في حقه وجاء تصوير الحكم لواقعة الدعوى مخالفاً لطبيعة الأهمور إذ وقع الحادث في مكان مكتظ بالسكان ولا تستساغ رواية المجنى عليها بأنها كانت تحت تهديد ووعيد منه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على تبوتهما في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لجناية الخطف بالإكراه المنسوبة إلى الطاعن بقوله : "وحيث إن المتهم الرابع ( الطاعن ) يسأل عن جنائية الخطف كذلك باعتبارها من الجرائم المستمرة لما ثبت من الأدلة سائفة الذكر من أنه شارك المتهمين الأول والثاني في اقتياد المجنى عليها رغماً عنها إلى مسكن المتهم الخامس وقيامه بدفعها إليه أثناء تهديد المتهمين الأول والثاني لها حين امتنعت وحاولت الاستغاثة اثر مغادرة السيارة الأجرة مما يقطع بعلمه بخطفها واتجاه إرادته إلى المشاركة في تلك الجريمة " . لما كان ذلك ، وكانت جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل والإكراه المنصوص عنها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك

عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المسمى بالخطف وتوافر ركن الإكراه والمقصد الجنائي في هذه الجريمة وتسامر في قضائه إلى أدلة متبعة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وكان تقدير توافر ركن النجس أو الإكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير مقتب ما دام استدلالها بما كما هو الحال في هذه الدعوى ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن مواجهة المجنى عليها برضاها ورد عليه في قوله : " أما عن ادعائه بأنه قام بموافقتها برضاها فردود بأن الثابت من أقوال المجنى عليها التي اطمانت إليها المحكمة أنها لم تقبل موافقته لها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا بعد أن يقوم بموافقتها ، ومن ثم كان ذلك استسلاما ورضوخا للتهديد وليس رضا صادرا عن إرادة حرة " . لما كان ذلك ، وكان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جنائية المواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء باستعمال المنهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها الإرادة ويقعدها عن المقاومة والمحاكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها التي اطمانت إليها أنها لم تقبل مواجهة الدعاء لها إلا تحت التهديد بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا بعد أن يقوم بموافقتها فإن هذا الذي أورده الحكم كإثبات توافر جريمة موافقة أنثى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص

يكون غير سديد ، لما كان ذلك . وكان ما يثيره الطاعن من أن تصوير الحكم للواقعة يجافي طبيعة الأمور مردودا بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذا كانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجني عليها والشهود وسائر الأدلة التي أشارت إليها في حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .



## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المفري نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهيبه ،  
ومصطفى جميل مرمى .

( ١١٦ )

### الطعن رقم ٩٦ لسنة ٩٩ القضائية

- ( ١ ) دعوى جنائية "تحريرها" . نيابة عامة . اختصاص .  
الحكم بدم الاختصاص . لاتنقضى به الدعوى الجنائية . للنيابة العامة رفعها  
أمام المحكمة المختصة ولولم يكن هذا الحكم نهائيا . علة ذلك ؟ .
- ( ٢ ) إجراءات . "إجراءات التحقيق" . مستشار الإحالة . محكمة  
الجنایات . إحالة .  
إجراءات الإحالة . من مراحل التحقيق . حضور المتهم فيها أو إعلانه .  
غير واجب . له أن يبدى أمام محكمة الجنایات ما يكون قد فات مستشار الإحالة .
- ( ٣ ) ارتباط . سرقة . عقوبة . "تطبيقها" . "عقوبة الجرائم  
المرتبطة" . حكم . "تسبيبه" . تسبیب غیر مصیب " . نقض . "أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها" .  
وقوع سرقتين متغايرتين من حيث المجنى عليه . وزمان ومكان كل منهما .  
أثره : عدم قيام ارتباط بينهما .

١ - من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة إلى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالإدانة أو البراءة وأن الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا إذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضي كل منهما بحكم فيها ، بل إن القانون نظم ذلك بما يسمى بقواعد التنازع السلبي والإيجابي . لما كان ذلك ، فإن عرض الدعوى على مستشار الإحالة بعد صدور الحكم الابتدائي فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جنائية وصدور القرار بإحالتها إلى محكمة الجنايات ونظر هذه الأخيرة لها يكون متفقا مع صحيح القانون .

٢ - ليس في عدم حضور الطاعن أمام مستشار الإحالة أو حتى في عدم إعلانه - بفرض حصوله - ما يعيب إجراءات الإحالة التي لاتعدو أن تكون من مراحل التحقيق التي لم يستوجب القانون حضوره فيها كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ، يجوز للتهم أن يطلب منها استكمال ملفات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنه أمامها . لما كان ما تقدم ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الذي أثاره الطاعن أمام محكمة الجنايات يكون من قبيل الدفع بظاهرة البطلان ولم يكن الحكم المطعون فيه في حاجة إلى الرد عليه أو حتى إيراد من ثم فلا يعيب الحكم ما أورده من تقارير قانونية خاطئة ردا على هذا الدفع ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله .

٣ - متى كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعده أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها ، ولما كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه - وعلى ما يسلم به الطاعن - تشير إلى أن السرقين اللذين قارفهما الطاعن قد وقعتا على شخصين مختلفين وفي تاريخين ومكانين وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي

واحد ، وذلك لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجريمة الأخرى موضوع الدعوى المشار إليها بأسباب الطعن التي كانت منضمة إليها ومن ثم فإن إزال الحكم عقوبة عن كل من الجريمتين يكون صحيحا في القانون وما أورده في الدعوى على هذا الدفاع سائق ومقبول ومنع الطعن في هذا الخصوص غير صحيح .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق البقرة المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوكة لـ ... من مسكنه حالة كونه عا'را إذ سبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للجريمة الأولى والثانية في القضيتين رقمي ٢٩٢ ، ٣٢٨ جنح من دمنهور بالحبس لمدة ستة أشهر في كل منهما لجريمتي سرقة ( والثالثة ) في قضية الجنائية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٧ كلى المنصورة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لشروع في سرقة بحمل سلاح ليلا مع آخر ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٤٩ ، ١٥٦ ، ٥١ ، و ٣١٧/١ ، ٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة حالة كونه عا'دا قد شابه خطأ في تطبيق القانون ببطلان في الإجراءات ذلك بأن الطاعن دفع بعدم قبول الدعوى لأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص من المحكمة الجزئية لم يصبح نهائيا وأن الأمر الصادر بإحالة غيابه إلى محكمة الجنايات وقع باطلا وقد أطرحت المحكمة هذا الدفع لأسباب غير سائغة قانونا كما عول الحكم على اهتاف للطاعن في محضر الضبط أن أنكر صدوره منه وكان وليد قبض باطل



وفضلا عن ذلك فقد تمسك الطاعن بقيام ارتباط لا يقبل التجزئية بين الدعوى المطروحة والجنائية المقيدة برقم ٢٠٢١ سنة ٧٠ شربين المنضمة إليها إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع بما لا يسوغه وقضت في كل من الدعويين بعقوبة مستقلة كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن الدعوى الجنائية نزال قائمة إلى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالإدانة أو البراءة وأن الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا إذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين فتقضى كل منهما بحكم فيها بل إن القانون نظم ذلك بما يسمى بقواعد التنازع السلبى والإيجابى . لما كان ذلك ، فإن عرض الدعوى على مستشار الإحالة بعد صدور الحكم الابتدائى فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جنائية وصدور القرار بحالتها إلى محكمة الجنايات ونظر هذه الأخيرة لها يكون متفقا مع صحيح القانون وليس في عدم حضور الطاعن أمام مستشار الإحالة أو حتى في عدم إعلانه لهذا العذر - بفرض حصوله - ما يعيب إجراءات الإحالة التى لا تعدو أن تكون من مراحل التحقيق التى لم يستوجب القانون حضوره فيها كما أن المحكمة هى جهة التحقيق النهائى ، يجوز لائهم أن يطلب منها استكمال ملفات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنه أمامها . لما كان ما تقدم ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الذى أثاره الطاعن أمام محكمة الجنايات يكون من قبيل الدفع ظاهرة البطلان ولم يكن الحكم المطعون فيه في حاجة إلى الرد عليه أو حتى إيراده ومن ثم فلا يعيب الحكم ما أورده من تقارير قانونية خاطئة ردا على هذا الدفع ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، وكان مؤدى ما أورده الحكم في بيانه للواقعة أن الطاعن قام في ليلة ١١/٥/١٩٧٠ بسرقة بقرة .. من مسكنه بعد

كسر بابہ الخارجی والدخول إلى حظيرة المواشي ثم قام ببيعها ... وذلك حالة كونه عائداً لسبق الحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها الأخيرة منها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات في الجناية رقم ٣٨٠ سنة ٥٧ كلى المنصورة لشروع في سرقة بحمل سلاح . لما كان ذلك ، وكان لا يبين مما أورده الحكم أنه نسب إلى الطاعن اعترافاً بارتكاب الجريمة ورتب عليه الأثر التأموني للاعتراف وإنما حوّل في الإدانة على أقوال شهود الإثبات ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض فإنه لا يقبل منه أن يشير هذا أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضي تحقيقاً موضوعياً مما لا شأن لهذه المحكمة به ويكون مما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة المشار إليها ، ولما كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم المطعون فيه — وعلى ما يسلم به الطاعن تشير إلى أن السرقتين اللتين قارنهما الطاعن قد وقعتا على شخصين مختلفين وفي تاريخين ومكانين وظروف مختلفة وهو ما يفيد بذاته أن ما وقع منه في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد ، وذلك لا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة موضوع الدعوى الحالية وبين الجريمة الأخرى موضوع الدعوى المشار إليها بأسباب الطعن التي كانت منضمة إليها ومن ثم فإن إنزال الحكم عقوبة عن كل من الجريمتين يكون صحيحاً في القانون وما أورده في الرد على هذا الدفاع سائغ ومقبول ومعنى الطاعن هذا الخصوص غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ، ومحمد وهبة ، ومصطفى  
جميل مرمى .

( ١١٧ )

### الطعن رقم ٩٧ لسنة ٩٩ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعى" . دفاع شرعى .  
ضرب . "ضرب أفصى إلى الموت" . دفع "الدفع بقيام حالة الدفاع  
الشرعى" . نقض . "أسباب الطعن" . ما لا يقبل منها .  
الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . وجوب أن يكون جديا وصريحا . عدم  
جواز إثارته لأول مرة أمام النقض ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .  
قول المتهم أنه "فى الوقت الذى وقع العدوان فيه على المجنى عليه وقع أيضا  
عدوان عليه" . لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى .

من المقرر أن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية التى يجب  
التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض  
إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى  
كما صوفه القانون أو ترشح لقيامها ، ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة  
المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها وكان يبين من محاضر جلسات  
المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وماورد على لسان  
الدفاع عنه "من أنه فى الوقت الذى وقع العدوان على المجنى عليه وقع أيضا عدوان  
على المتهم" لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ، ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة



أن تعرض له بالرد ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ... .. عمدا مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك آلة حادة — سكين — وتوجه إليه بمقهاه وطعنه بالآلة سائفة الذكر في جانبه الأيسر قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا بالمادة ۱/۲۴۶ من قانون العقوبات ، بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وذلك على اعتبار أن الواقعة جناية ضرب أفضى إلى الموت فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض يوم صدوره .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الدفاع من الطاعن أثار أمام محكمة الموضوع أن المجنى عليه وآخرين ابتذروه بالاعتداء وأحدثوا به إصابات أفقدته القدرة على الوعي ، مما يعد دفعا جديا بقيام حالة الدفاع الشرعى يلزم المحكمة أن تقوم بتحقيقه والرد عليه ، إلا أنها لم تعرض لهذا الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها

لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما هي عوفه القانون أو ترشح لقيامها ، ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى وما ورد على لسان الدفاع عنه من أنه فى الوقت الذى وقع العدوان فيه على المجنى عليه وقع أيضا عدوان على المتهم المسائل " لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة ، ولا يعد دافعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فانه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

## جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وفرف الدين خيرى ، محمد وهب ، ومصطفى  
جميل مرمى .

( ١١٨ )

### الطعن رقم ٩٨ لسنة ٩٩ القضائية

١ - إعلان . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . معارضة . " نظرها  
والحكم فيها " .

إعلان المعارض بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أوفى محل إقامة .  
عدم التزام المحضر بالتحقق من صحة مستلم الاعلان في محل الإقامة . الاعلان  
في محل الإقامة . قرينة على العلم به . تقبل لإثبات العكس . مثال ؟

٢ - معارضة " نظرها والحكم فيها " حكم . " بطلانه " إجراءات . " إجراءات  
المحاكمة " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " . دفاع . " الإخلال  
بحق الدفاع . ما يوفره " .

القضاء في المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض . غير صحيح . إلا إذا كان  
بغير عذر . أسباب ذلك ؟

محل نظر العذر المانع من الحضور وتقديره . عند نظر الطعن في الحكم .

٣ - نقض " ميعاد الطعن " . معارضة " نظرها والحكم فيها " .

بدء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة . من يوم صدوره . إلا إذا  
تخلف المعارض عن الجلسة لعذر قهرى . فيبدأ الميعاد من يوم علمه  
رسميا بالحكم .



١ - لما كان من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته وكان قضاء محكمة النقض وإن جرى على أن المحضر غير مكلف بالتحقيق من صفة من يتقدم له لاستلام الإعلان وأن تسليمه لمن خاطبه المحضر في هذه الحال يعد قرينة على علم الشخص المطلوب بإعلانه ، إلا أن له أن يدحض هذه القرينة بإثبات حكمها ، لما كان ذلك وكان فيما قدمه الطاعن من مستندات ما يدحض قرينة وصول ورقة الاعلان له ومن ثم يكون تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية راجعا لعذر قهري هو عدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظرها .

٢ - من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم من الحكم النهائي الصادر بإدائته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع، وعمل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

٣ - من المقرر أن ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا لأسباب لإرادته دخل فيها فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن له فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحاكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد استعمال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها بما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذ وجهها لنقض الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه يدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المحجوز عليها إداريا لصالح الدولة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أنعم الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثة جنهيات لاييقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطرق النقض وحكم فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة سوهاج الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانيا إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن قد شابه البطلان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن تخلف عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لمذر قهري هو أنه لم يعان إعلانا قانونيا صحيحا لتلك الجلسة إذ لا صلة له بمن تسلم الإعلان .. .. الذي ادعى أنه صهره بدليل المستندات التي أرفقها بمذكرة الأسباب والدالة على أن مستلم الإعلان ليس صهرا له كما أنه أقام دعوى ببطلان هذا الإعلان وطعن فيها بتزويره إذ أن المحضر لم ينتقل إلى محل إقامته كما ورد بالإعلان — وبذا استحال عليه الحضور واستحال حقه في الدفاع وتقديم دليل السداد .

وحيث إن اليمين من مطالعة المفردات وجود إعلان مؤرخ ١٩٧٦/٤/٢٦ أثبت به أن الطاعن قد تم إعلانه في مواجهة صهره .. .. المقيم معه والذي وقع

باستلام صهره الإعلان — بجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٧٦ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة إدارية صادرة من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربى بنسابة الأحادية شرق تفيد أن ... هو شيخ الناحية ولا تربطه صلة مصادرة أو قرابة بالطاعن ولا يتم معه كإقدم صورة رسمية من قسيمة زواجه بالمدعوة ... بتاريخ ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٥ وكذا صورة رسمية من صحيفة الدعوى رقم ٣٠٨٧ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى سوهاج طلب فى ختامها الحكم ببطلان إعلان الطاعن بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٧٦ بجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٧٦ فى اللجنة المستأنفة رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ سوهاج واعتباره كأن لم يكن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامته ، وكان قضاء محكمة النقض وإن جرى على أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الإعلان وأن تسليحه لمن خاطبه المحضر فى هذه الحال يعد قرينه على علم الشخص المطلوب بإعلانه إلا أن له أن يدحض هذه القرينة بإثبات عكسها . لما كان ذلك ، وكان فيما قدمه الطاعن من مستندات ما يدحض قرينة وصول ورقة الإعلان له ومن ثم يكون تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية راجعا لمذره قهرى هو عدم إعلانه بالجلسة المحددة لنظرها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابى الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكاة على إجراءات معينة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه فى الدفاع ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ، وكان من المقرر أن ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التى عنيت لنظر معارضته راجعا لأسباب لإرادته دخل فيها فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن له فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا



بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهري ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذها وجهها لنقض الحكم . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من المفردات أن الطاعن قد علم رسميا بالحكم قبل يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٦ وهو اليوم الذي انتقل فيه إلى الشهر العقاري لتوثيق التوكيل الصادر فيه لمن قرر بالطعن في الحكم نيابة عنه ومن ثم فإن الطعن يكون مقبولا شكلا ويكون من مقتضى قبول محكمة النقض لعذر الطاعن المانع من حضور جلسة المعارضة الاستثنائية أن يكون الحكم المطعون فيه غير صحيح لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه ، ولما كانت الطعن لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع .

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين ، محمد صلاح الدين الرشيدي ، ومادل برهان نور ، ومحمد وهبه ، ومصطفى  
جميل مرسي .

( ١١٩ )

### الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ القضائية

( ١ ) إثبات . " بوجه عام " . " شهود " . نقض . " أسباب  
الطعن . ما يقبل منها " . مواد مخدرة . جاب . حكم . " تسببيه .  
تسبيب معيب " .

حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشاهد وإطراح ما لا تظمئن إليه منها .  
دون إبداء أسباب ذلك . إقصاؤها عن تلك الأسباب . أثره : خضوعها  
لرقابة محكمة النقض . عدم ثبوت واقعة جلب المتهم للمخدر الذي ضبط داخل  
البلاد محزاة له . لا يؤدي بذاته . إلى التشكيك في صحة التحريات التي أسندت  
إلى المتهم واقعتي الجلب والاتجار .

( ٢ ) وصف التهمة . إثبات . " بوجه عام " .

عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة للواقعة . واجبها تحييصها وإنزال  
الوصف القانوني الصحيح عليها .

( ٣ ) إثبات . " بوجه عام " .

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . شرطه ؟

١ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إخراجها إلا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإنه لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها. ولما كان البين من مراجعة أقوال شاهد الإثبات الأول أمام المحكمة أنها لم تقوم على دحض واقعة الإقرار الجرمي والافراج عن المضيقة - على نحو ما حصله الحكم المطعون فيه - وإنما قرر أنه لا يعرف هذا الشخص - حامل الحقيقتين - وأنه ليس لديه معلومات بشأن تلك الواقعة وإذا كانت أقوال مدير الجمارك ومأمورها - حسبما أورده الحكم في مدوناته - قد خلت مما يفيد أن شاهد الإثبات الأول كان ضالفاً في واقعة الافراج الجرمي والافراج عن الحقيقتين لمرشد إدارة مكافحة المخدرات لو كان لديه على الأقل علم بصدورها فإن الحكم إذا حمل أقوال هذا الشاهد على محمل الإنكار والكذب ورتب على ذلك تشكيكه في صحة الدليل المستند من أقواله هو والشاهد الثاني يكون قد نعى منحي التعسف في الامتناع وتردى في حومة الفساد في الاستدلال . هذا فضلاً عن أن المحكمة لم تكشف من وجه ما استدلت به على الصلة بين حقيقتي المخدرات اللتين ضبطت المطعون ضده وهو يحميها في شارع عماد الدين بمعرفة شاهدي الإثبات والحقيقتين اللتين سبق الافراج عنهما مع مرشد لإدارة مكافحة المخدرات حتى يسوغ مذهب الحكم في ترجيح دفاع المطعون ضده بتلقيق الاتهام له ، بل إن ذلك كان يتطلب من المحكمة أن تجري تحقيقاً تنقضي به وجه الحق في أمر هذا الدفاع لما كان ذلك ، وكان صدم توافر الدليل على مصدر المخدرات وكيفية جلبها من الخارج لا يؤدي بالضرورة إلى التشكيك في جوهر التحريات التي أجراها شاهد الإثبات الأول وحاصلها أن المطعون ضده يحرز كمية من المخدرات ويتردد على شارع عماد الدين لترويجها والاتجار فيها وصدر الإذن بضبطه وتفتيشه بناء على هذه التحريات وما تلى ذلك من واقعة ضبط المطعون ضده في نطاق ذلك المكان وهو يحمل حقيقتي المخدرات مصداقاً لما جاء في التحريات ، فإن ما جنع إليه من إخراج تلك التحريات وإسقاط أدلة الثبوت المستندة إليها يكون غير سائق .



٢ - ليس لزاما على محكمة الموضوع أن تتقيد بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة العامة للواقعة محل الدعوى بل من واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وصولا إلى إنزال حكم القانون صحيحا عليها .

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وإن ملك الاذن يرجع إلى وجدان القاضي وما يطمئن إليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم صحة النخریات وأقوال الضابطين بقرائن لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه جلب إلى جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا ( حشيشا ) دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة جلب جوهر مخدر قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة أطرحت أقوال شاهدي الإثبات لما ساورها من شك فيها بسبب

أن الشاهد الأول نفى علمه بواقعة الاقرار الجمركي والافراج عن حقيقتي مخدرات صحية مرشد لإدارة مكافحة المخدرات في اليوم السابق على ضبط المطعون ضده يحمل المخدرات المضبوطة في حين أن انتفاء علم الشاهد بتلك الواقعة لا يقتضي الاسترابة فيما شهد به هو والشاهد الثاني بشأن ضبطهما الواقعة محل الاتهام ، خاصة وأن المحكمة لم تقم باستجلاء العلاقة بين الحقيقتين المضبوطتين مع المطعون ضده والآخريين اللتين سبق الافراج عنهما ، كما أن عدم ثبوت ظرف الجلب من الخارج لا ينال من صحة الدليل على واقعة ضبط المطعون ضده محرزا المخدرات . وإذ حاد الحكم من هذا النظر كله يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى طبقا لتصوير ملطة الاتهام بما مفاده أن تحريات المقدم ... .. دلت على أن المطعون ضده جالب هو وآخر يدعى ... .. مواد مخدرة إلى الجمهورية للاتجار بها وأنهما يتزددان على شارع عماد الدين بدائرة قسم الأوبكية لترويجها فاستصدر إذنا من النيابة العامة بضبطهما وتفحصهما ثم أعد أكثر من كمين لهذا الغرض ، وفي يوم الحادث أثناء تواجد بصحبة ... .. بشارع عماد الدين شاهدا المطعون ضده يحمل حقيقتين بعد مغادرة سيارة أجرة كان يستقلها فيادرا بضبطه وعند فتح الحقيبة الأولى بمفتاح كان مع المطعون ضده وجد بها ستون " طربة " من الحشيش وفتح الحقيبة الأخرى عنوة عشر بها على كمية مماثلة وقد قرر لهما المطعون ضده أنها تخص شريكه المعنى بالتحريات ، واستندت النيابة العامة في إثبات هذه الواقعة إلى أقوال الضابطين وما أسفر عنه الفحص المعمل من أن المسادة المضبوطة من الحشيش . وقد خاض الحكم إلى براءة المطعون ضده استنادا إلى أن الأوراق خلت من الدليل على أن المطعون ضده جانب المخدرات من الخارج قبل ضبطها داخل الجمهورية مما ينتقص من كفاية التحريات وتصبح أقوال الشاهدين ولا سند لها إلا الافتراض . كما أن الحكم تشكك في صحة هذه الأقوال ورجح دفاع المطعون ضده بالتلفيق لوجود صلة بين المخدرات المضبوطة وتلك التي سبق الافراج عنها بانها هذا التشكك على أن الشاهد الأول أنكر علمه بواقعة الاقرار الجمركي الخاص بمن يدعى ... ..

هند قدومه من لبنان في اليوم السابق ومعه حقيبتان تم الافراج عنهما بما يحتويانه من مخدرات بناء على كتاب إدارة مكافحة المخدرات باعتبار وصولهما مع أحد مرشديها وذلك رغم أن مدير الجمارك ... .. ومأمور الجمرک ... .. شهدا بحقيقة هذه الواقعة ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، إلا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإنه لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ولما كان للبين من مراجعة أقوال شاهد الإثبات الأول أمام المحكمة بجلسة ١٩٧٤/٤/٢٤ أنها لم تقم على دحض واقعة الاقرار الجمرکی الخاص بالمدعو ... .. والافراج عن حقيبتين معه — على نحو ما حصله الحكم المطعون فيه — وإنما قرر أنه لا يعرف هذا الشخص وأنه ليس لديه معلومات بشأن تلك الواقعة وإذا كانت أقوال مدير الجمارك ومأموره — حسبما أورده الحكم في مدوناته — قد خلت مما يفيد أن شاهد الإثبات الأول كان ضالعا في واقعة الاقرار الجمرکی والافراج عن الحقيبتين لمرشد إدارة مكافحة المخدرات أو كان لديه على الأقل علم بعددها ، فإن الحكم إذ حمل أقوال هذا الشاهد على محمل الانكار والكذب ورتب على ذلك تشككه في صحة الدليل المستند من أقواله هو والشاهد الثاني يكون قد نحى منحى التعسف في الاستنتاج وتردى في حومة الفساد في الاستدلال ، فضلا عن أن المحكمة لم تكشف عن وجه ما استدللت به على الصلة بين حقيقتي المخدرات اللتين ضبطت المطعون ضده وهو يجامها في شارع عماد الدين بمعرفة شاهدي الإثبات والحقيبتين اللتين سبق الافراج عنهما مع مرشد لإدارة مكافحة المخدرات حتى يسوغ مذهب الحكم في ترجيح دفاع المطعون ضده بتلفيق الاتهام له بل أن ذلك كان يتطلب من المحكمة أن تجري تحقيقا تنقص به وجه الحق في أمر هذا الدفاع ، لما كان ذلك ، وكان عدم توافر الدلائل على مصدر المخدرات وكيفية جلبها من الخارج لا يؤدي بالضرورة إلى التشكك في جوهر التحريات التي أجراها شاهد الإثبات الأول وحاصلها أن المطعون ضده يحرز كمية من المخدرات ويتردد على شارع عماد الدين لترويجها والاتجار فيها وصدر الإذن بضبطه وتفتيشه بناء على هذه التحريات وما تلى ذلك من واقعة ضبط المطعون ضده في نطاق



ذلك المكان وهو بحسب «قبيتي المخدرات مصداقا لما جاء في التحريات ، فإن ما جنع إليه الحكم من أطراح تلك التحريات وامتقاط أدلة الثبوت المستندة إليها يكون غير سائق ، ولا يقدح في ذلك ما ذهبت إليه النيابة العامة من وصف واقعة الدعوى بأنها جلب للمخدرات من الخارج ذلك أنه ليس لزاما على محكمة الموضوع أن تتقيد بما وصفه القانوني الذي أعطته النيابة العامة للواقعة محل الدعوى بل من واجبه أن تحصر الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وصولا إلى إزال حكم القانون صحيحا عليها . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استدلل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابطين بقرائن لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : صلاح الدين لرشودي ، ومادل برهان نور ، ومحمد وهبة ، وممطفي  
جميل مرمي .

( ١٢٠ )

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٩٠ القضائية

( ١ ) إثبات . " شهود " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

وزن أقوال الشهود والتعويل عليها في أي مرحلة . موضوعي .

( ٢ ) إثبات . " اعتراف " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

الآخذ باعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع . متى اقتنعت بصحته .  
ولو عدل عنه .

( ٣ ) دعارة . جريمة . " أركانها " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير  
الدليل " . إثبات . " بوجه عام " . " اعتراف " . حكم . " تسببيه .  
تسبيب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير توافر ركن الاعتماد في إدارة محل للدعارة . موضوعي . جواز  
التعويل في إثباته على اعتراف المتهم . علة ذلك ؟ مثال لتسبيب  
غير معيب .

(٤) حكم . " ما لا يعيبه في نطاق التدليل " نقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " .

اشتمال ديباجة الحكم على تهمة لم ترفع بها الدعوى واشتمال المنطوق على معاقبة المتهم فيها . خطأ مادي لا يعيب الحكم . ما دام قد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف الذي اقتصر على الفصل في اتهمتين المرفوعة بهما الدعوى .

(٥) إجراءات المحاكمة . " إجراءات المحاكمة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . محاماة . نقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " .

حضور محام مع المتهم بجنحة . غير واجب . تكليفه محاميا بالدفاع عنه .  
يوجب على المحكمة سماعه إن كان حاضرا .

حق المتهم بجنحة أن يقدم بنفسه للمحكمة دفاعه أو مافات محاميه . فعوده  
من ذلك لا إخلال .

١ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على قولهم مهما وجه إليه من مطاعن وحام حول من شبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، كما أنه من حق المحكمة وهي في " بيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيقات ما دامت قد اطمأنت إليها وأن تطرح ما عداها .

٢ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ولو عدل عنه بعد ذلك .



٣ - ثبوت ركن الالتماس في إدارة عمل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافيا وسائفا في استظهار هذا الركن - ولا تثير على المحكمة إن هي عولت في إثباته على اعترافات المتهمين التي اطعانت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة في الإثبات فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول .

٤ - من المقرر أنه لما كان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة ومن مدونات الحكم الابتدائي أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصفه ( أولا ) . هاون المتهم الأول في إدارة مسكن للدعارة . ( ثانيا ) سهل دعارة المتهمات الأخريات ، وكان تحصيل محكمة أول درجة لواقعة الدعوى وتدابيرها على محنة . ما نسب إلى الطاعن وإنزال العقوبة به طبقا لمواد الاتهام المصوص عاينها في الحكم ، كان ذلك على أساس ثبوت التهمتين المذكورتين في حقه فحسب دون أن يشمل حكمها على الإشارة إلى تهمة ثالثة ، وإن ما ورد في منطوق الحكم من عبارة عن التهم الثلاثة لا يعدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى لا يقدح في سلامة الحكم .

٥ - من المقرر أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه إن كان حاضرا ، ولما كانت التهمتان اللتان دين الطاعن بهما تشككان جنحتا المعاونة في إدارة مسكن للدعارة وتسهيل دعارة المتهمات الأخريات وكان الثابت من محاضر المحكمة أمام محكمة أول درجة ، أن الطاعن حضر بنفسه بعض هذه الجلسات دون أن يبدى أى دفاع أو يطلب التأجيل لتوكيل محام آخر غير الأستاذ .. .. المحامي الذي أثبت حضوره عنه وعن المتهم الثاني في الجلسات الأولى للرافعة ثم ما لبث أن انسحب من الجلسة قبل الأخيرة عن الحضور مع المتهم الثاني الذي تولى الدفاع عنه الأستاذ .. .. المحامي وكان من المقرر أن للمتهم بالجنحة أن

يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذي يريد أو بمادات محاميه أن يبيده فإن سكوت الطاعن عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع وهو ما لم يقل به الطاعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : المتهم الأول : فتح وأدار مسكنا للدعارة بأن سمح بارتكاب الفحشاء فيه على النحو المبين بالتحقيقات . المتهمان الثانى والثالث ( الطاعن ) . عاونا الأول على إدارة مسكنه للدعارة بطريق المساعدة والاتفاق على النحو المبين بالتحقيقات . المتهمون الأول والثانى والثالث : مهلوا دعارة المتهمات الرابعة والخامسة والسادسة على النحو المبين بالتحقيقات . المتهمات من الرابعة إلى الأخيرة : اعتدن ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز لقاء أجر . وطلبت عقابهم بالمواد ١/ب ، ١/٨ ، ١/٩ ، ج ١٠ ، من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا : ( أولا ) بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه ووضعته تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة وغلق المسكن ومصادرة الأمتعة والأثاث وذلك عن التهم الثلاث المنسوبة إليه . ( ثانيا ) بحبس كل من المتهمين الثانى والثالث ( الطاعن ) سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه ووضعهما تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة وذلك عن التهم الثلاث المنسوبة إليهما . ( ثالثا ) بحبس كل من المتهمات الرابعة والخامسة والسادسة ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وتغريم كل منهن خمسة وعشرين جنيها ووضعهن تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة شهور . فاستأنف كل من المتهم الأول والثالث ( الطاعن ) والمتهمة الأخيرة . ومحكمة شمال القاهرة للجنح المستأنفة قضت فى الدعوى حضوريا بقبول استئنافهم شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة المتهم الأول وتبرئته من التهم المنسوبة إليه وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الوكيل عن المتهم الثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي المعاونة في إدارة مسكن للدعارة وتسهيل دعارة النسوة المضبوطات قد شابته القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وانتهاض وانعاض على البطلان والخطأ في الاستناد والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يفصح عن وجه التأييم في الأفعال التي دان الطاعن بموجبها خاصة أنه ليس هو الذي استأجر الشقة محل الجريمة أو استعصر النسوة لممارسة الدعارة بها وكونه مجرد بواب للعمارة يقتضيه عمله استقبال الوافدين إليها لا يكفي لإثبات الاتهام قبله فضلا عن استحالة ما شهد به ضابط مكتب الآداب من رؤيته — وهو في موقع المراقبة خارج العمارة — للطاعن وهو يصحح بعض أفراد قوات الطوارئ إلى الشقة الكائنة بالطابق الثاني ورغم أن الطاعن أنكر اعترافه في محضر الشرطة فقد أخذته المحكمة ، ولم تدال على ركن الاعتياد في الجريمة الأولى المستندة إليه ، كما أن الحكم بينما قضى ببراءة المتهم الأول — وهو الفاعل الأصلي في هذه الجريمة بحسبانه المستأجر للشقة — لتشكك المحكمة في أدلة الشبوت فإنه أيد الحكم الابتدائي بإدانة الطاعن أخذا بذات الأدلة ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه اكتفى بالإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي دون أن ينشئ أسبابا مستقلة لقضائه وخلا من بيان نص القانون الذي حكم بموجبه وأضاف في مقدمته تهمة ثالثة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية وهي استغلال بغاء النسوة مسائرا في ذلك ما ورد في منطوق الحكم الابتدائي من معاقبة الطاعن عن ثلاث تهم ، ومن ناحية أخرى فإن المحكمة حاولت في إدانة الطاعن على القول بأنه ضبط داخل الشقة محل الجريمة على خلاف الثابت في الأوراق ولم يعن بتحقيق دفاعه القائم على أنه كان موجودا في مجرته وبين أولاده وقت القبض عليه ، هذا إلى أن محاميا واحدا هو الذي حضر للرافعة عن الطاعن وعن المتهم الثاني رغم التعارض بين مصالحهما إذ شهد كل منهما ضد الآخر في محضر الضبط الواقعة مما كان يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة المعاونة في إدارة مسكن للدعارة وتسهيل ممارستها للذسوة — اللتين دان الطاعن بهما — وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات واعتراف الطاعن والمتهمة الاخرى ومما ثبت في محضرى التحريات والضبط وهى أدلة سائغة لها معينا من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على قولهم مهما وجه إليه من طاعن وحام حوله من شبهات كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب ، وكان من حق المحكمة — وهى فى مهبل تكوين قنيتها — أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق مادامت قد اطمأنت إليها وأن تطرح ما عداها ، كما أنه من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع وأو مدل عنه بعد ذلك ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد وثقت فى أقوال ضابط مكتب شرطة الآداب من أن الطاعن — وهو بواب العمارة — عاون فى إدارة الشقة المضبوطة للدعارة وكان يسمح لطلاب المنعة المحرمة بالتردد على الشقة التى دأب المتهم الثانى على اجتلاب النسوة الساقطات والرجال لممارسة الدعارة بها وقد تم ضبط المتهمين — عدا الأول — فى الشقة — بناء على اذن النيابة بتفتيشها — أثناء ممارسة الفحشاء بين تلك الذسوة وبعض أفراد قوات الطوارئ الدولية نظرا بحر قدره عشرة جنهات فى المرة الواحدة كان الطاعن يحصل منه على جنيه فى كل مرة مقابل تسهيل أفعال الدعارة على النحو المشار إليه ، واستندت المحكمة كذلك إلى ما أدلى به الطاعن والذسوة الثلاث المضبوطات من اعترافات صريحة بمقارفة تلك الوقائع فى محضر الضبط ولم يظهر الطاعن بأى سند مقبولا لمسايعيه على هذه الاعترافات . لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن فى شأن سلامة ما استخلصه الحكم من أدلة الدعوى لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع مما لا تجوز إثارة أمام محكمة النقص . لما كان ذلك ، وكان توافر ثبوت ركن

الاعتیاد فی إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا ومائغا في استظهار هذا الركن ، ولا تترتب على المحكمة إن هي عوات في إثباته على اعترافات المتهمين التي اطعأت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوت طريقة معينة في الإثبات ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان لا ينال من سلامة تدليل الحكم على ادانة الطاعن عن التهمتين اللتين أثبتتهما في حقه ما قضى به من براءة متهم آخر لا بناء حكم البراءة على أسباب خاصة بهذا المتهم مؤداها — على ما يبين من مدونات الحكم — تشكك المحكمة في أنه هو الشخص المقصود في التحريات بأنه هو الذي استأجر الشقة المضبوطة لإدارتها للدعارة — نظرا لعدم ضبطه إلا بعد الحادث بمدة طويلة وعدم تعرف أحد عليه ، وإذا كان حكم تبرئة المتهم الآخر لم يقم على نفى واقعة ضبط المتهمات حال ارتكابهن الفحشاء مع آخرين في تلك الشقة بمعاونة وتسهيل الطاعن والمتهم الثاني ولم يمس من قريب أو بعيد الأدلة التي عوات عليها المحكمة في ادانته أو يؤثر في عقيدة المحكمة في هذا الشأن مما نخمر عنه قوله التناقض فإن هذا الوجه من النعي يكون غير مفيد .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم الاستئناف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الاحالة على الأسباب يقوم مقام إيرادها وندل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد نص في مدوناته على اعتناقه أسباب الحكم الابتدائي وقد انتهى إلى تأييده لهذه الأسباب فيما قضى به من ادانة الطاعن وكان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على بيان نصوص القانون التي عاقب الطاعن بموجبها على خلاف ما ذهب إليه الطاعن في أسباب الطعن — لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمة أول درجة ومن مدونات الحكم الابتدائي أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه : ( أولا ) عاون المتهم الأول في إدارة مسكن للدعارة . ( ثانيا ) سهل دعارة المتهمات الأخريات وكان تحصيل محكمة أول درجة لواقعة الدعوى وتدليها على صحة ما نسب إلى الطاعن وانزال العقوبة به طبقا لمواد الاتهام المنصوص عليها في الحكم ، وكان ذلك على أساس ثبوت التهمين المذكورتين في حقه فحسب دون أن يشتمل حكمها على الإشارة إلى



تهمة ثالثة ، فان ما يرد في منطق الحكم من عبارة "عن التهم الثلاثة" لا يمدو أن يكون مجرد خطأ في الكتابة وزلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى لا يقدح في سلامة الحكم ، هذا فضلا عن أنه لا يعيب الحكم المطعون فيه ما وقع من تزييد في ديباجته بإضافة تهمة "استغلال بغاء النساء" طالما أنه أحال في مدوناته إلى أسباب الحكم الابتدائي وانتهى إلى تأييده فيما دان به الطاعن وعاقبه عن التهمين اللتين رفعت بهما الدعوى الجنائية عليه وكانت محل النظر ودارت حولها المرافعة أمام محكمة الموضوع بدرجة اعتبارها ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على الحكم بالبطلان يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما سافه الحكم عن واقعة ضبط الطاعن بالشقة محل الجريمة عند مهاجمتها - في مجال الرد على دفاع الطاعن وإطراحه - له صداه في شهادة صابط مكتب شرطة الآداب أمام محكمة أول درجة ، هذا فضلا عن أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في دقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، وإذا كان ما أورده الحكم من أن الطاعن ضبط داخل الشقة بفرض أنه مجرد تحصيل من المحكمة يفتقر إلى مأخذه من الأوراق - لا أثر له فيما خلصت إليه من عقيدة في ادائته بجريمتي المعاونة في إدارة مسكن للدعارة وتسهيل دعارة المتهمات الأخرى إذ يستوى في ذلك أن الطاعن كان متواجدا داخل الشقة أو خارجها مادام الحكم قد أثبت ذلك في حقه بأدلة سائنة لها معيئها من الأوراق . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وتقصيها في كل جزئية للرد عليها ردا صريحا وإنما يكفي أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي حولت عليها في حكمها ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن لم يطلب أمام محكمة الموضوع إجراء أى تحقيق أو سماع شهود نفى قليب له أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء سكت هو عن المطالبة به وبالتالي فإن منعاه في هذا الشأن يكون في غير محله ، ولما كان الأصل أن حضور محام عن المتهم بمحنة غير واجب قانونا إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على



المحكمة أن سمعه أن كان حاضرا ، ولما كانت التهمتان اللتان دين الطامن بهما تشكلاان جنحتا المعاونة في إدارة مسكن للإدارة وتسهيل دهارة المتهمات الآخريات وكان الثابت من محاضر المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، أن الطامن حضر بنفسه بعض هذه الجلسات دون أن يبدأ أى دفاع أو يطلب التأجيل لتوكيل محام آخر غير الأستاذ .. .. المحامى الذى أثبت حضوره عنه وعن المتهم فى الجلسات الأولى للرافعة ثم ما لبث أن انسحب من الجلسة قبل الأخيرة عن الحضور مع المتهم الثانى الذى تولى الدفاع عنه الأستاذ .. .. المحامى وكان من المقرر أن لاتهم بالجنحة أن يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذى يريده أو بمافات محاميه أن يبدية فان سكوت الطامن عن المرافعة لا يجوز أن ينبى عليه الطامن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع وهو ما لم يقل به الطامن . لما كان ما تقدم جميعه ، فان انطمن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان تور ، ومحمد رهبه ، ومصطفى جميل مرمى .

( ١٢١ )

### الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٩٩ القضائية

غش . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . اثبات ” خبرة “ .  
حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “ نقض ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ .  
إدانة المتهم بالغش . أخذا بما جاء بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة  
دون بيان لقواه . قصور . تمسك الدفاع بأن هذه الرواسب طبيعية . جوهرى .  
اغفاله . إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة  
الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : ” إنه تبين من تقرير المعامل أن عينة  
التبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة “ وكان  
الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن  
طلب إعادة التحليل أو مناقشة المحال الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها في تقرير  
التحليل طبيعية . لما كان ذلك ، وكانت الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة  
في سلامة نتيجة التحليل ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع الجوهري ولم يورد الأساس  
الذى بنيت عليه نتيجة التحليل وما استند إليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت  
مواصفات معينة للواد موضوع الاتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة  
بل اكتفى بقوله : إن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن  
القائم على أن الرواسب طبيعية يعد دفاعا جوهريا تتعلق به تحقيق الدليل المقدم

في الدعوى بحيث إذا صح لتغييره وجه الرأي فيها واذ لم تفتن المحكمة إلى خواء وتفسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما : (أولا) المتهم الأول : عرض للبيع نبيذ أحمر وبيرة مغشوشان . وطلبت عقابهما بمقتضى المواد ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة المنزلة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل منهما عشرة جنيهات والمصادرة . فاستأنفت النيابة العامة الحكم ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول والاكتفاء بتفريمه بمائة قرش وتأنيده فيما عدا ذلك مع المصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة بيع نبيذ أحمر مغشوش قد شابه قصور في البيان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع تمسك بطالب إعادة تحليل العينة أو مناقشة المحال الكيماوى إذ أن الرواسب المشار إليها في تقرير التحليل طبيعية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري أو يرد عليه فضلا عن قصوره في بيان نتيجة التحليل ووجه استدلاله بها مما يعيبه مما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنتيجة التحليل بقوله : " أنه تبين من تقرير المأمال أن عينة النبيذ غير مطابقة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ لوجود رواسب بالعينة " وكان الثابت من الحكم المستأنف ومحضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن



طلب اعادة التحليل أو مناقشة المحلل الكماوى إذ أن الرواسب المشار اليها فى تقرير التحليل طبيعية. لما كان ذلك وكان الطاعن قد أسس دفاعه على المنازعة فى سلامة نتيجة التحليل ولم يمرض الحكم لهذا الدفاع الجوهرى ولم يورد الأساس الذى بدت عليه نتيجة التحليل وما استند اليه فى الأخذ بها سواء من حيث ثبوت مواصفات معينة للمواد موضوع الاتهام أو مخالفتها لمواصفات قانونية معينة بل اكتفى بقوله أن العينة غير مطابقة لوجود رواسب بها وكان دفاع الطاعن القائم على أن الرواسب طبيعية يمد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى بحيث إذ صح لتغير به وجد الرأى فيها وإذ لم تفتن المحكمة إلى إقواه وتبسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإن حكمها يكون معيبا مما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المنتشار حسن علي المنوفي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، وحادل برهان نور ، ومحمد وهبه ، ومعتنى جميل .

( ١٢٢ )

### الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٩٩ القضائية

نقض . " التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . ميعاده " .  
 التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . ميعاده . أربعون يوما من الحكم  
 الحضورى . قيام مانع . وجوب التقرير فور زواله . وإيداع الأسباب خلال  
 العشرة أيام التالية لزواله . علة ذلك ؟

توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إيداع الأسباب التى بنى  
 عليها الطعن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، ولما كان الطاعن  
 قد تجاوز هذا الميعاد ، وكان العذر الذى احتج به لتبرير ذلك ليس من شأنه  
 أن يقعه من تقديم أسباب الطعن أو الإتصال بحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التى  
 يراها قبل انقضاء هذا الميعاد وفضلا عما تقدم فقد جرى قضاء محكمة النقض  
 على أنه يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن اثر زوال المانع باعتبار أن هذا  
 الإجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا أما إمداد أسباب الطعن وتقديمها فيقضى  
 فسخة من الوقت لامتد بعد زوال المانع إلا لعشرة أيام . لما كان ذلك ،  
 وكان تعذر الطاعن الإتصال بذويه أخذا بالشهادة المقدمة منه قد زال فى ٢١ مايو  
 سنة ١٩٧٧ ، وكان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧  
 وكان تقديم الأسباب خلال الميعاد الذى حددته القانون شرطا لقبول الطعن  
 ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم الميناء محافظة الإسكندرية جلب إلى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدرا "حشيشا" بغير ترخيص كتابي من الجهة المختصة . وطالبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت في الدعوى حضوريا شملا بمواد الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ، ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٧٧ فقرر المحكوم عليه الطعن بالنقض في ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٧ ولم يقدم أسباب طعنه إلا في ٨ أغسطس سنة ١٩٧٧ موقفا عليها من الأستاذ ... .. المحامي وقدم شهادة مؤرخة ٢٧ يولييه سنة ١٩٧٧ صادرة من القنصلية اللبنانية العامة بالقاهرة تفيد أنه نتيجة للحوادث الداخلية فقد تعذر على الطاعن الاتصال بأهله إلا بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٧٧ وذلك لتبرير تجاوزه ميعاد إيداع الأسباب . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب إيداع الأسباب التي تبنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضوري وكان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان العذر الذي احتج به لتبرير ذلك ليس من شأنه أن يقعه من تقديم أسباب الطعن أو الاتصال بحجابه لهذا الغرض بالوسيلة التي رآها قبل انقضاء هذا الميعاد وفضلا عما تقدم فقد جرى قضاء محكمة النقض



على أنه يتعين على الطاعن أن يقرر بالطمأن أثر زوال الممانع باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا أما إعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى فسحة من الوقت لا تمتد بعد زوال الممانع إلا لعشرة أيام . لما كان ذلك ، وكان تعذر الطاعن الاتصال بذويه أخذا بالشهادة المقدمة منه قد زال في ٢١ مايو سنة ١٩٧٧ وكان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا في ٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧ وكان تقديم الأسباب في خلال الميعاد الذي حدده القانون شرطا لقبول الطعن ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية اسادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

( ١٢٣ )

### الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٨ القضائية

( ١ - ٢ ) طعن . " ما يجوز الطعن فيه " . نيابة عامة . نقض .  
" ما يجوز الطعن فيه " . تقادم . دعوى جنائية . معارضة .

١ - العبرة في جواز الطعن . بالوصف الذي رفعت به الدعوى .

٢ - الحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . لا يضر بالمتهم .  
أثر ذلك . عدم قابليته للمعارضة .

جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض . من النيابة العامة .

( ٣ ) تزوير . جريمة . " أنواع الجرائم " . نقض . " حالات الطعن .  
الخطأ في تطبيق القانون " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . دعوى جنائية .  
" انقضاؤها بمضى المدة " .

جريمة عدم اتباع اشارات المرور وتعليمات رجاله . جنحة . المسادة ٧٤  
من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . اعتبارها مخالفة والحكم بانقضاء الدعوى  
الجنائية فيها بمضى سنة . خطأ في تطبيق القانون . عدم استلزام مواجهة المتهم  
بمعا هذا الاستدلالات من إجراءات قاطعة للتقادم .

١ - وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في مخالفته إلا أن الطعن فيه بطريق النقض جائز . ذلك أن العبرة في قبول الطعن - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة .

٢ - لما كان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على المطعون ضده على أساس أنها جنحة سلوك طريق تحظر تعليمات المرور السير فيه الأمر المنطبق على المادة ٧٤/٩ من قانون المرور فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٧٧ من هذا القانون وبانتضاء الدعوى الجنائية عنها بمضي المدة ولما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية غيابياً بتأييده ، وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بانتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة قبله لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه فإن الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزاً .

٣ - تنص المادة ٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور على أنه " ... مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو أية عقوبة أشد في قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تزيد على عشرة جنيهات كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية . ... ٤ ، ٥ ، ٦ - عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .. " فإن ما وقع من المطعون ضده من عدم اتباع إحدى علامات المرور الخاصة بتنظيم حركة السير في الطرق بانحرافه بسيارته إلى جهة اليسار بالرغم من وجود علامة للورور تحظر ذلك - يوفر في حق الجنحة المنصوص عليها بالفقرة التاسعة من المادة ٧٤ من قانون المرور سالفة البيان وبالتالي فلا يسقط الحق في إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بمضي ثلاث سنين من يوم وقوع الجريمة عملاً بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من القانون ذاته قد نصت على أنه " تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي . وتسرى المدة من جديد ابتداء



من يوم الانقطاع . وإذا تعددت الاجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء " ومفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات الاتهام او المحاكمة يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده أنه : ( أولا ) دخل شمالا رغم وجود لافتة تمنع ذلك . ( ثانيا ) قبل ركاب دون تشغيل العداد . وأصدرت محكمة المرور أمرا جنائيا بتفريم المتهم جنيا واحدا عن كل تهمة . فعارض في هذا الأمر وقضى في معارضته بسقوطها وانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في مخالفة إلا أن الطعن فيه بطريق النقض جائز ، ذلك أن العبارة في قبول الطعن — كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . ولما كان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على المطعون ضده على أساس أنها جنحة سلوك طريق محظر تعليمات المرور السير فيه الأمر المنطبق على المادة ٧٤/٩ من قانون المرور ، فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة

مخالفة منطبقة على المادة ٧٧ من هذا القانون وبانقضاء الدعوى الجنائية عنها بمضى المدة ولما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية غيابيا بتأييده ، كان الحكم المطعون فيه وأن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قبله لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه فإن الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة المطعون فيه إذا انتهى إلى اعتبار عدم انبعاث المطعون ضده لتعليمات المرور الخاصة بتنظيم السير — من مواد المخالفات وقضى بانقضاء الدعوى الجنائية عنها بمضى سنة واحدة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن ما وقع من المطعون ضده بتدرج ضمن الحالات الواردة بالفقرة التاسعة من المادة ٧٤ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية والعقوبة المقررة لها في هذه المادة هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه واحد ولا تزيد على عشرة جنيهات ومن ثم فهي من مواد الجنيح فلا تنقضى الدعوى الجنائية عنها إلا بمضى ثلاث سنين تحتسب من تاريخ إجراء قاطع للتقادم أعمالا للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق — أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٧/٥/١٩٧٤ بدائرة قسم الوايلي دخل شمالا رغم وجود لافتة تمنع ذلك وطلبت عقابه طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ باصدار قانون المرور ولائحته التنفيذية بتاريخ ٢٧/٨/١٩٧٤ أصدر قاضي محكمة المرور أمرا جنائيا بتغريم المطعون ضده جنيا واحدا ، فعارض في هذا الأمر بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥ قضت محكمة المرور بسقوط الأمر الجنائي وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فاستأنفت النيابة العامة

ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غاييا بتاريخ ١٩٧٧/١/٢ بتأييد الحكم المعارض فيه وقد برر الحكم قضاءه بقوله .. أنه لا يسوغ القول بأن التهمة في حقيقتها مخالفة لإشارات وعلامات المرور وتعليمات رجال المرور الخاصة بالسير وإلا لم يكن هناك داعيا لإيراد هذه المخالفة تحت أحكام اللائحة التنفيذية للقانون وحيث إنه متى انتهت المحكمة إلى أن الوصف القانوني للتهمة أنها مخالفة فن الدعوى الجنائية تنقضى عنها بمضي سنة ويكون حكم محكمة أول درجة إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي سنة قد صادف صحيح القانون. لما كان ذلك، وكانت المادة ٧٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور تنص على أنه مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل من جنيه واحد ولا تزيد على عشرة جنيهات كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية : — ..... ، ..... ، ٩ ، — عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .. " فإن ما وقع من المطعون ضده من عدم اتباع إحدى علامات المرور الخاصة بتنظيم حركة السير في الطرق بانحرافه بسيارته إلى جهة اليسار بالرغم من وجود علامة للورور تحظر ذلك — يوفر في حقه اللجنة المنصوص عليها بالفقرة التاسعة من المادة ٧٤ من قانون المرور سائلة البيان ، وبالتالي فلا يسقط الحق في إقامة الدعوى الجنائية عنها إلا بمضي ثلاث سنين من يوم وقوع الجريمة عملا بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٧ من القانون ذاته قد نصت على أنه " تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها بوجه رسمي . وتسمى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء " وفاد هذا النص أن كل إجراء من إجراءات الاتهام أو المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى في غيبة المتهم لأن الشارع لم يستلزم مواجهة



المتهم بالإجراء إلا بالنسبة لإجراءات الاستدلال دون غيرها والنص في ذلك صريح وكان الثابت من الأوراق أن الجريمة موضوع المحاكمة وأن وقعت في ١٧/٥/١٩٧٤ إلا أنه قد تلاحقت عليها إجراءات الاتهام والمحاكمة واحدا بعد الآخر على ما سبق سرده ولم يمض بين كل منها وحتى تاريخ الفصل في موضوع الطعن المدة المقررة بسقوط الدعوى الجنائية في مواد الجناح وهي ثلاث سنين من تاريخ وقوع الجريمة فإن الدعوى الجنائية تكون ما زالت قائمة لم ياحقها السقوط . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى على خلاف هذا النظر إلى اعتبار الجريمة المسندة إلى المطعون ضده مخالفة مما تنقضي الدعوى الجنائية عنها بمضي سنة واحدة ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه مما يعيبه بما يوجب نقضه ، لما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى والإدلاء برأيها فيه ، فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمعة ، وأيوب بكر الديب .

( ١٢٤ )

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) تلبس . مأمورو الضبط القضائي .

أثر مضي الوقت بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجل الضبط  
 القضائي على قيام حالة التلبس ؟

( ٢ ) تلبس . مأمورو الضبط القضائي .

حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها  
 بأحدى حواشيه . تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها .  
 لا يغنى عن ذلك . طالما تماحت آثارها .

( ٣ ) تلبس . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب  
 الطعن . ما يقبل منها " .

تقدير قيام حالة التلبس بالجريمة . موضوعي . مثال لتسبب معيب .

١ - من المقرر أنه ليس في مضي الوقت الذي مضى بين وقوع الجريمة وبين  
 القبض . ما تقتضى به حالة التلبس كما هي معرفة في القانون ما دام تقدير الفترة  
 الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجل الضبط القضائي  
 هو مما تستقل به محكمة الموضوع .

٢ - من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بأحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها من طريق الرواية أو النقل عن اشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها . اللهم إلا إذا كانت الجريمة متتابعة الأفعال مما يقتضي المضي فيها تدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه .

٣ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها . وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر - حسبما سلف بيانه - على مجرد القول بقيام حالة التلبس رغم مضي الفترة ما بين وقوع الحادث وضبطه ، دون أن يستظهر الأسباب والاعتبارات السائغة التي بني عليها هذا التقدير بما يصاح لأن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فانه يكون قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعن بما يستوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنه : ( أولا ) سرق مع آخرين صبت محالكتهم وإدانتهم المشاشية المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة . . . . . ( ثانيا ) استعمل السيارة الأجرة قيادته في غير الغرض المخصص لها بأن نقل بها المشاشية المسروقة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الوارد بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورها عملا بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات والمواد ٢/١ و ١٦/٨٤ و ٨٥ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وقرار الداخلية مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم



عملاً أسند إليه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبسحب رخصة قيادته لمدة شهراً واحداً . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي السرقة واستعمال السيارة قيادته في غير الغرض المخصصة له ، قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن الضابط الذي قام بالقبض عليه قد جاوز اختصاصه المكاني في غير حالة التلبس بالجريمة ، مما يبطل معه هذا الإجراء وكذلك المحضر الذي حرره ونسب فيه للطاعن إقراراً بالسرقة ولم يرد الحكم على هذا الدفاع بما يدحضه ، الأمر الذي يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدهوى فيما يجمل أن الطاعن وآخرين — سبقت محاكمتهم — قد قدموا بالسيارة قيادته إلى حيث حقل المجنى عليه .. .. وسرقوا ماشية "عجلة بقر" منه ونقلوها بذات السيارة ، وقد اعترف المتهمون بالسرقة وأرشدوا عن مكان الماشية المسروقة حيث تم ضبطها بمنزل أحدهم هو .. .. كما أورد الحكم يؤدي شهادة النقيب .. .. معاون شرطة السنطة بأنه علم من تحرياتة بالحادث على الصورة سالفة البيان وأن المتهمين اعترفوا له بالسرقة وأرشدوه عن الماشية فضبطها ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن وحصله في أنه أقر بارتكابه الحادث في محضر ضبط الواقعة وأنكره بالتحقيقات وبالجلسة ودفع الحاضر معه : "ببطلان القبض وما ترتب عليه لحصوله في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ومن ضابط غير مختص لأن المتهمين يقيمون ببلده قطور لا ببلده السنطة" ، ثم رد على هذا الدفاع في قوله "وحيث إن المحكمة لا تعمل على إنكار المتهم .. في التحقيقات وبالجلسة ولا على ما أبداه محاميه من دفع أو دفاع يتغنى به بمجرد التشكيك في أدلة الثبوت التي وثقت بها وخلصت منها إلى أن التهمتين المستندتين إليه ثابتتان في حقه ، ولعله لا يخفى أن من حق مأمور الضبط القضائي أن يأمر بضبط وإحضار

المتهم في أحوال التلبس بالجنايات والجنح التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا لم يكن هذا المتهم حاضرا وله أن يتبعه وأن يضبطه حيث كان في دائرة اختصاصه المكنى إلى لم يقيم في الأوراق دليل على أنه جاوزها ... .. ، لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات — المضمومة — أن الحادث وإن وقع في يوم ۱۹۷۰/۱۱/۵ ، ثم بلغ عنه في اليوم التالي ، غير أن ضبط الطامن وباقي الجناة والمناشية المسروقة كان بتاريخ ۱۹۷۰/۱۱/۱۳ ، ولئن كان من المقرر أنه ليس في مضي الوقت الذي مضى بين وقوع الجريمة وبين القبض ما تنفي به حالة التلبس كما هي معرفة في القانون ما دام تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجل الضبط القضائي هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، فإن من المقرر أيضا أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق ما مور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بأحدى حواسه ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتمحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها ، اللهم إلا إذا كانت الجريمة متتابعة الأفعال مما يقتضي المضي فيها تدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها ، وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر — حسبما سلف بيانه — على مجرد القول بقيام إحالة التلبس رغم مضي الفترة ما بين وقوع الحادث وضبطه ، دون أن يستظهر الأسباب والاعتبارات السائغة التي بني عليها هذا التقدير بما يصلح لأن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإنه يكون فاقص البيان في الرد على دفاع الطاعن بما يستوجب نقضه والإحالة ، دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

( ١٢٥ )

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٩٩ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . اثبات . "بوجه عام" .  
تفتيش . "التفتيش بإذن" . إذن التفتيش . اصداره "استدلالات . تحقيق .  
إجراءات . "إجراءات التحقيق" .

تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش . لسلطة التحقيق .  
تحت إشراف محكمة الموضوع . مثال .

شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جدتها .

( ٢ ) تفتيش . "تفتيش الأثر" . "الدفع ببطلان التفتيش" . مأمورو  
الضبط القضائي . دفع . "الدفع ببطلان التفتيش" بطلانه .

تكليف مدير المستشفى إحدى الممرضات بتفتيش المتهم بناء على طلب  
مأمور الضبط شفاة . صحيح . عدم تحليفها اليمين قبل قيامها بذلك . لا بطلان .  
أساس ما تقدم .

( ٣ ) حكم "تسببه . تسبب غير معيب" إثبات "شهادة" .

إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر .  
لا يبيح . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .



( ٤ ) محكمة الموضوع "حقها في تعديل وصف التهمة" . وصف التهمة . مواد مخدرة .

استبعاد المحكمة قصد الاتجار في المخدر . عدم اقتضائه تنبيه الدفاع .

١ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش موكولا إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتمت كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون خاصة وأن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها .

٢ - استلزم نص المادة ٤٦/٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذا كان المتهم أنثى أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى بنديها لذلك مأمور الضبط القضائي ولم يشترط القانون الكتابة في هذا النذب لأن المقصود بنذب الأنثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجري تفتيشها ولكن اشتراط نذب الأنثى جاء عندما يكون التفتيش في المواضيع الجنائية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست . بل يكتفى بالنذب الشفوي الأمر الذي تم في الدعوى حيث ثبت أن الممرضة أجرت تفتيش المتهم بناء على انتداب نائب مدير المستشفى لها بناء على طلب وكيل قسم مكافحة المخدرات . لما كان ذلك ، وكان القانون قد خلا مما يوجب حلف الأنثى اليمين قبل قيامها بالمهمة التي أسندت إليها إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين طبقا للقاعدة التي وضعها المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

٣ - من المقرر أن للحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . ومن ثم فلا يعيب الحكم أن المحكمة قد أحالت في أقوال الممرضة ونائب المستشفى

الأميرى إلى أقوال الضابط وكبل قسم مكافحة المخدرات بصدد ظروف تفتيش الطاعنة بالمستشفى .

٤ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبقه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة المادية الميئنة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة إحراز الجواهر المخدرة وهى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجليد الذى دان الطاعنة به . وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعنة واستمرار هذا القصد باعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين اعتبرت إحراز الطاعنة للمخدر مجرد من أى قصد إنما هو تطبيق سليم للقانون وليس فيه إخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة : أحرزت بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيشاً) وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت إلى مستشار الاحالة احوالها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقاً لمواد الاحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم بعد أن عدلت وصف التهمة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ ، ١/٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمها خمسمائة جنيه وبمصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة احراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه البطلان والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك أن مأمور الضبط القضائي لم يندب بنفسه الممرضة التي فتشت المهمة ، ولكن ندبها غير مختص هو مدير المستشفى الأميري الذي تعمل به ودون أن تؤدي التبين قبل تنفيذها العمل الذي ندبت له عملاً بالمادة ٨٦ من قانون الإجراءات ، الأمر الذي يبطل عملها ويستوجب استبعاد نتيجته والشهادة المأخوذة منه ، وأنه ما كان للحكم أن يعول على هذا التفتيش الباطل ويقرر بأنه تم صحيحاً ثم يحيل في شهادة نائب مدير المستشفى والممرضة بصددته إلى شهادة الضابط الذي وافق المهمة إلى المستشفى ، ودون أن يورد على استقلال أقوال كل منهم بشأن ظروف الندب ، كما أنه إذا اعتبر التحريات التي سبقت إذن التفتيش رغم عدم جديتها الاستفادة من شمولها هشة أشخاص غير الطاعة وهي وحدها التي ضبط معها المخدر ولم يعثر في مسكنها على شيء منه وما وجد معها من مخدر استبعدت المحكمة بشأنه قصد الاتجار والتعاطي والاستعمال الشخصي خلافاً لما أوردته التحريات ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعة عن حيازة المخدر وبغير قصد الاتجار يكون قد عاقبها على واقعة غير التي أحيلت بها الدعوى ودون أن يلفت نظر الدفاع إلى تعديله الوصف بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعة بها ، وأورد على ثبوتها وصحة استنادها أدلة مستمدة من أقوال المقدم .. .. رئيس مكتب مكافحة المخدرات والملازم أول .. .. و .. .. الممرضة بمستشفى أشمون والدكتور .. .. نائب مدير مستشفى أشمون وتقرير المعمل الكيماوي ، فأورد عن الشاهد الأول أن التحريات دلت على أن الطاعة وعشرة آخرين بدائرة المحافظة يتجرون في الجواهر المخدرة فاستأذن النيابة بتفتيش أشخاصهم ومساكنهم ونفاذاً لهذا الإذن توجه مع وكيل المكتب لمنزل الطاعة التي ما أن شاهده حتى همت بالقاء



كيس من النايلون كان بيدها فأمسك هذا الكيس وخبط بداخله لفافة بها قطعة حشيش ومبلغ من النقود ثم ضبط المديّة التي كانت يمسرها وأجرى تفتيش بالمنزل فلم يسفر عن شيء فكلّف وكيل المكتب باصطحاب المتهمّة إلى مستشفى أشمون حيث قامت بتفتيشها الشاهدة الثالثة فمُثرت بداخل مشد صدرها على ياكو شاي بداخله ثماني لفافات من السلوفان بها حشيش ثم عرض الحكم لأقوال الشاهد الثاني وقال أنها تتفق ومضمون ما سبقها من شهادة وأن وكيل مكتب مكافحة المخدرات ذكر أنه هو الذي طلب من طبيب المستشفى ندب إحدى المرضعات لتفتيش شخص الطاعنة ، ثم أحال الحكم في شهادة الطبيب والمرضة بشأن تلك الواقعة إلى أقوال الشاهد الثاني من نتيجة التقرير المعملي الذي انتهى إلى أن اللغات جميعها التي كانت بيد الطاعنة وملابسها تحتوي على جوهر الحشيش الذي تلوث بآثاره أيضا فصل المديّة . فإن الحكم يكون بما أورده قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كانه العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر الى دان الطاعنة بها وذلك بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي لمأرتبه بالحكم عليها ، ثم عرض للدفع الذي أبداه المدافع عن الطاعن بشأن عدم جدية التحريات وأطرحة في قوله ” وحيث أنه بالنسبة للدفع ببطلان الاذن لعدم جدية التحريات فردود بأن المحكمة ترى أن التحريات جدية وكافية لإصدار الإذن “ لما كان ذلك وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لا إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فمضى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك فلا عقب عليها فيما ارتأته لتمامه بالموضوع لا بالقانون خاصة وأن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، وإذ عرض الحكم للدفع ببطلان تفتيش المرحضة ورد عليه بقوله ” أما بالنسبة للدفع ببطلان تفتيش المتهمّة بالمستشفى فردود بأن المشرع لم يستلزم

ندبا كتابيا في هذه الحالة ، بل يكتفى بالنذب الشفوي الأمر الذي تم في الدعوى حيث ثبت أن الممرضة أوجرت تفتيش المتهم بناء على انتداب نائب مدير المستشفى لها بناء على طلب وكيل قسم مكافحة المخدرات ، أما عن القول بعدم أداء الممرضة اليمين فردود أيضا بأن المشرع لم يستلزم مثل هذا الإجراء وكل ما استلزمه ما جاء بنص المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا كان المتهم أثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي الأمر الذي تم في الواقعة أيضا ، وهذا الذي صاقه الحكم صحيح في القانون إذ أن اختيار نائب مدير المستشفى الأميري إحدى الممرضات لتفتيش الطاعنة تنفيذا لأمر مأمور الضبط القضائي هو في حقيقة نذب من مأمور الضبط للأثى التي قامت بالتفتيش ، ولم يشترط القانون الكتابة في هذا النذب لأن المقصود بنذب الأثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجري تفتيشها ولكن اشتراط نذب الأثى جاء عند ما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها إذا مست . لما كان ذلك ، وكان القانون قد خلا مما يوجب حلف الأثى اليمين قبل قيامها بالمهمة التي أسندت اليها إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين طبقا للقاعدة التي وضعها المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية . فإن ما تشيره في هذا الصدد لا يكون له محل . أما عن النمي بأن المحكمة قد أحالت في أقوال الممرضة ونائب المستشفى الأميري إلى أقوال الضابط وكيل قسم مكافحة المخدرات بصدد ظروف تفتيش الطاعنة بالمستشفى فذلك لا يعيب الحكم إذ للمحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وكانت الطاعنة لا تجادل في أن أقوال وكيل مكتب المخدرات والممرضة ونائب مدير مستشفى أشمون متفقة مع الأقوال التي أحال عليها فان منعى الطاعنة في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان ليس ثمة ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الاذن بالتفتيش ويكفي لاسناد واقعة احراز الجواهر المخدرة إلى الطاعنة ولا ترى فيها ما يقتضيها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها وأن الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تسبغه

النيابة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة المادية الميينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة احراز الجوهر المخدروهي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعة به وكان مراد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعة واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى فان الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت احراز الطاعة للمخدر مجردا من أى قصد إنما هو تطبيق سليم للقانون وليس فيه اخلال بحق الدفاع بحجة تغيير الوصف دون تنبيهه لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

---



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، ومحمد وهبة ، ومصطفى  
جميل مرمى .

(١٢٦)

الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٤٨ القضائية

إختصاص . " تنازع الاختصاص " . محكمة الجنايات . محكمة الجنح .  
محكمة النقض . " سلطتها في تعيين المحكمة المختصة " . حكم " . ما يجوز الطعن فيه  
من الأحكام " .

قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة  
الجنح . رغم سبق قضاء الأخيرة بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية .  
قضاء منه . للتصومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟

إعتبار طعن النيابة في حكم الجنايات . طلبا بتعيين المحكمة المختصة .

مضى كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بإحالة الدعوى  
إلى محكمة الجنح للفصل فيها يعد منها للتصومة على خلاف ظاهره ذلك أن المحكمة  
الجزئية وقد سبق لها القضاء في الدعوى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن  
الواقعة جنائية ، سوف تحكم حتما بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها ، ومن  
ثم وجب — حرصا على العدالة ألا يتمطل سيرها — اعتبار الطعن المقدم من النيابة  
الدائمة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم ( المتهم الأول ) ( أولا ) :  
١ - قمرع في قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه أعيرة نارية من مسدس كان يحمله  
قاصدا من ذلك قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم  
احكام الرماية . ٢ - أطلق أعيرة نارية داخل المدينة على النحوم المبين بالتحقيقات  
( ثانيا ) المتهمان الأولان أحدهما عمدا ... .. الإصابات المبينة بالتقرير  
الطبي والتي أعجزته من أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما .  
( ثالثا ) المتهمون جميعا احتجزوا ومجهول ... .. دون أمر أحد  
الحكام المختصين في غير الأحوال المصرح بها قانونا على النحو الوارد بالتحقيقات  
وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقييد والوصف  
الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا  
للتهم الأول وغيابيا للثمين الثاني والثالث عملا بالمادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات  
الجنائية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الجناح المختصة  
للفصل فيها فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم  
اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة لا تنطوي على  
جناية شروع في قتل قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة لم تلتفت  
إلى أن محكمة الجناح سبق أن تخلت نهائيا عن نظر الدعوى مما كان يتعين معه  
على محكمة الجنايات أن تتصدى لموضوع الدعوى وأن تفصل فيها عملا بنص  
المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أقامت  
الدعوى الجنائية على المطعون ضدهم أمام محكمة جناح مصر القديمة متهمه بإياهم  
بجرائم أحداث إصابات واحتجاز أشخاص بدون أمر من الحكام المختصين  
واطلاق أعيرة نارية داخل المدن - ومحكمة جناح مصر القديمة قضت في ٢٣

من يونيو سنة ١٩٧٥ حضوريا للتهم الأول وغيابيا للتهمين الثاني والثالث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها على أساس أن الواقعة تخطو على جناية شروع في قتل . وبتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ قدمت النيابة العامة الدعوى إلى مستشار الإحالة بتقرير إتهام وقائمة شهود إلتبات بهدف أن المتهم الأول ارتكب جريمة شروع في قتل المجنى عليه وأطلق أميرة داخل المدن ، وأنه والمتهمين الثاني والثالث ورابع مجهول احتجزوا المجنى عليه بدون أمر من المحاكم المختصة وأن الثاني والثالث أحدثوا بالمجنى عليه إصابات تقرر لمعالجتها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وأصدر مستشار الإحالة أمره في ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٦ بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات حيث نظرت أمامها بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ وأصدرت حكمها المطعون فيه — بدون تحقيق في الجلسة — قاضيا حضوريا للتهم الأول وغيابيا للتهمين الثاني والثالث بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الجناح المختصة للفصل فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بإحالة الدعوى إلى محكمة الجناح للفصل فيها يعد منبها للتصومة على خلاف ظاهره ذلك أن المحكمة الجزئية وقد سبق لها القضاء في الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جنائية — سوف تحكم حتما بعدم جواز نظرها السابقة للفصل فيها ، ومن ثم وجب — حرصا على العدالة ألا يتعطل سيرها — اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين وتعيين محكمة جنايات القاهرة — صاحبة الولاية العامة — للفصل في الدعوى .



## جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيد ، وعادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ،  
ومحمد وهبة .

( ١٢٧ )

الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٨ القضائية

( ٢ ، ١ ) حكم . " بياناته . بيانات النيابة " . " بطلانه " . بطلان .  
" بطلان الحكم " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
نيابة عامة .

١ - الخطأ المأدى في أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم لا يبطله .

٢ - ليس بلام أن يحضر إصدار الحكم ذات عضو النيابة الذي حضر جلسة  
المرافعة . أساس ذلك ؟

( ٤ ، ٣ ) إثبات . " بوجه عام " . " شهود " . دفاع . " الإخلال بحق  
الدفاع . ما لا يوفره " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .  
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

٣ - وزن أقوال الشهود وتقديرها ، موضوعي .

٤ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه .

٥ - اتفاق . سبق إصرار . اشتراك . فاعل أصلي . مسئولية جنائية .

قتل عمد .

انتهاء سبق الإصرار لا ينفي قيام الاتفاق . تقابل إرادات المتهمين . كفايته  
لتحقق الاتفاق بينهم . انقضاء زمن ما بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .

٦ - إثبات . " بوجه عام " . " شهود " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
حتى محكمة الموضوع في الاعراض عن أقوال شهود النفي . كفاية القضاء بالإدانة ردا عليها .

١ - متى كان يبين من محضر جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الهيئة كانت مشكلة من المستشارين ... ، ... ، وهي التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم . كما يبين من الاطلاع على قائمة الحكم أن الثلاثة قد وقعوا على مسودة منطوق الحكم . لما كان ذلك ، وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أنه ذكر اسم المستشار ... ، ... بدلا من اسم المستشار ... ، الذي ذكر اسمه في محضر الجلسة إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة ٢٧ مارس ١٩٧٧ ولم تنظر فيها الدعوى بدلا من أسماء من حضروا الجلسة التالية ٢٧ مارس ١٩٧٧ والتي جرت فيها المحاكمة وكان الطاعنون لا يدعون أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة وهي أن أحدا ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة فان الطعن تأسيسا على هذا السهو لا يكون له وجه .

٢ - إن ما يثيره الطاعنون بشأن بطلان الحكم لاشتراك عضو النيابة في الهيئة التي أصدرته بدلا من عضو النيابة في الهيئة التي سمعت المرافعة ، مردود بأن قانون المرافعات لم يربط البطلان نتيجة ذلك . إذ أن المقصود بعبارة المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه هم القضاة الذين فصلوا في الدعوى .

٣ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطامع وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي نطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض .

٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٥ - من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم ، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين فيه . ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة الميمنة وأمرهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة . ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين ثبوت اتفاق المتهمين الخامس والسادس والسابع على قتل المحنى عليه مما يقتضاه مساعلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذها لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تقصى محددات الإصابات التي نشأت عنها الوفاة .

٦ - من المقرر أن للمحكمة أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها . وإن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطمئن إلى صحة أقوالهم فأطرحتها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ( أولا ) المتهمين لأربعة الأول قتلوا .. و .. و .. و .. و .. و .. عمدا مع سبق الاصرار على ذلك والترصد بأن بيتوا النية على قتلهم واهوا لذلك أسددة



نارية مششخنة وترصدوهم في الطريق إلى السوق الذي أيقنوا مرورهم فيه وما أن ظفروا بهم حتى أطلقوا عليهم أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم — فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم . ( ثانيا ) المتهم الثالث : شرع في قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه عيارا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر ارتكب جنائية القتل المبينة بالوصف أولا الأمر المنطبق على المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . ( ثالثا ) المتهمين الخامس والسادس والسابع : قتلوا ... .. عمدا بأن أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية من الأسلحة التي يحملونها قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ( رابعا ) المتهمين السبعة : ( أولا ) أحرزوا أسلحة نارية " مدافع " مما لا يجوز الترخيص ببيعها وإحرازها . ( ثانيا ) أحرزوا ذخائر مما تستعمل في الأسلحة سالفة الذكر والتي لا يجوز الترخيص لهم ببيعها أو إحرازها مما كتمهم طبقا لمواد الاتهام . ومحكمة جنايات شبين الكوم عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ / ١ و ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين والمادة ١٧ عقوبات بالنسبة للمتهمين الأربعة الأول ، بمعاقبة كل من المتهمين الأربعة الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبمعاقبة المتهمين الثلاثة الآخرين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة جميع المضبوطات . فظن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنين الأربعة الأول ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والزعم قد شابه البطلان والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن عضو اليمين ووكيل النيابة بالهيئة التي أصدرت الحكم لم يحضرا سماع المرافعة وإنما حضرها آخرون بدلا منهما ولم يعن الحكم بالرد على دفاع الطاعنين بأن الحادث مجهول الفاعل ولم يشهده أحد وأن أقوال الشهود الذين عولت عليهم المحكمة غير صحيحة ، وكانت وليدة تحريات رجال المباحث الذين دفعوهم إلى هذه الشهادة بدليل أن إشارة الحادث جاءت خلوا من أى اتهام وأن وكيل النيابة حينما انتقل إلى مكان الحادث وفتح محضره الساعة السادسة والخمسين دقيقة بعد إخطاره بالواقعة الساعة السادسة وعشرين دقيقة صباحا وتقابل مع رئيس المباحث الذي لم يخطره بأسماء المتهمين مع أن الأخير أثبت محضره الذي فتحه الساعة السادسة وخمسة وأربعون دقيقة صباحا بمكان الحادث أسماء المتهمين فضلا عن هؤلاء الشهود ورغم جوهرية هذا الدفاع لم يلتفت إليه الحكم ويقسطة حقه من الرد ، هذا فضلا عن أن المحكمة لم تحقق الدعوى ولم تسمع أحدا من شهود الإثبات واعتمدت على أقوالهم في التحقيقات بالرغم مما بينها من اختلاف وتناقض خاصة بالنسبة لأقوال .. .. التي أخذ الحكم بأقوالها بأنها أبلغت باقي الشهود بأسماء المتهمين رغم أنها نفت في تحقيق النيابة أنها أخبرت أحدا بأسمائهم .

وحيث إن الطاعنين ( الخامس والسادس والسابع ) ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانتهم من جريمة القتل العمد قد شابه البطلان والقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع والتناقض بين الدليلين القولى والفقنى والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الهيئة التي أصدرت الحكم هي خلاص الهيئة التي سمعت المرافعة كما أن المحكمة لم تعرض لدفاع الطاعنين وتقسطة حقه ولم تعن برفع التعارض بين ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى عن وصفه لإصابات المجنى عليه .. .. ومخالفته لتصوير شاهد الإثبات .. .. الذى يشاهد الحادث كما أن ما مردته المحكمة بالنسبة إلى المتهمين ( الخامس والسادس والسابع ) لا يفيد أن توافقا

أو اتفاقاً قد تم بينهم على ارتكاب الجريمة بل إن تصرفهم كان تلقائياً ويؤيد ذلك استبعاد ظرف سبق الإصرار في شأنهم ، وكانت من المتعين على المحكمة أن تبين ما ارتكبه كل منهم منفرداً ، كما اختلطت الوقائع في ذهن المحكمة اختلاطاً لا يطمأن معه إلى سلامة التقدير إذ ذهبت في حكمها إلى أن التهم المستندة إلى المتهمين وقعت لغرض واحد ومرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ومن ثم وجب اعتبارها جريمة واحدة ومعاقبتهم عن التهمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات وهو قول لا يستقيم إذ أن الاتهام المعروض هو في حقيقته يتضمن واقعيتين يفصل بينهما فارق زمني بسيط وقد وقعت إحداهما نأراً للآخرى هذا إلى أن الدفاع عن الطاعن السادس .. .. أثار دفاعاً بما مؤداه أنه لم يكن بالبلدة وقت وقوع الحادث وأشهد على ذلك شاهدين ورغم ذلك لم تعرض المحكمة لهذا الدفاع إيراداً له .  
أوردنا عليه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٧٧ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الهيئة كانت مشككة من المستشارين .. .. و .. و .. وهي التي سمعت المرافعة وأصدرت الحكم كما يبين من الاطلاع على قائمة الحكم أن الثلاثة قد وقعوا على مسودة منطوق الحكم . لما كان ذلك ، وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر اسم المستشار .. .. بدلاً من اسم المستشار .. .. الذي ذكر اسمه في محضر الجلسة إنما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب إذ نقل في الحكم أسماء المستشارين الذين حضروا جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٧٧ ولم تنظر فيها الدعوى بدلاً من أسماء من حضروا الجلسة التالية ٢٧ مارس سنة ١٩٧٧ التي جرت فيها المحاكمة ، وكان الطاعنون لا يدعون أن هذا الاختلاف يعبر عن حقيقة واقعة هي أن أحداً ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع المرافعة فإن الطعن تأسيساً على هذا السهو لا يكون له وجه أما ما يثيره الطاعنون بشأن بطلان الحكم لاشراك عضو نيابة في الهيئة التي أصدرته بدلاً من عضو النيابة في الهيئة التي سمعت المرافعة فردود بأن قانون المرافعات لم يرتب البطلان نتيجة ذلك إذ أن المقصود بعبارة المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه هو القضاة الذين فصلوا في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بقوله : " أنها تخلص في أن منازعات



وحوادث قتل للأخذ بالنار مستمرة ومتبادلة بين عائلي الرخ والطور من بلدة شمنديل من أعمال مركز قويسنا منذ زمن يزيد على سبعين عاما وعليه عقد المتهمون .. .. و .. و .. و .. و .. العزم على قتل .. .. وزوجته وولده وأعدوا لذلك أسنحة نارية وكنوا لهم خاف ساتر من اتراب في حوالى الساعة الخامسة وال نصف في يوم ١٩٦٩/٧/٢ في المكان الذى أيقنوا مرورهم به وهم في طريقهم كعادتهم أسبوعيا إلى سوق قويسنا لبيع البطاطس وما أن ظفروا بهم حتى خرجوا عليهم من مخبئهم وأطلقوا عليهم العديد من الأبرة النارية حتى لقوا مصرعهم وفي أثناء عودتهم إلى البلدة عقب ذلك شاهدوا .. .. متوجها إلى حقله بخرؤا خلفه وأطلق عليه .. .. عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله ولاذوا بالفرار بعد أن سقط على الأرض مصابا بكتفه الأيسر وبعد أن علمت عائلة الطور بذلك صعد كل من .. .. و .. و .. الذى يمت لعائلة الطور بصلة القرابة إلى سطح منزل الأخير الملاصق لمنزل .. .. الذى ينتمى لعائلة الرخ وأطلق عليه أبرة نارية فأردوه قتيلا ثم لاذوا بالفرار" ثم دلى الحكم على ثبوت الوقائع على هذا النحو فى حق الطاعنين بأدلة استقاها من أقوال شهود الإثبات ومن تقارير الصفة التشريحية الخاصة بالقتل والتقارير الطبي الموقع على المجنى عليه .. .. وما اثر عليه بتفتيش منازل المتهمين من أسلحة نارية وطلقات وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكة النقض وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى أقوال شهود الإثبات وعول عليها فإن ما يشير الطاعنون من تشكيك فى هذه الأقوال وبقى أدلة الإثبات التى اطمأنت إليها المحكمة وما ساقوه من قرائن كثيرة على تلفيق الاتهام إنما ينحل إلى جدل موضوعى لا يقبل إثارته أمام محكة النقض ويضحى معنى الطاعنين فى هذا الخصوص غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الساعدين والنيابة اكتفيا بمناقشة أقوال الشهود كما جاءت بالتحقيقات وقد جرى قضاء بمحكة للنقض على أن المادة ٢٨٩ من قانون الاجرامات الجنائية بعد تعديلها بالقانون

رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تنحول للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ومن ثم فإن النعي على الحكم بقالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد ، أما ما قيل بشأن التناقض في أقوال الشهود فحسب الحكم في ذلك أنه أورد أقوالهم التي حول عليها بما لا يتطوى على ما يشبه الطاعنون في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين الخامس والسادس والسابع لم يثر شيئاً عما أوردته بوجه الطعن من قالة التناقض بين الدليلين القوي والفقير فلا يسوغ له أن يثير مثل هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يقبل منه النعي على المحكمة لإغفال الرد عليه ما دام أنه لم يتمسك به أمامها لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم إذا الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوفره مصى وقت معين ومن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة أي أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأصمهم فعلاً بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة ، ومن ثم فلا تعارض بين اتفاق سبق الإصرار وبين ثبوت اتفاق المتهمين الخامس والسادس والسابع من قتل المجنى عليه ومساهمتهم في الاشتداء عليه مما مقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلاً أصلياً عن النتيجة التي وقعت تنعيذاً لهذا الاتفاق من غير حاجة إلى تفصي محدد الإصابات التي نشأت عنها الوفاة ومن ثم يكون منعي الطاعنين الخامس والسادس والسابع في هذا الشأن غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرهم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها بل يكفي أن يكون مجموع ما أوردته الحكم كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن مجموع ما أوردته كافياً في فهم الوقائع المستندة إلى الطاعنين جميعاً بأركانها وظروفها وفي قيام الارتباط بين جرائم القتل العمد وحرائم احراز السلاح والدخيرة المستندة إلى كل منهم حسبما استخلصتها المحكمة ثم انتهت إلى معاقبة

الطاعين بعقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد وهي القتل العمد فإن ما يشبه الطاعنون في هذا الصدد يكون في غير محله لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها وأن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وإنها لم تطعن إلى أقوالهم فأطرحتها ومن ثم فإن ما يشبه الطاعن السادس في هذا الشأن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا — لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمه ، وأبو بكر الديب .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٨ قضائية

قتل خطأ . إصابة خطأ . دفاع ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ .  
حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ . نقض ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ .  
بناء . إزالة .

رفض سكان العقار تسلم قرار إزالته وإخلاله . ولصق صورة منه على باب  
العقار . تمسك المتهم بأن عدم إخلاء المحنى عليهم للعقار المذكور هو الذى أدى  
إلى قتل بعضهم أو إصابته . دفاع جوهرى . إلتفات الحكم منه . فصور .

مضى كان يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا  
لوجه الطعن أن مهندس التنظيم قرر بخضر جمع الاستدلالات أنه قد تم إعلان  
السكان بقرار الإزالة عن طريق قسم ثان المنصورة ، ولم رفض السكان  
إستلام صورة من القرار تم لصق صورته على العقار وذلك بمعرفة مندوب الشياخة  
المختص وقدم للتحقق ورقة مبين بها الإجراءات سالفة الذكر ورفض السكان  
إستلام صورة قرار الإزالة ثم لصق صورة منه على العقار وإذا كان الحكم  
المطعون فيه قد أغفل الإشارة إلى قول مهندس التنظيم وما قدمه من أوراق  
تشير إلى رفض السكان إستلام صورة القرار ثم لصق صورته على العقار ودان  
الطاعن دون أن يقول كلمته فى هذا الشأن ومدى مسئولية الطاعن عن الحادث  
على ضوء ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التقييم .



العقوبات حصل أقوال الشهود والطامن ثم أشار إلى القرار الهندسي الذي تبين منه أن اللجنة المختصة قررت إزالة العقار جميعه حتى سطح الأرض مع إخلاء السكان وذلك في ١٩٧٢/٢/٢ ثم أخذ الحكم الطامن في قوله : " وحيث بين مما تقدم أن المتهم مالك المنزل كان يعلم بأنه في حالة سيئة عند شرائه وقد صدر قرار التنظيم بهدمه حتى سطح الأرض وإخلاءه من السكان وقد صدر حسبما قرر المتهم حكم بالإزالة وحيث أن أوراق الدعوى خالية من أى دليل يفيد اتخاذ إجراءات الإخلاء أو إخطار السكان بضرورة الإخلاء ومن ثم يكون المتهم قد أهمل في تنفيذ القرار الهندسي الصادر بالإزالة ولم يتخذ الحيلة اللازمة باتخاذ الإجراءات قبل السكان لإخلائهم من المبنى ومن ثم وقد ترتب على هذا الخطأ سقوط المنزل وإصابة المجنى عليهم المشار اليهم ومن ثم يتعين إدانة المتهم عملاً بمواد الإتهام " . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن مهندس التنظيم قرر بحضر جمع الاستدلالات أنه قد تم اعلان السكان بقرار الإزالة عن طريق قسم ثان المنصورة ولما رفض السكان استلام صورة من القرار تم لصق صورة على العقار وذلك بمعرفة مندوب الشياخة المختص وقدم للتحقق ورقة مبين بها الإجراءات مألوفة الذكر ورفض السكان استلام صورة قرار الإزالة ثم لصق صورة منه على العقار وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الإشارة إلى أقوال مهندس التنظيم وما قدمه من أوراق تشير إلى رفض السكان استلام صورة القرار ثم لصق صورته على العقار ودان الطامن دون أن يقول كاهته في هذا الشأن ومدى مسئولية الطامن عن الحادث على ضوء ذلك فإن الحكم يكون مشوباً بالنقص في التسبيب بما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار عطاء مهران الزين وعضوية السادة المستشارين : أحمد فؤاد جنية ،  
وصلاح محمد نصار ، ومحمد جلي راغب ، وجمال الدين منصور .

( ١٢٩ )

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٩٠ القضائية

( ١ - ٢ ) إثبات "اعتراف" . اكراه . حكم "تسبيبه" . تسبيب معيب "نقض" . أسباب الطعن . ما يقبل منها " . سرقة .

١ - تقدير الاعتراف . موضوعي . أساس ذلك ؟

إطراح الاعتراف للاكراه ، استنادا إلى وجود إصابات بالمتهم . دون بيان صلتها بهذا الاعتراف . قصور .

٢ - تبرئة المنحة بقالة خلو الأوراق من دليل غير الاعتراف الباطل . خلافا للثابت بها . يعيب الحكم .

١ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، ألا أنه متى أفصححت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو اطرحته ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل والمنطق ، ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك ، لما كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه اطرح اعترافات - المطعون ضده في المراحل السابقة على المحكمة الاستئنافية تأسيسا على مدوله عن تلك الاعترافات أمام محكمة ثاني درجة والتي عزا صدورهما إلى ما وقع عليه من اكراه ، وعلى ما لاحظته المحكمة من وجود آثار اعتداء بجسم

المطعون ضده وكان ما أورده الحكم تبريرا لاطراحه تلك الاعترافات ليس من شأنه أن يؤدي إلى اهدارها إذ كان على المحكمة وقد استرايت في أمرهما — ومن بينها اعترافه أمام محكمة أول درجة وحتى يستقيم قضاؤها أن تجري تحقيقا تستجلي به حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى ما انتهت إليه . أما وهي لم تفعل فإن معنى النيابة في هذا الشأن يكون في محله .

٢ — من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيره ووازنت بينها وبين أدلة النفي فربحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته بعد أن اطرح اعتراف المطعون ضده أن الأوراق خلت من أى دليل غيره ، وأن الحكم الابتدائي الملقى بالحكم المطعون فيه قد حول وإدانة المطعون ضده فضلا عن الاعتراف على أقوال المجنى عليه وعلى أقوال شاهدين بأعهما المسروقات ، وعلى تعرف المجنى عليه على المضبوطات ، نهي ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه لا يوجد دليل قبل المطعون ضده غير الاعتراف الذي أهدره ، وهي عبارة غامضة ليس لها مدلول واضح عدها أرسلها الحكم دون أن يعرض لأدلة الثبوت وبدل برأيه فيها ، يذم أن المحكمة أصدرت حدها دون تحييص الدعوى والاحاطة بظروفها مما يمجز محكمة النقض عن إعمال عن الوجه الصحيح .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأن صرف قطعة القماش المبينة وصفها بقيمة بالمحضر والمملوكة .. .. وذلك بواسطة التسور وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الأزيكية الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( هيئة استئناف ) قضت حضوريا بقبول

الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه اطرح اعتراف المطعون ضده في تحقيقات النيابة وأمام محكمة أول درجة تأسيسا على ما قاله من أنه كان وليد اكراه ، ورتب على ذلك وعلى ما أورده في مدوناته من خلل أوراق الدعوى من أى دليل آخر قضائه بالبراءة ، دون أن يعنى بالوقوف على حقيقة ما بالمطعون ضده من اصابات وما إذا كانت معاصرة لوقت صدور الاعتراف منه أم لا ، وبغير أن يعرض لأدلة الثبوت الأخرى التى استند إليها حكم محكمة أول درجة فى الادانة ، مما يدل على أن المحكمة أصدرت حكمها بغير تحييص عناصر الدعوى والاحاطة بظروفها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال فى بيان واقعة الدعوى إلى ما أورده الحكم الابتدائى قال تبريرا لقضائه بتبرئة المطعون ضده " وقد أنكر المتهم ما أسند إليه من اتهام وواجهته المحكمة بما جاء باعترافاته فأورى أن ذلك كان وليدا للضرب والاكراه وقد لاحظت المحكمة آثار الضرب على المتهم وحيث إنه من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، ولا يعتبر كذلك إلا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين من أمر غير مشروع مما يتعين معه اهدار الاعتراف الصادر منه ، وإذا خلت الأوراق من دليل خلافه فإنه ترتيبا على ما تقدم يتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه " . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها أخذت به أو أطرحته ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا إلى ما رتب عليه



من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق ، ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك ، لما كان ذلك وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أنه اطرح اعترافات المطعون ضده في المراحل السابقة على المحاكمة الاستئنافية تأسيسا على عدوله عن تلك الاعترافات أمام محكمة ثاني درجة والتي عزا صدورهما إلى ما وقع عليه من إكراه ، وعلى ما لاحظته المحكمة من وجود آثار اعتداء بجسم المطعون ضده وكان ما أورده الحكم تبريرا لاطراحه تلك الاعترافات ليس من شأنه أن يؤدي إلى اهدارها إذ كان على المحكمة وقد استرابت في أمرها — ومن بينها اعترافه أمام محكمة أول درجة وحتى يستقيم فضاؤها أن تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى ما انتهت إليه ، أما وهي لم تفعل فإن منعى النيابة في هذا الشأن يكون في محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيره ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرتبة في صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته — بعد أن اطرح اعتراف المطعون ضده أن الأوراق خلت من أي دليل غيره ، وكان الحكم الابتدائي الملغى بالحكم المطعون فيه قد عول في إدانة المطعون ضده فضلا عن الاعتراف على أقوال المجنى عليه وعلى أقوال شاهدين بأمرهما المسروقات ، وعلى تعرف المجنى عليه على المضبوطات ، فإن ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه لا يوجد دليل قبل المطعون ضده غير الاعتراف الذي أهدره ، وهي عبارة غامضة ليس لها مدلول واضح محدد أرسلها الحكم دون أن يعرض لأدلة الثبوت ويدلى برأيه فيها ، ينبئ أن المحكمة أصدرت حكمها دون تخصيص للدعوى والاحاطة بظروفها مما يعجز بمحكمة النقض عن إعمال وفائتها على الوجه الصحيح — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا مما يوجب نقضه وإحالة .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين ، محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمه ، وأبو بكر الديب .

( ١٣٠ )

الطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٨ القضائية

محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . لإثبات . " بوجه عام " .  
عشر . حكم . " تسببيه . تسبب معيب " .

حق المحكمة في القضاء بالبراءة . شرطه ؟ .

القضاء بالبراءة تأسيسا على خلو محضر الضبط من بيان نوع الجنب المضبوط .  
دون التعرض لمحضر أخذ العينة المرفق به . والمتضمن هذا البيان .  
يعيب الحكم .

لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد  
التهمة إلى المتهم أو اعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل  
حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام  
الاتهام عليها عن بصرو وبصيرة ، ولما كان النابت من الاطلاع على المفردات  
المنظمة تحقيقا لوجه الطعن أنه وإن كان محرر المحضر قد أففل بيان نوع الجنب  
المضبوط في محضر ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر  
الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن الجاموس كامل الدسم . كما أن  
تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة  
الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١,٢٪ عن الحد المقرر ولم ينزع المطعون  
ضده في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيسا على أن محرر

المحضر لم يبين محضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بمحضر أخذ العينة المرفق بمحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض منتج من لبن جاموسى كامل الدسم ، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة فإن ذلك مما ينبغي أن أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها ونقصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ( أولا ) عرض للبيع شيئا مغشوشا من أغذية الإنسان ( جبن ) ( ثانيا ) عرض للبيع ( جبنا ) غير محتفظ بخواصه الطبيعية وطابت كتابته ، وإد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، والمادتين ٢ ، ١/١٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار الألبان ، ومحكمة جنح بنسدر ملوى الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيهات والمصادرة عن كل تهمة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابى المعارض فيه وبراءة المتهم ، فاستأنفت النيابة العامة ، ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة عرض جبن مغشوش وغير محتفظ بخواصه الطبيعية للبيع قد انطوى على خطأ في الإسناد وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه أقام قضاءه على القول بأن محرر المحضر لم يبين بمحضر ضبط الواقعة نوع الجبن المضبوط مما أعجز المحكمة عن التثبت من توافر عناصر التهمة في حين أن مفتش الأغذية قد أثبت بمحضر أخذ العينة أنها من جبن أبيض معنع من لبن جاموسى كامل الدسم



ولا يستلزم القانون أكثر من هذا البيان في إيضاح نوع الجنب الذي وقعت بشأنه المخالفة مما ينبغ أن المحكمة لم تحصى واقعة الدعوى عن بصر وبصيرة ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده بوصف أنه بدائرة قسم ملوى ( ١ ) عرض للبيع شيئا من أغذية الإنسان ( جبنا ) مغشوشا . ( ٢ ) عرض للبيع " جبنا " غير محتفظ بخواصه الطبيعية ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٢/٦ ، ٢/١٥ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ والمادتين ٢ ، ١/١٢ من القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ وقرار الألبان ومحكمة بندر ملوى الجزئية قضت غيابيا بتفريم المطعون ضده عشرة جنهيات والمصادرة من كل تهمة ، فعارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبراءة المتهم بلا مصاريف ، فاستأنفت النيابة العامة ، ومحكمة المنيا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . و يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه برر قضاءه بالبراءة بقوله : " لما كان الثابت من مطالعة المحضر أن محرره لم يبين نوع اللجنة موضوع الواقعة وكان المتهم قد قرر أنه اشتراها من أحد المعامل ومن ثم فإن المحكمة لا تستطيع مراقبة القانون في هذا الشأن إذ أنواع الجنب التي تعرض في الأسواق كثيرة ، وكان يتعين على محرر المحضر أن يثبت النوع ومن ثم فإنه يتعين إلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المنضمة تحقبقا لوجه الطعن أنه ولئن كان محرر المحضر قد أغفل بيان نوع الجنب المضبوط في محضر

ضبط الواقعة إلا أنه أثبت بحضر أخذ العينة المرفق بحضر الضبط أنها أخذت من جبن أبيض مصنع من لبن جاموسى كامل الدسم . كما أن تقرير تحليل هذه العينة قد أثبت أنها غير مطابقة لقرار الألبان لانخفاض نسبة الدسم فيها إلى المواد الصلبة بمقدار ٦١.٢٪ عن الحد المقرر ولم ينازع المطعون ضده في هذا الشأن، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة تأسيساً على أن محور المحضر لم يبين بحضره نوع الجبن دون أن يعرض لدلالة ما أثبتته بحضر أخذ العينة المرفق بحضر ضبط الواقعة عن بيان نوع الجبن المضبوط لدى المطعون ضده وأنه جبن أبيض متبع من لبن جاموسى كامل الدسم . ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح في بيان عناصر التهمة ، فإن ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وعحصها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن عل المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: عبد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور وشرف الدين خيرى ، ومصطفى  
جميل مرمى .

( ١٣١ )

الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ القضائية

( ٧٤١ ) إثبات . " شهادة " . محكمة الموضوع . " نظرها الدعوى  
والحكم فيها " . حكم . " بيانات التسيب " . " بيانات حكم الإدانة " .  
" تسيبه . تسيب معيب " .

- ١ - بيان حكم الإدانة مضمون الأدلة التى استند إليها . واجب .
- ٢ - إحالة الحكم فى بيان شهادة شاهد إلى أقوال غيره . رغم اختلاف محل  
شهادتهما . يعيب الحكم . مثال .

١ - إن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات  
ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض  
من مراقبة تطبيق للقانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار لإثباتها فى الحكم  
والا كان باطلا .

٢ - من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة  
ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أقال فى بيان  
شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذى لا موجب له  
أما إذا وجد خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد  
شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إبراد



شهادة كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن ... شهد في تحقيقات النيابة أنه لم ير سوى الطاعنين الأول والثالث يطلقان النار ولم يشاهد الطاعن الثاني والمتهم الآخر ... ( المحكوم عليه غيابيا ) كما أن ... قرر أنه لم يشاهد سوى الطاعن الأول يطلق النار وأنه لم يتحقق من الطاعن الثالث ولم يذكر أنه رأى الطاعن الثاني والمتهم الآخر ... . معهما . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اتخذت من أقوال كل من الشاهدين دليلا على مقارفة الطاعنين الثلاثة لجنايات القتل وانشروع فيه المسندة إليه دون أن تورده مؤدى شهادتهما وأحالت في بيانها إلى مضمون ما شهد به ... من وثيقة الطاعنين الثلاثة والمتهم المحكوم عليه غيابيا أثناء اطلاعهم النار على المجنى عليه مع قيام الاختلاف بين وقائع كل شهادة فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق قهوره منطويا على الخطأ في الاسناد مما يبطله ويوجب نقضه .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر - حكم عليه غيابيا - بأنهم المتهمون جميعا : قتلوا ... .. عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية ( بنادق ) وترصدوه في المكان الذي أيقنوا بمروره فيه وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بخمس جنايات أخرى هي أنهم في نفس المكان والزمان سالف الذكر نمرعوا في قتل ... .. عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتلهم وأعدوا لهذا الغرض الأسلحة السالفة وترصدوه في المكان الذي أيقنوا بمرورهم فيه وما أن ظفروا بهم حتى أطلقوا عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بالأربعة الآخرين منهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الابتدائية وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو عدم احكام الرماية بالنسبة لأولهم ومداركة الباقين بالعلاج . المتهم الأول أيضا : ( أ ) عاز وأحرز بغير ترخيص أسلحة نارية مشحونة وغير مشحونة

(بناقد) (ب) أحرز ذخيرة (طلقات) مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفا الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازتها وإحرازها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنائيات سوهاج لما كتبتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ١/٢٦ ، ٢ - ٢ - ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بقرار ذلك . وادعى .. .. مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا بالتضامن . ومحكمة جنائيات سوهاج قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة عشر سنوات لكل منهم ومصادرة السلاح وإلزامهم جميعا متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إزدانهم بجرائم القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد وإحراز الأسلحة النارية وذخيرتها بغير ترخيص قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في الاستناد ، ذلك بأنه استند من بين ما استند إليه في الإدانة إلى شهادة .. .. ، .. ، .. ، وأحال في بيان شهادة الأخيرين إلى مضمون ما شهد به الأول مع خلاف جوهرى بين الشهادتين على وائعة الدعوى ، إذ شهد .. .. بأنه رأى الطاعنين الثلاثة ومعه .. .. ( المحكوم عليه غيابيا ) يطلقون النار عليه وباقي المجنى عليهم من أسلحتهم فيصيبونهم بينما قرر الشاهد .. .. أنه لم ير سوى الطاعنين الأول والثالث يطلقان النار ولم ير الطاعن الثانى ولا المتهم .. .. كما شهد .. .. بأنه لم ير سوى الطاعن الأول ولم يتحقق من وجود الطاعن الثالث ولم ير الطاعن الثانى والمتهم .. .. كل ذلك مما يجعل مضمون كل من الشهادات الثلاثة متباينا بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين  
مضمون كل دليل من أدلة الإثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به  
وسلامة ما أخذه تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على  
الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان باطلاً ، وكان من المقرر أنه إذا كانت  
شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ،  
فلا بأس على الحكم إن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال  
شاهد آخر تفادياً من التكرار الذي لا موجب له . أما إذا وجد خلاف في أقوال  
الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي  
شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد  
على حدة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات  
أن ... .. شهد في تحقیقات النيابة أنه لم يرسوى العائنين الأول  
والثالث يطلقان النار ولم يشاهد معهما الطاعن الثاني والمتهم الآخر ... ..  
( المحكوم عليه غيابياً ) ، كما أن ... .. قرر أنه لم يشاهد سوى الطاعن  
الأول يطلق النار وأنه لم يتحقق من الطاعن الثالث ولم يذكر أنه رأى الطاعن  
الثاني والمتهم الآخر ... .. معهما . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة  
قد اتخذت من أقوال كل من الشاهدين ... .. ، ... .. دليلاً  
على مقارفة الطاعنين الثلاثة بلحايات القتل والتمروع فيه المسندة إليه دون  
أن تورد مؤدى شهادتهما وأحالت في بيانها إلى مضمون ما شهد به ... ..  
من رؤية الطاعنين الثلاثة والمتهم المحكوم عليه غيابياً أثناء إطلاقهم النار  
على المحنى عليهم مع قيام الاختلاف بين وقائع كل شهادة فإن الحكم المطعون  
فيه يكون فوق قصوره منظوياً على الخطأ في الاستناد مما يبطله ويوجب  
نقضه والإحالة دون ما حاجة لمبحث باقي أوجه الطاعن .



## جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :  
 محمد صلاح الدين الرشيدى ، وشرف الدين خيرى ، ومجد وهبه ، ومصطفى جميل مرمى .

( ١٣٢ )

### الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ القضائية

اثبات . "خبرة" . دفاع "الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . ضرب  
 "ضرب أفضى إلى موت" . تقضى . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" .  
 حكم . "تسببه . تسبب معيب" .

تمسك الدفاع باستحالة حصول الإصابة بيسار صدر المجنى عليه من طعنة اليد  
 اليسرى لتهمة المواجهة بغير انحراف . وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى . دفاع جوهرى .  
 الأخذ بأقوال الشهود في هذا الصدد دون تحقيقه عن طريق المختص فنيا .  
 اخلال بحق الدفاع .

لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن حول استحالة حصول إصابة المجنى عليه  
 في صدره من طعنة المتهم له بيده اليسرى وهو في المواجهة بغير انحراف وأن  
 تحدث الإصابة من الجهة اليسرى للصدر يتضمن في حقيقته استحالة حصول  
 الواقعة وفقا لأقوال الشهود الذين اعتمدت عليهم المحكمة . وهو يعد دفاعا  
 جوهريا في صورة الدعوى ومؤثرا في مصيرها إذ قد يترتب على تحقيقه تغيير  
 وجه الرأى فيها . وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا يستطيع المحكمة أن  
 تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأى فيها فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه  
 من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا  
 وهو الطبيب الشرعى . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ رفض اجابة الطاعن

التي طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبير الفنى واستند في الوقت نفسه إلى أقوال شاهدة الإثبات التي يعارضها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه في شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

## الوقائع

اتهمت لثيابة العامة الطاعن لأنه قتل ... .. بأن طعنه بآلة حادة "مطواه" بمقدم يسار الصدر فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلا وإيكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنات المنصورة قضت حضوريا همللا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وذلك على اعتبار أن الواقعة ضرب أفضى إلى موت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث أن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه تمسك في دفاعه بطلب استدعاء أى طبيب شرعى لإبداء الرأى الفنى عما إذا كانت إصابة الجنى عليه التي أودت بحياته وهى في الجهة اليسرى من الصدر يمكن أن تحدث وفق تصوير شاهد الإثبات الأول من الطعن باليد اليسرى للطاعن وهو في مواجهة الجنى عليه غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه وركن إلى تقرير الطبيب الشرعى مع أنه لم يقطع برأى في هذه المسألة الفنية .

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل دفاع الطاعن بقوله "واتهى الدفاع إلى طلب الحكم أصليا ببراءة المتهم واحتياطيا استدعاء أى طبيب شرعى

لمناقشته بالجلسة في خصوص الطعنة التي أدت إلى وفاة المحنى عليه وهل يتأتى  
 فنيا أن تكون اليد الطاعنة هي اليد اليسرى وهل يمكن للطاعن يسراه تسديد  
 طعنه في المواجهة بغير انحراف ؟ وهل يمكن أن تحدث الإصابة من الجهة  
 اليسرى للصدر ؟ إذ لم يفتن الطبيب إلى أن المتهم قيل عنه أنه طعن بيده اليسرى  
 ثم رد الحكم على هذا الدفاع بقوله "وحيث أنه عن الطلب الاحتياطي الخاص  
 بمناقشة الطبيب الشرعى في خصوص الطعنة التي أصابت المحنى عليه فإن الثابت  
 من مطالعة تقرير الصفة التشريحية أن الطبيب الشرعى انتهى في تقريره إلى أن  
 إصابة المحنى عليه القطعية جائزة الحدوث وفقا لتصوير الشاهدين الوارد بمذكرة  
 النيابة المرسلة اليه والثابت بها كيفية حدوث الواقعة طبقا لرواية شاهدى الاثبات  
 الأولين ومن ثم فإن الطبيب الشرعى يكون قد قطع برأيه الفنى في هذا الخصوص  
 ويتعين تبعا لذلك الالتفات عن هذا الطلب الاحتياطي لعدم جدواه " وحيث  
 أنه يبين من الاطلاع على تقرير الطبيب الشرعى بعد ضم المفردات أنه تضمن  
 فى صدره تلخيصا لمذكرة النيابة جاء فيه : "حاصل الواقعة يخلص فيما قرره ...  
 بأنه لدى سيره بشارع جامع حسين بك ومعه ... شاهد المتهم ...  
 يطعن المحنى عليه ... فى صدره بالناحية اليسرى من المواجهة بمطواه قرن  
 غزال فسقط المحنى عليه على الأرض وأضاف بأن المحنى عليه كان مصابا فى وجهه  
 وده وأن محدث إصاباته الأخيرة المتهم أيضا لأن المشاجرة كانت بينهما وقت  
 الحادث وكان ذلك عصر يوم ٢٥/١٢/١٩٧٤ وحيث أنه بسؤال الشاهد ...  
 قرر بما لا يخرج مضمونه عما شهد به الشاهد الأول وبسؤال المتهم أنكر  
 ما نسب اليه وثبت بالتقرير الطبى للمحنى عليه وجود حالة نزاع موت من جرح طعن  
 نافذ بالصواع الصدرية اليسرى - جرح قطعى بفروة الرأس طوله ١٠ سم  
 وجرح آخر بفروة طوله ٤ سم وجرح قطعى بالكوع الأيمن طوله ١٥ سم  
 وتوفى فور وصوله للاستقبال " ثم ختم الطبيب الشرعى تقريره بقوله "الإصابات  
 المشاهدة بجثة المحنى عليه المذكور طعنبة قطعية محدث باستعمال آلة حادة كسكين أو مطواه  
 وهى جائزة الحدوث وفقا لتصوير الشاهدين الوارد بمذكرة النيابة ، لما كان  
 ذلك وكان تلخيص الطبيب الشرعى لمذكرة النيابة جاء خلوا مما يفيد أن الطاعن كان  
 ممسكا بالسكين بيده اليسرى وقت أن طعن المحنى عليه بها وهو ما أثاره الدفاع  
 عن الطاعن وتمسك بطالب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما إذا كانت إصابة



المجنى عليه في صدره يمكن حدوثها فنيا من اليد اليسرى للطاعن وهو في مواجهة المجنى عليه بغير انحراف وتصيب الجهة اليسرى للصدر وكان تلخيص تقرير الطبيب الشرعي لتصوير الشاهدين للواقعة جاء خلوا عما نقله الحكم المطعون فيه من الشاهد الأول .. .. في تحقيقات النيابة من أنه أبصر المتهم ممسكا بمطواه بيده اليسرى ويطعن بها المجنى عليه طعنة واحدة في صدره أنت على حياته مما يؤداه أن الطبيب الشرعي حين وضع تقريره لم يفتن إلى أن الطاعن كان ممسكا بمطواه في يده اليسرى وقت أن طعن بها المجنى عليه وبالتالي لم يقطع برأى قتي فيما أثاره الطاعن في دفاعه وإذا حال الحكم المطعون فيه إلى ما تضمنه تقرير الطبيب الشرعي بأنه قد قطع رأيه في هذا الخصوص يكون قد خالف الثابت في الأوراق، لما كان ذلك، وكان الدفاع الذي أبداه الطاعن حول استحالة حصول إصابة المجنى عليه في صدره من طعنة التهم له بيده اليسرى وهو في المواجهة بغير انحراف وأن تحدث الإصابة من الجهة اليسرى للصدر يتضمن في حقيقته استحالة حصول الواقعة ونقا لأقوال الشهود الذين اعتمدت عليهم المحكمة وهو يعد دفاعا جوهريا في صورة الدعوى ومؤثرا في مصيرها إذ قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأي فيها وهو يعد من المسائل الفنية البعثة التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأي فيها فقد كان يتعين عليها أن تتخذ مآثرا من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ونشأت عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعي ولما كان الحكم المطعون فيه إذ رفض اجابة الطاعن إلى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبير الفني واستند في الوقت نفسه إلى أقوال شاهدي الإثبات التي يمارضها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه في شأنها للقطع بحقيقة الأمر فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : عادل  
برهان نور ، وشرف الدين خيري ، ومحمد وعبد ، ومصطفى بحيل مرمي .

( ١٣٣ )

### الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٩٠ القضائية

( ١ ، ٢ ) بناء . عقوبة . " أنواع العقوبات " . " العقوبة النوعية " نقض .  
" حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " الحكم في الطعن " . قانون .  
" إلغاءه " . " قانون أصلح " .

( ١ ) استبقاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لعقوبة سداد ضعف رسوم  
الترخيص المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، عدم اعتبار القانون  
الأول أصلح للنهم في هذا الصدد .

( ٢ ) إقتصار حيب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة  
النقض تصحيحه . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ - لما كانت الجريمة الاتي دين المطاعم ضده بها وبعد تطبيق المادة ٣٢  
من قانون العقوبات قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من  
السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المواد ١ و ٢ و ١٦ و ١٨ من القانون  
رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ولائحته التنفيذية الصادرة بهوار وزير  
الإسكان والمرافق رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ فإنه يتعين إلزام المطاعم ضده بالإضافة  
إلى الغرامة والتصحيح بسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص عملاً بما تنقضي  
به المادة ١٦ من القانون المذكور . ولا يقدح في ذلك إلغاء هذا القانون  
بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لأن القانون الأخير لا يعتبر إلزماً أصلاً للنهم

في مثل واقعة الدعوى فضلا عنه أنه استبقى في العقاب على هذه التهمة — بنص المادة ٢٢ منه — عقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص باعتبارها عقوبة نوعية راعى فيها طبيعة الجريمة .

٢ — متى كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فانه يتعين حسب القامدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح محكمة النقض الخطأ ونحكم فيها بمقتضى القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده لأنه : ( أولا ) أقام البناء المبين بالمحضر بدون ترخيص حالة كون البناء يزيد تكاليفه عن ألف جنيه ، ( ثانيا ) لم يترك المسافة المقررة بينه وبين المباني المجاورة ، وطلبت عقابه بموجب القانون ٤ لسنة ١٩٥٢ والقرار ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ ، ومحكمة جناح بندر الزقازيق الجزائية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهيات عن كل تهمة وضعف رسوم الترخيص وأداء رسم النظار والزمته بتقديم الرسوم الهندسية خلال شهرين بلا مصاريف جنائية . فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتغريم المتهم خمسة جنهيات عن التهمتين مع تصحيح الأعمال المخالفة وإلغائه فيما عدا ذلك ، فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إزدان المطعون ضده بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أغفل بالحكم بعقوبة ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص رغم وجوبها طبقا لنص



الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده لأنه في يوم ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ أقام بناء بدون ترخيص حالة كون البناء يزيد عن ١٠٠٠ ج ولم يترك المساحة المقررة بينه وبين المباني الأخرى ، ومحكمة أول درجة قضت في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ حضوريا بتغريم المتهم خمسة جنيهاً عن كل تهمة وضعف رسوم الترخيص وأداء رسم النظر وألزمته بتقديم الرسوم الهندسية خلال شهرين بلا مصادر يف جنائية . فاستأنف المتهم الخطأ في تطبيق القانون ، ومحكمة ثاني درجة قضت في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ بإجماع الآراء حضوريا بتغريم المتهم خمسة جنيهاً عن التهمتين مع تصحيح الأعمال المخالفة وإلغاء ما عدا ذلك وجاء بأسباب حكمها المطعون فيه فيما أخذت به من حكم محكمة أول درجة أن قيمة الأعمال لا تتجاوز ١٠٠٠ ج وفقاً لما انتهى إليه تقرير الخبير الذي ندب في الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي دين المطعون ضده بها وبعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد انحصرت في إقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم مما ينطبق على المواد ١ و ٢ و ١٦ و ١٨ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه يتعين إلزام المطعون ضده — بالإضافة إلى الغرامة والتصحيح — بسداد ضعف الرسوم المستحقة من الترخيص عملاً بما تقضى به المادة ١٦ من القانون المذكور — ولا يقدح في ذلك إلغاء ذلك القانون بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشره في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ لأن القانون الأخير لا يعتبر قانوناً أصح للتميم في مثل واقعة الدعوى فضلاً عن أنه استبقى في العقاب عليها — بنص المادة ٢٢ منه — عقوبة سداد

خضع رسوم الترخيص باعتبارها عقوبة نوعية راعى فيها طبيعة الجريمة . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فانه يتمن بحسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات الإجرامات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحيح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون . لما كان ما تقدم فانه يتمين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالزام المطعون ضده بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة وتصحيح الأعمال المقضى بهما .

---

## جلسة ٤ من يومية سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد ملاح الدين الرشيدى ، ومادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ،  
ومحمد ربه .

( ١٣٤ )

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٩ القضائية

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . إثبات : ” بوجه عام “ .  
زنا . دعوى جنائية . ” تحريكها “ . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .  
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

عدم توقف تحريك الدعوى في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .  
على شكوى . إلا في حالة دخوله لارتكاب زنا . وقع فعلا .

تقدير تمام الزنا من عدمه . موضوعي .

من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو ثبتت  
الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها فإذا تبين أن دخول  
المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج  
كي ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا في حالة تمام  
الزنا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه — قد استدل من أقوال الشهود وما قرره الطاعن وما دلت عليه  
معاينة محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد  
ارتكاب جريمة فيه إلى الطاعن ودل تدليلا سائفا على أن جريمة الزنا  
لما تقع فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة أو مجادلته في عناصر



اطمئنانها ويكون الحكم بادائته عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متفقا وصحيح القانون وتنازل الزوج — بفرض صوته — قبل زوجته عن جريمة الزنا التي لم تتم لا أثر له ومعنى الطاعن بشقيه غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل منزل ... .. بقصد ارتكاب جريمة فيه . وطلبت عقابه بالمادتين ٢/٣٦٩ ، ١/٣٧٢ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة أجا الجزئية قضت بحضور يا عملا بمادتي الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠ جنيه ( مائة جنيه ) لإيقاف التنفيذ وبالزامة بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والزامة بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وإلزام المتهم بالمصاريف الاستئنافية ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة . فطعن الأستاذ وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم الابتدائي — الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه — قد أدان الطاعن عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه رغم أن الواقعة تكون جريمة الزنا بأركانها القانونية وقد تنازل فيها الزوج عن رفع دعواه قبل الزوجة مما كان يتعين معه أن تقضى المحكمة بعدم قبول الدعوى كما استخلصت المحكمة لأسباب غير سائغة عدم وقوع الزنا مما يضيء عن عدم إحاطتها بالصورة الصحيحة لواقعة الدعوى كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومآثر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث المصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتضاءها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في المنطق والعقل ولها أصلها في الأوراق ، وكانت جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو هيأت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها مادام تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا في حالة تمام الزنا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي — المؤيد لأساسه بالحكم المطعون فيه — قد استدل من أقوال الشهود وما قرره الطاعن وما دلت عليه معانة محل الحادث على ثبوت نسبه وقوع جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه إلى الطاعن ودل تدليلا سائفا على أن جريمة الزنا لما تقع فإنه لا يقبل من العاذن مصادرة أدلته أو مجادلتها ومنصر اطمئنانها ويكون الحكم بإدائته عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متفقا وصحيح القانون ونازل الزوج — بفرض صحته — قبل زوجته عن جريمة الزنا التي لم تتم لا أثر له ومنع الطاعن بشقيه غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

## جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حمد علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ،  
ومحمد وهبه .

(١٣٥)

### الطعن رقم ٤٩ لسنة ٤٩ القضائية

استئناف . "مباداه . التقرير به " . حكم . "بياناته . " . دفاع . "الإخلال  
بحق الدفاع . ما يوفره " .

إرفاق الطاعن شهادة مرضية بتقرير الاستئناف تبريرا لتجاوز الميعاد .  
القضاء بعدم القبول شكلا . دون التعرض لها . فصور .

إذ كان المرض من الأضرار القانونية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة  
والتخلف بالتالى — إذا ما استطالت مدته — عن التقرير بالإستئناف فى الميعاد  
المقرر قانونا ، مما ينعين معه على الحكم إذا ما قام عذر المارض أن يعرض لدليله  
ويقول كلمته فيه ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات وجود شهادة طبية —  
مرفقة بتقرير الاستئناف مع طلب مقدم من الطاعن لوكيل النيابة مؤشرا عليه  
بتمكين الطاعن من الاستئناف وقد أثبت بها أن الطاعن كان مريضا ولزم الفراش  
وأن الطبيب الذى حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر  
فى هذا العلاج فى الفترة التى حددت الشهادة مبدأها ونهايتها ، وكان الحكم  
المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون  
أن يعرض للشهادة الطبية التى قدمها الطاعن لإثبات صحة ذلك العذر تبريرا  
لتأخره فى التقرير بالإستئناف ولم يحقق هذا الدفع ويعنى بتجيبه بل التفتت عنه



وأغفل الرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . بدد الأشياء المبيعة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الأموال المقررة والمسلمة إليه على سهيل الوديمة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختمها لنفسه أضارا بالجهة الحاضرة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح السبلاوين الجزئية قصت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثة جنهات لإيقاف التنفيذ . عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد شاب قصور في التسيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة لم تحقق عذر المرض المثبت بالشهادة التي قدمها الطاعن عند تقريره بالاستئناف أو تناوله بالرد وانفتحت عنه كاية مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات وجود شهادة طبية — مرفقة بتقرير الاستئناف مع طلب مقدم من الطاعن لوكيل النيابة مؤتمر عليه بتحكين الطاعن من الاستئناف — مؤرخة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٦ مؤشرا عليها بكلمة " نظر " وقد أثبت بها أن الطاعن كان مريضا ولزم العوش من ١٨ مارس سنة ١٩٧٦ إلى تاريخ تحرير الشهادة ، وأن الطبيب الذوحر ما كان يقوم بعلاج

الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها ، لما كان ذلك ، وكان المرض من الأعذار القانونية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة والتخلف بالتالي — إذا ما استطالت مدته — عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً ، مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام هذا المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد . دون أن يعرض للشهادة الطبية التي قدمها الطاعن لإثبات صحة ذلك العذر تبريراً لتأخره في التقرير بالاستئناف ولم يحقق هذا الدفاع و يعني يتمحيصه بل التفت عنه وأغفل الرد عليه فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في البيان ومنطوياً على إخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد القديب ، وفازوق راتب ، وحنن جمه ، وأبو بكر القديب .

( ١٣٦ )

### الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ التضيائية

( ١ ) حكم . " بيانات الديباجة " . بطلان . نقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " .

خلو الحكم من بيان صدره باسم الشعب . لا يعيبه .

( ٢ ) محضر الجلسة . حكم . " بيانات الديباجة " . نقض . " أسباب  
الطعن ما لا يقبل منها " .

خطأ الحكم في اسم المحكمة التي أصدرته . لا يعيبه . ما دام محضر الجلسة  
قد اشتمل على الاسم الصحيح .

( ٣ ) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

عدم قبول النعي على إجراءات المحاكمة أمام أول درجة . لأول مرة  
أمام النقض .

( ٤ ) محضر الجلسة . محكمة الأحداث . " تشكيكها " . حكم .  
" بيانات الديباجة " .

إفعال إثبات اسمي مندوبي الشئون الاجتماعية في الحكم . لا يعيبه .  
ما دام محضر الجلسة قد تضمن حضورهما .



(٥) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره . إجراءات . " إجراءات المحاكمة . " عدم قبول إثارة طلب عرض المتهم على شهود الإثبات . لأول مرة أمام النقض .

١ - من المقرر أن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته ولا يرتب بطلانه .

٢ - لما كان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها ، وكان يبين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه مستهل باسم محكمة بندر الزقازيق قسم أول - وهي المختصة بنظر قضايا الأحداث - والتي أصدرت الحكم المستأنف فإنه لا يقدح في الأمر أن يدون في صدر حكمها اسم محكمة مركز الزقازيق الدائرة المدنية التجارية ، إذ هو خطأ مادي وسهو ووزلة فلم لا تخفى من كتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم إذ لا عبرة بالخطأ المادي وإنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه .

٣ - متى كانت الطاعة قد أمسكت عن إثارة أي بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة ثاني درجة - وما كان لها أن تشير بعد أن سلمت بوقوع الخطأ - فإنه لا يقبل . إثارة النعي على إجراءات محكمة أول درجة لدى محكمة النقض .

٤ - متى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ومدونات الحكم الابتدائي أن مندوبي الشئون الاجتماعية كانوا ممثلين في المحاكمة وكانت الطاعة لا تدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون فلا محل لما تنعاه بشأن إغفال اسميهما في محضر الجلسة والحكم .

٥ - متى كان البين من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة أن " الطاعة " لم تطلب موضحا على شهود الإثبات فليس لها من بعد

أن تنعى على المحكمة قعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم أثره أمامها ولا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أحدثت بـ .. .. الإصابات الموصوفة بالنقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد العظمى الكامل بالصدغية اليمنى للرأس والذي من شأنه أن يحرم المنح جزءا من وقايتة الطبيعية مما يجعله عرضة للتأثر بالصدمات الخفيفة والتغيرات الجوية بالإضافة إلى ما قد يطرأ مستقبلا من مضاعفات خطيرة وتقدر هذه العاهة بنحو ١٢ ٪ وطلبت معاقبتها بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات ومحكمة جناح مركز الزقازيق الجزئية قضت حضوريا بحبس المتهمة ثلاثة أشهر مع الشغل ونفالة خمسة جنينات لايقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطمس الوكيل عن الحكم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما تسماه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة إحداث عاهة مستديمة ، قد شابه البطلان وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلت ديباجته من بيان اسم الشعب و اسم محكمة بندر الزقازيق المختصة بنظر قضايا الأحداث واتى مندوبى الشورى الاجتماعية المثلين بجلاسة المحكمة ، كما انفتحت محكمة ثانى درجة عن إجابة الدفاع إلى طالب عرض الطاعنة على شهود الإثبات إذ تناقضت روايتهم فى اسناد التهمة إليها ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن من المقرر أن خلو الحكم من بيان صدوره باسم الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته ولا يرتب بطلانه ، على ما قضت به هيئة المسواد الجنائية وهيئة المواد المدنية والتجارية ومواد الأحوال الشخصية وغيرها بهذه المحكمة مجتمعتين ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها ، وكان يبين من مطالعة محضر أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أنه منسجل باسم محكمة بندر الزقازيق قسم أول - وهي المختصة بنظر قضايا الاحداث - والتي أصدرت الحكم المستأف ، فإنه لا يقدح من الأمر أن يدون في صدر حكمها اسم محكمة مركز الزقازيق الدائرة المدنية والتجارية ، إذ هو خطأ مادي وسهو وزلة قلم لا تنفي من كاتب الجلسة وهو ما لا يمس سلامة الحكم إذ لا عبرة بالخطأ المادي وإنما العبرة بحقيقة الواقع بشأنه ، ولما كانت الطاعة قد أمسكت عن إثارة أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة ثانية درجة - وما كان لها أن تثيره بعد ما سلمت بوقوع الخطأ - فإنه لا يقبل منها إثارة النعى على إجراءات محكمة أول درجة لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ومدونات الحكم الابتدائي أن مندوبي الشئون الاجتماعية كانوا ماثلين في المحاكمة ، وكانت الطاعة لا تدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون فلا عمل لما تنعاه بشأن افعال اسميهما في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للبرء التي دان الطاعة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها بماله معينه الصحيح من الأوراق أدلة سائغة مستمدة من أقوال الشهود والتقرير الطبي ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة أن الطاعة لم تطلب عرضها على شهود الإثبات فليس لها من بعد أن تنعى على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم تثره أمامها ولا يقبل منها التعدي بهذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .



## جلسة ٧ من يونية سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعصوية المادة المستشارين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمه ، وأبو بكر الديب .

( ١٣٧ )

### الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) حكم " اصداره والتوقيع عليه " . بطلان " بطلان الحكم " . نسخة الحكم الأصلية . وجوب توقيعها من رئيس الهيئة والكتاب . فحسب . توقيع رئيس الهيئة على المسودة . غير لازم .

( ٢ ) دعوى جنائية " انقضاؤها بمضى المدة " . نظام عام . نقض " الأسباب المتعلقة بالنظام العام " . دفع " الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة " .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية . متعلق بالنظام العام . جواز اثارته لأول مرة أمام النقض مادامت مدونات الحكم ترشح له .

( ٣ ) خيانة أمانة . تبديد . جريمة " تعيين تاريخ وقوعها " . اثبات . " بوجه عام " دعوى جنائية " انقضاؤها بمضى المدة " .

تعيين تاريخ وقوع الجرائم . موضوعي .

متى تبدأ مدة سريان التقادم . في جريمة خيانة الأمانة ؟

( ٤ ) اثبات " بوجه عام " . دعوى جنائية . " نظرها والحكم فيها " . دفاع " الا حلال بحق الدفاع . مالا يفره " .

عدم تقيد القاضي الجنائي بالحكم الصادر في الدعوى المدنية . ولو كان نهائيا .

- ( ٥ ) تزوير . " الطعن بالتزوير " . دعوى جنائية . " وقف السير فيها " .  
 " نظرها والحكم فيها " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .  
 الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع الموضوعية .  
 خضوعه لتقدير المحكمة .

١ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية استلزمت أن يوقع على الحكم رئيس المحكمة وكاتب الجلسة فقط كما أنها تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته . ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى عدم توقيع أحد آخر من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم عليه وعدم توقيع رئيس الهيئة على المسودة يكون في غير محله .

٢ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم ترشح له .

٣ - من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه .

٤ - من المقرر أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى . بل له أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا - لما كان ذلك - وكان من المقرر أيضا أنه لا تأثير على المحكمة أن هي التفتت عن الرد على دفاع ظاهر البطلان ومن ثم فإن ما ينهه الطعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم .

٥ - من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح طلائع الحزبية ضد الطاعن بوصف أنه : بدد المنقولات والأدوات الموضحة بعريضة الدعوى المسامة اليه على سبيل الأمانة فاختلسها لنفسه اصرارا بمالكها وطلب معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات والزامه أن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمبادئ الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعى المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة تبديد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطلان والقصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع . ذلك أن الحكم المطعون فيه وقعه رئيس الهيئة وكاتب الجلسة فقط كما أن المسودة لم يوقعها سوى عضو اليمين فضلا عن أن الطاعن دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة لمضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ وقوع الجريمة في ٣٠ / ٧ / ١٩٧٠ وهو تاريخ توقيع الجرم التحفظي وإعلان الطاعن أمام المحضر عدم التزامه برد شيء مما ورد في الإقرار المؤرخ ٢٣ / ٧ / ١٩٦٧ خلافا لما ذهب إليه المدعى المدني وسأيره فيه الحكم



من أن تاريخ الجريمة ١٩٧٤/١/٢٢ كما أنه تمسك بحجية الحكم المدني الصادر في الدعوى رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٠ مدني طلبا واستئنافا رقم ٢٨٠ لسنة ٧٤ مدني من المنصورة والذي قضى بعدم جواز مطالبة الشريك بحقه في عناصر التركة قبل تصفيتها وديا أو فسخ العقد قضاء إلا أن المحكمة لم تورد هذين الدفعين إيرادا وردا كما أن المحكمة أطرحت دفاعه بخصوص طعنه بالتزوير أمامها على الإقرار المقدم من المدعي المدني بما لا يسوغ إطرأحه كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى مما مفاده أن المتهم تسلم منقولات من المدعي المدني بموجب كشف مؤرخ ١٩٦٧/٧/٢٣ على سبيل الأمانة ولما طالبه بها أمام محكمة المدنية قدم المتهم - بطاعن - مخالصة نسب صدورها من المدعي المدني تفيد استلام الأخير للمنقولات موضوع النزاع ، وإذ طعن المدعي المدني على المخالصة المذكورة بالتزوير وجاء تقرير المضاهاة يسانده في ذلك قضت المحكمة المدنية برد وبطلان المخالصة كما قضت في الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، وإذ استأنف قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب فأقام المدعي المدني دعواه المبثلة بطريق الادعاء المباشر قبل الطاعن فقضت المحكمة بإدانة الأخير بالحكم المطعون فيه واستندت في قضائها بالإدانة إلى الإقرار المهور بتوقيع الطاعن والمتضمن استلامه المنقولات المبددة - لما كان ذلك - وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية استلزمت أن يوقع على الحكم رئيس المحكمة وكاتب الجلسة فقط كما أنها تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى عدم توقيع أحد آخر من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم طيب وعدم توقيع رئيس الهيئة على المسودة يكون في غير محله - لما كان ذلك ، وكان من من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن لم يدع أمام محكمة أول درجة أو ثاني ما نصاء الدعوى الجنائية بالتقادم فإن ما نعتاه على الحكم المطعون فيه بالقصور يحوز غير صديد . لما كان ذلك - وكان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفع المتعلق بالنظام

العام ويجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له وكان من المقرر أيضا أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المحتلص لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر تاريخ الواقعة ۱۹۷۴/۱/۲۲ فإن الدعوى الجنائية لا تكون قد انقضت بالتقادم ويكون النفي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله — لما كان ذلك — وكان من المقرر أن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى بل له أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا وكان من المقرر أيضا أنه لا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دفاع ظاهر البطلان ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد — لما كان ذلك — وكان من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحمله للنيابة العامة لتحقيقه وألا توقف انفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واهية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما طعن به الطاعن بالتزوير على الإقرار المقدم من المدعى المدني والمتضمن استلام الطاعن المتقولات المبددة وذلك في قوله ” وحيث إن المتهم طعن بالتزوير في قلم الكتاب على السند المؤرخ ۱۹۶۷/۷/۲۳ بمقولة أن التوقيع المنسوب له عليه ضرور بطريق التقليد وحيث إن المحكمة لا تطعن إلى هذا الدفاع من جانب المتهم لا سيما وقد سبق أن تقدم بخالصة عن هذه المهددة تبين تزويرها مما يدل على إقراره ضمنا بصحة السند المطعون عليه واستلامه المهددة وبالتالي رفض الادعاء بالتزوير “ — وهو رد سليم وسائق فإن النفي على الحكم في هذا الخصوص غير سليم — لما كان ما تقدم كله فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

## جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار : محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

( ١٣٨ )

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) مرور . مسئولية جنائية . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .  
 قتل خطأ . خطأ . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

\* قيام خطأ في جانب المجني عليه أو الغير . لا يمنع مساءلة المتهم . ما لم يتف  
 ركنا في الجريمة .

رجوع قائد السيارة بها للثلف . يجب أن يكون بعد التحقق من خلو الطريق  
 استعانت به بآثر لا يجزىء عن هذا الواجب .

( ٢ ) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . رابطة السببية . محكمة الموضوع .  
 " سلطتها في تقدير الدليل " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي . عدم  
 قبول الجدل بشأنه أمام القضاة .

( ٣ ) إثبات . " منهود " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . محكمة  
 الموضوع . " الإجراءات أمامها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .  
 ما لا يوفره " . " تسببه . تسبب غير معيب " .



- عدم التزام المحكمة بطلبات التحقيق التي ترد خلال فترة حجز الدعوى للحكم .  
 ما دامت لم تثر بجلسة المرافعة .  
 عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزومه ، وما فات  
 أول درجة لإجرائه .  
 النعي على المحكمة قصودها عن إجراء لم يطلب منها . عدم قبوله .

١ — من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسؤول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمראה عاكسة متحركة لتمكنه من كشف الطريق خلفه . ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية — بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع من مسئولية المتهم ما دام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة — لما كان ذلك — فإن الرجوع بالسيارة إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والإستيقاظ من خلو الطريق مستعينا بالمرآة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استعانتة بآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام المجمة قبل الطاعن على أنه عند رجوعه بسيارته إلى الخلف في طريق متسع لم يستمع آلة التنبيه ولم يتخذ أى قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة قصدم إنبى عليه فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته ، فإنه لا يجدى الطاعن من بعد ما يثيره من أنه قد اعتمد في تراجعه على توجيه شخص آخر لم يستطع الارشاد عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن .

٢ — من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توفرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، اذ كان الحكم قد خلاص في منطق صائغ وتدليل مقبول الى ثبوت أصاها في الأوراق ، وإذ كان الحكم قد خلاص في منطق صائغ وتدليل مقبول الى ثبوت ما يوفر قيام ركن الخطأ في حق الطاعن وتوافر رابطة السببية بين هذا الخطأ ووقاة المجنى عليه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل وهو محض جدلي موضوعي مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي من بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبدىه المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حيز القضية للحكم أو الرد عليه ما دام هو لم يطلب ذلك بجلاسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ، وكان البين من مطابقة محضر جلاسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن اقتصر على انكار التهمة ولم يطلب إلى المحكمة سماع شاهد في الدعوى ، فإنه لا تريب على المحكمة إذ هي لم تستجب لطلب إعادة القضية للمرافعة لسماع حامل الجراح الذي أبداه بمذكرته التي صرحته له المحكمة بتقديمها - لما كان ذلك - وكان الثابت الذي من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يعد إلى التمسك أمامها بسماع العامل المذكور وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن قد ترفع أمام محكمة ثاني درجة طالبا أصليا البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة دون أن يشير إلى طلب استدعاء الشاهد فإنه لا يجوز للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يقبل منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب بخطئه في وفاة ... .. بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن لم يتأكد من خلو الطريق من المسارة أثناء رجوعه بسيارته للخلف الأمر الذي أدى إلى اصطدامه بالمجنى عليه سالف الذكر بما أدى إلى وفاته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الشراعية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لاييقاف التنفيذ . فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب واختلال بحق الدفاع ذلك بأن خطأ لم يقع من جانب الطاعن إذ أنه حين رجع بسيارته إلى الخلف لإدخالها حظيرة السيارات كان يستهدى بإرشاد العامل المختص معتمداً على حسن توجيهه وما كان له أن يتصور وجود المجنى عليه وهو طفل في نحو الخامسة من عمره خلف السيارة أو متعلقاً بها إلا أن الحكم دانه دون أن يفتن إلى حقيقة من المجنى عليه أو مسلكه ولم يعرض برد على ما تمسك به من أن الحادث لم يقع إلا بخطأ عامل الجراج أو والدى المجنى عليه بتركهما له على هذه الصورة كما لم يجب الطاعن إلى ما طلبه بمذكرته المقدمة بجلسة ١٩٧٧/١/٥ من ضرورة فتح باب المرافعة لسماع أقوال العامل المذكور تحقيقاً لدفاعه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن كان يتراجع بسيارته إلى الخلف في الطريق دون أن يستعمل آلة التنبية فدهس المجنى عليه وهو طفل في الرابعة من عمره بالعجلة الخلفية اليسرى فأحدث به الإصابات التي أودت بحياته وقد خلاص الحكم إلى توافر ركن الخطأ في حقه بقوله " أن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الشاهد ومن المعاينة وكلاهما يؤكد أن الخطأ من جانب المتهم أثناء رجوعه إلى الخلف لدم تبصره أو محيطته لما قد يكون هناك من أحاد الناس خلف السيارة أو على مسافة منها ومن ثم اندفع المتهم في رجوعه وعدم تبصره إلى الخلف بسيارته فأصاب المجنى عليه بالإصابات الميئنة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى وفاته ، وثبتت الاتهام كذلك قبل المتهم أنه أثناء رجوعه إلى الخلف لم يستعمل آلة التنبية وكان الطريق عادي ومتسع وبينه وبين المتهم مسافة أربعة أمتار كان يستطيع خلالها مفاداة الحادث لو كان يقظاً أثناء قيادته ولا ينال من ذلك دفاع المتهم فإن مقصده إبعاد التهمة عنه وهو ما يخالف الثابت بالأوراق ، لما كان ذلك وكان من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول من قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور



عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمراة عاكسة متحركة لتمسكنه من كشف الطريق خلفه ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال المسؤولية الجنائية يفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع من مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة ، لما كان ذلك ، فإن الرجوع بالسيارة إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر والاستيقاظ من خلل الطريق مستعينا بالمراة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب استعانتة بآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحججة قبل الطاعن على أنه عند رجوعه بسيارته إلى الخلف في طريق متسع لم يستعمل آلة التنبيه ولم يتخذ أى قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة فصدم المجنى عليه وأحدث به الإصابات التى أودت بحياته فإنه لا يجدى الطاعن من بعد ما يشهد من أنه قد اعتمد في تراجعه على توجيه شخص آخر لم يستطيع الارشاد عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقا لوجه الطعن ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق وإذا كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدلil مقبول إلى ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن وتوافر رابطة السببية بين هذا الخطأ ووفاة المجنى عليه ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل وهو محض جدل موضوعي مما لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهى من بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده المتهم في مذكرته التى يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن اقتصر على انكار

التهمة ولم يطلب إلى المحكمة سماع أى شاهد في الدعوى ، فانه لا أثر يرب على المحكمة إذا هي لم تستجب لطلب اعادة القضية للرافعة لسماع عامل الجراج الذي أبداه بمذكرته التي صرحت له المحكمة بتقديمها لما كان ذلك ، وكان الثابت من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يعد إلى التمسك أمامها بسماع العامل المذكور ، وكانت محكمة ثاني درجة انما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا يجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم ، أمام محكمة أول درجة ما دامت لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان المدافع عن الطاعن قد ترفع أمام محكمة ثاني درجة طالبا أصليا البراءة واحتياطيا استعمال الرأفة دون أن يشير إلى طلب استدعاء الشاهد فانه لا يجوز للطاعن أن ينهى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يقبل . منه أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمنه يكون غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٠ من يولية سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، الدكتور أحمد رفعت خفاجي ، صلاح محمد نصار ، محمد حلي راجب ،  
وجمال الدين منصور .

( ١٣٩ )

### الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) قتل عمد . إثبات . " بوجه عام " . " خبرة " . " شهود " .  
حكم . " تسببه " . تسبب غير معيب " . تقض . " أسباب الطعن " .  
ما لا يقبل منها " .

تطابق الدليل القولي مع الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكونا غير متناقضين  
تناقضا يستمضى على الموازنة والتوفيق . مثال .

( ٢ ) إثبات . " شهود " .

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي . الأخذ بشهادة شاهد مفاده  
إطراح جميع الاعتبارات الى ساقها الدفاع لعدم الأخذ بها .

( ٣ ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . ما لا يوفره " .

الدفع بتمذر الرؤية . موضوعي . كفاية الرد عليه أخذا بأدلة الثبوت  
في الدعوى .

( ٤ ) دفع . " الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى " . دفاع شرعى . حكم .  
" تسببه " . تسبب غير معيب " . تقض . " أسباب الطعن " .  
ما لا يقبل منها " .



تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى من عدمه .  
موضوعى .

حق الدفاع الشرعى . قوامه . رد اعتداء المعتدى . التصدى لغيره بالإيذاء .  
غير جائز .

تعقب المجنى عليه قاتلى والده إلى زراعة المتهم الذى ما أن شاهده حتى بادره  
بالاعتداء المتواصل إلى أن أجهز عليه . دون أن يصدر منه ما يحل الدفاع  
الشرعى . كفاية ذلك نفيًا لهذه الحالة .

١ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشاهد مضمون الدليل  
الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى  
تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق - وإذا كان ذلك ، وكان البين  
من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - تحقيقا لوجه الطعن -  
أن الشاهد لم يجزم بأن البياربن الناريين أصابا المجنى عليه بل رجع  
أن أحدهما لم يصبه ، وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن المحكمة  
قد تفلطت إلى ما أثاره الدفاع في هذا الشأن ومحضته بعد أن استعرضت  
أقوال الشاهد وما جاء في تقرير الصفة التشريحية فلم تر بين هذين الدليلين  
القولى والفنى تناقضا ما ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعنان الأولان في هذا الصدد  
يكون في غير محله .

٢ - من المقرر أن وزن أقوال الشاهد ونعويل القضاء عليها مهما وجه إليها  
من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكة الموضوع تنزله المنزلة التي  
تراها وتقدره التقدير الذى تطعن إليه وهى متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد  
أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ،  
وإذا كانت المحكمة قد اطمانت إلى أقوال الشاهد ... .. فإن النعى  
على الحكم في شأن استدلاله بها يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا شأن  
لمحكة النقض به .

٣ — الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وإذا كان البين من المفردات أن ما رد به الحكم على هذا الدفاع من وضوح الرؤية وقت الحادث له سند من أقوال الشاهد المذكور اتى اطمأن إليها فإن منى الطاعنين الأولين على الحكم في هذا الخصوص يكون غير صديد .

٤ — من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى والمحكمة الفصل فيه بغير تعقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها — لما كان ذلك — وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الجبلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل القتل أو الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على نفس المدفع أو غيره ، وكان البين مما أثبتته الحكم المطعون فيه بمذوناته أن المجنى عليه الثانى بعد أن علم بمقتل والده تعقب قاتليه — الطاعنين الأول والثانى — إلى زراعة والدهما الطاعن الثالث وما أن شاهده الأخير حتى تصدى له وعاجله بضربة عصا على جبهته لاعاقته وشل حركته ثم وأصل الاعتداء عليه بألة صلبة ذات طرف مدبب قطعته في مقدم صدره وظهره ووجهه ، ليقتل ولم يترك إلا بعد أن أجهز عليه محققا ما استهدفه من اعتدائه ، وكان يؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعن الثالث هو الذى بادر بالاعتداء على المجنى عليه الثانى بقصد قتله دون أن يصدر من الأخير أى فعل يستوجب الدفاع ، فإن هذا الذى أورده الحكم سائق ويكفى لتبرير ما انتهى إليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، ولا تريب على الحكم إن هو قد رد على دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى فتضاها فى مساق تدليله على توافر قصد القتل لديه ذلك بأن القانون لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة وظروفها ولم يتطلب الرد على هذا الدفاع استقلالاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم (المتهمان الأول والثاني) قتلا ... .. عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن يتنا النية وعقدا العزم المصمم على قتله وأعدا لهذا الغرض سلاحا ناريا حمله أولهما وفأسا حمله ثانيهما وترصداه في المكان الذي أيقنا أنه سيسير فيه وما أن ظفرا به حتى أطلق عليه الأول عيارا ناريا وانهاى الثاني عليه ضربا بالقأس قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ( المتهم الأول أيضا )

١ - أحرز سلاحا ناريا ذا ماسورة مصقولة من الداخل بتدقية خرطوش بغير ترخيص من وزير الداخلية . ٢ - أحرز ذخيرة ظنقة مما تستعمل في السلاح الناري آتف البيان دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح وإحرازه .

( المتهم الثالث ) قتل ... .. عمدا بأن انهاى عليه ضربا وطعنا بآلتين راضة وأخرى حادة قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطالبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . وادعى مدنيا ورثة المحبى عليهما قبل المتهمين بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض .

ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات والمواد ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات ( أولا ) بمعاقبة المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة . ( ثانيا ) بمعاقبة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . ( ثالثا ) بإلزام المتهمين الأول والثاني بأن يدفعوا متضامنين إلى المدعين بالحق المدني ورثة المرحوم ... .. مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ( رابعا ) بإلزام المتهم الثالث بأن يدفع للمدعين بالحق المدني ورثة المرحوم ... .. مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... ..



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين الأولين بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز أولها سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص والطاعن الثالث بجرمة القتل العمد قد خالف الثابت بالأوراق وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم تساند في قضائه بإدانة الطاعنين الأولين إلى أقوال الشاهد .. .. وإلى تقرير الصفة التشريحية مع تعارض الدلائل لأن قالة الشاهد بأن الطاعن الأول أطلق على المجنى عليه عيارين نارين بمساءؤداه إصابته بهما يتعارض مع ما أثبتته التقرير الفني من إصابته بإصابة نارية واحدة ، وفي معرض رفع هذا التعارض قال الحكم بأن أحد العيارين قد طاش دون أن يكون لذلك سند من التحقيقات ، وعول على أقوال الشاهد المذكور مع كذبه لاستحالة رؤياه الجاني حال إطلاقه النار من زراعة الأذرة ، ورد الحكم على ما أثاره الدفاع من تعذر الرؤية بسبب الظلام بقول مرسل بوضوح الرؤيا وهو مالا أصل له بالأوراق ، كما أ طرح دفاع الطاعن الثالث بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس برد غير سائق في مساق تدليله على نية القتل ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مرض لما أثاره الدفاع عن الطاعنين الأولين من قيام التعارض بين الدلائل القولية والفنية وأ طرحه في قوله أن الطاعن الأول أطلق عيارين نارين أصاب أحدهما المجنى عليه وطاش الثاني ، وإذا كان البين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها — تحقيقا لوجه الطعن — أن الشاهد .. .. لم يحزم بأن العيارين الناريين أصابا المجنى عليه بل رجح أن أحدهما لم يصبه ، وكان من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشاهد مضمون

الدليل القنئ بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل القنئ تناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق ، وكان مفاد ماأورده الحكم فيما تقدم أن المحكة قد فطنت إلى ما أثاره الدفاع في هذا الشأن ومحضته بعد أن استعرضت أقوال الشاهد وما جاء في تقرير الصفة التشريعية فلم تر بين هذين الدليلين القولى والقنئ تناقضا ما ، ومن ثم فإن مايشير الطاعنان الاولان في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه وهى متى أخفت بشهادته فإن ذلك يقيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ، وإذا كانت المحكة قد اطمأنت إلى أقوال الشاهد .. .. فإن النعى على الحكم في شأن استدلاله بها يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا شأن لمحكة النقض به . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت في الدعوى ، وإذا كان البين من المفردات أن مارد به الحكم على هذا الدفاع من وضوح الرؤية وقت الحادث له منده من أقوال الشاهد المذكور التى اطمأن إليها فإن منعى الطاعنين الأولين على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى والمحكة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها ، وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع إلا لرد الاعتداء عن طريق الحيلولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل القتل أو الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول الاعتداء فعلا على نفس المدافع أو غيره ، وكان البين مما أنبته الحكم المطعون فيه بمدونات أن المجنى عليه الثانى بعد أن هلم بمقتل والده تعقب قاتليه — الطاعنين الأول والثانى — إلى زراعة والدهما الطاعن الثالث

وما أن شاهد الأخر حتى تصدى له وعاجله بضربة عصا على جبهته لإعاقة وشل حركته ثم واصل الاعتداء عليه بآلة صلبة ذات طرف مدبب قطعته في مقدم صدره وظهره ووجهه ، ليقتله ولم يتركه إلا بعد أن أجهز عليه محققا ما استهدفه من اعتدائه ، وكان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعن الثالث هو الذى بادر بالاعتداء على المجنى عليه الثانى بقصد قتله دون أن يصدر من الأخير أى فعل يستوجب الدفاع ، فإن هذا الذى أورده الحكم سائق ويكفى لتبرير ما انتهى إليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، ولا تثير على الحكم إن هو قد رد على دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى فنفاها فى مساق تدليله على توافر قصد القتل لديه ذلك بأن القانون لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به المحكمة بيان الواقعة وظروفها ولم يتطلب الرد على هذا الدفاع استقلالاً . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .



## جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار . محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد فؤاد جنيته ، ومصلاح محمد نصار ، ومحمد حلى راقب ، ومحمد جمال الدين منصور .

( ١٤٠ )

### الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٩ القضائية

عمل . قانون " تفسيره " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع — ما لا يوفره " .  
نقض " أسباب الطعن — ما لا يقبل منها " .

صاحب العمل . في حكم القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . هو صاحب الأمر  
في الإشراف الإداري على المنشأة بحسب نظامها . مالكا كان أم غير مالك .  
مثال .

لما كان المراد بصاحب العمل — في خطاب الشارع في القانون رقم ٩١  
لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل الذي دين الطامن بمقتضاه — هو صاحب الأمر  
بحسب النظام الموضوع للمنشأة — في الإشراف الإداري على شئون الأعمال  
المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما إقرضه القانون — سواء أكان مالكا للمنشأة  
أو لجزء منها أو غير مالك لها — فإنه على فرض صحة ما ذهب إليه الطامن  
في أسباب طعنه من بيع حصته في الماكينة التي يعمل بها هذان العاملان لأولاده  
فإن هذا لا يمنع من أن يظل صاحب الأمر في الإشراف الإداري عليها — كما هو  
الحال في الدعوى — بإقراره في وجه الطعن بتحريره عقد عمل لأحد العاملين ،  
ومن ثم فإن ما يثيره الطامن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون دنا عما ظاهر البطلان  
لا الزام على الحكم بالرد عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهم : ١ - لم يحررا عقد عمل من نسختين للعاملين لديهما . ٢ - خالفا قواعد تحديد الأجور بأن تعاقدوا مع العاملين بأجر يقل عن الحد الأدنى للأجور على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٣ ، ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ ، من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقرار الشئون الاجتماعية والعدل والمـادتين ١ و ٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد الأجور . ومحكمة مركز سوهاج الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم كل من المتهمين مائتي قرش عن التهمة الأولى ، وخمسة جنيهات عن التهمة الثانية وبتعدد العقوبة بتعدد العمال . فعارضوا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأفيا . ومحكمة سوهاج الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. مانح .

## المحكمة

حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمتي عدم تحرير عقد عمل من نسختين لعاملين لديه واعطائهما أجرا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانونا ، قد شابه قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، كما انطوى على بطلان ، ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على انتفاء رابطة العمل بينه وبين العاملين المذكورين بمحضر مفتش العمل وعلى تصرفه بالبيع في حصته في الماكينة محل العمل واستدل على ذلك بإقرار صادر من هذين العاملين ينفي علاقة العمل ويعقد مسجل ببيع حصته في الماكينة لأولاده ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع المؤيد بالمستندات إرادا وردا ، وقضى بتعدد العقوبة عن تهمة عدم تحرير عقد العمل للعاملين مع أن أحدهما أقرب صدور عقد عمل له من الطاعن كما أدان المحكوم عليه الآخر - وكيل الطاعن - مع أن وكالته عنه قاصرة على مباشرة الدعاوى فحسب ولا تشمل الاشراف على إدارة الماكينة . وقد خلا

الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من ذكر مواد العقاب هذا إلى بطلان الحكم الأخير إذ تحرر على نموذج مطبوع دون أن يكتب القاضي مسودته ، ووصف في ورقة الحكم بأنه غيبي على خلاف ما أثبت بمحضر جلسة النطق به من أنه حضوري ، وكل ذلك مما يعيب ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليهما مستمدة مما أثبتته مفتش العمل في محضر الضبط ومن أقوال العاملين المذكورين فيه . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع محكمة الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليها ولا يصح مطالبتها بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطتها أن تزن قوة الإثبات وأن تأخذ من أي بينة أو قرينة تتراح إليها دليلا لحكمها إلا إذا قيدها القانون بدليل معين ينص عليه ، وهي من بعد لا تلزم بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي للرد عليها استقلالاً إذ في قضائها بالادانة استناداً إلى الأدلة التي أوردتها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت محكمة الموضوع قد اقتنعت للأسباب السائغة التي أوردتها — والتي لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت في الأوراق — بقيام علاقة عمل بين الطاعن وبين العاملين المذكورين بمحضر الضبط ، وبعدم تحريره عقدي عمل من نسختين لكل منهما وبإدعاء أجرهما يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً حتى تاريخ ضبط الواقعة ، وكان المراد بصاحب العمل — في خطاب الشارع وقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في شأن العمل الذي دين الطاعن بمقتضاه — هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للنشأة — في الإشراف الإداري على مشئون العمال ، المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما اقترضه القانون — سواء أكان مالكا للنشأة أو لجزء منها أو غير مالك لها — فإنه على فرض صحة ما ذهب إليه الطاعن في أسباب طعنه من بيع حصته في المساكنة التي يعمل بها هذان العاملان لأولاده فإن هذا لا يمنع من أن يظل صاحب الأمر في الإشراف الإداري عليها — كما هو الحال أن الدهوى بإقراره في وجه الطعن بتحريره عقد عمل لأحد العاملين ، ومن ثم فإن ما يثيره



الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دافعا ظاهرا للبطلان لا إلزام على الحكم بالرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن بالدليل السائق أنه لم يتم تحرير عقد من نسختين لكل من العاملين حتى تاريخ ضبط الجريمة ، وكان تحرير عقد عمل لأحدهما في تاريخ لاحق لا يؤثر في قيام هذه الجريمة في شأنهما ، فإن الحكم إذ قضى بتعدد عقوبة الغرامة عنها بصدد هذين العاملين طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر يكون صحيحا . ولما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان منها متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، فإنه يكون من غير المقبول ما يشير الطاعن بدعوى خطأ الحكم في إدانة المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم . ولما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين مواد العقاب التي طلبت النيابة تطبيقها وأوضح عن أخذه بها فإن النعي عليه باذماله ذلك يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه لا يعيبه طالما أن الطاعن لا ينازع في استيفائه البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون . وإذا كان البين من الاطلاع على ورقة الحكم المطعون فيه أنه موصوف في منطوقه الثابت بها حضوري بما يطابق الوصف الثابت بمنطوقه في محضر جلسة النطق به على خلاف دعوى الطاعن ، فإن منعا على الحكم بقالة البطلان لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ومضاه موضوعا ومصادرة الكفاءة .

## جلسة ١٠ من يونية سنة ١٩٧٩

بمقاعة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
أحمد قزاد جنيته ، وصلاح محمد نصار ، ومحمد حلمي راغب ، وجمال الدين منصور .

( ١٤١ )

الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) قصد جنائي . قتل عمد . إثبات . ” بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه .  
تسبيب غير معيب ” .

قصد القتل . الاستدلال عليه ؟ .

استخلاص الحكم . نية القتل من اعتداء النهم على المجنى عليه بآلة حادة  
مرتين : الأولى في رقبته سببت قطع الأعصاب والأوعية الدموية بها ،  
والثانية في خصره الأيسر نفذت إلى التجويف البطني وأبرزت الأمعاء  
الدقاق . سائق .

( ٢ ) محكمة الجنايات . ” نظرها الدعوى والحكم فيها ” . تصد .

حق التصدي . من إطلاقات محكمة الموضوع . المادة ١١ إجراءات .

( ٣ ) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” . دعوى جنائية .  
تقضى . ” المصلحة في الطعن ” .

تمسك الطاعن بإدخال شخص آخر في الدعوى . عدم جدواه . طالما أنه  
لا يحول دون مساءلته عن الجريمة التي دين بها .

۱ - لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمه في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بقوله : ” وحيث إن نية القتل متوافرة في حق المتهم من استعماله آلة صلبة ذات حافة حادة ( مطواه ) من شأنها إحداث الوفاة ومن اعتدائه على المجنى عليه مرتين : الأولى في رقبته وما صاحب ذلك من قطع الأعصاب والأوعية الدموية مقابلة للإصابة وحدوث نزيف دموي ، والثانية في خصره الأيسر نفذت إلى التجويف البطني وأبرزت الأمعاء الدقاق وأن هاتين الإصابتين تعتبران خطيرتين وفي مقتل “ . وكان ما أورده الحكم تدليلاً على ثبوت نية القتل في حق الطاعن سائفاً وكافياً لحمل قضائه ، فإن ما ينعم الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس .

( ٢ ) حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية متروك لمحكمة الجنايات ، تستعمله متى رأت ذلك دون إلزام عليها في هذا الشأن .

( ٣ ) لاجدوى للطاعن من التمسك بإدخال شخص آخر في الدموى طالما أن إدخال ذلك الشخص فيها لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة التي دين بها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في قتل ... عمداً بأن طعنه في بطنه ورقبته فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وطلبت من السيد مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً لمواد الإحالة . تقرر ذلك ، وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنايات بنها قضت بحضور باعمالاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤



من قانون العقوبات بمداخلة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في القتل قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يدلل تدليلاً كافياً على توافر قصد القتل في حقه ، واغفل بيان وقت وقوع الجريمة ولم يرد على مادفع به الطاعن من أنها وقعت في الظلام بما يتعذر معه الرؤية والتحقق من الجاني . كما أخذ بأقوال المجنى عليه مع تكذيب شهادته له وعول على أقوال شهود الإثبات رغم أن هذه الشاهدة نفت وجودهم بمسرح الجريمة . وأخيراً فإن محكمة الجنايات وقد استخلصت أن هناك منهما آخر أمهم مع الطاعن في الاعتداء على المجنى عليه كان عليها بما لها من حق التصدي أن تقيم الدعوى عليه وتحيل الدعوى إلى محكمة أخرى للفصل فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الشروع في القتل العمد التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومن شهود الإثبات ومن التقرير الطبي الشرعى ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الطاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإشارات والمظاهر الخارجية التي يأنس بها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع و حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم قد دال على توافر نية القتل بقوله : "حيث إن نية القتل متوافرة فحق المتهم من استعماله آلة صلبة ذات حافة حادة ( مطواه ) من شأنها إحداث الوفاة ومن اعتدائه على المجنى عليه سرية سرية الأولى في رقبته وما صاحب ذلك من قطع الأعصاب والأوعية الدموية

مقابلة للأصابع وحدث نزيف دموي ، والثانية في خصره الأيسر نزلت إلى التجويف البطنى وأبرزت الأمعاء الدقاق وأن هاتين الإصاباتين تعتبران خطيرتين وفي مقتل . وكان ما أوردته المحكمة تدليلا على ثبوت نية القتل في حق الطاعن سائغا وكافيا لحمل قضائه ، فإن ما ينمى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن المجنى عليه واحد وشهود الإثبات رأيا الطاعن وهو يطعن الأول بمدية طمعتين إحداها في رقبته والثانية في بطنه ، وإذا كان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها — وفوق ذلك — لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد أثار شيئا من هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، فإن منمى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم معها وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة من محكمة النقض عليها ، وأنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن مفاد ذلك إطراحها بجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات وافتمتت بها فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية مترى لمحكمة الجنايات ، تستعمله متى رأت ذلك دون إلزام عليها في هذا الشأن ، وإذا كانت المحكمة لم تشأ استعمال هذا الحق ، وكان لاجدوى للطاعن من التمسك بإدخال شخص آخر في الدعوى طالما أن إدخال ذلك الشخص فيها لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة التي دين بها فإن منمى في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومصرية السادة  
محمد صلاح الدين الرشيدى ، وعادل برهان نور ، وشرف الدين خيرى ، وعبد ربه .

( ١٤٢ )

الطعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٤٨ القضائية

حكم . " تسببه . تسبب معيب " . اثبات " بوجه عام " . نقض " أسباب  
الطعن . ما يقبل منها " . تفتيش " التفتيش بإذن " .

تأسيس البراءة على التشكك فى سلامة الإجراءات . بقالة استصدار الضابط  
إذنا بالتفتيش خلال صلاحية إذن سابق . خلافا للثابت بالأوراق . يعيب  
الحكم . مثال ؟

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت  
فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط  
بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت  
الدعوى وأحاطت بظرونها وبأدلة الثبوت التى تم الانهاج عليها عن بصرو وبصيرة ،  
وكان الثابت من مطالعة المفردات أن الإذن الثانى قد صدر فى يوم ١٤/٤/١٩٧٤  
الساعة السادسة والثلاث مساء بعد تنفيذ الإذن الأول فى الثامنة من صباح  
يوم ١٤/٤/١٩٧٤ . فإن ما تساند عليه الحكم من قالة تداخل إذنى التفتيش  
من ناحيتى موعد صدورهما وتنفيذهما وإقام عليه تشككه فى صحة الإجراءات  
وتقريره لإطراح أقوال شاهدهى الإثبات فى الدعوى يخالف الثابت فى الأوراق  
ونبىء عن أن المحكمة لم تفهم الواقعة على حقيقةها ولم تحصى أدلتها وأقامت  
قصاها على ما لا يصلح بذاته أساسا صالحا لإقامته مما يكون معه حكمها معيبا  
بما يوجب نقضه والإحالة .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ ، أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطمنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقضى .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة احراز المخدر قد خالف الثابت في الأوراق وشابه فساد في الاستدلال ذلك بأنه أسس قضاءه على الشك في الدليل المستعمل من أقوال شاعدي الإثبات ورد ذلك إلى أن الإذن الذي تم الضبط بموجبه قد صدر منها في الساعة السادسة والثلاث من صباح يوم ١٤/٤/١٩٧٤ وكان الضابط المأذون له — نفسه — قد حصل على إذن سابق سارى المفعول قام بتنفيذه فعلا في الثامنة من صباح ذلك اليوم ولم يسفر عن ضبط أية ممنوعات في حين أن الثابت بالأوراق أن الإذن اللاحق صدر في يوم ١٤/٤/١٩٧٤ الساعة السادسة والثلاث مساء وليس صباحا كما استخلصت المحكمة بما ينفي تداخل الإذنين ويدل على أن المحكمة لم تحط بظروف الدعوى عن بصر وبصيره وبنت حكمها على ما يخالف الثابت بالأوراق

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الضابط استصدر إذن بتفتيش المتهم أحدهما في يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٧٤ والثاني في الساعة السادسة والثلاث من صباح يوم ١٤ أبريل سنة ١٩٧٤ وأنه نفذ الإذن الأول في الساعة الثامنة من صباح يوم ١٤ أبريل ولم يعثر على شيء

من المخدرات ثم نفذ الاذن الثاني فشر على المخدرات ، ثم أقام قضاءه بالبراءة في قوله : "وكان الثابت أنه عند صدور الاذن بالضبط والتفتيش المؤرخ ١٤ أبريل سنة ١٩٧٤ الساعة السادسة والثلاث صباحا كان الرائد ... قد حصل على اذن سابق بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٤ مازال سارى المفعول وأنه قام بتنفيذه وانتقل إلى مسكن المتهم ولم يسفر تفتيش شخص ومسكن المتهم من ضبط شيء - وكان الاذن بالضبط والتفتيش الأخير المؤرخ ١٤/٤/١٩٧٤ قد صدر متداخلا مع الاذن السابق الذى حصل تنفيذه بمعرفة الرائد ... ذاته هو المأذون له فيه بالضبط والتفتيش الأمر الذى يشير لدى المحكمة شكاً في حقيقة الدوافع التى دفعت بالرائد ... إلى أن يطلب الاذن له مرة أخرى بضبط المتهم وتفتيشه قبل تنفيذ الاذن السابق في حين أنه قد صدر له اذن بضبط ذات المتهم وتفتيش مسكنه وكان يكفيه الاذن الصادر بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٤ الذى أسفر تنفيذه عن لا شيء في حق المتهم وهو ما يشير الشك لدى المحكمة في سلامة الاجراءات التى تمت في واقعة هذه الدعوى وبالتالي يؤثر في الدليل المستمد من أقوال شاهدى الإثبات حول صلة المتهم بالمخدر المضبوط ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وأن كمال لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة امئاد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الانهام عليها عن بصر وبصيره ، وكان الثابت من مطالعة المفردات أن الاذن الثانى قد صدر في يوم ١٤/٤/١٩٧٤ الساعة السادسة والثلاث مساء بعد تنفيذ الاذن الأول في الثامنة من صباح يوم ١٤/٤/١٩٧٤ . فان ما تساند عليه الحكم من قاله تداخل اذنى التفتيش من ناحيتى موعد صدورهما وتنفيذهما وأقام عليه تشكيكه في صحة الإجراءات وبريره لاطراح أقوال شاهدى الإثبات في الدعوى يخالف الثابت في الأوراق وينبئ عن أن المحكمة لم تفهم الواقعة على حقيقتها ولم تحصى أدلتها وأقامت قضاءها على ما لا يصح بذاته أساساً صالحاً لاقامته ما يكون معه حكمها معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المقرئ نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرخيدى ، ومادل برهان نور ، ومجد وهبه ، ومصطفى  
جميل مرسى .

( ١٤٣ )

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٨ القضائية

( ١ ) تقاير . جريمة . " أركانها " . مسئولية جنائية . قصد جنائي .  
" القصد الخاص " . إثبات . " بوجه عام " .

القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . قصد خاص .  
استفادة توافره من ارتكاب التقليد . مثال .

( ٢ ) إجراءات . " إجراءات التحقيق " . " استجواب " . بطلان .  
نيابة عامة . دفع . " الدفع ببطلان إجراءات التحقيق " . محاماه .  
التفات المحكمة من الدفع ببطلان استجواب المتهم لتماحه في غيبة محاميه .  
لا عيب . ما دام الطاعن لا يدعى بأنه عين محاميا لحضور الاستجواب أو أن  
محاميا عنه طلب حضوره .

( ٣ ) نيابة عامة . إجراءات . " إجراءات التحقيق " .  
اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير وكيل النيابة المحقق .

( ٤ ) إثبات . " خبرة " . " شهادة " . محكمة الموضوع . " سلطتها  
في تقدير الدلائل " .

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدلائل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون  
جماع الدليل القوي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على  
الملازمة والتوفيق .



( ۵ ) تقليد . جريمة . " أركانها " . إثبات . " بوجه عام " . حكم .  
" تسببيه . تسبب غير معيب " .

العبرة في جرائم التقايد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .  
لا يشترط لتحقيق جريمة التقايد أن يكون متقنا ما دام من شأنه  
أن يخدع الناس .

١ - من المقرر أنه لما كانت المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات تشترط  
توافر قصد خاص هو نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة  
الحكومة والأفراد الأمر الذي يستفاد من ارتكاب التقليد أو التزوير ويكون على  
المتهم في هذه الحالة عبء نفي توافره .

٢ - لما كان الطاعن لا يزعم أنه عين عاميا عنه وقت استجوابه  
أو أن عاميه تقدم لتحقيق مفعرا الحضور معه وقت هذا الاستجواب فإن  
ما ينعاه بشقيه في هذا الصدد يكون على غير أساس في القانون ولا تلتزم  
المحكمة بالرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني  
ظاهر البطلان .

٣ - لما كان الطاعن الثالث لا ينازع في أن وكيل النيابة المختص  
هو الذي أجرى التحقيق فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لإجراء  
التحقيق والذي يترك حق اختياره لتقديره حرصا على صالح التحقيق  
وسرعة إجراءاته .

٤ - من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل  
الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا  
يستعصى على الملاءمة والتوفيق - لما كان ذلك - وكان مؤدى أقوال شهود  
الإثبات واعترافات المتهمين وما أورده الحكم من صبط عدد الكايشات  
لا يتعارض مع ما نقله من التقرير الفني من أن اثنين فقط من هذه الكايشات  
هي التي استعملت في عمليات الطبع فإن معنى الطاعن الثالث بوجود تعارض  
بين الدليل الفني والدليل القولي يكون ولا محل له .

• من المقرر في جرائم التقليد أن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن جنابة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع به الفاحص الدقيق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ، ما دام من شأنه أن يخدع الناس .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ( أولا ) قلدوا خاتما لإحدى المصالح الحكومية خاتم هيئة البريد لطابع فئة ثلاثين مليا . ( ثانيا ) استعملوا الخاتم المقلد السالف الذكر مع ملصقهم بذلك بأن وضعوا بصمته على أوراق طبعت وأعدت لهذا الغرض فأخذت شكلا مقلدا لطابع البريد سالف الذكر . ( ثالثا ) صنعوا مطبوعات تشابه بهيئتها الظاهرة طوابع هيئة البريد فئة الثلاثين مليا مشابهة تمهل قبولها بدلا منها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للواد ٢٠٦ ، ٢٢٩ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت في الدعوى حضوريا بمعاقبة كل من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليهم والمصادرة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن بنى الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني والرابع هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانهم بجرائم تقليد خاتم لإحدى المصالح الحكومية واستعماله وصنع مطبوعات تشابه في مظهرها طوابع هيئة البريد فئة الثلاثين مليا قد أخطأ في تطبيق القانون ودأبه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب . ذلك بأنه لم يرد ردا كافيا على دفاعهم القائم على أن الواقعة المسندة إليهم تكون الجنحة

المنصوص عليها في المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات ولا تندرج تحت نص المادة ٢٠٦ من القانون المذكور التي دانهم بها كما أنه لم يبين أوجه الشبه بين الطوابع المضبوطة والطوابع الصحيحة ولم يبين ما إذا كان تقليد الطوابع المضبوطة من شأنه أن يتخذ به الجمهور في المعاملات أم لا كذلك جاء الحكم قاصرا في الرد على دفاعهم بانتفاء القصد الجنائي لديهم لأن الجريمة تمت بتحريض من رجال الضبط ولم يثبت أنهم عرضوا الطوابع المضبوطة للتداول أو استمروا في عملية التقليد مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث هو القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يرددا وافييا على دفاعه القائم على أن الواقعة المسندة إليه تشكل جنحة طبقا للمادة ٢٢٩ من قانون العقوبات ولا تندرج تحت نص المادة ٢٠٦ من القانون المذكور التي دانها بها كما أنه لم يرد على دفاعه ببطلان الاعتراف المنسوب إليه لإجراء التحقيق في مقر شرطة السكك الحديدية ولأن وكيل النيابة المحقق لم يسأله عن اسم محاميه حتى يتم الاستجواب في حضوره وكذا دفاعه بأن التقرير الفني أثبت عدم استعمال الاكشيشات الثلاثة التي عليها رسم ( القطة ) مما يشكل تعارضا مع الأدلة القولية في تحريات المباحث والاعتراف المنسوب إلى الطاعن وبالرغم من تمسكه بهذا التعارض بين الدلائل القولية والفنية فإن الحكم لم يتعرض لهذا الدفاع لإيرادا وردا ودانها بالتهم الثلاث رغم نفي التقرير الفني وجود أية اختتام مزورة كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما مجمله أن المتهمين الأربعة — الطاعنين — اتفقوا مع .. .. المساعد بمكتب بريد العمرانية على تقليد ختم هيئة البريد خاص بالطوابع من فئة الثلاثين مليا وعلى اصطناع هذه الطوابع فتظاهر بالقبول وأبلغ الشرطة المختصة ومكن النقيب .. .. بمباحث السكة الحديد من الالتقاء بالمتهمين حتى عرضوا عليه بعض الطوابع المصطنعة ثم وبعد استصدار إذن النيابة بالفتيش تمكنت قوة من رجال الشرطة من ضبط المتهمين في مسكن رابعهم وأمامهم الآلة المخصصة للطابع



وبعض الطوابع المصطنعة وكليشيات من بينها ثلاثة عليها رسم "قطة" والأدوات والأخبار والأوراق المستعملة في عملية التقييد ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق المتهمين أدلة صائفة مستمدة من أقوال رجال مباحث هيئتي البريد والسكة الحديد ومن تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير لمصلحة الطب الشرعي ومن اعتراف المتهمين الأول والثالث والرابع ثم دان الطاعنين عن الجرائم المسندة إليهم مطبقا عليهم عقوبة الجرمية الأشد عملا بالمادتين ۲۰۶، ۲۲ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ۲۰۶ من قانون العقوبات تشترط توافر قصد خاص هو نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا يضارا بمصلحة الحكومة أو الأفراد الأمر الذي يستفاد من ارتكاب التقليد أو التزوير ويكون على المتهم في هذه الحالة عبء نفي توافره وأن المادة ۲۲۹ لا تتطلب إلا الفصد العام وهو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، مما لا يتوافر به الفصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ۲۰۶ من قانون العقوبات ، وكان المشرع قد أضاف المادة ۲۰۹ من قانون العقوبات لمواجهة حالة خاصة لا تدخل في نطاق المادة ۲۰۶ عقوبات وهي تداول تلك الطوابع حتى ولو لم يكن صنع نماذجها مقصودا به استعمالا استعمالا يضارا بمصلحة الحكومة أو الأفراد . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهم قلدوا اختام هيئة البريد وطوابع الهيئة فئة الثلاثين مليا أي جروها مجرى الطوابع الصحيحة في التعامل وكان ذلك بنية العش الذي يعتبر مستفادا لابتداء استعمالها بمودجا فنيا أو صاعيا أو تجاريا أو غير ذلك من الأغراض البريئة في الأصل والتي توجب تطبيق عقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ۲۲۹ من قانون العقوبات ، وكان الطاعنون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع بأن قصدهم من التزوير كان شيئا مما ذكر ، وإنما قالوا قولاً عاماً عارياً عن دليله بعدم انطباق المادة ۲۰۶ من قانون العقوبات على واقعة بالدعوى مع أنها هي الأصل المنطبق ، فإن الحكم إذ عمل المادة المذكورة في حق الطاعنين يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً . وما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع المتهمين بأن الجرمية تمت بتحريض من رجال الشرطة في قوله : " إن الجرمية

تمت من المتهمين بمحض ارادتهم واتفاقهم على ذلك .. وأن تدخل الضابط لم يكن إلا من قبيل الإجراءات الموجبة لضبط الجريمة متلبسا بها ذلك أن المتهمين كانوا قد " قطعوا شوطا بعيدا في ارتكاب الجريمة قبل تدخله ، وهو ما يسوغ به الرد على هذا الدفاع فإن معنى الطاعنين — الأول والثاني والرابع — في هذا الشأن يكون بعيدا عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان الثابت — من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن — وبما لم ينازع فيه الطاعن الثالث أن وكيل النيابة المختص هو الذي أجرى التحقيق فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لإجراء التحقيق والذي يترك لتقديره حق اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إجراءاته ، كما أنه وإذ لم يزعم الطاعن أنه عين محاميا عنه وقت استجوابه أو أن محاميه تقدم للتحقيق مقررًا الحضور معه وقت هذا الاستجواب فإن ما ينعاه الطاعن بشقيه في هذا الصدد يكون على غير أساس من القانون ولا تلزم المحكمة بالرد عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم فيما أورده نقلا من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي " أن طوابع البريد المضبوطة والمودعة بالحزرقم ١ هي " طوابع مزيفة بدرجة لا بأس بها وذلك بواسطة الكليشيهين المضبوطين " وكان الثابت بما أورده الحكم في وصف المضبوطات وبما هو مدون بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المرفق بالمفردات أن ما استعمل في طبع الطوابع المضبوطة هو كليشيهين فقط من بين الكليشيهات المضبوطة وأنه وجدت ثلاثة كليشيهات أخرى برسم " القلة " لم تستعمل في طباعة أى من طوابع البريد المضبوطة — وكان الأصل أنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل والفنى ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى أقوال شهود الإثبات وابعراضات المتهمين كما أوردها الحكم من ضبط عدد من الكليشيهات لا يتعارض مع ما نقله عن التقرير الفنى من أن اثنين فقط من هذه الكليشيهات هي التي استعملت في عملية الطبع فإن معنى الطاعن الثالث بوجود تعارض بين الدليل الفنى والدليل القولى يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكانت القاعدة المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى

جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا بحيث يتخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الخمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ، مادام من شأنه أن يخدع الناس وكان الحكم قد حول في قضائه على ما حصله تقرير قسم البحوث الزيف والتزوير من أن طوابع البريد المضبوطة مزيفة بدرجة لا بأس بها ، وأضاف " أنه بمقارنة هذه الطوابع بطابع "صحيح من ذات الفئة والطبعة وجد أنها تتخذ في مظهرها العام مظهر الطابع الصحيح فان ما أورده الحكم في ذلك يتوافر به هذا العنصر من عناصر الجريمة بما تنفي به دعوى القصور . لما كان ذلك وكان ما حصله الحكم من الوافعة وأثبتته في حق المتهمين من اتفاقهم على التقليد وقياهم بطبع الطوابع المزيفة وضبطهم جميعا وفي حوزتهم جميع أدوات الجريمة هو ما تتوافر به أركان الجريمة التي دانهم بها دون حاجة إلى اثبات قيامهم بعرض الطوابع المقلدة للبيع أو استمرارهم في عملية الطبع فان منعي الطاعنين الأول والثاني والرابع في هذا الشأن يكون غير شديد . لما كان ما تقدم ، فان طعن الطاعنين برسته يكون قائما على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى • وعادل برهان نور ، وفرف الدين خيرى ،  
ومحمد ربه .

( ١٤٤ )

### الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) عقوبة . " العقوبة المبررة " . تقض . " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " . تأمينات اجتماعية . عمل .

ثبوت علاقة العمل بين رب العمل وأحد العمال كفايته لإدانتة في جريمة عدم  
إخطار مكتب التأمينات الاجتماعية بعدد العمال . منازعة رب العمل . من بعد  
في عدد العمال العاملين لديه . عدم جدواها .

( ٢ ) استئناف . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . تقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .

المحكمة الاستئنافية . تحكم أصلا على مقتضى الأوراق . النعى عليها . عدم  
إجرائها تحقيقا لم يطلب منها . عدم قبوله .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان  
الجريمة التي دان للطاعن بها ودلل عليها بما يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها  
وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع التهمة  
المسندة إليها بدفاع ما إلا أنها قدمت مذكرة نفت بها علاقتها بإثنين من العمال  
الثلاثة الواردة أصحازهم بالمحضر ولم تضمن مذكرتها طلبا بتمكينها من الطعن  
بالتقرير على محضر مفتش التأمينات الاجتماعية ولا طلب سؤاله لما كان ذلك

وكانت النهمة المسندة إلى الطاعة هي عن عدم الاخطار عن العمال الذين لديها فلا جدوى مما تثيره الطاعة ما دام وجود عامل واحد لديها كافيا وحده لتبرير العقوبة المحكوم بها .

٢ - من المقرر أن محكمة ثاني درجة انما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ومن ثم فتي كان محضر جلسة محكمة ثاني درجة وكذلك مذكرة المدافع عن الطاعة المقدمة إليها جاءا خلوا مما يفيد أن الطاعة والمدافع عنها طلبا من المحجة تمكينها من الطعن بالتزوير على محضر مفتش التأمينات أو من طالب سماع محرر هذا المحضر فإنه لا يجوز للطاعة أن تنعى على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها لم ترسل إلى المكتب المختص للتأمينات الاجتماعية بيانا بعدد عمالها وذلك على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابها بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١٥ ، ٩٦ ، ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٥ . ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت في الدعوى غيابيا بتفريم المتهم خمسة جنيات عما أسند إليها . فعارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه والاكتفاء بتفريمها مائتي قرش . فاستأنفت المحكوم عليها هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجرمة عدم ارسال بيان إلى مكتب التأمينات الاجتماعية المختص بعدد عمالها ، قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعة

تمسك بانتفاء علاقتها بالعمال الواردة أسماؤهم في المحضر ثلاثة عمال وبتزوير المحضر الذي حرره مفتش التأمينات الاجتماعية إلا أن المحكمة أغفلت دفاعه ولم تتمكن من اتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير ولم تستدع محرر المحضر لمناقشته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى بما تتوافر به أركان الجريمة التي دانت الطاعنة بها ودلل عليها بما يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع التهمة المستندة إليها بدفاع ما إلا أنها قدمت مذكرة نفت بها علاقتها بأثنين من العمال الثلاثة الواردة أسماؤهم بالمحضر ولم تضمن مذكرتها طلبا بتمكينها من الطعن بالتزوير على محضر مفتش التأمينات الاجتماعية ولا طلب سؤاله ، لما كان ذلك ، وكانت التهمة المستندة إلى الطاعنة هي من عدم الاضرار من العمال الذين لديها فلا جدوى مما تثيره الطاعنة ما دام وجود عامل واحد لديها كافيا وحده لتبرير العقوبة المحكوم بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ومن ثم فبني كان محضر جلسة محكمة ثاني درجة وكذلك مذكرة المدافع عن الطاعنة المقدمة إليها جاءا خلوا مما يفيد أن الطاعنة أو المدافع عنها طلبا من المحكمة تمكينها من الطعن بالتزوير على محضر مفتش التأمينات أو من طلب سماع محرر هذا المحضر فإنه لا يجوز للطاعنة أن تنعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .



## جلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : محمد صلاح الدين الرشيدى ، ومادل برهان نور ، ومحمد دعبه . ومصطفى  
جميل مرمى .

( ١٤٥ )

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) محاماة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

نص قانون المحاماة على أن نذب المحامى يكون عن طريق النقابة . عدم  
صلبه المحكمة حقها فى نذب من يقبل الدفاع عن المتهم . من المحامين .

استعداد المدافع أو عدم استعداده . موكل إلى تقديره . وتقاليد مهنته .

( ٢ ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . تفتيش .  
" التفتيش بإذن . دفع . " الدفع بطلان التفتيش " .

الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعى . استفادة  
الرد عليه من اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن .

( ٣ ) محكمة الموضوع . " سلطتها فى تقدير ادليل " . تحقيق . " إجراءات  
التحقيق " . بطلان . " بطلان التحقيق " . إجراءات . " إجراءات التحقيق " .  
دفع . " الدفع بطلان إجراءات التحريز " .

المرجع فى تقدير سلامة إجراءات التحريز . لمحكمة الموضوع . عدم استعمال  
خاتم مأمور الضبط القضائى فى التحريز . لا يبطله .

( ٤ ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . إثبات .  
" شهادة " .

حرية محكمة الموضوع . في تجزئة الدليل . والأخذ بما ترتاح إليه منه .

١ - من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده ومهنته وأن مجلس النيابة يقوم بدور المعاين للمحاكمة في تعيين من يلزم نذبه من المحامين دون أن يسلبها الخيار بين أن تندب للتم من يقبل الدفاع عنه من المحامين أو أن تندب له المحامي صاحب الدور عن طريق النيابة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دهن الإخلال بحق الدفاع وأن المحامية المتدبة لم توفق في الدفاع عنه لا يكون له محل .

٢ - لما كان الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن أخذا بالأدلة السائغة التي أوردتها . ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش بقوله " إن الثابت من الاطلاع على المحضر المحرر بمعرفة الضابط أنه مؤرخ ٢٩ / ٦ / ١٩٧٦ الساعة ٥٥ و ٩ دقيقة مساء وقد أثبت فيه أن تحرياته دلت على أن المتهم الذي قدم من دمشق قد جلب معه مواد مخدرة وأنه وضعه تحت المراقبة داخل الدائرة الجمركية إلى أن استصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ، كما أنه بالاطلاع على إذن النيابة تبين أنه مؤرخ في ٢٩ / ٦ / ١٩٧٦ الساعة العاشرة و ٣٥ دقيقة مساء وبعد ذلك قام الضابط بضبط المتهم وقتشه فتم ملاحقته بإساقه لفافتين المخدر المضبوطين " وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لإطراحه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ - لما كان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الحتم المستعمل في التحريز لما مور الضبط القضائي والمرجع

في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطعمت إلى أن المواد التي ضبطت مع الطاعن هي بذاتها التي سلمت إلى النيابة العامة وتم تحليلها ووثقت بسلامة إجراءات التعرّيز فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض .

٤ - من المقرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذي اعتمد عليه الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقبل النعي على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها ووصلت عليه ما يعني أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية تجزئة الدليل والأخذ منه بما ترناح إليه والالتفات عما لا ترى الأخذ به - ما دام أنها قد أحاطت بأقول الشاهد وما رست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها أو مسخ لها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : جلب جوهرًا مخدراً ( حشيشاً ) قبل الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لعقابه طبقاً للمواد ١/١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣ ، ١/٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٧٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بقرار ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضورياً بمداخلة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريمه عشرة آلاف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط . فطعن المـكـوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة جلب مخدر الحشيش بدون ترخيص قد اطلوى على اخلال بحق الدفاع وشابه قصور



في التسبب وبطلان في الاجراءات ذلك بأن المحكمة نذبت محامية للدفاع عن الطاعن كانت حاضرة بالجلسة دون التأكد من أنها مقبولة للرافعة أمام محاكم الجنابات ودون أن تفسح لها الأجل لاعداد دفاع جدى في الدعوى فضلا عن أن طريقة النذب جاءت مخالفة لما نص عليه قانون المحاماة من أن نذب المحكمة للمحامى يتم عن طريق مجلس النقابة الفرعى ووفقا للدور الذى يعده مسبقا كما أن الدفاع عن الطاعن دفع بأن القبض والتفتيش تم قبل صدور الاذن به لأن الزمن بين اصدار الاذن واجراء التفتيش لا يسمح بوصول ذلك الاذن الى يد الضابط غير أن المحكمة لم تكن بالرد على هذا الدفع الجوهرى كما تمسك الدفاع بمغاية حرز المضبوطات المرسل الى النيابة للحرز الموصوف بحضور الضبط وأن الضابط لم يذكر في محضره صفة صاحب الختم المستعمل في التحريز ولم تكن المحكمة بتحقيق هذا الدفاع كما أنها لم تورد في تحصيلها لرواية الضابط ما أثبتته بمحضره وردده بالتحقيق الابتدائى من اعتراف الطاعن له بجلب المخدر المضبوط لاستعماله الشخصى واستدلت على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بوصفها كمية المخدر المضبوط بالكبر دون أن تخصص تجاوزها لحاجة الاستعمال الشخصى كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة جلب مخدر الحشيش التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد نذبت للدفاع عن الطاعن الأستاذة .. .. المحامية التى قبلت هذا النذب ولم يبد الطاعن اعتراضا على هذا الإجراء أو يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محام موكل منه وكان البين من كتاب نقابة المحامين المؤرخ ٨ أبريل سنة ١٩٧٩ أن هذه المحامية مقيدة بمحاول المحامين أمام محاكم الإستئناف بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٧٧ وقد قامت بالدفاع عن الطاعن على الوجه المثبت في محضر جلسة

المحاكمة دون أن تطلب أجلا للاستعداد وكان من المقرر أن استعداد المدافع من المتهم أو عدم استعداده موكل إلى تقديره هو حسبما يوصى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته وأن مجلس النقابة يقوم بدور المعاونة للمحاكم في تعيين من يلزم نذبه من المحامين دون أن يسلبها الخيار بين أن تندب للمتهم من يقبل الدفاع عنه من المحامين أو أن تندب له المحامي صاحب الدور عن طريق النقابة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع وأن الحماية المنتدبة لم توفى في الدفاع عنه لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش بقوله : " إن الثابت من الاطلاع على المحضر المحرر بمعرفة ... أنه مؤرخ ۱۹۷۶/۶/۲۹ الساعة التاسعة ۹ و ۵۵ دقيقة مساء وقد أثبت فيه أن تحرياته دلت على أن المتهم الذي قدم من دمشق قد جلب معه مواد مخدرة وأنه وضعه تحت المراقبة داخل الدائرة الجمركية إلى أن استصدر إذنا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه . كما أنه بالاطلاع على إذن النيابة تبين أنه مؤرخ في ۱۹۷۶/۶/۲۹ الساعة العاشرة ۵ و ۳۵ دقيقة مساء وبعد ذلك قام الضابط بضبط المتهم وقتشه فعثر ملصقا بساقيه لفافتين المخدر المضبوطين " ، وكان من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها وكان مارد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لإطراحه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مسديد لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ۵۵ و ۵۶ و ۵۷ من قانون الإجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ولم يستلزم القانون أن يكون الختم المستعمل في التحريز لأموال الضبط القضائي والمرجع في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطمأنت إلى أن المواد التي ضبطت مع الطاعن هي بذاتها التي سلمت إلى النيابة العامة وتم تحليلها ووثقت بسلامة إجراءات التحريز . فإن ما يثيره

الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارتة أمام هذه المحكمة لما كان ذلك ، وكان لا يلزم قانونا إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذي اعتمد عليه الحكم بل يكفي أن ورد مضمونها ولا يقبل النعي على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعني أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية بجزئة الدليل والأخذ منه بما ترتاح إليه والالتفات عما لا ترى الأخذ به — مادام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر افحواها أو مسخ لها بما يجلبها من معناها أو يحرفها عن مواضعها — كما هو الحال في الدعوى المطروح — لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع لدى محكمة الموضوع بقيام قصد التعاطي لديه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب وزن ١,٣٥ كيلوجرام من مادة الحشيش ربطها الطاعن في لفافتين على ساقيه فن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون بما تضمنه من طرح الجوهر في التعامل ومن ثم فإن نعيه في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية اسادة  
المستشارين : أحمد رفعت خفاجي ، ومحمد علي بليغ ، وحسن جمعه ، وأبو بكر الديب .

( ١٤٦ )

### الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٩ القضائية

١ - إجراءات " إجراءات التحقيق " . نيابة عامة . نقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .

الذي بأن تحقيقات النيابة تمت في غيبة المتهم . تعيب للإجراءات السابقة  
على المحاكمة . إبداءه . لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .

- حتى النيابة . في إجراءات التحقيق في غيبة المتهم . إذا رأت . موجبا لذلك .

٢ - إجراءات " إجراءات المحاكمة " . استجواب . نقض " أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها " .

الاستجواب معناه . مناقشة المتهم تفصيليا في أدلة الدعوى . إثبات أو نفي .  
صحة استجواب المحكمة للمتهم . رهن بقبوله المادة ٢٧٤ إجراءات .

٣ - إجراءات " إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " .  
" ما لا يوفره " .

استهلال الدفاع مرافعة يطلب سماع الشهود الغائبين . تنازله . من طلبه .  
أثره : صحة القضاء في الدعوى دون سماعهم .

٤ - تزوير . " أوراق رسمية " . اثبات " بوجه عام " .

اثبات التزوير بطرق الاثبات كافة . اعتماد المحكمة في اثبات التزوير على  
ما شهد به الشهود . وما أسفر عنه إطلاعها على المحرر المزور ، متعلق بتقديرها  
للدليل . عدم جواز الجدل في ذلك أمام النقض .

تساند الأدلة في المواد الجنائية . معناه .

٥ - دفاع "الإخلال بحق الدفاع - مالا يوفره" ٩ حكم ، "تسببه . تسببه  
غير معيب" .

تمسك الطاعن بأن ذراعه كان مصابا في تاريخ معاصر لوقوع الاتهام  
المسند إليه . عدم جدواه . طالما لم يكن من شأنه نفي جرائم الإختلاس  
والتزوير المسندة إليه .

- عدم إلتزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل  
شبهة فيه .

١ - الأصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذى تجريه النيابة في تهمة  
موجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى النيابة إستثناء من هذه القاعدة - حق إجراء  
التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا فإذا أجرت النيابة تحقيقا ما في غيبة  
المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه ، وكل ما لاتهم هو التمسك لدى محكمة  
الموضوع بما قد يكون في التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على  
بينة من أمرها .

٢ - تنص المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على  
أنه " لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك " بما مفاده أن الاستجواب  
بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتا  
أو نفيًا أثناء نظرها سواء كان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو المدافعين  
عنهم - لما له من خطورة ظاهرة - لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه  
يبدى في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن  
الأصلى في الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة - وإذا كان ذلك - وكان  
الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استجوابه فيما نسب إليه بل اقتصر على إنكار التهمة  
هند سؤاله عنها وهو لا يدعى في طعنه بأن المحكمة منعت من إبداء ما يروم من أقوال  
أو دفاع ، فإن ما ينهض على الحكم من إخلال بحق الدفاع بقالة أن المحكمة لم تقم  
من تلقاء نفسها باستجوابه في التهمة المسندة إليه - يتون غير سديد .

٣ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحكمة تقرير تلاوة  
لشهادة السابق ابدائها في التحقيق الابتدائي أو محضر جمع الاستدلالات أو أمام

الخبر إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك وهي وإن وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح إلا أن حكمها واجب الاتباع أمام محاكم الجنايات عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه ، وإذا كان الثابت أن محامي الطاعن وإن استهل مرافقته بطلب سماع الشهود الغائبين إلا أنه ما لبث أن عاد فتنازل صراحة عن سماعهم إكتفاء بتلاوة أقرالهم في التحقيقات ثم مضى في مرافقته إلى أن اختتمها بطلبه الحكم ببراءة الطاعن مما نسب إليه فلا تريب على المحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود الغائبين — لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

٤ — لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقييد بدليل معين — لما كان ذلك — وكانت المحكمة قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي استمدت منها ثبوت الادانة وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من ثبوت وقائع التزوير في حق الطاعن ، وكان لا حرج على المحكمة إن هي اعتمدت في اثبات التزوير على شهادة الشهود وما أسفر عنه اطلاعها على المحررات المزورة لتعلق ذلك بسلطتها وتقدير الدلائل فإن الجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض — لما كان ذلك — وكانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة — بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان جماع ما أورده الحكم من الأدلة والفرائض التي اطمانت المحكمة إليها يسوغ ما رتب عليه ويصح استدلال الحكم به على ثبوت وقائع الاختلاس والتزوير في حق الطاعن واطراح ما أناره من دفاع في هذا الشأن فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب لا يكون له محل .

٥ — لما كان ما يثيره الطاعن بشأن إصابة زراعته في وقت معاصر لتاريخ الحادث . لا أثر له على مسئوليته عن جرائم الاختلاس والتزوير التي قارنها — إذ ليس



من شأنه نفي الفعل أو اثبات استعالة حصوله ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة تثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة — التي أوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في حملته لا يكون له محل وينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة القضا .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (أولاً) بصفته موظفاً عمومياً ومن مأموري التحصيل "موظف الإصلاح الزراعي ومدير جمعية قايين البلد الزراعية" إختلس مبلغ ٣٩٤١ ج و ١٦ ملياً والمملوكة لبك التسايف الزراعي والمسماة إليه بسبب وظيفته . (ثانياً) بصفته سالفه الذكر ارتكب تزويراً في أوراق أميرية هي حوافظ متحصلات النقدية أرقام ٦٥٠٥٠ و ٢٦٢٦٠ و ٣٦٢٥٦ و ٣٦٢٥٩ و ٣٢٤٩٥ و ٣٢٩٦ بطريق الاصططاع بأن حررها على غرار صور الحوافظ الصحيحة وأثبت بها مبالغ أقل من تلك المبالغ الثابتة في الأصول الصحيحة لتلك الحوافظ . (ثالثاً) استعمل الأوراق المزورة سالفه الذكر المينة بوصف التهمة الثانية بأن قدمها بعد تزويرها للموظف المختص بذلك التسايف الزراعي بقلين لتحرير قسائم الاستثمارات ٢٤ حسابات من واقعها مع علمه بتزويرها . (رابعاً) بصفته سالفه الذكر ارتكب تزويراً في أوراق أميرية هي أصول قسائم الاستثمارات ٢٤ حسابات المجموعة (أ) أرقام ٣٤٥٢ و ٤٣٥٨٧ و ٤٣٧٦٤ و ١٦٣٤١٥ و ١٧٤٣١٠ و ١٧٤٣٤٩ و ١٧٤٤٩٥ وذلك بطريق الإضافة بأن أضاف أرقام وكلمات غير الأرقام والكلمات الثابتة بها وذلك لزيادة القيمة الثابتة أصلاً بتلك القسائم على خلاف الحقيقة . (خامساً) استعمل الأوراق الأميرية سالفه الذكر المينة بوصف التهمة الرابعة بأن قدمها بعد تزويرها لمراجع حسابات منطقة الإصلاح الزراعي بقلين كدليل على توريده للبائع الثابتة بها مع علمه بتزويرها ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف

الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنابات كفر الشيخ قضت بحضورها عملا بالمواد ٢/١١٢ و ١١٨ و ٢١١ و ٢١٤ مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٢٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبعزله من وظيفته وبإلزامه برد مبلغ ٣٩٤١ ج و ١٦ مليا . ( ثلاثة آلاف وتسعمائة وواحد وأربعين جنيا وستة عشر مليا ) وبتغريمه مثل هذا المبلغ . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن ، هو البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن تحقيقات النيابة العامة قد تمت في غيبة الطاعن عما كان يقتضى من المحكمة استكمال أوجه النقض فيها باستجوابه تفصيلا فيما أسند إليه وسماع باقي الشهود الغائبين أما وأن المحكمة لم تفعل فإن حكمها يكون ميبيا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الوجه من الطعن مردود ، ذلك بأن ما يثيره الطاعن من أن تحقيقات النيابة العامة قد جرت في غيبت لا يعدو أن يكون تعيبا لإجراءات الدعوى السابقة على المحاكمة . ولا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أى منهما هذا النعى فلا يقبل طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض . ومع ذلك فإنه وإن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذى تجريه النيابة في تهمة موجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى النيابة استثناء من هذه القاعدة — حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا . فإذا أبرت النيابة تحقيقا ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه ، وكل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على بينة من أمرها . كما أن المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه : " لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك " . قد أضافت بأن الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتا أو نفيا أثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أو من المحكوم أو المدافعين عنهم — لما له من

خطورة ظاهرة — لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الإدلاء بما يريد الإدلاء به لدى المحكمة . وإذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة استجوابه عما نسب إليه بل انتصر على إنكار التهمة عند سؤاله عنها وهو لا يدعى في طعنه بأن المحكمة منعت من إبداء ما يروم من أقوال أو دفاع ، فإن ما ينهضه على الحكم من إخلال بحق الدفاع بقالة أن المحكمة لم تقم من تلقاء نفسها باستجوابه في التهمة المسندة إليه — يكون غير سليم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد خولت المحكمة تقرير تلاوة الشهادة السابق إبدائها في التحقيق الابتدائي أو مخضرة جمع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك وهي وإن وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح إلا أن حكمها واجب الاتباع أمام محاكم الجنايات عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه ، وإذ كان الثابت أن محامي الطاعن وإن استهل مرافعته بطالب سماع الشهود الغائبين إلا أنه ما لبث أن عاد فتنازل صراحة عن سماعهم اكتفاءً بتلاوة أقوالهم في التحقيقات ثم مضى في مرافعته إلى أن اختتمها بطالب الحكم ببراءة الطاعن مما نسب إليه فإنه لا تريب على المحكمة إن هي قضت في الدعوى دون سماع الشهود الغائبين . لما كان ذلك ، فإن النهي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى باقي أوجه الطعن ، هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الاختلاس وتزوير المحررات الرسمية واستعمالها مع العلم بتزويرها قد شابه الفساد في الاستدلال والتقصير في التسييب ، ذلك بأنه استخلص دون سند مقبول أن الطاعن باشر منفرداً كاتبة أفعال الاختلاس والتزوير التي شملها التحقيق وأسند إليه ارتكاب التزوير في الإيصالات رقم ( ٢٤ ) الخاصة بالباك بقالة أن التزوير صافر من السهل كشفه مع أن إثبات التزوير ينبغي فيه العناية بأهل الخبرة ولا يجوز للمحكمة أن تحمل نعمها فيه على الخبير ومع ذلك فإن ما أورده الحكم من أن الطاعن وحده هو الذي قارف أفعال الاختلاس والتزوير لا يعدو أن يكون استخلاصاً قوامه الظن والتخمين وليس الحزم واليقين ،



كما أنه في مجموعه لا يدحض احتمال تعرض الخزينة للعبث خلال الفترة التي سبقت عملية الجرد ، ثم إن التحقيق قد دل على أن الطاعن كان مصابا بكسر في زواحه استمر به طيلة ثلاثة أشهر من مدة خدمته التي لم تتجاوز خمسة شهور مما يتعذر عليه معه الانفراد بارتكاب جميع وقائع التزوير أو حتى تحرير الاستمارات رقم ٢٤ الخاصة بالبنك . وعلى الرغم من أن الدفاع قد أثار ذلك كله بجريحا لرواية الشهود إلا أن الحكم لم يعرض له بالرد أو المناقشة مما يعنيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وافعة الدعوى في قوله :  
 " إن المتهم .. .. وهو موظف عام بالإصلاح الزراعي انتدب للعمل مديرا للجمعية الزراعية بقلين ، وكانت طبيعة هذا العمل تقتضيه تحصيل مبالغ من المتعاملين مع تلك الجمعية وبنك التسييف الزراعي ثم توريد ما حصله لذلك البنك وتقتضيه كذلك استلام مبالغ من البنك المذكور لصرفها لأعضاء الجمعية مائة الذكر والمستحقين ، وهو بهذه الصفة يعتبر من مأموري التحصيل ، وقد تمكن بهذه الصفة في الفترة من ١٩٦٧/٤/٩ حتى ١٩٦٧/٨/٢٣ من أن يختلس بنية التملك من المبالغ التي حصلها لحساب البنك والإصلاح الزراعي ومما كان في مالهته ومبلغ ٣٩٤١ ج ١٦٦ م وكانت طريفته في ذلك ، على ما بان من الاطلاع على المستندات وأوراق الدعوى هي تدوين المبالغ عند تحصيلها في أصول حوافظ صحيحة تحفظ بالجمعية ثم يحرق غيرها مزورة بدون بها المبلغ الباقي بعد استبعاد ما قرر اختلاسه ليقوم بتوريد ما أثبتته فيهم إلى البنك الذي يعطيه ( إيصال ٢٤ ) يفيد الإيداع ، فيعود إلى تزوير هذا الإيصال ليجعله مطابقا لحافظة التحصيل الأولى الصحيحة وإلى سوف يرفقه بها تدليلا على التوريد . وقد بلغ ما اختلسه بهذه الطريقة ثلاثة آلاف جنيه وستمئة مليم . كما اختلس قيمة شيكين قام بصرفهما من البنك وقيمتها ٣٣٠ ج و ٢٦١ م كما تبين عند جرد الخزينة مالهته عجز آخر مقداره ٦٠ ج و ٧٥٥ م فأصبح مجموع ما اختلسه مبلغ ٢٩٤١ ج و ١٦٦ م . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن الاطلاع على إيصالات التحصيل والإيداع والشيكين اللذين قام بصرفهما من البنك وتقرير برد مالهته وهي أدلة مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . وعرض الحكم لأوجه

الدفاع التي يرددها الطاعن في طعنه وأطرحها في قوله " .. أنه مردود بما شهد به في الجلسة .. .. مراجع حسابات بنك التسليف من أن الموظف الذي يقوم بتحرير الايصال رقم ٢٤ بخلاف ذلك الذي يتسلم المبالغ الثابتة بذلك الايصال مما يهدر دفاع المتهم الذي ساقه بشأن انفراد محسور ذلك الايصال باستلام المبالغ المدونة به وترى المحكمة أن المتهم وحده الذي قام بتدبير كل خطوات الاختلاس مفردا بها وبما اختلسه فهو الذي قام بتحرير الحوافظ المزورة التي يحرق على سند منها الايصال رقم ٢٤ ثم يقوم بتوريد المبلغ الثابت بهذا الايصال ليقوم بعد استلامه بتزويره بجعله متفقا وما حصله أصلا إذ أنه لو لم يكن الأمر كذلك لاعتراض على التصحيح الوارد في الايصالات المزورة والتي ألمت إليها المحكمة من قبل ذلك ان تزويرها على ما بين من اطلاع المحكمة عليها واضح جلي بحيث كان في إمكانية المتهم أن يكتشفه بمجرد تسلم الايصالات إن لم يكن هو فاعله فالتزوير فيها ين يسهل كشفه بالعين المجردة . وأما عن احتمال العبث بالخزينة عهددة المتهم فلأنه مردود بما تفصح عنه الأوراق من أن شيئا من ذلك لم يقع بجانب أن المتهم إذ انصرف من بنك التسليف بعد صرف الشيكين رقمي ١٤٣٠٢٠ ، ١٤٣٠٢١ ترك مفاتيح تلك الخزينة بالبنك مما يثبت أنه لم يكن في مكتته هو فتح الخزينة بعد ذلك وهو أمر يقطع بأنه قد اختلس قيمة هذين الشيكين لنفسه لإستحالة وضعها بالخزينة التي لم تكن بيده مفاتيحها بعد صرف قيمة الشيكين " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، وكانت المحكمة قد ذكرت الأدلة والاعتبارات التي استمدت منها ثبوت الادانة وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من ثبوت وقائع التزوير في حق الطاعن ، وكان لا حرج على المحكمة أن هي اعتمدت في إثبات التزوير على شهادة الشهود وما أسفر عنه اطلائها على المحررات المزورة لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير الدليل فإن الجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون مقيدة القاضي فلا تنظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل ينظر، أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى

ما قصد الحكم منها ومتبعة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه  
وكان جماع ما أورده الحكم من الأدلة والفرائن التي اطاعت المحكمة إليها يسوغ ما رتب عليه.  
ويصح استدلال الحكم به على ثبوت وقائع الاختلاس والتزوير في حق الطامن  
واطراح ما أثاره من دفاع في هذا الشأن ، فإن النعي على الحكم بالفساد  
في الاستدلال والقصور في التسيب لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان  
ما يثيره الطامن بشأن إصابة زراعة في وقت معاصر لتاريخ الحادث — بفرض صحته  
لا أثر له على مسئوليته عن جرائم الاختلاس والتزوير التي قارنها — إذ ليس  
من شأنه نفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع  
المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد  
دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، فإن ما يثيره الطامن في حملته  
لا يكون له محل ويخل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارتة أما محكمة النقض  
ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنتية ، والدكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
ومحمد حلي راغب .

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٨ القضائية

كحول . قانون . "تفسيره" . وصف التهمة . رسوم إنتاج . غش .  
جمارك . تهريب جمركي . ارتباط . دفعوع . "الدفع بعدم جواز نظر الدعوى  
لسابقة الفصل فيها" .

قضاء المحكمة في الدعوى . أثره . عدم جواز إعادة نظرها . إلا بالطعن  
في حكمها بالطرق المقررة قانونا .

عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد بعد الحكم فيها نهائيا . ضد ذات  
المتهم . ولو بناء على وصف جديد . أساس ذلك . المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥  
إجراءات .

عرض المتهم كحولا غير مطابق للاوصفات . انطوائه في ذاته على حيازته له  
دون أداء رسوم الإنتاج عنه . محاكمته عن التهمة الأولى نهائيا . أثره .  
عدم جواز محاكمته عن التهمة الثانية . المادة ١/٣٢ ع .

١ - لا كان القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ - بتنظيم تحصيل رسوم  
الإنتاج والاستهلاك على الكحول - قد نص في البند (١) من المادة ١٨ منه  
على أنه "تعتبر مادة مهربة وتضبط (١) الكحول والسوائل الكحولية المحتجة

في معمل أو مصنع غير مرخص طبقا للبند السابعة وكذلك المواد الأولية التي توجد فيه مما يمكن استعماله في صناعة الكحول " وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد كون الكحول متجبا في معمل أو مصنع غير مرخص طبقا للقانون يعتبر مادة مهربة ويضبط ويشكل مخالفة لأحكام القانون آتف الذكر معاقبا عليها بمقتضى أحكام المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يسوغ القول بأن فعل عرض كحول — غير مطابق للوصفات — للبيع ، ينطوي في ذاته — في خصوصية الدعوى المطروحة على حيازته متجبا في معمل أو مصنع غير مرخص به وبالتالي مهربا من أداء رسوم الإنتاج ، ومن ثم فإنه يمثل فعلا واحدا تقوم به جريمتان — لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ويعنى ذلك أن تلتزم المحكمة في هذه الحالة بأن تقضى في الفعل على أساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه ، مما مقتضاه أن تبحث المحكمة الفعل الذي ارتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية التي يحتملها ، وهي مختصة بالنظر في ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها ، وهي متى أصدرت حكمها في الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة ، وذلك على ما سجلته المادتان ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء من ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، وكانت الواقعة التي طلبت سلطة الاتهام محكمة الطاعن عنها في اللجنة رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧١ جرجا — موضوع الطعن المائل — سبق أن طرحت على المحكمة — التي خولها القانون سلطة الفصل فيها — في اللجنة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا وأصدرت فيها حكما نهائيا ضد الطاعن ، فإن المحكمة إذ هادت إلى نظر الدعوى — بوصف آخر للفعل وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة — عملا بنص المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائيا في الجذحة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جريا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حازا كولا لم يؤديا عنه رسوم الانتاج وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة جنح مركز جرجا الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الانهاام بتفريم كل من المتهمين خمسة جنهات وغلق محل كل منهما خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ مكان التنفيذ والمصادرة وإلزامهما متضامنين بأن يؤديا لمصلحة الجمارك مبلغ ٣٥٧ ج و ٧٦٠ م قيمة الرسوم والتعويض فعارضا ، وأثناء نظر المعارضة ادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين بمبلغ ٣٥٧ ج ، ٧٦٠ م وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفا ، ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا ( أولا ) بقبول الاستئناف شكلا ( ثانيا ) برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبنظرها ( ثالثا ) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفهها بغير طلب من مدير عام مصلحة الجمارك وبقبولها ( رابعا ) وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف . بالنسبة للتمم الثاني وبراءته مما أسند إليه ورفض التعويض بالنسبة له وتأيد الحكم بالنسبة للتمم الأول في شأن العقوبة والمصادرة وتعديل الحكم بالنسبة للتعويض وذلك بالزامه بأن يؤدي إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٦٢ ج و ٢٤٠ م رسم الانتاج و ١٨٦ ج و ٧٢٠ م تعويض . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ دانه بجريمة حيازة كحول لم يؤد عنه رسوم الإنتاج رغم سابقة الفصل نهائيا في الواقعة موضوع هذا الاتهام في اللجنة رقم ١٤٠٨ سنة ١٩٧٠ جرجا ، ذلك أن الحكم في هذه الدعوى استغرق جميع الأوصاف التي يمكن أن تنطبق قانونا على العمل الذي اقترفه الطاعن وأصبح من غير الجائز تقديمه إلى المحاكمة الجنائية من ذات العمل في الدعوى الحالية وقد كان تحت نظر المحكمة عند نظرها اللجنة رقم ١٤٠٨ سنة ١٩٧٠ جرجا ، إذ طلبت مصلحة الإنتاج في مذكرة دفاعها المقدمة فيها معاقبة الطاعن طبقا لأحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول — وشمله قيد النيابة لمواد الاتهام فيها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن — والمتهم الثاني — في اللجنة رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧١ جرجا — موضوع الطعن المائل — لمحاكمتها بوصف أنهما في يوم ١٩٦٩/٦/٢٥ بدائرة مركز جرجا — حازا كحولا لم يؤدبا عنه رسوم الإنتاج ، وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والمرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ وقضت المحكمة غيابيا بتغريم كل منهما خمسة جنيهات وغلق محله خمسة عشر يوما والمصادرة وإلزامهما متضامين بأن يؤدبا لمصلحة الجمارك مبلغ ٣٥٧ ج و ٧٦٠ م قيمة الرسوم والتعويض بلا مصروفات ، وعارض المتهمان وأسا دفاعهما على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا ، ورفضت المحكمة هذا الدفع وقضت بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه ، واستأنف المتهمان هذا الحكم وتمسكا بذات الدفع وقضت المحكمة الاستئنافية برفضه وبمحكمة الطعون فيه بالنسبة للطاعن وبالإلغاء والبراءة ورفض التعويض بالنسبة للتهمة الأخرى للدعوى واستأنفت المحكمة في رفضها الدفع إلى أن الدعويين وإن كانتا قد اتحدتا في الخصوم إلا أنهما مختلفان موضوعا وواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة

مفردات اللجنة رقم ١٤٠٨ سنة ١٩٧٠ جربا المضخومة — أن محلها يوجب في أن إدارة إنتاج القاهرة حصلت على عينة من الكحول المعروض للبيع في محل الطامن تبين من تحليلها أنها غير مطابقة للواصفات القياسية لعدم توافر الخواص الطبيعية المميزة للصنف بها ، وأنها غير مطابقة للعينة الممثلة للعملية بما يعد معه الكحول المأخوذ منه هذه العينة مجهول المصدر ومهرب من الرسوم ، وقد ألقى الطامن مسئولية هذه النتيجة على المتهم الآخر في الدعوى بوصفه مسئولاً عن المعمل الذي باعه الكحول ، وانتهت إدارة الإنتاج إلى طلب إحالة الطامن والمتهم الآخر إلى المحاكمة لمعاقبتهما بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ومطالبتهم بمبلغ ٣٥٧ ج و ٧٦٠ ملياً قيمة الرسوم والتعويض وقد أمرت النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ضد المتهمين لمحاكمتهم وفقاً لأحكام القانونين سالفى الذكر بوصف أن الطامن في ١٩٦٩/٦/٢٥ وعرض للبيع شيئاً من مشروبات الإنسان "كحول" مغشوشاً وبوصف أن المتهم الآخر غش الكحول ، وقضى نهائياً في الدعوى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بتغريم الطامن خمسة جنيهات والمصادرة وبراءة المتهم الثانى ، وقد أشر وكيل النيابة على الأوراق بتاريخ ١٩٧١/٤/٦ بنسخ صورة هذا المحضر وتخصيصه عن واقعة حيازة كحول لم تسدد عنه رسوم الإنتاج ضد ذات المتهمين — وهو المحضر الذى قيد برقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧١ جنح جربا موضوع هذا الطعن . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ — بتنظيم نحصيل رسوم الإنتاج والاستهلاك على الكحول — قد نص في البند (أ) من المادة ١٨ منه على أنه : "تعتبر مادة مهربة وتضبط (أ) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة في معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للمادة السابعة وكذلك المواد الأولية التى توجد فيه مما يمكن استعماله في صناعة الكحول" وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد كون الكحول منتجاً في معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للقانون يعتبر مادة مهربة ويضبط ويشكل مخالفة لأحكام القانون آنف الذكر معاقباً عليها بمقتضى أحكام المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يسوغ القول بأن فعل عرض كحول — غير مطابق للواصفات — للبيع ، ينطوى في ذاته — في خصوصية الدعوى المطروحة — على حيازته منتجاً في معمل أو مصنع غير مرخص به وبالتالى مهرباً من أداء رسوم الإنتاج ، ومن ثم فلأنه يمثل فعلاً واحداً تقوم به جريمتان . لما كان ذلك ،

وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه :  
 « إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة الى عقوبتها أشد  
 والحكم بعقوبتها دون غيرها » وينى ذلك أن تلتزم المحكمة في هذه الحالة بأن  
 تقضى في الفعل على أساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه ،  
 مما يقتضاه أن تبحث المحكمة الفعل الذي ارتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية  
 التي يحتملها ، وهي مختصة بالنظر في ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات  
 الجنائية وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها ، وهي متى أصدرت  
 حكمها في الدعوى فلا تملك إمادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة  
 في القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً  
 بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة ، وذلك على ما سجلته المادتان ٤٥٤ و ٤٥٥  
 من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء  
 من ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، وكانت  
 الواقعة التي طلبت سلطة الاتهام محاكمة الطاعن عنها في اللجنة رقم ٢٩٥٠  
 لسنة ١٩٧١ جرجا - موضوع الطعن المائل - سبق أن طرحت على المحكمة -  
 التي خولها القانون سلطة الفصل فيها - في اللجنة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا  
 وأصدرت فيها حكماً نهائياً ضد الطاعن ، فإن المحكمة إذ عادت الى نظر الدعوى -  
 بوصف آخر للفعل وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت  
 ولايتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون  
 خطأ يؤذن لهذه المحكمة - عملاً بنص المادة ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
 في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الحكم  
 على مقتضى القانون بالقضاء بعدم جواز الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائياً في اللجنة  
 رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجا .



## جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين ، أحمد فؤاد جنية ، ودكتور أحمد رفعت خفاجي ، وأحمد طاهر خليل ،  
ومحمد حلمي رافق .

( ١٤٨ )

الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ القضائية

١ - خطأ . مسئولية جنائية . اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببه .  
سبب غير معيب " نقض " أسباب الطعن - ما لا يقبل منها " قتل خطأ .  
إصابة خطأ . خطأ طبي .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي .

- عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .  
اطمئنانها إلى الأداة التي عولت عليها . مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي  
ساقها الدفاع ختمها على عدم الأخذ بها .

٢ - اثبات " بوجه عام " . يقرائن . حكم . " تسببه - تسبب غير  
معيب " . نقض " أسباب الطعن - ما لا يقبل منها " . قتل خطأ .  
إصابة خطأ .

العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة  
عليه . عدم اشتراط أن يكون كل دليل منها قاطعاً في كل جزئية من جزئيات  
الدعوى . كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ولو عن  
طريق الاستنتاج .

سمّاح المتهم — وهو صيدلى — لعامله لديه بتمبئة أملاح السلوفات  
في عبوات صغيرة — تعبئتها بدلا منها مادة البزموت السامة . تناول المجنى عليهم  
لها ووفاة بعضهم واصابة الآخرين . مساءلة المتهم عن جرمى القتل والإصابة  
الخطأ . سائغة .

٣ — إثبات "خبرة" . "بوجه عام" محكمة الموضوع "سلطتها في نظر  
الدعوى" . رابطة سببية . حكم "تسببه — تسبب غير معيب" .

حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم . لها الجزم  
بما لم يجزم به متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها .

١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية  
التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة  
مقبولة لها أصلها في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة  
الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي  
إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عوات عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي  
ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان دلة اطراحها  
إياها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن استنادا إلى أدلة  
الثبوت التي أوردتها واطمأن إليها في ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن وهي أدلة  
سائغة مستمدة من أصلها الثابت في الأوراق ، فإن الحكم يكون بريئا من قالة  
القصور في التسبب الذي رماه به الطاعن .

٢ — العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بنسب  
على الأدلة المظروحة عليه بادانة المتهم أو براءته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة  
التي يعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئياته  
الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكال بعضها بعضا ومنها مجمعة  
تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمنافسته على حدة دون باقى الأدلة  
بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة

في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قد مهد إلى العاملة ... .. على خلاف ما تفرضه عليه أصول مهنته - بتعبئة أملاح السلفات في عبوات مدغيرة فقاهت بتعبئة مادة البزوت السامة في تلك العبوات بدلا من أملاح سلفات الماغنسيوم وتناول المجنى عليهم محتويات بعض تلك العبوات فظهرت عليهم أعراض التسمم بالبزوت مما أدى إلى وفاة بعضهم وإيذاء الآخرين ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه من النعي لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا في شأن تصوير وقوع الحادث وحق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها أصابها من الأوراق - واطراح ما رأت الالتفات منه منها مما لا تقبل مصادرتها فيه أو الخوض في مناقشته أمام محكمة النقض .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبما كشفت عنها قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها ، كما أن لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الطبيب الشرعي دون باقي التقارير المقدمة في الدعوى واستخلص من ذلك توافق رابطة السببين بين خطأ الطاعن ووفاة وإصابة المجنى عليهم ، فإن منعي الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا - تسبب خطأ في موت كل من ... و ... و ... و ... وكان ذلك نتيجة إخلاله إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهنته بأن أوكل القيام بتحضير دواء لإحدى العاملات بصيدليته في حين أنه المكلف بذلك فاختلطت بالدواء شوائب سامة عند التعبئة وتناولها المحنى عليهم فحدث بكل منهم الإصابات الميمنة بالتقارير الطبية المرفقة والتي أودت بحياتهم . (ثانيا) تسبب خطأ في إيذاء كل من ... و ... و ... وكان ذلك راجعا إلى إخلاله إخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهنته على النحو المبين بالتهمة الأولى في شأن تعبئة الدواء والذي تناوله كل من المحنى عليهم فحدث بهم الإصابات الميمنة بالتقارير الطبية المرفقة . وطلبت عقابه بالمادتين ٢/٢٣٨ ، ٢/٢٤٤ من قانون العقوبات ، وادعى ... و ... مدنيا قبل المنهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح محرم بك الجزئية قضت حضوريا عملا بمبادئ الإتهام بتغريم المنهم مائة جنيه عن التهمتين وبالزام المنهم بأن يؤدي للدعيتين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفه المحكوم عليه . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد شابه قصور في التسبيب - انطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أغفل الرد على ما دفع به الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية من انتفاء ركن الخطأ في حقه إذ أنه لم يخالف أصول مهنته لأن تعبئة مادة سلفات المساغسيوم التي بيعت للمجنى عليهم تمت تحت إشرافه وأن تحليل ما كان معبأ لديه من تلك المادة لم يسفر عن وجود شوائب ضارة أو سامة بها . كما استخلص الحكم دون

سند من الأوراق أن العاملة بالصيدلية قامت بتعبئة مادة البزموت السامة بدلا من سلفات الماغنسيوم ورتب على ذلك اداة الطاعن مع أن تقرير الطبيب الشرعي قد انتهى إلى أن مادة البزموت غير سامة ولم يحزم التقرير بسبب الوفاة نظرا لخلو مادة سلفات الماغنسيوم التي جرى تحليلها من أية مواد سامة وارجع التقرير احتمال وجود المادة السامة فيما استعملته والدة المبنى عليهم في إذابة مادة السلفات ، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتواقربه أركان جرمي القتل والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي حولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة اطراحها إياها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها واطمأن إليها وحول عليها في ثبوت ركن الخطأ في حق الطاعن وهي أدلة سائغة مستمدة من أصلها للثابت في الأوراق ، فإن الحكم يكون بريئا من قالة القصور في التسبيب الذي رماه به الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي الاقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها وممتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما

تكشف الحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قد عهد إلى العاملة ... .. على خلاف ما تفرضه عليه أصول مهنته — بتعبئة أملاح السلفات في عبوات صغيرة فقامت بتعبئة مادة البزموت السامة في تلك العبوات بدلا من أملاح سلفات الماغنسيوم وتناول المجنى عليهم محتويات بعض تلك العبوات فظهرت عليهم أعراض التسمم بالبزموت مما أدى إلى وفاة بعضهم وإيذاء الآخرين ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه من النعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في شأن تصوير وقوع الحادث وحق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها — والتي لا يجادل الطاعن في أن لها أصلها من الأوراق — واطراح ما رأت الالتفات عنه منها مما لا تقبل مصادرتها فيه أو الخوض في مناقشته أمام محكمة انتقض لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعي في تقريره متى كانت وقائع الدعوى حسبما كشفت عنها قد أيدت ذلك عنده وأكده لديها ، كما أن لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم في الدعوى ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما هداه إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الطبيب الشرعي دون باقي التقارير المقدمة في الدعوى واستخلص من ذلك توافق رابطة السببية بين خطأ الطاعن ووفاته وإصابة المجنى عليهم ، فإن منعي الطاعن في هذا الصدد يكون غير قوي. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة .



## جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المدّشرين :  
أحمد فؤاد جنيته ، صلاح محمد نصار ، محمد حلي واغب ، وجمال منصور .

( ١٤٩ )

### الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٩٠ القضائية

تصرف في سلعة قبل سداد أقساطها . جريمة . " أركانها " . قانون .  
" تفسيره " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . ما يوفره " . حكم . " تسببه " .  
تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن " . ما يقبل منها " .  
بيع بالتقسيط .

عدم الوفاء بكامل أقساط المبيع . ركن في جريمة المادة ٤٢ من القانون ١٠٠  
لسنة ١٩٥٧ . إدعاء الوفاء بها . دفاع جوهرى . مثال .

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع  
التجارية قد جرى نصها على أنه " يخطر على المشتري — بدون إذن سابق  
من البائع — أن يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات في السلعة موضوع  
التقسيط قبل الوفاء بثمنها " . وكان بمفاد نص هذه المادة أن مجرد التصرف  
في السلعة موضوع التقسيط لا تحقق به الجريمة المنصوص عليها والمؤتممة  
بمقتضى نص المادة ٥٥ من ذات القانون إلا إذا جرى هذا التصرف قبل  
الوفاء بثمن هذه السلعة ، ومن ثم فإنه يتعين على الحكم — حتى يستقيم  
قضائه بالادانة أن يبين توافر هذا الركن في الدعوى . لما كان ذلك ،  
وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة  
أن المدافع عن الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية وفي المذكرة

المصرح له بتقديمها على أن الطامن قام بسداد باقى الأقساط المستحقة عليه من ثمن الآلة المباعة له بالتقسيط ضمن حساب بينه وبين المدعى بالحق المدنى لم يصنف بعد وهو محل نزاع فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة ، ولما كان هذا الدفاع يتلقى بركن له أثره فى الدعوى وقد ينبى على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه ، فانه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بالطريق المباثر أمام محكمة جنح الساحل الجزئية ضد الطامن بوصف أنه تصرف فى سلعة مبيعة له بالتقسيط قبل الوفاء بقيمتها ودون إذن سابق من البائع . وطلب عتاقه بالمادتين ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ وإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمدى الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لا يقاى التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة التصرف فى سلعة مبيعة له بالتقسيط قبل الوفاء بثمنها قد شابه قصور فى التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطامن تمسك فى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأنه أوفى للمدعى بالحق المدنى بباقى ثمن السلعة المباعة له بالتقسيط ضمن حساب محل نزاع قائم بينهما فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى

شمال القاهرة، غير أن الحكم سكت من هذا الدفاع الجوهرى لإيراد له وردا عليه مما يبيح بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — أورد تسببا لقضائه ما محصله أن المدعى بالحق المدنى أقام الدعوى بطريق الادعاء المباشر بصحيفة أرفق بها حافظة مستندات — ثابت بها أن المدعى بالحق المدنى باع للطاعن مخروطة بموجب عقد بيع بالتقسيط مع الاحتفاظ بحق الملكية، غير أن الطاعن لم يقم بسداد باقى الأقساط المستحقة عليه وتمصرف فى المخروطة رغم إنذاره بإعادتها أو الوفاء بثمنها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية قد جرى نصها على أنه "يحظر على المشتري — بدون إذن سابق من البائع — أن يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات فى السلعة موضوع التقسيط قبل الوفاء بثمنها " . وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد التصرف فى السلعة موضوع التقسيط لا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها والمؤتممة بمتضى نص المادة ٥٤ من ذات القانون إلا إذا جرى هذا التصرف قبل الوفاء بثمن هذه السلعة . ومن ثم فإنه يتعين على الحكم — حتى يستقيم قضاؤه بالادانة أن يبين توافر هذا الركن فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية وفى المذكرة المصرح له بتقديمها على أن الطاعن قام بسداد باقى الأقساط المستحقة عليه من ثمن الآلة المباعة له بالتقسيط ضمن حساب بينه وبين المدعى بالحق المدنى لم يصف بعد وهو محل نزاع فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة ، ولما كان هذا الدفاع يتعلق بركن له اثره فى الدعوى وقد ينبى على تحقيقه تغير وجه رأى فيها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه ، فإنه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .



## جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمعة ، وأيوب بكر الديب .

(١٥٠)

### الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ القضائية

محاماة . نظام عام . نقض . " إجراءات الطعن " .  
 إجراءات التقاضي . من النظام العام .

الطعن في قرارات الجمعية العامة للمحامين ومجلس النقابة . وجوب التقرير به  
 في قلم كتاب محكمة النقض . إقامة الطعن أمام محكمة أخرى . وقضاؤها  
 بعدم الاختصاص والاحالة . أثره : عدم قبول الطعن .

إن المادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه لو ذر  
 العدل أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفي القرارات  
 الصادرة منها بتقرير يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض " الدائرة الجنائية "   
 خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بالتشكيل وبالقرارات وكذلك لمحامين محاميا على  
 الأقل جميعهم حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة  
 منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب  
 محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على إمضاءاتهم  
 ويجب أن يكون الطعن مسببا وإلا كان غير مقبول شكلا - لما كان ذلك ،  
 وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى  
 وأحالت دعوى الطعن بحالتها إلى هذه المحكمة - محكمة النقض - باعتبارها  
 المختصة بنظرها طبقا للمادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ولم يقرر

الطاعن بالطعن على هذا الحكم بطريق الاستئناف ولما كانت إجراءات التقاضى من النظام العام وإذا كان الطعن فى قرارات الجمعية العمومية للمحامين لم يقدم لهذه المحكمة طبقاً للقواعد والشروط الواردة فى هذه المادة الأخيرة فإن الطعن يكون غير مقبول .

## الوقائع

أقام الطاعن دعواه أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية — ضد المطعون ضدهما بطلب الحكم بإلزامهما بصفتهم بأن يدفعاً له فرق معاشه المستحق له من المدة من أول يناير حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٦ وقدره ستائة وثمانية وأربعين جنيهاً بخلاف ما يستجد بواقع ستة وثلاثين جنيهاً شهرياً مع إلزامهما المصاريف . والمحكمة المذكورة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى الدائرة المختصة بمحكمة النقض طبقاً للمادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

## المحكمة

من حيث إن الوقائع تجل فى أن الجمعية العمومية للمحامين أصدرت قراراً يوم ١٩٧٤/١١/٢٩ برفع معاش التقاعد للمحامين إلى مبلغ خمسة وسبعين جنيهاً لمن أمضى بالاشتغال بالمحاماة ثلاثين سنة ومبلغ تسعين جنيهاً لمن أمضى بالاشتغال بالمحاماة أربعين سنة كما قضى بزيادة المعاش بالنسبة للعاملين بقوانين المعاشات السابقة بنسب مختلفة منها نسبة عشرين فى المائة للعاملين بنظام المعاشات الذى يعطى معاشات بمحدد أقصى أربعين جنيهاً وتقاضا لذلك القرار أخطرت وزارة المالية الطاعن بأن معاشه أصبح ثمانية وأربعين جنيهاً بدلاً من أربعين جنيهاً اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٥ فأقام الطاعن الدعوى .. .. أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد كل من نقيب المحامين بصفته ووزير المالية بصفته طلب فيها الحكم بإلزامهما بأن يدفعاً له فرق معاشه المستحق له عن المدة من أول يناير سنة ١٩٧٥ حتى آخر يونيو سنة ١٩٧٦

وقدوة ستائة وثمانية واربعون جنيتها بخلاف ما يستجد بواقع ستة وثلاثين جنيتها والزام المدعى عليهما المصاريف والأتعاب والنفاذ بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى الدائرة المختصة طبقا للمادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ولم يسأف الطاعن ذلك الحكم .

وحيث إن المادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه "لوزير العدل أن يطعن في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفي القرارات الصادرة منها بتقرير يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض" "الدائرة الجنائية" خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بالتشكيل وبالقرارات . وكذلك يجوز للمحامين محاميا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على امضاءاتهم . ويجب أن يكون الطعن مسبيا وإلا كان غير مقبول شكلا " لما كان ذلك ، وكانت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأحالت دعوى الطاعن بحالتها إلى هذه المحكمة — محكمة النقض — باعتبارها المختصة بنظرها طبقا للمادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ولم يقرر الطاعن بالطعن على هذا الحكم بطريق الاستئناف ولما كانت إجراءات التقاضى من النظام العام وإذا كان الطعن فى قرارات الجمعية العمومية للمحامين لم يقدم لهذه المحكمة طبقا للقواعد والشروط الواردة فى هذه المادة الأخيرة فإن الطعن يكون غير مقبول .



## جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المحققين :  
 محمد عبد الواحد الديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمعة ، وأبو بكر الديب .

( ١٥١ )

### الطعن رقم ١٨١ لسنة ٩٩ القضائية

أمر حفظ . أمر بالألا وجه . دعوى جنائية . نصب . نقد .

أمر الحفظ الصادر من نيابة الشئون المالية في جريمة نقد . لعدم صدور طلب برفع الدعوى الجنائية عنها . عدم امتداده إلى جريمة النصب المرتبطة بها .  
 أساس ذلك ؟

جواز امتحان الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .  
 من أي تصرف أو إجراء آخر يدل عليه . اقتراب صدور أو الأخذ فيه بالظن .  
 غير جائز .

من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ . ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن نيابة الشئون المالية بعد أن باشرت التحقيق في جريمة التعامل بالنقد الأجنبي المستندة إلى المطعون ضده وآخرين رأت الأمر يقيد بها بدعوى الشكاوى وحفظها إدارياً لإزاء رفض إدارة النقد الآن لها برفع الدعوى الجنائية عنها ومن ثم قامت النيابة المختصة بمباشرة التحقيق في وقائع النصب وأقامت الدعوى الجنائية عنها قبل المطعون ضده

طالبة عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات بوصفه مرتكباً لجريمة النصب التي لا شأن لنيابة الشئون المالية بالتصرف فيها . ولما كان لكل من واقعتي التعامل بالنقد الأجنبي والنصب ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما ، وكان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً في الدلالة على انصراف إرادة سلطة التحقيق المختصة بإصداره إلى صرف النظر عن الجرائم التي تناولها التحقيق وإن جاز أن يستفاد الحفظ استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه إلا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن ، وإذا كان المستفاد من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية بقيد الأوراق بدفع الشكاوى وحفظها إدارياً إنما انصب على واقعة التعامل بالنقد الأجنبي التي لم تأذن إدارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنها دون غيرها من وقائع النصب التي رفعت بشأنها الدعوى الجنائية ، فإنه لا حجة له بالنسبة لها ولا يقوم في صحيح القانون مانعاً من نظر الدعوى الجنائية عنها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : توصل إلى الاستيلاء على مبلغ مائة وثلاثة وعشرين ألف مارك الماني وسبعة آلاف دولار أمريكي من . . . . . وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام المجنى عليه بوجود مشروع كاذب وباتخاذ صفة غير صحيحة — وذلك بأن ادعى المجنى عليه كذبا الوكالة عن عدد من الرأسماليين السعوديين الذين يرضون في اقراض أموالهم بعقود طويلة الأجل واتفق مع المجنى عليه على تحرير ثلاث من العقود يقرضه الممولون السعوديون بموجبها ثلاثمائة وخمسين مليون دولار أمريكي وثلاثمائة مليون جنيه استرليني ، ثم سلمه واحد من تلك العقود حيث وقع المجنى عليه وصدق على توقيعه لدى موثق بمدينة ميونيخ ورده للطاعن حيث زعم له أنه سيرسله لمدينة بيروت ليوقع عليه الطرف الآخر الممول وحصل من المجنى عليه بناء على ذلك على مبلغ خمسين ألف مارك الماني على أنه من حساب مصاريف القرض .

ثم استمر في الحصول منه على باقي المبالغ المستولى عليها على أنها ضمن تلك المصاريف مقررا ادعائه بوجود المشروع الكاذب باتصالات هاتفية مدعيا أنها تتم مع موكله المزعومين وبيرقيات يرسلها للمجنى عليه يطلب منه فيها الحضور لمقابلة هؤلاء الموكلين أو لانتهاء الصفقة باستلام عقود القرض وشيكات المبالغ المقرضة وكذلك بعرض مستندات محررة باللغة العربية التي يجهلها المجنى عليه على أنها تلك العقود والمشروعات الوهمية ثم بتقديم والده المتهم الثاني مدعيا صلته به ... .. وسفره لمقابلته لانتهاء موضوع الصفقة وتأكيده وتأيد المتهم الثاني لتلك الصفقة وبصلته ... .. وسفره لاستحضار توكيل منه لابنه الطاعن يمكنه من انتهاء الصفقة كما عمد الطاعن في سبيل توليد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق ما يدعيه من مشروع كاذب الادعاء بصلته ... .. وبتكليفه بمأوريات مصرية خارج البلاد من الجهات المختصة وأنه بات مقررا تعيينه وزيرا أو سفيرا لمصر في بون. وقد اتخذ المجنى عليه بتلك الأكاذيب والأقوال والأفعال الصادرة من الطاعن وسيلة بناء على ذلك المبالغ المستولى عليها آنفة الذكر. وطابت عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات. ومحكمة جنح سيدى جابر الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ثلاثمائة جنيه لايقاف التنفيذ. فاستأنف. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة التقرير بالأوجه لإقامتها. فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ.

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى عن جريمة النصب المسندة إلى المطعون ضده تأسيسا على سابقة صدرت أمر بالحفظ عنها من نيابة الشئون المالية قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الأمر الذي اعتمد عليه الحكم لم يصدر من نيابة الشئون المالية إلا عن جريمة التعامل بالنقد الأجنبي وهو ما تدل عليه عبارته، فلا تستطيل حججته إلى جريمة النصب التي رفعت بشأنها الدعوى الجنائية لاستقلال كل من الجريمتين عن الأخرى.



وحيث أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم جواز نظر الدعوى عن جريمة النصب المسندة إلى المطعون ضده في قوله : "أنه يبين من مطالعة التحقيق رقم ٢ لسنة ١٩٧٣ إداري مالية سيدى جابر الذى باشرته نيابة الشئون المالية والتجارية أن هذه النيابة أثناء تحقيقها الوقائع القدية المسندة إلى المتهم وجهت إليه الاتهام بالنصب وإذ رأت إدارة النقد عدم الإذن برفع الدعوى أمر السيد المحقق بحفظ الأوراق بإداريا في ١٩٧٣/٧/٥ ثم أفرد بعد ذلك تحقيق آخر للواقعة المطروحة انتهى إلى تقديم المتهم للحاكم في ١٩٧٦/٣/١١ . ولما كان أمر الحفظ الصادر بعد تحقيقات أجرتها نيابة الشئون المالية هو في حقيقته أمر بالأوجه لإقامة الدعوى يمنع من العودة إلى مسامحة المتهم عن الواقعة التي كانت موضوع التحقيق إلا إذا أُلغى الأمر بالطرق المقررة قانونا وهو ما لم يحدث ، وأنه وإن كانت نيابة الشئون المالية نيابة متخصصة ، لأن ذلك لا يمنع الحصانة من قرارها بشأن الواقعة المطروحة إذ هي جزء من النيابة العامة وقد ارتبطت الواقعة المطروحة بالوقائع الأخرى موضوع التحقيق التي شملها أيضا وليس في التحقيقات الجديدة ما يضيف جديدا إلى الواقعة المبلغ بها ذاتها قبل صدور القرار بالأوجه ومن ثم تخلص المحكمة إلى إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الأمر بالأوجه لإقامتها .." لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ . ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن نيابة الشئون المالية بعد أن باشرت التحقيق في جريمة التعامل بالنقد الأجنبي المسندة إلى المطعون ضده وآخرين رأت الأمر بقيدها بدعوى الشكاوى وحفظها إداريا إزاء رفض إدارة النقد الإذن لها برفع الدعوى الجنائية عنها ثم قامت النيابة المختصة بمباشرة التحقيق في وقائع النصب وأقامت الدعوى الجنائية عنها قبل المطعون ضده طالبة عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات بوصفه مرتكبا لجريمة النصب التي لا شأن لنيابة الشئون المالية بالتصرف فيها . ولما كان لكل من واقعي التعامل بالنقد الأجنبي والنصب ذاتية خاصة وظروف خاصة

تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة السبب في كل منهما، وكان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحاً في الدلالة على انصراف إرادة التحقيق المختصة بإصداره إلى صرف النظر عن الجرائم التي تناولها التحقيق ، وأنه وإن جاز أن يستفاد الحفظ استنتاجاً من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه إلا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن ، وإذا كان المستفاد من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية بقيد الأوراق بدقر الشكاوى وحفظها إدارياً إنما انصب على واقعة التعامل بالنقد الأجنبي التي لم تأذن إدارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنها دون غيرها من وقائع النصب التي رفعت بشأنها الدعوى الجنائية عنها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب عكمة ثانياً درجة من نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : محمد عبد الواحد القديب ، وفاروق راتب ، وحسن جمه ، وأبو بكر القديب .

(١٥٢)

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٩٩ القضائية

إثبات . "شهود" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب معيب " . نقض .  
"أسباب الطعن ما يقبل منها" .

التدخل في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عباراتها .  
غير جائز .

استناد الحكم على فروض تناقض صريح رواية الشاهد يعيبه .

إقامة الحكم قضاءه . عند الموازنة بين الدليلين الفني والقولي فيما تضمنه  
أولهما من أن إصابات المجنى عليه قطعية وما جاء في ثانيهما من أن هذه الإصابات  
بعضها ناري والآخر قطعي . على افتراض أن المجنى عليه في زحمة الحادث  
لم يستطع تحديد كيفية حدوث بعض إصاباته . وهو افتراض لا يقوم في حق  
شاهد الرؤية الآخر الذي اعتمد على أقواله . يعيبه . بالتدخل في روايتهما على  
وجه يخالف صريحها .

لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف  
صريح عبارتها ، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل  
ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمانت إليها أو تطرحها إن لم تتق بها ، لما كان ذلك  
وكان يبين مما أثبتته المحكمة عند تحصيله لواقعة الدعوى ومردده لأقوال المجنى عليه  
وشاهد الرؤية ... ما يفيد أن الطاعن الأول طعن المجنى عليه بسكين في ذراعه



الأسير وبعد ذلك لاحقه بقية الطاعنين من الثانى إلى السابع وأطلقوا عليه الأهيرة النارية بقصد قتله فأصابوه في ظهره وفي خصيته من الخلف على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى من أن إصابات المجنى عليه ومن بينها إصابة الظهر وإصابة الصنفين جميعها ذات طبيعة قطعية طعنية تحدث من جسم صلب ذى حافة حادة مدببة الطرف — فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضا بين الدليلىن القولى والفنى ، وكان الحكم إذ تصدى للواءمة بين هذين الدليلىن قد أقام قضاءه في هذا الشأن على افتراض أن المجنى عليه في زحمة الحادث لم يستطع تحديد كيفية حدوث إصابتي ظهره وخصيته وهو اعتبار فضلا عن أنه لا سند له من أقوال المجنى عليه نفسه ، فإنه لا يقوم في حق شاهد الرؤية الآخر الذى اعتمد الحكم على أقواله فإن الحكم بما أوردده يكون قد تدخل في رواية الشاهدين وأخذ بها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ومن ثم يبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلىن القولى والفنى لما يرفع . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم ( أولا ) شرعوا في قتل ... .. عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدوا العزم على قتله وأعدوا لذلك آلة حادة وأسلحة نارية مششخنة واتجهوا إلى المكان الذى أيقنوا تواجده فيه وما أن ظفروا به حتى طعنه الأول بتلك الآلة الحادة في عضده الأسير وظهره وأطلق الآخرون عليه المقذوفات من أسلحتهم النارية قاصدين جميعا من ذلك ازهاق روحه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . ( ثانيا ) المتهمون من الثانى إلى السابع : أ — أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة ( فرد خرطوش ) . ب — أحرزوا ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهم بأحرازها . ج — أطلقوا في داخل قرية أهيرة نارية . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات

لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة  
جنايات الجيزة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٢/٣٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١  
٢٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٢/٣٢٢ منه ، ١/١ ، ١/٢٦ ، ٦  
— ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦  
لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث  
سنوات . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مما يهواه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم جميعا بجريمة  
الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد كما دان الطاعنين من الثاني  
إلى السابع بجريمتي إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص قد شابه الفصول  
والتناقض في التسبب فضلا عن الفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عنهم  
آثار الخلاف القائم بين أقوال المجنى عليه من أن بعض الطاعنين أطلقوا عليه  
أعيرة نارية أصابته في مواضع مختلفة من جسمه وبين ما أورده التقرير الطبي  
الشرعي من أن إصاباته جميعها طعنبة ولا أثر فيه لإصابات نارية مما يكذب المجنى عليه  
في تصويره للحادث وتعيين الضارب له ، ولكن الحكم رد على هذا الدفاع  
بأسباب غير مائغة لا يرتفع بها التناقض بين الدليين القول والفن مما يعيب الحكم  
بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو الذي استقر  
لديه بما مؤداه أن الطاعنين السبعة ترصدوا للمجنى عليه مصريين وعاقدين العزم  
على قتله وما أن ظفروا به حتى عاجله أولهم بالطعن بسكين في الجهة العليا  
من ذراعه الأيسر وأطلق عليه الثاني عيارا ناريًا في ظهره من أعلا بينما أطلق عليه  
الثالث مقدوفا أخطاه فأسرع هربا لينجو بحياته فتصدى له الرابع والخامس  
والسادس والسابع حاملين الأسلحة النارية ولاحقوه بإطلاق الأعيرة النارية  
فأصابه إحداها في خصيته من الخلف — أورد الحكم الأدلة على ثبوتها في حق  
الطاعنين مستمدة من أقوال المجنى عليه .. .. والشهود الذين سمعهم  
ومما ثبت من التقرير الطبي الشرعي . وقد مرد الحكم أقوال المجنى عليه

والشاهدين ... .. و ... .. بما يتطابق مع هذا التصوير ثم حصل  
مؤدى التقرير الطبي الشرعى فى قوله " .. وثبت من التقرير الطبي الشرعى  
إصابة المجنى عليه بجرح قطعى نافذ بالكتف الأيسر طوله ٣ سم وجرح قطعى  
نافذ بالظهر طوله ٣ سم وجرح تهتكى بالفخذ الأيسر طوله ٨ سم وجرح قطعى  
بالكيس طوله ١٠ سم مع بروز الخصيتين وأن الإصابة الموصوفة بالعضد الأيسر  
والظهر كانت ذات طبيعة قطعية وطعنبة وتحدث نتيجة الطعن بجسم صلب  
فى حافة مدببة الطرف وأن إصابة الظهر نظرا لوضعها والآلة المستعملة  
فى إحداثها كانت فى مقتل " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد واءم بين  
أقوال المجنى عليه والشاهدين وبين ما أورده التقرير الطبي الشرعى عن نوعية  
الإصابات بقوله " .. أما ما قيل من وجود تناقض بين الدليل القولى  
والدليل الفنى — فإن المجنى عليه يتحدث عن معركة فرضت عليه وخاض  
غمارها وحده وتوالت عليه المتهمون فيها من كل جانب وكلما توجه لموقع  
ينشد فيه الأمن طلع عليه متهم ليطاق عليه مقدونا أو يطعنه بسكين وظل  
هكذا معلقا بين الحياة والممات إلى أن ولى المتهمون مدبرين فإذا كان  
هو قد اختلط عليه فى زحمة هذه الحوادث أن يعرف الآلة التى أحدثت إحدى  
الإصابات أهى سكين أو مقدوف نارى فليس فى ذلك ما يمس الملاءمة بين  
الدليلين القولى والفنى " . لما كان ذلك ، وكان لا يجوز للحكمة أن تتدخل  
فى رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم  
قضاها على إفروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها  
إذا هى اطمانت إليها أو تطرحها إن لم تتق بها ، وكان يبين مما أثبتته الحكم  
عند تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لأقوال المجنى عليه وشاهد الرؤية ... ..  
ما يفيد أن الطاعن الأول طعن المجنى عليه بسكين فى ذراعه الأيسر وبعد ذلك  
لاحقه بقية الطاعنين من الثانى إلى السابع وأطلقوا عليه الأعباء النارية بقصد  
قتله فأصابوه فى ظهره وفى خصيته من الخلف على خلاف ما أثبتته التقرير الطبي



الشرمى من أن إصابات المحبى عليه ومن بينها إصابة الظهر وإصابة الصفن  
جميعها ذات طبيعة قطعية طعنفة تحدث من جسم صلب ذى حافة حادة مدببة  
الطرف — فان ما أورده المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة بشكل  
تناقضا بين الدليلين القولى والفنى ، وكان الحكم إذ تصدى للواممة بين هذين  
الدليلين قد أقام قضاءه فى هذا الشأن على اقراض أن المحبى عليه فى زحمة الحادث  
لم يستطع تحديد كيفية حدوث إصابته ظهره وخصيته وهو اعتبار فضلا عنه  
أنه لا سند له من أقوال المحبى عليه نفسه ، فانه لا يقوم فى حق شاهد الرؤية  
الآخر الذى اعتمد الحكم على أقواله فان الحكم بما أورده يكون قد تدخل  
فى رواية الشاهدين وأخذ بها على وجه يخالف مريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ،  
ومن ثم يبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولى والفنى لما يرفع .  
لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه  
والإحالة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢١ من يونية سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الواحد الديب ، والدكتور رفعت خفاجي ، وسنينة ، وأبو بكر الديب .

( ١٥٣ )

### الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ التضيائية

( ٢٠١ ) اختصاص . " الاختصاص الولائي " . " اختصاص محكمة  
الوزراء " . " تنازع الاختصاص " . قانون . " تفسيره " . نقض . " ما يجوز  
الطعن فيه " . حالات الطعن " الخطأ في تطبيق القانون " .

( ١ ) اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم . إلا مانع على  
أفراد غير هابه . محاكمة الوزراء . إنعقاد الاختصاص بها لكل من القضاء  
العادي والمحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ٥٨ ، أساس ذلك ؟  
( ٢ ) الوزير في حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو من يشغل بالفعل منصبا  
وزاريا فحسب . إنحسار هذه الصفة عنه . أثره . أفراد المحاكم العادية  
بالاختصاص بمحاكمته .

قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى سبق شغل  
المتهم منصب وزير . خطأ . جواز الطعن فيه بطريق النقض . حلة ذلك : أنه  
منه لتقصوطة .

( ٣ ) \* دستور . قانون . " إلغاؤه " .

الدستور هو القانون الوضعي الأسمى . نسخته . أحكام أي تنريع يتعارض معه .

(٥) المبدأ ذاته مقرر في الطعون أرقام ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ السنة ٢٦ ص  
٢٥٨ و ٨٦٦ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٩ و ٨٢٤ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/١٥  
و ١٢٠٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ ( لم تشر ) .

المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تعارضها مع أحكام المادة ١٥٩ من الدستور الدائم . أثر ذلك . وجوب الالتفات عنها .

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة - فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أي نص على أفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص إذ لو أراد المشرع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أموزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات مدة من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض "دون غيرها" الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشؤونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة "دون غيرها" بالفصل في المسائل التي حددها . وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن "تتولى المحكمة الدستورية دون غيرها" الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ قد نصت بأن "تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا" . وكان هذا القانون أو أي تشريع آخر قد جاء خلوا من أي نص بأفراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاختصاص ولائيا بنظر الجرائم التي يرتكبها الوزراء أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها . ومن ثم فإن محاكمة الوزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التي يحرمها القانون العام أم تلك التي نص عليها



القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلا المحاكم العادية بحسبانها صاحبة الولاية العامة أما المحكمة الخاصة التي نص عليها القانون سالف الذكر فإنها تشاركها في اختصاصها دون أن تسلبها إياه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة إستعمالا لحقها المقرر قانونا قد أقامت الدعوى الجنائية أمام المحاكم العادية فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قضائه بعدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن كلا من المطعون ضدّهما الرابع والخامس كان يشغل منصب وزير في تاريخ ارتكاب الوقائع المنسوبة إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إن لفظ وزير في المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ إنما ينصرف لغة ودلالة إلى من يشغل منصب وزير بالفعل بحسبانها عضوا في التنظيم السياسي الذي يتكون منه مجلس الوزراء فإذا انحصرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أي موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأي سبب من الأسباب وبالتالي فإن لفظ الوزير لا يمكن أن ينصرف إليه ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٧ من هذا القانون إذ رتب على الحكم بالإدانة عزل الوزير من منصبه ، كما يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن "الوزير هو الرئيس الأعلى لوزارته" . . والمادة ١٥٨ من أنه "لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة" . . والمادة ١٥٩ من أن "لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة" . . . والمادة ١٦٠ من أنه "يوقف من يتهم من الوزراء من عمله إلى أن يفصل في أمره" . . وكل هذه المواد قاطعة في الدلالة على أن محكمة الوزراء تختص بمحاكمة من يشغل وظيفة الوزير بالفعل باعتبار أنها أضفت عليه حصانة خاصة مقررة لمنصبه للشخصه .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة فكان على مادونه من التشريعات التزول عند أحكامه فإذا متعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة قد نسخ حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين مما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه : "إذا قدم اقتراح بآتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت" يتعارض مع ما نصت

عليه المادة ١٥٩ من الدستور من أنه : " لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة " . الأمر الذي يقطع بأن من يحال إلى المحاكمة أمام المحكمة الميدنة في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذي يشغل منصبه لا الوزير السابق فإنه يتعين الالتفات عن المادة ٢٠ سالفة الذكر .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المدعون ضدهم بانهم ( أولا ) ( المتهمان الأول والثاني ) بصفتهم موظفين عموميين " الأول مستشار قني لوزير الطيران المدني ، والثاني مدير عام التخطيط بشركة مصر للطيران " أضررا عمدا بأموال ومصالح الجهة التي يعملان ويتصلان بها بحكم وظيفتهما . بأن أهدا دراسة بشأن تدعيم أسطول شركة مصر للطيران بأربع طائرات طويلة المدى طراز بوينج ٧٠٧ عمدا فيها إلى إدراج بيانات غير صحيحة بقصد الإيهام على خلاف الحقيقة بحاجة الشركة إلى هذه الطائرات ، وأثبتنا بيانات غير آمنة من حسابات التشغيل ، وقدرنا سعرا لشراء الطائرات بزيد عن الأسعار العالمية الجارية التعامل بها والمعلن عنها ، مما أدى إلى إبرام الصفقة بالأسعار المبالغى فيها وبشروط التمويل المجحفة مما حقق ضررا جسيما بأموال الشركة سالفة الذكر بلغت جملته حتى ١٩٧٧/١٠/٢٠ مبلغ ٨١ و ٩٠٩ و ٢٤٧ و ١٣ دولار أمريكي تمثل فروق العملة عما تم سداده من أقساط القرض والقوائد المستحقة ، فضلا عن الأضرار المستقبلية من المدة الباقية من آجال السداد المقرر انتهاءه في ١٩٨٤ / ١٠ / ٢٠ على النحو المبين بالتصديقات . ( ثانيا ) ( المتهم الأول أيضا ) بصفته الوظيفية سالفة الذكر أخذ عمولة للاخلال بواجبات وظيفته ، بأن أخذ من مندوبي الشركة البائعة للطائرات دفعات مالية جملتها مائة وخمسة وعشرون ألف دولار أمريكي على سبيل الرشوة مقابل إصداره الدراسة غير الصحيحة آتفة الذكر لقبول عرض الشركة البائعة ، ومتابعة إجراءات إبرام الصفقة . ( ثالثا ) ( المتهمون من الثالث إلى الأخير ) بصفتهم موظفين عموميين " الأول رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران ، وثانيهم وزير الطيران المدني ، وثالثهم نائب رئيس



الوزراء ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية " . تسببوا بنحطهم الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح الجهات التي يعملون ويتصلون بها بحكم وظائفهم سالفة البيان ، وكان ذلك ناشئا من إهمالهم الجسيم في أدائها وإخلاقهم الجسيم بواجباتها ، إذ لم يمن الثالث يتمحيص الدراسة غير الصحيحة آتفة الذكر بشأن هذه الصفقة ، وحجب الأجهزة المختصة بالشركة عن الاسهام فيها ، وأعرض عن اعتراضات الفنيين بشأنها ، وسارع بالتوقيع على عقد الشراء في ١٩٧٢/٨/٢٤ مغفلا عدم تعجل توقيع عقد التمويل قبل دراسته من الجهات المصرفية المعنية ، والرابع مع علمه بأن لأول ... .. كان على علاقة مشبوهة ومصالح خاصة بالشركة البائنة كلفه باعداد الدراسة المشار إليها تمهيدا لإبرام الصفقة والاتصال بهذه الشركة ، وإجراء المباحثات معها بشأن التعاقد على شراء الطائرات ، وأقر هذه الدراسة المعيبة وقدمها للجهات المعنية للبت بشأنها رغم خبرته الفنية في هذا المجال ، ولم يحفل ببحث مدى ملاءمة أسعار شراء الطائرات . والأخير وافق على تمويل عقد الصفقة بما تضمنه من شروط ربط العملة المحددة أساسا للشروط بعمليات أخرى رغم تحذيرات الاقتصاديين من خطورته ، وانفرد بتعديل نتائج الاجتماع الذي تم برئاسته في ١٩٧٢/١١/١٨ لمناقشة اعتراضات البنوك على شروط عقد القرض مما أدى إلى إضعاف مركز الجانب المصري في استمرار التفاوض بشأن هذه الشروط ، وخرجوا في ذلك على ما وضعه مستشار السيد رئيس الجمهورية المؤرخ ١٩٧٢/٨/١٦ من شرائط في هذا الشأن . ولم يعنوا في هذا السبيل ببحث اعتراضات الشئون القانونية بالشركة المحنى عليها وإدارة الفتوى بمجلس الدولة ورجال البنوك على شروط عقد القرض مما أدى إلى إلحاق أضرارا جسيمة بأموال الشركة سالفة الذكر باغت جهاتها حتى ١٩٧٧/١٠/٢٠ مبلغ ٨١ و ٦٠٩ و ٢٤٧ و ١٣ دولار أمريكي " ثلاثة عشر مليوناً ومائتان وسبعة وأربعون ألفاً وستمائة وتسعة دولارات أمريكية وواحد وثمانون من مائة من الدولار " تمثل فروق العملة عما تم سداده من أقساط القرض والفوائد المستحقة ، فضلا عن الأضرار المستقبلية عن المدة الباقية من الأجل المقرر انتهائه في ١٩٨٤/١٠/٢٠ وذلك على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١٦ / ٥ - ٦ و ١/١١٦ مكررا و ١/١١٦ مكررب و ١١٩ و ١١٩ مكرر من قانون العقوبات .



ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا (أولا) بعدم اختصاصها ولائيا بنظر التهمة الأولى التي اشتملتها أمر الإحالة . (ثانيا) تحديد جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٧٩ . للرافعة في الاتهام الثانى الموجه إليه في أمر الإحالة الخاص بتهمة الرشوة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه ليس في قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ سنة ١٩٥٨ أى نص بإفراد المحكمة المبينة بالمادة الأولى من هذا القانون — دون سواها — بمحاكمة الوزراء إذا ارتكبوا في تادية وظيفتهم جريمة واردة فيه ، فهو لم يسأب محكمة الجنايات اختصاصها بمحاكمة المطعون ضدهما الرابع والخامس باعتبارهما وزيرين سابقين — عن الجرائم التي أسندت إليهما أثناء تولى مناصبيهما . فضلا عن أن محكمة الوزراء المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ لا تختص بنظر الدعوى المطروحة طالما أن المطعون عليهما الآخرى تركا مناصبيهما الوزارى قبل تقديمهما للمحاكمة .

وحيث إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة — كمحاكم أمن الدولة — فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على إفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص إذ لو أراد المشرع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة من ذلك ، المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالفة الذكر

التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض "دون غيرها" الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة "دون غيرها" بالفصل في المسائل التي حددها . وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن "تتولى المحكمة الدستورية "دون غيرها" الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح" . لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ سنة ١٩٥٨ قد قضت بأن "تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا" وكان هذا القانون أو أي تشريع آخر قد جاء خلوا من أي نص بأفراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاختصاص ولائيا بنظر الجرائم التي يرتكبها الوزراء أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها . ومن ثم فإن محاكمة الوزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التي يجرمها القانون العام أم تلك التي نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلا المحاكم العادية بحسبها صاحبة الولاية العامة أو المحكمة الخاصة التي نص عليها القانون سالفة الذكر فإنها تشاركها في اختصاصها دون أن تسلبها إياه . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة استعمالا لحقها المقرر قانونا قد أقامت الدعوى الجنائية أمام المحاكم العادية فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قضائه بعدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن كلا من المطعون ضدهما الرابع والخامس كان يشغل منصب وزير في تاريخ ارتكاب الوقائع المنسوبة إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان لفظ وزير في المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٥٨ إنما ينصرف لغة ودلالة إلى من يشغل منصب وزير بالفعل بحسبانه عضوا في التنظيم السياسي الذي يتكون منه مجلس الوزراء فإذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أي موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأي سبب من الأسباب وبالتالي فإن لفظ الوزير لا يمكن أن ينصرف إليه ، يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٧ من هذا القانون إذ رتبته على الحكم بالإدانة عزل الوزير من منصبه ، كما يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن "الوزير هو الرئيس لأعلى لوزارته" . . والمادة ١٥٨ من أنه "لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة" . . والمادة ١٥٩



من أن " لرئيس الجمهورية والمجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة " . .  
 والمادة ١٦٠ من أنه " يوقف من يتهم من الوزراء من عمله إلى أن يفصل  
 في أمره " . . وكل هذه المواد قاطعة في الدلالة على أن محكمة الوزراء تختص  
 بمحاكمة من يشغل وظيفة الوزير بالفعل باختيار أنها أضفت عليه حصانه خاصة  
 مقررة لمنصبه لا لشخصه ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون ٧٩  
 سنة ١٩٥٨ التي أجازت توجيه اقتراح باتهام وزير قد انتهت خدمته ذلك أن قضاء  
 النقص قد جرى بأن الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة فكان  
 على مادونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب  
 التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة  
 قد نسخ حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين مما نصت عليه  
 المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه " إذا قدم اقتراح باتهام وزير  
 وكانت خدمته قد انتهت يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور  
 من أنه " لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة " . .  
 الأمر الذي يقطع بأن من يحال إلى المحاكمة أمام المحكمة المبينة في القانون رقم ٧٩  
 لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذي يشغل منصبه لا الوزير السابق فإنه يتعين الانتفاء  
 عن المادة ٢٠ سالفة الذكر . لما كان ذلك ، فإن قضاء المحكمة المطعون فيه بعدم  
 اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى قبل انتهاء مهلة المدة الرابعة والخامس  
 بقالة انعقاد الاختصاص في ذلك للمحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩  
 لسنة ١٩٥٨ بدعوى شغلها منصب الوزير في وقت سابق على إقامة الدعوى  
 عليهما سوف يقابل حتما من المحكمة المذكورة بقضاء بعدم اختصاصها ولائيا بنظر  
 الدعوى قبلهما ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه يكون على خلاف ظاهره  
 منها للتصويرة فيكون العاين فيه بطريق النقص جائزا ، وإذ جاء معيبا بالخطأ  
 في تطبيق القانون فإنه يتعين نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ قد حجب  
 محكمة الجنايات عن نظر الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .



## جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : عادل برهان نور ، وشرف الدين خيري ، ومعتق جميل مرمي ،  
وفوزي أسعد .

( ١٥٤ )

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٩٩ القضائية

( ١ ) إثبات . ” بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه ” . تسبیب غیر معيب .

كفاية الشك في صحة إسناد التهمة . سند النيابة . متى أحاطت المحكمة  
بالدعوى عن بصر وبصيرة .

( ٢ ) إثبات . ” إقرار ” . حكم . ” تسببيه ” . تسبیب غیر معيب .  
نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

الإقرار في المسائل الجنائية . موضوعي . لمحكمة الموضع ألا تعمل عليه  
متى تراعى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع .

( ٣ ) إثبات . ” بوجه عام ” . إقرار . حكم . ” تسببيه ” . تسبیب غیر معيب .  
استئناف . ” نظره والحكم فيه ” . نقض . ” أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها ” .

نفي النيابة في استئنافها . بتزوير الشهادة المقدمة من المتهم تدليلاً منه على أن  
اعترافه كان وليد إكراه من الضابط . سكوت المحكمة عن الرد على هذا النفي .  
مفاده . إطراحه . ولو ثبت أن المحضر المحرر عن واقعة الإكراه . قيد  
ضد مجهول .

عدم التزام المحكمة الاستثنائية أن: تردد أسباب حكم أيده . كفاية إحالتها على أسبابه .

١ - من المقرر أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقض بالبراءة . إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدهوى عن بصر وبصيرة .

٢ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقبحتها في الإثبات ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه يخالف الحقيقة والواقع .

٣ - متى كانت محكمة أول درجة قد رأت أن اعتراف المتهم في محضر الضبط قد وقع تحت شبهة الإكراه وداخلتها لريب والشكوك في باقي الأدلة فقضت بالبراءة ، وكان في مكوت محكمة الاستثنائية من الإشارة إلى ما ضمنته النيابة العامة أسباب استثنائها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم ترفيها ما يغير مقتضاها بما قضت به محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت المحكمة الاستثنائية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ، فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل إليها إذا كانت دلي الأسباب تقوم مقام إيرادها وتبيانها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائي لا يستفاد منه أنه لم يحيط بأسباب استئناف الطامنة .

## الوقائع

لتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها اعتادت ممارسة الدفارة مع الرجال دون تمييز لقاء أبحر حالة كونها حائدة سبق الحكم عليها في القضية رقم ... ..

جنح آداب القاهرة بتهمة ممارسة الدعارة وحكم فيها عليها حضوريا بتغريمها  
تحمسين جنيتها سدوتها على النحو الموضح بمذكرة الجدول المرفقة . وطلبت عقابها  
بالمادتين ٩/ ج و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ٤٩/ ٣ من قانون  
العقوبات . ومحكمة جنح آداب القاهرة الجزئية قضت حضوريا عملا  
بالمادة ٣٠٤/ ١ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم مما أسند إليها .  
فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية )  
قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم  
المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة  
المطعون ضدها من تهمة الاعتياد على ممارسة الدعارة قد شابه الفصور في التسبيب ،  
ذلك بأنه اعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي عول في قضائه بالبراءة على شهادة  
من نيابة الأزبكية تفيد أن اللجنة رقم .. .. مقيمة ضد محرر محضر ضبط الواقعة  
موضوع الطعن لتعديه على المطعون ضدها بالضرب ، ولم يعرض الحكم  
لما أثارته النيابة في أسباب استئنافها لحكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة  
من أن تلك الشهادة مزورة وأن التهمة التي ضبطت عنها جنحة التعدي  
على المطعون ضدها قيدت ضد مجهول ، مما يعيب الحكم المطعون فيه  
ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة  
الدعوى بما مؤداه أن ضابط قسم الآداب أثبت في محضر ضبط الواقعة أن تحريات  
دلته على أن نسوة ساقطات يترددن على منزل لممارسة الدعارة ، وأنه أثناء  
قيامه بمراقبة هذا المنزل شاهد المتهم — المطعون ضدها — تطرق باب إحدى



انشق المرفوعة ويفتح لها شخص معين ، فانتظر فترة ثم طرق باب الشقة وفتح له هذا الأخير وعلم منه أن المتهمه اعتادت التردد عليه ليرتكب الفحشاء معها وأنه مارس معها هذا الفعل قبيل حضوره ، كما أثبت الضابط في ذات المحضر أن المتهمه اعترفت بما نسب إليها ، وأنه اذ لاحظ وجود إصابات بعينها وسألها عن سبب حدوثها وقررت أنها نتيجة اصطدامها بباب إحدى الشقق ثم عادت وقررت أنها ترجع إلى سقوطها من سيارة ، ولما سأل صاحب الشقة في هذا الخصوص أنباء أن عاملا بإحدى الشقق الأخرى اعتدى على المتهمه بالضرب ، وبعد أن حصل الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المتهمه أنكرت التهمة المنسوبة إليها لدى سؤالها بتحقيقات النيابة وعزت إصاباتهما إلى اعتداء الضابط محرو محضر الضبط عليها أثناء القبض عليها بأحد الميادين ، وقدمت شهادة من نيابة الأوبكية تفيد أن اللجنة رقم .. .. مقيدة ضده بوصف أنه في يوم .. .. وهو تاريخ ضبط المطعون ضدها — أحدث عمدا بالمطعون ضدها إصابات تقرر لعلاجها مدة قتل من عشرين يوما ، انتهى الحكم إلى تبرئة المطعون ضدها بقوله : " ولما كانت المحكمة ترى أن تقارير المتهمه بمحضر الشرطة قد وقعت تحت شبهة الإكراه ولا تطمئن لباقي الأدلة المثبتة في الدعوى ، ومن ثم تضحى التهمة محل شك ويتعين القضاء ببراءة المتهمه مما أئند إليها عملا بالمادة ٣٠٤ إجراءات جنائية " .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي في الماكات الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهمة لكي يتنص بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، كما أنه من المقرر أيضا أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع .

لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد رأت أن اعتراف المتهمه في محضر

الغبط قد وقع تحت شبهة الاكراه وداخلتها الريب والشكوك في باقى الأدلة  
فقضت بالبراءة وكان فى سكوت المحكمة الاستثنائية عن الاشارة إلى ما ضمته النيابة  
العامة أسباب استثنائها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم ترفيها  
ما يخبر اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة وكان من المقرر أنه إذا كانت  
المحكمة الاستثنائية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها ،  
فليس فى القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى  
أن تحيل إليها إذا الاحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيانها وتدل  
على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن اعتناق الحكم  
المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى لا يستفاد منه أنه لم يحط بأسباب استئناف  
الطاعنة ، ويكون النعى عليه فى هذا الصدد فى غير محله . لما كان ما تقدم ،  
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة المستشارين ،  
مادل برهان نور ، وفرف الدين خيرى ، ومطفى جميل مرسى ، وطادم قراطة .

( ١٥٥ )

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٩٠ القضائية

( ١ ) تفتيش . « التفتيش باذن » . دفع . « الدفع ببطالان التفتيش » .  
دفاع . « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوقره » . إثبات . « بوجه عام » .  
نقض . « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعي . إطمئنان المحكمة  
إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . كفايته ردا عليه .

( ٢ ) إثبات . « شهود » . نقض . « أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .

أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات . مفاده . أطراح جميع الاعتبارات التي  
ساقها الدفاع لها على عدم الأخذ بها .

إلغيات المحكمة من قول المدافع عن المتهم . إن نويه أخبروه قبل صدور إذن  
التفتيش . بالقبض على المتهم . لا عيب . أساس ذلك . حقه في الأمراض  
من أقوال شهود النفي . دون بيان العلة .

( ٣ ) إثبات . « بوجه عام » . « شهود » . « خبرة » . تفتيش .  
« الدفع ببطالان التفتيش » . دفع . « الدفع ببطالان التفتيش » . نقض .  
« أسباب الطعن . مالا يقبل منها » .



تقدير المحكمة مناسبة الزمن الذي استغرقه الضابط للانتقال من مقر النيابة  
مصدره إذن التفتيش إلى مكان تنفيذه من واقع انتقالها ومراجعاتها ما استجد  
من تزايد في المرور وكثافته . سائق . الاستماعة في ذلك بخير . غير لازمة .

١ - من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع  
موضوعي يكفي للرد عليه . إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن  
أخذا بالأدلة التي أوردتها - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال  
شاهد الإثبات وصحة تصويره للواقعة وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش  
استنادا إلى أقواله وإلى ما جاء بمحضر المعاينة التي أجرتها بنفسها ، وكان الطاعن  
لا ينازع في أن ما حصله الحكم في هذا الخصوص له ما أخذه الصحيح من الأوراق  
فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل  
وهو ما يستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه  
أمام محكمة النقض .

٢ - من المقررات متى أخذت المحكمة بأقوال شهود الإثبات فإن ذلك يفيد  
إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون  
أن تكون ملزمة ببيان حلة اطمئنانها إلى أقوالهم ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن  
من قرائن للتشكيك في أقوال الشاهد . كذلك لا محل لما يثيره من التفات المحكمة  
عن أقوال شاهد النفي وما أبداه المدافع عنه من أن ذويه اتصلوا به قبل صدور  
إذن التفتيش وأخبروه بالقبض عليه لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعرض  
عن قلة شهود النفي مادامت لا تتق بما شهدوا به دون أن تكون ملزمة بالإشارة  
إلى أقوالهم أو الرد عليها ودا صريحاً ففضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت  
التي يبتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها .

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل  
فيه بنفسها مادامت المسائل المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا يستطيع  
أن تشق فيها طريقها بنفسها لإبداء الرأي فيها وأن لها كامل السلطة في عدم الاستماعة  
برأي خير في أمر ما تبينه من عناصر الدعوى وما باشرت به بنفسها من إجراءات

ولما كان ما فصل فيه الحكم المطعون فيه في شأن تقدير مناسبة الزمن الذي استغرقه شاهد الإثبات في تنفيذ إذن التفتيش وأبدى الرأي فيه مستهديا بالإجراء الذي اتخذته المحكمة بانتقالها لمكان الضبط لا يدخل في حداد المسائل الفنية البعثة التي لا نستطيع المحكمة تبيانها بنفسها مع ما يقتضيه من مقارنة وموازنة بين الظروف التي لا بدت الانتقال لإجراء الضبط في الماضي وتلك التي لا بدت انتقال المحكمة للعائنة وإنما هو لا يعدو أن يكون أسرا من أمور الواقع العادية مما تملك المحكمة كامل السلطة التقديرية في بحثه وتحيصه ولا يصح أن يتغلق دونها طريق إبداء الرأي فيه بنفسها ومن ثم فلا ثريب على المحكمة إذا ما هي استدلت على صحة تقديرها في هذا الشأن بما باشرته بنفسها من انتقال دون الاستعانة برأي خبير واستمدت فيه ما يبرر اقتناعها بتصوير شاهد الإثبات بما لا تعسف فيه ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق فيكون ما ينهه الطامن في هذا الصدد غير سديد .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطامن بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ / ١ - أ ، ٣٦ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف من الجنيئات وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقاضي ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطامن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جوهر الأفيون المخدر بقصد الاتجار قد شابه تصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأن المدافع من الطامن دفع ببطلان القبض والتفتيش مستدلا على ذلك بأن



مدة الخمس وخمسين دقيقة من الساعة التاسعة و ٣٥ دقيقة صباحا وقت صدور الإذن من نيابة المخدرات الكائنة بجمع الجلاء الساعة العاشرة والنصف وهو الوقت المحدد لتسليم الطاعن المخدر المرشد لا تسمح لهذا الأخير بالتوجه إلى منزل الطاعن بدائرة البركة قسم المطرية ومفاوضته في صفقة مخدرات وعقدها ثم قيام الطاعن بحمل المخدر والسير به إلى الطريق العام بعيدا عن البلدة وتواجد الضابط في هذه المنطقة قبل العاشرة والنصف بيد أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع بتبرير غير سائق وأخذ بتصوير الضابط للواقعة على الرغم من غموض أقواله ولم يرد على ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الضابط أخفى شخصية المرشد وسلم بأنه لم يعطه مالا ليدفع منه ثمن المخدر المطلوب شراؤه والذي لم يحدد نوعه وكميته ولم يبرر تحديد مكان التسليم خارج البلدة فضلا عن عجزه عن الإرشاد إلى هذا المكان عند إجراء المعاينة بمعرفة المحكمة متعللا بمرور حوالى عشر سنوات على الواقعة كما تساند الحكم في أطراح ذلك الدفع إلى المعاينة التي أجرتها المحكمة على الرغم من أن المعاينة لا تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها إذ أن انتقال المحكمة لم يتم في وقت مماثل لوقت الضبط ولا باستعمال سيارة وسيارة جيب مماثلتين للسيارتين اللتين استعملهما المرشد العرى والضابط في الانتقال ولأن انتقال المحكمة جاء بعد حوالى عشر سنوات على الواقعة وفي ظروف مغايرة للظروف التي تم فيها الضبط وهو ما أشار إلى بعضه الحكم المطعون فيه وقد كان الربط بين الظروف التي أتمت فيها المحكمة انتقالها وتلك التي لا يستل الانتقال لإجراء الضبط في الماضي يقتضى — للمغايرة بينهما — من المحكمة ألا تقحم نفسها فيه دون الاستعانة بأهل الفن والخبرة باعتبار ذلك عملا نيا بحتا لا يصح أن يستقل قاضى الموضوع بالقطع فيه . هذا بالإضافة إلى أن الحكم أغفل أقوال شاهدى النفى اللذين قررا بالتحقيقات أن الطاعن ضبط بمنزلها بناحية البركة في الثامنة صباحا وما أبداه محامى الطاعن من أن ذويه اتصلوا به قبل التاسعة صباحا وأخبروه بالقبض عليه وطلبوا فيه حضور التحقيق معه ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها استمدها من أقوال ضابط المباحث ومن تقرير المصطل



الكماوى وبعد أن أورد مؤداها في عبارات كافية عرض لدفع الطاعن بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط وفنده وأطره بقوله: "ومن حيث أن هذا الدفع مردود بأن المحكمة تطمئن إلى أقوال الشاهد المذكور وتثق بها وبما هو ثابت من التحقيقات من أن محضر التحريات قد حرر في الساعة الثامنة من صباح يوم ١٤/١١/١٩٦٧ ومن استصداره الإذن بالقبض والتفتيش من النيابة العامة بناء عليه في الساعة ٩ و ٣٥ دقيقة من صباح ذات اليوم ومن تمام تنفيذه في حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا على النحو الوارد بأقواله وترى أن الوقت الذى استغرقه منذ إصدار الإذن لحين إجراء الضبط والتفتيش مناسب في الظروف التى تم فيها تنفيذ الإذن وهو ما أكدته المعاينة التى أجرتها المحكمة خصوصا إذا ما لوحظ أنها أجريت في الساعة ٢ مساء وهو وقت الذروة في الازدحام وبعد حوالى عشر سنوات مضت على وقوع الحادث في وقت ازدحمت فيه المدينة بمختلف أنواع السيارات وأقيمت العديد من إشارات المرور وكان يوم المعاينة كذلك يوما مطيرا كل ذلك يؤكد سلامة ماذكره الضابط في هذا الخصوص وليس فيما أثاره الدفاع في هذا الصدد ما يشكك في صحة هذا الإجراء وسلامته ولهذا فإن المحكمة لا تعول على هذا الدفاع وتطرعه جانبا". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التى أوردتها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهد الاتبات وصحة تصويره للرافعة وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش استنادا إلى أقواله وإلى ما جاء بمحضر المعاينة التى أجرتها بنفسها وكان الطاعن لا ينازع في أن ما حصله الحكم في هذا الخصوص له ماخذ الصحيح من الأوراق فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل وهو ما تستغل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. ولما كان من المقرر أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شهود الاتبات فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة اطمئنانها إلى أقوالهم ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن من قرائن للتشكيك في أقوال الشاهد وكذلك لا محل لما يشير من التفات المحكمة عن أقوال شهودى التفتيش وما أبداه المدافع

عنه من أن ذوبه اتصلوا به قبل صدور إذن التفتيش وأخبروه بالقبض عليه  
لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تنق  
بما شهدوا به دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا  
فقضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي ينتها يفيد دلالة أنها أطرحت  
شهادتهم ولم تر الأخذ بها ، لما كان ذلك ، وكان من القواعد المقررة أن لمحكمة  
الموضوع كامل السلطة التقديرية في تقدير القسوة للتدليلية لعناصر الدعوى  
المطروحة أمامها وأن لها أن تورد في حكمها من محضر المعاينة ما يكفي  
لتبريز اقتناعها بالأدلة المطروحة وأن تقديرها لمداول المعاينة إنما هو تقدير  
موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض ما دام لا يخرج عن موجب  
الاقتضاء القل والمنطقي ، وكان الحكم في معرض رده على الدفع ببطلان القبض  
والتفتيش قد أورد مواقيت تحرير محضر التحريات وصدور الإذن وواقعة  
الضبط ثم عرض لبيان اطمئنان المحكمة لسلامة تصوير شاهد الإثبات واستغراقه  
زمتا مناسبا في تنفيذ الإذن مسترشدا في هذا الصدد بالزمن الذي استغرقه انتقال  
المحكمة من مبنى النيابة مصدرة الإذن إلى مكان الضبط — والذي يسلم الطاعن  
في طعنه بأنه استغرق خمس وأربعون دقيقة — في تأكيد سلامة تصوير الشاهد  
وكان حساب هذا الزمن وإضافته إلى ساعة صدور الإذن مؤداه صحة النتيجة  
التي رتبها عليه الحكم فإن استدلاله في هذا الصدد لا يكون معيبا ولا ينال منه  
بل يدعمه أن انتقال المحكمة تم في الظروف التي أشار إليها الحكم من إجراءاته  
في يوم مطير وفي ساعة ذروة المرور وفي وقت ازدحمت فيه المدينة بأعداد  
متزايدة من السيارات واستحدثت في الطرق حدة إشارات المرور وهي الظروف  
التي ينسب عليها الطاعن بمغايرتها لما كانت عليه ظروف الانتقال للضبط إذ أن  
ملاحظة المحكمة لهذه الظروف إنما كان على نحو ينبيء عن ادخالها في اعتبارها  
وأنها قصبت من إيرادها بيان أن الانتقال انتهى أكثر صعوبة وبطئ منه  
في تاريخ الواقعة وفي ذلك تسوين أكثر لتصوير الشاهد ودلالة واضحة على  
وجوب الأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الحكم من باب الأولى ، ولما كان  
من المقرر أن محكمة الموضوع هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل  
فيه بنفسها مادامت المسائل المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي  
لا تستطيع أن تشق فيها طريقها بنفسها لإبداء الرأي فيها وأن لها كامل السلطة

في عدم الاستعانة برأى خبير في أمر تعيينه من عناصر الدهوى وما باشرته بنفسها من إجراءات ولما كان ما فصل فيه الحكم المطعون فيه في شأن تقدير مناحية الزمن الذي استغرقه شاهد الإثبات في تنفيذ إذن التفتيش وأبدى الرأى فيه مستهد بالاجراء الذى اتخذه المحكمة بانتقالها لمكان الضبط لا يدخل في حداد المسائل الفنية البحتة التى لا نستطيع المحكمة تبيانها بنفسها مع ما يقتضيه من مقارنة وموازنة بين الظروف التى لا يست الانتقال لإجراء الضبط فى الماضى وتلك التى لا يست انتقال المحكمة للمعينة وإنما هو لا يعدو أن يكون أمرا من أمور الواقع العادية مما تملك المحكمة كامل السلطة التقديرية فى بحثه ونحيصه ولا يصح أن ينفلق دونها طريق إبداء الرأى فيه بنفسها ومن ثم فلا ثريب على المحكمة إذا ما هى استدلت على صحة تقديرها فى هذا الشأن بما باشرته بنفسها من انتقال دونه الاستعانة برأى خبير واستمدت منه ما يبرر اقتناعها بتصوير شاهد الإثبات بما لا تعسف فيه ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق فيكون ما ينصاه الطاعن فى هذا الصدد غير سديد ، لما كان ما تقدم جميعه فان الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .



## جلسة أول من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : طلال برهان نور ، وقرن الدين خيري ، ومصطفى جميل مرمي ،  
وفوزي أسد .

(١٥٦)

### الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٩ القضائية

خيانة أمانة . تبديد . جريمة "أركانها" دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .  
ما يوفروه" . حكم . "تسييه . تسبيب معيب" . نقض . "أسباب الطعن .  
ما يقبل منها" .

تسليم الشيء بموجب عقد من عقود الائتمان المبينة في المادة ٣٤١ عقوبات  
شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .

إدانة المتهم في تبديد . استنادا إلى أنه تاجر يتسلم مقررات مواد البناء لحساب  
المصرح له بها من الحكومة . دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين  
المصرح له . علاقة بيع . قصور .

من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد  
قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون  
العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل  
بالحكم المطعون فيه أثبت واقعة الدعوى نقلا عن بلاغ المدعى بالحق المدني  
وأقواله بحضور جمع الاستدلالات بما مؤداه أنه تصرح له بصرف ١٧ طنا  
و ١٠٠ كيلو حديد وقد سلم إذن الصرف إلى الطاعن بوصفه صاحب محل  
تجارة حديد وبلغ ألف جنيه خصما من ثمن الحديد إلا أن الطاعن أخذ بما طله

في التسليم فيادر بشكواه منهما إياه باختلاس كمية الحديد وقدم إقرارا مفصوفا إلى الطاعن يفيد أن هناك كمية من الحديد مقدارها ١١٠ طنا و ١٠٠ كيلو تصرح بصرفها للمدعى بالحق المدني ، وأشار الحكم إلى أن الطاعن نفى - عند سؤاله إنه استلم أى نقود من المدعى بالحق المدني - وانتهى إلى ثبوت جريمة التبيد في حق الطاعن تأسيسا على أن تسليم مقررات مواد البناء إلى التجار يتم لحساب المستهلكين الذين يصرح لهم بصرف هذه المقررات من الجهة الحكومية فتظل المقررات مودعة لدى التجار لحين طلبها من ذوى الشأن مما مفاده أن العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحق المدني كانت على سبيل الوديعة بالنسبة لكمية الحديد المأذون له بصرفها مما يضحى معه الطاعن خائفا للأمانة لامتناعه عن تسليمه إياها . وكان البين من الأوراق أن المتهم دفع تهمة التبيد بأن الواقعة ليست وديعة وأن كمية الحديد المدونة بالإيصال قد استلمت ودفع ثمنها إلى المحافظة وأصبح مالكها وأن العلاقة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية علاقة بيع وشراء تسرى عليه القيود التمويينية في كيفية توزيع الحديد بالسعر الرسمي مما يتنافى مع كون الحديد سلم إليه كوديعة لمصلحة المحنى عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التي جعلت المحنى عليه يطالب المتهم بالحديد المصرح له به مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن المحنى عليه لم يثبت قيامه بدفع ثمن الحديد وأن الإذن المسلم له كان خاليا من اسم المتهم فإنه يكون معينا بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار بيانها مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للعطن .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد كمية الحديد الميينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة .. .. . والتي سلمت إليه على سبيل الوكالة فاختمها لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وإدعى .. .. . مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة الزيتون الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ وبالزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد ونمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المصجل بغير كفالة .  
فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزمّت المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية ونحسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة التبيد قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أغفل ما ثبت من الأوراق من أن الطاعن أسلم كمية الحديد ضمن حصته التموينية وأن العلاقة القائمة بينه والمدعى بالحقوق المدنية علاقة مدنية ناشئة عن عقد بيع لم يقم المشتري فيه بالوفاء بالثمن مما يتنافى مع كون الواقعة وديعة وتنتفى معه الجريمة التي دين الطاعن بها وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أثبت واقعة الدعوى نقلا عن بلاغ المدعى بالحق المدني وأقواله بمحض جمع الاستدلالات بما مؤداه أنه تصرّح له بصرف ١٧ طنا و ١٠٠ كيلو حديد وقد سلم إذن الصرف إلى الطاعن بوصفه صاحب محل تجارة حديد ومبلغ ألف جنيه خصما من ثمن الحديد إلا أن الطاعن أخذ يماطله في التسليم فبادر بشكواه متهما إياه باختلاس كمية الحديد وقدم إقرارا منسوبا إلى الطاعن يفيد أن هناك كمية من الحديد مقدارها ١٧ طنا و ١٠٠ كيلو تصرّح بصرفها للمدعى بالحق المدني ، وأشار الحكم إلى أن الطاعن نفى - عند سؤاله - أنه أسلم أي نقود من المدعى بالحق المدني ، وانتهى إلى ثبوت جريمة التبيد في حق الطاعن تأسيسا على أن تسليم مقررات مواد البناء إلى التجار يتم لحساب



المستهلكين الذين يصرح لهم بصرف هذه المقررات من الجهة الحكومية فتظل المقررات مودعة لدى التجار الذين طلبها من ذوى الشأن مما مفاده أن العلاقة بين الطامن والمدعى بالحق المدني كانت على سبيل الوديعة بالنسبة لكمية الحديد المأذون له بصرفها مما يضحى معه الطامن خائفا للامانة لامتناعه من تسليمه إياها ، لما كان ذلك ، وكان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وكان البين من الأوراق أن المتهم دفع تهمة التبيد بأن الواقعة ليست وديعة وأن كمية الحديد المدونة بالإيصال قد استلمت ودفع ثمنها إلى المحافظة أصبح ما لكأ لها وأن العلاقة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية علاقة بيع وشراء تصرى عليه القيود التموينية فى كيفية توزيع الحديد بالسعر الرسمي مما يتنافى مع كون الحديد سلم إليه كوديعة لمصلحة المحنى عليه لما كان ذلك وكان الحكم لم يعن باصطفاء حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت المحنى عليه يطالب المتهم بالحديد المصرح له به مع ما هو ظاهر من بيان الحكم الواقعة من أن المحنى عليه لم يثبت قيامه بدفع ثمن الحديد وأن الإذن المسلم له كان خاليا من اسم المتهم فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار بيانها مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر للظن .

## جلسة أول من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغرب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : هـ طلال برهان نور ، وشرف الدين خيري ، ومصطفى جويل مرسي ، هـ ادم قراطة .

( ١٥٧ )

الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٩ القضاية

١ - غش . إثبات " بوجه عام " . جريمة " أركانها " . حكم " تسببه  
تسبب غير معيب " .

اثبات الحكم خلط الشاي بقشر عدس . كفايته تدليلا على غشه . البحث  
من بعد . في مواصفات الشاي . عدم جدواه . أساس ذلك ؟ العلم بالفس .  
اقتراضه في حق المشتغلين بالتجارة .

٢ - دفاع " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " حكم " تسببه . تسبب  
غير معيب " .

عدم التزام المحكمة بتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة .

٣ - حكم " وضعه والتوقيع عليه واصداره " . " تسببه . تسبب  
غير معيب " .

عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع  
ما أورده الحكم مؤديا إلى الواقعة بأركانها وظروفها .

٤ - حكم " وضعه والتوقيع عليه واصداره " . " بطلان الحكم " .

تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يطله . طالما استوفى مقوماته .

١ - تنص المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للوصفات المقررة وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الاتجار في الشاي خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما حظري بيع الشاي مخلوطا على النحو السابق. وحيارته بقصد الاتجار. لما كان ذلك، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من إضافة قشر حدس إلى الشاي المضبوط لم يوجه إليه أى عيب وكان هذا وحده يكفى لحل قضائه في خصوص تحقق الخاط المحذور في الشاي الأسود المضبوط بما يضحى معه البحث في المواصفات عديم الجدوى، لما كان ذلك، وكان مفاد النفات الحكم عن قول الطاعن أن باكوات الشاي المضبوطة لاستعماله الشخصى وأنه اشتراها من شخص لا يعرفه هو أنه لم ير فيه ما يغير من اقتناعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاي الأسود المخلوط بقصد الاتجار للأدلة السائغة التى أوردها، لما كان ذلك وكان من المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع هو مما انفصل فيه محكمة الموضوع فتن استنتجته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن قد عجز عن إثبات مصدر الشاي المضبوط بعد أن قرر أنه اشتراه من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة أن هى افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع القش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و٨٠ لسنة ٦٩٦١ والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هى لم تحدث عن ركن العلم وإثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة.

٢ - من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها استقلالا طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها.



٣ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسب استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٤ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام الحكم قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعن بأنه : عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان مغشوشا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل . ومحكمة جنح مركز مغاظة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم عشرة جنيمات والمصادرة . فاستأنفت النيابة العامة والمتهم . ومحكمة المنيا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت خيابيا وباجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بحبس المتهم ستة أشهر وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وحكم فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة المنيا الابتدائية لتعكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أحيلت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه هذا في الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

## الحكمة

حيث إن ما ينطأ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر بإدانتة بجريمة عرض شاي للبيع مغشوشا مع علمه بذلك قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنه أيد الحكم الغيابي الاستثنائي آخذا أسبابه رغم أنه لم يبين واقعة الدعوى وأركان الجريمة والمواصفات التي خولفت ولم يستظهر علم الطاعن بالغش ولم يرد على دفاع الطاعن من أن الشاي المضبوط كان لاستعماله الشخصي وجاء في عبارات مجملّة وعامة ليس فيها ما يقنع بأن المحكمة ناقشت الموضوع واستنفدت وسائلها في الوصول إلى الواقع هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه تحرر على نموذج مطبوع كل ذلك مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المراقب الصحي وجد الطاعن يقوم بعرض باكوات شاي أسود للبيع بحله فأخذ عينه تبين من تحليلها أنها مغشوشة بإضافة مالا يقل عن ١٠٪ قشر عدس . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها قد نص في المادة السادسة منه على أن تعتبر الأغذية مغشوشة إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة وحظر القرار رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم الاتجار في الشاي خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما حظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السابق أو حيازته بقصد الاتجار وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من إضافة قشر عدس إلى الشاي المضبوط لم يوجه إليه أي عيب وكان هذا وحده يكفي لحل قضائه في خصوص تحقق الخلط المخطور في الشاي الأسود المضبوط بما يضعى معه البحث في المواصفات عديم الجدوى ، لما كان ذلك وكان مفاده التفات الحكم من قول الطاعن أن باكوات الشاي المضبوطة لاستعماله الشخصي وأنه اشتراها من شخص لا يعرفه هو أنه لم يرفه ما يغير من اقتناعه من ثبوت جريمة حيازة الطاعن الشاي الأسود المخلوط بقصد الاتجار للأدلة السائغة التي أوردتها ، لما كان ذلك وكان بمن المقرر أن العلم بغش البضاعة المعروضة

لبيع هو مما تفصل فيه محكمة الموضوع فتى استتبعته من وقائع الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن قد عجز عن اثبات مصدر الشئ المضبوط بعد أن قرر أنه اشتراه من شخص لا يعرفه فإنه لا على المحكمة أن هي افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة إذ من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ — والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ — نصت على أن العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة ولا على المحكمة أن هي لم تتحدث عن ركن العلم واثبات توافره لدى الطاعن مادام أنه من بين المشتغلين بالتجارة . لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها استقلالاً طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها وكان من المقرر أيضاً أن القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة — كما هو الحال في الدعوى الحالية — كان ذلك محققاً لحكم القانون، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام الحكم قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون فإن ما يثيره الطاعن في شأن كل ما تقدم بأوجه طعنه يكون غير سديد . ويحل في موضوعه إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها فإنه ينبغي رفض الطعن موضوعاً .



## جلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنتنة ، محمد حلي راغب ، وجمال الدين منصور ، وأحمد  
مورد هيكل .

( ١٥٨ )

### الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٩٩ القضائية

مواد مخدرة . جريمة . " أركانها " . قرارات وزارية . تقض . " حالات  
الطعن - الخطأ في تطبيق القانون " .

مستحضر الدودرين من المواد المخدرة . المادة الأولى من القانون ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ مخالفة ذلك . خطأ في  
تطبيق القانون .

لما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قد نص على أنه يضاف  
إلى الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة  
المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها " مادة الجلو تيميد وأملاحها ومستحضراتها  
" كاللودرين " وكانت المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أن " تعتبر  
جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المسواد المبيئة في الجدول  
رقم ( ١ ) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبيئة بالجدول رقم ( ٢ ) ،  
وتنص المادة الثانية منه على أن " يحظر على أي شخص أن يملك أو يصدر  
أو ينتج أو يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها  
أو يتزل منها بأي صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك  
إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون وبالشروط المبيئة به " فان  
المشرع بإضافته مستحضر " اللودرين " إلى المواد المبيئة بالجدول رقم ( ١ )

الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — والمعتبرة جواهر مخدرة قد دل على أن احراز أو حيازة هذا العقار محظورة وفقا لأحكام المادة الثانية مائة البيان — في غير الأحوال المصرح بها في القانون، شأنه في ذلك شأن كافة المواد المعتبرة مخدرة المبيئة بالجدول المذكور، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن احراز مستحضر "الدودرين" غير مؤثم إلا أن يكون بقصد الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب والتصدير دون غيرها وانتهى إلى براءة المطعون ضده لأن سلطة الاتهام لم تستند إليه احراز العقار المذكور لأحد هذه الأغراض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ( أولا ) أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا ( عقار الدودرين ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ( ثانيا ) اتجر في المواد الدوائية المبيئة بالتحقيقات دون أن يكون مرخصا له بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ ، ٢٤ ، ١/٧ ، ٣٤ ، ٤٢٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها ببراءة مما أسند إليه ومصادرة جواهر المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز عقار الدودرين المخدر على سند من القول بأن احرازه العقار المذكور لهذا القصد غير مؤثم قانونا لأن قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ لا يؤثم احراز هذا العقار إلا إذا كان ذلك بقصد الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب أو التصدير دون غيرها قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأن القرار الوزاري سالف الذكر أضاف

العقار المذكور إلى الجدول رقم ١ الملحق بقانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وبذلك فإن حيازته أو إحرازه بغير ترخيص يكون مؤثماً وفقاً لأحكام هذا القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز عقار الدودرين المخدر بقصد الاتجار تأسيساً على أن قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ لا يعاقب على إحراز أو حيازة العقار المذكور إلا إذا كان ذلك بقصد الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب والتصدير ولم توجه سلطة الاتهام إلى المتهم حيازة هذا العقار لغرض من الأغراض سالفة الذكر فتكون حيازته له غير مؤثمة ثم استورد الحكم فأضاف أن سلطة الاتهام لم تدحض دفاع الطاعن بشراء هذا العقار من إحدى الصيدليات فلم تثبت أن حيازته له كانت بدون تذكرة طبية وفي غير الأحوال القانونية . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قد نص على أنه يضاف إلى الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها "مادة الجلوثيريد وأملاحها ومستحضراتها كالـدودرين" وكانت المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أن تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة في الجدول رقم (١) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم ( ٢ ) ، وتنص المادة الثانية منه على أن "يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو يتزل عنها بأى صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا فى شىء من ذلك إلا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة به" فإن المشرع بإضافته مستحضر "الدودرين" إلى المواد المبينة بالجدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — والمعتبرة جواهر مخدرة ، قد دل على أن إحراز أو حيازة هذا العقار محظورة وفقاً لأحكام المادة الثانية سالفة البيان — فى غير



الأحوال المصرح بها في القانون ، شأنه في ذلك شأن كافة المواد المعتبرة مخدرة المبينة بالجدول المذكور ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن أحراز مستحضر "السودرين" غير مؤتم إلا أن يكون بقصد الانتاج أو الاستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب أو التصدير دون غيرها وانتهى إلى براءة المطعون ضده لأن سلطة الاتهام لم تسند إليه إحراز العقار المذكور لأحد هذه الأغراض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تحقيق دفاع المطعون ضده بشراء هذا العقار بموجب تذكرة طيبة من إحدى الصيدليات وهو ما يجب القطع بثبوته للقضاء ببراءته ما دام أحرازه لهذا العقار المعتبر مخدرا — بحسب الأصل — محظور في غير الأحوال المصرح بها في القانون وكان ما استورد إليه الحكم من قول بأن سلطة الاتهام لم تدحض دفاع المتهم — دون الجزم بثبوت شرعية إحرازه لهذا العقار المخدر — لا يستقيم به القضاء بالبراءة . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

## جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عزف الدين خيرى ، وفوزى الملوك ، وفوزى أسعد ، وهادم قراة .

( ١٥٩ )

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ القضائية

- ١ - نقض . " إيداع الكفالة " .  
الأصل تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين . ما لم تجمعهم مصلحة واحدة .
- ٢ - حكم . " وضعه والتوقيع عليه وإصداره " . " بطلان الحكم " .  
محضر الجلسة .  
إغفال القاضي التوقيع على محاضر الجلسات . لا أثر له على صحة الحكم .  
طالباً أنه قد وقع عليه .
- ( ٣ ) دعوى مدنية . " رسومها " . رسوم قضائية . نقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " . استئناف . " نظره والحكم فيه " .  
عدم سداد رسوم الدعوى المدنية . لا يتصل بذات المحاكمة من حيث  
الصحة والبطلان .  
لتفات الحكم من الدفع بعدم قبول استئناف الدعوى المدنية . لعدم سداد  
رسومها . لا حيب .
- ٤ - مسئولية مدنية . " مسئولية متولى الرقابة " . دعوى مدنية . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . إثبات . " قرائن " .  
قوام مسئولية متولى الرقابة . أضرار الإخلال بواجب الرقابة أو إساءة  
التربية . نقض حسنة القرينة . وقوعه إعل حاتق متولى الرقابة .  
المادة ١٧٣ مدنى .  
عدم جواز المجادلة فى أساس المسئولية المدنية . لأول مرة أمام النقض .

• — دعوى مدنية " اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها " مسئولية مدنية .  
"المسئولية الناشئة عن الأشياء" . حكم . " ما لا يعيب الحكم في نطاق  
التدليل " .

عدم اختصاص المحاكم الجنائية بدعوى المسئولية الشيلية .

١ — متى كان الطاعنان — وأحدهما محكوم عليه بعقوبة غير مقيدة لقرية  
والثاني مسئول عن الحقوق المدنية — وإن لم يودعا سوى مبلغ خمسة وعشرين  
جنيها على سبيل الكفالة عنهما معا — إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن  
الأصل هو أن تتعدد الكفالة الواجب إيداعها عملا بنصر المادة ٣٦ من القانون  
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، أما إذا جمعتهم مصلحة واحدة .  
كما هو واقع الحال في الدعوى . فلا تودع سوى كفالة واحدة .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن إغفال التوقيع في محاضر الجلسات لا أثر له  
على صحة الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه  
أن رئيس الهيئة التي أصدرته قد وقع عليه وأن أسماء أعضاء هيئة المحكمة  
قائمة في صدره خلافا لما يدعيه الطاعنان فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص  
لا يكون له محل .

٣ — إن عدم سداد رسوم الدعوى المدنية — بفرض صحته — لا تعلق له  
بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعيب الحكم التفتته  
من الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعين  
بالحق المدني لعدم أدائهما الرسم إلا أمام المحكمة الاستئنافية ذلك أنه من المقرر  
أنه لا إلزام على الحكم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان .

٤ — إن نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولا عن رقابة  
ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقوم من ذلك مسئولية  
مفترضة تبقى إلى أن يبلغ سن الرشد . لما كان ذلك ، وكانت هذه المسئولية  
بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أحاء



تربيته ولده أو الأمرين معا ولا تسقط إلا بإثبات العكس وعنده ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا التوجب بما يذني من العناية وعلى المسئول وهو الولد أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربيته ولده لما كان ذلك، وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة أنه لم يجادل في أساس مسئوليته هذه أمام محكمة الموضوع، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

هـ - أن كان نعي الطاعن الثاني على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسئولية الناشئة من إهماله في حراسة مسدسه صحيحا - لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية الناشئة من الأشياء إذ اندمى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسئولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة من الشيء ذاته ، فبرأه لما كان استناد الحكم على هذه المسئولية لا يعدو أن يكون تزييدا لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمد من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعن الثاني من الأعمال التي يرتكبها ولده القاصر - فان النعي بذلك يكون غير مجد .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه : ( أولا ) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " طبنجة أوتوماتيكية عيار ٩ مللى " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ( ثانيا ) أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالب الذكر ( طلقتين ) دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . ( ثالثا ) تسبب خطأ في موت ... .. بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القانون بأن أمسك في حفل عرس سلاحا ناريا وأطلق منه مقذوفا لم يحتط لمساره فأصاب المجنى عليه وأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية . ( رابعا ) حمل سلاحا ناريا في حفل . ( خامسا ) أطلق عيارا ناريا في قرية ... .. وطببت من مستشار الإحالة

إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . وادعى والد المجرى عليه مدنيا قبل المتهم ووالده المسئول عن الحقوق المدنية (الطامن الثاني) بمبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات شبين الكوم قررت بجلسته .. .. فصل جنحة القتل الخطأ عن الجناية وإحالتها مع الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة وقضت بحضورها بمعاقبته الطامن الأول بالحرس مع الشغل لمدة ستة أشهر لما هو منسوب إليه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات إيقافا شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم عملا بالمواد ١ و ٦ و ١١ مكررا ٢/٢٦ - ٤ ، ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به والمواد ٢/٣٢ ، ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٢/٣٧٩ من قانون العقوبات . ومحكمة أشمون الجزئية في قضية الجنحة رقم .. .. قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات بتغريم المتهم عشرين جنيها وإلزامه بأن يدفع للدينين بالحق المدني مبلغ ألف جنيه وألزمته بمصاريف الدعوى المدنية ومائتي قرش مقابل أنعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات استئناف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفه المدعيان بالحق المدني ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبصدد الدعوى الجنائية برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، وفي صدد الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا متضامنين للدينين بالحق المدني مبلغ ألف جنيه وإلزامهما بالمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أنعاب المحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعنين — وأحدهما محكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للعوبة  
والثاني مستول عن الحقوق المدنية — وإن لم يودعا سوى مبلغ خمسة وعشرين  
جنيها على سبيل الكفالة عنهما معا — إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن  
الأصل هو أن تعدد الكفالة الواجب إيداعها عملا بنص المادة ۳۶ من القانون  
رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ بتعدد الطاعنين ، أما إذا جمعهم مصلحة واحدة — كما هو  
واقع الحال في الدعوى — فلا تودع سوى كفالة واحدة .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول بجريمة  
القتل الخطأ وألزم الطاعن الثاني بالتضامن مع الأول في التعويض — قد شابته  
بطلان وقصور في التسبيب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الحكم  
المطعون فيه خلا من توقيع رئيس الهيئة التي أصدرته ومن ذكر اسم اثنين  
من أعضائها ، كما خلت بعض محاضر الجلسات من توقيع رئيس الهيئة وأمين السر  
عليها . وقد تمسك الطاعنان في مذكرتيها المقدمة إلى محكمة ثاني درجة بأن المدعين  
بالحق المدني لم يسددا رسوم الدعوى المدنية إلا أمام المحكمة الاستئنافية وأن  
من شأن ذلك أن يكون الاستئناف المرفوع منهما غير مقبول — إلا أن المحكمة  
التفتت من هذا الدفاع ولم تمن بالرد عليه . كما أقام الحكم قضاءه بإلزام الطاعن  
الثاني بالتضامن في التعويض عن جريمة القتل الخطأ التي دان بها ابنه الطاعن  
الأول على مقوله أن الطاعن الأول قاصر في حين أن المادة ۱۷۳ من القانون  
المدني لا تعتبر القاصر في حاجة إلى الرقابة إلا إذا لم يبلغ خمس عشرة سنة والحال  
أن الطاعن الأول كان عند وقوع الحادث قد جاوز السابعة عشرة وبالتالي  
فلا تجوز مساءلة الطاعن الثاني على أساس أنه أهمل في مراقبته ، كما أن الحكم  
ألزم الأخير بالتعويض على أساس ما أسنده إليه من إهمال في حراسة مسدسه  
الذي وقع به الحادث بينما لا يصح — إعمالا لنص المادة ۳/۲۵۳ من قانون  
الإجراءات الجنائية — مساءلته من ذلك إلا أمام المحاكم المدنية — وأن كل ذلك  
مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .



وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن رئيس الهيئة التي أصدرته قد وقع عليه وأن أسماء أعضاء هيئة المحكمة ثابتة في صدره — خلافا لما يدعيه الطاعنان وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن إغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا أثر له على صحة الحكم ، ومن ثم فإن ما يشير الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان عدم سداد رسوم الدعوى المدنية — بفرض صحته — لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدني لعدم أدائهما الرسم إلا أمام المحكمة الاستئنافية ذلك أنه من المقرر أنه لا إلزام على الحكم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله أنه أثناء إقامة حفل ختان أخذ المتهم ( الطاعن الأول ) سلاح والده ( الطاعن الثاني ) المرخص له بحمله وأطلق منه صيارين ناريتين للابتهاج فأصاب أحدهما الجني عليه وأرداه قتيلًا وتم ضبط المتهم فور الحادث فاستدعى بإحرازه السلاح وإطلاقه الأخيرة النارية . وبعد أن ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ودان المحكوم عليه بجريمة القتل الخطأ مرض للدعوى المدنية بقوله : إن المدعين بالحق المدني ادعيا بمبلغ ألف جنيه قبل المتهم ووالده " وأنه لما كان كل من ارتكب خطأ يلزم بتعويض من أصابه ضرر من إجراء ذلك الخطأ ومما لا شك فيه أن المدعين بالحق المدني قد أصابهما ضرر مادي وأدبي من فقد نجلهما وهو في مقتبل العمر . . . إذ أنه بفقده يتحقق الضرر المادي ويضاف إلى ذلك ما أصابهما من ألم وراحة وحسرة وهو الضرر الأدبي ومن ثم يحق لهما أن يطالبا بتعويض عن هذه الأضرار . ولما كان المسئول عن الحقوق المدنية وهو والد المتهم مسئول باعتباره والده وهو قاصر ، فضلا عن مسئوليته عن حراسة مسدسه وهو آلة خطيرة تستلزم المحافظة عليها عناية خاصة أما وقد أهمل في وضعها في المكان المناسب — لأنه يعد مسئولًا عما تحدثه هذه الآلة نتيجة لهذا الإهمال بفعل الغير ومن ثم يعد مسئولًا على سبيل التضامن مع المتهم عن الضرر الذي لحق بالمدعين بالحق المدني من جراء وفاة الجني عليه " .

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولًا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقع

من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ من الرشد ، وكانت هذه المسئولية بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإحلال بواجب الرقابة أو إلى اقتراض أنه أمام تربية ولده أو إلى الأمرين معا ، ولا تسقط إلا بإثبات العكس وعنده ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لابد وانعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية وعلى المسئول وهو الوالد أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربية ولده . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحكمة أنه لم يجادل في أساس مسئولية هذه أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان نعى الطاعن الثاني على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسئولية الناشئة عن إهماله في حراسة مسدسه مهيما ، لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على المسئولية الناشئة عن الأشياء إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على اقتراض المسئولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسئولية لا يبدو أن يكون تزييدا لم تكن المحكمة في حاجة إليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستند من أوراق الدعوى هو مسئولية الطاعن الثاني عن الأعمال التي يرتكبها ولده الفاصر — فإن النعى بذلك يكون غير مجد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعنين بالمصاريف المدنية لأعمالا لنص المدينين ١/٣٢٠ ، ٣٢١ من قانون الإجراءات الجنائية .

## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

بمشاركة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة  
المستشارين : دكتور أحمد رفعت خفاجي ، ومحمد حمدي ، وإبراهيم رضوان ،  
ودراف عبد الظاهر .

( ١٦٠ )

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع . « الإجراءات أمامها » . إجراءات المحاكمة .  
بطلان .

الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٧١ إجراءات تنظيمة . إغفال سؤال  
المتهم عن اسمه ومهنته وصناعته ومحل مولده وإقامته والتهمة المسندة إليه .  
لا بطلان .

( ٢ ) إجراءات المحاكمة . « لغة المحاكمة » . نقض . « أسباب الطعن » .  
ما لا يقبل منها » . حكم . « تسببه . تسبب غير معيب » . لغة المحاكمة .

الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية ما لم يتعذر ذلك بغير مترجم أو يطلب  
منها المتهم ذلك . خضوع طلبه لتقدير المحكمة .

( ٣ ) دفاع . « الإخلال بحق الدفاع » . ما لا يوفره » . محاماة .  
إجراءات . « إجراءات المحاكمة » . نقض . « أسباب الطعن » .  
ما لا يقبل منها » .

حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة . غير لازم .  
سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة . لا إخلال . ما دام أن المحكمة لم تمنعه  
من المرافعة .



١ - من المقرر أن ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية من إجراءات هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات بالجلسة . فلا يترتب على مخالفتها البطلان .

٢ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت ، كما أن الأصل أن تجري المحاكمات باللغة الرسمية للدولة وهي اللغة العربية ما لم يتعذر على المحكمة مباشرة الإجراءات دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها وإذا خلا عضو الجلسة مما ينبىء عن حاجة المحكمة أو الطاعن الذى وجه ألقاظ الإهانة باللغة العربية إلى ذلك ، فإن هذا النقص يكون غير شديد .

٣ - إذا كان القانون لا يستوجب حضور محام مع المتهم بمجئته أو مخالفة وأنه لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة فى الجرح الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة فإن ما ينهه الطاعن على الحكم المضمون فيه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون غير شديد .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى أثناء نظر الجناية رقم ..... أهان أحد أعضاء المحكمة بالقول بأن وجهه إلى وكيل النيابة السيد .. .. الممثل للاتهام العبارة المبينة بالمحضر ورددها أكثر من مرة أثناء انعقاد الجلسة . ومحكمة جنابات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بالمادة ١٣٣ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إهانة أحد أعضاء هيئة المحكمة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك أن المحكمة قد أغفلت الاجراءات المنصوص عليها في المادة ۲۷۱ من من قانون الاجراءات الجنائية والخاصة بسؤال المتهم عن اسمه وسنه وصناعته ومحل مولده وإقامته كما لم يواجه الطاعن بالتهمة المسندة إليه خصوصاً أنه سويسري الجنسية لا يعرف اللغة العربية ، كما أصدرت حكماً دون مسماع دفاع الطاعن أو محاميه وصول الحكم في قضائه على عبارات عامة غامضة لا يصح أن يبنى عليها دليل الإدانة كما استدل على قصد الإهانة من أمور ظنية لا تقطع بعلم الطاعن بمفهوم ما نفوه به من عبارات ، كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن ما تتطلبه المادة ۲۷۱ من قانون الاجراءات الجنائية من اجراءات هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات بالجلسة ملا يترتب على مخالفته البطلان . هذا إلى أن الثابت من محضر جلسة ۱۹۷۶/۶/۱۹ أن المحكمة قد وجهت إلى الطاعن تهمة الإهانة المسندة إليه . لما كان ذلك ، وكان الأصل هو اعتبار أن الاجراءات قد روصيت ، كما أن الأصل أن تجري المحاكمات باللغة الرسمية للدولة وهي اللغة العربية ما لم يتعذر على المحكمة مباشرة الاجراءات دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعاً لتقديرها وإذا خلا محضر الجلسة مما ينبئ عن حاجة المحكمة أو الطاعن — الذي وجه ألقاظ الإهانة باللغة العربية — إلى ذلك ، وكان القانون لا يستوجب حضور

محام مع متهم بجنحة أو مخالفة وأنه لا يجوز أن ينفي على سكوت المتهم من المرافعة في الجنح الطعن على الحكم بدعوى الاختلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة ، ومن ثم فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والاختلال بحق الدفاع يكون غير سديد — لما كان ذلك — وكانت الألفاظ التي أثبتها الحكم تعيد بذاتها معنى الإهانة وقد ساق الحكم المطعون فيه من الأدلة على علم الطاعن بمعنى الألفاظ التي تفوه بها ما من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ومن ثم ينحصر عن الحكم حالة القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ويضحي للطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة  
المستشارين : الدكتور زاهد رفعت خفاجي ، ومحمد حمدي ، وإبراهيم رضوان ،  
وممدوح سالم .

( ١٦١ )

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٩٩ القضائية

( ١ ) ضرب . " ضرب أفنى إلى موت " . إثبات . " بوجه عام " .  
" خبرة " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . " ما لا يعيبه في نطاق  
الدليل " .

تقرير إمكانية حدوث الضرب على قمة الرأس . ممن يقف أمام المجنى عليه  
أو خلفه . بداهة . لا تحتاج إلى خبرة فنية .

( ٢ ) محكمة الموضوع . " سألتهما في تقدير الدليل " . إثبات . " بوجه  
عام " . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .

وزن أقوال الشهود والتعويل عليها . تستقل بهما محكمة الموضوع .  
عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة . حقها في الأخذ  
بقوله في أي مرحلة دون بيان حلة ذلك أو موضعه . ما دام له أصله  
في الأوراق .

( ٣ ) دفع . " الدفع بتلقيق التهمة " . نقض . " أسباب الطعن " .  
ما لا يقبل منها " .

الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي . الرد عليه . صراحة . غير لازم .

۱ - إنه من البدهية أن الضرب بآلة واحدة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يقف خلفه على السواء مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضي الالتجاء إليها .

۲ - إن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات . كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها للدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك - وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت بل حسبها أن تورد منها ما تطعن إليه . وتطرح ما عداها ولما في ذلك أن تأخذ بأقواله في مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبرز العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

۳ - من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب ... .. على رأسه بنواع حديدية فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفنى إلى موته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للفيديو والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فتقرر ذلك ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضورها عملا بالمادة ۱/۲۳۶ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث أن الطامن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضي إلى الموت قد شبه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأن من بين ما عول عليه الحكم مافروته الشاهدة .. .. من أن الطامن كان يقف في مواجهة المجنى عليه عند إحداثه إصابته ، وما فروته الشاهدة .. .. من أنها ظلت بحل الحادث بعد اعتداء الطامن عليها قرابة نصف ساعة حتى حضر المجنى عليه وأصيب ، ورغم تمسك الدفاع بفساد روايتهما إذ أن إصابة المجنى عليه تحدث من الخلف ولا يعقل بقاء الشاهدة الثانية بمكان الحادث بعد إصابته طوال تلك الفترة ، غير أن الحكم احتق أقوالها ورد على هذا الدفاع بما لا يسبغ إطراره ، فضلا عن تناقض الشاهدة الثانية في روايتها بمحضر ضبط الواقعة وأمام النيابة بشأن الآلة المستعملة في الحادث ، ومن تلقى الاتهام بمعرفة شقيق المجنى عليه كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدوى ما محمله " أنه أثناء وجود ( الشاهدة الثانية ) بحقلها واستعدادها لرى الأرض وقع خلاف بينها وبين بعض جيرانها في الزوارة حول الرى واعتدى عليها أحدهم بالضرب ولم يلبث أن حضر إلى مكان الشجار ابن أخيها المجنى عليه .. .. للدفاع وعدنئ تصدى له المتهم وضربه بذراع من الحديد على رأسه من الخلف ضربة واحدة أفضت إلى موته " . وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة بما ينتجها من وجوه الأدلة السائغة التي استمدتها من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية ، بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المميت التي دان الطامن بها وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من البدهة أن الضرب بآلة راضة على قمة الرأس يمكن أن يحدث من ضارب يقف أمام المجنى عليه أو يقف خلفه على السواء ، مما لا يحتاج في تقريره أو استنباطه إلى خبرة فنية خاصة يتعين على القاضى الالتجاء إليها ، وكان



ما حصله الحكم من أقوال الشاهدة ... .. وتقرير الصفة التشريعية مما يتلاءم به فحوى الدليلين القولى والفنى بغير تناقض ، ولا ينال من سلامة الحكم ما استطرده إليه من القول " بأن المتشاجرين لا يكونون وقت الشجار فى أوضاع ثابتة بل يكونون فى حالة حركة مستمرة فقد يكون الجانى فى مواجهة المجنى عليه ويتناقت هذا الأخير أو يستدير خلال الشجار فتأتبه ضربة الجانى من الخلف " ، ذلك بأنه لم يكن بحاجة إلى ما استطرده إليه تزيدها فى مجال استدلاله ما دام أنه قد أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزيده فى منطقة أو فى النتيجة التى انتهى إليها ، ومن ثم فإن ما ينعم الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وعمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطامن إليه وهى متى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطامن إليه وتطرح ما عداها ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن فى شأن أقوال شاهدتى الإثبات إنما ينحل فى واقعه إلى جدل فى تقدير الدليل مما يستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردًا صريحًا ما دام الرد مستفادًا ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادًا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى الأدلة السائغة التى أوردها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

بمشاركة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد قزاد بجنه ، ومحمد حلي راض ، وجمال الدين منصور ، ومحمد محمود عمر .

( ١٦٢ )

الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٩٠ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . جريمة . " أركانها " . مواد مخدرة . قصد  
جناي . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . جلب .

مجرد حيازة المخدر ماديا . لا يثبت به القصد الجنائي في جريمة جلبه .

دفع المتهم بعدم علمه بوجود مخدر . غيبا في ثلاثة ذكر أنه تسلمها من آخر .  
يوجب عند رفضه . إيراد ما يبرر توافر هذا العلم . إقراض المحكمة العلم بالجواهر  
المخدر من واقع حيازته . إنشاء لقرينة قانونية . مخالفة ذلك للقانون .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق  
الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر  
المخدرة المحظورة إحترازها قانونا ، و إذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود  
المخدر بالثلاثة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها . فإنه كان يتعين على  
الحكم المطعون فيه أنه يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاثة  
أما استناده إلى مجرد ضبط الثلاثة معه وبها لفافة المخدر مخبأة فيها ورده على دفاعه  
في هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأنه ما يحزره مخدو ثابت في حقه من ظروف  
الدعوى وملايساتها ومن طريقة إخفاء المخدر بالثلاثة المضبوطة فإن فيه إنشاء  
لقرينة قانونية مبنية على إقراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو لا يمكن

إقراره قانونا مادام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته  
فعليا لا افتراضيا . لما كان ذلك فإن معنى الطاعن يكون في محله .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه جلب جوهر مخدرا (حشيشا) دون الحصول  
على ترخيص كتابي من الجهة المختصة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا  
بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغريمه عشرة آلاف جنيه وبمصادرة  
المخدرو المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة  
جلب جوهر مخدر دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة  
قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أقام دفاعه على أن شخصا سماه قد سلم  
إليه الثلاثة البلاستيك لتوصيلها لآخر بمطار القاهرة ، ولا يعلم بوجود المخدر  
بها ، وأطرح الحكم هذا الدفاع بما لا يصلح ردا ، مما يعيبه ويوجب  
نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر لا يتوافر  
بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يتوهم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره  
هو من الجواهر المخدرة المخزونة إرازها قانونا ، وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه  
لا يعلم بوجود المخدر بالثلاثة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها ، فإنه  
كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود  
المخدرو بالثلاثة ، أما استناده إلى مجرد ضبط الثلاثة معه وبها لفافة المخدر  
مخباة فيها ورده على دفاعه في هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأن ما يحزره مخدر



ثابت في حقه من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طريقة إخفاء المخدور بالثلاجة المضبوطة فإن فيه إنشاء لقرينة قانونية مبنية على افتراض العلم بالجواهر المخدور من واقع حياته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانونا مادام أن القمعة الجنائية من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا . لما كان ذلك فإن معنى الطامن يكون في محله ، ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون ما حاجة لبحث صائر أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وحضور السادة  
المستشارين : عرف الدين خيرى ، ومصطفى جميل مرصى ، وفوزى المملوك ، وفوزى أسعد .

( ١٦٣ )

### الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤ القضائية

حكم . " إصداره والتوقيع عليه " . " بطلانه " . بطلان . حكم .  
إثبات . " بوجه عام " . نقض . " ما يجوز الطعن فيه من الأحكام " . اشكال .

جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال متى كان الطعن في الحكم  
الصادر في الموضوع . جائزا .

بقاء الحكم الصادر في الاشكال خفلا من التوقيع . حتى نظر الطعن . بطلانه  
أساس ذلك ؟

من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع  
الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض، لما كان  
ذلك، وكان الحكم المطعون فيه صادرا في اشكال في تنفيذ حكم نهائى صادر في جنحة  
إدارة مسكن للدعارة ما يجوز الطعن فيه بطريق النقض هملا بنص المادة ٣٠  
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم النهائى الصادر في الاشكال يكون  
جائزا، ولما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية  
قد أوجبت، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها،  
وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . وأنه وإن كان من المقرر أن المعول  
عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد

انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم وبغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من ... .. و ... .. ( المطعون ضده )  
و ... .. و ... .. بانهم : التهمة الأولى ( ١ ) أدارت مسكنها محل الضبط للدعارة . ( ٢ ) سهلت دعارة المتهمين الثالثة والرابعة .  
( ٣ ) حاولت المتهمين سالفى الذكر وظيفتهما على ممارسة الدعارة .  
( ٤ ) استغلت بغاء المتهمين سالفى الذكر ، المتهم الثانى ( المطعون ضده )  
( ١ ) اشترك مع التهمة الأولى فى إدارة المسكن محل الضبط للدعارة .  
( ٢ ) المتهمين الثالثة والرابعة وآخرى على ممارسة الدعارة ، المتهمتان الثالثة والرابعة اعتادتا ممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز لقاء أجر . وطلبت عقابهم بالمواد ١/١ و ٦ و ٨ و ٩ ج من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ومحكمة جناح الآداب الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بمعاينة التهمة الأولى بالحبس سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمها مائتى جنيه وغلق المسكن ومصادرة الأمتعة والأثاث ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة عن التهم الأربع وحبس كل من المتهمين الثالثة والرابعة ثلاثة شهور مع الشغل والنفاذ وتغريم كل من المتهمين خمسة وعشرين جنيا ووضع كل منهما تحت المراقبة لمدة ثلاثة شهور وبراءة المتهم الثانى فاستأنفوا هذا الثانى هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بتأييد الحكم المستأنف مع إيقاف التنفيذ . فاستشكل ... ..  
( المحكوم ببراءته ) فى الحكم بالنسبة لما قضى به من عقوبة الغلق ومصادرة



المتقولات وذلك على اعتبار أنه مستأجر للسكن . ومحكمة الآداب الجزئية قضت بقبول الاشكال شكلا وبايقاف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه فيما قضى به من الغلق ورفض الاشكال فيما عدا ذلك . فاستأنف المستشكل هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

### المحكمة

حيث إنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا في اشكال في تنفيذ حكم نهائي صادر في جنحة إدارة مسكن للدعارة مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بنص المادة ٣ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر في الاشكال يكون جائزا .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه — بالإضافة إلى أنه أخطأ في تطبيق القانون — أنه إذ قضى برفض استئنافها وتأيد الحكم الصادر في الاشكال المرفوع من المطعون ضده أنه قد جاء باطلا لعدم التوقيع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، وإلا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . وأنه وإن كان

من المقرر أن المعول عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو  
بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها  
قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون  
دليل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطا  
لقيام الحكم ويعني من هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع  
ولما كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد خلا حتى الآن  
من التوقيع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته رغم مضي فترة الثلاثين يوما التي  
استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها ، فإنه يكون باطلا مستوجبا نقضه  
والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

---

## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

بمشاركة السيد المستشار عادل برمان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
شرف الدين خيري ، ومصطفى جميل مرمي ، وفوزي الملوك ، وهاشم قراطة .

( ١٦٤ )

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٩ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . تزوير . " تزوير الأوراق العرفية " . خيانة  
أمانة " في الأوراق المضاه على بياض " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .  
تسلم الورقة المضاه على بياض . واقعة مادية . عدم الالتزام في إثباتها  
بفواحد الإثبات المدنية .

تزوير هذه الأوراق . إثباته بكافة الطرق .

دفاع . " الإخلال بمعي الدفاع . ما يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب  
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها .

تحقيق أدلة الإدانة . لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم . إثارة دفاع  
جوهريا . يوجب على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه .

إثبات . " بوجه عام . قرائن " . تزوير . " الادعاء بالتزوير " . حكم .  
" تسببه . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

فعود المتهم عن سلوك طريق الطعن بالتزوير . في ورقة من أوراق الدعوى .  
لا يسوغ معه اقتراض محتواها . ولو كانت من الأوراق الرسمية . أساس ذلك ؟



## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد مبلغ النقود المبين بالمحضر المملوك لـ ...  
والذى لم يعلم إليه إلا على سبيل الوكالة فاختلفه لنفسه إضرارا بماله ، وطلبت  
عقابه - بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح المنشية الجزئية قضت  
غيايا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالحبس شهرا مع الشغل وكفالة مائتى قرش  
لإيقاف التنفيذ ، فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد  
الحكم المعارض فيه فاستأنف ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية )  
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم  
المستأنف . فطمع المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة التبديد  
فقد انطوى على قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد فى الاستدلال ،  
ذلك بأن دفاع الطاعن قام على عدم استلامه المبلغ الذى أسند إليه تبديده وأن  
السند الذى قدمه المجنى عليه كدليل على استلامه ذلك المبلغ على سبيل الأمانة  
محرور عليه إذ كان ورقة وقعها على بياض وسلمها للمجنى عليه لاستعمالها فى شئون  
شركة بينهما فاصطنع المجنى عليه فوق إمضائه عليها بيانات تخالف ما اتفقا عليه  
وتتضمن قبضه المبلغ المدعى عليه بتبديده ، إلا أن محكمة الموضوع بدوجتها  
أطاحت هذا الدفاع الجوهرى دون أن تحققة ، أو ترد عليه بما يسوغ به رده وحولت  
فى إدانة الطاعن على هذا السند رغم تزويره وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب  
نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الابتدائية ومحاضر  
جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة

ثاني درجة بدفاعه: المشار إليه بأسباب الطعن بيد أن الحكم المستأنف الصادر في معارضة الطاعن الابتدائية أيد الحكم الغيابي الابتدائي لأسبابه دون أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع ، كما أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم المستأنف وقضى بتأييده وأطرح دفاع الطاعن بقوله أنه وإن قرر بتزوير المستند إلا أنه لم يتخذ أي إجراء من إجراءات الطعن عليه بالتزوير . لما كان ذلك ، وكان تسليم الورقة المضادة على بياض هو واقعة مادية لا تتقيد المحكمة بإثباتها بقواعد الإثبات في المواد المدنية كما أن تغيير الحقيقة في تلك الورقة ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ۳۴۰ من قانون العقوبات ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات ، وكان من المقرر أن المحكمة متى قدم إليها دليل بعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل مادام ذلك ممكناً بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهناً بمشينة المتهم في الدعوى ، وكان دفاع المتهم يعد — في صورة هذه الدعوى — دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه — دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذ من إجراءات تأييداً لدفاعه — أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى إطرأحه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يتناول ما أثاره من دفاع وتنكب من تحقيقه والرد عليه وعول في الإدانة على السند المقدم من المجنى عليه رغم تمسك الطاعن بتزويره منتفعا عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الشأن فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الطاعن في الدفاع فضلاً عن انطوائه على فساد في الاستدلال . هذا إلى أنه لما كانت المحكمة الاستئنافية قد اتخذت من عدم طعن المتهم بالتزوير في الورقة المتخذة دليلاً على استلامه المبلغ سنداً يظاهاها فيما افترضته من صحة الورقة فإنها تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح ذلك أن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير

ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده ، لا يصح قانونا مطالبتة — حتى ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية — بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير وإلا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه ، إذ أن مناط الإثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل — وفيما عدا ماورد بشأنه نص خاص — هو اقتناع القاضي واطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه ومن ثم فإنه يجب ألا يتقيد في تكوين عقيدته بأي قيد من القيود الموضوعة للأدلة في المواد المدنية ، وإذن متى كان المتهم قد ادعى بالتزوير وإن لم يسلك طريق الطعن به فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع كما تحقق سائر الدفوع وأن تقول كانتها فيه وما دامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقيدة بغير حق بمسألة قانونية فإن ذلك بالإضافة إلى ماسبق خطأ يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

---



## جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
شرف الدين خيرى ، ومصطفى جميل مرمى ، وفوزى الملوك ، وفوزى أسعد .

(١٦٥)

### الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٩ القضائية

حكم : « بياناته . بيانات الديباجة » . « بطلانه » . نقض . « أسباب  
الطعن . ما يقبل منها » . « الحكم في الطعن » . بطلان .

خلو كل من الحكم الابتدائي والاستئنافي أيده لأسبابه ومحاضر الجلسات .  
من بيان المحكمة . أثره . بطلان الحكم الاستئنافي لذاته . ولتأييده الحكم  
الابتدائي الباطل .

نقض الحكم لهذا السبب . وجوب امتداده للحكوم عليه الآخر .  
الذى لم يطعن في الحكم بالنقض . ما دام كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية .

منى كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك  
من الحكم المطعون فيه أن ديباجة كل منهما قد خلت من بيان المحكمة التي  
صدر منها مما يؤدي إلى الجهالة بهما ويجعلهما كأن لا وجود لهما ، وذلك  
بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحكمة الابتدائية والاستئنافية أنها لم تستوف  
بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب  
في ذاته بالبطلان فضلاً عن البطلان الذي امتد إليه بتأييده واعتناقه أسباب  
الحكم الابتدائي الباطل مما يوجب نقضه والإحالة . ولما كان هذا المنع  
يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذي كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها  
ذلك الحكم فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه كذلك ولو لم يقرر بالطعن

بالنقض عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم سرقوا الأشياء المبيعة وصفاً وقيمة بالمحضر والمملوكة لـ ... من محله . وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح قسم المشية الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بمعاينة كل من المتهمين بالحبس شهرين مع الشغل والنفاذ فعارضوا هذا الأول ، وقضى في معارضتهم بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن والمتهم ... .. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهراً مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان ذلك بأنه اعتق أسباب الحكم الابتدائي الذي شابه البطلان لخلو ديباجته من بيان المحكمة التي أصدرته وذلك يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه أن ديباجة كل منهما قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي إلى الجهالة بهما ويجعلهما كأن لا وجود لهما ، وذلك بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية أنها

لم تستوف بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب في ذاته بالبطلان فضلا عن البطلان الذي امتد إليه بتأييده واعتناقه أسباب الحكم الابتدائي الباطل ، مما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى . ولما كان هذا المنع يتصل بالمحكوم عليه الآخر .. .. الذي كان طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه كذلك — ولو لم يقرر بالطعن بالنقض — وذلك عملا بالسادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

---



## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار صلاح يومى نصارى ، وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعة  
الكناشي ، ومحمد عبد الخالق النادى ، وحسين كامل حنفى ، وصقوت خالد مؤمن .

( ١٦٦ )

الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٩ ، القضائية

دعوى جنائية " انقضاؤها بالتقادم " . " تحريكها " . إجراءات " إجراءات  
التحقيق " . استدلال . تقادم . " انقطاع التقادم " . تبغ . جمارك .

إنقاذ الخصومة فى الدعوى الجنائية بأى من إجراءات التحقيق .  
أورفع الدعوى إلى المحكمة .

إجراءات الاستدلال . أيا كان من يباشرها . لا تتحرك بها ولا تنعقد  
الخصومة الجنائية . مثال .

مجرد التأشير من النيابة . بتقديم الدعوى إلى المحكمة . أمر إدارى .  
لاتعد الدعوى مرفوعة به .

إعلان ورقة التكليف بالحضور . إجراء اتهام . يقطع التقادم .  
مضى ثلاث سنوات بين مواجهة المتهم . بتقرير المعامل . وإعلانه  
بالحضور لجلسة المحاكمة . الحكم بانقضاء دعوى اللجنة بالتقادم . دون اعتداد  
بطلب الجمارك رفع الدعوى ولا بتأشير . النيابة بتقديمها للمحكمة . صحيح .  
أحاسن ذلك ؟

مفاد ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى في غيبة المتهم أما بالنسبة لإجراءات الاستدلال التي يباشرها مأمورو الضبط القضائي لتبينه للخصومة الجنائية فلا تقطع التقادم إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها بوجه رسمي — لما كان ذلك — وكانت إجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذ النيابة العامة من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها، تنقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب، ولا تنعقد الخصومة ولا تحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق أو برفع الدعوى أمام جهات القضاء، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال — ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب البتغ إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية حتى تقطع بذاتها التقادم بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلسل لما سبقتها على تركها إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها، وكان من المقرر أيضا أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاتهام — لما كان ما تقدم — فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لمضي أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير المعامل وإعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة دون أن يعتد في هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى العمومية ضده ولا بتأشير النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق القانون على واقعة اندحور تطيقا صحيحا ويكون الطعن على خبر أساس متعينا رفضه موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بصفته صانعا أحرز دخانا مغشوشا على النحو المبين بالتقرير المعمل وطلبت عقابه بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل التهم بمبلغ ٨١ جنيها و ٢٠٠ مليا على سبيل التعويض ومحاكمة جنح السيدة زينب الجزئية قضت حضوريا بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . فاستأنفت المدعية بالحقوق المدنية . ومحاكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق التقض .. إلخ .

## المحاكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك — المدعية بالحقوق المدنية — هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة تأسيسا على انقضاء مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير المعامل في ١٧ من يونية سنة ١٩٧٢ حتى اعلانه بجلطة المحاكمة في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٧٥ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الثابت من الأوراق أن مدة التقادم قد انقطعت بصدد طلب مصلحة الجمارك في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ بتحريك الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده وباقامة النيابة العامة لها بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٥ .

وحيث إن الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة أن المطعون ضده ضبط في ٥ من مايو سنة ١٩٧٢ يتجبر في أدخنة مغشوشة وورد تقرير المعامل متبعا أن الدخان المضبوط به نباتات غريبة ودخان طرابلسي ، وتمت مواجهة المطعون ضده في ١٧ من يونيو سنة ١٩٧٢ بهذا التقرير ، وطلب مراقب عام ضرائب إنتاج القاهرة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ تحريك الدعوى الجنائية ضده ، وبتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٧٥ قررت



النيابة العامة تقديم القضية إلى المحكمة بـلـسـة ٢٠ مـن أـبـرـيـل سـنة ١٩٧٥ .  
 حيث ظلت تؤجل لإعلان المتهم المطعون ضده إلى أن تم هذا الإجراء بتاريخ  
 ٢٧ مـن أـغـسـطـس سـنة ١٩٧٥ ثم قضى باتقضاء الدعوى الجنائية تأسيساً على انقضاء  
 أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء اتخذ في مواجهة المطعون ضده  
 وهو مواجهته بتقرير المعامل في ١٧ مـن يـونـيـو سـنة ١٩٧٢ حتى اعلانه بـجـلـسـة  
 المحاكمة في ٢٧ مـن أـغـسـطـس سـنة ١٩٧٥ لما كان ذلك وكان مفاد ما نصت عليه  
 المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات التحقيق  
 أو الاتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى في غيبة المتهم ، أما بالنسبة  
 لإجراءات الاستدلال التي يباشرها مأمورو الضبط القضائي للتهيئة للحصومة الجنائية  
 فلا تقطع التقادم إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطرها بوجه رسمي  
 لما كان ذلك ، وكان المقرر أن النيابة العامة هي السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق  
 بالدعوى الجنائية وأن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والاذن إنما  
 هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من  
 أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص وأن إجراءات  
 الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذه النيابة العامة من أعمال التحقيق في سبيل  
 تسيرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى  
 وطلب العقاب ، ولا تتعقد الحصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق  
 الذي تجريه النيابة العامة — دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق — أو برفع  
 الدعوى أمام جهات القضاء . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به  
 جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ  
 القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ إذ أنه من المقرر في صحيح  
 القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات  
 الحصومة الجنائية التي تقطع ذاتها التقادم بل هي من الإجراءات الأولية التي  
 تسلس لها سابقة على تحريكها إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة

وحدها ، وكان من المقرر أيضا أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لاستداد ورقة التكليف بالحضور ، حتى إذا ما أعلنت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون ، وتزب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاتهام . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير المعامل وإعلانه للحضور بجلاسة المحاكمة دون أن يعتد في هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى الجنائية ضده ولا بتأشير النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار، عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة، وحضوية السادة  
المستشارين : هرف الدين خيرى ، وفوزى المملوك ، وفوزى أسعد ،  
ومهام قراءة .

( ١٦٧ )

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٩٩ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . تبغ . إثبات . " خبرة " .  
حكم . " تسييبه . تسييب معيب " . تقض . " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " .

هدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . شرطه ؟  
تمسك المتهم . أمام المحكمة الاستئنافية . بتعذر التفرقة بين الدخان الأخضر  
المحل والمستورد . بغير فحوص معملية . وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . دفاع  
جوهرى . الالتفات منه . قصور .

الأصل أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه  
يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها  
على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازت بينها . لما كان ذلك ، وكان يبين  
من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التي أسرت المحكمة بضمها  
تحقيقاً لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى محكمة ثانى درجة بحافظتي  
مستندات تمسك في مذكرته — المصريح له بتقديمها — بدلائلها على استعالة  
التمييز بين الدخان المستورد والدخان المستنبت محلياً إلا باستعمال فحوص فنية  
معينة لم يتم معمل الدخان بإجرائها على العينة المأخوذة من مصنعه ممثلاً لا يعتد معه  
بما انتهى إليه تقرير هذا المعمل من أن الدخان الأخضر الموجود بها من زراعة



محلية ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن إيرادا له وردا عليه رغم جوهريته — لانصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، ولو أنه مني بجنته وتخصيصه وفحص المستندات التي ارتكز عليها بلوغا إلى غاية الأمر فيه لحاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأفسطته حقه فإنه يكون مشوبا بالقصور .

## الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بأنه : هرب التبغ المبين الوصف والقيمة بالمحضر على النحو المبين بالأوراق. وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ألف ومائتي وعشرين جنيه وخمسة وتسعون مليا . ومحكمة جنح قسم شبرا الخيرية قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه ومصادرة الدخان المضبوط وإلزامه بأن يؤدي إلى مصلحة الجمارك تعويضا مدنيا قدره ألف ومائتي وعشرين جنيه . فاستأنف ومحكمة القاهرة الابتدائية ( هيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض — الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يحاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة تهريب التبغ قد شبه القصور في التسبيب ذلك بأنه لم يعرض للذكرة والمستندات المقدمة من الطاعن إلى المحكمة الاستئنافية والتي تمسك بدلالاتها على عدم إمكان التمييز بين الدخان المحلى والمستورد مما ينفي التهمة المستندة إليه ولكن الحكم التفت من هذا الدفاع فلم يعرض له إيرادا له أو رداه عليه — مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطامن تقدم إلى محكمة تاني درجة بحافظتي مستندات تمسك في مذكرته - المصريح له بتقديمها - بدلالاتها على استعمال التمييز بين الدخان المستورد والدخان المستنبت محليا إلا باستعمال فحوص فنية معينة لم يتم معمل الدخان بإجرائها على العينة المأخوذة من مصنعها مما لا يعتد معه بما انتهى إليه تقرير هذا المعمل من أن الدخان الأخضر الموجود بها من زراعة محلية واحتوت حافظتيه على صورة رسمية من الحكم الصادر في الجلسات رقم ٦٢٤٧ لسنة ١٩٧٢ قسم أول المنصورة ويتضمن مؤدى أقوال مفتشه بالمعمل الكيماوى من أنه لا يمكن التفرقة ما بين الدخان الأخضر المحلى والمستورد ، وصورة من تقرير أعده رئيس قسم الكيمياء بكلية العلوم جامعة عين شمس أوضح به أنه من غير الممكن تبين نوع الدخان دون إجراء فحوص معينة يتولى معمل الدخان مباشرتها .

وحيث أنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناسق دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى الصادر بالإدانة لأسبابه دون أن يمرض لدفاع الطامن إيرادا له وردا عليه رغم جوهريته - لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، ولو أنه حتى يبحثه وتحيصه وفحص المستندات التى ارتكز عليها بلوغا إلى غاية الأمر فيه لحاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطته حقه - فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عبدالواحد الدين، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور أحمد رفعت خفاجي ، ومحمد أحمد حمدي ، وممدوح مصطفى حسن ،  
وابراهيم حسين رضوان .

( ١٦٨ )

الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) إثبات . " بوجه عام " . " إقرار " . " إكراه " . محكمة  
الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببه " . " تسبب  
غير معيب " .

الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . جاز .  
ولو لم يكن معززا بدليل آخر . تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم . ما دام  
قد استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .

( ٢ ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع .  
" الإخلال بحق الدفاع ما لا يوفره " .

محكمة الموضوع غير ملزمة بتبعية المتهم في مناحي دفاعه . كفاية القضاء  
بالإدانة ردا عليه .

( ٣ ) محكمة استئنافية . " نظرها الدعوى والحكم بها " . حكم " تسببه " .  
تسبب غير معيب . استئناف .

إحالة الحكم الاستئنافي على الحكم المستأنف . الذي أيده لأسبابه كفايته  
سببا لقضائه .



١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه ، وعلى غيره من المتهمين متى اطمانت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع . ولو لم يكن معززا بدليل آخر . وكان لا يعيب الحكم أو يهدح في سلامته تناقض رواية المتهم أو تضاربها في بعض تفاصيلها مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام لم يورد هذه التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

٣ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكرها في حكمها . بل يكفي أن نحيل عليها إذا الإحالة على الأسباب تقدم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم : سرقوا النقود والسجائر واللفافات الميينة وصفا وقيمة بالمحضر ... .. . المتهمان الثاني والثالث ( الطاعنان ) أحدنا عمدا بالمتهم الأول الخروح الميينة بالتقرير الطبي والتي تقور لملاجها هذه لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد ، وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٤٢ ، ٢ ، ٣١٧/٤ ، ٥ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بندر شبين الكوم الجزئية قضت غيابيا للأول وحضوريا للثاني والثالث عملا بمادتي الاتهام بحسب كل من المتهمين الثلاثة ستة شهور مع الشغل

والنفاذ عن التهمة الأولى وتغريم كل من المتهمين الثاني والثالث عشرة جنيهات عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهمان الثاني والثالث ( الطاعنان ) . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطمعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما في جنحتي سرقة وضرب قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ذلك بأنه عول في قضائه على اعتراف المتهم الأول عليهما رغم ما أثاره الطاعنان من تناقضه فيه وعدم وجود شهود رؤية للواقعة ، وتمسكهما بهذا الدفاع في مذكرتهما المقدمة إلى محكمة ثاني درجة خلال فترة حجز الدعوى للحكم ، غير أن المحكمة ألغيت عنه إيرادا له وردا عليه اكتفاء منها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القابلية للجريمة اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول على اعتراف المتهم الأول وحصله في أنه والطاعنين قد سرقوا النقود والمنقولات المملوكة للمجنى عليه ثم اعتدى زميلاء عليه بالضرب لخلاف قام بينهم وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأن إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززا بدليل آخر ، وكان لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته تناقض

رواية هذا المتهم أو تضاربها في بعض تفاصيلها ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وما دام لم يورد هذه التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته وهو الحال في الدعوى المطروحة ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت الساتفة التي أوردتها الحكم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا ما رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكرها في حكمها ، بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها ، وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بشأن اعتناقه أسباب الحكم المستأنف في غير محله . ولما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد ملاح نصار نائب رئيس المحكمة ومضرة الحافة  
الاستشارين: حسن جمعة الكتاتي ، محمد عبد الحالق الناصي ، وحسين كامل حنفي ، وصفوت  
خالد مؤمن .

( ١٦٩ )

### الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٩٠ القضائية

نصب . جريمة " أركانها " . حكم " تسيبيه . تسيب معيب " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " .  
تصرف الشخص في عقار لا يملكه وليس له حق التصرف فيه . نصب .  
إخفال الحكم إمتطهار ذلك . قصور .

لا تتحقق جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس  
ملكاً للتصرف ولا له حق التصرف فيه إلا بإجماع شرطين ( الأول ) أن يكون  
العقار المنصرف فيه غير مملوك للتصرف و ( الثاني ) ألا يكون للتصرف حق التصرف  
في ذلك العقار . ومن ثم فإنه يجب أن يعنى حكم الإدانة في هذه الحالة ببيان ملكية  
المتهم للعقار الذي تصرف فيه ، وما إذا كان له حق في هذا التصرف من عدمه  
فإذا هو قصر في هذا البيان — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كان في ذلك  
نفوت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة  
بالحكم ، الأمر الذي يتعين منه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## الوقائع

أقامت المطعون ضدها دعوها بالطريق المباشر أمام محكمة الخليفة الجزئية ضد الطاعة بوصف أنها استولت بطريق الاحتيال منها على المبلغ المبين بصحيفة الدعوى بأن باعت لها حصة قدرها ثمانية قراريط على المشاع في كامل أرض وبناء العقار المبين بصحيفة الدعوى واستولت على مبلغ خمسمائة جنيه كجزء من الثمن ثم تبينت بعد ذلك أنها غير مالكة لهذا العقار ولا لها حق التصرف فيه وطلبت عقابها بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات وإلزامها بأن تؤدي لها مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت فيأبى عملاً بمادة الاتهام بتغريم المنهية ٥٠ جنياً وبالزامها بأن تؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فعارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطلعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض - الخ .

## المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة النصب قد شابه قصور في النسب ، ذلك بأنه لم يبين بيان أركان الجريمة التي دانها بها - وبخاصة تصرفها فيما لا تملك . وليس لها حق التصرف فيه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما قالت به المدعية بالحقوق المدنية من أن الطاعة باعت لها بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٧٦/٣/٢٣ حصة قدرها ثمانية قراريط على المشاع في كامل عقار ( أرض وبناء ) مابين الحدود والمعال بال عقد لقاء ثمن إجمالي قدره تسعمائة جنيه تسلمت منه الطاعة مبلغ خمسمائة جنيه ثم تبين للمطعون ضدها بعد ذلك أن الطاعة غير مالكة للقدر المبيع ، وخلص الحكم إلى ثبوت التهمة

في حق الطامنة بقوله : ( وحيث إن التهمة المستندة إلى المتهمة ثابتة قبلها ثبوتاً كافياً لادانتها مما جاء بعريضة الدعوى والذي تأيد بمقد البيع المقدم من المدعية بالحق المدني المحرر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣ بينها وبين المتهمة ومما جاء بصورة المحضر رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٦ لإدارة الخليفة المتضمن أقوال المدعية بالحق المدني والمؤيدة بأقوال الشهود ) . لما كان ذلك ، وكانت جريمة النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكاً للتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا باجتماع شرطين ( الأول ) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للتصرف و ( الثاني ) ألا يكون للتصرف حق التصرف في ذلك العقار ، ومن ثم فإنه يجب أن يعنى حكم الإدانة في هذه الحالة بيان ملكية المتهم للعقار الذي تصرف فيه وما إذا كان له حق في هذا التصرف من عدمه فإذا هو قصر في هذا البيان — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كان في ذلك تفويت على محكمة النقض لحقها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .



## جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار صلاح محمد نصار ، وعضوية السادة المستشارين : حسن جمعة ،  
ومحمد عبد الخالق النادى ، ورحمة كامل حنفي ، وعفوت خالد مؤمن .

( ١٧٠ )

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ القضائية

تفتيش " التفتيش بإذن " مأمورو الضبط القضائي . حكم " تسببيه . تسبب  
معيب " . نقض . " أسباب الطعن — ما يقبل منها " . مواد مخدرة .

تخير الطرف المناسب لتنفيذ إذن التفتيش . متروك لرجل الضبط .

فتح الباب الخارجي للسكن المأذون بتفتيشه . بالتسور . لا بطلان .

اقتحام غرفة نوم المتهم ايلا لتنفيذ إذن التفتيش . لا بطلان .

من المقرر قانوناً أن لأموري الضبط القضائي — إذا ما صدر اليهم إذن من  
النيابة بإجراء تفتيش — أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن  
يلتزموا في ذلك طريقة معينة ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون، ويكون  
لهم تخيير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يرونه ملائماً  
مادام أن ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالإذن . لما كان ذلك ، وكان التفتيش  
الذي قام به الضابط في هذه الدعوى مأذوناً به قانوناً فإن له أن يجريه بالطريقة  
التي يراها محققة للغرض منه مادام أنه قد التزم الحدود التي تضمنها إذن النيابة  
ومن ثم فلا تريب عليه إن هو اقتحم غرفة نوم المطعمون ضده فجر يوم الحادث  
بعد أن تمكن أحد معاونيه من فتح باب المسكن الخارجي بواسطة التسور مادام

الضابط قد رأى ذلك ، ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يقوم على سند من القانون مما يعيبه مما يستوجب نقضه .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا ( حشيشًا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات دمشق قضت بحضورها براءة المتهم مما أسند إليه والمصادرة قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق القصر - الخ .

## الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضده من تهمة حيازة مخدر بقصد الاتجار قد شابته فساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على سند من القول ببطلان التفتيش لأن الضابط اقتحم مسكن المطعون ضده - المأذون بتفتيشه - وغرفة نومه وزوجته دون ضرورة وفي هذا أساس بشرفه ومناقاة للآداب العامة وما أورده الحكم من ذلك لا سند له مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأدلتها كما ساقها سلطة الاتهام والتي تجل فيما شهد به وكيل قسم مكافحة المخدرات بدمنهور من أن تحرياته السرية دلت على أن المطعون ضده يتجرب في المواد المخدرة فاستصدر إذا من النيابة العامة بضبطه وتفتيش مسكنه ودايم حجرة نومه حيث وجده وعثر على المخدر المضبوط وشفرة ملوثة بآثار الحشيش تحت وسادة سريره ، ثم عرض الحكم لما أثاره الدفاع من المتهم حول بطلان القبض والتفتيش لوقوعهما على نحو

يخالف الآداب العامة ويهدر شرف المتهم إذا قام أحد معاوني المأذون له بالتفتيش بتسور السور الخارجي لمترال المتهم وفتح بابه من الداخل ، واقتحم الضابط غرفة نوم المتهم في وقت غير مناسب ومعه زوجته دون ضرورة . وقد أخذ الحكم بهذا النظر وقبل الدفع بطلان القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن لما موري الضبط القضائي — إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش — أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتمسوا في ذلك طريقة معينة ما داموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون ويكون لهم تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يرونه ملائما مادام أن ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالإذن . لما كان ذلك ، وكان التفتيش الذي قام به الضابط في هذه الدعوى مأذونا به قانونا فإن له أن يجريه بالطريقة التي يراها محقة للغرض منه ما دام أنه قد التزم الحدود التي تضمنها إذن النيابة ، ومن ثم فلا تريب عليه إن هو اقتحم غرفة نوم المطعمون ضده فجر يوم الحادث بعد أن تمكن أحد معاونيه من فتح باب المسكن الخارجي بواسطة التسور مادام الضابط قد رأى ذلك ، ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يقوم على سند من القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه ، ولما كان ما وقع فيه الحكم من خطأ في تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أداتها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .



## جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 شرف الدين خيري ، وفوزي المملوك ، وفوزي أسعد ، وهاشم قراعة .

( ١٧١ ) .

### الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٩ القضائية

نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " . " الحكم في الطعن " .  
 عدم جواز للطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات إلا ما كان  
 مرتبطا منها بجناية أو جنحة .

ثبوت أن الحكم المطعون فيه صادر في مخالفة . وجوب الحكم بعدم جواز  
 الطعن . ولو كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة . أساس ذلك ؟

استقر قضاء محكمة النقض على أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
 في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن  
 على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان  
 منها مرتبطا بها ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة  
 أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنة بوصف أنها أشغلت الطريق العام بغير  
 ترخيص وهي مخالفة طبقا للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال  
 الطرق العامة — المعدل بالقانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٧ ، ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ —  
 وقد صدر الحكم المطعون فيه بإدانتها على هذا الأساس فإن الطعن في هذا الحكم  
 بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ما تقدم . فإنه يتعين القضاء بعدم  
 جواز الطعن مع معاداة الكفالة عملا بنص المادة ٣٦ من قانون حالات  
 وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى

الجنائية قد انقضت بمضي المدة لمروا أكثر من سنة من تاريخ الطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ الجلسة المحددة لنظره إذ أن عدم جواز الطعن يتحول دون بحث ذلك لما هو مقرر من أن مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية من عدمه يتأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً بما يبيع لها أن تتجسدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها قامت بإشغال طريق عام بدون ترخيص . وطلبت عقابها بمواد القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة جنح البلدية الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهمة خمسة وعشرين قرشاً وأداء رسم النظر وضعف رسوم الأشغال والمصاريف والإزالة في أسبوعين . عارضت ، وقضى في معارضتها بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت المتهمة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . قطعت المحكمة عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد الطاعنة بوصف أنها

أشغلت الطريق العام بغير ترخيص وهي مخالفة طبقاً للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة - المعدل بالقانونين رقمي ٥٦ لسنة ١٩٥٧ و ١٧٤ لسنة ١٩٦٠ - وقد صدر الحكم المطعون فيه بإدانتها على هذا الأساس فان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز . لما كان ما تقدم فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المشار إليه ولا يغير من هذا النظر أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة لمروراً أكثر من سنة من تاريخ الطعن وتقديم أسبابه حتى تاريخ الجلسة المحددة لنظره إذ أن عدم جواز الطعن يحول دون بحث ذلك لما هو مقرر من أن مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية من عدمه يتأتى بعد أن يتصل الطعن بحكمة النقص اتصالاً صحيحاً بما يبيح لها أن تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .



## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد مادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد قزاد جنيته ، محمد حلي راغب ، وجمال الدين منصور ، وأحمد مصطفى موكل .

( ١٧٢ )

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) اختصاص . نظام عام . بطلان . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .  
نقض " أسباب الطعن — ما لا يقبل منها " .

قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام . فصل المحكمة  
في الدعوى دون التوضيح للدفع بعدم اختصاصها مكانياً . خطأ .

( ٢ ) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . إجراءات .  
" إجراءات المحاكمة " . شك بدون رصيد . أسباب الإباحة . " استعمال  
حق مقرر بمقتضى القانون " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

الدفاع بحصول المدعى على الشيك بطريق النصب . هام وجوهري . التزام  
المحكمة بتحيصه .

الدفاع بأن الشيك تم تحريره وفاء لثمن أرض لا يملكها المسحوب عليه وليس له  
حق التصرف فيها . جوهري . وجوب استظهار مدى صحته .

١ — لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه  
يتمتع الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم  
أو الذي يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأركان قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ،  
وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام ،

وكان الطاعن قد تمسك في حينه — أمام محكمة الموضوع — بدرجتها — بالدفع بعدم اختصاص محكمة المطرية مكانيا بنظر الدعوى ، وإذ كانت المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى دون أن تتعرض في أسباب حكمها لهذا الدفع فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب .

٢ — لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة منه في المعارضة أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة ثاني درجة أن تحوير الشيك — موضوع الدعوى — قد تم عن طريق مشوب بجرمة نصب ، ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدما لثمن شراء قطعتي أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضي وبناء المساكن ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية — عضو مجلس إدارة الجمعية وزوجها مدير الجمعية — يبيعان أرضا لا يمتلكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر حماية لماله أن يوقف صرف الشيك، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة — الذي دان الطاعن أخذا بأسبابه دون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن في مذكراته ، وكان دفاع الطاعن — آنف البيان — الذي ضمنه المذكرات سالفة الذكر يعد — في خصوص الدعوى المطروحة — هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الحماية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تحصر عناصره كشفا مدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب فضلا عن الاختلال بحق الدفاع .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر ضد المطعون عليه بوصف أنه أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه بأن يدفع واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح المطرية الجزئية قضت غيابيا

عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرون جنيها لإيقاف التنفيذ والزمته بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة على أن يكون إيقافاً شاملاً لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم وإثبات تنازل المدعية بالحقوق المدنية من دعوها المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه قصور في البيان وانطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع — بدرجة ثانياً — بالدفع بعدم اختصاص محكمة المطرية مكانياً بنظر الدعوى لأن الجريمة لم تقع بدائرة قسم المطرية ، ولا إقامة للطاعن فيها ، ولا هو قبض عليه في دائرته ، بيد أن الحكم التفت من هذا الدفع ولم يعرض له بالرد كما أنه أعرض عن الدفاع الجوهرى الذى أبداه فى المذكرات المقدمة منه لمحكمة أول وثانى درجة والى ضمنها ظروف إصدار الطاعن الشيك موضوع التهمة المسندة إليه والملازمات التى كانت تخوله إيقاف صرفه إذ أن تحرير الشيك قد تم عن طريق مشوب بجريمة نصب وقعت عليه من المدعية بالحقوق المدنية وزوجها فلم يجد مناصاً من أن يأمر بإيقاف صرف الشيك حماية لماله ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع بما يبرر اطراحه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن — أن الدفاع عن الطاعن تمسك بجلسته ١٩٧٧/٤/٥ أمام المحكمة الإستئنافية بالدفع بعدم اختصاص محكمة المطرية محلها بنظر الدعوى ، وقدم مذكرة متممة لدفاعه الشفوى الذى أراه بجلسته المرافعة



أصبح فيها هذا الدفاع على أن الشيك كان قد حرر بمقر جمعية الهداية لتقسيم الأراضي وبناء المساكن في شارع المبتديان بدائرة قسم السيدة زينب وأن الشيك مسحوب على بنك مصر فرع رمسيس بدائرة قسم الأزبكية وأن الطاعن لا يقيم دائرة قسم المطرية ولم يضبط فيها ومن ثم لا ينعقد الاختصاص لمحكمة المطرية ، وتبين أن الدفاع عن الطاعن قدم في جلسات المعارضة أمام محكمة أول درجة مذكرات بدفعه ضمنها ذات الدفع بعدم اختصاص محكمة المطرية محلها ينظر الدعوى كما بين من صحيفة الدعوى المباشرة التي رفعت بها الدعوى الجنائية ضد الطاعن أن المدعية بالحقوق المدنية قد وجهت الإلحاح إلى الطاعن في محل إقامته برقمه شارع الفيرس المتفرع من شارع القصر العين قسم السيدة زينب ، ولم تتضمن الصحيفة بياناً للكان الذي تم فيه إعطاء الشيك للاستفيد ولم تحدد مكاناً تم ضبط الطاعن فيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وكانت هذه الأماكن قسماً متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، وكانت القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام ، وكان الطاعن قد تمسك في حينه — أمام محكمة الموضوع — بدرجةها — بالدفع بعدم اختصاص محكمة المطرية مكانياً بنظر الدعوى ، وإذا كانت المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى دون أن تتعرض في أسباب حكمها لهذا الدفع فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المقررات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة منه في المعارضة أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة ثاني درجة أن تحرير الشيك — موضوع الدعوى — قد تم عن طريق مشوب بجريمة نصب ، ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ ج مقدماً لثمن شراء قطعة أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضي وبناء المساكن ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية — عضو مجلس إدارة الجمعية وزوجها —

مدير الجمعية - يبيعان أرضاً لا يمتلكانها وليس لهما حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر حماية لسانه أن يوقف صرف الشيك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذي دان الطاعن أخذاً بأسبابه دون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن في مذكراته ، وكان دفاع الطاعن - آنف البيان - الذي ضمنه المذكرات سالفة الذكر بعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد المسؤولية الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تحصر عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت اطراحه ، أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسيب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنتونه ، ومحمد حلي رافب ، وجمال الدين منصور ،  
وسمير تاجي .

(١٧٣)

### الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ القضائية

وصف التهمة . نيابة عامة . ذش . شاي . تموين . قرارات وزارية .  
قانون . عقوبة . " عقوبة الجريمة الأشد " .

عرض الشاي الأسود المخلوط للبيع . وجوب توقيع العقوبة الأشد المنصوص  
عليها في قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ لا العقوبة الواردة في القانون ١٠  
لسنة ١٩٦٦ إقتصار الحكم على أعمال حكم هذا القانون . دون النظر في مدى انطباق  
أحكام القرار للوزاري المنفذ للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، على الواقعة المسادية  
ذاتها . قصور . أساس ذلك ؟

لما كان قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي  
قد نص في المادة الثالثة منه على أنه " يحظر خايط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة  
بشاي أخضر أو بآية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطا  
على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار " كما نص في المادة الخامسة  
على معاقبة كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المقررة بالمادة ٥٦  
من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهي الحبس من ستة أشهر إلى سنتين  
والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر



أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تحصر الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة ، وكل ما تقدم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وأما وهي لم تفعل بل اقتصر الحكم المطعون فيه على توقيع عقوبة اللجنة على المطعون ضده طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ دون أن تنظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي على الواقعة المساداة ذاتها وهي عرضة للبيع شايًا مخلوطاً مع أنه ينص على عقوبة أشد من العقوبة التي وقعت على المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . ولما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها القرار الوزاري سالف البيان والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان الحكم قد أغفل تخصيص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري سالف الذكر عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه عرض للبيع السلعة المبينة بالحضر مغشوسة مع علمه بذلك ، وطابت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٦ و ١٥ و ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ ، ومحكمة مركز مطاي الجزئية قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم خمسة جنيهات والمصادرة فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان المطعون ضده بجريمة عرض شاي مغشوش للبيع مع علمه بذلك وقضى بتغريمه خمسمائة قرش بالتطبيق لأحكام القانون ۱۰ لسنة ۱۹۶۶ ، في حين أن العقوبة المقررة لهذه الواقعة — حسب التكييف الصحيح الواجب على المحكمة إسباغه عليها — وفقا لأحكام قرار وزير التكوين رقم ۷۱ لسنة ۱۹۷۷ والقانون ۹۵ لسنة ۱۹۴۵ هي الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه عرض للبيع شاي مغشوشا مع علمه بذلك ، وطلبت معاقبته بأحكام القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۶ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها . وإدانة الحكم الابتدائي بعقوبة المخالفة طبقا لحكم المادة ۱۸ من ذلك القانون باعتبار حسن النية ، وإذ استأنفته النيابة العامة قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المطعون ضده خمسمائة قرش والمصادرة واستند الحكم في قضائه إلى أنه ثبت من تحليل العينة المأخوذة من الشاي المضبوط لدى المطعون ضده أنه مغشوش بإضافة قشر عدس إليه بنسبة أربعين في المائة . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التكوين رقم ۷۱ لسنة ۱۹۷۷ بشأن تنظيم الاتجار في الشاي قد نص في المادة الثالثة منه على أنه " يحظر خلط الشاي الأسود بأنواعه المختلفة بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع في ذلك كما يحظر بيع الشاي مخلوطا على النحو السالف أو حيازته بقصد الاتجار " كما نص في المادة الخامسة على معاقبة كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المقررة بالمادة ۵۶ من المرسوم بقانون رقم ۹۵ لسنة ۱۹۴۵ وهي الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للنهم وإن واجبها أن تخلص الواقعة المطروحة بجميع كيوفا وأوصانها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى

لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة ، وكل ما تنترزم به هو ألا تعاقب المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وأما وهي لم تفعل بل امتصر الحكم المطعون فيه على توقيع عقوبة بالمنحة على المطعون ضده طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ دون أن ينظر في مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ بشأن تنظيم الانجرار في انشأى على الواقعة المادية ذاتها وهي عرضه للبيع شايًا مخلوطاً مع أنه ينصر على عقوبة أشد من العقوبة التي وقعت على المطعون ضده ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . ولما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها القرار الوزاري سالف البيان والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وكان الحكم قد أغفل تحييص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري سالف الذكر عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذي يقسم له وجه الطعن وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة للقانون فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للسادة  
المستشارين : أحمد فتزاد جتينة ، ومحمد حلي رافب ، وجمال الدين منصور ، وأحمد  
محمود هيكل .

(١٧٤)

الطعن رقم ٩٥٩ سنة ٩٩ القضائية

سلاح . عقوبة . "العقوبة التكميلية" . مصادرة .

تسليم السلاح من المرخص له إلى غيره . يلغى ترخيصه و يوجب مصادرته .

أساس ذلك . المادتان ١٠ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

لما كان تسليم السلاح إلى آخر غير مرخص له في حيازته أو إحرازه يترتب عليه  
إلغاء الترخيص وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن  
الأسلحة والذخائر الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتماً كما ينص المادة ٣٠  
من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أثبت في حق المطعون ضده —  
صاحب السلاح المضبوط — واقعة تسليمه السلاح لآخر غير مرخص بحيازته  
أو إحرازه واعتبره مسئولاً جنائياً عنها بما يؤدي بالضرورة وبحكم المادة العاشرة  
سالفة الذكر إلى إلغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر تحريم إحرازه  
وتداوله بالنسبة إليه والغير ، كان يتعين القضاء بعقوبة المصادرة طبقاً لنص  
المادة ٣٠ سالفة الذكر باعتبار هذه العقوبة من العقوبات التكميلية الواجب الحكم  
بها ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسير هذا النص على هدى القاعدة  
المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن  
النية مادام الحكم قد أثبت مسئولية المطعون ضده — صاحب السلاح المرخص

له - جنائيا ويكون الحكم المطعون فيه - إذ ألغى عقوبة المصادرة المحكوم بها عليه ابتدائيا مع وجوبها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه تقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة المصادرة بالنسبة للطعون ضده بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخرين : ( المتهم الأول ) حاز بقصد الإصلااح أصلحة نارية مششخنة وأخرى غير مششخنة ، ( المتهم الثاني ) سلم سلاحه المرخص له به لغيره بغير ترخيص ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣ و ١٢ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٥ مكرر من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ والبند رقم ( أ ) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق ، ومحكمة مركز سمالوط الجزئية قضت حضوريا للأول وحضوريا اعتباريا للثاني عملا بمواد الاتهام بتغريم كل منهما عشرة جنيات مما أسند إليهما ومصادرة الأسلحة المضبوطة . فاستأنف ، ومحكمة المنيا الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلغاء عقوبة المصادرة وتأنيده فيما عدا ذلك . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه إذا أيد الحكم المستأنف في قضائه بإدانة المطعون ضده بجريمة تسليم السلاح المرخص له إلى آخر غير مرخص له بإعرازه اكتفى بمعاقبته بعقوبة الغرامة وألغى عقوبة المصادرة المحكوم بها ابتدائيا مع وجوبها قانونا ، مما يجيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه مع تأييد الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من إدانة المطعون ضده بجريمة تسليمه السلاح المرخص له بحمله إلى آخر

غير مرخص له بإحرازه قضي بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء عقوبة المصادرة وتأويله فيما قضي به من عقوبة الغرامة . لما كان ذلك ، وكان تسليم السلاح إلى غير مرخص له في حيازته أو إحرازه يترتب عليه إلغاء الترخيص وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۴ في شأن الأسلحة والذخائر الأمر الذي يستوجب مصادرة السلاح حتما عملا بنص المادة ۳۰ من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أثبت في حق المطعون ضده — صاحب السلاح المضبوط — واقعة تسليمه السلاح لآخر غير مرخص بحيازته أو إحرازه واعتبره مسئولاً جنائياً عنها بما يؤدي بالضرورة وبمحكم المادة العاشرة سالفة الذكر إلى إلغاء الترخيص الصادر له بحمل السلاح وحظر وتحويل إحرازه وتداوله بالنسبة إليه والغير ، كان يتعين القضاء بعقوبة المصادرة طبقا لنص المادة ۳۰ سالفة الذكر باعتبار هذه العقوبة من المقوبات التكميلية الواجب الحكم بها ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من وجوب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ۳۰ من قانون العقوبات التي تحمي حقوق الغير حسن النية مادام الحكم قد أثبت مسئولية المطعون ضده — صاحب السلاح المرخص له — جنائياً ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ ألغى عقوبة المصادرة المحكوم بها عليه ابتدائياً مع وجوبها ، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة المصادرة بالنسبة للمطعون ضده بالإضافة إلى عقوبة الغرامة المفضى بها .



## جلسة ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

يرئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوة السادة  
المستشارين : أحمد فتواد جنيته ، ومحمد حلي رافب ، ومحمد محمود عمر ،  
ومحمد فاجي .

( ١٧٥ )

### الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ القضائية

عمل . تقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . " الحكم  
في الطعن " .

تعيين العمال دون الحصول على شهادات قيد ، وعدم إعداد ما يثبت حصولهم  
على أجورهم . جرائم تنظيمية . لاستعداد عقوباتها بقدر عدد العمال .

( ٢ ) نيابة عامة . تقض . " المصلحة في الطعن والصفة فيه " . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " . طعن . " الصفة في الطعن " .

لليابة العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة للحكوم عليه .  
اساس ذلك .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الالتزام بوجوب إعداد ما يثبت حصول  
العمال على أجورهم والالتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد  
من أحد مكاتب التوظيف والتخديم ، مما كان محلاً للتهمة الثالثة والرابعة  
المستندتين إلى المطعون ضده ، كليهما هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي  
هدف منها المشرع إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان  
مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض  
من إصداره مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال . وبالتالي فلا تعدد القرارة

بقدر عدد العمال عند مخالفة رب العمل لكل منها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى القضاء بتعدد الغرامة عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه تقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة المقررة بها بالنسبة لكل من التهمتين الثالثة والرابعة .

٣ — من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم حاد تختص بمركز قانوني خاص بمثابعتها تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصابحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المطعون ضده .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ — لم يحدد عقد عمل من صورتين للعمالين المذكورين بالأوراق . ٢ — لم ينشئ ملف عمل خاص لكل من العاملين المبينين بالأوراق . ٣ — لم يعد بطاقات لإثبات تقاضى الأجور . ٤ — استخدم العاملين المذكورين بالأوراق دون حصولهم على شهادات قيد . وطلبت مقابله بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٤٢ ، ٤٩ ، ٦٩ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ المعدل . ومحكمة سمالوط الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنيئات عن كل تهمة وتعدد بعداد العمال الوارد أسمائهم بالمحضر . فاستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تسعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال على المطعون ضده عن جرمي عدم إعداد نظام لإثبات تقاضي العمال المبيعة أسمائهم بالمحضر أجورهم ، وتعيين هؤلاء دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب التوظيف والتخديم في حين أن القانون لا يجيز القضاء بتعدد الغرامة فيهما .

وحيث أنه لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابها تمثل المصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للحكوم عليه ، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بادانة المطعون ضده . وإذا كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفى باقي أوجه الشكل المقررة في القانون فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بأنه ( أولا ) لم يحور عقد عمل للعاملين المذكورين بالمحضر . ( ثانيا ) لم ينشئ ملفا خاصا لكل من العاملين . ( ثالثا ) لم يعد نظاما لإثبات تقاضي الأجور . ( رابعا ) استخدم العاملين المذكورين بالأوراق دون حصولهم على شهادة قيد من مكاتب العمل المختصة . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بتغريم المتهم خمسة جنهات عن كل تهمة تتعدد بعدد العمال الواردة أسمائهم بالمحضر عن كل تهمة ، وإذا استأنف المطعون ضده قضت محكمة ثاني درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، مما مفاده أنها قضت بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالنسبة لكل من التهمتين الثالثة والرابعة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الالتزام بوجود إعداد ما يثبت حصول العمال على أجورهم والالتزام بعدم تعيين عمال غير حاصلين على شهادات قيد من أحد مكاتب التوظيف والتخديم ، مما كان محلا



للتهمتين الثالثة والرابعة المستندتين إلى المطعون ضده ، كليهما هو من قبيل الأحكام التنظيمية التي هدف منها المشرع إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره مما لا يمس الحقوق الفردية للعمال وبالتالي فلا تتعدد الغرامة بقدر حد العمال عند مخالفة رب العمل لكل منهما ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى القضاء بتعدد الغرامة عنهما يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة المقضى بها بالنسبة لكل من التهمتين الثالثة والرابعة .

---

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثان مهران الزيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
ملاح محمد نصار . وحسن جمعة الكتاتني ، ومحمد عبد المنان النادى ، وصفوت خالد مؤمن .

( ٧٦ )

### الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٩٩ القضائية

- ( ١ ) قتل خطأ . خطأ . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . نقض .  
" أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . مسئولية جنائية .  
تمسك الطاعن بانتفاء بعض صور الخطأ المسندة إليه . عدم جدواه . طالما  
لا ينزع في توافرها وكفايتها لترتيب مسئولته .
- ( ٢ ) موظفون عموميون . اتحاد اشتراكي .  
العاملون بالاتحاد الاشتراكي . ليسوا موظفين عموميين . عدم خضوعهم لحكم  
المادة ٩٣ عقوبات ولوافقت الملائمة بينهم إطاعة الرؤساء . إطاعة الرئيس .  
حدها . ألا يكون الفعل موضوع الأمر . معاقبا عليه .
- ( ٣ ) مسئولية جنائية . " موانع المسئولية " . أسباب الإباحة وموانع  
العقاب .  
الحادث القهري . شرطه . ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر  
أو في قدرته منعه .
- ( ٤ ) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . دفاع . " الإخلال بحق  
الدفاع . مالا يوفره " . إثبات . " خبرة " .  
استناد المحكمة إلى التقرير الفني . مفاده . إطراحها التقدير الاستشاري . الرد  
عليه استقلالا . غير لازم .

١ — لما كان من بين صور الخطأ التي خلص الحكم إلى توافرها في حق الطاعن قيادته السيارة بسرعة تجاوز متغضى الحال وتفاقمه من احتمال قوامل السيارة وقت الحادث حين كان يمكنه ذلك وتخليه عن عجلة القيادة ، وكانت هذه الصور تكفى وحدها لحمل الحكم فيما انتهى إليه من إدانته عن الحادث ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما ينعاه على الحكم بشأن صور الخطأ الأخرى والتي تتمثل في قبوله ركابا بالسيارة وهي غير معدة لذلك وبعدد يفوق الحد المسموح به ، لما هو مقرر من أنه متى اطمانت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولولم يقع خطأ آخر فإنه لا جدوى للتمهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التي أسندها الحكم إليه .

٢ — الأحكام التي تضمنتها المادة ٩٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ، ومن ثم فلا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — حتى وإن كانت العلاقة بيننا وبين من أصدر الأمر تلقى عليه الطاعة كما أنه ليس لمؤوس أن يطيع الأمر الصادر من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه .

٣ — يشترط لتوافر حالة الحادث الفهرى ألا تكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته على منعه . وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمانت إلى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذي وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن في ذلك ما ينفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث فهرى ، ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤ — من المقرر أن استناد المحكمة إلى التقرير الفنى المقدم في الدعوى ينبذ إطراحها التقرير الاستشارى المقدم فيها ، وليس بلام عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالا ، لما كان ذلك — فإن ما يشير الطاعن في شأن إفعال مناقشة التقرير الاستشارى لا يكون له محل .



## الوقوع

أهت التیابة العامة الطاعن بأنه ( أولا ) سبب خطأ فی وفاة تسعة وأربعین شخصا وإصابة مئة أشخاص آخريں مبینة أسماؤهم بالمحضر وكان ذلك ناتجا من إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن سمح بوجود حولة أزيد من المقرر قانونا للسيارة فانفجر الإطار الداخل للعجلة الأمامية اليسرى وانقلبت السيارة وبها المحبى عليهم فحدثت إصاباتهم المبینة بالكشوف الطبية والتي أودت بحياة البعض وإصابة البعض الآخر على النحو سالف الذكر .

ثانيا : استعمل مركبة فی غیر الغرض المبین برخصتها . ثالثا : قبل ركابا أكثر من العدد المقرر برخصة السيارة قيادته . رابعا : نقل أشخاصا فی سيارة تقل یزید عددهم عن ۲۵ شخصا ولبس بها مقاعد الخاوسهم ولم یقدم وثيقة التأمين الإجباری عن الركاب الذين قام بنقلهم ، وطلبت عقابه بالمسادیين ۳/۲۳۸ و ۱/۲۴۴ من قانون العقوبات وهواد القانون رقم ۶۶ لسنة ۱۹۷۳ ، وادعی كل من .. و .. و .. مدنیاً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنیهةا حل سبیل التعویض المؤقت ، ومحكمة جنع مركز قوص قضت بحضور یا عملا بمواد الاتهام أولا : بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة مائة جنیهة من التهمة الأولى ثانيا : تغريم المتهم خمسة جنیهةات عن التهمة الثانية . ثالثا : تغريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة من التهمتين الثالثة والرابعة . رابعا : قبول الادعاء المدنی والزام المتهم بأن يدفع مبلغ واحد وخمسين جنیهةا لمدعی بالحق المدنی حل سبیل التعویض المؤقت . فاستأنف ، ومحكمة قنا الابتدائية — بهیئة استئنافية — قضت بحضور یا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا : بتعديل العقوبة المقضى بها والاكتفاء بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل عما هو منسوب إليه .

ثانيا : رفض الاستئناف فیما يتعلق بالدعوى المدنیة وتأيید الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم علیه فی هذا الحكم بطریق النقض .. الخ .

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه استدل على خطأ الطاعن بأنه حمل السيارة قيادته ركاباً أكثر من المقرر رغم أن الثابت بالأوراق وبما أورده الحكم بمدونات أنه قام بنقل الركاب إلى مدينة الأقصر تنفيذاً لأمر صادر من أمين الاتحاد الاشتراكي بحافظة قنا وهو ما حال بينه وبين السيطرة على عدهم وأفقده التحكم في عجلة القيادة بما تنقضى معه مسئوليته الجنائية عن جميع التهم المسندة إليه . كما أن الحكم لم يستظهر سبب انفجار الإطار الداخلي لمجلة السيارة الأمامية اليسرى وهو الذي أدى مباشرة إلى وقوع الحادث بما يقطع رابطة السببية بين ما أسند إليه من خطأ وبين النتيجة التي حصلت ، فضلاً عن أنه التفت عن مناقشة التقرير الاستشاري وهو الأجدر بالاستناد إليه لصدوره من خبير متخصص في المسألة الفنية مثار البحث . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسمائه والمعدل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر المكونة لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وقد أثبت الخطأ في حق الطاعن بقوله : " إن عنصر الخطأ في جانب المتهم قد توافر وتمثل في السرعة الزائدة وبحمل ركاب في سيارة نقل غير معدة وغير مجهزة وبقدر يفوق العدد المقرر وهو ٢٥ راكباً في حالة صدور ترخيص بذلك حيث إن الثابت أن المتهم قام بتحميل السيارة بعدد يزيد عن ٥٠ راكباً وسمح لأكثر من راكبين بالجلوس في كابينة السيارة ولم يستعمل الفرامل وقت الحادث حين كان يمكنه ذلك وتخلّى عن عجلة القيادة والسيارة تاركاً إياها بحولتها من المواطنين تفرص في المياه مما أودى بحياة ٤٩ شخصاً وإصابة ستة أشخاص .. " . لما كان ذلك ، وكان من بين صور الخطأ التي خاص الحكم إلى توافرها في حق الطاعن قيادته السيارة بسرعة تجاوز مقتضى الحال وتفاعسه عن استعمال فرامل السيارة وقت الحادث حين كان يمكنه ذلك وتخلّيه عن عجلة القيادة ، وكانت هذه

الصور تكفى وحدها لحمل الحكم فيما انتهى إليه من إدانته من الحادث ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما ينهيه على الحكم بشأن صور الخطأ الأخرى والتي تتمثل في قبوله ركابا بالسيارة وهي غير معدة لذلك وبعدد يفوق الحد المسموح به ، لما هو مقرر من أنه متى اطعمت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وهددت صور هذا الخطأ وكانت كل صورة منها تكفى لترتيب مسئوليته ولو لم يقع خطأ آخر فإنه لا جدوى للنهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم إليه . هذا إلى أن الأحكام التى تصحيتها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام ، ومن ثم فلا يستفيد منها من لم تكز له هذه الصفة — كما هو واقع الحال في ادعى المطروحة — حتى وإن كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تقضى عليه الطاعة كما أنه ليس للرؤوس أن يطيع الأمر الصادر من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الجرائم المذسوبة للطاعن قد وقعت نتيجة نشاط إجرامى واحد يتحقق به الارتباط بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ فقرة أولى من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمه الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة لجريمة القتل الخطأ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن الحادث وقع بناء على خطأ الطاعن وأرجع انهيار عجلة السيارة الأمامية البصرى إلى تجاوزه للسرعة التى تقتضيها ظروف الحال وقت وقوع الحادث ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا تكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه ، وإذا كانت المحكمة قد اطعمت إلى توافر الخطأ في حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن في ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة من حادث قهرى ، ومن ثم فإن ما ينهيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير مديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استناد المحكمة إلى التقرير الفنى المتقدم في الدعوى يفيد إطراحها التقرير الاستشارى المقدم فيها ، وليس بلامع عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالا ، فإن ما يشير الطاعن في شأن إغفال مناقشة التقرير الاستشارى لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المنشار صلاح محمد نصار ، وعضوية السادة المشارين ، حسن جمعة الكدناجي ،  
ومحمد عبد الخالق النادى ، ومحمد سالم يونس ، وصفوت خالد مؤمن .

(١٧٧)

### الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ القضائية

نقض . " نطاق الطعن " . إستئناف . " ميعاده " . طعن .  
" ميعاده " .

الطعن بالنقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . شموله  
الحكم الغيابى المعارض فيه .

ثبت أن آخر ميعاد للاستئناف . صادف يوم عطلة رسمية . أثره : صحة  
التقرير بالاستئناف فى اليوم التالى . مخالفة هذا النظار . خطأ فى القانون .

الطعن بالنقض فى الحكم باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن —  
فى الحكم المعارض فيه الذى قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به  
بعد الميعاد — يشمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — الحكم الغيابى  
الاستئنافى المعارض فيه لأن كلا الحكمين متداخلان متداخلان أحدهما فى الآخر  
لما كان ذلك — وكان يبين من الحكم الغيابى الاستئنافى أنه أسس قضاءه  
بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد على قوله " وإن المحكوم عليه  
قرر بالاستئناف بعد ميعاد العشرة أيام المنصوص لها قانونا وكان الثابت  
أن الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/١/١٦ وكان اليوم العاشر لميعاد  
الإستئناف وهو يوم ١٩٧٦/١/١٦ يوافق يوم جمعة وهو يوم عطلة رسمية  
فإن المحكوم عليه — الطاعن — إذ استأنف الحكم فى ١٩٧٦/١/١٧ أى فى اليوم

التالي لعطلة يوم الجمعة فإن استثنائه يكون قد صادف الميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبول الاستئناف شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون لما يعميه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الاستئناف شكلا ولما كان هذا الخطأ القانوني قد يحجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف فلا يتعين أن يكون النقص مقرونا بالاحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة وصفا وقيمة بالمخسر والملوكة له والمهجوز عليها إداريا والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختمها لنفسه أضرارا بالجهة الحاضرة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح بني مزارققت غيابيا عملا بمادتي الاتهام وحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## الحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضي باعتبار المعارضة كأن لم تكن في الحكم الغيابي الاستئنافي القاضي بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك ، بأن الحكم المستأنف صدر في ١٩٧٦/١/١٦ إلا أن اليوم العاشر لميعاد الاستئناف كان يوافق يوم عطلة فقرر باستثنائه في اليوم التالي ، ومن ثم فإن استئنافه يكون قد قدم في الميعاد القانوني . الأمر الذي يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ومن ثم يكون الطعن فيه بطريق النقض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يشمل الحكم الغيابي الاستئناف المعارض فيه لأن الحكمين متداخلان ومنهجان أحدهما في الآخر . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الغيابي الاستئناف أنه أسس قضاءه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لرفضه بعد الميعاد على قوله " أن المحكوم عليه قرر بالاستئناف بعد ميعاد العشرة أيام المنصوص عليها قانونا " . وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٩٧٦/١/٦ وكان اليوم العاشر لميعاد الاستئناف وهو يوم ١٩٧٦/١/١٦ الموافق يوم جمعه وهو يوم عطلة رسمية فإن المحكوم عليه — الطاعن — إذ استأنف الحكم في ١٩٧٦/١/١٧ أي في اليوم التالي لمعالة يوم الجمعة فإن استئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الاستئناف شكلا ، ولم كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .



## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : صلاح محمد نصار ، وحسن جمعة النكاشي ومجد عبد الخالق النادى ، وحسين  
كامل حنفى .

( ١٧٨ )

الطعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) مواد مخدرة تفتيش " التفتيش بدون إذن " . حكم . " تسببه  
تسبب غير معيب " . نقص . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

رفض الدفع ببطلان التفتيش لحصوله بدون إذن . استنادا إلى أن مكان  
الضبط مطروق للسكافة وليس خاصا بالتهمة وعده . لوجود عدة فتحات له  
على شكل نوافذ وأبواب بدون ضلف . تفتح على طريق عام من الأمام ومساكن  
أخرى من الخلف . سائق .

( ٢ ) حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . " مالا يعيبه في نطاق التدايل " .

تزيد الحكم فيما لا يؤثر في منطقة أو النتيجة التي خلص إليها . لا يعيبه .  
مثال .

( ٣ ) دفاع " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . نقص . " أسباب  
الطعن . مالا يقبل منها " .

عدم حوازا النعى على المحكمة . فعودها عن تحقيق لم يطلب منها .

١- لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش لمصوله بغير إذن من النيابة العامة تأسيسا على أن المكان الذي تم فيه الضبط خاص به واطرحه بقوله " ومن حيث أنه فيما يتعلق بهذا الدفاع فإنه ليس في الأوراق ما يشير إلى أن المكان الذي تم فيه الضبط مكان غير مطروق وأنه خاص بالمتهم دون غيره بحيث يمتنع على عابري السبيل ارتياده دون إذن من حائزة بحيث تنطبق عليه الإجراءات والقواعد العامة بتفتيش المكان بل إن الثابت في الأوراق يؤكد أن ذلك المكان مطروق لكل عابر سبيل يدل على ذلك ما هو ثابت من المعاينة التي أجرتها النيابة العامة لذلك المكان والتي أثبتت فيه أن ذلك المكان له فتحات متعددة على هيئة نوافذ وأبواب تفتح جميعها على الطريق العام وأن هذه الفتحات ليس لها من الأبواب والدلف حتى يمكن معه لأي عابر سبيل منه أن يرتاد ذلك المبنى كما أن له بابا آخر يطل على عيش الرملة مما يمكن معه أيضا لأي عابر سبيل أن يطرقه ومتى كان ذلك فإن قول المتهم أن ذلك المكان يعتبر مسكنا له قول لا يسانده دليل في الأوراق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه لو صح هذا الدفاع على ما انتهت إليه المحكمة من عدم صحته فإن المتهم لا يكون جديرا بالحماية ذلك أن المنازل التي يحميها القانون لأنها تلك المنازل التي يصونها حائزوها أما تلك التي يتركها هؤلاء الحائزون مفتحة الأبواب والتوافذ سهلة الارتياح لكل عابر سبيل فإنها لا تكون إزاء ذلك جدرة بالحماية .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن دفاع المتهم لا يكون قائما على أساس من القانون أو الواقع الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفاع " .  
لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن معاينة النيابة ، وكان ما انتهى إليه الحكم استخلاصا من تلك المعاينة - من أن المكان الذي تم فيه الضبط يرتاده الكافة وليس في حوزة الطاعن - كافيا وسائغا في أطراح دفاع الطاعن سالف الذكر ، فإن ما يثيره من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي اطمأت إليها مما لا تجوز إنثاره أمام محكمة النقض .

٢ - لا يقدح في سلامة الحكم ما استورد إليه - من تقرير قانوني خاطيء - بقوله أنه باءراض صحة دعوى الطاعن من أن المكان خاص به

فإنه غير جدير بالحماية لأن حائزة تركة بدون أبواب ونوافذ — لأن ذلك من المحكم لا يعدو أن يكون تزيذا لا يعيبه بعد أن استوفى دليله في اضطراح دفاع الطاعن .

٣ — لما كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيقا معيناً في صدد ما ادعاه من أن المكان خاص به فليس له من بعد أن ينهى عليها قعودها من إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

## الوقائع

أسست النيابة العامة الطاعن بأنه : سار جوهراً مخدراً ( أفبونا ) وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنـد (١) من الجدول رقم واحد المرافق بمداقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم الطاعن فيه أنه إذ قضى بإدانتته بجرمة حيازة جوهراً مخدراً بقصد الاتجار قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وقصور في التفسير ذلك أنه رفض دفع الطاعن ببطالان التفتيش لحصوله بغير إذن من النيابة العامة تأسيساً على أن مكان الضبط مطروق للكافة وبدون أبواب ولا يحتاج دخوله وتفتيشه إلى إذن مسبق . في حين أن المكان يسكنه الطاعن وفي حيازته ولا يجوز تفتيشه بغير إذن من السلطة المختصة وإذا خالف الحكم هذا النظر ولم يحقق دفاع الطاعن مكتفياً بمداينة النيابة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة صائفة وكافية من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها - عرض الحكم لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش لحصوله بغير إذن من النيابة العامة تأسيسا على أن المكان الذي تم فيه الضبط خاص به وأطرحة بقوله " ومن حيث أنه فيما يتعلق بهذا الدفاع فإنه ليس في الأوراق ما يشير إلى أن المكان الذي تم فيه الضبط مكان غير مطروق وأنه خاص بالمتهم دون غيره بحيث يمتنع على عابري السبيل ارتياده دون إذن من حائزة بحيث ينطبق عليه الاجراءات والقواعد الخاصة بتفتيش المكان بل إن الثابت في الأوراق يؤكد أن ذلك المكان مطروق لكل عابر سبيل يدك على ذلك ما هو ثابت من المعاينة التي أجرتها النيابة العامة لذلك المكان والتي أثبتت فيه أن ذلك المكان له فتحات متعددة على هيئة نوافذ وأبواب تفتح جميعها على الطريق العام وأن هذه الفتحات ليس لها من الأبواب والدلف حتى يمكن معه لأي عابر سبيل منه أن يرتاد ذلك المبنى كما أن له بابا آخر يطل على حشيش الرملة مما يمكن معه أيضا لأي عابر سبيل أن يطرقه ومتى كان ذلك فإن قول المتهم أن ذلك المكان يعتبر مسكنا له قول لا يسانده دليل في الأوراق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه لو صح هذا الدفاع على ما انتهت إليه المحكمة من عدم صحته فإن المتهم لا يكون جديرا بالحماية ذلك أن المنازل التي يحميها القانون فإنها تلك المنازل التي يصونها حائزوها أما تلك التي يتركها هؤلاء الحائزون مفتحة الأبواب والنوافذ مهلة الارتياح لكل عابر سبيل فإنها لا تكون إزاء ذلك ، جدير بالحماية .

ومن حيث إنه متى كان ذلك فإن دفاع المتهم لا يكون قائما على أساس من القانون أو الواقع الأمر الذي يتعين معه الالتفات عن هذا الدفاع " لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم عن معاينة النيابة ، وكان ما انتهى إليه الحكم استخلاصا من تلك المعاينة - من أن المكان الذي تم فيه الضبط يرتاده الكافة وليس في حوزة الطاعن - كافيا وصائفا في أطراح دفاع الطاعن صائب الذكر . فإن ما يشير الطاعن من مجادلة في هذا الشأن ينحل إلى

بجدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة التي اطعنت إليها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ولا يقدح في سلامة الحكم ما استطرده إليه — من تقرير قانوني خاطيء بقوله أنه بافتراض صحة دعوى الطاعن من أن المكان خاص به فإنه غير جدير بالحماية لأن حائزه تركه بدون أبواب ونوافذ — لأن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون تزييدا لا يعيبه بعد أن استوفى دليله في اطراح دفاع الطاعن . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة تحقيقا معيناً في صدد ما ادعاه من أن المكان خاص به فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه .

## جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار أحمد قزاد جنيته ، وعضوية المستشارين : محمد حلمي راغب ، وجمال منصور ، ومحمد محمود عمر ، وممير ناجي .

( ١٧٩ )

### الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٩ القضائية

( ٢٤١ ) مواد مخدرة . جريمة . " أركانها " حكم . " تسببيه . تسليب معيب " . قصد جنائي . إثبات . " بوجه عام " . " قرائن " . نقض " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

١ — كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كما يكون حائزا لها . ولو أحرزها ماديا شخص غيره .

٢ — أحرار المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها موضوعي . متى كان سائغا .

إفادة التحريات اتجار المتهم في المخدرات . ضبطه محرزا لمخدر ومعه سكين ملوثة وميزان وصنيج وورقة سلوفان يستوجب التعرض لهذه الظروف لبيان ما إذا كانت تصلح دليلا على قصد الاتجار من عدمه . استبعاد الحكم قصد الاتجار دون مناقشة الظروف السابقة . يعيبه .

١ — من المقرر أنه لا يشترط لا اعتبار الجاني حائزا للمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولولم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره لولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف



— كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في ادانة الطاعن إلى شهادة مأمور الضبط التي حصل مؤداها تفصيلا — ولا ينازع الطاعن في صحة ما أورده الحكم منها — ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسبب به يكون في غير محله .

٢ — من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن شهادة ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يتجرب بالمخدرات وقد ضبطه وهو في الطريق العام أمام منزله والجوهر المخدر والسكين الملوثة به والميزان والصنج والورق السلوفان أمامه على منضدة مما كان من مقتضاء أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيها إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح لا أن تقيم قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز جوهر مخدرا ( حشيشا ) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ٢٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدل رقم ( ١ ) الملحق والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وتغريمه مبلغ ألف جنيه ومصادرة المضبوطات باعتبار أن احرازه للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ..

## المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه

حيث ان المحكوم عليه ينحى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة احراز مخدر بغیر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور في التسبب ذلك أنه عول في إدانته على مجرد قول الضابط شاهد الإثبات بمشاهدته له يقف أمام منضدة خشبية عليها ورق سلوفان وميزان وصنّج وسكينة وقطع من مادة الخشيش وأنه لما هم بالقبض عليه لاذ بالفرار وكل هذا لا يدل على صلة الطاعن بالمنضدة وبالتالي بما عليها حتى تصبح مساءلته عنه مما يوجب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن وقد كان يقف أمام مسكنه بشارع الباطنية وأمامه منضدة عليها قطع المخدر وصنّج وسكين وميزان وأوراق سلوفان — ما أن شاهد الرائد .. .. . بقسم مكافحة المخدرات والمعروف له على بعد ثلاثة أمتار يتوجه نحوه حتى ولى الأدبار فقام الشاهد بضبط ما على المنضدة من قطع المخدر والأدوات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الحائى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفى لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولولم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لاخدر شخصا غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ما يكفى للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في ادانة الطاعن إلى شهادة مأمور الضبط التي حصل مؤداها تفصيلا — ولا ينازع الطاعن في صحة ما أورده الحكم منها — ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسبب يكون في غير محله ويكون طعننه على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

## ثانيا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة

وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه التناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى على صورة تجعل المطعون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة عادة امتخلص ما يخالف هذه الحقيقة واستند في نفي قصد الاتجار عنه إلى مجرد القول بأنه لم يتم دليل على توافره مع أن الثابت من ظروف الواقعة وما شهد به الضابط وما تم ضبطه من مضبوطات أن المطعون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه عول في ادانة المطعون ضده على أحوال الرائد .. .. والتي بين مؤداها في قوله : "بأنه في يوم الحادث حوالي الساعة العاشرة صباحا توجه إلى منطقة الباطنية مستقلا سيارة مصطحبا قوة من الشرطين السربين أوقفها بعيدا وأن ذلك منه كان بغرض مكافحة ظاهرة الملائية في الاتجار بالمواد المخدرة فأبصر المتهم وهو يعرفه كما أن امتهم يعرفه هو الآخر واقفا أمام منزله بشارع الباطنية وأمامه مضادة خشبية عليها قطع المخدر الخشيش وأوراق سنوفانية وصنج وميزان وسكين فأمرع بالنزول من السيارة إلا أن المتهم وقد شامد، وكان على بعد ثلاثة أمتار منه لاد بالفرار فلم يتمكن من الإمساك به وضبط ما على المنتهدة من قطع المخدر والأدوات وذكر أن فصل السكين كان ملوثا بالمخدر كما أضاف أن المتهم قد أحرز الجوهر المخدر بقصد الاتجار " كما عول الحكم على تقرير التحليل لمصلحة الطب الشرعي والذي أورد مؤداه بما يفيد أن المادة المضبوطة لجوهر مخدر الخشيش وأن وزنها قائما تسعة وثلاثون جراما وأن فصل السكين المضبوط وجد ملوثا بآثار نفس المخدر وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة تحدث عن الفهم من لا حراز بقوله . " وحيث أنه لا دليل قاطع جازم على أن المتهم قد أحرز الجوهر المخدر من قصد محدد من اتجار أو تعاطي أو استعمال شخصي إذ لا يكفي ثبوت الاتجار ما شهد به الشاهد وما تم ضبطه من مضبوطات وذلك ما ينهض



من الضمان ما يؤيدها حتى يقطع ويجزم بالاتجار ... " وانتهى الحكم من ذلك إلى معاقبة المَطْعُون ضده طبقا للواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان البين حسب تقارير الحكم أن شهادة ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المَطْعُون ضده يتجرب بالمخدرات وقد ضبطه وهو في الطريق العام أمام منزله وأخوه المخدر والسكين الملوثة به والميزان والصنّج والورق السلوفان أمامه على منضدة مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتحصنها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول سربل بغير دليل تستند إليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه والاحالة .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عمر الدين خيري ، ومصطفى جميل مرمي ، وفوزي أحمد ، وهاشم قراحه .

( ١٨٠ )

الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٩٩ القضائية

( ١ ) نقض ” أسباب الطعن . ايداءها “ .

عدم تقديم أسباب للطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

( ٢ ) قتل عمد . قصد جنائي اثبات ” بوجه عام “ . حكم ” نسبيته “ .  
تسبب معيب “ . نقض ” أسباب الطعن . ما يقبل منها “ .

استخلاص نية القتل . موضوعي . متى كان سائغا .

جواز تشويع نية القتل . اثر مشادة وقتية .

مثال لتسبب معيب في نفي نية القتل .

١ — متى كان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد القانوني  
إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعته ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

٢ — من المقرر أن استخلاص نية القتل لدى الجاني ، وتقدير قيام هذه النية  
أو عدم قيامها وإن كان أمرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون معتب إلا أن  
شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن تكون الوقائع والظروف التي  
استندت إليها وأصست عليها وأياها تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليها والمحكمة  
التقضى أن تراقب ما إذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي إلى النتيجة التي

خلصت إليها . لما كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وما نفيه عن تقرير الصفة التشريحية وما عول عليه في انتفاء نية القتل لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها إذ قد تتوافر نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقتية ، كما أن مشاعر الندم بعد ارتكاب الفعل ليس من شأنها نفي نية القتل ، فإن الحكم المنطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة ... .. بأنه : قتل عمدا ... .. بأن انتهال عليها طعنا بمدية في أجزاء متعددة من جسمها قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، تقرر ذلك . ومكة جنایات طنطا قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات بوصف أنه ضرب المجنى عليها بآلة حادة فأحدث بها لإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلًا ولكن الضرب أفضى إلى موتها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره ولم يقدم أسبابا لطعنه ، كما طعنت النيابة العامة في الحكم .. الخ .

## المحكمة

حيث ان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد القانوني إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا .

وحيث ان الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ نفي عن المطعون خلد نية القتل ودانته بجرمة احداث جروح بالمجنى عليها أفضت لموتها ولم يقصد



من ذلك قتلها قد شابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأن ما أورده الحكم بيانا لظروف الواقعة وتدابيلها على انتفاء نية القتل لدى الماطعون ضده غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الماطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : أنها تخلص في أن المتهم ... .. قد هام حبا بالمجنى عليها ... .. ومنى نفسه أن تكون شريكة حياته ولم يقف الأمر عن هذا التمتي بل أسرها حبه فكان أن بدلت حبا بحب ووعدها بالزواج منها وأحدث من هذا المنطلق تبادل رسائل الغرام وتلتقط معه صور الذكرى حتى إذا ما كان يوم ۱۹۷۳/۶/۴ بدائرة قسم أول بنسدر طنطا محافظة الغربية وهو يوم واقعة الدعوى التقى المتهم بالمجنى عليها في عرض الطريق وعن له أن ينثا هواه فأعرضت عنه وأنبأته بأنها قد خطبت لغيره وعند ذلك ثارت نائرتة واضطربت مشاعره وانطلق مدفوعا بهذه العوامل نحوها وقد استل مطواته وأخذ يطعننها في أماكن من جسمها صريدا بذلك مطلق حد ايذائها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ... .. وبعد أن أورد الحكم مؤدى أقوال شاهدة الإثبات نقل عن تقرير الصفة التشريحية أنه وجد بالمجنى عليها عدة إصابات قطعية بالرأس والوجه والعنق وأحدى عشر جرحا طعنيا منتشرة بيسار ويمين مقدم الصدر وأسفل مقدم البطن والفطن الأيسر كما وجد بها ثمانية جروح قطعية منتشرة بالعضد والساعد الأيمن والعضد والمرفق الأيسر والفخذ الأيمن تحدث من الطعن بآلة صلبة ذات حافة حادة مدببة الطرف كطواه وأن بعض الإصابات نفذت إلى تجويف الصدر والبطن وتعزى الوفاة إلى هذه الإصابات وما أحدثته من قطوع بنسيج الرئتين والطحال والكلية اليسرى والأمعاء ونزيف داخلي وخارجي وصدمه عصبية ثم عرض الحكم لنية القتل فنفاها عن الماطعون ضده في قوله : "وحيث أنه من قصد القتل فلا تراه قائما في الدعوى إذ لا شيء في الدعوى يسوغ القول بأن المتهم كان يضر قتل المجنى عليها بل أنه على النقيض فالثابت من التحقيقات أن المتهم قد شغفه حب المجنى عليها وكان كل أمله أن تكون زوجة له وكل ما هناك حسبا استخلصته المحكمة أن المتهم وقد التقى بالمجنى عليها عرضا في الطريق آلمه وحز في نفسه أن تعرض عنه وأن تفضل غيره عليه وأن تختار هذا الأخير شريكا لحياة فكان أن أسقط في يده وبحركت في جوفه هوائ الغضب بعد أن رأى

آماله تنهار وتبدد فكان أن استل مطواه أخذ يطعنها في مختلف أجزاء جسمها صريداً بذلك مطلق حد ايذاءها شفاء لما في نفسه من حزن وألم حتى إذا ما سقطت على الأرض مدروجة في دماؤها انصرف عنها لحال سبيله ولو كان المتهم يضمن القتل حقاً لو اصل الاعتداء عليها استيثاقاً لتحقيق قصده من القتل — يقطع بذلك أيضاً أن المتهم وقد ترمى إلى سمعه نبأ وفاة المجنى عليها قد أخذ يندبها ويبكيها بل وأحدث بنفسه اصابات جارحة حزناً عليها .. ولا ينال من ذلك كون المتهم قد طعن المجنى عليها بآلة حادة (مطواه) فأحدث بها جروحاً نافذة في صدرها إذ ليس في هذا ما يكفي بذاته لثبوت نية القتل لديه .. “ لما كان ذلك ، وكان استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها وإن كان أمراً موضوعياً متروكاً لمحكمة الموضوع دون معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها — ثغراً وأن تكون الوقائع والظروف التي استندت إليها وأُست عليها رأيها تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي رتبها عليها ومحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت الأسباب التي أوردتها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة في بيانه لواقعة الدعوى وما نقله من تقرير الصفة التشريعية وما حول عليه في انتفاء نية القتل لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها إذ قد تتوافر نية القتل لدى الجاني أثر مشادة وقتية ، كما أن مشاعر الندم بعد ارتكاب الفعل ليس من شأنها نفي نسبة القتل ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغربي ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : د. عرف الدين خيرى ، ومصطفى جميل مرمى ، وفوزى أسعد ، وهانم قراعة .

(١٨١)

الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٩٩ القضائية

نقض . " الصفة في الطعن " . أحداث .

الطعن بالنقض . حق شخصي للحكوم عليه . لوالدى الحدث أو وليه أو المسئول  
عنه . أو النائب عن أيهم . مباشرة . المادة ٣٩ من قانون الأحداث . رقم ٣١  
لسنة ١٩٧٤ .

من المقرر أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . يمارسه  
أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة  
هذا الحق إلا بإذنه أو بإذن من أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول  
عنه متى كان حدثا وذلك طبقا للمادة ٣٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤  
بشأن الأحداث .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه جلب جوهرًا مخدرا ( حشيشا ) إلى جمهورية  
مصر العربية دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة  
وطلبت عقابه بالمواد ١/١٠٣ و ٢/٢ و ١/٣٣ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ . ومحنة جميع أحداث القاهرة  
قضت غايبا عملا بمواد الاتهام بسجن المتهم عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف



جنيه ومصادرة المواد المخدرة . عارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بسجن المتهم الحدث ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فاستأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن والد المتهم المحكوم في هذا الحكم بطريق .. إلخ .

### المحكمة

من حيث أن الأستاذ .. .. المحامي قرر بالطعن بالنقض في الحكم الصادر ضد المحكوم عليه "الحدث" بوصفه وكلاء عن والده وولى أمره ولم يقدم التوكيل الذى يخوله حق الطعن نيابة عنه . ولما كان الطعن بالنقض حقا شخصا لمن صدر الحكم ضده يمارسه أولا يمارسه حسبا يرى فيه مصلحته وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه أو بإذن من أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه متى كان حدثا وذلك طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذى صفة .

## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : صلاح بيومي نصار ، وحنينة الكشاشي ، ومحمد عبد الحامق النادى ،  
وحسين كامل حنفي .

( ١٨٢ )

الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤ القضائية

- ( ١ ) مواد مخدرة . تفتيش " التفتيش بإذن " . " إذن التفتيش .  
إصداره " . نقض . أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
تقدير جدية التحريات . وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .  
المنازعة في ذلك لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .  
تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب إلى غيرها . ملة ذلك ؟
- ( ٢ ) تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . نقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .  
الإذن بتفتيش شخص . إجازته . لأموال ضبط تفتيشه أينما وجده في دائرة  
اختصاص مصدر الإذن ومقره .
- ( ٣ ) أسباب الإباحة ومواقع العقاب " دفاع شرعي " . نقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .  
الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . موضوعي . إثارته لأول مرة أمام النقض .  
غير جائزا ما لم تكن مدونات الحكم تسانده .

(٤) إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببية . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
التأخير في تحرير محضر ضبط الواقعة أو في تحرير المسادة المخدرة لا يدل بذاته على معنى معين . ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة .  
(٥) نقض " المصلحة في الطعن " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .  
عقوبة " العقوبة المبررة " .

منازعة المتهم في تهمة إحراز المخدر المسندة إليه . عدم جدواها . طالما كان الحكم قد أوقع عليه عقوبة جريمة التعدي الأشد المرتبطة بها والتي لا ينازع فيها .

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما أثارته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع شيئاً عما يدعيه من بطلان التحريات لعدم جديتها فإنه لا يقبل منه طرح ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض أما ما يثيره في شأن القضاء في دعوى مماثلة بالبراءة فردود بأن تقدير الدليل في دعوى لا يتسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولا انتفاء الحجية بين حكيم في دعويين مختلفتين سبباً وموضوعاً .

٢ - لما كان الإذن بضبط الطاعن وتفتيشه جاء مطلقاً من قيد لإجرائه بمسكنه وقد تم ضبط الطاعن في محل تجارته ، وكان من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه أن يفتشه أينما وجده طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من صدر الإذن ومن قام بإجراءات تنفيذه - وهو ما لا يجعده الطاعن في طاعنه - ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون على غير أساس .



٣ - الأصل في الدفع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية أي يجب التمسك به لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة القضا إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها - لما كان ذلك - وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوفر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، وكان بين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة القضا .

٤ - مجرد التأخير في تحرير محضر ضبط الواقعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير المادة المخدرة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى معين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة متبعة في الدعوى ، ويكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه .

٥ - لا مصاحبة للطاعن في نفيه بشأن تهمة إحراز المخدر التي أسندتها الحكم إليه ، ذلك بأنه اعتبر الجريمتين المسندتين إليه مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢٢٢ قانون من العقوبات ، واعتبرهما جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة مقاومة موظف عمومي من المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولا) أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . (ثانيا) قاوم بالقوة أحد الموظفين العموميين المنوط بهم تنفيذ القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الممدد بشأن مكافحة المخدرات هو الرائد ... .. رئيس مكتب مكافحة مخدرات ميت غمر بأن مسك بملابسه ومزقها وتعدى عليه بالضرب فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق والتي أعجزته عن انشغاله الشخصية مدة

لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك أثناء وبسبب تأدية وظيفته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٤١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١/٤ ، ٤٢ ، من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق من قانون العقوبات ، بمقابلة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إضرار مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا ومقاومة موظف عمومي من المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يلتفت إلى بطلان التحريات التي صدر بمقتضاها إذن النيابة العامة بتفتيشه ومسكته ، ولم يعرض للحكم الصادر ببراءته من تهمة مماثلة في قضية الجناية رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٧١ المنصورة بناء على شك المحكمة في صدق التحريات التي أجراها ذات الضابط الذي أجرى التحريات والضبط في الدعوى الماثلة . كما أنه جرى تفتيش الطاعن بمنجبه حين أن ذلك الإذن اقتصر على تفتيش شخصه ومسكته . هذا إلى أن تماسكه والضابط — على فرض حصوله — يرجع إلى القبض عليه دون مقتض ، وقد عول الحكم على أقوال شاهدي الإثبات رغم عدم اتساقها مع أقوال الطاعن وشاهدي النفي وما ثبت من معاينة النيابة لمكان الضبط . فضلا عن أن محرر محضر الضبط لم يبادر إلى تحريره فور ضبط الواقعة وإنما ورائي في ذلك بغير مبرر حتى فجر اليوم التالي ، ولم تظن المحكمة إلى حقيقة دفاع الطاعن من أن المخدر المضبوط لم يعثر عليه بحوزته وإنما دس عليه بعد الضبط والتفتيش بدلالة تضارب أقوال الضابطين في شأن كيفية الاحتفاظ بالمخدر بغير تحريز منذ ضبطه وحتى عرضه على النيابة في اليوم التالي . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابطين — شاعدي الإثبات — ومناظرة وكيل النيابة المحقق لأحدهما ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي والتقرير الطبي ، وهي أدلة سائغة وكافية لحمل قضائه ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، — لما كان ذلك — وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتنفيذ هو من المسائل الموضوعية التي توكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التنفيذ وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما أثارته لتماقده بالموضوع لا بالقانون . ولما كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع شيئاً عما يدعيه من بطلان التحريات لعدم جديتها فإنه لا يتبيل منه طرح ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض أما ما يثيره في شأن القضاء في دعوى مماثلة بالبراءة فردود بأن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب اثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضي للحكم في منعوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولانتفاء الحجية بين حكمن في دعويين مختلفتين سببا وموضوعا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في بياناته لواقعة الدعوى ان الإذن بضبط الطاعن وتفتيشه جاء مطلقا من قيد لإجرائه بمسكنه وقد تم ضبط الطاعن في محل تجارته ، وكان من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمر الضبط القضائي المنتدب لإجرائه أن يفتشه أينما وجده طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الإذن ومن قام بإجراءات تنفيذه ، — وهو مالا يجحده الطاعن في طعنه — ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أباح في المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون — حتى مع توافر حسن النية — إذا خيف لسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة وذلك استعمالا لحق الدفاع الشرعي عن النفس ، وإذا كان الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت القوة الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي



كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، وكانت واقعة ، الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، أما ما يشير الطاعن من عدم اتساق تصوير شاعدي الإثبات مع ما ثبت من معاينة النيابة لمحل الحادث وأقوال شاعدي النفي فردود بأن منعه في هذا الخصوص ينطوي على مصادرة لحرية المحكمة في تقدير الدليل الذي اطمأنت إليه وأخذت به وهولت عليه . لما كان ذلك ، وكان مجرد التأخير في تحرير محضر ضبط الواقعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحريز المادة المخدرة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى ممين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة متبعة في الدعوى ، ويكفي أن تفتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه . ولما كان التناقض بين أقوال الشهود — بفرض قيامه — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا صائغا لا تناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اطمأنت إلى سلامة إجراءات الضبط والتفتيش وإلى أقوال شاعدي الإثبات فإن ما يشير الطاعن من تشكيك في هذه الأقوال وبقا أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة ، وما ساقه من قرائن قد تشير إلى تلفيق التهمة إنما يخل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن في نفيه بشأن تهمة إحرار المخدر التي أمندها الحكم إليه ، ذلك بأنه اعتبر الجريمتين المسندتين إليه مرتبطين ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات ، واعتبارهما جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشدهما وهي جريمة مقاومة موظف عمومي من المنوط بهم تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

## جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار محمد مادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
فلاح فزاد جنته ، محمد حلي راغب ، وجمال الدين منصور ، ومحمد محمود عمر .

( ١٨٣ )

### الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) إعلان . معارضة . ” نظرهما والحكم فيها ” . إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” .

إعلان المعارض بجلسة الإعادة للرافعة . في محل إقامته مع تابعة . صحيح .

( ٢ ) نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

تعيب إجراءات التحقيق لأول مرة أمام النقض . غير جائز .

( ٣ ) إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .  
مثلاً يوفره ” . إثبات . ” خبرة ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل  
منها ” .

تقدير الحاجة للاستعانة بخبير لفهم دفاع المتهم الأصم الأبيكم . موضوعي .  
حضور محام معه . كفايته لكفالة الدفاع عنه .

( ٤ ) حضانة . امتناع عن تنفيذ حكم . دفاع . ” الإخلال بحق  
الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم . ” تسهيه . تسبب غير معيب ” . نقض .  
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

امتناع الوالد عن تسليم الصغير لوالدته المحكوم لها نهائياً بضمه . كفايته  
لإدانته بالمادة ٢٩٢ ع . مجادلته من بعد في أحقيتها في الحضانة . دفاع ظاهر  
للإبطال .

(٥) عقوبة . "تطبيقها" . ظروف مخففة . نقض . "أسباب الطعن" .  
حالا يقبل منها " .

تقدير العقوبة وموجبات الرأفة . موضوعي .

١ — من المقرر أن إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . لما كان ذلك ، وكان بين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن وكيل الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستثنائي وتحديد لنظر المعارضة جلسة ١٩٧٧/٣/٣ وفيها لم يحضر الطاعن وتأجلت الدوى للجلسة ١٩٧٧/٣/٣ لإعلانه ، وفيها حضر الطاعن وأمرت المحكمة بحجز الدوى للحكم بجلسة ١٩٧٧/٣/٣١ ثم عادت وأمرت بإعادتها للرافعة وتأجيلها للجلسة ١٩٧٧/٤/٢١ وتوالت التأجيلات حتى تمحدا خيرا لنظر المعارضة جلسة ١٩٧٧/٦/٢٣ التي تخاف الطاعن عن الحضور فيها وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه ، وبين من ورقة الإعلان أن المحضر توجه إلى محل إقامة الطاعن وأعلمه للحضور بجلسة ١٩٧٧/٦/٢٣ مخاطبا مع تابعه المقيم معه الذي وقع باستلامه صورة الإعلان . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن للحضور بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه في محل إقامته إعلانا قانونيا صحيحا وفقا لنص المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات ، فزن منعي الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

٢ — متى كان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن حضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة كما حضر بجلسة ١٩٧٧/٣/٣ أمام محكمة ثاني درجة ، وحضر معه في هذه الجلسات مدافع عنه ، ولم يثر هو ولا المدافع عنه شيئا من صحة أو بطلان إجراءات التحقيق ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستعانة بوسيط من أهل الخبرة لفهم دفاع الطاعن الأصم الأبيكم ، وكان مثل هذا الطالب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه إليها ، فإنه لا يقبل منه



النهي على المحكمة أنها سارت في إجراءات محاكمته دون أن تستعين بمثل هذا الوسيط مادام أنها لم تر من ناحيتها محلاً لذلك ، وهو أمر موضوعي يرجع إليها وحدها في تقدير الحاجة إليه بلا معقب عليها في ذلك ، ذلك إلى أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفي لكفالة الدفاع عنه فهو الذي يتبع لإجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من إبدائها ومن ثم فإن عدم استعانة المحكمة بوسيط من أهل الخبرة لتفهم دفاع الطاعن الأصم الأبيك ليس من شأنه أن يبطل إجراءات المحاكمة .

٤ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد من محجة الصواب كما أنها لا تلزم الرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نقل من مستندات المجنى عليها - التي لا يجادل الطاعن في صحتها - أن حكم ضم الصغيرين .. و .. و .. الصادر لصالح المجنى عليها في الدعوى رقم .. أحوال شخصية بنذر المنصورة قد تأيد استئنافاً بالحكم الصادر في الدعوى رقم .. أحوال شخصية مستأنف المنصورة ، وكان باقي ما أثاره الطاعن من منازعة حول أحقية المجنى عليها في حضانة ولديها الصغيرين .. و .. و .. لا يكون له محل بعد أن صدر في هذا الشأن حكم نهائي من جهة القضاء المختص بحسم هذا الأمر لصالحها ، ومن ثم فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو سكنت عن هذا الدفاع - إراداً له ورداً عليه - مما يفيد أن المحكمة لم ترفيه ما يغير من اقتناعها بما قضت به وما اطمانت إليه مما أوردته من أدلة الثبوت في الدعوى ، ويكون منعي الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

٥ - من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، فإن مما يشتره الطاعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلبه استبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المقضى بها عليه في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه امتنع عن تنفيذ الحكم الصادر لصالح .. ..  
على النحو المبين بالمحضر ، وطأبت عقابه بالمادة ٢٩٢ من قانون العقوبات ،  
ومحكمة مركز أجا الجزئية قضت بحضور يا عملا بمسادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة  
أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة  
المنصورة الابتدائية ( هيئة استئنافية ) قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا  
وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته  
بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فضمن المحكوم  
عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الامتناع  
عن تسليم ولديه الصغيرين إلى والدتهما التي لها الحق في طلبهما بناء على حكم  
من جهة القضاء صادر بشأن حضانتهم قد شابه البطلان والاخلال بحق الدفاع  
والقصور في التسبب ذلك بأن المحكمة قضت بقبول معارضة الطاعن في الحكم  
الغيابي الاستئنافي شكلا ورفضها موضوعا دون أن يعلن اعلانا قانونيا صحيحا  
بالجلسة التي صدر فيها هذا الحكم ، كما أن التحقيق مع الطاعن ومحاكمته قد  
تم دون الاستعانة بأحد الوسطاء من أهل الخبرة لفهم دفاعه إذ أنه أصم أبكم ،  
فضلا عن أن الحكم التفت - إرادا وردا - عن دفاعه المؤسس على أن حكم  
الضم لم يكن مشمولا بالنفاذ بل كان مطعونا عليه بالإستئناف وجاء قرار رئيس  
النيابة بتنفيذه مخالفا للقانون ، وأن الصغيرين ... .. و ... .. ليسا  
في حضنته وإنما في حضنة جدتهما لأبيهما ، وأن الزوجا أهملت رعاية أبنائهما  
ولم تطلبهما منه إلا بعد مضي سنتين من هجرهما منزل الزوجية ، وأن الصغيرين  
بلغا من الاستغناء عن رعاية والديهما وآل كانت قد تنازلت ضمنا عن حضانتهم  
عندما تنازلت عن تنفيذ حكم النفقة الصادر لصالحهما ، وأخيرا فإن المحكمة لم  
تستجب لطلبه الاحتياطي استبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المفضى بها  
عليه ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن وكيل الطاعن عارض في الحكم القيايى الاستئنافي وتحدد لنظر المعارضة جلسة ١٩٧٧/٢/٣ وفيها لم يحضر الطاعن وناجلت الدعوى بجلسة ١٩٧٧/٣/٣ لإعلانه ، وفيها حضر الطاعن وأمرت بإعادتها للرفعة وناجياها بجلسة ١٩٧٧/٤/٢١ وتوالت التاجيلات حتى تحدد أخيرا لنظر المعارضة جلسة ١٩٧٧/٦/٢٣ التى تخلف الطاعن عن الحضور فيها وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه ، وبين من ورقة الاعلان أن المحضر توجه إلى محل إقامة الطاعن وأعلمه للحضور بجلسة ١٩٧٧/٦/٢٣ مخاطبا مع تابعه المقيم معه الذى وقع باستلامه صورة الإعلان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون اشخصه أو فى محل اقامته ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن للحضور بجلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المضمون فيه فى محل اقامته املانا قانونيا صحيحا وفقا لنص المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات ، فان منى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن حضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة كما حضر بجلسة ١٩٧٧/٣/٣ أمام محكمة ثانى درجة ، وحضر معه فى هذه الجلسات مدافع عنه ، ولم يترهوولا المدافع عنه شيئا عن صحة أو بطلان اجراءات التحقيق ، خلا يقبل منه اثاره شىء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستعانة بوسيط من أهل الخبرة لتفهم دفاع الطاعن الأصم الأبيكم ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه اليها ، فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة أنها سارت فى اجراءات محاكمته دون أن تستعين بمثل هذا الوسيط مادام أنها لم تر من حاجيتها محلا لذلك ، وهو امر موضوعى يرجع اليها وحدها فى تقدير الحاجة اليه بلا معقب عليها فى ذلك ، ذلك إلى أن حضور محام يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفى لكفالة الدفاع عنه فهو الذى يتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم فان عدم استعانة المحكمة بوسيط من أهل الخبرة لتفهم دفاع الطاعن الأصم الأبيكم ليس من شأنه أن يبطل اجراءات المحاكمة لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه



بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية  
لجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢١٢ من قانون العقوبات  
التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي  
إلى ما رتب عليها ، عرض الحكم بعد ذلك لدفاع الطاعن وأطرحه في قوله :  
— "وحيث أنه يبين من المساق المتقدم أن الاتهام ثابت قبل المتهم من جماع  
ما حوته أوراق الدعوى من أن المتهم قد امتنع عن تسليم الصغيرين المحكوم المجنى  
عليها بتسليمهما إليها بمقتضى الحكم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٥ أحوال شخصية مستأنف  
المنصورة الذي جاء مؤيدا للحكم الصادر بها في الدعوى ٧٠ لسنة ١٩٧٥  
أحوال شخصية بندر المنصورة بالنسبة لهذين الصغيرين وقد أمهل المتهم من  
قبل كما أمهلت المحكمة بعد أن تعود أمهاتها بتنفيذ ما أمر به الحكم إلا أنه لم  
يفعل وتستظهر المحكمة أن المتهم لا يقصد من كل ذلك ، لا المطلق وعرقلة تنفيذ  
الحكم الصادر لصالح المجنى عليها مستغلا عاهته كأبكم وهو ما لا يصح أن يقف  
حائلا دون تنفيذ حكم نهائي صادر لمجنى عليها بتسليمها هذين الصغيرين ولوسلمنا  
بذلك لا يصبح الحكم لاقيمة له إذ لا يمدو في هذه الحالة أن يكون حبرا على ورق ،  
وما قام عليه دفاع المتهم إن هو إلا حجج واهية إذ سبق أن أثار حول المجنى عليها  
الكيد من الأقاويل ردت عليها المحكمة وكان من المنتظر أن يبادر إلى تنفيذ  
الحكم بعد أن تأيد استئنافيا بالنسبة لهذين الصغيرين إلا أنه لم يفعل ، ولا يجدي  
نفعاً التعلل بأنه لا يكفل الصغيرين إذ لو صح ذلك لما حمل لواء الخصومة مع  
المجنى عليها على النحو الثابت بالحكمين أنفي الذكر ولوسلمنا بذلك لأصبح طريق  
التخلص من الأحكام سهلاً يسوراً بمجرد سقط قول " ، وكان هذا الذي أورده  
الحكم سائغة في الرد على دفاع الطاعن بأن الصغيرين ليسا في حضاته . لما كان  
ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد  
عن محجة الصواب كما أنها لا تترحم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية .  
لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها ،  
وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نقل من مستندات المجنى عليها —  
التي لا يجادل الطاعن في صحتها — أن حكم ضم الصغيرين الصادر لصالح المجنى عليها  
في الدعوى رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ أحوال شخصية بندر المنصورة قد تأيد استئنافيا  
بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٥ أحوال شخصية مستأنف المنصورة ،

وكان باقى ما أثاره الطاعن من منازعة حول أحقية المحبى عليها فى حضانة ولديها الصغىرين لا يكون له محل بعد أن صدر فى هذا الشأن حكم نهائى من جهة القضاء المختص حمم هذا الأمر لصالحها ، ومن ثم فلا تترىب على الحكم المطعون فيه أن هوسكت عن هذا الدفاع — إيرادا له وردا عليه — مما يفيد أن المحكمة لم ترفيه ما يغير من اقتناهاها بما قضت به وما اطمأنت إليه مما أوردته من أدلة الثبوت فى الدعوى ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى أرتأته ، فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم استجابة المحكمة لطلبه استبدال عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس المفضى بها عليه ن غير محله . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

بقيادة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد فزاد جنيته ، ومحمد حلي رافب ، وأحمد محمود هيكل ، وسهير ناجي .

( ١٨٤ )

الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) نقض . " أثر نقض الحكم " . محكمة الإعادة . عقوبة .  
" تشديدها " .

امتناع تشديد العقوبة المقضى بها بالحكم المنقوض . متى كان النقض بناء  
على طعن المحكوم عليه وحده .

كون النقض حاصلًا بناء على طعن النيابة العامة . أثره . جواز تشديد  
العقوبة ولو كان المحكوم عليه قد طعن في الحكم أيضا .

( ٢ ) إثباتات . " معارضة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " .  
" مالا يوفره " .

طلب المعارضة الذي يقصد منه إثارة الشبهة . موضوعي . عدم التزام المحكمة  
بإجابته أو الرد عليه صراحة . دالة ذلك ؟ .

( ٣ ) إثباتات . " بوجه عام " . دفع . " الإخلال بحق الدفاع " .  
" مالا يوفره " . محاماه . إجراءات . " إجراءات اعادة " .

التفات المحكمة من طلب تحقيق أبدي في مذكرة . بعد سماع المرافعة ومخبر  
الدعوى للحكم . لا إخلال .



حضور محام مع المتهم في الجلسات والمخالفات . غير واجب . النعي بعدم سماع  
دفاع المتهم . غير مقبول . مادام قد حضر بالجلسة وأمسك عن إبداء دفاعه .

( ٤ ) نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

وجه الطعن . وجوب أن يكون واضحاً محدداً . عدم إفصاح الطاعن عن ماهية  
الدفاع الذي ينمي على الحكم الالتفات منه . أثره . رفض الطعن .

( ٥ ) استئناف . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " . " بيانات  
التسبب " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

إحالة الحكم الاستئنافي إلى أسباب الحكم المستأنف . كفايته . تسبباً لقضائه  
وبيانا لمواد العقاب .

١ - إذ كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات  
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أنه إذا كان نقض الحكم  
حاصلاً بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ،  
وكان البين من الأوراق أن الحكم قد نقض بناء على طلب النيابة العامة والمحكوم  
عليه ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن من أنه هو وحده الذي طعن بالنقض  
في الحكم فلا يضار بطعنه ، ويكون حكم محكمة الاستئناف قد التزم صحيح القانون .

٢ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة  
ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصوداً به إثارة  
الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعاً  
موضوعياً لا يلتزم المحكمة بإجابته ولا يلتزم منها رداً صريحاً ، بل يكفي أن يكون  
الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة ، ولما كان البين من الأوراق أن طلب  
الدفاع عن الطاعن إجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شهود  
الاثبات وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة على الصورة التي  
رواها هؤلاء الشهود فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ومن ثم فإن ما يشير  
إليه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٣ - ما دامت المحكمة - بعد أن سمعت المرافعة - أمرت بأقفال بابها ووجزت القضية للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب إعادة المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة في شأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة، وإذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الإعادة أن محاميا حضر مع الطاعن وأبدى دفاعه في الجلسات السابقة على جلسة - المرافعة الختامية - وفي هذه الجلسة الأخيرة حضر الطاعن بنفسه ولم يرد بمحضر الجلسة أنه أبدى دفاعا أو أنه طلب التأجيل حتى يحضر محاميه فقوت المحكمة حجز الدعوى للحكم، وكان القانون لا يوجب حضور محام من المتهم بمنعته أو مخالفة، وكانت المحكمة غير ملزمة بإعادة الدعوى للمرافعة لمجرد سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره إثباته أو حين حضر أمامها، ولا يجوز أن يثبت على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنب الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس.

٤ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا . ولما كان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول أنه أثارها في مذكرته وأقل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة فإن ما يشير في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٥ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فائس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بلى يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم . تمام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها - كما أن - الحكم المطعون فيه وإن جاء خاليا في صلبه من ذكر المواد التي طبقها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم - الطاعن - المواد التي طلبتها النيابة العامة والتي أشار إليها في صدر أسبابه ، فإن ذلك يكفي بيانا لمراد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها .

## الوقائع .

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب خطأ في موت ... .. بأن كان ذلك ناشئا عن رهونته وعدم احترازه بأن قاد سيارة بكيفية خطره فصدم سيارة يستقلها المحبى عليه فأصابه بالاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي أدت إلى موته

ثانيا - تسبب خطأ في جرحه وايداء كل من ... .. و ... ..

و ... .. و ... .. وكان ذلك ناشئا عن رهونته وعدم احترازه بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر فصدم بها سيارة يستقلها المحبى عليه فأصابهم بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . ثالثا - قاد سيارة بكيفية تعرض حياة الاشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادتين ۱/۲۳۸ و ۱/۲۲۴ من قانون العقوبات والمواد ۸۸/۸۱/۲/۱ من القانون ۴۴۹ سنة ۱۹۵۵ .

وادعى ... .. مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت كما ادعى ورثة المرحوم ... .. مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض ومحكمة جنح قسم ثان طنطا الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام . أولا - بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيمات لإبقاء التنفيذ . ثانيا - في الدعوى المدنية بأن يؤدي المتهم للدعى المدنى ... .. مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض النهائى ومصاريف هذا الشق من الدعوى المدنية والزامه بأن يؤدي لباقي المدعين بالحقوق المدنية ورثة المرحوم ... .. مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المناسبة . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفه كل من المدعين بالحقوق المدنية . ومحكمة طنطا الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وفي الموضوع بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل وبالنسبة للدعاء المدنى بتعديله بالنسبة لورثة ... .. إلى ألفى جنيه وبالنسبة إلى ... .. بحمل التعويض المقضى به تعويضا مؤقتا والزمته المتهم بالمبلغ المناسب من المصاريف طبقا لما حكم عليه به في الادعاء المدنى وخمسة جنيمات مقابل أتعاب المحاماة . فعرض المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض وقضت بقبولهما شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه ، وإحالة القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية لتفصل فيما من جديد هيئة مشكلة .



من قضاء آخرين والزم المطعون ضدهم المصاريف المدنية . ومحكمة طنطا الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) أخرى قضت حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ .. .. بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل والإصابة الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض الأشخاص والأموال للخطر قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ، ذلك بأنه أخطأ إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي أوقع على الطاعن عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور رغم أن الطاعن هو وحده الذي طعن بطريق النقض في الحكم المنقوض الذي قضى بالاكْتفاء بحبسه شهرين مع الشغل مخالفاً بذلك قاعدة عدم جواز أضرار الطاعن بطعنه ، كما أن المدافع عنه طلب إجراء معاينة لمكان الحادث وتمسك بهذا لطلب في المذكرة التي تقدم بها لإعادة فتح باب المرافعة بعد حيز الدعوى للحكم بيد أن المحكمة نفتت من طلبه ولم ترد عليه ، هذا إلى أن المحكمة لم تستجب إلى طلب الطاعن تأجيل نظري الدعوى لحضور محاميه وقررت حجزها للحكم ، وأغفل الحكم الرد على دفاعه الذي ضمنه المذكرة المقدمة منه خلال فترة حيز الدعوى للحكم ، كما أن الحكم اكتفى بالإحالة على أسباب الحكم المستأنف ، ولم يورد أسباباً مستقلة لقضائه ، كما خلا من الإشارة إلى نص القانون الذي دان الطاعن بمقتضاه مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه تسبب خطأ في موت .. .. وفي إصابة .. .. وآخرين وقاد سيارة بكيفية تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وقضت محكمة أول درجة بحبس الطاعن ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وإلزامه بالتعويض المدني ، فاستأنف الطاعن والمدعين بالحقوق المدنية وقضت المحكمة الاستئنافية بالنسبة للدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف

والاكتفاء بحس الطاعن شهرين مع الشغل ، فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وبنقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، وقضت محكمة الإعادة بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، وكان البين من الأوراق أن الحكم قد نقض بناء على طلب النيابة العامة والمحكوم عليه ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن من أنه هو وحده الذى طعن بالنقض في الحكم فلا يضار بطعنه ويكون حكم محكمة الإعادة قد التزم صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود — بل كان مقصودا به إثارة شبهة في الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ولا يستلزم منها ردا صريحا ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة ، وكان البين من الأوراق أن طلب الدفاع عن الطاعن بإجراء المعاينة لا يعدو الهدف منه التشكيك في أقوال شهود الإثبات ، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة على الصورة التى رواها هؤلاء الشهود فانه لا يجوز مصادرتها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد حاول التمسك بهذا الطلب في المذكر التى تقدم بها لإعادة فتح باب المرافعة — على ما يشير في أسباب طعنه — لأنه ما دامت المحكمة — بعد أن سمعت المرافعة — أسرت بأقفال بابها وحجرت القضية للحكم فهى بعد غير ملزمة بإجابة طلب إعادة المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرته في شأنه — أنه يريد تخفيفها بالجلسة . لما كان ذلك وكان بين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الإعادة أن محاميا حضر مع الطاعن وأبدى دفاعه في الجلسات السابقة على جلسة ١٠/٢/١٩٧٧ وفى هذه الجلسة الأخيرة حضر الطاعن بنفسه ولم يرد بمحضر الجلسة أنه أبدى دفاعا أو أنه طلب التأجيل حتى يحضر محاميه ففوتت المحكمة حجز الدعوى للحكم وكان القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم بمنحه أو مخالفته ، وكانت المحكمة غير ملزمة



بإعادة الدعوى لمجرد سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره إبداءه حين حضر أمامها ولا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم من المرافعة في الجلسة الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع مادام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة ، ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول أنه أثارها في مذكرته وأغفل الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فإن ما يثيره في هذا المبدأ لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا مارأت تأييد الحكم المستأنف لأسباب التي بنى عليها ، فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف والإحالة إليه في أسبابه يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن جاء خالياً في صلبه من ذكر المواد التي طبقها المحكمة إلا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه ، وكان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم - الطاعن - المواد التي طبقها النيابة العامة والتي أشار إليها في صدر أسبابه ، فإن ذلك يكفي بياناً لمواد القانون التي عاقب المتهم بمقتضاها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .



## جلسة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
أحمد قواد جنيته ، محمد حلي رافب ، محمد محمود عمر ، ومحمد تاجي .

( ١٨٥ )

الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٩٩ القضائية

قتل خطأ . إصابة خطأ . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . جريمة .  
" أركانها " . رابطة السببية . خطأ . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل  
منها " .

بيانات حكم الإدانة . في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ ؟  
رابطة السببية . إقتضاؤها إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . إنتفاؤها .  
متى استغرق خطأ المجنى عليه خطأ الجاني . وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة .  
إدانة الطامن بالقتل والإصابة الخطأ . لمجرد احتكاك صيارته وعلى سلمها  
ركاب بسلم متحرك بالطريق . دون استظهار كيفية حصول الاحتكاك وسببه .  
قصور .

من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ  
أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان  
عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث . لما كان ذلك ، وكانت  
رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ  
الجاني ومساءلته منها طلباً كانت تتفق والصير العادي للأمر ، كما أن خطأ  
المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث  
النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها

في ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردودا إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق كما أن ما أورده في مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد احتكاك السيارة بقيادة الطامن بالسلم المتحرك دون استظهار كيفية حدوث هذا الاحتكاك وبحث موقف المجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطامن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافى وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافيا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطامن بأنه أولا : تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العام من شأنه تعريض الأشخاص للخطر . ثانيا : تسبب خطأ في موت ... وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة أنوبيس بحالة خطرة فاحتكت بالسلم الموضوع بالطريق فحدثت إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته . ثالثا : تسبب بخطئه السالف في إصابة ... و ... بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ، وطالبت عقابه بالمواد ١/١٦٩ - ٢ ، ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ، ومحكمة مركز سيدى جابر الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لإيقاف التنفيذ ، فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم والاكْتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيات لإيقاف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم التسيب في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة البرية وفي الموت والإصابة الخطأ قد شابه قصور في التسبب ذلك أنه دان الطاعن في الجريمتين الآخريتين رغم انتفاء الخطأ من جانبه وثبت خطأ المصابين ولم يعن بالرد على ما أثاره الدفاع عنه من انتفاء رابطة السببية بين الحادث ووفاة المحنى عليه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما يؤده أنه بورود بلاغ يفيد وجود مصادمة توفى بها شخص بالطريق مثل .. . فقرر أنه أثناء وقوفه عند قوس النصر الخاص بشركة النصر للترول وأثناء قيام بعض العمال بسحب سلم متحرك فوجئ بالسيارة الأتوبيس بقيادة المتهم تحرك بهذا السلم فأصيب الأشخاص الذين كانوا على سلم الأتوبيس وأورد أقوال المتهم بما يؤده أنه أثناء قيادته السيارة فوجئ بهما يسحبون سلماً متحركاً فأنحرف يساراً إلا أنه سمع صياح الركاب فأوقف السيارة وتبين له إصابة من كانوا راكبين على سلم الأتوبيس ، وأورد الحكم مؤدى أقوال الشهود في قوله : " وبسؤال الشهود جميعاً قرروا بأن المتهم لم يخوف بعيداً عن السلم المتحرك لأنه يعلم بوجود الركاب على السلم الخاص بالسيارة " ثم خلص إلى إدانة الطاعن في قوله . " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر ضبط الواقعة ومن أقوال الشهود ومن ثم يتعين الحكم بمعاقبته طبقاً لمواد الاتهام مع تطبيق المادة ۳۲ ع " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ الملائم إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمحنى عليه حين وقوع الحادث . وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه



الجرية تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق  
والسير العادي للأمر ، كما أن خطأ المجني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق  
خطأ الجاني ، وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم  
لم يبين مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت عنصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد  
احتكاك السيارة بقيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون استظهار كيفية حدوث هذا  
الاحتكاك وبحث موقف المجني عليهم الركاب على سلم السيارة وكيفية سلوكهم  
ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي  
وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية ، فإنه  
لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من إعمال  
رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، فإن  
الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة  
بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

رئاسة السيد المستشار عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، ومهطفى بيل مرمى ، وفوزى المملوك ، وفوزى أسعد .

( ١٨٦ )

### الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ القضائية

مسئولية جنائية . "موانع المسؤولية" . أسباب الإباحة وموانع العقاب .  
"موانع العقاب" . نقض . "أسباب الطعن" . مالا يقبل منها . دفع .  
"الدفع بالإكراه أو الضرورة" . ضرب . "ضرب بسيط" .

( ١ ) الدفع بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض .

( ٢ ) أسباب الإباحة . "الدفع الشرعى" . حكم . "تسبيبه" . تسببه  
غير معيب . دفع . "الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى" . نقض . "أسباب  
الطعن" . مالا يقبل منها .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . عدم جواز إثارتها أمام النقض . لأول مرة  
إلا إذا كانت مدونات الحكم تظاهره . أساس ذلك .

١ - متى كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن  
اثار دفاعا مؤداه أنه كان في حالة ضرورة ألباته إلى ارتكاب الجريمة المسندة  
إليه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن الأصل في الدفاع الشرعى أنه من الدفوع الموضوعية التي  
يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة

النقض إلا إذا كانت الوقائع اثباتية بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون ، أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جاسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمكن من إقناع المحكمة بحالة الدفاع الشرعي ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة العازن وآخرين بأنهم : ( أ ) الأول والثاني والثالثة : أخطأوا بالطاعن الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . ( ب ) الأول والثالثة : أخطأ به .. .. الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . ( ج ) الثاني والرابع ( الطاعن ) : أخطأ بالتمهم الأول الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . ( د ) الرابع ( الطاعن ) أخطأ بالتمهم الثاني الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وأدعت المجنى عليها .. .. مدنيا قبل المتهمين الأول والثالثا بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم العطارين الجزئية قضت بحضورها واختياريا بالنسبة للتمهم الأول وحضوريا للتمهم الرابع ( الطاعن ) وغيابيا بالنسبة لباقي المتهمين عملا بمسادة الاتهام بتفريم كل منهم مبلغ عشرة جنيهاات والزام المتهمين الأول والثاني بأن يدفعوا لادعية بالحقوق المدنية مبلغ ثلاثين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف الطاعن . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ( هيئة استئنافية ) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه ( الطاعن ) في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة الضرب المنطبقة على المادة ۱/۲۴۲ من قانون العقوبات . قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه اعتنى أسباب الحكم الابتدائي مع أن هذا الحكم الأخير التفت من أن الطاعن كان في حالة ضرورة الجأته إلى ارتكاب تلك الجريمة ، كما أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ونفس زوجته وماله لأن اعتدائه كان لمنع تعدى المحكوم عليهما الآخرين عليه وعلى زوجته وماله ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وحصلها بما مجمله أن شجارا نشب بين الطاعن والمحكوم عليهما ، الآخرين لخلاف بينهم على ملكية منقولات على أثره اعتدى الطاعن عليهما بالضرب . فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية ، والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . لما كان ذلك وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أثار دناعا مؤداه أنه كان في حالة ضرورة الجأته إلى ارتكاب الجريمة المستندة إليه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون ، أو ترشح لقيامها . ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعي ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ونقضه موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بنص المادة ۳۹ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
عزف الدين خيري ، ومصطفى جميل مرسي ، وفوزي الملوك ، ومهاجم قروعة .

( ١٨٧ )

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٩٩ القضائية

(٥) ( ١ ) قانون . " تفسيره " . " تطبيقه " . حكم . " تسببه " . تسبب  
حبيب " . خلورجل . إيجار أماكن . اشتراك .

التحرز في تفسير القواين الجنائية . واجب . غموض النص . لايجوز دون  
تفسيره . على هدى . قصد المشرع . القياس في مجال التأني . محذور .

( ٢ ) إيجار أماكن . خلورجل . قانون . " تفسيره " . " تطبيقه " .  
حكم . " تسببه " . تسبب معيب " . نقض . " أسباب الطعن . مايقبل منها " .  
اشتراك .

إقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستأجرا أجزا لغيره . مقدم إيجار أو أية مبالغ  
إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار . أو خارج نطاقه . زيادة عن التأمين والأجرة  
المنصوص عليهما في العقد . وثم .

مناسبة تحرير عقد الإيجار هما مقتضى حظر اقتضاء المبالغ الإضافية . أساس  
ذلك ؟ . قصر الإعفاء من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٥ من القانون ٥٢  
لسنة ١٩٦٩ — المناقبة لسنة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — على الوسيط  
أو المستأجر دافع خلورجل كشرية للمؤجر في جريمته .

إقتضاء المستأجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء السكن المؤجر . لانتائم . مخالفة ذلك . خطأ في تأويل القانون .

مدى التزام المالك بدفع المبالغ المحددة بالمواد ٤٩ وما بعدها من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كتمويض في حالات إخلاء العين المؤجرة لهدمها وإعادة بنائها ؟ .

( ٣ ) دعوى مدنية . " مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها " . " الحكم فيها " . اختصاص .

شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية ؟ .

القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . واجب . متى ثبت أن الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانوناً .

( ٤ ) نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . محكمة النقض . " سلطتها " .

متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقاً للقانون .

( ٥ ) نقض . " نطاق الطعن " . " الحكم في الطعن " .

وحدة الواقعة : وحدن سير العدالة . اتصال وجه النعى بغير الطاعن من المحكوم عليهم . يوجب نقض الحكم بالنسبة له .

١ — الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع . مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التائيم .

٢ — من الواضح أن الشارع إنما يؤتم — بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار — أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد



الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي ينتهي تأجيريه إلى غيره فيقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية ، وذلك بهدف الحلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملاحقة إلى شغل المكان المؤجر — نتيجة ازدياد أزمة الاسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة فاحشة قد حملت المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من استغلال مالكي العقارات لحاجته إلى المسكن . وهو كالأغذاء والكساء من ضرورات الحياة الأساسية ، فأرسي الأسس الموضوعية لتحديد أجرة المساكن في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وحظر على المؤجرين في المادتين ١٧ و ٤٥ إقتضاء أى مبالغ بالذات أو بالوساطة تزيد على تلك الأجرة والتأمين المنصوص عليهما في العقد — ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضىباته كالتيمه لا يسرى إلا على المستأجر لذي يقدم على التأجير من الباطن إلى غيره . ولا يغير من هذا النظر ما ورد في نص المادة ٥٤ من ذات القانون في شأن إعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة إذا أبلغ أو اعترف بالجريمة ، ذلك أن الثابت من المناقشات التي دارت في مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بحكم الاعفاء المستأجر الذي يدفع مبلغ الخلو المحظور إلى المؤجر فيكون قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأى المجلس قصر الاعفاء منها عليهما — دون المؤجر — باعتبار أن هذه هي الوسيلة الناجمة لضبط جرائم خلو الرجل ، ومن ثم فإن حكم الاعفاء لا ينصرف إلى حالة المستأجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجرا من الباطن إلى غيره . ومما يزيد الأمر وضوحا في تبيان قصد المشرع في تحديد نطاق النائم أنه عند إعادة صياغة حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن — وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون السابق رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أى تغيير في مضمون القاعدة — أنصح الشارع بجلاء وفي دقة تقطع دأبرأى ليس عن هو مقصود بالحظر المؤثم فنصت تلك المادة حل أنه " لا يجوز للتأجير مالكا كان أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء على مقابل أو أنعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد

الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للأجير أن يتقاضى أى مبدع إيجار بل إنه مما يؤكد قصد الشارع إلى عدم تأنيب ما يتقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضاً عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من إلزام المالك بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الإخلال المترتبة على ما استحدثه من أحكام في شأن هدم المباني لإعادة بنائها بشكل أوسع . ولما كان مفاد ذلك جميعه أن المستأجر الذى يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلال المكان المؤجر يخرج من دائرة التأنيب ولا يحل عقابه طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى استند إليه الحكم المطعون فيه أو أى قانون آخر ، فإن الحكم المعادون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاينة كل من الطاعن والمحكوم عليه ( الوسيط ) عن واقعة إقتضاء مبالغ من التقود من المطعون ضده وهو مالك العين المؤجرة مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينهما ورد العين المؤجرة إليه — يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً .

٣ — متى كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً . وكانت من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظار ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها . استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ومشرط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير



معاقب عليه قانونا — كما هو الحال في الدعوى الراهنة — فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

٤ — من المقرر أنه متى كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

٥ — متى كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن على الحكم ونظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطامن والمحكوم عليه الآخر .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطامن وآخرين بأنهم ( أولا ) ( المتهم الأول ) بصفته مستاجرا تقاضى بالواسطة مبلغ من النقود المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات من المدعى بالحق المدني في مقابل إخلائه للحل المؤجر له . ( ثانيا ) : ( المتهمان الثاني والثالث ) توسطوا في تقاضى المبلغ سالف الذكر والمبين بالتحقيقات وذلك لتوصيله للمتهم الأول مقابل إخلائه للعين المؤجرة . وطلبت عقابهم بالمواد ١٧ ، ٥٤ ، ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . وادعى المطعون ضده قبل المتهمين مدنيا بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قسم ميت غمر قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٣٠٤ ، من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية وألزم المدعى بالحق المدني والمصروفات . فاستأنف المدعى بالحق المدني . ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وتغريم كل منهما مبلغ عشرين جنيها والزمتهما متضامتين بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والزمتهما



المصاريف وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه - وهو مستأجر - بجرime خلو الرجل وألزمه بالتعويض المدني عن واقعة اقتضائه بالوساطة من المؤجر - المطعون ضده - مبلغا من النقود مقابل إخلائه المحل المؤجر من هذا الأخير إليه فقد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي استند إليه الحكم - لا تؤثم فعل المستأجر الذي يتقاضى "خلو رجل" إلا في حالة قيامه بتأجير العين من الباطن أو التنازل عن إيجارها إلى مستأجر آخر أما المستأجر الذي يتقاضى من مالك العين المؤجرة مبلغا من النقود لتعويضه نظير تركها له كما هو الحال في واقعة الدعوى فلا عقاب عليه ، مما يكون معه الحكم المطعون فيه ميبيا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن المدعى بالحقوق المدنية (المطعون ضده) أبلغ الشرطة في ٣ أبريل سنة ١٩٧٥ بأن المتهم الأول (الطاعن) الذي يستأجر منه محلا بالطابق الأول من ملكه بناحية ميت غمر بموجب عقد إيجار مؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٧٣ - طلب منه مبلغ ٣٠٠ جنيه مقابل إخلاء المحل المؤجر وتسليمه إليه واتفق معه على أن يتم دفع المبلغ عن طريق المتهم الثاني ( .. .. ) عند تسليم مفاتيح المحل وعقد الإيجار. وبعد استئذان النيابة العامة أعد رئيس وحدة المباحث كتيبا تم فيه ضبط المتهم الثاني بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ وهو يستلم من المدعى بالحقوق المدنية أوراق النقد السابق أخذ أرقامها وسلم له عقد إيجار المحل المبرم بينه وبين الطاعن والفصل والمفتاح، وادترف المتهم الثاني للضابط بأنه تسلم المبلغ من المطعون ضده لتوصيله إلى الطاعن مقابل انتهاء العلاقة الإيجارية بينهما ، ثم أورد الحكم نص المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الذي قضى بمقتضاه بمعاونة الطاعن والمتهم الثاني (الوسيط) مع إلزامهما بالتعويض المدني للمطعون ضده وعرض إلى الدفع المبدئى بعدم تأنيق الواقعة موضوع المحاكمة وأطرحه بقوله : " إن مفاد الفقرة الثانية من المادة ٤٥

أن المستأجر الذي يقع تحت طائلة العقاب هو المستأجر الذي اقتضى خلو الرجل سواء مقابل تركه العين ليتسلمها المؤجر أو يستأجرها من دفع خلو الرجل من مالكها مباشرة أو مقابل تأجيرها إليه من الباطن ومن ثم فإن ما دفع به المتهمون في مذكرة دفاعهم من عدم تأنيق القانون للواقعة المسندة إليهم . لا سند له من الواقع والقانون وتلتفت المحكمة من هذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على مدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأنيق . لما كان ذلك ، وكان يبين من استقراء التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ جاءت — عند صدوره — خلوا من النص على تأنيق ما قد يتقاضاه المؤجرون من المستأجرين من مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار ، مما حدا بالمشرع إلى إصدار القانون رقم ١١ سنة ١٩٦٢ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٦ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ تنص على أنه ” يعاقب بالعقوبة المشار إليها كل مؤجر يتقاضى أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار كخلو رجل أو ما يماثله من المستأجر مباشرة أو عن طريق وسيط في الإيجار وفي الحالة الأخيرة تطبق العقوبة ذاتها على الوسيط وأنصح الشارع من الهدف الذي تغياه من هذا التعديل فيما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون من أن : ” بعض المؤجرين ما زالوا يحصلون على مبالغ إضافية خارج نطاق الإيجار كخلو رجل تحايلا منهم على ( قوانين تخفيض إيجار الأماكن ) التي قصد منها حماية المستأجر من مغالاة المؤجرين في تقدير الإيجار .. وأن المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ تنص على التزام المؤجر برد أية مبالغ يحصل عليها من المستأجر خارج نطاق عقد الإيجار سواء حصل عليها مباشرة أو عن طريق وسيط في الإيجار وهذه المبالغ هي ما يعرف اصطلاحا بخلو الرجل أو أى مبالغ أخرى يحصل عليها المؤجر دون سبب مشروع والغرض من تقرير هذا الحكم هو حماية الآثار التي استهدفها المشرع من تحديد الإيجار لصالح المستأجرين إلا أن القانون لم يضع جزاء جنائيا على مخالفة هذه المادة ضمن العقوبات التي نص عليها في المادة ١٦ منه .. لذلك يقتضى الأمر إدراج هذه المخالفة ضمن



المخالفات الأخرى التي تستوجب الجزاء الجنائي الوارد بهذه المادة وتطبيقها على المؤجر أو وسيط الإيجار في حالة الحصول على هذه المبالغ ... " ثم بعد ذلك وإذا صدر القانون رقم ۵۲ سنة ۱۹۶۹ - الذي حصلت الواقعة موضوع الدعوى الرامنة في ظله - فقد نص في المادة ۱۷ منه على أنه : " لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتضاء أى مقابل أو أنعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد . ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم إيجار . " كما نصت المادة ۵ من هذا القانون على أنه : " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ۱۷ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا أو وسيطا . ويعفى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو اعترف بالجريمة " وأبان مناقشة مشروع هذا القانون في مجلس الأمة أجاب السيد رئيس المجلس على تساؤل أحد الأعضاء بأن المحكمة من إضافة الفقرة التي تقضى بسريان الحظر على المستأجر إلى المادة ۱۷ - هي منع المؤجر من اللباطن من أن يقتضى مقدما من الذى يؤجر له " . ولما كان الواضح من استقراء تلك النصوص والأعمال التشريعية التي اقترنت بإصداره أن الشارع إنما يؤتم - بالإضافة إلى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار - أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاق زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد - سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذى يتغنى تأجيريه إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظ اقتضاء تلك المبالغ الإضافية ، وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملمعة إلى شغل المكان المؤجر نتيجة ازدياد أزمة الاسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة فاحشة قد حملت المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من استغلال مالكي العقارات لحاجته إلى المسكن وهو كالأغذاء والكساء من ضرورات الحياة الأساسية ، فأرمى الأسس الموضوعية لتحديد أجرة المساكن في المواد ۱۰ و ۱۱ و ۱۲ من القانون رقم ۵۲ لسنة ۱۹۶۹ وحظر على المؤجرين في المادتين ۱۷ و ۵ اقتضاء أى مبالغ بالذات أو بالوساطة تزيد على تلك



الأجرة والتأمين المنصوص عليهما في العقد ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضيات  
 تأثيمه لايسرى إلا على المستأجر الذي يقدم على التأجير من الباطن إلى غيره  
 ولا يغير من هذا النظر ماورد في نص المادة ٥٥ من ذات القانون في شأن إعفاء  
 المستأجر والوسيط من العقوبة إذا أبلغ أو اعترف بالجريمة ذلك أن الثابت  
 من المناقشات التي دارت في مجلس الأمة عندنظر مشروع هذا القانون أن الشارع  
 قصد بحكم الإعفاء المستأجر الذي يدفع مبلغ الخلو المحظور إلى المؤجر فيكون  
 قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط  
 فرأى المجلس قصر الإعفاء منها عليهما - دون المؤجر - باعتبار أن هذه  
 هي الوسيلة الناجعة لضبط جرائم خلو الرجل ، ومن ثم فإن حكم الإعفاء لاينصرف  
 إلى حالة المستأجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجرا من الباطن إلى غيره .  
 ومما يزيد الأمر وضوحا في تبيان قصد المشرع في تحديد نطاق التأثيم أنه عند  
 إعادة صياغة حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧  
 بشأن تأجير وبيع الأماكن - وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون السابق  
 رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أي تغيير في مضمون القاعدة - أنصح الشارع بجلاء  
 وفي دقة نقطع دابر أي لبس عن هو مقصود بالحظر المؤثم فنصت تلك المادة  
 على أنه : " لايجوز للمؤجر مالك أو مستأجرا بالذات أو بالوساطة اقتضاء  
 أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد  
 الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد كما لايجوز بأية صورة  
 من الصور للمؤجر أن يتقاضى أي مقدم إيجار " . بل إنه مما يؤكد قصد الشارع  
 إلى عدم تأثيم مايتقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضا عن ترك العين  
 المؤجرة له مانص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من إلزام المالك  
 بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات  
 الإخلال بالترتبة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المباني لإعادة بنائها بشكل  
 أوسع . ولما كان مفاد ذلك جميعه أن المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة  
 من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلال المكان  
 المؤجر يخرج من دائرة التأثيم ولا يحل عقابه طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢  
 لسنة ١٩٦٩ الذي استند إليه الحكم المطعون فيه أو أي قانون آخر ، فإن الحكم

المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاينة كل من الطاعن والمحكوم عليه ( الوسيط ) عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده وهو مالك الدين المؤجرة مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينهما ورد الدين المؤجرة إليه — يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهمين عملاً بالمادة ۳۰۴ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقاً للمادتين ۲۲۰ و ۲۵۳ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها — استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً — كما هو الحال في الدعوى الراحنة — فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للوادة كما صار لإثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ۲۹ من القانون رقم ۵۷ سنة ۱۹۵۹ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن وتصحيح الحكم وتحكم بمقتضى القانون وإذا كان هذا الوجه من الطعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر .. الذى لم يطعن على الحكم ونظراً لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر والقضاء ببراءتهما مما أسند إليهما وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية المرفوعة عليهما من المطعون ضده مع إلزامه بمعروفاتها .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
 مصطفى جميل مرمي ، وفوزي المملوك ، وفوزي أسعد ، وهاتم قراة .

( ١٨٨ )

### الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٩٠ القضائية

( ١ ) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . نقض . " أسباب الطعن .  
 ما لا يقبل منها " .  
 عدم التزام المحكمة . ببيان الواقعة ومادة العقاب . عند القضاء بالبراءة ورفض  
 دعوى التعويض .

( ٢ ) دعوى مدنية . "نظرها" . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .  
 انطواء عيب الحكم على مساس بالدعوى المدنية . أثره . حق المدعى المدني الطعن  
 عليه بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية .

( ٣ ) حكم " إصداره والتوقيع عليه " "بطلانه" . بطلان . نقض " حالات  
 الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " .  
 كفاية توقيع الأحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكاتبها . جواز حلول أحد  
 القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم محل الرئيس .

متى يشترط توقيع أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم ؟

( ٤ ) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . نقض . " أسباب الطعن .  
 ما لا يقبل منها " . خطأ . إساءة خطأ .

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل . عند القضاء بالبراءة للشك .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .



(٥) حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب . إثبات . "شهود" .  
"وجه عام" .

تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائغا .

١ - من المقرر أن القاضي الجنائي - عملاً بمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ليس ملزماً قانوناً ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة كما أنه غير لزم ببيانها إذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض المقامة من المدعى المدني ، ما وحسبه أن يكون حكمه مسبباً تسبباً كافياً ومنعماً كما أن هذه المادة لا توجب الإشارة إلى نص مادة القانون الذي حكم به وجبه إلا في حالة الحكم بالإدانة ، فإذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة إلى مواد الاتهام .

٢ - من المقرر أنه ليس للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية . لا إذا انطوى العيب الذي شاب الحكم على مسائل الدعوى المدنية .

٣ - لما كان لا يلزم في الأحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، وإذا حصل مانع للرئيس وقع أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ، ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم إلا إذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم عملاً بما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات . ولما كان الطاعن لا يمارى في أن رئيس الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى واشتركت في المداولة هو الذي وقع على نسخة الحكم الأصلية وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحاضر جلساته أن الحكم نل من ذات الهيئة التي استمعت للمرافعة واشتركت في المداولة ، فإنه يفرض صحة ما يشير الطاعن من عدم توقيع جميع أعضائها على مسودته فإن ذلك لا ينال من صحته .

٤ - لما كان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة وأنه يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها اطرحته ولم ترفيه ما تطلب من معه إلى الحكم بالإدانة ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لما قد يكون المدعى بالحقوق المدنية قد ساقه من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في ثبوت التهمة على المتهم .

٥ - من المقرر أن تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع تتركه المتلة التي تراها بغير معقب كما وأن لهذه المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصابها في الأوراق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه (أولا) تسبب خطأ في جرح الطامن وآخر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة دون أن يلتزم الجانب الأيمن من الطريق ويتأكد من خلوه من المسارة فصدم المجنى عليهما فحدثت إصابتهما الميمنة بالتقريبن الطيين المرفقين . (ثانيا) لم يلزم الجانب الأيمن للطريق أثناء سيره بالسيارة (ثالثا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤٤ عقوبات وواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جنح باب الشعرية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ . فعارض في أثناء نظر المعارضة ادعى المجنى عليه .. ..

مدنيا بمبلغ واحد وخمسين جنبا على سبيل التعويض المؤقت ثم قضى فيها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنبا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه . ومحنة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحنة

حيث إن ما ينهض الطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قد شابه البطلان وانعوى على قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ذلك بأنه خلا من بيان التهمتين الثانية والثالثة المستندتين للطاعن ضده ومن بيان نصوص القانون المطلوب تطبيقها على هاتين التهمتين ، ولم يوقع على مودته من جميع أعضاء هيئة المحكة التي أصدرته ، وأسس قضاءه بالبراءة على التناقض بين أقوال المجنى عليه وشاهد الإثبات في شأن وقوع الحادث في المكان المخصص من الطريق لسير الترام دون أن يلتفت إلى دفاع الطاعن بأنه عند إدلائه بأقواله كان تحت تأثير إصابته التي لحقت به من الحادث وإلى ما أثاره الدفاع من أن أقوال المجنى عليه الثاني تؤيد أقول شاهد الإثبات وأن ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف براءة المطعون ضده من تهمة الإصابة الخطأ ورفض الدعوى المدنية وخلا من إيراد تهمة عدم التزام المطعون ضده الجانب الأيمن للطريق وقيادته السبابة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال لخطر وهما التهمتان الثانية والثالثة اللتان رفعت بهما النيابة العامة الدعوى الجنائية ضده وفصل فيهما الحكم المستأنف ، كما لم يشر إلى نصوص القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ التي طلبت النيابة العامة تطبيقها على هاتين التهمتين . ولما كان القاضي الجنائي — عملا بمفهوم



المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية — ليس ملزما قانونا ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة كما أنه غير ملزم ببيانها إذا قضى بالبراءة ورفض الدعوى التعويض المقامة من المدعى المدني معا وحسبه أن يكون حكمه مسببا سببا كافيا ومقتناكما أن هذه المادة لا توجب الإشارة إلى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه إلا في حالة الحكم بالإدانة ، فإذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة إلى مواد الاتهام ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه خلوه من بيان التهمتين الثانية والثالثة مالم يأتى الذكر ومن الإشارة إلى نصوص القانون التي طلبت النيابة تطبيقها عليهما هذا إلى أن من المقرر أنه ليس للطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية ، لا إذا انطوى العيب الذي شاب الحكم على مسائل بالدعوى المدنية وهو ما لا يتوافر بالنسبة لتهمتي عدم إلزام المطعون ضده الجانب الأيمن من الطريق وقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر إذا لا تقوم بالنسبة للدعوى الجنائية المرفوعة بها تبعية للدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن بما يملك معه التمسك بأوجه نفي على إغفال قضاء الحكم فيهما لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في الأحكام الجنائية أن يوقع للقضاء الذين أصدروا الحكم على مسودته ، بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكتبتها ، وإذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذي اشتركوا معه في إصداره ، ولا يوجب القانون توقيع أحد من القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم إلا إذا حصل له مانع من حضور تلاوة الحكم عملا بما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات . ولما كان الطاعن لا يمارى في أن رئيس الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى واشتركت في المداولة هو الذي وقع على نسخة الحكم الأصاية ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومحاضر جلساته أن الحكم تلى من ذات الهيئة التي سمعت المرافعة واشتركت في المداولة فإنه يفرض صحة ما يشير الطاعن من عدم توقيع جميع أعضائها على مسودته فإن ذلك لا ينال من صحته ويكون النفي عليه في هذا الصدد غير حديد . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن أوردت أقوال شاهد الواقعة وأقوال المحقق عليهما — وأحدهما هو الطاعن — وؤدى التقريرين الطيين الخاصين بهما وأقوال المطعون ضده وشاهد النفي أسست قضاءها بالبراءة

ورفض الدعوى المدنية على عدم اطمئنانها لصحة تصوير شاهد الواقعة للحادث لما قرره من أن المحنى عليهما كانا يجلسان معه على أحد المقاهي ثم قاما للانصراف وعند عبورهما الطريق صدمتهما سيارة المطعون ضده وأثناء سيرها في المكان المخصص لسير الترام لأن أقواله جاءت متناقضة مع أقوال المحنى عليه الأول (الطاعن) الذي قرر أنه كان يستقل سيارة أجرة مع آخر وأثناء نزوله منها صدمته سيارة ونفى أن هذه السيارة كانت تسير في المكان المخصص من الطريق لسير الترام ، ولما كان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة وأنه يكفي سلامة الحكم بالبراءة أو تشكيك المحكمة في صحة اعتماد التهمة إلى المتهم ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأمر في إغفال التحات عنه ما يفيد حتما أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطعن به إلى الحكم بالإدانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لما قد يكون المدعى بالحرق المدنية قد ساقه من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في ثبوت التهمة على المتهم ومن ثم فإن ما يشبه الطاعن في هذا العدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الأدلة السائغة التي أوردها — ومن بينها أقوال الطاعن نفسه والتي يسلم بأن ما أورده الحكم بشأنها له معينه الصحيح من الأوراق — أن تصوير شاهد الواقعة للحادث محل شك ، وكان من المقرر أن تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها بغير مقرب كما وأن لهذه المحكمة أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا مستقدا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار : عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الدادة  
المستشارين : شرف الدين خيرى ، وفوزى المملوك ، وفوزى أسعد ،  
وهادم قراءة .

( ١٨٩ )

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٩٩ القضائية

مواد مخدرة . اثبات " بوجه عام " . حكم " تسببه . تسبب غير معيب " .  
نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . كفايته سنداً للبراءة . تعرض  
حكم البراءة لدلالة وجود قنات مخدر بحسب المتهم . غير لازم . متى كان قوامه .  
الشك في صحة واقعة الضبط برمتها .

من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة اسناد التهمة إلى  
المتهم كي تنفي بالبراءة مادامت قد أحاطت بالدعوى عن بصرو وبصيرة وخلا  
حكما من حيوب التسبب ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير  
الأدلة . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة  
الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، وأن الأسباب التي ساقها الحكم — على  
النحو المتقدم — من شأنها أن تؤدي في مجملها إلى ما رتب عليها من شك  
في صحة اسناد التهمة إلى المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان ما تعييه الطاعنة  
على الحكم من أنه لم يدل برأيه في الدليل المستمد من قنات الحشيش دون الوزن  
التي وجدت عالقة بحسب جلياب المطعون ضده ، مردوداً بأن قضاء الحكم —  
على ما كشف عنه منطقاً قد أقيم في جملة على الشك في صحة واقعة الضبط



برمتها ، فلم تعد بالحكم حاجة — من بعد إلى مناقشة الدليل المستمد من الجوهر محل هذا الضبط — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا " حشيشا " في غير الأحوال الممصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا حملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم مما أسند اليه ومصادرة المواد المخدرة المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## الحكمة

حيث ان مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة أحراز جوهر مخدرة بقصد الاتجار فقد شابه القصور في التسيب ، ذلك بأنه التفت من دلالة وجود فتات الحشيش دون الوزن عاقبة بجيب جلاباب المطعون ضده الذي كان يرتديه وقت الضبط ، فلم يقل كلمته في الدليل المستمد من هذه الواقعة ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض أدلة الثبوت التي استندت إليها سلطة الاتهام والتي تقتصر في أقوال رئيس مكتب مكافحة المخدرات والشرطي المعري الذي رافقه وقت الضبط وفي تقرير التحليل ، بما اشتمل عليه من وجود آثار دون الوزن لجوهر مخدر الحشيش بالجيب العلوي لجلباب المتهم أفصح من عدم اطمئنانه إلى سلامة هذه الأدلة وخلص إلى أنها محاطة بالشك

لأسباب عددها في قوله : " وحيث ان المحكمة ترى أن الاتهام المسند إلى المتهم (المطعون ضده) محل شك ، ذلك أن تقرير العامل الكيماوية قد أكد أن غسيل المعدة الذي أجرى لاتهم قد وجد خالياً من أى مخدر مما قضا بذلك ما ذكره الشاهدان من أن المتهم أخرج من الجيب العلوى للجلباب الذى كان يرتديه شيئاً وضعه في فمه وتمكن من مضغه وإبتلاعه وأنها اشتمت أثناء ذلك رائحة الحشيش تنبعث من هذا الشيء ، فضلاً عما ذكره الشاهدان من أن شخصا آخر كان موجوداً بالمحل يخلق له المتهم ذقنه ، وما أكد الشاهد الأول من أنه من الممكن لأى شخص أن يمس الكيس الذى ضبط به المخدر في مكان ضبطه أسفل حفية لحلاقة في غفلة من المتهم ، خاصة وأن المحل يتردد عليه عملاء المتهم الذين يخلقون شعورهم لديه الأمر الذى يسهل معه ذلك ، ومن ثم تضعى الأدلة على اسناد الاتهام إلى المتهم قاصرة عن بلوغ حد الكفاية لإدانتها عنه ، مما يمتنع معه القضاء ببراءته منه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية " لما كان ذلك وكان من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة مادامت قد أحاطت الدهوى عن بصرو وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسيب ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبالغ أطلعتانها في تقدير الأدلة . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدهوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، وأن الأسباب التى ساقها الحكم — على النحو المتقدم — من شأنها أن تؤدى في مجموعها إلى مارتب عليها من شك في صحة اسناد التهمة إلى المطعون ضده . . لما كان ذلك وكان مانعياً الطاعنه على الحكم من أنه لم يدل برأيه في الدليل المستمد من فتات الحشيش دون الوزن التى وجدت حائلة بحسب جاباب المطعون ضده ، مردوداً بأن قضاء الحكم — على ما كشف عنه منطقة قد أقيم في جملته على الشك في صحة واقعة الضبط برمتها ، فلم تعد بالحكم حاجه — من بعد إلى مناقشة الدليل المستمد من الجوهر محل هذا الضبط . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً .

## جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المنشار عادل يرهان تور نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،  
عمر الدين خيرى ، وفوزى المملوك ، وفوزى أسعد ، وهاتم قراءة .

( ١٩٠ )

الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٩٠ القضائية

( ١ ) مواد مخدرة . قصد جنائى . إثبات . " بوجه عام " حكم .  
" تسببه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

تقدير قصد الاتجار فى المخدر . موضوعى .

الاطمئنان التحريات كسوغ لإصدار إذن التفتيش . وإطراحها وأقوال  
محرم محضرها فى خصوص نوافر قصد الاتجار . لا تناقض .

( ٢ ) دفع . " الدفع بطلان إذن التفتيش " . تفتيش . " الدفع بطلان  
إذن التفتيش " . إثبات . " بوجه عام " . نقض . " أسباب الطعن .  
مالا يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

الدفع بطلان إذن التفتيش . وجوب أن يكون صريحا . قول المتهم . إنه قد  
بين عدم دقة التحريات وأنها غير صحيحة . ليس دفعا صريحا . إبداء  
هذا الدفع لأول مرة أمام النقض . مشروط بأن يحمل الحكم مقوماته .

تقدير جدية التحريات . موضوعى .

( ٣ ) إثبات . " بوجه عام " . " معاينة " . " شهود " . حكم .  
" تسببه . تسبب غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

تحديد الأشخاص للسافات . أمر تقديرى . الخلاف فيه بين أقوال الشهود  
والمعاينة لا ينال من شهادتهم .



( ٤ ) إثبات . "شهود" . "بوجه عام" . تقض . "أسباب الطعن" .  
حالا يقبل منها .

المرجع في وزن أقوال الشهود واستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .  
إلى محكمة الموضوع .

( ٥ ) إثبات . "بوجه عام" . "شهود" . حكم . "تسببيه" . تسبب  
غير معيب .

حق المحكمة أن تحيل في بيان شهادة الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد  
آخر . مادامت هذه الأقوال متفقة مع ما امتد إليه الحكم منها .

١ — من المقرر أن إحراز الخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاض  
الموضوع بالتفصل فيها طالما يقيمها على ما يتجها وأن التناقض الذي يعيب الحكم  
هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى  
الأمرين قصده المحكمة ، وأن من حق المحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها  
على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل  
ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة  
وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة  
ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتضي بأن إحراز المتهم للخدر كان بقصد  
الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

٢ — إذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن  
التفتيش وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها  
لأول مرة أمام محكمة النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي  
تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن  
الطاعن قد ضمن مرافعة قوله أنه " قد بين عدم الدقة في التحريات وأنها غير  
صحيحة " إذ هو قول مرسل على إطلاقه يفيد الترجيح ولا يحمل على الدفع الصريح  
ببطلان إذن التفتيش الذي يجب إبدائه في عبارة صريحة تستدل على بيان  
المراد منه ، هذا فضلا عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن

بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له ولا على المحكمة إن هي التفتت من الرد عليه .

٣ - إن تحديد الأشخاص المسافات أمر تقديري وليس من شأن الخلاف فيه - بفرض قيامه - بين أقوال الشهود والمعاينة أن يهدر شهادة الشهود مادامت المحكمة قد اطمانت إلى صحتها .

٤ - من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه بغير معقب عليها ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمانت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالها متفقة مع ما امتد إليه الحكم منها وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال ... في التحقيقات متفقة مع أقوال ... التي أحال عليها الحكم ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بانهما في يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٧٥ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية - أحرزا بقصد الاتجار بجوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا بمعاقبته كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة أشهر وتقريريهما بحماية جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة . بوصف أن إحرارهما للجوهر المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرار جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي فقد شابه التناقض والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه حصل صورة الواقعة بما يفيد توافر قصد الاتجار في المخدرات لدى "طاعن" ، ولكنه عاد في موضع آخر ونفى عنه ذلك القصد كما دفع الحاضر مع الطاعن بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى ويرد عليه بما يفنده وقضى بإدانة الطاعن حملا على أقوال الضابطين رغم بعدها عن الحقيقة ورغم تعارضها مع أدلته المعينة في شأن تحديد المسافة التي كانت بينهما وبين الطاعن قبيل ضبطه كما أورد بالحكم مؤدى أقوال أحد شاهدى الإثبات ولكنه اكتفى بالإحالة عليها في بيان مؤدى أقوال الآخر . وإن كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدهوى بما جملة أن ... و ... و ... علما من تحرياتهما السرية أن الطاعن يحوز مادة مخدرة فاستصدرا إذنا بضبطه وتفتيشه وانتقل إلى محل تجارته حيث وجداه يحدث المتهم الثانى فتولى الرائد ... ضبط الطاعن والتعفظ على قبضة يده اليسرى



التي حاول أن يتخلص مما بها ولكن الضابط لم يمكنه وانزع منها لفافة من الورق وجد بها قطعة ثبت من تقرير التحليل أنها مخدر الحشيش وتزن أربعة جرامات ، وقد أورد الحكم في بيانه ماؤدى أقوال الضابط الذى باشر القبض والتفتيش أن تحرياته السرية دلت على أن الطاعن يتجرفى المواد المخدرة ، ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن بعد أن نفى عنه قصد الاتجار بقوله " ولا تظاهر المحكمة ما ذهبت إليه النيابة من أن إحراز المتهم الأول ( الطاعن ) للمخدر الذى ضبط معه كان بقصد الاتجار نظرا لضالة الكمية الخاصة به وعدم وجود أدوات وزن أو تقطيع معه أو ضبطه يتعامل فى المخدر — أما ماورد فى التحريات بخصوص هذا الشأن وقد جاء مرسلًا ولا تظمن المحكمة إليه كما لا تظمن إلى ماسطر فى محضر ضبط الواقعة من اعتراف منسوب إليه كما لم ينهض من الأدلة ما يثبت أنه أحرز المخدر بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو والهمة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها — على ما جاء بالحكم فيما تقدم — وأن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت به من الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وأن من حق المحكمة أن تعمل فى تكوين مقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقة للحقيقة وتطرح ما عداه ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أظهر اطمئنانه إلى التحريات كسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفى أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار وأقام تقريره فى ذلك على ما يسوغه — فان ما يثيره الطاعن من دعوى التناقض يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون الدفاع

من الطامع قد ضمن مرافقته قوله " أنه قد بين عدم الدقة في التخريرات وأنها غير صحيحة " إذ هو قول مرسل على إطلاقه يفيد الترجيح ولا يحمل على الدفع الصريح بطلان إذن التفتيش الذي يجب إبداءه في عبارة صحيحة تشمل على بيان المواد منه ، هذا فضلا عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إجراءاته فلا معيب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ومن ثم فإن ما يشير الطامع في هذا الخصوص يكون ولا محل له ولا على المحكمة إن هي التفتت من الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان تحديد الأشخاص للساعات أمرا تقديريا وليس من شأن الخلاف فيه — بفرض قيامه — بين أقوال الشهود والمعانة أن يهدر شهادة الشهود مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحتها ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطامع وحام حولها من شبهات صرجه إلى محكمة الموضوع تنزهه المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تعاضن إليه بغير معيب عليها ، ومتى أخنت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يشير الطامع في هذا الصدد ينحل إلى جدلي موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان الطامع لا يجادل في أن أقوال النقيب ... في التحقيقات متفقة مع أقوال الرائد ... التي أحال عليها الحكم — فإن معنى الطامع في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

پرہامۃ السید المستشار عثمان مہران الزینی نائب رئیس المحكمة ۽ وعضویۃ السادة  
المستشارین ۱ صلاح محمد نصار ۽ وحسن جمہ الکناانی ۽ محمد عبد الخالق النادی ۽ وحسین  
کامل حنفی .

( ١٩١ )

الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ القضائية

( ١ ) دعوى جنائية . " انقضاؤها بمضى المدة " . تقض . " الحكم  
في الطعن " . دعوى مدنية . " انقضاؤها بمضى المدة " .

مضى المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية . بين الحكم في الاشكال ونظر  
الطعن بالنقض في الحكم المستشكل فيه دون اتخاذ إجراء قاطع للتقدم . " وجب  
الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الدعوى المدنية التابعة . لانقضاؤها بمضى المدة المقررة لها في القانون المدني .

( ٢ ) إعلان . " الإعلان للإدارة " . معارضة . " نظرها والحكم فيها " .  
إخطار المعلن إليه بحصول إعلان له لجهة الإدارة . وجوب تمامه بكتاب مسجل  
في موطنه الأصلي أو المختار مخالفة ذلك تبطل الإعلان المادتان ١١ ،  
و ١٩ مرافعات .

مجرد التأشير بنهاية الإعلان بما يفيد الإخطار عدم كفايته مجردا تدليلا على  
على تمامه وفق القانون . أثر ذلك : بطلان الإعلان والحكم الصادر في المعارضة  
بناء عليه .

القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن . بناء على إعلان باطل . يوجب  
النقض والإحالة .



١٠- لما كانت الطاعنة قد قررت بالطعن بالنقض في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم امتشكت في الحكم المطعون فيه وبجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة بندر الجيزة بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعنها جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آنحاجراء من الإجراءات المتخذة في الاشكال وبين تأيخ نظر الطعن بالنقض دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقض إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدنى .

٢ - توجت المادة ١١ من قانون المرافعات على المحضر إذا لم يجد من يصح تسليم الإعلان إليه في موطن المراد إعلانه أو امتنع من وجد فيه من التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة أن يعلنه في اليوم ذاته في مواجهة الإدارة وأن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخطر فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الادارة - لما كان ذلك - وكانت المادة ١٩ من قانون المرافعات قد ربت البطلان على عدم مراعاة هذه الاجراءات وكان يبين من الاطلاع على إعلان الطاعنة بحجاسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المحضر الذي باشر الإعلان قام بإعلانها لجهة الادارة يوم ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ لغلق مسكنها وأثبت في نهاية الاعلان أنه "أخطر منه في ١٢/٩/١٩٧٢" وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعلن إليها - الطاعنة - في موطنها الأصلي أو المختار يخبرها فيه بأن صورة الاعلان سلمت إلى جهة الإدارة وأن الاخطار تم بطريق السجل ومن ثم فإن إعلان الطاعنة لجهة الإدارة يكون قد تم باطلا ولا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضتها وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار معارضة الطاعنة كأن لم تكن بناء على ذلك الاعلان الباطل فإنه يكون باطلا بما يكوجب نقضه والإحالة في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الجيزة الجزئية ضد الطاعنة بوصف أنها في يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٦٩ أصدرت له شيكا بمبلغ ٣٢٥ جنيه دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للموجب . وطالب عقابها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٥١ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحسب المتهمة صتين مع انشغل وكفالة نسامين جنيا لوقف التنفيذ وإلزامها بأن تدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٠ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . تعارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برضاها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارضت وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن وكيل الطاعنة قرر بالطعن بالنقض في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ ثم استشككت الطاعنة في الحكم المطعون فيه وبمقامة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ قضت محكمة بندر الجيزة بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض ثم حدد لنظر طعنها جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة في الاشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها فهي لا تنقض إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريرة إصدار شيك بدون رصيد وإلزامها بالتويض المطلوب قد شابه البطلان ، ذلك أنه قضى في معارضتها الاستئنافية باضبارها كأن لم تكن رقم أنها لم تعان إعلانا صحيحا بالجلسة التي صدر فيها الحكم مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن محكمة الجيزة الكلية (بهيئة استئنافية) قضت بجماسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٧٢ غيابيا بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الطاعنة شكلا للتقرير به بعد الميعاد وإلزامها المصاريف المدنية . فقرر وكيلها بالظعن بالمعارضة في الحكم المذكور في ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٢ وتحدد لنظر المعارضة جماسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٢ حيث لم تحضر المعارضة — الطاعنة — فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٧٢ لإعلانها لشخصها أو في محل إقامتها ثم توالى تأجيل الدعوى لنفس السبب بجماسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٢ ثم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ حيث أصدرت المحكمة حكمها المعامون فيه استنادا إلى أنه أتم إعلان الطاعنة بالجلسة الأخيرة — وإذ كانت المادة ١١ من قانون المرافعات توجب على المحضر إذا لم يجد من يصح تسليم الإعلان إليه في موطن المراد إعلانه أو امتنع من وجده فيه عن التوقيع على الأصل بالاستلام أو عن استلام الصورة أن يعلنه في اليوم ذاته في مواجهة الإدارة وأن يوجه إلى المعان إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخطر فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وكانت المادة ١٩ من قانون المرافعات قد رتب البطلان على عدم مراعاة هذه الإجراءات وكان يبين من الاطلاع على إعلان الطاعنة بجماسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المعامون فيه أن المحضر الذي باشر الإعلان قام بإعلانها لجهة الإدارة يوم ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ الفلق مسكنها وأثبت في نهاية الإعلان أنه أخطر عنه في ١٢/٩/١٩٧٢ وهي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بإرسال كتاب للمعان إليها — الطاعنة —



في موطنها الأصلي او المختار يخبرها فيه بأن صورة الإعلان سلمت إلى جهة الإدارة وأن الإخطار تم بطريق السجل ومن ثم فإن إعلان الطاعنة لجهة الإدارة يكون قد تم باطلا ولا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضتها وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار معارضة الطاعنة كأن لم تكن بناء على ذلك الإعلان الباطل فإنه يكون باطلا بما يوجب نقضه والإحالة في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية اسادة  
المستشارين : صلاح محمد نصار ، وحسن حمدة الكنتاني ، ومحمد عبد الخالق النادى ، وصفوت  
خالد مؤمن .

(١٩٢)

### الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٩ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسييبه . تسييب معيب " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما يقبل منها " . إجراءات المحاكمة .  
حرية القاضي في تكوين عقيدته . حدا : ألا يبنى حكمه على دليل لم يطرح  
بالجلسة . علة ذلك .  
إحالة الحكم في شأن وقائع الدعوى ومستنداتها إلى دعوى أخرى غير مطروحة .  
مقصود .

من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون  
رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي  
تكونت لديه بكامل حريته ، إلا أنه محظور عليه أن يبنى حكمه على أى دليل  
لم يطرح أمامه بالجلسة ، يستوى في ذلك أن يكون دليلا على الإدانة أو للبراءة ،  
وذلك كى يتسنى للمتهم الاطلاع عليه والأدلاء برأيهم فيه - لما كان ذلك -  
وكان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى أن الدعوى مرتبطة بدعوى أخرى وأحال  
بشأن وقائع كل منها للأخرى لوحدة المستندات والدفاع فيها دون أن يفصح  
عن وقائع الدعوى الأخرى التي قال أنها مرتبطة بهذه الدعوى ولم يأمر بضم  
أوراقها لها حتى يتيسر للدعى بالحق المدنى - الطاعن - والذي لم يكن طرفا فيها  
فرصة الاطلاع عليها وإبداء وجهة نظره في المستندات والدفاع التي قال الحكم  
أنها واحدة في الدعويين بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون

## الوقائع

## الحكمة

حيث إن المدعى بالحق المدني ينهى كل الحكم المطعون فيه أنه إذ قضي في الاستئناف المرفوع من المطعون ضده عن الحكم الابتدائي الذي قضى بأدائته وإلزامه بالتعويض المطلوب بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع الدعوى الجنائية بانقضائها لسابقة الفصل فيها نهائيا في الدعوى رقم ٩٦٩١ لسنة ١٩٧٤ جنح من شين الكوم وفي موضوع الدعوى المدنية برفضها وإلزام رافعها المصاريف قد شابه قصور في التسيب، ذلك أن الحكم لم يستند



في قضائه إلى أدلة استقامها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر المحصوم ولم تورد المحكمة بياناً لمضمونها أو ماهيتها بما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن المدعى بالحق المدني — الطاعن — أقام عدة دعاوى أمام محكمة أول درجة بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضده بوصف أنه أعطاه عشرة شيكات مسحوبة على بنك القاهرة فرع شبين الكوم دون أن يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب فقضت المحكمة — بعد أن أمرت بضم تلك الدعاوى ليصدر فيها حكم واحد — بإدانة المطعون ضده وإلزامه بالتعويض المطلوب ، وإذ استأنف المطعون ضده هذا الحكم ناقشت المحكمة الاستئنافية المدعى بالحق المدني — الطاعن — ثم قضت بالحكم المطعون فيه وأشارت في حكمها إلى أن الدعوى مرتبطة بدعوى أخرى فقضت فيها ببراءة ذات المتهم — المطعون ضده — بنفس الجلسة وذلك في قولها : "وحيث أن المحكمة تنو إلى أن هذه الدعوى مرتبطة بالدعوى رقم ١٦٩١ لسنة ١٩٧٤ جنح مستأنف شبين الكوم المقامة من النيابة العامة ضد ذات المتهم والمدعى المدني فيها .. .. ونحيل بشأن وقائع كل منهما للأخرى لوحدة السندات والدفاع فيها — وحيث أن المحكمة قد انتهت في اللجنة رقم ١٦٩١ لسنة ١٩٧٤ مستأنف شبين الكوم المنظورة بجلسة اليوم إلى أن إصدار الشيك في اللجنة المذكورة والشيكات موضوع هذه اللجنة كان من دين واحد وبمناسبة عملية واحدة وفي تاريخ واحد فإن الرقعة في الدعوى تكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ وإن تعددت تواريخ استحقاق الشيكات ما دامت المحكمة قد خلصت بقضاء نهائي في اللجنة ١٦٩١ لسنة ١٩٧٤ مستأنف شبين الكوم ببراءة المتهم مما نسب إليه ، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية في هذه الدعوى تنقضي عن باقي الشيكات المحرر عنها اللجنة رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٧٤ مستأنف شبين الكوم". لما كان ذلك ، ولأن كان من المقرر وفق المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته، إلا أنه محظور عليه أن يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه بالجلسة ، يستوى في ذلك

أن يكون دليلاً على الإدانة أو البراءة ، وذلك كي يتسنى لتقصير الاطلاع عليه والادلاء برأيهم فيه — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى أن الدعوى مرتبطة بدعوى أخرى وأحال بشأن وقائع كل منها للأخرى لوحدة السندات والدفاع فيها دون أن يفصح عن وقائع الدعوى الأخرى التي قال أنها مرتبطة بهذه الدعوى ولم يأمر بضم أوراقها لها حتى يتيح للدعى بالحق المدني — الطامن — والذي لم يكن طرفاً فيها فرصة الاطلاع عليها وإبداء وجهة نظره في المستندات والدفاع التي قال الحكم أنها واحدة في الدعويين بما يعجز محكمة النقض عن مرافعة صحة تطبيق القانون بشأن ما ارتآه من قيام ارتباط بين الدعويين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ن شأن ما قضى به بالنسبة للدعوى المدنية بغير حاجة إلى بحث باقي أرجه الطعن .

---

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار ، محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة وعضوة السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنيته ، محمد حلى واغب ، وجمال الدين منصور ،  
ومحمير ناجي .

(١٩٣)

### الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٩ القضائية

طرق عامة . بناء . حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . دفاع . "الإخلال  
بمحق الدفاع . ما يوفره" . دفع . "الدفع بعدم انطباق القانون" .

عدم التعرض للدفاع الجوهرى . إيرادا وردا . قصور . الدفع بعدم انطباق  
القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ لأن الطريق المقام عليه البناء يدخل فى حدود قرية لها  
مجلس قروى . دفع جوهرى . التفات الحكم منه . قصور وإخلال بمحق الدفاع .  
أساس ذلك . المادة ٢ من القانون المذكور .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة  
قد نصت على أنه "تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى :  
جميع أنواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظة الاسكندرية .  
(ب) الطرق الاقليمية فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن أو مجالس  
قروية — أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسرى عليها  
أحكام هذا القانون . (ج) جسور النيل والترع والمصارف والحياض والحوش  
العامة التى تشرف عليها وزارة الري وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣  
المشار إليه ناذا لم يجر منها إلى المؤسسة أو وحدات الادارة المحلية مرت عليها  
أحكام هذا القانون " . كما نصت المادة العاشرة على أن "تعتبر ملكية  
الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة إلى الطرق



السريعة ، ٢٥ مترا بالنسبة إلى الطرق الرئيسية ، وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الاقليمية ، وذلك خارج الأورنيك النهائي المحدد بمحددات المساحة طبقا لخراطم نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأصياء الآتية : (١) لا يجوز استغلال هذه الأراضي في أى غرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة منشآت عليها . ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا في الأجزاء المسارة بأراض زراعية . (ب) .. لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية وعلى المفردات المضمومة تحقيا لوجه الطعن ، أن المدافع عن الطامن قدم بجمعية المرافعة حافظة مستندات ومذكرة بدفاعة تضمنت أن البناء أقيم على جانب طريق إقليمي داخل في حدود قرية لها مجلس قروي ، وعلى مسافة عشرة أمتار من حد نزع الملكية ، وطالب في ختامها ندب خبير اتبعة بق دفاعة ، لما كان ذلك . وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطامن بالعمومية المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون أن يعرض لهذا الدفاع لإبراداله وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدهوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صح أن الطريق موضوع الدهوى من الطرق الاقليمية الداخلة في حدود قرية لها مجلس قروي فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى عليه ، وإذا التفت الحكم المطعون فيه من هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتخصيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطامن في الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه أقام بناء على جانب الطريق العام دون أن يترك المسافة المقررة . وطلبت معاقبته بالمواد ٢ و ١٠ و ١٤ و ٢٥ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ واللائحة التنفيذية والمادة ٧ من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠ .

ومحكمة جنح المنشأة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم خمسة جنهات مع إلزامه بدفع مصروفات رد الشيء إلى أصله فاستأنف ومحكمة صوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بقبول وإلغاء وتفريم المتهم مائة قرش مع إلزامه بمصاريف رد الشيء إلى أصله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إقامة بناء على جانب الطريق العام دون أن يترك المسافة المقررة قانونا قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، كما انطوى على إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن تمسك في المذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية بعدم سريان أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة على واقعة الدهوى تأسيسا على أن الطريق الذي أقيم البناء على جانبه يدخل في حدود قرية لها مجلس قروي فضلا عن أن المبنى يبعد مسافة عشرة أمتار عن حد نزع ملكية الطريق ، وطلب الطاعن نذب خير لتحقيق دفاعه فلم تجبه المحكمة إلى طلبه والتفتت من هذا الدفاع رغم جوهرية فلم تعرض له إيرادا وردا ، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة قد نصت على أنه " تسرى أحكام هذا القانون على جميع الطرق هذا ما يأتي : ( أ ) جميع أنواع الطرق الداخلة في حدود القاهرة الكبرى ومحافظه الاسكندرية . ( ب ) الطرق الاقليمية في حدود المدن والقرى التي لها مجالس مدن أو مجالس قروية . - أما الطرق المريضة والرئيسية الداخلة في تلك الحدود فتسرى عليها أحكام هذا القانون . ( ج ) جسور النيل والترع والمصارف والحياض والحوش العامة التي تشرف عليها وزارة الري وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فاذا سلم جسر منها إلى المؤسسة أو وحدات الإدارة المحلية سرت عليه أحكام هذا القانون . كما نصت المادة العاشرة على أن " تعتبر ملكية الأراض الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة إلى

الطرق المربعة ، ٢٥ مترا بالنسبة إلى الطرق الرئيسية ، وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الاقليمية ، وذلك خارج الأورنيك النهائي المحدد بمحددات المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الآتية : (١) لا يجوز استغلال هذه الأراضي في أى فرض غير الزراعة ويشترط عدم إقامة أية منشآت عليها . ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا في الأجزاء المسارة بأراض زراعية . (ب) - لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية وعلى المفردات بالمضمومة تحقيقا لوجه الطعن ، أن المدافع عن الطاعن قدم بحجاسة المرافعة حافظة مستندات ومذكرة بدفاعة تضمنت أن البناء أقيم على جانب طريق إقليمي داخل في حدود قرية لها مجلس قروي ، وعلى مسافة عشرة أمتار من حد نزع الملكية ، وطلب في ختامها نذب خبير لتحقيق دفاعه ، لما كان ذلك . وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة دون أن يعرض لهذا الدفاع إيرادا له وردا عليه رقم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بوضوئه وإيقته بقى الدليل فيها ، مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ، ذلك بأنه لو صح أن الطريق موضوع الدعوى من الطرق الاقليمية الداخلة في حدود قرية لها مجلس قروي فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى عليه ، وإذا انفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه وإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .



## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار ، محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فتّاد جنتيت ، ومحمد علي راغب ، ومحمد محمود عمر ، وميمر ناجي .

( ١٩٤ )

### الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٩ القضائية

وقف تنفيذ . عقوبة . نقض . "حالات الطعن . لخطأ في تطبيق القانون" .  
جواز إيقاف تنفيذ العقوبة . عند الحكم بالغرامة أو الحبس لمدة لا تزيد  
على سنة . المادة ٥٥ عقوبات .

الحكم بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع إيقاف التنفيذ . خطأ في القانون .  
وجوب النقض والإحالة لتعلق ذلك بتقدير العقوبة .

إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين  
يكون قد أخطأ في القانون لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .  
وإذ كان ذلك ، وكان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلتحقها المحكمة  
عند تقدير العقوبة وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون إلا أنه متصل بتقدير  
العقوبة اتصالاً وثيقاً مما يجب بحكمة المروض عن أعمال هذا التقدير في الحدود  
القانونية الصحيحة . فانه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

### الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر (أولاً) تداخلاً في وظيفة من  
الوظائف العمومية بأن ادعى بأنهما من رجال المباحث وقاما بتفتيش مسكن ...

... دون أن تكون لهما هذه الصفة (ثانيا) مرقا الأشياء الميئة وصفا  
 وقيمة بالمحضر والمملوكة ... .. وكان ذلك من مسكه عن طريق انتقال  
 صفة كاذبة هي ادعائهما بأنهما من رجال المباحث دون أن يكون لهما هذه  
 الصفة . وطلبت معاقبتهما بالمادتين ١٥٥ و ٢/٣١٦ مكرر ثالثا من قانون  
 العقوبات . ومحكمة الظاهر الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس  
 المتهم الأول سنة واحدة مع الشغل والنفاذ و بحبس المتهم الثانى المطعون ضده  
 ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ . فاستأنفا . ومحكمة القاهرة الابتدائية بيئة  
 استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شـكلا ورفضهما موضوعا  
 وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ  
 من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على  
 الحكم . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة أقامت طعنها على أن الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى  
 بوقف تنفيذ عقوبة الحبس الملقى بها على المطعون ضده وهي لمدة ثلاث سنوات  
 قد أخطأ في تطبيق القانون لأن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجيز الحكم  
 بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة .

وحيث إن ما تقول النيابة صحيح فالحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة  
 الحبس لمدة ثلاثة سنوات — الملقى بها على المطعون ضده — قد أخطأ لمخالفته  
 لنصر المادة ٥٥ من قانون العقوبات . ولما كان وقف تنفيذ العقوبة من العناصر  
 التي تلاحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وكان الخطأ فيه مع كونه خطأ في القانون  
 إلا أنه متصل بتقدير العقوبة اتصالا وثيقا مما حجب محكما الموضوع عن أعمال  
 هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم  
 المطعون فيه والإحالة .

## جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد فؤاد جنتنة ، ومحمد طلي رافب ، وجمال الدين منصور ،  
ومحمد محمود عمر .

( ١٩٥ )

### الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ القضائية

( ٢٤١ ) دعوى مدنية . دعوى مباشرة . دفع . "الدفع بعدم قبول الدعوى  
المدنية" . نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . محاماة .

١ - عدم قبول النعي لأول مرة أمام النقض ببطلاق الاجراءات لعدم توقيع  
محام على صحيفة الدعوى المباشرة .

٢ - توقيع محام مشتغل على صحيفة الدعوى . غير واجب إلا إذا جاوزت  
قيمتها خمسين جنيها . المادة ٧٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

اقتصار المدعى المدني في دعواه المباشرة . على طلب قرش كتعويض مؤقت .  
عدم وجوب توقيع الصحيفة من محام .

١ - من المسلمات في القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع  
بدرجتها لا بداء دفاعه الأصيل مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي  
أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض . وإذا كان ذلك ، وكان المتهم  
لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا من بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة  
لعدم التوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة من محام فإنه لا يقبل منه إثارة  
ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .



٢ — إذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيا . وكان الثابت من مذكرات الحكم أن طلبات المدعى بالحق المدني في صحيفة دعواه المباشرة اقتصر على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة المائلة من محام .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد الطامن بوصفته أنه أعطاه بسوء نية شيكا لا يقابله وصيد قائم وقابل للسحب . وطلب معاقبته بالسنتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغر على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغر على سبيل التعويض المؤقت . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، والمحكمة الابتدائية — يهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول معارضة الطامن الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطامن تخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم لعدم صحة إعلانه بها الذي تم في مواجهة شخص لا يقيم معه ولا تربطه به صلة ولمنذر المرض الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بأصناف الطعن . هذا إلى أن الحكم

دانه بجرية إعطاء شيك بدون رصيد على الرغم من بطلان صحيفة الدعوى  
المباشرة لعدم التوقيع عليها من محام ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .  
وحيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة تكليف الطاعن بالحضور  
بجلسة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٨ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المحضر  
انتقل في ٧ أغسطس سنة ١٩٧٨ إلى محل إقامته فلم يجده فخاطبه  
مع صهره .. المقيم معه وأثبت ذلك في ورقة الاعلان ووقع الأخير  
على الأصل بما يفيد استلامه صورته ، ولما كان المحضر -  
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير مكلف بالتحقق من صفة  
من يتقدم له لاستلام الاعلان وأنه طالما أن ثبات من مطالعة أصل  
ورقة الاعلان أن المحضر انتقل إلى موطن الطاعن وخاطب من أجاب  
بأنه صهره ولغيابه مله صورة الاعلان ، فإن هذا يكفي لصحة الاعلان  
ولا يجدى الطاعن بعد ذلك الادعاء بأن الصفة التي قررها . استلم الاعلان  
بداخل المسكن غير صحيحة ولا المنازعة في إقامته الفعلية لأن المنازعة  
في الإقامة الفعلية تقتضي تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ،  
لما كان ذلك ، وكان الثبوت من الاطلاع على محضر جلسة المعارضة  
الاستثنائية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن تخلف  
عن الحضور ولم يحضر عنه محام في الدعوى يوضح حذرا له في ذلك ،  
ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم  
في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بأدائه باعتبارها  
كان لم تكن أوبة بولها شكلا ورفضها موضوعيا وتأييد الحكم المعارض فيه  
بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير  
حذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور  
المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير  
صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال  
حقه في الدفاع ومحل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند استئناف  
الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة  
وقت إصدار الحكم على هذا العذر القهري لأن الطاعن وقد استحال عليه  
الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز التمسك به لأول



حررة لدى محكمة النقض واتخاذها وجها لنقض الحكم ، والمحكمة النقض أن تقدر الشهادة الطبية المثبتة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذها أو تطرحها حسبما تطعن إليه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد قدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — إثباتا لعذره — شهادة طبية مؤرخة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٧ جاء فيها أنه كان مريضا بنزلة قلوونية حادة واستمر تحت العلاج ملازما الفراش من يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٧ حتى تاريخ تحريرها . ولما كانت هذه المحكمة لا تطعن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة إذ أنها إخبارية لاحقة لفترة المرض المدعى به ولم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في تلك الفترة التي حدثت الشهادة مبدأها ونهايتها ، وهي — من بعد — لا تقطع في الدلالة على أن الطاعن لازم الفراش بالفعل طوال تلك الفترة . هذا فضلا عن أن البين من محاضر المحاكمة أن الطاعن لم يحضر في أية جلسة من الجلسات التي نظرت فيها الدعوى ابتدائيا واستثنائيا مما يبرهن عن عدم جدية تلك الشهادة ، ومن ثم فإن مناه في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تخلف عن حضور جلسات المحاكمة جميعا ، وكان من المسلمات في القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لبدء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه ، إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض ، وإذا كان لم يثر أمام المحكمة الاستثنائية شيئا من بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة لعدم التوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة من محام فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض — ومع هذا — فإنه لما كان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحق المدني في صحيفة دعواه المباشرة افتقرت على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تنطاب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى إلا إذا جاوزت قيمتها خمسين جنيها ، ومن ثم فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة المأثلة من محام ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس حتمينا ونقضه موضوعا .



## جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المرفي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : شرف الدين خيري ، وصفي جميل مرمي ، وفوزي الملوك ،  
وفوزي أسد .

(١٩٦)

الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ القضائية

إثبات " بوجه عام " . حكم " تسبيه . تسبيب معيب " . تزوير . " أوراق  
رسمية " . أحوال مدنية .

القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت .  
مشروط بتخصيص ظروف الدعوى وأدلتها . تبرئة المتهم في تهمة تزوير بيانات  
استمارة استخراج بطاقة عائلية استنادا إلى أن اسمه المثبت فيها صحيح - دون  
بحث باقي البيانات المدعى تزويره لها . قصور .

متى كان الثابت أن المحكمة وإن خلصت إلى تبرئة المظنون ضده مما هو  
منسوب إليه استنادا إلى انتفاء ركن تغيير الحقيقة في جريمته التزوير واستعمال  
المحرر المزور على الاتهام وذلك لما ثبت للمحكمة من الإطلاع على وثيقة زواج  
شقيقة المظنون ضده والبطاقتين العائلتين الخاصتين لشقيقه من أن حقيقة اسم  
عائلة المتهم هو " .. .. " وليس " .. .. " وأن الاسم الذي دونه  
في استمارة طلب البطاقة العائلية هو اسمه الحقيقي - إلا أن المحكمة لم تعرض  
لوقائع التزوير الأخرى المظروعة عليها وهي تغيير الحقيقة في البيان الخاص بتاريخ  
ميلاد المظنون ضده وهو من البيانات الجوهرية التي يلزم إدراجها في استمارة  
طلب البطاقة المشار إليها وكذلك تزوير توقيع شيخ الناحية على هذه الاستمارة  
ولم تكن تقتضي ما استند إلى المظنون ضده في هذا الشأن وصولا إلى وجه الحق

ولم تدل برأيها في الأدلة القائمة قبله في خصوص وقائع التزوير المشار إليها بما يفيد أنها — على الأقل — فطنت إليها ومن ثم فإن حكمها يكون معيبا ذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها عصمت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها . وهو ما جاء بالحكم المطعون فيه قاصرا في بيانه . على نحو ما تقدم بما ينهى بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى من بصر وبصيرة بما يوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه . ( أولا ) اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة على تزوير استمارة ( ٣٥ أ — طلب الحصول على بطاقة هائية ) بأن اتفق معه على التسمي باسم / .. .. وعلى أنه من مواليد ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٤ فقام ذلك المجهول بإثبات تلك البيانات على خلاف الحقيقة ووقع بتوقيع نسيه زورا إلى .. .. كشاهد على صحة تلك البيانات وقد وقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ( ثانيا ) اشترك مع موظف عمومي حسن النية هو ( .. .. ) أمين سجل مدني مركز طنطا بطريق المساعدة بأن قدم له الاستمارة المزورة موضوع التهمة الأولى فقام الموظف المذكور باستخراج البطاقة الهائية رقم ٦٦٨ سجل مدني مركز طنطا وأثبت بها تلك البيانات المزورة . ( ثالثا ) استعمل المجردين المزورين موضوع التهمة الأولى والثانية بأن قدم المحور الأول إلى الموظف المختص بسجل مدني مركز طنطا والثاني إلى هيئة محكمة جنابات طنطا مع علمه بتزويرها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمذنبته بالمواد ١/٤ — ٢ — ٣ — ٤ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنابات طنطا قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون العقوبات براءة المتهم بما اسند إليه . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث أن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جرائم الاشتراك في تزوير محررين وسمين واستعماله إياهما رغم علمه بتزويرهما قد شابه القصور في التسبب ذلك بأن المحكمة بذت قضاءها على أن الاسم الذي أثبت في الاستمارة الخاصة بطلب بطاقة عائلية للمطعون ضده وهو ... لا ينطوي على تغيير في الحقيقة وهو مناط التزوير لما استظهرته من أنه اسمه الحقيقي ، في حين أن واقعة تزوير المحرر الرسمي لم تكن قاصرة على تغيير اسم المطعون ضده بل اشتملت على حصول التزوير في بيان تاريخ ميلاده وتوقيع شيخ الناحية ... على الاستمارة ولم يتناول الحكم تزوير هذين البيانين أو يخصص الأدلة القائمة قبل المطعون ضده في شأنهما . الأمر الذي يفصح عن عدم احاطة المحكمة بالحكمة كافية بوقائع الدعوى وأدلتها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى - وفقا لتصوير النيابة العامة - بما يؤداه أن المطعون ضده اشترك مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير محرر رسمي هو الاستمارة رقم ١٣٥ الخاصة بطلب الحصول على بطاقة عائلية بأن اتفق مع هذا المجهول على التسمي باسم ... وعلى أنه من مواليد ١٩٣٤/٧، ٢٩ فقام ذلك الشخص بإثبات تلك البيانات - على خلاف الحقيقة - في تلك الاستمارة ووقع عليها بتوقيع نسبه زورا إلى ... .. « شيخ ناحية نفا مركز طنطا » شاهدا على صحة بياناتها ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، كما اشترك المطعون ضده مع موظف عمومي حسن النية هو ... أمين مجل مدني مركز طنطا في تزوير البطاقة العائلية رقم ... بطريق المساعدة بأن قدم له الاستمارة المزورة المشار إليها فقام الموظف المذكور باستخراج البطاقة العائلية بعد أن أثبت بها البيانات المزورة بالإضافة إلى أن المطعون ضده استعمل هذه البطاقة العائلية المزورة بأن قدمها إلى هيئة محكمة جنات طنطا مع علمه بتزويرها - وقد أورد الحكم أدلة الإثبات التي قام على أساسها الاتهام وتجهل فيما شهد به ... وكيل دائرة الأحوال المدنية بالغربية و ... أمين مجل مدني مركز طنطا من أن



المطعون ضده سبق أن استخرج البطاقة العائلية رقم ١٨٢٧٠ في ١٩٦٣/١١/٩ باسم ... .. وأنه من مواليد ١٩٣١/١١/١٤ طبقاً لدقتر مواليد الناحية ثم قام باستخراج البطاقة العائلية رقم ٣٠٦٦٨ في ١٩٦٤/١٠/٢٤ باسم ... .. باعتباره من مواليد ١٩٣٤/٧/٢٦ بعد أن تمكن من الحصول على قرار يفيد ذلك من لجنة ساقطى القيد دلى خلاف الحقيقة ، وما شهد به ... .. شيخ ناحية نقيا مركز طنطا من أن المطعون ضده يسمى ... .. وأنه من مواليد سنة ١٩٣١ وليس سنة ١٩٣٤ طبقاً للثابت بدقتر مواليد الناحية وقروا أن التوقيع المذسوب إليه على الاستمارة رقم ٣٥ الخاصة باستخراج البطاقة العائلية رقم ٣٠٦٦٨ مزور عليه ، وأضاف الحكم أنه ثبت من تقرير رقم أبحاث الترييف والتزوير أن التوقيع المذسوب إلى الشاهد ... .. على تلك الاستمارة لم يصدر عن يد صاحبه وإنما هو توقيع مزور عليه بطريق التقليد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة - وإن خلصت إلى تبرئة المطعون ضده مما هو مذكور بطلب إليه امتدادا إلى انتفاء ركن تغيير الحقيقة في جريمة التزوير واستعمال المحرر المزور محل الاتهام وذلك لما ثبت للمحكمة من الاطلاع على وثيقة زواج شقيقة المطعون ضده والبطاقتين العائيتين الخاصتين بشقيقته من أن حقيقة اسم عائلة المتهم هو " ... .. وليس " ... .. وأن الاسم الذي دونه في استمارة طلب البطاقة العائلية هو اسمه الحقيقي - إلا أن المحكمة لم تعرض لوقائع التزوير الأخرى المطروحة عايناً وهي تغيير الحقيقة في البيان الخاص بتاريخ ميلاد المطعون ضده وهو من البيانات الجوهرية التي يلزم إدراجها في استمارة طلب البطاقة المشار إليها وكذلك تزوير توقيع شيخ الناحية على هذه الاستمارة ولم تكن بتحقيق ما أسند إلى المطعون ضده في هذا الشأن وصولاً إلى وجه الحق ولم تدل برأيها في الأدلة القائمة قبله في خصوص وقائع التزوير المشار إليها بما يفيد أنها - على الأقل - خلطت إليها ومن ثم فإن حكمها يكون معيباً ذلك أنه وأن كان الحكم الموضوع أن تقضى بالإبراء متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محضت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام بالإتهام عليها وهو ما جاء بالحكم المطعون فيه قاصراً في بيانه على نحو ما تقدم مما ينبىء بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة بما يوجب نقضه والإحالة .

## جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزيني نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : صلاح نصار ، وحسن جمعة ، ومحمد عبد الخالق النادى ، وحسين  
كامل حتى .

( ١٩٧ )

### الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٩٠ القضائية

إشتباه . عقوبة . نقض " حالات الطعن . انطباقا في تطبيق القانون " .

الإشتباه . طبيعته وشروط تحققه وعقوبته ؟

صدور فعل من المشتبه فيه خلال ثلاث السنوات التالية للحكم بإنذاره .  
يتحقق به تأييد حالة الإشتباه قبله . وجوب عقابه بالمادة ١/٦ من القانون ٩٨  
لسنة ١٩٤٥ المعدل .

إعتبار التدبير المنصوص عليه بالمادة ٤٨ مكررا من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليه في القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل .  
خطأ .

الإشتباه على ما جرى به قضاء محكمة النقض — وصف يقوم بذات المشتبه فيه  
عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يخص في الخارج ولا واقعة  
مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما إترض الشارع بهذا الوصف  
كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه منه بوضعه تحت  
مراقبة الشرطة أو بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما ، فإذا وقع من المشتبه فيه  
بعد الحكم بإنذاره باعتباره مشبوها عمل من شأنه تأييد حالة الإشتباه فيه في خلال  
السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة

الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ۹۸ لسنة ۱۹۴۵ المعدل بالقانون رقم ۱۵۷ لسنة ۱۹۵۹ ومضى وضع المشتبه فيه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن خمس سنين ، ومن ثم فإنه لا يصح في القانون معاقبة المتهم تطبيقاً لهذه الفقرة إلا إذا ثبت للحكمة سبق الحكم عليه بإذاره مشبوهاً ثم إتيانه فعلاً يؤدي حالة الاشتباه فيه — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإدانة الطاعن في تهمة تأييد حالة الاشتباه رغم عدم سبق صدور حكم بإذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً واعتبر أن التدبير الوقائي المحكوم به عليه عملاً بالمادة ۴۸ مكرر من القانون رقم ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليها في قانون الاشتباه سالف الإشارة حال أنه لا يقوم مقامها في صحيح حكم القانون فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النياية العامة للطاعن بأنه في يوم ۱۰ من أكتوبر سنة ۱۹۷۴ بدائرة مركز أجا محافظة الدقهلية : عاد إلى حالة الاشتباه بأن اتهم في القضية رقم ۵۰۲۴ لسنة ۱۹۷۴ جنابات أجا لإتجاره في المواد المخدرة مع سبق الحكم عليه باعتباره في حالة اشتباه في القضية رقم ۱۳۱۱ لسنة ۱۹۷۴ جنح أجا وطلبت عقابه بالمواد ۵ / ۶ ، ۱ / ۶ ، ۷ ، ۸ ، ۹ من المرسوم بقانون رقم ۹۸ لسنة ۱۹۴۵ المعدل بالقانون ۱۵۷ لسنة ۱۹۵۹ . ومحكمة جنح أجا الجزئية قضت بحضورها عملاً بواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية مع النفاذ . فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر عند إمكان التنفيذ عليه في المكان الذي يحدده وزير الداخلية فلعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

حيث ان ما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريرة تأييد حالة الاشتباه قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يسبق الحكم بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما على مقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث ان النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ١٤/١٠/١٩٧٤ وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه بأن أتهم في القضية رقم ٥٠٢٤ لسنة ١٩٤٧ جنابات أجا لاتجاره في المواد المخدرة مع سبق الحكم عليه باعتباره مشبوها في القضية رقم ١٣١١ لسنة ١٩٧٤ جنح أجا وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ١/٦ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وقضت محكمة أول درجة بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات فاستأنف الطاعن وقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة شهور . ويبين من الأوراق والمفردات المضمومة أنه حكم على الطاعن في ١١/١٠/١٩٧١ بالحبس ستة شهور وغرامة ٥٠٠ ج لاسرازه جوهر مخدر ، وفي ١/٦/١٩٧٤ حكم في القضية رقم ١٣١١ لسنة ١٩٧٤ جنح أجا بخطر تروده على المقامى والمحلات العامة لمدة سنة ، وفي ٢/١٠/١٩٧٤ أتهم باحراز جوهر مخدر في القضية رقم ٥٠٢٤ لسنة ١٩٧٤ جنابات أجا . لما كان ذلك ، وكان الاشتباه — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — وصف يقوم بذات المشتبه فيه عند تحقق شروطه ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني الى الوجود وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه عنه بوضعه تحت مراقبة الشرطة أو بإنذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما ، فإذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم بإنذاره باعتباره مشبوها عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال السنوات الثلاث التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ وهي وضع المشتبه فيه تحت مراقبة الشرطة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد

عن خمس سنين ومن ثم فإنه لا يصح في القانون معاقبة المتهم تطبيقا لهذه الفقرة. إلا إذا ثبت للمحكمة سبق الحكم عليه بإذاره مشبوها ثم إتيانه فعلا يؤيد حالة الاشتباه فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا للنظر وقضى بإدانة الطاعن في تهمة تأييد حالة الاشتباه رغم عدم سبق صدور حكم بإذاره بأن يسلك سلوكا مستقبيا واعتبر أن التدبير الوقائي المحكوم به عليه عملا بنص المادة ٤٨ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليها في قانون الاشتباه سالف الإشارة حال أنه لا يقوم مقامها في جميع حكم القانون ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تمييز واقعة الدعوى وتقدير الأدلة القائمة فيها ، وما إذا كانت جريمة اشتباه من عدمه فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

---

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزيني ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : صلاح نصار ، وحسن جمعة ، ومحمد عبد الخالق النادى ، وجنين كامل حننى .

( ١٩٨ )

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) نيابة عامة . " نقض . المصلحة والصفة فيه " .

حق النيابة الطعن في الحكم . ولو كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه . أساس  
ذلك ؟

( ٢ ) استئناف . " ميعاده " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق  
القانون " . محكمة النقض . " سلطتها في نظر الطعن " .

ميعاد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم . للنائب العام أو المحامي  
العام في دائرة اختصاصه . التقرير بالاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ  
صدوره . المادة ٤٠٦ إجراءات . تعلق هذا الميعاد بالنظام العام . جواز إثارة  
قضى دفع بشأنه لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تظايره .

( ٣ ) استئناف . " نظره والحكم فيه " . نقض . " حالات الطعن .  
الخطأ في تطبيق القانون " . محكمة النقض . " سلطتها في نظر الطعن " .

تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . بناء على استئناف المتهم وحده .  
خطأ في القانون . وجوب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف . أساس ذلك ؟



١ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطن في الحكم ، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال عما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة .

٢ - لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٧٥ ، وأن وكيل النيابة قرر بالطعن فيه بالاستئناف في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٥ دون أن يكون موكلا في ذلك من النائب العام أو المحامي العام ، ولما كان الميعاد المقرر للتقرير بالطعن بالاستئناف وفقا للسادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو عشرة أيام ، وللنائب العام - أو المحامي العام في دائرة اختصاصه - أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم ، وكان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى فيجوز إثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الفصل فيه لا يقتضي تحقيقا موضوعيا - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، وكان الثابت أن الذي قرر بالاستئناف هو وكيل النيابة بغير توكيل من النائب العام أو المحامي العام المختص ، فإن استئناف النيابة العامة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول استئنافها شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه قضاؤه فيما قضى به في هذا الخصوص وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول استئناف النيابة العامة شكلا .

٣ - لما كان الاستئناف المقبول شكلا الذي طرح أمام محكمة ثاني درجة - بالنسبة للدعوى الجنائية - هو الاستئناف المرفوع من المتهم وحده فلا يصح في القانون أن يغلظ العقاب عليه ، إذ لا يجوز أن يضارب استئنافه ، وبذا يكون القضاء بتشديد العقوبة المقضى عليه بها ابتدائيا مخالفا للقانون ، مما يتعين معه

تصحیح الحكم المطعون فيه فيما قضی به من ذلك — بالقضاء بقبول استئناف  
المتهم ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المحكوم عليه بأنه في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧١ بدائرة  
مركز دمياط محافظة دمياط ( أولا ) تسبب خطأ في قتل .. .. وإصابة .. ..  
و .. .. و .. .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين  
واللائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر بأن انحرف  
بها إلى أقصى اليمين فصدم العربة الكارو قيادة المجنى عليه الأول وارتطم بشجرة  
على يسار الطريق فأحدث بالمجنى عليهم الإصابات الميمنة بالكشوف الطيبة والتي  
أودت بحياة الأول . ( ثانيا ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص للخطر .  
وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ من قانون العقوبات والمواد ٨٨١، ٨٨٢  
من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، المادة رقم ٢ من قرار الداخلية رقم ١٥  
لسنة ١٩٥٥ ، وأدعت زوجة المجنى عليه من نفسها وبصفقتها مدنيا قبل المتهم  
وشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا وشركة الشرق للتأمين بمبلغ قرش صاغ  
واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح مركز دمياط الجزئية قضت :  
حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ( أولا ) بتفريم  
المتهم من جنات . ( ثانيا ) بإلزام المتهم متضامنا مع شركة النيل العامة  
لأتوبيس شرق الدلتا فرع بورسعيد أن يدفع للمدعى المدني مبلغ قرش  
صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق  
المدنية والنيابة العامة . ومحكمة دمياط الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت  
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وإجماع الآراء بتعديل الحكم  
بالمستأنف إلى حبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتأْييده فيما إذا ذلك ، فطعن  
النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالظن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لظنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الظن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

ومن حيث إن الظن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إنه من المقرر أن النيابة العامة — وهي تمثل المصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية — هي خصم عام تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تظن في الحكم ، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الظن ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الظن تكون قسمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٧٥ ، وأن وكيل النيابة قرر بالذم فيه بالاستئناف في ١٧ من أبريل سنة ١٩٧٥ دون أن يكون موكلًا في ذلك من النائب العام أو المحامي العام ، ولما كان الميعاد المقرر للتقرير بالظن بالاستئناف وفقاً للمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو عشرة أيام ، وللنائب العام — أو المحامي العام في دائرة اختصاصه — أن يستأنف الحكم في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم ، وكانت ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الظن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى فيجوز إثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام الفصل فيه لا يقتضي تحقيقاً موضوعياً كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، وكان الثابت أن الذي قرر بالاستئناف هو وكيل النيابة بغير تمثيل من النائب العام أو المحامي العام المختص ، فإن استئناف النيابة العامة يكون قد تم بعد الميعاد المقرر في القانون ويكون الحكم



المطعون فيه إذ قضي بقبول استئنافها شكلا قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يترتب  
 معه نقضه فيما قضي به في هذا الخصوص وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول استئناف  
 النيابة العامة شكلا ، وإذا كان الاستئناف المقبول شكلا الذي طرح أمام محكمة  
 ثاني درجة — بالنسبة للدعوى الجنائية — هو الاستئناف المرفوع من المتهم  
 وحده فلا يصح في القانون أن يغلظ العقاب عليه ، إذ لا يجوز أن يضار باستئنافه  
 وبذا يكون القضاء بتشديد العقوبة المقضى عليه بها ابتدائيا مخالفا للقانون ،  
 مما يترتب معه تصحيح الحكم المطعون فيه فيما قضي به من ذلك — أيضا —  
 تبعا لتصحيح قضائه في شكل استئناف النيابة — لما كان ما تقدم ، فإنه يترتب  
 نقض الحكم المطعون فيه نفضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول استئناف  
 النيابة العامة شكلا وقبول استئناف المتهم ورفضه موضوعا وتأجيل الحكم  
 المستأنف .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

بمشاركة السيد المستشار عثمان مهران الزبيقي نائب رئيس المحكمة، وحضرة السادة المستشارين :  
حلاح محمد نصار ، وحسن جمعة الكتاتني ، وحسين كامل حنفي ، وحسين طاهر مؤمن .

( ١٩٩ )

### الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٤٩ القضائية

قتل محمد . قصد جنائي . أسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعي" .  
قتل عمد . نقص . "أسباب الطعن" . ما يقبل منها .

إدانة الحكم الطامن بجريمة القتل العمد ومعاقبته عنها بالمادة ٢٥١ عقوبات .  
حلا على أنه تجاوز بها حتمه في الدفاع الشرعي عن نفسه وماله بحسن نية .  
دون أن يوازن بينها وبين ما وقع عليه من اعتداء، ودون أن يدل على توافر نية  
القتل في جانبها . قصور .

لما كان البين مما أورده الحكم فيما تقدم أنه لم يوازن بين الاعتداء الذي وقع  
على الطامن وعلى ولديه — والذي خول له حق الدفاع الشرعي — وبين ما أتاه  
هو في سبيل هذا الدفاع فإنه إذ دانه بتهمة القتل العمد واعتبره متجاوزاً حدود  
حق الدفاع الشرعي دون أن يقوم بهذه المرازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف  
الدعوى وملايساتها ، كما أن الحكم لم يستظهر توافر نية القتل بإيراد الأدلة التي  
استخلصت منها المحكمة أن الطامن حين ارتكب الفعل المادى المسند إليه —  
وهو إطلاق النار الناري الثاني الذي أصاب المجنى عليه — كان في الواقع يقصد  
إزهاق روحه وهو العنصر الخاص الذي تتميز به جنابة القتل العمد قانوناً عن غيرها  
من جرائم القتل على النفس — لما كان ذلك — فإن الحكم يكون قاصر البيان  
بما يوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۴ ديسبر سنه ۱۹۷۶ بدائرة قسم الفيوم محافظة الفيوم قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه حيارا ناريا من بندقيته المرخص له بمجازتها قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان آنفي البيان شرع في قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه حيارا ناريا قاصدا قتله وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو أن العيار لم يصيب المجنى عليه بسبب انحرافه عن مساره . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . وادعت مدنيا ... .. قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضور يا عملا بالمواد ۴۵ ، ۴۶ ، ۲۴ ، ۱/۲ من قانون العقوبات بمعاذبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وبالزامه بأن يؤدي للدمية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## لمحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في البيان، ذلك أنه بعد أن سلم فيما أثبت من وقائع أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال انتهى إلى اعتباره متجاوزا حدود هذا الحق مع أن الخطر الذي كان يهدده هو وولديه يبيح له القتل العمد ، فضلا عن أن الحكم لم يعن ببيان القوة اللازمة التي تجاوزها الطاعن في رد الاعتداء الواقع عليه وعلى ولديه وعلى مال أحد أبنائه ، ولم يستظهر توافر نية القتل في حق الطاعن، كما أغفل بيان إصابات المجنى عليه وموضعها على الرخم مما دفع به الطاعن من انتفاء نية القتل بدلالة وقوع الاصابات بالرأس .



وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد، وؤدى أقوال الشهود والمعاينة وتقرير الصفة التشريعية خاص إلى قوله "وحيث إن المحكمة ترى أن التصوير الصحيح للواقعة — على ضوء ما تقدم — أنه لما اقتحم المجنى عليه وأولاده مسكن المتهم عنوة بقصد انتزاع حيازته منه بالقوة وثار نقاش بين الطرفين أدى إلى شجار أسفر عن إصابات بالمتهم وولديه وعن إتلاف بعض متعلقات الشقة فدخل المتهم إحدى الحجرات محتضيا فيها نخوفا من موالاة اعتداء المجنى عليه وأولاده عليه وأطلق عيارا ناريا بقصد الإرهاب فلما لم يتفرقوا وينسحبوا أطلق عيارا ناريا آخر أصاب المجنى عليه فأرداه قتيلا. لما كان ذلك، وكان اقتحام المجنى عليه وأولاده مسكن المتهم عنوة والاعتداء عليه وعلى ولديه على ما تقدم — وتخوف المتهم من استمرار الاعتداء عليه وعلى ولديه يشكلان جريمة انتهاك حرمة ملك الغير والاعتداء على النفس والمال... وهى من الجرائم المسوغة لاستعمال حق الدفاع الشرعى عملا بنص المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات، ومن ثم كان من حق المتهم أن يدفع بالقوة اللازمة ما وقع عليه وعلى ولديه من تعد باستعمال القوة اللازمة لدفع الجريمة التى ترتكب ضده — وترى المحكمة من جهة أخرى أنه أثناء استعمال المتهم هذا الحق قد تعدى وتجاوز بلية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله إياه وتعدده معذورا فيما فعل ونقضى عليه بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٥١ من قانون العقوبات بدلا من العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات. " ولما كان البين مما أوردته المحكمة فيما تقدم أنه لم يوازن بين الاعتداء المتوقع على الطامع وعلى ولديه والذي خول له حق الدفاع الشرعى — وبين ما أثاره هو فى سبيل هذا الدفاع فإنه إذ دانه بتهمة القتل العمد واعتبره متجاوزا حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذا الموازنة على ضوء ما تكشف له من ظروف الدعوى وملابساتها كما أن الحكم لم يستظهر توافرية القتل بإيراد الأدلة التى استخلصت منها المحكمة أن الطامع حين ارتكب الفعل المبادئ المسند إليه — وهو إطلاق العيار الناري الثانى الذى أصاب المجنى عليه — كان فى الواقع يقصد إزهاق روحه وهو المنصر الخاص الذى يتميز به جنائية القتل العمد فانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون قاصرا البيان مما يوجب نقضه والإحالة.

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عزيز مهران الزبي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :  
صلاح محمد نصار ، رحمن جعفر الكنتي ، ومحمد سالم يونس ، ومفوت خالد مؤمن .

( ٢٠٠ )

الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) محكمة ثاني درجة . استئناف . ” نظره والحكم فيه ” . إجراءات .  
” إجراءات المحاكمة ” . إثبات ” تهود ” .

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك مراعاة  
أوضحنا . المادة ٢٨٩ إجراءات . محكمة ثاني درجة تفضي على مقتضى الأوراق .  
هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما للإجراء أو لاستكمال نقص في إجراءات  
المحاكمة أمام محكمة أول درجة . مثال .

( ٢ ) إجراءات . ” إجراءات المحاكمة ” . حكم . ” بطلانه ” . بطلان .  
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره ” .

مثول المتهم أمام المحكمة وإبداء دفاعه . تغير هيئة المحكمة من بعد . وحضوره أمامها  
دون أن يتمسك بدفاع جديد . اعتبار دفاعه السابق مبدى أمام الهيئة الجديدة .  
النفي على حكمها بالبطلان أو الإخلال بحق الدفاع . بقالة أنها غير تلك التي سمعت  
المرافعة . أو أنها لم تتمكن من إبداء دفاعه . غير صحيح .

( ٣ ) حكم . ” وضعه والتوقيع عليه وإصداره ” . ” بطلانه ” . بطلان .

المبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحورها الكاتب ويوقعها هو ورئيس  
الجلسة . إملاء رئيس الجلسة . الحكم على الكاتب . لا بطلان . ورقة الحكم  
قبل التوقيع أصلا كانت أو مسودة مجرد مشروع للمحكمة ، كامل الحرية في تغييره

أو التعديل فيه . عدم تعلق أى حق لمصوم بها عند إرادة الطعن عليه أو تنفيذه .

( ٤ ) إثبات . " إقرار " . إكراه . دفع . " الدفع بطلان الاعتراف " .

الدفع بصدور الاعتراف عن إكراه لأول مرة أمام النقض . غير جائز .  
مالم تكن مدونات الحكم تظاهره . أساس ذلك ؟ .

( ٥ ) حكم . " بطلانه " . بطلان . شهادة ملية .

التمسك بطلان الحكم لعدم توقيعه وإيداعه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . شرطه . الحصول على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريره قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

١ - ينحول نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الاستئناف من سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، لما كان هذا ، وكان الأصل أن محكمة ثانى درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، وكان الطاعن — يعتبر متنازلا عن سماع شاعدي نفيه أمام الدرجة الأولى ، ومن سماع الشاهد الثاني منهما أمام الدرجة الثانية ، وذلك بتصرفه ومحاميه بما يدل على ذلك مما ثبت بحضور جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير شديد .

٢ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المتهم ومحاميه قد مثلا منذ بداية المحاكمة بالجلسات التي رآها القاضي .. وأبدى فيها دفاعه ووجهت الدعوى للحكم ثم أعيدت للرافعة لجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٧٧ حيث تميزت الهيئة ورأس الجلسة القاضي .. وحضر المتهم



أمام الهيئة الجديدة ولم يجد دفاعا فحجرت المحكمة الدعوى للحكم وأصدرت حكما فيها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أبدى دفاعه في مرحلة سابقة من المحاكمة أمام الهيئة السابقة ، وكان قوده عن إبداء دفاعه أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم لا ينقضي عنها أنها قد سمعت المرافعة فإن منعه في هذا الصدد يكون غير سليم .

٣ - من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويرفع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، وأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلا أو مسودة - لا تكون إلا 'شروع' للمحكمة كابل الحرية في تغييره وفي إجراء مآثره في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . وكان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه صدر حاملا تاريخ إصداره وموقعا عليه من القاضي الذي أصدره مما يكون معه قد استوفى شرائط الصحة التي يتطلبها القانون . ولا ينال من ذلك كون أن أوراق الدعوى قد خلت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق إملائه من القاضي هل سكرتير الجلسة لا يقتضي بطلانه مادام الثابت على نحو ما سلف بيانه أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

٤ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجة جيدة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه ، لا يثيرة بوجه طعنه ، وكان من المقرر أن الطاعن مادام لم يثر أمام محكمة الموضوع الدفع ببطلان التفتيش فإنه لا يجوز له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع ويقتضي تحقيقا موضوعيا تقتصر منه وظيفة محكمة النقض . لما كان ذلك . وكان الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرفع لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل التعدي به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

• من المقرر أنه يجب على الطاعن انكى يتمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه وإيداعه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دلة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد . وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الشهادة سائلة البيان فإن منعا في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ٦٢٠ سنة ١٩٧٦ ديرب نجم بأنه في ليلة ٣ فبراير سنة ١٩٧٦ بدائرة مركز ديرب نجم محافظة الشرقية : أخفى قطعة القماش والبلوزة المينة بالمحضر والمتحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك وطابت عقابه بالمسادين ١/٢٤٤ ، ٣١٦ م / ٣٠٢ من قانون العقوبات ومحكمة جناح ديرب نجم الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنف . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث أن مبنى الوجهين الأول والسادس من أوجه الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن كان قد طلب أمام درجتى التقاضى سماع شاهدى فيه وطلب التأجيل لإعلانهما فأجيب إلى طلبه وتأجلت الدعوى . غير أن محكمة الدرجة الأولى حيزت الدعوى للحكم دون سماعهما ، بيد أن محكمة الدرجة الثانية سمعت شاهدا واحدا منهما وقضت في الدعوى مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن مثل محاميه أمام المحكمة بملعة ١٩٧٦/٦/٣ وطلب محاميه التأجيل لإعلان شاهدى

نفيه فأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٩٧٦/٢/١٤ وبهذه الجلسة حضر الطاعن ومعه محاميه دون الشاهدين وترافع المحامي عنه طالبا البراءة فحجزت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت له بتقديم مذكرة بدفاعه . كما يبين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية أن الطاعن كرر ذات الطلب فأجلت المحكمة الدعوى لإعلان شاهديه ومثل ومحاميه بجلسة ١٩٧٧/٢/١٢ وبهذه الجلسة سمعت المحكمة الشاهد الحاضر ولم يطلب الطاعن أو محاميه سماع الشاهد الثاني فحجزت المحكمة الدعوى للحكم . مع التصريح بتقديم مذكرة وأصدرت حكمها المطعون فيه لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ينحصر للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه مما يدل عليه ، لما كان هذا ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه أو لإستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، وكان للطاعن - على ما سلف بيانه - يعتبر متنازلا عن سماع شاهديه نفيه أمام الدرجة الأولى ، ومن سماع الشاهد الثاني منهما أمام الدرجة الثانية ، وذلك بتصرفه ومحاميه بما يدل على ذلك مما ثبت بمحاضر جلسات المحاكمة أمام درجتى التقاضى . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إن معنى الطاعن في الوجه الثالث هو بطلان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه . ذلك لأن الهيئة التى فصلت في الدعوى غير تلك التى سمعت المرافعة . وأن الهيئة الجديدة كان يتعين ما بها أن تتمكن من إبداء دفاعه قبل إصدار الحكم .

وحيث إنه متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن المتهم ومحاميه قد مثلا منذ بداية المحاكمة بالجلسات التى رأسها القاضى .. .. وأيد فيها دفاعه وحجزت الدعوى للحكم ثم أعتدت للمرافعة بجلسة ١٩٧٧/١/٢٠ حيث تغيرت الهيئة ورأس الجلسة القاضى .. .. وحضر المتهم أمام الهيئة الجديدة ولم يبد دفاعا فحجزت المحكمة الدعوى للحكم



وأصدرت حكمها فيها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد أبدى دفاعه في مرحلة سابقة من المحاكمة أمام الهيئة السابقة وكان قعوده عن إبداء دفاعه أمام الهيئة الجديدة التي أصدرت الحكم لا ينفي عنها أنها قد سمعت المرافعة فإن منعا في هذا الصدد يكون غير سليم .

حيث إن ما ينصاه الطاعن بالوجه الثالث من طعنه أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد شابته البطالة . ذلك أن الواضح من مقومات الخط المحرر به سواء ديباجة الحكم أو حيثياته أن الكاتب لها واحد هو سكرتير الجلسة ، خاصة وأن ملف الدعوى قد غل من وجود مسودة للحكم بما يعتبه ويبطله .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحورها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوي الشأن ، وأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلا أو مسودة - لا تكون إلا مشروما للحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تحدده حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . وكان يبين من مراجعة النسخة الأصلية للحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه صدر حاملا تاريخ إصداره وموقعا عليه من القاضي الذي أصدره مما يكون معه قد استوفى شرائط الصحة التي يتطلبها القانون . ولا ينال من ذلك كون أن أوراق الدعوى قد ضلت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق إملائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقتضي بطلانه ما دام الثابت على نحو ما سلف بيانه أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ومن ثم فإن ما ينصاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم .

وحيث إن ما ينصاه الطاعن بالوجه الرابع من أوجه طعنه أن تفتيش المتهم ومثله قد جرى دون إذن من النيابة ، ولا يصحح هذا الإجراء الباطل أنه قام

مستندا إلى اعتراف في الشرطة منسوباً إلى الطاعن ذلك لأن هذا الإقرار جاء وليد إكراه من الضابط الذي تولى ضبط الواقعة .

وحيث إنه متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الطاعن لم يدفع الاتهام الممسند إليه بما يشير بوجه طعنه وكان من المقرر أن الطاعن ما دام لم يثر أمام محكمة الموضوع الدفع ببطلان التفتيش فإنه لا يجوز له إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع ويقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم قد خاتت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن تنهى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم إيداعه موقعا عليه حتى يوم ١٠/٧/١٩٧٧ وفي ذلك تجاوز لميعاد الثلاثين يوما المقررة لذلك في القانون .

وحيث إنه لما كان من المقرر أنه يجب على الطاعن لكي يتمكن ببطلان الحكم لعدم توقيعه وإيداعه خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد . وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة للشهادة صالفة للبيان فإن منعا في هذا الشأن لا يكون مقبولا لما كان ما تقدم فإن العن برمته يكون غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزرق ، وعضوية السادة المشايخ : ، صلاح محمد  
نصار ، حسن جوده ، محمد عبد الحنان النادى ، وحسين كامل حنى .

( ٢٠١ )

الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .  
طعن المحكوم عليه في الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات . غير جائز .  
المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ٢ ) قصد جنائي . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .  
استظهار الحكم من ظروف الدعوى وما وقع من الطامع وبقى الجناة  
من أفعال مادية إنصراف نيته إلى منع الموظفين من أداء عمل من أعمال  
وظائفهم . كفايته تدليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة المادة ١٣٧  
مكرر ( أ ) عقوبات .

( ٣ ) إثبات . " بوجه عام " . " تهود " . حكم . " تسببه . تسبب  
غير معيب " .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كائنة عناصرها . موضوعي .  
الشهادة . ورودها على الحقيقة المراد إثباتها بكائنة عناصرها . غير لازم .  
كفاية أن تؤدي إليها باستنتاج سائق تجريبه المحكمة .

تناقض رواية الشهود أو تضاربها . لا يوجب الحكم . ما دام قد استخلص  
الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .



- (٤) نقض . " أسباب الطعن — ما لا يقبل منها " .
- النفي بتعارض أقوال الشهود مع معاينة مكان الحادث . عدم جدواه .  
طالباً أن الحكم لم يول على تلك المعاينة في قضائه .
- (٥) إثبات . " بوجه عام " .
- الأدلة في المواد الجنائية . ضمايم . مساندة . مناقشتها فرادى . غير جائزة .
- (٦) إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . بطلان . نقض . " المصلحة في الطعن " .
- ورود اسم متهم فائب . خطأ بمحضر الجلسة . بدلا من المتهم الحاضر فيها .  
خطأ مادي لا يعيب الحكم .
- (٧) جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .
- كفاية استعمال القوة أو العنف أو التهديد لإنتهاك المادة ١٣٧ مكررا (١) عقوبات . إحداث إصابات بالموظف المعتدى عليه . غير لازم .
- عدم التزام المحكمة بالتحدث عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .  
مثال .

١ — لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا وكانت المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز للحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات فإن الطعن يكون غير جائز .

٢ — لما كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن نية الطاعن ومن ساهم معه في الجريمة وما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرفت إلى منع الموظفين العاميين المجني عليهم من أداء عمل من أعمال وظائفهم ، هو ضبط اللصوص المذبوحة خارج الساتخانة فإنه يكون قد أثبت قيام الركن الأدبي للجناية التي دان الطاعن بها .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تعارض ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، ولما كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أي دليل تظمن إليه طالبا أن لهذا الدليل ما خذه الصحيح في الأوراق وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهيم سياقها وتستشف صرامها ما دامت فيما تحصل لا تعرف الشهادة عن مضمونها ولا يشترط في شهادة الشهود أن تكون وأردت على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به محكمة الموضوع يتلاءم به ما قال الشهود بالقدر الذي روي مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، ولا يعيبه كذلك أن يحيل في بيان أقوال بعض الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخرى ما دامت أقوالهم جميعا متفقة فيما أسنده إليه الحكم منها وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - وقد أورد الحكم ما تساند إليه من أقوال شهود الإثبات بما لا شبه فيه لأي تناقض فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون مقبولا .

٤ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى ما أسفرت عنه معاينة السيارة وما بها من تلفيات ولم يشر إلى معاينة مكان الحادث في سياق أسبابه ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن من تعارض بينها وبين أقوال الشهود على غير مستند .

٥ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم يفيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى - إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر إلى دليل يسيه لما اقتضت على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اكتمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها

إلى ما انتهت إليه ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يدخل إلى جدل موضوعي في ملطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .

٦ - لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة .. .. أنه أثبت حضور المتهمين الثاني والثالث وعندما مثل المتهمان عن التهمة المسندة إليهما أثبت اسم المتهم الخامس بدلا من الثاني ، وكان البين من مدونات الحكم أنه أثبت تخلف المتهم الخامس عن الحضور وصدر الحكم غيابيا بالنسبة له ويكون ما جاء بمحضر الجلسة خطأ ماديا لا يمس سلامة الحكم فضلا عن أنه لا مصلحة للطاعن في هذا النعي لأنه إجراء غير متصل به .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن طبقا للفقرة الأولى من المادة ۱۳۷ مكرر (أ) من قانون العقوبات وهي لا تستلزم لانطباقها لإحداث إصابات بالموظف المعتدى عليه ، بل يكفي استعمال القوة أو العنف أو التهديد ، ومن ثم فلا على المحكمة إن هي لم تورد سبب إصابة كل من المجني عليهم ، ولا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في هذا الصدد لأن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير سند .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ۷ فبراير سنة ۱۹۷۴ بدائرة مركز دكرنس - محافظة الدقهلية . أولا : استخدموا القوة والعنف مع موظفين عموميين هما الطبيب .. .. ، الطبيب .. .. بتفتيش بطري دكرنس و .. .. و .. .. من قوة الضبط ليحملوهم بذير حق عن الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وذلك بأن تعسبوا عليهم وأحدثوا إصاباتهم الموصوفة بالتقرير الطبي بقصد استرداد المهور المضبوطة بحرقهم لديهم وبلغوا بذلك مقصدهم . ثانيا : عرضا للبيع لجوما مذبوحة خارج



السلخانة ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا لأول وغيابيا لثاني عملا بالمواد ١/١٣٧ مقوبات والمادتين ١٤٣ و ١٤٩ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وقرار وزير الزراعة والمادة ٢٠ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم الأول بالحبس سنة مع الشغل من التهمة الأولى وغرامة خمسة جنيهات من التهمة الثانية ، وبمعاقبة المتهم الثاني بالحبس سنة مع الشغل . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن الطاعن الثاني قرر .. .. بالطعن بالنقض وأودع في ذات التاريخ تقريراً بأسباب طعنه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بالنسبة إليه ، وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجوز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات فإن طعنه يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة استعمال القوة والعنف مع موظفين عامين لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم - قد شابته القصور والخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال فضلا عن بطلان إجراءاته ، ذلك أن الحكم لم يستظهر القصد الجنائي لدى الطاعن وغيره ممن ساءموا في ارتكاب الجريمة إذ أن الإصابات الميئة بالتقارير الطبية لا تدل بذاتها على نسبة أحداث الإصابات إلى المتهم الطاعن فضلا عن أن الحكم أورد أقوال شهود الإثبات بصورة مجملة غامضة توحى بتطابقها رغم تضاربها لافأحال في بيان أقوال بعض الشهود إلى ما أورده الشاهد الأول رغم ما فيها من تناقض ، ونقل الحكم من معاينة مكان الحادث ما يتناقض مع أقوال بعض

الشهود ، فضلا عما أجرى في محضر الجلسة من تعديل وكشط وتحشير فيما يتعلق بحضور المتهمين بما يؤثر في سلامة الحكم المطعون فيه كما أن الحكم حول إدانته على التقارير الطبية المثبتة لإصابات الجنى عليهم دون أن يستظهر رابطة السببية بين إصاباتهم ووقائع الاعتداء المسندة إلى الطاعن ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه في يوم ... .. توجه الطبيب ... .. بحملة تفتيش على محال الجزارة وفي رفته زميله الطبيب البيطرى ... .. ، والعريف ... .. والشرطى ... .. من قوة دكرنس واستقلوا السيارة الحكومية قيادة ... .. لضبط اللصوص المذبوحة خارج السلخانة وفملا ضبطت الحملة لحوما مذبوحة خارج السلخانة لدى بعض المتهمين وعندنا توجهوا إلى محل الطاعن ضبطوا لديه لحوما مذبوحة خارج السلخانة أيضا ، وعند محاولة ضبطها قام الطاعن وشقيقه بالامتناء على كل من العريف والشرطى المرافقين بالأيدي والأرجل وهدداهما بالمدى وطرحاهما أرضا ولم تذكر الحملة من ضبط لحوم الطاعن ، فاستقلوا السيارة للتوجه إلى مركز الشرطة فاعترضهم متهمان آخران قام أحدهما بضرب قائد السيارة وكسر الثاني زجاجها وقام الطاعن أيضا بضرب الدكتور ... .. بالعصا على يده ، وتجمع بقية المتهمين وخطفوا اللصوص المضبوطة من السيارة أثناء توقفها عن السير . وبعد أن أورد الحكم مؤدى الأدلة التي استند إليها في القول بثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة في حق الطاعن وفيره من المحكوم عليهم والتي استمدتها من أقوال الطبيب البيطرى ... .. ، ثنى عليها بأن بقية أفراد الحملة شهدوا بمضجون أقوال الشاهد الأول وأضاف الدكتور ... .. بأن الطاعن ضربه على يده بعصا ، فضلا عما أوردته التقارير الطبية ومعاينة السيارة . ودلل الحكم المطعون فيه على توافر ركن جريمة استعمال القوة والعنف — المسادى والأدبى — بقوله : ” وحيث أنه عن القصد الجنائى لدى الطاعن — ومحكوم عليهم آخرين — في واقعة استخدام القوة والعنف مع الجنى عليهم باعتبارهم موظفين عامين وهو قصد خاص بالإضافة إلى القصد الجنائى العام يتمثل في انتوائهم الحصول من الموظفين المعتدى عليهم على نتيجة معينة هي أن يستجيب لرغبتهم فيمتنع عن أداء عمل كلف به فهو أمر ثابت في حق هؤلاء المتهمين لا متدائم على الجنى عليهم ليعولوا دون أخذ اللصوص المذبوحة خارج



السلخانة ومنعهم من أداء عملهم المكلفين به وهو ضبط هذه القوم ، وقد ترتب على فعلهم عدم تمكن المعتدى عليهم من ضبط القوم التي وجدت بمحلات الطاعن وغيره من المحكوم عليهم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استظهر استظهارا سائما من ظروف الواقعة أن نية الطاعن ومن ساهم معه في الجريمة وما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرفت إلى منع الموظفين العاملين المجن عليهم من أداء عمل من أعمال وظائفهم ، هو ضبط القوم المذبوحة خارج السلخانة ، ويكون الحكم قد أثبت قيام الركن الأدبي للجناية التي دان الطاعن بها ، ولما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائما مستقلا إلى أدلة مقبولة في العقل والنطق ولما أصلها في الأوراق ، ولما كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أي دليل تظمن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح في الأوراق وأن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مرادها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها ولا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج صائب تجر به محكمة الموضوع يتلائم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روي مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، بل أن تنافض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا سائما لا تنافض فيه ، ولا يعيبه كذلك أن يحيل في بيان أقوال بعض الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم جميعا متفقة فيما أسنده إليه الحكم منها وهو ما لا يمارى فيه الطاعن ، وقد أورد الحكم ما تساند إليه من أقوال شهود الإثبات بما لا شبهة فيه لأي تنافض فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في أدانة الطاعن إلى ما أسفرت عنه معاينة الديارة وما بها من تلفيات ولم يشر إلى معاينة مكان الحادث في سياق أسبابه ومن ثم يكون ما أثّر به الطاعن عن معارض بها وبين أقوال الشهود على غير سند . ولما كان ذلك ، وكان



لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى — إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة بكل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابته محكمة النقض وإذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ١٧/١٠/١٩٧٧ أنه أثبت حضور المتهمين الثاني والثالث ، وعندما مثل المتهمان عن التهمة المسندة إليهما أثبت اسم المنهم الخامس بدلا من الثاني ، وكان البين من مدونات الحكم أنه أثبت تخلف المنهم الخامس عن الحضور وصدر الحكم غيابيا بالنسبة له ويكون ما جاء بمحضر الجلسة خطأ ماديا لايمس سلامة الحكم فضلا عن أنه لامصلحة للطاعن في هذا النعى لأنه إجراء غير متصل به . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٣٧ مكررا (أ) من قانون العقوبات وهي لا تستلزم لانطباقها أحداث اصابات بالموظف المعتدى عليه ، بل يكفي استعمال القوة أو العنف أو التهديد ، ومن ثم فلا على المحكمة أن هي لم تورد سبب اصابة كل من المجنى عليهم ، ولا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم في هذا الصدد لأن المحكمة لا تلزم في أصول الاستدلال بالنمذات في حكمها إلا من الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير سند . ولما كان ذلك ولكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزيني نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
صلاح محمد نصار ، وحنين جمعة الكنتاني ، ومحمد عبد الخالق الناصي ، ومحمد  
عالم يونس .

( ٢٠٢ )

الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٩٩ القضائية

إعلان . " إجراءاته " . " الإعلان للنيابة العامة " . نقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " . اختلاس أشياء محجوزة .

( ١ ) متى يجوز إعلان الأوراق القضائية للمعلن إليه في النيابة العامة .

إعلان المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات . في مواجهة النيابة . بعد أن تبين  
أن العنوان ادعى نقلها إليه وهمي . صحيح . أم لا ذلك .

( ٢ ) اختلاس أشياء محجوزة . تبديد . جريمة . " أركانها " . دفع .  
" الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع " . حجز .  
جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة متى تتحقق .

١ - إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من إعلانها للشخص  
المراد إعلانه أو في محل إقامته - إنما أجازها القانون إلى سبيل الاستثناء  
ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي يلزم كل  
باحث بمجد نزيه حسن النية للتقصي من محل إقامة المعلن إليه بحيث لا تكفي  
أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، إلا أن تقدير  
كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر موضوعي يرجع إلى ظروف  
كل واقعة على حدة وتستغل محكمة الموضوع بتقديره دون مراقبة طيبة

من محكمة النقض في ذلك مادام قضاء ما قائما على أسباب سائفة - لما كان ذلك -  
وكان المحضرة - تبين له أن العنوان الذي نقل إليه الطامن الأشياء المحجوز عليها  
وهي وغير حقيق قصد به الطامن إخفاء محل إقامته الحقيقي ويكون قد استعمل  
خشا من جانبه ولا يجوز له أن يستفيد من خشه ويكون صحيحا إعلانه  
في النيابة .

٢ - جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تحقق باختلاس المحجوزات  
أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع محل المزاد أو عدم  
الارشاد عنها بنية النش أي بقصد الاضداد على أوامر السلطة العامة  
والمساس بمقوق الدائن الحاجز - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه  
قد عرض لما أثاره الطامن في شأن عدم حله باليوم المحدد للبيع ورد عليه  
في قوله " أن تعمد المنهم استصدار أمر بنقل المحجوزات إلى عنوان لا وجود له  
على الطبيعة وإعلان المحنى عليه يقطع بذاته بتوافر قصد عرقلة التنفيذ في حقه -  
وكان ما ذهب إليه الحكم صحيح في اتقانون إذ أن جريمة اختلاس الأشياء  
المحجوزة التي دين بها الطامن يتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها  
أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ وأو كان ذلك في شكل إجراء قضائي  
لم يتخذ المدين المحجور عليه إلا لينستر وراء القانون في إقتراف جريمة  
إذ استصدر الطامن الأمر على حريضة رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات  
إلى منزله وأمان الدائن الحاجز بهذا العنوان وثبت من الإعلان الذي أجراه  
المحضر في يوم ١٩٧٤/١٢/٤ بأن العنوان - الذي نقلت إليه المحجوزات -  
لا وجود له على الطبيعة فإن تحايل الطامن باتخاذ هذا الإجراء لم يكن الدرض منه  
إلا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضياع - في الدائن الحاجز ويكون ما أثاره  
الطامن بشأن عدم حله باليوم المحدد للبيع غير سديد .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة للطامن بأنه اختلس الأشياء الميينة وصفا وقيمة بالمحضر  
والمحجوز عليها قضائيا لصالح ... .. حالة كونه مالكا لها . وطلبت عقابه



بالمسادين ۳۴۱ ، ۳۴۲ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا .. .. قبل  
المتهم بمبلغ واحد ونمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جنح الزيتون  
الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل  
وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وباحالة الدعوى المدنية إلى محكمة مصر الجديدة  
الجزئية . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد  
الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية )  
قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم  
المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخه .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة  
اختلاس أشياء محجوز عليها قضائيا قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق  
القانون ، ذلك بأنه دفع بعدم علمه بيوم البيع لأن إعلانه به وجه بلجهة الإدارة  
ولم تسبقه تحريات جادة ولم يخطر بذهنه ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع مع  
جوهرية دون أن يستفاد من الطاعن الحق في يوم البيع مما يعيبه ويستوجب  
نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون  
فيه أنه أثبت تبديد الطاعن للمحجوزات واستدل على ذلك بحضور المحضر والمجز والتبديد  
ورد على الدفع بطلان إعلان الطاعن باليوم المحدد لبيع المحجوزات بأن " قنات  
من الأوراق أنه ( الطاعن ) أعلن بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٤ في مواجهة النيابة بأن  
اليوم المحدد للبيع هو ١٢/٤/١٩٧٤ وحين توجه المحضر في اليوم السابق إلى المنزل  
رقم ٥ . بتأخير نصوح بقسم الزيتون لم يمكن الاستدلال عليه لعدم وجود ذلك  
العنوان على الطبيعة ، وهو العنوان الذي نقل إليه المتهم المحجوزات ، وجب أمر  
النقل رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ الذي كان المتهم قد استصدره في ١٢/٦/١٩٧٤ وأعلنه  
للجنى عليه في ١٧/٦/١٩٧٤ ومن ثم فإن إعلان المتهم باليوم المحدد لبيع قد تم  
صحيحا ويكون هذا الدفع غير سديد " . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه  
الحكم صحيحا في القانون إذ من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —

أن إعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من إعلانها للشخص المراد إعلانه أو في محل إقامته — إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، ولا يصح الجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصي عن محل إقامة المعلن إليه بحيث لا يمكن أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي . لا أن تقدير كفاية التحريات التي تسبق الإعلان للنيابة أمر موضوعي يرجع إلى ظروف كل واقعة على حدة ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون مراقبة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضائها قائما على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان المحضر قد تبين له أن العنوان لدى نقل إليه الطامن الأشياء المحجوز عليها وهي وغير حقيقي قصد به الطامن إخفاء محل إقامته الحقيقي ويكون قد استعمل غشا من جانبه ولا يجوز له أن يستفيد من غشه ويكون صحيحا إعلانه في النيابة . ولما كان من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها بحمل الحجز أو عدم الإرشاد عنها بنية النش أي بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطامن في شأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع ورد عليه في قوله : " أن تعدد المتهم استصدار أمر بنقل المحجوزات إلى عنوان لا وجود له على الطبيعة وإعلان الحجز عليه به يقطع بذاته بتوافر قصد عرقلة التنفيذ في حقه " . لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم صحيحا في القانون إذ أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة التي دين بها الطامن تتوافر أركانها بمجرد العمل على منع التنفيذ عليها أو وضع العوائق في سبيل التنفيذ ولو كان ذلك في شكل إجراء قضائي لم يتخذ المدين المحجوز عليه إلا ليستر وراء القانون في اقرار جريمته إذ استصدر الطامن الأمر على عريضة رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٤ بنقل المحجوزات إلى منزل وأعلن الدائن الحاجز بهذا العنوان وثبت من الإعلان الذي أجراه المحضر في يوم ١٩٧٤/١٢/٤ بأن العنوان — الذي نقلت إليه المحجوزات — لا وجود له على الطبيعة فإن تحايل الطامن باتخاذ هذا الإجراء لم يكن الغرض منه إلا عرقلة التنفيذ على المحجوزات وضباع حق الدائن الحاجز ويكون ما أثاره الطامن بشأن عدم علمه باليوم المحدد للبيع غير صديد . لما كان ما تقدم فإن الطامن برمه يكون على غير أساس متجنا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزبي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، صلاح محمد نصار ، وحسن جمعة الكنتاني ، حسن كامل حيتي ، وصفوت  
خالد مؤمن .

( ٢٠٣ )

الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٩٩ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .  
نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . قتل خطأ .

حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أى دليل يرتاح إليه . ما لم يقيد  
القانون بدليل معين .

اطمئنان المحكمة إلى ما بان لها من الاطلاع على دفتر الوفيات بالجلسة عن إصابات  
الجنح عليه التي تسببت في وفاته والتفتاتها عما أثبتته النيابة على خلاف ذلك في هذا  
في هذا الخصوص . لا عيب .

العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقذاح القاضي واطمئنانه إلى الأدلة  
المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه  
من أى مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح  
مصادقته في شيء من ذلك ، إلا إذا قيد القانون بدليل معين يخص عليه ، لما  
كان ذلك ، فإن لا محل لتعيب الحكم إن هو اطمأن إلى ما تبينه المحكمة  
من اطلاعها على دفتر الوفيات بالجلسة والتفتت عما دونته النيابة في هذا الخصوص  
ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن (أولا) تسبب خطأ في موت ... ..  
 وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارته بسرعة لم يتمكن معه  
 من إيقافها أو الانحراف بها يسارا عند ما تبين وقوف سيارة المجنى عليه بأقصى  
 يمين الطريق فاصطدم بها مما أدى إلى إصابة المجنى عليه بالإصابات  
 المميتة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . (ثانيا) قاد سيارة بحالة تعرض حياة  
 الأشخاص والأموال للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات  
 وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم وصاحب السيارة بصحته مسئولاً  
 عن الحقوق المدنية بمبلغ أربعة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومكنا جنح  
 أبو حمصر الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة أشهر  
 مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات أوقف التنفيذ وفي الدوى المدنية بإحالتها  
 إلى المحكمة المدنية المختصة . فاستأنف . ومكة دمنهور الابتدائية - هيئة  
 استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه  
 وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض  
 ومكة النقض قضت في ١٣ يونيو سنة ١٩٧٩ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع  
 بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى مكة دمنهور الابتدائية لتحكم فيها  
 من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومكة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية  
 أخرى - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد  
 الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

حيث ان الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بأدائه بجريمتي  
 القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر قد انطوى  
 على خطأ في الاستناد وفساد في الاستدلال ذلك أنه أطرح دفع الطاعن بانتفاء  
 رابطة السببية بمقولة أنه ثبت بقرار الوفيات حدوث إصابات بالمجنى عليه مع أنه  
 ثبت من اطلاع النيابة على هذا البقر أن الوفاة تعزى لهبوط في القلب وتصلب  
 في الشرايين .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين حوافزة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم لخطر اللذين دان الطامن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لبيان إصابات المجنى عليه ودلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابات وبين وفاة المجنى عليه امتنادا إلى دليل في بقوله " وحيث أنه ثبت من الاطلاع على دفتر قيد الوفيات بمكتب صحة أبو حمص الذي أمرت المحكمة بضمه أن المجنى عليه وجد مصابا بكسور متعددة بنظام الفخذين والحوض وتزيف داخلي بالأعضاء وأن الوفاة نشأت من صدمة مصيبة شديدة نتجة لتلك الكسور كما تضحنت الأوراق صورة التقرير الطبي الذي وقع على المجنى عليه أثر الحادث وثابت به أن تلك الإصابات نتيجة مصادمة سيارة وكان ما أورده الحكم نقلا عن دفتر الوفيات هو ما طالعه المحكمة بنفسها من هذا الدفتر على ما يبين من محضر جلسة ١٩٧٨/١٠/١١ الاستئنافية ، لما كان ذلك وكانت المرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحكمة ولا يصح معه دونه في شيء من ذلك ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، فإنه لا محل لتعيب الحكم أن هو اطمأن إلى ما تبينته المحكمة من اطلاعها على دفتر الوفيات بالجلسة والتفتت عما دونته النيابة في هذا الخصوص ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه ، وضرعا .

## جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :  
الدكتور أحمد رنعت خفاجي ؛ ومحمد أحمد حماد ؛ وراغب عبد الظاهر ؛ ومحمد مدوح سالم .

( ٢٠٤ )

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٩٩ القضائية

( ١ - ٣ ) إصابة خطأ . محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير الدليل " .  
خطأ . رابطة السببية . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه . تسبب  
معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما يقبل منها " .

( ١ ) جواز أن يكون الخطأ المسبب للحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه  
خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما لم يترتب عليه نفي  
أركان الجريمة .

( ٢ ) إغفال الحكم استظهار سلوك المتهم وقت الحادث وما إذا كانت  
الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها أم لا . وهي حيثته  
وحذره وإمكانية تلافيه للحادث وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية  
واكتفاؤه تدليلاً على الخطأ بقوله إن سرعة وقوع السيارة قيادة المتهم يتلزم  
معه انقلابها في المنحنيات . دون سند . ومع أن ذلك ليس من العلم العام .  
يعيب الحكم .

( ٣ ) إغفال الحكم الرد على ما جاء بالمعينة من ترك السيارة آثاراً فرامل  
على يسار الطريق طولها ٢٢ متراً . واعتراف المتهم بخطئه . قصور .



١ - من المقرراته يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه . فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة . وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالمعرفة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيلة الكافية التي كان في مقدوره إنجازها ومدى العناية . والحذر اللذين كانا في مكتته بذلها والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية وإنما اتخذ الحكم دليلا من أن سرعة هذا النوع من السيارات يتلزم معه انقلابها في المنحنيات وهو ما لا استدله من الأوراق ولا تعتبر من المعلومات العامة التي تنفي قضاء القاضي بعلمه " من ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا " .

٣ - إن إغفال الحكم الرد على ما أفصحت به المعاينة من أن السيارة تركت خلفها آثار فرامل طولها ٢٢ متر على يسار الطريق ، وما أسند إلى المطعون ضده بحضر ضبط الواقعة من إقراره بخطئه . يعيب الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ( أولا ) تسبب خطأ في وفاة ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة خطيرة فعدم المجنى عليه وأحدث إصابته المميتة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . (ثانيا) قاد سيارة بحالة خطيرة ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات ومواد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ . وادعى ... .. مدينا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح مركز شين الكوم قضت بحضوره

عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٤ من قانون العقوبات بحسب المتهم ستة أشهر عما أسند إليه وكفالة خمسمائة قرش وإلزامه بأن يؤدي للدعي بالحق المدني واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت وإلزامه بمصاريف الدعوى المدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف ، ومحكمة شين الكوم الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع ( أ ) في الدعوى الجنائية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . ( ب ) في الدعوى المدنية برفضها وألزمت رافعا المصاريف ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فظعن الأستاذ .. .. من المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن — المدعى بالحق المدني — على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة القتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والإخلال بحقوق الدفاع ، ذلك بأنه أقام قضاؤه على أن السيارة قيادة المطعون ضده لم تكن مصروعة إذ لم تنقلب حين الحادث معللا ذلك بأنها من نوع ” بيجو ” وهو ينقلب عند المصرة في المنحنيات مع أن ظروف الحادث ومادياته تؤكد نقيض ذلك كما انتهى الحكم إلى أن الحادث كان نتيجة خطأ المجنى عليه دون أن يستظهر أن هذا الخطأ ينفي خطأ المتهم أو يجبه هذا وقد أغفل الحكم اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة كل ذلك يعيبه بما يوجب نقضه .

حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية تأسيسا على قوله أنه ” جاء على لسان بعض الشهود ” أن المتهم كان مصروعا فان هذا القول جاء مصروعا إذ لم يحدد السرعة التي كان يسير عليها المتهم يضاف إلى ذلك أن المصرة في مكان الحادث تؤدي إلى انقلاب السيارة خاصة وأنها من نوع ” بيجو ” كثيرة الانقلاب عند السرعة في المنحنيات وهو ما لم يحدث بالنسبة لهذه السيارة وإذا انتهت المحكمة إلى القول بأن المتهم لم يكن مصروعا فلأنها

تري أن المجنى عليه ظهر بجأة أمام قائد السيارة وليس في مقدور المتهم والحال هذه أن يتقاضي وقوع الحادث إذ أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه إذ كان يتعين عليه قبل عبوره الطريق حالة ركوبه الدراجة أو خروجه بها من طريق فرعى إلى طريق رئيس أن يتأكد من خلو الطريق من السيارات المارة به خاصة وقد قرر الحاضر مع المدعى بالحق المدني أن الطريق الفرعى الذي خرج منه المجنى عليه منخفض عن الطريق الرئيسي ، ومن ثم كان يتعين على المجنى عليه والحال هذه تهمة مبررة عند خروجه من ذلك الطريق المنخفض إلى الطريق الرئيسي إذ لن يتأتى لقائد السيارات القادمة بالطريق الرئيسي المرحوف مشاهدة الخارج من هذا الطريق في وقت وظرف مناسب كي يتمكن من تقاضي أية مفاجآت ويتأكد من خلو الطريق وقد بذل المتهم ما في وسعه لتفادي الحادث على نحو ما سلف فقد وقع الحادث رغمًا عنه ، ومن ثم فإن الحادث قد وقع بسبب خطأ المجنى عليه الذي بلغ من الجسامة درجة استغرقت خطأ المتهم كما أن خطأ المجنى عليه رابط بالسببية إذ أن خطأ كاف بذاته لوقوع الحادث والنتيجة التي نجت عنها والذي لولاه ما وقع الحادث ، لما كان ذلك . . وكان يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر وكان الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم — لما كان ذلك — وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية ملوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة وما إذا كانت الظروف والملايسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة يستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كلنا في مكتبته بذلهما والقدرة على تلاقى الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية وإنما اتخذ الحكم دليله من أن سرعة هذا النوع من السيارات يتلزم معها انقلابها في المنعيات



وهو ما لا سند له من الأوراق ولا يعتبر من المعلومات العامة التي تنفي قضاء القاضي بحكمه كما أغفل الحكم في ذات الوقت الرد على ما أفصحت به المعاينة من أن السيارة تركت خلفها آثار فرامل طولها ٢٢ متر على يسار الطريق ، وما استند إلى المطعون ضده بمحضر ضبط الواقعة من إقراره بخطئه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبعمدية وخلا حكمها من عيوب التسبيب . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الحبيب نائب رئيس المحكمة ومضوية للسادة  
المستشارين : دكتور أحمد رفعت خفاجي ، ومحمد أحمد - دى ، وإبراهيم رضوان ،  
حداغب عبد القاهر .

( ٢٠٥ )

الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٩٩ اتقضائية

نقض . " المصلحة في العامن " . " أبواب الطعن . مالا يقبل منها " .  
نيابة عامة . طعن . " المصلحة في العامن " .

حق النيابة العامة في الطعن رهن بتوافر المصلحة لها أو للحكوم عليه . إنعدام  
مصلحتها في السعى على الحكم تعويله على ضرورة التحقيقات ما دامت لاتدعى خلافا  
بينها وبين الأصل .

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو المصلحة في الطعن هي خصم  
عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العام وتدعى في تحقيق موجبات  
القانون إلا أنها تنبذ في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام  
ولا للحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق  
عليها من أن المصلحة أساس الدعوى — لما كان ذلك ، وكانت الطامنة —  
النيابة العامة — لاتذهب في أسباب طعنها إلى أن هناك ثمة خلاف بين ماسطرته  
أصل التحقيقات ومصدرتها المندوخة بصفة عامة ، ولا بين ماحصله منها الحكم  
وعول عليه بصفة خاصة ، كما خلا منعا ما من رمى استدلالات الحكم لقضائه

براءة المـطـعون ضـده بمـا يشـوبه فإن ممـا تـثيره الطـاعنة فيـما سـلف — وقد انـحسر  
عن الحـكم خطـا التحصـيل وخطـا التـدليل — لا يـعدو أن يـكون قائـمـا وقاصـرا على  
مصلحة نظرية بـحـثه لا جدوى منها فلا يـؤيـه بها ويـكون الطـعن غير مقبول لانعدام  
المصلحة فيه .

## الوقائع

اتـهمت النيابة العامة المـطـعون ضـده بأنه : ضـرب عمدا .. بحجر بازلت  
في رأسها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصد  
من ذلك قـتلا ولكن الضـرب أفضى إلى موتها ، وطلبت إلى مستشار الإحالة  
إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيـد والوصف الواردين بقرار الاتهام ،  
فقرر ذلك وادعى .. مدنيا قبل المـتهم بمبلغ قرش صاغ على تهـيـل التعويض  
المؤقت ، ومحكمة جنايات المنصورة قضت غيابيا عملا بنص المادة ١/٣٠٤  
من قانون الإجراءات الجنائية براءة .. مما أئند إليه ورفض الدعوى  
المدنية وإلزام رافعها المـصـروفات . فطعنـت النيابة العامة في هذا الحـكم بطريق  
التقضى .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحـكم المـطـعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المـطـعون  
ضـده من تهمة الضـرب المميت قد شابه بطلان في الإجراءات أثر في الحـكم ذلك  
بان المحكمة قد هـولت في قضائها على ما حصلته من معالجة المـصـورة المـدسوخة من تحقيقات  
الدعوى دون ان يطلع على أصلها الذى كان قد أرسل إلى مصلحة الطب الشرعى  
ودون ان يجرى هى تحقيقها بنفسها ، الأمر الذى يعيب الحـكم بما يوجب  
تقضيه .



وحيث إن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن  
 هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العام وتسمى في تحقيق  
 موجبات القانون إلا أنها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة  
 اتهام ولا للحكم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة  
 المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى — لما كان ذلك ، وكانت الطاعة —  
 النيابة العامة لا تذهب في أسباب طعنها إلى أن هناك ثمة خلاف بين ما سطرته أصل  
 للتحقيقات وصورتها المدسوخة بصفة عامة ، ولا بين ما حصله منها الحكم ومول  
 عليه بصفة خاصة ، كما خلا منها ما من رمى استدلال الحكم لقضائه براءة المطعون  
 ضده مما يشوبه ، فإن ما تثيره الطاعة فيما سلف — وقد انحسر عن الحكم خطأ  
 التعميل وخطأ التدليل — لا يبعد أن يكون قسماً وقاصراً على مصلحة نظرية  
 بحجة لا جدوى منها فلا يؤثر بها ويكون الطعن غير مقبول لانعدام المصلحة فيه  
 فيتمين رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار همام الزيني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
صلاح نصار ، وحسن جمعة ، ومحمد عبد الخالق الناصي ، وحسين كامل حنفي .

( ٢٠٦ )

### الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . تفتيش . "التفتيش باذن" .  
حكم . "تسييبه . تسبيب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها" . مواد مخدرة .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .  
عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .

صدور الإذن بالتفتيش . إسقاطا إلى ما جاء بالتحريات من اتهامات منهم  
بالمخدرات والاحتفاظ بها في مسكنه . الادعاء بأن الإذن صدر عن جريمة  
مستقبلية . غير صحيح .

( ٢ ) مأمورو الضبط القضائي . تفتيش . "التفتيش باذن" . "تنفيذه" .  
جريمة . "الكشف عنها" .

طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة إلى مأموري الضبط المأذون له .  
تكليف الضابط أحد المرشدين لاستدراج المتهم خارج مسكنه بحجة شراء  
مخدر منه . توصلا إلى ضبط المخدر معه . الدفع بوقوع الجريمة نتيجة تخريض .  
غير صحيح .

( ٣ ) إثبات . "معاينة" . حكم . "تسييبه . تسبيب غير معيب" .  
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . نقض . "أسباب الطعن .  
ما لا يقبل منها" .

حق المحكمة متى وضحت الواقعة لديها . أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع . أن تعرض عنه . مع بيان العلة .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب معاينة لا يتجه إلى نفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله .

تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالإدانة . استنادا إلى الأدلة القائمة في الدعوى .

١ - من المقرر تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإذا كانت المحكمة قد اقتضت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن ، فإنه لا مغيب عليها فيما ارتأته لتسوية بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدونته أن النقيب .. .. قد أصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحتفظ بها معه وبمسكنه ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مفارقتها لا لضبط جريمة مستقبله أو محتملة . وإذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وأيس من جريمة مستقبله فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان التفتيش لوقوع الجريمة نتيجة تهريض ورد عليه بقوله " أنه وإن كان هذا الدفاع لم يبدئه أمام هذه الهيئة مما يعد أنه لا يتمسك به ، فإنه بدروه دفع غير سليم ذلك أنه لا يقبل القول أن تدخل الضابط لعقد صفقة مع تاجر مخدرات بالاستعانة بمُرشد أن ذلك يعد خلقا لجريمة الاتجار في المخدرات أنه إذا ما كان تاجر المخدرات يمارس تجارته ووجد الضابط الاستعانة بمُرشد لعقد الصفقة معه ليمكن من ضبطه نظرا لشدة حرصه فإن ذلك لا يعد تهريضا وخلقاً للجريمة مما يجعل هذا الدفع بدووه



ظاهر الفساد". وكان ما أورده الحكم فيما تقدم فضلا عن أنه لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، فإنه صحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن لما هو مقرر من أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية ماذونا به قانونا بطريقة إجرائه متروكة لראى القائم به ومن ثم فلا تريب على الضابط إن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد المرشدين لاستدراج المتهم إلى خارج مسكنه بحجة شراء مادة مخدرة منه .

٣ - من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدهوى لها أن تعرض من ذلك مع بيان العسلة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب إجراء معاينة لمكان الضبط لإثبات استعالة اختفاء شاهد الإثبات وراء أشجار الحديقة واطرحه بقوله " .. فإنه كذلك طلب غير مجد ذلك أن الضابط رقه - قرر أنه كان يقف بين أشجار الحديقة المجاورة للطريق الزراعى متغاهرا بقراءة جريدة ، فإن وضع الضابط على هذا النحو سواء أ كان يقف بالطريق العام المطروق بالمسارة أو يقف بحديقة غير مسورة متأخمة للطريق العام لا يخلوان من وجود اشخاص بها في أى وقت من النهار أو الليل وسواء كانت الاشجار جذوعها مرتفعة أو غير ذلك فإن منهم رهوأت في الطريق الزراعى لا يمكنه أن يشك في وجود شخص أو اشخاص على الصورة التى جاءت على لسان الضابط ولا يمكنه ان يفتن إلى تخصيص الضابط للشاهد والتحقق منه إلا بعد أن يكون على مسافة يمكن للضابط فيها من ضبطه ولا يثير المتهم شهادة شخص في هذين المكنين المطروقين من بعد الامر الذى يجعل هذا الطلب كذلك جديرا بالرفض " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم خيا تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة ، وكان هذا للدفاع لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الأدلة التى امامت إليها المحكمة ويعتبر دفاعا حوضويا لا تلزم المحكمة بأجابته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

## الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً (أنبونا) في غير الأحوال الممصرح بها قانوناً . وطأبت إلى مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاينة طابعاً لمواد الاتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ / ١ و ٢ و ٢ / ٢٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتفريره ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة فعلم المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق القضاة الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد والإخلال بحق الدفاع بذلك أنه قضى بإدانته عن جريمة إحرار مخدر بقصد الاتجار على الرغم من بطلان إذن التفتيش لصدوره بناءً على تحريات غير صحيحة وعن جريمة مستقلة ، كما أطرح الدفع ببطلان التفتيش أوقوع الفعل بناءً على تحريض الشرطة بقوله — على خلاف الثابت بالأوراق — أن الطاعن لم يتمسك بهذا الدفع . كذلك التفت عن طلب الطاعن إجراء معاينة لمكان الحادث ، وسماع الشهود الذين رافقوا الضابط وحضروا واقعة الضبط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحرار المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإذا كانت المحكمة قد انتعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن فإنه لا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن التفتيش .. قد استصدر



الإذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة  
و يحتفظ بها معه ويمسكته ، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة  
تحقق وقوعها من مقارنها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة . وإذا انتهى إلى أن  
الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه  
وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما ينهيه  
الطاعن في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون  
فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش اوقع الجريمة نتيجة تحريض ورد عليه  
بقوله : " إنه وإن كان هذا الدفاع لم يبدأ أمام هذه الهيئة مما يدانه لا يتمتع  
به ، فإنه بدوره دفع غير سليم ذلك أنه لا يقبل القول أن تدخل الضابط لعقد  
صفقة مع تاجر مخدرات بالاستعانة بمُرشد أن ذلك يعد خلقا لجريمة الاتجار  
في المخدر إذ أنه إذا ما كان تاجر المخدرات يمارس تجارته ووجد الضابط  
الاستعانة بمُرشد لعقد الصفقة مع تمكن من ضبطه نظرا لشدة حرصه فإن ذلك  
لا يعد تحريضا وخافا للجريمة مما يجعل هذا الدفع بدوره ظاهرا للفساد . وكان  
ما أورده الحكم فيما تقدم فضلا عن أنه لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، فإنه صحيح  
في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن لما هو مقرر من أنه متى كان  
التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا بطريقة إجرائية  
متروكة لرأي القائم به ومن ثم فلا تريب على الضابط إذ هو رأى في سبيل تحقيق  
الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد المرشدين لاستدراج المتهم إلى خارج  
مسكنه بجهة شراء مادة مخدرة منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض  
للدفاع الطاعن في شأن طالب إجراء معاملة لمكان الضبط لإثبات استعانة اختفاء  
شاهد الإثبات وراء أشجار الحديفة وأطرحه بقوله : " فإنه كذلك طالب غير  
مجد ذلك أن الضابط وقد قرر أنه كان ينفذ بين أشجار الحديفة المجاورة للطريق  
الزراعي متظاهرا بقراءة جريدة ، فإن وضع الضابط على هذا النحو وراء أشجار  
الحديفة بالطريق العام المطروق بالمسيرة أو يقف بحديقة غير مسورة متاخمة للطريق  
العام لا يخلو من وجود أشخاص بها في أي وقت من النهار أو الليل وسواء  
كانت الأشجار جذوعها مرتفعة أو غير ذلك فإن المتهم وهو آت في الطريق  
الزراعي لا يمكنه أن ينسك في وجود شخص أو أشخاص على الصورة التي جاءت على  
لسان الضابط ولا يمكنه أن يظن إلى شخصية الضابط الشاهد والتحقق منه إلا بعد أن يكون



على مسافة يمكن للضابط فيها من ضبطه ولا يثير المتهم. شاهدة فحصر في هذين المكانين المطروقين من بعد الامر الذي يجعل هذا الطلب كذلك جديرا بالرفض .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضعت لدى المحكمة أو كاد الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع في الدعوى فلها أن ترفض من ذلك مع بيان العلة . وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به إطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة ، وكان هذا الدفاع لا يتجلى إلى نقي القبل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة بل كان المنعوض به إثارة الشبهة في الأدلة التي الهأت إليها المحكمة و يعتبر دفاعا موضوعيا لا تنزى المحكمة بإجابته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له عمل . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن اختتم مرافقته بطلب البراءة واحتياطيا تحقيق الدفاع الذي سبق عرضا بهذه الجلسة والجلسات السابقة ، كما بين من مطالعة المفردات المنضمة أن المحكمة في إحدى جلسات المحاكمة الغيابية أمرت — استجابة لطلب الطاعن — بإعلان الشهود الذين رافقوا الضابط وقت الضبط وضم دفتر الأحوال ثم اطاعت في جلسة تالية على دفتر الأحوال في حضور المتهم والدافع عنه وأثبت أنه لم يدون به سوى اسم الضابط قرين البندين الخاصين بقيام الضابط وعودته بالنسبة لواقعة ضبط الطاعن .

وسألت الضابط — شاهد الإجابات — في جلسة أخرى حيث قرر أنه لا يتذكر أسماء أفراد القوة الذين رافقوه وقت الضبط وأن دورهم اقتصر على المحافظة على الأمن . لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم بشأن طلب سماع الشهود إلا أنه استعمال عليها تحقيق هذا الطلب — وبعدم استدلالها عليهم ، وكان الطاعن لا يدعى معرفتهم فإنه لا تريب على المحكمة إن هي نصحت في الدعوى دون سماعهم . ولا تكون قد أخطأت في الإجراءات أو أخطت بحق الطاعن في الدفاع . إذ أن من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت . لما كان ما تقدم .

فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضله .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزيني ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : صلاح نصار ، وحسن جمعة ، ومحمد عبد الخالق النادى ، وجنين كامل حنفى .

( ٢٠٧ )

الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٩ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " . نقض . " أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " . مواد مخدرة .

القضاء بالبراءة للشك . حده . الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلو  
الحكم من عيوب التسبیب .

تبرئة المتهم تأسيساً على عدم جدية التحريات لاختلاف عنوان مسكن المتهم  
ثبتت ببطاقته من ذلك الوارد بمحضر التحريات . دون استجلاء لحقيقة هذا  
الخلاف . قصور .

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت  
في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الإثبات وأن ملاك الأمر  
يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه . غير أن ذلك مشروط بأن يشمل  
الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت  
التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها  
في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك — وكان  
الحكم قد استدل على عدم صحة التحريات وأحوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا  
بالاستدلال وتجاوز الانتضاء العقلي والمنطقي . فإنه يكون ممياً بما يوجب  
تقصيره والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين (أفيونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها . ببراءة المتهم مما هو مذكور إليه والمصادرة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## الحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه التصور والفساد في الاستدلال وخالف الثابت بالأوراق؛ ذلك بأنه أمس قضاءه على مجرد ما قاله من أن عنوان مسكن المطعون ضده الذي ذكره في جلسة المحاكمة والمثبت ببطاقته العائلية التي قدمها الدفاع عنه بالجلسة يختلف عن عنوان المسكن الذي حددته التحريات بأنه مسكن المطعون ضده؛ مع أن ذلك لا يؤدي إلى عدم جدية التحريات ولا يفيد بذاته أن المسكن المحدد بها ليس مسكن المطعون ضده، بل يصح في العقل أن المطعون ضده قد غير محل إقامته دون إثباته ببطاقته العائلية أو أن تكون الحارة الكائن بها المسكن تحمل اسمين أحدهما قديم والآخر حديث .

وحيث إن الحكم المطعون ، فيه حصل واقعة الدعوى طبقا لتصوير الاتهام لها بما مؤداه أن تحريات الذئيب .. .. ضابط مباحث قسم الساحل دلته على أن المطعون ضده يحوز المواد المخدرة فاستصدر إذن من النيابة الساعة ١٢ و٥٥ دقيقة مساء يوم ١٨/٩/١٩٧٤ بضبطه وتفتيش مسكنه ، وتوجه في ذات اليوم حوالى الساعة ٢ و٣٥ دقيقة مساء إلى شارع .. .. لتنفيذ الإذن لضبط المطعون ضده . وبتفتيشه ضبط معه في جيب جلبابه العلوي لثاقتين إحداهما تحوى قطعة حشيش والآخرى أفيون وثبت ذلك من تقرير معامل الطب الشرعى ، وأذكر المطعون ضده ما نسب إليه أمام النيابة مقررا أنه قبض عليه بمعرفة شرطين مبرزين حوالى الساعة ١٢ ظهر يوم الحادث في شارع .. .. ثم اقتيد إلى التعذيب المذكور .



ويرد الحكم قضاء بالبراءة بقوله : " أنه لما كان المستفاد من أقوال الضابط المذكور في تحقيق النيابة .. ترى المحكمة لذلك — سيما وقد ثبت من مطالعة بطاقة المتهم أن إقامته في مكان آخر خلاف ذلك المسكن المبين في المحضر الذي حضره لاستصدار الإذن مما يرشح لعدم جدية التحريات — أن الواقعة المنسوبة إلى المتهم دون مستوى الجزم واليقين ويتمين لذلك القضاء ببراءته فيها " .

ولما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الإذن لابتنائه على تحريات غير جدية لأن الضابط انتقل إلى مسكن المطعون ضده المحدد بالتحريات والإذن (المتزل رقم ٨ حارة الطبلاوى قسم الساحل) والمطعون ضده يقيم مسكنه محطة إبراهيم رضوان وقدم بطاقة الطاعن العائلية الثابت بها أنه يقيم في المسكن الأخير، وقدم أيضاً — مفاد إيجار المسكن المذكور — ورخ أول مارس سنة ١٩٦٤ — لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم أنه ليس هناك ما يدل على أن المسكن المحدد بالتحريات و"صادر بشأنه الإذن ليس مسكن المطعون ضده ، فإن ما ذكره الحكم لا يكفي أن يستخلص منه في جملة عدم جدية التحريات استناداً إلى أنها انصبت على مسكن آخر غير المسكن الذي يقيم فيه المطعون ضده ، وكان مجرد الخلاف في عنوان السكن بين ما ورد بطاقة المطعون ضده العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدي بطريق اللزوم العقل إلى عدم صحتها ، بل قد يصح في العقل أن يكون سبب هذا الخلاف راجعاً إلى أن المطعون ضده قد غير محل إقامته دون إثباته ببطاقته العائلية أو أن الحارة الكائنة بها المسكن تحمل اسمين أحدهما قديم والآخر حديث ، مما كان يقتضي من المحكمة أن تجري تحقيقاً تستجلي به حقيقة الأمر وصولاً إلى تعرف هذه الحقيقة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الإثبات وأن ملك الأمر يرجع إلى وجدان القاضي حتماً بطعن إليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يتحمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت لدعوى وأحاطت بغروفيها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التي تستند إليها في قضائها من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان الحكم قد استدل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الاقتضاء العقل والمنطقي ، فلا يكون صحيحاً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة المشار إليها  
أحمد فؤاد جنتي ، ومحمد علي راقب ، وأحمد محمود ميكل ، وميمر ناجي .

( ٢٠٨ )

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٩ القضائية

إثبات . " بوجه عام " . حكم . " تسببه . تسبب غير موجب " . نقض .  
" أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

كفاية الشك في التهمة سنداً للقضاء بالبراءة . متى كان ذلك عن بصر وبصيرة .

تقدير الدليل موضوعي . عدم الادعاء بصدور اعتراف من المظنون ضده  
مستقل عن أقوال الضابط التي اطرحته . النعي على الحكم باغفال اعتراف المتهم .  
في هذه الحالة . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام النقض .

لما كانت يكتفي في المحاكمة الجنائية أن يشكك القاضي في صحة  
إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى  
ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى  
عن بصر وبصيرة ، وكان البين من الحكم المظنون فيه أنه بعد أن بين واقعة  
الدعوى وعرض لأدلة الثبوت فيها مما يكشف عن تمحيصه لما والا حاطة  
بظروفها وبأدلة الاتهام فيها ، خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المظنون ضده  
عمل شك للأسباب السائفة التي أوردتها والتي أنصح بها عن عدم اطمئنان  
المحكمة لأقوال الضابط شاهداً للإثبات بما فيها ما أسنده الضابط إلى المظنون ضده  
من اعتراف شغوي له ، وإذا كانت الطاعة لا تدعى في وجه الطعن بصدور  
اعتراف من المظنون ضده في أية مرحلة من مراحل التحقيق مستقل عن أقوال

الضابط التي أطرحتها المحكمة لعدم ثقتها فيها ، فإن ما تثيره الطائفة في طعنها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المظنون ضده بأنه حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً ( حشيشاً ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من المستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود الواردة في الواردين بتقرير الاتهام . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة نظمت حضورياً براءة المتهم ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فقامت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى إلى الحكم المظنون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المظنون ضده من تهمة حيازة المخدر المسندة إليه قد شابه تصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أغفل اعتراف المظنون ضده في محضر ضبط الواقعة بحيازته للمخدر المضبوط ، وما أسفرت عنه التحريات من اتجاره في المواد المخدرة ، وأسس قضاءه على شيوع حيازة المخدر بينه وبين ذويه المقيمين معه دون إجراء تحقيق لاستجلاء وجه الحقيقة في هذا الشأن ، مما يجيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المظنون فيه يعد أن بين واقعة الدهوى وأدلة الاتهام التي ساقها سلطة الاتهام بما في ذلك أقوال الضابط شاهد الإثبات وما أثبتته بمحضر الضبط من اعتراف المظنون ضده له بحيازة المخدر المضبوط بقصد الاتجار ، أشار إلى إنكار المظنون ضده للاتهام في تحقيق النيابة وبالجاسة ، وما ثبت للمحكمة من الاطلاع على بطاقته العائلية من وجود زوجة وأولاد له وبرر قضاءه



بالبراعة بقوله : "وحيث إنه وقد ثبت من بطاقة الاتهام العائلية أنه متزوج وله عدد من الأولاد فإن تهمة حيازة المواد المخدرة المضبوطة تكون قد شاعت بينه وبين زوجته وأولاده الأمر الذي لا يمكن معه الجزم بأن الاتهام هو الحائز وحده دون غيره حتى يمكن نسبة تهمة حيازة المخدر إليه وحده . ومن ثم فإن وجدان المحكمة لا يطمئن إلى ما شهد به الرائد .. من قوة أقدم مكافأة المخدرات بالقاهرة من نسبة حيازة المخدرات للاتهم بالذات دون غيره ، ومن ثم فقد تبينت براءة الاتهم مما أسند إليه عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ ، ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى الاتهم لكي يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأدلة الثبوت فيها مما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها وبأدلة الاتهام فيها ، مخلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب السائغة التي أرودها والتي أفصح بها عن عدم اطمئنان المحكمة لأقوال الضابط [ شاهد الإنبات بما فيها ما أسنده الضابط إلى المطعون ضده من اعتراف شفوي له ، وإذا كانت الطاعة لا تدعى في وجه الطعن بصدور اعتراف من المطعون ضده في أية مرحلة من مراحل التحقيق مستعمل عن أقوال الضابط التي أطرحتها المحكمة لعدم ثقتها فيها ، فإن ما نثيره الطاعة في طعننا لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفنعه موضوعاً .

## جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار حسن علي المغرب نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين : مصطفى جبول مرصى ، وفوزي المملوك ، وفوزي أحمد ، وماتم لراعه .

( ٢٠٩ )

### الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٩ القضائية

تزوير . " تزوير الأوراق الرسمية " . اشتراك . جريمة . " أركان الجريمة " .  
نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " . أسباب الطعن .  
ما يقبل منها " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " .

تغيير الحقيقة بطريق النفس . باحدى الوسائل المحددة قانونا كفايته لتحقيق  
جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . حدوث ضرر لشخص معين . غير لازم .  
حالة ذلك ؟

التمسعى باسم غير حقيقى فى محضر رسمى — ودا محاضر التحقيق — تزوير  
ولو كان الاسم المتعل لشخص غير حقيقى . مادام المحرر يصالح حجة فى إثبات  
شخصية من نسب إليه .

إستناد الحكم لإثبات المنهم من تهمة الاشتراك فى تزوير ورقة الفيش إلى أن الاسم  
الذى نسمى به فيها لشخص مجهول . خطأ فى تطبيق القانون .

من المقرر أن جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة  
بطريق النفس بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق  
شخصا بعينه لأن هذا التزوير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب  
عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وسجيتها فى نظر الجمهور وينتج

على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرم رسمي بعد تزويرا سواء أ كان الاسم المتعلق لشخص حقيقى معلوم أم كان اسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع ما دام المحرم صالحا لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه ، وليس من هذا القيل قيل تغير اسم منهم في محضر تحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة المتهم ثم أن هذا التغير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح

## الوقوع

أهملت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ بدائرة قسم المختره — محافظة الاسكندرية : اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو عامل البصحة بقسم الشرطة في ارتكاب تزوير في محرم رسمي هو ورقة فيشه المحكوم عليه حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بأن أقر أمامه على خلاف الحقيقة أنه يدعى .. .. فأنبت الموظف ذلك في الورقة ووقع هو عليها ببصمته باعتباره صاحب الاسم المتعلق فتحت الجريمة بناء على هذه المساعدة . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت غيابيا عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق القرض .. الخ .

## المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنهى كل الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الاشتراك في تزوير محرم رسمي هو ورقة الفيش بقوله أنه إذا تحمل اسما وهميا فإن فعله لا يترتب عليه تمة ضرر ويعد من ضروب الدفاع المباح — مع أن تغير الحقيقة في أوراق الفيش يعد تزويرا في محرم رسمي والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .



وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله وحيث إنه لما كان تغيير المتهم لاسم في محضر جمع الاستدالات المؤرخ ١٩٧٥/٩/٢٩ - المحرر بمعرفة النقيب ... .. بمناسبة اتهامه بسرقة وفي فيشة التشبيه لم يترتب عليه ضرر بالغير لما هو ثابت في محضر النقيب ... .. المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٣٠ من عدم وجود شخص بدائرة القسم يحمل الاسم المتعل ولا يوجد شخص بهذا الاسم تربطه صلة به ، وكان من المقرر أن تغيير المتهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يعد وحده تزويرا سواء أكان مصحوبا بامضاء أو غير مصحوب لأن هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ولأن هذا التغيير يعد من ضروب الدفاع المباح - فإنه يتعين القضاء ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . " لما كان ذلك وكان من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون واد لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبغي على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء أكان الاسم المتعل لشخص حقيق معلوم أم كان اسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع ما دام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه وليس من هذا القبيل تغيير اسم المتهم في محضر تحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ثم إن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الحكم أن المطعون ضده اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة الفيش الخاصة به بأن تسمى أمام هذا الموظف باسم آخر ووقع على تلك الورقة ببصمته باعتباره صاحب الاسم المتعل قُسمت الجريمة بناء على تلك المساعدة فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم توافر أركان جريمة التزوير تأسيسا على أن الاسم الذي اتهمه المطعون ضده هو اسم شخص غير معلوم ويعد ضربا من ضروب الدفاع المباح يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا العيب قد تجب المحكمة من بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة

## جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : الدكتور أحمد رفعت خفاجي ، محمد أحمد أحمدى ، وإبراهيم حسين رضوان ،  
ومحمد ممدوح سالم .

( ٢١٠ )

### الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٩٩ القضائية

( ١ ) عقوبة . " وقف تنفيذها " . مواد مخدرة . وقف تنفيذ . نقض .  
" حالات الطعن . الخطأ فى تطبيق القانون " . " نظره والحكم فيه " . قانون .

عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة لجريمة من جرائم القانون  
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على من سبق الحكم عليه فى إحدى جرائم هذا القانون .  
المادة ٤٦ من القانون المنقح .

( ٢ ) نقض . " نظر للطعن والحكم فيها " . محكمة النقض . " سلطتها " .  
كون العيب الذى شاب الحكم مقصورا على انحصار فى تطبيق القانون . أثره .  
وجوب تصحيح الخطأ بالحكم وفقا للقانون .

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠  
فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه  
" لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه  
فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون " وكان الثابت من الاطلاع على  
المقررات المفصلة تحقيرا لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للطعون ضد  
أوقفت بالأوراق قول نظر الدعوى ، وأنها تضمنت سبق الحكم عليه فى جنابة  
لإحرازه مواد مخدرة — بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ —

حالف الذكر - فإن المحكمة إذا انتهت في قضائها في الدعوى المسائلة إلى توقيع عقوبة  
الجنة على المطعون ضده من جريمة إحتراز جوهه مخدر في غير الأحوال المصرح بها  
قانونا التي دانت بها وفقا لأحكام ذلك القانون ، ما كان يجوز لها أن تأمر  
بإيقاف تنفيذ العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي  
كانت مطروحة أمامها أنه قد سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم التي نص عليها  
في القانون ذاته .

٢ - إذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون  
حل الواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى  
من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن  
أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم  
بمقتضى القانون .

## الوقائع

أهملت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز بقصد الاتجار جوهه مخدرا  
( حشيشا ) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة  
إحالة إلى محكمة الجنايات لمناقشته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ،  
فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورها عملا بمواد القانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ وللبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الموافق مع تطبيق المادة ١٧  
من قانون العقوبات بمحس المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبغرامة  
٥٠٠ ليرة جنية والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة  
ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق  
النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده  
بجريمة إحتراز مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وقضى



بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة اللتين أوقموا عليه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الثابت من صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أنه سبق الحكم بإدانتته بالتطبيق لأحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٠ لإحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار ومن ثم فلا يجوز المحكمة عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من ذات القانون أن تأمر بإيقاف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة في الجريمة التي دين المطعون ضده بها .

وحيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون "وكأن الثابت من الاطلاع على الأفراد المضمومة تحقيقات لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه حضورياً بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة قدرها ثلاثة آلاف جنيه لإحرازه مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ صائب الذكر — فإن المحكمة إذ انتهت في قضائها في الدعوى المسائلة إلى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده من جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً التي دانتها بها وفقاً لأحكام ذلك القانون ما كانت يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمامها — أنه سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم التي نص عليها القانون ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة فإنه يكون قد خالف القانون — وإذا كان العيب الذي شاب الحكم منصوصاً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتاً في الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من إيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة .

## جاسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

بإمارة السيد المستشار محمد عبد الواحد الديب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين ، والدكتور أحمد رفعت عفاي ، ومحمد أحمد حدي ، وراغب عبد القادر  
عبد الظاهر ، والدكتور كمال أنور .

( ٢١١ )

الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) إعلان . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . إستئناف .  
" نظره والحكم فيه " . إجراءات . " إجراءات المحاكمة " . تقض . " أسباب  
الطعن . ما لا يقبل منها " .

توقيع المعارض على التقرير بالمعارضة المحدد به تاريخ الجلسة يغنى  
عن إعلانه بها . كونه مجندا ليس لذاته عذرا يبرر تخلفه عن حضورها .

( ٢ ) إثبات . " بوجه عام " . مرور . رابطة لسببية . خطأ .  
حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . قتل خطأ . مسئولية جنائية .  
جريمة . " أركانها " .

الصرحة التي تصلح أساسا لسماعة الجنائية في جريمة القتل الخطأ .  
والإصابة الخطأ . مجاوزة الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور  
وزمانه ومكانه . تقدير توافر ذلك . موضوعي .

تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .

خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل الخطأ . ما دام لم يترتب عليه  
إلغاء أحد أركان الجريمة .

١ - إذا كان من المقرر أن توقيع المأرض على تقرير المعارضة المحدد به تاريخ الجلسة المعنية لنفاها بغير من إعلانه بها ، وأن من حق محكمة الموضوع ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبدى أمامها غير مؤيد بدليل كما أنها لا تقترن بمنحه أجلا لتقديم ما دام كان في استطاعته تجهيز دفاعه قبل مثوله أمامها ولم يبد هذا يحول دون ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن الطامن وقد قرر بشخصه بالمعارضة في الحكم النهائي الابتدائي وهو مجند ، فإن تجنيده لم يكن ليحول دون المثول بالجلسة المحددة لنفاها طالما أنه لم يقدم الدليل على أنه كان بوحده في ذات اليوم ، يكون سديدا ويكون النى عليه لذلك في غير محله .

٢ - من المقرر أن الممرعة التي تصالح أساما للسائلة الجنائية في جرمي القتل والإصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينسب من هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت ممرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية صراكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن يستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فإن ما ساقه الحكم المطعون فيه من خطأ الطامن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من انطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة وبين عدم استعماله آلة التنبيه وعدم صلاحية الفرامل للاستعمال فضلا عن عدم ملاحظته للطريق الأس الذي أدى إلى مدامسة المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وأن الطامن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف في الوقت المناسب وقبل المرور على رأسه ، يتوافر به



الخطأ في حق الطاعن ويحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، ويكون النقص عليه في هذا المحرور غير شديد .

٣ - لا ينال - من الحكم ما يشير الطاعن من أن خطأ المجنى عليه قد تسبب في وقوع الحادث ، إذ أن هذا الخطأ - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية من جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجمل المسئولية الجنائية بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلو المتهم من المسئولية ، مادام أن هذه الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن (أولا) تسبب من طريق الخطأ في قتل .. .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وردونه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يتأكد من خلو الطريق أمامه فاصطدم بالمجنى عليه فأحدث إصاباتا التي أودت بحياته . (ثانيا) قاد سيارة بدون رخصة قيادة . (ثالثا) قاد سيارة غير مستوفاة لشروط المانة والأمن . (رابعا) قاد سيارة بشالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . وطُلبت النيابة العامة معاقبته بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات ومواد قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . ومكة جنح دكرنس الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالات خمسة جنميات لإيقاف التنفيذ - من التهمة الأولى ، وتفريجه عشرة جنميات من التهمة الثانية ، ونعمدين قرشا من كل تهمة أخرى . فعارض ، وقضى في معارضته باختيارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومكة المصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت - ضرورة قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى - حبس المتهم ستة أشهر مع الشغل من التهم الأولى والثالثة والرابعة وتفريجه عشرة جنميات من التهمة الثانية . فاعترض المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن ما ينعم الطامن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل الخطأ قد شابه الفساد في الاستدلال والتهور في التفسير - ذلك بأن الطامن قد طالب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر مبارضته الابتدائية من جديد إذ أنه تخلف من - حضور جلسة الحكم باعتبارها - نأز لم تكن لأنه كان مجتهدا وقد رفض الحكم ذلك بما لا يسيغه ، كما هو في قضائه بالادانة على عدم استعمال الطامن للفرامل وعدم إطلاقه آلة التنبيه في حين أن صورة الحادث كما أثبتها الحكم هي أن العاقل المجنى عليه عبر الطريق بخفة أمامه بما ينفر رابطة السببية بين خطأ الطامن والتنبيه ، والتي لم يبدل الحكم على توافرها في حقه ، وهذا وذاك مما يوجب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأبيه والمكل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة القتل الخطأ التي دأب الطامن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ارتبا عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - في نطاق سلطاته التقديرية - قد خاص إلى أن الطامن قد قرر بشخصه بالمأرض في المحكمة الابتدائية وهو مجتهد ، فإن تجنيده لم يكن ليحول دون المنول بالجلسة المحددة لنظرها طالع أنه لم يقدم الدليل على أنه كان وحده في ذات اليوم ، وهو ما ينعين منه رفض دفاعه بطالب إلغاء الحكم الصادر فيها باعتبارها كاذ لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظره ، وأرضته من جديد ، وإذا كان من المقرر أن توقيع المأرض على تقرير المأرضة المحدد به تاريخ الجلسة المعينة لنظرها يعني من إعلانها بها ، وأن من حق محكمة الموضوع ألا تصدق دفاع المتهم الذي يبديه أما ما غير مؤيد بدليل ، كما أنها لا تلتزم بمنعه أجالا لتقديمه ، دام كاذ في استعاضته تجهيز دفاعه قبل قبوله أمامها ولم يبدع ذرا يحول دون ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم يكون سدينا ويكون النعى عليه لذلك في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر خطأ الطامن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من انطلاق السيارة قيادته بدرجة كبيرة ومن عدم استعماله آلة التنبيه ، وعدم صلاحية الفرامل للاستعمال

فضلا عن عدم ملاحظته للعائق - الأمر الذي أدى إلى مdahمة المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وأن الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف في الوقت المناسب وقبل المرور على رأسه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يارى في أن ما امتلعه وأورد بالحكم له أصله الثابت بالأوراق ، وكان من المقرر أن السرعة التي تصاح أماما للساعة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه لآبسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب من هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ ولا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ أو الضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بخير معقب عليها مادام تقديرها مائنا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وأنه يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فإن ما ادّاه الحكم المطعون فيه فيما سلف يتوافر به الخطأ في حق الطاعن وتحقيق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، فإنه لا ينال منه ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليه قد تسبب في وقوع الحادث ، إذ أن هذا الخطأ - بفرض قيامه - لا ينفي مسئولية الطاعن الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه ، لما هو مقرر من أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير - لا يخلل المتهم من المسئولية ، مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة . ولما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عثمان مهران الزيني نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة  
المستشارين ، صلاح محمد نصار ، ومن جهة الكتاتني ، محمد عبد الخالق النادى ، وحسين  
كامل حننى .

( ٢١٢ )

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٩٩ القضائية

حكم . " إيداعه " . " بطلان " . تقض . " ميعاد الطعن " . إمتداده .

عدم إيداع الحكم — واوكان صادرا بالبراءة — فى خلال ثلاثين يوما  
من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالاسبب للدعى المدنى عذرا ينشأ عنه إمتداد الأجل  
الذى حدده القانون للطعن بالنقض . حلة ذلك ؟ .

أحكام البراءة . لا تبطل لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها  
بالمسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية . معلقة بالقانون ١٠٧  
لسنة ١٩٦٢

التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات  
الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذى استثنى أحكام البراءة من البطلان  
المقرر فى حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية فى خلال ثلاثين يوما من النطق بها  
لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى  
الجنائية إذ أن مؤدى حلة التعديل وهى ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية  
للقانون ألا يضار التهم المحكوم ببراءته لسبب لادخل لإرادته فيه هو أن مراد  
المشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهى الخصم الوحيد فى الدعوى الجنائية  
عن الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه فى الميعاد المحدد قانونا ،

أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ۳۱۲ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون ومادون حصول التوقيع عليه ، لما كان ما تقدم فإنه كان من المتعين على الطاعنة وهي المدعية بالحقوق المدنية أن تحصل على الشهادة المثبتة لعدم حصول الإيداع بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم وقبل فوات الميعاد المقرر للطعن بالنقض وهو أربعون يوما وأن تبادر بالطعن وتقديم الأسباب تأميسا على هذه الشهادة في ذات الأجل ، أما وهي قد تجاوزت هذا الأجل في الأمور جميعا — في الحصول على الشهادة والتقارير بالطعن وتقديم الأسباب — ولم تقدم للحكمة دليلا على عذر المرض الذي ادعته في أسباب طعنها يبرر تجاوزها له ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعنة بالمصروفات المدنية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده الأول بأنه : ( أولا ) تسبب خطأ في موت ... .. وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر فصدم الحى عليه فحدثت به الإصابات الميئة بالنقرير للطبي والى أودت بحياته . ( ثانيا ) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص وأموالهم للخطر . وطلبت عقابه بالمادة ۱/۲۲۸ من قانون العقوبات والقانون ۴۴۹ لسنة ۱۹۵۹ المعدل ، وادعت ... .. والدته المحي عليه مدنيا قبل المتهم والمستول عن الحقوق المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح المنزلة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه والمستول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفع المدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة المنصورة الابتدائية ( هيئة استئنافية ) قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه

في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتعكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، ومحكمة المنصورة الابتدائية ( هيئة استئنافية أخرى ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت المدعية بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بإدانة المطعون ضده الأول وإلزامه بالتعويض والقضاء ببراءته على أساس عدم ثبوت الخطأ في حقه - وهو ما يتلزم منه الحكم برفض الدعوى المدنية ولولم ينص على ذلك في منطوق الحكم - ولم تقرر المدعية بالحقوق المدنية ( الطامنة ) بالطعن بالنقض في هذا الحكم إلا بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٧٩ ، كما لم يقدم أسباب الطعن إلا بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ متجاوزة بذلك - في الطعن وتقديم الأسباب الميعاد الذي حددته المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته الطامنة في مذكرة أسباب الطعن - من أنها لم تعلن بإيداع أسباب الحكم إلا بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٧٨ مما مفاده أنه كان يحق لها أن تربعص إعلانها بإيداع الحكم لتقرر بالطعن فيه بالنقض وتقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانها بالإيداع عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٧ مردودا بأن عدم إيداع الحكم ولو كان صادرا بالبراءة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للدعية بالحقوق المدنية هدرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حددته القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب إذ كان يسفها التمسك بهذا السبب وحده وجها لإبطال الحكم بشرط أن يتقدم به في الميعاد الذي ضربه القانون وهو أربعون يوما ، وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية



فلك بأن التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوما من النطق بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية إذ أن مؤدى حلة التعديل وهي ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون لا يضار الممنه المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لإرادته فيه ، هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي المحم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه ، لما كان ما تقدم فإنه كان من المنع على الطاعة وهي المدعية بالحقوق المدنية أن تحصل على الشهادة المثبتة لعدم حصول الإيداع بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم وقبل فوات الميعاد المقرر للطعن بالنقض وهو أربعون يوما وأن تبادر بالطعن وتقديم الأسباب تأسيسا على هذه الشهادة في ذات الأجل أما وهي قد تجاوزت هذا الأجل في الأمور جميعا — في الحصول على الشهادة والتقرير بالطعن وتقديم الأسباب — ولم تقدم للحكمة دليلا على عذر المرض الذي ادعته في أسباب طعنها يبرر تجاوزها له ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا مع معاداة الكفالة وإلزام الطاعة المصروفات المدنية .

## جاسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، ومضوية بالسادة  
المستشارين ، أحمد فؤاد جنته ، ومحمد علي رافب ، وجمال الدين منصور ،  
ومعبر ناجي .

(٢١٣)

الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ القضائية

- (١) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . استئناف . "نظره والحكم فيه"  
احالة الحكم الاستئنافي . على أسباب الحكم المستأنف . كفايتها .  
(٢) إثباتات . "شهود" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .  
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع ما لا يوفره" .

تناقض اقوال الشهود لا يعيب الحكم . ما دام استئناف الإدانة من اقوالهم  
استخلاصا مما لا تناقض فيه .

وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم . موضوعي  
اطمئنان المحكمة لاقوال شهود الإثبات يفيد اطراحها لجميع الإعتبارات التي ماقها  
الدفاع لملها على عدم الاخذ بها .

- (٣) إثباتات . "اعتراف" . اعتراف . حكم . "تسببه . تسبب غير  
معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . دفع . "الدفع  
بطلان الاعتراف" . نقض . "أسباب الطعن . ما يقبل منها" . .

للمحكمة ان تأخذ باعتراف المتهم في محضر الشرطة ولو عدل عنه في مراحل  
اخرى . متى اطاعت إلى صدقه .

بمجرد قول المتهم ببراءته افتراضاً دوره أمام رجال الشرطة الذين لم يسبق له المثول أمامها . عدم كفايته . ما دام لم يستحال سلطانهم إليه بالأذى .

( ٤ ) دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

الدفاع الجوهرى الذى تاتى المحكمة بالرد عليه . يجب أن يكون جدياً يشهد له الواقع .

١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب فى حكمها بل يكفى أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها .

٢ - لما كان التناقض بين أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كما أن فى الطعنات المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع ، فإن منى الطاعن فى شأن التناقض بين ما أثبت بمحضر التعريبات ومحضر الضبط وبين أقواله وأقوال الشهود ينحل فى الواقع إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ولا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

٣ - المحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان وارداً بمحضر الشرطة من إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب . وإذا كان البين من المفردات المضمومة إن كل ما ضمنه



الطامن مذكرة دفاعه المقدمة للمحكمة الاستئنافية في أمر تعيب اعترافه هو  
ما سطره فيها من القول بأن : " اعتراف المتهم بمحضر ضبط الواقعة قد أخذ  
عليه بالتهديد والحيلة لأنه وجد نفسه أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم  
في يوم من الأيام " . وكان مجرد القول بأن الاعتراف وليد التهديد والحيلة  
فوجود المتهم أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم من قبل لا يشكل دقاً  
بطلان الاعتراف لأن مجرد تواجده أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد  
قرين الاكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولا حكمة ما دام سلطان رجال الشرطة  
لم يستغل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً — وهو ما لم يدعيه الطامن  
في كافة مراحل الدعوى .

٤ — يشترط في الدفاع الجوهري كما تقتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه  
أن يكون مع جوهريته يشهد له الواقع ويسانده . فإذا كان حارياً من دليله ،  
وكان الواقع يحضه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات إليه دون أن تتناوله  
في حكمها . ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن وآخرين بأنهم ( أولاً ) المتهم الأول استخدم  
الذسوة المبينة أسماؤهم بالمحضر في الدعارة . ( ٢ ) مهمل واستغل دعارة الذسوة  
سائقات الذكر ( ثانياً ) المتهم الثاني والثالث مهمل دعارة الذسوة المبينة أسماؤهم  
بالمحضر ( ثالثاً ) المتهمات من الرابعة إلى الحادية عشر اعتدن ممارسة الدعارة  
وطلبت عقابهم بالمواد ١/١ ، ٦ ، ب ، ٩ ، ج ، ١٥ ، من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١  
من قانون العقوبات . ومحكمة باب شرق الجزئية قضت بحضورها على المتهم الأول  
وحضورها اعتبارياً على باقي المتهمين ( أولاً ) : — بحبس المتهم الأول سنة  
مع الشغل وتفريجه مائتي جنيه ووضعته تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة  
الحبس وكفالة عشرين جنيتها لوقف التشيذ . ( ثانياً ) : — براءة المتهمتان  
الثانية والثالثة مما أُنشد إليهما . ( ثالثاً ) — بحبس كل المتهمات من الرابعة إلى  
الثانية عشر ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعهما تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية

لمدة الخمس وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليهم .  
 ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول  
 الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم  
 عليهم وقضى في معارضتهم بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم  
 الاستئناف المعارض فيه فظعن المحكوم عليه ( الطامن ) في هذا الحكم  
 بطريق النقض .. الخ .

## المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطامن بجريمتي استخدام  
 نسوة في الدعارة واستغلال بنائهن قد شاب قصور في التسبيب وانطوى على اخلال  
 بحق الدفاع ، ذلك بأنه اكتفى بالاحالة على أسباب الحكم المستأنف ولم يورد  
 أسبابا مستقلة لفضائه ، ومن ثم لم يعرض لما تضمنته مذكرة الطامن المقدمة  
 للمحكمة الاستئنافية من التناقض بين ما أثبتته الضابط بمحضر التحريات وبمحضر  
 الضبط وكذلك بين أقوال وأقوال الشهود ، ولما أبداه بها من أن اعترافه الذي  
 حول عليه الحكم المستأنف إنما كان وليد تهديد ، وكل ذلك يعيب الحكم  
 المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة  
 الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي استخدام نسوة في الدعارة  
 واستغلال بنائهن اللتين دان الطامن بهما وأقام عليهما في حقه أدلة سائغة تؤدي  
 إلى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا  
 ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها  
 أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذا الاحالة على الأسباب  
 تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها صادرة منها ، ومن ثم  
 فإن ما ينعاه الطامن بشأن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم المستأنف  
 يكون في غير محله لما كان ذلك ، وكان التناقض بين أقوال الشهود على فرض  
 حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا



حائفا لا تناقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كما أن في اطمئنان المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه مالها من مطاعن مرجعه إلى قاضي الموضوع ، فإن منعى الطاعن في شأن التناقض بين ما أثبتته بمحضر التحريات ومحضر الضبط وبين أقواله وأقوال الشهود ينحل في الواقع إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ولا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب . وكان البين من المفردات المضمومة أن كل ماضئته الطاعن مذكرة دفاعه المقدمة للمحكمة الاستئنافية في أمر تعيب اعترافه در ما سطره فيها من القوا . بأن :

” اعتراف المتهم بمحضر ضبط الواقعة قد أخذ عليه بالتهديد والحيلة لأنه وجد نفسه أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم في يوم من الأيام “ . وكان مجرد القول بأن الاعتراف وليد التهديد والحيلة لوجود المتهم أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم من قبل لا يشكل دفعا بطلان الاعتراف لأن مجرد عزاجده أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لامي ولا حكما دام سلطان رجال الشرطة لم يستطع إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا — وهو ما لم يدعه الطاعن في كافة مراحل الدعوى — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهرى كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهرية يشهد له الواقع وبسائده فاذا كان هاريا من دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات إليه دون أن تناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلاا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها ، ومن ثم يغدو منعى الطاعن على الحكم بعدم التعرض لما أثاره من تعيب الاعتراف ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيا رفضه موضوعا .



## جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار ، محمد عادل مرزوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد قزاد جنتي ، محمد حلي رافب ، وجمال الدين منصور ، ومحمد  
محمود عمر .

( ٢١٤ )

الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ القضائية

( ١ ) قتل عمد . قصد جنائي . إثبات . "بوجه عام" . حكم . "تسببه" .  
تسبب غير معيب .

قصد القتل . أمر خفي . استظهاره . موضوعي .

إصابة المجنى عليه في غير مقتل . لا يترتب عليها قانونا . عدم توفر  
نية القتل .

( ٢ ) سبق إصرار . ترصد . إثبات . "بوجه عام" .

تقدير توافر غرض سبق الإصرار والترصد . موضوعي .

( ٣ ) قتل عمد . قصد جنائي . سبق إصرار . فاعل أصلي . مسئولية جنائية .  
حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .

استظهار الحكم اتفاق المتهمين على القتل . من معيهم في الزمان والمكان  
ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة  
في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها . كفايته لمساهمة كل منهم  
كفاعل أصلي .

( ۴ ) قتل عمد . " اقراران " . ظروف مشددة . تقض . " أسباب الطعن ما يقبل منها " . عقوبة .

استقلال الجريمة المقرنة عن جنایة القتل وتمیزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنایتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن . يتحقق به حكم المادة ۲/۲۳۴ عقوبات .

تقدير توافر ظرف الاقراران . موضوعي .

( ۵ ) إثبات . " اعتراف " . حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .

تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات من سلطة محكمة الموضوع . حقها في الأخذ به متى اطمانت إلى صدقه .

( ۶ ) مسئولية جنائية . إثبات . " خبرة " . " وجه عام " . أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الجنون والعمالة العقلية " حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .

سلطة المحكمة في تقدير القوة التذليلية لعناصر الدعوى . عدم التزامها بإعادة المهمة إلى ذات الخبر أو بإعادة مناقشته . مثال رد سائق على الدفع بانعدام المسؤولية بسبب مرض قمي .

( ۷ ) دعوى مدنية . " الصفة فيها " . تقض . " أسباب الطعن ما لا يقبل منها " .

عدم جواز المنازعة في صفة المدعى المدني لأول مرة أمام محكمة التقض .

( ۸ ) دعوى مدنية . تضامن . تعويض . قتل عمد .

التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر . واجب بنص القانون . ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث حل إيقاع الضرر بالمجنى عليهم .

١ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالخص الظاهر وإنما يدرك الظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمرة في نفسه كما استخلاص هذه النية في عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وأن إصـابة المجنى عليه في غير مقتل لا تنفي معه قانونا توفرنية القتل .

٢ - من المقرر أن البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي الموضوع يستتبعه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر مع ذلك الاستنتاج ، فإن ما أورده الحكم - يتحقق به ظرفا سبق الاصرار والترصد على النحو المعروف قانونا ويكون النعمى على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

٣ - لما كان ما أثبتته الحكم كافيا بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل من معيهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، ومصدر الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلامهم قصده قصد الإيقاع بها ، مما يرتب بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن كلامهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمل المقترن بجناية المروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي يتوالت النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لمص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

٤ - لما كان ما يثيره الطاعنون من نفي على الحكم في خصوص عدم توافر ظرف الاقران مردودا بأنه يكفي لتخليط العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنائيتان قد ارتكبا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك ما يستقل به قاضي الموضوع ، فمن قدر الحكم قيام رابطة المصاحبة الزمنية هذه لا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .



٥ - من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير مصحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحققت بأن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها .

٦ - متى كان ١٠ أورد الحكم يستقيم به أطراح دفاع الطامن ذلك بأنه انتهى في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن المرص الذي يدعيه الطامن هل فرض ثبوته لا يؤثر على سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئولية الجنائية عن الفعل الذي وقع منه . وكان من المقرر أن المحكمة كاملة السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وإنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو بإعادة مناقشته مادام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون وهو الأمر الذي لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها بما اطمأنت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى مائقة ولها ما أخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من أخلاقاتها فإن ما يشبه الطامنون ينحل إلى جمل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٧ - لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أحداً من الطامنين قد نازع في صفة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل الحديث من هذه المرفة لأول مرة أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستدعي تحقيقاً موضوعياً .

٨ - من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم قتلوا عمدا .. .. مع سبق الإصرار  
والترصد بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أداة حادة (بأداة) إوترصده  
في الطريق الموصل إلى سوق البلدة والذي أيقنوا مرورهم فيه في مثل هذا الوقت  
من النهار حتى إذا ما ظفروا به اعتدى عليه المتهم الأول بأن ضربه بالأداة في رأسه  
فصد من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية  
والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجريمة بجناية أخرى هي أنهم  
في نفس المكان والزمان سالف الذكر شرعوا عمدا مع سبق الإصرار  
والترصد في قتل كل من .. .. و .. .. بأن يتتوا النية على قتلها  
وعقدوا العزم المصمم على ذلك وأعدوا لذلك الأدوات سائلة الذكر وكنوا لهما  
في الطريق الذي أيقنوا مرورهما فيه وما أن ظفروا بهما حتى فاجؤوهما  
بالاعتداء عليهما على النحو المبين بالتحقيقات وقد خاب إثار الجريمة لسبب  
لا دخل لإرادتهم فيه وهو فرار المجنى عليهما ومداركتهما بالعلاج . وطلبت  
من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف  
الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا قبل المتهم  
بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . كما ادعى المجنى عليه مدنيا قبل  
المتهمين بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات طنطا  
قضت حضوريا عملا بالمراد ٤٤ ، ٤٦ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤  
من قانون العقوبات بمقابلة الطاعن الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة  
وبمقابلة كل من الطاعنين الآخرين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبإلزام  
المتهمين متضامنين بأن يدفعوا إلى المدعيتين .. .. بمبلغ خمسة آلاف جنيه  
على سبيل التعويض وأن يدفعوا متضامنين إلى المدعى بالحق المدني مبلغ مائتي جنيه  
على سبيل التعويض النهائي . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق  
التنقض .. الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترن بجناية شروع في قتل مع سبق الإصرار والترصد . قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع وبطلان في الإجراءات ، ذلك بأنه لم يدل على توافر نية القتل في - ق كل من الطاعنين - تدليلا كافيا - مع أن إصابات المجنى عليهما .. و .. و .. مجرد جروح بسيطة ليست في مقتل ، كما أنه استدل على توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد بما لا يسوغ به توافرهما ، مما كان يقتضي استبعاد هذين الظرفين وبالتالي انتفاء المسؤولية التضامنية للطاعنين ليكون كل منهم مسئولا عن فعله وحده بما يغير وجه الرأي في الدعوى ، كما أن الحكم أخذ الطاعنين بحكم الفقرة الثانية من المادة ۲۳۴ من قانون العقوبات على الرغم من عدم توافر ظرفي الاقتران في الواقعة إذ أن الجرائم المصنفة إلى الطاعنين بموجبها ملوك إجرامى وتمدد جنائى واحد بما يخضعها لحكم الفقرة الثانية من المادة ۳ من قانون العقوبات ، هذا إلى أن الدفاع تمسك ببطلان اعتراف الداعن الثالث لأنه جاء وليد إكراه ودفع بعدم مسؤوليته عن الحادث لإصابته بمرض عقلى يعفيه من العقاب ، وطلب مناقشة الطبيب الشرعى فيما انتهى إليه تقريره في هذا الشأن ، بيد أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع ولم تستجب لهذا الطلب - وأخيرا فقد قضت المحكمة في الدعوى المدنية دون أن تتحقق من هنة المدعين بالحقوق المدنية وألزمت الطاعنين متضامنين بتعويض الضرر بنير منذ هذا التضامن ، كل ذلك مما يوجب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترن بجناية شروع في قتل مع سبق الإصرار والترصد التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة صائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك



بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا إلاناف وتم  
عما يضمه في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي  
الموضوع في حدود سلطاته التقديرية ، وكانت إصابة المجنى عليه في غير مقتل  
لا تنفي عنه قانونا توفر نية القتل ، وإلا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية  
القتل بقوله " وحيث إنه من قصد القتل فهو متوافر في حق المتهمين من استعمال  
آلات قتالة " باطل " واستهدافهم مقاتل المجنى عليهم وتعدد الضربات بالنسبة  
للمجنى عليه .. .. كما ورد في التحقيقات على أيدى الشاهدين .. .. ، ..  
أن المتهم الأول .. .. طالب من باقى المتهمين الإجماع على باقى المجنى عليهم لأنه  
أجهز على المجنى عليه .. .. " وإذا كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كفا  
بوسائله في التبدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين فإنه لا عمل للنمى عليه في هذا  
الخصوص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرف سبق  
الإصرار والترصد وكشف من توافرها في قوله : " وحيث إنه من ظرف سبق  
الإصرار فهو قائم في حق المتهمين من أقوال الشهود الإثبات الذين تعاملت  
المحكمة إلى أقوالهم — بقيامهم بإعداد وسيلة الجريمة وتجهيز البندقية التي أطلقت  
على المجنى عليه .. .. ولكنها كذبت ثم قيامهم بالاعتداء على المجنى عليهم بالبطل  
وعلمهم بتوجه المجنى عليهم للسوق ولذلك عقدوا العزم على الاعتداء على المجنى  
عليهم في هدوء وروية لما في صدورهم من حقد وخصينة بسبب اتهام المجنى عليه  
... .. بقتل .. .. واستمرار المنازعات بينهم — وحيث إن ظرف الترصد  
فهو قائم في حق المتهمين وذلك لترصدهم للمجنى عليهم أثناء ذهابهم إلى السوق  
في الطريق الذى ايقنوا أنهم سيمرون منه لبيعهم البقرة وذلك وفقا لما جاء  
بأقوال الشهود مالفى الذكر التى تعاملت إليها هذه المحكمة كل الاطعنات والانتظار  
قوة من الزمن حتى قدم المجنى عليهم وما أن صر المجنى عليهم من ذلك المكان حتى  
قام المتهمون بالاعتداء عليهم " . وكان من المقرر أن يبحث في توافر ظرف سبق  
الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستتبعه من ظروف الدعوى  
وعناصرها مادام . وجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك  
الاستنتاج ، فإن ما أورده الحكم — فيما سلف — يتحقق به ظرفا سبق الإصرار  
والترصد على النحو المعروف قانونا ويكون النمى على الحكم في هذا الشأن غير  
حديد . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى الحكم — فيما تقدم — كفا بذاته

للتدليل على اتفاق المتهمين على القتل ، من معيهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وإن كلا منهم قصة قصد الآخر في إيقاعها ، مما يربط بينهم في صحيح القانون تضامنا في المسئولية الجنائية ومن ثم فإن كلا منهم يكون مسؤولا عن جريمة القتل العمد المقترن بجناية الشروع في القتل التي وقعت تنفيذا لقصد مشترك الذي يتوالت النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنون من نفي على الحكم في خصوص عدم توافر ظرف الاقتران مردودا بأنه يكفي لتفليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتربة من جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع . فتنفي قدر الحكم قيام رابطة المعاصرة الزمنية هذه لا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم أنه تحدث عن توافر ظرف الاقتران في قوله : "وحيث إنه عن ظرف الاقتران فإن الثابت من الأوراق ومن أقوال الشهود مالم يذكر وفق ما سلف البيان أن المتهمين قد قتلوه المحبى عليه .. مع سبق لإصرار والترصد وأعدوا لذلك آلات حادة " بلط " واعتدى عليه المتهم الأول .. بأن ضربه بالبلطة على رأسه قاصدا من ذلك قتله وأحدث به الإصابات المصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت الجناية بجناية أخرى هي أن المتهمين شرعوا في قتل كل من المحبى عليهما السيد .. و .. و .. ، وأن هذه الجناية مستقلة عن الجناية السابقة وقد ارتكبتا في فترة قصيرة من الزمن والرابطة الزمنية موجودة بين الجريمتين وأن الجريمتين في مسرح واحد وارتكبت كل جريمة بفعل مستقل تكونت منها جناية قائمة بذاتها . وقد جمعتها رابطة زمنية بما يتحقق من الاقتران المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات " .

فإن ما ذهب إليه الحكم من ذلك صحيح في القانون ويتحقق به معنى الاقتران المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات . فضلا عن أنه لما كانت العقوبة المقررة على الطاعنين - وهي الأشغال المؤقتة - تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل مجردة عن أي ظرف مشدد فلا مصلحة



الطاعنين فيما أثاروه من تخلف ظرف سبق الإصرار والترصد أو ظرف الاقتران .  
 لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر  
 التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولما  
 دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المذموم إليه قد انتزع  
 منه بطريق الإكراه ومتى تحقق أن الاعتراف سليم مما يشوبه وإطمأنت إليه كان  
 لها أن تأخذ به . . . لا معقب عليها ، وكان الحكم قد عرض لها دفع به المدافع  
 عن الطاعنين من بطلان اعتراف الطاعن الثالث لأنه كان وليد إكراه ورد عليه  
 بقوله "وحيث إن المحكمة لا ترى أن هناك إكراه قد وقع على المتهم الثالث للإدلاء  
 بهذه الأقوال لأن المحكمة تطهت إلى قرره هذا المتهم من أر اعترافاته لم يماها عليه  
 أحد وكما قرر أن الإصابة التي حدثت به من دفعه من دل دابته وبذلك ترى  
 المحكمة أنه لم يكن ثمة إكراه أو تعذيب وقع عليه الإدلاء باعترافاته والتي لم تأخذ  
 منها المحكمة سوى تواجده هو والمتهم الثاني . . . على مسرح الجريمة" .  
 وكانت المحكمة بما أوردته فيما سلف قد أنصحت عن اطمئنانها إلى أن اعتراف  
 الطاعن الثالث إنما كان من طواعية واختيار ولم يكن نتيجة أي إكراه ، فإن  
 ألحى عليه بأنه وليد إكراه يكون دلي غير أصاص . لما كان ذلك ، وكان الحكم  
 قد انتهى إلى رفض الدفع بعدم مسئولية الطاعن الثالث في قوله "وحيث إن المحكمة  
 ترى أنه بالنسبة لمسئولية المتهم . . . فإنه من المقرر أن الحالات النفسية  
 ليست في الأصل من موانع العقاب كالجنون والعاهة في العقل الذين يجهلان  
 الجاني فاقد الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لنصر المادة  
 ٦٢ من قانون العقوبات وأن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو طاعة  
 في العقل وتنعدم به المسئولية الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن  
 يعدم الشعور والإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد  
 الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد منها لانعدام المسئولية ، وتطعن المحكمة كل  
 الاطمئنان إلى ما ورد في التقرير الطبي الذي توقع على المتهم . . . بتاريخ  
 ١٩٧٦/١١/١٥ وما جاء في نتيجة من أن هذا المتهم لم يكن يعاني من المرض  
 العقلي إبان الحادث الذي تم في ١٩٧٤/٩/٨ وأنه يعتبر مسئول في الاصلية موضوع  
 التحقيق ومن ثم تلقت عما أثاره الدفاع في هذا الشأن من طلب مناقشة الطبيب  
 الشرعي في مدى مسئولية المتهم كما تلقت عما قدمه المتهم من كشوف طبية



في هذا الشأن وترى المحكمة أن المتهم وفق ما تقدم مسئول مسئولية كاملة من فعله .  
ولما كان ما أورده الحكم فيما صنف يستقيم به أطراح دفاع الطاعن ذلك بأنه  
انتهى في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن نوع المرض الذي يدعيه الطاعن  
— على فرض ثبوته — لا يؤثر في سلامة عقله وصحة إدراكه وتتوافر معه  
مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر  
أن المحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التبدلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ،  
وانها الحبير الأدلى في كل ما تستطيع أن تفعل فيه بنفسها وبالاستعانة بخبير يخضع  
رأيه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة إلى ذات الخبير  
أو بإعادة مناقشته ما دام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم  
لا يخاف المنطق والقانون وهو الأمر الذي لم يخطئ به الحكم المطعون فيه في تقديره  
وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما اطعنت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى  
سائغة ولما مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقاتها  
فإن ما يثيره الطاعنون يخل إلى جمل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز إثارة  
أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحكمة  
أن أحدا من الطاعنين قد نازع في صحة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع  
فلا تله لا يقبل الحديث من هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض لانطوائه  
على منازعة تستدعى تحقيقا موضوعيا . لما كان ذلك ، وكان ما قضى به الحكم  
من تضامن الطاعنين في التعويض صحيحا في القانون ما دام أن مفاد ما أثبتته  
الحكم أن المتهمين قد تطابقت إرادتهم على الاعتداء على المجنى عليهم ، إذ من المقرر  
أن التضامن في التعويض بين المتاعين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب  
بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على  
إيقاع الضرر بالمجنى عليهم — كما هو الشأن في الدعوى المطروحة — لما كان  
ما تقدم ، فإن الطاعن برمه يكون على غير أساس متعينا وقضا موضوعيا .

## جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٩

برئاسة السيد المستشار عادل رمضان نور تائب رأس المحكمة ردقوية للمادة المتعارفين :  
حرف الدين خيرى ، وفوزى الملوك ، وفوزى أسعد ، وهاشم قراطة .

(٢١٥)

الطاهر رقم ١٥٩٢ لسنة ١٩٧٩ المتضاربة

إثبات . " بوجه عام " . قتل عمد . سلاح . ذخيرة .

إدانة الحكم المتهم باحراز سلاح وذخيرة تأسيسا على إصابته المجنى عليه بأذيرة نارية  
سائغة . النعى عليه . من بعد . بالقصور لتبوت عدم صلاحية سلاح مضبوط  
لا يقبل ما دام لم يسند إليه استعمال هذا السلاح في ارتكاب جريمة القتل .

إذ كان الحكم قد بين واقعة الدوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية  
لجريمة القتل والشروع فيه واحراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص التي دان  
الطاعنين بها وأورد ثبوتها في حقيهما أدلة سائغة مردودة إلى أصولها الثابتة  
في الأوراق وهو ما لا ينازع فيه الطاعنان من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم  
عليها ، ولم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاحين المضبوطين وإنما أسند إلى  
كل منها إحراز السلاح الناري والذخيرة التي استعملها في الحوادث واعتد في ذلك  
على أقوال الذموم وما أمفر عند تقرير الهيئة التمهيدية والتفادير الطبية  
الشرعية من أن إصابات المجنى عليهم حدثت من أذيرة نارية معدرة بمقذوفات  
متعددة " خرطوش " مما يلزم عنه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدثت  
تلك الإصابات والذخيرة ، ولم يرض الحكم للسلاحين المضبوطين إلا بصددهم  
للقضاء بمصادرتها ، فإن النعى على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال لعدم  
التعرض إلى ما ثبت من تقرير لجس السلاحين المضبوطين من أن أحدهما غير

صالح للاستعمال يكون في غير محله ذلك بان الحكم بعد ان اثبت تهمتي القتل والشروع فيه في حق الطاعنين ذاتها بمقذوفات نارية خلص الى ثبوت تهمتي احراز السلاح والذخيرة في حقهما ايضا استنتاجا من ان اصابات المجنبي طليم والتي ادت الى قتل اولهم تجت من مقذوفات نارية اطلقها المتهمان من وهو استنتاج لازم في منطقي العقل . كما لا يقدح في سلامة الحكم اخفاؤه التحدث عن الأسلحة المضبوطة وما جاء في شأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذي أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضاائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عند من الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . لما كان ما تقدم فان معنى الطاعنين بزمته يكون على غير أساس وينحل إلى جدل موضوعي في عناصر الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعنين وآخر بانهم : المتهم الأول ( أولا ) قتل عمدا .. .. بان أطلق عليه عيارا ناريًا من بندقية خرطوش قاصدا من ذلك قتله . فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان صالني الذكر شرع في قتل .. .. عمدا بان أطلق عليها عيارا ناريًا من السلاح الناري آنف البيان قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة بسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجني عليها بالعلاج . ( ثانيا ) أحز سلاحا ناريًا غير مشعخخ ببندقية خرطوش عيار ١٦ بغير ترخيص من وزير الداخلية . ( ثالثا ) أحز ذخائر ( طلقات ) مما تستعمل في السلاح الناري آنف البيان دون أن يكون مرخصا له بحمل واحراز السلاح . المتهم الثاني . ( أولا ) شرع في قتل .. .. بان أطلق عليه عيارا ناريًا من سلاح ناري غير مشعخخ قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي — وخاب أثر الجريمة بسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجني عليه بالعلاج وقد اقترنت هذه الجناية بجنيتين أخريتين هما : أنه



في نفس الزمان والمكان (١) شرع في قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه  
 عيارا ناريا من السلاح آنف البيان قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات  
 الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه  
 هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . (ب) شرع في قتل ... .. عمدا بأن  
 أطلق عليها عيارا ناريا من السلاح آنف البيان قاصدا من ذلك قتلها فأحدث  
 بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل  
 لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليها بالعلاج . (ثانيا) أحرز سلاحا ناريا غير  
 مششخن بغير ترخيص من وزير الداخلية . (ثالثا) أحرز ذخائر طلقات  
 مما تستعمل في السلاح الناري آنف البيان دون أن يكون مرخصا له بحمل  
 واحراز السلاح . المتهم الثالث . (قضى ببراءته) . (أولا) شرع في قتل ... ..  
 عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من سلاح قارى غير مششخن قاصدا من ذلك  
 قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثر الجريمة  
 لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . (ثانيا) أحرز  
 سلاحا ناريا غير مششخن بغير ترخيص من وزير الداخلية .  
 (ثالثا) أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري آنف البيان دون أن يكون  
 مرخصا بحمل واحراز السلاح . وطلبت إلى مستشار الاحالة إحالتهم إلى محكمة  
 الجنايات لمناقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، فقرر ذلك .  
 وادعت أرملة القتيل ... .. عن نفسها وبصفتها وصية على ابنتها ... ..  
 قاصرة المرحوم ... .. ووالديه ... .. و ... .. مدنيا قبل  
 المتهم ... .. بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المأزقة . ومحكمة  
 جنايات الفيوم قضت بحضورها (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة  
 لمدة خمسة عشرة سنة عما أسند إليه . (ثانيا) : بمعاينة المتهم الثاني بالأشغال  
 الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليه . (ثالثا) ببراءة ... .. مما أسند إليه  
 ورفض الدعوى المدنية قبله . (رابعا) مصادرة المضبوطات . (خامسا) إحالة  
 الدعوى المدنية المرفوعة قبل ... .. إلى محكمة إيشواى الجزئية المختصة لنظرها  
 أمامها . فطعن المأكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... ..

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم القتل العمد والشروع فيه وإحراز سلاح ناري وذخيرة بدون ترخيص قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يعرض لما ثبت من فحص السلاحين الناريين المضبوطين من أن أحدهما غير صالح للاستعمال ، وبالتالي فإنه لم يفتن إلى ما يترتب على ذلك من جعل الاتهام شائعا بين الطاعنين سواء بالنسبة إلى جرائم القتل العمد أو إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص . وأن ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى بمب مجله أن أثناء مرور المجنى عليه الأول .. .. بطريق ديار الناحية بعزبة الوالدة أبصر بمفيد المتهم الأول يعتدى بالضرب على ابن عمه الطفل .. .. ولما تدخل لمنعه هددته بضربه هو أيضا وأثناء ذلك خرج المتهم الأول ( الطاعن الأول ) من داره حاملا بندقية خرطوش بروح واحدة ونهره وأمره بالانصراف وإذا ت لكأ أطلق عليه هيارا ناريا أصابه برأسه ورقبته وكتفه فسقط على الأرض وهرعت إليه المجنى عليها الثانية .. .. .. والدة زوجته فعبا المتهم الأول سلاحه وأطلق نحوها مقدوفا ناريا أصابها برقبته وبطنها وكتفها الأيمن وحضر على صوت الأميرة النارية المجنى عليهم الثالث والرابع والخامس .. .. زوج المجنى عليها الثانية وشقيقة .. .. وقرينتهم .. .. .. وكان المتهم الثاني ( الطاعن الثاني ) حينذاك قد انضم إلى ابن عمه المتهم الأول حاملا بندقية خرطوش فلما أبصر بالمجنى عليهم الثالث والرابع والخامس نادى من ألقى صوب كل منهم هيارا ناريا من بندقية فاصابهم كما أصيبت من جراء هذه الأميرة .. .. .. و .. .. وبين الحكم لإصابات المجنى عليهم وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين - أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليهم وتقارير العفلة التشريعية بلجنة المجنى عليه الأول والتقارير الطبية وهماينة مكان الحادث - ومرض الحكم لدفاع الطاعنين وأطرحة ودلل على توافرية القتل في - قتلها وانتهى إلى إدانتها من الجرائم المسندة إليهما وقضى بمصادرة المضبوطات في قوله " وحيث إن



حيازة وإحراز الأسلحة النارية تعد جريمة في ذاتها ومن ثم يتعين الحكم بمصادرة الأسلحة النارية المضبوطة إعمالاً لنص المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

ولما كان الحكم قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد والشروع فيه وإحراز السلاح الناري والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق — وهو ما لا ينزع فيه الطاعنان — من شأنها أن تؤدي ما رتبته الحكم عليها، ولم يسند إلى الطاعنين إحراز السلاح المضبوطين، وإنما أسند إلى كل منهما إحراز السلاح الناري والذخيرة التي استعملها في الحادث واعتمد في ذلك على أقوال الشهود وما أسفر عنه تقرير الضفة التشريرية والتقارير الطبية الشرعية من أن إصابات المجنى عليهم حدثت من أعيرة نارية معمرة بمقذوفات متعددة "خرطوش" مما يلزم عنه إحراز كل منهما للسلاح الناري الذي أحدث تلك الإصابات والذخيرة، ولم يعرض الحكم للسلاحين المضبوطين إلا بصدد القضاء بمصادرتهم فإن النعي على الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال لعدم التعرض إلى ما ثبت في تقرير فحص السلاحين المضبوطين من أن أحدهما غير صالح للاستعمال يكون في غير محله ذلك بأن الحكم بعد أن أثبت تهمتي القتل والشروع فيه في حق الطاعنين وأنها حصلت بمقذوفات نارية خاص إلى ثبوت تهمتي إحراز السلاح والذخيرة في حقهما أيضاً استنتاجاً من أن إصابات المجنى عليهم والتي أدت إلى قتل أولهم نتجت من مقذوفات نارية أطلقها المتهمان من بنديتهما، وهو استنتاج لازم في منطق العقل . كما لا يقدح في سلامة الحكم إخفاؤه التحلل عن الأسلحة المضبوطة وما جاء في شأنها بتقرير الفحص لأنه لم يكن ذي أثر في عقيدة المحكمة ولم تعول عليه في قضائها ومحكمة الموضوع لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحلل في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

لما كان ما تقدم فإن منى الطاعنين برمتها يكون على غير أساس ويخل إلى جلد موضوعي في عناصر الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض، ويتعين من ثم رافض الطعن موضوعاً .



فهرس هجائي موضوعي  
الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

---

السنة الثلاثون

---



# الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

## ( ١ ) في النقابات

المادة	المقابلة
١ - ممارسة المحاماة مشروطة بالقيد في جدول المحامين المشتغلين . المادة ٥٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .	
القيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة للمحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . ومن بالقيد بجدول المحامين المشتغلين ومضى سنتين على عملهم بالإدارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا . المواد ٥٠ ، ٧٠ ، ٤٠٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . (الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ق : نقابات) - جلسة ١٩٧٩/٤/٨ - .. (نقابات)	
٢ - نقل قيد المحامين أمام المحاكم الشرعية إلى جدول المحامين المقيدين أمام المحاكم الوطنية كل في الدرجة المماثلة للدرجة المقبول أمامها دون تفرقة بين المشتغلين منهم وغير المشتغلين . نقلهم . من بعد . من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين . يسرى عليه ما يسرى على زملائهم المقيدين ابتداء أمام المحاكم الوطنية . أساس ذلك . القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٠ .	



الصفحة	القائمة	
		نقل القيد من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين في حالة مجاورة الطالب الخمسين من عمره . شرطه . سبق مزاولة المحاماة عشر سنوات على الأقل أو سبق الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في المادة ٥١/٥ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . المادة ٦٣ من ذات القانون .
		اشتمال الفروعات التي تعددها لجنة قبول المحامين على الأسباب التي بنيت عليها . غير لازم .
٥	٢ مقابلات	(الطعن رقم ٧ لسنة ٤٨ ق ( مقابلات ) — جلسة ١٩٧٩/٤/٨ ) .. ..

## ( ب ) في المواد الجنائية

القائمة الصفحة

( ١ )

اتحاد اشتراكى . اتفاق . إثبات . إجراءات . إجراءات  
للتحقيق . إجراءات المحاكمة . إحالة . أحداث . اختصاص .  
اختلاس أشياء محجوزة . ارتباط . إزعاج منظمات . أسباب  
الإباحة وموانع العقاب . استئناف . استئناف . استجواب .  
استدلالات . استعراى وتعرف . اشتباه . اشتراك . إشكال  
في التنفيذ . إصابة خطأ . إعلان . إكراه . امتناع عن تسليم  
الصغير المحكوم بضمه . أمر بالاوجه . أمر حفظ . إهانة .  
إيجار أماكن .

### اتحاد اشتراكى

العاملون بالاتحاد الاشتراكى . ليسوا موظفين عموميين .  
عدم خضوعهم لحكم المادة ٦٣ عقوبات ولواقضت العلاقة  
بينهم إطاعة الرؤساء . إطاعة الرئيس . حدها . ألا يكون الفعل  
موضوع الأمر . معاقبا عليه .

( الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ ) . . . . . ١٧٦ ٨٢١

## اتفاق

انتفاء مصلحة الطامن في تعييبه الحكم . في خصوص جرائم  
القذف والاتفاق الجنائي وإزهاج السلطات . ما دام الحكم  
قد دانه . كذلك بجرية البلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة تدخل  
في نطاق تلك المقررة لها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

(الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ٩ ٦٠

٣ - الاتفاق . تطلبه تقابل إرادات الحياة على ارتكاب  
الجريمة . توارد خواطرهم على فعل يتوهمه كل منهم استقلالا .  
توافق لا يربط تضامنا في المسؤولية . إلا في الأحوال التي حددها  
القانون فحسب . كالشأن في جريمة المادة ٢٤٣ عقوبات .

مسألة الشخص من فعل غيره . إيجابها . أن يكون قاملا  
أو شريكاً فيه .

(الطن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٩) ٧٦ ٣٦٩

٣ - الاتفاق . تعريفه . وجه الاستدلال عليه . موضوعي .  
مثال .

(الطن ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩) ٩٨ ٣٦١

٤ - انتفاء سبق الاصرار لا ينفي قيام الاتفاق .

تقابل إرادات المتهمين . كفايته لتحقيق الاتفاق بينهم .  
انقضاء زمن ما بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .

(الطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) ١٢٧ ٩٨



القاعدة الصفحة

## إثبات

"بوجه عام" :

١ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة  
لواقعة المدعى وإطراح ما يخالفها .

٣٢	٥	.. .. (الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨)
١٠٦	١٨	.. .. (الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥)
٢٤٣	٤٩	.. .. (الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢)
٣٤٦	٧١	.. .. (الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٥)
٥٣٨	١١٥	.. .. (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
٨٨٢	١٨٨	.. .. (الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣)
٨٩١	١٩٠	.. .. (الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣)
٩٣٩	٢٠١	.. .. (الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣)

٢ - حق محكمة الموضوع في تكويز اقتناصها من أى دليل  
تطعن إليه . مادام له مأخذ من الأوراق .

٤١	٦	.. .. (الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨)
----	---	--

٣ - إثبات العناصر الواقعية . وركن الاعتياد على ممارسة  
الدعارة . موضوعي . مثال لتسبيب سائق تدليلا على توافر ركن  
العادة في جريمة إدارة محل للدعارة .

٤٩	٧	.. .. (الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)
----	---	---

٤ - الاعتياد على الدعارة . تميزه بشكر أو المناسبة أو الظرف .  
تقدير توافر الاعتياد على الدعارة . موضوعي . مادام سائفا .  
مثال لتسبيب معرب .

٤٩	٧	.. .. (الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)
----	---	---

الصفحة	القائمة
	٥ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . إحالة الحكم . تدليلا على توافره . إلى ما أثبتته من أن التحريات أسفرت عن اتجار المتهم بالمواد المخدرة وترويجها . ومن ضبط كمية منها معه . كفايته .
٥٤	٨ (الطن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
	٦ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . في جريمة البلاغ الكاذب . ظاهر البطلان . إغفال الرد عليه . لا يعيب الحكم . علة ذلك . عدم رمم القانون طريقا خاصا لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها .
٦٠	٩ (الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
	٧ - النفي على الحكم أخذه بتصوير معين لمحدث وإطراحه تصويرا آخر وأقوال الشهود المؤيدة له . كفاية دليل الحكم على التصوير الذي اقتنع به . ردا عليه .
٧١	١١ (الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
	٨ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا في جريمة القتل والإصابة الخطأ . موضوعي .
٧١	١١ (الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
	٩ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .
٧١	١١ (الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
	استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر تتوافر به رابطة السببية .
	كفاية أن يتوافر بما أوردته الحكم . في مجموعه . الخطأ في حق المتهم ورابطة السببية بينه وبين الضرر .
٧١	١١ (الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..

		١٠ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تواتح إليه عن الأدلة . حقها في الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة . عدم التزامها ببيان موضع الدليل . مادام له أساس في الأوراق .
٧٩	١٢	(الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ١١ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . مالم تنقطع رابطة السببية بعوامل أجنبية غير مألوفة . تقدير موافق السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي . تعدد الأخطاء . يوجب مساءلة كل من أسهم فيها . أيا كان قدر خطئه . ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث .
٧٩	١٢	(الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ١٢ - اعتبار جريمة ما . نتيجة محتملة لأخرى . موضوعي . مساءلة الطاعن . كشريك في جريمة القتل التي ارتكبها آخر من انفق معه على ارتكاب السرقة . باعتبار الأولى نتيجة محتملة للسرقة المتفق عليها . صحيح .
١١٨	٢١	(الطن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. .. ١٣ - جواز الأخذ بالدليل الاحتمالي . مادامت الإدانة قد أقيمت على اليقين . قول التقرير الطبي بإمكان حدوث الإصابة في تاريخ معاصر للمحدد خطأ بمذكرة النيابة . لا ينفي حصولها في التاريخ المغاير الذي حدده الشهود . أساس ذلك ؟ مثال .
١٥٠	٢٨	(الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..



الصفحة	القائمة	
		١٤ - إثبات الحكم أن الطامن وآخر . دون غيرها . قد أحدثا إصابات المجنى عليه جميعها . وأنها كلها سبغت في إحداث الوفاة . كفايته لمساءلة الطامن من الضرب المقضى إلى الموت . ورفض طلب استدعاء الطبيب الشرعى .
١٥٥	٢٩	(الطن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		١٥ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . حدة ؟ .
١٥٩	٣٠	(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		١٦ - الاستئناف . ماهيته ؟ تقدير توافر مبرره . موضوعي .
١٥٩	٣٠	(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١/٢٥) .. ..
		١٧ - ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المنتج للسائل الكحولى المضبوط لديه . عن عدم سداد رسوم الانتاج كفايته لبرئته . أم لا ؟ ذلك : وجوب استفادة المتهم من كل شك .
١٩٢	٣٨	(الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. ..
		١٨ - عدم التزام المحكمة عند قضائها بالبراءة . بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام .
١٩٢	٣٨	(الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. ..
		١٩ - ركن العادة في جريمة استعمال محل للدعارة . جواز إثباته بكافة الطرق .
		أركان جريمة التعريض على الدعارة . التحدث عنها استقلالا غير لازم .
٢٨٥	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) .. ..

٢٠ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر أدلتها وعناصرها . موضوعي .

العبرة في الإثبات في المواد الجنائية . باقتناع قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها مالم يقيد القانون بدليل معين .  
الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . عدم طلبها طريقا خاصا لإثباتها .

(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١١) .. .. ٦٩ ٢٢٢

٢١ - رابطة السببية . استقلال قاضي الموضوع بتقدير توافرها . مثال في ضرب أحدث مائة .

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/٥) .. .. ٩٢ ٤٣٤

٢٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصرها . موضوعي .

قول الحكم إن الطاعن وهو يقود عربة كارو أخطأ إذ خرج بها بخافة من طريق جانبي وعبر بها عرض الطريق الرئيسي دون أن يتحقق من خلوه من السيارات بما رتب اصطدام سيارة المجني عليهم بها . سائق .

(الطن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢) .. .. ١٠٤ ٤٩٥

٢٣ - تقدير الدليل . من إطلاقات محكمة الموضوع . متى كان سائغا .

عدم رسم القانون شكلا معينا للتعرف . إطراح نتيجة التعرف . استنادا إلى تمامه إلى تمامه بالإشارة وبناء على طلب الدفاع . غير سائق .

(الطن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. .. ١١٢ ٥٣٠

الجلسة	الفاصلة	إثبات
٥٣٨	١٤٦	٢٤ - ركن التحيل أو الإكراه . تقديره موضوعي . (الطن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧)
		٢٥ - إثبات الزور . بطرق الإثبات كافة . اعتماد المحكمة في إثبات الزور على ما شهد به الشهود . وما أسفر عنه إطلاعهم على المحور المزور . يتعلق بتقديرها للدليل . عدم جواز الجدل في ذلك أمام القضاة . سند الأدلة في المواد الجنائية . معناه . (الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٤)
٦٨٥	١٤٦	٢٦ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم اشتراط أن يكون كل دليل منها قاطعاً في كل جريمة من جرمات الدعوى . كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ولو من طريق الاستنتاج . سماع المتهم - وهو صيدلي - لعامله لديه بتعبئة املاح السلفات في عبوات صغيرة - تعبئتها بدلاً منها مادة الزموت السامة . تناول المجني عليهم لها ووفاة بعضهم وإصابة الآخرين . مسألة المتهم عن جرمي القتل والإصابة الخطأ . سائغة . (الطن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠)
٧٠٠	١٤٨	٢٧ - تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه . موضوعي عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . اطمئنانها إلى الأدلة التي حوت عليها . مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . (الطن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)
٧٠٠	١٤٨	



الصفحة	القاعدة	
٧٣٥	١٥٥	٢٨ - تقدير المحكمة مناسبة الزمن الذي استغرقه الضابط للانتقال من مقر النيابة معده اذن التفتيش الى مكان تنقيذه من واقع انتقالها ومراعاتها ما استجد من تزايد في المرور وكثافته . سائق . الاستعانة في ذلك بخبير . غير لازمة . (الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١)
٧٦٦	١٦١	٢٩ - تقرير إمكانية حدوث الضرب على قمة الرأس ممن يقف أمام المحني عليه أو خلفه . بداهه . لا يحتاج الى خبرة فنية . (الطن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١٧)
٧٧٧	١٦٤	٣٠ - تسليم الورقة الممضاة على بياض . واقعة مادية . عدم الالتزام في إثباتها بواحد الإثبات المدنية . تزوير هذه الأوراق . . إثباته بكافة الطرق . (الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢)
٨٤٥	١٨٢	٣١ - التأخير في عرض ضبط الواقعة أو في تحرير المدة المخدرة لا يدل بذاته على معنى معين . ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة . (الطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
٨٩١	١٩٠	٣٢ - تحديد الأشخاص للمقات . أمر تقديري . الخلاف فيه بين أقوال الشهود والمعاينة لا يتال من شهادتهم . (الطن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣)

الصفحة	القاعدة	المحتوى
		٣٣ - حرية القاضي في تكوين عقيدته . حلها : ألا يبنى حكمه على دليل لم يطرح بالجلسة . هل ذلك ؟ إحالة الحكم في شأن وثائق الدعوى ومساندتها إلى دعوى أخرى غير مطروحة . قصور .
٩٠٢	١٩٢	(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦) .. .. .
		٣٤ - استخلاص الصبغة الصحيحة الواقعة للدعوى من كافة عناصرها . موضوعي .
		الشهادة . ورودها على الحقيقة المراد إثباتها بكافة عناصرها . غير لازم . كفاية أن تؤدي إليها باستنتاج مانع تجريد المحكمة
		تناقض رواية الشهود أو تضاربها . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
٩٣٩	٢٠١	(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. .. .
٨٨٢	١٨٨	(والطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. .. .
٨٩١	١٩٠	(والطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. .. .
		٣٥ - الأدلة المواد الجنائية ضائم مساندة . مناقشتها فرادى غير جائزة .
٩٣٩	٢٠١	(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. .. .
		٣٦ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أى دليل يرتاح إليه . ما لم يقيد القانون بدليل معين .
		اطمئنان المحكمة إلى ما بان لها من الاطلاع على دقة الوفيات بالجلسة من إصابات المجنى عليه التي تسببت في وفاته والتفاتها مما أثبتته النيابة على خلاف ذلك في هذا الخصوص . لا عيب .
٩٥١	٢٠٣	(الطعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. .. .

راجع أيضا :

إثبات . « أوراق رسمية » .

(القاعدة رقم ١٢ و ١٨٢ بالمحكمة رقم ٧٩ و ٨٤٥)

وحكم . « تسميته تسيب معيب » .

(القاعدة رقم ١٨ و ١٨٠ بالمحكمة رقم ٣٢ و ١٠٦)

ودفع .

« الدفع بتعذر الرؤية » .

(القاعدة رقم ٦ بالمحكمة رقم ٤١)

وقتل عمد . وسبق اصرار .

(القاعدة رقم ٢١٤ بقايات بالمحكمة رقم ٩٩٤)

## إقرار

١ - خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إقرارا . لا يعيب الحكم .

٢٢٦ ٤٥ ... (الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨)

٢ - حق المحكمة في الأخذ بإقرار المتهم في حق نفسه .

وملأ غيره من المتهمين . في أي دور من أدوار التحقيق .

ولو ملأ عنه .

٢٢٦ ٤٥ ... (الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨)

٧٩٢ ١٦٨ ... (الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٧)

٣ - الإقرار . ماهيته : حق المحكمة في الأخذ بالإقرار

المصادر في أي دور من أدوار التحقيق . متى اطمأنت إليه .

إثارة بطلان الإقرار لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .

٣٤٦ ٧١ ... (الطعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥)



المقدمة	القاعدة	المقدمة
٣٥٥	٧٣	<p>٤ - مناط المسؤولية في جريمة إحراز المخدر أو حيازته .          انتهاء المحكمة إلى أن المخدر ضبط بملايس الطاعن . أخذها          من بعد تدليلا على نسبته إليه بما قرره من ضبط المخدر إلى جواره          على مقعد السيارة . لا تناقض . أساس ذلك ؟          (الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٨) .. ..</p>
٣٥٥	٧٣	<p>٥ - للمحكمة أن تستنبط من الاعتراف وغيره من عناصر الإثبات          الحقيقة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .          (الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٨) .. ..</p>
٣٩٥	٨١	<p>٦ - فعود الحكم من بسط مضمون اعترافات المتهم بتحقيقات          النيابة والاستدلالات ومناقشة أقوال الشهود وتمحيص كافة أدلة          الثبوت . قصور .          (الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. ..</p>
٤٤٣	٩٤	<p>٧ - حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور          من أدوار التحقيق . وإن عدم منه بعد ذلك . عدم إترامها          نص اعتراف المتهم . لما أن تجزئه وتستنيط منه الحقيقة كما          كشفت عنها .          (الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..</p>
٣٢٦	٤٥	<p>(والطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..</p>
٥٦٣	١٢٠	<p>٨ - الأخذ باعتراف المتهم . حق لمحكمة الموضوع . متى          اقتضت بصحته . ولو عدل عنه .          (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. ..</p>
٥٦٣	١٢٠	<p>٩ - تقدير توافر ركن الاعتياذ في إدارة محل للدعارة .          موضوعي . جواز التعويل في إثباته على اعتراف المتهم . هل          ذلك ؟ مثال لتسبيب غير مريب .          (الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. ..</p>

الرقم	القائمة	المحتوى
		١٠ - تقدير الاعتراف . موضوعي . أساس ذلك ؟ إطراح الاعتراف للإكراه . استنادا إلى وجود إصابات بالمتهم . دون بيان صلتها بهذا الاعتراف . قصور .
٦١	١٢٩	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٧) .. ..
		١١ - تبرئة المتهم بقالة خلو الأوراق من دليل غير الاعتراف الباطل . خلافا للثابت بها . يعيب الحكم .
٦١٠	١٢٩	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٧) .. ..
		١٢ - الاعتراف في المسائل الجنائية . موضوعي . لمحكمة الموضوع ألا تعول عليه متى تراءى لها أنه مخالف للحقيقة والواقع .
٧٣٠	١٥٤	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..
		١٣ - نفي النية في استئنافها . تزوير الشهادة المقدمة من المتهم تدليلا منه على أن اعترافه كان وليدا كراه من الضابط . سكوت المحكمة عن الرد على هذا الذم وتأييد الحكم المستأنف . مفاده . إطراحه . ولو ثبت أن المحضر المحرر عن واقعة الإكراه قيد ضد مجهول . عدم التزم المحكمة الاستئنافية أن تردد أسباب حكم أيده . كفاية إحالتها على أسبابه .
٧٣٠	١٥٤	(الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..
		١٤ - الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين . جائز . ولو لم يكن معززا بدليل آخر . تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .
٧٩٢	١٦٨	(الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - الدفع بصدر الاعتراف من اكره لأول مرة أمام التقاضي . غير جائز . ما لم تكن مدونات الحكم تظاهرة . أساس ذلك ؟
٩٣٢	٢٠٠	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		١٦ - كفاية الشك في التهمة مندا للقضاء بالبراءة . متى كان ذلك من بصرو بصيرة .
		تقدير الدليل . موضوعي . عدم الادعاء بصدر اعتراف من المظنون ضده مستقل عن أقوال الضابط التي أطرحت . النفي على الحكم باقتفال اعتراف المتهم . في هذه الحالة . جدل موضوعي . لا تجوز إثارته أمام التقاضي .
٩٧١	٢٠٨	(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		١٧ - للحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر الشرطة . ولو عدل منه في مراحل أخرى . متى اطمأنت إلى صدقه .
		مجرد قول المتهم ببطلانه اعترافه لصدوره أمام رجال الشرطة الذين لم يسبق له المثول أمامها . عدم كفايته . ما دام لم يستغل سلطانهم إليه بالأذى .
٩٨٩	٢١٣	(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩) .. ..
		١٨ - تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات من سلطة محكمة الموضوع . حقها في الأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه .
٩٩٤	٢١٤	(الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩) .. ..



## أوراق

## "أوراق رسمية" :

		١ - أطراح الحكم التحقيق الإداري الذي تمسك به الطاعن تدليلا على انتفاء مسؤوليته . لا صيب . حلة ذلك ؟ مثال .
٧٩	١٢	(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. ..
		٢ - الأصل في الإجراءات الصحة . عدم جواز الادعاء بما يخالف ما أثبتت منها بحضور الجلسة أو الحكم إلا بالطعن بالتزوير .
٩٧١	٢٢	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٩) .. ..
		٣ - قول الحكم أن المحكمة استخلصت الواقعة من تحقيقات الشرطة والنيابة وما أجرت من تحقيق بالجلسة على الرغم من أنها لم تسمع الشهود بنفسها وإنما نليت عليها أقوالهم . خطأ مادي لا يبيح . أساس ذلك ؟
٢٠٤	٤٠	(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٤/٢/١٩٧٩) .. ..
		٤ - حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي . ولو حملته أوراق رسمية . ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى .
٢٥٨	٥١	(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٩) .. ..
٢٢٢	٦٩	(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/٢/١٩٧٩) .. ..
		٥ - إثبات الحكم وجود تغيير بالشهادة المرضية الرسمية . ظاهر للعين المجردة . كفايته لأطراحها . أساس ذلك ؟
٢٨٥	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٧٩) .. ..

الصفحة	المادة	
		٦ - القضاء بالبراءة لتلقيق محور المحضر للإتهام . لا يحول دون الأخذ بمحضر حرره بعد ذلك . لذات المتهم من تهمة مماثلة . (الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) .. ..
٢٨٥	٥٧	
		٧ - حق المحكمة الجنائية أطراح دليل التفي ولو حملته أوراق رسمية أو حكم في دعوى مدنية . أساس ذلك ؟ أطراح الحكم أقوال شهود التفي بعد إirاده مؤداها . أخذا بدليل الثبوت . لا حيب . (الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١١) .. ..
٣٣٣	٦٩	
		٨ - التأخير في محضر ضبط الواقعة أو في تحرير المادة المخدرة . لا يدل بذاته على معنى معين . ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد من أدلة . (الطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩) .. ..
٨٤٥	١٨٢	

## خبرة

		١ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير . حتى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها . (الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..
٢٤	٤	
٣٣	٥	(والطن رقم ١٥٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..
		٢ - تقدير مدى العاهة ليس بـ لازم . كفايته . إطمئنان المحكمة إلى ثبوت إصابة المجني عليه بعاهة نتيجة اعتداء مباشر عليه . - متى يكون للمحكمة الاعتراض عما يبيده المتهم من أدلة الدفاع ؟ (الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..
٣٣	٥	

الترتيب	الرقم	المادة
		٣ - كفاية أن يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل اللقى تناقضا يستعمل على الملازمة والتوفيق .
٤١	٦	(الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..
٢٤٣	٤٩	(والطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
٦٥١	١٣٩	(والطن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠) .. ..
		٤ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الحجة مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الإجراء . رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعى من قدرة المجنى عليه على الحديث . سائق . متى كانت المحكمة لم تحول على دليل تقلى عنه
٩٠٦	١٨	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. ..
		٥ - جواز الأخذ بالدليل الاحتمالى . مادامت الإدانة قد أقيمت على اليقين . قول التقرير الطبي بإمكان حدوث الإصابة فى تاريخ معاصر للحدود خطأ . بمذكرة النيابة . لا ينفى حصولها فى التاريخ المغاير الذى حدده الشهود . أساس ذلك ؟ مثال .
١٥٠	٢٨	(الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		٦ - إثبات الحكم أن الطاعن وآخر . دون غيرها . قد أحدثا إصابات المجنى عليه جميعها . وأنها كلها ساهمت فى إحداث الوفاة . كفايته لمساءلة الطاعن من الضرب المفضى إلى الموت . ورفض طلب استدعاء الطبيب الشرعى .
١٥٥	٢٩	(الطن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		٧ - الدفع بالتناقض بين الدليلىن القولى واللقى لأول مرة أمام القضاء . غير جائز .
٢٠٤	٤٠	(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. ..



المادة	القاعدة
٢٢٢	٤٤
٢٨١	٧٩
٤٢٢	٨٩
٤٢٦	٩٠

٨ - إنفاذ المحكمة . عن إجابة طلب إبدى أمام هيئة  
مراقبة . أو الرد عليه . لا إخلال . ما دام مقدمه لم يصرح عليه  
أمامها . مثال في طلب مناقشة الطبيب الشرعي .  
(الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨)

٩ - النفي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .  
خير جأز .  
(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦)

١٠ - تكذيب أقوال المجنى عليه . تمسكا بعدم قدرته على الجرى  
والحاق بالمتهم . عقب إصابته بمقذوف ناري في بطنه . دفاع  
جوهري . وطلب جازم . التعويل على أقواله دون تحقيقه .  
عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .  
(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢)

١١ - عاهة للعقل . كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز .  
لتوانرها .  
تمسك المتهم . بعدم قدرة المجنى عليه على التمييز . وتقديمه  
تقريراً يظاهر ذلك . دفاع جوهري . التعويل على أقواله دون  
تحقيقه . إخلال بحق الدفاع .  
(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢)

١٢ - مجرد مصادمة التهم المجنى عليه . بسيارته . عدم  
كفاته تدليلاً على توافر ركن الخطأ . في جريمة الإصابة  
الخطأ .  
السرعة التي تصلح أساساً للسوء الجنائية في جريمة الإصابة  
الخطأ . هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف المرور وزمانه  
ومكانه .

المرجع	القاعدة	المادة
		وجوب بيان الإصابات . من واقع التقرير الطبي . والا كان الحكم قاصرا .
٤٨٦	١٠٢	(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) .. .. .
		١٣ - إدانة المتهم بالفسح . اخذا بما جاء بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة . دون بيان فحواه . قصور . تمسك الدفاع بأن هذه الرواسب طبيعية . جوهري . اغفاله . إخلال بحق الدفاع .
٧٢	١٢١	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. .
		١٤ - تمسك الدفاع باستحالة حصول الإصابة بيسار صدر المجنى عليه من طعنه اليد اليسرى لتهمة المواجهة له بغير انحراف . وطلبه مناقشة الطبيب الشرعي . دفاع جوهري . الاخذ بأقوال الشهود في هذا الصدد دون تحقيقه عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .
٦٢٢	١٣٢	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. .. .
		١٥ - حق محكمة الموضوع في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم لها والجزم بما لم يجزم به متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها واكدته لديها .
٧٠٠	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. .. .
٣٢	٥	(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. .
		١٦ - تقدير المحكمة مناسبة الزمن الذي استغرقه الضابط للانتقال من مقر النيابة بمصدره إذن التفويض إلى مكان تنفيذه من واقع انتقالها ومراعاتها ما استجد من تزايد في المرور وكثافته . صالح . الاستعانة في ذلك بخبير . غير لازمة .
٧٣٥	١٥٥	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١٠/١) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - تقرير إمكانية حدوث الضرب على قمة الرأس . فمن يقف أمام المبنى عليه أو خلفه . بدانة . لا تحتاج إلى خبرة فنية .
٧٦٦	١٦١	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١٧) .. ..
		١٨ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه ؟ .
		تمسك المتهم . أمام المحكمة الاستئنافية . بتعذر التفرقة بين الدخان الأخضر المحلى والمستورد . بغير خصوص عملية . وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . دفاع جوهرى . الالتفات عنه .
		مقصود .
٧٨٩	١٦٧	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٥) .. ..
		١٩ - تقدير الحاجة للاستعانة بخبير لفهم دفاع المتهم الأهم الأبيكم . موضوعى . حضور محام معه . كفايته لكفالة الدفاع عنه .
٨٥١	١٨٣	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) .. ..
		٢٠ - سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى . عدم التزامها بإعادة المهمة إلى ذات الخبير أو بإعادة مناقشته . مثال الرد سائق على الدفع بانعدام المسئولية بسبب مرض نفسى .
٩٩٤	٢١٤	(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .. ..
		٢١ - إدانة المتهم باحراز سلاح وذخيرة ناعيسا على إصابته المحنى عليه بأهيرة نارية . سائفة . النعى عليه . من بعد . بالقصور لثبوت عدم صلاحية سلاح مضبوط . لا يبل . مادام الحكم لم يستند إليه استعمال هذا السلاح في ارتكاب جريمة القتل .
١٠٠٤	٢١٥	(الطعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢١) .. ..



القاعدة

الصفحة

## شهادة

١ - تراخي المحني عليه في الإبلاغ . لا يفيد كذب شهادته .

٣٢ ٥ (الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..

٢ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شائد . مفاده إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها .

٣٢ ٥ (الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٧/١/٨) .. ..

٤١ ٦ (والطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..

٦٠ ٩ (والطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..

٩٤٢ ٢٦ (والطن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) .. ..

٢٠٤ ٤٠ (والطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. ..

٢٤٣ ٤٩ (والطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..

٢٩٤ ٥٩ (والطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) .. ..

٣٨١ ٧٩ (والطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. ..

٥٩٨ ١٢٧ (والطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤) .. ..

٦٥١ ١٣٩ (والطن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠) .. ..

٧٣٥ ١٥٥ (والطن رقم ٥١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..

٩٨٩ ٢١٣ (والطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .. ..

٣ - كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل

الفني تناقضا يستلزم على الملائمة والترقيق .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . عدم التزامها أن تورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤها .

٩٧ ١٦ (الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..

٢٤٣ ٤٩ (والطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٢) .. ..

٦٥١ ١٣٩ (والطن رقم ٢٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠) .. ..

الصفحة	القاعدة
	٤ - تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟ .
٤١	٦ (الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..
	٥ - الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . في جريمة البلاغ الكاذب . ظاهر البطلان . إغفال الرد عليه . لا يعيب الحكم . حلة ذلك . عدم رسم القانون طريقا خاصا لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها .
٦٠	٩ (الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
	٦ - النفي على الحكم أخذه بتصوير مدين للمأذون وإطراحه تصويرا آخر وأقوال الشهود المؤيدة له . كفاية تدليل الحكم على التصوير الذي اقتنع به . ردا عليه .
٧١	١١ (الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
	٧ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة .
	حقها في الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة .
	عدم التزامها ببيان موضع الدليل . ما دام له أساس في الأوراق .
٧٩	١٢ (الطن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
	٨ - المنازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق المدعى جليل موضوعي . عدم جواز إثارة أمام النقض .
١٠٦	١٨ (الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٩ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث . موضوعي .
		عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .
		حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال بالشاهد والأخذ بما تظمن إليه منها .
١٠٦	١٨	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) ... ..
٢٤٣	٤٩	(والطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) ... ..
٨٨٢	١٨٨	(والطن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٧) ... ..
٩٣٩	٢٠١	(والطن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٧) ... ..
		١٠ - حق المحكمة الاعتراض من قالة شهود فني لم تثق في أقوالهم .
		عدم التزامها بالإشارة إلى أقوالهم . طالما لم تستند إليها .
١٤٢	٢٦	(الطن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ... ..
٧٣٥	١٥٥	(والطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) ... ..
		١١ - إمساك الضابط من الادلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له . لا ينال من سلامة أقواله .
١٤٢	٢٦	(الطن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ... ..
		١٢ - التفات المحكمة عن أقوال شاهد . مفاده إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .
		المحاولة في تقدير المحكمة للدليل وأطمئنانها إليه . غير جائزة .
		أمام النقض .
١٤٢	٢٦	(الطن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ... ..



المرافعة	القاعدة	المادة
		١٣ — الدفع بعدم وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المجنى عليه . التدليل على ذلك بما جاء في المعاينة من عدم وجود آثار دماء فيه . دفاع جوهرى . من شأنه لو صح النبيل الشهادة . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه . وإلا كان حكمها قاصرا .
١٨٦	٣٦	(الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
		١٤ — الدفع بالتناقض بين الدليلين القولى واللفظى لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٢٠٤	٤٠	(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. ..
		١٥ — خصومة الشاهد للمتهم لا تمنع من الأخذ بشهادته . حق المحكمة في الأخذ بالشهادة . ولو كانت على سبيل الاستدلال .
		عدم الترام المحكمة أن تورد من أفواه الشاهد . إلا ما نقيم عليه قضاؤها .
٢٠٤	٤٠	(الطن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. ..
		١٦ — التفات المحكمة الاستثنائية . من طلب المستأنف . سماع شهود لم يتمك بسماحهم أمام محكمة أول درجة . لإخلال . أساس ذلك ؟
٢٢٦	٤٥	(الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..
		١٧ — أخذ المحكمة بأقوال شاهد مفاده . اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها للدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٢٤٣	٤٩	(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		١٨ — القضاء بالبراءة لتفريق محور المحضر للاتهام . لا يحول دون الأخذ بمحضر حره بعد ذلك . لذات التهم من تهمة مماثلة
٢٨٥	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) .. ..

المقنة	القاعدة	
		١٩ - كفاية استناد الحكم إلى ما لا تناقض فيه من أقوال الشهود حق المحكمة الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود . وطرايح ما عداه . عدم إيراد الحكم لتفصيلات أقوال الشاهد . يفيد أطراحها . الدفع بتلقيق التهمة . موضوعي .
٢٩٤	٥٩	(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) ... .. ٢٠ - حق المحكمة الأخذ بما تطمئن إليه أقوال الشاهد . دون بيان العلة . (الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) ... ..
٢٩٤	٥٩	٢١ - خطأ الحكم في بيان اسم الشاهد . لا يعيبه . طالما لم يخطئ في غوى شهادته . (الطن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) ... ..
٣٢٥	٦٧	٢٢ - إطراح الحكم أقوال شهود النفي بعد إirاده . مؤداها . أخذاً بدليل الثبوت . لا عيب . (الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١١) ... ..
٣٢٣	٦٩	٢٣ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم . لا يعيبه . ما دامت . أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تطمئن إليه . (الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) ... ..
٣٦١	٧٤	٢٤ - اختلاف الشهود في بعض التفصيلات . لا يعيب الحكم . متى حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه . عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات . مفاده . أطراحها . (الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦) ... ..
٣٨١	٧٩	

## القائمة المحتمة

		٢٥ - الشهادة ، تعريفها ؟ اقتضاؤها . القدرة على التمييز . جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . المادتان ٢٨٧ لإجراءات و ٨٢ إثبات . حالة العقل . كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز . لتوافرها .
٤٢٦	٩٠	تمسك المتهم بعدم . قدرة المجنى عليه على التمييز . وتقديمه تقريراً يظاهر ذلك . دفاع جوهرى . التحويل على أقواله دون تحقيقه . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢)
٤٣٤	٩٢	٢٦ - عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفى . كفاية القضاء بالادانة رداً عليها . (الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٥)
٥١٨	١٢٧	(والطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١)
		٢٧ - عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه . (الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩)
٤٦١	٩٨	٢٨ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد . واداء . إطراحها لكافة الاعتبارات التى ساقها الدفاع . لملها على عدم الأخذ بها . (الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٩)
٤٩٠	١٠٣	٢٩ - القضاء بالادانة لأدلة الثبوت التى أوردها الحكم . كفايته رداً على قول المتهم وشاهد النفى باحتمال دس الخدو . (الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٩)
٤٩٠	١٠٣	



الصفحة	القائمة	
		٣٠ - قول الحكم إن الشاهدة شهدت بالتحقيقات وبالحلقة . بأن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه في حين أنها لم تشهد بذلك إلا في التحقيقات . يعيبه . أساس ذلك .
٥٣٤	١١٤	(الطن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. .. .
		٣١ - حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشاهد وإطراح ما لا تطمئن إليه منها دون إبداء أسباب ذلك . إنصاحها عن تلك الأسباب . أثره . خضوعها لرقابة محكمة النقض . عدم ثبوت واقعة جاب المتهم لآخر الذي ضبط داخل البلاد محرزاً له . لا يؤدي بذاته إلى التشكيك في صحة التحريات التي استندت إلى المتهم واقعتي الجلب والانتجاز .
٥٥٧	١١٩	(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. .
		٣٢ - وزن أقوال الشهود والتعويل عليها في أي مرحلة . موضوعي .
٥٦٣	١٢٠	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. .
		٣٣ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .
٥٨٨	١٢٥	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. .. .
		٣٤ - حق محكمة الموضوع في الاعتراض عن أقوال شهود النفي كفايه القضاء بالإدانة رد عليها .
٥٩٨	١٢٧	(الطن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) .. .. .
		٣٥ - للحكمة الاستغناء عن سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه .
٥٩٨	١٢٧	(الطن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) .. .. .

الصفحة	القائمة	
٦١٨	١٣١	٣٦ — إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى أقوال غيره . وغم اختلاف محل شهادتهما يعيب الحكم . مثال . (الطن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. ..
٦٤٥	١٣٨	٣٧ — عدم التزام المحكمة بطلبات التحقيق التي ترد خلال فترة حجز الدعوى للحكم . ما دامت لم تثر بجلسته بإرافعة . عدم التزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق إلا ما ترى لزومه ، وما فات أول درجة إجراؤه . النهي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . عدم قبوله . (الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .. ..
٦٧٩	١٤٥	٣٨ — حرية محكمة الموضوع في تجزئة الدليل . والأخذ بما رتاح إليه . (الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..
٧١٧	١٥٢	٣٩ — التدخل في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها . غير جائز . استناد الحكم على فروض تناقض صريح رواية الشاهد . يعيبه . إقامة الحكم قضاءه . عند الموازنة بين الدليين الفني والفقلي فيما تضمنه أولهما من أن إصابات المجنى عليه قطعية . وما جاء بثانيهما من أن هذه الإصابات بعضها ناري والآخر قطعي على افتراض أن المجنى عليه في زحمة الحادث لم يستطع تحديد كيفية حدوث بعض إصاباته . وهو افتراض لا يقوم في حق شاهد الرؤية الآخر التي اعتمد على أقواله . يعيبه . بالتدخل في روايتهما على وجه يخالف صريحهما . (الطن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..

المادة	القاعدة	المادة
		٤٠ - وزن أقوال الشهود والتعويل عليها . تستقل بهما محكمة الموضوع .
		عدم التزام المحكمة بأن تورد روايات الشاهد المتعددة . حقها في الأخذ بقوله في أى مرحلة دون بيان صلة ذلك أو موضعه ما دام له أصله في الأوراق .
٧٦٦	١٦١	(الطن رقم ٧٥٣ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩) .. ..
		٤١ - حق المحكمة أن تحيل في بيان شهادة الشاهد إلى ما أوردته من أقوال شاهد آخر . ما دامت هذه الأقوال متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
٨٩١	١٩٠	(الطن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		٤٢ - تحديد الأشخاص للسافات . أمر تقديرى .
		الخلاف فيه بين أقوال الشهود والمعاينة لا ينال من شهادتهم
٨٩١	١٩٠	(الطن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		٤٣ - المرجع في وزن أقوال الشهود واستخلاص الصورة الصحيحة لواقعه الدعوى . إلى محكمة الموضوع .
٨٩١	١٩٠	(الطن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		٤٤ - لاحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبيل لمتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا المادة ٢٨٩ إجراءات .
		محكمة ثانى درجة تقصر على مقتضى الأوراق . متى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو لا يستكمال نقصه في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . مثال .
٩٣٢	٢٠٠	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. ..



٤٥ - الشهادة . ورودها على الحقيقة المراد إثباتها بكافة عناصرها . غير لازم . كفاية أن تؤدي إليها باستنتاج سائق تجريبه المحكمة .

تناقض رواية الشهود أو تضاربها . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا يتناقض فيه .

٩٣٩ ٢٠١ (الطن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. ..

٤٦ - تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال . لا يمنع من القضاء بالإدانة استنادا إلى الأدلة القائمة في الدعوى .

٩٦٢ ٢٠٦ (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩) .. ..

٤٧ - تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا يتناقض فيه .

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم . موضوعي . إلمثنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .

٩٨٩ ٢١٣ (الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩) .. ..

راجع أيضا : إثبات .

أوراق رسمية .

(القواعد أرقام ٥١ و ٦٩ ؛ بالصفحات أرقام ٢٥٨ و ٢٢٢)

وحكم .

(القاعدة رقم ٨١ بالصيغة ٣٩٤)

وصبق إصرار .

(القاعدة رقم ٧٤ بالصيغة رقم ٣٩٠)

القائمة

الصفحة

قرائن :

(أ) قوة الأمر المقضى :

١ - عدم جواز التعرض لما شاب الحكم الابتدائي الذي فصل وحده في موضوع الدعوى . من هيوب . لحيازته قوة الشيء المحكوم فيه .

١٠ ١ (الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) .. ..

٢ - عدم تقييد القاضي الجنائي . بالأحكام المدنية .

اتهاء الحكم . إلى ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ . بفض النظر عن ملكية المسروقات . كفايته ردا على دفع المتهم بصدور حكم مدني بملكيته لها .

٦٠ ٩ (الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..

٣ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في قانون الاجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ اجراءات جنائية .

- عدم جواز الرجوع لقانون المرافعات فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وميعاد الطعن فيها . عدم سريان المادة ٢١٨ مرافعات في هذا الصدد . أساس ذلك : تحديد قانون الاجراءات لها .

- حق المستول المدني في استئناف الحكم في الدعوى المدنية . مناطه . تجاوز النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي . عدم تأثر حنه في ذلك بالحكم في الدعوى الجنائية ولو حاز قوة الأمر المقضى . لاختلاف موضوع الدعويين . وإن تشأنا عن سبب واحد .

٩٧ ١٦ (الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٤ - عدم تنفيذ القاضى الجنائى بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية ولو كان نهائيا .
٦٤٠	١٣٧	(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .. ..
		٥ - عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد عند الحكم فيها نهائيا ضد ذات المتهم . واو بناء على وصف جديد . أساس ذلك : المادتان ٤٥٤ و ٤٥٥ إجراءات .
		عرض المتهم كحولا ذير مطابق للواصفات . انطواؤه فى ذاته على حيازته له دون أداء رسوم الانتاج عنه . محاكته عن التهمة الأولى نهائيا . أثره : عدم جواز محاكته عن التهمة الثانية . المادة ١/٣٣ عقوبات .
٦٩٤	١٤٧	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. ..
		(ب) قوانين قانونية :
		قوام مسئولية متولى الرقابة . اقراض الاخلاص بواجب الرقابة أو إساءة التربية . نقض هذه القرينة . وقوعه على عائق متولى الرقابة المادة ١٧٣ مدنى .
		عدم جواز إثارة أساس المسئولية المدنية . لأول مرة أمام النقض .
٧٥٥	١٥٩	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..
		(ج) قوانين قضائية :
		١ - تحديد القصد من إحراز المخدر . يستقل به قاضى الموضوع .
٧٥٨	٥١	(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٢٥٨	٥١	(الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٣ - للحكمة أن تستنبط من الاعتراف وغيره من عناصر الإثبات الحقيقة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية .
٢٥٥	٧٢	(الطن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٨) .. ..
		٤ - الاتفاق . تعريفه . وجه الاستدلال عليه . موضوعي مثال .
٤٦٠	٩٨	(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٩) .. ..
		٥ - عدم ثبوت واقعة جاب المتهم للمخدر الذي ضبط محرزا له داخل البسلاط . لا يؤدي . بذاته . إلى التشكيك في صحة التحريات التي أسندت إلى المتهم وفعلي الجلب والاتجار .
٥٥٧	١١٩	(الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. ..
		٦ - القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . قصد خاص . استفاضة نوافره من ارتكاب التقليد . مثال .
٦٦٩	١٤٣	(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..
		٧ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم اشتراط أن يكون كل دليل منها قاطعا في كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية إلى ما قصد الحكم منها ولو عن طريق الاستنتاج .

الصفحة	القاعدة	
٧٠٠	١٤٨	<p>مماح المتهم - وهو صيدلي - لعائلته لديه بتعبئة أملاح السلوفات في عبوات صغيرة - تعبئتها بدلا منها مادة البرموت السامة . تناول المحنى عليهم لها و وفاة بعضهم وإصابة الآخرين .</p> <p>مسألة المتهم من جرمي القتل والإصابة الخطأ . سائغة .</p> <p>(الطن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. ..</p>
٧٤٦	١٥٧	<p>٨ - إثبات الحكم خلط الشاي بقشر عدس . كفايته تدليلا على خشه . البحث من بعد . في مواصفات الشاي . عدم جدواه أساس ذلك ؟ العلم بالغش . اقتراحه في حق المشتغلين بالتجارة</p> <p>(الطن رقم ١٣١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..</p>
٧٧٧	١٦٤	<p>٩ - قعود المتهم عن سلوك طريق الطعن بالتزوير . في ورقة من أوراق الدعوى . لا يسوغ معه اقراض صحتها . و او كانت من الأوراق الرسمية . أساس ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) .. ..</p>
٨٣٤	١٧٩	<p>١٠ - احراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها موضوعي . متى كان سائغا .</p> <p>إضافة لتحريات اتجار المتهم في المخدرات . ضبطه محرز المخدر ومعه سكين ملوثة وميزان وصنع وورقة ملوثة يستوجب التعرض لهذه الظروف لبيان ما إذا كانت تصلح دليلا على قصد الاتجار من عدمه .</p> <p>استبعاد الحكم بقصد الاتجار دون مناقشة الظروف السابقة . يعيبه .</p> <p>(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥) .. ..</p>

راجع أيضا :

إثبات " إثبات بوجه عام " .

ولإثبات . " اعتراف وتعرف " .

(القاعدة رقم ١١٣ بالصيغة رقم ٥٣٠)

الصفحة	القائمة	
		<b>معاينة :</b>
		١ - السعي على المحكمة قمودها عن إبراء معاينة لم تطلب منها خارجاً .
١٤٢	٢٦	(الطنز رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) .. ..
		٢ - الدفع بعدم وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المجنى عليه . التذليل على ذلك بما جاء في المعاينة مع عدم وجود آثار دماء فيه . دفاع جوهرى . من شأنه توضيح البيل من الشهادة . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه . وإلا كان حكمها قصراً .
١٨٦	٢٦	(الطنز رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
		٣ - طلب المعاينة الذي يقصد منه إثارة الشبهة . موضوعي . عدم التزام المحكمة بإجابته أو الرد عليه صراحة . حلة ذلك ؟
٨٥٨	١٨٤	(الطنز رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١) .. ..
		٤ - تحديد الأشخاص للسافات . أمر تقديرى . الخلاف فيه بين أقوال الشهود والمعاينة لا ينال من شهادتهم .
٨٩١	١٩٠	(الطنز رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		٥ - حق المحكمة متى وضعت الواقعة لديها . أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع . أن تعرض عنه . مع بيان العلة . ٥.م التزام المحكمة بإجابة طلب معاينة لا يتجه إلى نفي الفعل أو إثبات استحالة حصوله .
٩٦٢	٢٠٦	(الطنز رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) .. ..



## إجراءات

## (١) "إجراءات التحقيق".

١ - تعيب الطاعن التحقيق بدعوى عدم توجيه التهمة إليه . تعلقه ، بالإجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض .

٢٤ ٤ (الطنز رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..

٢ - قول الحكم أو المحكمة استغلصت الواقعة من تحقيقات الشرطة والنيابة وما أجرته من تحقيق بالخلص على الرغم من أنها لم تسمع الشهود بنفعها وإنما تليت عليها أقوالهم . خطأ مادي لا يعيبه . أساس ذلك ؟

٢٠٤ ٤٠ (الطنز رقم ١٦٦٩ سنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. ..

٣ - إجراءات التعرّيز . تنظيمية . عدم ترتيب البطلان على مخالفتها .

٢٤٣ ٤٩ (الطنز رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..

٤ - عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . ولو لم يجدر عرضه في جمع من أشباهه .

٤٦١ ٩٨ (الطنز رقم ٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩) .. ..

٥ - إجراءات الإحالة . من مراحل التحقيق . حضور المتهم فيها أو إعلانه . غير واجب له أن يبدى أمام محكمة الجنايات ما يكون قد فات مستشار الإحالة .

٥٤٤ ١١٦ (الطنز رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) .. ..

٦ - تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش  
لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . مثال .  
مشمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن  
عدم جديتها .

(المرقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩) .. .. ١٢٥ ٥٨٨

٧ - تلفات المحكمة من الدفع ببطلان استجواب المتهم  
لتماه في غيبة محاميه . لا عيب . مادام الطاعن لا يدعي بأنه  
عين محاميا لحضور الاستجواب أو أن محاميا عنه طلب  
حضوره .

(المرقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٩) .. .. ١٤٣ ٦٦٩

٨ - اختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير وكيل النيابة  
المحقق .

(المرقم ١٢٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٩) .. .. ١٤٣ ٦٦٩

٩ - المرجع في تقدير سلامة إجراءات التحريز لمحكمة الموضوع  
عدم استعمال خاتم مأمور الضبط القضائي . في التحريز  
لا يبطله .

(المرقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٩) .. .. ١٤٥ ٦٧٩

١٠ - حق النيابة . إجراء التحقيق في غيبة المتهم . إذا رأت  
موجبا لذلك .

(المرقم ١٤٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٩) .. .. ١٤٦ ٦٨٥

١١ - انعقاد الخصومة في الدعوى الجنائية . بأي من إجراءات  
التحقيق . أو رفع الدعوى إلى المحكمة .  
إجراءات الاستدلال . أيا كان من مباشرها . لا تتحرك بها  
ولا تنعقد الخصومة الجنائية . مثال .

الصفحة	القاعدة	
		مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة . أمر إدارى . لا تعد الدعوى مرفوعة به .
		إعلان ورقة التكليف بالحضور . إجراء اتهام بقطع التقادم .
		مضى ثلاث سنوات بين مواجهة المتهم . بتقرير المعامل . وإعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . الحكم بإقضاء دعوى الخصومة بالتقادم . دون اعتداد بطلب الجمارك رفع الدعوى ولا تأشيرة النيابة بتقديمها للمحكمة . صحيح . أسباب ذلك .
٧٨٤	١٦٦	(الطن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٥) .. ..
		(ب) إجراءات المحاكمة :
		عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .
		قيام عذر حال دون حضور المعارض يعيب إجراءات المحاكمة والحكم .
		عمل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .
١٠	١	(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) .. ..
		٢ - المناط في قبول وجه الطعن . أن يكون متصلاً بشخص الطاعن وله مصلحة فيه . إثبات الحكم على غير الواقع . حضور المدعى المدني جلسة المعارضة الاستئنافية وطلبه تأييد الحكم المعارض فيه . النعى عليه لهذا السبب من المتهم . عدم قبوله .
٢١	٣	(الطن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٧) .. ..
		٣ - الطلاب الجازم . ماهيته ؟
٤١	٦	(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..



٤ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .

عدم جواز الرجوع لقانون المرافعات فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وميعاد الطعن فيها . عدم صريان المادة ٢١٨ مرافعات في هذا الصدد . أساس ذلك . تحديد قانون الإجراءات لها .

حق المستول المدني في استئناف الحكم في الدعوى المدنية . مناطه . تجاوز النصيب النهائي للقاضي الجزئي . عدم نأثر حقه في ذلك بالحكم في الدعوى الجنائية . ولو حاز قوة الأمر المقضي . لاختلاف موضوع الدعوىين . وإن نشأتا من سبب واحد .

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. .. ٩٧ ١٦

٥ - وجود الطامن بالسجن . في اليوم المحدد لتنظر معارضته عن طريق تخلصه .

القضاء يرفض معارضته . دون الإشارة إلى هذا العنر . الذي أبداه محاميه ، إخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. .. ١١٢ ١٩

٦ - صدور أول قرار بتأجيل الدعوى في حضرة المتهم . يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى - دون إعلان - مدامت متلاحقة . احتساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من يوم صدور الحكم .

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) .. .. ١٢٩ ٢٥

الصفحة	القاعدة	
		٧ - المرض. عذر قهري . يبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة وعدم العلم بالحكم . وعدم التقرير بالاستئناف في الميعاد . خلو النسخة الأصلية للحكم . من الإشارة إلى الشهادة الطبية المقدمة تبريرا للتقرير بالاستئناف بعد الميعاد . إخلال بحق الدفاع . لا يغير منه . إشتغال مسودة الحكم على الرد على تلك الشهادة . علة ذلك ؟ .
١٦٤	٣١	(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		٨ - الأصل في الإجراءات الصحة . عدم جواز الادعاء بما يخالف ما أثبتت عنها بمحضر الجلسة أو الحكم إلا بالطن بالتزوير .
١٧١	٣٢	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..
		٩ - عدم قبول النعي لأول مرة أمام النقض . بأن التخلف عن جلسة المحاكمة الابتدائية . كان لعذر قهري . راداهت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطاعن من ابداء دفاعه .
١٨٢	٣٥	(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
		١٠ - القرار الذي تعده المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . تحضيرى لاثولده حقه حقوق المقصوم نوجب حتما العمل على تنفيذه .
٢٠٤	٤٠	(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. ..
		١١ - العبرة في بطلان الإجراءات . بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية .
		اثارة الطاعن أمر بطلان حكم أول درجة لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها . غير جائز لأول مرة أمام النقض .
٢١٥	٤٢	(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٢١٩	٤٣	<p>١١ - تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة جزاءه اعتبار المعارضة كإلزام تكن . حضوره هذه الجلسة يحتم نظر الموضوع . ولو تخلف بعد ذلك .</p> <p>(الطن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .. .. .</p>
٢٢٢	٤٤	<p>١٣ - التفات المحكمة . عن إجابة طلب أبدي أمام هيئة سابقة . أو الرد عليه . لا إخلال . ما دام مقدمة لم يصير عليه أمامها . مثال في طلب مناقشة الطبيب الشرعي .</p> <p>(الطن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. .. .</p>
٢٢٦	٤٥	<p>١٤ - التفات المحكمة الامتثالية . عن طلب المشتاق سماع شهود لم يتمك نسبهم أمام محكمة أول درجة . لا إخلال . أساس ذلك ؟</p> <p>(الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. .. .</p>
٢٤٠	٤٨	<p>١٥ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها في التحقيقات يعيبه .</p> <p>مثال . ماملة للطاعن عن تهمة اختلاس أشياء محجوزة رغم أن التهمة الموجهة إليه . تبديد متغولات مودعة لديه . مفاده عدم تخصيص الدعوى والاحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له في الأوراق .</p> <p>(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. .. .</p>
٢٤٣	٤٩	<p>١٦ - لائمي على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .</p> <p>(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. .. .</p>



الصفحة	القاعدة	
		١٧ - انقطاع المدة المقررة لاقضاء الدعوى بمضى المدة بصدور حكم غيابي فيها . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في تطبيق القانون . مثال .
٢٦٨	٥٣	( الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ ) .. ..
		١٨ - القضاء برفض المعارضة في جلسة تدخل في فترة المرض . الذي سبق للمحكمة قبوله . بطلان وإخلال .
٢٧١	٥٤	( الطعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ ) .. ..
		١٩ - خضوع الدعوى المدنية التابعة . فيما ورد فيه نص للاحكام المقررة في قانون الاجراءات . المادة ٢٦٦ إجراءات . عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى كان التمويض المطلوب لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ولو كان التمويض مؤقتا . المادة ٤٠٣ إجراءات .
٢٧٥	٥٥	( الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ) .. ..
١٥	٢	( والطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٤ ) .. ..
		٢٠ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشات طامة مستديمة . تعديل في التهمة ذاتها وليس بمجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٢٩١	٥٨	( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ ) .. ..
		٢١ - إعلان المتهم بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور يقطع تقادم الدعوى الجنائية .

الصفحة	القائمة	
		لا محل للقول بسقوط الدعوى الجنائية . متى صدر حكم غيابي من محكمة الجنايات في جنائية . السقوط في هذه الحالة . وروده على العقوبة المقررة بها غيابيا . المادة ٥٢٩ إجراءات .
٣٠٤	٦١	عدم جواز النفي ببطلاق الحكم لبطلاق الإعلان . لأول مرة أمام النقض . لتطلبه تحقيقا موضوعيا . (الطن رقم ١٣٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦) .. ..
٣٢٥	٦٧	٢٢ - الدهو الواضح لا ينال من سلامة الإجراءات . بيان أسماء القضاة . واجب بالنسبة للهيئة التي فصلت في الدعوى لحسب . إغفال اسم عضو هيئة لم تفصل فيها . لا بطلان . (الطن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. ..
٣٨١	٧٩	٢٣ - النفي على المحكمة قعودها من إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز . (الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦) .. ..
٤٥٧	٩٧	٢٤ - إيجاب الحكم تلاوة تقرير التلخيص . كفايته لصحة هذا الإجراء ولو كان التقرير من عمل هيئة سابقة . أساس ذلك ؟ . (الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) .. ..
٥٥٢	١١٨	٢٥ - إعلان المعارض بجملة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه . أو في محل إقامته . عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة مستلم الإعلان في محل الإقامة . الاعلان في محل الإقامة . قرينة على العلم به . تقبل إثبات العكس . مثال . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — القضاء في المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض . غير صحيح . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . أسباب ذلك ؟ محل نظر المذر المانع من الحضور وتقديره . عند نظر الطعن في الحكم .
٥٥٢	١١٨	( الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧ ) .. .. .
		٢٧ — حضور محام مع المتهم بجنة . غير واجب . تكليفه محميا بالدفاع عنه . يوجب على المحكمة سماعه ان كان حاضرا . حق المتهم بجنة ان يقدم بنفسه للمحكمة دفاعه او مافات محمية . قعوده عن ذلك . لا إخلال .
٥٦٣	١٢٠	( الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/١٤ ) .. .. .
		٢٨ — عدم إلزام المحكمة بطلبات التحقيق التي ترد خلال فترة حجز الدعوى للمحك . ما دامت لم تثر بجلسة المرافعة . عدم إلزام محكمة ثاني درجة بإجراء تحقيق الاماترى لزومه . وما فات أول درجة لإجراءه . النهي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . عدم قبوله .
٦٤٥	١٣٨	( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧ ) .. .. .
٨٥٨	١٨٤	( والطعن رقم ٢٥٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ ) .. .. .
		٢٩ — المحكمة الاستئنافية تحكم أصلا على مقتضى الأوراق . أنهى عليها عدم إجراءاتها تحقيقا لم يطلب منها . عدم قبوله .
٦٧٦	١٤٤	( الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١١ ) .. .. .



الصفحة	القائمة	
		٣٠ - الاستجواب . معناه : مناقشة المتهم تفصيليا في أدلة الدعوى . اثباتا أو قويا . صحة استجواب المحكمة للتهمة . ومن بقبوله . المادة ٢٧٤ إجراءات .
٦٨٥	١٤٦	(الظن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٩) .. ..
		٣١ - استهلال الدفاع مراعاته بطلب سماع للشهود الفائزين . تنازله عن طلبه . أثره : صحة القضاء في الدعوى دون سماعهم .
٦٨٥	١٤٦	(الظن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٩) .. ..
		٣٢ - حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة . غير لازم .
		سكوت المتهم بجنحة من المرافعة . لا إخلال . مادام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة .
٧٦٢	١٦٠	(الظن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩) .. ..
		٣٣ - الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٧١ إجراءات . تنظيمية . إغفال سؤال المتهم عن اسمه وصفاته ومحل مولده وإقامته . والتهمة المسندة إليه . لا بطلان .
٧٦٢	١٦٠	(الظن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩) .. ..
		٣٤ - الدفاع بحصول الدعوى المدنية على الشيك بطريق الذنب . هام وجوهري . التزام المحكمة بتعيينه .
		الدفاع بأن الشيك تم تحريره وفاء لنحو أرض لا يملكها المستحوب عليه وليس له حق التصرف فيها . جوهري . وجوب امتثالها مدى صحتها .
٨٠٥	١٧٢	(الظن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٧٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ - تقدير الحاجة للاستعانة بخبير لفهم دفاع المتهم الأهم الأنكم . موضوعي . حضور محام معه . كفايته لكفالة الدفاع عنه .
٨٥١	١٨٣	(الظن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٥) -- -- --
		٣٦ - إعلان المعارض بجلسة الإعادة للرافعة . مع تابعه المقيم معه . صحيح .
٨٥١	١٨٣	(الظن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) -- -- --
		٣٧ - التفات المحكمة عن طلب تحقيق أبدي في مذكرة . بعد سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم . لا إخلال . حضور محام مع المتهم في الجلسات والمخالفات . غير واجب .
		النفي بعدم سماع دفاع المتهم . غير مقبول . ما دام قد حضر بالجلسة وأمسك عن إبداء دفاعه .
٨٥٨	١٨٤	(الظن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) -- -- --
٥١٣	١٢٠	(والظن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) -- -- --
٦٤٥	١٣٨	(والظن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) -- -- --
		٣٨ - حرية القاضي في تكوين عقيدته . حدها : ألا يبنى حكمه على دليل لم يطرح بالجلسة . علة ذلك ؟
		إحالة الحكم . في شأن وفائع الدعوى ومستنداتها . إلى دعوى أخرى غير مطروحة . قصور .
٩٠٢	١٩٢	(الظن رقم ٧٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦) -- -- --

الصفحة	القاعدة	
		للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		محكمة ثاني درجة تقضى على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . مثال .
٩٣٢	٢٠٠	(الظن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		٣٩ - متون المتهم أمام المحكمة وإدائه دفاعه . تغيير هيئة المحكمة من بعد . وحضوره أمامها دون أن يتمسك بدفاع جديد . اعتبار دفاعه السابق مبدى أمام الهيئة الجديدة . التمسك على حكمها بالبطلان أو الإخلال بحق الدفاع . بقالة أنها غير تلك التي سمعت المرافعة . أو أنها لم تتمكن من إبداء دفاعه . غير صحيح .
٩٣٢	٢٠٠	(الظن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		٤٠ - ورود اسم متهم غائب خطأ بمحضر الجلسة . بدلا من المتهم الحاضر فيها . خطأ مادي . لا يعيب الحكم .
٩٣٩	٢٠١	(الظن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		راجع أيضا :
		دعوى مباشرة .
		(القاعدة رقم ٧٠ بالصيغة رقم ٢٢٨)
		وشهادة مرضية .
		(القاعدة رقم ٦٢ بالصيغة رقم ٢٠٨)
		ومعارضة . وإعلان .
		(القاعدة رقم ٢١١ بالصيغة رقم ٩٨٠)



القاعدة الصفحة

## (ج) لغة المحاكمة :

الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية ما لم يتعذر ذلك بغير مترجم أو يطلب منهم ذلك . خضوع طلبه لتقدير المحكمة .

(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩) .. .. ٧١٢ ١٦٠

## إحالة

إجراءات الإحالة . من مراحل التحقيق . حضور المتهم فيها أو إعلانه . غير واجب . له أن يبدى أمام محكمة الجنايات ما يكون قد فات مستشار الإحالة .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٧/٥/١٩٧٩) .. .. ٥٤٤ ١١٦

## أحداث

الطن بالنقض . حق شخص للحكوم عليه . لوالدى الحدث أو وليه أو الممثل عنه . أو النائب عن أيهم . مباشرة . المادة ٢٩ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤

(الطن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٧٩) .. .. ٨٤٣ ١٨١

## إختصاص

## (أ) الإختصاص الولائي والشخصي :

١ - إختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم إلا ما نص على انفراد غيرها به . محاكمة الوزراء . إعتاد الإختصاص بها لكل من القضاء العادى والمحكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ . أساس ذلك ؟

(الطن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٦/١٩٧٩) .. .. ٧٢٢ ١٥٣

الصفحة	القائمة	
		٢ - الوزير في حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ : هو من يشغل بالفعل منصبا وزاريا بحسب . إنحسار هذه الصفة منه . أفراد المحاكم العادية بالاختصاص بحما كته . قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى سبق شغل المتهم منصب وزير . خطأ . جواز الطعن فيه بطريق النقض . علة ذلك : أنه منه للتصوية . (الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..
٧٢٢	١٥٣	(ب) الإختصاص النوعي :
		١ - توزيع الجمعية العامة للمحكمة القضايا على الدوائر . قرار تنظيمي . لا يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى . أثر ذلك : بقاء ما قدم من قضايا إلى دائرة في حوزتها . تخلف المعارض من حضور جلسة نظر المعارضة والحكم فيها رغم عده بها . استنادا إلى القرار المذكور . لا ينهض عذرا يؤثر في انفتاح ميعاد الطعن في الحكم . تعديل . واعد عقد الجلسات . عدم امتداده إلى ما حدد منها من قبل متى لم يعلن الخصم بتديد ميعاد آخر . (الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) .. ..
٣٠٠	٦٠	٢ - عدم اختصاص اشراك الجناية بدعوى المسئولية الشيلية . (الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..
٧٥٥	١٥٩	٣ - قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام . فصل المحكمة في الدعوى دون التعرض للدفع بعدم اختصاصها مكانيا . خطأ . (الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. ..
٨٠٥	١٧٢	

الصفحة

القاعدة

## (ج) الاختصاص بنظر الدعوى المدنية :

شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية ؟  
 النقض اه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . واجب . متى  
 ثبت أن الفعل محل الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا .

٨٧٢

١٨٧

(الظن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..

## (د) تنازع الاختصاص :

١ - قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى  
 وحالاتها إلى محكمة الجنج . رغم سبق قضاء الأخيرة بعدم  
 الاختصاص لأن الواقعة جنائية . قضاء منه لتقصوطة على خلاف  
 ظاهره . أساس ذلك ؟

اعتبار طعن النيابة في حكم الجنايات . طلبا بتعيين المحكمة  
 المختصة .

٥٩٥

١٢٦

(الظن رقم ١٥٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢١) .. ..

٢ - اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم  
 إلا ما نص على أفراد غيرها به .

محاكمة الوزراء . انعقاد الاختصاص بها لكل من القضاء  
 العادي والمحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨  
 أساس ذلك ؟

٧٢٢

١٥٣

(الظن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..

٣ - الوزير في حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ : هو من  
 يشغل بالفعل منصبا وزاريا لحسب . إحصاء هذه الصفة منه .  
 أفراد المحاكم العادية بالاختصاص بمحاكمته . قضاء محكمة  
 الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا إلى سبق  
 شغل المتهم منصب وزير . خطأ . جواز الطعن فيه بطريق  
 النقض . حلة ذلك : أنه منه لتقصوطة .

٧٢٢

١٥٣

(الظن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..



## إختلاس أشياء محجوزة

١ - قعود الطامن عن التمسك أمم قضاء الموضوع بعدم علمه بيوم البيع وعدم منازعته في صحة المجرز . أثره : عدم جواز التمسك بذلك أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) ... ٤٢ ٢١٥

٢ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى ومناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيبه .

مثال . مساءلة الطامن من تهمة إختلاس أشياء محجوزة رغم أن التهمة الموجهة إليه . تبديد منقولات مودعة لديه . مفاده عدم تمحيص الدعوى والإحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له في الأوراق .

(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) ... ٤٨ ٢٤٠

٣ - جريمة إختلاس الأشياء المحجوزة . متى تتحقق .

(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) ... ٢٠٢ ٢٤٧

٤ - متى يجوز إعلان الأوراق القضائية لاعان إليه في النيابة العامة ؟

إعلان المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات . في مواجهة النيابة . بعد أن تبين أن العنوان المدعى نقلاها إليه وهمي . صحيح . أساس ذلك .

(الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٣) ... ٢٠٢ ٢٤٧

راجع أيضا .

دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " .

(القاعدة رقم ٤٢ بالصيغة رقم ٢١٥)

## إرتباط

١ - ركن العادة . في جريمة استعمال محل للدعارة . جواز  
إثباته بكافة الطرق .

أركان جريمة التحريض على الدعارة . التحدث عنها استقلالاً .  
غير لازم .

(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) ٥٧ .. .. ٢٨٥

٢ - عدم جواز معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر  
الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ إجراءات .

إدانة الحكم الطاعن بتهمة خطف المجنى عليها . التي لم ترفع  
بها الدعوى عليه . خطأ في القانون واختلال بحق الدفاع . لاتنال  
منه معاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الشروع  
في وقاع المجنى عليها كرها المستندة اليه عملاً بحكم المادة ٣٢  
عقوبات . أساس ذلك ؟

(الطن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) ١١٢ .. .. ٥٢٦

٣ - عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد بعد الحكم  
فيها نهائياً . ضد ذات التهم . ولو بناء على وصف جديد .  
أساس ذلك : المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ إجراءات .

عرض المتهم كحولا غير مطابق للواصفات . انطوائه  
في ذاته على حيازته له دون أداء رسوم الإنتاج عنه . مما كتبه  
عن التهمة الأولى نهائياً . أثره : عدم جواز محاكته عن التهمة  
الثانية . المادة ١٣٢ عقوبات .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) ١٤٧ .. .. ٦٩٤

القاعدة

راجع أيضا : إزعاج سلطات وبلاغ كاذب وسب وقذف .

( القاعدة رقم ٩ بالمصينة رقم ٦٠ )

## إزعاج سلطات

انتفاء مصلحة "طاعن في تعيب الحكم . في خصوص جرائم القذف والاتفاق الجنائي وزعاج السلطات . مادام الحكم قد دانه . كذلك . بجرمة البلاغ للكاذب الثابتة قبله . وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .

( الملحق رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ ) .. .. ٩

٩.

## أسباب الإباحة وموانع العقاب

### أسباب الإباحة

( أ ) استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :

الدفاع بمحصل المدعى المدني على الشيك بطريق النصب . هام وجوهري . التزام المحكمة بتحييده .

الدفاع بأن الشيك تم تحريره وفاء لثمن أرض لا يملكها المسحوب عليه وليس له حق التصرف فيها . جوهري . وجوب استظهار مدى صحته .

( الملحق رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ) .. .. ١٧٢

٨٠٥



القاعدة الصفحة

## ( ب ) الدفاع الشرعى :

١ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام النقض .  
غير جائز . مالم تكن مدونات الحكم ترشح لقيامها .

٢٠٤	٤٠	.. ..	(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤)
٣٦٠	٧٤	.. ..	(والطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨)
٨٤٥	١٨٢	.. ..	(والطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩)
٨٦٩	١٨٦	.. ..	(والطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣)

٢ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . . موضوعى . لاثارته  
لأول مرة أمام النقض . . شروطه بأن ترشح مدونات الحكم لقيامه  
الدفع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . الدفع الجازم الذى يصير  
مقدمه عليه .

عدم جواز النعى على المحكمة لتفتاتها عن دفع أبدي أمام  
هيئة سابقة .

إثبات الحكم توافر سبق الاصرار فى حق الطاعنين . أثره :  
انتفاء موجب الدفاع الشرعى فى جانبها أساس ذلك .

٣٦٠	٧٤	.. ..	(الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨)
-----	----	-------	---

٣ - التفتات المحكمة عن دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى  
لحمليه إيرادا وودا . قصور وإخلال بحق الدفاع . لا يفتى عنه  
مؤاخذته عن فعل القتل العمد المستند إليه على أنه قتل خطأ .  
أساس ذلك .

٤١٦	٨٧	.. ..	(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١)
-----	----	-------	--

٤ - عدم اشتراط الاعتراض بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعى .

٤٧٧	١٠٠	.. ..	(الطعن رقم ١٧١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٥)
-----	-----	-------	---

الصفحة	الفصل	
		٥ - أطراح الحكم دفاع الطاعنين بتوافر حق الدفاع الشرعي في جانبهما بقالة أن ثانيهما لم يعترف بالجريمة وأنهما لم يكونا مستهدفين لأي اعتداء رغم ما أسند إلى متهم آخر من الشروع في قتل أولهما دون أن يستظهر الصلة بين هذا الاعتداء والاعتداء الذي وقع من الطاعن الثاني على المجنى عليها . قصور .
٤٧٧	١٠٠	(الظن رقم ١٧١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٧٩)
		٦ - اندفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . وجوب أن يكون جدياً وصريحاً . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن من مدونات الحكم تظاهره . قول المتهم أنه "في الوقت الذي وقع المدوان على المجنى عليه وقع أيضاً عدوان عليه" . لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي .
٥٤٩	١١٧	(الظن رقم ٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٧/٥/١٩٧٩)
		٧ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة القتل العمد ومعاقبته عنها بالمادة ٢١٥ عقوبات . حملاً على أنه تجاوز حقه في الدفاع الشرعي عن نفسه وماله بحسن نية . دون أن يوازن بينها وبين ما وقع عليه من اعتداء ودون أن يدل على توافر نية القتل في جانبه . قصور .
٩٢٩	١٩٩	(الظن رقم ١١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩)
		(ج) موانع العقاب
		١ - مناط الاضفاء المخصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .
٣٥٥	٧٣	(الظن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/٣/١٩٧٩)
		٢ - تقدير مدى اكراه المتهم أو اختياره في مقارفة الجريمة . موضوعي . مثال .
٤٤٣	٩٤	(الظن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٥/٤/١٩٧٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الحادث النهري . شرطه : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه .
٨٢١	١٧٦	( الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ ) .. .. -
		٤ - الدفع بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام النقض .
٨٦٩	١٨٦	( الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ) .. ... -
		<b>استئناف</b>
		<b>”التقرير به“ :</b>
		خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .
		عدم جواز الرجوع لقانون المرافعات فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية ومبدأ الطعن فيها . عدم صريان المادة ٢١٨ مرافعات في هذا الصدد . أساس ذلك :
		تحديد قانون الإجراءات لها .
		حق المسئول المدني في استئناف الحكم في الدعوى المدنية .
		مناطه : تجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي .
		عدم تأثير حقه في ذلك بالحكم في الدعوى الجنائية . ولو حاز قوة الأمر المقضي . لاختلاف موضوع الدعويين . وإن نشأتا عن سبب واحد .
٩٧	١٦	( الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥ ) .. .. -
		<b>”مبدأه“ :</b>
		١ - إمتداد مبدأ الاستئناف وفقاً لنص المادة ٤٠٩ إجراءات جنائية . نطاقه ؟
		من هم المحصوم في معنى المادة ٤٠٩ إجراءات ؟



الصفحة	القاعدة	
		المستول من الحقوق المدنية ليس خصما للتميم . أثر ذلك : عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له متى كان المتهم هو المستأنف الوحيد .
٩٧	١٦	مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . مقرر قانونا لمصلحة المضرور . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التبع . ( الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥ ) .. ..
		٢ - المرض . عذر قهري . يرد عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم . وعدم التقرير بالاستئناف في الميعاد . خلو الفسخة الأصلية للحكم . من الإشارة إلى الشهادة الطبية المقدمة تبريرا للتقرير بالاستئناف بعد الميعاد . إخلال بحق الدفاع . لا يغير منه . اشمال مسودة الحكم على الرد على تلك الشهادة . هذه ذلك ؟
١٦٤	٣١	( الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥ ) .. ..
		٣ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتها الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا . تخلف الطامن بغير مبرر عن الحضور بجلسة المعارضة الاستئنافية لإبداء مذكره في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد يحول بينه وبين إبدائه لأول مرة أمام النقض . أماس ذلك ؟
١٧١	٣٣	( الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٨ ) .. ..
		٤ - إرفاق الطامن شهادة مرضية بتقرير الاستئناف مبررا لتجاوز الميعاد . القضاء بعدم القبول شكلا . دون التعرض لها . قصور .
٦٢٣	١٣٥	( الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٥ - ثبت أن آخر ميعاد للاستئناف صادف يوم عطلة رسمية . أثره : صحة التقرير بالاستئناف في اليوم التالي . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون .
٨٢٥	١٧٧	( الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ ) .. ..
		٦ - ميعاد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم . للنائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاصه التقرير بالاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . المادة ٤٠٦ إجراءات . تعلق هذا الميعاد بالنظام العام . جواز إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام النقض . ما دامت مدونات الحكم تظهره .
٩٢٤	١٩٨	( الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ ) .. ..
		” ما لا يجوز استئنافه “ .
		١ - طعن المدعى بالحقوق المدنية بالاستئناف أو بالنقض . في الحكم الصادر من المحكمة الجزئية . عدم جوازه . ما دام التعويض المطالب به ولو مؤقتاً يدخل في النصاب الاتهابى للقاضي الجزئى . ولو شاب الحكم خطأ في القانون . لا يغير من ذلك . صدور الحكم من محكمة ثانى درجة بناء على استئناف المتهم . ما لا يجوز استئنافه لا يجوز الطعن فيه بالنقض .
١٥	٢	( الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤ ) .. ..
		٢ - خضوع الدعوى المدنية التابعة . فيما ورد فيه نص . للأحكام المقررة في قانون الإجراءات . المادة ٢٦٦ إجراءات .
		عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى كان التعويض المطلوب لا يزيد عن النصاب الاتهابى للقاضي الجزئى . ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ولو كان التعويض مؤقتاً . المادة ٤٠٣ إجراءات .
٢٧٥	٥٥	( الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٣ - انغلاق باب الطعن بالاستئناف في الدعوى المدنية بالنسبة للدعى بالحق المدني . اثره : عدم جواز طعنه فيها بطريق التقاض ولو قضى فيها استئنافيا بالرفض بناء على طعن المتهم في الحكم القاضي بالإدانة والتعويض . أساس ذلك .
٢٧٥	٥٥	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. .. " نظره والحكم فيه " :
		١ - المذاط في قبول وجه الطعن . أن يكون متصلا بشخص الطاعن وله مصلحة فيه . إثبات الحكم . على غير الواقع . حضور المدعى المدني جلسة المعارضة الاستئنافية وطلبه تأييد الحكم المعارض فيه . النعمى عليه لهذا السبب من المتهم . عدم قبوله .
٢١	٣	(الطعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٧) .. .. ٢ - إحالة المحكمة الاستئنافية . على أسباب الحكم المستأنف . الذى أبدته لأسبابه . كفايتها تسببا لحكمها .
٤٩	٧	(الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٣ - إحالة المحكمة الاستئنافية . في بيانها الوقائع ومواد الاتهام التي طبقها الحكم المستأنف . على ما أورده . جزؤه . ولو خالفته في النتيجة . شرط ذلك .
٦٧	١٠	(الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
٧٩٢	١٦٨	(والطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٧) .. ..
	٢١٣	(والطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .. ..
		٤ - استنفاد محكمة أول درجة ولايتها . بالفصل في موضوع الدعوى . يمتنع معه إعادتها إليها . المادة ٤١٩ إجراءات .



المادة	القاعدة	استئناف
٧١	١١	<p>إيراد الحكم الاستئنافي أسباباً تحمل قضاءه . كفايته تصحيحاً لما شاب الحكم المستأنف من قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..</p> <p>٥ - خلو الحكم من بيان اسم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا يعيبه . مادام الثابت أنه تلى فعلاً . المادة ٤١١ إجراءات .</p>
١٧١	٣٣	<p>(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..</p> <p>٦ - اقتصار قاعدة إجماع الآراء . عند التشديد أو الغاء للبراءة على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . بحسب . الغاء الحكم برفض الدعوى المدنية . والقضاء بالإلزام . استناداً إلى ثبوت الخطأ . وجوب أن يصدر بالإجماع . القضاء ببطالان الحكم المستأنف . تطبيقاً لفهم سوى في القانون . عدم تطلبه الإجماع .</p>
٢١٠	٤١	<p>(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .. ..</p> <p>٧ - سريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات على الحكم الصادر في استئناف المدعى المدني . دعواه المدنية المرفوضة . أثره : عدم جواز الغاء الحكم والقضاء بالتعويض . إلا بإجماع الآراء .</p>
٢١٠	٤١	<p>(الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) ... ..</p> <p>٨ - عدم التزام المحكمة متابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . حله ؟</p> <p>إدانة المتهم بجريمة التداخل في وظيفة همومية . دون التعرض لدفاعه بأنه أقحم في الاتهام . التي تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . في مذكرة معلاة بالملف . قصور .</p>
٣٩٩	٨٢	<p>(الطن رقم ١٤٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٩ - نفي النيابة في استئنافها . تزوير الشهادة المقدمة من المتهم تدليلا منه على أن اعترافه كان وليد اكراه من الضابط . سكوت المحكمة عن الرد على هذا النعى . مفاده اطراحه . ولو ثبت أن المحضر المحرر من واقعة الاكراه قيد ضد مجهول . عدم التزام المحكمة الاستئنافية أن تردد أسباب حكم أيده . كفاية إحالتها على أسبابه .
٧٣٠	١٥٤	(الطن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..
		١٠ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية . لا يتصل بإجراءات المحاكمة من حيث صحة والبطالان .
		التفات الحكم عن الدفع بعدم قبول استئناف الدعوى المدنية لعدم سداد رسومها . لا عيب .
٧٥٥	١٥٩	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..
		١١ - تشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . بناء على استئناف المتهم وحده . خطأ في القانون . وجوب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف . أساس ذلك ؟
٩٢٤	١٩١	(الطن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		١٢ - للمحكمة الامتنعاه عن سماع الشهود إذا قبل المتهم . أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . المادة ٢٨٩ إجراءات .
		محكمة ثاني درجة تقضى على مقتضى الأوراق . هي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه أو لإستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . مثال .
٩٣٢	٢٠٠	(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — توقيع المعارض على التقرير بالمعارضة المحدد به تاريخ الجلسة . يعني عن إعلانه بها . كونه مجندا ليس بذاته عنذرا يبرر تخلفه عن حضورها .
٩٨٠	٢١١	(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) .. .. .
		« الإجراءات أمام الاستئناف » .
		١ — التفات المحكمة الاستئنافية . عن طلب المستأنف ؟ سماع شهود لم يتمسك بسماحهم أمام محكمة أول درجة . لإخلال كآ أساس ذلك ؟
٢٢٦	٤٥	(الطعن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. .. .
		٢ — المحكمة الاستئنافية تحكم أصلا . بمقتضى الأوراق . المدعى عليها هدم إجراءات تحقيقا لم يطلب منها . هدم قبوله .
٦٧٦	١٤٤	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١١) ... .. .
		« استئناف الدعوى المدنية » .
		مخضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية في للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ للمجرات .
		حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الاتهام للقاضي الجزئي ولو وصف بأنه مؤقت . المادة ٤٠٣ إجراءات .
		انفلاق باب الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في الدعوى المدنية . أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . ولو قنعت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم بأول درجة بالادانة والتعويض بناء على استئناف المتهم . أساس ذلك .
١٣٦	٢٤	(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. .. .



الصفحة	المقابلة	
		« استئناف الحكم الغيابي »
		استئناف الحكم الابتدائي الغيابي . مؤداه . تنازل المتهم من حقه في المعارضة . عدم التزام المحكمة بالالتفات في هذه الحالة إلى قابلية الحكم للمعارضة .
٥٢٠	١١١	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢)
		« الاستئناف المقابل »
		امتداد ميعاد الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٠٩ إجراءات جناحية . نطاقه ؟
		من هم المحصوم في معنى المادة ٤٠٩ إجراءات . المستول من الحقوق المدنية ليس خصما للمتهم . أثر ذلك : عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له . متى كان المتهم هو المستأنف الوحيد .
		مسئوليته المتبوع عن أعمال تابعه . مقروء قانونا لمصلحة المضروور . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع .
٩٧	١٦	(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥)
		استيقاف
		١ - الاستيقاف . ماهيته ؟
		تقدير توافر مبررة . موضوعي .
١٥٩	٣٠	(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)
		٢ - تبرئة المتهم لبطان استيقافه . بقالة إنه تم لمجرد كونه خريبا من البلية . هل خلاف ما قرره الشاهد من أنه لم يستوقفه إلا بعد محاولته الهرب إثر رؤيته . خطأ في الإمتداد يعيب الحكم .
١٥٩	٣٠	(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥)

## استجواب

١ - التفات المحكمة من الالاف ببطلان استجواب المتهم لتمامه في غيبة محاميه . لا صيب . ما دام الطاعن لا يدعى بأنه عين محاميا لحضور الاستجواب أو أن محاميا عنه طلب حضوره .

(الطن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. .. ١٤٣ ٦٦٩

٢ - الاستجواب معناه . مناقشة المتهم تفصيليا في أدلة الدعوى . إثباتا أو نفيا . صحة استجواب المحكمة للمتهم . رهن بقبوله . المادة ٢٧٤ إجراءات .

(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٤) .. .. ١٤٦ ٦٨٥

## استدالات

١ - تقدير جدية التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام القضاة .

(الطن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٨ ٥٤

٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .

خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صماته أو محل إقامته . لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن . أساس ذلك ؟

(الطن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. .. ٥٦ ٣٧٩

٣ - تقدير جدية التحريات المسوغة لإصدار إذن التفتيش لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مثال . شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها .

(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. .. ١٢٥ ٥٨٧

المنفعة	القاعدة	
		٤ - إنعقاد المحسومة في الدعوى الجنائية . بأى من إجراءات التحقيق . أو رفع الدعوى إلى المحكمة . إجراءات الاستدلال . أيا كان من مباشرها . لا تحرك بها ولا تنعقد المحسومة الجنائية . مثال . مجرد التأشير من النيابة . بتقديم الدعوى إلى المحكمة . أمر إدارى . لانعقاد الدعوى مرفوعة به . إعلان ورقة التكليف بالحضور . إجراء اتهام . يقطع التقادم . مضى ثلاث سنوات بين مواجهة المتهم بتقرير المعامل . وإعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . الحكم بانقضاء دعوى اللجنة بالتقادم . دون اعتداد بطلب الجمارك رفع الدعوى ولا تأشيرة النيابة بتقديمها للمحكمة . صحيح ، أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٥) .. .. ١٦٦ ٧٨٤
		<b>استعراض . وتعرف</b>
		١ - عدم رسم القانون صورة معينة لتعرف الشاهد على المتهم . حق المحكمة الأخذ بتعرف الشاهد على المتهم . ولولم يجر عرضه في جمع من أشباهه . (الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٩) .. .. ٩٨ ٤٦١
		٢ - تقدير الدليل . من إطلاقات محكمة الموضوع . متى كان صائفا . - عدم رسم القانون شكلا معينة لتعرف . - أطراح نتيجة التعرف . استنادا إلى تمامه بالإشارة وبناء على طلب اندفاع . غير صالح . (الطن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. .. ١١٣ ٥٣٠



القاعدة الصفحة

## اشتباه

الإشتباه . طبيعته وشروط تحققه وعقوبته ؟

صدور فعل من المشتبه فيه خلال ثلاث السنوات التالية  
لهلكم بإنذاره . يتحقق به تأكيد حالة الإشتباه قبله . وجوب  
عقابه بالمادة ١/٦ من القانون ٩٨ لسنة ٤٥ المعدل .

اعتبار التدبير المنصوص عليه بالمادة ٨٨ مكرر من القانون  
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليه في القانون  
٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . خطأ .

(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. .. ١٩٧ ٩٢٠

## إشتراك

١ - الاتفاق . تطلبه . تقابل إرادات اللجنة على ارتكاب  
الجريمة . توارد خواطرها على فعل ينتويه كل منهم استقلالا .  
توافق . لا يربط تضامنا في المسؤولية . إلا في الأحوال التي  
حددها القانون فحسب كالشارف في جريمة المادة ٢٤٣  
عقوبات .

مساءلة الشخص عن فعل غيره . إيجابها . أن يكون فاعلا  
أو شريكا فيه .

(الطن رقم ١٩١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩/٢/١٩٧٩) .. .. ٧٦ ٣٦٩

٢ - الاتفاق تعريفه . وجه الاستدلال عليه . موضوعي  
مثال .

(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٩/٤/١٩٧٩) .. .. ٩٨ ٤٦١

الصفحة	القاعدة	
		٣ - انتهاء سبق الاصرار لا ينفي قيام الاتفاق .
		تقبل إرادات المتهمين . كفايته لتحقيق الاتفاق بينهم .
		انقضاء زمن ما بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .
٥٩٨	١٢٧	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) .. ..
		٤ - قصر الاعفاء من العقوبة المنصوص عليها في المادة
		٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للسادة ٧٧ من
		القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على الوسيط أو المستأجر دافع خلو
		الرجل كشريك المؤجر في جريمته .
٨٧٢	١٨٧	(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		راجع أيضا : تزوير . تزوير الأوراق الرسمية .
		(القاعدة رقم ٣٠٩ بالصيغة رقم ٩٧٤)
		<b>إشكال في التنفيذ</b>
		١ - الاشكال في التنفيذ . نفي عليه ، وليس على قضاء
		الحكم . تجاوز محكمة الاشكال ذلك إلى موضوع الدعوى .
		خطأ في القانون . أساس ذلك ؟
١٧٩	٣٤	(الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..
		٢ - المناط في قبول إشكال الغير في التنفيذ . هو تعارض
		التنفيذ مع حقوقه .
		القضاء بوقف تنفيذ عقوبة غلق عين مؤجرة . بناء على استئصال
		المؤجر . دون التحقق من انتهاء عقد إيجارها . خطأ يوجب
		النقض والإحالة . أساس ذلك ؟
٣١٠	٦٣	(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٣ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال متى كان الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . جائزا . بقاء الحكم الصادر في الاشكال غفلا من التوقيع . حتى نظر الطعن . بطلانه . أماس ذلك . (الطن رقم ٧٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/٢٢/١٩٧٩) .. .. ١٦٠
٧٧٣		

### إصابة خطأ

		١ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . في جريمة القتل والإصابة الجعاً . موضوعي . (الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. .. ١١
٧١		٢ - أطراح الحكم التحققي الإداري الذي تمسك به الطاعن تدليلا على انتفاء مسئوليته . لا يجب . علة ذلك . مثال . (الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. .. ١٢
٧٩		٣ - نفي الطاعن . وجوب ثبوت الخطأ في حقه . وفق لائحة المسك الحديدية لكونه سائق قطار . عدم قبوله . مادام الحكم قد أثبت توافر إحدى صور المعاملة المبينة بالمادة ٢٤١ عقوبات . مثال . (الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. .. ١٢
٧٩		٤ - مجرد مصادمة المتهم المجنى عليه بسيارته . عدم كفايته تدليلا على توافر ركن الجعاً . في جريمة الإصابة الجعاً . الدرجة التي تصلح أساسا للمسائلة الجنائية في جريمة الإصابة الخطأ . هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف المرور وزمانه ومكانه .



الصفحة	القاعدة	
		وجوب بيان الاصابات . من واقع التقرير الطبي . والا كان الحكم قاصرا .
٤٨٦	١٠٢	(الظن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٠٦) .. .. هـ - رفض مكان العقار تسلم قرار ازالته وإخلائه . لصق صورة هذا اقرار على باب العقار . تمسك المتهم بأن عدم إخلاء المجنى عليهم للعقار المذكور هو الذي أدى إلى قتل بعضهم أو إصابته . دفاع جوهري . لتفات الحكم عنه . قصور .
٦٠٧	١٢٨	(الظن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٤) .. .. صماح المتهم - وهو صيدلي - لعامل لديه بتعبئة أملاح الساونات في عبوات صغيرة - تعبئتها بدلا منها مادة اليزموت السامة . تناول المجنى عليهم لها ووقاة بعضهم وإصابة الآخرين . مساءلة المتهم من جريمة القتل والإصابة الخطأ . سائغة .
٧٠٠	١٤٨	(الظن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. .. ٧ - بيانات حكم الإدانة . في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ . رابطة السببية . انقضاء ما إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . انقضاء ما متى استغرق خطأ المجنى عليه خطأ الجاني . وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . إدانة الطاعن بالقتل والإصابة الخطأ . لمجرد احتكاك سيارة وعلى سلمها ركاب بسلم متحرك بالطريق . دون استظهار كيفية حصول الاحتكاك وسببه . قصور .
٨٦٥	١٨٥	(الظن رقم ٢٠٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢) .. ..

الصفحة	القائمة	
٩٥٤	٢٠٤	٨ - جواز أن يكون الخطأ المسبب للحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما لم يترتب عليه نفي أركان الجريمة . (الطن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩)
<b>إعلان</b>		
٨٩	١٣	١ - الدفع ببطلان الإعلان لعدم اثبات المحضر الذي أجراه سبب امتناع المعلن اليه عن استلامه . غير صحيح . أماس ذلك؟ المادة ٥/٩ مرافعات معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٧٦ . (الطن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٤)
٣٠٤	٦١	٢ - اعلان المتهم بأسر الإحالة وورقة تشكيل بالحضور . يقطع تقادم الدعوى الجنائية . عدم جواز الهمى ببطلان الاعلان لأول مرة أمام النقض . (الطن رقم ١٣٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦)
٣٢١	٦٦	٣ - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظره رضته . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . المادة ١/٢٣٤ إجراءات . عدم وجود أحد في موطن المعارض يصح تسليم الورقة اليه أو كون مسكنه خلقا . وجوب تسليم ورقة الاعلان الى جهة الادارة اعتبارا الاعلان متجلا لآثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانون . المادتان ١٠ ، ١١ مرافعات تمام الاعلان على هذا النحو . أثره : اقتراض علم المعلن اليه بمصوله ما لم ينهت العكس . (الطن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤)

الصفحة	القائمة	
		٤ - إعلان المعارض بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته عدم التزام المخضر بالتحقق من صحة مستلم الإعلان في محل الإقامة . الإعلان في محل الإقامة . قرينة على العلم به . تقبل اثبات العكس . مثال ؟ (الطن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧ ) .. .. .
٥٥٢	١١٨	٥ - إعلان المعارض بجلسة الإعادة للرافعة . مع تابعه المقيم معه . صحيح . (الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤ ) .. .. .
٨٥١	١٨٢	٦ - إخطار المعلن إليه بوصول إعلانه لجهة الإدارة . وحبس تمامه بكتاب مسجل في موطنه الأصلي أو المخار . مخالفة ذلك تبطل الإعلان . المادتان ١١ و ١٩ مرافعات . مجرد التأخير بنهاية الاعلان بما يفيد الاخطار . عدم كفايته مجردا . تدليلا على تمامه وفق القانون . أثر ذلك : بطلان الاعلان والحكم الصادر في المعارضة بناء عليه .
		القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . بناء على إعلان باطل يوجب التفض والاحالة . (الطن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦ ) .. .. .
٨٩٧	١٩١	٧ - متى يجوز إعلان الأوراق القضائية للمعلن إليه في النيابة العامة ؟ إعلان المتهم باليوم المحدد لبيع المحجوزات . في مواجهة النيابة . بعد أن بين أن العنوان ادعى نقلها إليه وهمي . صحيح أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ ) .. .. .
٩٤٧	٢٠٢	



الصفحة	القاعدة	
		٨ - توقيع المعارض على التقرير بالمعارضة المحددة تاريخ الجلسة يغني عن إعلانه بها . كونه مجندا ليس لذاته هذا يبرر تخلفه عن حضورها .
٩٨٠	٢١١	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) -- -- راجع أيضا : تقض . "التقرير بالظمن وإيداع الأسباب ميعاده" . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٣٠)
		إكراه
		راجع : إثبات . "إعتراف" . (القواعد أرقام ٧١ و ١٢٩ و ١٦٨ و ٢٠٠ و ٢١٣ بالصفحات أرقام ٣٤٦ و ٦١٠ و ٧٩٢ و ٩٣٢ و ٩٨٩) وأسباب الإباحة وموانع العقاب . "موانع العقاب" . (القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٤٣)
		وخطف : (القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٣٨) .
		وسرقه . (القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤١١)
		إمتناع عن تسليم صغير محكوم بضمه
		امتناع الوالد عن تسليم الصغير لوالدته المحكوم لها نهائيا بضمه . كفايته لادانته بالمادة ٢٩٢ ع . مجادلته من بعد في أحقيتها في الحضانة . دفاع ظاهر البطلان . (الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) -- --
٨٥١	١٨٣	

## أمر بالاربع

١ - تأشيرة وكيل النيابة . على محضر جمع الاستدلالات .  
بقيد الأوراق بدقتر العوارض . ليست أمرا بأن لا وجه  
لإقامة الدعوى الجنائية . مما يمنع العودة إلى رفع الدعوى .  
أساس ذلك ؟

٧٩ ١٢ (الظن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..

٢ - أمر الحفظ الصادر من نيابة الشئون المالية في جريمة  
نقد . لعدم صدور طلب برفع الدعوى الجنائية عنها . عدم  
امتداده إلى جريمة النصب المرتبطة بها . أساس ذلك .

جواز استخلاص الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى  
الجنائية . من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه . إقتراض صدوره  
أو الأخذ فيه بالظن . غير جائز .

٧١٢ ١٥١ (الظن رقم ١٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..

## أمر حفظ

أمر الحفظ الصادر من نيابة الشئون المالية في جريمة نقد .  
لعدم صدور طلب رفع الدعوى الجنائية عنها . عدم امتداده إلى  
جريمة النصب المرتبطة بها . أساس ذلك ؟

جواز استخلاص الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى  
الجنائية . من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه . إقتراض صدوره  
أو الأخذ فيه بالظن . غير جائز .

٧١٢ ١٥١ (الظن رقم ١٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..

الصفحة	القاعدة	إهانة
		<p>— وجوب اشتغال حكم الادانة في جريمة الاهانة على بيان الألفاظ التي بني قضاء عليها . وإلا كان قاصرا . لا يفي عن هذا البيان الاحالة الى ماورد بحضور جميع الاستدلالات .</p>
١٠٣	١٧	<p>(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. ..</p> <p>راجع أيضا : اجراءات . " اجراءات المحاكمه " .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٠ مدونات الصحيفة رقم ٧٦٥)</p>
		<h3>إيجار أماكن</h3> <p>١ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدوى من سائر أدلتها وعناصرها . موضوعي .</p> <p>— العبرة في الاثبات في المواد الجنائية . باقتناع قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها عالم بقيد القانون بدليل معين .</p> <p>— الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .</p> <p>عدم تطلبها طريقا خاصا لإثباتها .</p>
٢٣٢	٦٩	<p>(الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١١) .. ..</p> <p>١ — حق المحكمة الجنائية اطراح دليل النفي ولو حلت أوراق رسمية أو حكم في دعوى مدنية . أساس ذلك ؟ مثال في إيجار أماكن .</p> <p>اطراح الحكم أقوال شهود النفي بعد إرادة مؤداها . أخذا بدليل الثبوت . لا عيب .</p>
٢٣٢	٦٩	<p>(الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١١) .. ..</p>



الصفحة	القائمة	
		٣ - التحرز في تفسير القوانين الجنائية . واجب . غموض النص . لا يحول دون تفسيره على هدى قصد المشرع . القياس في مجال التأنيم محظور . مثال في إيجار أماكن .
٨٧٢	١٨٧	( الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ) ... ..
		٤ - إقتضاء المؤجر مالكا كان . أم مستأجرا أبر لفيره مقدم إيجار أو أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار . أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد . مؤتم .
		مناسبة تحرير عقد الإيجار هي مقتضى حظر إقتضاء المبالغ الإضافية . أساس ذلك ؟
		قصر الإعفاء من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للسادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على الوسيط . أو المستأجر دافع خلوا الرجل كشريك المؤجر في جريته .
		إقتضاء المستأجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر . لا تأنيم . مخالفة ذلك . خطأ في تأويل القانون .
		مدى التزام المالك بدفع المبالغ المحددة بالمواد ٤٩ وما بعدها من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كتعويض في حالات إخلاء العين المؤجرة لهدمها وإعادة بنائها ؟
٨٧٢	١٨٧	( الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ ) ... ..
		راجع أيضا :
		إشكال في تنفيذ .
		( لقاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٢١٠ )

الصفحة القاعدة

(ب)

باعث . بطلان . بلاغ كاذب . بناء . بيع بالتقسيط

باعث

الباعث على الجريمة ليس من أركانها . خطأ المحكم فيه أو إغفاله أو ابتناؤه على الظن . لا يعينه .

(الظن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) ٤ .. .. ٢٤

بطلان

راجع إجراءات "إجراءات التحقيق" . "إجراءات المحاكمة

(القواعد أرقام ١ ، ١٤٥ ، ١٦٠ ، ٢٠١ بالصفحات أرقام

١٠ ، ٦٧٩ ، ٧٦٢ ، ٩٣٩)

واختصاص .

(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٠٥)

وإثبات . "استعواف" .

(القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٤٦١)

وحكم .

(القواعد أرقام ٢٠ و ٢٢ و ٣٣ و ٣٧ و ٤١ و ٦٧ و ٨٠ و

٨١ و ٢٧ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٥٩ و ١٦٣ و ١٦٥ و ١٨٨ و

٢٠٠ و ٢١٢ بالصفحات أرقام ١١٥ و ١٢٦ و ١٧١ و ١٨٩ و

٢١٠ و ٢٢٥ و ٢٩٠ و ٢٩٤ و ٥٩٨ و ٦٣٦ و ٦٤٠ و ٧٥٥ و

٧٧٣ و ٧٨١ و ٨٨٢ و ٩٣٢ و ٩٨٥)

وتفتيش ودفع .

(القواعد أرقام ٧ و ١٢٥ و ١٤٣ بالصفحات أرقام ٤٩ و ٥٨٨ و ٦٦٩)

## بلاغ كاذب

١ - دعوى البلاغ الكاذب . جواز تحريكها بالطريق المباشر . المادة ٢٣٢ إجراءات . إنتظار تصرف النيابة العامة في البلاغ . غير لازم . أساس ذلك ؟

٦٠ ٩ (الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..

٢ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالينة . في جريمة البلاغ الكاذب . ظاهر البطلان . إغفال الرد عليه . لا يعيب الحكم . حلة ذلك . عدم رسم القانون طريقا خاصا لاثبات كذب الوقائع المبلغ عنها .

٦٠ ٩ (الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..

٣ - عدم تقيد القاضي الجنائي . بالأحكام المدنية . لإنهاء الحكم . إلى ثبوت كذب واقعة المرفقة التي تضمنها البلاغ . بعض النظر من ملكية المبروعات . كفايته ردا على دفاع المتهم بصدور حكم مدني بملكيتها لها .

٦٠ ٩ (الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..

٤ - انتفاء مصلحة الطاعن في تعييبه الحكم . في خصوص جرائم القذف والانفاق الجنائي وإزعاج السلطات . مادام الحكم قد دانه . كذلك . بجريمة البلاغ الكاذب وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المدة المنقورة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .

٦٠ ٩ (الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٥ - انقضاء بالبراءة للشك . حده : الإحاطة بالدعوى في بصر وبصيرة .
		عدم إيراد الحكم مؤدى التحقيقات والدعوى المباشرة التي استخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها . قصور يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها .
٣٧٨	٧٨	(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) ... ..
		٦ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . قوامه . توافر العلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وانتواء الكيد والاضرار بالمبلغ ضده . تديره . موضوعي . مثال .
٤٨١	١٠١	(الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٥) ... ..
		بناء
		١ - رفض سكان العقار تسلط قرار إزالته واخلائه : لصق صورة هذا القرار على باب العقار . تمسك المتهم بأن عدم إخلاء المحنى عليهم للعقار المذكور هو الذي أدى إلى قتل بعضهم أو إصابته . دفاع جوهري . التفتات الحكم عنه . قصور .
٦٠٧	١٢٨	(الطعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤) ... ..
		٢ - استبقاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لعقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها في القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عدم اعتبار القانون الأول أصح للثيم في هذا الصدد .
٦٢٦	١٣٣	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) ... ..
		٣ - الدفع بعدم انطباق القانون ٨ لسنة ١٩٦٨ لأن الطريق انقاس عليه البناء يدخل في حدود قرية لها مجلس قروي . دفع جوهري . التفتات الحكم عنه . قصور واخلاق بحق الدفاع . أساس فلك : المادة ٢ من القانون المذكور .
٩٠٦	١٩٣	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩) ... ..

الصفحة	لقائمة	
		بيع بالتقسيط
		عدم الوفاء بكامل أقساط المبيع . من أركان جريمة المادة ٥٥ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ . إدماء الوفاء بها . دفاع جوهري . مثال .
٧٠٦	١٤٩	(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧١/٦/١٧) .. ..

## ( ت )

تأمينات اجتماعية . تبديد . تبغ . تجريف  
أرض زراعية . تحرير . تحقيق . تداخل في  
وظيفة عامة . ترصد . تزوير . تصد . تصرف  
في سلامة قبل سداد أقساطها . تهر . تعد على  
القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات .  
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . تعويض .  
تفتيش . تهاجم . تقرير تلخيص . تقليد .  
تلبس . تموين . تهريب جمركي . توافق .

## تأمينات اجتماعية

ثبوت علاقة العمل بين رب العمل وأحد العمال . كفايته لإدائه  
في جريمة عدم إخطار مكتب التأمينات الاجتماعية بعدد العمال .  
منازعة رب العمل في عدد العمال العاملين لديه ، عدم جدواها .  
أساس ذلك ؟

٦٧٦	١٤٤	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..
-----	-----	---

## تبيد

١ - جريمة تبديد المحجوزات متى تم .

توقيع المحجز يقتضى احترامه . واوكان مشوبا بالبطلان .  
عالم يصدر حكم ببطلانه .

كون المحصول المحجوز عليه . مطلوبا لنظام التسويق  
التعاونى . عدم تأثيره فى مسئولية الحارس عن جريمة  
التبديد .

١٨٢ ٣٥ .. .. (الظمن رقم ٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩)

٩٤٧ ٢٠٢ .. .. (الظمن ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣)

٢ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق  
الدعوى وعناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها  
فى التحقيقات . يعيبه .

مثال . مساملة الطاعن عن تهمة اختلاس أشياء معجزة رغم  
أن التهمة الموجهة إليه . تبديد متقلات مودعة لديه . مفاده  
عدم تمحيص الدعوى والإحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له  
فى الأوراق .

٢٤٠ ٤٨ .. .. (الظمن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢)

٣ - عدم جواز إبداء موجبات الرافة لأول مرة أمام النقض .  
أساس ذلك ؟ مثال .

كبر من المتهم . والسداد اللاحق على تمام التبديد .  
لا أثر لهما على المسئولية الجنائية .

٤٠٠ ٨٤ .. .. (الظمن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩)



الصفحة	الناقد	
		٤ - تعيين تاريخ رفع الجرائم . موضوعي . متى تبدأ مدة مريان القسام . في جريمة خيانة الأمانة . (الطن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ ) ... .. ١٣٧
٧٤٠		٥ - تسليم الشيء بموجب عقد من عقود الاثمان المينة في المادة ٣٤١ عقوبات . شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة . إدانة المتهم في تبدي . استنادا إلى أنه تاجر يتسلم مقررات مواد البناء لحساب المصريح له بها من الحكومة . دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بيننا وبين المصريح له . علاقة بيع . قصور . (الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١ ) ... .. ١٥٦
٧٤٢		

## تبغ

١ - انعقاد المحسومة في الدعوى الجنائية . بأي من إجراءات  
التحقيق . أو رفع الدعوى إلى المحكمة .  
إجراءات الاستدلال . أيا كان من مباشرها . لا تتحرك بها  
لا تنعقد المحسومة الجنائية . مثال .  
مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة . أمر إداري .  
لا تعد الدعوى مرفوعة به .  
إعلان ورقة التكليف بالحضور . إجراء اتهام . يقطع  
التقادم .

مضى ثلاث سنوات بين مواجهة المتهم بتقرير المعامل  
وإعلانه بالحضور للجلسة المحاكمة . الحكم باتقضاء دعوى  
الجنحة بالتقادم . دون إعتداد بطلب الجمارك ورفع الدعوى  
ولا تأشير النيابة بتقديمها للمحكمة . صحيح . أساس ذلك .

٧٨٤	١٦٦	(الطن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٥ ) ... ..
-----	-----	--

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . شرطه ؟ تمسك المتهم . أمام المحكمة الاستئنافية بتعذر التفرقة بين الدخان الأخضر المحل والمستورد بغير فحوص محلية . وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . دفاع جوهرى . الالتفات منه . قصور .

(الطن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٩) .. .. ١٦٧ ٧٨٩

## تجريف أرض زراعية

عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة تجريف  
الأراضي الزراعية . المادتان ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا من  
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣  
مخالفة ذلك خطأ يوجب النقض والتصحيح .

(الطن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١/٢٥/١٩٧٩) .. .. ٢٧ ١٤٧

## تحرير

راجع إجراءات . " إجراءات التحقيق " .  
(القاعدة رقم ٤٩ بالصيغة رقم ٢٢٣)

## تحقيق

راجع . إجراءات . " إجراءات التحقيق " .

## تداخل في وظيفة عامة

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة  
حده ؟ .

الصفحة	مادة	
		إدانة المتهم بجريمة التداعيل في وظيفة عمومية . دون التعرض لدفعه بأنه ألهم في الاتهام . الذي تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرة معلاء بالملف . قصور .
٣٩٩	٨٢	(الطن رقم ١٤٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩) .. ..

## ترصد

		١ - سبق الاصرار . حالة ذهنية . استخلاصها من مظاهرها الخارجية . موضوعي .
		ترصد الجاني للجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه توصلا إلى مفاجاته بالابتداء عليه . كفايته لتحقيق طرف الرصد . استدلال ذلك . موضوعي .
٣٩٠	٧٤	(الطن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٠٩/٢/١٨) .. ..
		٢ - تقدير ثوابر ظرف سبق الاصرار والرصد .
		موضوعي .

٤٩٤	٢١٤	(الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٣٠) .. ..
-----	-----	---

## تزوير

## «أوراق رسمية»

		١ - محضر جمع الاستدلالات . جواز الاحتجاج به ضد صاحب الاسم المتعل فيه . تغيير المتهم لاسمه فيه . عدم كفايته مجردا لتوافر جريمة التزوير سواء وقع بالاسم المتعل أم لا . تحقيق التزوير في هذه الحالة . شرطه . أن يكون الاسم المتعل لشخص معروف للنهم . لحقه أو يحتمل أن يلحقه ضرر . مثال .
٥٠٢	١٥٦	(الطن رقم ١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢ - تحقق الضرر في التزوير في الأوراق الرسمية . غير لازم أساس ذلك .
٥٠٦	١٠٧	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩) .. ..
		٣ - تحقق التزوير . ولو كان تغير الحقيقة واضحاً مادام يجوز أن يتخذ به بعض الناس .
٥٠٦	١٠٧	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩) .. ..
		٤ - تغير الحقيقة في السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . تزوير في أوراق وسميسة . خروجها من نطاق المادة ٥٩ من ذلك القانون .
٥٠٦	١٠٧	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩) .. ..
		٥ - القضاء بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت مشروط بتعيين ظروف الدعوى وأدلتها جبرئة المتهم في تهمة تزوير بيانات استمارة استخراج بطاقة هائية استناداً إلى أن اسمه المثبت فيها صحيح - دون بحث باقي البيانات المدعى تزويره لها . قصور .
٩١٦	١٩٦	(الطن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠) .. ..
		٦ - تغير الحقيقة بطريق الغش . باحدى الوسائل المحددة قانوناً . كفايته لتحقيق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . حدوث ضرر لشخص معين . غير لازم . حلة ذلك .
		التسنى باسم غير حقيقي في محرر رسمي . هذا محاضر التحقيق تدوير متى كان الاسم المتصل لشخص غير حقيقي . مادام المحرر يصالح حجة في اثبات شخصية من نسب اليه .

المفصلة	القاعدة	
		استنداداً الحكم ببرئة المتهم من تهمة الاشتراك في تزوير ورقة الفيش إلى أن الاسم الذي تسمى به فيها اشخص مجهول . خطأ في تطبيق القانون .
٩٧٤	٢٠٩	(الطن رقم ١٢٢٧ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٤) .. .. راجع أيضاً : إثبات " بوجه عام " (القاعدة رقم ١٤٦ بالصيغة رقم ٦٨٥) " أوراق صرفية " : ١ - وجوب إيراد الحكم الأدلة التي يستند إليها ومؤداها بياناً كافياً . مجرد الاستناد . إثباتاً لجرمة التزوير . إلى التحقيق وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . دون إيراد مضمون كل منها . قصور . هل ذلك ؟
٩٣١	٤٦	(الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. .. ٢ - إكتفاء الحكم . في دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه . بسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور .
٩٠٨	٨٥	(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩) .. .. ٣ - تسليم الورقة المضاء على بياض . وافتة مادية . عدم الالتزام في إثباتها بقواعد الإثبات المدنية . تزوير هذه الأوراق . إثباته بكافة الطرق .
٩٧٧	١٦٤	(الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) .. .. " استعمال الأوراق المزورة " : إثبات الحكم تمسك المتهم بالبطاقة المزورة إثر ضبطه في سرقة . لغايته تدليلاً على جريمة استعمالها .
٥٠٦	١٠٧	(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p>« الادعاء بالتزوير » .</p> <p>راجع : إثبات « قرائن » .</p> <p>(القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ٧٧٧) .</p> <p>وإجراءات . « إجراءات المماثلة »</p> <p>(القاعدة رقم ٣٣ بالصحيفة رقم ١٧١)</p> <p>ودفاع . « الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره » .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٤٠)</p>
		<p>تصد</p> <p>حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات . من إطلاقاتها .</p> <p>المادة ١١ إجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠) .. .. ١٤١</p>
٦٦٢	١٤١	<p>تصرف في ساعة قبل سداد أقساطها</p> <p>عدم الوفاء بكامل أقساط المبيع . من أركان جريمة المادة ٤٥ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ . ادعاء الوفاء بها . دفاع جوهري . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. .. ١٤٩</p>
٧٠٦	١٤٩	<p>تعد</p> <p>كفاية استعمال القوة أو العنف أو التهديد لانطباق المادة ١٣٧ حكرًا (أ) عقوبات . إحداث إصابات بالموظف المعتدى عليه . غير لازم .</p> <p>عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. .. ٢٠١</p>
٩٣٩	٢٠١	



راجع أيضا . تعدى على القائم على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات .

( القاعدة رقم ٩٢ بالصيغة رقم ٤٣٩ )

تعدى على القائم على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات .

١ — عدم تطلب جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سوى القصد الجنائي العام .

(الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥) ٩٣ ... .. ٤٣٩

٢ — اعتبار السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومن يكونه سلاحا بحسب طبيعته معدا في الأصل للاعتداء أو سلاحا عرضيا تبين أن حمله كان لهذا الغرض . مثال .

(الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥) ٩٣ ... .. ٤٣٩

## تعويض

التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أمهوا في إحداث الضرر . واجب بضم القانون . مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليهم .

(الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/٣٠) ٢١٤ ... .. ٩٩٤

راجع أيضا .

دهوى مدنية .

( القاعدة رقم ٢ بالصيغة رقم ١٥ )

## تفتيش

## ( أ ) التفتيش بإذن :

» إذن التفتيش . إصداره « :

١ - تقدير جدية التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقص .

٥٤ ٨ (الطن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..

٢ - شروط صحة التفتيش الذي تجرته النيابة أو تاذن به في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ؟

- تقدير جدية التحريات أو كفايتها . موضوعي .

- الدفع بعدم جدية التحريات . جوهرى . أثر ذلك ؟

مثال الدفع بعدم جدية التحريات لاصطحاب الضابط لأرشد أثناء عملية الضبط ، بما يفيد عدم وجود تحريات سابقة . رد المحكمة عليه بخلو الأوراق من أى دليل يفيد ذلك . عدم كفايته ردا على هذا الدفع الجوهري .

٢٦٥ ٥٢ (الطن رقم ١٧٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..

٢٧٩ ٥٦ (الطن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. ..

٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي .

خلو إذن التفتيش من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل إقامته لا يعيبه . طالما كان هو الشخص المقصود بالإذن . أساس ذلك ؟

٢٧٩ ٥٦ (الطن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٤ - تخير الوقت المناسب لإجراء التفتيش . حق لأمور الضبط . صدور الإذن بتفتيش الطاسن لدى وصوله مستقلا قطارا معينا . تفتيشه عند وصوله في قطار لاحق خلال فترة سريان الإذن . صحيح . أماس ذلك ؟ (الطن رقم ١٨٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٩ ) .. .. ٧٢ ٣٥١
		٥ - تولى رجل الضبط الفضائي بنفسه التحريات التي يؤمّن عليها طلب الإذن بالتفتيش . غير لازم . لا الامتعاة بمعاونة من رجال السلطة العامة والمرشدين الشرعيين أو غيرهم . تقدير جدية التحريات وكفايتها للإذن بالتفتيش . موضوعي . (الطن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٩ ) .. .. ٩٦ ٤٥٣
		٦ - تقدير جدية التحريات المسووفة لإصدار إذن التفتيش لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مثل . شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف عنوانه عن عدم جديتها . (الطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩ ) .. .. ١٢٥ ٥٨٨
		٧ - الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . موضوعي . اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . كفايته ردا عليه . (الطن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١/١٠/١٩٧٩ ) .. .. ١٥٥ ٧٣٥
		٨ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . المنازعة في ذلك لأول مرة أمام النقض غير مقبولة . تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب إلى غيرها . حالة ذلك ؟ (الطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/١١/١٩٧٩ ) .. .. ١٨٢ ٨٤٥



الصفحة	القاعدة	
		٩ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
		صدور الاذن بالتفتيش . امتنادا إلى ما جاء بالتحريات من تجاوز المتهم بالمخدرات والاحتفاظ بها في مسكنه . الادعاء بأن الاذن صدر عن جريمة مستقبلية . غير صحيح .
٩٦٢	٢٠٦	(الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) .. -
		« تنفيذ الاذن »
		١ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته ؟
		دخول المنازل تعقبها لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه لا يقصد تفتيشها . جائز .
		الدفع بانتهاك حرمة المسكن . صاحب الصفة فيه ؟
		مثال .
٥٤	٨	(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١١) .. -
		٢ - صدور الاذن لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يليه . قبم أي من هؤلاء بتنفيذه . صحيح .
		أساس ذلك ؟
٣٣٠	٦٨	(الطن رقم ١٨٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .. -
		٣ - تأخير الوقت المناصب لإجراء التفتيش . حتى لماورد الضبط .
		صدور الاذن بتفتيش الطامن لدى وصوله مستقلا قطارا معينا . تفتيشه عند وصوله في قطار لاحق خلال فترة سريان الاذن . صحيح . أساس ذلك ؟
٣٥١	٧٢	(الطن رقم ١٨٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. -

المرجع	الفاصلة	المادة
		٤ - صدور أمر بتفتيش شخص . لأموال الضبط الفضائي تنفيذه أينما وجد . مادام في دائرة اختصاص مصدر الاذن ومتفذه .
٤٩٠	١٠٣	(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٩) .. ..
٨٤٥	١٨٢	(والطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩) ... ..
		٥ - حق مأمور الضبط في تخير الزمان والمكان للملائين لأجراء التفتيش المأذون به في حدود الإذن والقانون . اقتحام مأمور الضبط غرفة نوم المأذون بتفتيشه ليلا لأجراء التفتيش المأذون به . لا عيب .
١١	١٠٨	(الطن رقم ١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩) .. ..
		٦ - تخير الطرف المناسب لتنفيذ إذن التفتيش . متروك لرجل الضبط . فتح الباب الخارجي للسكن المأذون بتفتيشه . بالتسور . لا يطلان . اقتحام غرفة نوم المتهم ليلا لتنفيذ إذن التفتيش . لا يطلان .
٧٩٩	١٧٠	(الطن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٨) .. ..
		٧ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة إلى مأمور الضبط المأذون .
		تكليف الضابط أحد المرشدين لاستدراج المتهم خارج مسكنه بحجة شراء مخدرات . توصلا إلى ضبط المخدرات . الدفع بوقوع الجريمة نتيجة تخريب . غير صحيح .
٩٦٢	٢٠٦	(الطن رقم ١١١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) .. ..

الصفحة

القاعدة

## تفتيش الأتني

تكاليف مدير المستشفى إحدى الممرضات بتفتيش المتهم .  
بناء على طلب مأمور الضبط شفاة . صحيح .  
عدم تحليفها اليمين قبل قيامها بذلك . لا بطلان . أماس  
ما تقدم ؟

٨٨ ١٢٥ .. .. (الطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧)

## (ب) "التفتيش بغير إذن"

رفض الدف بطلان التفتيش لحصوله بدون إذن احتيادا إلى أن  
مكان الضبط مطروق للكافة وليس خاصا بالمتهم وحده لوجود  
عدة فتحات له على شكل نوافذ وأبواب بدون ضلوف تفتح على  
طريق عام من الأمام . ومساكن أخرى من الخلف . سائق .

٨٢٩ ١٧٨ .. .. (الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢)

## (ج) الدفع ببطلان التفتيش :

١ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته ؟

دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه  
وتفتيشه . لا يقصد تفتيشها . جائز .

الدفع بانتهاك حرمة المسكن . صاحب المصفاة فيه ؟ مثال .

٥٤ ٨ .. .. (الطن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١)

٢ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش . لحصوله في غير  
المكان المحدد بإذن التفتيش . عدم جواز إثارة لأول مرة  
أمام محكمة النقض .

٤٩٠ ١٠٣ .. .. (الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٩)



الصفحة	القائمة	
		٣ - حضور رجل الضبط إلى مكان الحادث عقب ارتكاب الجريمة ومشاهدته آثارها متمثلة في إصابات الجنى عليه الذى ذكر أن المتهم محدثها . فتتحقق به حالة التلبس .
		حق رجل الضبط فى ضبط واحضار المتهم فى حالة التلبس بجناية فى أى مكان يوجد به . أساس ذلك ؟
		الدفع من المتهم ببطلان تفتيش المسكن الذى وجد فيه بدعوى أنه ليس مسكنه عدم جدواه متى كان قائم به الضابط هو ضبط واحضار المتهم استنادا للقانون .
		عدم جواز المنازعة فى صحة الضبط والتفتيش فى حالة التلبس . لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٤٠	١٠٩	(الطنز رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠) .. ..
		٤ - تكليف مدير المستشفى احدى الممرضات بتفتيش المتهمه . بناء على طلب مأمور الضبط شفاعة . صحيح .
		عدم تحايضاها اليمن قبل قيامها بذلك . لا بطلان . أساس ما تقدم ؟
٨٨	١٢٥	(الطنز رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. ..
		٥ - تأسيس البراءة على التشكك فى سلامة الاجراءات .
		بقالة استصدار الضابطة إذنا بالتفتيش خلال صلاحية إذن سابق . خلافا للثابت بالأوراق . يعيب الحكم .
٦٦٦	١٤٢	(الطنز رقم ٢٠٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..
		٦ - الدفع بصدر إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش .
		موضوعى . استفادة الرد عليه من اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط . والتفتيش بناء على الاذن .
٦٧٩	١٤٥	(الطنز رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..

الصفحة	الرقم	المادة
٧٣٥	١٥٥	٧ - تقدير المحكمة مناسبة الزمن الذي استغرقه الضابط للانتقال من دار النيابة مصدره إذن التفتيش إلى مكان تنفيذه من واقع انتقالها ومراعاتها ما استجد من تزايد في المرور وكثافته . سائق . الاستعانة في ذلك بنجبر . غير لازمة . (اللمن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١)
٨٩١	١٩٠	٨ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . وجوب أن يكون صريحا . قول المتهم . أنه قد تبين عدم دقة التحريات وأنها غير صحيحة . ليس دفعا صريحا . إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام التفتيش . مشروط بأن يحمل الحكم مقوماته . تقدير جدية التحريات . موضوعي . (اللمن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣)
<b>تقادم</b>		
واجب . دعوى جنائية . " انقضاؤها بمضي المدة " .		
<b>تقرير التلخيص</b>		
١٧١	٣٣	خلو الحكم من بيان أهم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لايحبه . مادام الثابت أنه تلى فعلا . المادة ٤١١ لإجراءات . (اللمن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨)
٤٥٧	٩٧	٢ - إثبات الحكم تلاوة تقرير التلخيص . كفايته لصحة هذا الاجراء . ولو كان التقرير من عمل هيئة سابقة . أساس ذلك ؟ (اللمن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	تقليد
		<p>القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .</p> <p>قصد خاص . استفادة زوافره من ارتكاب التقليد .</p> <p>مثال .</p>
٦٦٩	١٤٣	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٩) .. ..
		تلبس
		<p>١ - التلبس . ماهيته . إباحته اتخاذ إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من اتصل بالجريمة فاعلا . كان أم شريكا .</p> <p>ولولم يؤد التحقيق . إلى ثبوت الجريمة .</p>
٥١٤	١٠٩	(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠) .. ..
		<p>٢ - تقدير قيام حالة التلبس بالجريمة . موضوعي . مثال</p> <p>لتسليم معيب .</p>
٥٨٤	١٢٤	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. ..
		<p>٣ - أثر مضي الوقت بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها</p> <p>بمعرفة زجل الضبط القضائي على قيام حالة التلبس ؟</p>
٥٨٤	١٢٤	(الطن رقم ٩٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. ..
		<p>٤ - حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط</p> <p>القضائي من قيامها . بأحدى حواصده . تلقى نبيها عن طريق</p> <p>الرواية أو النقل عن شهودها . لا يفنى من ذلك . طالما تماحت</p> <p>آثارها .</p>
٥٨٤	١٢٤	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. ..



الصفحة

القائمة

## تموين

عرض الشای الأسود المخلوط للبيع . وجوب توقيع العقوبة  
الأشد المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ۷۱ لسنة ۱۹۷۷  
لا العقوبة الواردة في القانون ۱۰ لسنة ۱۹۶۶ .

اقتصار الحكم على أعمال حكم هذا القانون . دون النظر  
في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري المنفذ للقانون رقم ۹۵  
لسنة ۱۹۴۵ . على الواقعة المادية ذاتها . قصور .  
أساس ذلك ؟

( الطعن رقم ۹۵۴ لسنة ۴۹ ق - جلسة ۱۹۷۹/۱۱/۸ ) .. .. ۱۷۳ ۸۱۰

## تهريب جمرکی

۱ - ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المصنع  
المنتج للسائل الكحول المضبوط لديه . من عدم سداد رسوم  
الانتاج . كفايته لتبرئته . أساس ذلك ؟  
وجوب استفادة المتهم من كل شك .

( الطعن رقم ۷۷۹ لسنة ۴۷ ق - جلسة ۱۹۷۹/۲/۱ ) .. .. ۳۸ ۳۹۲

۲ - اصدار المحكمة نضامها في الدعوى . أثره : عدم جواز  
إعادة نظرها . إلا الطعن في حكمها بالطرق المقررة قانونا .

عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد بعد الحكم فيها  
نهائيا . ضد ذات المتهم . ولو بناء على وصف جديد . أساس  
ذلك : المادتان ۴۵۴ ، ۴۵۵ إجراءات .

الصفحة	القائمة	
		عرض المتهم كحولا غير مطابق للوصفات . انطواؤه ذاته حل حيازته له دون أداء رسوم الإنتاج عنه . محاكته عن التهمة الأولى . نهائيا . أثره : عدم جواز محاكته عن التهمة الثانية . المادة ١/٣٢ ع .
٦٩٤	١٤٧	(الظمن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. .. ٣ - إنعقاد الخصومة في الدعوى الجنائية . باى من إجراءات التحقيق . أو رفع الدعوى إلى المحكمة . إجراءات الامتثال . أيا كان من يباشرها لا تتحرك بها الدعوى الجنائية ولا تنعقد الخصومة الجنائية . مثال . بجرد التأشير من النيابة . بتقديم الدعوى إلى المحكمة . أمر إدارى . لاتعد الدعوى مرفوعة به . إعلان ورقة التكليف بالحضور . إجراء آتم - ام . يقطع التقادم . مضى ثلاث سنوات بين مواجهة المتهم . بتقرير المعامل . وإعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . الحكم بانقضاء دعوى اللجنة بالتقادم . ومن احتداد بطلب الجمارك رفع الدعوى ولا تأشير . لن النيابة بتقديمها للمحكمة . صحيح . أساس ذلك ؟ .
٧٨٤	١٦٦	(الظمن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٥) .. .. راجع أيضا : معارضة . (القائمة رقم ١٢ بالصيغة رقم ١٢٦)
		توافق
		راجع : اتفاق . (القائمة رقم ٧٦ بالصيغة رقم ٣٦٩)

## (ج)

جريمة . جالب . جمارك . جنون ومادة عقلية

## جريمة

راجع : إصابة خطأ .

( للقاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٧٩ )

وباعث .

( للقاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٢٤ )

وبيع بالتقسيط .

( للقاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٠٦ )

وتبليد .

( للقواعد أرقام ٣٥ و ١٣٧ و ١٥٦ و ٢٠٢ بالصفحات أرقام

١٨٢ و ٦٤٠ و ٧٤٢ و ٩٤٧ )

وتزوير "أوراق رسمية" .

( القواعد أرقام ١٠٦ و ١٠٧ و ٢٠٩ بالصفحات أرقام ٥٠٢

و ٥٠٦ و ٩٧٤ ) .

وتعد .

( للقاعدة رقم ٢٠١ بالصحيفة رقم ٩٢٩ )

وعدمى على القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات .

( للقاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٤٢٩ )



وتقليد .

(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٦٦٩)

وخطف .

(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٢٧)

ودخول مطار بقصد منع حيازته .

(القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٥٠)

ودعارة .

(القواعد أرقام ٧ و ٥٧ و ١٢٠ بالصفحات أرقام ٤٩ و ٢٨٥

و ٥١٢)

وسب وقذف .

(القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٤٨١)

وسرقة .

(القاعدة رقم ٧١ بالصحيفة رقم ٢٤٦)

وشيك بدون وصيد .

(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٢٧٨)

وغش .

(القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٧٤٦)

و ضرب "أحدث عامة"

(القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٤٢٤)

وقتل خطأ .

(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ٨٦٥)

ومحلات صناعية تجارية .

(القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٩٨)

المفصلة القاعدة

ومرور .

(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٥٧٨)

ومسئولية جنائية .

(القاعدتان رقما ٢٠٤ و ٢١١ بالصحيفتين رقمي ٩٥٤ و ٩٨٠)

٠ ( ٩٨٠ )

ومواد مخدرة .

(القواعد أرقام ٧٣ و ١٥٨ و ١٦٢ و ١٧٩ و ٢٠٦ بالمفحات

أرقام ٣٥٥ و ٧٥١ و ٧٧٠ و ٨٢٤ و ٩٦٢)

ونصب .

( القاعدتان رقما ٩٧ و ١٦٩ بالصحيفتين رقمي ٤٥٧ و ٧٩٦ )

٠ ( ٧٩٦ )

ورقاع أثى بغير رضاها .

( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٣٨ )

جلب

راجع : مواد مخدرة .

حمارك

راجع : تهريب جمركي .

جنون وعاهة عقلية

راجع : مسئولية جنائية .

(القاعدة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ٩٩٤)

## (ح)

حالة مدنية . حجز . حضنة . حكم

## حالة مدنية

راجع : تزوير .

( القاعدة رقم ١٩٦ بالصيغة رقم ٩١٦ )

## حجز

راجع : اختلاس أشياء محجوزة .

( القاعدتان رقم ٣٥ و ٢٠٢ بالصيغتين رقم ١٨٢

و ٩٤٧ ) .

## حضنة

امتناع الوالد من تسليم الصغير لوالدته المحكوم لها نهائياً بضمه  
كفائته لإدائه بالمادة ٢٩٢ ع . مجادته من بعد في أحقيتها  
في الحضنة . دفاع ظاهر البطلان .

( الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤ ) .. .. ١٨٢ ٨٥١

## حكم

” وضعه والتوقيع عليه وإصداره “

١ - النفي بصدور الحكم في جلسة غير علنية . على خلاف  
ما أثبت به وبحضر الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك  
طريق الطعن بالتزوير . أماس ذلك ؟

ط . ن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ ) .. .. ١٢ ٧٩



الصفحة	القاعدة	حكم
		٢ - الحكم بعدم جواز المعارضة . حكم شكلي . النص على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة غير لازم . على خلاف الحكم الصادر في الموضوع . الحكم في موضوع المعارضة بتأييد الحكم المارض فيه القاضي بالإدانة لأول مرة . ضرورة النص على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة .
١٢٦	٢٢	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. ..
		٣ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة . مسودة الحكم لا تعدو ورقة لتحضيره .
١٧١	٢٣	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..
		٤ - التمسك بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد . لا يكون - في الأصل - إلا بموجب شهادة ملية . الذي يصدر الحكم في جلسة غير التي ذكرت به ويحضر الجلسة . لا يكون إلا بالطن والتزوير . مثال .
١٩٨	٢٩	(الطن رقم ٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. ..
		٥ - نسخة الحكم الأصلية . وجوب توقيعها من رئيس الهيئة والكاتب . فحسب . توقيع رئيس الهيئة على المسودة . غير لازم .
٦٤٠	١٣٧	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .. ..
		٦ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . طالما استوفى متوماته .
٧٤٦	١٥٧	(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..
		٧ - عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى الواقعة بأركانها وظروفها .
٧٤٦	١٥٧	(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..

٨ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال متى كان الطعن في الحكم الصادر في الموضوع جائزا .  
بقاء الحكم الصادر في الاشكال ففلا من التوقيع . حتى نظر الطعن . بطلانه . اساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) ١٦٣ ... ٧٧٣

٩ - كفاية توقيع الاحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكاتبها . جواز حلول أحد القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم محل الرئيس .

متى يشترط توقيع أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة على مسودة الحكم ؟

(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) ١٨٨ ... ٨٨٢

١٠ - العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقعها هو ورئيس الجلسة . إملاء رئيس الجلسة الحكم على الكاتب . لا بطلان . ورقة الحكم قبل التوقيع أصلا كانت أو مسودة مجرد مشروع للحكمة كامل الحرية في تغييره أو التعديل فيه . عدم تعلق أي حق للمحكوم بها عند إرادة الطعن عليه أو تنفيذه .

(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) ٢٠٠ ... ٩٣٢

« إيداعه » .

عدم إيداع الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالأسبة للدعي المدني .  
عنرا ينشأ منه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض .  
هذه ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	حكم
		أحكام البراءة . لا تبطل لعدم إيداعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ إجراءات جنائية معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ . (الطن رقم ١١١٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٧) .. .. ٢١٢
٩٨٥	٢١٢	بيانات الحكم :
		(أ) بيانات الديباجة . محضر الجلسة . بكل الحكم في خصوص بيان المحكمة وأعضائها وأسماء الخصوم . وسائر بيانات الديباجة . هذا التاريخ .
٦٧	١٠	(الطن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ١٠
١٣٠	٢٣	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٣) .. .. ٢٣
		٢ - أمم القاضي . بيان جوهرى . وجوب اشتغال الحكم . أو محضر الجلسة . عليه . خلوهما منه يبطل الحكم . تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الغيابى الابتدائى لأسبابه . رغم خلوه محضر جلسته من بيان أمم القاضي الذى أصدره . بطلانه (الطن رقم ١٥٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. .. ٢٠
١١٥	٢٠	٣ - خلو الحكم من بيان أمم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا يعيبه . ما دام الثابت أنه تلى فعلا . المادة ٤١١ إجراءات .
١٧١	٣٣	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. .. ٣٣
		٤ - أخذ محكمة الإعادة بأسباب ومنطوق الحكم الابتدائى الباطل . بطلانه . أساس ذلك ؟ خلو الحكم من تاريخه يبطله . (الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. .. ٣٧
١٨٩	٣٧	



الرقم	القائمة	المادة
		<p>• — خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره . بطلانه .  إختصار التاريخ على اليوم والشهر دون السنة . عدم كفايته  القضاء بتأييد حكم باطل . ولو أنشأ بنفسه أم بابا جديدة .  محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة  هذا التاريخ .</p> <p>وجوب اشتغال الحكم على شروط صحته . ومقومات وجوده  والا كان باطلا .</p> <p>حتى كل ذي شأن أن يتمك بهذا البطلان أمام محكمة النقض  عند إيداع الأسباب .</p>
٣٩٠	٨٠	(الطن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦) ... ..
		<p>٦ — إيراد الحكم في ديباجته نقلا عن وصف النيابة للتهمة  أن المتهم كان يقود سيارة على خلاف ماخلص إليه من أنه كان  يقود سيارة نقل (كارو) . خطأ مادي . لا يعيبه .</p>
٤٩٥	١٠٤	(الطن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢) ... ..
		<p>٧ — الخطأ المادي في أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم  لا يبطله .</p>
٥٩٨	١٢٧	(الطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) ... ..
		<p>٨ — خلو الحكم من بيان صلاحيته باسم الشعب . لا يعيبه .</p>
٦٣٦	١٣١	(الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧) ... ..
		<p>٩ — خطأ الحكم في اسم المحكمة التي أصدرته . لا يعيبه .  مادام محضر الجلسة قد اشتمل على الاسم الصحيح .</p>
٦٣٦	١٣٦	(الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧) ... ..

الصفحة	القاعدة	حكم
		١٠ - خلوكل من الحكم الابتدائي والاستئناف الذي أيد لأسبابه ومحاضر الجلسات . من بيان المحكمة . أثره . بطلان الحكم الاستئنافي لذاته . ولتأييده الحكم الابتدائي الباطل .
		تقضى الحكم لهذا السبب . وجوب استناده للحكم عليه الآخر . الذي لم يعطى في الحكم بالنقض . مادام كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية .
٧٨١	١٦٥	(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) .. ..
		(ب) بيانات التسيب :
		(١) تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .
٧١	١١	(الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		(٢) استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر متوافر به وابطلة السببية .
		كفاية أن يتوافر بما أورده الحكم . في مجموعه . الخطأ في حقي التهم ورابطة السببية بينه وبين الضرر .
٧١	١١	(الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٣ - أخذ محكمة الاستئناف بأسباب ومنطوق الحكم الابتدائي للباطل . بطلان حكمها . أساس ذلك ؟
١٨٩	٣٧	(الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
		٤ - عدم رسم القانون شكلاً معيناً لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده الحكم مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٢١٥	٤٢	(الطعن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .. ..

الصفحة	الذات	
		٥ - وجوب بيان الحكم للأدلة التي يستند اليها ومؤداها بيانا كافيا . مجرد الاستناد . إثباتا لجريمة التزوير . إلى التحقيق وتقرير قمع الجرائم التزييف والتزوير . دون إيراد مضمون كل منها . قصور حلة ذلك ؟
٢٣١	٤٦	(الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. .. ٦ - ركن العادة في جريمة استعمال محل للدعارة . جواز إثباته بكافة الطرق .
		إن أركان جريمة التحريض على الدعارة . تحدث عنها استقلالاً . غير لازم .
٢٨٥	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) .. .. ٧ - قضاء الحكم بتعدد "غرامة المعنى بها بقدر عدد الأعمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة دون إيراد لعدد عم . قصور . اشتغال محضر ضبط الواقعة على عدد العمال . عدم كفايته . أساس ذلك ؟ وجوب أن يكون الحكم منبثا بذاته عن مقدار العقوبة .
٣١٧	٦٥	(الطن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. .. ٨ - عدم رسم القانون شكلا معينا لعباغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده . مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٣٧٨	٧٨	(الطن رقم ١٩٢١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٩) .. .. ٩ - كفاية تشكك القاضي في صحة استناد التهمة للقضاء بالبراءة . مادام قد أحاط بالدعوى عن بصرو ومعية .



الصفحة	القاعدة	حكم
		— قصور الحكم من بسط مضمون اعترافات المتهم بتحقيقات الخيانة والاستدلالات ومناقشة أقوال الشهود وتحيص كافة أدلة الثبوت . قصور . مثال .
٣٩٤	٨١	(الطن رقم ١١٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. .. ٩ — خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره . بطلانه . إقتصار التاريخ على اليوم والشهر دون السنة . عدم كفايته . القضاء بتأييد حكم باطل . باطل . ولو أنشأ لنفسه أسبابا جديدة . محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة هذا التاريخ . وجوب اشتغال الحكم على شروط صحة ومقومات وجوده . والا كان باطلا . حق كل ذي شأن أن يتمك بهذا البطلان أمام محكمة النقض مند إيداع الأسباب .
٣٩٠	٨٠	(الطن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٠٦) .. .. ١٠ — المراد بالتسبيب المعبر في حكم المادة ٣١٠ إجراءات . إفراغ الحكم في عبارات عامة مجمله . بطلانه .
٣٩٤	٨١	(الطن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. .. ١١ — إكفاء الحكم . في دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه . يسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور .
٤٠٨	٨٥	(الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) .. .. ١٢ — عدم إلزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود النفى . كفاية انقضاء بالإدانة ودا عليها .
٤٣٤	٩٢	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - إحالة الحكم الاستثنائي إلى أسباب الحكم المستأنف كفايته . تسبباً لفضائه وبياناً لمواد العقاب . (الطن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. .. ١٨٤ ٨٥٨
		١٤ - عدم التزام المحكمة بتتبع أوجه دفاع المتهم . والرد عليها ودأ صريحاً . كفاية استفادته من أدلة الثبوت . (الطن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢) .. .. ١١١ ٥٢٠
		١٥ - بيان الحكم الادانة مضمون الأدلة التي استند إليها . واجب . (الطن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. .. ١٣١ ٦١٨
		١٦ - إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى أقوال غيره . وفهم اختلاف محل شهادتهما . يعيب الحكم . مثال . (الطن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. .. ١٣١ ٦١٨
		« بيانات حكم الادانة » :
		١ - عدم رسم القانون شكلاً معيناً لصياغة الحكم . كفايته أن يكون ما أورده . مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها . (الطن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .. .. ٤٢ ٢١٥
		(الطن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) .. .. ٧٨ ٢٧٨
		٢ - عدم إيراد حكم الادانة لمادة - تعريفية - لاشأن لها بالمقوبة . لا يعيبه . (الطن رقم ٧٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) .. .. ٥٩ ٢٩٤
		٣ - الحكم بالادانة . وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استُخدمت فيها المحكمة الادانة . المادة . ٣ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	حكم
		قول الحكم إن التهمة ثابتة مما تضمنه محضر الواقعة دون بيان لمضمونه ووجه استدلاله به . قصور .
٣١٧	٦٥	(الظمن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٨) .. ..
٥٢٠	١١١	(الظمن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٣) .. ..
		٤ — نحدث الحكم من ركن الاكراه في السرقة استقلالا . غير لازم . ما دامت مدونته تكشف عنه وعن وقوع السرقة ترتيا عليه . تحقق 'لا كراه في السرقة بكل وسيلة من شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه . مثال . التهديد باستعمال السلاح . النهي على الحكم بتخلف ظرف الاكراه في السرقة في طريق عام . عدم جدواه . طالما كانت العقوبة المفرض بها مقرر للجريمة بجردة من هذا الظرف .
٤١١	٨٦	(الظمن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/١) .. ..
		٥ — بيان حكم الإدانة مضمون الأدلة التي استند إليها . واجب .
٦١٨	١٣١	(الظمن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. ..
		٦ — إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى أقوال غيره . رغم اختلاف محل شهادتها يعيب الحكم . مثال .
٦١٨	١٣١	(الظمن رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. ..
		” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدايل “ .
		١ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبين في جريمة البلاغ الكاذب . ظاهر البطلان . إغفال الرد عليه . لا يعيب الحكم . علة ذلك . عدم رسم القانون طريقا خاصا لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها .
٦٥	٩	(الظمن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢ - البيان المعول عليه في الحكم ؟
		تزيد الحكم فيما لا يؤثر في مطلقه أو نتيجته . لا يعيبه . أساس ذلك .
		مرد الحكم اعتداءات غير تلك التي سامل الطاعن منها . دون تأثر بها . لا يعيبه .
١٠٦	١٨	(الطنن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. ..
		٣ - قول الحكم أن المحكمة 'استخلصت الواقعة من تحقيقات الشرطة والنيابة وما أجزته من تحقيق بالجلسة على الرغم من أنها لم تسمع الشهود بنفسها وإنما نليت عليها أقوالهم . خطأ مادي لا يعيبه . أساس ذلك ؟
٢٠٤	٤٠	(الطنن رقم ١٦٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. ..
		٤ - خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا . لا يعيب الحكم .
٢٢٦	٤٥	(الطنن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..
		٥ - وزن أقوال الشاهد وتقديرها . موضوعي . حق المحكمة الأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشاهد . دون بيان العلة .
٢٩٤	٥٩	(الطنن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) .. ..
		٦ - إيراد الحكم في ديباجته نقلا عن وصف النيابة للتهمة أن المتهم كان يقود سيارة على خلاف ما خاص إليه من أنه كان يقود حربة نقل (كارو) . خطأ مادي . لا يعيبه .
٤٩٥	١٠٤	(الطنن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	الحكم
		٧ - اشتغال ديباجة الحكم على تهمة لم ترفع بها الدعوى واشتغال المنطوق على معاقبة المتهم عنها . خطأ مادي لا يعيب الحكم . ما دام قد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف الذي اقتصر على الفصل في التهمتين المرفوعة بهما الدعوى .
٥٦٣	١٢٠	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٩) .. .. .
		٨ - تقرير إمكانية حدوث للصرب على قدم الرأس . ممن يقف أمام المحني عليه أو خلفه . بداهة . لا تحتاج إلى خبرة فنية .
٧٦٦	١٦١	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩) .. .. .
		٩ - تزيد الحكم فيما لا يؤثر في مطلقه أو النتيجة التي خلاص إليها . لا يعيبه . مثقن .
٨٢٩	١٧٨	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٧٩) .. .. .
		راجع أيضا : حكم . " تسببه . تسبب غير معيوب " .
		" لتسبب المعيب " .
		١ - الاعتقاد على الدعارة . تميزه بتكرار المماثلة أو الظروف .
		تقدير توافر الاعتقاد على الدعارة . موضوعي . ما دام سائعا .
		مثال لتسبب معيوب .
٤٩	٧	(الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. .. .
		٢ - وجوب اشتغال حكم الإدانة في جريمة الاهانة على بيان الالفاظ التي بني قضاءه عليها . ولا كان قاصرا . لا يفي عن هذا البيان الاحالة إلى ما ورد بمحضر جمع الاستدلالات .
١٠٣	١٧	(الطعن رقم ١٥١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٥/١/١٩٧٩) .. .. .

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وجود الطاعن بالسجن . في اليوم المحدد لنظر معارضته . مذري برر تخلفه . القضاء برفض معارضته . دون الإشارة إلى هذا المذر . الذي أبداه محاميه . إخلال بحق الدفاع .
١١٢	١٩	(الطن رقم ١٥٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. ..
		٤ - تبرئة المتهم لبطان استيفائه . بقالة أنه تم لمجرد كونه غريباً عن المهلة . على خلاف ما قرره الشاهد من أنه لم يستوقفه إلا بعد محاولته الهرب إثر رؤيته . خطأ في الاسناد يعيب الحكم .
١٥٩	٣٠	(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		٥ - المرض . مذكر تهرى يبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . وعدم "علم بالحكم" . وعدم التقرير بالاستئناف في الميعاد . حلو "نسخة الأصلية للحكم" . من الإشارة إلى الشهادة الطبية المقدمة تبريراً للتقرير بالاستئناف بعد الميعاد . إخلال بحق الدفاع . لا يغير منه . اشمال مسودة الحكم على الرد على تلك الشهادة علة ذلك .
١٦٤	٣١	(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		٦ - الدفع بحصول الوفاة في غير الوقت الذي حدده الشهود . دفاع جوهرى تضمنه في داته طلب دعوة أهل الفن لتحقيقه . التمعات الحكم عن ذلك . قصور . قول الحكم نفلا عن تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة مضى عليها أكثر من يوم حتى إجراء التشريح على نحو ما شهد به الشهود خلافًا للثابت به من أنه مضى عليها حوالى يوم . مخالفة للثابت بالأوراق وإخلال بحق الدفاع .
١٦٧	٣٢	(الطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..



الصفحة	القاعدة	حكم
١٨٦	٣٦	٧ - الدفع بعدم وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المجنى عليه . التدليل على ذلك بما جاء في المعاينة من عدم وجود آثار دماء فيه . دفاع جوهرى . من شأنه اوضح النبل الشادة على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه . وإلا كان حكمها قاصرا . (الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
٢٣١	٤٦	٨ - وجوب إيراد الحكم الأدلة التي يستند إليها ووداها بما كافي . مجرد الاستناد . إثباتا لجرمة التزوير . إلى التحقيق وتقرير رقم أبحاث التزييف والتزوير . دون إيراد مضمون كل منها . قصور . هل ذلك ؟ (الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..
٢٣١	٤٦	٩ - تعلن الدفع بانه قضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . بالنظام العام . إغفال الحكم الابتدائي الرد عليه . وتأنيده استئنافا لأسبابه . قصور . (الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..
٢٣١	٤٦	١٠ - تبرئة المتهم للشك تأمينا على حصول عيب بإحراز المضبوطات . خلاف الثابت بالأوراق . قصور . مثال . (الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١١) .. ..
٢٣٦	٤٧	١١ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى ومصادرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيبه . مثال . مساءلة الطاعن عن تهمة اختلاس أشياء بحجزة رغم أن التهمة الموجهة إليه . تبديد منقولات مودعة لديه . مفاده . عدم تمحيص الدعوى وإحاطة بظروفها ونضائها بحال أصل له في الأوراق . (الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
٢٤٠	٤٨	

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — إدانة الطاعنة بالقتل تأسيسا على مجرد مشاهدة المجنى عليها معها قبل وفاتها . عدم كفايته ولو توافر في حقها القصد الجنائي . (الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٨) .. .. ٧٥
٣٦٦	٧٥	١٣ — القضاء بالبراءة للشك . حده . الاحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة . عدم إيراد الحكم مؤدى التتبعيات والدعوى المباشرة التي استخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبالغ عنها . قصور بهجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها . (الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥) .. .. ٧٧
٣٧٤	٧٧	١٤ — المراد بالنسب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ إجراءات إفراغ الحكم في عبارات عامة مبهلة . بطلانه . (الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. .. ٨١
٣٩٤	٨١	١٥ — كفاية شكك القاضي في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة . ما دام قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . قصور الحكم من بسط مضمون اعتراضات المتهم بتحقيقات النيابة والاستدلالات ومناقشة أقوال الشهود وتحرير كافة أدلة الثبوت . قصور . مثال . (الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. .. ٨١
٣٩٤	٨١	١٦ — عدم التزام المحكمة متابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . حدة . إدانة المتهم بجرمة التداخل في وظيفة عمومية . دون التعرض لدفاعه بأنه أقبح في الاتهام . الذي تمكن به أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرة معلاه . بالملف . قصور . (الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) .. .. ٨٢
٣٩٩	٨٢	

الصفحة	القاعدة	
٤٠٢	٨٣	١٧ - تمويل الحكم . في قضائه . بالإدانة . على ضبط السلاح المستعمل . خلافاً للثابت في الأوراق . خطأ يعيبه . (الظن رقم ١٧٤٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) .. ..
٤٠٨	٨٥	١٨ - إكتفاء الحكم . في دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبخلائه . بمرور وقائع الدعوى المدنية . قصور . (الظن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) .. ..
٤١٦	٨٧	١٩ - التفتات المحكمة عن دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه . إيراداً ورداً قصور وإخلال بحق الدفاع لا يفي عنه مؤاخذته عن فعل ارتكب العمد المسند إليه على أنه قتل خطأ أساس ذلك ؟ (الظن رقم ١٩٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) .. ..
٤١٩	٨٨	٢٠ - تمسك الطاعن بتدليلا على برأته بأنه ضبط ببلدته بعيداً عن مكان الحادث بعد وقوعه . التفتات الحكم عن هذا الدفاع وأقوال شهود الدعي المؤيدة له حملاً على أن المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبط الطاعن تسمح له بالسفر إلى بلدته . رغم خلو الأوراق مما يظهر ذلك ومن تحديد مائة الضبط . غير سائق . (الظن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) .. ..
٤٧٤	٩٩	٢١ - تمسك المتهم بوجوده خارج البلاد . في تاريخ ارتكاب الجريمة . وتقديمه جواز سفر يثبت ذلك . دفاع جوهرى إدانته دون التعرض له قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال بشأن جواز سفر . (الظن رقم ١٩٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٢٢ - قول الحكم أن الشاهدة شهدت بالتحقيقات وبالجلسة بأن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه . في حين أنها لم تشهد بذلك إلا في التحقيقات . يعيبه . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. .. ١١٤
٥٣٤	١١٤	٢٣ - حق محكمة الموضوع في اقتضاء بالبراءة . شرطه ؟ (الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. ١١٩
٥٥٧	١١٩	٢٤ - حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشاهد وإطراح ما لا تطمئن إليه منها دون إبداء أسباب ذلك إقصاها عن تلك الأسباب . أثره . خضوعها لرقابة محكمة النقض . عدم ثبوت واقعة جلب المتهم للأخضر الذي ضبط داخل البلاد وعمرها له . لا يؤدي . بذاته . إلى انتشريك في صحة التحريات التي أسندت إلى المتهم واقعة الجلب والاتجار . (الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. ١١٩
٥٥٧	١١٩	٢٥ - إدانة المتهم بالنش . أخذا بما جاء به تقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة . دون بيان فحواه . قصور . تمسك الدفاع بأن هذه الرواسب طبيعية . دفع . بقالة . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. ١٢١
٥٧٢	١٢١	٢٦ - تقدير الاعتراف . موضوعي . أساس ذلك ؟ إطراح الاعتراف بالإكراه . استنادا إلى وجود إصابات بالمتهم . دون بيان صحتها بهذا الاعتراف . قصور . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٧) .. .. ١٢٩
٦١٠	١٢٩	٢٧ - تبرئة المتهم بقالة خلو الأوراق من دليل غير الاعتراف الباطل . خلافا للنائب بها . يعيب الحكم . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٧) .. .. ١٢٩
٦١٠	١٢٩	

الصفحة	القاعدة	حكم
		٢٨ — حق المحكمة في التقضاء بالبراءة . شرطه . التقضاء بالبراءة تأسيسا على خلوه عن المضبوط . من بيان نوع الجنس المضبوط . دون التعرض لمضمر أخذ العينة المرفق به . والمتضمن هذا البيان . يعيب الحكم .
٦١٤	١٣٠ .. .. (الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٢١)	٢٩ — تمسك الدفاع باستحالة حصول الإصابة بدمار صدر المجنى عليه من طعنة اليد اليسرى لاتهم المواجه له بغير انحراف . وطالبه مناقشة الطبيب الشرعى . دفاع جوهرى . الأخذ بأقوال الشهود في هذا الصدد دون تحقيقه من طريق المختص فنيا خلال بحق الدفاع .
٦٢٢	١٣٢ .. .. (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤)	٣٠ — عدم الوفاء بكامل أفساط المبيع . من أركان جريمة المادة ٤٥ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ . إدعاء الوفاء بها . دفاع جوهرى . مثال .
٧٠٦	١٤٩ .. .. (الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٧)	٣٠ — التدخل في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها . غير جائز . استناد الحكم على فروض تناقض صريح رواية الشاهد . يعيبه . إقامة الحكم قضاءه . عند انواءمة بين الدليلى الفنى والقولى فما تضمنه أولهما من أن إصابات المجنى عليه قطعية وما جاء بثانيهما من أن هذه الإصابات بعضها تارى والآخر قطعى . على إقتراض أن المجنى عليه في زحمة الحادث لم يستطع تحديد كيفية حدوث بعض إصاباته . وهو إقتراض لا يقوم فى حق شاهد الرؤية الأخرى الذى اعتمد على أقواله . يعيبه . بالتدخل فى روايتهما على وجه يخالف صريحهما .
٧١٧	١٥٢ .. .. (الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢١)	

الصفحة	القاعدة	
		٣٢ — قعود المتهم عن سلوك طريق الطعن بالتزوير . في ورقة من أوراق الدعوى . لا يسوغ معه اقتراض صحتها . ولو كانت من الأوراق الرسمية . أساس ذلك ؟
٧٧٧	١٦٤	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) .. ..
		٣٣ — بيانات حكم الإدانة . في جريمة القتل أو الإصابة . رابطة اتسببية . اقتضاؤها إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . انقضاؤها متى استغرق خطأ المجنى عليه خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لأحداث النتيجة . إدانة الطاعن بالقتل والإصابة الخطأ . لمجرد احتكاك سيارته وعلى سلسلها ركاب بسلم متحرك بالطريق . دون استنظار كيفية حصول الاحتكاك وسببه . قصور .
٨٦٥	١٨٥	(الدمع رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		٣٤ — حرية القاضي في تكوين عقيدته . حدها . ألا يبنى حكمه على دليل لم يطرح بالجلسة حلة ذلك ؟ إحالة الحكم في شأن وقائع الدعوى ومستنداتها إلى دعوى أخرى غير مطروحة . قصور .
٩٠٢	١٩٢	(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٦) .. ..
		القضاء بالبراءة لشك في إصحاح إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شروط محجص ظروف الدعوى وأدلتها . تبرئة المتهم في تهمة تزوير بيانات استمارة استخراج بطاقة عائلية استنادا إلى أن اسمه المثبت فيها صحيح . دون بحث باقي البيانات المدعى تزويرها . قصور .
٩١٦	١٩٦	(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠) .. ..
		راجع أيضا : لإثبات . "بوجه عام . وشهادة" . ( الفاعلتان رقا ٩٠ و ١٦٤ بالصعيفتين رلى ٤٢٦ و ٧٧٧ ) .



## واختصاص .

( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٠٥ )

## وأسباب الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعي" .

( القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٧٧ )

## وامتناف وشهادة مرضية .

( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٣٣ )

## وإصابة خطأ .

( القاعدتان رقم ١٠٢ و ٢٠٤ بالصحيفتين رقمي ٤٨٦

و ٩٥٤ ) .

## وتفتيش . " التفتيش بلإذن " .

( القواعد أرقام ٥٢ و ١٠٨ و ١٤٢ و ١٧٠ و ٢٠٧

بالصفحات أرقام ٢٦٥ و ٥١١ و ٦٦٦ و ٧٩٩

٩٦٨ ) .

## وتزوير : " أوراق رسمية " .

( القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ٩٧٤ )

## وتليس .

( القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٥٨٤ )

## وجنون وعامة عقلية .

( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٢٦ )

## وخيانة أمانة .

( القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٤٢ )

## وخيانة أمانة في الأوراق المضمّنة على يديّ .

( القاعدة رقم ١٦٤ بالصحيفة رقم ٧٧٧ )

ودعوى جنائية . " انقضاؤها بالتقادم " .

( القاعدتان رقا ٥٣ و ١٢٣ بالمحيتين رقى ٢٦٨ و ٥٧٨ ) .

ودفاع . " الاخلاع بحق الدفاع . ما يوفره " .

( القواعد أرقام ١٢٨ و ١٦٤ و ١٦٧ و ١٩٣ بالصفحات أرقام ٦٠٧ و ٧٧٧ و ٧٨٩ و ٦٠٩ )

وشيك بدون وصيد .

( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٠٥ )

و ضرب أنفى الى موت .

( القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٤٦١ )

وقانون " تسيرة وإيجار " .

( القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٨٧٢ )

وقتل عمد .

( القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٨٣٩ )

ومرور .

( القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٥٧٨ )

ومعارضة . نظرها والحكم فيها " .

( القاعدة رقم ٤٣ بالصحيفة رقم ٢١٩ )

ومواد مخدرة .

( القاعدتان رقا ١٦٢ و ١٧٩ بالمحيتين رقى ٧٧٠ و ٨٣٤ ) .

ونصب .

( القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٧٩٦ )

## "التسبيب غير المعيب"

- ١ — الباعث على الجريمة ليس من أركانها . خطأ الحكم فيه أو إغفاله أو إنبأؤه على الظن لا يعيبه .  
(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٤ ٢٤
- ٢ — التناقض الذي يعيب الحكم . صورة ؟  
(الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٥ ٣٢
- ٣ — تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم . شرط ذلك ،  
(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٦ ٤١
- ٤ — متى محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه . مادام له مأخذ من الأوراق .  
(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٦ ٤١
- ٥ — الدفع بتعذر الرؤية أو بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا .  
(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٦ ٤١
- ٦ — كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني متناقضا يستعصى على الملازمة والتوفيق .  
— لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وتطرح ما مداه . عدم التزامها أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .  
(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٦ ٤١
- ٧ — الطلب الجازم . ماهيته ؟  
(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٦ ٤١



الصفحة	القاعدة	
		٨ - عدم تقييد القاضي الجنائي . بالأحكام المدنية . انتهاء الحكم . إلى ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ . بغض النظر عن ملكية المسروقات . كفايته ردا على دفاع المتهم بصدور حكم مدني بملكيتها لها . ( الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ ) ... .. ٩
٦٠	٩	٩ - انتفاء مصابحة الطاعن في تعيينه الحكم . في خصوص جرائم التمدف والاتفاق الجنائي وإزعاج السلطات . مادام الحكم قد دانه . كذلك بجرية البلاغ الكذب وأوقع عليها عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها ٤٤ بالمادة ٣٢ عقوبات . ( الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ ) ... .. ٩
٦٠	٩	١٠ - النفي على الحكم أخذه بتصوير معين للحدث وإطراحا تصويرا آخر وأقوال الشهود المؤيدة له . كفاية تدليل الحكم على التصوير الذي اقتنع به . ردا عليه . ( الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ ) ... .. ١١
٧١	١١	١١ - إطراح المحكمة التحققي الإداري الذي تمسك به الطاعن ترابلا على انتفاء مسؤوليته . لا هييب . هل ذلك ؟ مثال . ( الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ ) ... .. ١٢
٧١	١٢	١٢ - ترجيح المحكمة دفع المتهم القائم على مسؤولية المصنع المنتج للسائل الكحولي المضبوط لديه . عن عدم صدوره وم الانتاج . كفايته لتبرئته . أماس ذلك ؟ وجوب استفاضة المتهم من كل شك . ( الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١ ) ... .. ٣٨
١٩٢	٣٨	١٣ - عدم التزام المحكمة . عند قصاتها بالبراءة . بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام . ( الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١ ) ... .. ٣٨
١٩٢	٣٨	

حكم	القاعدة	الصفحة
	١٤ - عدم تحملت الحكم . صراحة . عن نية العرقلة . لا يعيبه شرط ذلك ؟ مثال . (الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) ... ..	٢٢٦
	١٥ - إثبات الحكم مساهمة الطاعن في العرقلة . بمرافقته وميليه . إلى مكان الحادث . ومراقبته الطريق من سيارته خارج المسكن . بينما كسر زميلاه بابا واستوليا على المبروقات . كفايته لمسألة الطاعن كفاعل أصلي . (الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) ... ..	٢٢٦
	١٦ - حق محكمة الموضوع في الالتفات من دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى . (الطن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) ... ..	٢٥٨
	١٧ - إثبات الحكم وجود تغيير بالشهادة المرضية الرسمية غير ظاهر للعين المجردة . كفايته لإطراحها . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) ... ..	٢٨٥
	١٨ - كفاية استناد الحكم إلى مالا تناقض فيه من أقوال الشهود حق المحكمة في الأخذ بما نظم من إليه من أقوال الشهود . وإطراح ما عداه . عدم إيراد الحكم لتفصيلات أقوال الشاهد . يفيد إطراحها . الدفع بتأنيق التهمة . موضوعي . (الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) ... ..	٢٩٤

الصفحة	القاعدة	
		١٩ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم . لا يعيبه . مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها . حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما نظمته إليه .
٣٦٠	٧٤	(الطن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٨) .. ..
		٢٠ - تفسير المقدم المقدم لمحكمة الموضوع وتقديره . حق لها . متى كان سائغا ، لا يتنافى ونصوص المقدم .
٣٨١	٧٩	(الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٦) .. ..
		٢١ - عدم التزام محكمة الموضوع بالإشارة إلى أقوال شهود للنفي . كفاية القضاء بالإدانة ردا عليها .
٤٣٤	٩٢	(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٠/٤/٥) .. ..
		٢٢ - عدم تصديق دفاع متهم بارتكاب الجريمة نتيجة تهديد متهم آخر له بسلاحه . لا تناقض بينه وبين إدانة هذا الآخر من بعد باحراز سلاح بدون ترخيص .
٤٤٣	٩٤	(الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..
		٢٣ - تقدير مدى إكراه المتهم أو اختياره في مقارنة الجريمة . موضوعي . مثال .
٤٤٣	٩٤	(الطن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..
		٢٤ - القضاء بالإبراء للشك . حده . الإحاطة بالدعوى عن بصرو وبصيرة . مثال لتسبيب غير معيب .
٤٥٠	٩٥	(الطن رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) .. ..
٧٣٠	١٥٤	(الطن رقم ٥٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..
٩٧١	٢٠٨	(الطن رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣) .. ..



المادة	المادة	المادة
٢٥ - التفات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان التنفيذ لا يعيبه طالما لم يعول على ما أصر عنه من مضبوطات .	٩٧	٤٥٧
(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) .. .. .		
٢٦ - الاتفاق . تعريفة . وجه الاستدلال عليه . موضوعي . مثال .	٩٨	٤٦١
(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩) .. .. .		
٢٧ - القضا . بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . كفايته ردا على قول اتهم وشاهد النفي باحتمال دس المحذر .	١٠٣	٤٩٠
(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٩) .. .. .		
٢٨ - إثبات الحكم تمسك المتهم بالبطاقة المزورة لإرضائه في سرقة . كفايته تدليلا على جريمة استعمالها .	١٠٧	٥٠٦
(الطن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩) .. .. .		
٢٩ - عدم التزام المحكمة بتتبع أوجه دفاع المتهم . والرد عليها ردا صريحا . كفاية استنفاد من أدلة الثبوت .	١١١	٥٢٠
(الطن رقم ٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢) .. .. .		
٣٠ - إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها .	١٢٥	٥٨٨
(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. .. .		
٣١ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم اشتراط أن يكون كل دليل منها قاطعا في كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون في مجموعها مؤدى إلى ما قصده الحكم منها ولو من طريق الاستنتاج .	١٩٠	٨٩١
(الطن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. .. .		

الصفحة	القاعدة	
٧٠٠	١٤٨	<p>سماع المتهم — وهو صيدلى — لعامله لدليه بتعبئة أ.لاح          للسوفات من عروات صغيرة — تعبئتها بدلا منها مادة الزهوت          السامة . تناول المحبى عليهم لها و وفاة بعضهم وإصابة الآخرين .          مساملة المتهم عن جرمى القتل والإصابة الخطأ . سائفة .          (الطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١٧) ... ..</p>
٧٣٠	١٥٤	<p>٣٢ — نعى النيابة فى استئنافها . تزوير الشهادة المقدمة          عن المتهم تدليلا منه على أن اعترافه كان وليد اكراه من الضابط .          سكوت المحكمة عن الرد على هذا النعى . مفاده . إطراحه .          ولو ثبت أن المحضر المحرر . عن واقعة الاكراه قيد ضد مجهول .          (الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٠/١) ... ..</p>
٧٤٦	١٥٧	<p>٣٣ — عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم .          كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا إلى الواقعة          بأركانها وظروفها .          (الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٠/١) ... ..</p>
٧٤٦	١٥٧	<p>٣٤ — إثبات الحكم خلط الشاى بقشر عدس . كفايته          تدليلا على غشه . البحث من بعد . فى مواصفات الشاى .          عدم جدواه . أساس ذلك ؟ العلم بالفش . اقتراضه فى حق          المشتغلين بالتجارة .          (الطعن رقم ١٣٩٢ جلسة ٤٩ ق — جلسة ١ / ١٩٧٩ / ١٩٧٩) ... ..</p>
٧٦٢	١٦٠	<p>٣٥ — الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية ما لم يتمذر          ذلك بغير مترجم أو يطلب منها المتهم ذلك . خضوع طلبه          لتقدير المحكمة .          (الطعن رقم ١٩١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٩) ... ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ - تقرير امكنية حدوث الضرب على قمة الرأس . ممن يقف أمام المجنى عليه أو خلفه . بداهة . لا تحتاج إلى خبرة فنية .
٧٦٦	١٦١	(الطن رقم ٣ لسنة ٧٤٩ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩) .. ..
		٣٧ - استناد المحكمة إلى التقرير الفني . عقاده . إطراحها التقرير الاستشاري . الرد عليه استقلالاً . غير لازم .
٨٢١	١٧٦	(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٧٩) .. ..
		٣٨ - تمسك الطاعن بإنتفاء بعض صور الخطأ المسندة إليه . عدم جدواه . طالما كان لا ينازع في توافرها . وكفايتها لترتيب مسئوليته .
٨٢١	١٧٦	(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٧٩) .. ..
		٣٩ - تزيد الحكم فيما لا يؤثر في منطقه أو النتيجة التي خلص إليها . لا يعيبه . مثال .
٨٢٩	١٧٨	(الطن رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٧٩) .. ..
		٤٠ - التأخير في محضر ضبط الواقعة أو في تحرير المادة المخدرة . لا يدل بذاته على معنى معين . لا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة .
٨٤٥	١٨٢	(الطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٩/٨/١٩٧٩) .. ..
		٤١ - عدم التزام المحكمة . ببيان الواقعة ومادة العقاب . عند القضاء بالبراءة ورفض دعوى التوبيخ .
٨٨٢	١٨٨	(الطن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٧٩) .. ..
		٤٢ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل عند القضاء بالبراءة للشك .
٨٨٢	١٨٨	(الطن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣/١٢/١٩٧٩) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٤٣ - تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته صندا للإدانة . تعرض حكم البراءة لدلالة وجود قنات مخدر بجيب المتهم . غير لازم . متى كان قوامه الشك في صحة واقعة الضبط برمتها .
٨٨٨	١٨٩	(الطنن دلم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		٤٤ - تحديد الأشخاص للمساكات . أمر تقديري . الخلاف فيه بين أقوال الشهود والمعاينة لا ينال من شهادتهم .
٨٩١	١٩٠	(الطنن دلم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. ..
		٤٥ - كفاية استعمال القوة أو العنف أو التهديد لانطباق المادة ١٣٧ مكررا ١ / ١ عقوبات . أحداث إصابات بالموظف المعتدى عليه . غير لازم .
		عدم التزام المحكمة بالتحدث إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها . مثال .
٩٢٩	٢٠١	(الطنن دلم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. ..
		٤٦ - استظهار الحكم من ظروف الدعوى وما وقع من الطام من وباقي الجناة من أفعال مادية . إنصراف نيته إلى منع الموظفين من أداء عمل من أعمال وظائفهم . كفايته تدليلا على توافر القصد الجنائي في جريمة المادة ١٣٧ مكرر (١) عقوبات .
٩٢٩	٢٠١	(الطنن دلم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. ..
		٤٧ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أي دليل يرتاح إليه . مالم يقبده القانون بدليل معين .

إطاعتان المحكمة إلى ما بان لها من الاطلاع على دقة الوفيات بالجلسة من إصابات المجنى عليه التي تسببت في وفاته والتفاتها مما أثبتته النيابة على خلاف ذلك في هذا الخصوص .  
لا يجب .

٩٥١ ٢٠٣ .. .. (الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩)

٤٨ - حق المحكمة من وضعت الواقعة لديها . أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متبع . أن تعرض عنه . مع بيان العلة .  
عدم التزام المحكمة بإجابة طلب معانة لا يتجه إلى نفي الفعل أو إثبات استعالة حصوله .

تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالإدانة . استنادا إلى الأدلة القائمة في الدعوى .

٩٦٢ ٢٠٦ .. .. (الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩)

٤٩ - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . يجب أن يكون جديا يشهد له الواقع .

٩٨٩ ٢١٢ .. .. (الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٩)

راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " .

(للقواعد أرقام ٥ و ١٨ و ٤٩ و ٧١ بالصفحات أرقام ٣٢ و ١٠٦ و ٢٤٣ و ٣٤٦)

وإثبات . " خبرة " .

(للقواعد أرقام ٤ و ٥ و ١٨ و ٢٨ و ٤٩ و ٧١ و ١٣٩ و ١٤٨ بالصفحات أرقام ٢٤ و ٣٢ و ١٠٦ و ١٥٠ و ٢٤٣ و ٣٤٦ و ٥٦١ و ٧٠٠)

## وإثبات "شهادة" .

(القواعد أرقام ٢٦٤ و ٤٠ و ٧٩ و ١٦١ و ١٨٨ و ٢٠١ و ٢١٣ بالصفحات أرقام ٢٢ و ١٤٢ و ٢٠٤ و ٣٨١ و ٧٦٦ و ٨٨٢ و ٩٣٩ و ٩٨٩)

## وإثبات "استصراف وتصرف" .

(القاعدتان رقمان ٩٨ و ١١٣ و بالصحيفتين رقمي ٤٦١ و ٥٣٠)

## وإثبات اعتراف .

(القواعد أرقام ١٢٠ و ١٥٤ و ١٦٨ و ٢١٣ بالصفحات أرقام ٥٦٣ و ٧٣٠ و ٧٩٢ و ٩٨٩)

## وإثبات "مأينة" .

(القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٤٢)

## وأسباب الإباحة وموانع العقاب . "لدفاع الشرعي" .

(القاعدتان رقمان ١٣٩ و ١٨٦ بالصحيفتين رقمي ٦٥١ و ٨٦٩)

## واستئناف . "نظرة والحكم فيه" .

(القواعد أرقام ٧ و ١٠ و ١٦٨ و ١٨٤ و ٢١٣ بالصفحات أرقام ٤٩ و ٦٧ و ٧٩٢ و ٨٥٨ و ٩٨٩)

## واحماية وقتل خطأ .

(القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٧٩)

## وامتناع عن تسليم الصغير إلى من له حق حضنته .

(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٨٥١)

## وتزوير . "أوراق رسمية" .

(القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٢٥)



## وتفتيش "بأذن" .

(القواعد أرقام ١٧٨ و ١٩٠ و ٢٠٦ بالصفحات أرقام ٨٢٩ و ٨٩١ و ٩٦٢)

## وخطف .

(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٣٠)

## ودعارة .

(القواعد أرقام ٧ و ٥٧ و ١٢٠ بالصفحات أرقام ٤٩ و ٤٩٠ و ٥٦٣)

## ودعوى جنائية . "قيد وتحريكها" .

(القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٢٣٨)

## ودفاع . "الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .

(القواعد أرقام ٤٤٩ و ٧٩ و ١٣٨ و ١٤٦ و ١٥٧ بالصفحات أرقام ٤٢ و ٤٣ و ٣٨١ و ٦٤٥ و ٦٨٥ و ٧٤٦)

## ورابطة السببية .

(القاعدتان رقم ٩٢٤ و ٩٢٥ بالصحيفتين رقمي ٩٠٠ و ٩٠١)

## وزنا ودخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه .

(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٦٢٠)

## وسبق اصرار .

(القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٤٣)

## ومرفقة .

(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤١١)

## وملاح . ومصادرة .

(القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٦٧)

الصفحة

القاعدة

وشهادة مرضية .

( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ١٠ )

وشيك بدون رصيد .

( القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٢٧٨ ) .

وضرب "أحدت عاهة" .

( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٢٢ )

وضرب أفقر إلى موت .

( القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٥٥ )

وعقوبة تكيلية . ومصادرة . ومواد مخدرة .

( القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة ٢٨٥ )

وقتل وإصابة خطأ .

( القواعد أرقام ١١ و ١٣٨ و ١٤٨ بالصفحات أرقام

٧١ و ٦٤٥ و ٧٠٠ ) .

وقتل عمد

( القواعد أرقام ٤ و ٦ و ٤٤ و ٤٩ و ١٤١ بالصفحات ٢٤

و ٤١ و ٢٢٢ و ٢٤٣ و ٦٦٢ )

وقصد جنائي . وضرب بسيط .

( القاعدة رقم ٩٢ بالصحيفة رقم ٤٣٤ )

"مواد مخدرة" .

( القواعد أرقام ٨ و ٥١ و ٧٣ و ٩٦ و ١٩٠ وبالصفحات ٥٤

و ٢٥٨ و ٢٥٥ و ٤٠٣ و ٨٩١ )

## حجية الحكم :

١ - عدم تقيد القضي الجنائي . بالأحكام المدنية .  
انتهاء الحكم . إلى ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها  
البلاغ . بغض النظر عن ملكية المسروقات . كفايته ردا  
على دفاع المتهم بصدور حكم مدني بملكيتها لها .

(الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ٩ ٦٠

٢ - أهمية في الأحكام هي بالصورة التي يحورها الكاتب  
ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة . مسودة الحكم لا تعدو  
ورقة لتحضيره .

(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ٣٢ ١٧١

(الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢) .. ٢٠٠ ٩٣٢

٣ - حق المحكمة الجنائية إطراح دليل النفي وأوحملته أوراق  
رسمية أو حكم في دعوى مدنية . أساس ذلك ؟  
إطراح الحكم أقوال شهود النفي بعد إirاده . وادها . أخذا  
بدليل الثبوت . لا عيب .

(الطن رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١١) .. ٦٩ ٣٣٣

راجع أيضا : إثبات . " قوة الأمر المقضي " .

## بطلان الحكم :

١ - عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض  
إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .  
قيام عذر حال دون حضور المعارض يعيب إجراءات المحاكمة  
والحكم .

محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .

(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) .. ١ ١٠٠



الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحكم بعدم جواز المعارضة . حكم شكلي . الذي على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة . غير لازم . على خلاف الحكم الصادر في الموضوع . الحكم في موضوع المعارضة بتأييد الحكم المعارض فيه القاضي بالإدانة لأول مرة . ضرورة النص على صدوره / إجماع آراء قضاة المحكمة .
١٢٦	٢٢	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. ..
		٣ - خلو الحكم من بيان اسم من تلا تقرير التلخيص من أعضاء المحكمة . لا يعيبه . ما دام أثبت أنه تلى فعلا . المادة ٤١١ إجراءات .
١٧١	٢٣	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..
		٤ - محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص سائر بيانات الديباجة . هذا تاريخ صدوره .
١٢٠	٢٢	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. ..
		٥ - أخذ محكمة الإعادة بأسباب ومنطوق الحكم الابتدائي الباطل . بطلانه . أساس ذلك ؟
		خلو الحكم من تاريخه يبطله .
١٨٩	٢٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
		٦ - التمسك ببطان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد . لا يكون - في الأصل - إلا بموجب شهادة صلبية .
		التي يصدر الحكم . في جلسة غير التي ذكرت به وبمحضر الجلسة . لا يكون إلا بالطن بالتزوير . مثال .
١٩٨	٢٩	(الطن رقم ٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. ..

حكم	القاعدة	المادة
		٧ - مريان حكم المادة ٤١٧ إجراءات على الحكم الصادر في استئناف المدعى المدعى . دعواه المدنية المرفوضة . أثره . عدم جواز إلغاء الحكم والقضاء بالتعويض . إلا بإجماع الآراء .
٢١٠	٤١	(الطن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .. ..
		٨ - خطأ الحكم في بيان اسم الشاهد . لا يعيبه . طالما يخطئ في غوى شهادته .
٣٢٥	٦١	(الطن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٤) .. ..
		٩ - المهور الواضح لا ينال من سلامة الإجراءات . بيان أسماء القضاء . واجب بالنسبة للهيئة التي فصلت في الدعوى لحسب . إفعال اسم عضو هيئة لم تفصل فيها . لا بطلان .
٣٢٥	٦٧	(الطن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٤) .. ..
		١٠ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره . بطلانه اقتصار التاريخ على اليوم . والشهر دون السنة . عدم كفايته .
		- القضاء بتأييد حكم باطل . باطل . ولو أنشأ بنفسه أسبابا جديدة .
		- محضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة هذا التاريخ .
		- وجوب اشتغال الحكم على شروط محتومة ومقومات وجوده وإلا كان باطلا .
		- حق كل ذي شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ابداع الأسباب .
٣٩٠	٨	(الطن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - المراد بالتصليب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ . اجراءات ؟ افراغ الحكم في عبارات عامة مجهلة . بطلانه . ( الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦ )
٣٩٤	٨١	١٢ - عدم جواز معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ . اجراءات . إدانة الحكم الطاعن بتهمة خطف المجنى عليها التي لم ترفع بها الدعوى عليه . خطأ في اتقان ونواخل بحق الدفاع لا ينال منه معاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة المشروع في وقاع المجنى عليها كرها المستندة اليه عملاً بحكم المادة ٣٢ عقوبات . أساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٦ )
٥٢٦	١١٢	١٣ - القضاء في المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض . غير صحيح . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . أسباب ذلك ؟ عل نظر العذر المانع من الحضور وتقصيره . عند نظر الطعن في الحكم . ( الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧ )
٥٥٢	١١٨	١٤ - اسم القاضي . بيان جوهرى . وجوب شتم الحكم أو محضر الجلسة عليه . خلوهما منه يبطل الحكم . بطلان الحكم الطاعن فيه . الذي أيد الحكم النيابى الابتدائى لأسبابه رغم ما لحق به من بطلان خلوه ومحضر الجلسة من بيان اسم القاضي الذى أصدره . ( الطعن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨ )
٥١٥	٢٠	



الصفحة	القاعدة	حكم
		١٥ - الخطأ المأدى في أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم لا يبطله . (الطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) ... ..
٥٩٨	١٢٧	١٦ - ليس يلزم أن يحضر إصدار الحكم ذات عضو النيابة الذي حضر جلسة المرافعة . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) ... ..
٥٩٨	١٢٧	١٧ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال متى كان في الحكم الصادر في الموضوع . جائزا . بقاء الحكم الصادر في الاشكال غفلا من التوقيع . حتى نظر الطعن . بطلانه . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٧٦١ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) ... ..
٧٧٣	١٦٣	١٨ - خلو كل من الحكم الابتدائي والاستئنافي الذي أيده لأسبابه ومحاضر الجلسات . من بيان المحكمة . اثره . بطلان الحكم الاستئنافي لذاته . ولتأييده الحكم الابتدائي الباطل . نقض الحكم لهذا السبب . وجوب امتداده للحكوم عليه الآخر . الذي لم يطعن في الحكم بالنقض . مادام كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية . (الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) ... ..
٧٨١	١٨٥	١٩ - كفاية توقيع الأحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكانها . جواز حلول أحد القضاة الذين اشتركوا في إصدار محل الرئيس . متى يشترط توقيع أحد قضاة الذين اشتركوا في المداولة في ... ودة الحكم .
٨٨٢	١٨٨	(الطن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) ... ..

الصفحة	مقاعدة	
		٢٠ - مشول المتهم أمام المحكمة وإبدائه دفاعه . تغير هيئة المحكمة من بعده . وحضوره أمامها دون أن يتمسك دفاع جديد . اعتبار دفاعه السابق مبدى أمام الهيئة الجديدة . النعى على حكمها بالبطلان أو الإخلال بحق الدفاع فله إنها غير تلك التي تمت المرافعة . أو أنها لم تتمكن من إبداء دفاعه . غير صحيح .
٩٣٢	٢٠٠	(الطنز رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. ..

## (خ)

خبرة . خطأ . خطأ طبي . خطف . خلورجل . خيانة  
أمانة . خيانة أمانة في الأوراق المضمّنة على بيّض

## خبرة

راجع : إنبات . "خبرة" .

(لقاعدة رقم ١٧٦ بالصيغة رقم ٨٢١)

## خطأ

١ - تقدير الخطأ المستوجب مسؤولية مرتكبه جنائيا  
أو مدنيا . في جريمة القتل والإعابة الخطأ . موضوعي .

(الطنز رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. .. ٧١ ١١

٢ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .

(الطنز رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. .. ٧١ ١١

الصفحة	القاعدة	
		٣ - نفي الطاعن . بوجوب ثبوت الخطأ في حقه . وفق لائحة السكك الحديدية . لكونه سائق قطار . عدم قبوله . مادام الحكم قد أنهت نوافر إحدى صور الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ مقوبات . مثال .
٧٩	١٢	(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٤ - مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . مالم تقطع رابطة السببية بعوامل أجنبية غير مألوفة . تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي . تعدد الأخطاء . يوجب مسامحة كل من أهم فيها . أيا كان قدر خطئه . ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث . (الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
٧٩	١٢	٥ - مجرد مصادمة المتهم المحبى عليه . بسيارته . عدم كفايته تدليلا على توافر ركن الخطأ . في جريمة الإصابة الخطأ . السرعة التي تصلح أساسا للمسامة الجنائية في جريمة الإصابة الخطأ وهي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ظروف المرور وزمانه ومكانه . وجوب بيان الإصابات . من واقع التقرير الطبي . وإذا كان الحكم قاصرا . (الطن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٦) .. ..
٤٨٦	١٥٢	٦ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا . ومدنيا . موضوعي . استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدموى من سائر عناصرها . موضوعي .



الصفحة	القاعدة	
		قول الحكم إن الطامن وهو يقود عربة كارو أخطأ إذ خرج بها بجأة في طريق جانبي وهر بها مرض الطريق الرئيس دون أن يتحقق من خلوه من السيارات بما رتب اصطدام سيارة المجنى عليهم بها . صائع .
٤٩٥	١٠٤	(الطن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢) .. ..
		٧ - قيام خطأ في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع مساءلة المتهم . ما لم ينف ركن في الجريمة . رجوع قائد السيارة بها للتوقف . يجب أن يكون بعد التحقق من خلو الطريق . استعانة بأحر لا يجزىء عن هذا الواجب .
٦٤٥	١٣٨	(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٧) .. ..
		٨ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . اطمئنانها إلى الألفة التي حولت عليها . مفاده إطراحها جميع الاضرار التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٧٠٠	١٤٨	(الطن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. ..
		٩ - تمسك الطامن بانتفاء بعض صور الخطأ المسندة اليه . عدم جدواه طالما كان لا ينازع في توافرها وكفايتها لترتيب مسئوليته .
٨٢١	١٧٦	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢) .. ..

الصفحة	القائمة	
		١٠ - بيانات حكم الإدانة . في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ . ٩
		رابطة السببية . اقتضاؤها إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . انقضؤها متى استغرق خطأ المجنى عليه خطأ الجاني . وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة .
		إدانة الطامع بالقتل والاصابة الخطأ . لمجرد احتكاك سيارته وعلى سلهها ركاب بسلم متحرك بالطريق . دون استظهار كفاية حصول الاحتكاك وسببه . قصور .
٨٦٥	١٨٥	(الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		١١ - جواز أن يكون الخطأ المسبب لمحدث مشترك بين المتهم والمجنى عليه خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم . ما لم يترتب عليه نفي أركان الجريمة .
٩٥٤	٢٠٤	(الطن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) .. ..
		١٢ - تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .
		- خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل الخطأ . مادام لم يترتب عليه اختفاء أحد أركان الجريمة .
٩٨٠	٢١١	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) .. ..
		خطأ طبي . وصيدلي
		سماع المتهم - وهو صيدلي - معاملة لديه بتعبئة أملاح السلوفات في عبوات صغيرة - تعبئتها بدلا منها مادة البزموت السامة . تناول المجنى عليه لها ووقاة بعضهم وإصابة الآخرين . مسألة المتهم عن جريمة القتل والإصابة الخطأ . سائمة .
٧٠٠	١٤١	(الطن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. ..

الصفحة	القاعدة	خطف
		١ - ركن التحيل أو الإكراه . تقديره موضوعي . (الطنز رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) ... .. ١١٥
٢٨٠		٢ - إبعاد الأنثى التي تجاوزت السادسة عشرة من مكان خطفها . باستعمال طرق احتيالية . أو أية وسيلة من شأنها علب ارادتها . وحملها على موافقة الجاني . كفايته لتحقيق جريمة المادة ٢٩٠ من قانون "مقوبات" . (الطنز رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) ... .. ١١٥
٢٨٠		خلورجل راجع . إيجار أ. ا. كن
		خيانة أمانة راجع : تبديد .
		خيانة أمانة في الأوراق المضاه على بياض تسلم للورقة المضاه عز بياض . واقعة ماوية . عدم الالتزام في إنباتها بقواعد الائتت المدنية . تزوير هذه الأوراق . إنباته بكافة الطرق . (الطنز رقم ٧٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) ... .. ١٦٤
٧٧٧		



الصفحة

الفاصلة

( د )

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . دخول  
عقار بقصد منع حيازته بالقوة . دعاية . دستور  
دعوى جنائية . دعوى مباشرة . دعوى مدنية .  
دفاع . دفاع شرعى . دفع

دخول منزل بتمصّد ارتكاب جريمة فيه

١ - عدم توقف تحريك الدعوى في جريمة دخول منزل  
بقصد ارتكاب جريمة فيه . على شكوى . إلا في حالة دخوله  
لارتكاب زنا . وقع فعلا .

تقدير إتمام الزنا من عدمه . موضوعى .

٦٣٠ ١٣٤ .. .. (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٤)

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة

مناط التأنيم في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته . رهن .  
بثبوت التعرض المسمى للغير في حيازته الفعلية بقصد منعها  
بالقوة . اعادة ٣٦٩ عقوبات .

شراء ائتمهم للعقار مما يصح معه استيفاده بحقه في دخوله .  
نفي القصد الجائى . تنادى إلى ذلك . سائق .

٤٥٠ ٩٥ .. .. (الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	دعارة
		١ - الاعتقاد على الدعارة . تميزه بتكرار المناسبة أو الظرف . تقدير توافر الاعتقاد على الدعارة . موضوعي . ما دام سائفا . مثال لتسبب معيب .
٤٩	٧	(الطنز رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٢ - إنباب العاصر الواقعية . ركن الاعتقاد على ممارسة الدعارة . موضوعي . مثال لتسبب سائح تدليلا على توافر ركن العادة في جريمة إدارة محل للدعارة .
٤٩	٧	(الطنز رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٣ - ركن العادة . في جريمة استعمال محل للدعارة . جواز إثباته بكافة الطرق . لأن أركان جريمة التعريض على الدعارة . التحدث عنها استقلالا . غير لازم .
٢٨٥	٥٧	(الطنز رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) .. ..
		٤ - تقدير توافر ركن الاعتقاد في إدارة محل للدعارة . موضوعي . جواز التعويل في إثباته على اعترااب المتهم . علة ذلك ؟ مثال لتسبب غير معيب .
٥٦٢	١٢٠	(الطنز رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. ..
		دستور
		الدستور هو القانون الوضعي الاسمي . نسخه أحكام أي تشريع أدنى يتعارض معه .
		المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ . تعارضها مع أحكام المادة ١٥٩ من الدستور الدائم . أثر ذلك : وجوب الانتقادات عنها .
٧٢٢	١٥٢	(الطنز رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..

الصفحة

## دعوى جنائية

## (١) تحريكها :

١ - دعوى البلاغ الكاذب . جواز تحريكها بالطريق المباشر . المادة ٢٣٢ إجراءات . انتظار تصرف النيابة العامة في البلاغ غير لازم . أساس ذلك ؟

٦٠ (الظن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..

٢ - اشتراط تقديم شكوى من المجني عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون لإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها . في حقيقته قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المجني عليه أو من ينوب عنه في الادعاء المباشر خلال الأجل المذكور .

تقدم المجني عليه بالشكوى إلى النيابة العامة أو أحد ماوردى الضبط القضائي في الميعاد . اثره . بقاء حقه في الادعاء المباشر قائما واو تراخي تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فواته . أساس ذلك ؟

١٢٠ (الظن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣١) .. .. ٢٢

٣ - حق التصدي من إطلاقات محكمة الجنابات . هي غير ملزمة بإجابة طلبات الخصوم في شأنه . المادة ١١ إجراءات .

٢٠٤ (الظن رقم ١٦١٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. .. ٤٠

٤ - حق المجني عليه الادعاء مباشرة . واو بدون شكوى سابقة فيما لا يجوز رفع الدعوى فيه غيرها . أساس ذلك ؟ الادعاء المباشر بمثابة شكوى . شريطة أن يتم في الميعاد .

٣٢٨ (الظن رقم ١٥٠ لسنة ٤٧ ز - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. .. ٧٠



الصفحة	القاعدة	
		<p>• - عدم توقف تحريك الدعوى فى جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . على شكوى إلا فى حالة دخوله لارتكاب زنا . وقع فعلا .</p> <p>تقدير تمام الزنا من عدمه . موضوعى .</p>
٦٣٠	١٣٤	<p>(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. - ..</p> <p>٦ - إنقاذ الحصومة فى الدعوى الجنائية . بأى من إجراءات التحقيق . أو رفع الدعوى إلى المحكمة .</p> <p>إجراءات الاستدلال . أيا كان من يباشرها . لا تتحرك بها ولا تنفذ الحصومة الجنائية . مثال .</p> <p>مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة . أمر إدارى . لا تعد الدعوى مرفوعة به .</p> <p>إعلان ورقة التكليف بالحضور . إجراء اتهام يقطع التقادم .</p> <p>مضى ثلاث سنوات بين مواجهة المتهم بتقرير المعامل . وإعلانه بالحضور للجلسة الثالثة . الحكم بانقضاء دعوى الجنحة بالتقادم . دون اعتداد بطلب الجمارك رفع الدعوى ولا تأشير النيابة بتقديمها للمحكمة . صحيح . أساس ذلك ؟</p>
٨٧٤	١٦٦	<p>(الطن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. - ..</p> <p>راجع أيضا : أمر بالالوجه .</p> <p>( القاعدة رقم ١٥١ بالصيغة رقم ٧١٢ )</p> <p>دعوى مدنية .</p> <p>( القاعدة رقم ١٦ بالصيغة رقم ٩٧ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( ب ) نظرها والحكم فيها :
٤٠٨	٨٥	١ - إكتفاء الحكم . في دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه . بسرد وقائع الدعوى المدنية . فصور . (الطن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) .. ..
		٢ - عدم حوازم معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ إجراءات .
		- إدانة الحكم الطامن بتهمة خطف المجنى عليها التي لم ترفع بها الدعوى عليه . خطأ في القانون واختلان بحق الدفاع لايخال منه معاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المشروع في دفاع المجنى عليها كرها المسندة اليه عملا بحكم المادة ٣٢ عقوبات . أساس ذلك ؟
٥٢٦	١١٢	(الطن رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. ..
		٣ - الحكم بعدم الاختصاص . لاتنقض به الدعوى الجنائية . النيابة العامة رفعتها أمام المحكمة المختصة ولو لم يكن هذا الحكم نهائيا . علة ذلك ؟ مثال .
٥٤٤	١١٦	(الطن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) .. ..
		٤ - جريمة عدم اتباع اشارات المرور وتعليقات رجاله . جنحة . المادة ٧٤ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ اعتبارها مخالفة والحكم باقتضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى صحة . خطأ .
		في تطبيق القانون . عدم استلزام مواجهة المتهم بما عدا الاستدلالات من اجرامات فاطمة للتقادم .
٥٧٨	١٢٣	(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. ..

الصفحة	القطعة	
		٥ - عدم تقيد القاضى باختائى بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية . ولو كان هائيا .
٦٤٠	١٣٧	(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) ... ..
		٦ - الطعن بالزور فى ورقة مقدمة فى الدعوى . من وسائل الدفاع الموضوعية . خضوعه لتقدير المحكمة .
٦٤٠	١٣٧	(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) ... ..
		٧ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم . موضوعى . متى تبدأ مدة مريان التقادم . فى جريمة خيانة الأمانة ؟
٦٤٠	١٣٧	(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) ... ..
		٨ - تمسك الطامن بادخال شخص آخر فى الدعوى . عدم جدواه . طالما أنه لا يحول دون مساءلته عن الجريمة التى دين بها .
٦١٢	١٤١	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠) ... ..
		(ج) انقضاؤها :
		(١) بالتقادم .
		١ - تعلق الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . بالنظام العام .
		إفقال الحكم الابتدائى الرد عليه . وتأيد استئنافيا لأسبابه قصور .
٤٣١	٤٦	(الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) ... ..
		٢ - إنقطاع المدة المقررة لإنقضاء الدعوى بمضى المدة بصدور حكم غيابى فيها . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى تطبيق القانون . مثال .
٤٦٨	٥٢	(الطن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) ... ..



٣ - الحكم غيابيا باتقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم .  
لا يضر بالمتهم . أثر ذلك . عدم قابليته للمعارضة .

جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض . من النيابة العامة .

(الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩) .. .. ١٢٢ ٥٧٨

٤ - الدفع باتقضاء الدعوى الجنائية . متعلق بالنظام العام .  
جواز إثارتها لأول مرة أمام القضاء . ما دامت مدونات  
الحكم ترشح له .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٧/٦/١٩٧٩) .. .. ١٣٧ ٦٤٠

٥ - مضي المدة لإتقضاء الدعوى الجنائية بين الحكم  
في الاشكال ونظر الطعن بالنقض في الحكم المستشكل فيه دون  
اتخاذ اجراء قاطع للتقادم . يوجب الحكم باتقضاء الدعوى  
الجنائية بمضي المدة .

الدعوى المدنية التابعة . انقضاءها بمضي المدة المقررة لها  
في القانون المدني .

(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٦/١٢/١٩٧٩) .. .. ١٩١ ٨٩٧

(ب) بالعفو عن العقوبة :

للعفو عن العقوبة . ماهيته ؟

صدور عفو عن العقوبة قبل الحكم النهائي في الدعوى الجنائية .  
أثره . عدم جواز المضي في نظرها ولو أمام محكمة النقض .  
عدم تأثير ذلك على الدعوى المدنية التابعة . حلة ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٩/١/١٩٧٩) .. .. ٩٨ ٤٦١

### (ج) يسقط الحق في تقديم الشكوى :

إعلان صحيفة الدعوى المباشرة بعد فوات المدة المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات . أثره . صحة الدفع بعدم قبول الدعوى لإيقضاء الحق في رفعها .

زعم العامة أن مدة الثلاثة أشهر قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى دون المدعى بالحقوق المدنية لا سبيل له من القانون .

(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) ٧٠ .. .. ٣٣٨

### دعوى مباشرة

١ - دعوى البلاغ الكاذب . جوار تحريكها بالطريق المباشر . المادة ٢٣٢ إجراءات . انتظار تصرف النيابة العامة في البلاغ . غير لازم . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ٩ .. .. ٦٠

٢ - اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم الميية بها . في حقيقته قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساسه بحق المجنى عليه أو من ينوب عنه في الادعاء المباشر خلال الأجل المذكور .

تقدم المجنى عليه بالشكوى إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي في المهاد . أثره . بقاء حقه في الادعاء المباشر قائما ولو تراخى تحريكها أو التصرف فيها إلى ما بعد فواته . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) ٢٣ .. .. ١٣٠

الرقم	القاعدة	المصدر
٣٢٨	٧٠	٣ - حق المجنى عليه الادعاء مباشرة . ولو بدون شكوى سابقة فيما لا يجوز رفع الدعوى فيه غيرها . أساس ذلك . الادعاء المباشر بمثابة شكوى . شريطة ان يتم في الميعاد . (الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢)
٩١٢	١٩٥	٤ - توقيع محام مشتغل على صحيفة الدعوى . غير واجب إلا إذا تجاوزت قيمتها خمسين جنيم . المادة ٧٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . اقتصار المدعى المدني في دعواه المباشرة . على طلب قرش كتعويض مؤقت . عدم وجوب توقيع الصحيفة من محام . (الطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩)

## دعوى مدنية

### ( أ ) رفعها :

٩١٢	١٩٥	١ - توقيع محام مشتغل على صحيفة الدعوى . غير واجب إلا إذا تجاوزت قيمتها خمسين جنيم . المادة ٧٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ . - اقتصار المدعى المدني في دعواه المباشرة . على طلب قرش كتعويض مؤقت . عدم وجوب توقيع الصحيفة من محام . (الطن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩)
-----	-----	--

### ( ب ) الصفة والمصلحة فيها :

١ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية . المادة ٢٦٦ إجراءات .



— حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التمويض المطالب به يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي وأوصفت بأنه مؤقت. المادة ٤٠٣ إجراءات.

— انفلاق باب الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في الدعوى المدنية. أثره: عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو قضت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم أول درجة بالإدانة والتمويض بناء على استئناف المتهم. أساس ذلك؟

(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. .. ٢١ ١٣١

٢ — انفلاق باب الطعن بالاستئناف في الدعوى المدنية بالنسبة للمدعى بالحق المدني. أثره: عدم جواز طعنه فيها بطريق النقض ولو قضى فيها استئنافاً بالرفض بناء على طعن المتهم في الحكم القاضي بالإدانة والتمويض. أساس ذلك؟

(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. .. ٥٥ ٢٧٥

٣ — خضوع الدعوى المدنية التابعة. فيما ورد فيه نص. للأحكام المقررة في قانون الإجراءات. المادة ٢٦٦ إجراءات.

— عدم جواز استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى كان التمويض المطلوب لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي. ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ولو كان التمويض مؤقتاً. المادة ٤٠٣ إجراءات.

(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. .. ٥٥ ٢٧٥

الصفحة	القائمة	
		٤ — عدم جواز المنازعة في صفة المدعى المدني لأول مرة امام محكمة النقض .
٩٩٤	٢١٤	(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .. ..
		راجع أيضا : نقض . ٥ الصفة والمصلحة فيه . وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام . ( القاعدتان رقم ٢ و ٣ بالصعيفتين رقمي ١٥ و ٢١ )
		(ج) نظرها والحكم فيها :
		١ — عدم تقيد القاضي الجنائي . بالأحكام المدنية . انتهاء الحكم . إلى ثبوت كذب واقعة المرفقة التي تضمنها البلاغ . بغض النظر عن ملكية الممروقات . كفايته وداعلي دفاع المتهم بصدور حكم مدني بملكيتها لها . (الطن رقم ١٥٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
٩٠	٩	٢ — خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاة الجنائي للقواعد الواردة في قانون الاجراءات الجنائية المادة ٢٦٦ اجراءات جنائية .
		عدم جواز الرجوع لقانون المرافعات فيما يتعلق بطرق الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وميعاد الطعن فيها . عدم مريان المادة ٢١٨ مرافعات في هذا الصدد . أساس فك : تحديد قانون الاجراءات لها .
		حق المسئول المدني في استئناف الحكم في الدعوى المدنية . مناطه . تجاوز النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي . عدم تأثير حقه في ذلك بالحكم في الدعوى الجنائية ولو حاز قسوة الأمر المقضي لاختلاف موضوع الدعويين . وإن نشأتا . (الطن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. ..
٩٧	١٦	

الصفحة	القاعدة	
		اقتصار قاعدة إجماع الآراء . عند التشديد أو إلغاء البراءة على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والآراء وتقدير العقوبة فحسب . إلغاء الحكم برفض الدعوى المدنية . والقضاء بالإلزام استنادا إلى ثبوت الخطأ . وجوب أن يصدر بالإجماع .
		القضاء يبطلان الحكم المضاف . نظيرة أهم صدى في القانون . عدم تطلب الإجماع .
٢٢١٠	٤١	(الطنز رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠١٩/٠٠/٠٠)
		٤ - مريان حكم المادة ١٩٤ إجراءات على لحكم الصادر في استئناف المدعى المدني . دعواه المرفوعة . أثره . عدم جواز إلغاء الحكم والقضاء بالتعويض . إلا بإجماع الآراء .
٢١٠	٤١	(الطنز رقم ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥)
		٥ - إعلان صحيفة الدعوى المباشرة بدفوات المدة المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون لإجراءات . أثره صحة الدفع بعدم قبول الدعوى لانقضاء الحق في رفعها .
		زعم الطاعن أن مدة الثلاثة أشهر قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى دون المدعى بالحقوق المدنية . لا سند له من القانون .
٢٢٨	٧٠	(الطنز رقم ٩٩٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٢)
		٦ - العفو عن العقوبة . ماهيته ؟
		صدور عفو من العقوبة قبل الحكم النهائي في الدعوى الجنائية . أثره . عدم جواز المضي في نظرها ولو أمام محكمة القبض . عدم تأثير ذلك على الدعوى المدنية التابعة .
		حالة ذلك ؟
٤٦١	٩٨	(الطنز رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩)



الصفحة	القاعدة	
		٧ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية . لا يتصل بإجراءات المحاكمة . من حيث الصحة والبطلان .
		التهات الحكم عن الدفع بعدم قبول استئناف الدعوى المدنية لعدم سداد رسومها . لا عيب .
٧٥٥	١٥٩	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..
		٨ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بدعوى المسؤولية الشبكية .
٧٥٥	١٥٩	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..
		٩ - قوام مسؤولية متولى الرقابة . اقراض الاختلال بواجب الرقابة أو إساءة التربية . نقض هذه القرينة . وقوعه على عاتق متولى الرقابة . المادة ١٧٣ مدني .
		عدم جواز إثارة أساس المسؤولية المدنية لأول مرة أمام التقاضي .
٧٥٥	١٥٩	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..
		١٠ - شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية ؟
		القبضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية . واجب .
		من ثبت أن الفعل محل الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانونا .
٨٧٢	١٨٧	(الطن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - انطواء عيب الحكم على مساس بالدهوى المدنية . أثره . حق المدعى المدنى الطعن عليه بأوجه متعلقة بالدهوى الجنائية .
٨٨٢	١٨٨	(الطن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		التضامن في التمويه بين الفاعلين الذين أدهموا في إحداث الضرر . واجب بنص القانون . ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والإرادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرر بالمجنى عليهم .
٩٩٤	٢١٤	(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .. ..
		(أ) : مقضاؤها بمضى ائدة :
		مضى المدة المقررة لانقضاء الدعوى المدنية التابعة . إنقضاؤها بمضى المدة المقررة لها في القانون المدنى .
٨٩٧	١٩١	(الطن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦) .. ..
		(ب) مالا يوفره :
		١ - ثبوت أن الطاعن أعلن بالتهمة . إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع . لا أساس لها .
٢٤	٤	(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..
		٢ - تقدير مدى العاهة ليس بلازم . كفاية اطمئنان المحكمة الى ثبوت إصابة المجنى عليه بعاهة نتيجة اعتداء مباشر عليه . متى يكون للعكة الأعراض عما يسببه المتهم من أوجه الدفاع ؟
٣٢	٥	(الطن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..
		٣ - الطلب الجازم . ماهية ؟
٤١	٦	(الطن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. ..

الصفحة	القاعدة	
١٠٦	١٨	٤ - عدم التزام المحكمة بإجابة طلب مناقشة الخبير مادامت الموافقة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الإجراء . رفض طلب مناقشة الطبيب الشرعى عن قدرة المجنى عليه على الحديث . سائق . متى كانت المحكمة لم تعمل على دليل نقل عنه (الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. ..
١٨٢	٣٥	٥ - عدم قبول النعى لأول مرة أمام النقض بأن التخلف عن جلسة المحاكمة الابتدائية . كان امفرقهوى . ما دامت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطعن من ابداء دفاعه . (الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
٢١٥	٤٢	٦ - النعى عن المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها ، غير مقبول . (الطن رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .. ..
٢٢٢	٤٤	٧ - التفات المحكمة . عن اجابة طلب ابدى أمام هيئة سابقة . أو الرد عليه . لا إخلال . مادام مقدمه لم يصرطاه امامها . مثال في طلب مناقشة الطبيب الشرعى . (الطن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..
٢٢٦	٤٥	٨ - التفات المحكمة الاستئنافية . عن طلب المستأنف سماع شهود لم يتمك بسماهم امام محكمة اول درجة - لا إخلال . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٦١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..
٢٤٣	٤٩	٩ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دفاع . موضوعى . اكثفاء بأخذها بأدلة النبوت . (الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..



الصفحة	الفائدة	
		١٠ - حضور محام مع المتهم بيمينته . غير واجب . تكليفه محاميا بالدفاع عنه . يوجب على المحكمة سماعه ان كان حاضرا . حق المتهم بيمينته أن يقدم نفسه للمحكمة دفاعه أو ماقات محاميه . فعوده عن ذلك لا إخلال .
٥٦٣	١٢	(الطنز رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٩) .. ..
		١١ - الوفاء بيمينته الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى جريمة إعطائه بدون رصيد . طالما لم يسترد . الوفاء اللاحق لا ينفى تلك الجريمة إطلاقا . - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٢٧٤	٧٠	(الطنز رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٩) .. ..
		١٢ - النفي على المحكمة فعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب عنها غير جائز .
٢٨١	٧٩	(الطنز رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٧٩) .. ..
٨٢٩	١٧٨	(الطنز رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٧٩) .. ..
		١٣ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
		١٤ - المحكمة الاستثناء من سماع الشهود بقبول المتهم أو المدافع عنه .
٥٩٨	١٢٧	(الطنز رقم ٨٢٠٢٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٩) .. ..
		٥ - عدم التزام المحكمة بطلبات التحقيقات التي ترد خلال فترة حجز الدعوى للحكم . مادامت لم تر بجلسة المرافعة .

الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام محكمة ثانى درجة بإجراء تحقيق الا ماترى لزومه ، رماقات أول درجة اجراؤه . النس على المحكمة قمودما عند اجراء لم يطلب منها . عدم قبوله .
٦٤٥	١٣٨	( الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٧ ) .. .. ١٦ — الدفع بتعذر الرؤية . موضوعى . كفاية الرد عليه أخذنا بأدلة الثبوت فى الدعوى .
٦٥١	١٣٩	( الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ ) .. .. ١٦ — تمسك الطاعن بادخال شخص آخر فى الدعوى . عدم جدواه طالبنا أنه لا يحول دون مساءلته من الجريمة التى دىن بها .
٦٦٢	١٤١	( الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ ) .. .. ١٨ — نص قانون المحاماء على أن نذب المحامى يكون عن طريق القابة عدم سلبه المحكمة حقه فى نذب من يقبل الدفاع عن المتهم . من المحامين . استعداد المدافع أو عدم استعدادده . موآول إلى ذاته تقاليد مهنته .
٦٧٩	١٤٥	( الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١١ ) .. .. ١٩ — إستهلال الدفاع مراقفته بطلب مماع الشهود الغائبين تنازله عن طلبه . أثره . صحة القضاء فى الدعوى دون متماعهم .
٦٨٥	١٤٦	( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٤ ) .. .. ٢٠ — تمسك الطاعن بأن ذراعه كان مصابا فى تاريخ معاصر لوقوع الحادث . عدم جدواه . طالبنا لم يكن من شأنه نفى جرائم الاختلاس والتزوير المسندة إليه .

الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها .
٦٨٥	١٤٦	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٤) .. ..
		٢١ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة
٧٤٦	١٥٧	(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..
		٢٢ - حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة . غير لازم .
		سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة . لا إخلال . ما دام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة .
٧٦٢	١٦٠	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١٧) .. ..
٨٥٨	١٨٤	(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		٢٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع المتهم في مناحي دفاعه كفاية انقضاء بالإدانة ردا عليه .
٧٩٢	١٦٨	(الطعن رقم ٨٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٧) .. ..
		٢٤ - تقدير الحاجة للاستعانة بخبير لتفهم دفاع المتهم الأصم الأبكم . موضوعي . حضور محام معه كفايته لكفالة الدفاع عنه .
٨٥١	١٨٣	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) .. ..
		٢٥ - امتناع الوالد عن تسليم الصغير لوالدته المحكوم لها نهائيا بضمه . كفايته . لإدانته بالمادة ٢٩٢ ع . مجادلته من بعد في أحقيتها في الحضانة . دفاع ظاهر البطلان .
٨٥١	١٨٣	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٢٦ — إلتفات المحكمة عن طلب تحقيق أبدي في مذكرة . بعد سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم . لا إخلال . حضور محام مع المتهم في الجرح والمخالفات . غير واجب . النعي بعدم سماع دفاع المتهم . غير مقبول . مادام قد حضر بالجلسة وأمسك عن إعداد دفاعه .
٨٥٨	١٨٤	(الطن رقم ٥٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
٧٦٢	١٦٠	(الطن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٠/١٧) .. ..
		٢٧ — مثول المتهم أمام المحكمة وإبداء دفاعه . تقرير هيئة المحكمة من بعد . وحضور أمائها دون أن يتمسك بدفاع جديد . إعتبار دفاعه السابق مبدى أمام الهيئة الجديدة . النعي على حكمها بالبطلان أو الإخلال بحق الدفاع بقالة أنها غير تلك التي سمعت للمرافعة . أو أنها لم تتمكن من إبداء دفاعه . غير صحيح . (الطن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. ..
٩٣٢	٢٠٠	
		٢٨ — حق المحكمة متى وضعت الواقعة لديها . أو كان الأمر المطالب بتحقيقه غير متج . أن تعرض عنه . مع بيان العلة . عدم التزام المحكمة بإجابة طلب معاينة لا يتجه إلى نفي القول أو إثبات استعالة حصوله . تعذر سماع الشاهد لعدم الاستدلال عليه . لا يمنع من القضاء بالإدانة . استنادا إلى الأدلة القائمة في الدعوى . (الطن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) .. ..
٩٦٢	٢٠٦	
		٢٩ — توقيع المعارض على التقرير بالمعارضة المحدد به تاريخ الجلسة يفنى عن إعلانها . كونه مجندا ليس بذاته هذا يبرر تخلفه عن حضورها . (الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) .. ..
٩٨٠	٢١١	

٣٠ - المحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر الشرطة ولو عدل عنه في مراحل أخرى . متى اطمأنت إلى صدقه .  
مجرد قول المتهم ببطلانه . اعترافه لصدوره أمام رجال الشرطة الذين لم يسبق له المثول أمامها . عدم كفايته . مادام لم يستطل سلطانهم إليه بالأذى .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) ٢١٣ ٩٨٩

٣١ - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه يجب أن يكون جديا يشهد له الواقع .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) ٢١٣ ٩٨٩

راجع أيضا . إثبات "بوجه عام" .

(القاعدة رقم ٧١ بالصيغة رقم ٢٤٦)

وإثبات "شهادة" .

(القواعد أرقام ٢٦ و ١٢٧ و ٢١٣ بالصفحات أرقام ١٤٢ و ٩٨٩ و ٥٩٨)

وإثبات . "خبرة" .

(القاعدتان رقم ٥ و ١٧١ بالصيغتين رقم ٣٢ و ٨٢١) .

وإثبات "معاينة" .

(القاعدتان رقم ٢٦ و ١٨٤ بالصيغتين رقم ١٤٢ و ١٥٨) .

وأسباب الإباحة ومواقع العقاب "الدفاع الشرعي" .

(القاعدة رقم ٧٤ بالصيغة رقم ٢٦٠)

وأعلان .

(القاعدة رقم ٦١ بالصيغة رقم ٤ و ٢)

وتبديد .

( القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٤٠٥ )

وتزوير "الإدعاء بالتزوير" .

( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٤٠ )

تفتيش .

( القواعد أرقام ١٤٥٤ : ١٥٥ بالصفحات أرقام

٤٥٧ ٦٧٩ ٦٣٥ )

وحكم . " حجيته " .

( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٤٠ )

وسلاح . وتعد . ومواد مخدرة .

( القاعدة رقم ٩٣ بالصحيفة رقم ٤٣٩ )

وضرب أفضى إلى موت .

( القاعدة رقم ٢٩ بالصحيفة رقم ١٥٥ )

وعمل :

( القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٥٨ )

ومعارضة " نظرها والحكم فيها " .

( القاعدة رقم ٥٤ بالصحيفة رقم ٢٧١ )

ونقض : أسباب الطعن . " ما لا يقبل منها " .

( القاعدة رقم ١٣٦ بالصحيفة رقم ٦٣٦ )



## دفاع

(١) الإخلال بحق الدفاع : « ما يوفره » .

١ - الدفع بمحصل الوفاة في غير الوقت الذي حدده الشهود .  
دفاع جوهرى تضمنته في ذاته طلب دعوة أهل الفن لتحقيقه .  
الثبات الحكم من ذلك . قصور .

قول الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريعية أن الوفاة مضى عليها أكثر من يوم حتى إجراء التشريح على نحو ما شهد به الشهود خلافا للثابت به من أنه مضى عليها حوالى يوم . مخالفة للثابت بالأوراق وإخلال بحق الدفاع .

(الظن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) ٣٢ .. .. ١٦٧

٢ - إسكار وقوع الحادث في المكان الذى وجدت به جثة المبنى عليه . استنادا إلى ما جاء في المعاينة من عدم وجود آثار دماء فيه . دفاع جوهرى .

(الظن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) ٣٦ .. .. ١٨٦

٣ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمدا إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . تعديل في التهمة ذاتها وليس بمجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إحراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك .  
إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

(الظن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) ٥٨ .. .. ٢٩١

٤ - عدم التزام المحكمة متابعة المتهم في مناحى دفاعه المخالفة . حده ؟

الصفحة	القاعدة	
		إدانة المتهم بجريمة التداخل في وظيفة عمومية . دون التعرض لدفاعه بأنه أقحم في الاتهام . الذي تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرة معلاه بالملف . قصور .
٣٩٩	٨٢	(الطن رقم ١٤٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) -- -- --
		٥ - متى يتحقق تعارض المصلحة في الدفاع عن أكثر من فهم في الدعوى .
٤١١	٨٦	(الطن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) -- -- --
		٦ - النفات المحكمة من دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه . إيرادا وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع لا يقضى عنه مؤاخذه عن فعل القتل العمد المسند إليه على أنه قتل خطأ . أساس ذلك .
٤١٦	٨٧	(الطن رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) -- -- --
		٧ - تمسك الطاعن بتدليل على براءته بأنه ضبط ببلدته بعيدا عن مكان الحادث بعد وقوعه . النفات الحكم من هذا الدفاع وأقوال شهود البنى المؤيدة له حملا على أن الخلة التي انتقضت بين رقرع الحادث وضبط الطاعن تسمح له بالسفر إلى بلدته . رغم خلو الأوراق مما يظهر ذلك ومن تحديد ساعة الضبط . غير سائق .
٤١٩	٨٨	(الطن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) -- -- --
		٨ - تكذيب أقوال المحن عليه . تمسك بعدم قدرته على الجرى والحاق بالمتهم عقب إصابته بمقذوف ناري في بطنه . دفع جوهرى . وطلب جازم . تمويل على أقواله دون تحقيق من طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .
٤٢٢	٨٩	(الطن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢) -- -- --

الصفحة	القائمة	
		٩ - الشهادة . تصريحها . اقتضاؤها القدرة على التمييز . جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . المادنان ٢٨٧ إجراءات ٨٢ ، إثبات . عامة العقل كفاية فندار أى من الادراك أو التمييز لتوافرها . تمسك المتهم بعدم قدرة المحنى عليه على التمييز . وتقديمه تقرير يظهر ذلك . دفاع جوهرى . التحويل على أقواله دون تحقيقه إخلال بحق الدفاع .
٤٢٦	٩٠	(الطن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢) .. .. ١٠ - تمسك المتهم بوجوده خارج البلاد في تاريخ ارتكاب الجريمة . وتقديمه جواز سفر يثبت ذلك . دفاع جوهرى . إدائته دون التمرض له . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال بشأن جواز سفر .
٤٧٤	٩٩	(الطن رقم ١٩٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٢) .. .. ١١ - عدم جواز معاقبة المتهمه من واقعة غير التي وردت أمر بالا حالة أو طالب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ إجراءات . إدانة الحكم الطامن بتهمة خطف المحنى عليها متى لم ترفع بها الدعوى عليه . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع لا ينال منه معاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الشروع في دفاع المحنى عليها كرها المسندة إليه عملاً بحكم المادة ٣٢ مقوبات . أساس ذلك ؟
٥٢٦	١١٢	(الطن رقم ١٨٢٩ لسنة ٤٨٠ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. .. ١٢ - إدانة المتهم بالغش . أخذاً بما جاء بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينة . دون بيان خواص . قصور . تمسك الدفاع بأن هذه الرواسب طبيعية . جوهرى . إغفاله . إخلال بحق الدفاع .
٥٧٢	١٢١	(الطن رقم ١٣٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. ..



الصفحة	القاعدة	
٩٠٨	١٢٨	<p>١٣ - رفض سكان العقار تسليم قرار إزالته وإخلائه .  لحق صورة هذا القرار على باب العقار . تمسك المتهم بأن عدم  إخلائه المجنى عليهم للعقار المذكور هو الذي أدى إلى قتل بعضهم  أو إصابته . دفاع جوهرى . إلتفات المحكم عنه . قصور .  ( الملحق رقم ٢٠٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤ ) .. ..</p>
٩٢٢	١٣٢	<p>١٤ - تمسك الدفاع باستعالة حصول الإصابة بيسار صدر  المجنى عليه من طعنه اليد اليمنى للتهمة المواجهة له بغير انحراف .  وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى . دفاع جوهرى . الأخذ بأقوال  الشهود في هذا الصدد دون تحقيقه من طريق المختص فنيا  إخلال بحق الدفاع .  ( الملحق رقم ٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤ ) .. ..</p>
٧٧٧	١٦٤	<p>١٥ - تحقيق أدلة الإدانة . لا يصح أن يكون رهنا بمشينة  التهمة . إثارتها دفاعا جوهريا . يوجب على المحكمة تحقيقه  أو الرد عليه .  ( الملحق رقم ٦٧٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢ ) .. ..</p>
-	-	<p>١٦ - عدم التزام المحكمة بتابعات التهم في مناص دفاع  المختلفة . شرط ؟ .  تمسك المتهم . أمام المحكمة لاستئناف . بتعمد التفرقة بين  الدخان الأخضر المحلى والمستورد . بغير فحوص معملية . وتقديمه  مستندات تظاهر ذلك . دفاع جوهرى . الإلتفات عنه .  قصور .  ( الملحق رقم ٦٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٥ ) .. ..</p>
٧٨٩	١٦٧	

١٧ - عدم التعرض للدفاع الجوهري . إيرادا وردا . قصور .

الدفع بعدم انطباق القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٨ لأن الطريق المقام عليه البناء يدخل في حدود قرية لها مجلس قروي . دفع جوهري . التفتت الحكم منه . قصور واخلال بحق الدفاع . أساس ذلك . المسادة ٢ من قانون المذكور .

(اللمن رقم ١٦٢ سنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩) ١٩٣ .. .. ٩٠٦

راجع أيضا : استئناف "مبعاده" .

(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٣٣)

ويع بالتفصيل .

(القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٠٦)

وتجديد .

(القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٤٢)

ودعوى جائية . "انقضؤها بالتقادم" .

(القاعدة رقم ٤٦ بالصحيفة رقم ٠٣١)

وشبك بدون وصيد . ونصب .

(القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٠٥)

ومعارضة . "نقارها والكم فيها" .

(القواعد أرقام ١ و ١٩ و ٣١ و ١١٨ بأصنفات أرقام ١٠

و ١١٢ و ١٦٤ و ٥٥٢) .

## دفاع شرعي

راجع : أسباب الإباحة . وانع المقاب "الدفاع الشرعي" .

## دفع

( أ ) ادفع بالإكراه وبالضرورة .

١ - الدفع بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .

( الملحق رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ ) .. .. ١٨٦ ٨٦٩

( ب ) الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .  
راجع دعوى جنائية . " انقضاءها بمضي المدة " .

( ج ) الدفع ببطلان الاعتراف

١ - الاعتراف . ماهيته . صحة المحكمة في الأخذ بالاعتراف الصادر في أي دور من أدوار التحقيق حتى اطاعات اليه .  
اعادة بطلان الاعتراف لأول مرة أمام النقض .  
غير مقبولة .

( الملحق رقم ١٨٧ لسنة ٤٨ ق - ب ١٥/٢/١٩٧٩ ) .. .. ٧١ ٣٤٦

٢ - الدفع بصدور الإقرار عن الإكراه لأول مرة أمام النقض . غير جائز . مالم تكن مدونات الحكم تظاهرة . أساس ذلك ؟

( الملحق رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ ) .. .. ٢٠٠ ٩٣٢

( د ) الدفع ببطلان إجراءات التحريز .

المرجع في تقدير سلامة إجراءات التحريز لمحكمة الموضوع .  
عدم امتثال خاتم . أمور الضبط القضائي في التحريز لا يبطله .

( الملحق رقم ٢١٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧٨/٦/١١ ) .. .. ١٤٥ ٦٧٩



الصفة	القاعدة	
		( هـ ) الدفع ببطلان الاستجواب :
		التفات المحكمة من الدفع ببطلان استجواب المتهم لتسامة في فيه محاميه . لا عيب . مادام الطاعن لا يدعى بأنه من محاميا لحضور الاستجواب أو أن محاميا عنه طلب حضوره .
٦٦٩	١٤٣	(الطن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..
		( و ) الدفع ببطلان التفتيش والإذن به :
		١ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته :
		دخول المنازل تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه . لا يقصد تفتيشها . جاز .
		الدفع بانتهاك حرمة المسكن . صاحب الصفة فيه ؟ مثال .
٥٤	٨	(الطن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٢ - شروط صحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تاذن به في مسكن المتهم أو ما ينصل بشخصه .
		تقدير جدية التحريات أو كفايتها . موضوعي .
		الدفع بعدم جدية التحريات . جوهرى . أثر ذلك .
		مثال الدفع بعدم جدية التحريات لاصطحاب الضابط للرشد أثناء عملية الضبط ، بما يفيد عدم وجود تحريات سابقة .
		رد المحكمة عليه بخلو الأوراق من أى دليل يفيد ذلك . عدم كفايته ردا على هذا الدفع الجوهرى .
٢٦٥	٥٢	(الطن رقم ١٧٣٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٣ - الدفع ببطلان القبض وتفتيش . لحصوله في غير المكان المحدد بإذن التفتيش . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٥٠	١٥٣	(الطن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - تكليف مدير المستشفى إحدى الممرضات بتفتيش التهمة . بناء على طلب مأمور انضباط شفاة . صحيح .
		٥ - تخليفها اليمين قبل قيامها بذلك . لا بطلان . أساس ما تقدم .
٥٨٨	١٢٥	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩) .. ..
		٥ - الدفع ببطلان إذن التفتيش . وجوب أن يكون صريحا قول المتهم . أنه قد تبين عدم دقة التحريات وإنما غير صحيحة . ليس دفعا صريحا . إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام النقض . مشروط بأن يحمل مقوماته . تقدير جديّة التحريات موضوعي .
٨٩١	١٩٠	(الطن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢/٣/١٩٧٩) .. ..
		راجع أيضا : " تفتيش إذن " . (القاعدتان رقم ١٤٥ و ١٥٥٤ بالصيفين رقمي ٦٧٩ و ٧٣٥)
		(ز) الدفع بتعذر الرؤية :
		الدفع بتعذر الرؤية . أو بتلفيق التهمة . موضوعي لا يستوجب ردا صريحا .
٤١	١٦	(الطن رقم ١٢٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨/١/١٩٧٩) .. ..
		(ح) لدفع بتلفيق التهمة .
		الدفع بتعذر الرؤية أو بتلفيق التهمة . موضوعي لا يستوجب ردا صريحا .
٤١	١٦	(الطن رقم ١٢٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨/١/١٩٧٩) .. ..
٢٩٤	٥٩	(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٩) .. ..
٧٦٦	١٦١	(الطن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩) .. ..

المادة	القاعدة
--------	---------

(ط) الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة . في جريمة البلاغ الكاذب .  
ظاهر البطلان . إفعال الرد عليه . لا يعيب الحكم . حلة ذلك :  
عدم وهم القانون طريقا خاصا لإثبات كذب الوقائع المبلغ عنها  
(الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٩

٦٠

(ي) الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى بالطريق المباشر .  
راجع . دعوى مباشرة .

(ك) الدفع بعدم جواز تحريك الدعوى بالطريق المباشر :  
دعوى البلاغ الكاذب . جواز تحريكها بالطريق المباشر .  
المادة ٢٣٢ إجراءات . انتظار تصرف النيابة العامة في البلاغ .  
غير لازم . أساس ذلك ؟

٦٠

(الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٩

(ل) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى حين الفصل فيها  
أو صدور أمر بعدم وجه لإقامتها .  
١ - ناشيرة وكيل النيابة . على محضر جمع الاستدلالات  
يفيد الأوراق بدقة الدواضع . ليسب أسرا بأن لا وجه لإقامة  
الدعوى الجنائية . مما يمنع العودة إلى رفع الدعوى .  
أساس ذلك ؟

٧٩

(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ١٢

٢ - إصدار المحكمة قضاها في الدعوى . أثره : عدم جواز  
إعادة نظرها . إلا بالظمن في حكمها بالطرق المقررة قانونا .  
عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد بعد الحكم عليها  
نهائيا ضد ذات المتهم . ولو بناء على وصف جديد . أساس ذلك .  
المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ إجراءات .



عرض المتهم كحولا غير مطابق للواصفات . انطواؤه ذاته  
على حيازته له دون أداء رسوم الإنتاج عنه . مما كنه عن التهمة  
الأولى نهائيا اثره : عدم جواز محاكته عن التهمة الثانية .  
المادة ١/٣٢ عقوبات .

(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٩) .. .. ١٤٧ ٦٩٤

( م ) الدفع بعدم العلم بالججز . ويوم البيع .

راجع : إختلاس أشياء محجوزة .

( القاعدة رقم ٢٠٢ بالصحيفة رقم ٩٤٧ )

( ن ) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية .

راجع : دعوى مدنية .

( القاعدة رقم ١٩٥ بالصحيفة رقم ٩١٢ )

( س ) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . عدم جواز إثارته أمام  
التقضى . لأول مرة . إلا إذا كانت مدونة الحكم تظهره .  
أساس ذلك .

(الطن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٠/١٢/١٩٧٩) .. .. ١٨٦ ٨٦٩

راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع "الدفاع الشرعى" .

( ذ )

## ذخيرة

إدانة المتهم بأحراز سلاح وذخيرة تأسيسا على إصابته المجنى عليه بأعيرة نارية . سائفة : النعى عليه . من بعد . بالقصور لثبوت عدم صلاحية سلاح مضبوط . لا يقبل . مادام الحكم لم يستند إليه استعمال هذا السلاح في ارتكاب جريمة القتل .

(الطنز رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١) .. .. ٢١٥ ٩٠٠٤

( ر )

رابطة السبية . رجال السلطة العامة .  
رسوم قضائية . رسوم إنتاج .

## رابطة السبية

١ - ثبوت مساهمة المتهم في القتل بفصل مساهم بقدر ما في التعجيل بالوفاة . مسأله كفاحل أصلي في القتل . صحيحه .

(الطنز رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٢٤

٢ - تقدير توافر السبية بين الخطأ والضرر .  
موضوعي .

(الطنز رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٧١

الفاصلة	المنطقة
٧١	١١
٣ — استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . تتوافر به رابطه السببية . كفاية أن يتوافر بما أوردته الحكم . ومجموعه . الخطأ في حق المتهم ورابطه السببية بينه وبين الضرر . (الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..	
٧٩	١٢
٤ — مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . ما لم تنقطع رابطه السببية بعوامل أجنبية غير مألوفة . تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي . تمدد الأخطاء . يوجب مسامحة كل من أهم فيها . أيا كان قدر خطئه . ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث . (الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..	
٣٨١	٧٩
٥ — رابطه السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية . تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني . وترتبط به من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة بفعله إذا ما أتاه عمدا . مسئولية الفاعل عن جميع النتائج المحتملة . ما لم يثبت أن المجنى عليه تعمد تجسيم المسئولية . (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) .. ..	
٤٣٤	٩٢
٦ — رابطه السببية . استقلال قاضي الموضوع بتقدير توافرها . مثال . في ضرب أحدث مائة . (الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..	



الصفحة	القاعدة	
		٧ - بيانات حكم الادانة في جريمة القتل أو الاصابة الخطأ ؟ رابطه السببية . اقتضاؤها إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . انقضاؤها متى استغرق خطأ المجنى عليه خطأ الجاني . وكان كافيا بذاته لاحداث النتيجة . إدانة الطاعن بالقتل والإصابة الخطأ لمجرد احتكاك سيارته وحمل سيارتها وركاب بسلم متحرك بالطريق . دون استظهار كيفية حصول الاحتكاك وسببه . قصور .
٨٦٥	١٨٥	(الطن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) - - -
		٨ - جواز أن يكون الخطأ المسبب للحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليه . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما لم يترتب عليه نفي أركان الجريمة .
٩٥٤	٢٠٤	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) - - -
		٩ - إغفال الحكم استظهار ملوك المتهم وقت الحادث . وما إذا كانت ظروف والملابسات تسمح له بالمرحاة التي كان يقوم بها أم لا . ويبدى حيطة وحذره وإمكانية تلافيه للحادث وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطه السببية واكتفاؤه تدليلا على الخطأ بقوله أن سرعة دفع السيارة قيادة المتهم يتلزم منه انقلابها . في المنعيات دون سند . ومع أن ذلك ليس من العلم العام يجب الحكم .
٩٥٤	٢٠٤	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) - - -
		١٠ - تقدير توافر رابطه السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي .
		خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل الخطأ . ما دام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة .
٩٨٠	٢١١	(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) - - -

الصفحة القاعدة

راجع أيضا . إثبات . خبرة .

(المقاعدة رقم ١٤٨ بالصيغة رقم ٧٠٠)

## رجال السلطة العامة

تبرئة المتهم لبطلان استيفائه . بقالة أنه تم لمجرد كونه غريبا  
عن البلدة . على خلاف ما قرره الشاهد من أنه لم يستوقفه إلا بعد  
محاولة الهرب إثر رؤيته . خطأ في الامتداد يعيب الحكم .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩١٩/١/٢٥) .. ..

١٥٩

٣

## رسوم قضائية

عدم سداد رسوم الدعوى المدنية . لا يتصل بإجراءات  
المحاكمة من حيث الصعوبة والبطلان .

التفات الحكم عن الدفع بعدم قبول استئناف الدعوى المدنية .  
لعدم سداد رسومها . لا يجب .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..

١٥٥

١٥٩

## رسوم إنتاج

١ - ترجيع المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المصنع  
المنتج للسائل الكحولى المضبوط لديه . عن عدم سداد رسوم  
الإنتاج . كفايته لتبرئته . أماس ذلك ؟

وجوب استفادة المتهم من كل شك .

(الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. ..

١٩٢

٣٨

القاعدة الصفحة

٢ — إصدار المحكمة قضاء ما في الدعوى . أثره . عدم جواز إعادة نظرها . إلا بالاطمن في حكمها بالطرق المقررة قانونا . عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد بعد الحكم فيها نهائيا . ضد ذات المتهم . ولو بناء على وصف جديد . أسس ذلك : المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ إجراءات . عرض المتهم كحولا غير مطابق للواصفات . انطوائه ذاته على حيازته له دون أداء رسوم الإنتاج عنه . محاكمته عن التهمة الاولى نهائيا . أثره : عدم جواز محاكمته عن التهمة الثانية . المادة ١/٣٢ ع .

(الاطمن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) ١٤٧ .. .. ٦٩٤

( ز )

زراعة . زنا

زراعة

عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في جريمة تخريب الأراضى الزراعية . المادتان ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩١٦ معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ مخالفة ذلك خطأ يوجب النقض والتصحيح .

(الاطمن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) ٢٧ .. .. ٩٤٧

زنا

عدم توقف تحريك الدعوى في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه على شكوى إلا في حالة دخوله لارتكاب زنا وقع فعلا . تقرير تمام الزنا من عدمه . موضوعي .

(الاطمن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٤) ١٢٤ .. .. ٩٣٠



الفاصلة

الصفحة

( س )

سب وقذف . سبق إصرار . سرقة . سلاح .  
سكك حديد

## سب وقذف

إنتفاء مصلحة الطاعن في تعييبه الحكم . في خصوص جرائم  
القذف والاتفاق الجنائي وإزعاج السلطات . مادام الحكم  
قد دانه . كذلك . بجرمة البلاغ الكاذب وأوقع عليها عقوبة  
دخل في نطاق تلك المقررة لها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

(الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٩

٦٠

## سبق إصرار

١ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجنائي .  
إستخلاص توافره موضوعي .

(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. .. ٤٩

٢٤٣

٢ - توافر سبق الإصرار في حق المتهمين بالقتل . ولو أخطأوا  
المهدف فأصيبوا آخر . جائز . سبق الإصرار . ترتبه تضامنا  
في المسئولية بين الفاعلين في القتل أو الشروع فيه . ولولم يعرف  
منهم محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة .

(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. .. ٤٩

٢٤٣

٣ - سبق الإصرار . تعريفه . إثباته .

(الطن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) .. .. ٥٩

٢٩٤

الصفحة	القاعدة	
		٤ — سبق الإصرار . حالة ذهنية . استخلاصها من مظاهرها الخارجية . موضوعي .
		تربص الجاني للجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه توصلًا إلى مفاجأته بالاعتداء عليه كفايته لتحقيق طرف الترسد . استخلاص ذلك . موضوعي .
٣٦٠	٧٤	(الطن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٨/٢/١٩٧٩) .. ..
		٥ — انتفاء سبق الإصرار لا ينفي قيام لاتفاق .
		تقال إرادات المتهمين . كفايته لتحقيق الاتفاق بينهم .
		إنقضاء زمن ما بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .
٩٨٠	١٢٧	(الطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٧٩) .. ..
		٦ — تقدير توافر طرف سبق الإصرار والترصد . موضوعي .
٩٩٤	٢١٤	(الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق — جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٩) .. ..

## مرقعة

		١ — عدم تحلث الحكم . صراحة . عن نية المرقعة .
		لا يعيبه . شرط ذلك ؟ مثال .
٢٢٦	٤٥	(الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٨/٢/١٩٧٩) .. ..
		٢ — إثبات الحكم مساهمة الطاعن في المرقعة . بمرافقته
		زميله إلى مكان الحادث . ومرافقته الطريق من سياوته خارج
		المسكن . بينما كمر زميله بابه واستوليا على المصروفات . كفايته
		لمساهمة الطاعن كفاعل أصلي .
٢٢٦	٤٥	(الطن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ٨/٢/١٩٧٩) .. ..
		٣ — تحقيق جريمة الشروع في المرقعة . ليس رهن بوجود
		المراد سرقته .
٣٤٦	٧١	(الطن رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٩) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مناط اعتبار حمل السلاح ظرف مشدد في جريمة المادة ٣١٦ عقوبات .
٣٤٦	٧١	(الظن رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٥) ... ..
		• - تحلث الحكم عن وكن الاكراه في السرقة استغلالا . غير لازم . ما دامت مدوناته تكشف عنه وعن وقوع السرقة تربيا عليه .
		تحقيق الاكراه في السرقة بكل وسيلة في شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه مثال . التهديد باستعمال السلاح .
		النفي على الحكم بتخلف ظرف الاكراه في السرقة في طريق حام . هدم جدواه طالما كانت العقوبة المقررة بها مقرونة بالجريمة بجريدة من هذا الظرف .
٤١١	٨٦	(الظن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) ... ..

## سلاح

		١ - مصادرة السلاح موضوع الجريمة . عقوبة نوحية . وجوب القضاء بها في جميع الأحوال . المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
		إدانة الطامن بجريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات . والقضاء بمصادرة السلاح المضبوط صحيح .
٦٧	١٠	(الظن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..
		٢ - مناط اعتبار حمل السلاح ظرف مشدد في جريمة المادة ٣١٦ عقوبات .
٣٤٦	٧١	(الظن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٣ - اعتبار السلاح ظرفا - شلدا في جريمة المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ رهن بكونه سلاحا بحسب طبيعته معدا في الأصل للاعتداء أو سلاحا عرضيا تبين أن حمله كان لهذا الغرض . مثال .
٤٣٩	٩٣	(الظن رقم ٢٠١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..
		٤ - عدم تصديق دفاع متهم بارتكاب الجريمة نتيجة تهديد متهم آخر له بسلاحه . لاتناقض بينه وبين إدانة هذا الآخر من بعد باحراز سلاح بدون ترخيص .
٤٤٣	٩٤	(الظن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..
		٥ - تسليم السلاح من المرخص له إلى غيره يلغى ترخيصه ويوجب مصادره .
		أساس ذلك . المادتان ١٠ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ .
٨١٤	١٧٤	(الظن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. ..
		٦ - ادانة المتهم باحراز سلاح وذخيرة تأميدا على اصابته المجرى عليه بأعيرة نارية . حائفة . التي عليه . من بعد . بالفصور لنوت عدم صلاحية سلاح مضبوط . لايقبل . مادام الحكم لم يسند اليه استعمال هذا السلاح في ارتكاب جريمة القتل .
١٠٠٤	٢١٥	(الظن رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢١) .. ..

القائمة الصفحة

## سكك حديدية

نمي الطاعن . بوجوب ثبوت الخطأ في حقه . وفق لائحة  
السكك الحديدية . لكونه سائق قطار . عدم قبوله مادام الحكم  
قد أثبت توافر إحدى صور الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات .  
مثال .

(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ١٢ ٧٩

## ( ش )

شاي . مشروع . شهادة سليمة . شهادة مرضية

شيك بدون رصيد

## شاي

عرض الشاي الأسود المخلوط للبيع . وجوب توقيع العقوبة  
الأشد المنصوص عليها في قرار وزير التكوين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ .  
لا العقوبة الواردة في القانون . السنة ١٩٦٦ .

اتضاء الحكم على أعمال حكم هذا القانون . دون النظر  
في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري المنفذ بالقانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٤٥ . على الواقعة المادية ذاتها . قصور .  
أساس ذلك ؟

(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. .. ١٧٣ ٨١٠

## شروع

راجع سرقة .

( للقاعدة رقم ١٧١ بالصحة رقم ٢٤٦ )

## شهادة سلبية

١ - التمسك ببطالان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد  
لا يكون - في الأصل - إلا بموجب شهادة سلبية .  
النمو بصدور الحكم . في جلسة غير التي ذكرت به وبمحضر  
الجلسة . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير . مثال .

(الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) ٣٩ .. .. ١٩٨

٢ - امتداد ميعاد التقرير بالقض وإيداع الأبحاث .  
في حالة طعن النيابة في حكم البراءة . شرطه : الحصول على  
شهادة سلبية .

الشهادة السلبية . ما هيئها ؟ الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين  
والشهادة الصادرة بعد الأربعين يوما باثبات تاريخ إيداع الحكم  
والتأخير هل مسودته بتاريخ إيداعه . عدم صلاحية أي منها  
لإمتداد الميعاد .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) ٦٤ .. .. ٣١٣

## شهادة مرضية

١ - عدم تقديم دليل عذر المرض الذي حال دون حضور  
الجلسة يجعل النص في هذا الخصوص على غير صند .

(الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) ١ .. .. ١٠



الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم إشارة الشهادة المرضية . إلى أن المرض الموصوف بها يقعد عن حضور الجلسة وحضور محامي المتهم بأحدى الجلسات وعدم إفصاحه عن عذره المانع من الحضور وعدم تقديم الشهادة المذكورة . رغم أنها مؤرخة في يوم سابق . يتم عن عدم جدية تلك الشهادة .
١٣٩	٢٥	(الطن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) .. ..
		٣ - المرض . عذر قهري . يبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . وعدم العلم بالحكم . وعدم التقرير بالاستئناف في الميعاد .
		خلو النسخة الأصلية للحكم . من الإشارة إلى الشهادة الطبية المقدمة تبريرا للتقرير بالاستئناف بعد الميعاد . إخلال بحق الدفاع لا يغير منه . اشتغال مسودة الحكم على الرد على تلك الشهادة . حلة ذلك ؟
١٦٤	٣١	(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		٤ - القضاء برفض المعارضة . في جلسة تدخل في فترة المرض . الذي سبق للحكمة قبوله . بطلان وإخلال .
٢٧١	٥٤	(الطن رقم ١٧٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) .. ..
		٥ - إثبات الحكم وجود تغيير بالشهادة المرضية الرسمية ظاهر للعين المجردة . كفايته لأطرافها . أساس ذلك ؟
٢٨٥	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) .. ..
		٦ - حق محكمة النقض في عدم الاطمئنان إلى الشهادة المرضية . خلو الشهادة المذكورة من الإشارة إلى أن ممرضها كان يقوم بعلاج الطامن . فقد به مرضه وأنه استمر في علاجه لفترة لا حددتها ريم عن عدم جديتها .
٣٠٨	٦٢	(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦) .. ..

## شيك بدون رصيد

١ - مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب، يتحقق به القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٢٧ عقوبات .

(اللمن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) ٧٨ ٣٧٨

٢ - الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفي جريمة إعطائه بدون رصيد، طالما لم يسترد، الوفاء اللاحق لا ينفي تلك الجريمة إطلاقاً .

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(اللمن رقم ٥٩٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) ٧٨ ٣٧٨

٣ - عبارة عدم وجود رصيد للساحب وعبارة عدم وجود حساب جاري . تلتقيان في معنى واحد هو تخلف الرصيد .

(اللمن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) ٧٨ ٣٧٨

٤ - الدفاع بمحصول المدعى المدني على الشيك بطريق النصب هام وجوهري . التزام المحكمة بتحيصه .  
الدفاع بأن الشيك تم تحريره وفاء لئن أرض لا يملكها المسحوب عليه وليس له حق التصرف فيها . جوهري . وجوب استظهار مدى صحته .

(اللمن رقم ١٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) ١٧٢ ٨٠٥

( ص )

صلح

تفسير العقد المقدم لمحكمة الموضوع وتقديره . حق لها .  
 متى كان سائغا ، لا يتناقى ونصوص العقد .

(الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦) .. .. ٧٩ ٣٨١

( ض )

ضرب . ضرب

ضرب

(١) ضرب أحدث عاهة :

١ - تقدير مدى العاهة ليس بلام . كفاية اطمئنان المحكمة  
 الى ثبوت اصابة المجنى عليه بعاهة نتيجة اعتداء مباشر عليه .  
 متى يكون للمحكمة الاعراض مما يبدى المتهم من اوجه  
 الدفاع ؟

(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) .. .. ٣٢

٢ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمدا الى ضرب  
 نشأت عاهة مستديمة . تعديل في التهمة ذاتها ليس بمجرد تغيير  
 في وصفها . عدم جواز اجرائه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم  
 في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . اخلال بحق  
 الدفاع . أحاس ذلك ؟

(الطن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) .. .. ٥٨ ٣٩١



٣ - القصد الجنائي في جريمة الجرح العمد . قصد عام .  
تحققه بطلم الجنائي بمساس الفعل بسلامة المجنى عليه . عدم التزام  
الحكمة ببيانه على استقلال . مثال .

(الطن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) ٩٢ - - - ٤٣٤

راجع أيضا : إثبات . " امتواف وتعرف " .

(القاطنة رقم ٩٢ بالصيغة رقم ٤٣٤)

ورابطة السببية .

(القاطنة رقم ١١٢ بالصيغة رقم ٥٣٠)

## (ب) ضرب أفضى إلى موت

١ - البيان الممول عليه في الحكم ؟

تزيد الحكم فيما لا يؤثر في مطلقه أو نتيجته . لا يعيبه .  
أما ذلك ؟

سرد الحكم انتداعات غير تلك التي ساءل الطاعن عنها . دون  
تأثيرها . لا يعيبه .

(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٤) ١٨ - - - ١٠٦

٢ - جواز الأخذ بالدليل الاحتمالي . ما دامت الإدانة  
قد أقيمت على اليقين .

قول التقرير الطبي بإمكان حدوث الإصابة . في تاريخ معاصر  
للحدود . خطأ . بمذكرة النيابة . لا ينبغي حصولها في التاريخ  
المقار الذي حدده الشهود . أما ذلك ؟ مثال .

(الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) ٢٨ - - - ١٥٠

الصفحة	القائمة	
١٥٥	٢٩	٣ - إثبات الحكم أن الطاعن وآخر . دون غيرها . قد أحدثا إصابات المجنى عليه جميعها . وأنها كلها ساهمت في أحداث الوفاة . كفايته لمسألة الطاعن من الضرب المفضى إلى الموت . ورفض طلب استدعاء الطبيب الشرعى . (الطن رقم ١٦٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
٣٦٠	٧٤	٤ - سبق الإصرار . حالة ذهنية . استخلاصها من مظاهرها الخارجية . موضوعي . تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه توصل إلى مفاجاته بالاعتداء عليه . كفايته لتحقيق طرق الترسد استخلاص ذلك . موضوعي . (الطن رقم ١٨٨٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. ..
٤٦١	٩٨	٥ - مسألة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى موت . شرطه ؟ (الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩) ... ..
٥٣٤	١١٤	٦ - قول الحكم إن الشاهدة شهدت بالتحقيقات وبالجلسة . بأن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه . فحين أنها لم تشهد بذلك إلا في التحقيقات . يعيبه . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. ..
٦٩٢	١٣٢	٧ - تمسك الدفاع باستعالة حصول الإصابة بيسار صدر المجنى عليه من طعنة اليد اليسرى لانهتم المواجه له بغير انحراف . وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى . دفاع جوهرى . الأخذ بأقوال الشهود في هذا العدد دون تحقيبهم عن طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. ..

الصفحة	الترجمة	
		٨ - تقرير إمكانية حدوث الضرب على قمة الرأس . عن يقف أمام الجني عليه أو خلفه . بداهة . لا يحتاج إلى خبرة فنية .
٧٦٦	١٦١	(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩) .. .. راجع أيضا : إثبات " بوجه عام . أوراق رسمية " . (القاعدة رقم ٤٠ بالمحكمة رقم ٢٠٤) وأسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعي " . (القاعدة رقم ١١٧ بالمحكمة رقم ٥٤٩) وجنون ومادة عقلية . (القاعدة رقم ٩٠ بالمحكمة رقم ٤٢٦) ورابطة السببية . (القاعدة رقم ٧٩ بالمحكمة رقم ٣٨١) ونقص . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " . (القاعدة رقم ١٨ بالمحكمة رقم ١٠٦)
		ضرر
٧١	١١	١ - تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . (الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. .. ٢ - استخلاص الحكم أنه لولا خطأ المتهم لما وقع الضرر . متوافره رابطة السببية . كفاية أن يتوافر بما أورده الحكم . في مجموعه . الخطأ في حق المآثم ورابطة السببية بينه وبين الضرر . (الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. ..
٧١	١١	



( ط )

طرق عامة . طعن

## طرق عامة

عدم التعرض للدفاع الجوهري . إيرادا وردا . قصور .  
الدفع بعدم انطباق القانون ٨٤ لسنة ١٩٦٩ لأن الطريق  
المقام عليه البناء يدخل في حدود قرية لها مجلس قروي . دفع  
جوهري . التفتات الحكم منه . قصور وإخلال بحق الدفاع .  
أساس ذلك . المادة ٢ من القانون المذكور .

( الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩ ) .. .. ١٩٣ ٩٠٦

## طعن

١ - بدء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في الممارسة . من  
يوم صدوره . إلا إذا تخلف المعارض من الجلسة لعذر قهري .  
فيبدأ الميعاد من يوم علمه رسميا بالحكم .

( الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧ ) .. .. ١١٨ ٥٥٢

٢ - الحكم غيابيا بانهضاء الدعوى الجنائية بالتقام . لا يضر  
بالمتهم . أثر ذلك . عدم قابليته للمعارضة .

جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض . من النيابة العامة .

( الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ ) .. .. ١٢٣ ٥٧٨

٣ - للنياية العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة  
الحكوم عليه . أساس ذلك .

( الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ) .. .. ١٧٥ ٨١٧

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الظمن بالنقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن . شموله الحكم الغيابي المعارض فيه . ثبوت أن آخر ميداد للاستئناف . صادف يوم عطلة رسمية . أثره : صحة التقرير بالاستئناف في اليوم التالي . مخالفة هذا للنظر . خطأ في القانون .
٨٢٥	١٧٧	(الظمن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢) .. .. ٥ - حق النيابة العامة في الظمن ومن يتوافر المصلحة لها أو للحكوم عليه . إنه دام مصلحتها في النسي على الحكم تعويله على صورة التحقيقات مادامت لا تدعى خلافا بينها وبين الأصل .
٩٥٩	٢٠٥	(الظمن رقم ١٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) .. .. راجع أيضا : استئناف . ودعوى مدنية . ونقض . ( القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ١٥ ) وعقوبة " العقوبة المبررة " . وقتل . ( القاعدة رقم ٤٩ بالصحيفة رقم ٢٤٢ )
		( ظ ) ظروف مخففة . ظروف مشددة
		ظروف مخففة
٤٠٥	٨٤	١ - عدم جواز إبداء موجبات الرأفة . لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟ مثال . كبر من المتهم . والسداد اللاحق على تمام التبديد . لا أثر لها على المسؤولية الجنائية . (الظمن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٩) .. ..

الصفحة	القائمة	
٨٥١	١٨٣	٢ - تقدير العقوبة وموجبات الرأفة . موضوعي . (الظن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) .. ..
		<b>ظروف مشددة</b>
٢٤٣	٤٩	١ - سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني . استخلاص توافره موثوق . (الظن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
٤٣٩	٩٣	٢ - إلتبار السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومن بكونه سلاحا بحسب طبيعته معدا في الأصل للاعتداء وسلاحا عرضيا تبين أن حمله كان لهذا الغرض . مثال . (الظن رقم ٢٠١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..
٤٣٦	٧١	٣ - مناط اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٢١٦ عقوبات . (الظن رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) .. ..
		راجع أيضا : قتل "مقترن" . (القائمة رقم ٢١٤ بالصحيفة رقم ٩٩٤)



(ع)

عقوبة . عمل

عقوبة

العقوبة التكميلية :

١ - مصادرة السلاح موضوع الجريمة . عقوبة نوعية .  
وجوب القضاء بها في جميع الأحوال . المادة ٣٠ من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

إدانة الطامن بجريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات  
والقضاء بمصادرة السلاح المضبوط . صحيح

(الطن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ١٠ ٦٧

٢ - المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح .  
حالم ينص القانون على غير ذلك .

- تعلق المصادرة بشيء خارج بطبيعته من دائرة التعامل .  
يجعلها . وجوبية يفتضحها النظام العام . وتكون تديرا وقائيا تتخذ  
في مواجهة الكانة .

- عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ في شأن مكالفة المخدرات ؟

عدم مصادرة نفود ضبطت ، مع محرر المخدرات .  
صحيح .

(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٢) .. .. ٥١ ٢٥٨

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المناط في قبول إشكال الغير في التنفيذ . هو تناقض التنفيذ مع حقوقه .
		القضاء بوقف تنفيذ مقوبة خلق دين مؤجرة . بناء على استئصال المؤجر . دون التحقق من انتهاء عقد إيجارها . خطأ يوجب النقض والإحالة . أساس ذلك ؟
٣١٠	٦٣	(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١) .. ..
		٤ - تسليم السلاح من المرخص له إلى غيره . يلغى ترخيصه ويوجب مصادرة .
		أساس ذلك . المادتان ١٠ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .
٨١٤	١٧٤	(الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. ..
		راجع أيضا : محلات تجارية وصناعية .
		(القاعدة رقم ٣٩ بالصيغة رقم ١٩٨)
		تطبيق المقوبة :
		١ - نقض الحكم . بناء على طعن أى من المحصرم خلاف النيابة العامة . أثره . عدم جواز تشديد العقوبة مما قضى به الحكم المقوض .
		مريان هذه القاعدة على من امتد إليه أثر النقض ولو قضى بعدم قبول طعنه . أساس ذلك ؟ مجانبة ذلك خطأ يوجب التصحيح .
٩١٨	٢١	(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة تهريب الأراضي الزراعية . المادتان ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . مخالفا ذلك خطأ يوجب النقص والتصحيح .
١٤٧	٢٧	(الطن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		٣ - قضاء الحكم بتعدد الغرامة المقضى بها بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة دون إيراد أعدادهم . خصوص . اشتغال محضر ضبط الواقعة على عدد العمال . عدم كفايته . أساس ذلك ؟ وجوب ان يكون الحكم منبثا بذاته من مقدار العقوبة .
٣١٧	٦٥	(الطن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..
		٤ - تقدير العقوبة وموجبات الرأفة . موضوعي .
٨٥١	١٨٢	(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) .. ..
		٥ - إمتناع تشديد العقوبة المقضى بها بالحكم المنقوض . حتى كان النقص بناء على طعن المحكوم عليه وحده . كون النقص حاصلا بناء على طعن النيابة العامة . أثره . جواز تشديد العقوبة . ولو كان المحكوم عليه قد طعن في الحكم أيضا .
٨٥٨	١٨٤	(الطن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		٦ - الاشتباه . طبيعته وشروط تحققه وعقوبته . صدور فعل من المشتبه فيه خلال ثلاث السنوات التالية للحكم بأذاته . يتحقق به تأكيد حالة الاشتباه قبله . وجوب عقابه بالمادة ١/٦ من القانون ٩٨ لسنة ٤٠ المعدل .



الصفحة	القاعدة	
		اعتبار التدبير المنصوص عليه بالمادة ٤٨ مكرر من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليه في القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . خطأ .
٩٢٠	١٩٧	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. .. عقوبة الجرائم المرتبطة : ١ - ركن العادة . في جريمة استعمال محل للدعارة . جواز إثباته بكافة الطرق . إن أركان جريمة التحريض على الدعارة . التحدث عنها استقلالاً . غير لازم .
٢٨٥	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٧٩) .. .. ٢ - مرض الشاي الأسود المخلوط للبيع . وجوب توقيع العقوبة الأشد المنصوص عليها في قرار وزير التكوين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ . لا العقوبة الواردة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . اختصار الحكم على أعمال حكم هذا القانون . دون النظر . في مدى انطباق أحكام اقرار الوزارى المنفذ للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على الواقعة المادية ذاتها . قصور . أساس ذلك ؟
٨١٠	١٧٣	(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٧٩) .. .. العقوبة المبررة : ١ - انتفاء مصلحة الطاعن في تعيينه الحكم في خصوص جرائم القذف والاتفاق الجنائي وازعاج السلطات . مادام الحكم قد دانه . كذلك بجريمة البلاغ الكاذب وأوقع عليها عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٦٠	٩	(الطن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. ..

المادة	المفردة
٢٤٣	٤٩
٢ - عدم جدوى النص على الحكم في حدود جرمي قتل وشروع فيه . في أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت في حقه . وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد . (الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..	
٣ - تحدث الحكم عن ركن الاكراه في السرقة إستقلالا . غير لازم . ما دامت مدوناته تكشف عنه ومن وقوع السرقة ترتبها عليه . تحقق الاكراه في السرقة بكل وسيلة في شأنها تعطيل مقاومة المجنى عليه . مثال التهديد باستعمال السلاح . - النص على الحكم يختلف ظرف الاكراه في السرقة في طريقه . عدم جدواه . طالما كانت العقوبة المقررة بها مقورة للجريمة مجردة من هذا الظرف . (الطن رقم ١٩٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) .. ..	
٤١١	٨٦
٤ - عدم جواز معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأن الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ اجراءات . - إدانة الحكم الطاعن بتهمة خطف المجنى عليها التي لم ترفع بها الدعوى عليه . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع . لا ينال منه معاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الشروع في دفاع المجنى عليها كرها المستند اليه عملا بحكم المادة ٣٢ عقوبات . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٨٠٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. ..	
٥٢٦	١١٢
٥ - ثبوت علاقة العمل بين رب العمل وأحد "عمال" . كفايته لإدانتة في جريمة عدم إخطار مكتب التأمينات الإجتماعية بعدد العمال . منازعة رب العمل . من بعد . في عدد العمال اذاملين لديه . عدم جدواها . الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١) .. ..	
٦٧٦	١٤٤

الصفحة	القاعدة	
		٦ - منازعة المتهم في تهمة إراز المخدر المسندة اليه . عدم جدواها . طالما كان الحكم قد أوقع عليه عقوبة جريمة التعدي الأشد المرتبطة بها والتي لا ينازع فيها . (الطن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩) .. .. ٨٢
٣٩٩		العفو من العقوبة .  العفو عن العقوبة . ماهيته ؟  صدور عفو عن العقوبة قبل الحكم النهائي في الدعوى الجنائية آثره . عدم جواز المضي في نظرها ولو أمام محكمة النقض . عدم تأثير ذلك على الدعوى المدنية . حلة ذلك . (الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩) .. .. ٩٨
٤٦١		وقف تنفيذ العقوبة :  ١ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة تجريف الأراضي الزراعية . المادتان ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معسلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . مخالفة ذلك خطأ يوجب النقض والتصحيح . (الطن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. .. ٢٧
١٤٧		٢ - جواز إيقاف تنفيذ العقوبة . عند الحكم بالفراغة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة . المادة ٥٥ عقوبات .  الحكم بالحبس لمدة ثلاثة سنوات مع إيقاف التنفيذ . خطأ في القانون . وجوب النقض والاحالة لتعلق ذلك بتقدير العقوبة . (الطن رقم ٨٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩) .. .. ١٩٤
٩١٠		



الصفحة	القاعدة	
٩٧٧	٢١٠	<p>٣ - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة لحرمة من جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩١٠ على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم هذا القانون . المادة ٤٦ من القانون المعنى (الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/٢٦/١٩٧٩) .. ..</p> <p>انقضاء العقوبة "بمضي المدة" :</p> <p>إعلان المتهم بأمر الإحالة . وورقة التكليف بالحضور .  بقطع تقادم الدعوى الجنائية .</p> <p>لا محل لأول بسقوط الدعوى الجنائية . متى صدر حكم غيابي من محكمة الجنايات في جنائية . السقوط في الحالة .  وروده على العقوبة المقضى بها غيابيا . المادة ٥٢٩ إجراءات .</p> <p>عدم جواز النفي بإعلان الحكم لبطلان الإعلان . لأول مرة أمام القضاء . لتطلبه تحقيقا موضوعيا .</p> <p>(الطن رقم ١٢٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢/٢٦/١٩٧٩) .. ..</p> <p>راجع أيضا قانون .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٣ بالصيغة رقم ٦٢٦)</p> <p>ومسئولية جنائية .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٦ بالصيغة رقم ٢٧٩)</p> <p>عمل</p> <p>١ - الحكم بالإدانة . وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها محكمة الإدانة . المادة ٣١٠ إجراءات .</p>
٣٠٤	٦	

الصفحة	الفاصلة	عمل
٣١٧	٦٥	<p>قول الحكم أن التهمة ثابتة مما تضمنته محضر ضبط الواقعة دون بيان لضمونه ووجه استدلاله به . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..</p>
٣١٧	٦٥	<p>٢ - قضاء الحكم بتعدد الغرامة المقضى بها بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم الجريمة دون إيراد لعددهم . قصور . اشتغال محضر ضبط الواقعة على عدد العمال . عدم كفايته . أساس ذلك ؟ وجوب أن يكون الحكم منطبقاً بذاته من مقدار العقوبة .</p> <p>(الطن رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..</p>
٦٥٨	١٤٠	<p>٣ - صاحب العمل في حكم القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . هو صاحب الأمر في الإشراف الإداري على المنشأة بحسب نطاقها . مالكا كان أم غير مالك . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٥) .. ..</p>
٦٧٦	١٤٤	<p>٤ - ثبوت علاقة العمل بين رب العمل وأحد العمال . كفايته لإدائته في جريمة عدم إخطار مكتب التأمينات الاجتماعية بعد العمال . منازعة رب العمل . من بعد . في عدد العمال العاملين لديه . عدم جدواها .</p> <p>(الطن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..</p>
٨١٧	١٧٥	<p>٥ - تعيين العمال دون الحصول على شهادات قيد ، وعدم اعداد ما ينهت حصولهم على أجورهم . جرائم تنظيمية . لا تعدد عقوباتها بقدر عدد العمال .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. ..</p>

## ( غ )

## غش

١ - إدانة المتهم بالغش . أخذا بما جاء بتقرير التحليل من وجود رواسب بالعينه . دون بيان خفاه . قصور . تمسك الدفاع بأن هذه ارواسب طبيعية . جوهرى . اغفاله . اخلال بحق الدفاع .

(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٩) .. .. ١٢١ ٥٧٢

٣ - حق المحكمة في القضاء بالبراءة . شرطه ؟  
القضاء بالبراءة تأسيسا على خلو محضر الضبط من بيان نوع الجرم المضبوط . دون التمرض لمحضر اخذ العينه المرفق به . والمتضمن هذا البيان . يعيب الحكم .

(الطن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٧٩) : .. .. ١٣٠ ٦١٤

٣ - إصدار المحكمة قضاءها في الدعوى . أثره . عدم جواز إعادة نظرها . إلا تظعن في حكمها بالطرق المقرره قانونا .

- عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد . بعد الحكم فيها نهائيا . ضد ذات التهم . ولو بشاء على وصف جديد . أساس ذلك . المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ إجراءات .

- عرض المتهم كحولا غير مطابق للواصفات . انطواؤه ذاته على حياوته له دين أداء رسوم الإنتاج عنه . مما كتبه عن التهمة الأولى نهائيا . أثره . عدم جواز محاكته عن التهمة الثانية المادة ١/٣٢ ع .

(الطن رقم ٦٦٨ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٩) .. .. ١٤٧ ٦٩٤



الصفحة	القائمة	
		<p>٤ - إثبات الحكم خلط الشاي بقشر عدى . كفايته تدليلاً على غشه . البحث من عد . في مواصفات الشاي عدم جدواه . أساس ذلك ؟ العلم بانقش . اقتراضه في حق المشتغلين بالتجارة .</p>
٧٤٦	١٥٧	<p>(الطن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٧٩) .. ..</p> <p>٥ - عرض الشاي الأسود المحلوط للبيع . وجوب توقيع العقوبة الأشد المنصوص عليها في قرار وزير التحوين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ لا العقوبة الواردة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .</p> <p>اقتصار الحكم على أعمال حكم هذا القانون . دون النظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري المنفذ للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . على الواقعة المسماة ذاتها . تصور . أساس ذلك ؟</p>
٨١٠	١٧٣	<p>(الطن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٧٩) ... ..</p>
		<p style="text-align: center;">( ف )</p>
		<p style="text-align: center;">فاعل أصلي</p>
		<p>١ - ثبوت مساهمة المتهم في القتل بفعل ساهم بقدر ما في التعجيل بالوفاة . مساهمته كففاعل أصلي في القتل صحيحة .</p>
٢٤	٤	<p>(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨/١/١٩٧٩) .. ..</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إيجاب الحكم مساهمة الطاعن في المارقة بمراقبته زميله إلى مكان الحادث ؟ ومراقبته الطريق من سيارته خارج المسكن . بينما كسر زميله بابه واستوليا على المروقات . كفايته لمسألة الطاعن كفاعل أصل .
٢٢٦	٤٥	( المظن رقم ١٦٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨ ) .. ..
		٣ - توافر سبق الاصرار في حق المتهمين بالقتل ولو أخطأوا فاسابوا آخر . جاز . سبق الاصرار ترتيبه قضائيا في المسؤولية بين الفاعلين في القتل أو التشروع فيه . ولو لم يعرف من منهم أحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة .
٢٤٣	٤٩	( المظن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ ) .. ..
		٤ - الاتفاق . تطلبه . تقابل إرادات الجناة على ارتكاب الجريمة . توافر دخولهم على يتويه كل منهم استغلالا . توافق . لا يربط تضامنا في المسؤولية . إلا في الأحوال التي حددها القانون فحسب كالشأن بجريمة المادة ٢٤٣ عقوبات . مسألة الشخص من فعل غيره . إيجابها أن يكون فاعلا أو شريكاً فيه .
٣٦٩	٧٦	( المظن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/١٩ ) .. ..
		٥ - مسألة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . شرطه ؟
٤٦١	٩٨	( المظن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٩ ) .. ..
		٦ - انتفاء سبق الاصرار لا ينفي قيام الاتفاق . تقابل إرادات المتهمين . كفايته لاحقق الاتفاق بينهم . انقضاء زمن بين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .
٥٩٨	١٢٧	( المظن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٧ - استظهار الحكم اتفاق المتهمين على القتل . معيّنهم في الزمان والمكان وقوع المصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وإن كلامهم قصد قصد الآخر في إيقاعها . كفايته كل منهم كفاعل أصل .
٩٩٤	٢١٤	(الطبعة ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..

## ( ق )

قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد .  
 قذف قرارات وزارية . قصد جنائي . قضاء  
 قوة الأمر المقضي

## قانون

### القانون الأصح :

		١ - استبقاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لعقوبة سداد ضعف رسوم الترخيص المنصوص عليها في القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . عدم اعتبار القانون الأول أصح لتهم في هذا الصدد .
٦٢٦	١٣٢	(الطبعة رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤) .. ..
		٢ - اقتصار عيب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٢٦	١٣٢	(الطبعة رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. ..



الصفحة	القائمة	
		تطبيق القانون :
		١ - مناط اعتبار حمل السلاح ظرف مشدد في جريمة المادة ٣١٦ عقوبات .
٣٤٦	٧١	(الطنز رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٩) .. ..
		٢ - مرض الشاي الأسود المخلوط للبيع وجوب توقيع العقوبة الأشد المنصوص عليها في قرار وزير التـمـوين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ . لاالعقوبة الواردة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ . اقتصار الحكم على أعمال حكم هذا القانون . دون النظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري المنفذ للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . على الواقعة المسادية ذاتها قصور . أساس ذلك ؟ (الطنز رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٨/١١/١٩٧٩) .. ..
٧١٠	١٧٣	٣ - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة لجريمة من الجرائم القانون ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ على من سبق الحكم عليه في إحدى هذا القانون . المادة ٤٦ من القانون المعن .
٩٧٧	٢١٠	(الطنز رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٩) .. ..
		تفسير القانون :
		١ - إمتناع أدعكة أول درجة ولايتها . بالفصل في موضوع الدموى . يمتنع معه إعادتها إليها . المادة ٤١٩ إجرامات . إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا تحمل قضاءه . كفايته تصحيحا لما قاب الحكم المستأنف من قصور .
٧١	١١	(الطنز رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ق - جلسة ١١/١/١٩٧٩) .. ..
		٢ - الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، عدم تطلبها طريقا خاصا لإثباتها . (الطنز رقم ١٨٤٠ لسنة ٤٨ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٩) .. ..
٣٣٣	٦٩	

المادة	الفصل	المادة
		٣ - ميعاد التقرير بالظمن النقض وإيداع الأسباب . أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى . عدم إضافة ميعاد مضافة لهذا الأجل . أساس ذلك ؟ عدم إيجاب القانون إعلانا لبداء ميعاد الظمن متى يرجع إلى أحكام قانون المرافعات ؟ تقديم أسباب الظمن بعد الميعاد . أثره . عدم قبول الظمن مشكلا . ولو كان للتقرير بالظمن قد تم خلال الميعاد . (الظمن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. .. ٩١
٤٣٠	٩١	٤ - تغيير الحقيقة في السجلات والبطاقات وكافة المستندات المنطقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ تزوير في أوراق رسمية خروجها من نطاق المادة ٥٩ من ذلك القانون . (الظمن رقم ١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩) .. ... ١٠١
٥٠٦	١٠١	٥ - صاحب العمل . فى حكم القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . هو صاحب الاصر فى الإشراف الإدارى على المنشأة بحسب نظامها . مالكها كان أم غير مالك . مثال . (الظمن رقم ١٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٥) .. ... ١٤٠
٦٥٦	١٤٠	٦ - عدم الوفاء بكامل أقساط المبيع . من أركان جريمة المادة ٤٥ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ . إدعاء الوفاء بها . دفاع جوهري . مثال . (الظمن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٠٧) .. .. ١٤٩
٧٠٦	١٤٩	٧ - اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم إلا ما نص على انفراد غيرها به . محكمة الوزراء . إنعقاد الاختصاص بها لكل من القضاء العادى والمحاكمة المنصوص عليها فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، أساس ذلك ؟ (الظمن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. .. ١٥٢
٧٢٢	١٥٢	

المادة	المادة
	٨ - الوزير في حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو من يشغل بالفعل منصباً وزيراً لحسب . إعدام هذه الصفة عنه . إن أراد المحاكم العادية بالاختصاص بها كنه .
	قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استناداً إلى سبق شغل المتهم منصب وزير . خطأ . جواز الطعن فيه بطريق النقض . حلة ذلك . أنه منه للمصومة .
٧٧٢	١٥٢ (الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..
	٩ - التحرز في تفسير القواين الجنائية . واجب . غموض النص لا يحول دون تفسيره على هدى قصد المشرع . القياس في مجال التأنيم . محظور .
٨٧٢	١٨٧ (الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
	١٠ - اقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستأجراً أجر لغيره مقدم إيجار أو مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة من التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد . مؤتم .
	مناصبية تحرير عقد الإيجار هي مقتضى حظر اقتضاء المبالغ الإضافية . أساس ذلك ؟
	قصر الإعفاء من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة لمادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على الوسيط أو المستأجر دفع خلو لرجل كشريك للمؤجر في جريمة .
	اقتضاء المستأجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر . لا تأنيم . مخالفة ذلك . خطأ في تاويل القانون .



الصفحة	القاعدة	
		مدى التزام المالك بدفع المبالغ المحددة بالمواد ٤٩ وما بعدها من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ كتعويض في حالات إخلاء العين للمؤجرة لهدمها وإعادة بنائها .
٨٧٢	١٨٧	«الطن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢» .. .. راجع أيضا : إثبات . «قوة الأمر المدفوع» . ودهوى جنايئة . اقتضاؤها بالحكم النهائي . (القاعدة رقم ١٤٧ بالصيغة رقم ٦٩٤)
		وقتل خطأ : ( القاعدة رقم ١٢ بالصيغة رقم ٧٩ )
		إلغاء القانون :
		١ - استيفاء القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ لعقوبة سداد خمس رسوم الترخيص المنصوص عليها في القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ عدم اعتبار القانون الأول أصح للتم في هذا الصدد .
٦٢٦	١٣٣	«الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤» .. .. ٢ - اقتصار عيب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون . يوجب على محكمة النقض تصحيحه . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٢٦	١٣٣	«الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤» .. .. ٣ - الدستور هو القانون الوضعي الاسمي . نسخة أحكام أي تشريع أدنى يتعارض معه . المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ . تعارضها مع أحكام المادة ١٥٩ من الدستور الدائم . أثر ذلك . وجوب الاعتناء بها .
٧٢٢	١٥٣	«الطن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١» .. ..

## قبض

١ - التفتيش المحظور قانونا . ماهيته ؟

دخول المنازل تمقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه  
لا بقصد تفتيشها جائز .

الدفع باذتهاك حرمة المسكن . صاحب الصفة فيه ؟ مثال .

(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٨

١٤

٢ - حضور رجل الضبط إلى مكان الحادث مع - ارتكاب  
الجريمة ومشاهدته آثارها . تمثله في أصابات المجنى عليه الذي  
ذكر أن المتهم محدثا . تتحقق به حالة التلبس .

حق مأمور الضبط في ضبط واحضار المتهم في حالة التلبس  
بمثابة في أي مكان يوجد به . أساس ذلك .

الدفع من المتهم ببطلان تفتيش المسكن الذي وجد فيه بدهوى  
أنه ليس مسكنه عدم جدواه متى كان ما قام به الضابط هو ضبط  
واحضار المتهم استنادا للقانون .

عدم جواز المنازعة في صحة الضبط والتفتيش في حالة التلبس  
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠) .. .. ١٠٩

١٤

٣ - التلبس . ماهيته ؟ إباحته اتخاذ إجراءات القبض  
والتفتيش في حق كل من انصل بالجريمة فاعلا كان أم شريكا  
ولولم يؤد التحقيق إلى ثبوت الجريمة .

(الطن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠) .. .. ١٠٩

١٤

## قتل خطأ

- ١ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . في جريمة القتل والاصابة الخطأ . موضوعي .  
(الطن رقم ١٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٧١ ١١
- ٢ - إيراد الحكم في ديباجته نقلاً عن وصف النيابة للتهمة أن المتهم كان يقود سيارة على خلاف ماخلص إليه من أنه كان يقود عربة قتل وصندوق (كارو) . خطأ مادي . لا يعينه .  
(الطن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢) .. .. ٤٩٥ ١٠٤
- ٣ - رفض سكان عقار تسلم قرار إزالته وإخلائه . لصق صورة هذا القرار على باب العقار . تمسك المتهم بأن عدم إخلاء المحبني عليهم للعقار المذكور هو الذي أدى إلى قتل بعضهم أو إصابته دفاع جوهرى . إلتهات الحكم عنه . قصور .  
(الطن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤) .. .. ٦٠٧ ١٢٨
- ٤ - قيام خطأ في جانب المحبني عليه أو الغير . لا يمنع مسامحة المتهم . ما لم ينف ركناً في الجريمة . رجوع قائد السيارة بها للتحلف . يجب أن يكون بعد التحقق من خلو الطريق . استعانت به آخر لا يحزى عن هذا الواجب .  
(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .. .. ٦٤٥ ١٣٨
- ٥ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي . عدم الترام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناس دفعه للموضوعي . اطمئنانها إلى الأدلة التي حولت عليها . مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .  
(الطن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٧/١٧) .. .. ٧٠٠ ١٤٨



المرجع	القاعدة	
		٦ - العبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع قاض الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه . عدم اشتراط أن يكون كل دليل منها قاطعاً في كل جزئية من جزئيات الدعوى . كفاية أن تكون في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ولو عن طريق الاستدراج .
		مماح المتهم - وهو صيدلي - معاملة بتعبئة املاح السرقات في عبوات - تعبئتها بدلاً منها مادة البزموت السامة تناول المجنى بهم لها ووفاة بعضهم وإصابة الآخرين . مساءلة المتهم عن جريمة القتل والإصابة الخطأ . سائقه .
٧٠٠	١٤٨	(الطن رقم ١٩٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٧٩) .. ..
		٧ - تمسك الطاعن بانتفاء بعض صور الخطأ الممسند إليه . عدم جدواه . طالب لا ينازع في توافر غيرها وكفايتها لترتيب مسئوليته .
٤٧٦	١٧٦	(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٧٩) .. ..
		٨ - بيانات حكم الإدانة . من جريمة القتل أو الإصابة الخطأ ؟
		رابطة السببية . قضاؤها بنسبة النتيجة إلى خطأ المتهم . انقضاؤها متى استغرق خطأ المجنى عليه خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة .
		إدانة الطاعن بالقتل وإصابة الخطأ . لمجرد احتكاك سيارته وعل سلمها ركاب بسلم متحرك بالطريق دون استظهار كيفية حصول الاحتكاك وسببه . قصور .
٤٦٥	١٨٥	(الطن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢/١٢/١٩٧٩) .. ..

القائمة المادة

٩ - حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أى دليل يرواج إليه . ما لم يقيد القانون بدليل معين .  
اطمئنان المحكمة إلى ما بان لها من الاطلاع على دفتر الوفيات بالجلسة من إصابات المجنى عليه التي تسببت في وفاته والتفتاتها مما أثبتته النيابة على خلاف ذلك في هذا الخصوص .  
لا عيب .

(الطن رقم ١١٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٧٩) .. .. ٢٠٣ ٩٥١

١٠ - الصرعة التي تصلح أساساً للمسائلة الجنائية . في مرمى القتل الخطأ . والإصابة الخطأ . تجاوز الحد الذي تقتضيه الأسباب الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه . تقدير توافر ذلك . موضوعي .  
تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر .  
موضوعي .

خطأ المجنى عليه لا تسقط مسئولية المتهم بانقتل الخطأ .  
ما دام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة .

(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٢٦/١٩٧٩) .. .. ٢١١ ٩٨

## قتل عمد

١ - ثبوت مساهمة المتهم في القتل بفعل ساهم بمعدر حافى التعجيل بالوفاة . مساءلته كفامل أصل في القتل .  
صحيحة .

(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١/٨/١٩٧٩) .. .. ٤ ٢٤

٢ - قصد القتل . أمر خفي . إدراكه بالأمارات والمظاهر على تلقى عنه . استخلاص توافره . موضوعي .

(الطن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١/٨/١٩٧٩) .. .. ٤ ٢٤

الصفحة	القاعدة	
٤١	٦	٣ - قسما القتل أمر خفى إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تتم منه . استخلاص توافره . موضوعي . (الطن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨) ... ..
١١٨	٢١	٤ - اعتبار جريمة ما . نتيجة محتملة لأخرى . موضوعي . مسألة الطامن . كشریک في جريمة القتل التي ارتكبها آخر من اتفق معه على ارتكاب السرقة . باعتبار الأولى نتيجة محتملة للسرقة المتفق عليها . صحيح . (الطن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) ... ..
١٦٧	٣٢	٥ - الدفع بمحصول الوفاة في غير الوقت الذي حدده الشهود دفاع جوهرى . تضمنته في ذاته طلب دعوة أهل الفن لتحقيقه إلتفات الحكم في ذلك . قصور . قول الحكم نقلا من تقرير الصفة التشريعية أن الوفاة مضى عليها أكثر من يوم حتى إجراء التشريح على نحو ما شهد به الشهود خلافًا للثابت به من أنه مضى عليها حوالى يوم . مخالفة للثابت بالأوراق وإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) ... ..
٢٢٢	٤٤	٦ - نية القتل . أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . استخلاص توافرها من عناصر الدعوى . موضوعي . مثال لتدليل سائح على توافرها في جريمة قتل بإسفكسيا الغرق . (الطن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) ... ..
٢٤٣	٤٩	٧ - توافر سبق الإصرار في حق المتهمين بالقتل . ولو أخطأوا الهدف فأصيب آخر جائز . سبق الإصرار . ترتيبه قضاء في المسئولية بين الفاعلين في القتل أو الشروع فيه . ولو لم يعرف منهم محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . (الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢) ... ..



الصفحة	القائمة	
		٨ - عدم جدوى النفي على الحكم في حدود جريمته قتل وشروع فيه . في أخذ المتهم بجريمة قتل أخرى ثبتت في حقه . وأوقع عليه عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد .
٢٤٣	٤٩ .. ..	(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٧٩)
		٩ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب فئات عامة مستديمة . تعديل في التهمة ذاتها وليس بمجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٢٩١	٥٨ .. ..	(الطن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٩)
		٩ - قصد القتل أمر خفي . إدراكه من ظروف الدعوى وملابساتها .
٢٩٤	٥٩ .. ..	(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٩)
		١٠ - سبق الإصرار . تعريفه . إثباته ؟
٢٩٤	٥٩ .. ..	(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٩)
		١١ - دابة الطاعة بالقتل تأسيساً على مجرد مشاهدة المجني عليها معها قلى وفاتها . عدم كفايته ولو توافر في حقها القصد الجنائي .
٣١٦	٧٥ .. ..	(الطن رقم ١٨٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٩)
		١٢ - تمسك الطاعن بتدليلا على براءته بأنه ضبط ببلدته بعيدا من مكان الحادث بعد وقوعه . إلغيات الحكم عن هذا الدفاع وأقوال شهود النفي المؤيدة له حلا على أن المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبط الطاعن تسمح له بالسفر

الصفحة	القاعدة	
		إلى بلدته . وهم خلو الأوراق مما يظهر فلك ومن تحديد ساعة الضبط . غير سائق .
٤٩	٨٨	(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) .. ..
		١٣ - تكذيب أقوال المجني عليه . تمسكا بعدم قدرته على الجري والهاق بالمتهم . عقب إصابته بمقدوف زوى في بطنه دفاع جوهرى . وطلب جازم . التعويل على أقواله دون تحقيق من طريق المختص فنيا . إخلال بحق الدفاع .
٤٢٢	٨٩	(الطعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢) .. ..
		١٤ - عدم تصديق دفاع منهم بارتكاب الجريمة نتيجة تهديد منهم آخر له بسلاحه . لاتناقض بينه وبين أدانة هذا الآخر من بعد بأحرار سلاح بدون ترخيص .
٤٤٣	٩٤	(الطعن رقم ٢٠١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. ..
		١٥ - انتفاء سبق الإصرار لا ينفي قيام الاتفاق .
		تقابل إرادات المتهمين . كفايته لتحقيق الاتفاق بينهم .
		انقضاء زمن من مابين الاتفاق وارتكاب الجريمة . غير لازم .
٥٩٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) .. ..
		١٦ - تطابق الدليل القولى مع الدليل القنى . غير لازم .
		كفاية أن يكون غير متناقض تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق . مثال .
٦٥١	١٣٩	(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠) .. ..

الصفحة	الأمدة	
		١٧ - قصد القتل . الاستدلال عليه ؟ استخلاص الحكم نية القتل من اعتداء المتهم على المجنى عليه بآلة حادة مرتين الأولى في رقبته سببت قطع الاعصاب والأوعية الدموية بها والثانية في ظهره لأيسر نفذت إلى التجويف البطني وأبرزت الامعاء لدقاق . سائق . (الطن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٠/١/١٩٧٩) .. .. ٤١١ ٦٦٢
		١٨ - استخلاص نية القتل . موضوعي . متى كان سائفا جواز تشوئ نية القتل إثر مشادة وقتية . مثال لتصيب معيب على نية القتل . (الطن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٦/١١/١٩٧٩) .. .. ١٨٠ ٨٣٩
		١٩ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة القتل العمد ومعاقبته عنها بالمادة ٢٥١ مقوبات . حملا على أنه تجاوز بها حقه في الدفاع الشرعي من نفسه وماله بحسن نية . دون أن يوازن بينها وبين ما وقع عليه من اعتداء ودون أن يدالي على توافر نية القتل في جانبه . قصور . (الطن رقم ١١٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩) .. .. ١٩١ ٩٢٩
		٢٠ - قصد القتل . أمر خفي . استظهاره موضوعي . إصابة المجنى عليه في غير مقتل . لا يترتب عليه قانونا . عدم توفر نية القتل . (الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٩) .. .. ٢١٤ ٩٩٤
		٢١ - استظهار الحكم اتفاق المتهمين على القتل . من معينهم في الزمان والمكان ونوع الأهلة بينهم وصدور الجريمة من باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها . كفايته كل منهم كفاعل أصل . (الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٩) .. .. ٢١٤ ٩٩٤



القاعدة الصفحة

٢٢ - استغلال الجريمة المقرنة من جنابة القتل وتميزها عنها،  
وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا  
في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن . فينتهي به حكم  
المادة ٢/٢٣٤ عقوبات .

تقدير توافر ظرف الاقتران . موضوعي .

( المجلد رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ ) .. .. ٢١٤ ٩٩٤

٢٣ - إدانة المتهم باحراز سلاح وذخيرة ناصباً على إصابته  
المجنى عليه بأعيرة نارية . سائغة النوى عليها من بعد . بالقصور  
لثبوت عدم صلاحية سلاح مضبوط . لا يقبل . مادام  
الحكم لم يسند إليه استعمال هذا السلاح في ارتكاب  
جريمة القتل .

( المجلد رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ ) .. .. ٢١٥ ١٠٠٤

راجع . أيضا .

دعوى مدنية وتضامن وتعويض .

( القاعدة رقم ٢١٤ بالصحة رقم ٩٩٤ )

## قذف

راجع ص ب وقذف .

( القاعدة رقم ٩ بالصحة رقم ٦٠ )

## قرارات وزارية

١ - مستحضر النودرين من المواد المخدرة . المادة الأولى

من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة ٧٢ لسنة ١٩٧١ .

مخالفة فلك . خطأ في تطبيق القانون .

( المجلد رقم ٦٦٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٧ ) .. .. ١٥٨ ٧٥١

القاعدة الصفحة

٢ - مرض الشاي الاسود المخلوط للبيع . وجوب توقيع العقوبة الاشد المنصوص عليها في قرار وزير التكوين رقم ٧١ لسنة ١٩٧٧ . لا العقوبة الواردة في القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ .  
اقتصار الحكم على اعمال حكم هذا القانون . دون النظر في مدى انطباق احكام القرار الوزاري المنفذ للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . على الواقعة المادية ذاتها . قصور .  
احاس ذلك ؟

( الملز رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٧٩ ) .. .. ١٧٣ ٨١٠

## قصد جنائي

راجع بلاغ كاتب .

( لقاعدة رقم ١٠١ . بالصحيفة رقم ٤٨١ )

وتقليد .

( القاعدة رقم ١٤٣ . بالصحيفة رقم ٦٦٩ )

وجريمة " اركانها " .

ودخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة .

( القاعدة رقم ٩٥ . بالصحيفة رقم ٤٥٠ )

وحكم . " تسببه تسبب غير معيب " .

( القاعدة رقم ٢٠١ . بالصحيفة رقم ٩٣٩ )

وصبق اصرار وقتل عمد .

( القاعدة رقم ٤٩ . بالصحيفة رقم ٢٤٣ )

وسرقه .

( القاصدان دلى ٤٥ ، ٧١ بالصحيفتين دلى ٢٢٦ ،

٣٤٦ ) .

وسلاح . وتعدي على الفائمين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بشأن مكافحة المخدرات .  
(القاعدة رقم ٩٢ بالصيغة رقم ٤٣٩)

وشيك بدون رصيد .  
(القاعدة رقم ٧٨ بالصيغة رقم ٣٧٨)

ضرب "أحدث عاهة"  
(القاعدة رقم ٩٢ بالصيغة رقم ٤٣٤)

وقتل عمد .  
(القواعد أرقام ٤ و ٦ و ٢١ و ٤٤ و ٥٩ و ٧٥ و ١٤١ و ١٨٠ و ١٩٩ و ٢١٤ بالصيغ أرقام ٢٤ و ٤١ و ١١٨ و ٢٢٢ و ٢٩٤ و ٣٦٦ و ٦٦٢ و ٨٢٩ و ٩٢٩ و ٩٩٤)  
ومواد مخدرة .

(القواعد أرقام ١ و ١٦٣ و ١٧٩ و ١٩٠ بالصيغ أرقام ٥٤ و ٧٧٠ و ٨٣٤ و ٨٩١)

القصد المفترض .  
إثبات الحكم خطأ اتشاي بقشر عدس . كفايته تدليلا على  
خسه . البحث من بعد . في مواصفات الشاي . عدم جدواه .  
أساس ذلك ؟ ألم بالفش . إقراضه في حق المشتغين بالتجارة .  
(اللمن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. .. ١٥٧ ٧٤٦

## قضاء

المهو الواضح لا ينال من سلامة الإجراءات .  
بيان أسماء النفقة . واجب بالنسبة للهيئة التي فصلت  
في الدعوى لمحسب . إغفال اسم عضو هيئة لم تفصل فيها .  
لا بطلان .

(اللمن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) .. .. ٦٧ ٣٢٥



الصفحة القائمة

## قوة الأمر المفضى

راجع إثبات «قرائن» .

(ك)

كحول . كفالة

## كحول

١ - ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المصنع المنتج للسائل الكحولى المضبوط لديه . من عدم سداد رسوم الانتاج . كفايته لتبرئته . أساس ذلك ؟ وجوب استفادة المتهم من كل شك .

(الطن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) ٣٨ ... ١٩٢

٢ - إصدار المحكمة قضاءها فى الدعوى . أثره . عدم جواز إعادة نظرها . إلا بالطعن فى حكمها بالطرق المقررة قانونا . عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد . بعد الحكم فيها نهائيا ضد ذات المتهم ولو بناء على وصف جديد . أساس ذلك . المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ إجراءات .

مرض المتهم كحولا غير مطابق للواصفات . استوائه ذاته على حيازته له دون أداء رسوم الانتاج عنه . مما كتبه عن قنينة الأولى نهائيا . أثره . عدم جواز محاكته عن القنينة الثانية . المادة ١/٣٢ ع .

(الطن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) ١٤٧ ... ٩٩٤

## كفالة

الأصل تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين . ما لم تجمعهم مصلحة واحدة .

(اللمن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) ... ١٥٩ ... ٧٥٥

## (ل)

### لغة المحاكمة

راجع : إجراءات . \* إجراءات المحاكمة .  
(القاعدة رقم ١٦٠ بالصيغة رقم ٧٦٢)

## (م)

مأمورو الضبط القضائي . محال تجارية وصناعية . محضر  
الجلسة . محكمة الأحداث . محكمة استئنافية . محكمة الإعادة .  
محكمة ثاني درجة . محكمة الجنابات . محكمة الموضوع . محكمة  
التفص . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مستشار الإحالة .  
مصادرة . معارضة . مواد مخدرة . مرور . موظفون  
هميون

### مأمورو الضبط القضائي

١ - حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط  
القضائي من قيامها بأحدى حواصده . تاتي نبأها عن طريق الرواية  
أو التل من شهودها . لا يفتي من ذلك . طالما تماحت  
آثارها .

(اللمن رقم ١٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) ... ١٢٤ ... ٥٨٤

الصفحة	القائمة	
٨٤	١٢٤	٢ - أثر مضي الوقت بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجل الضبط القضائي على قيام حالة التلبس . ( المجلد رقم ١٣٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩ ) .. ..
٨٨	١٢٥	٣ - تكليف مدير المستشفى إحدى الممرضات بتفتيش المتهم بناء على طلب مأمور الضبط شفاعمة . صحيح . عدم تخليفها ان يمين قبل قيامها بذلك . لا بغلان . أساس ما تقدم . ( المجلد رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩ ) .. .. راجع أيضا : تفتيش . ( القواعد أرقام ٨ و ٦٨ و ١٠٣ و ١٠٨ و ١٧٠ و ٢٠٦ بالصفحات أرقام ٥٤ و ٣٢٠ و ٤٩٠ و ٥١١ و ٧٩٩ و ٩٦٢ ) .
<b>محال تجارية وصناعية</b>		
إضافة آلة إلى مطبعة . تعديل بزيادة القوى المحركة . إقتضائه موافقة الجهة المنصرفة منها رخصة المطبعة . الحصول على موافقة الهيئة العامة للصناعات . عدم كفايتها . أساس ذلك ؟		
٩٩٨	٣٩	( المجلد رقم ٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١/٢/١٩٧٩ ) .. ..
<b>محاماة</b>		
١ - ممارسة المحاماة . مشروطة بالقيود في جدول المحامين المستقلين . المادة ٥٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .		



الفيد بمجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية بالنسبة للمحامين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . ومن بالقيد بمجدول المحامين المشتغلين ومضى صنتين على عهدهم بالادارات القانونية ومزاولة المهنة فعلا .  
للمواد ٥٠ ، ٧٠ ، ٤١ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

(الطن رقم ١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) .. .. ١ قنابات

٢ - نقل قيد المحامين أمام المحاكم الشرعية إلى جدول المحامين المقبدين أمام المحاكم الوطنية كل في الدرجة المتساوية للدرجة المقبول أمامها دون تفرقة بين المشتغلين منهم وغير المشتغلين . نقلهم بعد من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين . يسرى عليه ما يسرى على زملائهم المقبدين ابتداء أمام المحاكم الوطنية .  
أساس ذلك : القانون ٦٢٥ لسنة ١٩٥٠ .

- نقل الفيد من جدول غير المشتغلين إلى جدول المشتغلين في حالة مجاوزة الطالب الخمسين من عمره . شرطه . سبق مزاولة المحاماة عشر سنوات على الأقل أو سبق الاشتغال بالأعمال المنصوص عليها في المادة ٥/٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .  
المادة ٦٣ من ذات القانون .

- اشمال القرارات التي تصدرها لجنة قبول المحامين على الأسباب التي يحجب عليها . غير لازم

(الطن رقم ٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) .. .. ٢ قنابات

٣ - صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه . وقبل التقرير بالطن . دلالة . انصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطن بالنقض .

(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) .. .. ١٠

المادة	القائمة	
		٤ - عدم حمل مذكرة أسباب الطعن لما يشير إلى صدورها من مكتب محام . والتوقيع عليها بامضاء غير مقروء . اعتبارها غير موقعة من محام مقبول أمام النقض . أثر ذلك . عدم قبول الطعن شكلا .
٥٠٠	١٠٥	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦) .. .. ٥ - حضور محام مع المتهم بمحنة . غير واجب . تكليفه محاميا بالدفاع عنه . يوجب حل المحكمة سماعه ان كان حاضرا . حق المتهم بمحنة أن يقدم بنفسه للمحكمة دفاعه أو مافات محامية . فعوده من ذلك لا إخلال .
٥٦٣	١٢٠	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. ٦ - الثغرات المحكمة من الدفع ببطلان استجواب المتهم لتسامه في غيبة محاميه . لاجب . مادام الطامن لا يدعى بأنه . عين محاميا لحضور الاستجواب أو أن محاميا عنه طلب حضوره .
٦٦٩	١٤٣	(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. .. ٧ - نص قانون المحاماه على أن ندب المحامي يكون عن طريق النيابة . عدم سلبه المحكمة حقها في ندب من يقبل الدفاع عن المتهم . من المحامين . استعداد المدافع أو عدم استعداده . موكل إلى تقديره . تكاليف مهنته .
٦٧٩	١٤٥	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. .. ٨ - إجراءات التقاضي . من النظام العام . الطعن في قرارات الجمعية العامة للمحامين ومجلس النيابة . وجوب التقرير به من قلم كتاب محكمة النقض . إلالة الطعن

المنحة	الرقم	المادة
		<p>أمام محكمة أخرى . وقضاؤها بعدم الاختصاص والاحالة .  أثره . عدم قبول الطعن .</p>
٧٠٩	١٥٠	<p>(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. .. .</p> <p>٩ - حضور محام مع المتهم بمحنة أو مخالفة . غير لازم .</p> <p>سكوت المتهم بمحنة عن المرافعة . لا إخلال . مادام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة .</p>
٧٦٢	١٦٠	<p>(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١٧) .. .. .</p> <p>١٠ - إلتفات المحكمة عن طلب تحقيق أبدي في مذكرة .</p> <p>بعد سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم . لا إخلال .</p> <p>حضور محام مع المتهم في الجنب والمحالفات . غير واجب .</p> <p>النفي بعدم سماع دفاع المتهم . غير مقبول . مادام قد حضر بالجلسة وأمسك من إبداء دفاعه .</p>
٨٥٨	١٨٤	<p>(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. .. .</p> <p>١١ - عدم قبول النفي لأول مرة أمام النقض بطلان الاجراءات لعدم توقيع محام على صحيفة الدعوى المباشرة .</p> <p>(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩) .. .. .</p> <p>١٢ - توقيع محام مشتغل على صحيفة لدعوى . غير واجب إلا إذا تجاوزت قيمتها خمسين جنيا . المادة ٧٨ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨</p> <p>إقتصار المدعى المدني في دعواه المباشرة . على طلب قرش كتعويض مؤقت . عدم وجوب توقيع الصحيفة من محام .</p>
٩١٢	١٩٥	<p>(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩) .. .. .</p>



القائمة  
الصفحة

## محضر الجلسة

		١ - محضر الجلسة . يكل الحكم في خصوص بيان المحكمة وأعضائها وأسماء الخصوم .
٦٧	١٠	(الطن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٢ - النعي بصدر الحكم في جلسة غير علنية . على خلاف ما أثبت به ومحضر الجلسة . عدم قبوله . مادام الطاعن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير . أساس ذلك ؟
٧٩	١٢	(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٣ - أمم القاضي . بيان جوهري . وجوب اشتغال الحكم أو محضر الجلسة . عليه خنوها منه يبطل الحكم .
		بطلان الحكم المطعون فيه . الذي أيد الحكم الغيابي الابتدائي لأسبابه . رغم ما لحق به من بطلان لخلوه ومحضر جلسته من بيان أمم القاضي الذي أصدره .
١١٥	٢٠	(الطن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. ..
		٤ - محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص صادر بيانات الديباجة . عدا تاريخ صدوره .
١٢٠	٢٢	(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣١) .. ..
٢٩٠	٨٠	(الطن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦) .. ..
		٥ - التمسك بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد . لا يكون - في الأصل - إلا بموجب شهادة مالية .
		النعي بصدر الحكم . في جلسة غير التي ذكرت به ومحضر الجلسة . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير . مثال .
١٩٨	٣٩	(الطن رقم ٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. ..

الصفحة	الفاصل	
٢٢٠	٦٧	٦ - السهو الواضح لا ينال من سلامة الاجراءات . بيان أسماء القضاة . بالنسبة للهيئة التي فصلت في الدعوى مخسب اغفال اسم عضو هيئة لم تفصل فيها . لا بطلان . (الطن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤ ) .. ..
٦٣١	١٣٦	٧ - خطأ الحكم في اسم المحكمة التي أصدرته لا يعيبه . ما دام محضر الجلسة قد اشتمل على الاسم الصحيح . (الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ ) .. ..
٦٣٦	١٣٦	٨ - اغفال إثبات اسمى مندوبى الشئون الاجتماعية في الحكم لا يعيبه . ما دام محضر الجلسة قد تضمن حضورهما . (الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ ) .. ..
٧٥٥	١٥٩	٩ - اغفال القاضي التوقيع على محاضر الجلسات . لا أثر له على صحة الحكم طالما أنه قد وقع عليه . (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٩/٨ ) .. ..

## محكمة الأحداث

٦٣٦	١٣٦	٤ - اغفال إثبات اسمى مندوبى الشئون الاجتماعية في الحكم لا يعيبه . ما دام محضر الجلسة قد تضمن حضورهما . (الطن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ ) .. ..
-----	-----	---

## محكمة استئنافية

راجع استئناف .

الصفحة	القاعدة	محكمة الإعادة
		١ - نقض الحكم . بناء على طعن أى من الخصوم خلاف النيابة العامة . أثره . عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به الحكم المنقوض .
		مريان هذه القاعدة على من امتد إليه أثر النقض . ولو قضى بعدم قبول طعنه . أساس ذلك ؟ بجانب ذلك خطأ يوجب التصحيح .
١١٨	٢١	(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. .. ٢ - أخذ محكمة الإعادة بأسباب ومنطوق الحكم الابتدائي الباطل . بطلانه . أساس ذلك ؟ خلو الحكم من تاريخه يبطله .
١٨٩	٣٧	(الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. .. ٣ - إمتناع تشديد العقوبة المقضى بها بالحكم المنقوض . متى كان للنقض بناء على طعن المحكوم عليه وحده . كون النقض حاصلًا بناء على طعن النيابة العامة . أثره . جواز تشديد العقوبة ولو كانت المحكوم عليه قد طعن في الحكم أيضا .
٨٥٨	١٨٤	(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		محكمة ثاني درجة
		راجع استئناف .



## محكمة الجنايات

١ - حق التصدي من إطلاقات محكمة الجنايات . هي غير ملزمة بإجابة طلبات المحصوم في شأنه . المادة ١١ إجراءات .

(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) ... .. ٤٠ ٢٠٤

(والطن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠) ... .. ١٤١ ٦٦٢

٢ - إجراءات الإحالة . من مراحل التحقيق . حضور المتهم فيها أو إعلانه . غير واجب . له أن يبدى أمام محكمة الجنايات ما يكون قد فات مستشار الإحالة .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) ... .. ١١٦ ٥٤٤

٣ - قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الجنح . رغم سبق قضاء الأخيرة بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية . قضاء منه لمحسومة على خلاف ظاهره . أساس ذلك ؟

اعتبار طعن النيابة في حكم الجنايات . طلبا بتعيين المحكمة المختصة .

(الطن رقم ١٥٧٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) ... .. ١٢٦ ٥٩٥

## محكمة الموضوع

تفسير "المقدّم" المقدم لمحكمة الموضوع وتقديره . حق لها . متى كان سائفا لا يتناقض ونصوص المقدّم .

(الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) ... .. ٧٩ ٣٨١

راجع أيضا . إثبات . "بوجه عام" .

(القواعد أرقام ٤٩ و ٧١ و ١١٥ و ١٤٥ بالصفحات أرقام

٢٤٢ و ٢٤٦ و ٥٣٨ و ٦٧٩) .

القائمة

الصفحة

## وإثبات "شهادة".

(القواعد أرقام ٥ و ٦ و ٩ و ١١ و ١٨ و ٤٩ و ١١١ و ١٢٠ و ١٢٧ و ١٣١ و ٦١ بالصفحات أرقام ٣٢ و ٤١ و ٦٠ و ٧١ و ١٠٦ و ٢٤٣ و ٢٥٠ و ٥٦٣ و ٥٩٨ و ٦١٨ و ٣٠٤)

## وإثبات "إعتراف".

(القواعد أرقام ٩٤ و ١٢٠ و ١٦٨ بالصفحات أرقام ٤٤٣ و ٥٦٣)

## وإثبات "خبرة".

(القواعد أرقام ٤ و ٥ و ١٤٨ بالصفحات أرقام ٢٤ و ٣٢ و ٧٠٠)

## وإثبات "أوراق رسمية".

(القاعدة رقم ١٢ بالصفحة رقم ٧٩)

## وإجراءات "إجراءات التحقيق".

(القاعدتان رقم ١٤٥ و ١٦٠ بالصفحتين رقم ٦٧٩ و ٧٦٢)

## واختصاص.

(القاعدة رقم ١ : ٦ بالصفحة رقم ٥٩٥)

## وقتل خطأ.

(القواعد أرقام ١١ : ١٣٨ ، ٢٠٤ بالصفحات أرقام ٧١ و ٩٥٤ ، ٦٤٥)

## وقصد جنائي.

(القاعدتان رقم ٤ و ٦ بالصفحتين رقم ٢٤ و ٤١)

## ومعاقبة.

(القاعدة رقم ٢٠٤ بالصفحة رقم ٩٥٤)

القاعدة الصفحة

ومواد مخدرة .

( القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٥٨٨ )

ووقاع آتى .

( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة ٥٣٨ )

وإعتياف .

( القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٥٩ ) .

وتفتيش .

( القاعدة رقم ١٢٥ و ٢٠٦ بالصحيفتين رقمي ٥٨٨ و ٩٦٢ ) .

وتلبس .

( القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥١٤ )

وحكم .

( القاعدة رقم ٣٠ بالصحيفة رقم ١٥٩ )

وحكم مجته واثبات . " قوة الأمر المقضي " .

( القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٦٠ )

ودعارة .

( القاعدة رقم ٧ ، ٤ ، ٢٠ بالصحيفتين رقمي ١١٥ و ١١٠ ) .

ودفاع . " الإخلال بحق الداع . ما لا يوفره " .

( القاعدة رقم ١٣٩ ، ١٦١ بالصحيفتين رقمي ٧٩٢ و ٦٤٥ )

ورأبحة السببية .

( القاعدة رقم ٧٩ ، " صحيفة رقم ٣٨١ )

وغش .

( القاعدة رقم ١٣٠ ، " صحيفة رقم ٦١٤ )



الصفحة

القائمة

## محكمة النقض

راجع . نقض .

## مسئولية جنائية

١ - ثبوت مساهمة المتهم في القتل بفعل ساهم بقدر ما في التعجيل بالوفاة . مساءلة كفامل أصل في القتل صحيحة .

٢٤ ٤ ... (الطعن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٨)

٢ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . في جريمة القتل والإصابة الخطأ . موضوعي . عدم قبول المجادلة بشأنه أمام محكمة النقض .

٧١ ١١ ... (الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)  
٦٤٥ ١٣٨ ... (الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧)

٣ - مسئولية المتهم من جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . ما لم تنقطع رابطة السببية بموامل أجنبية غير مألوفة . تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي .

تعدد الأخطاء . يوجب مساطة كل من أهم فيها . أيا كان قدر خطئه . ولو كان سببا غير مباشر في وقوع الحادث .

٧٩ ١٢ ... (الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١)

٤ - اعتبار جريمة ما . نتيجة محتملة لأخرى . موضوعي . مساطة الطعن . كشريك في جريمة القتل التي ارتكبها آخر ممن اتفق معه على ارتكاب الموقعة . باعتبار الأولى نتيجة محتملة للموقعة المتفق عليها . صحيح .

١١٨ ٢١ ... (الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨)

- (10) -

الصفحة	الفاصلة	
		حددها القانون فحسب كالتشان في جريمة المادة ٢٤٣ عقوبات .
		مسألة الشخص من فعل غيره . إيجابها . أن يكون فاعلا أو شريكا فيه .
٣٦٩	٧٦	(الطن رقم ١٩١٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) - - -
		١٠ - رابطة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية . تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني . وترتبط به من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعة من النتائج المألوفة لفعله . إما أياه عمدا .
		مسئولية الفاعل عن جميع النتائج المحتملة . ما لم يثبت أن المجنى عليه تعمد تجمم المسؤولية .
٣٨١	٧٩	(الطن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) - - -
		١١ - مسألة الجاني بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . شرطه ؟
٤٦١	٩٨	(الطن رقم ٢٠٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) - - -
		١٢ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية بمرتبة جنائيا ومدنيا . موضوعي .
		استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصرها . موضوعي .
		قول الحكم إن الطاعن وهو يود عربة كارو أخطأ إذ خرج بها بخافة من طريق جانبي وعبر بها عرض الطريق الرئيسي دون أن يتحقق من خلوه من السيارات بما رتب إصطدام سيارة المجنى عليهم بها . سائق .
٤٩٥	١٠٤	(الطن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢) - - -



المرجع	المرجع	النقطة
٦٤٥	١٣٨	١٣ - قيام خطأ في جانب المجنى عليه أو الغير . لا يمنع مسامحة المتهم . ما لم ينف وكفا في الجريمة . رجوع قائد السيارة بها للخلف . يجب أن يكون بعد التحقق من خلو الطريق . استعانت به بآخر لا يجوز . من هذا الواجب ( المظن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ ) .. ..
٧٠٠	١٤٨	١٤ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي . اطمئنانها إلى الأدلة التي حولت عليها . مفاده اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . ( المظن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ ) .. ..
٨٢١	١٧٦	١٥ - تمسك الطاعن بانتفاء بعض صور الخطأ المستندة إليه . عدم جدواه . طالما كان لا ينافي في توافرها وكفايتها لترتيب مسئولية . ( المظن رقم ٧٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ ) .. ..
٩٨٠	٢١١	١٦ - الدرء التي تصلح أساسا لمسامحة الجنائية . في جريمة القتل الخطأ والإصابة الخطأ بمجاوزة الحد الذي تقتضيه للأسباب الحان وظروف المرور وزمانه ومكانه . تقدير توافر ذلك موضوعي . تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل الخطأ . ما دام لم يترتب عليه إمتفاء أحد أركان الجريمة . ( المظن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
٩٩٤	٢١٤	<p>١٧ - استظهار الحكم انفاق المتهمين على القتل . من معيتم في الزمان والمكان وقوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها . كفاية كل منهم كفاعل أصلي .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .. ..</p>
٩٩٤	٢١٤	<p>١٨ - سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى . عدم التزامها بإعادة المهمة إلى ذات الخبر أو إعادة مناقشته . مثال . لرد سائق على الدفع بانعدام المسؤولية بسبب مرض نفسي .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .. ..</p>
		<p>راجع أيضا :</p> <p>إثبات . " أوراق رسمية "</p> <p>(القاعدة رقم ١٢ بالصيغة رقم ٧٩)</p> <p>وتقليد وقصد جنائي .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٣ بالصيغة رقم ١٦٩)</p> <p>وسبق إصرار . وقتل عمد وانفاق .</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٧ بالصيغة رقم ٥٩٨)</p> <p>وظروف محققة . ونقض .</p> <p>(القاعدة رقم ٨٤ بالصيغة رقم ٤٠٥)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(للنامة رقم ٧٢ بالصيغة رقم ٢٥١)</p>

القاعدة  
المفصلة

و. وائع العقاب ومواد مخدرة .

( القاعدة ٢٧٩ رقم ٥١ و ١٧٦ بالصحيفتين رقمي ٢٧٩ و ٨٢١ )

وتنقض . « أسباب الطعن . ما لا يقبل منها » . وموانع العقاب .

( القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٨٦٩ )

## مسئولية مدنية

١ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبة جنائيا أو مدنيا . في جريمة القتل والإصابة الخطأ . موضوعي . عدم قبول المجادلة بشأنه أمام النقض .

( الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١ ) .. .. ٧١

( الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٧ ) .. .. ٧٤٥

٢ - إمتداد ميعاد الاستئناف وفقا لنص المادة ٤٠٩ إجراءات جنائية . نطاقه ؟

من هم الخصوم في معنى المادة ٤٠٩ إجراءات ؟  
المستول من الحقوق المدنية ليس خصما للتهم . أثر ذلك .  
عدم امتداد ميعاد الاستئناف بالنسبة له . متى كان المتهم هو المستأنف الوحيد .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . مقرر قانونا لمصلحة المضرور . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع .

( الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥ ) .. .. ٩٧

٣ - تقدير الخطأ استوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .



الصفحة	القائمة	
		استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر مصادرها . موضوعي .
		قول الحكم أن الطامن وهو يقود عربة كارو أخطأ إذ خرج بها بجافة من طريق جانبي وعبرها عرض الطريق الرئيسي دون أن يتحقق من خلوه من السيارات بما رتب إعطدام سيارة المجنى عليه بها . مائع .
٤٩٥	١٠٤	(الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢) .. ..
		٤ - عدم اختصاص المحاكم الجنائية بدعوى المسؤولية الشيئية .
٧٥٥	١٥٩	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..
		• - قوام مسؤولية متولى الرقابة . إقتراض الإخلال بواجب الرقابة أو إساءة التربية . نقض هذه القرينة . وقوعه على حائق متولى الرقابة المسادة ١٧٣ مدني .
		عدم جواز إثارة أساس المسؤولية المدنية . لأول مرة أمام النقض .
١٥٥	١٥٩	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. ..
<b>مستشار الإحالة</b>		
		إجراءات الاحالة . من مراحل التحقيق . حضور المتهم فيها أو إعلانه . غير واجب . له أن يبدى أمام محكمة الجنائيات ما يكون قد فات مستشار الاحالة .
٥٤٤	١١٦	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) .. ..

## مصادرة

١ - مصادرة السلاح موضوع الجريمة . عقوبة نوبة .  
وجوب القضاء بها في جميع الأحوال . المادة ٣٠ من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

إدانة الطاعن بجريمة حمل سلاح ناري في أحد الاجتماعات .  
والقضاء بمصادرة السلاح المضبوط . صحيح .

١٠ - (الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..

٢ - المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح  
مالم ينص القانون على غير ذلك .

تعلق المصادرة بشيء خارج بطبيعته من دائرة التعامل . يجعلها  
وجوبية بتضمينها النظام العام . وتكون تدبيراً وقائياً يتخذ  
في مواجهة الكافة .

عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ؟

عدم مصادرة نقود ضبطت مع محرز المخدرات . صحيح .

٥١ - (الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..

٣ - تسليم السلاح من المرخص له إلى غيره . يلغى ترخيصه  
ويوجب مصادرته .

أحاس ذلك : المادتان ١ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

١٧٤ - (الطعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. ..

## معارضة

## (١) إعلان المعارض :

١ - صدور أول قرار بتأجيل الدعوى في «حضره المتهم» .  
يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى - دون إعلان -  
ما دامت متلاحقة . احتساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من يوم  
صدور الحكم .

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) ... .. ٢٥ ١٣٩

٢ - قرار توزيع الجمعية العامة للحكمة القضايا على الدوائر .  
تنظيمي . لا يخلق نوعاً من الاختصاص تنفرد به دائرة أخرى .  
أمر ذلك . بقاء ما قدم من قضايا إلى دائرة في حوزتها . تخلف  
المعارض عن حضور جلسة نظر المعارضة والحكم فيها رغم  
حمله بها . استناداً إلى القرار المذكور . لا ينهض هذا يؤثر  
في افتتاح ميعاد الطعن في الحكم .

تعديل مواعيد عقد الجلسات . عدم امتداده إلى ما حدد منها  
من قبل متى لم يعلن الخصم بتحديد ميعاد آخر .

(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥) ... .. ٢٥ ٣٠٠

٣ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة انظر معارضته .  
وجوب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته . المادة ١/٢٣٤  
لإجراءات . عدم وجود أحد في موطن المعارض يصح تسليم  
الورقة إليه أو كون مسكنه مطلقاً وجوب تسليم ورقة الإعلان إلى  
جهة الإدارة . اعتبار الإعلان متبجاً لآثاره من وقت تسليم  
المصورة إلى من سلمت إليه قانوناً . المادتان ١١٤١٠ مرافعات  
تعمام الاعلان على هذا النحو . أثره . افتراض علم المعلن اليه  
بمحصوله . لم يثبت العكس .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٤) ... .. ٢٦ ٣٢١



الامانة	المنفعة
	<p>٤ - إعلان المعارض بجلسة المعارضة . وجوب أن يكون لشخصه . أو في محل إقامته عدم التزام المحضر بالتحقق من صفة مستلم الإعلان في محل الإقامة . الإعلان في محل الإقامة . قرينة على العلم به . تقبل إثبات العكس . مثال ؟</p> <p>(الطن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) ... .. ١١٨</p> <p>٥ - إعلان المعارض بجلسة لإعادة الدعوى للرافعة . مع تابعة المقيم معه . صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) ... .. ١٨٣</p> <p>٦ - إخطار المدعى إليه بمحصول إعلانه لجهة الإدارة . وجوب تمامه بكتاب مسجل في موطنه الأصل أو المختار بخالفة ذلك تبطل الإعلان . المادتان ١١ ، ١٩ مرافعات .</p> <p>بمجرد التأشير بنهاية الإعلان بما يفيد الإخطار . عدم كفايته بمجرد تدليلا على تمامه ونفي القانون . أثر ذلك . بطلان الإعلان والحكم الصادر في المعارضة بناء عليه .</p> <p>القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن . بناء على إعلان باطل .</p> <p>يوجب النقض والإحالة .</p> <p>(الطن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦) ... .. ١٩١</p> <p>٧ (ب) ما لا يقبل المعارضة من أحكام .</p> <p>العبرة في جواز الطعن . بالوصف الذي رفعت به الدعوى .</p> <p>٢ - الحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . لا يضر بالتمهم . أثر ذلك . عدم قابليته للمعارضة .</p> <p>جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض . من النيابة العامة .</p> <p>(الطن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) ... .. ١٢٣</p>

المصنف	القاعدة	
		(ج) نظر المعارضة والحكم فيها :
		عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بغير عذر .
		قيام عذر حال دون حضور المعارض بسبب إجراءات المحاكمة والحكم .
		محل نظر العذر يكون عند الطعن في الحكم .
١٠	١	(الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) .. ..
		٢ - تمسك الطاعن بأن معارضته الاستئنافية نظرت بغير الجلسة التي تمحدث لها بدعوى تعديل تاريخ الجلسة . عدم قبوله ما لم يسلك طريق الطعن بالتزوير على تفسير المعارضة . أساس ذلك .
٩٢	١٤	(الطعن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٤) .. ..
		٣ - وجود الطاعن بالسجن . في اليوم المحدد لنظر معارضته . عذره بتخلفه .
		القضاء برفض معارضته . دون الإشارة إلى هذا العذر .
		الغنى أبداً محاميه . إخلال بحق الدفاع .
١١٢	١٩	(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. ..
		٤ - المرض . عذر قهري . يبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة . وعدم العلم بالحكم . وعدم التقرير بالاستئناف في الميعاد .
		خلو النسخة الأصلية للحكم . من الإشارة إلى الشهادة الطبية المقدمة تبريراً للتقرير بالاستئناف بعد الميعاد . إخلال بحق الدفاع . لا يبرر منه . اشتغال مسودة الحكم على الرد على تلك الشهادة . حلة ذلك .
١٦٤	٣١	(الطعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..

## القاعدة المصنفة

- ٥ - عدم جواز الحكم في المعارضة في غيبة المعارض ما لم يكن تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر . محل نظر العذر وتقديره يكون عند الطعن على الحكم ولو بطريق النقض .  
أساس ذلك ؟
- (الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) ٣٣ ٣٧١
- ٦ - تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة . جزاءه اعتبار المعارضة كأن لم تكن . حضوره هذه الجلسة يحتم نظر الموضوع . ولو تخلف بعد ذلك .
- (الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) ٤٣ ٣١٩
- ٧ - القضاء برفض المعارضة . في جلسة تدخل في فترة المرض . الذي سبق للمحكمة قبوله . بطلان وإخلال .
- (الطعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) ٥٤ ٣٧١
- ٨ - القضاء في المعارضة . بغير سماع دفع المعارض . غير صحيح . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . أسباب ذلك .
- محل نظر العذر المانع من الحضور وتقديره ؟ عند نظر الطعن في الحكم .
- (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) ١١٨ ٥٥٢
- ٩ - بدء ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة . من يوم صدوره . إلا إذا تخلف المعارض عن الجلسة لعذر قهري . فيبدأ الميعاد من يوم علمه رسميا بالحكم .
- (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) ١١٨ ٥٥٢



القاعدة

المادة

## (د) المعارضة في الحكم الحضورى الإعتبارى ؟

١ - قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى . مناطه  
إثبات المحكوم عليه قيام عذره منه من الحضور ولم يستطع تقديمه  
عقل الحكم .

- تقدير الشهادة الطبية كدليل على عذر المرض المانع من  
الحضور . موضوعى .

٢ - الحكم بعدم جواز المعارضة حكم شكلى . النص على  
حصوله بإجماع آراء قضاة المحكمة غير لازم . على خلاف الحكم  
الصادر فى الموضوع . الحكم فى موضوع المعارضة بتأييد الحكم  
للمعارض فيه القاضى بالإدانة لأول مرة . ضرورة النص على  
حصوله بإجماع آراء قضاة المحكمة .

(الظن رقم ٢٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. .. ٢٢ ١٢٦

## مواد مخدر

١ - تقدير توافر قصد الاتجار فى المواد المخدرة .  
موضوعى .

إحالة الحكم . تدليلا على توافره . إلى ما أثبتته من أن  
تجاريات أسفرت عن اتجار المتهم بالمواد المخدرة وترويجها .  
ومن ضبط كمية منها معه . كفايته .

(الظن رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ٨ ٥٤

(الظن رقم ٩٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥) .. .. ١٧٩ ٨٣٤

(الظن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. .. ١٩٠ ٨٩١

الصفحة	المادة
	٢ - تبرئة المتهم للشك تأمينا على حصول عبث بأحراز المضبوطات . على خلاف الغائب بالأوراق . قصور . مثال .
٢٣٦	(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١١) ... .. ٤٧
	٣ - تحديد القصد من احراز المخدر . واقعة مادية يستقل قاض الموضوع بالفصل منها .
٢٥٨	(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) ... .. ٥١
	٤ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعي . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة القضاة .
٢٥٨	(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) ... .. ٥١
	٥ - المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجنح مالم ينص القانون على غير ذلك .
	تعلق المصادرة بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل يجعلها وجوبية يقتضيها النظام العام . وتكون تدبيرا وقائيا يتخذ في مواجهة الكافة .
	عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ؟
	عدم مصادرة نفود ضبطت مع محرر المخدرات . صحيح .
٢٥٨	(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) ... .. ٥١
	٦ - الإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . نطاقه . العقوبات المقررة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه .
	البيع في توافر موجب أعماله من عدمه . يكون بعد اصباغ الوصف القانوني على الواقعة .
٢٦٩	(الطن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) ... .. ٥٦

الصفحة	الفاصلة	
		٧ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة . حده . إلتزام الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة . مثال في مواد مخدرة . (الطن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. .. ٢٧٩
		٨ - مناط الإقصاء المخصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ؟ (الطن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. .. ٢٨٠
		٩ - مناط المسؤولية في جريمتي إحراز المخدر أو حيازته ؟ إتهام المحكمة إلى أن المخدر ضبط بملابس الطاعن . أخذها من بعد تدليلا على نسبته إليه بما قرره من ضبط المخدر إلى جواره على مقعد السيارة . لاتناقض . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. .. ٢٨٠
		١٠ - عدم تطلب جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سوى القصد الجنائي العام . (الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٥) .. .. ٤٢٩
		١١ - عدم جدوى نفي المتهم في شأن عدم العثور على قنات دون الوزن لمادة الأفيون . طالما أن الحكم أخذه على ما ضبط معه من مخدر غيرها . أساس ذلك ؟ (الطن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) .. .. ٤٥٣
		١٢ - حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشاهد وإطراح ما لا تظمن إليه منها دون إبداء أسباب ذلك . إقصاؤها عن تلك الأسباب أثره . خضوعها لرقابة محكمة النقض . عدم ثبوت واقعه جلب المتهم المخدر الذي ضبط داخل البلاد محرزا له لا يؤدي . بذاته . إلى التشكيك في صحة التحريات التي استندت إلى المتهم وافقى الجلب والاتجار . (الطن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. ٥٥٧



الصفحة	القاعدة	
		١٣ - استبعاد المحكمة قصد الاتجار في المخدر . عدم إقتضائه . تقييد الدفاع . (الطن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٩) .. .. ١٢٥ ٥٨٠
		١٤ - مستحضر الدودوين من المواد المخدرة . المادة الأولى من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة ٧٢ لسنة ١٩٧١ . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٧/١٠/١٩٧٩) .. .. ١٥٨ ٧٥١
		١٥ - مجرد حيازة المخدر ماديا لا يثبت به القصد الجنائي في جريمة جلبه . دفع المتهم بعدم علمه بوجود مخدر . مخبا في ثلاثة ذكر أنه تسلمها من آخر . يوجب عند رفضه . إبراد ما يبرر توافر هذا العلم إقراض المحكمة العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته لإنشاء لفريضة قانونية . مخالفة ذلك للقانون . (الطن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٧٩) .. .. ١٦٢ ٧٧٠
		١٤ - كفاية انبساط سلطات الشخص على المادة المخدرة كما يكون حائزا لها . ولو أحرزها ماديا شخص غيره . (الطن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٩) .. .. ١٧٩ ٨٣٤
		(الطن رقم ١٦٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٧٩) .. .. ٢٦ ١٤٢
		٢ - إحراز المخدر بقصد الاتجار . واقعة مادية . تقديرها موضوعي متى كان سائفا . إفادة التحريات اتجار المتهم في المخدرات . ضبطه محرزا لمخدر ومعه صكين ملوثة وصنع وورقة ملوثة يستوجب لهذه الظروف لبيان ما إذا كانت تصلح دليلا على قصد الاتجار من عدمه استبعاد الحكم قصد الاتجار دون مناقشة الظروف السابقة . يحيله . (الطن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٥/١١/١٩٧٩) .. .. ١٧٩ ٨٣٤

المنحة	القاعدة	
		١٧ - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . كفايته سندا للبراءة تعرض حكم البراءة لدلالة وجود عينات مخدر يجيب المتهم . غير لازم . متى كان قوامه الشك في صحة واقعة الضبط برمتها .
٨٨٨	١٨٩	(الطن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		١٨ - الإشتباه . طبيعته وشروط تحققه وعقوبته ؟ صدور فعل من المشتبه فيه خلال ثلاث السنوات التالية لحكم بإثباره . يتحقق به تأييد حالة الاشتباه قبله . وجوب مطابقه بالمادة ١/٦ من القانون ٩٨ لسنة ٤٠ المعدل . اعتبار التدبير المنصوص عليه بالمادة ٤٨ مكرر من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بمثابة عقوبة الإنذار المنصوص عليه في القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل . خطأ .
٩٢٠	١٩٧	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. ...
		١٩ - القضاء بالبراءة لا شك . حده . الإحاطة بالدعوى من بصر وبصيرة وخلو الحكم من عيوب التسييب . - براءة المتهم تأسيسا على عدم جدية التحريات لاختلاف هوان مسكن المتهم المثبت ببطاقته من ذلك الوارد بمحضر التحريات دون استجلاء لحقيقة الخلاف . قصور .
٩٦٨	٢٠٧	(الطن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) .. ..
		٢٠ - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة لجريمة من جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم هذا القانون . المادة ٤٩ من القانون المعنى .
٩٧٧	٢١٠	(الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢) .. ..

القاعدة

المادة

راجع أيضا : تسمى على القائمين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها .

(القاعدة رقم ٩٢ بالصيغة رقم ٤٣٩)

وتفتيش .

(للقواعد أرقام ٧٢ و ٩٦ و ١٠٨ و ١٧٠ و ١٧٨ و ١٨٥ و ١٩٠ و ٢٠٦ بالصفحات أرقام ٣٥١ و ٤٥٣ و ٥١١ و ٧٩٩ و ٨٢٩ و ٨٦٥ و ٨٩١ و ٩٦٢) .

## مرور

١ - السرعة التي تصلح أساسا للسائلة الجنائية . في جريمة القتل الخطأ . والاصابة الخطأ . مجرزة الحد الذي تقتضيه ملائمة الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه . تقدير توافر ذلك . موضوعي .

تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بالقتل الخطأ . مادام لم يترتب عليه انتفاء أحد أركان الجريمة .

(الطن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/ ٢/ ٢٦) .. .. ٢١١ ٩٨٠

٢ - قيام خطأ في جانب المجنى عليه أو الغير . لا يمنع مسامحة المتهم . ما لم ينف ركن في الجريمة .

رجوع قائد السيارة بها للتحقق . يجب أن يكون بعد التحقق من خلو الطريق . استماتته بأن لا يجوز من هذا الواجب .

(الطن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/ ٦/ ٧) .. .. ١٣٨ ٩٤٥



الصفحة القاعدة

## موظفون عموميون

١ - وجوب اشتغال حكم الادانة في جريمة الاهانة على بيان الالفاظ التي بني قضاء عليها . ولا كان قاصرا لا يفي عن هذا البيان . الاحالة إلى ماورد بمحضر جمع الاستدلالات .

(الطن رقم ١٥٦٣ لسنة ١٤٨٠ - جلسة ١٥/١/١٩٧٩) .. .. ١٧ ١٠٣

٢ - العاملون بالاتحاد الاشتراكي ليسوا موظفين عموميين . عدم خضوعهم لحكم المادة ٩٣ عقوبات واد اقتصت العلاقة بينهم اطاعة الرؤساء . اطاعة الرئيس . حدها . ألا يكون الفعل موضوع الأمر . مماقبا عليه .

(الطن رقم ٧٤٢ لسنة ١٤٩٠ - جلسة ٢٢/١١/١٩٧٩) .. .. ١٧٦ ٨٢١

راجع أيضا . تعدى على القائم على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها . وسلاح (للقاعدة رقم ٩٣ بالصيغة رقم ٤٣٩) .

## ن

نصب . نظام عام . نقابات . نقد .  
نقض . نيابة عامة

## نصب

١ - استعانة الجاني بأي مظهر خارجي من شأنه تأكيد مزاعمه . كفايته لتوافر ركن الاحتيال في النصب . مثال في استعمال طرق شعوزة والادعاء بتسخير الجان .

(الطن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨/٤/١٩٧٩) .. .. ٩٧ ٤٥٧

المادة	المادة
٧١٢	١٥١
٢ - أمر الحفظ الصادر من نيابة الشئون المالية في جريمة قد . لعدم صدور طلب برفع الدعوى الجنائية عنها . عدم امتداده إلى جريمة للنصب المرتبطة بها . أساس ذلك ؟ جواز استخلاص الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . من تصرف أو إجراء آخر يدل عليه . إقراض صدوره أو الأخذ فيه بالظن . غير جائز . (اللمن رقم ١٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..	
٧٩٦	١٦٩
٣ - تصرف الشخص في عقار لا يملكه وليس له حق التصرف فيه . نصب . إغفال الحكم إستظهار ذلك . قصور . (اللمن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٨) .. ..	

## نظام عام

١٧١	٣٣
١ - ميعاد الاستئناف من النظام العام - إثارة الدفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وألا يقتضى عمقها موضوعيا . تخلف الطاعن بغير مبرر عن الحضور بجلسة المعارضة الاستئنافية لإبداء عذره في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد . يحول بينه وبين إبدائه لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟ (اللمن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..	
٢ - تعلق الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . بالنظام العام . إغفال الحكم الابتدائي أزد عليه . وتأجيله استئنافيا لأسبابه . قصور . (اللمن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..	
٤٦	٤٧

الصفحة	القائمة	
		٣ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية . متعلق بالنظام العام . جواز إقراره لأول مرة أمام التقض . ما دامت مدونات الحكم ترشح له .
٦٤٠	١٣٧	(اللمن رقم ١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .. .. .
		٤ - إجراءات التقاضي من النظام العام .
		الطعن في قرارات الهيئة العامة للحامين ومجلس النقابة . وجوب التقرير به في قلم كتاب محكمة التقض . إقامة الطعن أمام محكمة أخرى . وقضاؤها بعدم الاختصاص والإحالة . أثره : عدم قبول الطعن .
٧٠٩	١٥٠	(اللمن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) ... .. .
		٥ - قواعد الاختصاص في المسائل الجنائية من النظام العام . فصل المحكمة في الدعوى دون التعرض للدفع بعدم اختصاصها مكانيا . خطأ .
٨٠٥	١٧٢	(اللمن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. .. .

## نقابات

راجع :

(القاعدتان رقم ١ و ٢ بالمصنفين رقمي ٥٤١ و ٥٤٢) .

## نقد

راجع : أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى :

(القاعدة رقم ١٥١ بالصيغة رقم ٧١٢)



## نقض

التقرير بالطعن وإيداع الأسباب وتوقيعها :

١ - وجوب توقيع أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه من محام مقبول أمام النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . خلو الأسباب من التوقيع . أثره . بطلانها ولو ثبت صدورهما عن من نسبت إليه . أساس ذلك ؟

(الطعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٤) .. .. ٩٤ ١٥

٢ - عدم حمل مذكرة أسباب الطعن لما يشير إلى صدورهما من مكتب محام . التوقيع عليها بامضاء غير مقروء . إعتبارها غير موقعة من محام مقبول أمام النقض . أثر ذلك . عدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦) .. .. ٥٠٠ ١٠٥

٣ - التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب . ميعاده . أربعون يوما من الحكم الحضورى . قيام مانع . وجوب التقرير فور زواله . وإيداع الأسباب خلال العشرة أيام التالية لزواله . هل ذلك ؟

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. .. ٥٧٥ ١٢٢

٤ - الطعن في قرارات الجمعية لعامة المحامين ومجلس النقابة . وجوب التقرير به في فلم كتاب محكمة النقض . إقامة الطعن أمام محكمة أخرى وقضاؤها بعدم الاختصاص والإحالة . أثره . عدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - جلسات ١٩٧٩/٦/٢١) .. .. ٧٠٩ ١٥٠

٥ - عدم تقديم أسباب الطعن . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٦) .. .. ٨٣٩ ١٨٠

الصفحة	القائمة	
		إيداع الكفالة :
		الأصل تعدد الكفالة بتعدد الطاعنين . ما لم تجمعهم مصلحة واحدة .
٧٥٥	١٥٩	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٨) .. .. .
		ميعاد الطعن :
		١ - عدم إشارة الشهادة المرضية إلى أن المرض الموصوف بها يقعد عن حضور الجلسة وحضور محامي المتهم بإحدى الجلسات وعدم إفصاحه عن عذره المانع من الحضور وعدم تقديم الشهادة المذكورة . رغم أنها مؤرخة في يوم سابق . يتم من عدم جدية تلك الشهادة .
١٣٩	٢٥	(الطن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) .. .. .
		٢ - صدور أول قرار بتأجيل الدعوى في حضرة المتهم .
		يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة إلى أخرى - دون إعلان -
		ما دامت متلاحقة . اعتساب ميعاد الطعن في هذه الحالة من يوم صدور الحكم .
١٣٩	٢٥	(الطن رقم ١٦٠٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٢) .. .. .
		٣ - إيداع أسباب الطعن بالنقض بعد الميعاد . أثره .
		عدم قبول الطعن شكلا .
٢٨٥	٥٧	(الطن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢) .. .. .
		٤ - قرار توزيع الجمعية العامة للحكمة القضايا على الدوائر .
		تنظيمي . لا يخلق نوعاً من الاختصاص تفرد به دائرة دون أخرى . أثر ذلك . بقاء ما قدم من قضايا إلى دائرة في حوزتها .
		تختلف المعارض من حضور جلسة نظر المعارضة والحكم فيها رغم علمه بها . استنادا إلى القرار المذكور . لا ينهض عذرا يؤثر في افتتاح ميعاد الطعن في الحكم .

الصفحة	الفاصلة	
		— تعديل مواعيد عقد الجلسات . عدم امتداده إلى ما حدد منها من قبل متى لم يعلن الخصم بتحديد ميعاد آخر .
٣٠٠	٦٠	( الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ ) .. ..
		٥ — امتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب .
		في حالة طعن النيابة في حكم البراءة . شرطه : الحصول على شهادة حلية .
		لشهادة السلبية . ماهيتها؟ الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين .
		والشهادة الصادرة بعد الأربعين يوما بإثبات تاريخ إيداع الحكم . والتأشير على مسودته بتاريخ إيداعه . عدم صلاحية أي منها لامتداد الميعاد .
٣١٣	٦٤	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/١ ) .. ..
		٦ — ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة .
		بدؤه بحسب الأصل من تاريخ صدوره .
٣٢١	٦٦	( الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٤ ) .. ..
		٧ — ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب .
		أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى . عدم إضافة ميعاد مضافة لهذا الأصل . أساس ذلك ؟ عدم إيجاب القانون إعلانا لبده ميعاد الطعن ، متى يرجع إلى أحكام قانون المرافعات ؟
		تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . ولو كان التقرير بالطعن قد تم خلال الميعاد .
٤٣٠	٩١	( الطعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٥ ) .. ..
		٨ — ميعاد الطعن بالنقض في الحكم في المعارضة . عند تخلف المعارض لذكر قهرى . بدؤه من يوم علمه رسميا بالحكم .
		استفادة هذا العلم من توثيقه توكيلا بالطعن فيه .
٥١٨	١١٠	( الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٣٠ ) .. ..
٥٥٢	١١٨	( والطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧ ) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٩ - عدم ايداع الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . لا يعتبر بالنسبة للدعى المدنى عن ذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض . حلة ذلك ؟
		- أحكام البراءة . لا تبطل لعدم ايداعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها . بالنسبة للدعوى الجنائية . المادة ٣١٢ اجراءات جنائية معدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .
٩٨٥	٢١٢	(الفرن رقم ١١١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧) .. ..
		راجع أيضا : نقض . " التقرير بالطعن وايداع الأسباب "
		الصفة والمصلحة في الطعن :
		١ - صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة : انصراف إرادة الطامن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض .
١٠	١	(الطن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) .. ..
		٢ - عدم تقديم المحامى التوكيل الذى يخوله الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه . للتحقق من صفته . أثره . عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
١١٥	٢	(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤) .. ..
		٣ - المناط في قبول وجه الطعن : أن يكون متصلا بشخص الطامن وله مصلحة فيه . إثبات الحكم . على غير الراجع . حضور المدعى المدنى جلسة المعارضة الاستئنافية وطلبه تأييد الحكم المعارض فيه . الذى عليه لهذا السبب من التهم . عدم قبوله .
٢١	٣	(الطن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٧) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٤ - انتفاء مصلحة الطامن في تعيينه الحكم في خصوص جرائم الفذف والاتفاق الجنائي وإزعاج السلطات . ما دام الحكم لم يردده . كذلك . بجرمة البلاغ الكاذب وأوقع عليها عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .
٦٠	٩	(الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٥ - عدم جدوى النعى على الحكم في حدود جريمة قتل والشروع فيه . متى أخذ المتهم بجرمة قتل أخرى ثبتت في حقه . وأوقع عليها عقوبتها بحسبانها العقوبة الأشد .
٢٤٣	٤٩	(الطعن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٦ - حق النيابة العامة الطعن بالنقض في الحكم لمصلحة المتهم عقيد بقيود طعنه .
		عدم إبداء الدفاع عن المتهم عذراً يسوغ استئنافه بعد الميعاد . وسكوته عن الطعن في الحكم بعدم قبول استئنافه شكلاً لهذا السبب . يوحى بانتفاء مصلحته في الطعن . وبالتالي انتفاء حق النيابة في الطعن فيه .
٢٥٥	٥٠	(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٧ - الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم يكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .
		خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره . بطلانه . إقتصار التاريخ على اليوم والشهر دون السنة . عدم كفايته .
		القضاء بتأييد حكم باطل . باطل . ولو أنشأ لنفسه أسباباً جديدة .
		محضر الجلسة يكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة هذا التاريخ .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب اشتغال الحكم على شروط صحته ومقومات وجوده . والا كان بطلا . حق كل ذي شأن ان يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند إيداع الأسباب . (الطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. .. ٨٠ ٣٩٠
		٨ - عدم جدوى نفي المنهم في شأن عدم العثور معه على فئات دون الوزن لمسادة الأفيون . طالما ان الحكم اخذه على ما ضبط معه من مخدر غيرها . أساس ذلك ؟ (الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/٨) .. .. ٩٦ ٤٥٣
		٩ - تمسك الطاعن بإدخال شخص آخر في انهوى . عدم جدواه . طالما انه لا يحول دون مساءلته عن الجريمة التي دين بها . (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٠) .. .. ١٤١ ٦٦٢
		١٠ - للنياية العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة للحكوم عليه . أساس ذلك . (الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. .. ١٧٥ ٨١٧ (والطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. .. ١٩٨ ٩٢٤ (والطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) .. .. ٢٠٥ ٩٥٩
		١١ - الطعن بالنقض . حق شخص للحكوم عليه . لوالدى أو لثأ أو وليه أو المشأول عنه . أو النائب عن أيهم . مباشرة . المسادة ٣٩ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . (الطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٦) .. .. ١٨١ ٨٤٣
		١٢ - تنازع المنهم في تهمة إحراز المخدر المسندة إليه . عدم جدواها . طالما كان الحكم قد أوقع عليه عقوبة جريمة للتعدي الأشد المرتبطة بها والتي لا يتنازع فيها . (الطعن رقم ١٠٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٩) .. .. ١٨٢ ٨٤٥



الصفحة	القائمة	
		١٣ - ورود اسم منهم غائب . خطأ بمحضر الجلسة . بدلا من المتهم اضر بها . خطأ مادي لا يعيب الحكم .
٩٣٩	٢٠١	(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. ..
		١٤ - حق النيابة العامة في الطعن وعن بتوافر المصلحة لها أو للمحكوم عليه . انعدام مصلحتها في النعي على الحكم تعويله على صورة التحقيقات ما دامت لا تدعى خلافا بينها وبين الأصل .
٩٥٩	٢٠٥	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) .. ..
		عدم جواز المنازعة في صفة المدعى المدني لأول مرة أمام محكمة النقض .
٩٩٤	٢١٤	(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠) .. ..
		ما يجوز الطعن فيه من الأحكام .
		١ - العبرة في جواز الطعن . بالوصف الذي رفعت به الدعوى .
		الحكم غاييا بإقضاء الدعوى الجنائية بالنقض . لا يضر بالمتهم . أثر ذلك . عدم قابليته للمعارضة .
		- جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض . من النيابة العامة .
٥٧٨	١٢٣	(الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) ... ..
		٢ - اختصاص المحاكم العادية بكافة المنازعات والجرائم إلا ما نص على تفرد غيرها به . محاكمة الوزراء . انعقاد الاختصاص بها لكل من القضاء العادي والمحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ - أساس ذلك ؟
٧٢٢	١٥٣	(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. ..

القاعدة : الصفحة

٢ - الوزير في حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو من يشغل بالفعل مناصبا وزيرا بحسب انحسار هذه الصفة عنه .  
افراد المحاكم العادية بلا اختصاص بمحاكمته .

قضاء محكمة الجنايات مدم اختصاصها بنظر الدوى استنادا الى سبق شغل المتهم منصب وزير . خطأ . جواز الطعن فيه بطريق النقض . علة ذلك . أنه منه لخصومة .

٧٢٢ ١٥٢ (الطن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١) .. ..

٤ - جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الاشكال متى كان الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . جائزا .

بقاء الحكم الصادر في الاشكال ففلا من التوقيع . حتى نظر الطعن . بطلانه . أساس ذلك ؟

٧٧٣ ١٦٢ (الطن رقم ٧٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) .. ..

ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :

١ - طعن المدعى بالحقوق المدنية بالاستئناف . أو بالنقض .  
في الحكم الصادر من المحكمة الجزئية . مدم جوازه . مادام التعويض المطالب به ولو مؤقتا . يدخل في النصاب الانتهاى للقاضي الجزئي . ولو شاب الحكم خطأ في القانون . لا يغير من ذلك . صدر الحكم . من محكمة من درجة بناء على استئناف المتهم .

ما لا يجوز استئنافه لا يجوز الطعن فيه بالنقض .

٢ (الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير قيمة الدعوى المدنية المقامة من مدعين بمبلغ إجمالى . يكون بقسمة المبلغ بينهما بالتساوى . ما دامت المطالبة . في حقيقتها . تتضمن دعويين مستقلتين خصوصاً وصحياً وموضوعاً . أن ذلك في جواز الطعن بالنقض .
١٥	٢	(الطن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٤) .. ..
		٣ - خضوع الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، المادة ٢٦٦ إجراءات .
		حق المدعى المدنى في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية إذا كان التعويض المطالب به يزيد عن النصاب الانتهاى لنقضى الجزئى ولو وصف بأنه مؤقت .
		المادة ٤٠٣ إجراءات .
		انغلاق باب الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في الدعوى المدنية . اثره . عدم جواز الطعن . فيه بطريق النقض واوقفت محكمة الاستئناف بإلغاء حكم أول درجة بالإدانة والتعويض بناء على استئناف المتهم . أساس ذلك ؟
١٣٦	٢٤	(الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. ..
		٤ - صيرورة الحكم الابتدائى حائزاً لقوة الأمر المقضى .
		اثره . عدم جواز الطعن عليه بطريق النقض .
١٧١	٢٣	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..
-		٥ - انغلاق باب الطعن بالاستئناف في الدعوى المدنية بالنسبة للدعى بالحق المدنى . اثره : عدم جواز طعنه فيها بطريق النقض ولو قضى فيها استئنافاً بالرفض بناء على طعن المتهم في الحكم التقضى بالإدانة والتعويض . أساس ذلك ؟
٢٧٥	٥٥	(الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٦ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات . إلا ما كان منها مرتبطا بجناية أو جنحة .
		ثبوت أن الحكم المطعون فيه صادر في مخالفة . وجوب الحكم بعدم جواز الطعن . ولو كانت الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة . أساس ذلك .
٨٠٢	١٧١	(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٢) - .. -
		٧ - طعن المحكوم عليه في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات . غير جائز . المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٩٣٩	٢٠١	(الطعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) - .. -
نطاق الطعن :		
		الطعن بالنقض في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .
		- معاد الاستئناف من النظام العام . إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون مستقندا إلى وقائع أثبتتها الحكم ولا يقتضى تحقيقا موضوعيا .
		- تخلف الطاعن بغيره من الحضور بجلسة المعارضة الاستئنافية لإبداء مفرء في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد . يحول بينه وبين إبدائه لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟
١٧١	٣٣	(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) - .. -
٣٩٠	٨٠	(والطعن رقم ١٩٥٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) - .. -
٨٢٥	١٧٧	(والطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢) - .. -

الرقم	القائمة	حالات الطعن :
		( أ ) الخطأ في تطبيق القانون .
		١ - تقضى الحكم . بناء على طعن أى من الخصوم خلاف النيابة العامة أثره : عدم جواز تشديد العقوبة عمداً فى به الحكم المتقوض .
		سريان هذه القاعدة على من امتد إليه اثر التقضى . ونوقضى بعدم قبول طعنه . أساس ذلك ؟ بجانب ذلك خطأ يوجب التصحيح .
١١٨	٢١	( الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨ ) .. ..
		٢ - عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . فى جريمة تجريف الأراضى الزراعية . المادتان ٧١ مكرراً و ١٠١ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معـدلاً بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ مخالفة ذلك خطأ يوجب النقض وتصحيح .
١٤٧	٢٧	( الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥ ) .. ..
		٣ - الاشكال فى تنفيذ . نعم عليه وليس على قضاء الحكم . تجاوز محكمة الاشكال ذلك إلى موضوع الدعوى . خطأ فى القانون . أساس ذلك ؟
١٧٩	٢٤	( الطعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ ) .. ..
		٤ - انقطاع المدة المقررة لانتفاء الدعوى بمضى المدة بصدور حكم غيابي فيها . أساس ذلك ؟ مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى تطبيق القانون . مثال .
٢٦٨	٥٣	( الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥ ) .. ..

٥ - المناط في قبول إشكال الغير في التنفيذ . هو تعارض التنفيذ مع حقوقه .

القضاء بوقف تنفيذ عقوبة فلق عين مؤجرة . بناء على استكمال المؤجر . دون التحقق من انتهاء عقد إيجارها خطأ .  
يوجب النقص والإحالة . أساس ذلك ؟

( المحل رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١ ) .. .. ٦٣ ٣١٠

٦ - عدم جواز معاقبة المتهم من واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . المادة ٣٠٧ إجراءات .  
إدانة الحكم الطامن بتهمة خطف المجنى عليها التي لم ترفع بها الدعوى عليه . خطأ في القانون وإخلال بحق الدفاع لا ينال منه معاقبته بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في وقاع المجنى عليها كرها المسندة إليه عملاً بحكم المادة ٢٢ مقوبات . أساس ذلك .

( المحل رقم ١٨٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦ ) .. .. ١١٢ ٥٢٦

٧ - جريمة عدم اتباع إشارات المرور وتعاييات زجالة .  
جنحة . المادة ٧٤ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ اعتبارها مخالفة والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي سنة . خطأ .  
في تطبيق القانون . عدم استلزام مواجهة المتهم بما عدا الاستدلالات من إجراءات قاطعة التقادم .

( المحل رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧ ) .. .. ١٢٣ ٥٧٨

٨ - الوزير في حكم القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو من يشغل بالفعل منصباً وزارياً بحسب . إنحسار هذه الصفة عنه .  
أفراد المحاكم العادية بالاختصاص بمحاكمته .



الصفحة	القامدة	
		قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى استنادا الى سبق شغل المتهم منصب وزير . خطأ . جواز الطعن فيه بطريق النقض . هــة ذلك . انه منه محصومة .
٧٢٢	١٥٣	( الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢١ ) - ... ..
		٩ - مستحضر المودرين من المواد المخدرة. المادة الأولى من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقرار وزير الصحة ٧٢ لسنة ١٩٧١ . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .
٧٥١	١٥٨	( الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٧ ) - ... ..
		١٠ - تعيين العمال دون الحصول على شهادات قيد ، وعدم اعداد ما يثبت حصولهم على أجورهم . جرائم تنظيمية . لا تعدد عقوباتها بقدر عدد العمال .
٨١٧	١٧٥	( الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ ) - ... ..
		١١ - جواز ايقاف تنفيذ العقوبة . عند الحكم بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة . المادة ٥٥ عقوبات . الحكم بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع ايقاف التنفيذ . خطأ في القانون . وجوب النقض والاحالة لتعلق ذلك بتقدير العقوبة .
٩١٠	١٩٤	( الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٩ ) - ... ..
		١٢ - ميعاد الاستئناف عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم . للنائب العام أو المحامي العام في دائرة اختصاص التفسير بالاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . المادة ٤٠٦ إجراءات . تعلق هذا الميعاد بالنظام العام . جواز إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام النقض . مادامت مدونات الحكم تظاهره .
٩٢٤	١٩٨	( الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ ) - ... ..

الصفحة	القاعدة	
٩٢٤	١٩٨	<p>١٣ - تسديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا . بناء على استئناف الماتم وحده . خطأ في القانون . وجوب تصحيحه بتأييد الحكم المستأنف . أماس ذك ؟ (الطن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٧٩)</p>
٩٧٤	٢٠٩	<p>١٤ - تغيير الحقيقة بطريق الفش . باحدى الوسائل المحددة قانونا . كفايته لتحقيق جريمة الزور في الأوراق الرسمية . حدوث ضرر لشخص معين غير لازم . حلة ذك ؟ التسمى باسم غير حقيقي في مقرر رسمي . هذا محاضر التحقيق تزوير متى كان الاسم المتحل لشخص غير حقيقي . ما دام المحور يصاح حجة في إثبات شخصية من نسب إليه . استناد الحكم ببراءة الماتم من تهمة الاشتراك في تزوير ورقة الفيش إلى أن الاسم الذي تسمى به فيها لشخص مجهول . خطأ في تطبيق القانون . (الطن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٧٩)</p>
٩٩٧	٢١٠	<p>١٥ - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة لحرمة من جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم هذا القانون بالمادة ٤٦ من القانون المعنى . (الطن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٧٩)</p>
		<p>(ب) بطلان الحكم :</p>
٩١٥	٢٠	<p>١ - اسم القاضي . بيان جوهرى . وجوب اشتغال الحكم أو محضر الجلسة عليه . خلوهما منه يبطل الحكم . بطلان الحكم المطعون فيه . الذى أيد الحكم الغيابى الابتدائى لأسبابه . رغم ما لحق به من بطلان لخلوه ومحضر جلسته من بيان اسم القاضي الذى أصدره . (الطن رقم ١٥٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨/١/١٩٧٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - كفاية توقيع الأحكام الجنائية من رئيس المحكمة وكاتبها. جواز حلول أحد القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم محل الرئيس .
٨٨٢	١٨٨	(الطن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) ... .. أسباب الطعن :
		(١) الأسباب المتعلقة بالنظام العام . الدفع بالتقضاء الدعوى الجنائية . متعلق بالنظام العام . جواز إثارة لأول مرة أمام النقض . ما دامت مدونات الحكم ترشح له .
٦٤٠	١٣٦	(الطن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٠٩/٦٧) ... .. راجع أيضا : " استئناف " . ميعاده . (القاعدة رقم ١٩٨ بالمحكمة رقم ٩٢٤) ودعوى جنائية . " انتفاؤها بالتقادم " . (القاعدة رقم ٤٦ بالمحكمة رقم ٢٢١) (ب) " ما يقبل منها " . ١ - الاعتماد على الدعارة . تميزه بتكرار المناسبة أو الظرف . تقدير توافر الاعتماد على الدعارة . موضوعي . ما دام حائقا . مثال لتسبيب معيب .
٤٩	٧	(الطن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... .. ٢ - وجرد الطاعن بالسجن . في اليوم المحدد لنظر معارضته . حذر يبرر تخلفه .



الصفحة	القائمة	
١١٢	١٩	<p>القضاء برفض معارضته . دون الإشارة إلى هذا المذر . الذي أبداه محاميه . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ١٥٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. ..</p> <p>٣ - إسم القاضي بيان جوهرى . وجوب اشتغال الحكم . أو محضر الجلسة عليه . خلوهما منه يبطل الحكم .</p> <p>بطلان الحكم المطعون فيه . الذى أيد الحكم النقابى الابتدائى لأسبابه . رغم ما لحق به من بطلان لخلوه ومحضر جلسته من بيان إسم القاضي الذى أصدره .</p> <p>(الطن رقم ١٥٨٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. ..</p> <p>٤ - تبرئة المتهم لبطلان استيفائه . بقالة أنه تم لمجرد كونه غريبا عن البلدة . على خلاف ما قرره الشاهد من أنه لم يستوقفه إلا بعد محاولته الهرب إثر رؤيته . خطأ فى الاستناد يعيب الحكم .</p> <p>(الطن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..</p> <p>٥ - المرض . عذر قهري . يرد عدم تتبع إجراءات المحاكمة فى المعارضة . وعدم العلم بالحكم . وعدم التقرير بالاستئناف فى الميعاد .</p> <p>خلو الفسخة الأصلية للحكم . من الإشارة إلى الشهادة الطبية المقدمة تبريرا للتقرير بالاستئناف بعد الميعاد . إخلال بحق الدفاع . لا يبرئ منه . اشتغال مسودة الحكم على الرد على تلك الشهادة . حلة ذلك ؟</p> <p>(الطن رقم ١٦٢٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..</p> <p>٦ - الدفع بمحصول الوفاة فى غير الوقت الذى حدده الشهود . دفاع جوهرى تضمنه فى ذاته طلب دعوة أهل الفن لتحقيقه . التفات الحكم من ذلك . قصور .</p>
١١٥	٢٠	
١٥٩	٣٠	
١٦٤	٣١	

الصفحة	القاعدة	
		قول الحكم نقلا من تقرير الصفة التشريعية أن الوفاة مضى عليها أكثر من يوم حتى إجراء التشريع على نحو ما شهد به الشهود خلافا للثابت به من أنه مضى عليها حوالى يوم . مخالفة للثابت بالأوراق واختلال بحق الدفاع .
١٦٧	٣٢	(الطن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..
		٧ - عدم جواز الحكم في المعارضة في غيبة المعارض ما لم يكن تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر محل نظر العذر وتقديره يكون عند الطعن على الحكم ولو بطريق النقض . أساس ذلك ؟
١٧١	٣٣	(الطن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. ..
		٨ - الدفع بعدم وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المجنى عليه . التدليل على ذلك بما جاء في المعاينة من عدم وجود آثار دماء فيه . دفاع جوهرى من شأنه اوضح النبل الشهادة . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه . وإلا كان حكمها قاصرا .
١٨٦	٣٦	(الطن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
		٩ - أخذ محكمة الإعادة بأبواب ومنطوق الحكم الابتدائي الباطل . بطلانه . أساس ذلك ؟ خلو الحكم من تاريخ يبطله .
١٨٩	٣٧	(الطن رقم ١٦٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. ..
		١٠ - تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة . جرائزه اعتبار المعارضة كأن لم تكن . حضوره هذه الجلسة يحتم نظر الموضوع . ولو تخلف بعد ذلك .
٢١٩	٤٣	(الطن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٥) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - وجوب إيراد الحكم الأدلة التي يستند إليها ومؤداها بياناً كافياً . مجرد الاستناد إثباتاً بالجرمة التزوير . إلى التحقيق وتقرير قدم أبحاث الترييف والتزوير . دون إيراد كل منها . قصور . حلة ذلك ؟
٢٣١	٤٦	(الطن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٨) .. ..
		١٢ - تبرئة المتهم للشك تأميساً على حصول حبث بأحراز المضبوطات . على خلاف الثابت بالأوراق . قصور . مثال .
٢٣٦	٤٧	(الطن رقم ١٧٢٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١١) .. ..
		١٣ - وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها . استناد الحكم إلى واقعة لا أصل لها في التحقيقات . يعيبه .
		مثال : مسامحة الطامن من تهمة اختلاس أشياء محجوزة رغم أن التهمة الموجهة إليه . تبديد منقولات مودعة لديه . مفاده عدم تمحيص الدعوى والإحاطة بظروفها وقضاء بما لا أصل له في الأوراق .
٢٤٠	٤٨	(الطن رقم ١٢٦١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		١٤ - القضاء برفض المعارضة . في جلسة تدخل في فترة المرض . الذي سبق للحكمة قبوله . بطلان وإخلال .
٢٧١	٥٤	(الطن رقم ١٧٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٥) .. ..
		١٥ - القضاء بالبراءة للشك . حده . الإحاطة بالدعوى عن بصرو وبصيرة وخلوه من عيوب التفسير .



الصفحة	القاعدة	
		عدم إيراد الحكم مؤدى التحقيقات والدهوى المباشرة التي استخلص منها عدم ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها . قصور يجز محكمة التقضى عن أعمال رقابتها .
٣٧٤	٧٧	(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥)
٩٦٨	٢٠٧	(والطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠)
		١٦ - عدم التزام المحكمة متابعته المتهم في مناحى دفاعه المختلفة . حده ٩ .
		إدانة المتهم بجريمة التداخل في وظيفة عمومية . دون التعرض لدفاعه بأنه أقسم في الاتهام . الذى تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية في مذكرة معمله بالملف . قصور .
٣٩٩	٨٢	(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		١٧ - تمويل الحكم . في قضائه بالإدانة . على ضبط السلح المستعمل في الجريمة . خلافاً للثابت في الأوراق . خطأ يعيد .
٤٠٢	٨٢	(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		١٨ - اكتفاء الحكم . في دعوى تزوير سند قضى مدنياً برده وبطلانه . بسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور .
٤٠٨	٨٥	(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩)
		١٩ - تمسك المتهم بوجوده خارج البلاد . في تاريخ ارتكاب الجريمة . وتقديمه جواز سفرينته ذلك . دفاع جوهرى . إدانته دون التعرض له . قصور واخلاق بحق الدفاع مثال بشأن جواز سفر .
٤٧٧	٩٩	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)

المرحلة	القاعدة	
		٢٠ - تقدير الدليل . من إطلاقات محكمة الموضوع . متى كان سائفا . عدم رسم القانون شكلا . مينا للتعرف . اطراح تقيبة التعرف . استنادا إلى تمامه بالإشارة وبناء على طلب الدفاع غير سائغ .
٥٣٠	١١٣	(الطعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. ..
		٢١ - قول الحكم إن الشاهدة شهدت بالتحقيقات وبالجلسة بأن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه . في حين أنها لم تشهد بذلك إلا في التحقيقات . يعيبه . أساس ذلك ؟
٥٣٤	١١٤	(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٦) .. ..
		٢٢ - القضاء في المعارضة . بغير سماع دفاع المعارض . خير صحيح . إلا إذا كان تخلفه بغير عذر . أسباب ذلك ؟ عمل نظر المذنب المانع من الحضور وتقديره . عند نظر الطعن في الحكم .
٥٥٢	١١٨	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) .. ..
		٢٣ - حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشاهد واطراح ما لا تظمن إليه منها دون إبداء أسباب ذلك . إقصاها عن ملك الأسباب . أثره : خضوعها لرقابة محكمة النقض . عدم ثبوت وانعكاس جلب المتهم المخدر الذي ضبط داخل البلاد محرزا له . لا يؤدي . بذاته . إلى التشكيك في صحة التحريات التي استندت إلى المتهم واقعتي الجلب والانجرار .
٥٥٧	١١٩	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٤ - إدانة المتهم بالفش . أخذا بما جاء بتقرير التحليل من وجود روائب بالهيئة . دون بيان فحواه . قصور . تمسك المدّاع بأن هذه الرواسب طبيعية . جوهرى . إغفاله . إخلال بحق الدفاع .
٥٧٢	١٢١	(الطنز رقم ١٢٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٧٩) .. ..
		٢٥ - تبرئة المتهم بقالة خلو الأوراق من دليل غير الاعتراف الباطل . خلافا للثابت بها . يعيب الحكم .
٦١٠	١٢٩	(الطنز رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٧٩) .. ..
		٢٦ - التدخل في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها . غير جائز .
		استناد الحكم على فروض تناقض صريح رواية الشاهد . يعيبه .
		إقامة الحكم قضاء . عند الموازنة بين الدلائل الفنى والقولى فيما تضمنته أولهما من أن إصابات المجنى عليه قطعية . وما جاء بتأنيدهما من أن هذه الإصابات بعضها نارى والآخر قطعى . على افتراض أن المجنى عليه في زحمة الحادث لم يستطع تحديد كيفية حدوث بعض إصاباته . وهو افتراض لا يقوم في حق شاهد الرؤية الأخرى الذى اعتمد على أقواله . يعيبه . بالتدخل في روايتهما على وجه يخالف صريحهما .
٧١٧	١٥٢	(الطنز رقم ٥٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢١/٦/١٩٧٩) .. ..
		٢٧ - قعود المتهم عن سلوك طريق الطعن بالتزوير . في ورقة من أوراق الدهوى . لا يسوغ معه افتراض صحتها . ولو كانت من الأوراق الرسمية . أساس ذلك .
٧٧٧	١٦٤	(الطنز رقم ٧٨٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٩) .. ..



الصفحة	القاعدة
--------	---------

راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب . " الدفاع الشرعي " .

( القاعدتان رقم ٨٧ و ١٩٩ بالصحيفتين رقمي ٤١٦ و ٩٢٩ ) .

حلازة . إخلاء . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .

( القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٦٠٧ )

وإهانة .

( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٠٣ )

وإيجار أماكن .

( القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٨٧٢ )

وبيع بالتسليم .

( القاعدة رقم ١٤٩ بالصحيفة رقم ٧٠٦ )

وتبديد .

( القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٤٢ )

وتزوير .

( القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ٩٧٤ )

وتفتيش . " التفتيش باذن " .

( القواعد أرقام ٥٢ و ٦٨ و ٧٢ و ١٠٨ و ١٤٢ و ١٧٠ )

٢٠٧ بالصفحات أرقام ٢٦٥ و ٣٣٠ و ٣٥١ و ٥١١ )

٦٦٤ و ٧٩٩ و ٩٦٨ ) .

الصفحة	تاريخ
--------	-------

وتلوس :

(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٥٨٤)

وحكم . "تسليه . تسليه مغيب" .

(القاعدة رقم ١٩٢ بالصحيفة رقم ٩٠٢)

ودعوى مدنية .

(القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ٨٨٢)

ودفاع .

(القواعد أرقام ١٠٠ و ١٦٤ و ١٦٧ بالصفحات أرقام ٤٧٧

و ٧٧٧ و ٧٨٩)

وضرب أفضى الى موت .

(القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٢٢)

وقتل خطأ .

, الساعدتان رقم ١٨٥ و ٢٠٤ بالصحيفتين رقم ٨٦٥ و ٩٥٤)

وقتل عمد .

(القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٨٢٩)

ومواد مخدرة .

(القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٨٢٤)

ونصب .

(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٧٩٦)

## القائمة

## المفصلة

## (ج) ما لا يقبل منها :

١ - انتفاء مصلحة الطامع في تعيينه الحكم . في خصوص جرائم القذف والاتفاق الجنائي وإزواج السلطات . ما دام الحكم قد دانه . كذلك . بجرime البلاغ الكاذب وأوقع عليها عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .

٦٠ ٩ (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..

٢ - عدم تقييد القاضي الجنائي . بالأحكام المدنية . انتهاء الحكم . إلى ثبوت كذب واقعة السرقة التي تضمنها البلاغ . بنقض النظر عن ملكية الممروقات . كفايته ردا على دفاع المتهم بصدور حكم مدني بملكيتها لها .

٦٠ ٩ (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..

٣ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . في جريمة البلاغ الكاذب . ظاهر البطلان . إفعال الرد عليه . لا يعيب الحكم . حلة ذلك . عدم رسم القانون طريقا خاصا لاثبات كذب الوقائع المبلغ عنها .

٦٠ ٩ (الطعن رقم ١٥٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..

٤ - إحالة المحكمة الاستئنافية في بيانها الوقائع ومواد الاتهام التي طبقها الحكم المستأنف . على ما أورده . جوازه . ولو خالفته في التهمة . شرط ذلك .

٦٧ ١٠ (الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..

٥ - محضر الجلسة . بكل الحكم في خصوص بيان المحكمة وأعضائها وأسماء الخصوم .

٦٧ ١٠ (الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) ... ..



الصفحة	القاعدة	
		٦ - النعى على الحكم أخذه بتصوير معين للحادث واطراحه تصويرا . وأحوال الشهود المؤيدة له . كفاية تدليل الحكم على التصوير الذى اقتنع به . ردا عليه .
٧١	١١	(الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٧ - اعتقاد محكمة أول درجة ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى . يمتنع معه إعادتها إليها . المادة ٤١٩ إجراءات .
		إيزاد الحكم الاستثنائي أصبا باتحمل قضاءه . كفايته تصحيحا لما شاب الحكم المتأق من قصور .
٧١	١١	(الطن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٨ - اطراح الحكم التحقيق الإدارى الذى تمسك به الطامن تدليلا على انتفاء مسئوليته . لا عيب . حلة ذلك ؟
		مثال .
٧٩	١٢	(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		٩ - النعى بصدور الحكم فى جلسة غير ملية . على خلاف ما أثبت به وبحضر الجلسة . عدم قبوله . ما دام الطامن لم يسلك طريق الطعن بالتزوير . أساس ذلك ؟
٧٩	١٢	(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..
		١٠ - نعى الطامن . بوجوب ثبوت الخطأ فى حقه . وفق لائحة السكك الحديدية . لكونه سائق قطار . عدم قبوله .
		ما دام الحكم قد أثبت توافر إحدى صور الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات . مثال .
٧٩	١٢	(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		١١ - الدفع ببطلان الإعلان لعدم إثبات المحضر الذى أجراه . سبب امتناع المعلن إليه عن استلامه . غير صحيح . أساس ذلك ؟ المادة ٩/٥ مرافعات معدلة بالقانون . رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ .
٨٩	١٣	(الطن رقم ١٣١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٤) .. ..
		١٢ - تمسك الطامن بأن معارضته الاستئنافية نظرت بغير الجلسة التى تحددت لها بدعوى تعديل تاريخ الجلسة . عدم قبوله ما لم يسلك طريق الطعن بالتزوير على تفسير المعارضة . أساس ذلك ؟
٩٠	١٤	(الطن رقم ١٥٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٤) .. ..
		١٣ - المنازعة فى سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى . جدل موضوعى . عدم جواز إثارتها أمام النقض .
٩٠٦	١٨	(الطن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٥) .. ..
		١٤ - الحكم بعدم جواز المعارضة . حكم شكلى . النعى على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة . غير لازم . على خلاف الحكم الصادر فى الموضوع . الحكم فى موضوع المعارضة بتأييد الحكم المعارض فيه القاضى بالإدانة لأول مرة . ضرورة النص على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة .
١٢٦	٢٢	(الطن رقم ٢٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. ..
		١٥ - جواز الأخذ بالدليل الاحتمالى . مادامت الادانة قد أقيمت على اليقين . قول التقرير الطبى بإمكان حدوث الاصابة فى تاريخ معاصر للحدود . خطأ . بمذكرة النيابة . لا يثنى حصولها فى التاريخ المتأخر الذى حدده الشهود . أساس ذلك ؟ مثال .
٩٥٠	٢٨	(الطن رقم ١٦٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..

القاعدة  
الصفة

- ١٦ - الطعن بالنقض في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم النهائي المعارض فيه .
- ميعاد الاستئناف من النظام العدم . إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون مستقدا إلى وقائع انتهت بالحكم وألا يقتضى تحقيقا موضوعيا .
- تخلف الطاعن بغير مبرر في الحضور بجلسة المعارضة الاستئنافية لإبداء عذره في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد . يحول بينه وبين إبدائه لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟
- (الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٨) .. .. ٣٣ ١٧١
- ١٧ - عدم قبول النعى لأول مرة أمام النقض . بأن التخلف عن جلسة المحاكمة الابتدائية كان لعذر قهرى . مادامت المحكمة الاستئنافية قد مكنت الطاعن من إبداء دفاعه .
- (الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٩) .. .. ٣٥ ١٨٢
- ١٨ - ترجيح المحكمة دفاع المتهم الفائم مسئولية المصنع المنتج لسائل الكحول المضبوط لديه عن عدم سداد رسوم الانتاج . كفايته لتبرئته . أساس ذلك ؟
- (الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. .. ٣٨ ١٩٢
- ١٩ - عدم التزام المحكمة . عند قضائها بالبراءة . بالرد على كل دليل من أهلة الاتهام .
- (الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. .. ٣٨ ١٩٢
- ٢٠ - النسخ ببطالان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد لا يكون في الأصل - إلا بموجب شهادة ملية . النعى بصدور الحكم في جلسة غير التي ذكرت به وبحضر الجلسة . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير مثال .
- (الطعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. .. ٣٩ ١٩٨



الصفحة	القائمة	
		٢١ — الدفع بالتناقض بين الدليين القولي والفني لأول مرة أمام النقض . غير جائز .
٢٠٤	٤٠	(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٤ ) .. ..
		٢٢ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام النقض . غير جائز . ما لم تكن مدومات الحكم ترشيح لقيامها .
٢٠٤	٤٠	(الطن رقم ١٦٩٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٤ ) .. ...
		٢٣ — العبارة في بطلان الاجراءات بما يقع منها أمام المحكمة الاستئنافية .
		إثارة الطاعن أمر بطلان حكم أول درجة لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها . غير جائز لأول مرة أمام النقض .
٢١٥	٤٢	(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥ ) .. ..
		٢٤ — قعود الطاعن عن التمسك أمام قضاء الموضوع بعدم عليه يوم البيع وعدم منازعته في صحة الجيز . أثره . عدم جواز التمسك بذلك أمام محكمة النقض .
٢١٥	٤٢	(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥ ) .. ..
		٢٥ — عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم كفاية أن يكون ما أورده مؤديا إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٢١٥	٤٢	(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٥ ) .. ..
		٢٦ — إلتفات المحكمة . من إجابة طلب أبدى أمام هيئة سابقة . أو الرد عليه . لا إخلال . ما دام مقدمه لم يصر عليه أمامها . مثال في طلب مناقشة الطبيب الشرعي .
٢٢٢	٤٤	(الطن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٨ ) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في اطمئنانها لأدلة الدعوى .
٢٤٣	٤٩	(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٢٨ - كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .
٢٤٣	٤٩	(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٢٩ - اجراءات التعرّيز . تنظيمية . عدم ترتب البطلان على مخالفتها .
٢٤٣	٤٩	(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٣٠ - تقصى العلم بحقيقة المخدر المضبوط من ظروف الدعوى وملابساتها . موضوعى . عدم جواز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .
٢٥٨	٥١	(الطن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٣١ - اعلان المتهم بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور يقطع تقادم الدعوى الجنائية .
		لا محل للقول بسقوط الدعوى الجنائية . متى صدر حكم غيابي من محكمة الجنايات فى جنابة . السقوط فى هذه الحالة . وروده على العقوبة المقررة بها غيابيا . المادة ٥٢٩ اجراءات .
		عدم جواز النعى ببطلان الحكم لبطلان الاعلان لأول مرة أمام النقض . لتطلبه تحقيقا موضوعيا .
٣٠٤	٦١	(الطن رقم ١٣٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٦) .. ..
		٣٢ - عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده مؤديا الى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٣٧٨	٧٨	(الطن رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١٩) .. ..

المنفعة	القاعدة	
		٣٣ - النفي على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطب عنها . غير جائز .
٣٨١	٧٩	(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦) .. ..
		٣٤ - عدم جواز إبداء وجبات الرأفة . لأول مرة أمام المنقض . أساس ذلك ؟ مثال . كبر سن المتهم . والسداد اللاحق على عدم التبديد . لأثرهما على المسؤولية الجنائية .
٤٠٥	٨٤	(الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩) .. ..
		٣٥ - إشتغال ديباجة الحكم على تهمة لم ترفع بها الدعوى واشتغال المنطوق على معاقبة المتهم عنها . خطأ مادي لا يعيب الحكم . مادام قد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف الذي اقتصر على الفصل في التهمتين المرفوعة بهما الدعوى .
٥٦٣	١٢٠	(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. ..
		٣٦ - الخطأ المادي في أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم لا يبطله .
	١٢٧	(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) .. ..
		٣٧ - ليس بلام أن يحضر إصدار الحكم ذات عضو النيابة تلقى حضر جلسة المرافعة . أساس ذلك ؟
٥٩٨	١٢٧	(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) .. ..
		٣٨ - عدم قبول النفي على إجراءات المحكمة أمام أول درجة . لأول مرة . أمام المنقض .
٦٣٦	١٣٦	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .. ..
		٣٩ - عدم قبول إثارة طلب عرض المتهم على شهود الاتبات لأول مرة أمام المنقض .
٦٣٦	١٣٦	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .. ..



الصفحة	القائمة	
		٤٠ - تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية موضوعي . عدم قبول الجدل بشأنه أمام النقض .
٦٤٥	١٣٨	(اللمن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧) .. ..
		٤١ - المحكمة الاستئنافية تحكم أصلا . بمقتضى الأوراق . النفي عليها عدم إجرائها تحقيقا لم يطلب منها . عدم قبوله .
٦٧٦	١٤٤	(اللمن رقم ٢٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..
		٤٢ - النفي بأن تحقيقات النيابة تمت في غيبة المتهمه . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . إبداءه لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
		- حق النيابة . إجراء التحقيق في غيبة المتهم . إذا رأت موجبا لذلك .
٦٨٥	١٤٦	(اللمن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٤) .. ..
٦٥١	١٨٣	(واللمن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) .. ..
		٤٣ - نفي النيابة في استئذنها . تزوير الشهادة المقدمة من المتهم تدليلا منه على أن اعترافه كان وليد إكراه من الضابط سكوت المحكمة عن الرد على هذا النفي . مفاده اطراحه . ولو ثبت أن المحضر محرر من واقعة الاكراه قيد ضد مجهول .
		عدم التزام المحكمة الاستئنافية أن تردد أسباب حكم أيده . كفاية إحالتها على أسبابه .
٧٣٠	١٥٤	(اللمن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..
٨٥٨	١٨٤	(واللمن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٤٤ - تقدير المحكمة مناسبة الزمن الذي استغرقه الضابط للانتقال من مقر النيابة ومصدرة إذن التفتيش إلى مكان تنفيذه من واقع اعتقالها ومراعاتها ما استجد من تزايد في المرور وكثافته سائق الاستعانة في ذلك بخبير غير لازمة .
٧٣٥	١٥٥	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١) .. ..
		٤٥ - قيام مسئولية متولى الرقابة . افتراض الاختلال بواجب الرقابة أو إساءة التربية . نقض هذه القرينة . وقوعه على طابق متولى الرقابة المادة ١٧٣ مدني .
		عدم جواز إثارة آماس المسئولية المدنية . لأول مرة أمام النقض .
٧٥٥	١٥٩	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/١) .. ..
		٤٦ - تقدير العقوبة وموجبات الرأفة . موضوعي .
٨٥١	١٨٣	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٤) .. ..
		٤٧ - وجه الطعن وجوب أن يكون واضحاً محدداً . عدم إقصاح الطاعن عن ماهية الدفاع الذي ينعي على الحكم الالتفات عنه .
		أثره : رفض الطعن .
٨٥٨	١٨٤	(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..
		٤٨ - الدفع بقيام حالة الضرورة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٨٦٩	١٨٦	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		٤٩ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عدم جواز إثارته أمام النقض . لأول مرة . إلا إذا كانت مدونات الحكم تظاهاره .
		أجاس ذلك ؟
٨٦٩	١٨٦	(الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..

الصفحة	القائمة	
		٥٠ - عدم التزام المحكمة ببيان الواقعة ومادة العقاب . عند القضاء بالبراءة ورفض دعوى التعويض .
٨٨٢	١٨٨	(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		٥١ - عدم التزام المحكمة بالرد على كل دائل عند القضاء بالبراءة للشك . تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا موضوعي .
٨٨٢	١٨٨	(الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		٥٢ - تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كفايته سندا للبراءة . تعرض حكم البراءة لدلالة وجود فتات مخدر بحجب المتهم . خير لازم . متى كان قوامه الشك في صحة واقعة الضبط برمتها .
٨٨٨	١٨٩	(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		٥٣ - كفاية الشك في التهمة سندا للقضاء بالبراءة : متى كان ذلك من بصر وبصيرة . تقدير الدليل موضوعي . عدم الادعاء بصدور اعتراف من المظنون ضده . مستقل عن اقوال الضابط التي أطرحت للمنى على الحكم باغفال اعتراف المتهم . في هذه الحالة . جدل موضوعي . لا تجوز إثباته أمام النقض .
٩٧٩	٢٠٨	(الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..



٥٤ - استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها ،  
وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الحمايتان قد ارتكبتا في وقت  
واحد أو في فترة قصيرة من الزمن يتحقق به حكم المادة ٢/٢٣٤  
عقوبات .

تقدير توافر ظرف الاقتران . ووضوحى .

(الطن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠) .. .. ٢١٤ ٩٩٤

راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " .

(القواعد أرقام ١١٥ و ١٨٢ و ١٩٠ و ٢٠٣ بالصفحات أرقام

٥٣٨ و ٥٤٥ و ٨٩١ و ٩٥١) .

وإثبات " شهادة " .

(القواعد أرقام ٥٩ و ٧٩ و ١٢٠ و ١٢٧ و ١٢٩ و ١٦١

و ١٩٠ و ٢٠١ و بالصفحات أرقام ٢٩٤ و ٣٨١ و ٥٦٣

٥٩٨ و ٦٥١ و ٧٦٦ و ٨٩١ و ٩٢٩)

وإثبات " خبرة " .

(القواعد أرقام ٥ و ١٨ و ١٨٣ بالصفحات أرقام ٢٢ و ١٠٦

و ٨٥١)

وإثبات " إقرار " .

(القاعدتان رقم ٧١ و ١٥٤ بالصحيفتين رقمي ٣٤٦ و

٧٣٠) .

وإثبات " وأوراق رسمية " .

(القاعدتان رقم ٢٩ و ٦٩ بالصحيفتين رقمي ١٥٥

و ٣٢٣) .

وإثبات " معاينة " .

(القاعدتان رقم ٢٦ و ٢٠٦ بالصحيفتين رقمي ١٤٢ و ٩٦٢)

## واختلاس أشياء محجوزة :

( القاعدة ٢٠٢ بالصحيفة رقم ٩٤٧ )

وأصابع الإباحة وموانع العقاب . "الدفاع الشرعي" .

( للقواعد أرقام ١١٧ و ١٣٩ و ١٨٢ بالصفحات أرقام

٥٤٩ و ٦٥١ و ٨٤٥ ) .

## واستجواب .

( القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٦٨٥ )

## وإعلان ومعارضة .

( القاعدة رقم ٢١١ بالصحيفة رقم ٩٨٠ )

إمتناع عن تسليم الصغير إلى من له حق حضائته .

( القاعدة رقم ١٨٢ بالصحيفة رقم ٨٥١ )

## وبلاغ كاتب . ودهوى مباشرة .

( القاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٦٠ )

## وتفتيش . " التفتيش باذن " .

( للقواعد أرقام ٨ و ٩٦ و ١٠٣ و ١٥٥ و ١٧٨ و ١٨٢

و ١٩٠ و ٢٠٦ بالصفحات أرقام ٥٤ و ٤٥٣ و ٤٩٠ و ٧٣٥

و ٨٢٩ و ٨٤٥ و ٨٩١ و ٩٦٢ ) .

## وتقرير التلخيص .

( القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٤٥٧ )

ودخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . وزنا .

( القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٦٣٠ )

المادة	المادة
ودعارة .	(القواعد أرقام ٧ و ٥٧ و ١٢٠ بالصفحات أرقام ٤٩ و ٢٨٥ و ٥٦٣)
دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .	(القواعد أرقام ٤ و ١٢٠ و ١٦٠ و ١٧٨ بالصفحات أرقام ٢٤ و ٥٦٣ و ٧٦٢ و ٨٢٩)
ودفع . "الدفع بتلقيب التهمة" .	(القاعدة رقم ١٦١ بالصفحة رقم ٧٦٦)
ورابطة السببية .	(القواعد أرقام ١١ و ١٢ و ٩٢ بالصفحات أرقام ٧١ و ٤٣٤ و ٧٩٩)
ودسوم قضائية .	(القاعدة رقم ١٥٩ بالصفحة رقم ٧٥٥)
وصرقه .	(القاعدة رقم ٨٦ بالصفحة رقم ٤١١)
وسلاح . ومصادرة .	(القاعدة رقم ١٠ بالصفحة رقم ٦٧)
وعمل .	(القاعدتان رقم ١٤٠ و ١٤٤ بالصفحتين رقم ٦٥٨ و ٦٧٦)
وقتل خطأ .	(القاعدتان رقم ١٤٦ و ١٤٨ بالصفحتين رقم ٦٨٥ و ٧٠٠)



وقتل عمد .

( القاعدتان رلى ٤٤ و ٧٥ بالصيفتين رلى ٢٢٢  
و ٢٦٦ ) .

وقصد جنائى . وضرب .

( القامدة رقم ٩٢ بالصيفة رقم ٤٣٤ )

ولغة المحاكاة .

( القامدة رقم ١٦٠ بالصيفة رقم ٧٦٢ )

ومحامة . ودهوى مباشرة .

( القاعدتان رلى ٧٠ ، ١٩٥ بالصيفتين رلى ٢٢٨  
و ٩١٢ ) .

ومواد مخدرة . وعقوبة .

( القواعد أرقام ٨ و ٥١ و ١٨٢ بالصفحات أرقام ٥٤  
و ٢٥٨ و ٨٤٥ )

ونصب .

( القامدة رقم ١٦٩ بالصيفة رقم ٧٩٦ )

ووصف التهمة .

( القامدة رقم ٥٦ بالصيفة رقم ٢٧٩ )

نظر الطعن والحكم فيه :

١ - نقض الحكم . بناء على طعن أى من الخصوم خلاف  
النيابة العامة . أثره : عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به  
الحكم المنقوض .

الصفحة	القاعدة	
		مريان هذه القاعدة على من امتد إليه أثر النقض . ولو قضى بعدم قبول طعنه . أساس ذلك ؟ بجانب ذلك خطأ يوجب التصحيح .
١١٨	٢١	(الطن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. ..
		عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة تجريف الأراضي الزراعية . المادتان ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ معدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . مخالفة ذلك خطأ يوجب النقض والتصحيح .
١٤٧	٢٧	(الطن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) .. ..
		٣ - المناط في قبول إشكال الغير في التنفيذ هو تعارض التنفيذ مع حقوقه .
		القضاء بوقف تنفيذ عقوبة غلق عين مؤجرة . بناء على امتشكال المؤجر . دون التحقق من انتهاء عقد إيجارها خطأ يوجب النقض والإحالة . أساس ذلك ؟
٣١٠	٦٣	(الطن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١) .. ..
		٤ - اقتصار عيب الحكم على الخطأ في تطبيق القانون يوجب على محكمة النقض تصحيحه المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٦٢٦	١٣٣	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤) .. ..
		٥ - خلو كل من الحكم الابتدائي والاستئنافي الذي أيده لأسبابه ومحاضر الجلسات . من بيان المحكمة . أثره . بطلان الحكم الاستئنافي لذاته . ولناييده الحكم الابتدائي الباطل .

		نقض الحكم لهذا السبب وجوب امتداده للحكوم عليه الآخر الذي لم يظمن في الحكم بالنقض . ما دام طرفا في الخصومة الاستثنائية .
٧٨١	١٦٥	(الظمن رقم ٧٦٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢) .. ..
		٦ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المحالفات . إلا ما كان مرتبطا منها بجناية أو جنحة . ثبوت أن الحكم المطعون فيه صادر في مخالفة . وجوب الحكم بعدم جواز الطعن . واو كانت الدعوى الجنائية قد انتقضت بمضي المدة . أصاح ذلك ؟
٨٠٢	١٧١	(الظمن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٢) .. ..
		٧ - تعيين العمال دون الحصول على شهادات قيد ، وعدم اعداد ما يثبت حصولهم على أجورهم جرائم تنظيمية . لا تعدد عقوباتها بقدر عدد العمال .
٨١٧	١٧٥	(الظمن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. ..
		٨ - متى يكون لمحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء وفقا للقانون .
٨٧٢	١٨٧	(الظمن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		٩ - وحدة الواقعة . حسن سير العدالة . اتصال وجه النفي بوجوب نقض الحكم بالنسبة للحكوم عليه الذي لم يقرر بالنقض .
٨٧٢	١٨٧	(الظمن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣) .. ..
		١٠ - مضي المدة المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بين الحكم في الاشكال ونظر الطعن بالنقض في الحكم المستشكل فيه دون اتخاذ اجراء قاطع للتقدم . بوجوب الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .



الصفحة	القاعدة	
		الدعوى المدنية التابعة إقتضاؤها بمضى المدة المقررة لها في القانون المدني .
٨٩٧	١٩١	(الطعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٦) .. ..
		١١ - كون العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون . أثره . وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون .
٩٧٧	٢١٠	(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) .. ..
		عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بمقوبة الجنحة لحرمة من جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم هذا القانون . بالمادة ٦٦ من القانون المعنى .
٩٧٧	٢١٠	(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) .. ..
		راجع أيضا . شهادة مرضية . (القاعدة رقم ٦٢ بالصيغة رقم ٣٠٨)
		أثر نقض الحكم .
		امتناع تشديد العقوبة المقررة بها بالحكم المنقوض . متى كان النقص بناء على طعن المحكوم عليه وحده .
		كون النقص حاصل بناء على طعن النيابة العامة . أثره . جواز تشديد العقوبة . وإذا كان المحكوم عليه قد طعن في الحكم أيضا .
٨٥٨	١٨٤	(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢) .. ..

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>نيابة عامة</b></p> <p>١ - تأشيرة وكيل النيابة . على محضر جمع الاستدلالات .  بقيد الأوراق بدوثر العوارض . ليست أمرا بأن لا وجه لإقامة  الدعوى الجنائية . مما يمنع العودة إلى رفع الدعوى .  أساس ذلك ؟</p> <p>(الطن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١١) .. .. ١٢ ٧٩</p> <p>٢ - نقض الحكم . بناء على طعن أى من الخصوم خلاف  النيابة العامة . أثره . عدم جواز تشديد العقوبة عما قضى به  الحكم المنقوض .</p> <p>مريان هذه القاعدة على من امتد إليه أثر النقض . ولو قضى  بعدم قبل طعنه . أساس ذلك ؟ بجانب ذلك خطأ يوجب  التصحيح .</p> <p>(الطن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨) .. .. ٢١ ١١٨</p> <p>٣ - اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص  في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية  من الجرائم المبينة بها في حقيقته قيد على حرية النيابة العامة  في تحريك الدعوى الجنائية . عدم مساعده بحق المجنى عليه أو من  ينوب عنه في الادعاء المباشر خلال الأجل المذ تـور .</p> <p>تقدم المجنى عليه بالشكوى إلى النيابة لعامة أو أحد مأموري  الضبط القضائي في الميعاد . أثره . بقاء حقه في الادعاء المباشر  قائما ولو تراخى تحقيـقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فواته .  أساس ذلك ؟</p> <p>(الطن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢١) .. .. ٢٣ ١٣٠</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق النيابة العامة الطعن بالنقض في الحكم لمصلحة المتهم . مقيد بقيود طعنه . عدم إبداء الدفاع عن المتهم هذا يسوغ استئنافه بعد الميعاد . وسكوته عن الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول استئنافه شكلا لهذا السبب . يوحى بانتفاء مصاحته في الطعن . وبالتالي إنتفاء حق النيابة في الطعن فيه .
٢٥٥	٥٠	(الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٢) .. ..
		٥ - إمتداد ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب في حالة طعن النيابة في حكم البراءة . شرطه . الحصول على شهادة سلبية . الشهادة السلبية . ماهيتها ؟ الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين . والشهادة الصادرة بعد الأربعين يوما بإثبات تاريخ إيداع الحكم . والتأشير على مسودته بتاريخ إيداعه . عدم صلاحية أي منها لامتداد الميعاد .
٣١٣	٦٤	(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١) .. ..
		٦ - الحكم بعدم الاختصاص . لاتنقض به الدعوى الجنائية . للنيابة العامة رفعها أمام المحكمة المختصة ولو لم يكن هذا الحكم نهائيا . هل ذلك ؟ مثال .
٥٤٤	١١٦	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٧) .. ..
		٧ - العبرة في جواز الطعن . بالوصف الذي رفعت به الدعوى . الحكم غيابيا بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . لا يضر بالتهم . أثر ذلك . عدم قابليته للمعارضة . جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض . من النيابة العامة .
٥٧٨	١٢٣	(الطعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. ..



الصفحة	القاعدة	
		٨ - ليس بـ لازم أن يحضر إصدار الحكم ذات عضو النيابة الذي سمع المرافعة . أساس ذلك ؟
٥٩٨	١٣٧	(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/٢١) .. ..
		٩ - إختيار مكان التحقيق . أمر متروك لتقدير وكيل النيابة المحقق .
٦٦٩	١٤٣	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١١) .. ..
		١٠ - النعي بأن تحقيقات النيابة تمت في غيبة المتهم . تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة . إبداءه لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .
		حق النيابة . إجراء التحقيق في غيبة المتهم . إذ رأت موجبا لذلك .
٦٨٥	١٤٦	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٤) .. ..
		١١ - للنيابة العامة الطعن في الحكم . ولو كانت المصلحة المحكوم عليه . أساس ذلك .
٨١٧	١٧٥	(الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/١٨) .. ..
٩٢٤	١٩٨	(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣) .. ..
		١٢ - حق النيابة العامة في الطعن رهن بتوافق المصلحة لها أو المحكوم عليه . إنعدام مصلحتها في النعي على الحكم تعويله على صورة التحقيقات . ما دامت لاتدعى خلافا بينها وبين الأصل .
٩٥٩	٢٠٥	(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) .. ..
		راجع أيضا : إجراءات . " إجراءات التحقيق " .
		(القاعدة رقم ٤ بالصيغة رقم ٢٤)

الصفحة	القاعدة
--------	---------

وامتثانف . ودهوى مدنية .

( للقاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٩٧ )

وامتجواب .

( للقاعدة رقم ١٤٣ لصحيفة رقم ٦٦٩ )

وتفتيش . " التفتيش باذن " .

( للقاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣٣٠ )

ودهى جنائية . " فيود تحريكها " .

( للقاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٣٣٨ )

ودهى مباشرة . وبلاغ كاذب .

( للقاعدة رقم ٩ بالصحيفة رقم ٦٠ )

---

( ٥ )

هتك عرض

راجع : وقاع اثى بغير رضاها .

( القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٣٨ )

---

الصفحة	القاعدة	
		( و )
		وكالة . وصف التهمة . وقاع اثني بغير رضاها . وقف تنفيذ
		وكالة
		صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل التقرير بالطعن . دلالة . إصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض . ( الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٩ ) .. .. ١٠
٦٧		راجع أيضا : محاماة .
		وصف التهمة
		١ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة . حده . الترام الواقعة المسادية الميينة بأمر الإزالة . مثال في مواد مخلدة . ( الطعن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/١٨ ) .. .. ٥٦
٢٧٩		٢ - تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشات عندها مستديمة . تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع . أصاح ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ ) .. .. ٥٨
٢٩١		



الصفحة	القاعدة	
		٣ - التفات المحكمة عن دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعي لديه . إيرادا وردا . قصور وإخلال بحق الدفاع لا يفنى عنه مؤاخذته من فعل القتل العمد المسند إليه على أنه قتل خطأ . أساس ذلك ؟
٤١٦	٨٧	(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١) .. ..
		٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة للواقعة . واجبتها تمحيصها وإنزال الوصف القانوني الصحيح عليها .
٥٥٧	١١٩	(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٤) .. ..
		٥ - استبعاد المحكمة قصد الاتجار في المخدر . عدم اقتضائه تنبيه الدفاع .
٥٨٨	١٢٥	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٧) .. ..
		٦ - إصدار المحكمة قضاءها في الدعوى . أثره - عدم جواز إعادة نظرها . إلا بالطعن في حكمها بالطرق المقررة قانونا .
		عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد . بعد الحكم فيها نهائيا . ضد ذات التهم . ولو بناء على وصف جديد . أساس ذلك : المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ إجراءات .
		مرض المتهم كحولا غير مطابق للوصفات . انطوائه ذاته على حيازته له دون أداء رسو - الإشاج عنه . مما كتبه عن التهمة الأولى نهائيا . أثره . عدم جواز محاكمته عن التهمة الثانية . المادة ١/٣٢ ع .
٦٩٤	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/١٧) .. ..
		راجع أيضا : عقوبة " تطبيعها " .
		(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<h2>وقاع أنثى بغير رضاها</h2> <p>ركن القوة في جنابة الواقعة . توافره باستعمال أية وسائل تعدم إرادة المجنى عليه . تهديدها بعدم تمكينها من مغادرة المسكن إلا بعد موافقتها يتحقق به هذا الركن .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٥/٧) ... .. ١١٥ ٥٣٨</p>
		<h2>وقف تنفيذ</h2> <p>١ — عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . في جريمة تجوير الأراضي الزراعية . المادتان ٧١ مكررا و ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ممدلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، مخالفة ذلك خطأ يوجب نقض والتصحيح .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٢٥) ... .. ٢٧ ١٤٧</p> <p>٢ — جواز إيقاف تنفيذ العقوبة . عند الحكم بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة . المادة ٥٥ عقوبات .</p> <p>الحكم بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع إيقاف التنفيذ . خطأ في القانون . وجوب النقض والاحالة لتعلق ذلك بتقدير تعقوبة</p> <p>(الطعن رقم ٨٩١ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٩) ... .. ١٩٤ ٩١٠</p> <p>٣ — عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنيحة لجريمة من جرائم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على من سبق الحكم عليه في إحدى جرائم هذا القانون . المادة ٤٦ من القانون المعنى</p> <p>(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦) ... .. ٢١٠ ٩٧٧</p>





# موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		استئناف .. .. .	٦٧
		استجواب .. .. .	٦٨
		استدلالات .. .. .	٦٨
		استعراف وتعرف .. .. .	٦٩
		إشتباه .. .. .	٧٠
		إشتراك .. .. .	٧٠
		إشكال في التنفيذ .. .. .	٧١
		إصابة خطأ .. .. .	٧٢
		إعلان .. .. .	٧٤
		إكراه .. .. .	٧٦
		إمتناع من تسليم الصغير .. .. .	٧٦
		المحكوم بضمه .. .. .	٧٦
		أمر بالأوجه .. .. .	٧٧
		أمر حفظ .. .. .	٧٧
		إهانة .. .. .	٧٨
		إيجار أماكن .. .. .	٧٨
اتحاد اشترأكي .. .. .	٥		
إتفاق .. .. .	٦		
إببات .. .. .	٧		
إجراءات .. .. .	٤٠		
إجراءات المحاكمة .. .. .	٤٢		
إحالة .. .. .	٥٢		
أحداث .. .. .	٥٢		
إختصاص .. .. .	٥٢		
إختلاس أشياء محبوزة .. .. .	٥٥		
إرتباط .. .. .	٥٦		
إزعاج سلطات .. .. .	٥٧		
أسباب الإباحة وموانع .. .. .			
العقاب .. .. .	٥٧		
إستئناف .. .. .	٦٠		

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٩١	تعويض .. ..		(ب)
٩٢	تفتيش .. ..		
٩٨	تقادم .. ..	٨٠	باعث .. ..
٩٨	تقرير تلخيص .. ..	٨٠	بطلان .. ..
٩٩	تقليد .. ..	٨١	بلاغ كاذب .. ..
٩٩	تابس .. ..	٨٢	بناء .. ..
١٠٠	توين .. ..	٨٣	بيع بالتقسيط .. ..
١٠٠	تهريب جمركي .. ..		(ت)
١٠١	توافق .. ..		
	(ج)	٨٣	تأمينات اجتماعية .. ..
		٨٤	تبديد .. ..
١٠٢	جريمة .. ..	٨٥	تبغ .. ..
١٠٤	جلب .. ..	٨٦	تجريف أراض زراعية
١٠٤	جمارك .. ..	٨٦	تحرير .. ..
	(ح)	٨٦	تحقيق .. ..
		٨٦	تداخل في وظيفة عامة
١٠٥	حالة مدنية .. ..	٨٧	ترصد .. ..
١٠٥	حجز .. ..	٨٧	تزوير .. ..
١٠٥	حضانة .. ..	٩٠	تصد .. ..
١٠٥	حكم .. ..		تصرف في سلعة قبل
	(خ)	٩٠	مداد أقساطها .. ..
			تعد على القائمين على تنفيذ
١٤٣	خبرة .. ..		قانون مكافحة المخدرات
١٤٣	خطأ .. ..	٩١	وتنظيم استعمالها
			والأشجار فيها .. ..

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
خطا طبي .. ..	١٤٦	( ر )	
خطف .. ..	١٤٧	رابعة السبية .. ..	١٧٩
حلورجل .. ..	١٤٧	رجال السلطة العامة .. ..	١٨٢
خيانة أمانة .. ..	١٤٧	رسوم قضائية .. ..	١٨٢
خيانة أمانة في الأوراق		رسوم انتاج .. ..	١٨٢
المضاه على بياض ..	١٤٧		
( د )		( ز )	
دخول منزل بقصد		زراعة .. ..	١٨٣
ارتكاب جريمة فيه ..	١٤٨	زنا .. ..	١٨٣
دخول عقار بقصد منع		( س )	
حيازته بالقوة .. ..	١٤٨	سب وقذف .. ..	١٨٤
دعارة .. ..	١٤٩	سبق إصرار .. ..	١٨٤
دستور .. ..	١٤٩	سرقه .. ..	١٨٥
دعوى جنائية .. ..	١٥٠	سلاح .. ..	١٨٦
دعوى مباشرة .. ..	١٥٥	سكك حديدية .. ..	١٨٨
دعوى مدنية .. ..	١٥٦	( ش )	
دفاع .. ..	١٦٩	شاي .. ..	١٨٨
دفاع شرعى .. ..	١٧٣	شروع .. ..	١٨٩
دفوع .. ..	١٧٤	شهادة سلبية .. ..	١٨٩
( ذ )		شهادة مرضية .. ..	١٨٩
ذخيرة .. ..	١٧٩	شيك بدون رصيد .. ..	١٩١



الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ص)		(ق)	
صلح .. .. .	١٩٢	قانون .. .. .	٢١٠
(ض)		قبض .. .. .	٢١٥
ضرب .. .. .	١٩٢	قتل خطأ .. .. .	٢١٦
ضرد .. .. .	١٩٥	قتل عمد .. .. .	٢١٧
		قذف .. .. .	٢٢٣
(ط)		قرارات وزارية .. .. .	٢٢٣
طرق عامة .. .. .	١٩٦	قصد جنائي .. .. .	٢٢٤
طعن .. .. .	١٩٦	قضاة .. .. .	٢٢٥
(ظ)		قوة الأمر المقتضى .. .. .	٢٢٦
ظروف مخففة .. .. .	١٩٧	(ك)	
ظروف مشددة .. .. .	١٩٨	كحول .. .. .	٢٢٦
(ع)		كفالة .. .. .	٢٢٧
عقوبة .. .. .	١٩٩	(ل)	
عمل .. .. .	٢٠٦	لجنة المحاسبة .. .. .	٢٢٧
(غ)		(م)	
خش .. .. .	٢٠٧	مأمورو الضبط القضائي .. .. .	٢٢٧
		محال تجارية وصناعية .. .. .	٢٢٧
(ف)		محاماه .. .. .	٢٢٨
فاعل أصلي .. .. .	٢٠٨	محضر الجلسة .. .. .	٢٣٢

(٥)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
محكمة الأحداث .. ..	٢٢٣	(ن)	
محكمة استئنافية .. ..	٢٢٣	نصب .. .. ..	٢٥٦
محكمة الإعادة .. ..	٢٢٤	نظام عام .. .. ..	٢٥٧
محكمة ثان درجة .. ..	٢٢٤	نقابات .. .. ..	٢٥٨
محكمة الجنايات .. ..	٢٢٥	نقد .. .. ..	٢٥٨
محكمة الموضوع .. ..	٢٢٥	نقض .. .. ..	٢٥٩
محكمة النقض .. ..	٢٢٨	نيابة عامة .. .. ..	٢٩٩
مسئولية جنائية .. ..	٢٢٨	(هـ)	
مسئولية مدنية .. ..	٢٤٣	هتك عرض .. .. ..	٣٠٢
مستشار الإحالة .. ..	٢٤٤	(و)	
مصادرة .. .. ..	٢٤٥	وكالة .. .. ..	٣٠٣
معارضة .. .. ..	٢٤٦	وصف التهمة .. .. ..	٣٠٣
مواد مخدرة .. .. ..	٢٥٠	وقاع أنثى بغير رضاها .. ..	٣٠٥
مرور .. .. ..	٢٥١	وقف تنفيذ .. .. ..	٣٠٥
موظفون عموميون .. ..	٢٥٦		





## تصويبات

الصفحة رقم	الخطأ رقم	الصواب	الصفحة رقم	الخطأ رقم	الصواب
١٥	٣	بليغ	٦٤	١٤	المؤبد
١٧	٩	التجريض	٦٩	١٦	بين
١٧	١٣	٥-٤/٣١	٦٩	٢٠	إلى
٢٢	٢١	إلا إذا كان	٧١	٨	استنفاد
٢٣	الأول	الطاعن	٧٢	١١	بعدم الاختصاص
٢٤	٣	أنور	٧٤	٩	الخط
٢٧	٢	من	٨١	٢٤	ذلك
٢٩	٧	محضر	٨٩	١٤	حنة
٢٣	١١	لجها	٩٠	٤	الذي
٣٧	١٦	الطبين	٩٠	١٠	ر
٤٣	١٣	لما كان الحكم	٩٣	٤	وهو
٤٥	٧	١٢٣٤	٩٣	٤	فيه
٤٥	٧	١/١	٩٨	٢١	يسأل
٤٨	٧	بفرض	٩٩	٢	ما استثناه
٥٢	٥	ساقه	٩٩	٢٣	بحا
٦٠	١٤	الدنية	١٠٠	٨	وألزمت
٦١	الأخير	المصادر	١٠١	٥	وكفالة
٦٤	١١	الأحرار	١٠١	١٧	ذ
٦٤	١٢	المعروض	١٠١	٢٤	القانون

رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم السطر
٢٠	للاتفاق	للاتفاق	٢٥٠	١٨	سال	سائل	
١١	وقيم	ونقيم	٢٦١	١٢	٢٩٥ر٣٠٠	٤٩٥٩ر٣٠٠	
٢٤	باه	بأنه	٢٦١	١٨	هذالى	هذا الى	
١	القائمة	القائمة	٢٦٢	١١	أمران	آخران	
١٠	صحح	صححة ما	٢٦٤	٩	اقتدعية	إقتاعيه	
٨	ل	له	٢٦٧	١٥	أصوره	أصدرته	
٣	شهود	حضور	٢٦٨	١٩	إمامه	أقامه	
٢٢	دواها	دعواها	٢٦٩	١٢	سلع ١٨ر١١	مبلغ ١٨ر١٠	
١٦	للمطالبه	للمطالبة			دولار	دولار	
٢٢	لمدعيه	المدعية	٢٦٩	٢١	تطبيق للقانون	تطبيق القانون	
١٦	للمها	للمها	٢٦٩	٢٣	لمدة تقادم	لمدة التقادم	
٢٣	ما أثبتته	ما أثبتته	٢٧٣	١٤	التخلف	التخلف	
١٤	وتكدر	وتكدر	٢٧٣	١٦	حران	حرمان	
١٣	يستوقعه	يستوقعه	٢٧٦	٤	المادة ٤٣	المادة ٤٠٣	
١٢	عبث	عبث	٢٧٧	١٨	المادة ٤٣	المادة ٤٠٣	
١١	المادة ٣٤/٥ أ ج	المادة ٤٣/٢ ج	٢٨٠	٤	الاحالة	الاحالة	
١٤	قام	قلم	٢٨٠	٥	المرفعة	المرافعة	
٢٣	دد	بدد	٢٨٠	٦	أسال	أساما	
٢٥	ضرار بالحد	أضراراً بالجهة	٢٨	٦	الطان	الطاعن به	
٧	حصرها	حضرها	٢٨٠	٨	التعبد	التعديل	
١١	محاصر	محاضر	٢٨٠	٩	الذى زا	الذى نزات	
٩	تحريرها	تحريرها	٢٨٠	١٠	أبترت	أعبرت	
١١	ناه	بناء	٢٨٠	١٤	العهد للدين	القصددين الذين	

الصفحة رقم	الخطأ	الصفحة رقم	الصفحة رقم	الخطأ	الصفحة رقم	الصفحة رقم
٢٨٠	١٨	٢٨٠	٣٢١	١٥	٣٢١	١٥
٢٨٥	٨	٢٨٥	٣٣١	١٢	٣٣١	١٢
٢٨٥	١٤	٢٨٥	٣٤٦	١٩	٣٤٦	١٩
٢٨٨	٧	٢٨٨	٣٤٧	١٤	٣٤٧	١٤
٢٩١	١١	٢٩١	٣٤٧	١٥	٣٤٧	١٥
٢٩١	١٢	٢٩١	٣٤٧	١٩	٣٤٧	١٩
٢٩١	١٨	٢٩١	٣٤٧	٢٠	٣٤٧	٢٠
٢٩٣	١٩	٢٩٣	٣٥١	١٥	٣٥١	١٥
٢٩٣	٢٣	٢٩٣	٣٦٦	٣	٣٦٦	٣
٢٩٤	١٣	٢٩٤	٣٦٦	٩	٣٦٦	٩
٢٩٦	١٧	٢٩٦	٣٧٥	١٤	٣٧٥	١٤
٢٩٧	٢	٢٩٧	٣٨٢	٢٠	٣٨٢	٢٠
٢٩٧	٣	٢٩٧	٣٨٣	١٩	٣٨٣	١٩
٣٠١	٣	٣٠١	٣٨٣	٢٠	٣٨٣	٢٠
٣٠١	٧	٣٠١	٣٨٣	٢٤	٣٨٣	٢٤
٣٠٧	١٣	٣٠٧	٣٩٠	٢	٣٩٠	٢
٣١٤	١٩	٣١٤	٣٩٠	٢	٣٩٠	٢
٣١٤	٢٢	٣١٤	٣٩٤	٢	٣٩٤	٢
٣١٥	٨	٣١٥	٣٩٥	١٠	٣٩٥	١٠
٣١٥	١١	٣١٥	٣٩٥	١٦	٣٩٥	١٦
٣١٥	٢٢	٣١٥	٣٩٩	٣	٣٩٩	٣



رقم الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطا	الصواب
٤١١	١٩	وترتب	وترتب	٥٣٤	١٩	تحدد	تحدد
٤١١	٢٠	واتهى	واتهى	٥٣٨	٤	حميل	حميل
٤٢٢	١٣	حري	حري	٥٤٤	١٤	٤٤	٥٤٤
٤٢٢	٢١	الحجير	الحجير	٥٤٤	١٤	إرباط	إرباط
٤٢٦	١٦	يؤديها	يؤديها	٥٥٣	٣	بالتحقيق	بالتحقيق
٤٣٩	٣	الزمنى	الزمنى	٥٥٨	٦	المضيفة	الحقبة
٤٣٩	١٠	شدة	مشددة	٥٥٩	٦	الإذن	الأمر
٤٥١	١	نبيع	بيع	٥٦٥	١٩	دن	دين
٤٥١	٣	ثبوت	ثبوت	٥٨٨	١٣	التضاء	التضائي
٤٥٨	١٣	التهمة	التهمة	٥٩٩	١٢	٢٧	٢٦
٤٦١	١٠	أثره	أثره	٦٠٠	١٤	المخني عليه	الابني عليه
٤٦١	١٤	تسبيب معيب	تسبيب غير معيب	٦١١	١٨	يأبى	يأبى
٤٨١	٨	التسبيب	التسبيب	٦١١	١٩	إعمال على	إعمال رقابتها
٤٨٢	٩	التضاء	التضاء			على	على
٤٨٢	٢٠	قدفا	قدفا	٦٢٦	الأخير	فانونا	قانونا
٤٨٢	٢٢	انتفاؤه	انتفاؤه	٦٣١	٢	بفرض	بفرض
٤٩٠	٢	كأ	كأ	٦٣٣	٩	تتقرير	بتقرير
٥٠٣	٢	كان	كان	٦٣٧	قبل الأخير	ثان	ثاني
٥٠٧	٢١	الضرر	الضرر	٦٤١	١٣	خبابة	خبانة
٥١١	١٢	المسافون	المسافون	٦٤١	١٥	الجنائية	الجنائية
٥١٥	١٣	لغلق	لغلق	٦٤٥	الأخير	« موييه »	حكم « تسليه
٥٢١	١٤	ما يوفره	ما يوفره			« معيب »	تسليب غير معيب

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٤٦	٢٧	٥٤٦	٦٤٦	٧٠٩	١٥	الصادرة	الصادرة
٦٤٦	٥	قعودها	قعودها	٧٢٣	الأخير	يحرمها	يحرمها
٦٤٦	١٥	يستمع	يستعمل	٧٣٩	٤	يقض	يقض
٦٤٧	٨	الثابت الذي من	الثابت من	٧٣٤	رقم الصفحة	٨٣٤	٧٣٤
٦٥٢	١	منتج	منتج	٧٤٣	٤	ثوت	ثبوت
٦٥٢	٤	جائر	جائر	٧٤٣	٢	للطعن	للطعن
٦٥٢	١٢	رجع	رجع	٧٤٧	٢	ونظيم	ونظيم
٦٥٣	١٢	المدفع	المدافع	٧٤٧	١٨	القش	القش
٦٦٢	٩	النهم	النهم	٤٧	١٤	٦٩٦١	١٩٦١
٦٦٦	٢	السادة	السادة	٧٧٤	١٩	١٩٦٩	١٩٦٩
		المستشارين	المستشارين	٧٥٢	٧	نسند	سند
٦٦٦	١٤	وبأدلة الثبوت التي قام	وبأدلة الثبوت التي قام	٧٥٥	٢	عادل	عادل
٦٦٦	١٩	وتبريره	وتبريره	٧٥٤	٢٠	إفراض	إفراض
٦٦٩	٢١	تقوى	تقوى	٧٥٦	١	واحدة	واحدة
٦٧١	٦	تشابه	تشابه	٧٥٧	٤	الولد	الوائد
٦٧٩	١٤	لى	لى	٧٥٧	٢٤	الثاني	الثاني
٦٨٧	١٤	الصاعن	الطاعن	٧٦٢	٢	الدر	الديب
٦٨٧	١٨	الغاضى	القاضى	٧٦٣	٧	نيدع	ينديء
٦٩٤	٧	التهمة	التهمة	٧٦٦	الأخير	غير	غير
٦٩٥	١٤	الجاني	الجاني	٧٦٧	١٠	إقتنت	إقتنت به
٧٠٢	١٢	واستباط	واستباط	٧٦٧	١١	بأقواله في	بأقواله في أى
٧٠٢	٢٣	السبين	السببية				

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧٦٧	١٢	تبي	تبين	٨٠٢	١٣	لخالفات	المخالفات
٧٧٠	١٠	إقراض	إقراض	٨٠٢	١٥	صد	ضد
٧٧٠	١٢	الجاني	الجاني	٨٠٦	١١	الجمه	الجمعية
٧٧٣	٥	٤٩	٤٩	٨١٥	٤	للطمعون	للمطمعون
٧٧٣	١٥	ما	ما	٨١٧	١٥	لوجوب	بوجوب
٧٧٣	٢	عليه	عليه	٨٢٦	٢	الكتابي	الكتابي
٧٧٤	٢	لا تعدو	لا تعدو	٨٢٦	١٩	١٦	٦
٧٨١	١٢	المؤيد	المؤيد	٨٢٦	٢٠	١٩٩٧٦	١٩٧٦
٧٨٤	٣	حنفي	حنفي	٨٢٩	٣	النكيتاتني	الكتابي
٧٨٥	٣	لتهبئة	لتهبئة	٨٢٩	١٠	بالنهم	المتهم
٧٨٥	٢٥	غير	غير	٨٢٩	١٨	حوار	جواز
٧٩٢	٢	الديب	الديب	٨٣٤	٢	وعضوية	وعضوية السادة
٧٩٢	١٧	بها	فيها	٨٣٥	١	المطرحة	المستشارين
٧٩٢	١٩	أيده	أيده	٨٣٥	٣	الر	المطرحة
٧٩٢	١٩	لأسبابه	لأسبابه	٨٣٥	١٤	فضاءا	التي
٧٩٢	١٩	كفاته	كفاته	٨٣٩	١٥	الجاني	فضاءها
٧٩٢	٢٠	سببا	سببا	٨٤٠	٣	التيبة	الجاني
٧٩٣	٧	دفعه	دفاعه	٨٤٣	١٣	للسادة ٣١	النتيجة
٧٩٣	١٢	يجبل	يجبل	٨٤٥	٦	لسنة ٤٤	للسادة ٣٩
٧٩٣	١٢	تقدم	تقوم	٨٤٥	١٦	أسباب	لسنة ٤٩
٧٩٦	٣	الكتابي	الكتابي	٨٤٥	١٦	ومواقع	أسباب
٧٩٩	٨	الطرف	الطرف	٨٤٦	٢٤	صدر	وموانع
٧٩٩	١٠	أقتام	إقتام	٨٤٧	١٥	قانون من	مصدر
				٨٥١	رقم الصفحة	٥١	من قانون ٨٥١



رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	العصوب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	العصوب
٨٥٢	٨	بحجر	بحجز	٩٠٢	٣	عبد الخالق	عبد الخالق
٨٥٨	١	لمسة	جاسة	٩٠٦	٩	الجوهري	الجوهري
٨٥٩	٢	إداء	إبداء	٩٠٧	٢	مجدان	مجدان
٨٦٠	٩	إبهائه	إبدائه	٩٠٧	٩	جانب	جانب
٨٦٠	١٩	الأصليب	الأسباب	٩٠٧	١٢	المطون	المطون
٨٧٢	١٦	هرا	هي	٩٠٧	١٥	يتغير	يتغير
٨٧٣	٢	واخلا	واخلاء	٩١٦	١٤	تغير	تغير
٨٧٣	٤	وا	وما	٩١٦	١٦	العائيتين	العائيتين
٨٧٣	١٠	جوهري	محل	٩١٦	الأخير	ما أمتد	ما أمتد
٨٧٤	١٣	لذي	انذى	٩٢٩	٣	صفت	حين
٨٧٦	٢	الدنية	الارنية	٩٢٩	٧	الطمن	الطين
٨٨٣	٣	قدير	تقدير	٩٣٢	١١	أول	أول
٨٨٣	٧	لزم	لزم	٩٣٣	١٧	الثاني	الثان
٨٨٣	١٤	الدعوى	بالدعوى	٩٣٥	٣	دالة	دله
٨٨٤	٩	الوقعة	الواقعة	٩٣٩	٣	عبد الخالق	عبد الخالف
٨٨٨	قبل الأخير	الى	الى	٩٣٩	١٤	إثبات	إثبات
٨٩٢	٣	لواقه	لواقعة	٩٤٠	١٣	بالتحدث إلا	بالتحدث
٨٩٢	٩	قاض	قاض	٩٤١	١٥	شاهد آخر	شاهد أخرى
٨٩٧	١٧	على على	على	٩٤١	٢٠	بعينه	يعيبه
٨٩٨	٥	تاريخ	تاريخ	٩٤٢	٦	أنه	أنه
٨٩٨	١١	توجت	توجب	٩٤٧	٤	يونس	يونس
٨٩٨	٢١	ينجها	ينجها	٩٤٧	١١	العنوان الذي	العنوان
٨٩٨	٢٢	السجل	المسجل	٩٤٧	١٥	إعلانها للشخص	اعلاما بشخص
٩٠٢	٣	حمد	جمعه		١٦	القانون على	القانون إلى

رقم الصفحة	رقم المطر	الخطأ	الصواب	رقم الصفحة	رقم المطر	الخطأ	الصواب
٩٥٧	٢١	وتنقل	وتستقل	٩٧٨	١	اليقض	النقض
٩٤٨	١٦	المحجور عليه	المحجوز عليه	٩٨٠	الأخير	انتفاء	إنتفاء
٩٤٨	٢٠	الطبعة	الطبيعة	٩٨٢	٦	يفرض	يفرض
٩٥١	١٢	في هذا في هذا	في هذا	٩٨٥	٨	إداع	إيداع
٩٥١	١٤	باقناع	بإقناع	٩٨٦	٣	وما	يوما
٩٥١	١٨	ما تبينه	ما تبيته	٩٨٩	٨	الاستثافي	الاستثنائي
٩٥٥	٤	المنسوب	المفسوبة	٩٨٩	١٨	ما يقبل	مالا يقبل
٩٦٠	٣	فلا يؤبه	فلا يؤبه	٩٩١	١٢	يرحضه	يدحضه
٩٦٢	٢٠	تسبب	تسبب	٩٩١	١٢	تناوله	تناوله
٩٦٣	٧	من المقرر	من المقرر أن	٩٩٦	٢	يدرك الظروف	يدرك بالظروف
٩٦٣	٩	كانت	كانت	٩٩٦	٥	خانونا	قانونا
٩٦٤	١	تقدم	تقدم	٩٩٦	١١	أثبته	أثبته
٩٦٤	٤	القائم	القائم	٩٩٦	١٢	معتبهم	معتبهم
٩١٨	١٥	تشمل	يشتمل	٩٩٦	١٢	والمكان	والمكان
٩٧٤	رقم الصفحة ٧٤	٧٤	٩٧٤	٩٩٦	١٥	العمل	العمد
٩٧٤	٣	رأه	قراءة	١٠٠٤	١	دسمبر	ديسمبر
٩١٤	٧	في تطيين في	في تطبيق	١٠٠٤	١٢	وأورد	وأورد على
٩٧٤	١٣	حقبي	حقبي	١٠٠٤	١٤	يسند	يسند
٩٧٧	٣	أحد	أحد	١٠٠٤	١٥	منها	منها
٩٧٧	١١	الملافي	المعنى	١٠٠٤	١٥	الى	الى
٩٧٧	١٢	فها	فيه	١٠٠٤	١٦	حده	عنه
٩١١	١٤	للقانون	للقانون	١٠٠٥	٢	ذاتها	وأنها حصلت
٩٧٧	٢٠	أوقفت	أرفقت	١٠٠٥	٤	من	من بنديتهما
				١٠٠٥	٨	عند عن	عن

(س)

## تصويبات الفهرس

رقم الصفحة	رقم السطر	الخط	الصواب	رقم الصفحة	رقم السطر	الخط	الصواب
٩	٢	عن	من	٥٤	٣	تقضاء	انقضاء
١٠	٢	جميعها	جميعها	٧٧	١٩	قراض	إقراض
١٦	١٤	عدم	عدل	١١١	١١	المعفى	المقضى
٢٠	٢١	أوره	أوجه	١٣١	١٦	دائلا	تدليلا
٢١	٧	تر	ترى	١٣٣	٢	البراه	البراءة
٤٢	٣	يقطع	يقطع	١٦١	١٠	قضاؤها	إنقضاؤها
٤٨	١٣	ثر	ثر	١٩٩	١	وتكون تديبرا	وتكون تديبرا
٤٩	١٩	الزام	إلزام	٢٠٥	٥	انقضاء	إنقضاء



طبع بالمطبعة العامة نشئون المطابع الأميرية بالقاهرة

محمد حمدى 'سعيد  
رئيس مجلس الإدارة

---

"رقم الإيداع بـ المكتبة ١٧٦٣ لسنة ١٩٧٤"

---

---

مينة المطابع الأميرية ( عدد النسخ ٢٢٢٧٢, ١٠, ٢٢١٥

## استدراك

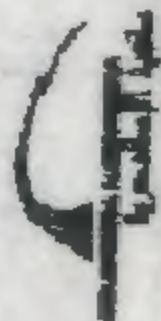
ورد خطأ بالصحيفة ١٦١ اعتباراً من السطر الرابع عشر به، تحت عنوان "ب" ما لا يوفره ، وحتى نهاية ص ١٦٨ القواعد الخاصة بـ : دفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . حال أن موضعها الصحيح في باب : دفاع . في نهاية القواعد الخاصة بعنوان باب : دفاع " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . ص ١٧٣ من الفهرس . مع العلم بأن القواعد الواردة بالصفحات المشار إليها وأرقام صفحاتها بموضعها الحالي صحيحة .











Bibliotheca Alexandrina



0536748